المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

ولادات متعسّرة

العبور إلى الحداثة فى أوربا والمشرق

تأليف وترجمة: عصام الخفاجى



2293

ولادات متعسرة

العبور إلى الحداثة فى أوربا والمشرق

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2293
- ولادات متعسرة: العبور إلى الحداثة فى أوربا والمشرق
- عصام الخفاجى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

TORMENTED BIRTHS:
Passages to Modernity in Europe and the Middle East
By: Isam Al-Khafaji

Published by arrangement with I.B. Tauris & Co. Ltd, London
The original edition of this book is entitled TORMENTED BIRTHS:
Passages to Modernity in Europe and the Middle East
and published by I.B. Tauris & Co. Ltd.

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

ولادات متعسرة

العبور إلى الحداثة فى أوربا والمشرق

تأليف وترجمة: عصام الخفاجى



2013

الخفاجي، عصام.
ولادات متعسرة: العبور إلى الحداثة في المشرق
وأوربا/ تأليف وترجمة: عصام الخفاجي. ـ
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.
٧٣٦ص: ٢٤سم. ـ (المركز القومي للترجمة)
تدمك ٦ ١٩٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الحضارة الأوربية.
أ ـ الخفاجي، عصام. (مترجم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٣٢٣٥ / ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -195 - 6

ديوى ٩٣٦

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي، وتعريفه بها. والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

فهرس الجداول

الفصل السابع:

الفصل الثامن:

إهـــداء

طوال سنوات بدت كأنها لن تنتهى فى إعداد هذا العمل وكتابته والصراع مـن أجل إنجازه، وحين كان اليـأس والضغط يلقيان بثقلهما علىّ، كانا يقفان إلى جانبى على الدوام لشدّ همّتى وتقديم دعمهما المادى والمعنوى.

بفضـل تضحيتهـما المتفانيـة وحبّهـما، لم أفقـد الأمـل برغـم كل الظروف المعاكسة.

وليـس إهـداء هـذا الكتـاب إلى وئـام وسـالار إلا تعبيرا رمزيـا عن حبى وامتنانى العميقين لهما.

عصام الخفاجى

شكر وعرفان

مضى أكثر من عقدين منذ أصدرت آخر كتاب لى!

لم يكن الأمر كسلا، ولن ألجأ إلى أعذار مهدِّئة بالحديث عن ظروف صعبة مررت بها.

فالموضوعات التى تبدو سهلة وقابلة لإجابات يقينية عنها فى فترة الشباب تزداد زئبقية وقدرة على الإفلات من اليد مع السنين، وتستحيل الأجوبة إلى أسئلة. وفروع المعرفة التى كانت مرتّبة بشكل أنيق، يحفظ لها استقلالها، ويجعلها تستعصى على من يحاول خرق حرمتها،9 تأخذ بالقفز فوق بعضها البعض عابثة بالتصنيفات المدرسية.

والأمور التى عالجتها حين كنت فى العشرينيات معتقدا أن التحليل الاقتصادى الصارم كفيل بـ«الاجابة» عنها بدت الآن أكثر دهاء، تتطلّب الغوص فى التاريخ ونظريات علم الاجتماع والفكر السياسى.

ولم تكن تلك الرحلة بين فروع المعرفة ممكنة لولا ظروف الاقتلاع!

هما اقتلاعان فى واقع الأمر.

اقتلاع جغرافى أجبرنى على التنقّل بين سبعة مناف؛ فتحولّت نقمته إلى نعمة الاغتناء بعلاقات عمر نسجتها مع علماء سياسة وفلاسفة ومؤرخين وعلماء اجتماع وروائيين وفنانين، وأهم من كل ذلك مع مناضلين سياسيين من بلدان عدّة أغنوا معارفى ووسّعوا مداركى.

لكل هؤلاء الذين لايمكن إحصاؤهم أعبر عن امتنانى العميق.

واقتلاع ثان نتج عن الأول؛ إذ قادتنى الفرص والصدف معا إلى الخروج من التخصص الضيّق، حين قمت بتدريس مواد صمّمت بعضها بنفسى تبدأ من الدراسات المقارنة لنشوء الدول والقوميات والهويات ومعنى السلطة، وتمر بالعلاقات الدولية والاقتصاد السياسى والعولمة وصولا إلى نظريات التطور.

لزملائى وطلبتى فى قسم العلوم الاجتماعية فى جامعة أمستردام، ومدرسة أمستردام الدولية للعلوم الاجتماعية، ومدرسة أمستردام للعلاقات الدولية، وقسم الشرق الأوسط فى جامعة نيويورك، وقسم الشرق الأوسط فى جامعة ييل، ومدرسة العلاقات الدولية فى جامعة براون، أتمنى أن تكون كلمات العرفان هذه تعبيرا صغيرا عن الشكر لكل فرد منهم.

وليس بوسعى أن أغفل بالطبع دور المركز القومى للترجمة الذى أبدى استعدادا مشكورا لإصدار الطبعة العربية لهذا الكتاب الذى أتمنى أن يقدّم بعض الفائدة للقراء.

تمهيد

إشكالية البحث وسبل مقاربتها

«تكمن إشكالية علم التأريخ فى كونه يعنى بالأساس بالوقائع الخام التى، إن كانت قابلة للاكتشاف، ذات قدرة على الانتقام لنفسها من المُمارس الذى يصوّرها على غير ما هى عليه».

(de Ste. Croix 1985: 24)

موضوع هذه الدراسة هو تفحّص، أو بعبارة أكثر صراحة، تحدٍّ لكثير من الفرضيات التى قام عليها صرح ضخم من دراسات «العالم الثالث»، أو دراسات التطور(*) والتخلف، أو الدراسات عن مسارات مناطق محددة نحو الحداثة، وهى دراسات يعتمد عليها فى نهاية المطاف فهمنا لتأريخ العالم المعاصر وحاضره[1].

---

(١) لن أدخل، من جديد، فى نقاش أظنه بات عقيما عن صحة أو دقة تعبير «العالم الثالث»، فهذا التعبير الذى تعرّض منذ عقود لانتقادات محقة، لم يتم استبداله بما هو أكثر إقناعا؛ لذا سأستخدم التعبير كما هو شائع للإشارة إلى البلدان التى لم تكن ضمن ما عرف بالمنظومة الاشتراكية، وليست ضمن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

* التطوّر: أستخدم مصطلح «التطور» بديلا عن تعبير «التنمية» المتداول خطأ بالعربية، وفق اجتهادى، باعتباره مقابلا لمصطلح development. «التنمية» تعبير أيديولوجى ينطوى على حتمية وجود «ذات»، أو جهة «تنمّى»، وهى، ضمنيا، الدولة. فى حين أن مصطلح التطور لا ينطوى على ذلك كأساس، وإن كان لا ينفى تلك الإمكانية.

بـات هذا المسـعى أكثر من ضرورى، اليوم، بسـبب ما يكاد يكـون إجماعا بين علماء الاجتماع والمؤرخين والاقتصاديين بأن دراسات «العالم الثالث» دخلت فى أزمة عميقة، بـل لعلها فى أزمـة قاتلة، وبالإضافة إلى ذلك، فقد باتـت المقاربات الجديدة لمعالجة هذه المواضيـع ممكنة وواعدة، بفضل التوسـع الهائـل على امتداد العقديـن الماضيين فى إنتاج دراسـات، أضاف كثير منهـا رؤى جديدة إلى عمليات التغـير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى فى أوربا وفى أنحاء أخرى من العالم.

أعتقد أن تجاوز هذا المأزق فى دراسـات التطور/ التخلف يتطلّب أن يتبنى الباحثون مناهـج جديدة تقارن تواريخنـا (أو تُعارضها) بتواريخ صعـود أوربا إلى الحداثة عوض الرفض المسبق (الذى تعودنا عليه) للمقارنة بين «متخلفى» اليوم و«متقدميه».

تلـك مهمة شـائكة، حقـا. لكن عددا لا يحصى من مسـاهمات شـديدة العمق حول تكويـن أوربـا المعاصرة، فضـلا عن دراسـات تفصيلية لا تـزال موضعية عـن تواريخ ومجتمعات مناطق أو أقاليم «عالمنا الثالث» تمكننا من القيام بها.

ولكن قبل أن نمضى فى هذا المسـعى، دعونا نطرح سـؤالا جوهريا (كثيرا ما يتكرر) هو: لماذا نجعل أوربا مرجعا لمقارناتنا؟

ليـس السـؤال جديدا، بالطبع، فقد أثير من قبل أنـاس يتبنون منظورات عدة، لكنه غالبا ما كان يطرح كاحتجاج على محاولات إجراء مثل تلك المقارنة، وليس من الصعب تبيّن الأسباب الكامنة وراء هذا الاحتجاج.

يطلـق الاعـتراض الأول والأكثر أهمية من سيسـارعون إلى وصف مسـعى المقارنة هذا بأنه «أوربى مركزى» Eurocentric، حيث يرى هؤلاء أن كون أوربا كانت البادئة بالتصنيع، وأنها هيمنت على العالم لفترة طويلة، لا يعنى أن على أية منطقة أخرى تسعى إلى احتـلال موقع أكثـر تكافؤا فى موازين القوى فى العـالم، أو إلى الحصول على قدر من الثروة يقلل الفوارق بينها وبين المتقدمين، أن تقلّد مسار أوربا.

يتخذ هذا الاعتراض أشـكالا عدة، أولها ثقافوى culturalist ، إن صحّ التعبير. إذ ينطـوى على اعتبار تطور أوربا ذى علاقة ببناها الثقافية والتاريخية المميزة لها، فضلا عن بنى اجتماعية لا تقل خصوصية مما يعنى أن مسـارها غير متاح للآخرين لسـبب بسـيط يتمثّل فى أن لهؤلاء ثقافات وتواريخ وبنى مميزة لهم، تفضى تحولاتها إلى نتائج أخرى.

أما الاعتراض الثانى، فهو الراديكالى المرتبط بوجه خاص بمدارس التبعية والمنظومة العالميـة dependency and world systems schools، لكنـه ليـس حكـرا عليها، إذ يتبنى بعض مواقفه قوميون يساريون ويمينيون على امتداد العالم.

لاينطلق أتباع هذا المنهج الذى يرى العالم خاضعا لسـيطرة مركز أو «لب» رأسـمالى متقـدم من أسـاس ثقافـوى، بل يرون فى النظـام الرأسـمالى العالمى القائم اليـوم تكوينا اجتماعيا ـ اقتصاديا نشـأ أولا فى بقعة جغرافية محددة هى أوربا، لكنه ما إن رسّخ أقدامه حتى شوّه البنى الاجتماعية لكل مناطق العالم الأخرى عبر الاستغلال والاستحواذ على الفائض المنتج فى تلك المناطق. ولما كان تطور اللبّ مستحيلا، من دون تخلف «المحيط» أو الأطراف periphery، فثمة اسـتحالة مماثلة فى أن يتحول الأخير إلى مركز رأسـمالى. والإمكانيـة الوحيـدة المتاحـة (والمطلوبـة، وفقا لهذا الـرأى) تكمن فى تحويـل المنظومة العالمية برمّتها والقضاء على الرأسمالية.

غير أن ثمة اعتراضا ثالثا على اتّباع المنهج المقارن بأوربا مصدره ما سأسميه بالاتجاه الإنسـانوى الرومانسـى. إذ فيـما يسـند المنهجـان الأولان حججهما على عوامـل بنيوية وتاريخيـة مزعومـة، ينطوى هـذا الاعتراض الأخير عـلى مضامين تتعلق بالسياسـات. فهو لاينطلق من افتراض استحالة اللحاق بالمتقدمين، بل يشـكك فى مرغوبيتها بسبب الحصيلـة السـلبية للتطـور الرأسـمالى من حيـث قيامه عـلى الاسـتغلال والأضرار التى يلحقها بالبيئة فضلا عن التباينات الداخلية والعالمية التى تتولد منه.

لـن تتناول هذه الدراسـة الاعتراض الأخير إلا بشـكل عـرضى وضمنى، لأن نقطة انطلاقـه لا تقوم بالضرورة عـلى وجود فوارق جوهرية بين المجتمعات المختلفة، سـواء

كانـت تلـك الفوارق متأصلة، كما هو حـال الاتجاه الثقافوى، أو نتـاج عمليات تاريخية مزعومـة فى الحالـة الثانيـة. فالمنهج الثالـث ينتمى إلى ميـدان السياسـات، فيما الأولان يعالجـان بالدرجة الأولى التحليـل التاريخى و/ أو تحليل البنـى الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

لايزعـم هـذا الكتاب أنه سـيقدم إضافـة معرفية إلى الكـم المتزايد مـن النقد العلمى لأطروحـات الخصوصيـة الثقافية/ الحضاريـة، أو إلى نقـد نظريـات التبعية/ المنظومـة العالميـة[1]. ففـى كلا الميدانـين ظهـرت على امتـداد العقديـن الماضيين أعمال اسـتثنائية الأهمية. يكفى أن نشـير هنا إلى «اسـتشراق» إدوارد سعيد (1978) وعمل روبرت برينر «نقد الماركسـية السـميثية الجديدة» باعتبارهما مثالين بارزين فى كل من المجالين المشـار لهما[2].

بدهى أن على من يسـعى إلى التحرّى عن وجود أو غياب مسـارات تطور متشـابهة بـين مناطـق مختلفـة أن يتجاوز الأوصاف العامـة للعمليات محل البحث (إذ قد تتشـابه مظاهـر تلك العمليات شـكليا) بـأن يبرهن على القدرة على ربط تلـك العمليات، التى تبدو متشـابهة، ضمن إطار من المفاهيم ذى قدرة تفسـيرية لتشـابه تلك العمليات. وفى حدود اطلاعى، لم يقم أحد بتولى هذه المهمة بطريقة مرضية بعد.

حجّتى فى تفسـير هـذا القصور هى التحيّـز الأيديولوجى و/ أو التشـظّى المتصاعد والمتزايـد حتـى ضمن كل من فروع العلـوم الاجتماعية. وأقصد بالتشـظّى: التخصص المتعمـق فى ميادين محددة بالضبط، وهو أمر مطلـوب وضرورى لتطور العلم والمعرفة،

(١) سـاهم كاتـب هـذا البحث فى نقد المدارس المشـار إليها فى منابر عـدة، منها بالعربيـة، المناظرات مع المفكر والصديق الكبير سـمير أمين عـلى صفحات «جدل: كتاب العلوم الاجتماعيـة»، الذى أشرفت على تحريره (الكتاب الثانى: «العرب فى عالم أحادى القطب؟»، والكتاب الثالث: «التبعية فى عالم متغير»)، صدر كلاهما عام 1992 وفى نقدى للصديق المفكر الراحل مهدى عامل (1987) «مسـاهمة فى البحث عن هويتنا: حول نمط الإنتاج الكولونيالى». وانظر كذلك للكاتب: «التاريخ الغائب فى نظرية التخلف»، مجلة النهج، العدد 10، 1994.

(٢) قمت بترجمة العمل الأخير الذى نشر فى الكتاب الثالث من «جدل»، انظر الهامش السابق.

لكنه يهدد بنسيان الصورة الأشمل إن لم يترافق مع نظرية أو أبحاث تضع الجزء، الذى نتعرّف عليه بشكل أعمق بفضل هذا التخصص، ضمن الإطار الأوسع الذى يتغير ويتطور هو أيضا بسبب الاكتشافات فى ميادين التخصص هذه.

فبرغم كشوف مهمة قدمتها لنا دراسات عدة عن نشوء أوربا المعاصرة أو عن نشوء الرأسمالية وبرغم كشوف لاتقل أهمية عن البنى الاجتماعية - الاقتصادية لمناطق شتى من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ظل باحثو أوربا ودارسوها فى عصر تكون حداثتها ينكرون سلفا إمكانية تطبيق كشوفهم على مجتمعات غير أوربية، بل إن هذا النزوع طغى على باحثين فى ميادين بعيدة كل البعد عن التاريخ، ممن رأوا أن «العلم الصرف» (أو «العلم المحض») هو ما يمكن اشتقاق «قوانينه» حصرا من الواقع الرأسمالى المعاصر.

هكذا أبدى اقتصادى بارز، هو السير جون هكس شكوكه فى إمكانية دراسة «مشكلة تطوير المتخلفين» ضمن إطار نظرية النمو the theory of growth، مفضلا أن يتم ترك هذا الموضوع لعلماء الاجتماع لا للاقتصاديين:

«أنطلق من معنى واحد سأحدده بصرامة شديدة. غالبا ما يتم النظر إلى «علم اقتصاد النمو» بوصفه مرتبطا بوجه خاص مع مشكلة «تطوير المتخلفين». إن نشوء فرع من النظرية اسمه نظرية النمو فى وقت غدا فيه اقتصاد التخلف شغلا شاغلا للاقتصاديين، أوحى بوجود علاقة فعلية بين الاثنين. لدىّ شك عميق ينفى وجود علاقة بينهما. إن التخلف موضوع شديد الأهمية، لكنه ليس موضوعا نظريا أو صارما. إنه قضية عملية لابد أن تستدعى المساعدة من أى فرع من النظرية ذى علاقة بالأمر (بما فى ذلك فروع خارج الاقتصاد مثل علم الاجتماع، على سبيل المثال). ولو كان لأى فرع من النظرية الاقتصادية علاقة بهذا الموضوع، فهو نظرية التجارة الدولية».

(Hicks, 1969: 3)[1]

(١) يتجلى الموقف المركزى الأوربى لهكس كذلك فى نصيحته بمعالجة مشاكل التخلف فى إطار نظرية التجارة الدولية، بما يعنى أن مشاكل العالم الثالث لا أهمية لها إلا بقدر ما تؤثر على العالم المتقدم.

غـير أن هنـاك، عـدا الغربيـين الذيـن يقتفـون خطى ماكـس فيبر عـن «فرادة» الغـرب، آخريـن كُثُرًا ممن يسـلمون بما يشـبه البداهة بوجود اختـلاف جذرى بين عمليات تكوّن أو تماسـك الدول والمجتمعـات والأمم والاقتصاد فى العالم الثالث المعاصر من جهة، وبين تلك العمليات التى سادت أوربا فى طور حداثتها المبكّرة. وبرغم التباين الواسـع فى نظرات الكتاب المتبنين لوجهة النظر هذه (وهم الغالبية السـاحقة من العاملين فى شـتى الحقـول الأكاديمية)، فإنهم يشـتركون فى عزوهم هـذا الاختلاف الجذرى المفترض إلى واحد أو أكثر مـن العوامل التالية: التغيرات الثوريـة فى ميادين الاتصـالات والمعلومـات أو التكنولوجيـا، الإطار السياسـى المختلـف لعـالم اليـوم، أو دور الإمبريالية أو العولمة أو المؤسسـات متعددة القومية والعمليات العابرة للأمم.

يحذّر تشارلز تلى القارئ فى مستهل كتابه من أن:

«...كون الدول الأوربية تشكلت بطريقة معينة، ثم فرضت سلطتها على باقى العالم، تضمن أن التجارب غير الأوربية ستكون مختلفة»

(تلى 1990: 61)

لكـن هذا النهج يتخذ أبعـادا أكثر بروزا لدى المجموعة الأخـرى من الأكاديميين، ذلك أن دارسى التطور (التنمية)، فضلا عن الأنثروبولوجيين والمؤرخين والاقتصاديين يبدون نفورا بيّنا من مقارنة موضوع بحثهم مع أية حالة أوربية مهما كان سـياقها؛ فكل محاولة لإجراء مقارنة كهذه سـتوصم بكونها تبريرا للرأى القائل إن الفجوة بين المناطق المتقدمـة والمتخلفـة لاتعدو كونها فجوة فى السـياق الزمنى، أى إن ميـزة أوربا تكمن فى الأسـاس فى أنهـا انتقلت إلى الرأسـمالية فى وقـت مبكر، وعليه فكل ما تحتاجه شـعوب العالم الثالث لكى تصبح مثل أوربا هو الوقت الكافى.

إن كان مسعى المقارنة يقود حقا إلى استنتاج كهذا، فإنه سيوصم كذلك بإغماضه العـين عـن دور الهيمنـة الكولونياليـة والإمبرياليـة فى تشـويه البنـى الاجتماعية،

وبالتالى فى تشويه الآفاق الاقتصادية للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والمستقلة حديثا[1].

تحت التأثير الطاغى لهذا المنظور، انقضت (أو ضاعت) العقود الأربعة الماضية فى تجريب شتى أشكال «التصاميم» لمسارات التطور الاقتصادى «المستقل» عن المسارات التى سارت عليها مجتمعات أخرى، بل إن أولئك الذين آمنوا بوجود مسارات كونية أو تماثلات فى عمليات التبلور الاجتماعى أخذوا ينظرون إلى تلك المسارات باعتبارها خيارات سياسية أكثر مما هى عمليات تأريخية لها منطقها الداخلى وديناميالها الخاصة بها.

وهكذا تم تحويل الآليات الكونية، والقناعة بها إلى خيارات أوحت بأن الأمر لايعدو كونه اختيارا تقوم به القيادات السياسية لبلدان العالم الثالث بين مسارين أحدهما «رأسمالى» والآخر «اشتراكى» لايعوز تبنيهما سوى النوايا الصالحة والعزم؛ تصوير ساذج تعزز فى ظل الحرب الباردة.

فى مواجهة هذا النزوع العام كان ثمة استثناءات مهمة بالتأكيد؛ فمن جهة ساهم المنهج الإحصائى البنيوى الذى أطلقه سيمون كوزنتس، وتابعه هولس تشينيرى وآخرون فى تعميق معارفنا بالعلاقات بين متغيرات عدة قابلة للقياس الكمّى، هذه العلاقات تبقى مستقرة فى المديات الطويلة (ما يسّمى بالسلاسل الزمنية) وتتشابه فى مناطق وبلدان عدة (ما يسمى بتحليل المقطع العرضى).

بيّنت أعمال كوزنتس وتشينيرى وجود ترابط ما بين التغيرات فى نمو السكان ومسارات التجارة الخارجية ومستويات الاستهلاك والاستثمار والادّخار ونمو الدخل القومى (كوزنتس 1966، 1971 وتشينيرى 1975). ولأن تلك الدراسات المدققة

---

(۱) سأستخدم تعبيرى الكولونيالية والإمبريالية هنا بالمعنيين المتعارف عليهما، فالأول يشير إلى السيطرة السياسية لدولة ما على مناطق أخرى، سواء بإلحاقها بها رسميا كمستعمرات أو بإرسال المستوطنين إليها أو بحرمانها من الحصول على الاستقلال السياسى وإبقائها خاضعة لنفوذ الأولى، أما الإمبريالية فتعنى السيطرة عبر الإخضاع الاقتصادي بربط بلد مستقل بآخر متطور من خلال جعله معتمدا على رأس المال المصدَّر إليه من الدولة الأقوى، ومن خلال تغيير بناه الإنتاجية بما يخدم حاجات البلد المصدِّر لرأس المال.

والعميقـة لم تزعـم تقديـم تفسـيرات نظريـة سـببية عما يطلق سلسـلة التحـولات هذه (وبالتالى لم تدّع دراسة «أصول» التطور الرأسمالى)، فضلا عن اهتمامها بمتابعة ترابطات محددة بدلا من تفسيرها، فإنها لم تعن بوجود متغيرات غير قابلة للقياس الكمى لا يمكن إزاحتها جانبا.

وفضلا عن ذلك، فقد ساهم ظهور تلك الدراسات، فى فترة كانت دراسات التطور فيهـا خاضعة لـ «إرهاب» مكثـف من البيئة الراديكالية المتسـمة بمعاداة الإمبريالية، فى إقصائها وحصرها فى رفوف المؤسسات الأكاديمية.

وجاءت مسـاهمة أخرى من ميدان مختلف تماما وبدوافع لا تقل اختلافا، فقد حاول بـل وارن اسـتنادا إلى ما اعتبره تقليدا ماركسـيا ينتمى له أن يبـين أن الكولونيالية، ومن ثـم الإمبرياليـة كانتا، ولا تـزالا، أبعد ما يكونا عـن إلحاق الأذى بتطـور العالم الثالث. وقـد بلـور حججه هذه عبر سـجالات حامية مع بوب سـتكلف فى أوائل السـبعينيات (ستكلف 1972، وارن 1973)، لكن عمله الرئيس نشر بعد وفاته (وارن 1979). جاء وارن بعدة حجج مبتكرة، لكن حججه الرئيسة واستنتاجاته نزعت إلى تبرير حتى نهب ثروات العالم الثالث وموارده[١].

إن هـذا التحيز الأيديولوجى المسـبق ضد ربـط تواريخ العالم الثالـث بتواريخ باقى أنحاء العالم هو ما يفسّر فى نظرى الجهل الذى يكاد يكون شـاملا بالعمليات التى أدت إلى نشـوء أوربا الحديثة (والرأسـمالية بوجه عام) فى أوساط دارسى العالم الثالث. وهذا الجهـل، أو التجاهـل، المتعمد جعل مـن المألوف أن يبدأ أى عمل فى هـذا الميدان ببضع فقـرات تكـرر تعميمات معروفة (وخاطئة، أو لا أسـاس علميا لها) عـن تاريخ مقولب stereotyped لأوربـا يبـين متى ولماذا وكيف «إننا»، أى العالم الثالث، لم نسـتطع، ولن نستطيع، ولا يمكن أن نصبح «مثلهم» أو «منهم».

---

(١) قمت بترجمة مسـاهمة ستكلف ضمن مجموعة نصوص (الخفاجى 1974).

تنطوى المعارضة التقليدية بين الـ «عالمين» على الجمل التقريرية التالية:

● على عكس أوربا، لعبت «العوامل الخارجية»، أى الانخراط فى التجارة العالمية و/ أو الإلحاق الاستعمارى، دورا حاسما فى:

1 - تشكيل وإنشاء حيز وطنى بشكل اعتباطى ومصطنع فى العالم الثالث.

2 - غرس أنماط إنتاج تتواءم مع حاجات السوق العالمية.

3 - تشكيل البنى الطبقية المحلية فى البلدان التابعة.

4 - التسبب فى التبعية والتخلف.

وبسبب العوامل المزعومة أعلاه، فإن العلاقة بين البنى الاجتماعية المحلية مختلفة عن تلك التى نلحظ وجودها فى أوربا من النواحى التالية:

1 - انخرطت برجوازية منتجة صاعدة فى أوربا فى صراع مع النظام الإقطاعى، فى حين أن برجوازية العالم الثالث نشأت من رحم ملاك الأرض الإقطاعيين، فدخلت بالتالى فى تحالف وثيق مع ذلك النظام.

2 - استولت البرجوازية على سلطة الدولة فى أوربا وحولت المؤسسات القائمة، جاعلة إياها ديمقراطية وتعددية، فى حين أن الدولة التابعة فى العالم الثالث ظلت ذات مصلحة فى إدامة التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، وبالتالى فى إدامة التخلف والحكم التسلّطى.

3 - لم تكن الثورات الوطنية فى العالم الثالث نتاج عمليات تاريخية شبيهة بتلك التى عاشتها أوربا. ففى حين أن الأخيرة كانت موجهة ضد البنى والفئات قبل الرأسمالية، عادت ثورات العالم الثالث الرأسماليين وقبل الرأسماليين على حد سواء، وأقامت أنظمة دولتية étatist محل سلطة كليهما، وعليه:

4 - فبعكس أوربا، تشكّل دول العالم الثالث الطبقات الاجتماعية المحلية، وهى التى تنشئ الطبقات السائدة لا العكس. لقد «انقلبت» العلاقات الـ «تقليدية» و

«الطبيعية» التى كانت قائمة بين الطبقات السائدة والدول قبل الثورات، حين كانت الطبقات الثرية تدجّن سلطة الدولة وتخضعها لمصالحها.

والاستنتاج الأخير لتلك المناهج التقليدية هو أن دراسة بنى وصراعات وتبلور مجتمعات العالم الثالث من خلال اللجوء إلى مقولات «غربية» كالطبقات والمصالح الطبقية والأيديولوجيات باعتبارها تعبيرات اجتماعية هى أمر عقيم، أو نافل فى أحسن الأحوال ذلك أنها لا تنطبق على حال تلك المجتمعات.

هدف هذا البحث هو البرهنة على عدم تفرّد مسارات العالم الثالث نحو الحداثة، مما يعنى ضمنيا عدم فرادة مسار أساس المقارنة (الذى هو أوربا) نحو الحداثة.

بيد أن صرحا هائلا من التنظير والوصف والتأمل الاعتباطى قام على الافتراض المسبق للتعاكس عوض قيامه على المقارنة بين المسارات، فبات من المتعذر المضى فى البحث من دون نقد أعمال مهمة وتقليدية عدة ألفها مختصون فى ميادين عدة. فعلىّ، والحال هذه، أن أبادر فورا إلى وضع هذا النقد فى سياقه.

لايغامر أى كاتب جدى فى مشروع الكتابة إن كان راضيا تمام الرضى عن حالة البحث فى ميدان اهتمامه، وهذا يعنى أن أى محاولة للإبداع هى فى الواقع نقد أو بلورة أو توسيع لما تم إنتاجه من قبل، سواء اعترف الكاتب بهذه الحقيقة أم لم يعترف. وبدهى أن النقد، إن كان صارما ومشروعا من الناحية العلمية، يفضى إلى قدر أكبر من الإبداع كلما كان الكتاب موضع النقد أكثر أهمية وتأثيرا، ذلك أن نقد أعمال ثانوية أو لاقيمة لها أو نقد أعمال تجاوزها ميدانها منذ أمد بعيد لن يضيف شيئا لمعارفنا.

من هنا، فإن محاولتى نقد بعض الكتاب البارزين فى ميادين الدولة وتشكل الهويات ونظرية العلاقة بين الدولة والطبقة الاجتماعية ونظرية الإمبريالية والتطور ومسارات التطور الرأسمالى/ البرجوازى ودراسات الشرق الأوسط هى بمعنى ما تعبير عن **الاحترام والامتنان لأولئك الكتاب الذين أنتجوا أعمالا محركة للفكر.** فلو كانت تلك الأعمال قليلة الأهمية، فى رأيى، لما قضيت الكثير من الوقت ولما بذلت كثيرا من الجهد

فى استكشاف ما اعتبرته نقصا فى بعض جوانبها المنهجية أو أطرها التحليلية. فمن دون تلك الأعمال المنقودة، ما كان بوسعى أن أنتج الأفكار المعروضة فى هذا الكتاب، والتى لاشك أنها ستخضع بدورها إلى نقد شديد لا يتطور العلم أو الإبداع من دونه. وبرأيى أنـه لا إمكانيـة لتطور أى فرع معرفى من دون إخضاع فرضياته الأسـاس إلى التشـكيك المستمر.

كان السعى لتفكيك عمليات الصعود إلى الحداثة وكشف التاريخ غير الفريد للمشرق قد شغل كتابا آخرين غيرى، بالطبع، وقد اكتسب هذا السعى زخما إضافيا منذ ثمانينيات القرن العشرين على الأقل إثر صدور عمل إدوارد سعيد التاريخى «الاستشراق»[1]. بيد أن التأثير الهائل لهذا الكتاب الذى طبّق منهج ميشـيل فوكو لدراسـة الخطاب الأوربى تجاه المشرق كان متناقض الأوجه، لأنه كان قابلا للقراءة بطرق متعددة.

حاول سـعيد تتبّع جذور عملية فصل فضاء متميز وتشـويهه (أو الانبهار به) اسمه الـشرق منـذ زمن دانتـى. وهكذا، فإنـه لم يربط هذا الخطـاب الأوربى بنظـام اجتماعى محدد سـاد أوربا، بل بخطاب أوربى عام. وبدهى، فإن إبداع سـعيد يكمن فى أنه استند إلى إرث هائـل مـن الكتابات ذات الدلالـة. لكنه، إذ قام بهذا المـشروع، فتح الباب على مصراعيـه بوجه قراءة شـديدة المخاطرة على عمله. ففى حـين أن الكاتب يعلن صراحة أنه سـعى لتبيان خرافة وجود «كون/ عالم شرقى»، فإن قراءة محددة لعمل سـعيد يمكن أن توصلنا إلى وجود كون/ عالم اسـمه الغـرب، وإن هذا العالم يجابه الشرق، وإلا كيف نفـسر اسـتمرارية ثقافة طغت (ولاتزال، فى رأى سـعيد) على قـارة بأكملها (فضلا عن المنحدرين من تلك القارة ممن اسـتوطنوا أمريكا وأسـتراليا) معبئة سـكانها ضد الخطر المشترك الذى يواجهونه من الآخر المختلف؟

---

(١) لابد من الإشـارة إلى عمل صـدر مع كتاب إدوارد سـعيد فى العام ذاته، ولعبت تلك المصادفة دورا مشئوما فى إهماله. أقصد هنا عمل برايان ترنر «ماركس ونهاية الاستشراق» (ترجمه إلى العربية يزيد صايغ).

غير أننا لسنا فى معرض «لوم» إدوارد سعيد على هذه القراءة للتاريخ. فقد صدر الكتاب فى وقت كان زخم الاحتفاء بالخصوصيات آخذا بالتصاعد فى معظم أنحاء العالم الثالث، وبخاصة فى العالم الإسلامى وفى المشرق.

هنا، أتوقع أن ذهن القارئ سينصرف، عن حق، إلى نزعات الإسلام السياسى التى أخذت جماهيريتها على امتداد المشرق بالصعود منذ النصف الثانى لسبعينيات القرن العشرين. وبرغم أن هذا الموضوع الخطير يتجاوز نطاق دراستنا الراهنة، فإن بودى لفت الانتباه إلى ظاهرة أبعد زمنيا وأوسع تأثيرا من الإسلام السياسى بكثير، ولعلها مهّدت عن غير وعى لصعود لا الأخير فحسب، بل لأشكال عدة من الأيديولوجيات المنغلقة introvert.

لقد أدّت أجواء الحرب الباردة إلى تحويل الصراع الأيديولوجى بين اليسار واليمين إلى صراع جغرافى وإثنى. فقد أخذ ماركسيو المشرق، الذين حظوا بشعبية هائلة فى إيران والعراق ولبنان وسوريا حتى نهاية ستينيات القرن العشرين على الأقل، ينتقلون تدريجيا (ومن غير تخطيط مسبق على الأغلب) من مهاجمة الرأسمالية إلى مهاجمة «الغرب». وهيّأ تاريخ مؤلم من نهب وعدوان وإذلال الاستعمار والإمبريالية الغربيين تربة خصبة للماوية (فكر ماو تسى تونج): فكر يزيح عن اليسار همّ الاتهام بالعنصرية، حين يضع الأمم الفقيرة فى مواجهة الأمم الغنية.

مذّاك، لم تعد الأيديولوجيات القومية فى المشرق، لاسيما الأيديولوجيا البعثية، بحاجة إلى الاستشهاد الخجول بأفكار مكروهة كالنازية. ولعل كثيرين فى الغرب، وبالتأكيد فى المشرق، لايودون تذكّر، أو التذكير بأن النازيين الأوائل (مثل شترايسر، المنظّر المبكّر للنازية) بدأوا فى عشرينيات القرن الماضى باستحضار أفكار تمزج بين القومية والطبقية معلنين أن مشكلتهم مع الماركسيين لاتكمن فى اعتراضهم على تحليل ماركس، بل على تطبيقات الماركسيين «المحليين». فكيف «برهن» شترايسر على فكرته؟ ماركس محقّ فى أفكاره بقدر تعلّق الأمر بأوربا الغربية، لكن «الأمة الألمانية كلها بروليتارية وتتعرض للاستغلال من الأمم البرجوازية».

هكذا أُرسى أساس (لا يود كثيرون الاعتراف به) لمنهج قومى مخيف يمتد من ماو تسى تونج فى الصين، إلى عبد الناصر فى مصر والبعث فى العراق، وبدرجة أقل فى سوريا: منهج يقوم على تحييد الأيديولوجيا ذات الشعبية، وقهر أتباعها بحجة انحرافهم عن منهجهم نفسه، لأن السلطة الحاكمة نجحت فى البرهنة على أنها أقدر على التفسير «الخلاق» لمنهج منافسيها الذى كان يحظى بشعبية آنذاك[1].

وهكذا، فإن الكثير من التوجهات الثقافوية، بل العنصرية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باتت تُستنسخ من قبل «المدافعين» عن الإسلام أو الهندوسية أو البوذية أوغيرها ممن استمدوا ذخيرتهم من عمل إدوارد سعيد «مبرهنين» بفضله على أن ثمة بالفعل عدوًا عرقيًا أو دينيًا اسمه الغرب وأن الدفاع عن هوية المرء يمر عبر تبيان خصوصية الآخر وفساده كنظام وكمنظومة قيم.

بيد أن قراءة أخرى لـ «استشراق» سعيد، يزعم كاتب هذا العمل الانتماء إليها، قد تعطى القارئ الحق فى اتهامى بأننى أقوّل سعيد ما لم يقل. تحتفى هذه القراءة بالكونية وبالمسارات الكونية للتاريخ. إن عزل الآخر وتشويهه ظاهرة قامت فى أوربا قبل العصر الكولونيالى بكثير. ولكن عزل «الأجانب» الذين لايشاركوننا فى قيمنا وثقافتنا كان (ولايزال، لسوء الحظ) الصورة المقابلة التى تمكننا من تحديد هوياتنا، سواء كنا أوربيين أو إفريقيين.

---

(١) لسنا بحاجة إلى تأكيد بداهة مفادها أن لكل بلد ومنطقة خصائص نوعية تميزها، بيد أن مساعى إضفاء طابع رومانسى على تلك الخصائص النوعية أو تحويل السمات الخاصة إلى مزايا فريدة كانت على الدوام (تقريبا) جزءا من الهيجان الأيديولوجى الذى تجابه الأمم عشية عبورها إلى الحداثة. وفقا لهذا، أرى أن القوميين العربيين الذين يغالون فى خصوصية الحضارة العربية لايختلفون كثيرا عن الشعبويين الروس، أو تيار النارودنيك الذى قاوم القيصرية من جهة، لكنه حارب الماركسيين الروس على أساس أنهم يستنسخون نماذج أوربية لا تنطبق على الواقع المحلى، كما أنهم لا يختلفون عن المدرسة التاريخية الألمانية (أسسها شمولر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر)، وكانت ترى أن على الألمان أن يركزوا أولا على بناء الدولة القوية وتوحيد «الأمة» قبل التفكير فى المشاكل الاجتماعية.

بدهـى، حين يكـون الآخر بعيـدا (جغرافيا) ولا يشـكل خطرا على الهويـة المتخيلة لقوم معينين، فليس ثمة حاجة لعزله مادام الفضاء الجغرافى وغياب الاتصالات المكثفة ينفيان الحاجة إلى مثل هذا العزل.

فمـن الطبيعـى، والحالة هـذه، أن يختار فضاءان متجـاوران هما أوربـا والمشرق، أو عالما المسـيحية والإسـلام كلا منهما هدفا للعزل والتشـويه، بما أنهما متجاوران ويعتنقان أيديولوجيتـين تـرى كل منهـما أنها ذات طابـع كونى، فالتنافس والـصراع على الأرض والسـيطرة عـلى البشر جعـل من قضية فقـدان الهوية خطـرا ماحقا وحقيقيـا لأبناء كلا المنطقتين المتجاورتين.

وعليه، لابد من الاعتراف بأن العزل والتشويه ليس خاصية أوربية، غربية، أو مسيحية، فقد مارس المسلمون (وغيرهم) الأمر ذاته. يكفى التذكير بمفردة «العجم» التى استخدمها المسلمون لكل من لا ينطق العربية، وهى مفردة تدل فى أحد معانيها على الخرس!

إن كان الأمـر هكـذا، فـإن أوربا أو الأوربيـين لم يحتكروا تلك التحيـزات المقيمة فى ثقافات كل الشـعوب منذ الأزل، لكن ما أضفى على التحيز الأوربى صفة العدوانية أو ما بتنا نسميه بالمركزية الأوربية، إنما يكمن فى حقيقة أن أوربا فرضت هيمنتها الاجتماعية الاقتصادية منذ القرن السادس عشر، وبات بوسعها مذّاك أن تمفصل كل تلك العناصر فى خطـاب كولونيـالى هجومى قـوى قادر على التغلغـل والتأثير فى ثقافـات أخرى، بما فى ذلـك ثقافات الشـعوب التـى تم قهرها، وذلك بالضبط بسـبب تطورهـا المتفوق فى المجالات الثقافية والتقنية والعسكرية وفى ميادين الاتصالات[1].

---

(١) بلغت القدرة على فصل الآخر وتشويهه وتصويره ككائن أدنى ذروتها فى أوربا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حين أوحت الدراسـات ذات المظهر الأنثروبولوجى ودراسـات الأجناس بقدرتها على توفير سلاح هائل القدرة على شرعنة الزعم الكولونيالى بالسعى لتمدين «الشعوب البربرية» . وطوال الفترة الممتدة بين 1874 و ثلاثينيات القرن العشرين، شـهدت معظم المدن الأوربية المهمة عروضا متنظمة لـ «حدائق حيوان» بشرية و «استعراضات عرقية» يعرض فيها «مليون مثيرون»، وقد وضعوا إلى جانب بعض الحيوانات فى أقفاص ليشاهدهم جمهور متعطش للإثارة والمثير. انظر:

Nicolas Bancel, Pascal Blanchard and Sandrine Lemaire «Human Zoos: Racist Theme Parks for Colonialists", Le Monde Diplomatique (English edition), August 2000: 8-9.

إن الغياب المؤسف لأية إشارة لعلاقات القوى المتغيرة مع صعود الرأسمالية وهيمنتها جعل عمل إدوارد سعيد قابلا لتفسير يستند إلى الخصوصيات الحضارية. ومع هذا، فإن محاولات إظهار اللاخصوصية فى بنى المشرق ومساراته قد مضى عليها سنوات. فهل بوسع هذا العمل الادعاء بأنه أتى بجديد؟

تكمن المفارقة فى أن تلك المساهمات المهمة التى رفضت فكرة فرادة المشرق، والتى ساهم بعضها فى إثراء معارفنا بآليات تلك المنطقة لم تفلح إلا فى إقناع القارئ بانتماء المشرق إلى العالم الثالث، لا إلى المسار العالمى للتاريخ. ولئن بدا هذا القول مثيرا للدهشة، فلابد من أن أوضح ما أبتغى.

حتى حين كانت الرومانسية «العالم ثالثية» فى ذروتها خلال ستينيات القرن الماضى وسبعينياته، نادرا ما تم التعامل مع المشرق (ربما باستثناء مصر، وفى حالات محدودة) كمنطقة أو كبلدان منفردة كحالة أو حالات تمثل هذا العالم فى الدراسات السوسيولوجية أو الاقتصادية. إذ نزع دارسو المشرق والمختصون بالمنطقة، على الدوام تقريبا، إلى إيجاد سمة أو سمات متفرّدة للمنطقة تمنعهم من إدماج موضوع دراستهم مع مناطق أخرى من العالم. ومع أن كثيرا من بلدان العالم الثالث، فضلا عن البلدان الاشتراكية سابقا وبلدان مثل إسبانيا والبرتغال كانت تخضع لأنظمة دولتية وتتحكم دولها بجوانب تزيد أو تنقص من الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لبلدانها، فإن باحثى الشرق الأوسط ظلوا ميالين إلى «تفسير» البنى الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة بكونها نتاج تقاليد تاريخية مزعومة كـ «الاستبداد الشرقى» أو «نمط الإنتاج الآسيوى»[1].

---

(١) ليس بالوسع حصر العدد الهائل من الدراسات عن موضوعة «الاستبداد الشرقى» وتوأمها المتلبّس بشكل أكاديمى باسم «نمط الإنتاج الآسيوى». لكن من المفيد، بل ومن الضرورى للباحثين من، وعن، منطقتنا تذكّر أن تاريخ هاتين المقولتين تعودان إلى عصر التنوير الأوربى حين استحضر مفكرون أوربيون قصصا متخيلة عن «الشرق»، لا اهتماما به، بل لكى يشرعِنوا وجهات نظرهم الخاصة حول الكيفية التى ينبغى لأوربا أن تتطور عبرها.
هكذا اندفع فولتير لتمجيد الصين التى تخيلها منظّمة ومتحضرة ليتوصل إلى أن أسباب ذلك تعود إلى غياب ملكية الأرض الخاصة هناك. وكان يريد بذلك أدلجة الدفاع عن المستبد المتنور. وفى المقابل، لجأ=

كانت نظريات التخلف والتطور تبدأ بأمريكا اللاتينية ثم تستكشف إفريقيا جنوب الصحراء وتنتهي عند شرق آسيا. لكنها، في مسارها البحثي هذا كانت تحلّق عابرة المشرق. ربما يكمن السبب في هذا النقص الفادح في كون معظم، إن لم يكن كل، دارسي الشرق الأوسط مختصين في العلوم السياسية، وبعضهم كان يتمتع بمؤهلات من الطراز الأول في ميدانه. ولهذا فقد كان هؤلاء يبدون نفورا كبيرا من التعميمات الاجتماعية الاقتصادية أو المقارنات أوالتنظير أو اختبار إمكانية انطباق مفهوم نظري معين على حالة مشرقية ما، مع أن بعضهم أنتج أهم الأعمال الوضعية، التي ندين لها بامتنان شديد.

من هنا، فإن محاولات إخراج المشرق من استثنائيته لم تؤد في الواقع إلى إدماجه في المسار البشري العام، بل كان هدفها تبيان أن هذه المنطقة تتّبع النواظم ذاتها التي تحكم

=كل من مونتسكيو و جان جاك روسو إلى الحجج ذاتها لكي يدينا الحكم الاستبدادي في آسيا. وبلغ هذا التقليد في تخيل «الشرق» ذروته في محاضرات هيغل عن فلسفة التاريخ (التي ترجمها إلى العربية بإبداع د. إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير/ بيروت) ثم في المقاطع القليلة المضطربة عن «نمط الإنتاج الآسيوي» لدى تلميذه: كارل ماركس. والمثير للانتباه في هذا الصدد أن ماركس، المتميز ببلاغته الخاصة في الكتابة، يكاد ينسخ حرفيا عبارات هيغل وأسلوبه حين يصف «الشرق»، الأمر الذي يوحي بأنه لم يعرف تلك المجتمعات حقا.

بين عدد لاحصر له من الدراسات الوضعية أن غياب الملكية الفردية للأرض في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط ليس إلا محض خرافة (Thaper 1980: 655-71) . فولتير الذي أراد «مستبدا عادلا» وروسو المناهض للاستبداد (ومئات مفكرين غيرهما) استخدما تلك الأفكار، عن حسن (أو سوء) نية، ليدافعا عن أجندة خاصة. لكن المهزلة هي أن تخيلاتهما عن وضع «الشرق» الذي لم يعرفا عنه شيئا تحولت إلى «وقائع» صدقها حتى مفكرون نقديون مثل ماركس، وآمن بها حتى اليوم كثير من منظّرينا العرب.

لكن النقد الأكثر تأثيرا للكيفية التي أنشأت بها قوة المعرفة الغربية فضاء خرافيا اسمه الشرق يعود، بالطبع، للعمل الذي قلب منهجية الدراسات عن المنطقة (بل وعن كل المناطق غير المصنّعة)، أقصد عمل الراحل إدوارد سعيد : الاستشراق (Said 1978, 1995). من جهة أخرى، بين جروسريتشارد Grosrichard 1979) كيف صمم الخيال الغربي الكلاسيكي خرافة اسمها «الاستبداد الأسيوي»، كوحش يفترض أن الآسيويين وحدهم هددوا العالم ومجتمعاتهم به، ولعل أفضل مسح لتاريخ تلك الخرافة عن الاستبداد المميز للشرق هو عمل نيكوفورف المهم «الشرق والتاريخ العالمي» وترجمه عن الروسية العربية د. توفيق سلوم (انظر خصوصا الصفحات 120-99).

وثمة مساهمات أخرى في هذا المجال لابد من الإشارة لبعض من أبرزها على الأقل (Hobsbawm ed. 1965, J. Chesneaux 1964, Suret-Canale 1964, Tókei 1966).

تشكيلات العالم الثالث الأخرى فى توجيه نشوئها وأدائها وتحديد آفاقها. وبحدود اطلاعى، ليس ثمة دراسة قط حاولت أن تقارن منطقتنا، أو أن تقارن بعض بناها، مع العالم الرأسمالى المتقدم أو مع أى مناطق أوربا، بل إن أحدا لم يسع إلى مقارنة منطقتنا مع أوربا الشرقية التى نتشارك معها فى أوجه كثيرة: فكلا المنطقتين كانتا جزءا من إمبراطوريات كبيرة وممركزة، الإمبراطورية العثمانية بالنسبة لنا ولليونان وبلغاريا وألبانيا، والنمساوية - الهنغارية (إمبراطورية الهابسبورغ) فى بلدان أوربية شرقية أخرى. وكلا المنطقتين كانتا معرّضتين لمخاطر االغزو البدوى (الذى سأحاول تبيان آثاره الحاسمة فى هذا العمل). وفى كلا المنطقتين لم يتحقق الاستقلال وتشكّل بنى الدولة «الحديثة» إلا فى فترة الحرب العالمية الأولى أو قبلها بقليل.

ولأن كل تلك العناصر الجوهرية فى فهم عالمنا المعاصر، لا منطقتنا فحسب، غابت على الدوام عن دراسات الشرق الأوسط، فلم يكن من الصعب التكهن المسبق باستنتاجات معظم تلك الدراسات التى سعت إلى إضفاء بعد نظرى على محاولات فهم مسارات المشرق. فحتى حين كان كاتب ما بعيدا عن اعتناق مناهج التبعية/ المنظومة العالمية، ظل العمود الفقرى للقصة بشكل شبه دائم يقوم على أن الاستعمار أو الإمبريالية شوّها بنى المنطقة، وحرفاها عن مسار تطورها «الطبيعى»، و«ولّدا» التخلف والتبعية، وأنتجا رأسمالية محيطية (طرفية) تختلف جذريا عن رأسمالية بلدان المركز.

سنلاحظ فى مجرى هذا العمل أن بعض الدراسات الأكثر حداثة حاولت أن تبين عدم انطباق هذه الفرضيات والاستنتاجات على المشرق (Gerber 1987، على سبيل المثال)، لكنها انتهت من حيث لاتقصد إلى تبنى الفرضيات ذاتها.

من هنا، فمن حق القارئ أن ينتقدنى لتناولى نظريات التبعية والمنظومة العالمية التى باتت شديدة القدم وتم تفنيدها فكريا وواقعيا. إنما علىّ أن «أدافع» عن نفسى قائلا إن تلك الأفكار لازالت هى الأكثر رواجا فى منطقتنا من جهة، وهى الأكثر رواجا فى الدراسات عن منطقتنا من جهة أخرى؛ لذا كان علىّ أن أناقش بعضا من تلك الأطروحات حيثما تم تطبيقها من قبل كتاب مهمين على مشرقنا.

يسعى هذا العمل/ الكتاب إلى تقديم تفسير مختلف جذريا عن تشكل العالم الثالث المعاصر، وحجتى الأساس تكمن فى رفض تصوير التغيرات الاجتماعية أو تصنيفها ضمن ثنائية أجزم أنها زائفة تقوم على «تفسير» يعتبرها ناتجة إما عن تاثيرات «داخلية» أو «خارجية». إذ لايمكن تحديد أو تعريف أى جماعة أو كيان أو مجتمع دون وجود أو «اختراع» جماعة أو كيان أو مجتمع تتفاعل معه.

السؤال الحاسم،إذن، لايتعلق بالمصدر المزعوم للتحولات (خارجية أو داخلية)، بل فى الكيفية التى يستبطن internalize[1] من خلالها كيان أو جماعة ما الآثار المحيطة به.

لنضع الأمر بطريقة مختلفة بالقول أن لاجماعة بشرية عاشت دون تحديد (مضمر أو صريح) لمن هو «منّا»/ داخلنا، ومن هو «منهم»/ خارجنا. ويحدد مستوى تطور تكنولوجيا المواصلات والاتصالات والتكنولوجيا العسكرية، فضلا عن متغيرات عدة (نتناولها فى هذا العمل) حجم الجماعة: قبيلة، شعب، أبناء حى أو دين...إلخ، محولا الآخرين إلى أجانب، لكن كون الجماعة تعرف بوجود «آخرين» على تخومها، يعنى أن ثمة تواصلا مع الجماعة أو الجماعات الأجنبية. والتواصل، بالطبع، لايشترط فيه أن يكون إيجابيا، إذ إن الحروب والغزوات هى بهذا المعنى شكل من أشكال التواصل بين الجماعات. السؤال الحاسم بعد إعادة الصياغة، إذن: إن كان التواصل والتأثير المتبادل بين «الداخلى» و«الخارجى» قائما على الدوام (سواء كان الحديث يدور عن العولمة المعاصرة أو عن عالم السومريين والفراعنة)، فلماذا يتخذ التأثر شكلا محددا هنا، وشكلا آخر هناك؟ الأمر لايتعلق بالتأثير الذى تمارسه قوة خارجية، لا لأن تلك القوة بريئة من محاولات التأثير، بالطبع، بل لأن تلك القوة، أو القوى (الاستعمار، الإمبريالية، الغزو)

---

(١) أستخدم تعبير «استبطان» هنا، بمعنى تحويل الخارجى إلى داخلى. مثال: ثمة فايروس فى الهواء نستنشقه، فيصاب جسم قليل المناعة بالمرض، فيما يقاومه جسم آخر. الفايروس هو نفسه، إنما المختلف هو كيفية تحول هذا «العامل الخارجى» إلى «عامل داخلى» يقوّى الجسم أو يضعفه حسب الجسم المتلقى. لايرفض تحليلى، إذن، ولايبرئ بالقطع، الاستعمار، بل هو يحاول تفسير كيف أدى الأخير إلى انهيار التطور فى مناطق معينة وإطلاقه فى أخرى.

فى محاولة فرض نفوذها/ تأثيرها تترك نتائج شديدة الاختلاف على البيئات التى تتدخل فيهـا. ومـا يفسر الاختلاف فى رد الفعل، إذن، إنما هو الطريقـة التى يتعاطى بها كيان ما مع التأثير المسمى خارجيا.

يلى هذا السؤال، سؤال آخر لايقل أهمية عن كيفية استبطان العوامل الخارجية، هو: لماذا تستبطن جماعة أو كيان ما تلك العناصر الخارجية بشكل محدد فى لحظة زمنية محددة؟

مـا سـأحاول تبيانه هنا، هـو أن أوربا فى أوائـل انتقالها إلى الحداثة، مثلهـا مثل العالم الثالـث، لم تتطور فى عزلة عن الخارج، لكـن ما قرّر وحدّد حصيلة التفاعل مع الخارج، إنما كان طبيعة العلاقات الاجتماعية التى سادت كلا من تلك المجتمعات. هذا التفاعل ينطوى على تصادم كتلتين، أو أكثر، من المصالح.

وكـما سـأبين فى الفصول القادمة، لايعنى ما سـبق أن علاقات القـوة بين كتلتى (أو كتـل) المصالـح المتصادمة لا تأثير لها على حصيلة التفاعل، بـل إن الكتلة الأقوى، حتى وهى تفرض تفوقها، تنشط ضمن قيود تحددها كتلة العلاقات الاجتماعية السائدة لدى الجماعة أو المجتمع الخاضعين للتأثير.

بتعبـير آخر، ليس بوسـع المرء الوصول إلى فهم واضح لمجتمـع أو منطقة ما بمجرد استحضار تعابير تشير إلى ما هدفت إليه «مصالح القوى الاستعمارية أو الإمبريالية»، أو «عمليات العولمة»، أو «المخططات الغربية»، أو ما شابه من تعابير.

وعليه، فبرغـم الإشارات الكثيرة أعلاه، لايكمن طموحى فى إنتاج عمل عن «العالم الثالـث»، أو عن نظرية التطور/ التخلف، أو عن منطقة ما فى هذا العالم، ولايكمن حتى فى المقارنـة بـين المشرق وبين أوربا. يسـعى هذا العمل، بالأحرى، إلى المسـاهمة فى نظرية التشـكيلات الاجتماعية ويحـاول بخاصة أن يتفهم آليات الرأسـمالية: أصولها، إمكاناتها وأنـماط توسـعها عبر الزمـان والمكان. أحـاول، بتعبير آخـر، موضعة التواريـخ المحلية ضمن إطار نظرية عامة عن التطور الرأسمالى على مستوى عالمى.

يتطلب هذا، بداهة، دراسة للمؤسسات، والأشكال، والأدوات، والآليات التى تتجذّر من خلالها وعبرها علاقات الإنتاج الاجتماعى الرأسمالية فى مختلف المجتمعات. من هنا، فليست أوربا فى دراستنا منطقة جغرافية، بل هى نموذج تجريدى. أقصد أننى سأتناول أوربا هنا باعتبارها مختبرًا حصل أن نشأت الرأسمالية فيه. ولهذا السبب، اخترت إنجلترا (إضافة إلى دول أوربية أخرى) متعمّدا كأساس لمقارنات عدة، برغم أن التقليد السائد يتعامل معها باعتبارها حالة استثنائية، كونها أول بلد انطلقت منه الثورة الصناعية الرأسمالية.

وغنى عن القول إن كثيرا من السياسات والعمليات والاجراءات التى حصلت فى سياقات أوربية محددة لم تكن بالضرورة جزءا أساسا من صعود الرأسمالية وترسّخها فيها. فما سأتعاطى معه فى هذه الدراسة يتمثل فى العمليات العامة، أو تلك التى يمكن البرهنة على كونها ضرورية لصعود الرأسمالية. ولأضيف أيضا، أن تعبير «العمليات الضرورية» لايعنى عمليات مرت بها كل الدول والمجتمعات. فظاهرة غيرشنكرون، على سبيل المثال، ضرورية لمن يدخل متأخرا إلى الرأسمالية[1]. كما أن فرنسا ذات العدد الكبير نسبيا من الفلاحين الأحرار عشية ثورتها مرت بتغيرات لم تعرفها بريطانيا التى كان معظم فلاحيها أقنانا، وألمانيا المفتتة تبنت مركزية سياسية لم تكن بلدان أخرى بحاجة لها.

إن الحجج الرئيسة حول أصول الرأسمالية وأسباب وجذور التطور والتخلف التى تتبناها هذه الدراسة مستمدة فى الأساس من الأفكار التى بلورها موريس دوب وروبرت برينر. ولكن، فى حين أن كشوفات برينر المهمة تتناول المواضيع المشار لها أعلاه، يحاول البحث الحالى المضى من المسعى التفكيكى النقدى، أى ذاك الذى يدحض الفرضيات الأساس التى تستند إليها تحاليل المنظومة العالمية ومدرسة التبعية، إلى المنهج

---

(١) طرح ألكسندر غيرشنكرون مجموعة من الفرضيات عن حالة البلدان التى تدخل متأخرة إلى العصر الرأسمالى، لعل أهمها أن دور الدولة فى تحفيز التطور يتزايد كلما كبرت الفجوة التى تفصل تلك الدولة عن البلدان المتطورة.

البنائى، حيث تتم مقارنة ديناميات التحول الرأسمالى فى منطقة محددة من العالم الثالث، هى المشرق، مع تلك التى أنتجت أوربا المعاصرة.

ولكـن حتـى فى هذا المجـال المحـدد، كان علىّ اتخاذ قـرارات صعبة تتعلـق بتحديد المنطقة التى ينبغى أن تغطيها الدراسة والفترة الزمنية التى أغطيها.

ذلك أن الدراسات النظرية القليلة عن المشرق غالبا ما استسهلت اللجوء إلى واقعة تعود للقرن السـادس عشر، على سـبيل المثـال، لكى تبين «صحة» حجـة تتعلق بالقرن التاسـع عشر، والخرافة الأسـاس التى تبطّن هذا المنطق، حتى حين يسـعى الكاتب إلى إثبات العكس، هى أن المشرق راكد.

وهكذا، فإن واقعة ما تتعلق بالقاهرة، على سـبيل المثال، تؤخذ بداهة كحالة مشرقية عامة تنطبق على مئات المدن والبلدات فى المنطقة. وعليه، فلكى أتجنب إطلاق تعميمات غير موثقة، أو إنتاج مقولات متسعة تنزع إلى إخفاء عمليات التحول الحقيقية، اخترت فى هذه الدراسـة أن أضحى بالتجاوب لإغراء مطّ ميدان التقصى، مركزا على ما أسـميه المشرق: عربيا هو مصر والعراق وسـوريا ولبنان، لكنه يشـمل إيـران وتركيا والجزيرة العربيـة. أمـا الفـترة التـى تغطيها الدراسـة فتبدأ بالقرن التاسـع عشر (وقد تتسـلل إلى الوراء فى أحيان عدة إذا اقتضت الظروف)، لأن أسـس التغيرات الجذرية التى عصفت بالمنطقة، ومازالت تؤثر عليها، بدأت عند ذاك.

ولكـن، إن أردنـا أن نبرهن على وجود (أو غياب) النزعات الكونية المحددة للتطور والتحـول الاجتماعى عبر الحقـب التاريخية المعاصرة والمناطق المختلفة، علينا أولا وقبل كل شىء أن نبلور أداة من المفاهيم قابلة للتطبيق على موضوع دراستنا. ولاينبغى لتلك الأداة المفاهيميـة أن تقتصر على إعـادة تعريف للمقولات المجـردة، برغم أن المقولات المجردة يجب أن تحتل موقعا بارزا فى بحثنا، فالمطلوب أن نمضى إلى ما هو أبعد من ذلك لكى نتسـاءل عن مغزى بعض التغيرات البنيوية وأهميتها التى شـهدتها مناطق فى أوربا فى أثنـاء تحولاتهـا، وأن نقرر إن كانت تلك التغيرات ذات طابـع عرضى، أو أنها كانت

متصلـة بالـضرورة بالتحول البرجوازى المعاصر. أزعم أن هذا المسـار هو الأسـاس فى صياغة نموذج للتحول الرأسـمالى الذى يمكن، ويجب، تدقيقه والتحقق منه فى مراحل لاحقـة فى ضـوء تجارب القادمين شـديدى التأخر (بـل ربما تأخروا أكثر ممـا ينبغى) إلى الرأسمالية كأبناء المشرق.

باتباع منهج كهذا، أظن أن بوسـعى العودة إلى السـؤال الذى بات حارقا فى بيئتنا: لم نقارن حالنا بأوربا؟ من قال إن أوربا هى المثال؟ ولم علينا أن نقارن عمليات التحول فى منطقة معينة ما مع تلك التى حدثت فى أوربا؟

لا تنبـع الحاجـة إلى اتباع منهج مقارن من الاعتقـاد بتفوق حضارة أو نظام اجتماعى على غيره، ولاهى نتاج هوَس سياسى يسعى إلى تحفيز منطقة ما لتقليد أوربا (أو غيرها من المناطق المتطورة). ما سـأحاول تبيانه بالأحرى هو أن عمليات التحول الاجتماعى بعيدة المدى تتبع منطقا خاصا بها لاعلاقة له البتة بوصفات السياسة. وعليه، فإن وظيفة عـالم الاجتـماع لا تكمـن فى قدرته عـلى امتلاك «خيـال إبداعى» يمكّنه مـن «تصميم» مسـارات جديدة (وهذه عبارات ألف سـماعها من يشـاركون فى «مؤتمـرات وأبحاث العـالم الثالـث» فى الغـرب)، بـل فى دراسـة البنـى الاجتماعيـة الداخلية بهـدف تقدير المسـارات الأكثـر ترجيحا التى نتوقـع لهذه البنى أن تتبعها بغـض النظر عن اختيارات الباحث ورغباته.

لايعنى ما سـبق، بالطبع، أن التأثير السياسـى عديم الأهمية، وهو لا يعنى من باب أولى إعفاء قادة سياسـيين عن جرائم أو تقصيرات بحجة أن بنى المجتمعات تولد هكذا ممارسـات. كلا، بالطبـع. مـا أود إثباته هنا هو أن القرار السياسـى، حتى فى ظل أبشـع الديكتاتوريات، يظل محددا بقيود مجتمعية.

فمنـذ نهايـة الحرب العالميـة الثانية، مـرت بقاع عدة مـن «العالم الثالـث» بتحولات عميقة شديدة الشبه بما مرت به أوربا فى عقود تشكلها المعاصرة. فمن السـخف، والحالة هـذه، أن نغمض أعيننا عن تلك التشـابهات لأى سـبب كان. ولعل الأسـلوب الأكثر فائدة يكمن فى إنزال أهدافنا من السماء إلى الأرض.

هيكل العمل

فى الشكل التقليدى، يتوقع القارئ من المؤلف أن يبدأ عمله بطرح القضايا النظرية التى سيتعاطى الكتاب معها. وتمضى تلك الطريقة بالشكل التالى: فصول نظرية، تتبعها فصول وضعية. وثمة طريقة أخرى، لا تقل تقليدية تتمثل فى طرح المعطيات الوضعية، ثم الوصول إلى الاستنتاج النظرى فيما بعد.

لا يتبع شكل هذا البحث أيا من الوسيلتين، لأسباب لا تتعلق بالسعى إلى ادعاء التميز، بل إن أسباب ذلك تنبع مباشرة من نوع الحجج التى حاولت أن أبلور فى هذا العمل، وهى حجج تبقى ذات طابع نظرى برغم اتّكائها على ثروة من المعطيات الوضعية.

ذلك أنه لم يكن ممكنا إثبات وجود مسارات كونية للعبور إلى الحداثة دون تناول ما لايقل عن أربعة موضوعات شائكة ومترابطة:

1 - بنية وآلية عمل نظم ما قبل الحداثة فى المشرق، لأن مدارس فكرية مختلفة وكتاب لاحصر لهم افترضوا أن «خصوصيتها» أمر بدهى. وتتخذ هذه الخصوصية المزعومة شكلين متداخلين، لاينفى أحدهما الآخر بالضرورة. يعيد الشكل الأول هذه «الخصوصية» إلى تاريخ المنطقة السابق للاستعمار، الذى يزعم أنه أنتج الأشكال المختلفة من «الاستبداد الشرقى» (فتفوجل)، أو «نمط الإنتاج الآسيوى» (ماركس)، أو «البنى الخراجية» (سمير أمين)[1].

(١) ينبغى أن أدرج توضيحا فيما يتعلق بأسلوب سمير أمين فى الوصول إلى خصوصية المشرق. فهو فى اندفاعه الحماسى «للبرهنة» على انطباق ثنائية المركز والمحيط لا فى ظل الرأسمالية فحسب، بل على امتداد التاريخ وفى كل الأزمنة، يشتط إلى اختزال كل تاريخ البشرية قبل الرأسمالية تحت تسمية التشكيلات الخراجية. ووفقا لذلك، فإن الأشكال الأوربية الغربية واليابانية للإقطاع توصف بكل بساطة كمحيطات، أو أطراف للمراكز المتقدمة التى تميزت بوجود ماكنة دولة قوية، وهذان المركزان كانا الدولة الإسلامية فى الحالة الأولى، والصين فى الحالة الثانية.
إن الحافز الأيديولوجى والشكل الكامن وراء هذا التصوير شديد الوضوح. فقد حاول أمين أن يبرهن على صحة أطروحة ماو تسى تونج الرغبية wishful القائلة إن أطراف اليوم هى مراكز الغد (Amin 1976 ونقدى لافتقار أعمال أمين لنظرية فى التاريخ، الخفاجى 1995: 63-76).

تسعى الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب إلى تفحص تلك الفرضيات وتحدياتها من خلال مقارنة البنى قبل الرأسمالية فى المشرق مع التشكيلات الأوربية قبل الرأسمالية التى غالبا ما يتم النظر إليها كـ أشكال طبيعية». بيد أن تفكيك خرافة المشرق ذى الخصوصية لم يكن ممكنا أن يتم مباشرة من خلال عرض نموذج متوافر أصلا لماهية النظام قبل الرأسمالى، نضع فى مقابله الحالات المشرقية الملموسة ثم نرى مدى التطابق أو الاختلاف بينهما. فكان عليّ أن أقوم ببناء ذلك النموذج التجريدى أولا، وهذا ما دفع الموضوعة الثانية من بين المواضيع الأربعة التى أشرت لها أعلاه إلى المقدمة.

2 - لماذا ينبغى بناء نموذج نظرى للنظام قبل الرأسمالى؟ لأن الصيغ النمطية لتاريخ أوربا قبل الرأسمالية، ومساراتها المتنوعة والمعقدة للوصول إلى الحداثة تحتّم علينا إعادة النظر ببعض ما بات يُعامل كوقائع تحظى بقبول واسع. من هذه «الوقائع» ما يتعلق بتكون الطبقات الاجتماعية، وكيف تعى تلك الطبقات هويتها قبل الرأسمالية، والعلاقات المتبادلة والصراعات بين الجماعات الاجتماعية الرئيسة، والعلاقة بين السلطة السياسية والملكية الاقتصادية، فضلا عن آليات الانتقال إلى الرأسمالية.

من هنا، يبدأ الفصل الأول بتحليل البنى والعلاقات الطبقية الزراعية بوصفها المقررة للطبيعة الاجتماعية للنظم قبل الرأسمالية. فالبنى الطبقية الزراعية تعيّن حدود وقيود توسع البنى الحضرية وآليات تطور المدن التى نتناولها فى الفصلين التاليين بهدف التحقق من صحة الرأى واسع الانتشار القائل إن «برجوازية العالم الثالث» مختلفة عن نظيرتها الأوربية، حيث إن الأولى موالية للإقطاع وطفيلية، فيما الثانية معادية للإقطاع ومنتجة.

3 - يهيىء التحليل المستند إلى أدلة وضعية فى الفصول الثلاثة الأولى المادة الأساس لمعالجة الموضوع الثالث، وهو تحليل للمفاهيم بالغة التجريد المتعلقة بالسلطة والنفوذ، الطبقات والهويات الطبقية والمواقع الطبقية فى ظل النظم قبل الرأسمالية،

وأخيرا مفهوم التشكيلة الاجتماعية. تتيح لنا معالجة تلك الموضوعات فى الفصلين الرابع والخامس استخلاص بعض الاستنتاجات الجوهرية فيما يتعلق بعمل نظم المشرق ومنطقها وبناها. والاستنتاج الذى أتوصل إليه هو أن إقصاء المشرق إلى فئة مختلفة نوعيا عن التشكيلات الأوربية إنما نجم عن قراءة مزدوجة الخطأ للتاريخ لاتزال تسيطر، لسوء الحظ، على عقولنا.

4 - الموضوع الرئيس الرابع لدراستنا يتعلق بالشكل الثانى من افتراض خصوصية المشرق، الذى يبرز دور الاستعمار أو الإمبريالية فى «حرف» أو «تشويه» مايزعم أنه «منطق داخلى» لتطوره. فسواء كان أنصار أطروحات «الخصوصية الأزلية» (أى إن خصوصية المشرق سبقت التأثير الاستعمارى) يؤمنون بوجود نزعات كامنة لتطور الرأسمالية فى تشكيلات المشرق أم لا، فإن هذا السؤال يفقد أهميته حين يثار هذا الشكل من الخصوصية، لأن معظم متبنى فكرة التغيير الاستعمارى (فضلا عن آخرين قد لا يتبنون الأطروحة بشكلها الراديكالى، بل يرون، مثلا أن التأثير الغربى [الإيجابى من وجهة نظرهم] وفر على العالم الثالث الجهود والتضحيات التى مر بها الغربيون) يتفقون على أن عصر الاستعمار والإمبريالية، فيما بعد، غيّر مصير المشرق والعالم غير الرأسمالى بشكل جذرى.

وعليه، فسواء كان المشرق سائرا نحو الحداثة، ثم تعرض إلى انقطاع فى مسيرته بسبب الاستعمار، أو كان سائرا منذ البدء فى سيرورات مختلفة عن الغرب، فإن الاتجاهين (إضافة إلى غيرهما) يشتركان فى أن بلدان «اللب» (المركز) المصنّعة هى التى باتت «تخلّف» (أى تسبّب تخلف) باقى العالم. وهكذا فإن عبور غير المصنّعين إلى الحداثة (أو عجزهم عن ذلك) بات معتمدا، بشكل شبه حصرى، على المصالح الاستعمارية/ الإمبريالية. يصح هذا الحكم على الباحثين الذين يرون أن تلك المصالح تعمّدت إعاقة انتقال بلداننا إلى الحداثة، كما يصح على أولئك «المتفائلين» الذين رأوا أنها تعمّدت تحديثنا. بل يصح هذا القول حتى على أولئك الذين لايرون فى الحداثة قيمة إيجابية من الأساس (كأتباع الإسلام السياسى وبعض القوميين)، لأنهم وإن تعارضوا مع الآخرين فى اعتبار التحديث قيمة

سـلبية (بوصفه نـشرا القيم غربية)، ومع أنهم توصلوا إلى اسـتنتاجات سياسـية مختلفة، فإنهم يشـتركون مع «أتبـاع الخصوصية» المسـتحدثة من قبل الاسـتعمار، أو الغرب، أو الصليبيين بوجه أوسع، فى اعتبار الـ«خارج» سبب حرف تطورنا.

تسـعى الفصول الممتدة من السـادس إلى التاسـع إلى متابعة الرحلة المقارنة لمسارات أوربـا والمشرق من ما قبل الحداثة إلى ترسـيخ الحداثة لأقدامهـا (فى أوربا، على الأقل). وفى هذه الفصول، ثمة سؤال أدعو القارئ غير المنتمى للمشرق (بل وأدعو أنفسنا) إلى طرحه يتعلق بالأسـباب التى أبقت (وتبقى) كثيرا من الأكاديميين والمختصين مصرّين عـلى «تحصـين» المشرق، ضمن خصوصية تسـتند إلى شـتى أشـكال الحجـج التى تبرر «اسـتثنائيته» ابتداء من دور الإسلام وصولا إلى مقاومته «الاستثنائية» للديمقراطية. فى هـذه الفصـول لا أدعو إلى المقارنة مع الغرب، أو أوربا، بل أتسـاءل عن أسـباب غياب أدوات التحليـل المقارنـة بين المشرق وبـين مجتمعات العالم الثالـث الأخرى، خصوصا حينـما يتعلق الأمر بفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت مصر على سـبيل المثال تلعب (مع الهند والصين) دورا ملهما سياسـيا، لكن البحث «الأكاديمى» أبقاها، وباقى المشرق، فى خانة الاستثناء.

أعاند تلك التحيزات فى الفصول من السـادس إلى التاسـع، زاعما أن معظم الحجج الواردة فى هذا القسم تنطبق على حالات غير مشرقية. وعليه، فإن هذه الفصول الأربعة تموضع مسارات المشرق نحو الحداثة ضمن إطارها الكونى.

ولكن، ما الإطار الكونى فى هذا السـياق؟

لمـن سيسـارع باتهامى بأننى أعتبر الغـرب نموذج التطور الوحيـد، أو المثالى، أقول: التجريد لايعنى الخيال، بل هو مسعى لاستخلاص العناصر الضرورية، الجوهرية التى لايمكـن لظاهـرة أن تتحقق من دونها. أما وقد بات لدينا تجارب ناجزة ثبّتت الحداثة فى ما بعد الحرب العالمية الثانية لا فى أوربا وأمريكا وأسـتراليا فحسـب، بل فى آسـيا أيضا، ولا فى عالم بروتسـتانتى المسـيحية فحسـب (إذ زعـم ماكس فيبر و ر.هـ. تونى وجود

تـلازم بينهما)، بل فى بلدان الكاثوليكية (إيطاليا وإسـبانيا، التـى كان ينظر لها مثلما ينظر إلى المسـلمين اليوم)، ولا فى بلدان المسـيحية فحسـب، بـل فى ظل الهندوسـية والبوذية والكونفوشية، بل وحتى الإسلام (ماليزيا)، فمن العبث والحالة هذه أن نقرن الحداثة لا بعمليات وعلاقات، بل بأديان وأعراق.

سـتتناول فصـول الكتاب الممتدة مـن السـادس إلى الثامن الخصوصيـات المزعومة للمشرق بصراحة وتفصيل، لكن عليّ الاعتراف بأن الهم الشاغل لى هنا كان أن أبين أن المبالغات بشـأن الخصوصيات المزعومة للمشرق هى أبعد ما تكون عن أن تمثل سـمات مميزة، لو أننا درسـنا بتمحيص دور الدين والمذهب كصانع للهوية فى أثناء صعود أوربا وأمريكا إلى الحداثة، أو لو أننا درسنا دور النفوذ السياسى فى تكوين أصحاب الثروات هناك، أى دور السياسة وعلاقتها بالاقتصاد.

من هنا، فلعل اسـتنتاجات ومنهجية الفصول الممتدة من السـادس إلى التاسـع قابلة لأن تنطبق على حالات أخرى فى العالم الثالث خارج المشرق.

وهنـا، ثمـة مفارقة ظاهرية للقـارئ (أو النفـر القليل) الذى سـيمتلك ما يكفى من الصبر للوصول إلى الفصل التاسـع. فهذا فصل سـيبدو غريبا من ناحيتين (على الأقل). الأولى، أنـه ليـس مـا اعتدنا عليه فى فصـل ختامى يلخـص العمل المنجز واسـتنتاجاته الرئيسة، لكن هذه هى المفارقة الأقل إثارة فيما أقصد.

المفارقـة الثانيـة تتمثـل فى أن العمل كله، إذ يحاول أن يبين وجـود نزوعات كونية فى مسـارات الشعوب نحو الحداثة، ينتهى إلى فصل يسـعى لتفسير مفارقة تاريخية مذهلة: ثمـة تماثـلات صارخـة فى العمليات التـى مرت بها أجزاء واسـعة من أوربـا والمشرق. فكيـف بات الأخـير اليوم المنطقـة الثانيـة أو الثالثة الأكثـر تخلفا فى العالم (بعـد إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا) من حيث مؤشرات التطور البشرى وإنتاج الثروة؟

لعل الفصل التاسع والأخير، ينجح فى إيصال الفكرة والمنهج الذى أتبنى إلى القارئ. النزوعـات tendencies (الاتجاهـات)، كما سـيعرض هذا العمل، ليسـت حتميات أو

أقدارا. نقول: تنزع البشرية باضطراد إلى التخلص من الأوبئة ورفع متوسط العمر المتوقع للبشر وإلى زيادة السكان. لا يجادل إنسانان جادان فى صحة هذا القول، لأن الوقائع الإحصائية والوضعية الأخرى تسنده، لكن أحدا جادا لايناقش أيضا فى وجود وباء مأساوى اليوم اسمه الإيدز، أو فى أن اليابان الثرية، على سبيل المثال، تواجه مشكلة انخفاض السكان.

إذن، يبنى الفصل التاسع على التحليلات السابقة، لاسيما تلك التى بلورت فى الفصل السابع (الانتقال إلى المواطنة)، حيث حاولت التمييز بين التحديث والبرجزة من جهة، وبين ترسّخ الرأسمالية من جهة أخرى. سعيت فى هذا الفصل إلى تبيان أن التماثلات الصارخة بين مسارات المشرق إلى الحداثة، وبين عدد من التجارب الناجحة فى الغرب لم تغير حقيقة أن بناء اجتماعيا كاملا قام على الريع فى المشرق، أعدم إمكانية التصنيع وأحالها إلى عملية غير مربحة.

يعى كاتب هذه السطور أن القضايا المنهجية والوضعية التى ينطوى عليها تحليل التشكيلات الريعية تتطلّب أن نفرد لها بالتأكيد ما يتجاوز بكثير فصلا ختاميا. بيد أن هدفى كان أن أعيد التأكيد على أن مسارات المشرق إلى الحداثة لم تنطو على أى عنصر يوحى بالضرورة بأن استمرار التخلف كان أمرا مقدّرا. بتعبير آخر، أردت التذكير بأن المسارات ونقاط الانطلاق المتشابهة لا تؤدى بالضرورة إلى نتائج متشابهة، وهذا ما يميز منهجى عن مناهج القدرية والحتمية التاريخية.

هنا، أدعو القارئ أن يبدأ رحلته معى.

الفصل الأول

منطق البنى قبل الرأسمالية

برغم التراجع الشامل لاستخدام نظريات التبعية والنظام العالمى فى تحليل قضايا العالم الثالث، فإن أصول التشكيلات المشرقية وعملها وجذور تخلفها لاتزال تستند ضمنا إلى تلوين ما من تلاوين أدواتها التحليلية[1]. إذ غالبا ما تنزع النصوص العامة التى تصف «خصوصيتها» إلى إضفاء دور استثنائى على الدولة/ السلطة السياسية الخارجية فى صناعة الطبقات الحاكمة. فعباءة المفهوم القديم عن «الاستبداد الشرقى» الذى تخيّل فلاسفة عصر التنوير إحاطته بكل مناحى الحياة فى آسيا، تلقفتها اليوم نظريات ترى أن السوق العالمية والإمبريالية (وبيروقراطية الدولة الوطنية فيما بعد) هى التى تصمّم وتخلق وتحدّد مصائر الطبقات الحاكمة.

(١) تضم مدرسة التبعيّة جملة من النظريات القائمة على أن الموارد تتدفق من الدول المتخلفة الفقيرة، أو ما تطلق عليها اسم المحيط أو الأطراف إلى دول اللب أو النواة الثرية؛ مما يؤدى إلى إثراء الأخيرة على حساب الأولى. وكل هذا يعود إلى إدماج دول المحيط فى النظام الاقتصادى والسياسى العالمى من خلال سياسات الاستعمار الجديد وآلياته. وبسبب «التشويه» الذى تتعرض له بنى دول «المحيط» أو «الأطراف» وفقا لتلك المدرسة، فإنها ذات خصائص فريدة غير قابلة للمقارنة مع دول «النواة». وعليه فمن العبث أن تحاول الأولى التطور على أسس رأسمالية، بل لابد من السعى لفك ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية.
تتشابه نظريات النظام العالمى فى منطلقاتها مع مدرسة التبعية، لكنها تتبع رؤية أكثر شمولا فى مقاربتها لتاريخ العالم والتغير الاجتماعى. فهى تؤكد على أن الوحدة الأساس فى التحليل الاجتماعى ينبغى أن تكون النظام العالمى لا الدولة القومية. فالتقسيم العالمى للعمل يؤدى إلى انقسام العالم إلى دول نواة/ لب ودول شبه محيطية/ طرفية ودول المحيط/ الأطراف من خلال التطور غير المتكافئ.

تفرعت عن هذه الرواية سلسلة من الأحكام غير المسندة عن طبقات رأسمالية مزعومة لم تتصرف لهذا السبب أو ذاك، بشكل عقلاني مثلما تصرفت البرجوازية الغربية، وهو حكم لايقل زعما أو تخيلا عمّا سبقه، كما سنحاول أن نبين. من هنا، فإن النقاش عن طبيعة بنى المشرق الاجتماعية قبل صعود النظم القومية ليس أكاديميا، ذلك أنه يلعب دورا حاسما فى فهمنا لديناميات واقعنا الراهن والمسارات المرجّح لتلك التشكيلات اتباعها والقيود الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية التى تعمل وستعمل تلك النظم فى ظلها.

لاتزال موضوعة مرور تشكيلات العالم الثالث بعملية انتقال إلى «الرأسمالية الطرفية» تتكرر فى مجالات البحث التاريخى والسياسى والاقتصادى وفى العلوم الاجتماعية عموما، برغم أن كثيرا من الدراسات حاولت تبيان زيف الحجج التى تستند إليها تلك الموضوعة. من هنا يبدو من الضرورى تقديم مسح للمعطيات المتوافرة عن تحولات بنى الملكية العقارية فى بلدان المشرق العربية الرئيسة وتفسيرها من أجل تدقيق بعض من تلك الفرضيات.

1.1 - صعود أرستقراطية كبار ملاك الأرض

كُتب الكثير عن تحولات ملكية الأرض فى مصر فى ظل محمد على باشا وتحولاتها فى الجزء الآسيوى من المشرق بعد إقرار قوانين الأرض العثمانية عام 1858 ومحاولات فارس لإصلاح نظام الأراضى طوال القرن التاسع عشر[1]. وبفضل تلك الدراسات تعرضت الفرضية القائلة بأن الشرق الأوسط مثّل منطقة خاصة؛ لأنه لم يعرف الملكية الخاصة للأرض قبل تبنى تلك الإصلاحات إلى تحدّ جدى باعتبارها من مخلفات التفكير وسوء الفهم الاستشراقى. فحتى وقت قريب، كان من الشائع بين كثير من المستشرقين التمييز بين التشكيلات المشرقية التى يُزعم أن الحاكم كان المالك الوحيد للأرض فيها وبين التشكيلات الأوربية التى أقرّت وقننت الملكية «الخاصة» لها من جانب السادة الإقطاعيين.

---

(١) حتى عام 1925 كان الاسم الرسمى لإيران الحالية هو فارس.

غير أن سيطرة الحاكم الرسمية (والشكلية إلى حد كبير) على أراضى جماعة ما كانت سمة مميزة للتشكيلات قبل الرأسمالية شرقا وغربا. فى أوربا قبل الإقطاعية وأوائل عصرها الإقطاعى كانت الأرض فى يد الملك أو السيد اسميا، ولم يبدأ الأخير فى تخصيص قطع منها إلى النبلاء باسم «الاستفادة المؤقتة» إلا فى القرن التاسع (P. Anderson 1974a: 138-139)

«كانت حقوق ملكية السيد على أرضه قضية درجة فحسب؛ فقد كانت تخصص له من قبل النبيل (أو النبلاء) الأعلى موقعا مقابل التعهد بأن يكون فارسا لعدد من المقاتلين الذين يقدمهم فى فترات الحروب. كان يتصرف بمقاطعته، بتعبير آخر، بوصفها تفويضا[1]. وكان قائد فرقة المحاربين هذا تابعا فى العادة لإقطاعى أعلى منه مرتبة. وهكذا تستمر سلسلة تبعية حيازة الأرض المرتبطة بالخدمة العسكرية صعودا حتى تصل إلى قمة النظام، الذى هو الملك فى أغلب الحالات، حيث تكون الأرض فى نهاية المطاف ملكيته العليا... وترتب على ذلك النظام ألا تكون السيادة السياسية متركّزة فى مركز واحد. فقد تحللت وظائف الدولة من خلال تفويض حيازة الأرض نزولا من الأعلى. غير أن العلاقات السياسية والاقتصادية فى كل من تلك المستويات تكاملت فيما بعضها [مشكّلة مركزا ذا استقلال ذاتى عما فوقه]. كان تفتيت السيادة عنصرا مكونا لمجمل نمط الإنتاج الإقطاعى».

P. Anderson 1974a:147-148[2]

لم تكن «حقوق ملكية» السلطان العثمانى لأراضى الإمبراطورية أكثر فعالية وأقل اسميا بكثير عن مثيلاتها فى الغرب كما سنبين أدناه. فحتى القرن التاسع عشر كان كثير من أراضى الإمبراطورية العثمانية يُستغل من قبل الأسر والعشائر والقبائل. بوسعنا

(١) الأصل اللاتينى لكلمة fief الإنكليزية، التى تعودنا على ترجمتها «ضيعة» باللغة العربية، هى «مفوضية».

(٢) انظر Parain 1961: 46-75، الذى بيّن كذلك أن ملكية السيد لأرضه كانت فاعلة لكنها لم تكن مطلقة، إذ كان هو نفسه جزءا من هرم من الملاك وراعيا لأراضى سيد أعلى مالك للأرض رسميا، لكن ملكيته لم تكن فعالة.

صياغة الأمر بطريقة مبسّطة: كانت الحيازة الفعلية لـلأرض بيد المتحكمين فيها. ومن هـذا التعبير شـديد العمومية يمكننا القول بأن أشـكالا متعددة من بنـى الحيازة كانت قائمـة بغض النظر عن الإطار القانونى الذى تبنتـه الإمبراطورية أو أقاليم محددة منها. تحدَّد شـكل السـلطة على الأراضى، وبالتالى نوع الخراج الواجب دفعه إلى تلك السـلطة بتوازن القوى بين مركز السلطنة العثمانية والإمبراطورية الفارسية أولاً، لأن العلاقة بين الدولتين (وكانت حتى القرن التاسـع عشر عدائيـة فى أغلب الأحيان) أتاحت الفرصة للمتصرّفـين بـالأراضى فى المناطق الحدوديـة للمناورة بتحويل ولائهـم إلى الدولة التى تفرض عليهم كمية أقل من الخراج والضرائب. كما تحدد شـكل على الأراضى بالعلاقة بين الولايات ومركز السلطنة ثانيا، وبين الوالى والمتسلّطين على المقاطعات، لاسيما قبائل البـدو، ثالثا. وبدوره، حـدد كل من توازنات القوى هذه شـكل ملكية الأرض ونظام تسـخير العمل الناجمين عنه. فحيثما كانت لقبائل البدو اليد الطولى واستطاعت التحكم بمقاطعة لفترة زمنية كافية تمكّنها من تحصيل الخراج من مزارعيها بهذا القدر أو ذاك من الانتظام، صار بوسـعها تكريس حق قانونى بملكيتها للأرض متحولة بالتالى إلى مالك فعلى. تلك كانت حال قبيلتى شـمر وعنِزه فى شـمال غرب العراق وشمال شرق سوريا. وتلك كانت حال قبائل أباظة والشـواربى فى مصر. أما فى المناطق الآمنة نسـبيا، وكانت هـذه فى العادة قريبة من مركز السـلطنة أو حوالى المراكز الرئيسـة للولايات، فقد قامت أشكال متنوعة من الملكية الخاصة الغائبة للأرض من جانب أفراد حضريين من التجار والبيروقراطيين العسـكريين والمدنيين. وفى ظل هذا الشكل من الملكية أدار أعيان المدن أراضيهم بواسطة وكلاء لهم.

«كان نمـط الاستيطان السـائد... سـببا رئيسـا فى عـدم ظهـور مقاطعـات ملكيـة أرض كبيرة فى الشرق الأوسـط. ومع ضعف السـلطة العثمانية منذ بداية القرن السـادس عـشر، اختل التوازن الدقيق للقوى فى كثـير من المناطق لصالح القبائـل المتنقلـة، سـواء كانت تلك مـن البدو فى سـوريا وفلسـطين أو التركمان فى الأناضـول... فلـم تعرف إلا القليل مـن الإمبراطوريات حالـة تتجاور فيها

حضارة الصحراء مع عالم الاستيطان إلى هذه الدرجة. كان أقل وهن للسلطة المركزية للإمبراطورية العثمانية كافيا لإطلاق صمام الأمان الذى قيّد البدو. وكانت حصيلة مثل هذا الاختلال البسيط - أكثر كارثية بكثير مما كانت عليه فى حضارات أخرى كان ضعف سلطتها المركزية قابلا لأن يمنح القرى درجة أكبر من الاستقلال الذاتى. أما هنا، فكان ضعف السلطة يعنى النزوح عن أكثر مناطق الأرض خصوبة وانخفاض عدد السكان وفقدان الحكومة لكميات هائلة من الإيرادات... والواقع أن الاستيطان فى وديان الأناضول والهلال الخصيب لم يحدث إلا مع تزايد الأمن العام فى منتصف القرن التاسع عشر».

Gerber 1987: 59-60

ساعد تحسن تكنولوجيا النقل والاتصال والحرب الدولة على مد سلطتها وإخضاع/ تهدئة قبائل ومناطق متزايدة البعد. وحدث هذا فى وقت كانت الرأسمالية الأوربية تتوسع هى الأخرى وتتزايد حاجتها إلى المواد الأولية، وبدرجة أقل إلى الأسواق الخارجية. ولابد من أخذ كل تلك العوامل بعين الاعتبار عندما نحاول فهم التغيرات الجذرية فى بنى المشرق الاجتماعية ابتداء من الثلث الثانى من القرن التاسع عشر تقريبا. بتعبير آخر، ليست القضية الحاسمة المطروحة للنقاش هنا هى إن كان للتوسّع الأوربى **تأثيرا على التطور الاجتماعى - الاقتصادى للشرق الأوسط (أو العالم الثالث عموما) أو لا، وإن كان هذا التأثير «إيجابيا» أو «سلبيا». بل إن السؤال الرئيس الذى أنوى الاجابة عليه: ما تلك التغيرات بالضبط؟ ولماذا اتّخذت تلك الأشكال بالذات؟**

بفضل أبحاث جديدة عدة أُجريت خلال العقدين الأخيرين، صار وجود الملكية الخاصة للأرض فى مصر قبل إلحاقها بالسوق الرأسمالية العالمية أمرا معترفا به من الباحثين على نطاق واسع. كانت مصر سلّة الحبوب الرئيسة للإمبراطورية، وكان لابد بالتالى من اعتبارها وحدة إدارية واحدة. كان التصرف بالفائض (الذى يتم اقتطاعه فى صورة ضريبة على الأرض) يتم على مستوى محلى. فإما أن

يستخلصه المتصرفون بالتيمار، وهى مساحات الأرض الممنوحة لسادة المقاتلين بالطريقة نفسها التى نشأ عبرها الإقطاع فى معظم أنحاء أوربا الغربية بالتناسب مع عدد المحاربين الذين بوسعهم تهيأتهم فى حروب الدولة، أو أن تسجّل الأراضى وعائداتها كأوقاف دينية بهدف الاحتفاظ بها بشكل دائمى. ومثّلت مصر وحدها استثناء فى إيلاء حاكمها مهمة التصرف المركزى بالفائض وإعادة توجيهه نحو أجزاء أخرى من الولاية. وكان هذا عاملا حاسما فى تحول مصر إلى دولة شبه مستقلة، ومن ثم إلى دولة مستقلة (Gerber 1987: 64).

ربما فسّر هذا العامل، مضافا إليه المخاطر الأقل نسبيا التى شكّلتها البداوة على المزارعين المستقرين بالمقارنة بشرق الأناضول والجزء الآسيوى من المشرق، نشوء الحيازة الخاصة للأرض فى مصر فى فترة أبكر من المناطق الأخرى. فى مناطق أخرى كانت القبيلة تنصرف بالأرض جماعيا موزّعا أجزاءها على الأسر حسب عدد الأفراد القادرين على زراعتها. ويبدو أن الاستغلال الجماعى للأرض كان ظاهرة كونية عرفتها كل المجتمعات فى هذه اللحظة أو تلك من تأريخها. يقول بيرى أندرسون "عند أول لقاء لها بالقبائل الجرمانية فى عهد قيصر، لاحظت الفرَق العسكرية الرومانية إن الأولى تتكون من مزارعين مستقرين يطغى عليهم الاقتصاد الرعوى. وكان نمط إنتاج مشاعى بدائى هو السائد بين تلك القبائل. لم تكن الملكية الخاصة للأرض معروفة بينهم، ففى كل عام كان أسياد القبيلة يحددون أقسام الأرض المشاع الواجب حراثتها ليخصصوا أقساما منها للعشائر المختلفة» (P. Anderson 1974a: 107.) ويقر المؤرخون باستمرار أشكال الحيازة المشاع حتى وقت أكثر قربا بكثير كما هو حال المير فى روسيا والمارك فى ألمانيا فى القرن الثامن عشر (Mandelbaum 1979: 522).

ولكن لاينبغى النظر إلى هذا الشكل من الحيازة كـ «مرحلة» فى عملية ارتقاء خطّى. فقد بيّن مؤرخو الإمبراطوريات الإسلامية الأولى، وكذلك الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية اللتين حكمتا المشرق قبل الإسلام سيادة تنويعات من الإقطاع حتى الغزوات المغولية فى القرن الثالث عشر (الدورى 1984). واستند كيونو Cuno إلى

وثائق أرشيفية أصيلة متتبعا ذلك التطور حتى بداية القرن الثامن عشر أى قبل أكثر من قرن من تحول الزراعة الأوربية إلى زراعة تجارية:

«مع وهن السلطة العثمانية فى الأقاليم، أخذت قوانينها المتعلقة بالأرض تفقد قيمتها بشكل متزايد، فى حين تصاعد تحكم الوسطاء بالأرض على حساب الدولة. وفى أوائل القرن الثامن عشر حصل هؤلاء الوسطاء على حقوق بحيازة الأراضى فى مصر مما ثبتهم كملاك للأرض بكل ما فى الكلمة من معنى. فقد شملت تلك الحقوق: (1)حق الحفاظ على التزام الأرض (أى جنى الضرائب منها) مدى الحياة بشرط استمرار دفعها إلى السلطات (2) توريثها إلى الخَلَف أو الزوجات أو العبيد البيض (3) تحويلها إلى وقف يؤمن احتفاظ العائلة الدائم بحيازتها (4) الحق فى رهنها (5) الحق فى تلزيمها لآخرين (6) الحق فى بيعها».

Cuno 1980: 247

لاحظ غيربر أن المظهر الرئيس للالتزام فى مصر تمثل فى كونه ضيعة تمنح بشكل دائمى لمن يجبى ضرائبها من أجل تأمين عيشه. «غير أن محصّلى الضرائب كانوا يقسرون فلاحيهم بانتظام لكى يزرعوا بطريقة السخرة. وقد تحول هذا الشكل من الالتزام إلى ملكية خاصة صريحة أكثر من غيره... أما الطريق الرئيس لتكوين المقاطعات الكبيرة فتمثل فى تحويل الالتزام إلى وقف. وقد لاحظ الجبرتى عام 1813 أن حوالى خمس أراضى مصر المزروعة كانت فى الواقع أوقافا» (Gerber 1978: 65).

بينت دراسة على بركات العميقة والمفصلة لنظام ملكية الأرض فى مصر أن ثلاث مجموعات عززت سيطرتها على الأرض مع بداية القرن التاسع عشر. فمن بين ستة آلاف ملتزم فى ذلك الوقت كان هناك ثلاثة آلاف مملوك يتحكمون بأكثر من ثلث إجمالى الأرض الزراعية لمصر (بركات 1977: 17). وبسبب التوجه المتزايد إلى تحويل الأراضى إلى أوقاف كوسيلة لإبقائها ملكية خاصة شكل العلماء ورجال الدين البارزون الفرع الثانى من الأرستقراطية الزراعية. وهنا يقدم بركات أمثلة تفصيلية عن قرى بأكملها معفاة من دفع الضرائب مسجلة باسم المشايخ. أما الفرع الثالث فتشكل من شيوخ

قبائل البدو الذين سيطروا على مقاطعات واسعة فى صعيد مصر بوجه خاص، غير أن مركز هؤلاء الشيوخ تدهور حين تعرّضوا لحملات عسكرية ضارية فى عهد محمد على (1805-1848).

أدخل محمد على تغييرات واسعة النطاق على نظام الأراضى فى مصر، وكان هدفه فرض قدر من التوحيد الاقتصادى ومركزة سلطة الدولة. فقد ألغى نظام الالتزام، وصادر الأراضى التى كانت فى حوزة المماليك وأسس أنظمة جديدة للضرائب بحكم حاجته إلى المزيد من الموارد، غير أن بركات يقر بأن النظام الجديد المسمّى «نظام العهدة» لم يختلف كثيرا عن سابقه، نظام الالتزام (ص. 38). فقد تمثل النظام الجديد فى شكل امتياز يُمنح لمن يتعهد بدفع الضرائب الجارية والمتراكمة على قرية ما فى مقابل حصوله على جزء من أراضيها فى صورة حيازة خاصة، وكان القرويون مجبرين على العمل للسيد مقابل الحصول على نسبة من المنتوج.

رسّخ محمد على أسس النظام الإقطاعى، وفقا لجمال حمدان. فقد استحوذت الأسرة الحاكمة على أكثر الأراضى (مليون فدان تقريبا)[1]. وتطور نظام ملكية الأرض الحديث عبر المرور بثلاثة أطوار: قنّن محمد علّى حقوق الفلاحين فى زراعة الأرض دون منحهم حق توريثها؛ وسمح الخديوى سعيد بقيام ملكيات مقيدة بإصداره اللائحة السعيدية[2]. أما الخديوى اسماعيل فقد أصدر قانون المقابلة الذى أطلق الحرية التامة فى التملّك (حمدان 1996، الجزء الثالث: 107-108)[3].

---

(١) الفدان = 1.038 أيكر = 0.42 هكتار.

(٢) منح السلطان العثمانى لقب «الخديوى» (نائب السلطان) إلى حاكم مصر حصرا فى عام 1867 حين كان اسماعيل باشا واليا على مصر، وهو ما يعكس المركز المهم الذى احتلته مصر فى الإمبراطورية العثمانية.

(٣) غير أن حمدان يخطئ فى رؤيته لأهمية تلك التطورات حين يضعها فى موضع التعاكس مع تصور متخيل للتاريخ الأوربى: «نلاحظ هنا أن حقوق الملكية فى أوربا نتجت عن صراعات شعبية تدريجية وبطيئة، فى حين أنها جاءت فى مصر فى صورة تنازل من الحكام بسبب حاجتهم للأموال» (المصدر السابق: 108). ولكن ما الصراعات الاجتماعية إن لم تكن غير قدرة الطبقات النافذة على فرض مصالحها على الحاكم فى مقابل استجابته لها؟ إن حالة مصر، فى الواقع، ذات شبه صارخ بالصفقات التى كانت تدور بين الملوك والنبلاء فى أوربا أوائل العصر الحديث.

مع ترسّخ الملكية الخاصة للأرض بدا الاتجاه الثابت نحو تركّز الأرض فى أيدى كبار الملاك واضحا بشكل جلى. فمن مجموع 1 , 5 ملايين فدان هى مساحة الأرض القابلة للزراعة فى مصر، ازدادت مساحة الحيازات الكبيرة التى تجاوزت واحدتها 50 فدانا من حوالى مليونى فدان عام 1894 إلى 3،4 ملايين فدان عام 1914. أما الحيازات المتوسطة (5- 50 فدان) فقد غطّت 6 , 1 مليون فدان أو ثلاثين بالمئة من إجمالى الأرض المزروعة عام 1914. وهكذا لم يتبق للملكيات الصغيرة التى تقل مساحة الواحدة منها عن خمسة فدادين إلا مئة ألف فدان (Baer 1969: 103-104, 224).

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى واستصلاح مساحات متزايدة من الأراضى قارب إجمالى الأرض القابلة للزراعة ستة ملايين فدان؛ مما أدى إلى انخفاض نسبة الحيازات الكبيرة إلى إجمالى الأرض الزراعية. وبرغم ذلك فقد استمر النزوع إلى تركّز المقاطعات الكبيرة فى أيدى عدد قليل من الملاك وإلى زيادة مساحة تلك المقاطعات حتى اندلاع ثورة 1952. ففى ذلك العام كان 94 بالمئة من الملاك لا يستحوذون إلا على 35,4 بالمئة من الأرض. وكانت ملكية أكثر من مليونين منهم 738 ألف فدان، أى بمتوسط نصف فدان للواحد مما يعنى أنهم كانوا معدمين عمليا. وفى المقابل كان ستة بالمئة من الملاك يستحوذون على ما يقارب ثلثى إجمالى المساحة الزراعية (64,4 بالمئة). ومن بين الأخيرين امتلك 0.3 بالمئة أكثر من ثلث الأراضى (34,1 بالمئة) (حمدان 1996: 114-115).

يبدو أن أنماط ملكية الأرض فى الأناضول والمشرق الآسيوى تؤكد الاتجاه الذى لاحظناه فى مصر، مع فارق واحد هو تأخر ظهورها بالمقارنة مع الأخيرة للأسباب التى أشرنا إليها. درس تشارلز عيساوى حالة الأناضول متفحصا التقارير القنصلية البريطانية خلال الفترة السابقة لدخول قوانين الأرض العثمانية لعام 1858 موضع التنفيذ. وكانت النتائج التى توصل إليها مثيرة للاهتمام؛ إذ تبيّن منها أن الملكية الخاصة كبيرة الحجم لم تكن طاغية إلا فى القسم الشرقى فى حين اتّسم باقى الأناضول بطغيان

الحيـازات الصغيرة وبالحرية النسـبية للفلاحـين. ومن النتائج الأخرى لتلك الدراسـة المهمة هى أن الحيازات التى راوحت مساحاتها بين ثلاثة إيكرات وعشرين إيكرا كانت الأكثر انتشـارا فى منطقة إزمير، وهى المدينة الثانية من حيث الأهمية بعد إسـطنبول. ولم يتغير هذا الوضع إلا فى النصف الثانى من القرن التاسـع عشر (Issawi 1980: 203). والواقع أن هذا النزوع اسـتمر كما يبدو حتى خلال القرن العشرين إثر تأسـيس الدولة التركية الحديثة. فعشية الحرب العالمية الثانية كان أكثر من 86 بالمائة من الأرض المزروعة فى تركيـا يتكون من قطع صغيرة، يبلغ متوسـط مسـاحة الواحدة منها سـتين ديكارا فى حين لم تغطِّ المقاطعات الكبيرة أكثر من 3,7 بالمئة من مجمل الأراضى المزروعة[١].

وبرغم غياب الدراسـات المفصّلة الدقيقة عـن ملكية الأرض فى فارس/ إيران، فإن ضعف سلطة الدولة طوال أكثر من قرن أدى إلى تسيّد الإقطاعيين غير المقيّد على الريف الإيرانى. فحين شرّع الشاه قوانين إصلاح زراعى فى يناير/ كانون الثانى 1962، لم يكن لدى الحكومة مسـح لملكيات الأرض. ولكن التقديرات أشـارت إلى وجود من أربعين إلى خمسين ألف قرية فى كل البلاد، امتلكت حوالى مئتى أسرة مائة قرية لكل منها، أى إن تلـك الأسر امتلكت فيما بينها نصف إجمالى تلـك القرى. وكان عشرة آلاف قرية، أى ما بين ربع وخمس المجموع، فى أيدى ملاك راوحت ملكياتهم بين خمسـمائة قرية، وسـبعة آلاف قرية فى أيدى من امتلكوا ما بين قرية وخمس قرى (Baldwin 1967: 94fn)

(١) الديكار = ألف متر مربّع = 0.24 إيكر.

جدول (1)

مصر: هيكل ملكية الأرض قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى لعام 1952

مساحة الملكية	عدد المالكين	٪	المساحة	٪
0-5 فدادين	2642000	94.3	2122000	.35
أكثر من 5 فدادين- 10 فدادين	79000	2.8	526000	8.8
أكثر من 10 فدادين- 50 فدادين	69000	2.4	1291000	21.5
أكثر من 50 فدانا- 100 فدان	6000	0.2	429000	7.2
أكثر من 100 فدان- 200 فدان	3000	0.1	437000	7.3
أكثر من 200 فدان	2000	0.07	1177000	19.6
المجموع	2801000	100	5982000	100

المصدر: حمدان 1996، الجزء الثالث: 115

جدول (2)

تركيا: توزيع الأرض المزروعة عام 1938

حجم المزرعة	إجمالى عدد المزارع		إجمالى المساحة المزروعة (ديكار)		متوسط المساحة
	العدد	%	المساحة	%	
5000 فأكثر	418	0.02	6400000	3.7	15000
500- 5000	5764	0.23	1720000	9.95	3000
المجموع الجزئي	6182	0.25	23600000	13.65	-
أقل من 500	2493000	99.75	149180000	86.34	60
المجموع الاجمالى	24993000	100	172780000	100	-

المصدر: Berberoglu 1982: 59

تطورت الملكية الزراعية الكبيرة فى سوريا الكبرى (سوريا ولبنان وفلسطين وإمارة شرق الأردن) على نطاق أوسع بكثير من تركيا، ولكن كان ثمة تباين كبير تمكن ملاحظته بين بلد وآخر من جهة، وداخل كل بلد من جهة أخرى. وقد قام غيربر بتفحّص عدد كبير من الوثائق العثمانية الأصلية غير المدروسة سابقا متوصلا إلى استنتاجات تتحدى كثيرا مما كان يعد بدهيات فيما يتعلق بأنماط ملكية الأرض فى المنطقة، فضلا عن أصول ملاكى الأرض وعلاقتهم بالدولة أو بمسئوليها. فقد أنكر بشدّة المفاهيم التى جاء بها رحّالة القرن الثامن عشر، وشاركهم بها كثير من الباحثين المعاصرين عن سيادة إقطاعيات كبيرة على عموم المنطقة. تتبّع بحث غيربر المدقّق الأدلة التى بيّنت انتشارا واسعا للملاكيات الفلاحية الصغيرة. لكننا سنعتمد على بحثه نفسه وبحوث أخرى لنشير إلى اندفاعه نحو النقيض حين ينكر وجود ملكيات زراعية كبيرة فى كل المنطقة الآسيوية من الدولة العثمانية تقريبا بين الفترة 1600 -1858 (Gerber 1987: 66). وفضلا عن ذلك، فإن الكاتب الذى يحاول بنجاح دحض خرافة الاستثنائية الحضارية المميزة للشرق الأوسط يضع نظام ملكية الأرض العثمانى فى موقع استثنائى هو الآخر. "من بين كل الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ، تبلور التطور الاجتماعى للمجتمع العثمانى بشكل أبقى الفلاحين أحرارا نسبيا" (المصدر السابق: 66).

إن مقارنة مع الدول المعاصرة للإمبراطورية العثمانية ستكشف أن من الصعب تماما اعتبار نظام الأرض الذى ساد فى الأخيرة كان فريدا من نوعه. فحتى فى أوربا الغربية الإقطاعية كانت الملكية الفلاحية أبعد ما تكون عن الانقراض. ونادرا ما كانت التعريفات القانونية للملكية تتطابق مع الممارسات الفعلية وحقوق الملكية قبل صعود الرأسمالية التى أحدثت فصلا واضحا بين السياسة والقانون والاقتصاد بجعلها كلا منها لحظة مؤسسية متميزة. وهكذا «طوال معظم حقبة القرون الوسطى، لم يكن كثير من الأراضى مملوكا بشكل صريح لا من قبل سادة الأرض ولا من قبل الفلاحين، بل كان الفلاحون «حائزين لها» بشرط دفعهم إتاوات للسادة، كانت ثابتة من الناحية النظرية لكنها متقلبة فى الغالب من الناحية العملية» (Brenner 1985b: 218). وإذ

يتأمل برينر فى انتقال إنكلترا الناجح إلى الرأسمالية قبل جاراتها فى القارة الأوربية، فإنه يبرز واقعة أن ملكية الفلاحين فى نهاية القرن السابع عشر فى فرنسا المجاورة شكلت تقريبًا من أربعين إلى خمس وأربعين بالمائة من الأرض المزروعة. وفى المقابل لم يكن بيد المالكين- المحتلين للأرض فى ذلك الوقت فى إنكلترا أكثر من عشرين إلى ثلاثين بالمائة من الأراضى (Brenner 1985a: 61).

ولم تكن الحالة مختلفة فى البلدان الإسكندنافية:

«تكشف قوانين الأرض السويدية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر عن مجتمع لايزال صارخ الشبه فى كثير من جوانبه مع جرمانيا التى وصفها تاسيتوس فى القرن الأول الميلادى[1]؛ أما وجها الاختلاف الرئيسيان فتمثلا فى اختفاء القبائل ووجود سلطة دولة مركزية.

وبرغم زحف الأرستقراطية ورجال الدين والملك وحاشيته على الأرض فى نهاية القرون الوسطى، ظل الفلاحون حائزين على نصف سطح أراضى البلاد المزروعة. قام محامو الملك فيما بعد بإعلان تلك الأراضى ملكية له وشرّعوا سلسلة من القيود القانونية فيما يخص استئجار قطع الأراضى وتقسيمها، غير أنها ظلت تشكل من الناحية العملية قطاعا واسعا انحصرت التزاماته بدفع الضرائب إلى الملك من دون أن يُجبر الفلاحون على العمل فى أراضيه أو دفع ريوع إضافية».

P. Anderson 1974 a: 180 fn., 180-1

تكمن أهمية تلك الحالة فضلا عن حالات أخرى فى بعض الإمارات الجرمانية فى أنها تلقى الضوء على طبيعة البنى السياسية التى تنتصب فوق نظام قائم على الملكيات

(١) ألف تاسيتوس كتابا بعنوان «فى أصول وأوضاع الجرمانيين» عام 98 ب.م. وصف فيه شتى مناحى حياة هذا الشعب.

الفلاحية الصغيرة. بتعبير آخر، يمكن تفسير الشكل «المطلق» الذى اتخذه النظام السياسى للدولة العثمانية باللجوء إلى معايير مشابهة لتفسيرنا لحالة فرنسا:

«على العكس من إنكلترا، يبدو أن الدولة المركزة فى فرنسا بلورت... ظاهرة تمثّلت فى أن الحكام كانوا أشبه بالطبقة، أى إن الدولة كانت منتزِعا مستقلا للفائض، لاسيما من خلال السلطة الاعتباطية على فرض الضرائب على الأرض... وترتبت على ذلك قدرة الدولة على التحول إلى منافس لسادة الأرض إلى درجة أنها كانت قادرة على تثبيت حقها فى انتزاع الفائض من إنتاج الفلاحين، وهو ما حصل فعلا فى نهاية المطاف.

ومن المرجّح أننا نجد الشكل الجنينى للتطور الفعلى للدولة بهذه الطريقة لتصبح أشبه بالطبقة التى تستخلص الفائض باستقلال من طبقة الفلاحين المالكين للأرض الصاعدة والمترسّخة فى آن لدى أمراء غرب ألمانيا الذين مارسوا أشكالا من الحكم المطلق على نطاق جغرافى ضيق أوائل العصر الحديث».

Brenner 1985a: 55-6

إذن، تبلورت الدولة المطلقة فى فرنسا مع تطور الملكية الفلاحية القوية معتمدتين على بعضها البعض، فقد عظّمت الدولة سلطتها بفضل قدرتها على التغلغل بين كبار الملاك وبين الفلاحين مؤمّنة بذلك حرية الأخيرين وحقوقهم فى توريث الأرض وفى دفع ريوع ثابتة المقادير. ومن خلال ذلك تمكنت من استخلاص الناتج الفلاحى لتعظيم قوة الملك واستقلاله بلجوئه إلى فرض الضرائب لتكون مصدرا مباشرا لإيراداته من دون الرجوع إلى البرلمان.

لو نظرنا إلى نظام الأرض العثمانى من هذه الزاوية فسنجد أنه لم يكن فريدا على الإطلاق، كما أن محاولات الدولة الحفاظ على الملكية الفلاحية الصغيرة ستكون مفهومة تماما، لكن ثمة أمرا أكثر أهمية يستوجب الملاحظة هنا، وهو العلاقة بين

تشظى الملكية الزراعية من جهة والحكم غير التمثيلى من جهة أخرى. وفى هذا السياق علينا أن نلاحظ أيضا أن قدرة الدولة العثمانية على الدفاع عن الملكية الفلاحية كانت تتقلّب وفقا لتوازنات القوى بينها وبين قبائل البدو الرحّل. فهنا يكمن عنصر حاسم فى تفسير أسباب دعم الفلاحين، لاسيما فى المناطق المحيطة بالمدن الكبرى، للدولة العثمانية، إذ إن الضرائب التى كان عليهم دفعها للدولة بدت تكاليف حماية أكثر عدلا بكثير من الثمن الذى كان عليهم دفعه للبدو، والذى تمثل فى تدمير ممتلكاتهم و/ أو فقدانها.

يثير غيربر شكوكا جدية متسائلا: إن كان نظام الالتزام على تلك الدرجة من الفساد الذى يوصف به. وهو يستشهد هنا بدراسة عن فلسطين فى القرن التاسع عشر تبين أن الالتزام لم يكن يُمنح لمن يتقدم بأكبر عطاء، وأن نظام الضرائب هذا لم ينطو على إفراط فى انتزاع الفائض[1]. إذ لم يحصل التحول إلى هذا النظام المتعسّف إلا غداة الاحتلال المصرى لبلاد الشام (1832-1840) حين تم تبني أسلوب بيع الالتزام إلى صاحب العطاء الأعلى (Gerber 1987: 54). أما قبل ذلك فإن الباحث لم يجد إلا القليل من الأدلة على إساءة استخدام الملتزمين لسلطاتهم ليصبحوا نخبة عقارية فاعلة. بل إنه لاحظ ندرة الحالات التى تمتع فيها الملتزمون بصلاحيات مطلقة، كما لاحظ ندرة الحالات التى منحوا فيها حق جباية الضرائب من مناطق شاسعة (المصدر السابق 53-54). ففى كثير من الأحيان حكم المفتى لصالح الفلاحين وأمر الملتزمين بخفض ضرائبهم مما يؤكد أن الملتزمين لم يكونوا على هذا القدر من الاستبداد الذى نميل إلى تصوّره عنهم، وأن القوى الاجتماعية المحلية لعبت بالفعل أدوارا رئيسة فى تقييد سلطة الدولة وضبطها حتى حين كانت تنزع إلى الاستبداد.

(١) الفكرة المتداولة عن طريقة منح الالتزام فى ظل العثمانيين هى أن حق جباية الضرائب كان يقع على من يتعهد بتقديم أكبر مبلغ سنوى لخزينة الدولة، مما يعنى إطلاق يد الملتزم فى اعتصار الفلاحين كما يشاء.

ويؤكـد غيربر على أن نظـام «الماليكانة»، أى منح الالتزام مـدى الحياة لم يكن تطورا طبيعيـا نجـم عن نظـام الالتزام السـابق الذكر، بل يبدو أنـه لم يُطبّـق إلا فى مناطق آمنة نسـبيا، ومن هـذا المنطلق يمكن النظر إلى الماليكانة كشـكل ملكية كبـيرة من دون أدنى شـك، وبموجـب هذا النظـام تملّكت بعـض الأسر عددا مـن القرى فى منطقة دمشـق ووواديها (المصدر السابق: 54).

وإلى جانب دمشـق كان سـادة الأرض قد ثبّتوا مواقعهم فى منطقة حماة شمال دمشق فى فترة مبكّرة تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر. فى عام 1834 وصف الرحالة الروسى بيوتر لفوف الفلاحين السـوريين كـ«أشـباه عبيد» مجبرين على تقديم معظم إنتاجهم إلى المـلاك مقابل منحهم الحق فى استخدام الأرض (لفـوف 1993: 288). ووصف رافق وبهجت ظاهرة انتشـار الملكيات الكبيرة فى مناطق شـمال بيروت عام 1915. وكثيرا ما وردت أسـماء أسر تمتلك مقاطعات شـديدة الكبر فى فترة ما بعد تطبيق قوانين الأرض العثمانيـة لعـام 1858. كانت تلك العوائل تملك ما يصـل إلى 150 ألف دونم، وبعضها الآخر عشرة آلاف دونم فى شـمال سـوريا، وبخاصة فى المدن الثلاث الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وهى اللاذقية وجَبله وطرطوس، وكذلك فى عكّار شمال لبنان-Ger) ber 1987: 84)[1]. وقد وثّق كثير من الباحثين كيفية تمركز الأرض فى أيدى بضعة من كبـار المـلاك. غير أن علينا أن نلاحظ أن ظاهرة انتشـار الملكيات الزراعية الشاسـعة فى سـوريا ولبنان وفلسـطين كانت أقل بكثير مما هى عليه فى مصر والعراق. يشير السباعى إلى أن 3240 أسرة تجـاوزت ملكياتهـا أو حيازاتهـا الفعليـة مـن الأرض السـقف الذى سـمحت به قوانـين الإصلاح الزراعى لعام 1958. فقد امتلـك هؤلاء الملاك أو حازوا فعليـا 2,375 مليون هكتار، أى إن 0,6 بالمائة من سـكان الريـف امتلكوا 35 بالمائة من الأراضى المزروعة. وكان متوسط ملكية المالك الكبير 700 هكتار، فى حين بلغ متوسط ملكية الأسرة الفلاحية سبعة هكتارات.

---

(١) الدونم = 2500 متر مربع.

جدول (3)

سوريا: ملاك الأرض الخاضعون لأحكام قانون الإصلاح الزراعى لعام 1958

المحافظة	عدد ملاك الأرض	الملكية (هكتار)	متوسط المساحة للمالك
دمشق	415	108841	262
درعا	27	50317	1863
السويداء	11	37661	3423
حمص	201	213554	1067
حماة	261	217626	834
حلب وإدلب	608	419831	690,5
اللاذقية	51	23997	470,5
دير الزور	881	618660	702
الحسكة	1062	698022	657
المجموع	3247	2467955	760

المصدر: السباعى 1976:44

كان كبار مـلاك الأرض يسـودون الريف السـورى حتى صدور قانـون الإصلاح الزراعى عام 1958. لكن غيربر يلاحظ أن «أكبر تمركز للمقاطعات الكبيرة لم يكن يقع فى المحيط المجاور للنخبة المدينية الكبيرة... فكلما ازدادت قوة النخبة الحضرية، نجد إلى جانبها كذلك مراكز مهمة يحتلها صغار المزارعين المستقلين. ومثلت منطقة حماة استثناء؛ إذ بوسعنا الحديث هنا عن نظام إقطاعى فى الواقع. فقد امتلك عدد صغير من العوائل قرى بأكملها» (Gerber 1987: 97). ومع أن غيربر محق تماما فى نقده للأطروحة التى تبالغ فى دور سادة الأرض، يبدو لى أنه نزع إلى المبالغة فى الاتجاه المعاكس، أى فى إبرازه الانتشار الواسع للملكيات الصغيرة للفلاحين المستقلين. إذ قد تصح تلك الحالة على منطقة مثل الأردن التى تشح فيها الأراضى الخصبة، ويقل فيها عدد السكان وليس لديها إلا القليل من المنتجات الزراعية القابلة للتسويق. من هنا علينا ألا نستغرب حين

نـرى أنـه فى عـام 1950 كانت الملكيـات الكبيرة فيهـا (ألف دونم فأكثر) تشـكل 14,2 بالمائـة فقـط مـن الأراضى المملوكة من قبل أفراد فى حين شـكلت المقاطعات متوسـطة الحجـم (100- 1000 دونـم) 49,5 بالمائـة منها والملكيات التى تقل عن مائة دونم 36,3 بالمائة (المصدر السابق: 100). لكن نظام الأرض السورى والتفاوت فى حجم الملكيات خـلال الخمسـينيات كان أكبر بكثير مـن حالة الأردن، وهو ما يمكـن تبيّنه من الجدول التالى:

جدول (4)

سوريا: بنية ملكية الأرض خلال الخمسينيات

حجم الحيازة (هكتار)	النسبة إلى سكان الريف ٪	إجمالى المساحة ٪
أصحاب حيازات كبيرة (100 هكتار فأعلى)	1	50
أصحاب حيازات متوسطة (10-100)	9	37
أصحاب حيازات صغيرة (أقل من 10)	30	13
مُعدَمون	60	0

المصدر: IBRD 1955: 345-355

ويمكـن التعـرف على التباين الجغـرافى الكبير فى نظـم توزيع الأرض فى سـوريا فى الفترة ذاتها من خلال الجدول 1.5.

جدول (5)

سوريا: توزيع الملكيات الخاصة للأرض حسب الحجم والمنطقة

(نسب مئوية)

المنطقة	أقل من 10 هكتارات	10- 100 هكتار	أكثر من 100 هكتار
دمشق	19	44	37
حلب	14	40	45
حمص	8	59	33
حماة	2	42	56
اللاذقية	32	30	38
الفرات	15	47	39
الجزيرة	7	58	35
حوران	47	46	7
جبل الدروز	30	58	12

المصدر: Warriner, quoted by Gerber 1987: 97

لاتقدم لنا إحصاءات الأرض عن لبنان إلا معلومات شحيحة ومتضاربة. فحتى نهاية الانتداب الفرنسي عام 1946 كانت تلك الإحصاءات تُدمج مع مثيلتها فى سوريا. ولكن لأن الحكومة اللبنانية لم تتبن سياسات إصلاح زراعى، فبوسعنا الاعتماد على مسح رسمى أجرته وزارة الزراعة عام 1961 للتوصل إلى مؤشرات عن أنماط ملكية الأرض هناك خلال النصف الأول من القرن العشرين[1].

(١) يستشهد المؤرخ اللبنانى مسعود ضاهر بمسح قامت به سلطات الانتداب الفرنسى يعود إلى عقد الأربعينيات (ضاهر 168 :1983). غير أن المعطيات المتضاربة إحصائيا فى هذا المسح شديدة الوضوح. فهو يشير، على سبيل المثال، إلى أن 191 مالكا يشكلون 0,09 من السكان امتلكوا 40,500 هكتار مما يعنى انتماءهم إلى مرتبة مالكى 10-5 هكتارات. لكننا إذ نقسّم إجمالى هذه المساحة على عدد المالكين سنكتشف أن متوسط ملكية الواحد من هؤلاء الـ 191 يتجاوز 200 هكتار! وحتى لو افترضنا أن صفرا قد سقط سهوا من هذا النص، أى إن عدد الملاك المقصود هو 1910، فسيظل المتوسط أكثر من 200 هكتار. وفضلا عن=

يبين الجدول 1.6 إن نمط ملكية الأرض فى لبنان كان شـديد الشـبه بنظيره فى سوريا قبـل تطبيق الأخيرة لقوانين الإصلاح الزراعـى. ولكن علينا أن نتذكر هنا بأن لبنان ذو طوبوغرافيـة متنوعة برغم صغر مسـاحته (10,300 كم. مربـع)، إذ تتجاور فيه المناطق الجبليـة الوعـرة مع السـهول المروية بالأنهار الصغـيرة. من هنا فقد نبّـه بعض الباحثين إلى أن ملكيـة عشرة هكتارات قد تعد متوسـطة الحجـم فى بلدان أخرى، إلا أن علينا أن نعدهـا كبـيرة فى حالة لبنان (ضاهر 1983: 56)(١). ولكن أيـا كانت المعايير المتّبعة، فإن التبايـن الشـديد فى توزيع الملكيات الذى يظهره الجدول شـديد الجـلاء، إذ نجد هنا أن 0.3 بالمائـة من الملاك يسـيطرون على أكثر من خمسـة عشر بالمائة مـن الأراضى الصالحة للزراعـة، فى حين لم يمتلك أكثر من نصف سـكان الريف (53 بالمائة) غير تسـعة بالمائة من الأرض الزراعية.

جدول (6)

لبنان: بنية الملكية الزراعية 1961

حجم الحيازة (هكتار)	عدد الحائزين	نسبة إلى إجمالي الحائزين	إجمالي المساحة (هكتار)	نسبة إلى إجمالي المساحة
أقل من نصف	44510	35	11336,1	3,73
نصف- 1	23615	18,7	15805,6	5,2
2-1	23708	18,7	32472,2	10,6
3-2	10598	8,3	25652,5	8,43
4-3	6706	5,3	32330,1	7,3

=ذلك، كان عدد سـكان لبنان خلال الخمسـينيات أكثر من مليونى نسـمة مما يعنى أن الـ 191 مالكا مثلوا أقل من نسـبة الـ 0,09 التى يشـير لها ضاهر. وتنطبق الملاحظات المذكورة أعـلاه على كل الفئات الأخرى المذكورة فى عمله. ولسـوء الحظ، فإن ضاهر لايشـير إلى المصدر الذى استقى منه ذلك المسح بشكل كامل؛ مما جعل من المتعذر عليّ أن أدقق المعطيات. الجدول ٦ , ١ قد يبين أخطاء الاقتباس لدى ضاهر.

(١) من نافل القول التذكير بأن مسـاحة الحيازة ليست مؤشرا كافيا قط لتحديد المركز الاجتماعى- الاقتصادى للملاّك، إذ إن ثمة محددات لدخله لاتقل أهمية مثل خصوبة الأرض وقربها من الأسـواق وطريقة إروائها وتطور شبكة الطرق.

4- 5	5949	4,6	26173,2	8,6
5- 10	7277	5,8	49194,9	16,2
10- 20	3017	2,3	38652,7	12,7
20- 50	1304	1	36434,5	12
50- 100	299	0,2	21102,4	6,94
100- 250	119	0,09	14461,2	4,75
أكثر من 250	21	0,01	10398,9	3,4
المجموع	127123	100	304014,3	100

المصدر: بعلبكى 1973: 35-36

● قمت بتصحيح النسب المئوية فى العمود الأخير، وهى لاتصل إلى المائة بسبب التدوير.

يتجلّى الشبه بين حالتى سوريا ولبنان عند ملاحظتنا للتباين الواسع لحجم الملكيات الكبيرة بين المناطق المختلفة فى كل من البلدين. ففى مقاطعة جبل لبنان كان تسعون بالمائة من إجمالى السكان العاملين بالزراعة يمتلكون أرضا. أما فى الجنوب فتنخفض النسبة إلى سبعين بالمائة (بعلبكى 1973: 43- 44)، كما نلاحظ ندرة الحيازات الكبيرة فى المناطق الجبلية والساحلية، فى حين تنتشر تلك الحيازات فى الجنوب والسهول الداخلية فى بعلبك وعكّار والهرمل وطرابلس.

ولكن علينا أن نتأمل حال الملكية الزراعية فى العراق الذى لايضاهيه بلد فى المنطقة من حيث حدة الآثار المدمرة التى ألحقتها غزوات الأقوام الرحّل والبدو بنظام الأراضى فيه[1]. لايحتاج المرء إلى الإطالة فى وصف الخراب الشهير الذى ألحقه المغول بها كان بلدا

(١) من المثير للانتباه أن دراسة غيربر المعمّقة لملكية الأرض فى الشرق الأوسط لاتستند إلا إلى عدد شديد المحدودية من المصادر عن العراق. ففى حين أنه يتناول تفاصيل صغيرة شديدة الأهمية تتعلق بأنماط ملكية الأرض فى فلسطين التى لاتتجاوز مساحتها التاريخية ٢٧ ألف كيلومتر مربع، إلا أنه يكتفى =

مزدهرا وعاصمة للخلافة العباسية فى عام 1258. ولكن حتى بعد قرون عدة من تلك المأساة ولعب الدولة الفارسية دور المصدّ العازل بوجه الغزوات القادمة من وحتى بعد حلول سلام نسبي بين الفرس والعثمانيين أوقف الحروب التى كانت تدور بينهما على أراضى العراق، ظل الأخير غير محصّن تجاه مصدر آخر لغزوات البدو. فقد ظلت منطقة شبه الجزيرة العربية المجاورة تضخ آلافا وآلافا من موجات القبائل كلما أدت الظروف البيئية فى مناطقها إلى تعذّر إيجاد وسائل للعيش فى أوطانهم. ويعود أحدث تلك الموجات الكبيرة إلى منتصف القرن الثامن عشر حين وصلت قبائل البدو إلى العراق وسوريا (Hourani 1961: 47-50)، وفوق هذا ظلت التحرشات والهجمات القادمة من الجزيرة العربية تتكرر طوال القرن التاسع عشر.

يصف صالح حيدر بدقة التغيير الهائل الذى أنتجته هجرة قبيلة شمّر القوية من نجد الواقعة فى قلب الجزيرة العربية على بنية المجتمع العراقى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. تسببت تلك الهجرة فى انقلاب اجتماعى - اقتصادى هائل تجلّى فى طرد فلاحى قبائل أخرى من أراضيهم وصراع بين القبائل المُزاحة وبين تلك التى قدموا إلى مواطنها للاستيلاء على مراعيها. فقد أزيحت قبيلة طيّء إلى الشمال لينشب قتال بينها وبين التركمان والأكراد. وحصل الأمر ذاته لقبيلة الجُبور القوية التى طُردت من أراضيها الواقعة على الضفة الغربية لنهر دجلة فاندفعت إلى الموصل شمالا وإلى الحلّة جنوبا. وعبرت بعض أقسامها نهر دجلة إلى المناطق الواقعة جنوب نهر الزاب الصغير. وتشرذمت عشائر ألبو حمدان بعد أن أجبرت على النزوح من منطقة الجزيرة فى دجلة. وترك العُبيد موطنهم فى الدجيل الواقعة شمال بغداد ليعبروا نهر دجلة إلى منطقة الحَويجة، فيما هاجرت أقسام أخرى إلى منطقة نهر الخابور. وترك بعض أيزيدى

=بإطلاق تعميمات كاسحة عن ملكية الأرض فى العراق الذى تعادل مساحته ستة عشر ضعفا عن مثيلتها فى فلسطين. والواقع أن مجمل مساحة سوريا الكبرى، أى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل، البالغة 314470 كيلومترا مربعا لاتعادل إلا 72 بالمئة من مساحة العراق البالغة 434920 كيلومترا مربّعا. يدفعنا هذا القصور إلى التساؤل عن مشروعية إطلاق عنوان «الشرق الأوسط» على كتابه.

سنجار[1] أراضيهم لاجئين إلى مناطق جبلية أخرى. ومنذ ذلك الحين، اتّخذت الخارطة القبيلة للعراق شكلها الحالى (Haider 1942: 80- 83).

غير أن منطقة الموصل شمال العراق، والتى تعتمد زراعتها على الأمطار بالدرجة الأولى كانت أقل تأثرا بموجات الهجرة من باقى البلاد، فقد وفرت مناطقها الجبلية الوعرة ملاجئ طبيعية للقبائل الكردية فضلا عن الجماعات المسيحية الآشورية وأتباع الديانة الأيزيدية، يضاف إلى ذلك أن قرب الموصل من مركز السلطنة والأناضول أوجد حدا أدنى من الأمن، إذ كان من الأسهل نسبيا أن تشن السلطات المركزية حملات عسكرية ضد المتجاوزين.

كان معظم قرى الموصل مسجلا بأسماء شيوخ وأغوات (شيوخ الأكراد) ومخاتير وملالى (جمع مُلا) وأعيان آخرين منذ أوائل القرن التاسع عشر. واستمر بعض القبائل أحيانا فى توفير الحماية للفلاحين ممن يحملون وثائق الطابّو (الملكية). نجد مثل هذه الحالات فى عَقره والعمادية التى امتلك 95 بالمئة من مزارعيها أراضيهم، وكانوا يفلحونها بأنفسهم، وفقا لاستمارة إحصاء أعدّها السير إيرنست داوسن عام 1930. أما الفلاحون الأكثر غنى فكانوا يستخدمون أبناء قبائلهم فى زراعة أراضيهم (الجواهرى 1978: 118، Haider 1942: 541). ولكن حتى فى حالة الموصل «المستقرة» كان على الزرّاع دفع إتاوة إلى الأغوات أو أعيان المدن مقابل حمايتهم (الجواهرى 1978: 118).

كان نظام ملكية الأرض فى الموصل أكثر قسوة مما هو عليه فى باقى أنحاء العراق. ففى الفترة 1880- 1882 جمد العثمانيون عملية تسجيل ملكية الأراضى مستثنين من ذلك الموصل وشمال العراق. وبمرور الزمن صارت نسبة الأرض المملوكة بالطابّو فى الموصل أعلى منها فى أى منطقة أخرى. وقد وثق كثير من المصادر الكيفية التى تمت

(١) الأيزيديون طائفة تنتمى إلى الأكراد من الناحية الإثنية، لكنها تتبع ديانة متميزة هى خليط من الزرادشتية والصوفية الإسلامية. يؤمن الأيزيديون بأن الله خلق العالم ووضعه فى رعاية سبعة كائنات مقدسة على رأسها مَلك طاوس.

عبرها عملية التسجيل بأسماء الشيوخ والأعيان. فوفقا لنظمي «كان يُعرض على الفلاح 25 بالمئة من قيمة أرضه مقابل بيعها. فإن رفضًا تم إلقاؤه في السجن تحت أي ذريعة مزيّفة كالقتل حتى يضطر إلى تغيير رأيه» (نظمي 1984: 94، مستشهدا بغيرترود بيل التي كانت شديدة الاطلاع على أوضاع العراق خلال العشرينيات).

وثقت الدراسة الكلاسيكية لغب وباون عن المجتمع الإسلامي وضع الموصل أوائل العصر الحديث، بالاستناد إلى وثيقة عثمانية عن الولاية. وتوصّلا إلى أن الموصل طوّرت نظاما إقطاعيا مماثلا للنظام الغربي. إذ تفرض الوثيقة الرسوم التالية على الرعايا:

- دفع «رسوم العروس» إلى التيمارجي حين يقوم الفرد بعقد الزواج[1].
- يأخذ التيمارجي حصة من المنتوج مقابل مساعدته في نقل المحصول إلى السوق.
- حق التيمارجي في الأغنام السمينة التي ترعى في تيماره.
- حقه في طحن الحبوب في مطحنته.
- حق مرور البضائع في تيماره.

(Gibb and H. Bowen 1951: 158)

كان على الجزء الشرقي من كردستان انتظار ثلاثينيات القرن التاسع عشر لتنتهي الحروب العثمانية- الفارسية على أراضيه وتتخذ بنية ملكية الأرض شكلها الدائم. ولكن حتى قبل ذلك، ضمنت الروابط العشائرية للأغوات خضوع أفراد عشائرهم، فضلا عن الأكراد من خارج العشائر لهم محوّلين إياهم إلى أشباه أقنان. يستشهد كلوديوس جيمس ريج بقول محمود آغا، شيخ السليمانية التي مزّقتها الحروب:

«إن السبب الوحيد لخراب بلادنا هو انعدام الأمن فيها. فلأننا، أبناء القبائل، لسنا ضامنين لبقاء مقاطعاتنا [في أيدينا]، فإننا لانعتمد على الزراعة. فإن ساد الأمان فإن بلادنا ستزدهر. لماذا ألقي، على سبيل المثال، دغارا من البذور [وحدة وزن] في الأرض وأنا غير مطمئن على بقاء سيّدي مسيطرا على الحكم حتى موسم الحصاد؟ عوض

(١) كان نظام التيمار متّبعا في أوائل العصر العثماني، وفيه يمنح الفرسان قطعا من الأرض (التيمار) حسب عدد المحاربين الذين يقدمهم للدولة في أثناء حروبها. وكان صاحب التيمار يسمّى «التيمارجي» (تلفظ الجيم مثل ch الإنكليزية). ابتداء من القرن الثامن عشر كان نظام التيمار قد انقرض عمليا.

ذلـك، أتـرك الفلاحين يزرعـون أرضى كما يشـاءون وآخذ منهم حصتى مـن الزكاة أو عُشر المجموع، أو أكثر ما أستطيع اعتصاره بأى طريقة وتحت أى ذريعة».

Rich 1831: 96 Italics added

وعليه فحتى حين لم تكن حقوق الملكية قد تمت تسـويتها بعد، كان الاسـتغلال شبه الإقطاعـى للفلاحـين «يُشرعَن»، حيثما وضع الأغوات أيديهم عـلى الأراضى. والواقع أن أبناء القبائل الأكراد كانوا مؤمنين حقا بأن الفلاحين (الكوران) لم ينتموا إلى عرقهم وإن قـدر الكوران يكمـن فى خدمة «العرق الأرقى» (Rich 1831: 80fn). بل إن ريج نفسـه يمضى لتأكيد الأمر بوصفه «كشفا أنثروبولوجيا»:

«اليـوم أكّـد لى بعض من أفضل المختصين... إن فلاحى كردسـتان هم عرق مختلف تماما عن أبناء القبائل الذين نادرا ما زرعوا الأرض، إن زرعوها أصلا؛ وفى المقابل فإن الفلاحـين لايمكـن أن يكونوا جنودا قط. فالأكراد العشـائريون يطلقون على أنفسـهم تسـمية «السـباهى» أو الأكراد المحاربين مميزين أنفسـهم عن الفلاحين الأكراد. بيد أن الفلاحين فى هذا الجزء من كردسـتان لايجدون اسما يميزون أنفسهم به سوى «الرعية»، أو «الكيـوَلى» (القـروى). ذات مرة اعـترف لى واحد من أبناء القبائل بـأن القبيلة تعتبر أن الفلاحـين لم يُخلقـوا إلا لخدمتهم. وما أتعس حياة هـؤلاء الفلاحين الأكراد بالفعل. فهـى تشـبه حياة الزنوج العبيد فى الهنـد الغربية إلى حد بعيـد... إن المعاملة التى يتلقّاها الفلاحون مصـممة بدقّة بهدف ترويعهم».

Rich 1831: 88-89

كلـما اتجهنا غربا نحـو منطقة بهدينان الجبليـة كانت قطـع الأرض المزروعة من قبل الحائزيـن عليها أكثر انتشـارا، كما لاحظنـا فى حالتى عقره والعمادية. وتشـبه هذه البنية إلى حـد كبير نظيرتها فى المناطق الجبلية اللبنانية، حيث تعيق طوبوغرافيا الأرض الوعرة نشوء إقطاعيات كبيرة. ومن المثير للانتباه أن الحرية النسبية لفلاحى تلك المنطقة وطغيان قطع الأرض الزراعية صغيرة الحجم فيها دفعت ريج، الذى عدَّ الفلاحين «عرقا آخر» إلى القول «لايوجد فلاحون بالمعنى الدقيق [هنا]، أى لايوجد عرق متميز من المزارعين

سواء فى العمادية أو فى هكارى» (المصدر السابق: 279). غير أن حيدر قدم تفسيرا مقنعا لكثرة الملكيات الفلاحية فى هذا الجزء من كردستان. بوسعنا تلخيص أسباب التباين فى بنى الملكية كانعكاس للتباين فى كلفة الحماية[1]. فحيثما كان الأمن غائبا، كما لاحظنا فى كردستان الشرقية، اضطر مالك الأرض إما إلى وضع نفسه تحت حماية تنظيم قبلى ما أو الزعم بانتمائه إلى القبيلة، أو أن يضع نفسه تحت حماية الآغا مقابل دفع حصة من منتوجه أو حتى التنازل عن ملكيته للأرض، وفى المقابل وفّر الطابع الجبلى لكردستان الغربية حماية قبلية واسعة النطاق للفلاحين (حيدر 1942: 541- 542).

كان الوضع فى ولايتى بغداد والبصرة أكثر تعقيدا بكثير ولعبت الصراعات والنزاعات حول تثبيت حقوق الملكية دورا حاسما فى تحديد مسار التاريخ الحديث للعراق. طرحت صعوبة التحكم بمناطق هاتين الولايتين معضلة على العثمانيين الذين أرادوا فرض سيطرة الدولة المركزية على المنطقة، لكنهم كانوا يعرفون بأنْ ليس بوسعهم القيام بذلك من دون الوصول إلى صيغة اتفاق مع القابضين الفعليين على السلطة المجتمعية، أى شيوخ القبائل. وبدهى أن أولئك الشيوخ لم يكونوا مستعدين للتنازل عن استقلالهم وسلطاتهم إن لم يتم إجبارهم على ذلك. استغل الشيوخ وظائفهم الاجتماعية فى البدء لتقاسم الإيرادات التى كان الملتزمون يحصلون عليها فى مقابل تسهيل عملية تحصيل الضرائب من أفراد قبائلهم، ولم تمض فترة حتى أخذوا يتولون تلك العملية برمّتها مستغنين عن الملتزمين.

وعبر هذه العملية تمكّن الشيوخ من وضع أيديهم على كامل «الديرة» (أى أرض القبيلة المشاعة) (الجواهرى 1978: 79). وإثر إقرار تشريعات الأرض العثمانية عام 1858، حاول والى بغداد مدحت باشا تهدئة بعض القبائل وتوطين أخرى عبر منحها حقوق ملكية. وهكذا حصل ابن هذّال، شيخ قبائل عنِزة البدوية، على جنائن وأراض فى أعالى الفرات، ومُنح فرحان أحد شيوخ قبيلة شمّر جِربا سند ملكية لجزء من ديرة قبيلته فى الشرقاط، ومُنح شيخ جَعَب أرضا على شط العرب. وفى لواء المنتفق، منح مدحت

---

(١) سنتناول مفهوم «كلفة الحماية» فى الفصل الخامس حول السلطة السياسية والهوية.

باشا ناصر باشا السعدون، الذى منحه مشيخة اتحاد قبائل المنتفق وعينه متصرفا، الحصة الأكبر من أراضى الاتحاد القبلى وسجلها باسمه وبأسماء مختلف أفراد أسرته، كما منح مقاطعات كبيرة لكاتبه المسيحى نعوم سركيس ولصيرفيّه اليهودى المستر دانيال، فضلا عن قطع أخرى لأبناء بلدته فى الشطرة والناصرية (Haider 1942: 566- 567).

جدول (7)

العراق: توزيع حيازات الأرض قبل ثورة 1958

حجم الحيازة (دونم)*	الحائزون		المساحة	
	العدد	%	دونم	%
أقل من 1	23089	9,12	8599	0,03
1- 9	90496	35,73	336726	1,05
10- 49	71049	28,05	1671484	5,2
50- 99	29884	11,8	2055856	6,4
100- 499	31508	12,44	5799012	18,03
500- 999	2916	1,15	1992431	6,2
1000- 1999	1832	0,72	2560190	7,96
2000- 9999	2128	0,48	8550322	26,59
10000- 19999	224	0,09	3030773	9,42
20000- 49999	95	0,04	2998607	9,32
5000- 99999	25	0,01	1725988	5,37
100 ألف فما فوق	8	0,003	1424825	4,43
المجموع**	253254	100	32154813	100

* الدونم = 2500 متر مربع = ربع هكتار

** تم تدوير الأرقام

المصدر: Batatu 1978: 54

غير أن عملية استحواذ الشيوخ وكثير من أعيان المدن وكبار البيروقراطيين والمسئولين على مقاطعات شاسعة لم تجر بطريقة سلسة. فبرغم الدعم غير المشروط

من جانب سلطات الانتداب البريطانى، والنظام الملكى فيما بعد، ظلت العشائر التى لم تحصل على دعم الإنكليز والفلاحين تخوض صراعات حادة بهدف عرقلة هذه التطورات. ولكن علينا أن نؤكّد من جديد على خطأ اعتبار تلك العملية مجرد مؤامرة أو خطة سياسية. ذلك أن السياسة تتدخل فى تعيين مَن مِن الأفراد سيغدو سيّدا للأرض بمساعدته على تثبيت ادّعائه بملكيتها، لكنها لاتحدد طبيعة النظام الزراعى الصاعد. فالتشكّل الاجتماعى الذى كان قائما فى المشرق عموما، وفى العراق خصوصا هو الذى أنجب نظام المحاصصة الوحشى وما كان يسمح بصعود نظام اجتماعى أكثر تقدما.

1.2 طبيعة النظم الزراعية فى المشرق

برغم وجود شبه إجماع على وصف أساليب تسخير العمل والاستغلال فى نظم المشرق الزراعية، وهى أساليب قبل رأسمالية تماما حتى حصول التحولات الثورية فى الخمسينيات وإصلاح شاه إيران الزراعى أوائل الستينيات، فإن هناك شبه إجماع مشابه مثير للدهشة يصف تطورات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بالرأسمالية. بدأ هذا التقليد بدراسة إبراهيم عامر الرائدة (1958) التى حاول من خلالها دحض المفاهيم الشيوعية التقليدية التى اعتبرت الريف المصرى قبل عام 1952 إقطاعيا، ليتوصّل إلى أن طبقة ملاك الأرض إنما كانت انتقالية إلى الرأسمالية. من هنا فقد بالغ عامر فى دور الرأسمالية وأنكر وجود علاقات قبل رأسمالية. أما أنور عبد الملك (1968) فقد طرح حجّة ستغدو فيما بعد علامة فارقة لدوغما مدرسة التبعية. فهو يختزل الأمر قائلا إن الرأسمالية هى السائدة فى الزراعة مادامت الأخيرة قد اتجهت إلى السوق[1].

---

(١) باتت الدراسات الناقدة لدوغما التبعية/ النظام العالمى من الكثرة والشهرة لدرجة يصعب تعدادها ومراجعتها فى هذا السياق، غير أننى أتبنى الحجج الأساس التى طرحها روبرت برينر فى نقده الكلاسيكى لهذا الاتجاه.

يرى برينر أن من غير الممكن اختزال الرأسمالية إلى مجرد نظام ينتج من أجل السوق أو الربح. إنها تختلف نوعيا عن كل النظم السابقة لها فى انطوائها على نزوع منتظم لتحقيق التطور الاقتصادى، وإن لم يكن هذا النزوع مستمرا أو غير محدود. ويتحقق هذا النزوع بوجه محدد من خلال التوسّع فى تحقيق فائض القيمة النسبى لا المطلق، أى إن استخلاص الفائض فى ظل الرأسمالية يتحقق لأول مرة فى التاريخ عبر الزيادة المنتظمة فى إنتاجية العمل؛ مما يؤدى إلى تخفيض قيمة السلع وزيادة كمية ما ينتجه العامل باضطراد. =

بلغت هـذه الدوغما ذروتها مع تأكيد سـمير أمين الشـديد على أن الطبقـات الإقطاعية القديمة فى العالم العربى تحولت إلى رأسـمالية ملاك كبار خلال النصف الثانى من القرن التاسـع عـشر (Amin 1976: 182- 184, 242). يُبـدى أمـين جهـلا بحقيقة أن جزءا كبيرا من من الأراضى كان يُسـتغل جماعيا خلال النصف الأول من القرن التاسـع عشر (وحتـى النصـف الثانـى فى مناطق كثـيرة) وأن العلاقات الإقطاعية أو شـبه الإقطاعية كانـت محصـورة فى الواقع فى المناطق التى كان يمكـن للدولة أن توفر الحماية لها. يضاف إلى ذلـك أنـه قفز إلى اسـتنتاج التحول المزعوم إلى الرأسـمالية من واقعـة إنتاج الطبقات المالكة للأرض للسوق العالمية واعتمادها على السوق لتحقيق ثرواتها.

ويؤكـد برومـلى بطريقة مشـابهة أن حاجة محمد عـلى فى مصر إلى الإيـرادات خلال النصف الأول من القرن التاسـع عشر «أرست الأساس لتشكيل طبقة رأسمالية زراعية مستقرة» (Bromley 1993: 387). ثمة حقيقة لاشك فيها هى أن عملية التمايز الطبقى كانت تتسـارع تحت التأثير المركّب لتطور البنى الاجتماعيـة العثمانية واندماج المنطقة فى السـوق الرأسـمالية العالمية. ولكن لمـاذا نفترض أن هذه التحولات سـتؤدى إلى صعود طبقـة رأسـمالية؟ لايجد سـمير أمـين ولا برومـلى ضرورة لتنـاول هذه المسـألة، بل إنهما لايحاولان البرهنة على أنها كانت طبقة رأسمالية حقا، لأنهما يفترضان أن التحاق المنطقة بالسوق الرأسمالية كاف لتحديد طبيعة نظام الملكية والاستحواذ على الفائض.

وبالطريقـة ذاتها، يعلن غيربر أن سـوريا فى منتصف القـرن العشرين «كانت ماضية قدمـا فى التطـور الرأسـمالى، فى حـين أن شرق الأردن كان لايـزال فى بدايـة الطريـق» (Gerber 1987:100). بـل إن الكاتـب يتحدث عن «تزايد تعقيد الاقتصاد الرأسـمالى

=ينجم عن ذلك إنْ ليس بوسعنا وصف كل ربح يتحقق عبر السوق رأسماليا، لأن الإنتاج من أجل التبادل متوافق مع نظام تكون فيه إعادة استثمار الأرباح إما مـستحيلة أو غير مرغوب بها أو الاثنان معا. ولاتقوم ضرورة إعادة الاسـتثمار هذه إلا حين يتعايش العمل الحر ورأس المال فى وقت واحد. إذن، فإن العلاقات الطبقية لاالتجارة هى ما يفسر أصول التطور الرأسـمالى، لأن السـوق العالمية لاتحدد أ (مايُنتج ب) مستوى الإنتـاج. بـل العكس هـو الصحيح، أى إن مستوى التطور هو الذى يحدد موقع البلد فى السـوق العالمية .(Brenner 1977)

المصرى» فى أواخر القرن التاسع عشر (المصدر السابق: 102). لكن دراسة على بركات لتطور مصر عقب الاحتلال البريطانى لها عام 1882، تحصر مظاهر ذلك التطور فيما يتعلق بالزراعة بتكريس الملكية الخاصة للأرض بشكل كامل وإلغاء نظام السخرة فى العمل؛ لصالح الدولة ومنع جلد الفلاحين وتحويل مصر إلى مستعمرة زراعية لإنتاج القطن للسوق العالمية.

ولكن هل تكفى تلك التطورات للحديث عن صعود الرأسمالية فى الزراعة، كما يفعل بركات (276 -273 ,52 :1977)؟ يصف الكاتب ثلاثة أشكال لاستغلال الفلاحين فى ظل محمد على لا نجد أيا منها متوافقا مع تشجيع الرأسمالية. الشكل الأول هو فرض احتكار الدولة عام 1812 حين منعت الدولة البيع المباشر للمحاصيل إلى التجار وقامت بمصادرة إنتاج الحبوب، بما فى ذلك تلك المخصّصة لاستهلاك الفلاحين الشخصى. وعوض ذلك كانت الدولة تعيد بيع تلك المنتجات إلى الفلاحين أنفسهم. وتمثل الشكل الثانى للاستغلال فى الضرائب التى ازدادت من حوالى سبعة ملايين قرش خلال الحملة الفرنسية عام 1798 إلى 66 مليونا عامى 1822-1821 وإلى كمية تفوق الاحتمال تبلغ 230 مليون قرش عام 1844. أما الشكل الثالث للاستغلال فتمثّل فى إجبار الفلاحين على العمل المجانى للدولة، فكان على الفلاح المصرى أن يعمل شهرين كل سنة فى المتوسط لحفر القنوات والأنهار وحراستها وتقويتها وتنظيف مياهها (ع. بركات 44 -40 :1977).

لو عدنا إلى المستوى الجزئى (المايكرو) للتحليل وتفحّصنا الأوصاف المفصّلة للنظم الزراعية التى تعرّض فى ظلها الفلاحون إلى الاستغلال فى أوائل القرن العشرين لوجدنا بوضوح أنها كانت أبعد ما تكون عن الرأسمالية. فقد كان هناك أولا نظام المقاطعات الكبيرة المعتمد على الفلاحين المقيمين على الأرض (التملّية). وكان هؤلاء يستلمون حصة من صافى المنتوج أو يستلمون أجرا يوميا. لكننا لانستطيع اعتبار العاملين بأجر يومى عمالا أجراء بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد كانوا يعيشون بشكل دائم فى ضيعة سيدهم، وكان أفراد من أسرهم يستأجرون قطعا بالغة الصغر من أراضى الضيعة مقابل

العمل على أرض الضيعة الخاصة بالسيّد. وعليه فيمكن اعتبار «الأجر» مساهمة في دفع الريع الذي كان على الأسرة دفعه مقابل تأجير فتات الأرض هذا (كشك 1996: 40). ومن الواضح والحالة هذه ملاحظة التشابه الوثيق بين هذا الشكل وبين أكثر أشكال انتزاع الريع الإقطاعي بدائية، أي ريع العمل الذي تجاوزته أوربا في مرحلة مبكّرة من دون أن يستدعي ذلك تسمية الريع العيني أو النقدي رأسماليا.

وكان ثمة شكل ثان يقوم على التأجير الدوري لأراضي الضيعة عبر تقسيمها إلى قطع صغيرة يعمل عليها الفلاحون وأفراد أسرهم. أما الشكل الثالث فهو نظام المحاصصة الذي يقدّم فيه الفلاح أدواته وقوة عمله لزراعة أرض المالك ليحصل في مقابل ذلك على حصة ثابتة من المحصول[1]. وأخيرا، كان هناك النظام النادر الانتشار؛ حيث تعتمد المزارع متوسطة الحجم على العمل الأجير (بركات 1977: 276, 361-364، كشك 1996: 32- 33). اتّخذ عبد الفضيل موقفا حذرا متبنيا رأيا قريبا من إبراهيم عامر، واصفا النظام الزراعي «انتقاليا نحو الرأسمالية»[2]. فقد كان نظام العزبة الذي يشبه الضيع الإقطاعية كثيرا «هو شكل التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي الطاغي على الريف المصري. وقد كان هذا شكل من علاقات الإنتاج الانتقالية بين الإقطاع والرأسمالية. كان الفلاحون مزيجا فريدا من الأقنان والعمال الزراعيين في آن واحد. وكانت أجورهم

---

(١) ليس نظام المحاصصة بالطبع شكلا مميزا للمشرق. فهو يشبه إلى حد كبير نظام الـ metayyage الفرنسي الذي ظل قائما حتى القرن الثامن عشر، كما يشبه نظام الـ contado الذي انتشر في المدن الإيطالية خلال القرن الثالث عشر وكان، وفقا لبيري أندرسون، محاولة من جانب المدن التي حصلت على استقلالها الذاتي للسيطرة على الأرياف المحيطة بها:

«تغيرت العلاقات الريفية جذريا مع انتشار حركة الكونتادو. فقد نزعت المدن إلى إدخال أشكال جديدة من تبعية الفلاحين شبه التجارية لها، وهي أشكال مثّلت انتقالا كبيرا من نظام أقنان الأرض. وبحلول القرن الثالث عشر، بات نظام تقاسم المحصول التعاقدي هو النظام المعمول به في معظم مناطق شمال ووسط إيطاليا» (P. Anderson 1974a: 166)

(٢) من المثير للدهشة أن يتبنى عبد الفضيل رأي إبراهيم عامر، في الوقت الذي ينتقد الأخير على وصفه للنظام الزراعي «رأسماليا» ومبالغته في الدور الذي لعبته الرأسمالية في الزراعة المصرية؛ لأن عامر لم يقم بذلك (عبد الفضيل 1988: 72).

تُدفع عينا أو نقدا، أو إنهم كانوا يحصلون على قطع أرض تكفى لسد أودهم» (Abdel Fadhil 1975: 116). وكان محمود حسين قد سبق عبد الفضيل فى طرح تحليل شبه مطابق[1].

غير أنه لايكفى أن نبيّن وجود عناصر عمل أجير لكى نعتبر نظاما ما انتقاليا، وإلا لعرّفنا مدن- دول إيطاليا فى القرن الثالث عشر كذلك، أى بوصفها انتقالية إلى الرأسمالية منذ ذلك الحين، ذلك أن المشروعية العلمية لتعبير كهذا ستنعدم إن لم يقدم متبنّيه أدلة مقنعة على انطواء نظام كهذا على نزوع متأصل يقود حتما إلى سيادة العلاقات الرأسمالية.

وصف صالح ظروف العمال الدائمين فى العزبة أو التفاتيش فى مصر. كان العامل من هؤلاء يُسمّى تملّيا يصفه صالح بأنه «فلاح يعيش وعائلته فى العزبة أو التفتيش بشكل دائمى. فهو مرتبط بملاك الأرض عبر سلسلة من العلاقات شبه الإقطاعية. ولم يكن ثمة أساس ثابت للدفع إلى التملّى. فكان يتسلم فى بعض الأحيان أجرا يوميا يقل عن الأجر المدفوع إلى العمال الذين يُستقدمون من خارج العزبة أو التفتيش. وكان هذا الفرق محسوبا كبدل عن إقامة التملّى على أرض المالك. وكان الأخير يتسلّم فى بعض الحالات قطعة من الأرض تتراوح مساحتها بين نصف فدان وعشرين قيراطا حسب خصوبة الأرض، على افتراض أن محصول تلك القطعة يعادل الأجر السنوى للفلاح الذى كان عليه أن يؤدى فى المقابل كل الواجبات الزراعية المطلوبة فى العزبة (صالح 1978: 217، 226).

---

(١) لكن الأساس الذى يبنى عليه عبد الفضيل وصفه للنظام الزراعى المصرى باعتباره انتقاليا يبدو متذبذبا بين النظر إلى طبيعة عملية استغلال العمل كمحدد للنظام من جهة، وبين الموقف التقليدى لمدرسة التبعية الذى يحدد النظم على أساس علاقات التداول التجارية لما تنتج من جهة أخرى. فبعد تحليله لنظام العزبة الذى أشرنا إليه، ينتقل إلى التأكيد على الطابع الانتقالى لهذا النظام، لأن الاقتصاد القائم على الكفاف قد اختفى وحل محله نظام موجّه لإشباع حاجات السوق «لكن علاقات الإنتاج السائدة لم تكن رأسمالية بالمعنى الدقيق للكلمة».

قـام غلافانـس وغلافانس بإجراء دراسـة مطوّلة عـن علاقات الإنتـاج فى الزراعة المصريـة وتوصلا إلى الاسـتنتاج بـأن المجتمع الزراعى المصرى كان قـد تمايز وتحول إلى التجارة عند قيام الثورة عام 1952، لكنه لم يخضع لتحول رأسمالى. فقد سادت علاقات غير رأسـمالية فى الغالبية السـاحقة من الحيازات الفلاحية الصغيرة، حيث تمتع المنتجون بحـق حيازة الأرض التى زرعوها وكان إنتاجهم موجّها بالأسـاس لإشـباع حاجاتهم المعيشـية فضلا عن تغطيـة تكاليف الريع والضرائب وما أشـبه. لكنهم لم ينتجوا بهدف الربح ولم تحصل قوة العمل على أجور.

غـير أنـه حتى فى الملكيـات الكبيرة لم تكن علاقـات الإنتاج رأسـمالية بعد، كما يرى الباحثـان. فقد كان العمال الدائمون مقيدين إلى الأرض من خلال أسـاليب دفع الريع، مثل المحاصصة أو رسـوم العمل الواجب تأديتهـا مقابل حق الحيازة الذى تحصل عليه العائلـة الفلاحية لتأمين عيشـها. أمـا العمل المؤقت أو غير المنتظـم فلم يكن إلا مكمّلا لقـوة عمل الأقنان خلال المواسـم التى يـزداد فيها الطلب على قوة العمل مثل مواسـم الحصاد. ولم تكن قوة العمل المهاجرة أو غير المنتظمة هذه تتكون ممن لا يمتلكون أرضا، بـل مـن العوائل الفلاحية التى لم تعد حيازاتها من الأرض كافية لسـد رمقها. ولا بد من التأكيـد عـلى الملاحظـة النافذة الأخيرة، لأنها تكشـف عـن غياب الحـدود القاطعة بين المالكـين الصغـار ومسـتأجرى الأراضى والعمال الزراعيين، وهى سـمة مميزة لعلاقات الإنتـاج فى الزراعة المصرية لاتـزال قائمة حتى يومنا هـذا (Glavanis and Glavanis 1983: 62-63).

أما فى سوريا، فإن علاقات الإنتاج الزراعية موصوفة بدقة فى عمل المؤرخ السورى محمد كرد على المكوّن من ستة أجزاء (1925- 1928):

«باستثناء الغوطة والمرج وبعض الأراضى المروية والمزارع الواقعة حول المدن (حيث يزرع بعض المالكين أراضيهم بأنفسـهم ويدفعون للعمال أجرا شـهريا أو سـنويا)، فإن استغلال الأرض فى سـوريا يتم عبر طرق متعددة من المحاصصة. ففى حمص وحماة يأخذ سـيد الأرض ربع المنتوج ويدفع العُشر (الضريبة) تاركا

للمستأجر ثلاثة أرباع. وفى مثل هذه الحالة يتوجب على الأخير أن يتحمّل كل المصاريف ويقوم بكل العمل المطلوب، لكن سيد الأرض يقدم البذور فى العادة مقابل فرض فائدة على سعرها يتم استقطاعها من محصول الأرض. وفى بعض قرى حوران يأخذ الملاك الربع ويدفع العشر وضريبة الأرض تاركا للفلاح ما تبقى لتغطية تكاليف عمله ونفقاته. لكن الأسلوب الأكثر شيوعا فى حوران هو تأجير الأرض مقابل كمية محددة من الحبوب.

وكلما كان السكان أكثر كثافة وكلما قلّت الأرض المتاحة فى القرية، ازدادت حصة الملاك من المحصول وبالعكس. ففى وادى البقاع يأخذ المالك نصف المحصول ويدفع العشر إلى الحكومة. وفى الحولة، حيث الأرض مروّية، تبلغ حصة المالك الثلث... ولكن المالك يأخذ الثلث ويدفع العشر عن ذلك الثلث فقط فى الغوطة والمرج..»..

Cited in Issawi 1988: 331

يصف ضاهر نظما مشابهة لتسخير الفلاحين فى لبنان، حيث المحاصصة هى الأكثر انتشارا، فى حين تقتصر الأجرة على مهن زراعية محددة، مثل النجارة والحدادة وقيادة الجرارات (ضاهر 1984: 242- 246). أما نصر ودوبار فقدّما حجة قوية ضد إطلاق صفة الرأسمالية على العلاقات الزراعية فى لبنان، معاكسين بذلك ما تبناه الحزب الشيوعى اللبنانى. فقد بيّن الكاتبان أن الإنتاج السلعى الصغير كان آخذا بالتوسع منذ القرن التاسع عشر، لكنه لم يؤد بالضرورة إلى الرأسمالية. فحتى فى منتصف السبعينيات، حين كانت المحاصصة تتراجع باستمرار كانت طبقة صغار ملاك الأرض (أى الملاك المستقلون وأفراد عوائلهم ممن لم يكسبوا أجرا مقابل مساهمتهم فى زراعة أرض العائلة) تمثل ضعف نسبة العمال الأجراء (57 بالمئة مقابل 28 بالمئة). والواقع أن الكاتبين بيّنا بشكل مقنع أن ريع الأرض والربح الربوى قبل الرأسماليين انتزعا أكثر من خمسين بالمئة من قيمة الحاصل الزراعى، مما يدل على وجود ظاهرة تَتجير من دون رأسمالية (نصر ودوبار 1976: 114- 116).

كانت المحاصصة سـائدة فى العراق كذلـك، وقد وصف صالح حيدر عملية تحويل شـيوخ العشـائر إلى ملاك أرض شـبه إقطاعيين من خلال اسـتفادتهم من قوة الحكومة لتثبيت ادّعائهم بالملكية الكاملة لأرض العشيرة، فقد شرعوا فى تثبيت حقهم فى مطالبة الفلاحـين فى دفع الملاكية (الريع) والميرى (الضرائب الحكومية) فى حين لم يكن مطلوبا منهم فى ظل نظام القسر السـابق غير دفع مبالغ قليلة (زائدا الخدمة العسـكرية) لتغطية الحاجات المتقلبة للسلطة المركزية ونفقات إدامة مضيف القبيلة. وبات الشيوخ يؤكدون عـلى حقهـم فى طـرد الفلاحين مـن الأرض، فى حين كانـوا مقيّدين فى السـابق باحترام التقاليـد العشـائرية فيما يتعلق بملكية العشـيرة وتوزيع الأرض (حيـدر 1942: 578). واتّخذ نظام زراعة الأرض الناجم عن ذلك الشكل التالى:

1 - تتكون الديرة العشائرية فى العادة من مقاطعة أو أكثر يقوم الشيوخ باستئجارها من المالك القانونى (الدولة، السُنّية، الوقف، أو حاملى حق الطابو)[1]. كان من الممكن أن تصل مسـاحة تلك المقاطعات إلى عشرات ألوف الإيكرات، لكنها نادرا ما تجاوزت بضعـة ألوف فى مناطق زراعة الرز، وتجاوزت مسـاحة بعـض المقاطعات مئة ألف إيكر وكانـت مسـاحة أراضى زراعة الـرز فى أغلب الأحيـان حوالى عشر ذلـك، أما المناطق المنتجة للتمر فكانت أصغر من هاتين.

2 - تُقسّم المقاطعة إلى قطع يتولاها عادة شيوخ العشائر الأقل شأنا، وكانت مساحة تلك القطع عموما بضع مئات الإيكرات وأقل من مئة فى مناطق إنتاج الرز.

3 - تُقسّـم القطعـة إلى حيـازات فلاحيـة تراوح بيـن 5- 10 إيكـرات للمحاصيل الشـتوية و3 أو 4 أو 10 إيكرات فى مناطق زراعة الرز والتمر (المصدر السـابق: 620-621).

---

(١) الأراضى السـنية هى مقاطعات شاسـعة سـجّلها السـلطان العثمانى عبد الحميد الثانى (خلع عن السـلطنة عام 1908) باسـمه.

وصف حنّا بطاطو حال المستأجرين من أبناء القبائل وغيرهم من المزارعين فى ظل نظام المحاصصة فى الأراضى المعتمدة على الرى النهرى بأنهم «مدقع الفقر». «فقد شكّلوا عمود البلاد الفقرى، لكنهم كانوا يعملون دون أن يعيشوا» (Batatu 1978: 140). نظريا، كان المزارع العراقى يتسلم حصة من ناتج الأرض لاتختلف كثيرا عن نظيره السورى واللبنانى والمصرى. فقد كانت حصته لاتقل عن ربع عائد الأرض ولاتزيد عن نصفها حسب طريقة ريّها وخصوبتها وموقعها، لكن تلك الحصة قد تنحدر إلى الثُمن كما فى حالة الموصل خلال فترة الاحتلال البريطانى للعراق.

ولكن كما كان الحال فى أنحاء المشرق الأخرى، لم يكن المزارع يتسلم كامل حصته من إنتاج الأرض، بل مما كان يتبقّى من المحصول بعد سلسلة من الاستقطاعات تمثّل أكثرها شيوعا فى التالى: 5 , 1 إلى 4 بالمئة من إجمالى المحصول مساهمة فى دفع حقوق حرّاس المحاصيل، 3 بالمئة رسوم لقهوَجى الشيخ (من يعدّ القهوة ويقدّمها فى المضيف)، 2.5 بالمئة لتغطية نفقات مضيف الشيخ، مدفوعات إلى رجال الدين فى المنطقة، خمسة كيلوجرامات لكيّال المحصول (من يقوم بوزنه وتوزيع الحصص)، وإتاوة للمشرف على توزيع المياه (Batatu 1978: 143).

تميز نظام المحاصصة فى العراق عن غيره فى المنطقة فى وجود إطار قانونى يكرّسه. ففى عام 1933 شرّع البرلمان قانون 28 المسمّى «قانون حقوق وواجبات الزرّاع» الذى منع مالك الأرض بموجبه من تشغيل أى مزارع ما لم يحمل وثيقة موقّعة من سيده السابق تؤكد أنه ليس مدينا له، وتمنع أي فلاح من مغادرة الأرض إن كان مدينا. ولما لم يكن هناك فى الواقع فلاح غير مدين فإن الفلاح تحول بموجب القانون إلى شبه قن. وحتى لو تحققت تلك الحالة المستحيلة وكان الفلاح غير مدين، فقد كان بوسع المالك ألا يزوّده بتلك الوثيقة. والسمة الثانية التى ميّزت نظام الأراضى فى العراق تكمن فى الأصول الحديثة لتحويل أراضى القبائل المشاعة إلى مقاطعات كبيرة مملوكة من جانب الشيوخ، فقد استقر رأى الإنكليز والسلطة الملكية على اعتبار كبار ملاك الأرض الأعمدة الضامنة لاستقرار البلاد السياسى والاجتماعى. من هنا لم تستطع سلطة الملاك

تكوين مشروعية فى أعين أتباعها قط. وثمة أمثلة أكثر من أن تحصى عن اضطرار السادة شبه الإقطاعيين إلى تكوين قوات شرطة وجيش خاصة بهم بموافقة الحكومة المركزية مما يؤكد أن الفلاحين، سواء كانوا من أبناء القبيلة أو من خارجها، فقدوا ثقتهم بأسيادهم على عكس حالهم فى ظل البنى القبلية فى القرن التاسع عشر (الكاظمى، Batatu 1978: 1986:104-110،144 -136).

تبين مناقشتنا بوضوح الطابع قبل الرأسمالى لزراعة المشرق قبل ثورات الخمسينيات القومية. ولابد من التذكير بأن الزراعة شكلت القطاع الإنتاجى الأكثر أهمية فى اقتصاديات المنطقة قبل الزيادات المذهلة فى عوائد النفط، إذ ساهمت بتكوين حوالى ربع الدخل القومى لكل من دول المنطقة الزراعية. ولأن الزراعة لعبت هذا الدور المحورى، فإن أكثر القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل النقل والمصارف والخدمات والتجارة الداخلية والخارجية اعتمدت عليها. ويتمثل الجانب الأكثر أهمية من ذلك كله فى أن الزراعة كانت المستخدم الرئيس لقوة عمل بلدان المنطقة، مما يجعل تحديد العلاقات الإنتاجية القائمة فى هذا القطاع مفتاحا لفهمنا لطبيعة النظام الاقتصادى-الاجتماعى والسياسى القائم فى البلاد، أى إن السمات الاجتماعية لقطاع الزراعة حددت طبيعة التشكيلة الاجتماعية برمّتها.

وباستثناء بضعة كتّاب حاولوا تضخيم النزوع إلى الاعتماد على العمل الأجير فى القطاعات الزراعية للشرق الوسط، فإن معظم من أطلقوا على تلك القطاعات صفة الرأسمالية (أو الانتقالية إلى الرأسمالية) اشتقوا حججهم من البنية التجارية للزراعة واعتمادها على طلب البلدان الرأسمالية المتقدمة. إن عملية تتجير الزراعة بين القرنين التاسع عشر والعشرين فى كل بلدان المشرق أمر لاشك فيه. كما لايمكن إنكار اعتماد تلك الاقتصاديات إجمالا على السوق الرأسمالية العالمية. لكننا سنرتكب خطأ فادحا إن توصلنا من تلك الوقائع إلى أن طابع اقتصاديات أو زراعة المنطقة، أو مناطق مشابهة أخرى من العالم الثالث، قد بات رأسماليا (أو رأسماليا طرفيا، على حد تعبير مدرسة التبعية). فمثل هذا التقدير يقود إلى استنتاجات مضللة فيما يتعلق بالتاريخ اللاحق

والمسارات التي اتخذتها وستتخذها منطقتنا. ونجد المثال الأكثر جلاء على افتراض كون التجارة وإضعاف العلاقات قبل الرأسمالية عمليتين متطابقتين في عمل بطاطو عن العراق. فمن الواضح أن الكاتب لم يكن مطّلعا على وجود حالات تاريخية كثيرة مشابهة لما جرى في منطقتنا. من هنا فإنه يبدي حيرته تجاه «تلك الظروف» المتمثلة في أن تطور المدن والحكومة المركزية والتجارة والاتصالات التي كان عليها بطبيعة الأشياء أن تعجّل من انهيار الشيوخ أدت إلى نتيجة معاكسة هي نمو مشيخات تجارية شبه إقطاعية جديدة. وحين يحاول بطاطو المضي لتقديم أسباب «هذه النتيجة غير الطبيعية، لما هو في الجوهر عكسٌ للتاريخ»، فإنه لايرى غير محاولات الإنكليز والنظام الملكي فيما بعد لتقوية تلك الطبقة (Batatu 1978: 78)[1].

إن دعم الإنكليز والنظام الملكي لطبقة كبار ملاك الأرض حقيقة موثّقة لاشك فيها. لكن من التبسيط بمكان الادعاء بامتلاك القوى السياسية قدرة كلية على خلق أنماط إنتاجية أو إحيائها أو تقويضها. فقد دعم الإنكليز شيوخا وحجبوا الدعم عن آخرين تبعا لعلاقة الأخيرين بهم وبمواقفهم العدائية أو السلبية، فضلا عن قدرة هؤلاء الشيوخ على فرض الأمن عبر السيطرة على فلاحيهم. لكن هذا القول يختلف تمام الاختلاف عن مسألة «زرع» أنماط إنتاج وفقا لرغبة هذه القوة أو تلك. فنظام الإنتاج الاجتماعي الذي لم يتفسّخ بعد بالمعنى التاريخي للكلمة سيبدي مختلف تلاوين القدرة على الديمومة وإمكانية إبقاء تحكّمه بالطبقات المستَغلة وفرض الإذعان على السكان بوجه عام أو امتصاص المقاومة المتصاعدة ضده موقتا على الأقل. وفي ظل ظروف

(١) لايختلف سيمون بروملي في وصفه للوضع في إيران إلا قليلا عن تحليل بطاطو حين يؤكد أن «الاندماج المتزايد في السوق العالمية أدخل تعديلا جذريا في توازن القوى الداخلي بين الفلاحين وسادة الأرض الذي كان قائما على نظام المحاصصة لصالح إنتاج المحاصيل النقدية بهدف التصدير» (Bromley 1994: 146). غير أن الكاتب لايقدم أدلة على خضوع علاقات الإنتاج الاجتماعي لتغييرات جذرية. فكما لاحظنا أعلاه، ظلت ظاهرة ملاك الأرض المالكين لمئات القرى قائمة في إيران حتى أوائل الستينيات. ويعترف كثير من الكتاب، بما فيهم بروملي نفسه بأن كبار ملاك الأرض كانوا يمثّلون العمود السياسي الأكثر قوة في دعم نظام الشاه.

كهذه بوسع السلطة السياسية تعزيز أو إضعاف مواقع الهيمنة لهذا الفرد أو ذاك ضمن التشكيلة الاجتماعية القائمة، لكنها لاتستطيع خلق تلك التشكيلة أو تحطيمها.

إن نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية، فلن تعود التطورات الناجمة عن إلحاق المشرق بالسوق الرأسمالية العالمية مؤدية إلى «نتائج غير طبيعية» ولن تعود، من باب أولى، «عكس المسار التاريخى». فالواقع إن تلك التطورات تناظر حالات كثيرة أخرى لم يتطابق فيها نشوء الملكية الخاصة للأرض مع الظروف التى تسمح بنشوء الرأسمالية، أى مع الظروف التى يكون فيها الإنتاج السلعى عاما، بحيث تتكون سوق شاملة للسلع بما فيها قوة العمل، وينفصل فيها المشتغلون عن وسائل عملهم التى تصبح ملكية للآخرين. ولكن إن رفضنا القول برأسمالية التشكيلة الاجتماعية فى منطقتنا إثر سيادة الملكية الخاصة للأرض فيها، فإن ذلك لايعنى اعتبارها إقطاعية بالمعنى التقليدى بالضرورة. ولعل بوسعنا الوصول إلى فهم أكثر دقة من خلال إجراء مقارنة مع ظاهرة «القنانة الثانية» التى عرفتها أوربا الشرقية بعد تحول زراعتها إلى الإنتاج التجارى فى القرن السادس عشر، برغم كون فلاحى تلك المناطق (براندنبرغ، بوميرانيا، بروسيا الشرقية، وبولونيا) تمتعوا قبل ذلك بأكبر قدر من الحرية بالمقارنة مع نظرائهم فى أوربا (1985a: 23 Brenner).

انكفأ كثير من المؤرخين وكبار الباحثين على تأمل هذا التطور المميّز للأحداث. «كان بوستان... معنيا بتبيان أن قوى السوق فى القرون الوسطى كانت أبعد ما تكون عن التسبب التلقائى فى تحلل القنانة، بل لعلها تطابقت مع تشديدها. وقد أشار بوستان إلى أن الظاهرة الأكثر إثارة برزت فى أوربا الشرقية، حيث وجّه التأثير الهائل لطلب السوق العالمية على الحبوب فى نهاية العصر الوسيط وأوائل العصر الحديث دفعة كبرى لتشديد التحكّم بالفلاحين، فى حين كان يحفّز تطور الرأسمالية فى الغرب» (Brenner 1985a: 25). كما لاحظ موريس دوب «انبعاث الإقطاع فى أوربا الشرقية فى نهاية القرن الخامس عشر... تلك الظاهرة المسماة بالـ«قنانة الثانية» مع إحياء النظام القديم ونمو الإنتاج من أجل السوق. «وفى بلدان البلطيق وبولونيا وبوهيميا كذلك، لم تؤد الفرص المتّسعة

لتصدير الحبوب إلى إلغاء التزامات الفلاحين المستعبَدين، بل إلى نشوئها أو انبعاثها... وكان هـذا هو حال هنغاريا أيضـا، حيث ترافق نمو التجارة وزراعة المقاطعات الكبيرة مع تشديد الالتزامات المفروضة على الفلاحين بشكل وثيق» (Dobb 1963: 40)[1].

ولكـن لعل أكثر الكشـوف أهمية فى هذا السـياق هو ما توصّل إليـه الأنثروبولوجى كلـود ميّاسـو فى دراسـته عـن آثار دخـول التجارة على مجتمـع قبلى يستند إلى علاقات القرابـة. فقد توصّل ميّاسـو إلى أن التأثير الهائل للتجارة يضـع المجتمع فى حالة «انتقال بين الاقتصاد الطبيعى والاقتصاد الإقطاعى» الذى يقود فى النهاية إلى مرحلة تضع فيها طبقـة حاكمـة أيديهـا عـلى الأرض (Meillasoux 1978a: 154). وإلى جانـب ذلك، لاحظ ميّاسـو بأن مفاهيم القرابة وأولوية الأكبر سـنّا تظل قائمة برغم تلك التغييرات لتتخّذ شـكل أيديولوجيا دينية. وسنلاحظ فيما بعد كيف أثّرت عملية التحول هذه على التمثيل الأيديولوجى. كما سنلاحظ جانبا لعله أكثر أهمية هو الكيفية التى أدخلت فيها تلك التحولات الدولة بشكل عنيف، لتكون فاعلا حاسما فى الحفاظ على «حق الملكية» حديث النشوء.

ولكن دعونا نبيّن أولا كيف حدّدت العلاقات الاجتماعية فى الزراعة أداء ووظائف المجتمـع كله وأطّرتها، لكى يتّضح لنا سـخف إطلاق وصف الرأسـمالية على مجتمعات المشرق.

1.3 – منطق ما قبل الرأسمالية

علينا الإقرار بقلة الأبحاث التى درسـت بدقة عمل النظم الزراعية قبل الرأسـمالية بوجـه عـام. فقد كان ولايـزال ثمة نزوع إلى إزاحة هذه الإشـكالية كلهـا بوصف تلك النظم باللاعقلانية أو بإضفاء أدوار استثنائية على العوامل الحضارية أو السياسية أو غير

---

(١) ويلاحـظ دوب هذه الظاهرة حتى فى إنكلترا، حيث شـهدت المناطق الأكثر قربـا إلى لندن، وبالتالى الأكثر تأثرا بالنشـاط التجارى، فترة من الارتداد إلى تشـديد القنانة فى القرن الرابع عشر، فى حين بلورت المناطق الأكثر بعدا عن تأثيرات التجارة علاقات قائمة على العمل الأجير فى فترة أبكر (المصدر السـابق: 38).

الاقتصادية (وكلها توصف باللاعقلانية فى نهاية المطاف) على عمليات هيكلة القرار واتخاذه فى تلك النظم. غير أن سيادة تلك النظم طوال فترات زمنية مديدة ونجاحها فى إخضاع الطبقات المحكومة وتوليد الثروة للطبقات السائدة تقدم أسبابا كافية تمنعنا من التسرّع فى إطلاق الأحكام. فقد كانت تلك نظم قادرة على إعادة إنتاج نفسها لفترات زمنية طويلة من خلال عملها، كماكنة فى ظل الحدود التاريخية التى حدّدها مستوى معارف وتطور البشر المكونين لها، ومستوى التطور التكنولوجى لوسائل إنتاجها. ومع هذا فحين ينظر المرء إلى نظام كهذا من منظورنا المعاصر سيراه راكدا، طفيليا ومبددا للموارد[1]. وهذه المفارقة بالضبط هى ما ننوى الشروع فى فهمه، مفارقة الركود الشامل مع القدرة على الديمومة، ومفارقة القدرة على توليد ثروات هائلة للبعض وبؤس مطلق لكثيرين.

برغم التباين فى نظم ملكية الأرض التى سادت المشرق حتى الخمسينيات، فإن الأكثر شيوعا بينها كان نظام المحاصصة كما لاحظنا. من حيث المظهر، ومن حيث المظهر فحسب، يكمن الشبه بين الأخير وبين النظام الرأسمالى فى كونها يستندان إلى إنتاج محاصيل تجارية موجهة للتسويق فى السوق العالمى بالدرجة الأولى بهدف تعظيم العائد النقدى لسيد الأرض. لكن التشابه ينتهى عند هذا الحد. فليست قوة العمل فى ظل نظام المحاصصة سلعة بالمعنى الدقيق للكلمة. يضاف إلى ذلك ليس هناك فى هذا النظام إنتاج سلعى معمّم بمعنى أن مختلف مدخلات العملية الزراعية ومخرجاتها قابلة للقياس فيما بينها عبر وسيط مشترك هو النقود.

يتشارك نظام المحاصصة مع النظام الإقطاعى فى سمات عدة مع إنه ليس إقطاعيا كذلك. فلو أغفلنا النظر إلى مختلف الوسائل التى يعتصر المالك عبرها فوائض إضافية من الفلاح سنجد أن حصة المالك المقبولة «قانونيا» ثابتة، تتراوح كما لاحظنا بين 25 بالمئة و60 بالمئة من إجمالى المحصول، وهى فى واقع الحال أعلى من ذلك بكثير. فحصة

---

(١) مثلما يستطيع ناقد للرأسمالية أن يشير بحق إلى خصائصه الطفيلية والمبددة للموارد، لكنه لن يستطيع الامتناع عن القيام بمهمة تحليل «عقلانية» الرأسمالية وجاذبيتها الجماهيرية إن أراد فهمها حقا.

المالـك لا تتعين ولا تتغير وفقا لعدد الفلاحين الذيـن يزرعون الأرض. وهنا بالضبط، فى الشكل المحدد لاستخلاص الفائض والبنية الطبقية التى تشرط تلك العملية، يكمن الفارق الرئيس مع الرأسمالية والسبب الرئيس لعدم قيام الرأسمالية. ولهذا السبب علينا التوسّع فى معاينة هذه الظاهرة بتفصيل أكبر.

لأن حصـة مالـك الأرض تتحدد مقدما فلـن يكون لعدد الفلاحـين العاملين تحت إمرته تأثير على إجمالى التكاليف، لأن حصة الفلاحين الثابتة والمتّفق عليها سلفا ستنقسم على عدد المشـتغلين فى الموســم الزراعى زادوا أو قلّوا. والواقع أن التزامات المحاصصة تنصّ أنه متى ما برزت الحاجة إلى عمال موســميين، وهم مطلوبون فى مواســم الحصاد، فإن «أجورهم» فضلا عن نفقات إعاشـتهم تقتطع من حصة الفلاحين. هل كان بوسع الفلاحـين الضغط من أجل زيادة نسـبة حصتهـم من المنتوج وجعل حصـة المالك أقل اسـتقرارا بـما يجبره على البحث عن سـبل أخرى لزيـادة الإنتاجية؟ الجـواب هو بالنفى ببسـاطة، لأن هذه الوضعية هى سـبب ونتيجة لمسـتوى التخلف العام لمجمل التشكيلة الاجتماعيـة فى آن واحـد. فعدم اسـتغلال كامل الموارد، ولاسـيما قـوة العمل إلى حدها الأقصى هو سـبب مسـتويات البطالة المرتفعـة المميزة لاقتصاديات المـشرق. وعلينا أن نضيف بأن هذا الوضع كان شرطا رئيسـا لديمومة العلاقات قبل الرأسمالية وتعزيزها. وفى حـين كانـت البطالـة ونقص اسـتغلال قوة العمـل مسـتشرية كان مالكو الأراضى يتحججـون بـ«شـحة» العمل ليحاولوا، بنجاح، تشريع قوانـين تمنع الفلاحين من ترك مقاطعات أسـيادهم. باختصار، مثل وجود شريحة واسـعة مـن العاطلين الشرط الذى لاغنى عنه لإعادة إنتاج نظام المحاصصة.

مـن بين سـكان الريـف البالغ عددهــم 14 مليونا فى مصر فى عـام 1950، قُدر عدد العوائل غير المالكة لأى قطعة أرض بنسـبة تتراوح بين 44 بالمئة و59 بالمئة (Glavanis and Glavanis 1983: 80). وبوجود عرض غير محدود من العمل، حسب تعبير أرثر لويس، لم يكن ثمة ضغط على مالك الأرض لزيادة كفاءة استغلال قوة العمل المتاحة له.

وبوجود مستوى إنتاجية متدن لم تكن ثمة فرص لإحداث زيادات ملموسة فى التشغيل على مستوى الاقتصاد ككل. إن حصة المالك الثابتة فضلا عن العرض غير المحدود لقوة العمل قد يساعداننا على تفهم «عقلانية» هذا الشكل المحدد من الاستغلال قبل الرأسمالى. لم تكن للمالك مصلحة فى زيادة إنتاجية الفلاح الواحد، بل فى تعظيم إجمالى الإنتاج حتى لو قاد هذا إلى تراجع إنتاجيته.

قد تبدو الجملة الأخيرة منطوية على تناقض إذا قرأناها من منظور العقلانية الرأسمالية. إذ كيف يمكن تعظيم الإنتاج الاجمالى من دون زيادة الإنتاجية؟ ولكن إن أبقينا فى الذهن أن تكاليف العمل فضلا عن تكاليف معظم المدخلات، ولاسيما الحبوب، يتم احتسابها عينيا ويتم خصمها من إجمالى الإنتاج فى حين يتم احتساب عائد مالك الأرض نقدا، فإن تحليل عقلانية نظام المحاصصة سيتطلّب مجموعة مختلفا تمام الاختلاف من أدوات البحث. ففى ظل الرأسمالية لايتيح التسليع (تحويل كل الأشياء إلى سلع) إمكانية اختزال كل المدخلات والمخرجات إلى كميات قابلة للقياس فحسب، بل إنه يحيلها إلى كميات يمكن مقارنة قيمها بواسطة النقود. وبهذه الطريقة يمكن الاعتماد على السوق لإجراء تحليل التكاليف والمنافع ويستطيع مالك السلعة اتّخاذ القرار بشأن كفاءة الاستثمار أو عدمه من وجهة نظر رأسمالية. ويسرى هذا حتى على العامل الحر الذى يستطيع عبر هذه الآلية اتخاذ قراره بشأن المكان أو القطاع الأكثر عائدا مقابل بيع قوة عمله، آخذا بنظر الاعتبار بالطبع حالة السوق وإن كانت تشكو من البطالة أو من شحة العمل.

ليست هذه هى الحال فى ظل نظام غير رأسمالى، مع تأكيدنا بأنه يمتلك عقلانية خاصة به. ففى حين يتم التعامل مع العمل الزراعى والمدخلات، كتكاليف ثابتة بهذا القدر أو ذاك فى ظل نظام المحاصصة، فإن العائد النقدى لمالك الأرض لن يكون كذلك. وهذا العائد النقدى هو ما يحدد قابلية المشروع الزراعى على الحياة من وجهة نظر المالك. وبعكس المشروع الرأسمالى الذى يقسّم إجمالى العائدات إلى ريع (للمبانى)

وأجور ومدفوعات فوائد فضلا عن الربح الصافى، يعتبر مالك الأرض قبل الرأسمالى عائده النقدى كله ربحا صافيا (باستثناء حد أدنى من المدفوعات النقدية الضرورية). إن هذا (وليس ما يعتبره بعض الباحثين شحة فى النقود أو غيابا للتجارة)، هو ما يجعل مالك الأرض شديد التردد فى استخدام النقد للاستثمار.

توصّل فتولد كولا فى دراسته الرائدة عن الاقتصاد الإقطاعى إلى أن ثمة استخدامًا واسعًا للنقود والتعاملات التجارية فى ظل هذا النظام، لكن مالكى الأرض يعطون أهمية للإنفاق النقدى تفوق كثيرا الاستثمار العينى. «فى اقتصاد مزدوج القطاعات (نقدى وعينى) يلعب القطاع الطبيعى على العموم الدور الأكثر أهمية بالنسبة للفلاح، فى حين أن النبلاء يولون القطاع النقدى الاهتمام الأكبر. يتناول النبيل بحماس كلما يزيد من عائده فى صورة نقود... وسيبدو المشروع الذى نتفحّص عالى الربحية إن أخذنا القطاع النقدى وحده بعين الاعتبار، وواضح البؤس إن أدخلنا فى الحساب تقديرا للاستثمارات غير النقدية». ويتوصل الكاتب إلى القول «لابد من اعتبار هذه النتيجة طبيعية... إنها تشمل كل أنواع المشاريع المستندة إلى عمل غير أجير» (Kula 1976: 33).

هذا الشكل من الحساب عواقب ذات أهمية قصوى على أداء تشكيلات المشرق الاجتماعية. فإدخال أجهزة الحصاد والجرّارات إلى العملية الزراعية يمثل «خسارة» لمالك الأرض ما دام أن عليه أن يدفع تكاليفها نقدا من دون أن يستقطع النفقات من حصص الفلاحين. لكن زيادة عدد الفلاحين العاملين فى أرضه عديم الكلفة، لأن حصة الفلاحين الثابتة ستنقسم على عدد أكبر من عوائلهم. وعليه فإن إضافة مزيد من قوة العمل لا لأداء وظائف زراعية بالمعنى الدقيق فحسب، بل لبناء السدود والقنوات وتقويتها أو حتى للتعويض عن الحيوانات أيضا يمكن أن يزيد الإنتاج الاجمالى من دون أن يزيد الإنتاجية، بل إنه سيؤدى إلى العكس بنزوعه إلى تخفيضها إن تجاوز حدا

أدنى. كان نصب المضخات الميكانيكية بهدف رفع المياه من الأنهار والقنوات إلى أراضى المشرق المرويّة هو الشكل الوحيد من المدفوعات النقدية التى لم يتردد مالكو الأرض فى القيام به، لأن العرف والقوانين ضمنت إضافة حوالى 15 - 20 بالمئة إلى حصة المالك عما هى عليه فى الأرض المروية من الأنهار مباشرة. من هنا كان المالك يجنى عائدا مباشرا من هذا النوع من الاستثمار.

وكان لانخفاض إنتاجية ودخل الفلاح عاقبة مهمة أخرى على شكل أدائه لحساباته. ففى حين كان مالك الأرض معنيا بالعائد النقدى الذى سيحصل عليه فى نهاية الموسم فيبنى حساباته على هذا الأساس، كان الفلاحون، بما فيهم من يتسلمون حصتهم نقدا، يحتسبون دخلهم عينا. من هنا كان لدينا نوعان متجاوران من الحسابات: أحدهما يقوم به الفلاح والآخر يقوم به المالك؛ إذ يتم توزيع قطع الأرض، كما لاحظنا سابقا، وفقا لعدد أفراد العائلة القادرين على العمل بحيث كانت حصة الأخيرة النهائية كافية بالكاد للاستمرار فى إعادة إنتاج العائلة الفلاحية ككائنات بشرية[1]. ونجمت عن هذا النوع من الحساب عواقب إضافية لعبت دورا حاسما فى تكوين طريقة عمل النظام الاجتماعى - الاقتصادى. وطريقة العمل هذه تدحض بشكل قاطع رواية مدرستى التبعية/ النظام العالمى عن تشكيلات العالم الثالث الاجتماعية، كما سأبين أدناه.

لم تتّبع عوامل الإنتاج العينية قوانين السوق، إذ لم تكن تتنافس ولم تكن عوامل يمكن مبادلة بعضها بالبعض الآخر. من هنا لم تكن لتقيَّم عاليا مثلما كان عليه الحال بالنسبة للعوامل الأخرى. وبدهى أن السبب فى ذلك يكمن فى أن رب العمل فى ظل نظام المحاصصة لم يكن يخضع لقوانين عملية الإنتاج الرأسمالى بأن يبدأ باستثمار كمية

(١) وهنا يكمن سبب إضافى لاستماتة الفلاحين فى إنجاب عدد أكبر من الذكور الذين سيؤمنون لهم الحصول على قطع أرض أكبر، وهو ما لايدركه الكتاب الذين يعزون الأمر إلى «التقاليد والثقافة المتخلفتين».

من النقود يشتري بواسطتها السلع (بما في ذلك قوة العمل) وينتهي بالحصول على كمية أكبر من النقود. ومن جهة أخرى، لم يكن ممكنا مراكمة عوامل الإنتاج العينية إلى ما لا نهاية. من هنا كان لابد من احتسابها وفقا لمنفعتها من وجهة نظر المالك، أي من خلال تقديره لحاجته لإعادة إنتاج قوة العمل وشروط الإنتاج. وهذا مايجعل أطروحة كولا الثاقبة عن نظام الإنتاج الإقطاعي منطبقة على نظام المحاصصة، حيث يكون المشروع عالي الربحية لو احتسبنا تكاليفه وعوائده النقدية وشديد الخسارة، إن أدخلنا الاستثمار غير النقدي في الحساب.

لايتميز نظام المحاصصة، إذن، بعدم اعتماده على التجارة ولابعدم استخدامه للنقود كوسيط للتبادل. ما يميزه بالأحرى هو علاقته المختلفة بالسوق والنقود، الناجمة بشكل مباشر عن بنيته الطبقية وشكل حساباته. وتكاد علاقته هذه أن تكون معاكسة تماما لما يتوقع المرء حدوثه في ظل نظام رأسمالي. فحين تنخفض الأسعار في ظل نظام المحاصصة يبيع الفلاحون المزيد من إنتاجهم على حساب قوتهم اليومي بهدف التعويض عن خسائرهم، وحين ترتفع الأسعار يقللون إنتاجهم المسوق لكي يشبعوا حاجاتهم وحاجات أسرهم. أما في ظل الرأسمالية، فإن انخفاض الإنتاج يقلل أو يعدم الحافز للبيع لأنه ليس مربحا وبالعكس. وقد لاحظ م. بوستان كذلك هذه العلاقة «السالبة» مع السوق إذ لم يكن فلاحو القرون الوسطى يتجاوبون قط مع حوافز السوق أو أنهم تجاوبوا بالشكل المعروض أعلاه (Kula 1976: 43). وكانت هناك حالة مماثلة في أوربا الشرقية مع عودة «القنانة الثانية» في القرن السادس عشر. في حالة المشرق، سنستشهد بسلسلة مفصّلة أعدّها محمد سلمان حسن عن المحصولين الرئيسين المنتجين في العراق تبين سريان المفاعيل ذاتها، باستثناء حالة إنتاج الشعير خلال الفترة 1919- 1925، حين ضغط الإنكليز لزيادة إنتاجه لتلبية حاجات السوق إثر الحرب العالمية الأولى.

جدول (8)

العراق: العلاقة بين أسعار محصولى القمح والشعير وبين الكمية المصدّرة منهما

الفترة	القمح		الشعير	
	الكمية المصدّرة*	السعر**	الكمية المصدّرة	السعر
1913-1912	190	9,3	772	9,7
1925-1919	386	6,9	505	7,7
1932-1926	249	7,2	1047	4,5
1939-1933	403	4,5	1871	3,2
1945-1940	64	22,2	1469	17,3

*مئة طن

** دينار للطن

المصدر: حسن 1965: 103

بوسعنا تفسير هذه العلاقة المميّزة بالسوق إن تذكرنا أولا بأن العائد المتحقق من بيع المحصول نتج إلى حد كبير عن كمية ما يتم حصاده لا عن حافز السوق. ففى السنوات الرديئة لاتعوّض زيادات الأسعار انخفاض حجم الإنتاج القابل للبيع إلا بدرجة محدودة. وعليه فحين ترتفع الأسعار فإن دخل المنتجين النقدى ينخفض بسبب تدخل عوامل أكثر قوة، أى انخفاض كمية الإنتاج الذى تم حصاده، ويمكن أن تكون آثار انخفاض المحصود على الجزء المخصص للبيع أكبر من آثارها على الناتج غير المعد للتسويق الذى يُخصص للاستهلاك المباشر. إلى أى حد تختلف هذه العملية عما يجرى فى ظل الرأسمالية؟ ثمة فارقان يفسران كيفية وأسباب تمكّن المنتجين الريفيين من الاستفادة من ارتفاع الأسعار فى ظل الأخيرة. يتمثل الفارق الأول فى وجود احتياطى من الإنتاج لايتم اللجوء إلى استغلاله إلا فى حالة زيادة الأسعار. أما المصدر الرئيس للاحتياطى فى ظل نظام المحاصصة (والإقطاع)، فهو عرض العمل وهو عامل مستقل عن حركة

الأسـعار كـما لاحظنـا. ويكمن الفـارق الثانـى فى وجود سـوق للائتمان يتيـح إمكانية استغلال الاحتياطى بتأمينه رأس المال اللازم لشراء معدات أكثر على سبيل المثال.

« تـؤدى زيادة الأسـعار فى ظـل الرأسـمالية إلى انخفاض متوسـط الإنتاجية الاجتماعيـة (بإنشـاء مشـاريع لم يكن ممكنـا إنشـاؤها مربحا فى حالـة انخفاض الأسـعار)، كما تـؤدى إلى انخفاض متوسـط الأجـور الحقيقية (مـع إن هذا تتم معادلته بتقليل البطالة). أما فى ظل الإقطاع فإن ارتفاع الأسعار يقود إلى انخفاض الإنتاجيـة هنـا أيضا، لكن هذا لن يتم تعويضه مما يعنى أن زيادة الأسـعار تؤدى إلى انحفاض فعلى فى متوسط الدخل القومى للفرد».

Kula 1976: 55

غير أن كل تلك الفروقات تنبع من السـمة الرئيسـة للحسـاب قبل الرأسـمالى التى أشرنـا لهـا أعلاه، أعنى أولوية المعايـير العينية وثانوية المعايير النقديـة، كما تنبع من عدم تسـليع عوامل الإنتاج، حتـى وإن كان ثمة اعتماد كبير على التجـارة. بتعبير آخر، يأخذ الفـلاح بعين الاعتبار الحاجة المطلقة الدنيا لتأمين عيشـه وعيش عائلته هدفا رئيسـا له، ومن ثم، يؤمّن كمية الحبوب الضرورية لحصاد الموسـم القادم ويوجّه المتبقى فقط للبيع فى السوق لتأمين حاجياته غير الزراعية، وعادة ما تكون هذه فى المشرق السكّر والشاى (أو البـن) والحـد الأدنى مـن اللباس (إن توافـرت إمكانية شرائه). وعليـه فإن العامل المتغير فى حسابات الفلاح، هو الحصة القابلة للتسويق مع التذكير بأن الحصة المخصصة لعيش الكفاف ليست ثابتة بشكل مطلق.

نتوصل مما سبق إلى أن تغيرات كمية الإنتاج تعتمد على حالة الموسـم أكثر مما تعتمد على حافز السـوق، لأن المقاطعة قبل الرأسـمالية لاتحتفظ بطاقات معطّلة يمكن للمالك إضافتها أو تجميد اسـتخدامها وفقا لحالة الأخير. ويعنى هذا أن حالة الموسـم الزراعى تحدد أيضا التقلبات فى مسـتويات الأسـعار. وبرغم أن الإنتاج العينى يحظى بالأولوية فى حسابات الفلاح، فإن ثمة حدا أدنى من العائد النقدى عليه أن يحققه من أجل البقاء

على قيد الحياة، ولكن لأن كولا ينطلق من فرضية الثبات المطلق لكمية ما ينتج من أجل الكفاف وتغيّر الكمية القابلة للتسويق (Kula 1976: 82-88)، فإن ثمة فجوة فى تحليله إن حاولنا تطبيقه على نظام المحاصصة، فهو يؤكد على أن «التقلبات فى حجم الإنتاج أكبر من تقلّبات الأسعار، وعليه فلو نقص حجم الحصاد فإن القيمة الحدّية لبوشل من الحبوب سترتفع، وبالتالى فإن بيع كمية أقل خلال سنوات الشح تمثّل تضحية أكبر[1]» (المصدر السابق: 57).

غير أن دراسته الوضعية توصله بعد بضع صفحات إلى استنتاج مغاير؛ إذ يعترف بأن التقلبّات فى الإنتاج الاجمالى الناجمة عن تقلبات الأسعار أقل بكثير مما يمكن أن يتوقعه المرء. «ومع هذا، فمن البداهة أنه فى الظروف العادية، أى فى ظروف تغيب عنها الأزمات النقدية الحادة أو العقبات بوجه التبادل العالمى، سيكون منحنى كمية إنتاج المحصول مضروبا بالأسعار أقل تقلّبا بكثير من المنحنيين المجددين له[2]» (المصدر السابق: 102). إن هذا الاستنتاج شديد الأهمية لأنه يبين أن الارتفاع أو الانخفاض الحاد فى كمية الإنتاج ستتعادل بانخفاض أو ارتفاع حاد فى الأسعار. من هنا يُظهر منحنى كمية الإنتاج مضروبا بسعر الوحدة الواحدة من المنتوج مدى تقلب محدود نسبيا. لكن هذه الفجوة فى التحليل قابلة للمعالجة، فى اعتقادى، إن اقترحنا عدم استخدام كمية ما يسوّقه الفلاح استجابة لحافز السوق، بل النسبة التى يسوّقها من إنتاجه، أى إن الأسعار المنخفضة ستجبره على تسويق نسبة أكبر من إجمالى حصته على

(١) البوشل هو وحدة وزن. القيمة الحدّية هى الزيادة فى القيمة الناتجة عن زيادة وحدة إضافية من المنتوج. لنفرض إن عشرة كيلوجرامات من القمح قيمتها تساوى خمسين دولارا، فسيكون متوسط سعر الكيلوجرام خمسة دولارات. لكن سعر كيلوجرام يضاف إلى تلك الكمية قد يكون عشرة دولارات أو دولارين، هو ما يمثل قيمته الحدّية.

(٢) المنحنى الأول الذى يشير له كولا يعطينا السعر الاجمالى للكمية المنتَجة، أما المنحنيان المحددان له، فهما منحنى يبين كمية الإنتاج وحدها ومنحنى يبين السعر وحده، من المفترض أن تتقلب الأسعار بشكل متعاكس مع كمية الإنتاج فى ظل النظم قبل الرأسمالية كما لاحظنا، فى حين أن زيادة الأسعار تؤدى إلى زيادة الإنتاج للاستفادة من فرص الربح فى ظل الرأسمالية.

حساب ما يخصص لاستهلاكه. وفى هذه الحالة لن تكون كمية الإنتاج التى يخصصها الفلاح لضمان عيشة ثابتة كما افترض كولا.

ووفقا لذلك، لابد من عكس صياغة المسألة، إذ لن يكون العنصر المتغير هنا هو الكمية القابلة للتسويق، بل الكمية التى تتجاوز حدا أدنى من مستلزمات العيش المباشر. أما العنصر الثابت فى المعادلة فسيكون مقدار النقود التى يحصل عليها. لو رمزنا للكمية القابلة للتسويق بالحرف (س) ولسعر الوحدة الواحدة من هذه الكمية ب (ع)، فإن الفلاح سيحاول الحصول على حد أدنى من (ع س)، أى حد أدنى من العائد النقدى بهدف تغطية نفقاته النقدية الضرورية. ولنلاحظ أن هذا الأمر لايتجاهل إمكانية حصول تقلبات كبيرة فى الإنتاج القابل للتسويق، مما يتناسب عكسيا مع متوسط الأسعار. لكن حدا أدنى من (ع س) ينبغى تحقيقه بوجه عام، وقبل ذلك لابد من إبقاء الجزء اللازم للاستهلاك الذاتى. كل هذا على افتراض بقاء حصة المالك من الإنتاج دون تغيير. وعليه يمكن صياغة استنتاج كولا فى صورة معادلة خطية بسيطة: ص = أ س - ب، حيث (ص) هى الكمّية المسوقة، و(س) هى كمية الإنتاج، و(أ) هى النسبة المسوّقة من إجمالى الإنتاج، و (ب) هى كمية الإنتاج اللازمة لبقاء الفلاح وعائلته عند حد الكفاف.

إن الصيغة التى طرحتها تقوم على استبدال المعادلة بما يتناسب مع وضع نظام المحاصصة، حيث يعتمد الفلاح على السوق لاسيما حين يكون إنتاجه موجها لتلبية حاجات الصناعة مثل القطن (وقصب السكر فيما بعد) فى مصر. ففى هذه الحالة يسعى الفلاح لزيادة الحد الأدنى من العائد النقدى الضرورى لا إلى زيادة الحصة الموجهة للاستهلاك العينى له ولعائلته. لكن علينا التأكيد فى هذا السياق على إن حسابات الفلاح هذه لاتغير قط من الطبيعة قبل الرأسمالية للعملية الإنتاجية. فمحاولة الأخير زيادة الحد النقدى الأدنى لاتنجح دائما، بل إن العكس هو الصحيح فى غالبية الأحوال، بمعنى أنه لن يكون قادرا على إنهاء الموسم الزراعى وقد أمّن حاجاته الاستهلاكية الضرورية التى لايمكنه العيش وعائلته من دونها ومحققا فى الوقت نفسه الحد الضرورى الأدنى من

العائد النقدى الذى يؤمن له حاجات يصعب الاستغناء عنها. ويتّضح هذا من حقيقة أن كل فلاحى المشرق عمليا كانوا طوال النصف الأول من القرن العشرين يئنّون من الديون الباهظة التى يجب عليهم تسديدها إلى مالك الأرض وبقّال القرية وشتّى أنواع المرابين مما يدل على أن الحاجة إلى تحصيل عائد نقدى كانت أبعد ما تكون عن تلبية حاجات ترفيه. والسبب الثانى لضرورة ألا نعتبر هذا الشكل من الاعتماد على السوق رأسماليا هو أن استجابة الفلاحين لحوافزها تظل عكسية، أى تسويق كمية أعلى عند انخفاض الأسعار وبالعكس. ولكن لعل السبب الأكثر أهمية للإحجام عن إطلاق وصف الرأسمالية على هذا النظام الزراعى يكمن فى أن المالك نفسه نادرا ما بنى قراراته بالاستناد إلى تلك المعايير، كما لاحظنا أعلاه. فقد كان استثماره مشروطا بحقيقة ثبات كلفة العمل الذى لم يتّخذ صفة السلعة بعد. من هنا لاحظنا ممانعته للاستثمار النقدى إلا حين يدر عليه ذلك الاستثمار مردودا فوريا (مثال مضخات رفع المياه) أو لمجابهة الآثار السلبية للسوق، أى إن قرار المالك بالاستثمار، بتعبير آخر، يسير وفق منطق معاكس تمام للقرار الرأسمالى، إذ إن الأول سيستثمر بما يؤدى إلى زيادة إجمالى ما ينتج للتعويض عن الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار، وليس لأن ظروف السوق محبّذة لتحقيق مزيد من الأرباح.

4.1 - رأسمالية حضرية؟

يغمض الباحثون المتمسكون بفكرة الطابع الرأسمالى للمشرق خلال النصف الأول من القرن العشرين على الأقل أعينهم عن البنى الداخلية للنظم الزراعية وطريقة عملها، برغم كون الزراعة القطاع الذى كيّف وشكّل عمل كل القطاعات الأخرى فى تشكيلات المشرق الاقتصادية- الاجتماعية (والسياسية والثقافية). وعوض ذلك يفضل هؤلاء الباحثون التمسك بشبكة التجارة العالمية كمؤشر على صعود الرأسمالية. إن هذا المنهج ينزع إلى تشويه فهمنا لمسارات استغرقت قرنا أو يزيد ويعيقنا عن تحليل الواقع القائم كما سنبين. فمن المستحيل لمن يتبنى أفكار التبعية/ النظام العالمى أن يفهم

أسـباب وطبيعة الثورات/ الانقلابات العسكرية القومية التى أدخلت تغييرات جذرية عـلى بنى مجتمعات المـشرق وطرائق عملها، فضلا عن فهم عواقبها ومآزقها. والحصيلة التى يقودنا إليها تبنى مثل هذه المناهج هى إما التسليم باستثنائية مسارات العالم الثالث/ المشرق، أو باستثنائية المسار الأوربي/ الأمريكى/ اليابانى.

باتت الأدلة الوضعية عن عجز علاقات السوق لوحدها عن تحويل اقتصاد أو نظام اجتماعى ما إلى الرأسـمالية مقبولة بوجه عام، ويصعب أن نقدم تلخيصا وافيا للمناظرة الشـهيرة التى دارت بين موريس دوب وبول سـويزى ومؤرخـين مرموقين آخرين عن انتقال أوربا إلى الرأسـمالية (Hilton 1976). سار بول سويزى على خطى المؤرخ البارز هنـرى بيرين مؤكدا على أن انهيار الإقطاع وصعود الرأسـمالية فى أوربا نتجا بالأسـاس عـن تطـور التجـارة العالمية. غـير أن معظـم المؤرخـين الآخريـن قدموا أدلّـة واضحة بينـت زيـف تلـك الحجة. فلـم يكن بوسـع التجـارة ولا الضغـوط السـكّانية إحداث تلـك التغيرات، وهـى لم تحدثها أصلا. وبعد عقدين من انطلاق تلـك المناظرة الرائدة، أعطى روبرت برينر الحجة الأخيرة دفعة جديدة بتبيانه بشـكل شـديد الإقناع كيف أن البنـى والصراعات الطبقية فى المجتمعات الأوربية المختلفـة حددت الطرق التى أثّرت فيهـا التجارة الخارجيـة أوالتغيرات السـكانية أو الابتكارات التكنولوجية مسـار تلك المجتمعات وليس العكـس. فليس بوسـع التجارة أو السـكان أو الابتكارات بحد ذاتها أن تنبؤنا بأى شـىء فيما يتعلق بكيفية اسـتجابة المجتمع لها، بـل إن التراكيب الاجتماعى المحدد هو الذى يمفصل تلك العوامل «الخارجية» محددا إمكانات تأثيرها عليه سلبا أو إيجابا (Brenner 1985 a & b).

يفضّـل أنصـار فكرة «الشرق الأوسـط الرأسـمالى، وهم عـلى وعى تـام بنواقصها، البحـث عن الرأسـمالية مـن خلال إثارة أسـئلة تشـكّك بأطروحـات خصومهم: إن لم تكن تشـكيلات المشرق رأسـمالية، فكيف تفسـر وجود تجمّعات اقتصادية كبيرة نسـبيا فى المـدن مـن طبقة تجارية مزدهرة وأثريـاء حوّلوا جزءا كبيرا مـن الأرباح التى حصلوا عليهـا من عوائد التجـارة فى محاصيل أراضيهم الزراعية إلى التجـارة وملكية العقارات

والصناعات بدرجة أقل؟ وكيف نفسر وجود قطاع صناعى خاص منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر؟ وكيف نفسر وجود أحزاب سياسية وبرلمانات ومظاهر للتعددية السياسية والثقافية فى معظم مدن المشرق قبل قيام الثورات القومية فى الخمسينيات؟

إن صحّت حججى عن التحولات المحددة التى حدثت فى الزراعة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فبوسعنا المضى فى تفسير بنى حياة الحضر والبلدات فى المشرق بما يتوافق مع تلك الحجج. فقد لاحظنا سابقا أن الزراعة كانت حتى الخمسينيات أكبر القطاعات المنتجة فى الشرق الأوسط من حيث مساهمتها فى تكوين الثروة القومية وتشغيل قوة العمل وخلقها الروابط المنعشة مع قطاعات الإنتاج والخدمات والتوزيع الأخرى. فإن كانت الشروط الاجتماعية للزراعة قبل رأسمالية، كما بيّنت أعلاه، فمن المنطقى تماما القول بأن البنى الحضرية االتى كانت قائمة آنذاك مشروطة ببيئة قبل رأسمالية. لقد قاد النزوع إلى المطابقة بين النشاطات الحضرية، لا سيما التجارية والصناعية منها، وبين الرأسمالية إلى بذل الغالبية العظمى من الباحثين، بمن فيهم من أكد على الطابع قبل الرأسمالى للزراعة، جهد كبير لتفسير تلك المفارقة «الاستثنائية» المزعومة، بالتساؤل عن الأسباب التى أعاقت هؤلاء «الرأسماليين» المزدهرين فى المدن المشرقية الرئيسة عن تبنى مشروع تحديثى شامل فى بلدانهم، ولكن إن أثبتنا بأن تلك الفئات لم تكن رأسمالية فى الواقع، وإن هذا الوضع لم يكن فريدا أو مميّزا للمشرق فقط، فسيكون من الأيسر علينا تفهّم التطورات اللاحقة فى المنطقة.

استشهدنا سابقا بعمل على بركات الذى قام بدراسة وضعية ممتازة عن تطور النظام الزراعى المصرى فى القرن التاسع عشر. وبرغم أن تحليله يبين بجلاء أن العلاقات الاجتماعية التى سادت الزراعة المصرية كانت قبل رأسمالية، فإنه يذهب إلى تعداد ما اعتبره عوامل حوّلت الاقتصاد المصرى من الإقطاع إلى الرأسمالية. وليست هذه العوامل غير تتجير الإنتاج الزراعى وخطط محمد على لتحويل مصر إلى مصدّر رئيس للقطن. بدأت زراعة القطن فى مصر عام 1821. وبحلول عام 1845، بلغ الإنتاج 345 ألف قنطار، ليصل الذروة عام 1865 حين بلغ مليونى قنطار. وتطلّب هذا تحسين

نظام النقل، فبُنيت أول خطوط السكك الحديد لربط القاهرة بالإسكندرية عام 1852. وفي عـام 1880 كان طـول السـكك الحديـد فيهـا 1300 كيلومتر، وبلغ طـول خطوط الاتصالات البرقية (التلغراف) 5200 كيلومتر. ويمضي الكاتب ليعدد «عوامل» أخرى: تقنـين الملكية الخاصة للأرض وإلغاء البريطانيين لفـرض الحكومة العمل القسرى على الأفراد، مما أطلق أيدى مالكى الأرض فى التحكم بفلاحيهم (بركات 1977: 45، 52-53). سـأحاول أن أبين أن تلك التطورات، على أهميتها الفائقة، متوافقة تماما مع إرساء أسس نظام طبقى قبل رأسمالى، سواء كان إقطاعيا أو مبنيا على المحاصصة.

سارت سياسات محمد على الزراعية يدا بيد مع سياساته التجارية المتبناة تجاه القطاعات الحضريـة التـى ينزع كثير مـن المؤرخين إلى اعتبارها رأسـمالية. غير أن تلك السياسـات، فضلا عن سياسات داود باشا فى العراق فى الفترة ذاتها تقريبا، تشابهت بشكل صارخ مع تلك التى سـادت أوربا خلال فترة «الاسـتبداد المتنور». فقد ربطت الصناعات والحرف الناشئة بالدولة ووجّهت الإنتاج لتلبية حاجات الجيش والبيروقراطية. فى عام 1810 أمر محمد على كل عمال ومعلّمى البناء والنجارين والعاملين فى الأحجار بالعمل فى مشـاريع الدولة حصرا ومَنَع أى نشـاط إنشـائى خاص بها فى ذلك أعـمال الصيانة. وفى عام 1821 منع الأفراد من ممارسة نشاطات الحياكة والفلاحين من صناعة الأسرّة من عيدان القصب (الحصر). ومن ثم، منع الأفراد من صناعة السكّر فضلا عن منعهم من القيام بجملة من النشاطات الأخرى، مفضّلا اتّباع منظومة سياسية مشابهة لتلك التى طبّقها الوزير كولبير فى منتصف القرن الثامن عشر فى فرنسـا، والتى تمثّلت بلعب الدولة دورا أبويا للمجتمع وإنشاء مشروعات حكومية عملاقة فى حين أنه فرض على طوائف الحرف شراء ما تحتاجه من المواد الخام من الدولة وبيع منتجاتها لها (عبد الملك 17 :1980).

وبرغـم الصـورة الوردية التى يرسـمها المؤرخون لمحمد على، فإن سياسـاته كان لها عواقـب وخيمة فى المدى البعيد. فقد أدى الاحتكار الحكومى طوال النصف الأول من القرن التاسـع عشر إلى إضعاف الحرفيين والحرف إلى درجة مروّعة وخنق طبقة التجار المزدهرة. فعشية حملة نابليون على مصر عام 1798، قُدر بأن 157 ألفا من سكان القاهرة

البالـغ عددهـم 300 ألـف انتموا إلى واحدة مـن الحرف (ع. عامـر 1993: 28-29)[1].
ولكن بعد هزيمة محمد على على أيدى العثمانيين والإنكليز يشـير على مبارك إلى أن عدد أعضاء الطوائف وممارسـى الحرف فى النصف الثانى من القرن التاسـع عشر لم يتجاوز 63,487 من إجمالى عدد سـكان القاهرة البالغ آنذاك 375 ألفا، انتظموا فى 198 طائفة. أما حرفيو الإسكندرية فقد شكلوا خمس سكانها (ع. بركات 1982: 46).

تجلـت الآثـار الخطـيرة لسياسـة محمـد عـلى الاحتكاريـة حـين أجـبره البريطانيون والعثمانيـون على تقليص عدد أفراد جيشـه بعد عام 1849 مما أدى إلى انهيار النشـاطات الصناعية (ع. عامر 1993: 39- 42، 64- 65). غير أن علينا التذكير بأن طوائف الحرف كانت أبعد ماتكون عن أن تمثّل أجنّة رأسمالية، كما يفترض كثير من الكتّاب، فقد كانت تلك مشابهة لنظيراتها فى أوربا قبل الصناعية تتسم بدرجة عالية من الاحتكار والطفيلية وتوفّر أساسـا للتشـكيلات قبل الرأسـمالية؛ لذا فإن ضرر سياسـات محمد على لم يكمن فى خنقهـا لأجنّـة رأسـمالية مزعومة، بل فى حرمان السـكان من الحصـول على كثير من حاجاتهم من الإنتاج المحلى. من هنا فحين شرعت الدولة تخفف تدريجيا من احتكارها بعد عام 1838، كانت المنتجات الأوربية وليس المنتجون المحليون هى المستفيد الرئيس. أعيـد الاعتبـار لطوائف الحرف، لكنها باتت تمثل فى تلـك المرحلة عقبة جدية بوجه أى تطـور صناعـى محتمل لأنها كانت صاحبـة الحق فى تقرير من يمكن أن يدخلوا لممارسـة نشاطاتها وعددهم، فضلا عن الأسعار التى يحددون لمنتجاتهم، ولم يتم إلغاء هذا النظام إلا فى عـام 1892 حين بات الوقت شـديد التأخر لمواجهـة الفيض المتدفق من المنتجات الأوربية الذى اكتسح سوق مصر (ع. عامر 1993: 204).

---

(١) ينبغى ألا نندهش لكون أكثر من نصف سـكان المدينة منتمين إلى طائفة من الطوائف إن علمنا بأن ممارسـة أى مهنة عمليا، لا المهن الصناعية فقط، تطلبت الانتماء إلى تنظيم كهذا. إذ يشير المؤرخ على مبارك فى كتابه، الذى يشـكّل مَعلما شـديد الأهمية، إلى طوائف المقاهى وخدم البيوت وحتى العاهرات واللصوص. ومن بين أعضاء طوائف الحرف الـ 175 ألف عشية حملة نابليون، كان هناك 75 ألف طفل من الجنسـين (مقتطف من ع. عامر 269 -268 :1993).

ينبغـي النظـر إلى تطـورات 1892 التـي أتاحـت للحرفيين ممارسـة نشـاطاتهم بحرية باعتبارهـا خطـوة مهمـة عـلى طريق إنهـاء العلاقـات قبـل الرأسـمالية فى القطاعات غير الزراعيـة من الاقتصـاد المصرى. ولكن بـما أن الزراعة كانت تلعب الدور الحاسـم، فإن فرمـان 1896 الصادر عن الباب العـالى كان خطوة أهـم بكثير لتمهيد الطريق أمام صعود الرأسـمالية فى مصر، لأن هذا الفرمان حول الأرض أخيرا إلى سـلعة صار لمالكها الحق لا فى تحديـد طريقة زراعتها وتوريثها فحسـب، بل فى عرضهـا للبيع. كانت تلك التطورات أسـاس طـرح عاصم الدسـوقى ومحمد دويدار أكثـر الحجج صرامة علميـا (وإن لم تكن مقنعة بالضرورة) للبرهنة على الطابع الرأسمالى للزراعة المصرية منذ بداية القرن العشرين.

يؤكد الدسـوقى أن مالكى الأرض كانوا يستفيدون من التغير فى قيمة الأرض لكى يحصلـوا عـلى أرباح وأنهـم اسـتغلوا أراضيهم بواسـطة التأجير، وهو فى رأيه أسـلوب رأسـمالى بامتيـاز (الدسـوقى 1975: 141، 325- 328). يسـتخدم دويـدار هذه الحجة مضيفـا إليهـا فصـل العامل عن وسـائل عمله، وهـو شرط لقيـام الرأسـمالية (دويدار 1986ب: 84-86). ولكن هل بوسـعنا أن نسـتنتج من هذه التطورات نشـوء طبقة من الرأسـماليين الزراعيـين؟ وإن كان الأمـر كذلك، فلِـمَ لم تحدث هذه الطبقـة (لا مالكى الأرض جميعا) ثورة زراعية؟ يكمن أحد أسـباب ذلك فى القوة التساومية الهائلة لمالكى الأرض فى مواجهة الفلاحين. فقد فشـلت عـدة محاولات من جانب الأخيرين لتعديل نسـبة ما يحصلون عليه من ريع بسـبب ندرة الأراضى الزراعية وتركّز مساحات شاسعة بأيدى عدد شديد المحدودية من المالكين (دويدار 1986ب: 147). لكن السبب الأكثر أهميـة الذى لايأخذه الدسـوقى ودويـدار بعين الاعتبار هو أن تأجـير الأرض لم يصبح نزوعـا عامـا إلا خلال الحـرب العالمية الثانيـة. فحتى عام 1939، لم تكن نسـبة الأرض المؤجـرة إلا 1.73 بالمئـة مـن إجمـالى الأراضى. وبحلول عام 1949 قفزت تلك النسـبة 60,7 بالمئـة. وخـلال ثلاث سـنوات، أى فى عـام قيـام ثـورة 1952، كان 75 بالمئة من الأراضى قـد تم تأجيرها (الدسـوقى 1976: 161). يمكن تفسـير ازديـاد زخم النزوع إلى تأجـير الأرض خـلال الأربعينيـات فقط بحقيقـة أن إنتاج القطـن، وهو المحصول

الزراعى الرئيس، اعتمد بشكل هائل على طلب السوق الغربية. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتوقف هذا الطلب بشكل شبه كلى؛ مما أدى إلى انهيار أسعار القطن. وفى الوقت نفسه وجد مالكو الأرض فرصا أكثر ربحية فى الاستثمار فى القطاعات الحضرية لاسيما فى العقارات والتجارة، لأن الشحة التى أنتجتها الحرب وتمركز عدد كبير من القوات البريطانية فى مصر، ولّد طلبا منعشا على السلع والخدمات المنتَجة محليا من جانب فئة تتمتع بالقوة الشرائية.

يقيم الدسوقى ودويدار حججهما الرافضة لوسم طابع الزراعة فى مصر بالإقطاعى بافتراضهما أن لا إمكانية لوجود أى نمط إنتاج آخر غير الإقطاع، أو بتعبير أكثر دقة غير الشكل الأوربى للإقطاع، أو الرأسمالية. وعليه، فما إن تتم البرهنة على عدم وجود إقطاع من النمط الأوربى فى مصر (وهو أمر صحيح تسهل البرهنة عليه)، فإنهما يعلنان التوصّل إلى إثبات سيادة البنى الرأسمالية. ولكن ما إن يأخذ المرء فى حسبانه وجود نظم زراعية عدة غير إقطاعية لكنها تظل قبل رأسمالية، فإن ثنائية الإقطاعى/ الرأسمالى تبدو تبسيطا مدرسيا. كان الإقطاع قد انتهى فى كثير من مناطق أوربا الغربية فى القرن الخامس عشر، لكن الرأسمالية لم تر النور إلا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، بل وفى فترات أكثر تأخرا فى مناطق عدة خارج بريطانيا. وقد عمّر نظام الـ metayage شديد الشبه بنظام المحاصصة المشرقى لفترة طويلة نسبيا فى فرنسا مترافقا مع عصر الاستبداد المتنور ومحاولات التحديث الدولتية[1].

هل كان بوسع فلاحين اغتنوا من تأجير أراضى كبار الملاك التحول مع مرور الزمن إلى طبقة من الرأسماليين الزراعيين كما حصل فى إنكلترا؟ من الصعوبة بمكان إعطاء

(١) وعلينا أن نكون شديدى الحذر، فى الوقت نفسه، من تسمية النظم التى سادت بين تحلل الإقطاع وهيمنة الرأسمالية «انتقالية إلى الرأسمالية». فمن دون تقديم أدلة مقنعة على وجود علاقة سببية ضرورية بين تلك النظم وبين صعود الرأسمالية، لن يكون إطلاق مثل هذا الوصف غير شكل من التأمل الاسترجاعى الذى يرى الرأسمالية قائمة اليوم فيستنتج إن ما سبقها لابد وإن قاد إليها. وخطورة هذا النوع من التحليل فى حالتنا هو أن يتوصل المرء إلى وجود نظام المحاصصة فيستنتج إن المنطقة سائرة حتما إلى الرأسمالية.

جـواب قاطع؛لأن الإصلاحات الزراعيـة التى حصلت فى خمسـينيات القرن العشرين جـاءت لتغير المشـهد كله. لكن مـن الممكن تقديم إجابـة تقريبية تميـل إلى النفى، ذلك أن الأرض كانـت تُقسّـم إلى قطـع شـديدة الصغر وتؤجّـر لفترات تتراوح بين موسـم واحد (أربعة شهور) وثلاث سنوات كحد أقصى فى حالة المقاطعات الكبيرة التى تزرع القطن. ولم تكن كل هذه الظروف مواتية لنشـوء رأسـمالية زراعية من بين المسـتأجرين لا لأن المسـاحات التى يحصلون عليها كانت شـديدة الصغر فحسـب، بل لأن شروط التأجير لم تكن لتحفّز الأخيرين على تطوير وسائل تؤدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية فى المدى البعيد، فبسـبب قصر فترة التأجير، اتجه الفلاحون إلى إنهاك الأرض والإفراط فى اسـتغلال أشباه الأقنان من الفلاحين المعدمين بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن وسداد قيم الريـع المتصاعـدة المفروضة عليهم من قبل المالكين، إذ كانت أسـعار الأراضى تتصاعد هى الأخرى بعد أن انفتح مجال المضاربة على شرائها.

وثمة معيار آخر، لعله الأكثر أهمية، لم يعره الدسوقى اهتماما فى تحليله لطبيعة النظام السـائد فى الزراعة المصرية هو أنماط اسـتغلال العمل حتى بعد تحول ملاك الأرض إلى أسـلوب التأجير. فمع وجود تباين بين منطقة وأخرى، ظل العمال الدائمون يتسـلمون كل عائدهم أو جزءا منه عينيا (فى صورة حبوب فى العادة). وكان ثمة أسـلوب شـائع فى الدفع مثّل فى الواقع عودة إلى نمط الاسـتغلال شـبه الإقطاعى. قام هذا الأسـلوب على إعطاء الفلاحين قطعا صغيرة من الأراضى باعتبارها معادلا «لأجرهم» السـنوى، بـشرط ألا يزرعوهـا إلا بمحاصيـل يستخدمونها لتأمـين حاجتهم الاستهلاكية. وفى مقابـل الحصول عـلى تلك القطعـة الصغيرة مـن الأرض التى تقل مسـاحتها فى العادة عن فدان واحد، كان الفلاح ملزما بأداء كل الواجبات المطلوبة على مدار السـنة، وكان هنـاك أسـلوب ثان يقوم على تأجـير الفلاح قطعة صغيرة مـن الأرض مقابل دفعه ريعا يقل قليلا عن سـعر السـوق (حوالى جنيه مصرى واحد للفدان). وفى المقابل كان أجره اليومى يقل بقرش واحد عن سعر السوق. وعلى هذا الأساس كان مجموع الأجر طوال العـام يعـد دفعا لمقدار الريـع المترتّب على الفـلاح (الدسـوقى 1975: 164-167). من

الواضح، إذن، إن تلك الطرق كانت أبعد ما تكون عن أساليب الاستغلال الرأسمالى للعمل. وسنلاحظ فيما بعد أن أزمات تلك النظم على امتداد المشرق هى بالضبط ما حرّك الاضطرابات الاجتماعية التى تتوّجت أخيرا بثورات الخمسينيات. ولكن دعونا نتفحّص أولا كيف أثّرت تلك النظم الزراعية على حياة الحضر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كل المنطقة.

1.5 - ملاك الأرض باعتبارهم قادة سياسيين

لعبت الهيمنة الثقيلة لملاك الأرض على الحياة الاقتصادية لبلدان المشرق وغياب مصادر الدخل المستقلة للحكومات دورا شديد الأهمية فى تشكيل العلاقة بين الدولة ومجتمعات تلك البلدان. فحتى الحرب العالمية الثانية تقريبا، لم تكن ثمة قوة اجتماعية قادرة على تحدّى سلطة ملاك الأرض باستثناء التجار المعتمدين أصلا عليهم والمندمجين معهم، كان الفلاحون يتمردون هنا وهناك، وكان بعض تلك التمردات يتّخذ طابعا دمويا، لكن تلك التمردات لم تصل قط إلى مستوى ثورات تشمل الريف كله، ولم تكن تصاحبها مظاهر تضامن ملموسة من جانب عمال المدن. وكان ثمة إضرابات قامت بها الطبقات العاملة الوليدة والمهنيون، لكن دوافعها اختلفت عن تلك التى أطلقت شرارات التمردات الفلاحية، وكانت أضعف من أن تهز النظم السياسية القائمة. وكان البريطانيون قد منحوا مصر والعراق استقلالا رسميا. لكن وجودهم، بما فى ذلك الوجود العسكرى، وتأثيراتهم الكبيرة على القصرين الملكيين كانت واضحة. ولم تنتزع سوريا ولبنان استقلالهما عن الفرنسيين إلا فى عام 1946. وبدهى أنه لم تكن لدى القوتين المستعمرتين خططا ثورية لتحديث البلدان الخاضعة لهما، لكن من الخطأ القول بأنهما «خلقتا» الطبقات الاجتماعية التى ستكون حليفة لهما. فبما أن القوتين المستعمرتين كانتا ذاتا مصلحة فى إدامة سيطرتهما واستغلالهما، فقد نزعتا إلى الإبقاء على الوضع القائم ودعم الجماعات الأكثر نفوذا فى المجتمع، ما دامت تلك الجماعات قادرة على تأمين مصالحها لا بوصفها «عملاء»، بل لأن مصالحها توافقت مع مصالح الأخيرتين. وللتوضيح بأن تحديد العلاقات مع الفئات المختلفة لم يكن معطى مسبقا يكفى أن نشير

إلى النقاشـات البريطانيـة شـديدة الدلالة عن القـوى التى ينبغى دعمهـا فى العراق بعد احتلاله مباشرة، إذ إن تلك النقاشـات تبين النطاق الواسـع من الخيارات (السياسات) المطروحـة، كـما تبـين الحـدود التى قيّـدت تلك السياسـات وأسـبابها، ومـن المؤكد أن نقاشات كهذه واجهت كل قوة استعمارية فى تعاملها مع البلدان التابعة لها.

فـور انـدلاع الحـرب العالميـة الأولى رأى أرنولـد ولسـن العامـل فى مكتـب الهنـد البريطانى، والذى سـيصبح مندوبا سـاميا إلى العراق أن «من الضرورى إلحاق بلاد ما بين النهرين بالهند كمستعمرة لها وللهنود بحيث تديرها الهند وتزرع سـهولها الشاسعة بالتدريـج وتوطّـن الأعـراق البنجابية المحاربة فيهـا» (نظمى 1984: 399). أما السـير برسـى كوكس، الذى سـيصبح هـو الآخر مندوبا سـاميا إلى العراق، فقـد كتب مذكّرة بعنوان «مستقبل العراق» فى 1918/4/22 أشار فيها إلى أن الفئات الاجتماعية التى يجب عـلى البريطانيين تشـجيعها هـى التالية: أولا: المجتمـع اليهودى فى بغـداد؛ ثانيا: أعيان بغـداد والبصرة؛ وثالثا: العناصر الثرية من ملاكـى الأرض من العرب واليهود، فضلا عن شيوخ مشايخ القبائل المتوطّنة» (نظمى 1984: 275).

فى عـام 1931، تأمّـل ولسـن فى سياسـاته التـى أدّت إلى انـدلاع ثـورة 1920 ضـد البريطانيـين «كان إحياء النظام القبلى وتعزيز سـلطة الشـيوخ إحـدى أكبر القضايا التى واجهتنـا، لأنها أثارت مشـكلة مسـتقبل شـكل حكومة العـراق. هـل كان علينا تطبيق الشـكل البيروقراطـى لـلإدارة... المنطـوى على سـيطرة الحكومـة المركزية واسـتبدال بوحـدات وفروع قبلية أصغر عددا بالاتحـادات القبلية كمقدمة لإدخال الملكية الخاصة لـلأرض عوض الملكية الجماعية؟ أم كان علينا تبنى هدف تعزيز سـلطة شـيوخ القبائل والحفـاظ عليهـا مع ضمانات كافيـة بتحويلهم إلى وكلاء رسـميين وممثلين للحكومة فى مناطقهم؟ كانت السياسة الأخيرة هى التى اتّبعنا» (Wilson: 77 مقتطف من نظمى: 277).

ولكـن لمـاذا انتصرت تلك السياسـة؟ وهل كان الأمـر مجرد اختيار مـن جانب هذا البيروقراطـى البريطانـى أو ذاك، أم لأن البنـى الاجتماعيـة القائمة جعلـت ذلك الخيار هـو الأكثر كفاءة من وجهة نظر المسـتعمرين؟ تلقى المذكرة التالية عن أحد أكثر مالكى الأرض سـطوة فى عراق ما قبل ثورة 1958، ضوءا كاشـفا عن الكيفية التى تمَفصَل فيها

النظام قبل الرأسمالي مع السيطرة الاستعمارية لإنتاج أكثر أسس الإدارة «كفاءة»؟ في عام 1919 كتب الميجر ولسن، وهو الحاكم السياسي لمنطقتي الكوت والعمارة أن على البريطانيين دعم أمير ربيعة «لا لأن هذا إجراء اقتصادي فقط، ولكن لأنه أكثر كفاءة أيضا... بوسع شيخ كبير واحد شقّ طريق، ولكن ليس بوسع عشرين شيخا صغيرا القيام بذلك، وحتى نصل مرحلة أكثر تقدما من المرحلة الحالية بكثير، يبدو أن من المفضل تأجيل التفكيك الحتمي للروابط القبلية» (المصدر السابق: 279).

وبهذا ألقى البريطانيون بثقلهم وراء الشيوخ الذين عززوا سلطاتهم بفضل المدفوعات الشهرية السخية من جانب إدارة الاحتلال. لكن الفضل الأكبر في تعزيز تلك السلطة يعود إلى تشريع قانون «دعاوى العشائر» المأخوذ عن قانون الحدود الهندي والمسمى كذلك «قانون ساندمان». فقد منح هذا القانون سلطات واسعة للشيوخ على أفراد قبائلهم، ومنح الحكام السياسيين سلطات قضائية مطلقة للنظر في الحالات التي يكون فيها عضو القبيلة طرفا (المصدر السابق: 280).

لاعجب والحالة هذه أن يلعب كبار ملاك الأرض دورا حاسما في الحياة السياسية للعراق منذ إنشاء الدولة الحديثة حتى سقوط الملكية عام 1958 . فمن بين ثلاثة وعشرين رئيسًا للوزراء خلال تلك الفترة التي امتدت لثلاث وثلاثين سنة كان ثمانية منهم ملاك أراض كبارا وامتلك سبعة آخرون أراضي مسجلة بأسماء أبنائهم وبناتهم، يضاف إلى ذلك أن شقيق أحد رؤساء الوزارات كان مالكا لأرض مساحتها 28,623 دونم وصاهر آخر عائلة من كبار الملاك. ومن اللافت للانتباه أن مجموع فترات حكم رؤساء الوزارت الستة الذين لم يكونوا من بين كبّار ملاك الأرض ولم تكن لديهم روابط معهم لم يزد عن سنتين وسبعة أشهر. ولايقل أهمية أن أربعة من رؤساء الوزارات الستة هؤلاء تولّوا هذا المنصب خلال العقد الأخير من الحكم الملكي حين أخذت مراتب اجتماعية جديدة بالصعود، كما سنلاحظ[1].

---

(١) احتسبنا المعطيات أعلاه من Batatu 1978: 180-184 .

يرسم الجدولان 10 و11 الصورة ذاتها بالنسبة لمصر، ففى كل البرلمانات باستثناء اثنين شكّل كبار ملاك الأرض أكثر من 40 بالمئة من مجموع الأعضاء. أما فى الحكومة فقد كان تمثيلهم أكثر ثقلا. بين عام 1914 و1949 ساهم كبار ملاك الأرض بأكثر من 50 بالمئة من إجمالى أعضاء الحكومات باستثناء حكومة واحدة، لكن نظرة متفحّصة تبيّن وجود نزوع بطيء متقطّع باتجاه انخفاض تمثيل ملاك الأرض. ففى حين شكل هؤلاء أكثر من 80 بالمئة من أعضاء حكومات العشرينيات، بل و 100 بالمئة فى إحدى الحكومات، انخفضت نسبتهم فى الحكومات السبع الأخيرة التى حكمت مصر منذ 1949 حتى قيام ثورة 1952، وهو انخفاض يعكس الحراك الاجتماعى السريع فى مجتمعات المشرق إثر الحرب العالمية الثانية.

جدول(9)

رؤساء الوزارات العراقيين المرتبطين بمصالح كبار ملاك الأرض

1921- 1958

حجم الملكيات التى ارتبطوا بمصالحها (دونم)	عدد الملّاك فى العراق	عدد رؤساء الوزارات أو المتحدّرين منهم
1000- أقل من 2000	1832	2
2000- أقل من 10000	2128	9
10000- أقل من 20000	224	3
20000- أقل من 50000	95	1
50000- أقل من 100000	25	0
أكثر من 100000	8	0
المجموع	4312	15

الدونم= 2500 متر مربّع

المصدر: مجمّعة من جدولين من Batatu 1978: 54, 358-359

جدول (١٠)

كبار ملاك الأرض فى البرلمان المصرى

البرلمان	مجموع النواب	كبار ملاك الأرض	نسبتهم إلى المجموع
1924 (الأول)	214	93	43,5
1925 (الثاني)	214	95	44,4
1926- 1928 (الثالث)	214	105	49,1
1930 (الرابع)	235	108	46
1931- 1934 (الخامس)	150	58	38,7
1936-1938 (السادس)	232	112	48,3
1938- 1942 (السابع)	264	142	53,8
1942- 1944 (الثامن)	264	140	53
1945- 1949 (التاسع)	285	123	43,2
1949- 1952 (العاشر)	317	119	37,5

المصدر: الدسوقى 1975: 212

جدول (11)

كبار ملاك الأرض فى الحكومات المصرية

1914-1952

رئيس الوزراء	الفترة	عدد الوزراء	عدد كبار ملاك الأرض	نسبة ملاك الأرض إلى عدد الوزراء
حسين رشدي	1914/12 1914-/4	8	6	75 بالمئة
حسين رشدي	1917/10 1914-/12	7	6	85,7
حسين رشدي	1919/4 1917-/10	7	6	85,7
حسين رشدى	1919/4 1919-/4	7	5	71,4

محمد سعيد	1919/11 1919-/5	7	7	100
يوسف وهبة	1920/5 1919-/11	8	7	87,5
محمد توفيق نسيم	1921/3 -1920/5	8	6	75
عدلي يكن	1921/12 -1921/3	9	8	88,8
عبد الخالق ثروت	1922/11-1922/3	9	5	55,5
محمد توفيق نسيم	1923/2 -1922/11	10	8	80
يحيى إبراهيم	1924/1 -1923/3	11	7	63,6
سعد زغلول	1924/11 -1924/1	11	7	63,6
أحمد زيّور	1925/3 -1924/11	12	9	75
أحمد زيّور	1926/6 -1925/3	10	8	80
عدلي يكن	1927/4 -1926/6	9	6	77,7
عبد الخالق ثروت	1928/3-1927/4	10	7	70
مصطفى النحاس	1928 -1928/3	10	6	60
محمد محمود	1929/10 -1928/6	9	6	66,6
عدلي يكن	1930/1-1929/10	10	5	50
مصطفى النحاس	1930/6 -1930/1	10	6	60
اسماعيل صدقي	1933/1 -1930/6	10	6	60
اسماعيل صدقي	1933/9 -1933/1	12	9	75
عبد الفتاح يحيى	1934/11 -1933/9	10	5	50
محمد توفيق نسيم	1936/1 -1934/11	9	4	44,4
علي ماهر	1936/5-1936/1	9	2	22,2
مصطفى النحاس	1937/7 -1936/1	11	6	54,5
مصطفى النحاس	1937/12 -1937/8	12	8	66,6
محمد محمود	1938/4 -1937/12	16	10	62,5
محمد محمود	1938/6 -1938/4	13	8	61,5
محمد محمود	1939/8 -1938/6	12	6	50
علي ماهر	1940/6 -1939/8	14	7	50
حسن صبري	1940/11 -1940/6	16	9	56,3
حسين سرّي	1941/7 -1940/6	15	8	53,3

حسين سرّي	1942/2 -1941/7	15	10	66,7
مصطفى النحاس	1942/5 -1942/2	11	7	63,6
مصطفى النحاس	1944/10 -1942/2	14	9	64,3
أحمد ماهر	1945/1 -1944/10	13	7	53,8
أحمد ماهر	1945/2 -1945/1	15	8	53,3
محمود فهمي النقراشي	1946/2 -1945/2	14	7	50
اسماعيل صدقي	1946/12-1946/2	12	4	33,3
محمود فهمي النقراشي	1948/12 -1946/12	11	6	54,5
إبراهيم عبد الهادي	1949/7 -1948/12	16	8	50
حسين سرّي	1949/11 -1949/7	19	13	68,4
حسين سرّي	1950/1 -1949/11	14	4	28,7
مصطفى النحاس	1952/1 -1950/1	17	5	29,4
علي ماهر	1952/3 -1952/1	11	2	18,2
أحمد نجيب الهلالي	1952/7 -1952/3	13	5	38,5
حسين سرّي	1952/7/22-1952/7/2	14	4	28,7
أحمد نجيب الهلالي	1952/7/24 -1952/7/22	15	6	40
علي ماهر	1952/9 -1952/7/24	11	4	36,4

المصدر: الدسوقى 1975: 217- 218 (تم تصحيح النسب)

للوهلة الأولى قد تبدو حالة سوريا مختلفة. لكن وِندر الذى جمّع المعطيات الخاصة ببرلماناتها اتّبع تصنيفا مختلفا؛ إذ قام بفصل قاطع بين الموظفين الحكوميين وممارسى المهن الخاصة. من هنا نجد نسبة الفئة الأولى تظل عشرين بالمئة بوجه عام، غير أن علينا أن نأخذ بعض الوقائع المتعلقة بسوريا لنتفهّم سماتها الخاصة، فقد كان التقليد الفرنسى يحبّذ تدخل الموظفين الإداريين فى الحياة السياسية بوجه عام، سواء كان هذا التدخل فى البرلمان أو فى الحكومة (وهو تقليد مارسته وتمارسه النخبة السياسية الحاكمة فى فرنسا نفسها). ومن ناحية ثانية، سنلاحظ أننا لو جمعنا عدد ملاك الأراضى مع شيوخ القبائل فسنجد أن نسبة مساهمة هذه الفئة منفردة تتجاوز بكثير نسبة مساهمة الأطراف

الأخرى سواء قبل الاستقلال أو بعده. والاعتبار الثالث الذى ينبغى التذكير به هو أن من المشكوك به تماما ألا يكون بعض الموظفين الرسميين الكبار قد حصلوا على مواقعهم فى البرلمانات المختلفة بسبب انتمائهم إلى الطبقات المالكة للأرض أو بالعكس، أى إنهم استغلوا مراكزهم الوظيفية للتحول إلى ملاكى أراض، وهو ما كان عليه الحال فى مصر والعراق. من هنا، فإن رجال دولة معروفين احتلوا مواقع رئاسة الجمهورية أو الوزراء مثل شكرى القوّتلى وصبرى العسلى وخالد العظم وكثيرين غيرهم يمكن تصنيفهم موظفين حكوميين. فى حين أنهم كانوا ينتمون فعليا إلى طبقات التجار وكبار الملاك.

قد تبدو حياة المشرق السياسية قبل الخمسينيات أشبه بما تصفه الكتب المدرسية عن العلاقات الاجتماعية المتحكمة بالدولة، أى كأن الدولة منظمة بالكامل لخدمة مصالح الطبقة المهيمنة اجتماعيا، وهى فى حالتنا كبار ملاك الأرض. لكن هذه الصورة الساكنة لاتحيط بكامل الواقع المعقد. وأحد الأسباب الرئيسة لعجز هذا التصوير التخطيطى يكمن فى إننا وإن استطعنا تحديد طبقة كبار ملاك الأرض أو كبار مشايخ القبائل، فإن كلا من تلك الطبقات لم تتصرّف على الدوام كوحدة متجانسة، وهو مايسرى على أى طبقة أخرى فى كل مجتمع. كان التضامن القبلى آخذا بالتحلل فى أجزاء كثيرة من المشرق بسبب نشوء أشكال جديدة للاستغلال الزراعى البعيدة عن عمل أفراد القبيلة لدى شيوخهم. لكن عملية التحلل هذه جرت بدرجات متفاوتة، كما اتّخذت أشكالا مختلفة فى كل بلد. فنجد، على سبيل المثال، أن القبيلة لم تعد تمثّل وحدة وظيفية فاعلة فى كثير من أنحاء مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، فى حين استمرت الروابط القبلية فاعلة فى العراق حتى القرن العشرين.

جدول (12)

التوزيع الوظيفى لأعضاء البرلمان السورى

1919- 1959

المهنة	1919	1928	1932	1936	1943	1947	1949	1954
مجموع الأعضاء	59	72	70	106	123	136	114	143
موظفون حكوميون	8	15	16	23	15	21	24	25
منهم: ضباط فى الجيش	-	2	0	5	3	1	0	0
٪	39	29	27	23	14	17	23	20
مهن خاصة	13	37	42	74	95	101	81	103
منهم: تجار وأصحاب مصارف	1	3	3	5	5	6	7	5
صناعيون	-	-	-	-	7	3	2	1
ملاك أراض	7	13	23	30	42	40	30	33
أعيان وشيوخ قبائل	1	6	7	19	18	20	15	21
نسبة المهن الخاصة	62	71	72	76	85	83	77	80

* احتُسبت النسب إلى مجموع المهن المعروفة للأعضاء. ثمة عدد يتراوح بين 9 و38 عضوا فى البرلمان الأول لم يمكن التعرّف على مهنهم.

المصدر: Winder 1963: 50

كانت الوحدة الأساس فى الريف المصرى عموما هى القرية التى لم يكن سكانها مرتبطين بالضرورة بروابط الدم أو القرابة، ويُستثنى من ذلك قبائل البدو المحاربين الذين جاءوا فى الأصل من الصحراء المصرية- الليبية أو من الجزيرة العربية وتوطّنوا فى فترات متأخرة نسبيا، وكانت العملية أكثر تعقيدا فى العراق وسوريا ولبنان وإيران. فلأن أراضى البلدان الأخيرة شديدة التنوع بالمقارنة مع أرض مصر السهلية، تنوعت أشكال العلاقات الاجتماعية ضمن كل من تلك البلدان. وبوسعنا أن نميّز بشكل

عـام بـين المناطق المحيطة بالمـدن، والمناطق الجبليـة ومناطق زراعة البسـاتين أو النخيل ومناطـق البحيرات مـن جهة والمناطق السـهلية الواسـعة التى ظلت تعتمـد على إنتاج الحبـوب، ويتحكم بهـا كبار مـلاك الأرض. «إن فلاحى الغوطة و«أهل الأشـجار» فى إدلب والبسـتانيّة الذين يعيشـون فى حمص وحمـاة وحلب أو فى ضواحيهـا، والمزارعين العلويين فى سـواحل اللاذقية وطرطوس وسهول بانياس كلهم فلاحون لاعشائر لهم. أمـا فى القـرى الواقعة على نهر الفرات أو روافده الرئيسـة... فلايزال النظام القبلى حيّا» (Batatu 1999: 22). ومـع وجـود فوارق ملموسـة، فإن حالة العراق كانت مشـابهة لسـوريا. ففـى بعض المناطـق تحللت القبيلة كليـا أو إنها بقيت مجرد لقـب يحمله الفرد، لكنها فقدت وظيفتها الاقتصادية. تجلّى هذا الوضع فى مناطق البسـاتين المنتجة للتمر أو الفاكهـة فى البصرة وكربلاء وديـالى وبغداد، لكنها كانت ظاهرة كذلك فى بعض مناطق إنتاج الحبوب المحاذية للمدن أو الملحقة بها (Haider 1942: 622).

غير أن علينا ألا نساوى بشكل ميكانيكى بين تحلل القبيلة الكبيرة وبين صعود مقولة "الفرد" المرتبطة بالحداثة، كما تبيّن حالة العراق بشكل جلى. ترتّب على تسوية النزاعات حـول حقوق ملكية الأرض فى العراق فى عقد العشرينيات و فى بلدان المشرق الأخرى فى فترات متباينة تكريس لقهر وظلم فادحين. وتصف دورين وارنر الكيفية التى حوّل قانون تسـوية حقـوق الأرض لعـام 1932 بموجبها الأراضى إلى كبـار الملاك وتعتبرها مطابقة للطريقة التى اسـتحوذ عبرها الملاكون الإنكليز فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الأراضى التى كانت تقليديا مشاعا عاما يزرعها الفلاحون بأنفسهم فى السابق (Warriner 1948: 107). غير أن الظلم لم يقع على الفلاحين وحدهم. فحيثما نضجت الظروف لنشـوء أنماط للاسـتغلال، فإن تعيين الأدوار وتحديد من سـينتمى إلى طبقات كبـار ملاك الأرض العليا الجديـدة لم يكن عملية تلقائية قط. فالقبائل والشـيوخ الذين اختاروا الوقوف بوجه البريطانيين أو أيّدوا العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى دفعوا ثمنـا باهظـا فى حين أن من تبنـوا مواقف أكثر موالاة كوفئوا بسـخاء. وتم تحييد آخرين لم يكن بالوسـع تجاهل قواعد سلطتهم المحلية أيا كانت مواقفهم. وعرّض هذا الصراع

على الأرض، لاسيما فى المناطق الخصبة كثيفة السكان، أسس سلطة كثير من شيوخ القبائل إلى خطر جدى؛ إذ تدهور موقع العشائر التى فقدت أرضها «ديرتها» لتصبح «طايفـة»، أى جماعة عائمة بالتعبير الدقيق. وفقد الشيخ الذى لايمتلك أرضا يوزعها على أبناء قبيلته سلطته، هكذا انتهت على سبيل المثال قبيلتا السودان والسواعد اللتان كانتا قويتين ذات يوم فى منطقة العمارة، لتصبحا «طائفتين» وتهاجرا جماعيا فيما بعد إلى مدن كبغداد والبصرة (الجواهرى 1978: 107- 111).

فى أوائل الأربعينيات قدّم صالح حيدر وصفا شديد الدقة لعمليات التحول فى الزراعة، كان ثمة تشجيع لشيوخ العشائر لاستخدام القوة الحكومية لتثبيت سيطرتهم الكاملة على الأرض. وهكذا صار أبناء القبائل الذين كانوا حماة الوحدة الاجتماعية عديمى الفائدة. وبات من حق الشيوخ المطالبة بحقوق «الملاكية»، أى الريع، وتحصيل «الميرى» أى ضريبة الأرض الحكومية فى حين أن نظام القسر السابق لم يلزمه إلا بضمان أداء أتباعه للخدمة العسكرية الإلزامية حين تبلغ أعمارهم سن التجنيد ولم يلزم أتباعه إلا بتقديم مساهمات بسيطة تغطى المدفوعات الطارئة إلى الحكومة المركزية (أو الرشوات إلى موظفيها) وتكاليف الإبقاء على مُضيف القبيلة وبعض الإتاوات إلى المشيخة. أما الآن فقد أخذ الشيوخ يثبّتون حقهم فى طرد الأفراد بعد أن كانت التقاليد القبلية ومتطلّبات نظام اللزمة، أى الأراضى العامة التى يحصل عليها الشيخ مقابل دفع مبلغ الالتزام، وتوزيع الأراضى وفقا له تمنعهم من ذلك (Haider 1977: 553-557, 577- 578).

قادت تلك العمليات التحويلية إلى حدوث آثار اجتماعية هائلة. فعدا ما سبق ذكره عن نشوء فئة الفلاحين غير المنتمين إلى عشائر، كانت هناك مناطق قبلية بالكامل ظلّت روابط التضامن بين أفرادها شديدة القوة. وفى مناطق أخرى ضعف التضامن القبلى فتجزأت القبيلة إلى أقسامها المكوّنة وصولا إلى مالكى «القطعة» أو «السركال»، أى العائلة الأصغر. نجد هذا الشكل الأخير على العموم فى المناطق المحيطة بالمدن التى كانت سلطة الدولة قادرة على السيطرة عليها منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل

(المصدر السابق: 621-622). وبرغم إضعاف سلطة الشيوخ الأعلى للقبيلة أو اختفائها كليا، فإن بديلها كان صعود سلطة شيوخ الأجزاء الأصغر التى كانت تكوّن الاتحاد القبلى.

حقق تعزيز العلاقات قبل الرأسمالية الموصوف أعلاه فرصا لتحقيق ثروات هائلة لطبقة ملاك الأرض الجديدة، وجاء فتح الأسواق الداخلية والأجنبية ليضاعف تلك الفرص، لكن أزمات تلك النظم ستبرز إلى السطح بعد بضعة عقود فحسب، وكان أهم أعراض تلك الأزمات التدفّق الكاسح للمهاجرين الريفيين إلى مدن المشرق الرئيسة؛ تدفق سيلعب الدور الأكثر حسما فى إحداث التغيرات الاجتماعية الجذرية التى عرفتها المنطقة طوال نصف القرن الأخير، وستكون عواقب تلك الأزمات على تغيير العلاقة بين الريف والمدينة ونشوء مصادر جديدة لتوليد الفائض موضوع دراستنا فى الفصل التالى.

الفصل الثانى
التجار وملاك الأرض وأصول التخلّف

2.1 رأس المال التجارى وملكية الأرض

فى أواخر القرن التاسع عشر تبنّت مصر سلسلة واسعة من الاجراءات لإصلاح نظامها الاقتصادى، مثل لبرَلة أسواق العقارات والأراضى الزراعية متيحة بذلك بيع الأرض وشرائها، كما رفعت القيود عن ممارسة الحرف كما أشرنا سابقا. جاء تبنّى تلك الإجراءات جزئيا تحت ضغوط الدائنين الأوربيين الذين أجبروا الخديوى اسماعيل على التنازل عن العرش عام 1880 (نوبار باشا 1983: 49 وما بعدها). ومع أن عملية تسليع الأرض (تحويلها إلى سلعة) وتقنين الحراك الجزئى لقوة العمل مثلت خطوة مهمة نحو تحرير الاقتصاد المصرى من القيود قبل الرأسمالية، فإن أنماط الاستثمار القديمة ظلت على حالها، فكان شراء الأراضى والمضاربة فيها المجال الرئيس «لاستثمار» ملاكى الأرض وحتى النخب الحضرية، أما مجال الاستثمار الثانى من حيث التفضيل فتركز فى ميادين التجارة والمصارف (الدسوقى 1975: 77، 83؛ دويدار 1986ب: 95).

وثمة مؤشر شديد الأهمية يدلّنا على طبيعة النظام هو أن إجمالى رأسمال شركات العقار ورهون الأراضى عام 1907 شكّل أكثر من نصف إجمالى رءوس الأموال المستَثمرة فى

مصر. وبحلول عام 1914 ارتفعت نسبة مساهمة تلك الشركات من 51.6 بالمئة إلى ما يقارب الثلاثة أخماس (59,3 بالمئة) (ع. بركات 1977: 133). ليس هذا الاختلال مثيرا للدهشة إن علمنا بأن الصناعة الحديثة حتى نهاية عهد الخديوى اسماعيل كانت فى أيدى الدولة، وهى لم تضم على أية حال غير أربعين مصنعا منها اثنان وعشرون مصنعا لإنتاج السكر. «لسوء حظ مصر، كانت التكاليف العالية المرتبطة بتلك المشاريع... تعنى عدم قدرتها على البقاء من دون إعانات حكومية كبيرة. وما إن توقفت تلك الإعانات بعد إفلاس مصر حتى اضطر كثير من مصانع الدولة إلى إغلاق أبوابه» (Owen 1993: 150).

طوال العقود الأولى من القرن العشرين لم تتوقف الدعوات إلى إقامة صناعات جديدة ومصارف زراعية وتنويع الاقتصاد فى مصر وبلدان المشرق الأخرى. يعدّد الدسوقى (1975: 85-89) عددا من المشاريع التى دعمها أو تبنّاها ملاك الأرض وأفراد العائلة المالكة وكثير من الأعيان. وسنبين لاحقا أن نشوء «الصناعيين الجدد» فى كل بلدان المنطقة لم يأت نتاج عبقرية فردية أو نزعة وطنية، كما إنه لم يكن متناقضا مع مصالح كبار ملاك الأرض المهيمنين.

يُعد تأسيس بنك مصر فى عام 1920 نقطة تحول تأريخية، لأنه مثّل أول جهد منظم من جانب ملاك الأرض لاستثمار رءوس أموالهم فى مجالات غير الزراعة ومنافسة المؤسسات الأجنبية العاملة فى البلاد. غير أن بنك مصر لم يكن المحاولة الأولى لإنشاء صناعة خاصة فقد سبق أن حاول عدّة ملاك أرض القيام بذلك. كانت بشرى وسنّوط حنّا ومحمد الشناوى من بين ملاك الأرض الذين استثمروا فى تجارة القطن ومطاحن القمح ومعالجة الرز والنجارة وصناعات الحديد. وفى عام 1919 تأسست أولى الشركات المصرية لتصدير القطن امتلك غالبية رأسمالها البالغ خمسين ألف جنيه مصرى اثنين من كبار ملاك الأرض، هما أحمد الجمّال وأمين باشا يحيى (الدسوقى 1975: 89).

غير أن أهمية تأسيس بنك مصر تتجلى فى أن الشركات الصناعية التى أسسها خلال الفترة 1922 - 1938 كانت وراء 45 بالمئة من إجمالى الزيادة فى الرأسمال الصناعى فى مصر (Mabro and Radwan 1976: 122).

وُلد بنك مصر بعد اثنتى عشرة سنة من تأسيس البنك الأهلى على يد عبود باشا. ولكن على عكس الأخير الذى انصبّ نشاطه على النشاطات والقروض التجارية قصيرة الأمد، هدف بنك مصر إلى تجميع الاستثمارات لتمويل إقامة المشاريع الصناعية. من هنا جاء التصوير الشعبى التقليدى للبنك الأهلى بوصفه تجسيدا للتحالف مع الاستعمار الجديد وتوطيدا للتبعية ولبنك مصر كتجسيد للاستقلال والدفاع عن البرجوازية الصناعية[1]. وإلى جانب نشاطات الصيرفة والعقارات والتأمين، كانت معظم استثمارات بنك مصر موجهة لنشاطات ترتبط بتصدير وتصنيع وتسويق منتجات ملاك الأرض المصريين ولاسيما القطن. وبرغم الاستثمار فى بعض الميادين الأخرى مثل ستوديو مصر الذى مثّل حجر الزاوية لصناعة السينما المصرية المزدهرة فإن أهم الشركات التى زادت رءوس أموالها بعد التأسيس كانت تلك المرتبطة بتمويل ونقل وتصنيع القطن وإنتاج النسيج، وهو مؤشر على الفروع المتّسعة والمربحة. ومن بين كل الشركات التى تأسست خلال العشرينيات والنصف الأول من الثلاثينيات، لم يحقق إلا البنك والشركات المختصة بحصاد وتسويق وتصنيع القطن أرباحا. ومنذ ذلك الحين أخذت شركة مصر للغزل والنسيج تحقق أعلى الأرباح (Davis 1983: 162).

تدحض ظاهرة عدم تردد ملاك الأرض فى الاستثمار الصناعى فكرتين شائعتين لتفسير غياب التطور الرأسمالى أو «تشوهّه» فى منطقتنا. التفسير الأول ثقافوى يقول بغياب روح المبادرة التى ميّزت الصناعيين الأوربيين الأوائل بين أثرياء المشرق (والعالم الثالث بوجه عام). أما التفسير الثانى، فهو الراديكالى الذى يعترف بقدرة وتوجّه أثرياء

---

(١) وانعكس هذا التصوير الشائع على المصائر المتباينة التى واجهها مؤسسا كل من المصرفين. ففى حين صودرت أملاك عبود باشا، وتم تقديمه إلى المحاكمة بعد ثورة 1952، نجد تمثالا لطلعت حرب يطلّ على أهم ميادين القاهرة.

المنطقة إلى الاستثمار الصناعى، لكنه يفترض وجود فوارق نوعية بين ملاك الأرض المشرقيين المتحولين إلى الرأسمالية من جهة وبين نظرائهم الأوربيين من جهة أخرى مطلقا أوصاف الرأسمالية الطرفية أو الرثّة أو التابعة على الأوائل. ووفقا للتفسير الأخير، تتميز رأسمالية العالم الثالث بالطفيلية والتوجّه إلى الاستهلاك، فيما تتجه الأخرى إلى الاستثمار بسبب نظام الهيمنة القائم على تخصص البلدان المتقدمة فى إنتاج المواد المصنّعة عالية القيمة المضافة، فى حين تتخصص البلدان التابعة فى إنتاج المواد الخام وتعتمد زراعتها على منتوج أساس واحد موجّه للسوق الرأسمالية العالمية. لكن كون الخطوات الأولى باتجاه التصنيع الخاص المحلى ركّزت على تلبية حاجات ملاكى الأرض و/ أو انصبّت على الاستثمار فى منتجات واطئة القيمة المضافة لاتعنى أن محاولات بناء الرأسمالية قد حُكم عليها بالفشل مسبقا كما تزعم نظريات التبعية/ النظام العالمى[1]. فقد شرعت إنكلترا (والولايات المتحدة بعدها بقرن) فى عملية التصنيع متبعة هذا الطريق ومنطلقة من صناعات النسيج.

غير أن مختلف الأدلة لاتدعم هذا الضرب من التفسير لأسباب التخلف/ التبعية الذى يتبناه كثير من الكتاب بما فيهم من لايتبنون أسس تفكير مدارس التبعية والنظام العالمى. فحتى لو تجاوزنا حالة من صنّعوا فى فترة مبكرة مثل إنكلترا. فإن الجدول التالى يعرض مؤشرات عن اليابان التى شرعت فى عملية التصنيع فى ستينيات القرن التاسع عشر وكوريا الجنوبية وتايوان اللتين انطلقتا فى هذا الطريق فى ستينيات القرن العشرين. وبرغم الفجوة الزمنية التى تفصل بين حالات التصنيع المبكر والمتأخر، والتى تبلغ القرن أو تزيد، فإن المصنّعين الأوائل ومن لحقوهم ابتدأوا بتصدير المواد الخام، وانتقلوا إلى تصدير المنتجات واطئة القيمة المضافة قبل أن يصلوا إلى مرحلة الرأسمالية الناضجة.

(١) تتكون القيمة المضافة من الأجور والأرباح، أى الإضافات الصافية بعد خصم التكاليف، ولأن صناعات مثل النسيج كثيفة العمل على عكس الصناعات الأكثر حداثة، والتى تشكّل الآلات لا الأجور الجزء الأكبر من تكاليفها، فإن الأولى لاتحقق قيمة مضافة عالية يمكن إعادة استثمار أرباحها لتحقيق مزيد من التطور.

جدول (1)

حصة المواد الأولية والنسيج إلى الصادرات الآسيوية

	نسبة المواد الخام إلى إجمالي الصادرات	نسبة منتجات النسيج إلى إجمالي الصادرات	نسبة منتجات النسيج إلى إجمالي الصادرات الصناعية
اليابان			
1883-1874	82	4	25
1901-1892	54	23	52
1921-1912	34	34	51
1939-1930	20	35	44
كوريا الجنوبية			
1956-1954	94	-	-
1966-1964	41	27	46
1973-1971	16	39	46
1978-1976	12	33	38
تايوان			
1956-1954	90	-	-
1966-1964	55	14	32
1973-1971	81	30	36
1978-1976	14	25	29

الفراغات تعنى عدم توافر معطيات

المصدر: Schwartz 1994: 105

إذن، فالتفسير الأكثر دقة للعلاقة بين صادرات المواد الخام والمنتجات واطئة القيم المضافة من جهة وبين التطور الرأسمالي يكمن في أن البلدان المسّماة متخلفة ظلت تعتمد على هذا النوع من الصادرات خلال مديات أطول وهذا مؤشر، لا سبب لعدم

قدرتها على التطور، لكن هذا المؤشر نفسه يعنى أن البنية الطبقية للمجتمع تعيق تطورا كهذا.

ولكن علينا أن نتساءل هنا: لماذا تدهور بنك مصر ليتحول فى نهاية المطاف إلى مصرف «عالم ثالثى» تقليدى يفتح أبوابه على مصراعيها لرأس المال الأجنبى ويستسلم للتخصص فى النشاطات التجارية وغير الصناعية على وجه العموم؟

ثمة تفسير شائع يؤكد على دور الدولة الكولونيالية فى إحباط النشاط الصناعى. غير أن تفحص إيرك ديفز للمعطيات المتاحة يقود إلى استنتاج معاكس، فقد كان الدعم النشيط الذى قدمته الحكومة المصرية أحد أسباب النمو السريع لبنك مصر، إذ وفّرت له السيولة اللازمة لتمكينه من منح القروض إلى الصناعات الصغيرة والتعاونيات الزراعية وشراء القطن وتخزينه (Davis 1983: 153).

جدول (2)

شركات بنك مصر 1921-1941

	اسم الشركة	سنة تأسيسها	رأس المال التأسيسى (جنيه مصرى)	حصة بنك مصر وشركاته فى رأسمالها ٪	رأس المال عام ١٩٤١ (جنيه مصرى)
1	الجمعية التعاونية المالية	1910			
2	بنك مصر	1920	80000	100	1000000
3	مطبعة مصر	1922	5000	43.2	50000
4	شركة مصر لصناعة الورق	1923	30000	50,7	---
5	شركة مصر لغزل الأقطان	1924	30000	50	250000
6	شركة مصر للنقل والملاحة	1925	40000	75	250000
7	ستوديو مصر	1925	15000	66,7	75000
8	شركة مصر للغزل والنسيج	1927	300000	48,7	1000000

9	شركة مصر للأسماك	1927	20000	54	75000
10	شركة مصر لمنسوجات الحرير	1927	10000	65	75000
11	شركة مصر لمنتجات الكتّان	1927	10000	45	45000
12	بنك مصر - سوريا- لبنان	1929	160000	83	160000
13	شركة مصر لصادرات القطن	1930	160000	50	160000
14	مصر للطيران	1932	20000	27	80000
15	شركة بيع المصنوعات المصرية	1932	5000	-	80000
16	مصر للتأمين	1934	200000	49,8	200000
17	مصر للملاحة	1934	200000	78,3	200000
18	مصر لدباغة وصناعة الجلود	1934	5000	8	---
19	مصر للسياحة	1934	7000	44,3	7000
20	مصر للغزل والنسيج الناعم	1937	250000	71,8	500000
21	مصر لأعمال الأسمنت	1938	6000	29,3	6000
22	مصر لقصر الأقمشة	1938	250000	20	400000
23	مصر للتعدين والأحجار	1938	40000	76,5	40000
24	مصر لصناعات وتجارة البترول	1938	30000	82	30000
25	مصر للتبوغ	1938	40000	47	40000
26	مصر لمنتجات الأدوية	1940	10000	20	10000
27	الشركة العقارية المصرية*	1897	380000	-	113000

● امتلك بنك مصر هذه الشركة عام 1927

المصدر: Source: Davis 1983: 170 .

تقدم المعطيات المعروضة أدلّة مهمة عن الجو الاستثماري في مصر بين الحربين العالميتين. فقد شهدت الفترة 1920-1939 تأسيس 250 شركة مساهمة جديدة بلغ إجمالي رءوس أموالها 16,2 مليون جنيه مصري، أي بمتوسط 65 ألف جنيه للشركة الواحدة، مما يشير إلى النزوع لتأسيس شركات متوسطة الحجم (إذا أخذنا القيمة القوة الشرائية

للجنيه فى ذلك الوقت). وكان دور بنك مصر وشركاته فى هذه العملية محدودا نسبيا، فى حين كان للمصارف الأجنبية والبنك الأهلى حصة الأسد فى تمويل إنشاء تلك الشركات. وخلال السنوات التسع عشرة التى يغطيها الجدول التالى كان لبنك مصر حصة تتجاوز حصص كل الآخرين فى واحدة فقط من الشركات المساهمة الجديدة (عام 1927). ففى ذلك العام أسس بنك مصر أربع شركات من بينها شركة الغزل والنسيج عالية الربحية. وفى عام 1935 كانت حصته أعلى من حصة البنك الأهلى. لكن حصته فى كل السنوات الأخرى ظلت أقل من حصة الأخير. وبالاجمال لم تتجاوز حصة بنك مصر ثمانى بالمئة من إجمالى رساميل الشركات المؤسسة حديثا. ولو اقتطعنا قيمة 442,000 جنيه ساهمت بها شركات لاتتبع بنك مصر فستنخفض مساهمة بنك مصر إلى خمس بالمئة فقط فى حين أن مساهمة البنك الأهلى سترتفع إلى 32 بالمئة، أى ما يقارب الثلث، فى حين تجاوزت حصة المصارف الأجنبية نصف إجمالى رءوس أموال (51 بالمئة).

إذن، لدينا هنا حالة كلاسيكية لنظام قبل رأسمالى متأزم تتسم بانخفاض الإنتاجية أو ركودها وهجرة العمل وارتقاء رأس المال التجارى ليتصدّر المشهد الاقتصادى. ولابد من التأكيد على أن هذا الارتقاء لاعلاقة له قط بسيادة الرأسمالية كنمط إنتاج، كما أنه لايرتبط بأزمة النظام الزراعى لا سببيا ولا كنتيجة. وهو لايدل أخيرا على نزوع لترسيخ الرأسمالية كنمط إنتاج مسيطر. من هنا خطأ تسمية نظام كهذا «انتقاليا» إلى الرأسمالية. فلكى يصبح رأس المال العلاقة المهيمنة والمحددة للمجتمع لابد من إخضاع رأس المال التجارى نفسه لرأس المال الصناعى، وهو شرط لم يكن قائما فى المشرق كما سنلاحظ فى الفصول القادمة.

بين تحلل الإقطاع فى أوربا خلال القرنين الثالث عشر والرابع وبين صعود الرأسمالية فى أواخر القرن السابع عشر ساد رأس المال التجارى بالطريقة ذاتها متّبعا وجهات استثمارية وأساليب تصرّف بالفائض الاقتصادى مشابهة تماما لما حصل فى المشرق، بل

إننـا نجد حتى الأصول الاجتماعيـة وأنماط التحالفات التى نسـجتها الطبقات الحاكمة الأوربية فى تلك الفترة مشـابهة بشـكل صارخ مع أصول وتحالفات الفئات التى سادت المشرق حتى قيام ثورات الخمسينيات كما يبيّن الاستشهاد التالى عن البرجوازية التجارية الإنكليزية بوضوح:

«كان تحلل نمط الإنتاج الإقطاعى قد بلغ مرحلة متقدمة قبل أن يتبلور نمط الإنتاج الرأسـمالى و... لم يكن هذا التحلل مترابطا بشـكل وثيق مع نمو نمط الإنتاج الرأسـمالى فى رحـم القديم... فقد صعدت برجوازية تجارية محققـة الثراء ومالكة للنفوذ. وبعد أن كسبت قدرا من الامتيازات باتت شريكة لا نقيضة للنبلاء، بل إنها اندمجت معها جزئيا فى عهد آل تيودور. ولم يمارس ظهورها إلا أثرا ضئيلا على نمط الإنتاج وكانت تسـتمد أرباحها مسـتفيدة من فروقات الأسـعار عبر الزمان والمـكان. ونجمت هذه الفروقات عـن غيـاب الحراك فى أوسـاط المنتجين وشـّحة مواردهـم، فحاولت الإبقـاء على تلك الفروق بل وتوسيعها مستغلة امتيازاتها الاحتكارية».

Dobb 1963: 20

مِثـل كثير من كبار الرأسـماليين فى العشرينيات والثلاثينيـات، انحدر طلعت حرب مؤسس بنك مصر، وكذلك غريمه عبود باشا من أسرتين من الفئات الوسطى - الدنيا. غـير أن الأفـراد لايحددون طبيعة النظـم الاجتماعية - الاقتصادية، بـل إن الأخيرة هى التـى تحدد كيفية احتواء الصاعدين إلى النخب الحاكمة وإدماجهم فيها. بتعبير آخر، إن تركيبة العلاقات الاجتماعية السائدة هى التى تحدد إن كان الصاعدون إلى مراكز النفوذ سيغدون ملاك أراض أو تجارا كبارا أو مصرفيين أو صناعيين. وكما أشرنا سابقا، كانت ملكيـة الأرض هى المصدر الرئيس للثروة فى مصر والمشرق. وسـتلتحم ملكية الأرض فى مرحلة لاحقة مع رأس المال التجارى والمصرفى. وقد جسّـد بنك مصر هذا التلاحم لأن طبقـة كبـار ملاك الأرض كانـت هى الداعم الرئيس له. فمن بين 125 مسـاهمًا فى تأسيســه، سـاهم كبـار مـلاك الأرض فى 92 بالمئة مـن رأس المال. وكان كل مؤسسـيه الثمانية ملاك أرض كبارا (Davis 1983: 131).

جدول (3)

مصر: الشركات المساهمة المؤسَسة بين 1920-1939 (1000 جنيه مصرى)

السنة	عدد الشركات	إجمالي رأس المال	حصة البنك			آخرون
			البنك الأهلي	مصارف أجنبية	بنك مصر	
1920	19	1125,6	172	909,4	-	44,4
1921	7	190	57	133	-	-
1922	8	1172	125	1047	5	-
1923	12	961,3	90	841,3	30	-
1924	9	1121	1045	46	30	-
1925	10	330	20	255	55	-
1926	17	341,7	172,3	169,4	-	-
1927	11	724	242	129	343	10
1928	12	1126,5	953	143,5	20	10
1929	13	1730,5	220	1510,5	-	-
1930	11	628	50	578	-	-
1931	9	1476,5	-	176,4	-	*1300
1932	9	324,1	100	216,4	7,7	-
1933	6	324	280	35	9	-
1934	17	1284	620	349	312	3
1935	15	496	56	321,6	110	8
1936	11	501	204	297	-	:
1937	18	644	193	401	5	-
1938	28	1236,3	379	512	345,3	-
1939	8	505	-	505	-	-
المجموع	250	16230,4	5229	8270	**1316	1415,4

* بنك الائتمان الزراعى

** من بين 1316 ألف جنيه التى مثلت مساهمة بنك مصر، ساهمت الشركات غير التابعة له بـ442 ألف فقط

المصدر: Davis 1983: 175

لا يختلف مسـار تطور سـوريا عن مثيله المصرى من حيث الجوهر. فبعد عقد واحد من استقلالها عن فرنسا استمرت فى الاعتماد على الزراعة بوصفها القطاع الرئيس المنتج فى الاقتصاد، إذ تراوحت مساهمة الأخيرة فى الناتج المحلى الاجمالى بين 40,6 بالمئة و43,6 بالمئة خـلال الفترة 1953 و1957[1] (مكتب الإحصـاء المركزى 1963: 12-13). ومن مجمـوع قـوة العمل البالغة 1,68 مليون فرد، كان عـدد العاملين فى الزراعة 1,27 مليون فيـها عمـل 273 ألف فى التجارة والنقل و30 ألفا فى الحـرف و 70 ألفا فقط فى الصناعة الحديثـة (السـباعى 403: 1967). ويمكـن ملاحظة بطء حركة التصنيـع إذا عرفنا بأن عدد المشـتغلين فى الصناعة كانوا 33 ألفا قبل عقدين من الزمن، أى إن متوسـط الزيادة فى عـدد المشـتغلين فى هـذا القطاع لم يتجـاوز 1850 فردا. وخلال الفـترة 1943-1956 بلغ إجمالى الاسـتثمار فى هذا القطاع 177 مليون ليرة سـورية[2]. وكما هو متوقع، لم تتجه معظم الاستثمارات الصناعية فى فترة ما بعد الاستقلال إلى الخروج عن المسار التقليدى بل ركّزت على المنتجات الزراعية والنسيج والغزل وصباغة الأقمشة (السباعى 1967: 404-405). وقـد بيّن مسـح للصناعة السـورية أجـرى فى عام 1954 أن فروع النسـيج وغزل القطن والحياكة وصناعة الجوارب تشغّل أكثر من 24 ألف عامل برأسمال إجمالى تجاوز 65 مليون ليرة فيما شـغلت صناعات السكّر والتعليب والزيوت النباتية وتعليب الأغذية 7400 عامل برأسمال مقداره 43,5 مليون ليرة.

هل كانت ثمة طبقة صناعية متميزة؟

اعتمدت على معطيات متناثرة لتجميع قائمة من أثرى خمسـين أسرة كانت من أبرز الصناعيين فى سوريا حتى الخمسينيات. إنها ليست قائمة بأثرى الأسر أو أكثرها نفوذا فى المجتمع السورى آنذاك، بل هى من تلك التى كان لها نشاط صناعى بارز ممن استطاعت جمع أدلة كافية عن دورها فى ذلك القطاع. وبما أن ملكية الأرض والتجارة كانتا المجالين

---

(١) باستثناء عام 1955، حيث كان المحصول الزراعى سيئا، فانخفضت تلك المساهمة إلى 33.1 بالمئة.

(٢) فى عام 1945 كانت الليرة السـورية تعادل 54 فرنكا فرنسيا قديما أو 0.54 فرنكا جديدا.

الأكثر ربحية في ذلك الوقت، فإن القائمة تشمل فقط أولئك الذين استثمروا بعضا من أرباحهم من التجارة أو ريع أراضيهم في الصناعة. من هنا لا نجد أسماء أسر تجارية ومالكة للأراض شديدة الثراء والنفوذ مثل العابد وإبش والعظم وشمدين والبرازى وكنج والكيلانى والقوّتلى وكثير غيرها هنا.

من بين الأسر الخمسين الواردة أسماؤها في جدول 2.4، ثمة ثماني عشرة غير محددة النشاط الصناعى بالضبط، بل تم تضمينها في الجدول، لأن أفرادا منها كانوا أعضاء في مجالس إدارة أكثر من مؤسسة صناعية. ولدينا قرائن على أن واحدة من تلك الأسر كانت مالكة للأراضى. وثمة كثير من الأسر تركّزت نشاطاتها (ولاتزال) في مدن غير دمشق، ولاسيما في حلب. ومن المرجّح أن تظهر أسماء أفراد منها في الغرف التجارية والصناعية لتلك المدن. يُظهر مسار الأسر الاثنتين والثلاثين الأخرى التى تتوافر معلومات دقيقة عنها شبها شديدا مع نظيره في مصر ولبنان والعراق. فقد كانت سبع عشرة أسرة منتمية إلى كبار ملاك الأرض[1].

(١) ملاحظات عن الجدول وكيفية إعداده: تشمل الأسرة في العمود الأول الآباء والبنات والإخوة والأخوات وأبناء العمومة المباشرين. يشير العمود الثانى إلى عدد المؤسسات الصناعية التى كانت الأسرة عضوا في مجلس إدارتها في الخمسينيات. الأرقام بين قوسين هى تقديرات قام بها الكاتب. العمود الثالث يشير إلى عدد الدورات التى كان فيها أحد أفراد الأسرة عضوا في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق بين 1922 و1970 باعتبار ذلك مؤشرا على الانتماء إلى الطبقة العليا من التجار. العمود الرابع هو محاولة لتقدير الموقع النسبى للأسرة بين ملاك الأرض اعتمادا على مسح غير كامل لمساحات الأرض التى تمت مصادرتها بموجب قوانين الإصلاح الزراعى. يعود عدم اكتمال محاولة التقدير إلى أن الكاتب تمكن من الحصول على معلومات تتعلق بدمشق وحلب ونتف من المناطق الأخرى. لقد سادت ظاهرة ملكية الأراضى الكبيرة في حماة والجزيرة، لكننى لم أستطع الحصول على معلومات عنها. يشير الرمز x إلى أن الأرض المصادَرة كانت أقل من خمس قرى، والرمز xx إلى أنها بين خمس وثمانى قرية فيما يشير الرمز xxx إلى أكثر من ثمانى قرى. المصادر المعتمدة في إعداد الجدول: تتوافر معلومات متناثرة عن خمس وأربعين أسرة في (السباعى 1975: 225-244). ويورد عميد التجار والصناعيين السوريين بدر الدين الشلاّح في مذكراته أسماء وتفاصيلا عن أسر وأفراد آخرين (الشلاح 1992: 30-93). اعتمدت بدرجة أقل على الفصلين الأول والثانى من عمل فيليب خورى المهم (1983 : 14) وعلى (Hreitani and David 1984: 1-74). المعلومات عن عضوية مجالس الإدارة مأخوذة من الكتاب الذى أصدرته غرفة تجارة دمشق في الذكرى 150 لتأسيسها (غرفة 1990: 24-40). قطاعات النشاط من عمل السباعى والشلاح المذكورين سابقا. المعلومات عن الأراضى =

يشير فيليب خورى، فى معرض وصفه لصعود أسر الأعيان فى دمشق أواخر القرن التاسع عشر، إلى أسماء الحفّار والجلاد وسكّر والحكيم والطبّاع والنورى بوصفها أسرا نزعت إلى العمل فى التجارة والإقراض، وكانت شديدة الانخراط فى تجارة الحبوب و/ الأغنام بين دمشق وفلاحى وبدو حوران. وحين شهدت صناعة النسيج بعض الانتعاش أثناء سبعينيات القرن التاسع عشر اتجه بعض تلك الأسر إلى تمويل تلك الحرف كذلك. ومن بين كل تلك الأسر كلها يميّز خورى أسرتى الطبّاع والنورى باعتبارهما لم تمتلكا أراضى كبيرة (P. Khoury 1983: 70-80). كان صناعيو سوريا خلال النصف الأول من القرن العشرين ملاك أرض/ تجارا لم تمثّل الصناعة إلا جانبا ثانويا من نشاطاتهم. والواقع أن ما لايقل عن ثلاث وعشرين أسرة من بين الأسر الاثنتين والثلاثين التى نمتلك معلومات مدقّقة عنها كانت من أبرز تجار الاستيراد والتصدير أو تجار الجملة فى دمشق. يمكن النظر إلى الشركة الخُماسية التى تأسست عام 1942 وأنشأت أول وأكبر معمل لصناعة القطن فى سوريا كشبيه متواضع ببنك مصر فى إنشائها هذا النوع من الصناعات. وهنا أيضا، نلاحظ أن الثلاثة الأبرز من بين الشركاء الخمسة الذين أسسوا تلك الشركة كانوا من بين أنجح تجار دمشق ومضاربى العقارات فيها، وهم الخجة ودياب والربّاط.

لكن ثمة فرقا كبيرا واحدا يميّز أعيان سوريا ولبنان الصناعيين من جهة وبين أقرانهم فى مصر والعراق من جهة أخرى. يتجلى هذا الفرق فى الخلفية الحضرية الأكثر بروزا بكثير للمجموعة الأولى. صحيح أن ملاك الأرض ذوى الأصول القبلية والفلاحية فى منطقتى حوران والجزيرة ظلوا من بين أثرى أثرياء سوريا، إلا أنهم لم يندمجوا إلا قليلا فى النخبة السورية. والواقع أن عدم اندماج طبقة الأعيان المهيمنة فى سوريا كان (ولايزال)

* المصادرة مأخوذة من عمل مهم من ثمانية أجزاء تبنى الاتحاد الرسمى (الحكومى) العام للفلاحين تأليفه من قبل عدة خبراء بعنوان «تاريخ الحركة الفلاحية فى سوريا»، لكنه مُنع من الصدور فى مرحلة الطباعة. أوجّه شكرى للدكتور عبد الله حنّا، أحد أبرز المساهمين فى إعداد هذا العمل الضخم، لسماحه لى بالاستفادة من المعطيات الغنية الواردة فى هذا العمل.

أكثر بروزا فى حالة عالمى الأعمال شبه المنفصلين فى دمشق وحلب، وهى ظاهرة تركت بصماتها على سياسة وثقافة واقتصاد سوريا حتى الستينيات، إذ نجد أن الأسر التى دانت بصعودها إلى المواقع التى احتلتها فى البيروقراطية العثمانية أو المؤسسات الدينية لتتحول فيما بعد إلى تجار أرض وملاكها فيما بعد أكثر فى دمشق مما هى فى حلب.

جدول (4)

الأسر السورية التى انخرطت بكثافة فى النشاط الصناعى (حوالى عام 1950)

اسم الأسرة	عضوية مجالس الإدارة	المراكز فى غرفة تجارة دمشق	مستوى ملكية الأرض	نوع النشاط الصناعى
العايش	5	0	XX	صناعات زراعية ومصنع سكّر (حمص) تصفية سكّر (دمشق) تجارة وتصفية الزيوت تجارة استيراد وتصدير
البُدير	6	-	-	
غندور	6	-	X	
قطب	6	-	X	مساهم فى تأسيس الشركة الخماسية
صايم الدهر	6	-	-	إنتاج وتجارة الأقمشة (حلب)
عَبَجى	6	-	-	صناعات زراعية وصناعة السكّر (حمص) صناعة أصباغ الأقمشة بناء وتشييد تجارة استيراد وتصدير
المالكى	6	-	XX	
معماري	6	-	-	

قصّاب باشى	6	-1922 1924 -1942 1946 -1951 1952 -1955 1955 -1962 1970	-	أكبر تاجر حبوب فى دمشق
بلدي	7	-	-	
الحكيم	7	-1942 1946	-	صناعة التعليب وصناعات زراعية صناعة الأسمنت صناعة الغزل والنسيج (حلب) صناعات التبريد ملكية عقارات كبيرة عضو برلمان
فتّال	7	-1935 1937 -1942 1046	-	الوكلاء الرئيسون لعدة شركات أوربية ملكية عقارات فى سوريا ولبنان
النورى	8	-	-	شركة النورى أخوان وشركائهم تجارة الحبوب (سوريا والسعودية) تجار استيراد وتصدير
هنيدى	8	-	XXX	شركة البنوك المتحدة صناعة الأسمنت ومواد البناء

شربجي	8	1942- 1946	XXX	صناعة ورق السجائر (حلب) صناعة النسيج والجوارب (مصر) شركة سياحة (إسبانيا)
جلاّد	8	1955- 1970	XX	١٠
حامي	9	-	-	
قمباز	9	-	-	
سالم	9	-	-	
الصمدي	1948- 1958	-	-	صناعة الحلويات
اللحّام	10	-	-	بنك العالم العربي صناعة السكّر والصناعات الزراعية (حمص) صناعة الزجاج والبورسلين تصفية السكّر (دمشق) صناعة السجائر صناعة السجّاد صناعة أصباغ الأقمشة تجارة استيراد وتصدير
كتّانه	10	-	-	
هيكل	10	-	-	
الشلاح	10	1935- 1970	XXX	صناعات تعليب عقارات واسعة أكبر تجار دمشق مستودعات في السعودية

سكّر	10	-	XX	البنك التجارى صناعة البيرة صناعات السكّر صناعات الغزل والنسيج صناعة منتجات الأخشاب صناعات القطن صناعة مواد التجميل صناعة الحديد الزهر تجارة
الحمصى	10	-	-	بنك سوريا ولبنان بنك ألبرت حمصى وكلاء شركات أوربية صناعة الأسمنت صناعات الغزل والنسيج شركة سياحة وسفر تجارة المعدّات الكهربائية (حلب) نائب رئيس شركة كهرباء حلب
بوباس	10	-1962 1970	-	
حلباوي	10	-	-	
خضير	10	-	-	
عاطف ونادر الأتاسي	10	-	XXX	صناعات سكّر وصناعات زراعية (حمص) صناعات الأسمنت ومواد البناء (حمص) تصفية السكّر (دمشق) إنتاج الكهرباء (حمص وحماه) مساهمون فى البنك العربى

الدسوقي	11	-	-	مساهم في تأسيس الشركة الخماسية
الطبّاع (دمشق)	12	-١٩٤٧ ١٩٥١ -١٩٥٩ ١٩٧٠	-	تجارة الحبوب مقرضو نقود مصانع ملابس داخلية تجارة الأقمشة مستودعات في السعودية
الخجة	13	-١٩٥١ ١٩٧٠	X	مساهم في تأسيس الشركة الخماسية صناعة الزجاج والبورسلين صناعة الزيوت النباتية والصابون صناعة الغزل والنسيج صناعات صوفية صناعة السكر وصناعات زراعية صناعة الأدوية ملكية مصانع في المغرب ملكية عقارات كبيرة تجارة استيراد وتصدير
الزعيم	13	-	XX	٠٢
جباره	14	-	-	
ربّاط	14	-١٩٤٢ ١٩٤٦	X	مشارك في تأسيس الشركة الخماسية ملكية عقارات استيراد الأقمشة
حبّال	14	-	XXX	تصفية السكر صناعات القطن والزيوت النباتية صناعة المنتجات الخشبية صناعة خيوط النايلون صناعة الأسمنت وقوالب الخرسانة (دمشق، حماة، اللاذقية) تجارة النفط

قباني	16	-1935 1941	X	إنتاج السكر وصناعات زراعية (حمص) صناعة الزجاج والبورسلين إنتاج مواد البناء والتشييد صناعة المشروبات صناعة الغزل والنسيج تصفية السكّر (دمشق) صناعات خشبية صناعات التعليب ملكية عقارات وأعمال تعهدات
الشامي	16	-1955 1961	-	
ميداني	16	-1955 1958 -1962 1970	X	مؤسس بنك العالم العربي شركة المصارف المتحدة صناعات غذائية صناعة الزيوت النباتية والصابون صناعة القمصان استيراد منتجات هندسية توزيع النفط ملكية عقارات تعهدات بناء
دبس	17	-	-	
باقي	21	-	-	غزل وتصدير القطن (حلب ودمشق) صناعات زراعية مؤسس بنك القاهرة تجارة المكائن الزراعية تجارة استيراد وتصدير

صحناوى	22	-1935 1941 -1955 1959	-	صناعة السكر (حمص) صناعة الزجاج والبورسلين صناعة الغزل والنسيج (دمشق) صناعة التعليب أكبر مستورد للحديد ملكية عقارات مستودعات فى بيروت تجارة استيراد وتصدير
دباب	24	-1924 1946	-	مساهم فى تأسيس الشركة الخماسية مساهم فى بنك القاهرة صناعات صوفية صناعة الأسمنت صناعة الزيوت النباتية والصابون صناعة الحديد الزهر صناعة تعبئة المياه مالك منتجعات سياحية مالك عقارات
شبارق	29		-	
السيوفى		-1922 1956 -1962 1970	x	صناعة الأسمنت (دمشق) صناعة المعجّنات تبريد
الختاز	(5)	-1952 1958	-	مالكو أكبر المستودعات فى أسواق دمشق صناعات الحياكة صناعات المطاط صناعات التبريد صناعات التعليب تعهدات بناء ملكية عقارات

انطاكى	(5)	-	-	شركة البنك المتحد صناعة الأسمنت (حلب) شركة كهرباء حلب
زخّور	(5)	-	-	صناعات الأسفلت (اللاذقية) بنك العالم العربى صناعة الغزل والنسيج (حمص)

يتخّذ هذا الشكل من التطور قبل الرأسمالى وعدم انخراط الطبقات العليا فى النشاط الصناعى أكثر صوره جلاء فى حالة لبنان التى يشيع وصفها بالرأسمالية بسبب مظاهر الحداثة فيها. فقد اتّبع لبنان منذ استقلاله سياسة الباب المفتوح التى أملتها مصالح طبقاته الحاكمة وجعلته المركز التجارى- المصرفى للمنطقة حتى اندلاع حربه الأهلية فى عام 1975 . ولهذا فقد بقيت الصناعة متخلفة. يكفى أن نشير هنا إلى المسح الحكومى الذى أجرى عام 1964 ، والذى يتبين منه عدم وجود أى مؤسسة صناعية تشغّل أكثر من مئة عامل، فى حين أن المؤسسات التى شغلّت بين خمسين وتسعة وتسعين عاملا كانت أقل من مئة وخمسين (حمدان 1996: 11).

يحتوى العمل الموسوعى لحنا بطاطو على ثروة من المعلومات تساعدنا على تحليل الخلفية الاجتماعية لصناعيى العراق قبل ثورة 1958. من بين الأسر السبع التى امتلكت مئة ألف دونم أو أكثر من الأراضى كانت التجارة هى المهنة الرئيسة لواحدة منها فقط، كما أنها الأسرة الوحيدة ذات الخلفية الحضرية. أما الأسر الست الأخرى فكانت من شيوخ القبائل. وثمة قائمة أوسع تضم تسعًا وأربعين أسرة (أو فردا) امتلكوا أراضى مساحتها ثلاثون ألف دونم أو أكثر. هنا نجد أحد عشر فردا أو أسرة كان التجارة هى نشاطهم الرئيس (Batatu 1978: 48, 58-63). من اتجه إلى الصناعة من بين هؤلاء؟ يثير الانتباه إلى أن ثمانية فقط ممن ترد أسماؤهم فى تلك القوائم استثمروا جزءا من ثرواتهم فى نشاط صناعى ما كان من بينهم واحد ممن انتموا إلى فئة مالكى مئة ألف دونم أو أكثر.

وليس من الغرابة أن كل أولئك الثمانية كانوا من فئة التجار المالكين للأراضي. ولو قارنّا بين القوائم التي أشرنا إليها وبين أخرى أعدها المراجع نفسه بعنوان «الرأسماليون العراقيون من مالكي مليون دينار فأكثر في عام 1958» فسنتوصل إلى حقائق أكثر إثارة للاهتمام (المصدر السابق: 276-282). بلغ عدد هؤلاء «الرأسماليين» ثلاثًا وعشرين. وبالإضافة إلى التجار- ملاكي الأرض الثمانية الذين أشرنا إليهم، كان النشاط الرئيس لعشرة من الخمسة عشر الآخرين تجاريا بحتا يتركّز في الأساس على تصدير الحبوب و/ أو وكالة شركات غربية كبرى والاستيراد. وكان ثلاثة آخرون مقرضي نقود وصرّافين ومضاربي عقارات ومتعهدي بناء. أما الاثنان المتبقيان فإن بطاطو لايحدد إن كان نشاطهما الأساس صناعيا أو غير ذلك. لكن مصدرا آخرا لايقل أهمية (حسن 1965: 146) يشير إلى أن أبرز صناعيي تلك الفترة، فتّاح باشا وأسرته، كان من أكبر مصدّري الحبوب والصوف، ومتعهّد بناء ومساهم رئيس في المصرف التجاري. أما «الصناعي» الثاني فكان من كبار ملاكي العقارات فضلا عن كونه مالكا لمصانع غزل ونسيج.

لنقرأ تلك القوائم بشكل مختلف. من بين ثلاثة وعشرين من «الرأسماليين ذوي مليون دينار أو أكثر» لم يساهم تسعة في النشاطات الصناعية أبدا. أما الأربعة عشر الآخرون فكانت لهم مصالح متنوعة في صناعة الأسمنت وإنتاج الزيوت النباتية وزيوت القطن والسكائر وإنتاج الأسبستوس والغزل والنسيج والمطاحن والمخابز وتصنيع التمر وتعليبه وإنتاج البيرة والجلود ومصانع طابوق البناء. باختصار لم تختلف نشاطات هؤلاء الصناعية عن نظرائهم في مصر وسوريا، ولا اختلفوا عنهم في كونهم ملاكي أراض أو تجار في الأساس.

لقد كُتب الكثير عن الطبيعة «الطفيلية» و«غير المنتجة» و«التابعة» للرأسمالية المشرقية. لكن الأطروحة المتبناة في هذا العمل هي أن كل تلك الأوصاف لاترى أن جوهر الأمر يكمن في أن التشكيلات التي كانت قائمة لم تكن رأسمالية بكل بساطة. كان هناك رأسماليون تناغمت مصالحهم بشكل تام مع النظم قبل الرأسمالية فتغلغلوا في مسامّها وأدّوا وظائف تتطلّبها. وإن بدا القول بوجود رأسماليين لهم مصالح في

استمرار النظم قبل الرأسمالية متناقضا، فإن تفحّصا متعمقا فى تاريخ الرأسمالية الغربية قد يساعدنا فى حل هذا «اللغز» والتوصّل إلى أن هذا النظام لا يعتمد قط على إرادة أو عزم أفراد بعينهم ولا بمهاراتهم التنظيمية أو حسّهم بالمبادرة.

2.2 ملاك الأراضي: التجّار والرأسماليون

لن يختلف معظم الكتّاب مع المعطيات الوضعية المعروضة أعلاه. لكن كثيرين منهم سيختلفون فى تقدير أهميتها أو فى دلالاتها. فالغالبية الساحقة منهم تتجّه إلى التفسير القائل بأن الرأسمالية المشرقية أخذت بالنمو «تحت تأثير النفوذ الغربى». لكننا نجد هنا أن منظور الكاتب السياسى يلعب دورا فى تفسير دلالة هذا التأثير المزعوم. فثمة من يرى صعود الرأسمالية المشرقية قد جاء الرغم من من القوى الغربية المهيمنة التى حاولت إعاقة هذا التطور وتحديا لها. وفى المقابل ثمة من يرى أن صعود الرأسمالية جاء بالتوافق مع إرادة ومنطق تلك القوى الباحثة عن حلفاء لها فى الفئات "الكومبرادوية" الصاعدة، ولكن أيا كان المنظور المُتبنى فإن ثمة شبه إجماع على تفسير يرى أن النظام الذى أخذ بالتبلور آنذاك كان رأسماليا، وأن إنتاجه جاء تحت تأثير الاندماج السلبى أو الإيجابى لبلداننا فى السوق الرأسمالية العالمية.

غير أن الأطروحة التى حاولت، وأحاول، عرضها تفسّر الأمر بشكل مختلف جذريا مفاده أن أى تشكيلة لاتنشأ عن فراغ، وعليه فمن العبث التساؤل إن كان المؤثر الرئيس على تطورها كان خارجيا أم داخليا. فالسؤال الذى ينبغى طرحه هنا هو: كيف ولماذا تتمكن تشكيلة اجتماعية ما تحويل العنصر الخارجى إلى عملية داخلية وكيف بوسعها أن تمفصل تأثيرات ذلك العنصر بما يؤدى إلى تفعيل إمكانات التأخر أو التطور فى داخلها؟ فى داخل البلد الواحد نجد أن مدينة مانشستر الإنكليزية تجاوبت مع "الآثار الخارجية" التى أنتجتها الثورة الصناعية بشكل مختلف تماما عن الطريقة التى تأثرت بها لفربول أو

لندن. وهكذا، فإن الإمبراطوريتين العثمانية واليابانية استجابتا بشكل جذرى الاختلاف للتأثيرات والإملاءات البريطانية فى القرن التاسع عشر (Hershlag 1975: 42-45). وتعرّضت مناطق واسعة فى أوربا الشرقية والجنوبية إلى الإملاءات ذاتها، فلم يقتصر الأمر على ما صار عالما ثالثا فقط (Halperin 1997: 119-122). فمن الواضح إذن أن الاختلافات الجذرية فى التجاوب تكمن فى البنى الداخلية للمناطق التى استهدفتها الضغوط، وبالتالى فى علاقات القوة التى كانت قائمة بين تلك المناطق من جهة وبين القوى العظمى فى القرن التاسع عشر من جهة أخرى (وينطبق هذا التحليل على الضغوط الأمريكية على مختلف المناطق اليوم)، إن هذه العوامل هى التى لعبت الدور الحاسم فى تحديد مآل التطور العالمى اللاحق. أضف إلى ذلك أن كثيرا من المناطق التى لم تتعرض للاستعمار قط وندر تأثرها بالتوسع الرأسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر انتهت إلى حال أكثر تخلفا من تلك التى تعرضّت للاستغلال الوحشى الذى مارسته القوى الاستعمارية. يكفى أن نشير هنا إلى أمثلة اليمن وإثيوبيا وأفغانستان ومنغوليا. وعليه، مع أن المرء محق فى إدانته نهب ثروات العالم الثالث بفعل التوسع الإمبريالى، فإن هذا النهب لا يفسر بحد ذاته لا تفسير التخلف ولا تفسير التطور. إن البحث عن تفسير كلا هاتين الظاهرتين ينبغى أن يتجه إلى متغيرات أخرى فى تكوين العلاقات الإمبريالية، أى فى طبيعة بنى المجتمعات التى تم إدماجها فى النظام الرأسمالى العالمى.

شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر صعود الإمبريالية وتعاظم سياساتها العدوانية لاتجاه المناطق التى لم تُطوِّر دولا خاصة بها، مثل إفريقيا، فحسب، بل تجاه مناطق أوربية وآسيوية كذلك. وبعد أن أمّنت بريطانيا لنفسها مركزا عالميا مسيطرا عقب هزيمتها لفرنسا والتسوية التى تم التوصّل إليها عام 1815، قامت بإجبار اليابان والفرس والعثمانيين على تبنّى سياسة الباب المفتوح بوجه صادراتها. ووسّعت معاهدات تركمان- شاى عام 1828 وباريس عام 1856 وبرلين عام 1878 من حجم التنازلات الواجب تقديمها للبريطانيين والقوى الأوربية الأخرى. ومن اللافت للانتباه أن كل تلك الدول التى فُرض عليها تقديم التنازلات ووافقت عليها (بما فيها الإمبراطورية

الروسية) استجابت إلى تلك الضغوط بشكل شبه متطابق. وتمثلت تلك الاستجابة بالأساس فى محاولات إصلاح نظام الأراضى وتقوية قواتها المسلحة. هكذا ألغى قيصر روسيا نظام القنانة فى ستينيات القرن التاسع عشر، وشرّع العثمانيون والفرس مبدأ الملكية الخاصة للأرض وأدخلت ثورة الميجى فى اليابان عام 1868 إصلاحات كاسحة على نظام الأراضى، لكن حصيلة محاولات الإصلاح تلك كانت صارخة الاختلاف.

سنجانب الحقيقة إن وصفنا هذا الحاكم أو ذاك ببعد النظر واتهمنا آخرين بالعكس. فقد كان كلهم عمليا يدركون أن سلطتهم كانت مهددة بالانهيار إن لم يشرعوا بإجراء تلك الإصلاحات. كان السلطان العثمانى أول حاكم اعترف بالدولة الفرنسية عقب ثورة 1789 فى مسعى يائس للاتكاء على دعمها وتخفيف الضغط البريطانى على دولته. لكن مصيره كان الهلاك حين حاول علمنة الإمبراطورية. فقد تحالف العلماء والإنكشارية وخلعوه عن العرش (Hershlag: 1975: 39). وقام السلطان محمود الثانى بإصلاحات واسعة شديدة الشبه بما قام به محمد على فى مصر، لكنها انتهت إلى فشل ذريع. ويذكر هيرشلاغ أن التنازلات لم تُفرض على الدول غير الأوربية فقط، فقد مارسها البريطانيون على أوربا كذلك، لقد كان ضعف العثمانيين هو ما جعل السياسات البريطانية معجّلا بتفسخ دولتهم.

لعب التغير فى الوضع الدولى دورا حاسما فى تأثيره على مسار الشرق الأوسط وعلى كل أجزاء العالم بلا شك، لكن التأثيرات شملت كذلك اللاعبين الأقوياء الذين نفترض أنهم مطلقو التغيير فحسب ولانرى المناطق الأخرى إلا متلقّية/ ضحية سلبية لتلك التغيرات. إن القضية التى يجب بحثها هنا هى كيف استجاب المشرق لتلك التغييرات؟ ولماذا اتّخذت الاستجابة هذا الشكل بالتحديد؟

بيّن التحليل أعلاه أن تحولات منطقتنا منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت أبعد ما تكون عن الرأسمالية. لقد كانت فى واقع الأمر شديدة الشبه بالعمليات التى شهدتها أوربا الغربية والوسطى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. تجلّت تلك العمليات فى

تعايش النظم الزراعية قبل الرأسمالية مع رأس المال التجارى الصاعد الذى لم يتناقض مع إمكانية إقامة بعض الصناعات إما من جانب الدولة التجارية المطلقة مباشرة أو من جانب التجار أو ملاك الأرض المدعومين من جانب الدولة. وبرغم أن سياق صعود التجار فى ظل السياسات المركانتلية أضفى بعض مظاهر التحديث على أوربا والشرق الأوسط على حد سواء، فإن ذلك التطور بحد ذاته كان بوسعه أن يكون عائقا أمام التصنيع وصعود الرأسمالية، مع أن الدول المطلقة عززت الإطار القانونى - السياسى الذى أتاح للرأسمالية الصناعية الناشئة الانتعاش بخلقها للمرة الأولى فى التاريخ مفهوم السوق المحلية القومية. غير أن الفئات المهيمنة فى كلا المنطقتين فى تلك الفترة وهى تجار المسافات البعيدة كانت معنية بالخارج أكثر من عنايتها بالإثراء من الأسواق المحلية. ولم تتمكن الرأسمالية، بالمعنى الدقيق للكلمة، من ترسيخ جذورها إلا بعد خوضها صراعات لاحقة مع تلك الفئات أدت فى نهاية المطاف إلى هزيمة الأخيرة. من هنا فسنرتكب خطأ منهجيا إن نظرنا إلى ما حصل فى أوربا من تسلسل زمنى بدأ بصعود تجارة المسافات البعيدة وتطور رأس المال التجارى ممهدا ومحتما لصعود وترسخ الرأسمالية، لأن علينا التأكيد مجددا أن الأول كان ذا مصلحة فى إعاقة تطور الرأسمالية بمعناها الدقيق[1]. كانت الرأسمالية النقيض المباشر لسيطرة رأس المال التجارى ذى المصلحة فى فتح الأسواق العالمية لا فى حماية السوق المحلية. من هنا فقد اعتمد تطور الأخيرة على قدرتها على إخضاع وهزيمة الأخير. يلخص تحليل ماركس المعمق هذه الموضوعة بدقة بالغة:

«كان رأس المال التجارى الشكل التاريخى لرأس المال قبل أن يُخضع رأس المال الإنتاج لسيطرته بوقت طويل... لقد تطور رأس المال على أساس نمط

(١) كانت المدن- الدول الإيطالية ومناطق الفلاندرز (هولندا وأجزاءا من بلجيكا الحالية) هى القائدة بين المراكز التجارية الأوربية غير أنها صارت من بين أضعف المصنّعين فيها. إن هذا دليل إضافى على العلاقة التناقضية بين الازدهار المركانتلى (التجارى) وبين التصنيع.

للإنتاج مستقل عنه وخارجه، وعليه فإن تطور رأس المال التجارى يقيم علاقة عكسية مع التطور العام للمجتمع».

Marx, Capital, Vol. 111: 384

تنشأ العلاقة الخارجية بين رأس المال التجارى وبين نمط الإنتاج حين يبدأ التجار بالتحكم بالحرفيين من دون أن يتدخّلوا فى أساليب عمل الأخيرين، وهى حالة تجلّت فى سوريا حين كان التجار يكتفون بإقراض الحرفيين وتسلّم منتوجهم. وحتى فى مرحلة لاحقة، حين يتحكم التجار بنمط إنتاج الحرفيين من خلال إدارتهم للنشاط مباشرة، فإن هذا لايؤدى إلا إلى قيام «نمط انتقالى» على حد تعبير ماركس، الذى يميّز فى عمله الضخم «رأس المال» بشكل شديد الوضوح بين طريقين تسيطر عبرهما الرأسمالية على الإنتاج. أولاهما، يسميه «الطريق الثورى حقا» وقد حدث حين قام جزء من المنتجين أنفسهم بتجميع رأس المال واتّجهوا إلى التجارة ثم شرعوا بتنظيم الإنتاج على أسس رأسمالية متحررة من القيود الحرفية لطوائف الحرف. وعلى نقيض ذلك، تمثّل الطريق الثانى فى شروع أقسام من الطبقة التجارية القائمة «بالاستحواذ المباشر على الإنتاج» ليؤدوا بالتالى «الدور التاريخى لنمط إنتاج انتقالى» لكنهم يصبحون فى نهاية المطاف «عقبة بوجه نمط إنتاج رأسمالى حقيقى فينحطّوا [التجار] مع تطور الأخير» (رأس المال، المجلد الثالث: 388-396)[1].

ولعل هذا التحليل يقدم لنا مدخلا للإجابة على التساؤل عن أسباب عجز حرفيى منطقتنا عن السير فى «الطريق الثورى حقا» للانتقال إلى الرأسمالية. فقد كان التجار هم الرابط بينهم وبين السوق المحلية فلم يكن بوسعهم تجميع رأس مال يمكّنهم من شق هذا الطريق. أضف إلى ذلك أن إغراق السوق بالسلع الصناعية الغربية الأرخص

(١) يعلّق موريس دوب قائلا «إن الدور التقدمى لعلاقة التاجر-الصناعى انحصر هنا فى توسيعه للإنتاج الحرفى وكسره للقيود التى فرضها الاحتكار التقليدى للطوائف الحضرية» (Dobb 1963: 130). سنعود لتناول هذه النقطة فى القسم المتعلق بما يسمّى التراكم الابتدائى لرأس المال.

ثمنا والأجود نوعية سدّ الطريق بوجههم لتجميع رءوس الأموال هذه. وليس فى هذا تناقض مع قولنا السابق بأن العوامل الخارجية لاتفسّر بحد ذاتها أسباب عدم التحول إلى الرأسمالية وتحقيق التقدم بالتالى. فعدم قدرة الحرف على منافسة السلع الأجنبية برفع إنتاجية المنتجين التى تؤدى إلى تخفيض أسعارها وتحسين نوعيتها، على عكس ماحصل فى اليابان والمستعمرات التى تحولت إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تفسره العلاقات المسيطرة والبنى الاجتماعية التى أعاقت إطلاق تلك العملية.

إذن ليس تحليل ماركس لتلك العمليات الانتقالية مجرد ملاحظات تجريدية عميقة. فقد بينت دراسات وضعية لاحقة أسلوب عمل رأس المال التجارى حين يهيمن على تشكيلة اجتماعية ما. يفسّر دوب الأسباب التى منعت فلورنسا التى كان ما يقارب ربع سكانها يعملون فى المشاغل الحرفية فى القرن الثامن عشر من التحول إلى مجتمع رأسمالى متكامل:

«كان الاستثمار فى تجارة التصدير إلى الشرق أو عبر جبال الألب إلى فرنسا وأراضى [نهر] الراين، أو التزام تحصيل العوائد البابوية ومنح القروض إلى النبلاء مقابل رهن مقاطعاتهم أكثر مجلبة للربح لمن امتلكوا كلا رأس المال والمركز المتميز فى الحرف من [الاستثمار في] استغلال الحرفيين التابعين وتطوير الصناعة».

Dobb 1963: 157

هنا أيضا، نجد مفتاحا لتفسير أسباب عجز الرأسمالية التجارية فى منطقتنا عن السير فى «الطريق الثانى» للانتقال إلى الرأسمالية. إذ لم تغرق الصناعات الغربية أسواق المشرق ببضاعتها فحسب، بل إن التجار المحليين أحجموا عن الاستثمار فى تطوير الحرف القائمة وإنقاذها من الانهيار تمهيدا لنقلها إلى مستوى صناعى يؤهلها لمنافسة السلع الواردة على الأقل بهدف تلبية متطلبات الأسواق المحلية. فقد انفتحت أمام التجار فرص تحقيق أرباح هائلة من القطاعات التى بينتها الجداول السابقة عن بلدان المشرق. وعلى أية حال، فإن الفقرات التالية ستبين أن الحرف بحد ذاتها لم تكن

بالـضرورة «المرحلة» الممهدة التى انبثقـت عنها الصناعة الحديثة، لأن الطوائف الحرفية كانت تفرض قيودا جعلتها تلعب دورا كابحا للتطور الصناعى.

لم تكن فلورنسـا الإيطالية هى المنطقة الأوربية الوحيدة التى حيّرت المؤرخين الذين آمنوا بوجود علاقة ضرورية موجبة بين انتعاش التجارة من جهة وبين تطور الرأسمالية من جهة أخرى، إذ نجد أن المدن الإيطالية والهولندية الأخرى شـهدت أوضاعا مماثلة. وبرغم غياب أرستقراطية ملاك الأرض الكبار فى تلك المدن فإن هيمنة الطبقة التجارية على التشكيلة الاجتماعية جعلت الاستثمار فى الصناعة على نطاق واسع أمرا غير مربح، وبالتالى فإن هذه الهيمنة عرقلت عملية فصل المنتجين عن وسـائل إنتاجهم، وهو شرط مسبق حاسم لسيطرة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. والمقطع التالى يحلل بدقة الظاهرة التى يطلق عليهـا الأدب الاقتصادى «المرض الهولندى»، أى العجز عن التصنيع برغم توافر الموارد اللازمة للقيام بذلك بسبب اتّباع سياسة الباب المفتوح:

«الأمـر المثير للاهتمام فى حالة إيطاليا وألمانيا وهولندا (وفرنسـا بدرجة أقل) ليـس الوقـت الأبكر الذى ظهر الإنتاج الرأسـمالى فيه بالقيـاس إلى إنكلترا بقدر مـا هو عجز النظام الجديد عن النمو إلى أبعد مـن مرحلة المراهقة الواعدة. يبدو الأمر كما لو أن نجاح ونضج رأس المال التجارى والربوى فى مراكز تجارة الجملة الثرية داخل القارة الأوربية نفسه أعاق الاستثمار فى الصناعة عوض أن يساهـم فى تقدمّـه بحيث صار رأس المال الصناعى محكومـا بلعب دور الأخت المهمَلة التى لا تحصل على المهر الذى تستحق قياسا إلى فخامة موارد الشرق أو الهند [الشاملة للهند الشرقية، أى إندونيسـيا] وإقراض الأمـراء. وعلى أية حال، فمن الواضح أن التطـور الناضج لرأس المال التجارى والمـالى ليس بحد ذاته ضمانة لأن يطوّر تحـت جناحيه الإنتاج الرأسـمالى. وحتى حين تتحول بعـض قطاعات التجار إلى الصناعة وتشرع فى تغيير نمط الإنتاج فإن هذا لاينتج بالضرورة تحولا شاملا».

Dobb 1963: 160-161

للمقتطف السابق دلالة عميقة لأنه يبين أن التجارة المزدهرة، كما وفرة الثروات النقدية ليستا شروطا كافية لصعود الإنتاج الرأسمالى. فالأدلة التاريخية تشير بالأحرى إلى إمكانية أن تلعب هاتان دورا معيقا لتطور علاقات إنتاج رأسمالية فى حال غياب بنية طبقية مواتية. والواقع أن من حق المرء أن يستغرب إن وجد العكس. إذ لماذا توافق المدن-الدول الإيطالية المرفّهة وأقطابها على التخلى عن مواقعهم المهيمنة ليوحّدوا كامل التشكيلة الاجتماعية لإيطاليا أو هولندا، على سبيل المثال، مادامت الفرص المتاحة أمامهم لاستغلال الأرياف المحيطة بتلك المدن كافية لتأمين الحاجات الضرورية لمعيشتهم، ومن ثم لانصرافهم إلى اقتناص الفرص الأكبر التى تتيحها التجارة بعيدة المدى لمدن مثل البندقية وجَنَوا؟ كان ثمة اختلاف جوهرى بين المدن- الدول التى كانت مصالح نخبها مشدودة إلى تجارة المسافات البعيدة وبين التشكيلات التى اعتمدت طبقاتها الحاكمة على استغلال أسواقها المحلية لا لكونها كانت أكثر اهتماما بتطوير بلدانها، بل لافتقارها إلى رأس المال اللازم للانخراط فى النشاطات الأولى و/ أو عدم توافر الظروف المواتية لذلك فانحصرت مصالحها فى توسيع وإحكام قبضتها على أكبر ما يمكن من فلاحين بهدف مبادلة منتجاتهم بمنتجات مستوردة. ولم يكن هذا هو حال التشكيلات المعتمدة بالأساس على تجارة المسافات البعيدة لأن الإنتاج الزراعى لم يكن مطلوبا إلا بالقدر الذى يكفى لإعاشة المدن-الدول. فقد اعتمدت حظوظ الأخيرة على نجاحها فى لعب دور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين فى مناطق بعيدة. أضف إلى ذلك أن المدن-الدول التجارية، مثل البندقية وجَنَوا وتريَستا وراغوسا ودوبروفنك، كانت متجاورة جغرافيا مما جعل العلاقات القائمة بينها محفوفة بالنزاعات والتنافس. ولم تندر الحالات التى قاد فيها ذلك التنافس إلى اندلاع الحروب فيما بين المدن، مما مثّل عائقا إضافيا بوجه توحيد الفضاء الوطنى (Tilly 1990: 142-146)[1]. إن هذه البنية الطبقية هى التى

---

(١) ليست حالة قيام مدينة رئيسة بإخضاع مناطق بأكملها بالقوة والسيطرة عليها مشكّلة بالتالى فضاء قوميا أمرا غير مألوف تاريخيا، إلا أن هذا كان أمرا متعذر الحدوث فى حال المدن-الدول المعتمدة على تجارة المسافات البعيدة التى كانت كل منها تخدم، فتتحالف بالضرورة مع، قوة إقليمية تحميها من السقوط فى أيدى قوة إقليمية معادية أو منافسة (المصدر السابق).

تفسّر غياب الثورة الزراعية التى هى شرط ضرورى لقيام ثورة صناعية ترسى الجذور الراسخة للرأسمالية.

إن كثيرا من الكتاب الذين لجأوا إلى استخدام مفهوم «البنية الطبقية» أساسا لتحليل المجتمعات المشرقية أحالوا الجهاز المفاهيمى للمادية التاريخية إلى أداة تفسير ذاتى يعتمد على الأهواء ويتحاشى القيام بتحليل صارم للأدلة التاريخية الوضعية. فعوض النظر إلى البنى الطبقية كظواهر بعيدة المدى الزمنى تنتجها الصراعات والتوازنات ضمن إطار بيئى محدد، وتترسّخ عبر فترات طويلة نسبيا تعامل هؤلاء الكتّاب مع المفهوم، كما لو كان خيارا عقلانيا أو غير عقلانى تمليه السيكولوجيا و/ أو التقاليد و/ أو الفرص و/ أو الالتزامات السياسية.

سأناقش فى الصفحات التالية تلوينين من تلك التفسيرات قد لا يتناقض أحدهما مع الآخر، لكنهما يختلفان فى تعيين النقاط التى يركزان عليها. يعلن التلوين الأول رفضه لمنهجية مدرسة النظام العالمى فى تفسير غياب الثورة الصناعية/ الزراعية فى المشرق، وعوض ذلك يفضّل دراسة البنى الطبقية، لكنه ينتهى عن دون قصد إلى تبنى الفرضيات الأساس لتلك المدرسة. أما التلوين الثانى فيبرز ما يراه اختلافا جوهريا بين البرجوازية الأوربية ونظيرتها المشرقية، لكنه يستند إلى قراءة مزدوجة الخطأ للتاريخ.

2.3 تفسير الثورة الصناعية

حاول حايم غيربر، الذى استشهدنا به فى السابق، تقديم جواب عن السؤال المثار منذ دهر عن أصول تخلف الشرق الأوسط مسندا تحليله إلى «عوامل جغرافية وبيئية ومؤسسية لا عوامل ثقافية» وفق تعبيره (Gerber 1987: 119). لنتذكّر أن الكاتب يحاول تطبيق الأداة المفاهيمية لبارنغتن مور فى تفسير قيام الثورة الصناعية أو غيابها/

الرأسمالية فى مختلف المجتمعات الزراعية[1]. وعليه فإن المتغيرات الأساس فى هذا التحليل هى بنية ملكية الأرض والصراع الطبقى بين الفلاحين وملاك الأرض، كما إن الفترة الزمنية التى يغطيها تحليله تمتد لأكثر من أربعة قرون من حوالى 1500 إلى ستينيات القرن السابق.

غير أن تفسير غيربر يصطدم بعقبتين رئيستين؛ العقبة الأولى التى أشرنا إليها بشكل عابر سابقا تتمثل فى معالجته لصعود الرأسمالية والزيادة المستدامة للإنتاجية، وهى جوهر الثورتين الصناعية والزراعية، كقضيتين منفصلتين. فقد لاحظنا أنه يصف نظامى سوريا ومصر الزراعيين بالرأسمالية، لكن العقبة الأخرى الأكثر جدية فى تفسيره تتمثل فى أنه، وإن رفض أسلوب مدرسة النظام العالمى فى التحليل وأصرّ على أولوية الصراعات الطبقية فى تحديد صعود علاقات الإنتاج الاجتماعية وانهيارها، ينتهى إلى تبنى منهج أكثر تساوقا مع إطر مدارس التبعية/ النظام العالمى التى تضفى على آثار التجارة الأهمية الأكثر حسما فى صعود الرأسمالية، كما سأبين أدناه.

يبدأ غيربر بتأكيد عجز منهج النظام العالمى عن تفسير أوضاع الشرق الأوسط:

«لاتبدو نظرية فالرشتاين[2] فى تفاصيله قابلة للتطبيق على المشهد العثمانى إلا بشكل هامشى. فحتى الآن، ظلت محاولات تطبيقها على هذا الجزء من العالم غير مقنعة إلى حد كبير لسوء الحظ؛ لأنها أهملت الوقائع الوضعية ذات الصلة».

Gerber 1987: 45

---

(١) يعد عمل بارنغتن مور «الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية» (1966) معلمًا ومؤسّسا للتحليل التاريخى المقارن فى العلوم الاجتماعية. درس مور فى هذا العمل الجذور الاجتماعية للنظم الديمقراطية والفاشية والشيوعية من خلال التركيز على الكيفية التى تفاعلت من خلالها النظم الزراعية وعملية التصنيع فى إنتاج الأشكال السياسية المختلفة وقد توصّل من بحثه هذا إلى أن الثورات البرجوازية التى أنتجت الديمقراطية تميّزت بتوافر خمسة شروط: أولا، تبلور توازن لايسمح للملك أو لأرستقراطية ملاك الأرض باكتساب سلطة مستقلة شديدة القوة؛ ثانيا، تحول إلى «شكل ملائم من التجارة الزراعية»؛ ثالثا، إضعاف الأرستقراطية الزراعية؛ رابعا، منع قيام تحالف أرستقراطى- برجوازى فى مواجهة العمال والفلاحين؛ وخامسا، قطع ثورى مع الماضى.

(٢) فالرشتاين هو واضع أسس منهج النظام العالمى.

وحسب تعبير غيربر فإن استخدامنا لمنهج فالرشتاين سيقودنا إلى توقع نشوء رأسمالية طرفية فى الشرق الأوسط منذ أواخر القرن السادس عشر على الأقل، إذ:

«لم تكن ثمة منطقة فى الشرق الأوسط أكثر سهولة لوصول التجارة الخارجية إليها من مصر، ولكى تصح نظرية «التهميش، أى تحويل النظام الرأسمالية الطرفية أو الهامشية» فلابد من البرهنة عليها فى السياق المصرى، ولاسيما فى علاقتها ببنية التجارة الخارجية لمصر... ولعل بعض الباحثين سيزعمون أن الصعوبات الجغرافية أعاقت تواصل مناطق الإمبراطورية المختلفة مع السوق الرأسمالية العالمية، لكن هذه الحجة لاتنطبق على مصر، لأنها كانت الأكثر ملاءمة للتجارة العالمية بفضل النيل. ولو كانت ثمة منطقة تنطبق عليها نظرية فالرشتاين، فستكون تلك مصر، لكنها، لسوء الحظ، لاتنطبق عليها».

المصدر السابق: 46

يثير غيربر وقائع معروفة تشير إلى أن انحطاط الحرف فى المشرق لم يبدأ إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. «إن استنتاجات فالرشتاين الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر قد تصح على فترة الثورة الصناعية، بل هى لاتصح على الفترة الأولى من الثورة الصناعية كذلك على الأرجح. فقد بين دومنيك شيفاليه بوضوح أن الإغراق الفعلى للشرق الأوسط بمنتجات الثورة الصناعية لم يبدأ إلا فى عشرينيات القرن التاسع عشر حين أُدخلت الملاحة البخارية بشكل منتظم... ولكن حتى فى سياق القرن التاسع عشر، لابد من إدخال تعديل كبير على نظرية فالرشتاين. فثمة كمّ كثير من المعطيات يوضّح أن الحرف المحلية لم تختف بسرعة حتى بعد إغراق أسواق الشرق الأوسط بالنسيج الأوربى رخيص الثمن».

وطوال القرن التاسع عشر، تواترت التقارير مؤكدة استمرار حرف النسيج التقليدية (المصدر السابق: 48-49). يستشهد غيربر بتقرير قنصلى يعود إلى عام 1911 يتحدث

عن مستويات المعيشة المتصاعدة فى سوريا وبتقرير بريطانى آخر عن ظروف الحائكين فى شرق الأناضول التى هى «أفضل بكثير من ظروف الحائكين الإنكليز». ويتوصّل من كل ذلك إلى إن فرضية الاختفاء التام للصناعات الحرفية فى سوريا وفلسطين فى القرن التاسع عشر لاتستند إلى أساس، كما أن الدراسات المتعلقة بالأناضول تؤكد ذلك أيضا «فلا أساس من الوقائع لافتراض... حدوث انهيار كارثى فى حرف وتجارة الأناضول والهلال الخصيب خلال القرن التاسع عشر» (المصدر السابق: 50).

ولكن لماذا تقوّض تلك الوقائع رواية النظام العالمى عن عمليات توليد التخلف فى المشرق؟ بوسع متمسّك بالمنهج الأخير أن يحاول إنقاذها بالإشارة إلى الأهمية التى يوليها فالرشتاين للدولة القوية؛ ليتوصّل إلى أن الدولة العثمانية حافظت على قوتها حتى القرن التاسع عشر فحَمَت المناطق التابعة لها بالتالى من الآثار السلبية التى قد تنجم عن الانجرار إلى تبادل غير متكافىء يحيلها إلى رأسماليات طرفية. يتحدى غيربر هذا الطرح بالقول «إن القبول بفرضيات فالرشتاين سيوصل إلى نتائج مضلّلة لو حاولنا استخدامها للكشف عن التطورات الاجتماعية والسياسية فى الشرق الأوسط المعاصر. فلو كان فالرشتاين محقا، لكان علينا أن نتوقع هيمنة ملاكى الأراضى الشاسعة فى الشرق الأوسط فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو أمر ستكون له عواقب عميقة على طبيعة النظم السياسية فى القرن العشرين. لكن واقعة أن هذه الهيمنة لم تبدأ إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ذات أهمية بالغة» (المصدر السابق: 50). فلو قبلنا الحجة الخاطئة القائلة بأن أنماط التجارة هى من يقف وراء ظهور بنى طبقية، وبالتالى نظم جديدة للملكية، فمن السهولة تبيان أن مصر والمنطقة كلها لم تنخرطا بشدة فى شبكة التجارة العالمية حتى القرن التاسع عشر، وبالتالى فإن الحافز لنشوء أنماط ملكية وأساليب تسخير جديدة للعمل لم تكن قائمة. وسيحاول منهج النظام العالمى أن يقدم حجة أخرى لدعم تفسيره بالإشارة إلى أن الإمبراطورية العثمانية الواهنة قادت الشرق الأوسط إلى فتح أبوابه بوجه التجارة الدولية؛ مما أدى إلى قيام أشكال جديدة من تسخير العمل وصعود ملكية الأرض الكبيرة، وبالتالى إلى تحويله إلى نظام رأسمالى طرفى، لكن هذه الحجة لا تصمد أمام الوقائع هى الأخرى.

ما التفسير البديل الذى يقدمه غيربر؟ يستند تحليل الأخير إلى المقارنة بين الإمبراطورية العثمانية من جهة، وبين إنكلترا التى هى الموقع الكلاسيكى لأى دراسة مقارنة بوصفها حاضنة الثورة الصناعية من جهة. فما الأسباب الرئيسة وراء قيام الثورة الزراعية فى الأخيرة ووراء إعاقتها فى الأولى؟ الجواب هو «(1) السيطرة التى مارستها إنكلترا على أسواق أجنبية هائلة الاتساع بفضل نوعية الصوف الإنكليزى المتميزة (2) التعاطى الرأسمالى المميز للأرستقراطية الإنكليزية مع العوامل الاقتصادية منذ «ثورة الصوف» التى حدثت هناك فى أواخر العصر الوسيط (3) البنية الطبقية المتميزة مؤسسيا، والتى ظهرت غداة حدوث الكساد فى الفترة الأخيرة. كانت كل تلك العوامل متساوية الحسم فى إحداث الثورة الزراعية» (المصدر السابق: 125).

يمكن تلخيص حجة غيربر على الوجه التالى: كان الصوف هو المورد الطبيعى الفريد الذى شكّل الأساس الحقيقى لاقتصادها قبل الرأسمالى. قادت الضائقة الاقتصادية الفائقة لملوك إنكلترا فى نهاية العصر الوسيط إلى تحويلهم الصوف إلى المصدر الرئيس للضرائب، لأن هذا كان أسهل على الملوك من فرض الضرائب على مالكى الأراضى. وفرض الملوك، من ثم، حظرا صارما على تصدير الصوف الخام بهدف تشجيع صناعة نسيج تدرّ قدرا أكبر من العوائد. ومع تطور صناعة النسيج بات المزيد من الفائض متاحا وصار بوسع المزيد من الناس الإقامة فى المدن والانخراط فى النشاطات الصناعية. وفى الوقت نفسه، بات قيام صناعة ريفية جنينية ممكنا هو الآخر بفضل الطلب العالمى. اضطرت الزراعة إلى استخدام عدد أقل من المشتغلين، وقد يكون هذا هو العامل الحاسم وراء قيام الثورة الزراعية (المصدر السابق: 125-127). ويمضى الكاتب فى مقارنة أحداث روايته المرتَّبة عن فرادة مركز إنكلترا مع المصير سيئ الحظ لمصر. إنه يدحض الأطروحات الاستشراقية عن الـ«شرق» الراكد مقدما الأدلة على أن «زراعة مصر كانت أبعد ما تكون عن التخلف. فقد كانت تتمتع بإنتاجية أرض شديدة الارتفاع بالمقارنة مع الدول الأخرى. ولم تعان مصر من انخفاض فى إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض أو من «عقلية» شرق أوسطية. ذلك أن مصر شهدت فى القرن التاسع عشر

ثورة زراعية تشبه فى كثير من جوانبها تلك التى شهدتها إنكلترا فى القرن السابع عشر» (127). وفوق ذلك كله «كان للقطن المنتَج فى مصر خصائص استثنائية لعل... أى بلد آخر فى العالم لم ينافسها فيه». إذن، أين تاهت مصر؟

عوض أن يقدم غيربر تفسيرا هو الهدف من عمله، يفاجئونا بنصّ يتطلّب هو الجواب «لم تفتح الزيادة الحقيقية فى دخل فلاح الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر قنوات استثمار جديدة، لأن الزيادة السكانية كانت معادلة لتلك الزيادة. فلم يكن ثمة حافز لتغيير الوسائل التقليدية». هنا يُصاب القارئ بالحيرة؛ لأنه يقرأ بعد بضعة أسطر فقط وصفا مفصّلا للتغيرات الثورية فى أساليب الزراعة والرى بما فى ذلك إدخال أسلوب دورة المحاصيل العلمى. ونقرأ تفسيرا ثانيا يطرحه الكاتب بصورة عابرة يقول بالاختلاف بين القطن كمحصول شديد الحاجة إلى العمل والصوف الموفّر للعمل. «كانت زراعة القطن تعنى بقاء غالبية سكان مصر فى الأرض، مما أعاق بالتالى نشوء الصناعة الحديثة» (السابق: 128). وعليه، فإن عدم نمو الرأسمالية فى ظل محمد على (الذى تعرّض إلى أحكام شديدة القسوة من جانب المؤرخين فى رأى غيربر) يُزاح إلى مكانة ثانية حتى نصل إلى عام 1838 حين حكمت اتفاقية تجارة حرة بين الإمبراطورية العثمانية وإنكلترا على أى إمكانية مستقبلية للتصنيع بالفشل. «فلولا اتفاقية 1838 للتجارة الحرة، لكان بوسع مصر النجاح، وإن جزئيا، فى التصنيع» (السابق: 128).

لابد أن ينطوى النقاش مع «أطروحة الصوف» التى عرضها غيربر على تكرار الحجج المعروفة التى تثار ضد مدارس التبعية/ النظام العالمى، لأن تفسير الكاتب لانتقال إنكلترا إلى الرأسمالية يستند فى نهاية المطاف إلى الفرص التجارية التى أُتيحت للأخيرة، برغم أن الكاتب يؤكد تبنيه للأدوات المفاهيمية لبارنغتن مور. دعونا نتقبّل فكرة «فرادة» الصوف الإنكليزى الذى لم يكن الاستغناء عنه ولا تعويضه ممكنين. بل دعونا نمضى إلى ما هو أبعد من ذلك، ونتخيل أن الطلب على الصوف الإنكليزى

لم يكـن مرنـا أبدا، أى إن التغيّر فى أسـعاره لايـؤدى إلى أى تغيّر فى الطلـب عليه[1]. فما الآثـار التى يمكـن لهذا كله أن يتركها على اقتصاد بريطانيـا وبنيتها الطبقية؟ من الناحية المنطقية، سـيتوقع المرء حدوث الآثار نفسـها التـى عرفتها عدة بلـدان أوربية فى أواخر العصر الوسيط حين ازداد الطلب على منتجاتها، أى تحقيق فائض تجارى وتدفق المعادن والسبائك الثمينة إلى خزائن ملوكها. فلماذا يعطى ذلك دفعة لنمو الرأسمالية فى أى بلد؟ إن الطلـب الـذى يسـتمر فى الزيادة على منتـوج بلد ما فى ظروف قبل رأسـمالية يقود فى العادة إلى نتائج سـلبية تتمثل فى ارتفاع الأسـعار وتشديد استغلال الفلاحين من جانب الطبقات المسـيطرة. وأسـباب ذلـك واضحة تماما. فقـد بيّنا أعلاه بأن طريقة اسـتجابة الاقتصـاد قبـل الرأسـمالى لحوافز السـوق تـكاد تكون معاكسـة كليـا لطريقة اسـتجابة الاقتصاد الرأسمالى.

وعليـه، فـإن القول بأن إنكلترا اسـتجابت لزيـادة الطلب عـلى إنتاجها من الصوف عـبر «تعبئتهـا للطاقـة الإنتاجيـة العاطلـة» والنزوح الجماعى مـن الزراعـة إلى الصناعة يعنـى أن غيربر يفترض أن الرأسـمالية بـكل خصائصها كانت قائمة أصـلا: مرونة تامة فى حراك قوة العمل ومرونة فى النظام الإنتاجى القادر على التحول من النشـاطات غير المربحة إلى النشاطات المربحة بسهولة وقدرة الزراعة على الاستجابة لزيادة الطلب عبر تثوير نفسـها! هنا بالضبط يقع غيربر فى نفس الحشـو المنطقى الذى يقع فيه فالرشـتاين: تفسـير نشوء الرأسـمالية بافتراض وجود «الروح» الرأسمالية، أى بافتراض أن الفاعلين الاقتصاديين يجرون حسـاباتهم وفق الطرق الرأسمالية حتى قبل نشوء الرأسمالية. بتعبير آخر، يتم تفسير نشوء الرأسمالية استنادا إلى فهم وظيفى فظ يقول بأن الزراعة اضطرت لمواجهـة شـحة العمل بإحداث ثـورة زراعية كانت تحوم فى الهواء، غـير أن الطلب على الحرير الصينى والشاى الهندى والقمح المُنتج فى بولونيا وأوكرانيا ومناطق بحر البلطيق

---

(1) وهـو أمر مسـتحيل، فحالـة الطلب عديم المرونة تنطبق فقط على مواد المعيشـة الأسـاس، مثل الخبز الذى لايمكن الاسـتغناء عنه حتى لو ارتفعت أسـعاره، بل إن مرونة الطلب على الخبز نفسـه ليست منعدمة تماما إذ يقلّل الأفراد استهلاكهم منه إن تجاوزت أسعاره سقفا معيّنا.

الأخرى فضلا عن القطن المصرى أدى إلى قيام بنى قبل رأسمالية كان لها تأثير خانق على التطـور اللاحـق للإنتاج والتصنيع فى كل تلك البلدان، بل إن هذا النوع من التخصص فى إنتـاج المواد الخام بات التفسـير المفضّل لاسـتمرار التخلف والتبعيـة[1]. وهكذا فلو حصـل وإن عجـزت إنكلترا عن إنجـاز ثورتها الصناعية لقيل بـأن التخصص فى إنتاج الصوف، أيا كانت نوعيته، هى السببُ وراء تخلف بريطانيا! سأستشهد بمقتطف مطوّل مـن روبـرت برينر يبين فيه آثار زيادة الطلب العالمى على منتجات محددة فى أوربا فى ظل غياب البنى الرأسمالية:

«كان النمـو الصناعـى الإنكليزى، فى مجال صناعة الصوف بشـكل طـاغ، قد حفّزه التصديـر بعـد أن أعطـاه الطلـب الأجنبى دفعـة قوية. غـير أن مثل تلـك الاندفاعات المستندة إلى التصديـر كانـت شـائعة فى أوربا طوال العصـور الوسـطى وأوائل العصر الحديـث؛ ولم يسـتطع أى منهـا الديمومـة فى السـابق. فقد فـرض عدم مرونـة الإنتاج الزراعـى عـلى الـدوام... قيودا حـادة على تطـور الإنتـاج الصناعـى. كان للتصاعد فى أسـعار الغذاء، وربما العجز التام عن توفير معـروض الغذاء أحيانا، وهو أمر ناجم عن تراجع الإنتاجية الزراعية، القدرة على خنق الصناعة مباشرة من خلال وضع حد لنسبة السـكان القادريـن على التخصـص فى ميادين غير زراعية. ولو لم تكـن مثل تلك القيود قائمة فإن النتيجة سـتكون تقويض أسـواق الإنتـاج الصناعى، إذ سـترتفع الأجور... وبالتالى سـترتفع أسـعار المنتجات الصناعية أو ستنخفض نسبة ما يخصصه السكان من

(١) ولو تقبلنا الفكرة القائلة بأن تتجير الزراعة والاعتماد على محصول زراعى طاغ هما أساس التخلف والتبعية، فعلينـا تقبـل فكرة أن محمد على وليسـت القوى الغربية هو من قاد مصر وسـوريا إلى هـذا المصير، كما يبيّن المقطع التالى:

«شـجّعت السـلطات المصرية الزراعة [فى سـوريا الكبرى التى قامت باحتلالها]. لكنها شجعت المنتجات الموجّهـة للتجارة مثـل الزيتون والقطن والحريـر. وفرضت احتكارا على التجـارة فى تلك المنتجات بهدف دعـم الاقتصـاد المـصرى... كان الفلاحون يُجبرون على تغيـير ما اعتادوا القيام به قبـل الاحتلال المصرى، بالتحول من زراعة مواد المعيشة إلى الزراعة الأحادية. وقادهم هذا، كما قاد الفلاحين المصريين إلى الاعتماد على المنتجات الغربية لتلبية حاجاتهم» (نعيسه 1986: 278-279).

دخلهـم لشراء المنتجات غير الغذائية... وقد أوضح غوبير هذا بأكثر قدر من الوضوح فى حالة فرنسـا فى القرن السابع عشر، إذ توصّل إلى وجود علاقة مباشرة بين الانحطاط طويل المدى لصناعة النسيج فى منطقة بوفيه فى تلك الفترة وبين مشاكل إنتاج الغذاء... وأخيرا، فمـع أن الصناعة الهولندية تبدو وقد نجت من أزمة القرن السـابع عشر بأقل قـدر من الـضرر، فإن عجزها عن الحفاظ على تطور مسـتديم على امتـداد القرن الثامن عـشر يبدو مرتبطا بدرجة كبيرة باعتمادها السـاحق على استيراد الحبـوب التى ازدادت أسعارها بشكل ملحوظ بعد 1750».

Brenner 1985a: 52-3

إذن، لايكفى حديث غيربر عـن «التعاطـى الرأسـمالى» أو «البنية الطبقيـة المتميّزة والمؤسسـة» فى إنكلترا لتفسـير قيام الثورة الصناعية فيها، لأننا إن تناولنا العوامل التى يثيرها الكاتب بشـكل جدى، فستنقلب روايته نفسـها رأسـا على عقـب. والأمر المثير للدهشـة هنا هو أن المصادر التى يستشـهد غيربـر بها بصورة انتقائية تضـع عامل إنتاج الصوف فى سـياقه الصحيح، غير أنه لايتوصل إلى اسـتخلاص الاسـتنتاجات المنطقية مـن تلك المصادر كما يبدو. فهو يستشـهد على سـبيل المثال بكرسـتوفر هِل الذى تناول الارتفـاع المذهـل فى الدخول الناجمـة عن تربية الخـراف بـين 1350 و 1640. لكن هِل يؤكـد عـلى أن أكبر الأربـاح إنما حققهـا مزارعون رأسـماليون، رجال أجّـروا أراضيهم بهدف الإنتاج من أجل السـوق (السـابق: 126). فما الذى ينطـوى عليه هذا وغيره من استشـهادات؟ إنـه يعنى ببسـاطة أن إنكلترا لم تسـتفد من ميزاتها فى إنتـاج الصوف (أو مـن أى ميـزات أخرى) قبل أن تمـر بثورة زراعيـة وإن المزارعين الرأسـماليين والزراعة الرأسـمالية كانتا هناك أصـلا. وهنا يكمن بالضبط زيف أطروحـة الصوف وما تنطوى عليه من تفسـير فيما يتعلق بغياب ثورة زراعية مماثلة فى المشرق. باختصار، لو لم تترسّـخ الرأسـمالية فى الزراعة الإنكليزية أصلا، ولو لم تأخذ أشـكال التنظيم الرأسمالى بالتغلغل التدريجـى فى كل قطاعـات الاقتصاد لمـا كان لإنتاج الصـوف وتصديـره أن يلعبا دورا مئوّرا للاقتصاد أو المجتمع.

إن صحّت الحجج التى طرحنا أعلاه، فبوسعنا المضى لتبيان زيف أطروحات غيربر التى تحاول تطبيق ما توصّل إليه بشأن إنكلترا على حالة مصر فى القرن التاسع عشر[1]. إن غيربر محق تماما فى إشارته إلى الآثار السلبية التى أدى إليها فرض التجارة الحرة على مصر والإمبراطورية العثمانية فى 1838. ولكن علينا أن ندرس الظروف الاجتماعية السائدة فى المنطقة آنذاك لكى نتفهم الأسباب التى جعلت فرض تلك السياسات ذات تأثير سلبى. فمما لاشك فيه أن بريطانيا الاستعمارية كانت ذا مصلحة فى إعاقة التطور الصناعى فى أى بلد غيرها بهدف الحفاظ على موقعها المهيمن. لكن الاستعمار والإمبريالية ليستا ذاتا لهما إرادة. إنهما تركيب من العلاقات يحدده توازن القوى بين لاعبين أو أكثر. أشرنا سابقا إلى أن المعاهدات التى تم فرضها على مصر والعثمانيين فُرضت كذلك على طائفة واسعة من الدول والمناطق الأخرى بما فيها مناطق أوربية خلال الفترة ذاتها تقريبا لكن الحصيلة التى خرج منها كل بلد جرّاء تنفيذ تلك المعاهدات كانت شديدة الاختلاف. كان الرد اليابانى هو الأكثر إبهارا بلا شك، مع أنه لم يكن الرد الوحيد المنتج لآثار إيجابية. ويعترف غيربر نفسه بأن مصر كانت قد حققت مكاسب من إنتاج القطن قبل إن يفرض البريطانيون نفوذهم الواسع على هذا البلد، لكن تزايد السكان ابتلع تلك المكاسب. لكن السؤال هو لماذا استخدم الفلاح المصرى تلك المكاسب لإنتاج مزيد من الأطفال لا للاستثمار الصناعى أو لتحسين الزراعة؟ ولماذا لم يذهب فائض السكان هذا ليشكل جيشا متاحا للإنتاج الصناعى؟ يرفض غيربر عن حق الأطروحات الاستشراقية عن الفلاح ذى الذهنية المتخلفة. لكنه لايقدم التفسير المنطقى الذى يتيحه التأمل فى بنى ومنطق الزراعة قبل الرأسمالية. إن إضافة ابن جديد تعنى إضافة وسيلة إنتاج جديدة للأبوين، وهو بالتالى إمكانية محتملة لتحقيق

(١) بل إن زيف حجة كهذه يتجلّى حتى فى عالمنا المعاصر. إذ ما من مادة خام أكثر فرادة وافتقادا إلى المرونة وتعذرا على الاستبدال فى يومنا هذا مثل النفط (أقصد بالمرونة، إن الطلب عليه لن يتأثر كثيرا بارتفاع أسعاره). ومع هذا فلم تنتج المكاسب الهائلة التى تدفّقت منذ السبعينيات على مصدّريه فى الشرق الأوسط ثورة صناعية أو زراعية، بل كانت العواقب كما سنبين فى الفصل الأخير أكثر شبها بما عرفته إسبانيا فى القرن السادس عشر إثر تدفق المعادن الثمينة إليها من أمريكا الجنوبية.

المزيد من الدخل فى ظل ظروف لاتتيح الاستثمار فى المكائن؛ وحيث لم تتطور الأسواق بما يسمح بالحراك الحر من الزراعة إلى الصناعة.

هذه الشروط هى التى تفسّر غياب الثورة الصناعية فى مصر وفى أنحاء المشرق الأخرى، أكثر مما تفسرها أطروحة اختلاف زراعة القطن كثيف العمالة عن إنتاج الصوف الموفّر للعمل. فالأطروحة القائلة بأن القطن كثيف الاستخدام للعمل تعنى أن العمل لم يكن متوافرا لأداء نشاطات غير زراعية وإن الصناعة لم تستطع النهوض بسبب شحّته. لكن مصر لم تعان من شحة فى العمل طوال تاريخها. وتقدّم الأرقام التى أوردنا سابقا والأرقام الأخرى عن نمو سكان المدن والعطالة أدلة واضحة على ذلك[1]. كان نظام الأراضى الذى ضرب بجذوره مع مجىء محمد على إلى الحكم، وسياساته المطلقة التى خنقت الحرف فضلا عن استنزافه لموارد مصر فى حملات عسكرية امتدت من فلسطين إلى شبه الجزيرة العربية وراء انهيار ما تبقّى من إمكانات مصر على التصنيع إثر فرض معاهدات التجارة الحرة.

وبعد ما يقارب القرن، لاحظنا كيف تأسس بنك مصر فى محاولة للتصنيع وفقا للأسس ذاتها التى تخيّل غيربر كونها عجلة التصنيع الإنكليزى، أى بتصنيع القطن عوض تصديره كمادة خام. ولم تكن التجارة الحرة عقبة فى وجه التراكم الرأسمالى فى ذلك الوقت، هذا إذا كانت الرأسمالية فى طور الصعود طبعا. فقد تدخّلت الحكومة بشكل كثيف لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، فارضة سلسلة من التعريفات الحمائية خلال السنوات 1930 و1934 و1938 حين ألغيت آخر المعاهدات التفضيلية مع الدول الأجنبية (Davis 1983: 142). لكننا لاحظنا إن تصنيع مصر لم يحقق تقدما ملحوظا لا على يد بنك مصر ولا على أيدى غيره. وليس من الصعب معرفة أسباب ذلك إن تبنى المرء التفسير المعروض أعلاه من أن بعض التصنيع يمكن أن يتحقق فى ظل نظام قبل رأسمالى لكن سبل تقدم التصنيع فيها بعد لابد، وأن تنغلق بسبب عدم

(١) انظر المعطيات فى الجدول السادس عن جذور الثورات.

توسع السوق وهيمنة فئات لامصلحة لها فى توسيع السوق المحلى، لاعتمادها أصلا على التجارة الخارجية. فتوسيع السوق يعنى توسيع القوة الشرائية بيد السكان. وتوسيع القوة الشرائية يعنى التخفيف من اعتصار الفلاحين. والتخفيف من اعتصار الفلاحين يعنى ارتفاع أسعار ما يصدّرون وانخفاض إنتاجهم. من هنا فليس من مصلحة تلك الفئات التوسع فى عملية التصنيع[1].

قامت أرستقراطية ملاك الأرض والتجار فى المشرق بالفعل بتحويل بعض من مواردها إلى النشاط الصناعى، مثلما فعلت نظيرتها فى أوربا قبل الصناعية بالضبط. ولكن لم يكن بوسعها القيام بذلك على نطاق واسع وإلا كانت ستنتحر كطبقة اجتماعية، بمعنى أنها كانت تستثمر بالقدر الذى لايؤدى إلى تقويض أسس بقائها، إذ تتمثل الشروط التى لاغنى عنها لبقاء تلك الطبقات، ناهيك عن الإبقاء على هيمنتها، فى الحفاظ على أسعار فائدة مرتفعة ترتبط باكتناز الموارد المالية، وفى الإبقاء على أسعار عالية للأرض، فى حين أن الشروط المسبقة للتصنيع هى عكس ذلك تماما. وفى ظل غياب أسواق مرنة لرأس المال فى ظل الظروف قبل الرأسمالية، يتم اختزال دور النقود إلى مخزن للقيمة فحسب لا إلى وسيط للتبادل كذلك. ولأن عوامل الإنتاج غير قابلة للمبادلة فيما بينها بسهولة (لأن العمل عديم القيمة عمليا من وجهة نظر الملاك كما لاحظنا سابقا)، يتجه المالكون إلى خزن ثرواتهم فى صورة نقود (يُفضّل أن تكون عملات قوية كالجنيه الاسترلينى حتى أواخر الخمسينيات) وذهب وسلع غير قابلة للاندثار (معادن وسجّاد وما أشبه).

هنا لاتتحدد أسعار الأرض من خلال العمل الحر لقوى السوق. فواقعة غياب منافذ الاستثمار الكافية تجعل الأرض (ونشاط الاستيراد والتصدير) فروعا معرّضة

---

(١) وفوق هذا، لا يمكن لمنافذ التصدير أن تعوّض عن جمود السوق المحلية، لأن محاولات التصنيع فى المشرق (وكذلك فى أمريكا الجنوبية) حصلت خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية التى اتّسمت بسياسات شديدة الحمائية، لكن إنتاج الحرير، حتى فى ظل نظم تجارة أكثر تحررا، ما كان بوسعه منافسة الإنتاج البريطانى لا فى السوق المحلى ولا فى الأسواق الخارجية.

للمضاربة بشكل شديد. ومن هنا فإن أى نزوع واسع نحو الاستثمار الصناعى يؤدى إلى انخفاض أسعار الأرض وأسعار الفائدة. ولهذه الأسباب بالذات يرتكب المنظّرون الذين يربطون بين رأس المال التجارى وبين صعود الرأسمالية خطأ جسيما. هذا الربط له تاريخ طويل بين الماركسيين الذين يفترضون أن كل ما يحتاجه النظام الرأسمالى لكى يمد جذوره عميقا فى داخل أى تشكيلة هو تراكم «ابتدائى» لرأس المال.

إن الأمر المشترك بين نظريات التبعية/ النظام العالمى وبين تحليل غيربر (مثلما يشترك معهم فيه التلوين الثانى الذى سنناقشه أدناه) يتمثّل فى المفهوم الذى يرى أن توافر النقود شرط مسبق لصعود الرأسمالية[1]. وبرغم أن غيربر يقيّد تحليله بطبيعة البنى الطبقية، فإنه يظل يرى فى تدفق الموارد من الخارج الحافز الأساس لإطلاق دورة التحديث والإبداع. ولا يجرى البحث عن أسباب الاستمرار «غير الطبيعى» للتخلف إلا حين تتدفق تلك الموارد ولاتتحقق الآثار التى يتوقّعها غيربر. وهذا ما يوصلنا إليه التأمل فى محاولة تفسير غيربر لغياب الثورة الصناعية برغم ازدهار تصدير القطن الخام، والتأمل فى اندهاش حنا بطاطو من تعزّز القسر شبه الإقطاعى فى العراق عقب تتجير زراعته، مثلما توصلنا إليه الإحالات المتكررة إلى الطبيعة «الطفيلية» لبرجوازية المشرق التى لا تستثمر فى الصناعة برغم توافر الموارد.

إن هذا الرأى الشائع هو سليل منطقى لمفهوم شعبى يربط صعود الرأسمالية فى الغرب بتوافر تراكم «ابتدائى» أو «أصلى» لرأس المال يُعزى خطأ إلى ماركس؛ فيؤكد بيرغييه بشكل جازم»

---

(١) نشير بشكل عابر إلى أن نظريات التطور الاقتصادى المبكّرة كانت ترى أن نقص رأس المال فى «البلدان المتأخرة» هو العَرَض المرضى الرئيس المميز لها، فالمطلوب بالتالى هو تكوين ما يكفى من رأس المال لكى يتحقق الاستثمار وتنكسر «الحلقة المفرغة للتخلف» على حد التعبير الذى ابتكره راغنر نركسه فى أوائل الخمسينيات. للاطلاع على عرض شامل لنظريات التخلف، انظر Meier 1975. سنتناول هذه النقطة بتفصيل أكبر فى الفصل الأخير.

«سـال كثير من الحبر حـول قضية رأس المال فى الصناعـة، وقد آمن ماركس بـأن بـدء عملية التصنيـع اعتمد على تراكم مسـبق لرأس المال، وهـى فكرة بقى معظم المؤرخين والاقتصاديين الماركسيين بالطبع مؤمنين بها».

Bergier 1980: 412

ويجمّل هيرمان شفارتز تلك الصورة قائلا:

«ظـل أدب التاريخ الماركسـى يحاجـج أولا بأن النهب الإمبريـالى وفّر رأس المال للاسـتثمار المؤسِّـس للثورة الصناعية، وثانيا بأن الأسواق الإمبريالية كانت أماكن تُطمر فيها الصادرات... وظل المؤرخون الليبراليون ينكرون هذا الادعاء مؤكدين بأن العوائد الاسـتعمارية شكّلت جزءا شـديد الصغر من استثمار رأس المال فى أحسن الأحوال، وإن الأسواق المحلية كانت أهم من الأسواق الخارجية. ويبدو أن الحقيقة تكمن فى مكان ما فى الوسط".

Schwartz 1994: 85

والواقـع أن ماركس اسـتخدم تعبـير «التراكـم الابتدائى» بطريقة سـاخرة إن صح القـول، إذ تبـيّن القراءة المدقّقة أنه لم يؤمن قط بهـذه الفكرة كما يفترض كثيرون. فعنوان الفصـل المشـار لـه فى المجلد الأول مـن رأس المال (الجزء السـابع) شـديد الدلالة: «ما يُسـمّى بـسر التراكم الابتدائى». فهـو ينتقد هنا بوضوح مفهوم آدم سـميث القائل «إن تراكـم الموجودات يجب، بطبيعة الأشـياء، أن يسـبق تقسـيم العمـل» (Smith: 1776: 260).

يـرى ماركس أن «أصول الرأسـمالية تكمـن فى تحوّل علاقات الإنتـاج فى الأرض» لا فى تدفـق رأس المـال بشـكله النقـدى. فـإذا «رأى كثير مـن معاصريـه الامتناع [عن الاسـتهلاك] المصدر الأصلى للتراكـم... كان ماركس يرى أن التراكـم الابتدائى ليس تراكما بهذا المعنى على الإطلاق. فبوسـع الامتناع أن يقود إلى التراكم إن كانت علاقات

الإنتـاج الرأسـمالية قائمة أصـلا (Fine 1983: 393, انظر كذلـك :Thomson 1990 313). وفقا لتعبير ماركس:

«إذن فما يُسمّى بالتراكم الابتدائى ليس إلا العملية التاريخية لطلاق المنتج من وسائل الإنتاج... إن تجريد المنتج الزراعى، الفلاح من الأرض هو أساس العملية كلها».

Marx 1867: 737 - 739

فى المجلـد الثانى من رأس المال يمضى ماركس إلى أبعد من ذلك مؤكدا رأيه بشـكل قاطـع. هنـا يشـير إلى «زيادة عـرض المعـادن الثمينـة فى القرن السـادس عـشر كعامل جوهرى فى تطور الرأسـمالية»، لكنه واضح فى الإشـارة إلى «كميـة نقود تكفى للتداول وتكـوّن الاكتنـاز المتوافق معـه». ويخلص ماركـس إلى القول: «يجب عدم تفسـير ذلك بمعنى ضرورة تكوّن اكتناز أولا قبل أن يبدأ الإنتاج الرأسمالى. بالأحرى يتطور الاثنان بصورة متزامنة» (المجلد الثانى: 396، انظر كذلك .Dobb 1963: 182n).

2.4 قراءة مزدوجة الخطأ للتاريخ

يركّـز التلويـن الثانـى لتفسـير تخلف المشرق عـلى «الطبيعـة» المختلفة لرأسـماليتها. والصياغـة التقليدية التى نسـمعها مرارا وتكـرارا ممن يتبنّون هذا الـضرب من التفكير تقـوم على وضـع «برجوازيـة» المشرق «القديمـة»، أى طبقـة التجار التـى هيمنت هى وملاك الأرض على تشكيلات المشرق قبل الثورات، فى موضع التعارض مع برجوازية أوربية متخيَلة نجحت بهذه الطريقة أو تلك فيما فشـل الآخرون. سـأحاول أن أبين أن القـراءة المغلوطـة لعمليـة صعود الرأسـمالية فى أوربا أنتجت صرحا نظريـا هائلا يزعم أن اسـتراتيجيات الاسـتعمار القديم والجديد «حرفت تاريخ العالم الثالث» ومن ضمنه الشرق الأوسط عن مسار «تطور طبيعى» ما.

عندما يقال إن هناك «مجتمعات تتطور بشكل طبيعى» يُقاد القارئ إلى الإيمان بوجود منطقين/ آليتين، إحداهما يتجاوب مع الحاجات الداخلية لمجتمع ما والآخر يسـتجيب

لحاجـات أجنبية/ خارجية. وفقا لهـذه القراءة الخاطئة، كان تاريـخ أوربا الحديث نتاج الحاجات الداخلية لمجتمعاتها ولهذا السـبب تفتّحت وازدهرت الرأسمالية هناك. وعليه فلو تُرك العالم الثالث يتّبع منطقه الداخلى، لكانت كل مجتمعاته ستصل إلى تلك النهاية السعيدة فى هذه الفترة أو تلك، غير أن الرأسمالية الأوربية منعت معظم تلك المجتمعات من التطور بشكل «طبيعى» فعلينا النظر إلى أوجه الاختلاف لا الشبه بين أوربا وباقى أنحاء العالم.

عبر هذه الطريقة فى وضع برجوازية المشرق فى موضع التعارض مع نظيرتها الأوربية يحاول كثير من الكتاب العرب ومختصّى الشرق الأوسـط من غير العرب تفسـير أسباب فشـل المجتمعات العربية فى التخلص من ظروفها المتخلفة (وعلينا أن نشـير عرضا إلى أن بعضـا مـن جاذبية هذا التفسـير للقرّاء هو أنه يزيح عنّا الشـعور بالمسئولية عما آلت إليـه أوضاع منطقتنا ملقيا باللوم على الخارج وعـلى حفنة من الحكام). لنتناول نموذجا يلخّص طريقة التفسير هذه:

«نشأت معظم الفئات الرأسمالية [فى العالم العربي] من رحم طبقة كبار ملاّك الأرض مما جعلهـم يفضّلون أشـكال الاسـتثمار فى العقـارات أو المضاربة بدل الاستثمار فى الموجودات العينية. كما أن هذه الأصول (فى العراق ومصر والأردن والسـودان) جعلت تلـك الفئات ذات مصلحة كذلـك فى الحفاظ على علاقات وقيـم اجتماعيـة ذات «تلويـن إقطاعـى» عـلى العكس مـن نظيرتها مـن الفئات الرأسـمالية الأوربيـة التى وُلدت من خـلال الصراع الحاد مـع النظام الإقطاعى وكانـت لهـا مصلحـة داخليـة بالتـالى فى مكافحـة وتصفيـة العلاقـات والقيـم والمؤسسات ذات الطابع الإقطاعى [التى كانت قائمة] فى الاقتصاد والمجتمع».

عبد الفضيل 1988: 158

ويتوصّـل بينين ولوكمان فى عملهما عن الطبقة العاملة المصرية إلى الاسـتنتاج ذاته:

«لم يشكّل الرأسماليون طبقة مستقلة واثقة بنفسها ومهيأة لتحدى هيمنة البرجوازية الزراعية. فظلت الصناعة المصرية (ولاتزال) عاجزة عن تجاوز الحدود التى تسببت فى تشكلها الأصلى فى ظل سيطرة رأس المال الأوربى. كان على الصناعيين المصريين المساومة والتحالف مع كبار ملّاك الأرض والغرب فى آن واحد للحصول على رأس المال والدعم السياسى من أجل البقاء على قيد الحياة».

Beinin and Lockman 1987: 396

وقبل هذا ببضع مقاطع نقرأ:

«لأن الصناعيين كانوا وثيقى الارتباط بمصالح كبار ملّاك الأرض من خلال العلاقات العائلية والاجتماعية، ولأنهم حصلوا على كثير من رءوس أموالهم من المصالح الزراعية، فقد تشاركوا والأخيرين فى القيم الاجتماعية المحافظة».

وتوصَف البرجوازية السورية بطريقة مشابهة:

«بقيت البرجوازية السورية التى تطورت فى ظل السيطرة الكولونيالية... متشابكة مع الطبقة الإقطاعية. فقد نجح بعض كبار ملّاك الأرض، وهم مالكو وسائل الإنتاج الرئيسة، فى توفير بعض رأس المال الذى استثمروه فى التجارة والصناعة. ولهذا فقد مارسوا نوعين من الاستغلال: إقطاعى ورأسمالى... تطورت الرأسمالية الغربية على حساب الإقطاع. وحلّت البرجوازية الصاعدة محل الإقطاعيين فى مراكز السلطة الاقتصادية. لكن تطور الرأسمالية فى ظل الهيمنة الأجنبية فى بلدان مثل سوريا ترافق مع تعزيز العلاقات الإقطاعية فى الريف. وبهذه الطريقة تشكلت طبقة شبه إقطاعية وشبه رأسمالية».

زكريا 1977: 252-253

تنبع الأخطاء المنهجية لهذا النوع من التحليلات من مفهوم يتعامل مع الطبقات والبنى الاجتماعية كأشياء ذات جوهر. يتمثّل النظر إلى الطبقات والبنى باعتبارها

تنطوى على جوهر فى تعيين واستنتاج مجموعة من الخصائص الكامنة الثابتة غير القابلة للتغيّر لكل فئة اجتماعية بغض النظر عن مواقعها فى ظل سياق تاريخى محدد، وبغض النظر عن طبيعة علاقات الإنتاج الاجتماعية المسيطرة فى المجتمع محل البحث. فى حين يتمثّل الفهم التشييئي فى النظر إلى الطبقة أو الفاعلين الاجتماعيين بوصفهم كتلة صمّاء، كمجموعة متجانسة موحَّدة ذات نزوع وسلوك واتجاه طبيعى يحدد موقعها فى المجتمع بصورة مسبقة. وعند ذاك سيتم الحكم على أى انحراف عن هذا التركيب «النموذجى» من الخصائص السلوكية كحالة شاذة لابد من إيجاد تفسير لها بالبحث عن أصولها أو تاريخها الاستثنائيين.

بوسع المرء الإحالة إلى حشد لاحصر له من النصوص شبه المتطابقة لوصف البرجوازيات اللبنانية والعراقية والإيرانية، فضلا عن معظم «طبقات العالم الثالث الرأسمالية» بالطبع، وهى أوصاف مستمدّة من تسمية «البرجوازية الرثّة» الشهيرة التى أطلقها أندريه غندر فرانك عام 1969[1]. وبهذه الطريقة فإن ما بدا محاولة لتفسير آليات الرأسمالية العالمية، انتهى إلى تمجيد الطريق الفريد الذى قطعته البرجوازية الأوربية، واحتقار لأى طريق آخر كما فعل ماكس فيبر. وبوصولنا إلى هذه النقطة علينا، وفقا لهذا التحليل، أن نمتنع عن أى محاولة للمقارنة مع تلك الطبقة «الفريدة». فلا يعود وضع برجوازياتنا استثنائيا، بل هو وضع البرجوازية الأوربية التى تُضفى عليها كل صفات التمجيد. والأمر الوحيد الذى يُسمح لنا بالقيام به والحالة هذه هو إظهار التعاكس، كما بيّنت المقتطفات السابقة، والمضى إلى وصف الكيفية التى تديم عبرها البرجوازية «الطرفية» التخلف بالتعاون مع ال«مركز».

---

(١) كان فرانك من أوائل منظّرى مدرسة التبعية. يقتطف روبرت سبرنغبورغ الكثير من النصوص المشابهة التى كُتبت على مدى عقود ابتداء من فرانز فانون الذى عايش ثورة الاستقلال الجزائرية وألّف كتاب «المعذبون فى الأرض»، وصولا إلى سمير أمين ورايموند هنيبش، ويتوصل إلى أن «كتابات الماركسيين وأنصار التبعية عن العالم الثالث كانت صدى لاحتقار نظرية التطور الأمريكية للبرجوازيات غير الأوربية» (Springborg 1993: 14-15).

وسـواء انطلق متبنّو هذا التفكير من فرضية كون النظام الاجتماعي- الاقتصادى فى البلد المعيّن كان رأسـماليا بالفعل، أو أن الطبقة الرأسـمالية فيه مارسـت نشاطاتها فى ظل ظروف قبل رأسمالية، فإن الاستنتاجات التى يتوصلون إليها تتطابق عمليا: البرجوازية المحليـة تختلف جذريا عن نظيرتها الأوربية التـى يفترضون أنها دخلت فى حالة تناقض عميـق مـع النظـام الاقطاعـى ثائـرة عليـه فى نهاية المطـاف ومؤسّسـة المجتمـع الجديد علـى أنقاضـه. وحتى فى الكتابـات الحديثـة التى تهدف إلى نقـد إطروحـة "البرجوازية الكولونيالية»، فإن نفى اسـتثنائية الشرق الأوسـط يمر عبر إبراز استثنائية منطقة أخرى ما: إنكلترا أو أوربا الغربية أو الغرب عموما وهو مايعنى فى نهاية المطاف إن الاختلاف الجذرى قائم بالفعل. فى دراسـته عن عبود باشـا والرأسـمالية المصرية قبل 1952، يقرر روبـرت فيتالـس ألا يتعاطى مع الفوارق بـين ملاّك الأرض والمصرفيـين والبرجوازية التجارية والصناعية، لعدم وجود أدلة قابلة للملاحظة تؤيد وجود مثل تلك الفوارق:

«أيـا كانـت القيمة المفاهيمية للحفـاظ على التمييز بين مـلاّك الأرض والبرجوازية، ولاسـيما البرجوازيـة الصناعيـة، فليـس مـن السـهل القيـام لهـذا التمييز على مسـتوى سوسـيولوجى، إن لم يكن لشـىء فـلأن ثمة مخاطـرة فى تقليل مـدى الاندماج بين أسر ملاّك الأرض والأسر الرأسمالية».

Vitalis 1994: 224-5

لكـن مـا حاولت تبيانه هـو أن ملاحظة فيتالـس الصحيحة تكتسـب معنى لها فقط حين نضع «رواية تطور الرأسـمالية فى مصر» وغيرها، فى سـياق دراسـة تاريخية شـاملة لديناميات صعود الرأسمالية بوجه عام. فهنا بوسع المرء أن يفهم ما سيبدو لغزا فى تفسير حالـة مناطـق أخرى من دون تكرار وصفها بالاسـتثنائية. إن فيتالس محق فى الدعوة إلى اتّباع معايير أخرى لتقسيم الجماعات، لكنه لايحاول تفسير أسباب ذلك:

«تجاهلتُ فى هـذا الكتاب النزاعات بـين رأس المال ومـلاّك الأرض من جهة وبين الفلاحـين والعمال من جهة أخـرى ولم أعتبرها جزءا مكوّنا من رواية تطور الرأسـمالية

فى مصر. كانت هناك «انقسامات ونزاعات» بين المناطق، بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، عبر الصناعات والقطاعات».

المصدر السابق: 225-226

ومع أن فيتالس يقول فى مقدمة كتابه بأنه يعرض رأيا مبتكرا حول المستثمرين المصريين و«رواية بديلة عن مسار العقود المبكّرة للتطور الرأسمالى»، فإنه يحث القارئ على عدم مقارنة مصر مع الولايات المتحدة أو إنكلترا أو اليابان أو فرنسا، بل مع «نطاق من الحالات أكثر قربا مثل تركيا وسوريا وشرق أفريقيا وغربها وكوريا والفلبين» (المصدر السابق 221-222). ومع إنه يصف طبيعة المقارنات التى تجرى مع مسارات تطور فرنسا وبريطانيا باعتبارها قائمة على «تفسيرات شديدة القولبة لمسارات تطور مفتَرَضة» (218)، فإن ما يسمّيه مقاربة تتمايز مع التقليد المألوف من جانبه لاتحاول تحدى تلك التفسيرات المقولبة نفسها ولا تبين لنا أسباب دعوته لعدم إجراء مقارنة مع البلدان المتطورة مادامت حالة مصر وغيرها ليست استثنائية.

لاتكمن القضية فى البلد الذى ينبغى اختياره من أجل إجراء مقارنة صالحة، ولاتكمن فى ألا «نقسوا» على بلد ما حين نستخدم إنكلترا أساسا للمقارنة على سبيل المثال وليس الفلبين. ودعونى أكرر من جديد أن التحول البنيوى والتطور الاقتصادى المستقل والمستدام لم يتحقق (حتى الآن على الأقل) إلا فى الرأسماليات الناضجة، بل إن الرأسمالية لاتستأهل وصفها بالنضوج مالم تمتلك تلك الشروط. وعليه فإن أى نظرية أو نموذج لديناميات التطور الرأسمالى (والنظريات والنماذج هى بالتعريف تجريدات، لكن مشروعية التجريد تتحقق إن استطاع الأخير عزل المكوّنات المتكررة والضرورى توافرها عمّا عداها) لايمكن لها أن تستند إلى حالات لم يثبُت بعد أنها رأسماليات ناضجة. من هنا فليس المقصود من استخلاص العناصر التى تكررت وأدت إلى ظهور تشكيلة اجتماعية رأسمالية فى ألمانيا أو السويد أو فرنسا أو بريطانيا، تمجيد تلك الدول أو تجاربها. إن عزل العناصر عن سياقها العَرَضى هو طريق الوصول إلى تعميم ينزع إلى عزل ماهو

فرنسـى أو ألمانى أو سـويدى أو بريطانى ويبقى على المشترك من أجل تفهّم المسار العام المؤدى إلى صعود التشـكيلة الاجتماعية الرأسمالية، أى من أجل بلورة نظرية عن صعود الرأسمالية بوجه عام.

ليـس توجيه المديـح إلى «البرجوازية القديمة» بتبيان «عقلانيـة» اختياراتها، كما فعل فيتالس، أو كيل الشتائم لها بوصفها «رثّة» و«طفيلية»، تفسيرا لمواقعها فى سياق تاريخى محـدد ولا للحـدود والظـروف التى عملـت فى ظلها. وهنـا بالضبط نحتـاج إلى إجراء مقارنـة لمواقعهـا فى السـياق التاريخى المناسـب. بدهى أنـه كانت هناك فئات رأسـمالية فى أوربـا قبل أن تسـود الأخيرة فى التشـكيلات الاجتماعية لتلـك المنطقة. لكن ولادتها ارتبطـت بحاجـات المجتمع الإقطاعى الـذى حققوا ثرواتهم فى ظله. والسـؤال الأول الذى ينبغى طرحه إذن: لماذا ينشغل بال هؤلاء بضرورة التصنيع فى المقام الأول؟ ولماذا يدخلون فى صراع مع طبقات ملاّك الأرض فى التشكيلة قبل الرأسمالية؟ لنطرح السؤال بصيغة أخرى: كيف كان بوسـع تلك الفئات أن تبلور حسّـا وسلوكا ووعيا بمصالحها مختلف، بل مختلف بشـكل جذرى مع حس وسـلوك ووعى ملاك الأرض. كما يُزعم فى الوقـت الذى كانت تنشـط فيه وتحقق ثرواتها داخل تركيب مـن علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية قبل الرأسـمالية؟ لنطرح السـؤال بشـكل فظ بسـيط قد ينطوى على مفارقة: هل صارعت البرجوازية الأوربية «القديمة» المترسّـخة الإقطاع حقا، وهل ناضلت من أجل التحويل البرجوازى لمجتمعاتها؟

برغم أن كل الدلائل الوضعية تنفى الادعاءات بثورية تلك البرجوازية - فإن الغالبية الساحقة من الكتاب (ومن الماركسيين) لاتزال تفترض إن الفئات التجارية أو الصناعية التى ازدهرت فى ظل النظام قبل الرأسـمالى كانت ذات مصلحة فى مجابهة النظام القديم. ومن الواضح أن هذا الاسـتنتاج المؤسـف نابع من التمسّـك بالفهم الميكانيكى لصعود الرأسـمالية، الـذى يرى ضرورة وجـود «تراكم ابتدائـى» حوّل العلاقـات الاجتماعية. يأخذنـا كَيـس فـان دير بيـل فى رحلة طويلـة ليبّين «آثـار التراكم الابتدائى على تشـكّل الطبقات» ليخلص إلى:

«من جانب رأس المال قد تكون القوة الاجتماعية ذات الأهمية الحاسمة فى إنكلترا، هى طبقة ملّاك الأرض التى تتبنى منظورا تجاريا، وهى فى مناطق أخرى رأس المال التجارى. وعلى المستوى الكونى فإن رأس المال التجارى القائم منذ ما قبل الطوفان، هو الذى يساهم فى تنظيم الفضاء الاقتصادى بطريقة تسمح بظهور نظام رأسمالى مكتمل التطور فى نهاية المطاف[1]».

Van der Pijl 1998: 38

لنعد تأكيد الوقائع: لم تساهم البرجوازية "القديمة" فى تثوير المجتمع وتحويله، أو فى تثوير الإنتاج لا فى الحالات الكلاسيكية مثل بريطانيا وفرنسا ولا فى الحالات "الاستثنائية" لدول المشرق (والعالم الثالث). ولن يبدو هذا القول مثيرا للاستغراب أو منطويا على مفارقة، إلا لمن يتمسك بمفهوم يضفى على الرأسمالية والطبقات عموما جوهرا ثابتا. فقد كان التجار مرتبطين بشكل لا فكاك منه مع المصالح الزراعية قبل الرأسمالية، أما القلة من الصناعيين «الكبار» فقد كانوا ذوى مصلحة قوية فى الحفاظ على القيود الاحتكارية التى فرضوها لمنع الآخرين من الدخول إلى ميدانهم ومنافستهم. فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت هناك فئة جديدة من البرجوازية التجارية آخذة بالصعود فى إنكلترا، مهد الثورة الصناعية. ولم تنشأ تلك الفئات من المصادر التى يمكن للمرء توقّعها، بل هى انحدرت من الحرفيين المتمكّنين ماليا. ولهذه الظاهرة أهمية من زاوية بحثنا. فبدلاً من أن يتحول التجار إلى الإنتاج المادى، حدث (ويحدث) العكس حيثما كانت التجارة أكثر إدرارا للربح، وحيثما احتل التجار مواقع أعلى فى

(١) ويزيد استخدام فان دير بيل المطّاط لمفهوم «التراكم الابتدائى» الأمر تعقيدا، إذ يبدو أنه يطبقه على أى استثمار كبير لرأس المال بهدف إعادة تنظيم الرأسمالية حتى بعد قيامها ونضوجها، كحديثه عن التراكم الابتدائى عند «إدخال الطرق الفوردية والتايلورية إلى أوربا فى ظل مشروع مارشال» المصدر السابق:39). فقد أدخل هنرى فورد ومن قبله تايلور أساليب تهدف إلى زيادة الإنتاجية فى أوائل القرن العشرين. وتم تبنى مشروع مارشال لإعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. وكل هذه التطورات حدثت بعد أكثر من ثلاثة قرون على صعود الرأسمالية بالطبع.

السلّم الاجتماعى. وهذا الوضع بالضبط هو مايميّز تشكيلة قبل رأسمالية: تجارة أكثر ربحية من الصناعة، وصناعيون لامصلحة لهم فى فتح الباب أمام غيرهم، وبرجوازية لها مصلحة فى الحفاظ على سلطة ملاّكى الأرض، وصناعيون أو حرفيون صغار يحوّلون الأرباح التى جنوها من الإنتاج الصناعى أو الحرفى إلى التجارة.

«إحدى السمات المميزة لهذه البرجوازية التجارية الجديدة قد تبدو للوهلة الأولى مثيرة للدهشة، لكنها سمة شاملة. تتمثل تلك فى سرعة استعداد تلك الطبقة للمساومة مع المجتمع الإقطاعى ما إن كسبت امتيازاتها. كانت تلك الامتيازات اقتصادية جزئيا: فقد اشترت الأراضى ودخلت فى شراكات اقتصادية مع الأرستقراطية ورحّبت بدخول الرأسماليين الزراعيين وأولادهم إلى عضوية طوائفها الحرفية الكبرى... وكانت الحاجات التى لبّاها أولئك التجار والمرابون هى تلك التى خدمت سادة الأرض والأمراء والملوك إلى حد كبير... وكان طموحهم الأول هو الحصول على امتيازات سياسية، أما الطموح الثانى فكان فى حصر تلك الامتيازات بأقل عدد ممكن من الناس. ومع أن هؤلاء كانوا طفيليين على النظام الاقتصادى القديم من حيث الجوهر، ومع أنهم استنزفوا ذلك النظام وأنهكوه، فإن حظوظهم ارتبطت فى نهاية المطاف بحظوظ مضيّفهم».

Dobb, 1963: 120 - 121

لنلاحظ أن ماسبق يبدو منطقيا تماما. فبما أن العلاقات الاجتماعية السائدة لم تكن رأسمالية بعد، فإن المنفذ الطبيعى لإعادة الاستثمار والوسيلة الطبيعية للاستحواذ على النفوذ، ستمر عبر آليات مجتمع إقطاعى آخذ بالتفسّخ. وعلينا أن نتذكّر فى الوقت نفسه أن فروع النشاط التى أشرنا إليها لاتتضمّن مايدعو إلى التعارض مع النظام السائد.

ولابد من التأكيد هنا على أن الصناعة فى التشكيلات قبل الرأسمالية ليست قطاعا ضئيل الأهمية. يصح هذا على الحالات التاريخية السابقة للثورة الصناعية، ومثالها الساطع هنا هو سياسة الوزير كولبير التصنيعية فى فترة الملكية المطلقة فى فرنسا،

وحـالات لحقتهـا مثل تجـارب العثمانيـين فى التصنيـع وصناعات محمد عـلى الحكومية أوائـل القرن التاسـع عشر، كما يصحّ على حالات قبل رأسـمالية معـاصرة. فالفارق بين الرأسـمالية وقبل الرأسـمالية لايكمن فى وجود الصناعة أو غيابهـا، بل فى طبيعة العلاقة بين رأس المال الصناعى والمالى والتجارى.

ففـى حـين أن رأس المال التجارى هو الذى يحدد المسـتوى العـام للأرباح فى ظل ما قبل الرأسـمالية، فإن الحالة تنقلب تماما فى ظل الرأسـمالية. وهذا التحول التاريخى الهائل لايحققه الصناعيون أنفسـهم، بل إنه يتحقق من خـلال تغير البنية الاجتماعية التى ليس الصناعيـون والتجـار إلا نتاجا لهـا. لذا فمن السـخف إضفاء صفات إيجابية أو سـلبية عـلى برجوازيـة هنا وأخرى هناك. ولايمكن أن نختزل الأمـور ونفترض أن رأس المال الصناعـى هـو عامـل التغيـير فى كل الأزمنة والأمكنـة، إذ لاتصبح فئة مـن الصناعيين الجـدد عاملا للتغيير إلا حين يقود التحول الاجتماعى الناتج عن الصراعات، إلى جعل الاسـتثمار فى الصناعـة أكثر ربحية بصورة عامة ويخلق بالتـالى ظروفا للتصنيع فى مجتمع معيّن.

الاسـتنتاج الذى يمكن استخلاصه مما سـبق يخص المركز المحدد للصناعة فى مجتمع قبل رأسمالى: إن ازدياد كمية الإنتاج المطلقة أو ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع الصناعى لأى سـبب من الأسـباب، أمر ممكن الحدوث فى منعطفات محـددة، لكن هذه الزيادات لايمكـن أن تطلق عملية مسـتمرة من الزيادات اللاحقة، وهى ما نسـمّيها «التصنيع». فالزيـادات الأولى محكومـة بالتوقف فى مدى قصير، لأن البنية المعينة للنظام التى تتّسـم بالاحتكار وتشـظى الأسـواق وركود الإنتاجية (وهو ما لايتعارض مع حدوث هبّات وقتيـة تزيـد محصـول الوحدة الواحدة مـن الأرض على سـبيل المثال) وركـود أو عدم قابلية الأسـواق المحلية على التوسـع وتقطّع أسـواق عوامل الإنتـاج (العمل والأرض ورأس المال)، حيث لاتتوافر حرية أو إمكانية الحراك للعمل، ولا لرأس المال، وليست الأرض سـلعة؛ كل هـذا يجعل من غير الممكن وضع مقاييس مشـتركة يمكن أن يقارن المرء بواسطتها الكُلف النسبية لهذا العامل أو ذاك.

فى ضـوء ماتم ذكره يمكننا أن نلاحظ إن اتجـاه ملاّك الأرض أو التجار إلى الصناعة حصـل بالفعـل فى أوربا قبل الصناعية، لكن تلك الحركـة لم تنتج (وما كان لها أن تنتج) أى تغيـير جذرى فى عمل المجتمعات ككل، لأن الهدف الأسـمى للأثرياء الذين رغبوا بالانضـمام إلى صفـوف الطبقات العليـا كان النفـاذ إلى مصادر الثروة والهيبـة الحقيقية، وهى هنا ملكية الأرض والتجارة الخارجية.

«أخذ مـلاّك المقاطعات الصغـيرة، وهـم الأكثر عرضـة للتأثيرات الحضرية، بتبنى عادة الاقتراض من التجار بشـكل متزايد... وغالبا ما كانوا يرسـلون أحد أبنائهـم للعمل متدربًـا فى إحدى طوائف الحرف الحضرية، بـل وتزويج أبنائهم إلى بنـات تجار... وحينما كانت الظروف تواتيهـم فيراكموا بعض الفائض كانوا يشترون أحيانا عضوية لهم فى طائفة حضرية وينخرطوا فى التجارة».

Dobb 1963: 70

لعل نزوع البرجوازية «القديمة» إلى الاندماج مع ملاك الأرض سـمة خاصة ميّزت السياق الاجتماعى الإنكليزى؟ للمقتطف المطوّل التالى من ج. ف. بيرغيبه، الذى يميّز فيه بين أربع مجموعات عريضة من البرجوازية الأوربية قبل الثورات دلالة بالغة:

«تكوّنت الأولى من الريعيين قليلى العدد نسـبيا (حوالى عشرة بالمئة من إجمالى عدد أفراد البرجوازية فى فرنسا) ولم يكونوا شديدى النفوذ فى صفوف البرجوازية بوجه عام. وكان دورهم فى نشوء الصناعة ثانويا... ولفترة طويلة ظلوا شديدى الحذر من الاسـتثمار الصناعى مفضلين ريع الأرض والدخل التجارى وإقراض الحكومـات باعتبارها تحقق ربحـا أكيدا. وتكونت المجموعـة الثانية من المهنيين المتعلّمين، أو القضاة أو الاداريين ولم تكن هى الأخرى كثيرة الاهتمام بالصناعة. وتشـكلت المجموعـة الثالثة مـن «برجوازية الأعمال»، أولئـك الذين تملّكوا كل المقاليـد عشـية انهيـار النظم القديمـة. وكانت دخولهـم أعلى من دخـول النبلاء فى غالـب الأحـوال... أنتجت هـذه المجموعة خيرة مسـؤولى الدولة... تكونت

تلك من كبار التجار والمصرفيين ... وكانت الروابط الأسَرية بين المصرفيين البروتستانت فى جنيف وباريس وأمستردام ومالكى السفن فى مارسيليا وبوردو أو نانت وغيرها، واسعة سعة روابطهم المصلحية. وكانت كفاءة التضامن الذى يجمعهم مثيرة للدهشة. امتلكت تلك الأقلية الصغيرة إذن معظم السلطة المالية والثروة الفعلية للأمم الأوربية ومستعمراتها... أما المجموعة الرابعة والأخيرة من البرجوازية فكانت من الحرفيين والتجار الصغار الذين لاحصر لهم، والذين نشطوا بشكل مستقل بهذا الشكل أو ذاك.

مع إن الفوارق فى داخل البرجوازية ليست واضحة تماما، فإنها جوهرية. إذ إنها أعاقت قيام أى تجانس بين تلك المجموعات، وأى إمكانية للحديث باللغة الاجتماعية نفسها. بتعبير آخر، لم تصبح البرجوازية طبقة بعد».

Bergier 1980: 401 - 403

يمكّننا هذا النص المهم من استخلاص جملة من الاستنتاجات المتعلقة بموضوع بحثنا:

1 - حيثما لم تسيطر الرأسمالية، بوصفها تركيبا من علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعى، بعد، ليس بوسعنا الحديث عن طبقة برجوازية. وبرغم أن وجود طبقة برجوازية (أو أى طبقة أخرى) لايشترط وجود وعى مشترك، كما سأحاول تبيانه فيما بعد، فإن مصالح ونشاطات تلك الجماعات المتباينة، بل والمتناقضة، أعاقت تكوين أساس لأرضية مشتركة فيما بينها.

2 - كانت المجموعة أو المجاميع الأكثر نفوذا وثراء ضمن هذا الطيف الواسع المكوّن للبرجوازية، هى تلك التى أدّت وظائف تحتاجها التشكيلة قبل البرجوازية: إقراض النقود أو التجارة. فكانت بالتالى شديدة القرب من النظام القديم ومتحالفة معه.

3 - إن الميل الغريزى لوضع علامة مساواة بين البرجوازية والصناعيين هو نتاج للتفكير الاجتماعى لأواخر القرن التاسع عشر. لكن هذا ليس هو الحال حين نصف أو نحلل

الرأسمالية المبكّرة (أو الرأسمالية عالية النضوج اليوم). بل إن النص أعلاه ينبئونا بأن «الصناعيين» لم يكونوا غير حرفيين متواضعين وأصحاب دكاكين عاشوا على هامش الفئات البرجوازية الراسخة، ونادرا ما جمعهم أى رابط بالأخيرين. وعليه فإن واقعة نفور التجار/ المصرفيين من الاستثمار الصناعى قبل سيطرة الرأسمالية ليست سمة مميزة للعالم الثالث أو الشرق الأوسط.

4 - إن التضامن الطبقى، وإن استند إلى مصالح مادية قائمة على الأرض، ليس خيارا أو استراتيجية يتبناها أعضاء الجماعات المختلفة بشكل واع. فخلفيات الدين والروابط الأسرية والعرق و/ أو الانتماء المناطقى المشترك، لها وظيفة فى ظل البنى قبل الرأسمالية، إنها تلعب دور المقرِّر فى علاقات إنتاج المجتمع، وهى تحدد مركز الفرد فى السلّم الاجتماعى، راصّة التماسك الاجتماعى بشدة. فى حالة برجوازية الأعمال التى تناولها بيرغييه، كانت البروتستانتية والعلاقات الأسرية (والأخيرة مشتقة من الأولى إذ لم يكن التزاوج بين أبناء الأديان المختلفة ممكنا) هى العناصر التى خلقت حسّا بانتماء مشترك بين أفراد الجماعة. ويبدو أن شعور أفراد جماعة ما بالانتماء المشترك على أسس أكثر اعتمادا على المصالح لايتبلور إلا بعد أن تتوسع تلك الجماعة وتدخل إلى صفوفها إفرادا من خارج النواة الأولى. إن صحّت هذه الفرضية، فسيغدو واضحا إن هذا الشرط، أى إدخال مزيد من الأفراد ضمن صفوف الجماعة، لايمكن أن يتحقق إلا بعد انطلاقة الدينامية الرأسمالية وما يستتبعها من حراك وقضاء على البنى الاحتكارية القديمة.

5 - يقودنا كل ما سبق إلى استنتاج يتعلق مباشرة بالمشرق. إذا تبَنّينا الفكرة القائلة بأن منطقتنا لم تمر بعملية تحول رأسمالى بعد، فلابد من إعادة تفحّص ونبذ مجمل الصرح النظرى المبنى على خرافة استثنائية برجوازياتنا واعتمادها على العوامل «غير الطبقية» التى ترصّ فئاتها وتولّد التضامن بينها، على عكس البرجوازية «العقلانية الأوربية» التى لم تولِ تلك العوامل اهتماما. ذلك أن هذا الشكل فى تعيين المواقع والوظائف

الطبقية، هو الشكل الكونى المميز لما قبل الرأسمالية وليس نتاجا لأى ثقافة استثنائية مزعومة.

6 - وثمة استنتاج أخير بشأن مسألة سنتناولها فى فصل لاحق حول العلاقة بين الدولة والطبقات المسيطرة اقتصاديا. فقد نبّهنا بيرغييه أعلاه إلى أن برجوازية الأعمال «أنتجت خيرة مسؤولى الدولة». علينا النظر إلى هذه الملاحظة كأمر منطقى إذ يتّسم مجتمع ما قبل الحداثة باللافصل بين المجالين السياسى والمدنى (الذى يشمل المجال الاقتصادى). وعليه فإن سؤال «من يولّد الآخر: السياسة أم الاقتصاد؟» لايكتسب معناه إلا فى فترة الحداثة (وحتى هنا، ليست العلاقة تلقائية بشكل مطلق، كما سأحاول إيضاحه). كما أن هذه الملاحظة ذات أهمية قصوى فى حالتنا لأن إحدى الحجج الأساس المتبناة فى توصيف المشرق بالاستثنائية ترتبط ب «الشكل الخاص للعلاقة بين سياسته واقتصاده».

إذن، لم تكن البرجوازية القديمة فى أوربا ولا فى المشرق ذات مصلحة فى تثوير الإنتاج وفرض أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعى، تستند إلى استخلاص فائض القيمة النسبى بوصفه مصدرًا رئيسًا لعوائدها[1]. وعليه لابد أن نمضى الآن إلى الاجابة عن السؤال المثار أعلاه: مَن مِن مجاميع البرجوازية المتنافرة كان المستفيد الرئيس (إن كان ثمة مستفيد) من التحول السياسى الذى أعقب الثورات؟ تبدو أهمية الاجابة عن هذا السؤال واضحة فيما يتعلق بالمشرق. فمن خلال التعيين الصارم لما يشكل التحوّل البرجوازى يمكننا أن نضع السجال الاعتباطى عن الطبيعة الطبقية للثورات التى حدثت فى منطقتنا وراء ظهورنا.

---

(١) الحالة العامة قبل الرأسمالية هى أن عوائد رب العمل لاتزداد إلا بزيادة عوامل الإنتاج بصورة متناسبة، أى بإضافة أرض جديدة فى حالة مالك الأرض أو مزيد من العمال فى حالة الحرفى، ويسمّى هذا بالعائد (أو فائض القيمة) المطلق. أما فى ظل الرأسمالية فإن زيادة الربح تتحقق فى الغالب من خلال زيادة الإنتاجية، فيبقى عدد العمال على حاله، أو تبقى كمية المواد الأولية على حالها لكن الإنتاج يزيد. وهذا هو المقصود بفائض القيمة النسبى. و الـ «فوردية» و«تايلورية» التى أشرنا إليهما سابقا استندتا إلى تغيير خطوط العمل فى المصنع بجعل كل عامل مسؤولا عن إنتاج جزء واحد من المنتوج مما ثوّر إنتاجية العمل.

بـيّن البحث التاريخى على امتداد نصف القرن الماضى إنه على الرغم من الاسـتخدام الشـائع لتعبير «البرجوازية» (= سكان المدن) كمعادل للرأسمالية الصاعدة، فإن تصوير العبـور إلى الحداثـة مـن خلال موشـور ثنائى يضـع الريـف فى مقابل المدينـة وتبدو فيه المصالـح الحضريـة رافعة لراية التغيير فى الوقت الذى يتّسـم فيه الريـف بالرجعية، أمر يجانـب الصواب تمامـا. فالمصالح الحضرية فى ظل ماقبل الحداثـة لاتقل تشرذما وتنوعا وتناقضـا عن التنافـر بين الريف والمدينـة بوجه عام. لاحظنا أعـلاه الترابط والتحالف الوثيقين بين رأسـماليى المدينة مـن التجار والصناعيين والمرابين مـن جهة وبين مصالح مـلاّك الأرض مـن جهة أخرى. من هنـا تبرز المفارقـة الظاهرية التى سـنلاحظها أثناء الثـورات البرجوازية الحداثية: مصالـح برجوازية تحارب ثورات برجوازية. لكن الأمر الأكثـر أهمية وراء رفض موشـور الثنائية بـين الريف والمدينة يكمن فى أن المدن نفسـها لم تكن متشـابهة من حيـث بناها ووظائفها وبالتالى فى ميولهـا «البرجوازية». والواقع أن مفاهيم تجريدية مثل «المدينة» و«الحضريين» تنزع إلى طمس حقيقة أن المدن نفسها كانت فى الأسـاس خادمة وخاضعة للنظام الإقطاعى، ولم يكن ثمة مايشـير إلى أنها سـتدخل فيـما بعـد فى صراع مع المصالـح قبل الرأسـمالية، فقد كانت هى نفسـها ذات طبيعة قبل رأسمالية:

«ومـع أن تلـك الجماعـات الحضريـة... كانـت بمعنى ما أجسـاما خارجية سـاعد نموهـا عـلى تحلل النظام الإقطاعى، فـإن من الخطأ اعتبارها فى تلـك المرحلة مصغّرات رأسـمالية... كما لايمكن اعتبار وجودها عاملا فى تحلّل العلاقات الإقطاعية بالضرورة وفى كل الظـروف... فى المراحـل الأولى كان كثير من المدن، إن لم يكن معظمها، خاضعا للسـلطة الإقطاعيـة ولاتختلـف من هـذه الناحية عـن الفلاحين الأحـرار فى الضيَع إلا مـن حيث درجة الخضـوع، إذ تخلّص الأخيرون من أداء خدمـات الإقنان لكنهم ظلوا مقيّدين بالتزامات معيّنة تجاه السـيّد. وعلى هذا الشـكل كانت الجماعات الحضرية شـبه خادمة للاقتصاد الإقطاعى وفى الوقت نفسه شبه طفيلية تمتص دمه».

Dobb, 1963: 70 - 71

ويلاحظ بيرغييه بأن وضع المدن هذا لم يكن سمة خاصة بإنكلترا. إذ يوحى المقطع التالى بأن هذا ما كان عليه الحال فى أجزاء كبيرة من أوربا القارية:

«عشية الثورة الفرنسية امتلكت البرجوازية الفرنسية، التى لم تكن أثرى البرجوزيات الأوربية بالتأكيد، أكثر من ثلث الأراضى المزروعة. وفى سويسرا ومناطق محددة من غرب ألمانيا كانت كل الأرض تقريبا بأيدى البرجوازية. وفى المقابل، كانت الأغلبية الساحقة من الأراضى مملوكة من قبل النبلاء أو الكنيسة فى المناطق التى تكونت فيها المقاطعات الكبيرة فى مراحل مبكرة جدا، وظلّت قبضة المدن على الريف فيها أكثر ضعفا (شمال ألمانيا، شرق أوربا ووسطها وشبه جزيرة أيبريا). وكانت إنكلترا... تمثّل حالة وسطا... ولكن حتى هنا، كان الاستحواذ على الأرض هدفا ثابتا للبرجوازية الصناعية المبكّرة، التى كان أعضاؤها شديدى التعلق بأصولهم الريفية إلى حد كبير».

Bergier 1973: 400-401

وعليه فلم تكن البرجوازية التى ازدهرت فى السياق قبل الحداثى معادية للثورة فحسب، بل إنها كانت ذات مصالح مشتركة مع الطبقات السائدة فى ذلك السياق كذلك. يُضاف إلى ذلك إن حساباتها وسلوكها كانا مشروطين بالظروف السائدة ومتلائمين معها، وهو أمر طبيعى. فلم يكن تعطّشها لشراء الأراضى والعقارات نتاج سمات «استثنائية» كما يصف كثير من المختصين برجوازية العالم الثالث، ولاهو نتاج إقحام العالم الثالث فى السوق الرأسمالية العالمية كما يزعم كتاب مدارس التبعية/ النظام العالمى.

وإذا رفضنا فكرة «التراكم الابتدائى» الفظة التى ترى ضرورة توافر كمية من الأموال فى أيدى البرجوازية الصناعية المبكّرة تمكّنها من فرض سيادتها على عملية الإنتاج فلن

يثير دهشتنا أن نجد إن حاملي النزوع الثورى كانوا أناسا ذوى أصول متواضعة[1]. والواقع أن هؤلاء الصناعيين الأوائل، والذين كانوا رأسماليين بالكاد، هم الذين حملوا راية التغيير فى وجه الصناعيين والتجار وأرستقراطية ملاك الأرض الراسخين.

«ابتدأ معظم أرباب العمل بمشاريع صغيرة بنوها بأنفسهم أو اشتروها. واعتمدوا على قوة عمل قليلة تتلاءم مع صغر مشروعاتهم. ودبّروا الأرصدة اللازمة بأنفسهم أو اقترضوها من حلقة صغيرة من أقاربهم أو أصدقائهم أو ممن كانت لهم صلات معهم. وما كان بوسعهم القيام بغير ذلك، إذ كانت كميات رأس المال الكبيرة التى بحوزة المصرفيين أو التجار أو كبار ملاّك الأرض غير متاحة لهم».

Bergier 1980: 413

أكّد معظم المراجع الكبار عن أوربا فى أوائل عصر الحداثة على واقعتين فيها يتعلق بتلك الفئات التى أخذت تهيمن على المشهد السياسى - الاقتصادى والثقافى إثر التحول البرجوازى فى مجتمعاتهم. الواقعة الأولى تتمثل فى أصولهم المتواضعة والثانية فى انحداراتهم من الأقاليم والبلدات الصغيرة لا من العاصمة أو المدن الكبيرة. وعليه فقد شكلت تلك الفئات مجموعة متميزة تماما عن برجوازية ما قبل الثورة الموصوفة أعلاه. فطوال أجيال عدة لم يكن ثمة صلة أو تقارب فى الواقع العملى بين

(١) أرسى عمل بول باران الرائد، إلى جانب كتابات راؤول بريش، أسس منهج التبعية. فى تلك الأعمال المبكرة كان «التراكم الابتدائى» يحتل موقعا محوريا فى المشاريع المطروحة للقضاء على التخلف. وسار هذا النهج بالتوافق مع الفهم العام السائد عن التخلف فى الخمسينيات بوصفه مرادفا ل«نقص التكوين الرأسمالى». ينتقد جون تايلر مفهوم باران فى المقطع التالى:

«أكد باران بشكل مشدّد على عملية التراكم الرأسمالى فى أنماط غير رأسمالية وحجته هى أن هذا التراكم جعل الانتقال إلى الرأسمالية ممكنا قبل التغلغل الإمبريالى. ولكن لماذا يكون هذا أمرا ضروريا؟ فقد حدثت تراكمات هائلة للثروات فى عدد من اقتصادات جنوب شرق آسيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، على سبيل المثال. وترافق ذلك أيضا مع تطور طبقة من التجار وزيادة فى تداول السلع والتصدير وتوسيع تقسيم العمل الاجتماعى. غير أن... نمط الإنتاج الذى كان قائما فى تلك المجتمعات سدّ الطريق بوجه تطور الرأسمالية، إذ لم تكن ثمة آلية لفصل المنتجين المباشرين عن وسائل إنتاجهم وهى الشرط الأساس لإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية». (Taylor 1978: 79).

التجـار والمصرفيين مـن جهة وبين أولئك الصناعيين الصغار من جهة أخرى؛ إذ لم يتم تمثيل الأخيرين فى أى جسـم سياسـى قبل الثورة وبقوا يعيشـون على هامش «المجتمع المحترم». وفى كل حالة على وجه التقريب، تشـير سَـير حياة كل من هؤلاء الصناعيين الأوائـل فى إنكلـترا إلى أنهم ابتدأوا من أوضاع شـديدة البسـاطة: بقّالـين وحرفيين فى الأريـاف وأصحـاب حانـات ومزارعـين وحدّادين وصانـع قبّعات ومـدراء مدارس وصانع أحذية وحائكين وما أشـبه. وكان ثمة شـبه واضح لأحوال هؤلاء فى فرنسـا. فقـد انحـدر كثير من السـلالات، التى صـارت مالكة لمشـاريع غزل ونسـيج فيما بعد مـن أصـول حرفية متواضعة، وجاء عـدد أقل منهم من بين الفلاحـين. وكذلك افتتح فلاحون ميسورون أو حرفيون (وكانوا فى العادة فلاحين ميسورين وحـرفيين فى وقت واحـد) أول مصانـع الغـزل فى سـويسرا (Soboul 1985d: 165, Bergier 1980: 409-411, Dobb 1963: 161, 277-279).

أمـا صغار التجار الذين كانوا مسـتبعدين عن نشـاطات التصديـر، وهى المجالات الأكثر ربحا، وكان عليهم أن يقتصروا فى نشـاطهم على سـوق محلية لاتزال جد صغيرة فكان لديهم الكثير مما يبعث على السخط والثورة فى حين أن تجار التصدير الذين ارتبطت معظـم مصالحهم بتلبية الطلب على سـلع الترف من جانب طبقـات ماقبل الثورة العليا وتمتعوا بأوضاع مرفّهة وقفوا إلى جانب الملَكية (Dobb 1963: 117).

لكـن الانقسـامات الموصوفة أعلاه لم تكـن بين من يحتلون درجـات متفاوتة ضمن الطبقـة الاجتماعيـة الواحدة فقط. فقـد كانت مدن مثل لندن ولفربـول وباريس وليون وجنيف مراكز لتجارة التصدير، فى حين أن أبناء البلدات الإقليمية فضلا عن المهاجرين الجدد منها إلى المدن هم من كان يجسـد تلك المراكز التجارية وطبقاتها المترفة. وهكذا لم يكـن صغار التجار والصناعيين يقبعـون فى مواقع اجتماعية دنيـا ويمتلكون القليل من الإمكانات المادية فحسب، بل إنهم كانوا غير لندنيين أو باريسيين إلخ... ممن احتقرهم تجـار التصديـر فى المراكـز التجارية كذلـك. ولمّا كنّا نصف هنا تشـكيلة لاتـزال فى طور التكون وتتّسـم بمحدوديـة الحراك الجغرافى والاجتماعى، فلم يكـن ثمة بدّ من أن تتخذ

الولاءات الطبقية شكل عصبيات محلية حتى وإن كنّا نميل إلى وضع كل تلك المرتبة فى سلّة واحدة اليوم. «ذلك أن كل مدينة من مدن القرون الوسطى كانت تنظر إلى المدن الأخرى بغيرة، تفوق بكثير الغيرة والعداء بين مختلف الدول اليوم» (Dobb 1963: 95).

لاحظنا فيما سبق بأن القيود المفروضة على المدن الإقطاعية، كانت السبب الرئيس وراء نشوء كثير من الصناعات الريفية التى أقامها حرفيون التجأوا إلى مناطق بعيدة عن احتكارات الطوائف (Reynolds 1983: 955). ولم تكن ظاهرة صناعات البلدات خارج طوائف الحرف مميِّزة لبدايات التصنيع الإنكليزى فقط. إذ يصف غوبير حالات مشابهة فى باريس، حيث كان بوسع بعض الحرفيين ممارسة مهنهم بحرية نسبية فى الضواحى الواقعة خارج أسوار المدن (Goubert 1969: 170). وكان للقاهرة ودمشق أحياؤها المماثلة كما سنرى فى الفصل القادم.

«كانت حصيلة تلك الفجوات بين القدماء والجدد ظهور مراكز صناعية جديدة تتميّز بممارسة نشاطات مختلفة نوعيا.

> كانت البلدات الصناعية الناشئة [بفعل تلك العوامل]: مانشستر وبرمنغهام وليل وسانت إيتيين وزوريخ وتورين ومناطق مناجم الروهر وغيرها... نقاط تجمع البرجوازية الصناعية. ولعب هذا التطور دورا فى عزل البرجوازية الصناعية عن الجماعات البرجوازية الأخرى ممن بقيت فى المدن بوجه عام ومارست نشاطاتها على الأغلب فى عواصم التجارة والصناعات التقليدية: لندن وباريس وليون وميلانو وبرلين وغيرها».

Bergier 1980: 414-5

لم تكن تلك البلدات التى ستنافس المراكز التجارية الراسخة فى نهاية المطاف منفصلة ومتميزة عن المراكز التجارية فحسب، بل كان الصناعيون أناسا جددا لا روابط تربطهم بالبرجوازية القديمة. وتميّزت إنكلترا فى أن أغنياء الفلاحين الذين انحدر منهم كثير

مـن هـؤلاء الصناعيين الجـدد لعبوا دورا أكثر نشـاطا من أقرانهم فى القـارة الأوربية فى التحويل البرجوازى للمجتمع.

انطوى التحويل البرجوازى على عدة عمليات وعناصر حاسمة الأهمية لم تتّبع مسارا تطوريـا خطّيا كما توحى إطروحـة «التراكم الابتدائى» التى تصوّر التصنيع عملية يجمّع عبرها أفراد أموالا فيتحولون إلى صناعيين فى ظل النظام القديم. تمثّلت أولى العمليات، ولعلهـا الأهـم، فى النمو الباهـر للإنتاجية الزراعية وهو ما أتاح فرصة توسّـع السـوق المحليـة وتحرر أعداد متكاثرة من الناس من ممارسـة النشـاطات الزراعيـة ومكّنهم من العمل فى نشاطات أخرى. وبهذا فقد أدت تلك العملية إلى تخفيض سعر قوة العمل من ناحيتين: أولا بانخفاض أسعار المواد الغذائية مما خفّض تكاليف حصول العمال عليها، وثانيا بزيادة عرض العمل. ولإيضاح الحال قبل ذلك، يستشـهد بيرى أندرسـن بأمثلة عدة من فرنسـا ومدن شـمال شرق إيطاليا فى القرن السادس عشر، حيث حكمت شحة الإنتاج الزراعى وارتفاع أسـعار سـلة الغذاء بالموت على الصناعات الناشـئة (Anderson 1974a). وقـد تميزت فرنسـا عـن بريطانيا فى نقطة مهمة هنا، هى أن الاسـتثمار فى زراعتها كان شـبه معدوم حتى الثورة. ولم يـؤد ذلك إلى تقييد تحرر قوة العمل من ذلك القطاع فحسـب، بل إنه وضع قيودا شـديدة على التبادل بين الأقاليم والمناطق (Croot and Parker 1985: 85-86).

لكـن الجانب الأكثر أهميـة فى تمكين عملية تثوير الإنتاجية الزراعية لم يكن فى إدخال المكائـن، بـل فى إحداث تغيير نوعى فى بنية العلاقات الزراعيـة. ذلك أن العملية الثانية التـى انطوى عليها التحويل البرجوازى هى التى مهّدت لتثوير الزراعة. إذ لكى يحدث هـذا التثويـر، كان لابد أولا من حصـول تغيير جذرى يجعل القطاعـات الإنتاجية أكثر ربحيـة من التجـارة، وأن تتوافر حرية حراك شـبه كامل للعمل ورأس المال مما يسـمح بالانتقال السلس بين القطاعات وعبر الأمكنة، بحيث يمكن إعادة توجيه الاسـتثمارات من التجارة والمضاربة والعقارات إلى القطاعات الإنتاجية، أو بتعبير آخر لابد من عملية تسـليع شـاملة يتحول فيها العمل ورأس المال والأرض إلى سـلع قابلة للبيع والشراء.

وسنلاحظ فيما بعد أن هذا العملية تطلّبت على الدوام تقريبا إجراءات سياسية تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية وتقويض احتكارات الطوائف الحرفية وكسر الحواجز بين البلدات.

ومن البداهة القول إن العبور إلى الحداثة لايمكن اختزاله إلى سلسلة من العمليات الاقتصادية. **فالعمليات الاقتصادية التى ينطوى عليها التحول البرجوازى هى فى المقام الأول وبالأساس عمليات اجتماعية ذات جانب اقتصادى مهم.** وأول سمات عملية العبور هى أن النزوع للقضاء على النظم القديمة كان فى جوهره وفى أساس دوافعه عملية دَمَقرَطة سعى إليها كل من تأثروا سلبا باحتلال طبقات معينة لمراكز احتكارية فى المجتمع، ولايقل أهمية فى عملية الدمقرطة السعى للتخلص من الاحتكار الذى مارسته مدن تجارية فى ظل النظم القديمة. وترتّب على ذلك أن من وقفوا إلى جانب الثورات أو ضدها كانوا منتمين إلى طبقة واحدة أحيانا لكنهم نشطوا فى أمكنة مختلفة مما أبقى بعضهم على الهامش. وفى المقابل كان أبناء طبقات مختلفة يتشاركون فى التضرّر أو الاستفادة من تلك النظم القديمة. من هنا جاء تأكيدنا السابق على ضرورة عدم اختزال العبور إلى الحداثة إلى ثنائيات ريف مقابل مدينة أو برجوازية مقابل شغّيلة.

لم تكن الثورات البرجوازية عمليات قامت بها طبقة رأسمالية تبلورت فى ظل نظام إقطاعى ثم قررت إسقاط النظام الذى تسبّب فى إثرائها. فالواقع أن ثورات الحداثة كانت معادية للنبلاء قدر معاداتها لتجار ورأسماليى الحضر الصناعيين والمصرفيين والمضاربين. وطبقة الرأسماليين الجدد الذين صعدوا بفضل النظم الجديدة ضمّت أعدادا من «حديثى النعمة»، لاتقلّ عن أعداد نظرائهم فى العالم الثالث. انطلاقا من تلك المعطيات ومن أن معظم الصناعيين الصغار الجدد لم يتجاوزوا فى تعليمهم المراحل الابتدائية (Bergier 1980: 416) وإنهم لم يبلوروا إحساسا بالمصالح المشتركة فيما بينهم، لابد أن يثور السؤال: إذن، كيف اندفعوا إلى دعم الثورات السياسية ضد النظم القديمة بشكل جماعى؟

يكمن الجواب أولا فى أن الصناعيين الجدد ومن ارتبط بهم، لم يكونوا الوحيدين فى تشخيص الأعداء الذين أجمع الثوار على استهدافهم. ولم يكن هؤلاء متصدّرين للثورات فى معظم الأحوال. فمن لعبوا ذلك الدور كانوا خليطا من المتدرّبين فى الحرف وصغار الحرفيين والحفاة العاطلين والمهمّشين والمستأجرين والعمال الذين وقفوا جنبا إلى جنب فى فترات مختلفة (وليس فى كل فترات الثورات) للكفاح ضد المحتكرين والأرستقراطيين والبارونات والباشوات والمطارنة والعناصر الطفيلية والفئات المترفة. وفى الغالب الأعم من الحالات، إن لم يكن كلها، كان لقادة الثورات رؤى متباينة لحصيلة ما يقومون به، لكن الواقع فرض نتائج مختلفة. ومع هذا فخلال الثورتين الإنكليزية والفرنسية وقف صغار الصناعيين، وهم لايزالون فى طور جنينى بعد، متماسكين نسبيا بالمقارنة مع البحر الهائج من الأفراد الذين تذرّرت مراكزهم الطبقية عبر عقود من أزمات النظم القديمة.

يكمن السبب فى هذا التماسك النسبى فى انحدار أولئك الصناعيين من بلدات صغيرة فى الأقاليم، الأمر الذى وحّد رؤاهم تجاه المدن ومترفيها. لكن ثمة سبب آخر، لعله أكثر أهمية، يتمثل فى نزوع هؤلاء إلى التمرّد على القيم الدينية الشائعة، فكان كثير من صغار أرباب العمل الإنكليز يتبعون مذاهب من خارج الكنائس السائدة، وكان ثمة الكثير من البيوريتانيين (الطهرانيين) فى صفوف نظرائهم الأمريكيين، وفى فرنسا الكاثوليكية، كانوا بروتستانتيين. ومن هذه القواسم الاجتماعية والدينية المشتركة استمد هؤلاء عزائمهم وتماسكهم. ولكن أيا كانت الخلفيات فإن الصراع الاجتماعى فى ضمن الطبقة البرجوازية، أو بشكل أدق بين البرجوازية القديمة والجديدة كان يدور حول قوانين وتشريعات ومبادئ اقتصادية واحتلال مواقع فى السلّم الاجتماعى، مما قاد أخيرا إلى انتصار الجدد بفرضهم مبادئ الحرية الاقتصادية (Dobb 1963: 170-172).

5.2 خلاصة

حاولت فى هذا الفصل أن أبين كيف تؤدى القراءة مزدوجة الخطأ للتاريخ، إلى نتائج مضللة فى فهم عملية تطور منطقتنا المعاصر بسبب خطأ قراءتها لمعنى صعود الرأسمالية (الأوربية، إن اعتمدنا التعبير الدارج) وبالتالى لآفاق هذا الصعود. يكمن الخطأ الأول فى افتراض أن صناع المدن وبرجوازيتها بوجه عام كانوا ذوى مصلحة راسخة فى معاداة النظام قبل الرأسمالى، بحيث تبدو المدينة ونشاطاتها برجوازية والريف ونشاطاته قبل رأسمالى. ومن الواضح أن الأدلة لاتدعم هذا المفهوم الشائع المغالى فى التبسيط. فقد كان رأسماليو المدن الكبار جزءا لايتجزأ من النظام الرأسمالى بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية. وكانت لهم بالتالى مصلحة فى الحفاظ عليه وإدامته. لذا فحين اندلعت الثورات الاجتماعية وقفوا على الدوام تقريبا مع المعسكر المضاد للثورة. فواقعة أن الثورات كانت تمهّد الطريق لسيادة الرأسمالية، وأن تلك الفئات كانت تسمّى «رأسمالية» لاتعنى قط أن تلك الفئات وقفت إلى جانب الثورات. يضاف إلى ذلك أن معظم المراجع تقرّ بدور العناصر الفلاحية وأبناء البلدات المحلية فى صعود الرأسمالية وهيمنتها.

إن تفتّح براعم أولى الحرف المنَظَّمة على أسس رأسمالية فى مناطق خارج المدن الكبرى دليل على أن الأخيرة لم تكن كلها، أو كل أبنائها، قلاعا للتمرّد البرجوازى وحاملة لرايات الحرية حسب التصوير الكلاسيكى. والمثال البارز من التاريخ الأوربى هو جيش كرومويل «النموذجى» كما أسماه قائد الثورة الإنكليزية، وكان فى غالبيته الساحقة فلاحيًا، بل إن كرومويل نفسه كان فلاحا ميسورا. من هنا مغالطة وضع علامة مساواة بين المدينة وبين الحداثة، وعلامة مساواة بين الريف وبين الإقطاع. وحول هذه النقطة، يطرح روبرت برينر حجة قوية:

> «اعتمد الاقتصاد الحضرى فى الجوهر على إنتاج سلع ترَفية لسوق محدودة، فكان جوهره قائما على التقييد، ولاسيما تقييد سوق العمل والتحكّم بها... وقد بات القول بأن قوة الطوائف الحرفية كانت عاملا مهما فى إجبار رأس

المال الصناعى الكامن على اللجوء إلى الريف بحثا عن العمل الحر من الوقائع التاريخية المقرّة.

... فليس من البداهة قط القول بأن مدن القرون الوسطى ضمّت الحلفاء الطبيعيين للفلاحين غير الأحرار. إذ نزع أعيان المدن إلى الاصطفاف مع النبلاء ضد الفلاحين لأسباب عدة. وكان لكلتا الطبقتين مصلحة مشتركة فى الحفاظ على النظام العام والدفاع عن حقوق التملّك... يضاف إلى ذلك أن أعيان المدن أنفسهم كانوا فى الغالب ملاّك أراض، وبالتالى معادين للفلاحين... حقًا إن حرفيى المدن كانوا معادين للأرستقراطية، لكن هذا لم يقدهم إلى الدفاع عن نضالات الفلاحين بالضرورة. فهنا أيضا، شكّل تحرير الفلاحين تهديدا لتحكّم المدن بسوق العمل واحتمال دخول أطراف منافسة.

والواقع... إن السجل التاريخى لدعم الحضريين لتطلعات فلاحى القرون الوسطى الأوربيين إلى التحرر لم يكن مثيرا للإعجاب».

Brenner 1985a: 39-40

يقود الخطأ الثانى فى قراءة التاريخ إلى استنتاج أن إحجام البرجوازية المشرقية القديمة عن التصنيع يعود إلى عدم تقديرها «السايكولوجى» لأهمية التصنيع إن جاز القول. فعوض اعتبار العلاقات الاجتماعية السائدة فى بلد ما محدِّدة لنشاطات الأفراد والجماعات، يؤكد محمود عبد الفضيل، وكتاب آخرون، بأن رأسماليى الشرق الأوسط هم أبناء ملاّك أراض مما جعلهم «يفضّلون» الحفاظ على علاقات «ذات تلوين إقطاعى». غير أننا لاحظنا بأن من قام بمحاولات التصنيع فى مصر قبل الحرب العالمية الثانية كان بنك مصر والبنك الأهلى وكان الأول يتكون حصرا من كبار ملاّك الأرض. وفى المقابل، كان رأسماليو أوربا القدماء متعطشين لامتلاك الأراضى الزراعية قبل سيطرة الرأسمالية، لأن ذلك كان أكثر ربحا وإضفاء للهيبة الاجتماعية، كما لاحظنا.

وعليه فلا الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية ولا الفروق المتخَيَّلة بين أساليب الاستثمار الأوربية وغير الأوربية، قادرة على تقديم تفسير مقنع لظاهرة عدم صعود نظام رأسمالى فى منطقتنا.

يتلخّص الأمر فى أن التطورات الهائلة فى المشرق منذ القرن التاسع عشر، وبخاصة تحسين نظم الاتصال والتحكّم التكنولوجى والتحسينات الكبيرة فى قدرات الدولة على مد سيطرتها وفرض الأمن وتعاظم فرص التجارة، هيّأت أدوات وحوافز هائلة لتثبيت الملكية الخاصة للأرض. ولأن الغالبية العظمى من سكان المشرق كانت لاتزال ملتصقة بالأرض بشكل جماعى (أى قبائل بأجمعها لايمكن للأفراد شق طريقهم من دونها)، فإن نشوء أشكال ملكية واستغلال رأسماليين، كانت أمرا لايمكن تخيله. فقد كان معظم الفلاحين منتظمين على أسس هويات جماعية وحدتها هى القرية أو القبيلة. وقد تطلّب الأمر حوالى قرن من الزمن لكى تترسّخ النظم الزراعية قبل الرأسمالية (القائمة على المحاصصة فى الغالب) وتتطور وتنتعش ولتدخل فى نهاية المطاف فى أزمتها القاتلة عشية الحرب العالمية الثانية.

كان أبرز أعراض تلك الأزمة تحلل الروابط الجماعية فى صفوف الفلاحين من جهة، وبين الفلاحين وبين شيوخهم أو عُمَد قراهم، الذين صاروا ملاّك أرض كبارا من جهة أخرى. وعن تلك الأعراض نجمت الهجرات الجماعية من الريف إلى المدن ونشوء كتل كبيرة من الفلاحين المعدمين والتوترات والنزاعات المتصاعدة بين الفلاحين الذين بقوا فى قراهم وبين سادة الريف.

لم تعرف أرياف المشرق ثورات فلاحية عنيفة على نطاق واسع على عكس روسيا والصين قبل ثورتيهما. وقد استخدم غيربر الاستنتاج الذى توصّل إليه بارنغتن مور فى كتابه الكلاسيكى «الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية» بأن التاريخ الزراعى لكلا البلدين يفسر إلى حد كبير صعود الشيوعية فيهما. واستنادا إلى هذا الاستنتاج يرى غيربر بأن التمردات الفلاحية كانت تتزايد عددا وتزداد حدة فى الشرق الأوسط

عشية ثوراته القومية، لكنها لم تصل إلى مستوى الثورات الشاملة على مستوى كل بلد (Gerber 1987: 142). إن سبب الاختلاف بين حالتى روسيا والصين من جهة والمشرق من جهة أخرى لايكمن فى كون الاستغلال فى النظم الزراعية للأخيرة أقل قسوة كما يوحى. فثمة تواريخ موثّقة وروايات متواترة عن وحشية الاستغلال الذى مارسه ملاّك الأرض عندنا بما أحال الفلاحين إلى اشباه أقنان. ولا يمكن الفرق كذلك فى «حيوية وقوة الاطار السياسى والاجتماعى للقبيلة» الذى قاد إلى «قطع واضح بين البنية الطبقية وبين التصورات الإيديولوجية [للفلاحين]»[1] (المصدر السابق: 141).

فلم تتشكل بنى المحاصصة الزراعية القائمة على الملكية الكبيرة للأرض فى المشرق وتفرض نفسها قانونيا وكأمر واقع، إلا ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر. أما فى العراق فإن تثبيت هذا الشكل قانونيا لم يحدث إلا خلال عشرينيات القرن السابق. وعليه فإن ما يثير الدهشة لاسلبية فلاحى المشرق، بل نضوجهم المبكّر وتزايد حدة مقاومتهم فى فترة مبكرة. إن نظم الهيمنة الاجتماعية تتطلب قرونا حتى تنضج وتبلور تناقضاتها الكامنة. وتحدث الثورات الشاملة حين لاتوجّه الجماعات الخاضعة غضبها إلى مالك فرد «انحرف» عما يجب أن يكون عليه الحال، بل حين تتوصل الأغلبية، لامجرد النخبة، إلى اعتبار النظام بكامله فاسدا إثر خوضها احتجاجات متعددة وقيامها بانتفاضات جزئية.

وإذا استثنينا الانتفاضات المطالبة بالعودة إلى الوراء (مثل احتجاجات العمال الأوائل ضد الرأسمالية الناشئة)، فإن الثورات الاجتماعية الشاملة، فلاحية كانت أو حضرية، لاتندلع إلا بعد أن يحكم نظام اجتماعى ما قبضته عل المجتمع أو الجماعة. ومن

---

(١) يتوصل غيربر إلى هذا الاستنتاج الخاطئ معتمدا على دراسة أنثروبولوجية ممتازة قام بها أليزابيث فرنيا وروبرت فرنيا لعشيرة الشبانة فى منطقة الفرات الأوسط فى العراق قبيل اندلاع ثورة 1958 مباشرة. لكن نظام ملكية الأرض فى تلك المنطقة كان أبعد مايكون عن تمثيل النمط السائد فى العراق أو معظم مناطق المشرق عموما، إذ لم تكن هناك مقاطعات كبيرة وكان الاضطهاد الذى تعرض له الفلاحون أقل بكثير عما كان سائدا فى المناطق الأخرى باستثناء المناطق المجاورة للمدن. من هنا فإن الاستنتاج شديد الدقة الذى توصل إليه الباحثان عن التضامن القبلى فى تلك المنطقة لاينطبق بالتأكيد على معظم المناطق الأخرى.

ثـم، فقد يكـون المرء محقا إن توصّـل إلى أن المشرق لم يكن ناضجـا بعد لحدوث ثورات فلاحية شـاملة، لكن من المؤكد أن الانتفاضات الجزئية العنيفة والمتكررة فى المدن بوجه خاص هزّت أسـس النظم السياسـية ومشروعيتها -الاقتصاديـة والاجتماعية القائمة، وهو موضوع فصلنا القادم.

الفصل الثالث

حدود متغيرة للفضاء الحضرى

تتفـاوت تقديـرات سـكان مجتمعـات الـشرق الأوسـط، ناهيك عن سـكان المدن، خـلال القرن التاسـع عـشر وأوائل القرن العشريـن بدرجة حادة بين مصـدر وآخر، إذ لم تبدأ السـلطات المختلفـة بإجراء تعدادات عامة للسـكان إلا فى أواخر القرن التاسـع عـشر. ولكـن حتى حين أجريت تلك التعـدادات كان الناس يرون إخفـاء الوقائع عن جامعى المعلومات أمرا مشروعا بحكم عمق شكوكهم بالسلطات واعتقادهم المشروع بـأن هدف تلك الإحصاءات، كان تجنيد الذكـور فى الخدمة الاجبارية و/ أو الشروع فى فرض الضرائب.

لكـنَّ ثمـة أمرا لا شـك فيه وهـو النزوع العام فى تحقـق زيادة سـكانية طفيفة خلال النصـف الثانى من القرن التاسـع عشر، تلتها معدلات نمـو أكثر سرعة خلال النصف الأول مـن القـرن العشريـن عـلى امتداد المـشرق. ولو عرّفنـا النمو بالقـدرة على إطعام مزيـد من النـاس حتى من دون زيادة متوسـط مستوى الدخل للسـكان، أى أن زيادة الإنتـاج الزراعـى تعادل زيادة السـكان، فيمكن اعتبار تلك الفترة بداية لتوسـع طويل

المدى لاقتصادات المنطقة، وهو ما ارتبط بهذا الشكل أو ذاك بنشوء أشكال جديدة من استغلال الأرض وتوسع التجارة والأسواق.

لدينا تقدير مبكر لعدد سكان مصر أثناء حملة نابليون عام 1798، هو 2,5 مليون (حمدان 1996: 487). ولم تتوافر أرقام أكثر دقة إلا خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. فإن كانت تلك الأرقام قابلة للمقارنة مع عدد السكان المعطى أعلاه، فمعنى ذلك أن مصر شهدت ارتفاعا يزيد عن ثلاثة أضعاف إذ قارب عدد سكانها الثمانية ملايين عام1882 (Owen 1993: 217) . لكن النمو الأسرع سيتحقق فى الفترات اللاحقة. فحين قاربت الحرب العالمية الأولى على نهايتها، أضافت مصر إلى سكانها خمسة ملايين نسمة خلال خمس وثلاثين سنة ليقارب عددهم ثلاثة عشر مليونا.

يبدو تقدير سكان العراق أكثر إشكالية. فالتقديرات المختلفة التى قدمتها إحصاءات السكان العثمانية وتلك الواردة فى التقارير القنصلية، وما قام به محمد سلمان حسن عن الفترة المؤدية إلى الحرب العالمية الأولى تعرضت لانتقاد دراسات أكثر حداثة باعتبارها «منخفضة لدرجة الاستحالة» (Issawi 1988: 17 fn). فقد اعتبر عيساوى أن نسبة النمو السنوية الأكثر قبولا خلال الفترة 1867- 1913، هى 1,3 بالمئة. أما بالنسبة لسوريا وفلسطين فقد ارتفع سكانهما التقديرى من مليونين ونصف فى عام 1878 إلى أربعة ملايين ونصف فى 1913/1914.

جدول(1)

تقديرات سكان المشرق

1917-1878

(ألف نسمة)

البلد/ الولاية	1878	1896/1895	1914/1913
سوريا الكبري	2520	3190	4540
العراق*	غ.م.	غ.م.	3450
مصر للسنوات:	1882	1897	1917
	7930	9734	12751
العراق** للسنوات:	1867	1890	1919
	1280	1726	2848

* تقديرات جوستين مكارثي

** تقديرات محمد سلمان حسن

غ.م. غير متوافر

إن اعتبرنـا الأرقـام الواردة أعلاه تحمل قـدرا من الدقة، فهى تعنـى أن المنطقة كلها شهدت زيادة سكانية شبه ثابتة تتقارب فيها النسب بين البلدان المختلفة. فقد نما سكان مـصر بوتيرة 1,45 بالمئـة منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى 1882، ثم بنسـبة 1,5 بالمئة حتى عام 1917. وبلغت تلك الوتائر فى سـوريا الكبرى 1,4 بالمئة خلال الفترة 1878-1896/1895 و 1,2 بالمئة بين 1895-1896 و 1913/1914. أما وتيرة نمو سكان العراق فقد كانت 1,3 بالمئة.

أيـا تكـن نواقص تلك التقديرات فثمة اسـتنتاج لاشـك فيه هو أن نمو سـكان الحـضر لم يلحـق قط بنمو عدد السـكان الاجمـالى. فحتى النصف الثانـى من القرن التاسـع عـشر كانـت المدن مسـارح للحـروب الأهلية والـزلازل (فى بلاد الشـام) والأوبئـة والطاعون ولهجمات و حالات حصار متكررة من البدو ولفيضان الأنهار (العـراق). وإن كانـت تقديـرات إجمالى السـكان فى المـشرق غير دقيقـة، فإن تلك

المتعلقة بسكان المدن الكبرى أقل دقة، إذ كان تعريف المدينة نفسه عرضة للتغير. ومع هذا فبوسعنا القول إن نمو سكان الحضر فى مصر الأكثر استقرارا من باقى دول المشرق، كان فاتحة لما سيغدو خلال نصف القرن اللاحق نزوعا فى دول المشرق الآسيوية كافة، حين عرفت المدن تصاعدا مذهلا (أو سرطانيا) من حيث أعداد سكانها[1]. فما الذى يفسر الظاهرة؟

على امتداد التاريخ حافظت آسيا والشرق الأوسط على مستوى تحضّر أعلى من أوربا بالأرقام المطلقة. ويبدو أن أسباب ذلك تعود إلى افتقار الجماعات الزراعية إلى الأمن فى الأولى ووجود جهاز دولة مركزى ترتب عليه انتشار محطات إدارية وعسكرية فى البلدات على امتداد رقعة الدولة. وقد أجرى روزمان مقارنة لتطور سكان الحضر وعدد المدن بين اليابان والصين من جهة وأوربا خلال الفترة 1500 و1900. واستنتج بأن ثمة ما يسند الافتراض القائل بتساوى تقريبى فى عدد المدن التى بلغ سكانها عشرة آلاف فما فوق فى كلا المنطقتين مابين 1500 و1800. ولكن:

«برغم تقارب أعداد المدن الكبيرة، فقد كان سكان الحضر فى شرق آسيا أعلى بكثير من أمثالهم فى أوربا، إذ بلغ تعدادهم فى الحالة الأوربية 2 , 12 مليونا مقابل 19،2 مليونًا فى شرق آسيا بعد بضعة عقود. ولم يحدث فى أى فترة بين 1500 و1800 قط، وربما منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية، أن قارب إجمالى عدد سكان الحضر الأوربيين مثيله فى شرق آسيا».

Rozman 1990a: 71

أما فى الشرق الأوسط فيبدو أن أعداد سكان الحضر لم يكن أعلى من مثيله فى أوربا بالمعايير المطلقة فقط، بل إنه كان كذلك بالمعنى النسبى كذلك. يلاحظ عيساوى « إن الهلال الخصيب، ولاسيما فى سوريا، كان من أكثر أجزاء العالم المتحضر فى أوائل

---

(١) انظر الفصل السادس وبخاصة الجدول الأول.

القرن التاسـع عشر» (Issawi 1988: 27). وحسب تقديراته فإن المدن والبلدات ذات السكان المتجاوزين لعشرة آلاف نسمة فى مصر عام 1800 ضمّت عشرة بالمئة من إجمالى سكانها (Issawi 1969: 103). وثمة تقديرات أخرى قام بها بائير تتوصل إلى أن المدن والبلدات المصرية التى زاد سكانها عن العشرين ألفًا ضمّت 6 , 8 بالمئة من السكان عام 1820 (Baer 1968: 168). ويقدر عيساوى نسـبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان فى العـراق عـام 1800 ب 15 بالمئة، وفى إيران ما يقارب تلك النسـبة كذلك، وفى تركيا ب 10 بالمئة وفى سـوريا ب 20 بالمئة. وثمة تقدير ثالث بعد قامت به سميلينسـكايا معرّفة البلدة بأنها كل تجمّع يزيد سـكانه عن الخمسـة آلاف، مما يقودها إلى الاستنتاج بأن نسبة سـكان الحضر على امتـداد المنطقة كانت عشرين بالمئة فى أواخـر القرن الثامن عشر، أما من عاشـوا فى بلدات يزيد عدد سـكانها على العشرة آلاف فقد شـكلوا ما نسـبته 13،5 بالمئة وفى البلدات التى زاد سـكانها على العشرين ألفًا حوالى 11،4 بالمئة (سميلينسـكايا 1989: 135-138).

أيا تكون التقديرات التى يريد المرء الاسـتناد إليها، فمن الواضح أن نسـب التحضر فى الشرق الأوسط تجاوزت بأشواط مثيلتها فى أوربا برغم الفجوة الهائلة الفاصلة بينهما فى مسـتويات التصنيع، حتى فى الفترة السـابقة للثورة الصناعية. تعرض سميلينسـكايا المقارنات التالية فيما يتعلق بنسب سكان المدن التى يزيد عدد سكانها على العشرة آلاف فى أوربـا نهاية القرن الثامن عشر: بريطانيا والأراضى الواطئة (هولندا وبلجيكا) سـبعة بالمئـة، فرنسـا 2،7 بالمئة، روسـيا 1،6 بالمئـة، ألمانيا واحـد بالمئة، والولايـات المتحدة فى البلدات التى يزيد سكانها عن ثمانية آلاف 3 , 3 بالمئة (المصدر السابق: 138). ويضيف تشارلز تلى:

«لم تزدد نسـبة «سـكان أوربا» الساكنين فى المدن بشكل دراماتيكى إلا مع حلول القرن التاسـع عشر. فوفقا لأفضل التقديرات المتاحة، كانت النسـبة فى المراكز ذات العـشرة آلاف فـرد أو أكثـر، تقارب خمـس فى المئة فى عام 990، وسـت فى المئة عام

1490، و عشرة فى المئة فى 1790، وثلاثين بالمئة فى 1890، لتقفز إلى ستين بالمئة فى يومنا هذا».

Tilly 1990: 50[1]

درس كثير من الكتاب الكبار بعمق القيود التى واجهت التوسع الحضرى فى أوربا (Bairoch 1988, Tilly 1990, Schwartz 1994). كانت تلك قيودا أملاها انخفاض الإنتاجية الزراعية من جهة وعدم تطور النقل البرى الذى اعتمدت عليه معظم أجزاء أوربا من جهة أخرى. ولكن حتى فى أوربا قبل الصناعية كانت ثمة مدن تدين بحجمها الواسع نسبيا إلى كونها مراكز سياسية / إدارية للدول. و تقدم برلين مثالا ساطعا على تلك الحالة. فقد كان عدد سكانها فى عهد فريدريك الثانى الذى اتّخذت فيه بروسيا شكلها النهائى (1786) 142 ألفا، منهم 33 ألفا كانوا أفرادا فى الحامية العسكرية بما فى ذلك أسرهم، و13 ألفا فى الجهاز البيروقراطى فيما كان 22 ألفا فى خدمة البلاط الملكى أو مرتبطين به. ويصح هذا كذلك على فيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية – الهنغارية التى بلغ عدد سكانها 277 ألفا عند وفاة جوزيف الثانى فى 1790 (Balázs and Niederhauser 1985: 64). لكن النزوع العام نحو التحضّر فى البلدان الرأسمالية المعاصرة ترافق على العموم مع سرعة التصنيع ونشوء البنى الحديثة، التى كان بوسعها استيعاب الزيادة فى سكان الحضر والمحفّزة فى الآن ذاته لزيادة الإنتاجية الزراعية القادرة على إطعام سكان الحضر المتزايدين والتعويض عن النقص الحاصل فى عدد الفلاحين نتيجة الهجرة إلى المدن. أما فى الشرق الأوسط و العالم الثالث عموما فقد اختلف الأمر جذريا، كما سنلاحظ أدناه.

---

(١) أما خلال الفترات السابقة «فكان يندر أن يتجاوز عدد سكان المدينة العشرين ألفا، وفى القرن الرابع عشر، لم تكن هناك مدن يراوح سكانها بين أربعين وخمسين ألف نسمة إلا فى إيطاليا والأراضى الواطئة. أما سكان يورك الإنكليزية فقد بلغوا أحد عشر ألفا، وبرستول 9500 ألف. فى ألمانيا القرن الخامس عشر كان سكان هامبورغ 22 ألفا، ونورمبرغ بين عشرين وخمسة وعشرين ألفا وأولم عشرين ألفا» (Sombart, Der Moderne Kapitalismus I: 215-216, cited by Dobb 1963: 71-72 fn).

كانت غالبية حركة النقل فى منطقتنا، لاسيما فى وادى النيل والعراق وشمال سوريا، تتم عبر الأنهار أو البحر. ومن أمثلة النقل البحرى البارزة، التجارة بين مصر وسوريا وتجارة المسافات البعيدة بين البصرة والخليج العربى والهند، فضلا عن التجارة عبر موانئ عكّا وصيدا. لكننا لاحظنا أن نمو سكان الحضر حتى أواسط القرن التاسع عشر فى الجزء الآسيوى من المشرق وقبل ذلك بنصف قرن فى مصر، ظل متقلبا. فقد كان حلول الطاعون كفيلا بمحو آثار قرن كامل من تلك الزيادة. ولم يصبح نمو سكان الحضر ثابتا إلا بعد إدخال قواعد ومؤسسات صحية جديدة ومد سلطة الدولة الفعلية إلى المناطق التى كانت خاضعة لها اسميا (لكنَّ أحداثا مثل الزلزال المدمر الذى ضرب سوريا بالطبع كانت استثناءا). فبين عامى 1800 و 1860 شهدت إستانبول وطهران زيادات متواضعة فى عدد السكان، إذ ازداد سكان الأولى من 400 ألف إلى 500 ألف، فيما ازداد سكان الثانية من 50 ألفًا إلى 70 الفًا. غير أن المدنتين شهدتا نموا عاصفا خلال نصف القرن التالى، إذ تزايد عدد سكان طهران بأربعة أمثال ليبلغ 280 ألفا وتزايد سكان إستانبول بأكثر من الضعف ليبلغوا 1.1 مليونا (Issawi 1969: 145[1]). وارتفع عدد سكان بيروت من عشرة آلاف عام 1840 إلى ثمانين ألف عام 1880 (Fawaz 1983: 182). وتعافت دمشق من التراجع الكبير فى عدد سكانها بين 1820 و 1860 ليبلغ عدد سكانها عام 1885 حوالى 150 ألف نسمة (Khouri 1984: 56). إما بغداد فقد شهدت انهيارا حادا فى عدد السكان إثر الطاعون، الذى ضربها عامى 1830 و 1831. ويقدر نوّار أن عدد السكان تراجع من 150 ألفًا إلى 50 ألفًا، فيما يقدر بطاطو أن السكان تراجعوا من 80 ألفًا إلى 27 ألفًا (نوّار 32 :1968، Batatu 1978: 15). ومما لاشك فيه أن سكانها ازدادوا فيما بعد لكن الأرقام المتعلقة بالفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى شديدة التناقض.

---

(١) غير أنه فى بلاد فارس المتشظية آنذاك، شهدت العاصمة تبريز زيادات كبيرة فى وقت مبكر، فارتفع عدد سكانها من 40 ألفا عام 1800 إلى 150 ألفًا عام 1860 (المصدر السابق).

بـين عامـى 1846 و 1891 نـما عدد سـكان القاهـرة من 697 , 256 نسـمة إلى 188 , 353 . أمـا الإسـكندرية، تلك البلدة الصغيرة شـبه المهجورة، فقد حققت نموا مذهلا بعد أن كان سـكانها 15 ألفًا عام 1800. وتحقق هذا النمو بفضل شق قناة المحمودية التى زودتها بماء الشرب من نهر النيل ومن ثم بإنشـاء أول محطة سـكة حديد فى مـصر ربطتهـا بالقاهرة عـام 1854. هكذا بلغ عدد سـكان الإسـكندرية 359 , 164 إنسـانا عـام 1846 و 180 ألفـا عـام 1880 ومـن ثم 570 ألـف عـام 1925. وفقا لبائر حققت مصر أكبر زيادة فى عدد سـكانها الحضر طوال القرن التاسـع عشر خلال الفترة 1882، وهـو عـام الاحتـلال البريطانى لهـا، و 1879. فقد ازداد عدد السـكان الاجمالى خلال تلك الفترة بنسـبة 23 بالمئة فيما كانت نسـبة زيادة سـكان الحضر 68 بالمئة (Baer 1968: 155, Ilbert 1990:6). لكننـا معنيـون بتطورات القرن العشرين. وسـنلاحظ بسهولة أن التحضر المستمر طوال القرن العشرين قزّم كل الزيادات السابقة.

وفقا لتعداد سـكان مصر لعام 1947، بلغ عدد سـكان القاهرة 1 , 2 مليون نسمة منهـم 765 ألفا أو ما نسـبته 36.6 بالمئة لم يولدوا فيهـا، أى إنهم كانوا مهاجرين إليها. أما الأرقام المقابلة للإسـكندرية فقد كانت 914 ألفا من السـكان من بينهم 281 ألفا أو 6 , 30 بالمئـة لم يولـدوا فيها[1] (السـاعاتى 1980:149). ولا ينبغـى لتلك الأرقام المرتفعـة أن تثير دهشـتنا إن علمنا بأن هاتين المدينتين ضمّتا عشرين بالمئة من سـكان مـصر فى منتصف القرن وكان متوسـط الدخل فيهما أعـلى من باقى أنحاء مصر بكثير (الجريتلى 1947:473). والواقع أن ستين فى المئة من كل المصانع المصرية التى شغّلت عشرة أشـخاص فما فوق وضمت ما نسـبته تسـعة وأربعون بالمئة من كل العاملين فى هـذا القطـاع فى مصر كانت فى القاهرة والإسـكندرية عام 1960 (السـاعاتى 1980: 88-90). ويبـدو أن التدفـق السـكانى إلى الإسـكندرية تعاظـم خـلال الأربعينيات

(١) تشـمل أرقـام الإسـكندرية مجتمـع غير المصريـين الذين بلـغ عددهـم 63.500 أو مايعادل سـبعة بالمئة من سكانها.

والخمسينيات. فقد ازداد سكان المدينة من 685 ألفا فى إحصاء 1937 السكانى إلى 919 ألفًا فى إحصاء 1947 ومن ثم إلى مليون ونصف فى إحصاء 1960، أى بمعدل نمو سنوى بلغ ثلاثة بالمئة خلال الفترة الأولى و2 , 5 بالمئة خلال الفترة الثانية مقابل معدل نمو سكانى فى مصر قدره 3،4 بالمئة و4،6 بالمئة على التوالى. إن نمو سكان الإسكندرية خلال الفترة 1947-1960 ذو مغزى مهم لأنه تجاوز نسبة نمو سكان مصر بها مقداره 0،6 بالمئة (الساعاتى 1980: 149). أما القاهرة فكان نموها أكثر إثارة. ففى حين كانت هى والإسكندرية تضمان عشرين بالمئة من سكان مصر فى منتصف القرن بات سكانها فقط يشكلون ما نسبته 16،5 بالمئة عام 1966 و 18،5 بالمئة عام 1976 (مرقس 1988: 20).

جدول (2)

نمو سكان الحضر فى مصر

1907-1984

السنة	إجمالى السكان* (مليون)	نسبة الحضر ٪	نسبة سكان القاهرة الكبرى** إلى إجمالى السكان	نسبة سكان القاهرة إلى إجمالى السكان الحضر
1907	11،2	17،2	-	-
1947	19	33،5	12،4	38،1
1960	26	38	14،5	40،1
1966	29،7	40،5	16،5	41،2
1976	36،6	43،8	18،5	42،2
1984	48،2	43،9	18،2	41،4

*لايشمل المقيمين خارج مصر

**القاهرة، الجيزة وشبرا الخيمة

المصدر: مرقس 1988:18-21

ولاتشـذ الحواضر المشرقية الأخرى عن هذا المسـار. ففى نهاية القرن التاسع عشر كان سكان بيروت حوالى 120 ألفا، لكن هذا الرقم ارتفع خلال ثلاثة عقود ليصبح 205،541 (كوثرانى 1984: 44). وازداد عدد سـكان دمشـق بما يقارب الضعـف خلال سـبعة عقود مـن 112،500 عـام 1842 إلى 142 ألفًا عام 1876 ومـن ثـم إلى 222،604 فى عامـى 1911/1912 (Ghazzal 38،43 1993:). أما حلب فيتوافر لنا رقم أكثر حداثة يعود إلى عام 1922 يشـير إلى أن سـكانها كانوا 156،749 (كوثرانـى 1984: 52-53) ليصبحـوا 425 ألفـا عام 1960، فيما كان سـكان دمشـق خلال العـام ذاته 530 ألفـا (زكريـا 1990: 178). فى عام 1960 ضمت دمشـق مـا نسـبته 31.5 بالمئة من إجمالى السـكان الحضر السـوريين، فيما كانت النسـبة المقابلة لحلب 2 , 25 بالمئة، أى أن أكثر من نصف السـكان الحضر السـوريين كانـوا فى هاتـين المدينتين. أما بالنسـبة لإجمالى السـكان فقد شـكلت المدينتان 20.9 بالمئة.

ورغم عدم توافر سلسـلة زمنية موثوقة عن سـكان المدن العراقية المختلفة، فثمة مـؤشرات عدة يمكن الاسـتدلال منها عـلى عملية تحضر هائلـة حصلت فى أوقات توازى بلدان المشرق الأخرى. فقد تناقص سـكان بغداد من خمسـين ألفًا إلى سـبعة وعشريـن ألفًا خلال ثلاثينيات القرن التاسـع عشر كما أشرنا سـابقا. إلا أن إحصاء رسـميا للسـكان أجـرى عـام 1929 بيّن ارتفـاع سـكانها إلى 284 ألفًا بعـد قرن من الزمـن. وفى عـام 1936 قـدّر عـدد سـكانها ب 350 ألفًا، وسـكان الموصل ب 100 ألـف والبصرة ب 60 ألفًـا (دليل المملكة 1936: 97، 865). غـير أن التدفق الهائل للسكان إلى المدن سيحدث خلال العقد السابق لثورة 1958. ومع أن الجدول التالى يبين أعداد سكان المحافظات، لا المدن وضواحيها فقط، فإن تدفق المهاجرين تسـهل ملاحظتـه مـن خلال معـدلات الزيـادة العالية لسـكان المحافظـات المعروفة بتلقى المهاجرين.

جدول (3)

سكان المحافظات العراقية

1967-1947

(ألف نسمة)

المحافظة	عدد السكان عام 1947	عدد السكان عام 1957	معدل نمو السكان 1957-1947	عدد السكان 1967	معدل نمو السكان 1967-1957
الموصل	595	756	% 26،9	991	% 31،3
السليمانية	226	305	% 34	417	% 23،6
أربيل	240	273	% 14،0	366	% 33،6
كركوك	286	389	% 36،0	478	% 22،8
بغداد	817	1313	% 60،7	2271	% 72،8
الكوت	235	296	% 26،0	441	% 15،4
الديوانية	387	521	% 37،7	557	% 7،0
العمارة	307	330	% 7،4	352	% 6،6
الناصرية	372	459	% 23،4	505	% 9،7
البصرة	369	503	% 26،5	707	% 40،5
إجمالي العراق	4826	6340	% 35،5	8547	% 34،8

المصدر: نجم الدين 1970: 107

نلاحظ مما سبق أن المحافظات التى راوحت نسبة الزيادة فى عدد سكانها بين 6.6 بالمئة و 15.4 بالمئة طوال عقدين من الزمن كانت طاردة لقوة العمل إجمالا، لأن معدلات نمو سكانها تراوحت بين خمس وثلث معدلات نمو سكان العراق كله. وفى المقابل قارب نمو سكان بغداد ضعف معدل النمو السكانى الاجمالى للعراق، إذ ازداد سكانها من 3 , 1 مليون عام 1957 إلى 2.2 مليونًا بعد عقد فكانت هى والبصرة وكركوك جاذبة صافية للمهاجرين خلال 1957-1967 للأولى و 1947-1975 للثانية التى كانت مركز الإنتاج النفطى.

خلال الفترة الممتدة بين 1918 و 1968 ازداد سكان العراق ثلاثة أضعاف فيما ازداد سكان محافظة بغداد ثمانية أضعاف وسكان كركوك خمسة أضعاف والبصرة أربعة ونصف الضعف وكربلاء وديالى أربعة أضعاف، فيما لم يزدد سكان العمارة خلال الفترة ذاتها بأكثر من عشرين بالمئة والديوانية بأكثر من الضعف. كانت العمارة والناصرية والديوانية المحافظات الأكثر طردا للسكان وبغداد وكركوك والبصرة الأكثر جذبا لهم.

قدر الجهاز المركزى للإحصاء عدد المهاجرين إلى بغداد، وبخاصة المدينة (لا البلدات التابعة لها) بـ159 ألفًا بين 1947 و 1957، وب 236.309 بين 1957 و 1966 جاء معظمهم من العمارة. واستقبلت البصرة خلال الفترتين ذاتهما 43,000 و 32،000 على التوالى، أما كركوك فقد استقبلت 39،000 و25،000 (نجم الدين 1970: 114)[1].

وعلى العموم ازدادت حصة مدن المشرق من 8- 10 من السكان فى أواخر القرن التاسع عشر إلى أكثر من ثلاثين بالمئة فى خمسينيات القرن العشرين. لكن موجة التحضّر العالية تلك، لم تكن تعبيرا عن نزوع تاريخى لنمو سكانى مرتفع نسبيا لسكان المدن فى منطقتنا فقط. فقد برز لدينا نزوع جديد تمثل فى تركز التحضّر فى مدينتين أو ثلاث وفى مدينة واحدة هى العاصمة فى فترة لاحقة. ويفسر هذا كيف باتت مدينتان رئيستان فى كل بلد مشرقى، تضمّان عشرين بالمئة أو أكثر من إجمالى عدد السكان. بتعبير آخر، انطوت عملية التحضّر المعاصرة فى المشرق على مفارقة تتمثل فى أن كثيرا من البلدات شبه الحضرية التى كانت فى السابق أسواقا محلية، أو مراكز للحرف التى لبّت طلب الفلاحين أو سكان بلدات أخرى، أو كانت مراكز لثكنات الجيش العثمانى أو ولاة مصر تفسّخت لصالح صعود مدينة مركزية تسيطر على معظم النشاط السياسى والاقتصادى للبلد.

(١) وبالإضافة إلى ذلك يرى نجم الدين بأن الزيادة قد تكون أعلى من ذلك، لأن تقدير أعداد المهاجرين استند إلى المعطيات المتوافرة لدى مديرية الشؤون المدنية، وعليه فلم يؤخذ بنظر الاعتبار إلا أولئك الذين نقلوا سجلاتهم المدنية إلى محافظات إقاماتهم الجديدة.

لا يمكن فصل هذه العملية عن نشوء الفضاء الوطنى المعاصر فى بلدان المشرق، كما أن الأخير بدوره ارتبط بشكل وثيق مع نزوع جديد فرض ضغوطا هائلة شكّلت مسار المشرق اللاحق. وتضافر هذان التطوران مُنتجين مسار التضخّم السكانى. تمثل التطور الأول فى نشوء الدولة المعاصرة، أما التطور الثانى فقد تمثل فى التغيرات الجذرية فى أنماط النقل والتجارة مع الغرب.

كيف تجاوبت مدن وبلدات المشرق مع فيض المهاجرين؟ هل عانت من «طاعون الشحاذين» الذى مرت به باريس ومدن أوروبية أخرى قبل فترة طويلة من انغمارها فى ثورة التصنيع؟ أم أن حركيات الرأسمالية استطاعت امتصاص «جيش العمل الاحتياطى» والاستفادة منه على حد تعبير ماركس؟

كانت نسبة التحضر فى المشرق أواخر الأربعينيات مقاربة لمثيلتها فى أوربا عام 1890 كما لاحظنا سابقا. ولكن فيما وصلت أوربا إلى هذا المستوى حين غدت الصناعة تمثل ما بين العشرين والخمسة وعشرين بالمئة من ناتجها المحلى الاجمالى، كان المشرق أبعد ما يكون عن ذلك. إذ لم يتصاعد زخم النشاطات الاقتصادية الحديثة فى الأخير وفى العالم الثالث عموما إلا عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد ارتفعت حصة الصناعة التحويلية إلى الناتج القومى الاجمالى لتركيا من 12 بالمئة عام 1923 إلى 13 بالمئة فحسب عام 1945 (Owen and Pamuk 1999: 244). وشكلت مساهمة الصناعة مع النفط 7،75 بالمئة من الناتج القومى الاجمالى لمصر عام 1950، (المصرف المركزى 1963: 464)، وكانت حصة الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى لإيران عام 1959 9،3 بالمئة (Bharier 1971: 60)، و7،1 بالمئة من الدخل القومى للعراق عام 1953 (حسيب 1964)، و11،8 بالمئة من صافى الناتج المحلى لسوريا عام 1956 (بضمنها قطاعى الصناعة الاستخراجية والكهرباء) و13،5 بالمئة للبنان فى عام 1950[1] (Owen and Pamuk 1999: 257-

(١) مثل باقى أقسام هذا الكتاب لن نتناول التطورات فى فلسطين بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلة التى أدت إلى اقتلاع الشعب الفلسطينى وإقامة دولة إسرائيل. ويرى الكاتب إن نشوء المجتمع الإسرائيلى يتطابق بالكامل مع حالات الاستيطان/ الهجرة الأوربية خلال القرن السابع عشر إلى أجزاء عدة من العالم، ومن ثم تنبغى دراستها كما تدرس حالات إقامة دولة الأبارتهيد فى جنوب إفريقيا على سبيل المثال.

259). إذن، فلم تؤد فترة نصف قرن من الاتصال والدخول فى السوق الرأسمالية العالمية إلى تحقيق معدلات نمو للقطاعات الحديثة فى الاقتصاد مخيبة للآمال فحسب، بل إلى مساهمة أكثر تواضعا فى هذا النمو من جانب الفئات الاجتماعية الحديثة كذلك نظرا إلى أن جزءا كبيرا من النمو الصناعى فى المشرق كان فى الواقع تحت قيادة الدولة (ولاسيما فى تركيا وإيران)، وأن النشاطات الحديثة للقطاع الخاص بقيت ضمن صناعات تعليب الأغذية والنسيج وإنتاج الملابس وغيرها من الفروع ذات القيمة المضافة المتدنية.

وعلى العكس من الغياب شبه التام لطبقة متمايزة ومتطورة من الصناعيين (وإن وجد أفراد من هذا الطراز) كان وجود الطبقات الحضرية المترفة من تجار ومصرفيين وملاك أرض استوطنوا المدن، بارزا فى كل مدن المشرق الرئيسة. وكما لاحظنا فإن هذا الوجود الملحوظ كان وراء انتشار مختلف التفسيرات الخاطئة عن «خصوصية» الرأسمالية المشرقية.

اتجه التفسير الثقافوى إلى إبراز دور الإسلام الذى أعطى مكانة متميزة خاصة للتجارة والتجار. وفى مرحلة لاحقة حلّت مختلف النظريات المعادية للإمبريالية محل التفسير الأول، رابطة غياب التصنيع بدور الامبريالية ذات المصلحة فى إبقاء دول العالم الثالث متخلفة لتستنتج من ذلك استحالة نشوء عملية انطلاق رأسمالية سواء فى المشرق أو غيره من دون بناء نظم اشتراكية. وقد حاولت أن أبين فى الفصول السابقة هو أن إزاحة خرافة الخصوصية المشرقية تتطلّب ببساطة الإقرار بأن التشكيلات التى سادت المشرق كانت قبل رأسمالية، برغم الصروح الحداثية القائمة هنا وهناك، كما تتطلّب تجاوز المخططات المدرسية المبسطة الخاطئة عن التطور الرأسمالى فى أوربا نفسها. لكن هذا لن يحل إلا نصف الاشكالية، أى تحليل البنى السائدة عشية العبور إلى الحداثة. لكن ثمة إشكالية شديدة الأهمية لاتزال بحاجة إلى المعالجة: من أين جاء الحافز للتغيير الجذرى فى مشرق الخمسينيات؟ وما المحتوى الاجتماعى لتلك التغيرات؟ بوسع الرواية عن موجات الهجرة إلى المدن الكبرى وكيفية تمفصل المهاجرين مع البنى الحضرية أن تزودنا ببعض الأجوبة.

تكشف الأرقام التى أوردنا أعلاه بوضوح عن طبيعة ما تعودنا على تسميته «تخلفا». إنه التركيب الاجتماعى لتشكيلة قبل رأسمالية أغلقت بناها الاجتماعية أو الطبقية الداخلية سبل العبور إلى الرأسمالية. ولاشك أن القوى الاستعمارية ومن ثم المراكز الرأسمالية المتقدمة لعبت دورا شديد الأهمية فى إحباط عمليات التصنيع عبر إصرارها على لبرلة الأسواق المحلية واضعة الصناعات الناشئة بذلك تحت رحمة المنافسة الشرسة مع السلع الأرخص ثمنا والأفضل نوعية التى أنتجتها تلك المراكز. لكن العوامل الحاسمة فى إغلاق طرق التطور، كانت البنى قبل الرأسمالية نفسها التى لم تستطع تعبئة القوى الاقتصادية اللازمة لمواجهة الضغوط الغربية ولكبح المصالح الاقتصادية الليبرالية للفئات المتحكمة فى المشرق من تجار وصيارفة وغيرهم. وما كان بوسع القوى المعادية للأخيرة أن تطرح برامج مختلفة جذريا إلا حين أخذت وظائف تلك البنى بالتحلل التام، أو حين واجهت تلك البنى أزمتها القاضية. بتعبير آخر، بوسعنا القول إن أزمات التشكيلات السابقة ولّدت كما من الضحايا بات يفرض ضغوطا هائلة من أجل إسقاط النظم القديمة.

كان النزوح الجماعى للفلاحين مؤشرا جليا على أزمة النظم الزراعية التى ظلت على حالها حتى تم تشريع قوانين الإصلاح الزراعى خلال الخمسينيات. فمع تحول النشاط الزراعى المتزايد نحو الإنتاج التجارى أدت ضغوط ملاكى الأرض لاعتصار أكثر ما يمكن من فائض من الفلاحين إلى تحلل الروابط الجماعية و/ أو القرابية و/ أو العشائرية بين الطرفين. ومن اللافت للانتباه إن المناطق التى استحال فيها بقاء القطع الفلاحية الصغيرة كانت هى التى شهدت أعلى معدلات هجرة الأرض والنزوح من المدن فى كل المشرق بلا استثناء. فحيثما سادت المقاطعات بالغة الضخامة لم يعد أمام الفلاحين مصدر للعيش سوى البحث عن عمل موسمى أو عارض فى الريف، وتلك كانت حالة مصر والعراق بوجه خاص إضافة إلى جنوب لبنان وشرق سوريا. ولكن حتى حين حصل الفلاحون على قطع أرض صغيرة يزرعونها لصالح مالكها مقابل حصة من الناتج، كانت الديون البالغة التى غرقوا

فيهـا سـببا للهروب غـير الشرعى فى معظـم الحـالات، لأن أغلال الديـون للمالك ولمرابى القرية والبقال سـتظل تقيدهم إلى الأبد. ولكن كيف بدت المدينة التى سعى إليها المهاجرون ملاذًا؟

3.1 المدينة المتشظية

حتى تصاعد زخم الهجرات الداخلية خلال الثلاثينيات والأربعينيات (وقبل ذلك فى مصر)، كان تركيب المدن الرئيسـة للمشرق ونشـاطاتها وتقسـيم العمل فيها شـديد الشبه بأوربا قبل الصناعية. ففى ظل العثمانيين:

> «تشـكّل (السـكان) من عدد كبـير من الجماعـات المحلية والقبليـة واللغوية والدينيـة. وكوّنت تلك الجماعات عمومـا مجتمعات مغلقة، كان كل منها «عالما» كافيا لأن يبدى أعضاؤه ولاءهم التام له. تماسّـت تلك العوالم لكنها لم تتخالط، ونظـر واحدهـا إلى الآخر نظرة شـك بـل نظرة كراهيـة. كانت تلـك الجماعات كلهـا راكدة، ثابتـة ومحدودة، غير أن العالم السـنّى برغم تمزقه الناجم عن شـتى أشـكال الانشقاقات الداخلية، امتلك شيئا كونيا، ثقة بالنفس وحسّا بالمسؤولية افتقده الآخرون الذين كانوا مهمّشـين ومعزولين عن السـلطة واتخاذ القرارات التاريخية».

Hourani 1947: 22

لم يكـن للفـرد وجـود بوصفـه فـردا. فقـد تراصّـت الجماعـات فى أحيائهـا وتخصصـت فى مهن محددة وكوّنـت ولاءاتها «العمودية» وطـوّرت علاقاتها مع الآخريـن عـلى هذا الأسـاس. من هنـا لابد من التذكـير عـلى أن الجماعات وإن شـكلت عوالم مغلقة، حسـب تحليـل حورانى الثاقـب، إلا أن تخصص كل منها فى وظيفـة أو وظائـف محددة أملى عليها الدخـول فى علاقات متبادلة. ففى مصر أوائل القرن العشرين:

«كانت صناعة الأحذية وتصليحها محصورتين بشكل شبه تام بأيدى اليونانيين والأرمن والمالطيين، وتجارة الصوف فى أيدى اليهود والسوريين والأوربيين، فيما احتكر اليهود الخياطة والمالطيون السباكة والأرمن التصوير الفوتوغراف».

حمدان 1996: 332

على امتداد معظم التاريخ الحديث، وفّر شكل العيش هذا، صيغة عمل ممتازة لأداء كل جماعة لوظائفها بشكل سلمى إلى حد كبير. ومن المؤكد أن الإحساس بالظلم والتفاوت بين الجماعات كان قائما، لكن تلك المشاعر كانت قابلة للتطويع فى الأوقات العادية إذ استندت الشرعنة الإيديولوجية لعمل الجماعات ومكانتها إلى تقبل فكرة وجود سمات «طبيعية» تمتع بها المنحدرون من مناطق أو قبائل أو مذاهب أو أديان أو أعراق معينة، أهّلتهم لأداء هذه الوظيفة أو تلك. لكن هذا التقبّل لم يكن ليبقى على حاله عند حدوث تغيرات مفاجئة، مثل تغير موازين المصالح فتستفيد فئة وتتضرر أخرى. أخذت تلك التغيرات تتكرر منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولم يكن للجماعات أنفسها يد فى إحداثها لكنها كانت قادرة على، وتمكّنت بالفعل من، خلخلة التوازن الدقيق الذى استند إليه نظام التعايش القديم وإشعال نزاعات دموية، كالتى حصلت فى دمشق وجبل لبنان خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر.

بدهى أن النزاعات الدموية بين القرى والمناطق والقبائل كانت أمرا معتادا برغم كون المناطق الريفية أكثر تجانسا من الناحية العرقية والدينية، أو بتعبير أكثر دقة برغم أن كل جماعة كانت تعيش فى منطقة منفصلة عن غيرها بوجه عام[1].

---

(١) لابد من الإشارة إلى استثنائية الحالة السورية واللبنانية بوجه خاص؛ فقد اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية فى ١٨٦٠ بسبب استغلال السادة الاقطاعيين الدروز للفلاحين المارونيين. أما المناطق الساحلية السورية فقد كان مزارعوها علويين مدقعى الفقر، وملاكو الأراضى سنّة ومسيحيين وبضعة علويين. وثمة حالة استثنائية مهمة شبيهة بذلك فى العراق هى اتحاد قبائل المنتفق القوى فى الجنوب حيث كان أفراده من الطائفة الشيعية، فيما كان شيوخه من آل السعدون سنّة.

فى عام 1925 كتب أدمون ربّاط، وهو من أشد المتحمسين لوحدة سوريا، كرّاسا بالفرنسية ذا عنوان شديد الدلالة: «الولايات المتحدة السورية»، عزا فيه العقبات التى يواجهها قيام تلك الولايات المتحدة، إلى تنوع الانتماءات الدينية للسكان مما يولّد عزلة اقتصادية وتخصّص جماعى لوظائف تقوم بها كل طائفة. ويمضى ربّاط إلى التأكيد على غياب المنافسة بين أعضاء الطوائف المختلفة أو بين أبناء البلد الواحد «هكذا تعود الزراعة للمسلمين، والتجارة للمسيحيين فى أغلب الأحيان. وفى بعض الأحيان يكون لبعض المناطق ثمة مهن معينة يحتكرها المسلمون أو المسيحيون أو اليهود».

ويمضى ربّاط ليبرز عقبة أخرى هى التفاوت المناطقى، فيستشهد بمثال حلب التى يطالب أهاليها باستقلال مدينتهم عن دمشق. "إنهم يرفعون شعار: ثروة حلب لأهلها"، كما لو كانت دمشق وباقى أرجاء سوريا بلدا أجنبيا، فيما ينحصر وطنهم فى حلب وأهدافهم الوطنية تعبيد شوارع حلب وتنظيف أحيائها من الغبار». (استشهاد من كوثرانى 1984: 242).

تضافرت عوامل عدة جعلت مدن الشرق الأوسط أقل تجانسا بكثير من أريافه وأقل تمثيلا بكثير لعامة سكان البلاد. ولعل السبب الرئيس يكمن فى أن المهن الحضرية كانت من الناحية العملية، وسائل العيش الوحيدة المتاحة لأبناء الطوائف و/ أو الأعراق غير السائدة.

فحتى عام 1856 حين تبنى العثمانيون سياسة مساواة كل الرعايا بغض النظر عن عقائدهم كان غير المسلمين أو غير المسلمين السنّة بوجه أدق ذوى قدرة محدودة على الوصول إلى المصدر الرئيس للثروة وهو ملكية الأرض. أما قبل ذلك فيشير نظمى إلى أن المسيحيين واليهود كانوا يعاملون بوصفهم رعايا من الدرجة الثانية ويحرمون الكثير من الحقوق، بل أنه يعبر عن تشككه فى أن الفرمانات الإصلاحية لعام 1856، قد أدت حقا إلى المساواة بين الرعايا، لأن الإدارة العثمانية كانت منعدمة الكفاءة فى تلك الفترة (نظمى 1984: 36). فالأقباط فى صعيد مصر والجماعات المسيحية الآشورية/ الكلدانية

فى شمال العراق والجماعات المسيحية فى المناطق المحيطة بحمص وفى الجزيرة شرقى سوريا والشيعة فى جنوب لبنان وطرابلس، مثلوا مجتماعات متراصّة ذات نسبة عددية لايستهان بها، وعاش كثير منهم فى تلك المناطق منذ أزمان سحيقة وامتلكوا أراضيهم حتى قبل الإصلاحات العثمانية، لكنهم حافظوا على وسائل تملّك وأنماط استغلال جماعية للأرض. وغالبا ما لعب بطريرك الجماعات المسيحية دورا مهما فى عملية تنظيم الحياة الاقتصادية لطائفته، مما ساهم بفعالية فى تعزيز حس التضامن بين أفرادها. ومع تبلور نظام المحاصصة الزراعى فى المشرق ومع التطورات الحاصلة نهاية القرن التاسع عشر، وضع التجار والبيروقراطيون الحضريون، من مسلمين ومسيحيين، أيديهم على تلك الأراضى، دافعين الفلاحين وعامة أبناء تلك الطوائف إلى النزوح إلى المدن.

وثمة سبب ثان يفسر الطابع غير التمثيلى لمدن المشرق هو أن أجيالا عدة من البيروقراطيين والعسكر الأتراك والمماليك ونسلهم آثروا البقاء فى المدن التى انتدبوا للعمل فيها بعد انتهاء مهماتهم، بعد أن حققوا ثروات وانضموا إلى الأعيان المحليين وباتوا جزءا من النسيج الاجتماعى لتلك المدن. وثمة سبب ثالث وجود أفراد الأقليات المضطهدة الذين هربوا من تركيا وروسيا مثل الأرمن والأشوريين والشركس وغيرهم، ولم يجدوا ملجأ يؤويهم غير المدن. أما العامل ذو الأهمية الخاصة فى حالة مصر فيتمثل فى الهجرات الأوربية التى تلت افتتاح قناة السويس عام 1869 وتزايدت بعد إشهار مصر إفلاسها عام 1879 واحتلالها من قبل إنجلترا عام 1882.

كان عدد الأوربيين فى مصر ثلاثة آلاف عام 1836 لكنه ارتفع إلى ثمانية وستين ألفا عام 1878، ليصل إلى واحد وتسعين ألفا عام 1891. عاش 8200 من هؤلاء فى مدن القناة وحوالى 22 ألفا فى القاهرة و 47 ألفا فى الإسكندرية (ع. بركات 1977: 191-192). واستمرت تلك الأعداد بالارتفاع بشكل مذهل لتصل إلى أكثر من ربع مليون عام 1917، وشكّل الأجانب فى ذروة وجودهم فى مصر ما يقارب ربع سكان الإسكندرية وعُشر سكان القاهرة.

غـير أن الأرقـام أعلاه شـديدة المبالغة، لأن كثيرا من المسـيحيين السـوريين وأبناء المسـتعمرات الفرنسـية من جزائريين ومغاربة فضلا عن اليهود استفادوا مـن المعاملة التفضيلية للأوربيين وحصلوا على جنسـيات مختلف دولها. من هنا يتوصل على بركات إلى أن العدد الفعلى للغربيين عام 1947 كان 142800 وليس 184400. فعـدد الفرنسـيين البالغ 17800 إنما ضـمّ 9600 رعيّة من الفرنسـيين «الفعليين» و3200 من المغرب الكبير إلى جانب آخرين حملوا الجنسية الفرنسية. ومـن بـين 31500 بريطانـى مسـجل عـام 1947، كان 13300 فقـط بريطانيين أقحـاح، فيما كان 7800 مـن المالطيين وحوالى ألف هندى (حمدان 1996: 342، 352، 354).

لكن الطبيعة غير التمثيلية لمدن المشرق ارتبطت بالأسـاس بالوجود الكثيف لفئات من المواطنين/ الرعايا غير المنتمين إلى المراتب المهيمنة سياسـيا واقتصاديا خلال الحقبة العثمانية، وذلك بسـبب انتماءاتهـم العرقية أو الدينية/ المذهبية. فإذ لم يكـن لديهم الحـظ فى تملّك الأرض أو احتلال مواقـع بيروقراطية، فقد نزعوا إلى الـتراص فى ضواحـى منفصلـة فى المدن ومارسـوا مهنا عدّهـا أبناء الأعراق أو الأديان/ المذاهـب السـائدة، حتى لـو كانوا من الفقـراء، وضيعة وغير لائقة بهـم، أو أنهـم كانوا يجهلونها ببسـاطة. ولم يكـن أبناء الأعـراق أو المذاهب غير السـائدة من الأقليات فى بلدانهم بالضرورة، ومثال ذلـك المارونيون اللبنانيون وشيعة العراق والأكراد فى المناطق التى لم تصبح بعد أجزاء من العراق وسوريا المستقلين.

جدول(4)

الأجانب فى مصر

1976-1907

السنة	عدد الأجانب	القاهرة*			الإسكندرية		
		العدد	٪ إلى إجمالى الأجانب فى مصر	٪ إلى سكان المدينة	العدد	٪ إلى إجمالى الأجانب فى مصر	٪ نسبة إلى سكان المدينة
1907	216000	53000	24,5	8,1	86400	39,9	24,4
1917	260300	67000	25,6	9,0	84700	32,5	19,0
1947	145900	56100	38,0	2,5	63500	43,5	7,0
1976	95300	50900	53,4	1,0	14200	14,9	0,6

* لاتشمل الأرقام المتعلقة بالقاهرة الجيزة (وهى فى الواقع جزء منها). بلغ عدد الأجانب فى الأخيرة 2.0 ألفا فى عام 1976.

المصدر: حمدان 1996: 330

منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين، اجتاحت القبائل العراقية موجة من التشيّع بصورة سلمية حتى باتوا يشكلون غالبية السكان، إذ بلغت نسبتهم فى أوائل القرن العشرين 56% (Nakash 1994: 13). غير أن المذهب السنّى للدولة العثمانية أعاق الشيعة من احتلال مراكز عالية فى الأجهزة البيروقراطية والعسكرية والقضائية. فمثل ملكيات وإمبراطوريات أوربا خلال القرون الوسطى، استمدت الإمبراطورية العثمانية شرعيتها من التمسك بالدين والدفاع عنه، وهو ما يعنى بشكل أكثر دقة التمسك بها اعتبرته صيغة «حقيقية» للإسلام. من هنا كانت الأخيرة أقل تسامحا تجاه المسلمين من غير السنّة منها مع غير المسلمين بوجه عام:

«عانى الشيعة والمسلمون الهراطقة الآخرون من انعدام التسامح الإسلامى ... أكثر مما عانى المسيحيون واليهود. فقد تمتع الأخيرون بقدر من الحماية المسبغة على الأقليات... مكّنتهم من الحفاظ على هوياتهم حتى يومنا هذا، برغم أن تكلفة تلك الحماية كانت قبول أفرادها بوضعية مواطنين من الدرجة الثانية.

وبفضل كونهم من أهل الكتاب تمكّن المسيحيون واليهود من الحفاظ على مؤسساتهم الدينية وتنظيم أحوالهم الشخصية ومراكز عبادتهم وأوقافهم الدينية. وتم إضفاء مزيد من المأسسة على وضع الحماية هذا حين اعترفت الإمبراطورية العثمانية بهم رسميا بوصفهم «مللا» أى أئمة دينية»

Van Dam 1981: 17

فى الوقت الذى سمح لأهل الكتاب بممارسة شعائرهم ونشاطاتهم، بل استطاع بعضهم الارتقاء إلى مراكز مرموقة فى الدولة، تعرض أبناء الطوائف الإسلامية المهرطقة على العموم إلى مضايقات واضطهاد تفاوتت حدتها وفقا للفجوة الفاصلة بين معتقداتهم وبين الإسلام السنى من جهة، ووفقا لعلاقات القوى بين الدولة وكل من الجماعات المهرطقة من جهة أخرى. هكذا تمكن الشيعة الأكثر عددا نسبة إلى السكان من جعل وجودهم فى بغداد وبيروت بدرجة أقل واقعا ملموسا عبر عملية تدريجية فى حين كان من النادر وجود علوى أو درزى أو أيزيدى أو إسماعيلى، يتمتع بامتياز كهذا حتى أوائل القرن العشرين. وفى المقابل حافظ اليهود والمسيحيون، الذين سبق وجودهم وصول الإسلام إلى بلدانهم، على وجودهم الكثيف فى مدن المشرق طوال الفترة محل بحثنا.

وفقا لتقرير صدر عام 1892، كان عدد سكان بغداد 194،942 نسمة، منهم 124،459 مسلمًا و12،182 يهوديًا و 408 أرمنيًا و 922 كاثوليكيًا و25 بروتستانتيًا

و458 مـن الروم الكاثوليك و 277 أوربيًا (درويـش 1892: 421-424). ويعود تقدير أكثـر دقـة إلى عام 1917 يحـدد عدد سـكان بغداد ب 210،200 نسـمة منهـم 50،000 يهودي و12،000 مسـيحي 8،000 كردي و 800 فارسـي (غنيمـة 1997: 210، نظمي 1984: 301 هامش)[1].

ووفقـا لتقديرات الحاكم السياسـي البريطاني لسـكان ولايـة الموصل، لم يمثّل العرب أكثر من الثلث أثناء الحرب العالمية الأولى، كما يتبين من الجدول أدناه.

جدول (5)

التركيب المذهبي والعرقي للموصل

أثناء الحرب العالمية الأولى

عرب	170663
أكراد	179820
مسلمون	321894
أعراق غير عربية	241655
أعراق غير كردية	232578
غير مسلمين	90506

المصدر: نظمي 1984: 95

(١) يخطـئ نظمـي في تقديره لعدد اليهود ب 80،000. لأن كتاب غنيمة الصـادر أصلا عام 1924 يفصّل نتائج الإحصـاء الـذي أجرتـه إدارة الاحتلال البريطانـي للعراق الذي دام ثلاث سـنوات بـين 1917 و 1920، والـذي توصـل إلى أن عدد اليهود في العراق كله كان ٥ , ٨٧ ألفا أقـام 50،000 منهم في بغداد. وفي ملحق للطبعة الحديثة لكتاب غنيمة، وهو ما اسـتندنا إليها، يؤكد مير بصري الذي ظل رئيسـا للطائفة اليهودية في العراق حتى السـبعينيات صحة الرقم الأخير مشـيرا إلى أن إحصاء السـكان لعام 1947 بيّن أن نسبة اليهود إلى إجمالي سكان العراق كانت 2،3 بالمئة (118 ألفا من مجموع السـكان البالغ 4،8 مليونًا) لكنهم شكّلوا ربع سكان بغداد (غنيمة 1997: 261-262).

أدت النزاعات التى اندلعت فى خمسينيات القرن التاسع عشر بين المسلمين والمسيحيين فى دمشق وجبل لبنان، لأسباب مختلفة فى كل من الحالتين، إلى تحسن الموقع الاقتصادى لغير المسلمين:

«حصل المسيحيون واليهود على مواقع مهمة على حساب الأوربيين. ففى عام 1855 كتب القنصل الفرنسى أن اليهود والمسيحيين «تمكنوا من نسج علاقات مباشرة مع أوربا بفضل تخفيف القيود عليهم». واضطرت الوكالات الأوربية إلى الانتقال إلى المناطق الداخلية مثل أورفة وديار بكر والموصل وبغداد».

Van Dam 1981: 222

أخذ المسيحيون يطغون عدديا فى بيروت، وكانت المدينة قبل ذلك ذات طابع سنى غالب قبل 1860 (Ruppert 1999: 37). ومع نهاية القرن التاسع عشر، لم يعد المسلمون يشكلون أكثر من ثلث سكان بيروت ال 120 ألفًا فى حين كان المسيحيون وأغلبهم من الكاثوليك يشكلون ثلثى سكانها (كوثرانى 1984: 44 مقتطفا Cuinet 1896: 95). وقد توافقت هذه الغلبة العددية مع غلبة اقتصادية إذ باتت العوائل المسيحية، لاسيما الأرثوذكسية والكاثوليكية، تسيطر على التجارة مع أوربا.

عرّض الاحتلال المصرى لسوريا عام 1831 المؤسسة الدينية الراسخة فى دمشق إلى الصدمة الأولى التى واجهتها. فقد نفّذ إبراهيم باشا تعليمات أبيه محمد على بالشروع فى تطبيق سلسلة من الإصلاحات وضعت سوريا الكبرى تحت الحكم الإدارى لدمشق. وعمل على إعادة تنظيم الاقتصاد السورى، بحيث يغدو دوره مجهّزا للصناعات الناشئة المصرية بالمواد الخام. وتم ذلك بفرض احتكار الدولة على إنتاج الحرير والقطن والصابون.

جدول (6)

التوزيع الطائفى لسكان بيروت

خلال ثلاثينيات القرن العشرين

الدين/ المذهب	العدد
مسلمون سنّة	57849
مسلمون شيعة	10399
دروز	1883
مجموع المسلمين	70131
أرمن أرثوذوكس	35658
روم أرثوذوكس	19792
مارونيون	15216
روم كاثوليك	5767
أرمن كاثوليك	5258
سريان كاثوليك	40003
بروتستانت	3676
الكنيسة اللاتينية	2136
يعاقبة	2916
كلدان كاثوليك	955
مجموع المسيحيين	130477
يهود	4933
إجمالي السكان	205541

المصدر: كوثرانى 1984: 44

كان التطور الذى قوبل بأشد الاعتراض من جانب المؤسسة الدينية والطبقات المسلمة العليا فى دمشق والمدن الأخرى، هو تشريع المساواة بين المسلمين والأقليات الدينية وفتح دمشق المحافظة والمقدَّسة بوجه النفوذ الأوربى المباشر. فقد بات بوسع المسيحيين عندئذ الدخول فى مجلس شورى الولاية وممارسة تجارة الأغنام والحبوب

التى كانت حتى ذلك الوقت حكرا للمسلمين[1] (Khouri 1983: 35-3). وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، صار عدد اليهود والمسيحيين يقل قليلا عن عشرين بالمئة من سكان دمشق.

تجمع معظم مسيحيى دمشق فى أحياء شرق وجنوب شرق المدينة القديمة مثل حى باب توما، الذى امتدت حدوده إلى بوابة المدينة. وقد كان هذا الجزء موطنا لغير المسلمين السنّة من أبناء دمشق عموما من مسيحيين ويهود وشيعة (نعيسة: 1986: 81). وسيطر المسيحيون على كل حرف البناء تقريبا من البناء إلى رصف الأحجار مرورا بتقطيع الرخام وغير ذلك فضلا عن غلبتهم فى مهن مثل الترجمة وبيع الأقمشة والحلاقة والخياطة وصياغة الذهب والتطريز وصناعة الطابوق (Ghazzal 1993: 132-133). وإضافة إلى تلك المهن أكّد كتاب سورى صدر عام 1879 «أن أهم فروع النسيج هى فى أيدى الأمة المسيحية» (قساطلى 1879: 122)[2].

غير أن تقسيما للعمل كان قائما حتى بين أبناء الدين الواحد حسب العرق أو المذهب مثل تخصص الأرمن فى التصوير الفوتوغرافى. وهكذا كان الأرثوذوكس يمارسون مهنا غير التي يمارسها الكاثوليك على سبيل المثال. ووفقا لذلك كانت أحياء الأقليات نفسها مقسّمة بين مذاهب الدين الواحد.

عاش اليهود الذين كان عددهم أقل من المسيحيين فى الحى المسمى باسمهم (حارة اليهود) فى الجنوب الشرقى من سور دمشق مقابل الحى المسيحى. وهنا أيضا كان الحى مقسما بدوره بين أبناء المذاهب المختلفة (نعيسه 1986: 81). وباستثناء الصرّافين، مارست الفئات الأكثر فقرا من اليهود مهنا متدنية أو وضيعة مثل تبييض الجدران وتلميع الأحذية وصناعة حقائب القماش وتنظيف المجارى (Ghazzal 1993: 134).

(١) من هنا فإن أعيان المدن الذين عجزوا عن تعبئة مقاومة شعبية بوجه إبراهيم باشا رحّبوا بإجبار الأوربيين له بالانسحاب من سوريا.

(٢) يشير المؤلف نفسه فى الصفحة اللاحقة أن نسج الحرير بلغ درجة من الإتقان «برغم عدم إدخال أى تحسينات فى أدواته لأنها فى أيدى الأمة المسيحية التى لاتمتلك المال (الذى يمكّن أفرادها من الاستثمار) لكنهم يسيّرون حياتهم اليومية من إنتاجه بفضل رخص الحرير واعتماد الناس التام عليهم».

جدول (7)

التركيب الديني/ المذهبى لسكان دمشق

1842 – 1911/ 1912

الدين/ المذهب	1842		1912/1911	
	العدد	%	العدد	%
مسلمون سنّة	90500			
مسلمون شيعة	4000			
علويون	150			
دروز	500			
إجمالي المسلمين	95150	84,58	197507	88,72
كاثوليك (الكنيسة الإغريقية)	5805		6282	
أرمن كاثوليك	270		237	
أرمن معمدانيون			413	
بروتستانت			131	
سريان كاثوليك	585		739	
روم كاثوليك			122	
كلدانيون			63	
يعاقبة			112	
مارونيون	290		300	
الكنيسة اللاتينية	70			
إغريق أرثوذوكس	5290		6569	
أرمن أرثوذوكس	190			
إجمالي المسيحيين	12500	11,11	14968	6,72
يهود	4850	4,31	10129	4,55

* لم يحدد إحصاء سكان 1912/1911 طوائف مسلمى دمشق.

المصدر: تم تجميعه من Ghazzal 1993: 38, 43

لم يقتصر التقسيم المذهبي/ الدينى على حالة دمشق بالطبع، إذ يستشهد بطاطو بتقرير قنصلى بريطانى صادر عام 1910 عن يهود بغداد، يحدد نسبة أثرياء اليهود والصرّافين بها لايزيد على خمسة بالمئة، وصغار التجار وبائعى المفرّق والموظفين ذوى الدخل المتوسط بثلاثين بالمئة والفقراء بستين بالمئة والشحاذين المحترفين بخمسة بالمئة (Batatu 1978: 257).

ولم يكن السكن فى أحياء منفصلة سمة ليهود ومسيحيى دمشق وحدها كذلك. فأبو سيفين والتوراة فى بغداد ووادى أبو جميل فى بيروت كانت أحياء اليهود فى هاتين المدينتين. وفى حلب كان بحصيتا حيا لليهود، والعزيزية حى المسيحيين فيما عاش الأرمن فى حى السليمانية. وفى الوقت نفسه لم يقتصر السكن فى أحياء منفصلة على غير المسلمين فقط. فقد كان للأكراد والأعراق غير العربية أحياؤهم المنفصلة كذلك. ولكن كلما ازداد عدد الجماعة ازداد احتمال نشوء تقسيمات فرعية لتلك الأحياء على أسس طبقية. هكذا كان تبّة الأكراد فى بغداد وحى الأكراد فى دمشق أشبه بمدن مصغرة منقسمة بدورها حسب مهن دخل سكانها ومستواهم. فالأكراد الأكثر فقرا فى حلب سكنوا فى حى شيخ مقصود فيما عاش الأكثر يسرا منهم فى الأشرفية، وسكن الأكراد الأيزيديون المهرطقون فى حى بنى زيد فى حين كان بستان الباشا حيا يضم خليطا من الأكراد والتركمان[1].

تقدم بيروت حالة مثيرة للانتباه عن المدينة المتشظية دينيا/ مذهبيا. لنتذكر أن المدينة نصف دائرة، يطل قطرها الغربى على البحر. كان السنّة يقيمون فى جزئها الجنوبى. وإذا مضينا إلى الشمال سنجد المسيحيين الذين لم ينتموا إلى إحدى المذاهب الكنسية الرئيسة، يقيمون إلى الغرب من وسط المدينة. أما إلى اليسار فقد احتلت أحياء السريان الأورثوذكس مركز المدينة، وأقام جزء آخر من السنّة، هم فى الغالب مهاجرون من

(١) حصل الكاتب على المعلومات المتعلقة بالتقسيمات الفضائية/ الدينية والعرقية عن حلب من خلال مقابلات شخصية.

مناطـق أخـرى، فى أحيـاء تقـع إلى الجنـوب الشرقى أقـرب ما تكـون إلى أحياء الســنة البيروتيـين الأصـلاء فى الجنوب. وإلى جانب ذلـك كان الجيب اليهودى على السـاحل محاطا بالأحياء المارونية شرقه والسريانية الكاثوليكية واليونانية الكاثوليكية إلى الشـمال والشـمال الشرقى منه. واحتلت الأزقة البائسـة للشـيعة والأكراد المهمشين أقصى شمال بيروت القديمة (Ruppert 1999: 149).

أما فى مصر ذات الحضور الأجنبى الكثيف، فقد اتجه الأخيرون أيضا ممن استوطنوا فيها إلى السـكن فى أحيـاء منفصلة بدوافع البحث عن الحماية من جهة وأسـاليب الحياة ونمطهـا والمصالح المشـتركة بينهما مـن جهة أخرى. هكذا كان حـى المعادى فى القاهرة والإبراهيمية فى الإسكندرية حكرا على الأوربيين (حمدان 1996: 331).

وبرغـم كل مـا ذكرنـا أعلاه، سـيكون مـن المضلل أن نحـصر تحليلنا لتشـظى مدن المشرق فى الجوانب الدينية/ العرقية، إذ إن هذا كفيل بتشويه واقع وتعقيد تقسيم العمل فيها والاعتماد المتبادل بين قطاعاتها. فكما لاحظنا أعلاه، كانت كل جماعة منقسـمة أفقيا كذلك بالطبع إلى فئات عليا ومتوسـطة وفقيرة. ويتبين من نوع النشاطات التى مارسها أفـراد كل من الجماعات بوضوح، أن تلـك الجماعات لم تكن مجتمعات مغلقة أو جامدة التركيب. فباسـتثناء الوظائـف ذات الطابع الدينى البحت، كانت نشـاطات كل جماعة مطلوبة من قبل المجتمع كله لا من أفراد المذهب أو الدين الواحد فحسـب.

كانت المدينة المشرقية مركزا للتبادل والتفاعل بين الجماعات. غير أن التفاعل لم يكن ليمـر عـبر الأفراد، بل عـبر الجماعة كلها. وعليه فقد عاشـت كل جماعـة فى حى خاص بها، ومارسـت وسائل تتميز بها فى كسـب العيش، وكان لها شبابها الذين يدافعون عنها فى وجـه الآخرين وأعيانها الذين يتوسـطون باسـمها بينها وبين الجماعـات الأخرى أو السـلطات. ونتـج هذا الشـكل من التنظيـم الاجتماعى مباشرة عن عزلـة الأحياء، فقد كانـت الأخـيرة مدينـة مصغـرة بالفعل ضمّـت بين أسـوارها جامعهـا أو كنيسـتها أو معبدهـا، وحمامها العمومى الخاص بها وأسـواقها المحلية، فضلا عن مصادرها الخاصة

للتزود بالمياه. وبسبب هذا الاستقلال الذاتى للأحياء، نشأت الحاجة إلى سلطة محلية تلعب دور الوسيط الذى ينقل مطالب أبناء الحى إلى السلطات وبالعكس. لعب شيخ من شيوخ الحى أو أكثر هذا الدور، وفى أحيان كثيرة أخرى استحوذ عليه الأعيان المسيطرون اقتصاديا. وكانت شرطة الحى تخضع لإمرة السلطة، إذ من المفترض بها معرفة أزقة الحى والأسر القاطنة فى كل من تلك الأزقة (نعيسة 1986: 82-83).

لم يكن انفصال الجماعات عن غيرها يتم بالضرورة على أسس عرقية/ دينية أو مذهبية فحسب[1]. فالتخصص فى ممارسة حرفة ما أو انحدار المهاجرين إلى المدن من منطقة واحدة أو الانتماء إلى قبيلة مشتركة، يمكن أن يكون أساسا للجماعة. حتى بداية القرن العشرين كان مركز بغداد منقسما طوليا بين قطاعين متجاورين يقعان على الجانب الشرقى من نهر دجلة ويفصلهما الشارع الرئيس[2]. وكان القطاع الغربى مركز النشاطات، فيما تحتل المناطق السكنية القطاع الشرقى. كان السنة يقيمون فى شمال ذلك الجانب على العموم، والشيعة واليهود فى وسطه وجنوبه. وفى ذلك الفضاء القائم فى هذا الجانب كان ثمة أحياء سكنية لكل من تلك الفئات. وكلما ابتعدنا عن مراكز

---

(١) لعل الروائيين هم أفضل من صوّر التنظيم الاجتماعى لمدن المشرق القديمة. فى مقدمة هؤلاء بالطبع نجيب محفوظ فى ثلاثيته التى يبدأ جزؤها الأول «بين القصرين» فى نهاية الحرب العالمية الأولى، حين كان الذهاب إلى مسجد الحسين «سفرة». وفى روايته المؤثرة (سيرته الذاتية فى الواقع) «وداعا يا بابل» يصف نعيم قطّان اليهودى العراقى سابقا والكندى فيما بعد بغداد الأربعينيات حين كانت مخازن المسلمين والمسيحيين واليهود تتجاور فى مركز المدينة لكنَّ أيًا من الطوائف كانت لها حياتها وأحياؤها وطقوسها الخاصة المنفصلة عن الآخرين. ومما له دلالة أن الكاتب الذى انحدر من عائلة مرفّهة يصف غربته عن أحياء وحيوات اليهود الفقراء مما يبرز البعد الطبقى للانقسامات Naim Kattan 1986, Edition Lemac, Ottawa .

(٢) علىَّ أن أتعامل مع هذا التقسيم بحذر، لأن هذا الشارع لم يتم شقّه إلا فى عهد الوالى خليل باشا فى عام ١٩١٧ عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى. وحسب معلومات الكاتب، لاتتوافر دراسات عن الدوافع التى كانت وراء اختيار هذا الموقع بالذات لكى يكون الشارع الرئيس للعاصمة، وبالتالى فإننى لا أعرف إن كان هذا الشارع فاصلا بين القطاعين قبل افتتاحه رسميا. ولكن سواء كان ثمة طريق بدائى قائم قبل ذلك أو لا فثمة حقيقة مفادها أن عالمين متمايزين قاما على جانبيه.

النشاط التجارى أو الإدارى فى كلا جانبى المدينة، انتشرت الأحياء السكنية للأكثر فقرا من السكان. وعلى التخوم النائية قامت أحياء المتخصصين بأداء المهن الأكثر وضاعة. أما الأحياء السكنية للتجار والمرابين والبيروقراطيين فكانت الأقرب إلى المركز. ويفصّل بطاطو هذا الوضع قائلا:

«نزعت الجماعات المنتمية إلى عقائد أو مذاهب أو طبقات مختلفة أو الجماعات ذات الأصول العرقية أو القبلية المختلفة إلى العيش فى محلاّت [أحياء] منفصلة. فعلى الضفة الرئيسة [من نهر دجلة] وهى الضفة الشرقية، عاش الشيعة فى الدهّانة وصبابيغ الآل والقشل (التى عاش اليهود فى أجزاء منها)، وسوق العطارين وأحياء أخرى. أما اليهود فعاشوا فى الغالب فى أحياء التوراة وتحت التكية وأبو سيفين وسوق حنّون، والمسيحيون فى عقد النصارى ورأس القرية. وظل معظم ما تبقى من هذا الجانب سنيا، لكنه انقسم على أسس مختلفة. إذ أقام العسكر الأتراك فى منطقة الميدان، و«العوائل الأرستقراطية» وكبار الموظفين فى الحيدرخانة، وصغار الموظفين فى دكّان شناوة، والحرفيون فى المناطق الداخلية من باب الشيخ، وضباط الجيش البغداديون ذوو الأصول المتواضعة وغيرهم فى تخومه الخارجية».

Batatu 1978: 18

تقدم دمشق حالة مهمة تبين كيفية صعود فئة مسيطرة من التجار/ ملاك الأرض/ البيروقراطيين من المدينة المتشظية لتشكل فيما بعد قيادة معترفًا بها للمدينة كلها. فقادة الأحياء الذين كانوا يقيمون بين جماعاتهم باتوا أعيانا ينزعون إلى الانتقال بعيدا للإقامة فى حى دمشقى خاص بهم، لكى يبدأوا بالتكون بوصفهم طبقة متماسكة نسبيا. كان حى الميدان الواقع جنوب أسوار دمشق قلعة متينة للانكشاريين السابقين. وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يكن هذا الحى، جزءا من المدينة بالمعنى الدقيق. وقد استوطن هؤلاء الانكشاريون السابقون فى هذا الحى متحولين إلى تجار حبوب وأغنام مع جنوب سوريا ولاسيما حوران. ولما كان نظام الحرف المغلقة لايزال قائما فى داخل

أسـوار دمشـق، وكانت الحرف تدار من قبل الأسر التى تحظر على غيرها ممارستها، فقد اتجه الممارسون الجدد لتلك الحرف إلى حى الميدان الأكثر ترحيبا بهم.

وحصل الأمر نفسه فى الصالحية التى كانت قرية تقع إلى شمال شرقى دمشق أقام فيها الأكراد المهاجرون الذين ما كان بوسعهم السكن فى المدينة القديمة. وبفضل الاحتلال المصرى لسـوريا خلال أربعينيات القرن التاسـع عشر والحماية العثمانية فيما بعد، ارتقى قسـم مـن الأكراد إلى مصـاف الطبقات العليا. وهكـذا انتقل كثير مـن الأسر التى كان حى الميدان القاعدة التى اسـتمدوا نفوذهم منها مثل العابد وسـكر والمهايني والميداني والبيطار، إلى السكن فى مركز الأرستقراطية الدمشقية، سوق ساروجة. وفى نهاية القرن التاسـع عشر انتقـل أعيان آخرون من الأكـراد ممن كانت الصالحية موقـع نفوذهم مثل يوسـف شـمدين آغا وبـوزو وأغريبوز مـن حى الأكراد شـمال الصالحية، الـذى كانوا يقيمون فيه إلى ذلك المركز كذلك.

لكـن الانتقـال إلى الحـى الذى تراصـت فيه الأرسـتقراطية الدمشـقية لم يقتصر على العوائـل القادمة مـن الضواحـى «النائية». فقد انتقلـت عوائل مثل العظـم والكيلانى والعجلانى والجزائرى من حى العمارة التقليدى إلى سوق ساروجة كذلك، فيما شيدت أسرة مردم بيه امتدادا للسـوق المركزى وأقامت فيه. وبحلول نهاية القرن التاسـع عشر باتت الأحياء الثلاث المتجاورة الواقعة فى قلب دمشـق التجارى، وهى سوق ساروجة والسوق المركزى (الحميدية ومدحت باشا) والقنوات التى عاشت بها أسرة البارودى، محل إقامة النخبة الدمشقية المسلمة. وبقيت أسر أخرى من الأعيان محافظة على صلاتها مع قواعد نفوذها المحلية مقيمة فى أحيائها الأصلية مثل أسرة القوّتلى فى حى الشـاغور الذى عاشـت به منذ القرن الثامن عشر والشـمعة فى باب الجابيّة إلى الجنوب الغربى من السوق المركزى.

ووفقـا لفيليـب خورى، غـدت القيادة السياسـية الفاعلة لدمشـق فى الثلث الأخير مـن القرن التاسـع عشر مكونة من سـبع أسر مـن البيروقراطيين/ مـلاك الأرض، هى

العظم والعابد وآل يوسف شمدين آغا ومردم بيه والقوتلى والشمعة والبارودى، إلى جانب خمس أسر من شيوخ الدين/ ملاك الأرض، هى العجلانى والغزّى والكيلانى والحسيبى والجزائرى (P. Khouri 1983: 35-50).

تحول هؤلاء القادة المحليون الذين نبعت سلطتهم من اكتساب ولاء أبناء الحى إذن إلى أعيان يلعبون دور وسطاء ناشطين بين قواعدهم الاجتماعية من جهة وبين السلطات المحلية من جهة أخرى، مشكلين تحالفات فيما بينهم من دون أن يتغربوا عن قواعدهم المحلية أو يتبنوا مواقف صدامية مع السلطات العثمانية. وأوصلتهم تلك الوظائف إلى أن يصبحوا طبقة قيادية لدمشق مكونة من ملاك الأرض والتجار والبيروقراطيين. وهنا تجدر الإشارة إلى اليهود والمسيحيين الدمشقيين الذين كانوا فى وضع اقتصادى ممتاز وتمثلوا فى الهيئات السياسية المحلية (كما لعب المسيحيون أدوارا سياسية مهمة فى الحركة الداعية للاستقلال فيما بعد). لكن دورهم الأخير هذا ظل معتمدا على الحفاظ على ولاء جماعاتهم المحلية فقط. من هنا لم يصبح المسيحيون واليهود جزءا من القيادة الدمشقية، بعكس الأعيان المحليين السنّة الذين انصهروا تدريجيا فى طبقة لم تعد متماهية مع قاعدتها المحلية، بل باتت قيادة دمشقية.

كان أعيان بغداد أضعف بكثير من نخبة دمشق التجارية المترسخة، إلا أن مسارهم كان متشابها مع الأخيرة من حيث تعزيز سلطتهم عبر تكوين التحالفات وكسب ولاء قواعدهم المحلية. فإلى جانب مركز المدينة الذى وصفنا أعلاه باختصار، كان ثمة جيوب عدة من التجمعات الحضرية تحيط بالمدينة التقليدية. فكما هو حال حيى الميدان والصالحية فى دمشق، كانت الأعظمية والكاظمية فى شمال بغداد مناطق منفصلة عمليا عن المدينة وملحقة بها حتى باتت أحياءً مندمجة بها مع إنشاء خط الترامواى الذى تجره الخيول أواخر القرن التاسع عشر. كانت البساتين والمساحات قليلة السكان تفصل هاتين المنطقتين عن مركز المدينة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921. لكن الوصف أعلاه يشير إلى اختلافين رئيسين بين المسارين السورى والعراقى فى الانتقال من المحلية. الاختلاف الأول يكمن فى

تأخر هذا المسار فى العراق لأن بغداد «الرسمية» لم تأخذ بالتوسع إلا بعد تشكل الدولة العراقيـة عـام 1920، وهو مـؤشر على عجز الفئات المسـيطرة عن اسـتيعاب القادمين الجدد وإدماجهم فى نسـيج حياة المدينة. فقد مكّن النشـاط الاقتصـادى المزدهر للنخبة الدمشـقية مـن ربط الفئـات الدنيـا فى الحيـاة الاقتصادية مؤمنـا لـلأولى ولاءً واعترافا بقيادتها السياسـية. وزاد من هذا الازدهار تملك معظم أفراد تلك النخبة أراض زراعية فى المناطق المحيطة بدمشق. أما أعيان بغداد فلم يكن أمامهم إلا القليل من تلك الفرص ولم يتولد الطلب على الوظائف الجديدة إلا مع نشوء الدولة العراقية الحديثة التى وفرت وسـائل ترسـيخ سـلطة الأعيان العراقيين من خلال دورهم فى ترشـيح المتقدمين لملء الوظائف البيروقراطية والعسـكرية وشـبه العسـكرية، كالشرطة والأمن، أو من خلال الطلـب على السـلع المنتجة من القطاع الخاص الناشـئ حديثا مثل البدلات العسـكرية (التى وفرتها معامل فتاح باشا) والأثاث والمبانى وغيرها.

وترتب الفارق الثانى عن الأول مباشرة. فتوسع بغداد تم إلى حد كبير بفضل الدولة المركزية التى صارت الأخيرة عاصمة لها، بعكس سوريا التى حافظت على مراكز نشاط متعددة لاتقل قوة، إن لم تزد، عن دمشـق مثل حلب. وهكذا ففى حين أن دمشـق ذات الغالبية السـاحقة من المسـلمين السـنة اسـتطاعت إنتاج قيادة طبقية متماسـكة، أعادت الفجـوات المذهبيـة القائمة فى بغـداد والتى برزت فى تـوزع أحيائها، كـما أشرنا أعلاه، إنتـاج مـا ولـدّه الحكم العثمانـى. فقد ازدهـرت أحياء جديـدة فى الثلاثينيـات وأخلت البساتين التى فصلت أحياء الأعظمية عن مركز المدينة المكان لقيام أحياء خاصة بالنخبة التى أخذت بمغادرة مواقع نفوذها المحلية والانتقال إلى فضاء المدينة الأوسع.

ولكـن لأن التوسـع ارتبط بصعود الدولـة واحتياجها لبيروقراطية جديدة متّسـعة، ولأن الغالبيـة السـاحقة مـن (إن لم يكـن كل) البيروقراطيـة العثمانيـة كانت من السـنّة العـرب أو الأتـراك فقد ترك هذا الأمـر بصماته الواضحة على الاتجاه اللاحق لتشـكيل كيان سياسـى موحّد وممركز متموضع فى العاصمة. فقد كانت الضواحى الجديدة التى تكاثرت وانتشرت وراء البوابة الشمالية لبغداد القديمة ذات طابع سنّى فى الغالـب حتى

نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا. وازدهرت العوائل التجارية التى كان معظمها من الشيعة واليهود كذلك. لكن الأمر الملفت للانتباه أن أحياءها الجديدة أقيمت فى الطرف الآخر للمدينة، أى جنوب البوابة الجنوبية التى شيد فيها البريطانيون أيضا أحياءهم السكنية، فضلا عن المسيحيين المهاجرين من شمال العراق الذين آوتهم أزقة واقعة فى المناطق الملاصقة للبوابة الجنوبية القديمة. وبقيت تلك الانقسامات السكنية المذهبية/ الدينية قائمة حتى الحرب العالمية الثانية تقريبا حين ازداد التقارب السكنى بين الشيعة والسنّة بفضل تسارع الحراك الاجتماعى وتماسك أجهزة الدولة بدمج أعداد متزايدة من الشيعة فيها والنزوح الجماعى لليهود بعد قيام دولة إسرائيل.

3.2 بنى المدن قبل الرأسمالية وديناميابها

قبل المضى فى تحليلنا للتحولات اللاحقة لتشكيلات المشرق، علينا تناول بضع موضوعات نظرية تتعلق بطبيعة الانقسامات والتضامن الموصوفة أعلاه على مستوى المجتمعات عموما والمراكز الحضرية على وجه الخصوص. والموضوع الأول الذى علينا تناوله هو الذى يتكرر فى شكل سؤال عن إمكانية انطباق مفاهيم «حديثة» مثل الطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح والصراع الاجتماعى على الشرق الأوسط. فالصفحات السابقة قد تعطى بالفعل الانطباع بأن مدن المشرق لم تكن أكثر من مواطن لمجتمعات منعزلة تلاصقت بشكل عشوائى وانقسمت وفق معتقداتها، ولربما كان من الأفضل تحليلها بوصفها جماعات عمودية يوحّدها انتماء متوارث عوض استخدام مقولات «غربية» لفهم طبيعة عملها.

غير أن من السهل البرهنة على عجز الرؤى الثقافوية ما إن نمضى إلى أبعد من الحالات المعروفة عن الصراعات والصدامات بين أبناء المذاهب والأديان المختلفة ونتفحص بعض نقاط التحول الحاسمة فى تاريخ المشرق، مثل وقوف المسيحيين والمسلمين جنبا إلى جنب فى ثورة 1919 المصرية المناوئة للاحتلال البريطانى، وقيام الشيعة والسنّة بالشىء ذاته فى ثورة 1920 فى العراق، وتصدر المسيحيين لحركات الدعوة العروبية التى شملت المسلمين بالطبع للمطالبة بالاستقلال فى سوريا ولبنان.

لكـنَّ ثمـة مؤشرا أكثـر أهميـة يبـين أن العلاقات بـين الجماعـات العقائديـة لم تكن أحاديـة الاتجـاه، يمكن اسـتدلاله من حالات عـدة تراصّت فيها قطاعـات الفقراء من كل الجماعـات فى الـصراع ضد أثرياء لعبت المصالح المشـتركة فيما بينهـم أكثر مما لعبت الانتماءات المتوارثة الدور الأهم فى إحساسهم بالتضامن الجماعى.

حـاول كثير مـن المؤرخين وعلـماء الاجتـماع إنقاذ مفاهيـم الطبقة وطـرق التحليل الطبقـى بتبيـان انطباقهما على حالـة الشرق الأوسـط (وبالتالى على باقى العـالم الثالث) ببذلهـم جهودا اسـتخدموا فيها الحجة السـابقة. غير أن واقع الحـال يؤكد من جديد أن عمليـات الـصراع والتضامـن ظلت تحـدث داخل الجماعـات لا عبرها. من هنا تسـعى دراستنا إلى استخدام مقاربة مختلفة لإشكالية تقسيم العمل وتكوين الوعى ومابنطوى عليه ذلك ضمنيا من تبلور القيادات السياسـية فى ظل تشـكيلة اجتماعية قبل رأسـمالية. ولكى نعالج تلك القضايا، لابد من تقديم إجابات وافية عن ثلاثة أسئلة:

1 - أكانـت تلك التقسـيمات «العمودية» سـمة خاصة بالمـشرق، أم أنها مثّلت نمطا أوسـع اعتمـد صعـوده وديمومته على ظـروف تاريخية محـددة؟ بصياغة معاكسـة، هل التقسـيمات «الأفقية» سـمة مميزة لأوربا، أم أن صعودها ارتبط بشروط تاريخية محددة لو توافرت فى أى بقعة أخرى فسـيحدث الشـىء ذاته؟ إن كان الأخير هو الجواب، فعلينا عنـد ذاك تعيين تلك الشروط المحـددة التى أتاحت قيام أشـكال التراصف الاجتماعى تلك.

2 - كيـف ولمـاذا صـور الناس تلـك البنى/ العلاقـات وشرعَنوها؟ أو مـا الوظيفة الاجتماعية التى أدّتها تلك التقسيمات؟

3 - هل أنتجت أنماط التقسـيم والشرعنة هذه أشكالا محددة للسلطة السياسية؟ إن كان الجواب بالإيجاب، فما هى، ولماذا اتخذت تلك الأشكال؟

تركّز المقاربة البنيوية الكلاسـيكية لتلك الأسـئلة على تحليل البنى القائمة ووظائفها وإعـادة إنتاجهـا. ومع أن بوسـع هذه المقاربة أن تضيف الكثـير إلى معارفنا (وهى تقوم

بذلـك بالفعل)، فإنها تظل تفتقد القدرة على تفسـير التحـولات التى تحدث حتما داخل تلـك البنى. فالتحليل المتسلسـل زمنيا لتناقضات تلك البنـى لايقل ضرورة عن تحليل واقعها الساكن من أجل أن نفهم أولا كيف استطاعت المجتمعات العيش خلال فترات زمنية طويلة نسبيا فى ظل واقع ما، وما هى العمليات التى قادت إلى حدوث تغييرات فى تلك البنى ثانيا، وما حصيلة تلك التحولات ثالثا.

فى التحليـل الـذى قمت به أعـلاه، قمت بعرض تمايز الهويـات بالدرجة الأولى عبر موشـور العقائـد الدينيـة والعـرق والقبيلـة. ومع أن تلـك العوامل لعبت دورا شـديد الأهمية فى تحديد هوية المرء وبالتالى موقعه ومنظوره الاجتماعيين، فإنها لم تكن المحددات الوحيدة قط. فلم تكن الفجوات فى داخل الجماعات الكبيرة نسبيا أقل تأثيرا فى تشكيل مصائـر أعضائها من الفجوات بين الجماعات. نشـير هنا إلى حالة شـديدة الوضوح هى الانقسـامات بـين الحضريـين من جهة وبين الريفيـين أو البدو من جهـة أخرى. غير أن هنـاك تقاسـيم أكثر دقة وتفصيـلا فى داخل الجماعات التى نصورها متجانسـة فى العادة مثـل عـالم الحرفيين المشرقيـين الحضر المتكونين من السـنّة فى الغالب، إذ نجد هنا أناسـا يتشـاركون فى أنماط العيش ذاتها ويمارسـون وسـائل متشابهة لكسـب عيشهم، كما أنهم يعيشـون متجاورين ويتفاعلون فيما بينهم. وبرغم ذلك ميزت الغالبية السـاحقة (وربما كل) مـن الطوائـف الحرفية فى القاهرة نفسـها عن الآخرين من خـلال الانتماء إلى فرقة صوفيـة خاصة بها (ع. عامر 1993:30). من هذه الملاحظة يتبين لنا أن الهويات ليسـت معطى طبيعيّا، بل إن ما يعيّنها هو بالأحرى مستوى تطور تشكيلة اجتماعية ما. كما يعين مسـتوى التطـور هذا حدود توسّـع كل جماعة وينظـم الآليات السياسـية التى لابد من وجودها من أجل الحفاظ على الأداء المتوازن للمكونات المختلفة للمجتمع. ولكن لعل هذا الشكل من التراصف ميزة خاصة للمشرق؟

لتنـاول هذه الإشـكالية بوسـع المـرء اختيـار أى من المجتمعـات الأوربيـة متعددة الأعـراق أو الأديان/ المذاهـب لكى تتم مقارنتهـا بالمشرق. فالحـروب الدينية المعروفة التـى سـبقت التوصل إلى معاهدة وسـتفاليا، تقدم مثالا نموذجيـا للعمليات التى أدّت

إلى تبلور الدول القومية[1]. ولكى تكتمل المقارنة مع المشرق، حيث كان تقسيم العمل قائما على المذهب/ الدين أو العرق، بوسعنا التذكير بأمثلة الجماعات «المنبوذة» فى معظم المدن الأوربية كاليهود والغجر، كما بوسعنا الإشارة إلى الأمثلة المعاكسة لجماعات لم تكن مندمجة هى الأخرى لكنها كانت ذات حظوة مثل التجار الذين كانوا فى غالبيتهم من الأجانب حتى الفترة المسماة بالحكم الشمولى المتنوّر[2].

بينا التشابه بين المشرق وأوربا من حيث تعامل غالبية السكان مع «الآخرين». ولكن هل بوسعنا إيجاد أوجه تشابه بين أشكال التراصف القائمة داخل الأغلبيات وبينها فى كلا المنطقتين؟ تبدو حالة فرنسا ماقبل ثورتها مثالا شديد الإغراء بالتناول لأسباب عدة. السبب الأول هو أنها تعتبر بلدا متجانسا نسبيا من حيث التركيب الدينى والعرقى. والسبب الثانى هو أنها كانت حاضنة الثورة البرجوازية التى يصورها لنا التفسير التقليدى كنتاج لوجود كتلة حضرية كبيرة نزعت عنها كل أشكال التضامن المحلى لتنتظم كطبقات موحدة واعية بوضعها هذا. والسبب الثالث هو أن الشعارات العلمانية التى أطلقتها الثورة الفرنسية توحى للمرء بأن الدين لعب دورا ضئيلا فى حياة العوام من الحضر الفرنسيين عشيتها.

لم يصل عدد سكان باريس إلى نصف مليون إلا فى القرن الثامن عشر حين بات بوسعها التفاخر بأنها تؤوى نسبة ضئيلة من السكان الفرنسيين لاتتجاوز الاثنين بالمئة.

---

(١) سلام ويستفاليا هو سلسلة من المعاهدات التى تم توقيعها بين أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) عام ١٦٤٨ لتنهى حرب الثلاثين عاما (1648-1618) فى الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحرب الثمانين عاما (1648-1568) بين إسبانيا والجمهورية الهولندية. نتج عن تلك المعاهدات نظام حكم سياسى جديد فى وسط أوربا يستند إلى مبدأ سيادة الدول ونشوء الدول القومية.

(٢) شكل من الحكم الشمولى أو الاستبدادى انتشر فى كثير من البلدان الأوربية خلال القرن الثامن عشر وأطلق عليه مؤرخون محدثون تسمية الاستبداد الرحيم أو الاستبداد المتنور الذى تأثر فيه الحكام بأفكار التنوير، متبنين مبادئ العقلانية والتسامح الدينى وحرية التعبير والملكية الخاصة. ولعل أهم ما يميز ملوك الاستبداد المتنور إيمانهم بأن سلطتهم ليست إلهية بل ناجمة عن عقد اجتماعى يملى عليهم الحكم بصورة حكيمة، لكنهم انطلقوا من فكرة أن الملك أعرف بمصالح رعاياه من معرفتهم بها. وقد يستغرب القارئ من أن فيلسوفا مثل فولتير كان مؤمنا بأن الملكية المتنورة هى السبيل الحقيقى الوحيد لتقدم المجتمعات.

فى تلك الفترة كان سكان ست مدن فرنسية فحسب يتراوحون بين ستين ومئة ألف لكل منها، وحوالى عشر مدن ذات سكان يتراوحون بين ثلاثين ألفًا وأربعين للواحدة. وفى الإجمال، لم تضم المراكز الحضرية أكثر من ثلاثة ملايين مقيم، أى خمس عشرة بالمئة من سكان فرنسا (Goubert 1969: 165).

كيف انتظم هؤلاء الملايين الثلاثة من السكان الحضريين؟ كانت البرجوازية، أو المرتبة الثالثة، فى الأساس تعبيرا عن مركز قانونى لا عن جماعة منسجمة. ولكن قبل زمن طويل من حدوث التحولات السياسية فى أوربا كان ذلك التعبير القانونى قد غدا مركونا فى طى النسيان ولم يعد أحد مهتما بتطبيقه على الوقائع القائمة على الأرض. ففى نظام لم يعترف قط بالفرد سوى بوصفه عضوا فى جماعة «بدا الإنسان المنفرد... أمرا فضائحيا لايمكن تصوره» .(Goubert 1969: 169 غير أن أعضاء كل جماعة أصغر امتلكوا حسّا شديد الوضوح بهويتهم واختلافهم عن الجماعات الأخرى. ولعل هذا الإحساس بالتميّز عن الآخر هو ما أدّى إلى النزاعات والاحتكاكات ضمن ما نسميه مرتبة ثالثة أو برجوازية. كانت تلك المرتبة الثالثة، وفقا لبيير غوبير «سلّة مهملات هائلة الحجم يتكوّم فيها كل من لم يمكن احتواؤه فى المرتبتين الأولتين»[1]. ولم يكن لهذا الحس الواعى بالانتماء إلى جماعة مهنية أو حرفية معينة أن يتحقق بفعل «عوامل اقتصادية» محض، إن استخدمنا التعابير الشائعة، بل إن تركيبا كاملا من الحواجز الإيديولوجية فصل بين الجماعات. ففى المدن:

> «انتمى كل فرد إلى فريق. وتكرّس وضع قانونى لكل فرقة غالبا ما منحته إياها السلطات الإدارية والقانونية. وتبع كل فريق شخصية دينية غالبا ما تم منحها طابعا رمزيا من خلال تكريسها «قديسا راعيا» له يتم الاحتفاء به عبر طقوس دينية مشتركة».

Goubert 1969: 172

(١) ضمت المرتبة الأولى رجال الدين والمرتبة الثانية النبلاء، أى أن المرتبة الثالثة مثلت ٩٨٪ من مجموع السكان!.

لم يكـن الـولاء لقديسـين مختلفـين وحده مـا يفصل الطوائـف الحرفية عـن بعضـها بعضًـا، بـل كذلـك كان عيش أعضائها فى أحيـاء مختلفة من المدينة ممـا أبقى على طابعها المعمارى العائد للقرون الوسـطى على حاله حتى سـتينيات القرن التاسع عشر، أى بعد حوالى سبعة عقود من قيام الثورة الفرنسية. وفى ظل نظام الحرف الصارم والاحتكارى كان مـن المسـتحيل عمليا أن يـمارس المهاجرون والقادمون الجدد إلى الحرفة نشـاطاتهم ويسـتغلوا مهاراتهم ضمن حدود المدينة. هكذا نشأت أشـباه المدن– المدن الزائفة fau-bourg أى الأحيـاء الواقعـة خارج المدينة بالمعنى الدقيق، مثلما نشـأ حى الميدان جنوب دمشق (برغم أن تاريخه غير الحرفى يعود إلى قبل ذلك بالطبع).

يصف مارشـال بيرمان بدقة وشفافية كيف تسـلح جورج يوجين هوسمان، عمدة باريـس وضواحيهـا بمرسـوم ملكى مـن نابليون الثالث لكى يشـق شـبكة هائلة من الشوارع الواسعة فى قلب المدينة القروسطية. وقد أزاحت العمليات المعمارية لهوسمان مئـات المبانـى وأجبرت آلاف الأشـخاص عـلى مغادرة مسـاكنهم؛ إذ دمـرت أحياء بأكملهـا كانـت قائمة طوال قـرون. لكن هـذه العملية أدت فى الوقـت ذاته إلى جعل باريـس مفتوحة لكل سـكانها لأول مـرة فى التاريخ. هكذا صار بالوسـع التنقل لا فى داخـل الأحيـاء فقط، بـل فيما بينها بعد قرون مـن العيش فى هرم مـن الخلايا المعزولة .Berman 1983: (139-140)

يبـين مثال باريـس إن المجتمع الحضرى المتجـزء والوعى المتجزء للأقسـام الفرعية للطبقـات، ليسـت ظواهـر مشرقيـة بـل هـى بالأحـرى ظواهر تميـز المجتمعـات قبل الرأسمالية. غير أن الإقرار بواقعة أن هذا الشكل من الهيكلة الاجتماعية كان قائما فى كل العالم قبل الرأسمالى تقريبا لايقدم تفسيرا لتلك الواقعة. علينا إذن أن نثير الأسئلة الأكثر صعوبة عن أسباب وكيفية قيام هيكلة مثل تلك. كيف تمت شرعنتها؟ وأى من أشكال السلطة أضفت عليها طابعا ملزما[١].

(١) سنتناول تلك الموضوعات بتفصيل أكثر فى الفصول المتعلقة بالتشكيلات الاجتماعية والسلطة السياسية.

تقـوم الفرضيـة التى أطرحها هنـا على أن مسـتوى التطور التكنولوجـى، وبخاصة تكنولوجيـا التواصـل والنقل، تعـيّن حدود التفاعـل الجغرافى وبالتالى فإنهـا تعين عدد الأفـراد الذيـن بوسـعهم الانخـراط فى كل من النشـاطات المادية وغير الماديـة المعروفة والمطلوبـة. يتطلـب نصّـا تجريديـا مثل هذا بعـض التفصيـل والتوضيح. بـيّن كثير من كبـار الكتـاب أن مسـتوى الإنتاجية الزراعية لعب دورا حاسـما فى تعيـين حدود التمايز الاجتماعى عبر الزمان من خلال تحديده لعدد الأشـخاص الذين يمكن أن ينخرطوا فى نشاطات غير زراعية متمكنين من العيش اعتمادا على عمل مزارعين بات بوسعهم إنتاج مـا يزيـد على إشـباع حاجاتهم المبـاشرة (Bairoch 1975). فمن الطبيعـى إذن أن عدد الأفراد الذين بوسع مجتمع ما أن يرفعهم إلى مستوى الحكام، أو المستغلين، أو المحاربين المحترفين، أو الإيديولوجيين، أى الأفراد الذين بوسـعه إطعامهم، يعتمد بشكل مباشر عـلى مسـتوى الإنتاجيـة الزراعية. لكن مسـتوى الإنتاجية الزراعية يخضـع إلى قيد آخر هـو القدرة على نقل الغـذاء والعمل من نقطة إلى أخرى. وهنـا تلعب تكنولوجيا النقل والاتصـال دورا رئيسـا. فرفـع الإنتاجية من دون القدرة على نقـل الحبوب والغذاء من محل إلى آخر سيمثل قيدا على أى تطور لاحق لأن «القدرة الاستيعابية للسوق المحلية»، وفقا للتعبير المعاصر، محدودة.

وصـف بيرى أندرسـون الوضع المزرى للمناطق الأوربية التـى لم يكن لها منفذ على البحر، وهو وسيلة التواصل الوحيدة حتى القرن التاسع عشر، عبر تذكيره للقارئ بأن «الشـحن البحرى للقمح من سـوريا إلى إسـبانيا فى عهد ديوكليتيان كان أقل تكلفة... من نقله بالعربات برا لمسـافة خمسـة وسـبعين ميـلا»[1] (Anderson 1974a: 20). كما أبـرز فتولد كولا أثريـن متناقضين لقيود النقـل والتواصل هذه على الضيـع التى لم تقع عـلى الأنهـار، أولهما كان مدمـرا فى حالة بولنـدا الإقطاعية، لأن الفلاحـين اعتادوا على حرق الأخشـاب إذ لم يكن بوسـعهم الاسـتفادة منها. أما الأثر الثانى فقد كان بنّاء لأن

(١) ديوكليتيان إمبراطور رومانى خلال القرن الثالث الميلادى.

قوة العمل ووقته اللذين تجاوزا حاجة الزراعة كانا يستغلان فى صناعة الزجاج (Kula 1976: 48). ووصف جيمس كلوديوس ريج حالة مشابهة فى العراق فى مطلع القرن التاسع عشر، حيث لعبت الأنهار دورا حاسم الأهمية فى ربط المدن الواقعة على ضفافها، فيما ظلت البلدات والمناطق الريفية مجرد ملحقات بأقرب مدينة مطلة على النهر (Rich 1831: 157). وليست الكاتدرائيات والأهرامات والنصب الفخمة للحضارات القديمة إلا شواهد على تلك الظاهرة المتمثلة بإنتاجية زراعية تمكّن العمل البشرى من الانخراط فى نشاطات غير الزراعة لكنها لم تجد منفذا إنتاجيا آخر لها بحكم عدم القدرة على نقل المنتجات[1].

استند هيرمان شفارتز إلى مصادر مرجعية عن التاريخ الاقتصادى الأوربى ليذكّر القارئ فى فصل ذى عنوان شديد الدلالة «الحدود الزراعية لتشكل الدولة» بالحقيقة التالية: «قبل قيام النقل بالطرق الميكانيكية، ندر أن قام أى إنسان بنقل الحبوب برّا لمسافة تزيد على عشرين ميلاً» (Schwartz 1994: 12). وتكمن أهمية هذا النص الذى قد يبدو تقنيا فى أننا حتى حين نتناول بلدانا ذات بناء متماسك للدولة تاريخيا، مثل إنكلترا وفرنسا فى أوربا، أو الصين ومصر والمغرب فى العالم غير المصنّع، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار إنها لم تكن غير «اقتصادات قزمية» (على حد تعبير شفارتز) تتعايش ضمن كيان سياسى واحد. فهو يخلص إلى الاستنتاج التالى:

«برغم أن الاقتصادات القزمية كانت متلاصقة، فإن التواصل فيما بينها كان محدودا جدا. فلم تتاجر إلا قليلا مع الاقتصادات القزمية المجاورة ولم تتاجر قط مع الاقتصادات المماثلة الأكثر بعدا فى الواقع... إذ لم يكن ثمة وجود لشيء

(١) لاينبغى النظر إلى التفسير أعلاه بوصفه تحليلا اقتصادويا للبنى الاجتماعية، فقد كانت الكاتدرائيات والأهرامات والمساجد الفخمة مكونات أساس لقيام صرح إيديولوجى شرعن أداء المجتمعات المختلفة بإضفاء طابع فوق بشرى على حكامها. فقد كان تشييدها شاهدا على حيوية النظام السياسى الاجتماعى القائم وأداة لتكريس ولاء الناس لذلك النظام.

اســمه «اقتصاد وطنى» حتى جاء عصر القنوات والسـكك الحديد، بل حتى بعد ذلك لفترة ما».

Schwartz 1994: 13

ما الذى يمكننا اسـتخلاصه مما سـبق بشـأن السـلطة والهوية والعوامل «الخارجية» و«الداخلية»؟

حتـى حين كانت «الاقتصادات القزمية» تخضع للُحمة سـلطة دولة مركزية، سـواء كانت سلطة ملكية أوربية أو إمبراطورية آسيوية، لم تكن الوسائل التقنية تكفى لتسهيل التواصل لأبعد من نطاق جغرافى محدد، باسـتثناء تلك المناطق التى اسـتفادت من النقل البحـرى أو مـن القنوات المائية. وسـنبين فيما بعد أن قيام كيانات سياسـية كبيرة نسـبيا أملتـه المتطلبـات البيئية و/ أو الدفاعيـة، لم يغير من واقعة نزوع البنى السياسـية القائمة إلى التوافـق مع الحدود الفعلية التى أملتها الـشروط التكنولوجية القائمة آنذاك. فبرغم الأشكال المظهرية وخرافات القرنين الثامن والتاسع عشر عن الإمبراطوريات الشرقية كلّية الحضور، كانت السلطة السياسية فى عواصم تلك الإمبراطوريات محصورة فى نطاق جغرافى أصغر بكثير من مساحتها، أو أنها فوّضت الكثير من سلطاتها إلى مستويات كان بوسعها التحكم الفعلى بالمستويات المحلية الأدنى. وحيثما لم يكن الحال هكذا، أى حيثما لم يتوافق المستوى القانونى الذى تمارس الدولة سلطتها عليه رسميا مع المستوى الفاعل لممارسة السـلطة، تفككت الإمبراطوريات وانحسرت إلى وضع إمارات متحاربة.

نزع المسـتوى المنخفض للإنتاجية الزراعية إلى إنتاج تراصف داخلى جامد غير قابل للحـراك ضمن تلك الأطر المحلية الصغيرة. ففى ظل شروط كهذه كان يمكن لدخول نجّار أو حدّاد جديد لايحل محل آخر تخلّى عن العمل أن يؤدى إلى عواقب مخلخلة بعيدة المدى على أداء الجماعة كلها بما أن الطلب على المنتجات والخدمات الأساس ثابت تقريبا وبـما أن الحـراك الوظيفى كان أمـرا لايمكن تخيله. وعليه فإن الإطـار المحلى الضيق هو ما يمثل المجتمع فى أعين أفراده، الذين يرون الآخرين أجانب حتى وإن توافر الشـعور بالانتماء المشترك بحكم اللغة أو المعتقد الدينى.

مـن هنـا فإن ما نصوره من منظورنـا المعاصر كمحاربين جاءوا مـن داخل مجتمع ما لكى يسـيطروا على منتجيـه ويقيموا دولة قومية غير ذى بـال إلا إذا تعاملنا مع التاريخ بصورة استرجاعية ترى الماضى فى عين الحاضر، فنصوّر عند ذاك الفرسان التيوتونيين[1] خاضعين للفلاحين «الجرمان» (الألمان) والغوليين خاضعين لأبناء «وطنهم» الفرنسيين والقبائل العربية المهاجرة من شبه الجزيرة العربية بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر مخضعة للفلاحين «العرب» أو القبائل الأخرى فى سوريا والعراق[2].

إن هـؤلاء الذيـن نصورهم اليوم كأبناء وطن واحد كانوا أغرابا عمن خضعوا لهم فى الواقع بسـبب انعدام التواصل فيما بينهم. وبما أن «وظائف» المحتلين ووظائف الآخرين تتحـدد سـلفا بحكم الانتـماءات القبلية أوالمناطقيـة أوالعرقية أو المذهبيـة/ الدينية، فإن المراكز «الطبقية» تغدو هويات لمن يحتلوها، فيما يغدو ممارسو الوظائف المتبقية «آخرين». وهذا التعيين للـ«آخر» أمر حاسـم الأهمية لإدامة وإعادة إنتاج تقسيم عمل قبل رأسمالى مستقر، ولتعيين بنيته الاستغلالية، أى لتعيين من يلعب دور المنتج ومن يحتل دور المتحكم به. ومن الأشـكال المبكـرة لاختراع «الآخر» طقوس القبيلة التـى تكرّس موقع زعيمها بحيـث يبدو التجسـيد الدنيوى لله ووسـيطه فى الاتصـال مع باقى أفرادهـا، وهو موقع لايمكن الحفاظ عليه لو كان بوسع أى فرد الزعم بقدرته على احتلاله وأداء وظائفه[3].

قد يبدو هذا النوع من الهيكلة الاجتماعية شـاذا إن تم النظر إليه من زاوية معاصرة، لكنـه لايبدو كذلك إلا لأننا ننزع إلى اعتبار مفاهيم مثل الفضاء القومى والأمة والطبقة

---

(١) نشـأ الفرسـان التيوتون كفريق دينى ساهم فى الحروب الصليبية واسـتمر وجودهم طوال القرون اللاحقة وخاضـوا حروبا عدة مـع بولونيا انتهت إلى تنصيب زعمائهم على دوقية بروسـيا التى كانت نواة ألمانيا بعد تحولها إلى مملكة بروسيا عام 1701.

(٢) فى الظـروف التـى تعم فيها شـحة الموارد، أو فى الحالات التى لا تؤدى فيها قـوة العمل الإضافية إلى زيادة الإنتاج الكلى بدرجة تتناسـب مع العمل المضاف، قد لا يكون بوسـع الطرف المحارب استعباد أو إخضاع الطرف المهزوم لأن المنتصرين أنفسـهم يشـكلون هرمـا اجتماعيا يضم حكام المسـتقبل وفلاحيه. وفى مثل تلـك الحالات سـتكون النتيجة إما ذبح المهزومـين أو طردهم خارج المنطقة التى تـم احتلالها. تلك كانت حالـة القبائـل المهاجرة فى أجزاء كبيرة من أفريقيا وفى أجزاء عدة من المشرق منذ القرن الخامس عشر تقريبا حتى بداية القرن العشرين.

(٣). إن تطور أى حضارة والحفاظ عليها يتطلب وجود ذات مختلفة أخرى تنافس الأولى (Said 1995: 3).

والمواطـن معطيـات بدهيـة، أو أشـكالا «طبيعية» للوجـود الاجتماعى. ومـا إن نطرح السـؤال عن الظروف والمتطلبـات اللازمة التى ولّدت تلك المفاهيـم، أى ما إن نتناول تاريخيـة تلـك المفاهيم، فإن المقـولات الاجتماعية قبل الرأسـمالية لاتعود شـاذّة. بل إن حلـول عـصر الهويات المتّسـعة كالأمة لم يلـغ الحاجة إلى اسـتبعاد الآخـر، فهو لايعدو أن يكـون إعـادة لتعريـف الآخر على أسـس تبدو «طبيعيـة» للعين المعـاصرة. عند ذاك تعرّف الجماعة نفسـها من خلال الانتماء إلى ثقافة مشـتركة أو تبنى لغة مشتركة مستبعدة «الآخرين» بالتالى من حق المنافسة للحصول على الوظائف أو غيرها من الفرص ضمن إطار الفضاء الوطنى.

ليسـت ولادة «الأمـة» إذن هـى ما أتاح نشـوء تركيب محدد يتمحـور حول المواطن الفـرد، كـما سـنلاحظ فيما بعد، بـل إن تمفصل بنية الأمة مع الرأسـمالية هو مـا مكّنه من الظهـور. إذ إن الأخيرة، بوصفهـا نظاما اجتماعيا- اقتصاديا دائم التوسـع بفضل تزايد الإنتاجيـة يسـمح للأفـراد، بـل يتطلـب منهـم، حرية الحـراك بـين المهن والنشـاطات والأماكن[1].

تفـرض البنية المسـتندة إلى طلب شـبه ثابت عـلى منتجات وخدمات المـدن الحرفية بالضرورة، قيام نظام يعيق الحراك وممارسـة النشـاطات المربحة بسهولة. فمن المعروف أن الحرف لم تكن متسـاوية فى ربحيتها، كما أن المجتمع لم يكن ينظر إلى ممارسـى الحرف المختلفـة بالتقدير نفسـه. فقـد كان اللصوص والشـحاذون والعاهـرات (وكانوا جميعا منتظمين فى طوائف حرفية معترف بها فى القاهرة خلال القرن السـابع عشر ودمشـق فى القرن الثامن عشر) مختلفين عن دبّاغى الجلود (وهى من الحرف الأقل حظوة بالاحترام فى الـشرق الأوسـط)، وهـؤلاء كانوا مختلفين عـن منتجى الحرير، وهكـذا. ولكن لأن مفهوم الفرد كان «فضيحة لايمكن تصورها» وفقا لغوبير، فقد أبقى نظام المعايير القائم آنـذاك احتمالات الاحتكاك بين الطوائف فى حدها الأدنى. فقد حدد هذا النظام أدوارا

---

(١) من هنا فبرغم الوجود القطعى للأمم والدول القومية فى كثير من أجزاء العالم الثالث اليوم، فإن عدم هيمنة الرأسمالية على تشكيلاتها الاجتماعية يفرض قيودا حادة على القضاء النهائى على أشكال عدة من التنظيمات الاجتماعية قبل الرأسمالية.

تمارس كل جماعة وظائفها عبرها. ونزع الناس إلى اعتبار مصائرهم متحددة سلفا، أى أن محمّدا سيصبح حدّادا بالضرورة لأنه ينتمى إلى عقيدة أو عرق ما، فيما يغدو عليّا نجّارا بالضرورة لأنه يتبع قدّيسا آخر. وقد كانت الحال هكذا حتى فى مجتمع متجانس نسبيا من منظور دينى مثل فرنسا ذات الغالبية الساحقة من الكاثوليك. لكن تلك التمايزات كان يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة أخرى، وقد اتخذت أشكالا أخرى بالفعل، مع تغير الأزمنة والأماكن، كما حاولت أن أبين فى حالة المشرق.

أكان ثمة هامش للحراك والاحتكاك ضمن هرم اجتماعى كهذا؟ يقدم تاريخ المشرق خلال القرن التاسع عشر كثيرا من القرائن التى تسمح بالجواب بالإيجاب. القرينة الأولى هى أن نظام الطوائف الحرفية نفسه كان هرميا يبدأ بشيخ الطائفة وينتهى بالمتدربين مما أتاح للطامحين والغيورين أن يحاولوا التدرّج فى المواقع. وبرغم فروق الدخل الكبيرة داخل الطائفة الواحدة ومحاولات شيخ الطائفة المتعمدة لإعاقة أو تأخير تدرّج المتدربين، فمن الصعب ملاحظة تجلّيات الصراع بين الرؤساء والمرؤوسين. ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود فصل بين الملكية والعمل فى بنية الحرفة، فقد كان الشيوخ والمتدربون فضلا عن الحرفيين يساهمون فى العمل على حد سواء، مع أن هذا العمل كان مختلفا من حيث الوقت المفروض على أفراد كل مرتبة ومن حيث نوعيته بالطبع. فكان التدرج ضمن الهرم يعتمد على المهارة لا على الملكية أو الوراثة[1]. وغالبا ما كان الحرفى الماهر يتزوج ابنة رئيسه معززا بذلك مركزه من خلال تحويل الرابطة المهنية إلى رابطة تقوم على الدم.

يعرض لنا السجل القيم الذى ألفه القاسمى فى القرن التاسع عشر بعنوان «قاموس الحرف السورية» مصدرا ثانيا للحراك الاجتماعى. يعدد الكاتب عشرات الحرف المنقرضة أو البائدة فضلا عن عشرات غيرها من الحرف المزدهرة. ويعيد انقراض الحرف وازدهارها إلى تغير الأذواق وظهور منتجات وخدمات جديدة (السباعى، Ghazzal 1993, 1968) . كان من المعتاد حتى فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية

(١) مع أن ثمة سجلات عدة تشير إلى أن الابن الأكبر لشيخ الطائفة كان يخلف أباه تقليديا فى حال موت الأخير، فإن تنصيبه فى هذا الموقع كان يتطلب موافقة، وإن كانت شكلية، من جانب كبار الحرفيين (نعيسه ١٩٨٦: ٢٩٠).

القرن العشرين أن ينخرط أبناء فئة ما فى ممارسة عمل ما بصورة جماعية. فقد كانت مهنة التصوير الفوتوغرافى الحديثة شبه محتكرة من جانب الأرمن وتنظيف البالوعات من قبل اليهود أو الآشوريين. لكن التقسيمات «العمودية» لم تكن مبنية على أسس عرقية أو مذهبية فقط، كما ذكرنا سابقا. فقد تخصصت عشيرة الفناهرة إثر هجرتها إلى بغداد بصناعة منتجات «جديدة» من سعف النخيل مثل السِلال ومقشّات كنس الأرض. وانضم المنحدرون من محافظة العمارة فى جنوب العراق بشكل جماعى إلى جهاز الشرطة المتشكل حديثا مشكّلين الكتلة الأكبر من أفراده البسطاء. لكن الحراك الذى لعب دورا مهما فى تقويض أسس نظام الطوائف الحرفية تمثل فيما أشرنا له سابقا من الهجرات الكثيفة لجماعات أقامت على تخوم المدن وباتت تعرض خدماتها وإنتاجها الملبى للطلب المتغير و/ أو المتوسع مؤدية فى نهاية المطاف إلى عجز الطوائف أو العوائل المترسّخة عن إبقاء قبضتها متحكمة بممارسة الحرف.

وثمة الحراك الأكثر حسما الذى قد يكون مفتاحا لفهمنا للديناميات الاجتماعية الثقافية والحضارية للنظم قبل الرأسمالية إذ يتعلق بالعلاقات المتغيرة بين مختلف الجماعات الحضرية. حصلت تلك التغيرات بفعل عوامل خارجية لايد لأفراد الجماعات فيها، وكانت تحدث بشكل متقطّع، لكنها غالبا ما خلخلت التوازن الدقيق الذى أقرت به تلك الجماعات بوجه عام. ولعل أهم تلك التغيرات كان افتتاح قناة السويس الذى ترك آثارا بعيدة المدى على كل تشكيلات المشرق. فعلى حين غرّة، فقدت مدن وبلدات بأكملها مواقعها التى حظت بها طوال قرون، فيما تزايدت أهمية مدن وبلدات أخرى. واستفاد كثير من التجار من هذا الحدث فيما خسر معظم الحرفيين. وتصاعدت ثروات التجار الذين ارتبط نشاطهم بالتجارة البحرية بصورة صاروخية، فى حين انهار التجار المعتمدون على الطرق البرية. واستفاد الصرافون والمرابون فيما خسر منتجو الأقمشة إثر إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأرخص والأجود. أما المدن ذات الصناعات التى كانت بعيدة عن الموانئ البحرية، مثل الموصل، فقد استفادت موقتا لأن أسواقها ظلت محمية من الإغراق بالسلع الاستهلاكية الأرخص ثمنا ولأن طرق التجارة الجديدة وفرت لها فرص الحصول على مواد خام رخيصة كانت الصناعات المحلية تستخدمها (Shields 1991: 19 ff.).

ليس مـن الصعب معاينة العواقب الاجتماعية- السياسـية لتغير التوازن بين مختلف النشاطات وممارسيها. فبما أن الانخراط فى ممارسة تلك النشاطات كان قائما على الانتماء الجماعـى المحدد لكل جماعة بشـكل مسـبق، فـإن الاضطرابات الاجتماعيـة التى صبّت الغضـب عـلى محدثى النعمـة اتخذت بالضرورة أشـكالا جماعية تمثلـت فى الهجمات على أنـاس ينحدرون مـن مناطق بعينها أو ينتمون إلى دين/ مذهـب أو عرق بعينه. ومع أن الاسـتفادة مـن الانعطافات الجديدة فى أنماط النشـاط الاقتصادى لم تكن لتشـمل (وما كان لها أن تشمل) كل أفراد الجماعات المستهدفة، ولاسيما الجماعات واسعة العدد نسبيا، فإنهم جميعا كانوا عرضة للاسـتهداف من جانب الجماعات الخاسرة فى معظم الحالات. **والاستنتاج المنطقى الذى نتوصل إليه هنا هو أن تلك الصدامات كانت نزاعات مصالح اتخذت أشكالا متعددة وفقا للظروف القائمة.**

بدهـى أن مـن انخرطـوا فى تلـك النزاعات كانـوا يشرعنون معاركهم مسـتخدمين خطابا دينيا أو عرقيا أو جهويا. وغالبا ما يميز المؤرخون بين النزاعات واصفين بعضها بالحـرب الأهليـة وأخرى بحـروب دينية وثالثهـا كتطهير عرقى مفترضـين أنها تختلف عـن النزاعات «الاجتماعية» أو «الطبقية». والافـتراض الكامن وراء هذا التمييز هو أن الصراعـات التى لاتخاض صراحة من قبل جماعـات ذات مصالح واعية تماما بمواقعها كطبقات لاتستحق أن تسمّى صراعات اجتماعية أو طبقية. لكننا سنبين لاحقا إن نقاط الانعطـاف فى تاريـخ المجتمعات الأوربية وكذلك المشرقية شـهدت أعـمالا جماعية من جانـب أعضـاء فى جماعات كانت تعتبر نفسـها منتميـة إلى عوالم مختلفة كليـا قبل ذلك. وهذا مايقودنا إلى الجدال المستديم عما إذا كان الحديث عن الطبقات الاجتماعية ممكنا فى العالم قبل الرأسـمالى. وإن كان الأمر كذلك، فكيف نصيغ السلوك الاجتماعى والسلطة والشرعيـة فى إطـار مفاهيمى؟ علينـا أن نعالج تلك الأسـئلة النظرية من أجل المضى فى محاولتنا فهم عمليات تحول التشكيلات قبل الرأسمالية.

الفصل الرابع
التشكيلات الاجتماعية فى سياقها التاريخى

«ليس ضروريا أن تكون المفاهيم التى نستخدمها اليوم معروفة لأعضاء الجماعات الاجتماعية أنفسهم؛ فواقعة أن مفهوم الدخل لم يكن معروفا للناس فى العصور الوسطى قبل القرن الرابع عشر ليست سببا للامتناع عن استخدامه فى تحليلنا لاقتصادهم».

Schumpeter 1954:34

فى أكثر الأشكال بساطة سنعتبر موقع فرد ما فى نظام إعادة الإنتاج الاجتماعى معيارا لموقعه (أو موقعها) الطبقى. والانتماء إلى طبقة اجتماعية محددة ضمن المجتمع سيملى سلسلة من الالتزامات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية يُفترض فى عضو تلك الطبقة الخضوع إليها.

«تشير الطبقة، فى أكثر معانيها اتساعا، وإن كانت الصياغة الماركسية للمفاهيم لا تشير إليها إلا بشكل غير مباشر، إلى التوزيع غير المتساوى المنظّم والتراكمى للأشياء المرغوبة

مـن الجميع تقريبا: من الـضرورات المادية للعيش إلى غيرها من المـوارد الاقتصادية إلى الاحترام والشرف وصولا إلى السلطة والنفوذ».

Rueschemeyer et al. 1992:47

لكننـا نعلـم (وقد أشرنـا إلى الأمر سـابقا) إن النـاس لا يأخذون بتعريف أنفسـهم كأفـراد منتمين إلى طبقة اجتماعية أو يغـدون واعين بمواقعهم الطبقية التى لاتتحدد لهم بصفة مسبقة إلا فى ظل نظام إعادة الإنتاج الرأسمالى فقط[1].

ومـع أن مفهـوم الطبقـة كان معروفـا فى الأزمنة القديمـة كروما وأثينا، فـإن واقعة كون المرء مواطنا حرا أو عبدا كانت تتحدد بموقع معين سـلفا، أى بواقعة أن المرء ولد كأثينى أو أجنبى تم استعباده بواسطة الحرب. وفى ظل تشكيلات أخرى كفرنسا عشية الثـورة أو المشرق أوائل القـرن العشرين كانت المواقع الاجتماعيـة تتحدد بطريقة تجعل من الصعب على الناس التمييز بين هوياتهم الموروثة وبين مراكزهم الاجتماعية. **إن هذا الاختلاف النوعى فى تحديد وشرعنة المواقع الطبقية بين الرأسمالية والتشكيلات السابقة لها هو ماسيتفحصه هذا الفصل.**

هـل بوسـعنا تحليل التشـكيلات قبـل الرأسـمالية باسـتخدام مقـولات اجتماعية – اقتصاديـة؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف نسـتطيع الفصل بـين آراء الأفراد الذاتية عن مواقعهـم عن الآليات الديناميـة التى تعين لهم هذه المواقع بالفعل؟ كيف ولماذا تشرعن تشكيلة ما التقسيم الاجتماعى بطريقة معينة لا بأخرى؟ وثمة سؤال لايقل أهمية فى هذا السـياق، هو لماذا ينبغى أن نقوم بتحليلنا مسـتخدمين مقولات اجتماعية – اقتصادية إن كان الناس لا يتعرفون على مواقعهم فى ضوئها؟

غالبـا مـا تمت معالجـة الانقسـامات الطبقية كاسـتغلال مـن جانب طبقة مسـيطرة لأخرى. ولاشـك أن عملية الاستغلال، أى اسـتحواذ الطبقات المسيطرة على الفائض

---

(١) غير أنه ليس من الضرورى أن يكون الوعى الطبقى هوية حصرية حتى فى ظل النظام الرأسـمالى. فالمشـاعر القومية تأخذ مداها الأوسـع فى ظل هذا النظام أيضا، كما أن اختفاء الهويات الدينية والمناطقية (الجهوية)، حتى فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدما، ضرب من الوهم.

من الطبقات العاملة تشكّل المصدر الحاسم للانقسامات الاجتماعية وهى بالتالى عملية أساس لفهم الحركيات الاجتماعية. لكن من النادر أن نرى تحليلا للجانب الآخر من هذه العملية وهو: **كيف تعى الطبقات المسودة الاستغلال وكيف يذعنون له طوال فترات زمنية مديدة؟** بتعبير آخر، كيف تبدو الطبقات المستغِلّة فى أعين الطبقات المسودة و بالتالى كيف تتم شرعنة استغلال الأولى؟ هنا تأخذ الإيديولوجيا دورها بوصفها مكوّنًا رئيسًا يجعل إعادة التشكيلة الاجتماعية ممكنة. من هنا يؤدى تحليل الانقسامات الطبقية المقتصر على العمليات الاقتصادية إلى استنتاجات مبتذلة.

بدهى أن الحاجة للقيام بتحليل مركّب يتضمّن السياسة والإيديولجيا إلى جانب الاقتصاد ليست فكرة جديدة، إذ يتفق عليها معظم الكتّاب المعاصرين، (Reuschemer et al، 1992. Wright 1968، Poulantzas 1978، وغيرهم). ولكن لأن معظم الكتّاب افترضوا وجود هذين المجالين المنفصلين، أى السياسة والاقتصاد فى ظل كل التشكيلات الاجتماعية فإن مشكلة تحديد العلاقة بينهما باتت عقبة كأداء لكثير ممّن يتّبعون المنهج المادى التاريخى. فنصوص من نوع «إن الاستغلال الإقطاعى يتّخذ شكل القسر السياسى» أو «إن انتزاع الفائض فى ظل الإمبراطوريات القديمة شرعنته الإيديولوجيات الدينية» لاتؤدى إلا إلى تعقيد المشكلة التى نحاول معالجتها. ففى الحالة الأولى، يظل النص مفترضا وجود ممارستين مختلفتين. أما النص الثانى فإنه يفترض أن الإيديولوجيا لاتشرعن الاستغلال إلا فى ظل شكل واحد من الحضارات.

تقوم حجتى على أن المشكلة تكمن فى التحليل الكلاسيكى لماركس وأنجلز لا فى «سوء تفسير لتلك النصوص» كما يرى بعض الملتزمين الحرفيين بأفكارهما. فنقطة البدء لتاريخ المجتمع البشرى، بموجب التحليل الكلاسيكى، هى المجتمع البدائى الجماعى (المشاعية) وهو مجتمع لاطبقات فيه ولايعرف الاستغلال أو السلطة السياسية.

يسمح ارتفاع الإنتاجية لبعض البشر بوضع أيديهم على منتجات آخرين. وهكذا تنشأ الطبقات وفقا للمفهوم الكلاسيكى لماركس وأنجلز. ووفقا لذلك، فإن انقسام

مجتمع ما بين من يمتلكون وسائل الإنتاج من جهة ومن ينتجون الثروة اعتمادا على قوة عملهم من جهة أخرى يقحم الطبقات الاجتماعية فى عملية صراع طبقى دائمة. وفى تلك اللحظة تبرز السلطة السياسية لتطويع تلك الصراعات وضمان إعادة إنتاج النظام الطبقى، وبالتالى حماية المجتمع من الانزلاق إلى حرب مدمرة للجميع وحماية الطبقات المسيطرة من التلاشى بفعل هجمات الأغلبية المقهورة (Engels 1884, 1875)[1].

غير أن منهج التحليل هذا يعجز عن تناول أسئلة عدة: كيف استطاعت أقلية صغيرة الاستحواذ على فائض إنتاج الغالبية فى مجتمع ما، وكيف سمحت الأغلبية بأن يتم الإستحواذ على منتجها؟

بما أن القسر السياسى وحده يعجز عن إدامة أى نظام اجتماعى طوال مدى زمنى مديد، كيف استطاع طرف ثالث، أى السلطة السياسية، «حشر» نفسه بين الطبقات المتصارعة والعمل لصالح الطبقة المسيطرة مؤمّنا إذعان الطبقات العاملة؟ فلنتناول حالات وضعية. كيف نفسّر صعود عدة حضارات قديمة ذات بنى سياسية متقدمة نسبيا من دون وجود طبقات مرفّهة غير السلالات الحاكمة وأتباعها؟

إن الحجج التى سأعرض أدناه حول شرعنة المواقع الطبقية ستربط بدقة مفهوم الطبقة بمفاهيم السلطة الاجتماعية/ الإيديولوجية. وفى سياق هذا التحليل سيتّضح سبب عدم إمكانية الفصل بين الطبقات والسلطةالسياسية فى تحليل أى تشكيلة اجتماعية وبخاصة التشكيلات قبل الرأسمالية. من هنا سأبدأ بتبيان كيف أن التركيز أحادى الجانب على الطابع القسرى للسلطة السياسية أدّى إلى عواقب بعيدة المدى فيما يتعلق ب(سوء) فهمنا للطبقات والمواقع الطبقية.

---

(١) برغم الهجمات المتكررة على أنجلز من جانب كثير من الكتاب الماركسيين بذريعة أنه أضفى طابعا ميكانيكيا على تحليل كارل ماركس الديالكتيكى العميق، لابد من التأكيد على عدم صحة هذا الهجوم عليه فقط فيما يتعلق بنشوء الطبقات والدولة. فمن المعروف أن ماركس قرأ بإتقان و «صادق» على عمل أنجلز الذى كتبه عام ١٨٧٥.

4.1 المواقع الاجتماعية والتخيّلات الاجتماعية

ننزع فى الاستخدام الراهن إلى استخدام تعبيرى «السلطة السياسية» و «الدولة» كما لو كانا متناظرين باعتبارهما البنى التى تحكم و تنظّم حياتنا اليومية من خلال تقنين حقوق وواجبات الناس الذين يعيشون فى ظل تشريعاتها، كما أنها البنى التى تملك سلطة معاقبة من يخرق تلك المعايير المقنّنة. ولكن فى الوقت الذى ينطوى فيه مفهوم «الدولة» على القوة والقمع، فإن مفهوم «السلطة السياسية» يميل إلى ارتباط أكبر بالإقناع والتأثير المعنوى. يعرّف قاموس هيرتج للغة الإنكليزية السلطة باعتبارها «حق القيادة وسلطتها» لكنه يذكّر القارئ بأن هذا الحق والسلطة مشتقان من مبدأ آخر هو أنه «مصدر مقبول للتعاليم والنصح المبنيَّين على معرفة الخبراء»، فجذر هذه الكلمة الأجنبى مشتق، بعد كل هذا وذاك، من كلمة auctor، أى المؤلف. من جهة أخرى يعرّف المصدر ذاته الدولة باعتبارها«السلطة العامة العليا» ضمن كيان سياسى ذى سيادة، إنها السلطة المدنية العليا ضمن كيان سياسى محدد (Morris 1980: 89, 1251).

ولعل هذين الجانبين المتداخلين والمتناقضين لسلطة الدولة فى آن، حيث الدولة تساوى العنف والسلطة تساوى الإقناع قد عكسهما على أفضل وجه الرأيان المتباعدان عن الدولة اللذان سادا بين الفلاسفة.وعلماء الاجتماع منذ القرن التاسع عشر على الأقل. فقد حاول هيغل فى كتابه فلسفة الحقوق أن يصوّر الدولة بوصفها أعلى تطور للروح، أو تجسيدًا للأداة العامة التى تقف فوق كل مصلحة بعينها، وبالتالى فهى قادرة على تجاوز الانقسام بين المجتمع المدنى والدولة وعلى الفصل بين الفرد كإنسان خاص وبينه كمواطن (Miliband 1983: 464-465).

أما الماركسيون فقد ظلوا حتى وقت قريب يؤكدون على الطابع القمعى للدولة مبيّنين أنها كانت على الدوام أداة بأيدى أقلية هى الطبقة المسيطرة فى المجتمع، مع أن الطبقات العاملة حققت نجاحات كبيرة نسبيا فى الغرب منتزعة حرياتها السياسية

وحقوقا اقتصادية واجتماعية منذ القرن التاسع عشر. ولم يجد الماركسيون الكلاسيك صعوبة فى وصف هذه التطورات كدكتاتورية مقنّعة يمارسها الرأسماليون لأن معظم الدول الأوربية مارست آنذاك القمع الجسدى والعسف بهدف قمع الثورات والتمردات الكثيرة التى قامت بها طبقاتها العاملة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وجاء توكيد لينين على طابع الإكراه من جانب الدولة، من دون الإشارة إلى أى دور آخر لها تقريبا، ليعطى دفعة هائلة لتعبئة العمال والإنتلجنسيا التى كانت تعانى من وحشية النظام القيصرى. ولكن منذ أن أخذت تعاليم لينين تحظى بشعبية هائلة فى عالم الماركسية إثر انتصار الثورة البولشفية واجه المفكرون الاجتماعيون التقدميون معضلة وهم يلاحظون التوسع فى نطاق الحريات السياسية التى انتزعها عمال البلدان المتقدمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ولم يكن هناك غير تفسير نظرى وحيد متوافر فى تلك الأيام حاول أن يلعب دور المنقذ لصورة المادية التاريخية لكنه أدى إلى إلحاق ضرر جسيم بها. فانطلاقا من هذا التفسير طرح لينين أولا فكرة «الوعى المزيّف» ونظّر لها لوكاش من بعده. وفقا لهذه الفكرة تتم رشوة الفئات العليا من الطبقة العاملة وتزييف وعى الفئات الأخرى جارّة إياها إلى تبنى مواقف شوفينية تتماشى مع مصالح الطبقات الحاكمة (Lukacs 197).

ففى كراسه الشهير «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» صبّ لينين جام غضبه على الاشتراكيين الديمقراطيين فى البلدان الرأسمالية الرئيسة ممن صوتوا دعما لحكوماتهم الوطنية فى الحرب العالمية الأولى، مبينا إن قيام الاحتكارات الرأسمالية بنقل الفائض المنهوب من المستعمرات وأشباه المستعمرات مكّن الطبقات الحاكمة فى الغرب من استخدام فتاته لرشوة قادة حركات الطبقة العاملة، مما خلق فى داخل تلك الطبقة أرستقراطية خانت مصالح الطبقة التى تنتمى إليها بدلاً من أن تدافع عنها وتمثلها. لكن هذه الحجة السياسية القوية كانت عاجزة عن تفسير أسباب الاستجابة الإيجابية من جانب قطاعات واسعة من الطبقات غير الرأسمالية فى تلك البلدان لقادتها فى الحكم. وهنا قدم جورج لوكاش الصيغة الشهيرة التى تبنّتها معظم الحركات الماركسية

(وكذلك، وياللعجب، مفكّرو مابعد الحداثة المعادية للعقلانية) القائلة بأن الإيديولوجيا تناقض الحقيقة. وبدلاً من تصوير المعرفة البشرية كتطوّر وتحسين لايكل لاستكشاف العالم، صاغ لوكاش المفهوم القائل بأن ثمة حقيقة جوهرية قد يعيها البشر وقد لايعونها.

عن طريق لوكاش، وتبني الماركسية السائدة فيما بعد، تمت صياغة مفهوم حاسم الأهمية يقوم على التمييز بين الواقع أو العلم أو الحقيقة التي لايمكن إلا لنخبة الوصول إليها من جهة، وبين الإيديولوجيا أو الوعي الزائف من جهة أخرى. وتجسّد هذا التمييز في أقصى درجاته في الستينيات على يد لويس ألتوسير الذي شن حربا لاهوادة فيها على الوضعية، والنزعة التاريخوية معتبرا إياها غير علمية. فباستعارته لأفكار غاستون باشلار قصَر ألتوسير عالم الفكر العلمي على ماركسية تتكون عبر النقد الذاتي و تعلن «قطيعة معرفية» مع كل معرفة سابقة عليها (Althusser 1971: 162-165). وبرغم رفضه للأساس المعرفي للفصل بين العلمي أو الحقيقي من جهة والخطاب الإيديولوجي، فإنه ظل يميز بين «المعرفة الموضوعية» لنموضوعات المعيّنة نظريا من جهة وبين المعارف التي «تؤدي وظيفة المعايير العملية التي تحكم اتجاهات الناس وتبنّيهم الملموس للمواقف المتعلقة بالأشياء الواقعية والمشاكل التي ترتبط بوجودهم الاجتماعي والفردي وبتاريخهم» من جهة أخرى. وحسب ألتوسير لايمكن لتلك المعارف الادعاء المعرفي بأنها تملك الحقيقة المطلقة (Amariglio, Resnick and Wolff 1988: 494). ليس غريبا أن يتعرض موقف ألتوسير لهجوم شديد من نقاد عدّة انطلاقا من أنه لم يعرّف الإيديولوجيا ولا العلم وبالتالي فإنه قضى بضربة واحدة على قضية ما الذي يمكن تسميته علما والاكتفاء بالقول «بأن العلم لايمكن أن يتقيّد بأي معايير «خارجية» للحقيقة، بل إنه يكوّن «علميّته» من خلال «ممارسته النظرية» (Kolakowski 1978b: 484).

كان للتمييز بين الإيديولوجيا أو «المعرفة غير العلمية» من جهة وبين «الموضوعية» المستمدّة من التفضيلات الذاتية للنخبة عواقب ذات أثر عميق على الفكر الماركسي وعلى الحركات اليسارية على امتداد العالم بوجه عام. فمذاك باتت الطبقات كمراتب

اجتماعية قائمة موضوعيا تُصوَّر كمتلق سلبى لأفكار قد تكون نابعة من ظروفها الاجتماعية وقد لاتكون، لأن الإنتلجنسيا ترى أن مصالح الطبقة أمر آخر[1]. فى الوقت نفسه، تم فصل الإيديولوجيا عن الظروف الاجتماعية لتتحول إلى ماكينة خداع جبّارة تتلاعب بها الطبقات الحاكمة. وهكذا فإن النتيجة المنطقية للتمييز بين الوعى الحقيقى والمزيف تقود إلى القبول بمرجعية قادرة على تقرير الحقيقى ورفض ما تراه غير ذلك هى الطليعة أو النخبة[2]. ولنضف إلى ذلك أن المفهوم اللينينى عن رشوة طبقة أو شرائح منها، وبالتالى «خيانتها» للمصالح «الحقيقية» لطبقتها وجد أساسا نظريا يستند إليه بفضل هذا التفسير الثيولوجى للمادية التاريخية.

يتطلّب التمييز بين الإيديولوجيا والعلم، أو بين الوعى الحقيقى والوعى المزيف فى أى لحظة من الزمن وجود سلطة معترف بها تقرر مجموعة الحقائق «الصحيحة». بتعبير آخر، يستند ذلك إلى مفهوم غائى للتاريخ يكون فيه الناس المعاصرون حرّاسا للعلم الحقيقى لكى يقرروا أن كل المعرفة والتاريخ السالف كان غير عقلانى، أو فى أحسن الأحوال خطوة نحو تحقيق عقلانية اليوم التى هى، بموجب هذا التعريف، الحقيقة النهائية، وإلا لن يكون بوسعنا تقرير زيف التجارب الماضية (أو أى تجربة أخرى).

تثار هنا مشكلة جدية تتعلق بفهمنا لدور البنى السياسية وديمومتها وقدرتها على الاستمرار. فلو رفضنا إطروحة «الوعى المزيف»، فكيف بوسعنا تفسير قدرة البنى السياسية السابقة (التى يمكن إثبات كونها قائمة على الاستغلال بشكل وضعى) على

---

(١) منذ بداية حياته السياسية، تبنى لينين فى الرأى القائل بأن الطبقة العاملة لاتستطيع بلورة «وعى عمالى حقيقى» من خلال تجربتها الخاصة وأن غرس هذا الوعى فى صفوفها هو مهمة الثوريين المحترفين. والمفارقة هى أن هؤلاء الثوريين الذين يفترض أنهم يعرفون «الوعى العمالى الحقيقى» خيرا من العمال أنفسهم كانوا من الإنتلجنسيا المنحدرة من البرجوازية الصغيرة. انظر كتابه «ما العمل» الصادر أصلا عام ١٩٠٢ (دار التقدم، موسكو).

(٢) وبعد نصف قرن جاءت حركة مابعد الحداثة لتعلن ظافرة أنها تقدم بديلا للماركسية. غير أن تفحصا متمعنا يبين التقارب الوثيق بين مابعد الحداثة من جهة وبين الصياغات المثالية التى نظّرلها لوكاش والتوسير من جهة أخرى. ومع أن الموضوع يخرج عن نطاق هذه الدراسة، علينا أن نتذكّر أن ميشيل فوكو الذى يعدّ أحد الممهّدين لما بعد الحداثة كان تلميذا مخلصا لتعاليم لويس ألتوسير.

الديمومة فحسب، بل كذلك الدعم الذى حظيت به من قبل من تعرضوا للاستغلال بسبب عمل تلك النظم؟

إن كثيرا من الكتابات السائدة اليوم تعلن قطيعتها مع أنماط التفكير «القديمة» مركّزة على الأساس الإيديولوجي للمعرفة، أى على الوعى المزّيف للأفراد والذى يجعلهم قابلين بتلك النظم. لكن هذه التفسيرات ليست مجرد تكرار لأطروحات لوكاش/ ألثوسير، بل إنها تنزع إلى تسخيف كل معرفة أو تجربة إنسانية. فللوهلة الأولى سيبدو أن ادّعاءات كهذه فى ميدان العلوم الاجتماعية قابلة للبرهان بسهولة إذ نقارن بين مواقف المصريين القدماء تجاه الفراعنة ونعتبرها إيديولوجيا بممارسة الانتخابات المعاصرة من جانب مختلف قطاعات الناس فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة باعتبارها اختيارا عقلانيا.

ولكن دعونا نتناول منظومتين من الفكر العلمى التى قام عليها صرح كامل من التصوّرات الاجتماعية والفلسفية وساهمت فى تطوير معارفنا فى زمنها عن جدارة. هل سيكون مقبولا أن نصف فيزياء نيوتن أو رياضيات إقليدس، على سبيل المثال، «إيديولوجيا» أو وعيا زائفا لمجرد أن فيزياء آينشتاين بينّت محدوديتها وبالتالى عدم صحتها إلا ضمن حدود معيّنة؟ قبل نصف قرن طرح شومبيتر فكرة تقول:

> «ثمة إغراء كبير بأن يتخلّص المرء بضربة واحدة ... من كتلة كبيرة من الأفكار باستخدام أداة بسيطة يطلق عليها اسم الإيديولوجيا. ولاشك أن هذه أداة شديدة الفعالية مثلها مثل الهجوم على دوافع الخصم الشخصية. لكن هذا أمر يرفضه المنطق ...فمهما بلغت صحة تفسير أسباب مايقوله امرؤ ما إلا أنها لا تنبئونا عما إذا كان هذا القول صحيحا أو زائفا. وعلى هذه الشاكلة فإن الإعلان عن الخلفيات الإيديولوجية قد تظل صحيحة كليا. فغاليليو وخصومه قد يكونوا واقعين تحت تأثير الإيديوجيا، لكن هذا لايمنعنا من القول بأنه كان مصيبا».

Schumpeter 1954: 36-7

إذن من دون الوقوع فى أى شكل من اشكال النزعة التطورية الساذجة، علينا رفض ذلك النوع من الفصل بين الإيديولوجيا والعلم من خلال تبنى الفكرة القائلة إن المعرفة الإنسانية نسبية وصحيحة بقدر ما تساهم فى تطوير معارفنا عبر الزمن، لكن خطأها أو محدوديتها ستتكشّف بعد أن تمهّد الطريق لإتقان مناهج وأدوات وتقنيات أفضل لمقاربة الطبيعة والمجتمعات البشرية.

إن صحّت الاستنتاجات الواردة أعلاه فبوسعنا المضى للتساؤل إن كان للطبقات دور وظيفى تلعبه حين لايتعرّف الأفراد على انتمائهم الطبقى. بتعبير آخر، هل يمكن أن نتبنى تصوراتهم «الإيديولوجية» عن مواقعهم الاجتماعية كمحدد لسلوكهم الاجتماعى، أو إن يظل بإمكاننا تعريفهم وفقا لوجودهم "الموضوعي" كأعضاء فى طبقات اجتماعية؟

4.2 أعمدة السلطة: المعرفة والإذعان

خلال عشرينيات القرن الماضى أدخل أنطونيو غرامشى مفهومه عن الهيمنة لكى يبيّن أن الطبقة الحاكمة لاتسيطر عبر اللجوء إلى العنف الجسدى فحسب، لكن تلك السيطرة تتحقق عبر عملية شرعنة تمكّنها من الحكم من خلال التوافق كذلك (Gramsci 1971: 245-246). وقد ظل استخدام مفهوم الهيمنة فى أدبيات العلوم الاجتماعية ظل محدودا حتى ستينيات القرن الماضى. ويبدو أن أحد أسباب ذلك يعود إلى قلة الاهتمام بمعالجة قضية الدولة والميل إلى التركيز على الآليات الاقتصادية لعمل الرأسمالية و«قوانينها» التى تم اعتبارها مفتاح فهم كل جوانب الحياة واشتقاقها. وثمة عامل ثان لايقل أهمية للتردد فى استخدام مفهوم الهيمنة (والعداء له أحيانا) وعواقبه النظرية تمثّل فى خوف معظم اللينيين، وهى التيار السائد فى الرأسمالية طوال معظم القرن الماضى، من أن يتم استخدامه تبريرًا لديمومة الدولة الرأسمالية مادام الإذعان والهيمنة لاينطويان على القسر فحسب بل على شكل من أشكال "قبول" الطبقات المضطهدة بحكم الرأسمالية.

أنتجـت النقاشـات حول آليات السـيطرة السياسـية للرأسـمالية اختراقات شـديدة الأصالة منذ الستينيات. لكـن التمييز القديم بين العنف الجسـدى والإذعان ظل يخيّم على تلك النقاشات. ونادرا ما تم طرح السؤال عمّا إذا كان العنف الجسدى نفسه يتطلّب الشرعنة، وبالتالى تمت إثارة السؤال عما إذا كانت ثنائية العنف/ الإذعان صالحة.

عالج الفكر الفلسـفى هذه القضايا منذ صدور الدراسة فوكو الرائدة (1975). غير أن العلوم الاجتماعية لاتزال تبدى بعض النفور من تناول قضية وسائل تأمين الإذعان. لنطرح الأمر بشـكل آخر: ما الذى يجعل الناس يعتبرون اسـتخدام أو تطبيق أو التهديد باسـتعمال العنف الجسدى وسـيلة عادية، بل ضرورية لحماية رفاههم وضمان إعادة إنتاج نظمهم اليومية فيما يدينون أشـكالا أخرى مـن القمع ويصوّرونها بوصفها «دكتاتورية» أو «طغيانا» أو ما يشبه من أوصاف؟

سـيجيبنا أى كتاب مدرسـى مألـوف بالإحالة إلى المثـل الليبرالية النابعـة من العقد الاجتماعى الذى يتم عقده بين مختلف مكوّنات المجتمع إذ يتنازل المواطنون عن جزء من حرياتهم الشـخصية للسـلطة التى تدافع عن «مصالحهم الجماعية». ولكن مالم يكن المرء متبنيا لإحدى تنويعات النزعة الثقافوية، فإن هذا «التفسـير» يعجز عن تفسير الأسباب التـى تجعـل معايير الحكم الليبرالية غير مقبولة إلا فى لحظات تاريخية معينة فقط، أو لماذا تكون أشـكال معايير شـديدة الاختلاف عن الأنماط الليبرالية مقبولة كذلك فى لحظات تاريخية أخرى أو فى ظل ظروف أخرى؟ إن مجتمعا قبليا أو مدنيا من القرون الوسطى، على سـبيل المثال، سـيعتبر مفهوم الكائنات الانسـانية المتسـاوية أمـرا مرفوضا كليا من الناحية الأخلاقية ومدمرا وقاتلا لأسـس ذلك المجتمع. وقد لاحظنا فى الفصل السابق كيف كان مفهوم الفرد «فضائحيا» قبل التحول الحداثى.

إذن، فواقعـة أن غالبيـة الناس تـرى فى المعايير الليبرالية الشـكل «الطبيعى» للعيش فى ظـل ظـروف تاريخيـة معينـة فقـط ينبغـى أن تمثـل تحذيـرا للمرء مـن تبنّى أسـلوب تبسـيطى فى تصوير دورات السـيطرة الإيديولوجيـة على امتداد التاريـخ. فلو تم النظر

إلى الليبرالية من منظور آخر، أو في ظل شروط تاريخية أخرى، فإنها لن تبدو كمجرد نظام متسامح في الحكم وفي إرساء القواعد الاقتصادية، بل أيضا كإيديولوجية لا تقل «توتاليتارية» عن أي من التصورات الرئيسة عن العالم، لأنها تملي علينا معايير السلوك الفردي «الصحيحة» وقواعد الاختيار السياسي «الصحيحة» والطريقة «السليمة» لإقامة العلاقات، إلخ... ولكن حتى واقعة التسامح لن تبدو تجريدا ومعيارا مطلقا كما يصورها الليبراليون. ولا يكفي في هذا السياق فقط عدم التسامح الذي أبداه الليبراليون تجاه حضارات ضحايا استعمارهم، بل كذلك دعوات الليبراليين الأوائل إلى حظر، بل ومطاردة غير الليبراليين، وليس هذا فحسب بل أيضا بعض الجماعات التي اعتبرها الليبراليون لاتستحق الانتماء إلى معسكر الخصوم المحترمين كاليهود والغجر وغير الكاثوليكيين أو غير البروتستانت حسب البلد وما إلى ذلك من حالات تتغير مع تغير الأزمنة[1] .(Mann 1999: 23-24)

إن مثال صعود الليبرالية وهيمنتها في العصر الحديث ذو أهمية بالغة في تبيان أن على الإيديولوجيا المسيطرة لا أن تقنّن وتشرعن العلاقات الاجتماعية القائمة فحسب، بل أن تجعل تلك العلاقات ذات قدرة على أداء وظائفها. ومن الواضح تماما أن الليبرالية لايمكن أن تعمل في مجتمع لايؤمن أعضاؤه بأنهم متساوون. ولما كانت الظروف الاجتماعية في تغير مستمر، ينجم عن ذلك أن تتناغم الإيديولوجيات المهيمنة والطريقة التي يرى الناس فيها العلاقات فيما بينهم، وبخاصة العلاقات بين الحكام والمحكومين والأساليب التي ينزعون إلى تصوير أنفسهم عبرها مع تلك التطورات الاجتماعية. والسؤال الذي يثور هنا هو كيف ولماذا يتقبل الناس حكم سلطة ما؟

طرح موريس غودولييه فرضية مهمة مفادها أن الإذعان لسلطة حاكمة معينة يتحقق عبر عمليات تاريخية تجعل تلك السلطة تبدو في أعين رعاياها منجزة لوظائف ضرورية لإدامة وإعادة إنتاج الحياة وشروط البقاء في وجه التهديدات القائمة من الداخل والخارج على حد سواء:

---

(١) انظر فصل القومية الاقتصادية في هذا الكتاب.

«أحاول الوصول إلى فهم نظرى لحقيقة أن الجماعات المحكومة يمكن أن تذعن عفويا لعملية الخضوع. وفرضيتى تقول إن على المسيطرين أن يبدوا منجزين لنوع ما من الخدمة لكى يكون الإذعان ممكنا. ففى ظل شروط كهذه فقط يمكن لسيطرة الجماعة الحاكمة أن تعتبر «شرعية» بحيث تغدو خدمة الجماعة المحكومة لمن يحمونهم «واجبا». إذن، فإن اشتراك الخاضعين والمُخضَعين فى تبنى المفاهيم ذاتها ذو أهمية حاسمة للقبول بإذعان يقوم على اعتراف المجتمع بـ«حاجته» إلى الانقسام إلى مجموعات عدة تسيطر فيه إحداها على الباقين».

(Godelier 1980: 610- 611)

ينتمى مفهوم الإذعان هنا إلى عالم الوعى ولكن ليس بالمعنى المثالى للكلمة، بل إنه يشير إلى مستوى المعرفة البشرية عند كل لحظة محددة من لحظات التاريخ. ومن دون الادعاء بتقديم تفسير كامل لمحددات المعرفة البشرية، دعونا نفترض أن البشر فى كل لحظة تاريخية يتشاركون فى تبنى إطار مشترك من التفكير بغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن هذا الإطار المشترك، الذى لايلغى بالطبع وجود اختلافات واسعة المدى بين الأفراد والمجتمعات والفئات المختلفة داخل كل مجتمع حسب مستويات التطور الثقافى، يحدده مستوى المعرفة العلمية المشتركة بينهم جميعا. فالإذعان إذن لابد وأن يكون ذا علاقة بإحساس جماعة ما بالخطر الذى تشعر بأنها معرّضة له من جهة، وبالصفات التى يتمتع بها قادتها بما يمكّنها من حمايتها من جهة أخرى. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه من غير المهم فى هذا السياق التبحّر بمعرفة إن كان الخطر حقيقيا أو وهميا.

ولكى يتبلور الإذعان فى صفوف الخاضعين لابد أولا من أن يكون ثمة إحساس بالوحدة بينهم وبين الحكام، وهذا جانب طمسته أطروحة القسر التى ركّزت على الصراعات الداخلية ضمن مكونات الجماعة وبينها. ومع أن النزاعات قد تلعب دورا

مهما فى تطور أو تحلل الجماعة، فإنها يجب أن تخاض ضمن إطار مرجعي مشترك يعيّن الصحيح والخاطئ، وإلا لن يكون بوسعنا الحديث عن مجتمع أو جماعة أو تشكيلة اجتماعية أو أمة، بل عن حروب بين الجماعات تمثّل فيها كل جماعة مجتمعا خاصا بها.

يحدد مستوى المعرفة الإنسانية فى لحظة تاريخية ما نطاق تصورات البشر عن الكون والعالم، ويحدد فى الوقت ذاته طريقة تصورهم عن القادة والسلطة وأشكال العلاقات الاجتماعية. بتعبير آخر، يحدد هذا المستوى أنماط التنظيم الاجتماعى التى تعتبر مقبولة، بل ومُثلى فى زمن معين. والواقع أن هذا المستوى من المعرفة البشرية السائد فى لحظة تاريخية معينة هو الذى يحدد كيف أن المعايير الأساس والقيم والمعطيات لايمكن تحدّيها من قبل الأقسام الرئيسة المكونة للمجتمع. وعندها ستدور الصراعات حول الطرف الذى يحافظ على تلك المعايير وينجزها و/ أو يمثلها بشكل أفضل من غيره.

إن صح ما ذكرنا أعلاه، فبوسعنا أن نفهم على سبيل المثال كيف ولماذا لم يكن بوسع الصراعات الكبرى فى أوربا القرون الوسطى أو العالم الإسلامى حتى نهاية القرن التاسع عشر (وربما حتى اليوم) أن تتجاوز الحدود التى يمليها القبول العام بالدين السائد (المسيحية والإسلام على التوالى) كمنظّم للحياة اليومية، بحيث كانت الصراعات الدينية فى ظل تلك الظروف التاريخية أمرا بدهيا. ويكفى فى هذا السياق التذكير بالصراعات الدموية التى حدثت عند ذاك، مثل ثورة الزنج ضد الإمبراطورية العباسية أو حروب الفلاحين فى ألمانيا. كان كل طرف يسعى لإثبات أن صيغته الدينية كالبروتستانتية أو الكالفينية مقابل الكاثوليكية فى ظل أوربا المسيحية، أو المذهب الشيعى مقابل المذهب السنى هى الدين «الحقيقى». وبشكل مشابه فبوسعنا ملاحظة أن مجتمعا يكرّس الفردية والعلاقة التعاقدية بين الأفراد كالمجتمعات المعاصرة سينتج رؤيتين قد تبدوان متعارضتين بل ومتعاكستين للوهلة الأولى هما الليبرالية من جهة واليسارية سواء اتّخذت شكل الاشتراكية الديمقراطية أو الماركسية أو غيرها من جهة أخرى. لكن هاتين المجموعتين من الفلسفات تتشاركان فى النظرة إلى العالم، فكلاهما ينطلق من مبادئ المساواة بين البشر والديمقراطية كهدف ينبغى الكفاح من أجله والحرية والعدالة من حيث قدرة البشر على الوصول بشكل متساو إلى مصادر الثروة

والسلطة والتقدم. إن هذه المبادئ الأساس فى عالمنا المعاصر ستكون مدمّرة لأى بنية قبل رأسمالية وستكون غير قابلة للتخيل فى تلك الظروف. أما الصراع بين الفلسفات فى العصر البرجوازى، أى اليسار من جهة واليمين من جهة أخرى فإنه لا يدور حول صحة مفاهيم المساواة والحرية والديمقراطية، بل حول المعنى «الحقيقى» لكل من تلك المعايير والمفاهيم التى لا نزاع عليها وحول معناها «الحقيقى» وحول الطرف الأكثر قدرة على تحقيقها: هل تتحقق المساواة والديمقراطية بإعطاء الأولوية للفرد وللمساواة القانونية (الليبرالية)، أم بإعطاء الأولوية للجماعة والحقوق الاقتصادية؟ إن هذه الوحدة بين الرؤيتين هى ما يكوّن التشكيلة الاجتماعية، أى وجود رؤى مشتركة لم ينتجها أى قسم أو مجموعة من التشكيلة الاجتماعية منفردا، بل إنها نتاج الشروط العامة التى تتعايش وتتصارع فى ظلها الجماعات الأساس فى الوقت عينه[1].

فما معنى الإذعان، وكيف يتبلور؟

اعتمادا على بحث أنثروبولوجى أجراه تشارلز وأليزابيث لوغان على «السو»، وهم جماعة زراعية فى أوغندا، لاحظ غودولييه أن من يسيطرون على الجماعة المكونة من حوالى ال 5000 آلاف إنسان ليسوا هم الأكبر سنا فحسب، بل إننا نجد كلا من هؤلاء يمثل عشيرته أو سلالته:

« تسيطر مجموعة بالغة الصغر من الرجال... على باقى المجتمع وتتم تربيتهم على ذلك منذ طفولتهم ويطلق عليهم اسم الكينسان، الذين بوسعهم الاتصال بالأجداد ... فيحصلون منهم على الوعد بجعل الحياة سعيدة بتأمينهم الحصاد الجيد والسلام والصحة وغير ذلك. ذلك أن الأجداد أنفسهم يتّصلون مع ربّ بعيد».

Godelier 1980: 611

(١) قد تبدو الأفكار المعروضة أعلاه عن العلاقة بين الطبقات والإيديولوجيات مشابهة، لكنها غير متطابقة مع تلك التى توصل إليها أيرنستو لاكلاو. ففى «نظريته عن الشعبوية» يطرح حجة مفادها أن ليس للإيديولوجيات والعناصر السياسية محتوى طبقى بالضرورة، وأن المضامين غير الطبقية تشكل المادة الخام التى تقوم فوقها الممارسات الإيديولوجية الطبقية (Laclau 1979: 158-171).

واعتمادا على أبحاث مشابهة توصل كلود مياسو إلى استنتاجات مهمة عن العلاقة بين السلطة والمعرفة والسن. فحين يشكل العمل الحى المصدر الرئيس، بل الوحيد، للمنتوج الفائض لدى جماعة ما فإن التحكم بهذا العمل وتنظيمه، أى الرجال والنساء وتنظيم إعادة إنتاجهم، يغدو المصدر الفعلى للسلطة والنفوذ. غير أنه فى مجتمعات كهذه تشحّ فيها الموجودات الثابتة (أى العمل الميت المتجسّد فى الآلات وغيرها من الأدوات) لايمكن اكتساب المعرفة البشرية بما يحافظ على حيوات البشر والجماعة وسلامتها مثل توقع المناخ وتمييز الأعشاب الضارة والنافعة وتوقع المطر أو الجفاف إلخ... إلا مع الزمن، أى بفعل السن.

بدهى أن الحصول على المعرفة ليست مؤهلا يستطيع كل الرجال امتلاكه. إذ يحظى كبار السن بمكانة خاصة لقدرتهم على امتلاك خبرة أكبر بشؤون الحياة اليومية وشروط إعادة إنتاج الجماعة أولا. وثمة عامل ثان يتمثل فى وجود تمييز بين كبار السن يقوم منذ البدء على اختيار أعضاء الجماعة لمن يمتلك المواهب اللازمة التى تؤهله لها القوى الإلهية أو القوة فوق الطبيعية، وهو أمر مفهوم إن أخذنا بنظر الاعتبار مستوى التطور التقنى للجماعة. إذن فإن القدرة على الاتصال بأجداد الجماعة، وهى الخصيصة فوق الطبيعية الرئيسة التى تميّز فردا ما، هى السبب الرئيس الكامن وراء إضفاء تلك المكانة المهيبة على العمر والأجداد والقدماء:

> «لكى يديم كبار السن سلطتهم، عليهم أن يوسّعوا معارفهم بحيث تتجاوز المهارات الأساس المتعلقة بالقدرة على تأمين وسائل البقاء لتصل إلى ميادين جديدة ... سيحاولون جعل معرفتهم مجالا محصورا بهم عبر وضع عوائق لتنظيم انتقالها إلى الآخرين ... وفى فترة لاحقة سيكون منح الألقاب والمناصب إلى المتبحّرين فى «علوم» معينة رابطا لهم مع جماعة الشيوخ التى تمتلك السلطة».
>
> Meillassoux 1978 a: 138

ويعود ذلك إلى أن المعرفة بهذا المعنى لاتنحصر بإنتاج مواد الغذاء أو الأدوات، فهذه المعرفة وإن كانت شديدة الأهمية وتخضع لسيطرة كبار السن، فإنها قابلة للاندثار

ولاتستطيع أن تديم سلطة الكبار بشكل دائم كما يلاحظ مياسو (المصدر السابق 139). فما يضفى صفة إلهية على الممارس هو معرفة الجغرافيا والمناخ وطبيعة الأرض من جهة ومعرفته بالأعشاب والأدوية من جهة أخرى. فتلك المعرفة فى الواقع هى التى تمنح ممارسيها سلطتهم: إرشاد الناس إلى المواعيد الصحيحة والخاطئة للسفر، ومتى يذهبون إلى الصيد وماذا يصيدون، وماذا يستخدمون حين يصابون بأمراض "من الشيطان" إلخ... وهذا مايجعل العمر والمعرفة متلازمين فى مجتمعات كهذه لأن اكتساب المعرفة يتم عبر الخبرة والتكرار (التجربة والخطأ كما نسميها اليوم)[١].

ما إن توضع العقبات بوجه انتقال المعرفة، حتى تتكوّن مجموعة من المحرّمات الدينية مثل تلك القائمة فى أوساط السو فى أوغندا، إذ يتعرض كل امرئ لم يتدرّب على الزعامة ويجرؤ على الاتصال بالأجداد إلى عقوبة فورية وهى اتهامه بالجنون والبدء بالتهام غائطه والتصرف كحيوان حتى يموت. ولعل إحدى تلك المحرّمات التى تلعب دورا حاسما هى تلك التى تحدد قواعد الزواج وتعيّن معنى الزنا لأنها ذات تأثير مباشر على إعادة إنتاج الكائنات البشرية وبالتالى منتجى الفائض.

مما سبق نتوصل إلى جملة استنتاجات:

1 - إن الجنين الأول للانقسامات الطبقية هو السلطة السياسية. فالأخيرة لاتولد بعد أن تتبلور الطبقات كما تصوّرها الماركسية وهى ليست هيئة تنشأ بحكم الحاجة لتنظيم الصراعات الطبقية، فى البدء على الأقل. فالسلطة السياسية بوصفها «الحق والسلطة فى التحكم» وفقا لتعريف قاموس هيريتاج، أو بوصفها سلطة تنظيم شؤون الجماعة

(١) لنلاحظ بشكل عابر أن الواجهة الإلهية للمعرفة ظلت قائمة حتى العصور الوسطى ومابعدها. إذ يميز أنطونيو غرامشى فى دراسته الخارقة عن المثقفين بين مرتبتين، الأولى «لعلها الأكثر أهمية بعد رجال الدين بسبب هيبتها ووظيفتها الاجتماعية التى مارستها فى المجتمعات البدائية». وهذه المرتبة تتمثل بالأطباء. ويذكّر غرامشى قراءه ب «العلاقة بين الدين والطب» التى لاتزال قائمة حتى اليوم فى «بعض الأماكن»، ف «كثير من الأسماء الدينية الكبرى كانت ولاتزال صعدت إلى مرتبة القدسية بسبب قدرتها على معالجة الأمراض. وحتى اليوم يطلق كثير من العرب تسمية الحكيم على الطبيب Gramsci 1971: 7 fn.

هـى الشـكل الأول لـ«الخدمات المتخصصة» التى يقبل بهـا أعضاء الجماعة. وهكذا يحظـى من يـؤدون هذه الخدمة بمكانـة خاصة لدى تلك الجماعة. مـن هنا فإن تلك السلطة هى جنين تشكّل طبقة مبكّرة ضمن جماعة لاتزال غير طبقية بعد. بتعبير آخر، لايزال المستوى السياسى فى مجتمع كهذا غير قابل للفصل عن المستويين الاجتماعى والاقتصادى لسـبب بسـيط مفاده أن حجم ما يمكن استخلاصه من فائض الإنتاج لايسـمح بعد بنشـوء أدوات قسر متخصصة. أما أولئك الذين تمنحهم الجماعة دور الحمايـة فإنهـم يشرعون فى الحصول عـلى موارد إضافية بحجة تمكينهـم من أداء هذا الدور لكنهم قد يظلون مساهمين فى الوظائف الإنتاجية للجماعة. إذن فقيادة الجماعة أو المجتمـع ليسـت مجرد قضية تقاليد أو هيبة كما يؤكد كثـير من الكتّاب عن الشرق الأوسـط، إذ يشـير تبلور القيـادة إلى جانب مهم هـو الانتقال إلى مجتمـع طبقى منذ البداية. وفى هذا السياق نشير إلى مثال شديد الأهمية عن تكوّن اتحاد المنتفك (تحوير لكلمـة المتفـق) وهو واحد من أقوى الاتحادات القبليـة فى جنوب العراق، فى القرن السـابع عشر. فقد تأسـس هذا الاتحاد بين ثلاث قبائل كانت فى حرب مسـتمرة فيما بينها حتى وافق شـبيب بن مانع، وهو مهاجر من نجد، على تسـلم دور قيادة الاتحاد المتكـون حديثـا. فى هذا الحدث تـبرز المعرفة التـى اتّخذت شـكل خصيصة الحكمة فوق الطبيعية وراء صعود بن مانع إلى هذا المركز البارز. إذ تقول الأسطورة إنه كان الوحيـد القادر على تحويل المجاميع المتناحرة إلى تحالف ذى بأس (الجواهرى 1978: 64-65). ويؤكد الجواهرى على عنصرى التقاليد والرمزية فى قيادة بن مانع. غير أن معظـم المتخصصـين يتفقون على أن الأخير فرض منذ البـدء شرط أن يحصل فى كل ربيع على خروفين من كل دار أحدهما مذبوح والآخر حى (الشرقى 1929: 13-15 وكتاب آخرون).

2 - أطلقنـا عـلى بنيـة الجماعة التى منحت رئيسـها مكانـة خاصة تسـمية جنين لمجتمع طبقى، لأن المواقع الطبقية لم تصبح بعد احتكارا لسلالة أو عائلة، أى أن إعادة إنتاج الموقع الطبقى لم يتم تأمينها بعد. والواقع أن المختصين بينوا أن كبار السن أو الشيوخ

سيحاولون فى مرحلة لاحقة نقل معارفهم وأسرارهم إلى المنحدرين من صلبهم فى حين تنتقل المراكز الوراثية فى حالات أخرى من الأخ الأكبر إلى من يليه سنا حتى يتم استنفاد هذا الخط الوراثى بموت الابن الأخير فينتقل موقع الزعامة عند ذاك إلى الأبناء (Coquery-Vidrovitch 1969: 75-76)(١).

3 - ولكن لكى ترسّخ جماعة قائدة بأكملها جذورا راسخة وتعيد إنتاج وضعها القيادى من جيل إلى آخر، لابد لإنتاجية العمل أن تصل إلى مستوى معين يمكن من خلاله إدامة مركز فئة من كبار السن لايساهمون فى الإنتاج. والواقع أن الوصول إلى تأمين عيش خمسين من كبار السن فى جماعة تتكون من خمسة آلاف، أى بنسبة واحد بالمئة يمكن أن تكون مؤشرا على مستوى التطور التقنى لتلك الجماعة.

4 - وما إن تتجاوز الجماعة مستوى معين من الإنتاجية بحيث تحصل على مصادر للثروة والهيبة والمواد القيّمة، سيحدث تحول حاسم فى تركيب قيادتها وحكامها. إذ لن تعود حماية جماعة ما، وهى مبرر نشوء الزعماء، مقتصرة على إبعاد غضب الطبيعة عنها. صحيح أن الحكمة أو القدرة فوق الطبيعية عامل جوهرى فى إبعاد (أو تقليل الخسائر من) أحداث مخرّبة كالأوبئة والفيضانات والجفاف وما إلى ذلك، إلا أن الجماعة تشرع فى تكريس معظم نشاطاتها للاستقرار فى مواطنها الزراعية. وهكذا تغدو الحاجة إلى توفير نوع آخر من الحماية ضرورية، وهى الحماية من الغزاة. وهنا بالضبط يبدأ المحاربون بلعب الأدوار الأكثر أهمية فى هرم الجماعة مخضعين الحكماء لقيادتهم. وفى أغلب الأحوال تكون مجموعة المحاربين هذه جماعة مختلفة بالأصل

---

(١) فى أواخر الستينيات وطوال السبعينيات كانت الموضة السائدة بين الأنثروبولوجيين الماركسيين أن يختتموا دراساتهم العميقة لمناطق أو جماعات معينة بمحاولة البرهان على أن تلك الأشكال من التنظيم الاجتماعى التى درسوها تمثل نمط إنتاج متميز، فخرج علينا دوبرى وراى بمفهوم «نمط الإنتاج السلالى» Dupre and Rey ١٩٧٨ فى حين وصفت كوكرى فيدوفتش ما أسمته «نمط الإنتاج الأفريقى» ((Cocquery-Vidrovitch 1969.

ونعلم أن هذا الشكل من التوريث قائم فى أماكن عدة خارج أفريقيا ومنها المملكة العربية السعودية والإمبراطورية العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر.

سبق وأن عرّضت الجماعة الزراعية للتهديد، أى أنها قبائل بدوية أو محاربة. هنا قد تتخذ سيطرة المحاربين شكل فرض ضرائب دورية على الجماعات الزراعية مما يبقيهم خارجها، أو أنها تتخذ شكل الإخضاع المباشر الذى يحوّل المحاربين إلى جزء من الجماعة.

إن الشكل المحدد للإخضاع الذى يفرضه المحاربون يعتمد على ممكنات وحدود الفائض الذى بإمكان الجماعة الخاضعة إنتاجه. ومع تواصل المجتمعات المتجاورة عبر الحروب والتجارة فإنهم يكتشفون إمكانات الآخرين. وغالبا ما كان المنتصرون الحاكمون لمجتمعات ذات إنتاجية واطئة للعمل مضطرين لقتل أعضاء أفراد الجماعة المهزومة لسبب بسيط، هو أن الموارد المتوافرة ومستوى الإنتاجية لايسمحان بإطعام السكان الذين استعبدوهم. لنطرح الأمر بشكل أدق: إن استعباد جماعة ما وإجبارها على الانخراط فى أداء أعمال لصالح المنتصرين لن يقدم إضافة للموارد المتاحة للمنتصرين، بل إن إطعام المستعبدين سينقص الموارد المتاحة لهم. لكن الأمر الأكثر أهمية هنا يكمن فى العلاقة بين الجماعات الزراعية المستوطنة من جهة وأولئك الذين لايزالون يعيشون فى ظروف البداوة من جهة أخرى. وهذا يصح على علاقة المغول بالعرب مثلما يصح على علاقة الفرسان التيوتون بالفلاحين الألمان وعلاقة الحبشيين بقبائل الزولو. ففى كل تلك الحالات وغيرها كانت الجماعات الزراعية الأكثر ثراءنسبيا ممن فقدت قدرتها على القتال والدفاع عن ثروتها تثير شهية أولئك المحاربين.

5 - لكى يتحقق هذا التحول الحاسم نحو الثلاثى الاجتماعى المكون من المحاربين والإيديولوجيين (الحكماء) والمنتجين ضمن مجتمع أكثر تنظيما نسبيا من ذاك الذى حكمه الحكماء الأكبر سنا، لابد من تحييد المعرفة وتحويلها إلى أداة فى خدمة السادة المحاربين. هنا يصف مياسو تلك العملية بالشكل التالى:

«تظهر مجموعة اجتماعية تغدو منتجة للمعرفة لصالح العوائل الحاكمة. ولكن لأن أولئك «الحكماء» يتحكّمون بأدوات السلطة فلابد من إخضاعهم أيضا إلى وسائل

تهدف إلى تحييدهم سياسيا. وعليه فإما يتم تجنيدهم من طبقات اجتماعية أدنى أو أن يتم تحويلهم إلى طائفة».

Meillassoux 1978 a: 155-56

تقدم حضارة الهند أشد الصور وضوحا عن عملية التحول هذه. إذ ثبّتت التعاليم الهندوسية التي تأسست حوالى 500 قبل الميلاد، وجود سلّم اجتماعى مكون من أربع درجات يقف على قمته البراهما وهم الزعماء الدينيون[1]. ولم يمض قرن واحد على تأسيس تلك التعاليم حتى أضيفت درجة خامسة هى الراجا، أى الملوك الذين باتوا يحتلون قمة الهرم فيما حل البراهما فى المركز الثانى (Mandelbaum1970:35-54, Mitra 1978: 45passim). ومع أن التعاليم الإسلامية أبقت على الزعامة بيد النبى وخلفائه، فإن تاريخ الخلافة نفسه ومفهومها تغير بعد بضعة سنوات فقط من وفاة الرسول، إذ بات المحاربون الأقوى هم من ينتزع ذلك اللقب وتراجع موقع رجل الدين إلى المستوى الثانى من الأهمية.

بدهى أن تحولا جذريا فى بنية الجماعات لابد وأن يثير صراعات عنيفة، غير أننا سنلاحظ فى الفصل القادم أن الملوك أو المحاربين لايفرضون أنفسهم على الجماعة بواسطة القسر فقط. فحين يتكون شعور مشترك بين أعضاء جماعة بأنهم معرّضون لتهديدات عسكرية أو جسدية فإنهم سيذعنون ويدفعون «أجور حماية» لتلك الجماعات التى تبدو قادرة على حمايتهم[2]. وسنناقش بشكل أكثر تفصيلا فيما بعد كيف تطورت السلطة السياسية فى تلك المراحل الجنينية، لكننا نعالج هنا موضوع ماهية الجماعة وكيف يتبلور الإحساس بالانتماء إليها.

---

(١) من الجدير بذكره فيما يتعلق بما طرحنا سابقا عند الحديث عن المركز الاجتماعى للتجار فى التشكيلات قبل الرأسمالية أنهم والفلاحون احتلوا المركز قبل الأخير فى هرم الهندو.

(٢) ليس من الضرورى اعتبار المحاربين أو «القادة السياسيين» نقيضا للسلطة الدينية أو فوق الطبيعية للحكماء، بل العكس هو الصحيح، إذ إنهم بحاجة إلى شرعنة سلطتهم عبر التمسّك بالقواعد المعيارية ذاتها التى تعتبرها الجماعة الخاضعة مقدسة.

لاحظنا أعلاه أن وجود (أو الاعتقاد بوجود) أجداد/ أو أسلاف مشتركين يشكل الشرط الضرورى للتشكل الطبقى المبكر ضمن الجماعات التى تعيش على تربية الحيوانات و/ أو الصيد، أى السكان غير المستقرين، إذ فى مجتمع كهذا لايمكن أن تُعزى المعرفة الخارقة لأى عامل غير الاتصال بالأموات وبالتالى الاتصال بإله أو آلهة[1].

بتعبير أكثر دقة، إن مثل هذه المعتقدات ضرورية لشرعنة وجود مجموعة قائدة أو مهيمنة ضمن الجماعة التى لم تتمايز طبقيا بعد. من هنا لايمكن لشعور الانتماء إلى هوية مشتركة أن يقوم على تصورات المساواة أو التماثل بين أعضاء جماعة ما. فالشعور بالانتماء المشترك لايتناقض مع الإحساس بالاختلافات التى يرسمها القدر بين السلالات التى قدّر لها أن تقود وتلك المحكوم عليها بأداء الوظائف اليدوية. ذلك أن النزوع إلى تطابق الإحساس بالتماثل من جهة والإحساس بالصلة المشتركة من جهة أخرى ينبع من عمليتين تاريخيتين لاتتبلوران إلا فى ظل شروط تاريخية محددة هى التى تؤدى إلى قيام المجتمع البرجوازى.

ولكن قبل ذلك وحتى نشوء القومية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أوربا، فإن تاريخ التوطّن فى الأرض والصعود التدريجى لمبدأ الهوية القائمة على الاشتراك فى العيش على رقعة واحدة ظل موسوما لا بسيطرة "الأجانب" على السكان المحليين فحسب، بل بتغير مستمر فى تعريف من هو الأجنبى ومن هو المحلى بحيث يتميز الحكام بوصفهم منتمين إلى جماعة أخرى غير تلك التى ينتمى

(١) معروف أن كلمة عبقرى منسوبة إلى وادى عبقر فى شبه الجزيرة العربية، فقد كان شعراء الجاهلية العظام يزورونه باستمرار بحثا عن الإلهام والوحدة، لكن عامة الناس كانوا يعتقدون أنهم كانوا يتصلون بالشياطين فى ذلك الوادى وهو الذى أوحى لهم بهذا الشعر الثرى ما إن يعودوا من مغامرتهم، واستخدامنا إلى اليوم تعابير مثل «شيطان الشعر». ولعل هذا ما يفسر ما أشيع عن عداء الدين الإسلامى للشعر (الشعراء يتبعهم الغاوون). غير أن النبى محمد ـ وقد اعترفت القبائل ذات البأس بحكمته الواسعة حين توصل إلى حل أنقذها من حرب دامية، حظى بمكانته المتميزة من حقيقة أنه كان يتردد ويعتكف شهرا فى كل سنة فى غار حراء، حيث جاءه بالوحى جبريل حاملا القرآن. لم يصبح النبى محمد شاعرا لكنه جاء بالقرآن الذى يعتبره أى خبير بالأدب العربى أول وأهم نص نثرى عربى.

إليها الرعايا حتى لو تطلّب الأمر اختراع ذلك التمايز بهدف تبيان أن الحكام مؤهلون "بطبيعتهم" للقيادة.

وحيثما تحدر الحكام من ذات الأصول العرقية التى ينحدر منها أتباعهم، فإنهم لجأوا إلى استخدام اللغة الراقية فى ذلك العصر غير اللغة (أو اللغات) التى استخدمها العامة: اللاتينية التى كانت لغة الكنيسة فى القرون الوسطى، الفرنسية فى البلاط البريطانى حتى القرن الرابع عشر، العربية التى استخدمها الحكام والنخبة فى إسبانيا حتى بداية القرن الرابع عشر، التركية فى المناطق العربية والكردية والأوربية الشرقية الخاضعة للسيطرة العثمانية، والفارسية فى أفغانستان وشمال الهند. بل إن النخب الحاكمة التى لم تكن ذات مستوى ثقافى متطور يؤهلها للتماهى مع حضارة "أرقى" متميزة لجأت إلى "اختراع" لغة وثقافة خاصة بها[1].

إذ ننظر إلى الأمر من زاوية عصرنا ونراه مستعصيا على الفهم، يغدو الآن قابلا للتفسير عبر أمثلة لا عدّ لها ولا حصر: النورمانديون فى بريطانيا، تصدير ملوك وملكات وأمراء الهابسبورغ إلى النمسا والبوربون فى فرنسا والأسرة الهاشمية فى العراق والأردن والألبان فى مصر والعلويون المنحدرون من الحجاز فى المغرب . غير أنه حتى فى الحالات التى انحدر فيها الملوك من داخل الكيان السياسى ذاته كانت مناطق أو أسر محددة تعتبر مؤهلة «بشكل طبيعى» لإخضاع وتوحيد باقى السكان. وأمثلة ذلك الغوليون فى فرنسا ومناطق هولندا[2] فى الأراضى الواطئة والختميون فى السودان والسنوسيون فى ليبيا.

كان الانتماء إلى سلالة متفوقة من النبلاء أهم من قضية الانتماء المشترك مع الرعايا الخاضعين لهم لشرعنة السلطة. بتعبير أكثر دقة، كان على السلطة أن تؤدى فى الوقت

(١) حتى أوائل أربعينيات القرن الماضى كان رجال الدين الشيعة ممن يتجولون بين القبائل فى جنوب العراق لجنى الخمس (الزكاة) يستخدمون «لغة» خاصة بهم. ولم تلك «اللغة» فى الواقع غير قلب ماهر للكلمات وفى الحوار، بحيث تغدو كلمة محمد، على سبيل المثال، «دمحم»، وحين تنقلب الجملة كاملة فإنها تصبح لغزا يصعب فكه. وكانت تلك اللغة تضفى هالة ربّانية على من يتكلمها. (عن رباعية للكاتب العراقى الشعبى المعروف باسم «أبو كاطع»).

(٢) هولندا بالمعنى الدقيق هى المنطقة الممتدة من أمستردام إلى لاهاى تقريبا.

ذاته هدفين يبدوان متناقضين للوهلة الأولى أولها الارتباط بسمة مشتركة ما مع رعاياها في حين أن الثانية تكمن في البقاء بعيدا عنهم بأن تبدى أنها تمتلك «بطبيعتها» خصائص لايمتلكها الرعايا. وعادة ما يكون العنصر المشترك بين السلطة ورعاياها هو رابطة الدم أو الدين، في حين أن التمايز يتحقق عبر قدرة المتسلطين على إقامة علاقة مع القوى فوق الطبيعية، وهو ما ينعكس في تبنيها لأنماط قيم متمايزة.

نتوصل مما سبق إلى ثلاثة استنتاجات:

1 - أن السلطة السياسية هي الجنين الأول للتمايز الطبقي ضمن جماعة ما وليست نتاج وظيفته تنظيم صراعات قائمة أصلا بين طبقات متناحرة، أو أن مشروعية التمايز الطبقي الأبكر، بتعبير آخر نابعة من الدور السياسي الذي تؤديه الطبقة الحاكمة. ويكمن معنى هذا الاستنتاج/ التقرير على واقعة أن الاستحواذ على المنتج الفائض يجب أن يشرعن، وأن تلك الشرعنة ناتجة من خدامات الحماية التي يعتقد أن مجموعة متميزة قادرة على تأديتها للجماعة. وقد لا نفهم معنى هذا الاستحواذ من قبل قطاع «خاص» من زاوية رؤيانا الحداثية لأن الفصل مابين المجال العام وعالم الاقتصاد الخاص لا يتحقق إلا بعد فترة كثيرة البعد تاريخيا. فالمجال المشترك هو الأبكر زمنيا في ذلك. ولنتذكر أن جذر كلمة «الخاص» هو «privatus» اللاتيني الذي يعني الاقتطاع أو الخصم من الملكية الجماعية «publicus ager»، بمعنى أن الأصل لدى القدماء كان الملكية العامة وأن الاستثناء هو ما يعود للخواص.

2 - ما إن تصل إنتاجية الجماعة إلى مستوى يزيد عن تلبية حاجاتهم المعاشية فإن الحكام في غالب الأحوال يُظهرون اختلافهم «الطبيعي» عن الجماعة الخاضعة، أو أنهم يخترعون تلك الاختلافات لكي يقيموا حواجز تمنحهم الحرية الكاملة في ادعائهم بالعرش أو بالتسيّد على الآخرين. وفي الوقت نفسه يمكن القول بأن الرعية «تحتاج» إلى هذا التميّز لكي يمكن للسادة الحفاظ على الطبيعة المقدسة، وبالتالي فوق البشرية للخدمات التي يقدمونها. دعونا نقتطف الاستشهاد المطوّل التالي

لتبيان تلك الفكرة: «يمكن إذن أن نتخيل أن أفرادا معينين أو جماعات معينة، تتوافر لهم شروط محددة لكى يجسّدوا فى شخصهم المصلحة العامة أو القدرة على التواصل مع القوى فوق الطبيعية التى يفترض أنها تتحكّم بإعادة إنتاج المجتمع والكون، يكونوا قد رفعوا أنفسهم فوق مستوى العامة ويغدون أقرب إلى الله مما يجعلهم أبعد من العامة وهو ما فصل البشر منذ أقدم الأزمنة عن الله. ومن هذه الواقعة تنشأ فى عديد من المجتمعات السلالات الوراثية التى لا تمتلك وسائل قسرية على اتباعها... ذلك أن شكل التبرير الإيديولوجى لتبرير سلطة أولئك الزعماء يعود بالأساس إلى واقعة أنهم يسيطرون على الطقوس الكبرى المتعلّقة بخصوبة الأرض والبحار أو الأنهار وأنهم يظهرون كوسطاء بين العشائر من جهة وأسلافهم وآلهتهم من جهة أخرى، لكى يبقوا بعيدين عن باقى البشر ويسودون عليهم. ولعل كونهم أقرب إلى الآلهة من جهة وضامنين لطاعة البشر من جهة أخرى ليسا إلا جانبين متزامنين لعملية واحدة تشى بتمهيد الطريق لنشوء المجتمعات الطبقية الكلاسيكية والدولة. ومن مظاهر هذا الطريق لنشوء المجتمع الطبقى الشخوص الأسطورية مثل آشور الملك - الإله لمدينته، أو شنتى ابن الشمس لدى الإنكا...غير أن ما بدا إخضاعا سلميا يغدو فى تلك اللحظة قمعا إيديولوجيا واستغلالا اقتصاديا مدعوما بالعنف العسكرى ومستندا إليه. وعليه فليس من الضرورى على الأغلب البحث عما إذا كان الشكل السياسى هو مايتّخذ مظهرا عسكريا أو العكس، مادام الاثنان ليسا غير شكلين من العملية ذاتها، أو عنصرين يختزنان المحتوى ذاته».

[Godelier 1978c: 111-12]

3 - نستخلص مما سبق استنتاجا حاسم الأهمية يتعلق بالفهم الكلاسيكى لصعود الطبقات الاجتماعية والتناقضات داخل المجتمعات. فمن المعروف أن المفهوم الماركسى التقليدى الذى صاغه فريدريك أنجلز (أنجلز 1884) ينطلق من المجتمع المشاعى البدائى الذى تتكون الانقسامات الطبقية داخله بسبب تطور القوى المنتجة، وتكوّن الفائض الاقتصادى الذى يسمح بنشوء

طبقة مستغلة. إن هذه الفكرة ليست إلا صدى للفكرة التى صاغها هيجل، الذى يشير صراحة إلى:

«لايمكن للطبقات أن تنشأ من الخارج، لكنها تتبلور من الداخل، وأعنى بذلك من داخل حياة الأمة لاالعكس».

Hegel 1900: 211

نواجه مفاهيم مشابهة يتبنّاها مفكرون معاصرون مثل غودولييه الذى يبدأ مقاله أعلاه بالمقطع التالى:

«ثمة تمييز تقليدى بين عمليتين تتحكمان بتشكل الدولة، أولاها خارجية والأخرى داخلية. يستخدم تعبير (الخارجى) حين يحتل مجتمع مجتمعا آخر...أما تعبير (الداخلى) فيعبّر عن الحالة التى يرسّخ جزء من المجتمع سيطرته تدريجيا على باقى الأفراد».

Godelier 1980: 609

إلا إن مثل هذا التمييز ذو معنى فقط من المنظور المعاصر لأناس يعيشون داخل أمة تمثّل لهم الإطار أو السياق «الطبيعي» للنشاط السياسى - الاقتصادى، لكنه يظل مفهوما شكليا أو لاوجود له ضمن سياق قبل برجوازى. يلخّص التعريف الإغريقى الشهير بشكل شديد البلاغة مفهوم الهوية فى الأزمنة قبل الحديثة: «البرابرة؟ من هم؟ إنهم من يعيشون وراء حدودنا». ولكن ماهى «حدودنا»؟ حاولت فى الفصول السابقة أن أبين أن ما تعتبره جماعة ما أرضا أو فضاء خاصا بها لا يتطابق مع الفضاء السياسى الذى تنتمى إليه تلك الجماعة إلا عندما يسود اقتصاد السوق كليا، ويصح هذا على الإمبراطوريات والممالك و حتى الدول - المدن. ويعود السبب فى ذلك إلى أن السيادة التامة لاقتصاد السوق نفسها، والتى أكدنا أنها شرط مسبق لتماهى الأمة والجماعة، هى عملية تاريخية يعتمد تحققها على شروط مسبقة عدّة. فالسيادة التامة للسوق بوجه عام التى لا تنطوى على التبادل الحر للسلع فى السوق فحسب بل قدرة الحراك الحر التام

للعمـل ورأس المـال وتحويـل الأول إلى سـلعة تتطلـب وجود مجموعتين مـن الشروط المسبقة. المجموعـة الأولى هى أن تكون تلك السـيادة ممكنة من الناحيـة التقنية (شرط الإمكانية). إما المجموعة الثانية فهى أن تكون تلك السـيادة ملبية لمصالح جماعة نافذة ما فى المجتمع (شرط المرغوبية).

أما إذا غابت الشروط التقنية والاجتماعية لسـيادة السـوق فستتخذ مديات وقواعد التفاعل بين الأقوام الاجتماعية المختلفة بالضرورة أشـكالا مختلفة. ذلك أن مسـتويات الإنتاجية المنخفضة ووسائل النقل والاتصال البدائية تعيّن حدود التبادل بين الجماعات بـما فى ذلـك الجماعـات التـى قـد يقـدّر لهـا أن تعيش داخـل وحدة سياسـية أكـبر مثل الإمبراطوريات أو الممالك. وثمة جانب آخر يتمثل فى أن الحرفيين الذين لايسـتهلكون بالطبـع مـا ينتجون لايخضعون لسـوق ينظّم النشـاط الإنتاجى، بـل إن الإنتاج يتحقق بالدرجة الأولى على أسـاس المفاوضات والعقود الشـخصية بين المنتج والمسـتهلك. أما التجـارة بعيـدة المدى، تلك التى تتم مـع مناطق بعيدة، فإنها لا تلعب إلا دورا هامشـيا فى الحيـاة العامـة للبشر برغم امتـلاء الحكايات العربية وغيرها عن مغامرات السـندباد وماركو بولو. ومن الملاحظتين السـابقتين يترتّب اسـتناج ثالث، هو أن ثمة عوائق تقنية ومصلحية تقوم وتقام لمنع حراك البشر بين النشـاطات أو للبحث عن فرص عمل أكثر ربحية.

فى غياب السـوق التى تضفى مظهر المسـاواة والفردية على مختلـف الفاعلين وتنظم عمليات ما يسـمح به وما لايسـمح عبر عمل القوى الاقتصادية مثـل توافر رأس المال وربحيته على سـبيل المثال، تتلاصق مجموعات البشر التى لا تمارس نشـاطات متشـابهة وتقيـم فى بقعـة جغرافية واحدة وتنقل كل من تلـك المجموعات أسرار مهنها إلى الجيل التالى. وسـواء انحدر هؤلاء من سلالة واحدة أم لا، فإن الحصيلة تتمثل فى تعزيز حسّ بالهويـة المشـتركة بـين أعضاء الجماعة. ومثل هـذا الحس يحدد وضع الفـرد لا كعضو فى نقابـة حرفية فحسـب بل كذلك كمقيـم فى ضاحية أو منتم لطائفـة صوفية خاصة بكل حرفـة (كـما هى الحال فى القاهرة ودمشـق) أو لقدّيس راع لتلـك الحرفة (كما كان الحال

فى باريس، على سبيل المثال). لكن هذا الحس بالهوية كان كفيلا بفصل تلك الجماعات عن غيرها. إن هذا الشكل الضرورى للتنظيم الاجتماعى لابد وأن يكون هرميا لأنه يربى الأفراد على الإيمان بوجود سلّم طبيعى بين أناس غير متساوين، مقدر لكل مجموعة منهم احتلال موقعها «الطبيعى» فى ذلك السلّم. وفى الوقت ذاته يقوم مثل هذا التشكيل للتراكب الاجتماعى بفصل كل مجموعة «عمودية» عن غيرها ويعيّن شروط إحساسها ووعيها بوضع الجماعات الأخرى.

يفسر لنا هذا الوضع لماذا ظلت الاحتجاجات محدودة العدد فى ظل أنظمة كتلك، وحيثما اندلعت حركات احتجاجية فقد ظلت فى غالب الأحوال محلية ومحدودة النطاق. يصف لنا بيرغييه بشكل بليغ هذا الوضع قبل الثورة الفرنسية كما يلى:

«عدا الانتفاضات الشعبية التى ظلت شديدة المحدودية مثل انتفاضة المشتغلين فى صناعة الحرير فى ليون أو بعض الاحتجاجات المحدودة ذات الطابع الأفلاطونى لبعض المتنورين ... لم نلحظ أى ردود فعل جماعية، ولا مظاهر للتضامن بالأحرى. لقد كان التضامن فى مجتمعات النظام القديم عموديا لا أفقيا. كان ثمة تضامن بين العامل ورب عمله والأشخاص الذين كانوا يقومون معه بالعمل ذاته لامع أولئك الذين كانوا يقومون بالوظائف نفسها فى الورش المجاورة. كان القن يكره سيده ومستأجر الأرض يكره المؤجر ومع ذلك فقد بقيا مشدودين إليهما بروابط التقاليد التى كانت أقوى من رابطة حقوق الإنسان. من هنا لم تجد الحكومات والبرجوازيات قبل الصناعية فى أغلب الأحوال ضرورة للجوء إلى سنّ تشريعات قمعية لمواجهة تلك الجماهير».

(Bergier 1980: 420)

4.3 من التراتب إلى الهيمنة

بوسع الاستنتاجات التى توصلنا لها أعلاه أن تمكننا من المضى للإجابة عن السؤال الذى أثرنه حول الحس المزدوج الذى يتبلور لدى الجماعات الخاضعة تجاه

حكامهـا/ مضطهديها فى سـياق قبل رأسـمالى. فهـو حس بالوحـدة يضمن ويؤمن ويحفظ تماسـك التشـكيلة الاجتماعية من جهة وهو حس بالاغتراب عن الحكام من جهة أخرى.

تحتـاج القبيلـة إلى «البحـث» عن جد مشـترك، عـن علاقـة دم أو رابطة قرابة تشـد أعضاءهـا فيـما بينهم. لكن الزعيـم الذى يفترض فيـه امتلاك القدرة على التوسـط بين الأعضـاء الأحيـاء وعظـماء الأجداد الموتـى لابد وأن يتميـز فى مرحلة معينـة عن باقى الجماعـة وإلا سـيكون بوسـع أى فرد من الجماعـة تحدى هذا المركز ويسـعى إلى أن يتبوأ هذا المركز. فالأثينى، سواء كان مالكا للعبيد أو لا، يتشارك بحس عدم الانتماء لأعراق تختلـف عن «غيرنا» لأن أبناء عرقه لا يمكن أن يكونوا عبيدا قط. وحتى فى المجتمعات المتجانسـة نسـبيا مثـل فرنسـا كان الحـكام يلجـأون إلى اسـتخدام لغة مختلفـة عن باقى السـكان: اللاتينية للتميز عن الرعاع. ولعلنا نجد فى كل الحالات السـابقة إن «الرعاع» سواء كانوا فلاحين أو عبيدا أو أقارب فى عشيرة كانوا يعتبرون وضعا كهذا هو الوضع الطبيعى أو العادى. فكيف كان الأمر هكذا؟

لاحظنـا أنـه حتى فى المجتمعات التى نجحت فى إقامة نظـم دول موحدة بهذا القدر أو ذاك قبـل محاولتهـا تحديـث الحكم المبـاشر وفرضـه فى مجتمعاتها بوقـت طويل، مثل إنكلترا وفرنسا فى أوربا وفى الحالات الأكثر أهمية فى الصين ومصر، تضافرت متطلبات الجغرافيا ومسـتويات الإنتاجية الزراعية وتقنيات النقـل المتاحة التى ظلت قائمة إلى ما قبـل قرنـين أو ثلاثة من الزمن فحسـب لتنتـج اقتصادات محلية ضمـن الدولة الموحّدة رسـميا. فمستويات الإنتاجية الزراعية المنخفضة كانت تحدد الحد الأقصى لعدد الأفراد الذيـن كان بوسـعهم العيش من النشـاطات غـير الزراعيـة، وبالدرجـة الأولى الحكام ومـلّاك الأرض بالطبـع. والتقنيات المتوافـرة للنقل النهرى والبحرى وبشـكل أخص الـبرى حددت المسـافات التى كان يمكن للمنتجـات الزراعية نقلها مـن مراكز مواقع الإنتاج وحددت بالتالى المراكز المحتملة للأسواق، أى المدن أو البلدات التى تكونت أو سـتتكون وفقا لذلك. ووفقا لذلك فقد حدد هـذان العاملان مجتمعين حدود التواصل

الاجتماعي بين البشر وحدود تقسيم العمل التي كان يمكن تكوّنها ضمن الجماعات. إذ حتى وصول التقنيات المعتمدة على البخار لم يكن ممكنا لتلك الحدود تجاوز دائرة يبلغ نصف قطرها عشرين ميلا (Anderson 1974 b, Schwartz 1949).

غير أننا لايمكن أن ننظر إلى هذه الحالة من زاوية اقتصادية بحتة، إذ لابد من تفحّص عواقبها الاجتماعية كذلك. أكان بوسع أناس يعيشون في فضاء متشظّ كهذا بلورة حس بهوية مشتركة مع الآخرين لمجرد أنهم خضعوا للإمبراطورية ذاتها؟ إن اللامبالاة التي واجهها الثوار في مناطق محددة من جانب الآخرين، أو التعاطف السلبي معهم في أحسن الأحوال، هي سمة مميزة للنظم قبل الرأسمالية، كما يبين المقطع الذي استشهدنا به من بيرغييه. وكما يتبين ذلك بوضوح في غياب التضامن بين الحضريين والفلاحين الذي لاحظناه في الفصول السابقة.

من هنا كان سكان ليون ينظرون إلى الباريسيين كغزاة. أما في البلدان التي توحدّت لاحقا مثل ألمانيا وإيطاليا أو في الشرق الأوسط فما كان ثمة فرق كبير بين مجيء الحكام «الأجانب» من مدينة أخرى أو من قبيلة من «الداخل»، أي جاءوا مما نسميه اليوم "بلدهم" أو من منطقة بعيدة[1]. إذن فإن ما نسميه اليوم تراتب «ضمن» المجتمع قد لايراه من عاشوه أو جربوه في سياق تاريخي آخر بالضرورة. فما دامت المهن والحرف والمواقع الطبقية تتطابق مع الانحدارات الموروثة لأولئك الذين يمارسونها فسينجم عن ذلك أن مفاهيم الهوية والآخر ستتطابق مع مهننا/ مهنهم التي تتوافق مع عرقنا، قدّيسنا، ديننا أو قبيلتنا في مواجهة عرقهم أوقديسهم أودينهم أو قبيلتهم[2].

(١) بدهي أن الفرق سيكون شديد الكبر إن لم يستطع الحكام تبرير تسلطهم بعنصر ما يتشاركون فيه مع المحكومين كالانتماء الديني أو القومي. من هنا لم يكن بوسع شعوب الشرق التعامل مع الكولونيالية الأوربية بالمرآة نفسها التي نظروا عبرها إلى الحكم العثماني.

(٢) لكن علينا ألا ننسى وجود شريحة من البيروقراطية التي تتجاوز الجماعات المحلية في كل المجتمعات قبل الرأسمالية تقريبا، ونقصد بهذه الطبقة المبرّرين الإيديولوجيين والمحاربين والإداريين الذين كانوا يرون أن ميدانهم يشمل كل الإمبراطورية أو المملكة. يذكّرنا شومبيتر في وصفه لاستقلالية الكنيسة عن النبلاء (برغم التحالف الوثيق فيما بينهما) بالطابع المتجاوز للجماعات المحلية على الوجه التالي:

ومع أن تقسيم العمل فى اقتصاد محلى قبل رأسمالى لابد وأن يستند إلى اعتراف جماعة متنفّذة على الأقل بالوظيفة الاجتماعية والضرورية لكل حرفة أو مهنة وبالتالى إلى الحاجة لأدائها وإلى الحاجة لإرساء قواعد تحكم ممارستها والتواصل مع من يمارسونها فلابد أن تخضع تلك الوظائف إلى سلّم يحدد أهمية كل منها[1].

ينطوى ذلك على أن المركز الاجتماعى الذى يتم إضفاؤه على أعضاء كل مهنة أو حرفة سيتباين وفقا لأهمية الأخيرة من وجهة نظر الجماعة أو القوى المسيطرة فيها. وهكذا فإننا نواجه الآن نظاما معقّدا من الإقصاء والعزل، والتنظيم والتواصل. فمن خلال منع التزاوج بين أبناء الطوائف المختلفة على سبيل المثال، أو بمنح الحقوق الحصرية لاستملاك بضائع معينة، كالملح والتبغ وغيرها إلى الملك (الذى قد يفوّضها لغيره) يتم إرساء درجة من التوازن بين حاجات المجتمع لوظائف محددة من جهة، ومنع الدخول الحر إلى حقول النشاط تلك من جهة أخرى.

« كان كل الرهبان والقساوسة يتحدثون بنفس اللغة اللاتينية غير الكلاسيكية. كانوا يستمعون إلى القداسات ذاتها أينما ذهبوا. كان تكوينهم الثقافى متطابقا فى كل البلدان. كانوا يثون منظومة التعاليم الأساس ذاتها، وكانوا يعترفون جميعا بسلطة البابا العليا، وهى سلطة كانت عالمية بالضرورة: كانت بلادهم هى المسيحية ودولتهم هى الكنيسة. وتعزز دورهم التدويلى بواقعة أن المجتمع الإقطاعى نفسه كان عالميا. فلم تكن سلطة البابا وحدها عالمية ، بل إن سلطة الإمبراطور فى الواقع كانت كذلك من الناحية النظرية على الأقل وبدرجات متفاوتة. فلم تكن إمبراطورية شارلمان والإمبراطورية الرومانية القديمة مجرد ذكريات، بل كان الناس قد ألفوا فكرة الدولة الدينية كما الدنيوية المتجاوزة لكل حدود. ولم تكن التقسيمات القومية تعنى لهم ما صارت تعنيه خلال القرن السادس عشر. وليس أكثر مثارا للانتباه فى كل أفكار دانتى السياسية من الغياب التام للمنظور القومى (Schumpeter 1954: 75-6 italics added التأكيدات منى). وبصورة مشابهة، لابد وأن علماء الدين والقادة العسكريين والبيروقراطيين الذين كانوا ينقلون من ولاية إلى أخرى فى ظل الإمبراطورية العثمانية قد بلوروا وعيا بأنهم ينتمون إلى «بيت الإسلام». ومع أن هذا لم يتعارض مع إمكانية نشوء المحسوبية والتحيّز تجاه الأقرباء، لكن المقاومة الشرسة التى أبداها بعضهم تجاه البريطانيين والفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى لابد وأن تكون مؤشرا على تلك العواطف المتجاوزة للجماعات المحلية.

(١) بدهى أن هذا لايعنى اتفاق كل الجماعة على الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية لكل مهنة / حرفة. ففى حين أن المجتمعات كانت بحاجة إلى خدمات التجار، فإنها كانت تنظر إليهم فى الغالب «كآخرين» وتبرر عداءها لهم بالعداء لليهود، والذين مارس كثير منهم تلك المهنة.

من هنا، ففى ظل نظام كهذا لن يكون انتماء الطبقة الحاكمة (أو أى مجموعة اجتماعية أخرى) إلى الأثنية ذاتها قضية ذات مغزى هنا. إذ سيتم الحكم على «مشروعية» الهيمنة هنا من خلال الوظائف الاجتماعية التى يؤديها الحكام، أو يزعمون تأديتها للجماعة الخاضعة. ستتّخذ الطبقات المدينية شكل المراتب لا الطبقات بسبب الطبيعة المحلية للاقتصاد ككل. بهذا المعنى لن تكون المراتب طبقات مهيمنة، بل طبقات تلعب أدوارا فى بلداتها (أو حتى فى أحيائها) وفى الريف المحيط بها، لكنها لن تكون قادرة على مد نفوذها إلى أبعد من تابعيها الأصليين. أما فى حالة الملكيات أو الإمبراطوريات القائمة، فلن يكون بوسعها أن تمد نفوذها ليشمل كامل رقعة تلك الوحدة السياسية إلا عبر تلك الفئات المحلية المهيمنة على أتباعها. ولن تنشأ المفاهيم الحديثة مثل المساواة والمجتمع المدنى والقيادة القومية وبالتالى الديمقراطية إلا مع مركزة الفضاء العام واختراع الفضاء القومي[1].

أما قبل الحداثة، فلابد من التأكيد على أن عدم المساواة الناجمة عن انتماء الفرد وراثيا لابد أن تكون المعيار المقبول بهدف الحفاظ على التوازن الدقيق بين مكونات المجتمع الحضرى، والتوازن بين سكان المدن والفلاحين، والتوازن بين الأقنان وسادة الأرض. بتعبير آخر، لابد من أن يكون هناك اعتراف عام بأن جماعات معينة عينت لها سماتها «الطبيعية» المتفوقة أو الدنيا أداء وظائف محددة فى المجتمع.

إن كانت الملاحظات التى توصلنا لها أعلاه قابلة للتطبيق بدقة على الفئات المهنية الصغيرة نسبيا، فسنواجه مسألة تتعلق بالتقسيمات «الوراثية» الأكبر ضمن المجتمعات قبل الرأسمالية. والأمثلة الأكثر وضوحا هنا تتمثل فى أتباع الطائفة أو المعتقد الغالب فى الدولة مثل الكاثوليك فى فرنسا وإيبريا (إسبانيا والبرتغال) والمسلمين السنة فى

---

(١) أستخدم هنا تعبير «الحديث» قصدا لأن كلمات مثل «الديمقراطية» كان لها معنى مختلف جذري لدى قدماء الإغريق، مثلها مثل معنى «المساواة» فى الدين الإسلامى. فكما كانت الديمقراطية تعنى مساواة الأثنيين الأحرار فقط، فإن المساواة فى المفهوم الإسلامى تعنى المساواة بين المسلمين فقط، بل إنها تعنى المساواة بين المسلمين الصالحين وفق التفسير الدقيق.

ظل الإمبراطورية العثمانية. صحيح أنه بافتراض تساوى جميع الشروط سيكون حظ الفرد المنتمى إلى الطائفة السائدة فى الوصول إلى مصادر الثروة والسلطة فى مجتمعه أسهل بكثير من حظوظ غيره، ولكن ثمة واقعة لا تقل صحة مفادها وجود انقسامات اجتماعية شديدة العمق ضمن كل من تلك الجماعات. ويصح هذا كذلك على حالة المسيحيين واليهود فى المشرق خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حين كان بعض أبناء تلك الجماعات ينتمون إلى أكثر الأثرياء ثراء فيما كان آخرون من تلك الطوائف من أكثر الفقراء فقرا، كما لاحظنا سابقا.

وحتى حين كانت مجموعة ما تحتل تقليديا موقعا ذا هيبة فى أعين الناس، فستصل فى توسعها إلى حدود معينة تضعها فى موقع المنافس لأعضاء المجتمع الآخرين بسبب حدود التوسع الضيقة للنظام الاقتصادى ذاته. ويقدم السادة المنحدرون من سلالة النبى محمد فى اليمن مثالا جيدا فى إيضاح هذه النقطة. ففى محاولة للتوفيق بين التحليل الطبقى ومسارات البنية الاجتماعية لليمن يلاحظ عمر:

«اتّخذت الانقسامات الطبقية (فى اليمن) شكلا مذهبيا وهرميا ضمن كل من الطبقات العليا والدنيا، إذ كان الأوائل هم السادة فيما الآخرون هم الخدم، وكانت (المواقع الطبقية) وراثية ... إذ يرث الأفراد مواقعهم من الآباء. ولم يكن الحراك من مرتبة إلى أخرى أو من طبقة إلى أخرى أمرا مألوفا إلا فى الحالات الاستثنائية كالحروب».

Umar 1970: 28

يمضى آيكلمان إلى أبعد من ذلك بتأكيده على أن هذا النوع من التراصف ليس نظاما طبقيا لأن نظام الإنتاج:

«مترابط مع عملية معقدة تترابط فيها الأبعاد القيمية التى تتضمن الثروة والمكانة الدينية والسلوك المشرّف لأفراد العائلة. لذا نزعت العلاقات لأن تكون عمودية بين الراعى والزبائن فى مجتمع من هذا النوع».

وعليه فإنه يتوصل إلى الاستنتاج التالى:

« فى كثير من الحالات، ثمة كثرة من البشر المنخرطين فى نشاطات النقل والحرف والتجارة لايؤطرهم النظام الطبقى».

Eickelman 1981: 287-8

غير أن «غيرهولم» استند إلى دراسات وضعية تعود إلى الستينيات ليقدّر عدد السادة فى اليمن ب 200 ألف إلى 300، أى حوالى خمسة بالمئة من إجمالى السكان، ولاحظ إنهم يحظون بالفعل بموقع مهيب فى المجتمع اليمنى لكنهم لم يكونوا كلهم أثرياء. ولو تساوت الظروف فإن الفرد من السادة سيكون حظه أرجح فى الحصول على موقع مميز من غيره، فإن معظمهم فى الواقع كانوا من أبناء الطبقتين الوسطى أو الدنيا (Ger-holm 1977:119).

إن المثال الذى استشهدنا به أعلاه وأمثلة مشابهة كثيرة أخرى، يمكن أن تلقى الضوء على فهمنا للطريقة التى تتفاعل بها المكانة / الثروة والسلطة فى مجتمع قبل حداثى. يضفى المجتمع فى البدء هيبة على مجموعة من أعضائه لأداء وظائف أو احتلال مراكز معينة بسبب دورهم الذى يراه الناس قادرا على تأمين الدفاع عن الجماعة أو إنقاذها من الشرور الروحية أو المادية. وهكذا تتحول الجماعة بالتدريج إلى طبقة اجتماعية متميزة لابد وأن يكون حجمها متناسبا مع قدرة البشر العاملين على إطعامهم من جهة، ومع الأهمية التى يراها المجتمع لتلك الوظائف من جهة أخرى. ولكن ما إن يصل الحجم العددى لتلك الجماعة سقفا معينا حتى يحفّز ذلك عملية تمايز داخلها يتم عادة عبر انشقاقات عنيفة تسيطر فيها سلالة معينة أو فئة مختارة لتعين نفسها متولّيا "شرعيا" للمركز الذى منحه المجتمع لكامل المجموعة فى البدء.

يمكن للتفسير أعلاه مساعدتنا فى تفسير إشكاليتين متبقيتين فى بحثنا عن التحول فى التشكيلات قبل الرأسمالية، أولها كيف يمكن للقرابة/ المعتقد الديني/ أو الانحدار الإقليمى المشترك أن تكون محددات لعلاقات الإنتاج الاجتماعى، والثانى هو كيف تتضافر السلطة والثروة لكى تشكّل الطبقة الاجتماعية.

4.4 المستويات السياسية، الإيديولوجية والاقتصادية

غالبا ما قيل فى النقاشات عن تاريخ وتطور التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية إن مستوى معينا يلعب الدور المقرر (Althusser 1970,1971, Amin 1976, Godelier 1978a, Mouzelis 1978). ووفقا لهذا الفهم سيلعب المستوى الإيديولوجى هذا الدور فى التشكيلات التى كان الناس ينظرون فيها إلى الملوك والأباطرة كآلهة، أو لاعبين لدور إلهى، فى حين يسود المستوى السياسى فى ظل الإقطاع لأن القسر السافر هو ما يجبر الفلاحين على تسليم فائضهم إلى سادة الأرض، وأخيرا نصل إلى الرأسمالية حيث يزعم أن المستوى الاقتصادى يلعب ذلك الدور، لأن البشر يرون أن علاقاتهم «الحقيقية» مبنية على أسس اقتصادية.

سأجادل هذا الطرح بالقول إنه الإرث المباشر لصياغة غير موفقّة للتعابير من جانب ماركس، إذ صوّر التشكيلات الاجتماعية بشكل ساكن مستعار من فن العمارة: البناء والبناء الفوقى. وفقا لهذه الصياغة تحدد القاعدة (البناء) كل المستويات الأخرى فى أى نمط للإنتاج. فيما يعكس البناء الفوقى (Uberbau) العلاقات التى تطورت فى القاعدة[1].

ولكن بما أن الإيديولوجيات ليست مجرد انعكاس للحقل الاقتصادى، بل هى فاعل يحدد أشكال التنظيم الاجتماعى (وقضايا أخرى عدة)، دعونا نحاول إجراء مقارنة أخرى مع حقل أكثر دينامية هو علم الأحياء (البايولوجى). فى هذه الحال لن يكون علينا تصوير التشكيلة الاجتماعية بصيغة المستوى المحدد/ المقرر، بل كتركيب معقد للحظات/ مستويات متساوية فى أهميتها بهذه الدرجة أو تلك. ففى علم الأحياء قد يبدو من المضحك محاولة تحديد إن كان نظام الدورة الدموية ومركزه القلب هو الذى يلعب الدور الحاسم فى تقرير عمل النظام البايولوجى، أو الجهاز العصبى

---

(١) يؤكد بعض الكتاب أن ماركس لم يستخدم ثنائية «البناء/ البناء الفوقى» إلا بضع مرات مما يوحى بأنه لم يشعر بالارتياح لتلك الصياغة. انظر: Kiernan 1984:97, Gandy 1979:153

ومركـزه الدمـاغ. إذ ليس فى ثمة نظـام معقد عضوى تعابير مثل «المقرر» أو «السـائد». ولو مضينا أكثر فى هذه المقارنة فسـنجد أن المسـتويات الإيديولوجيـة والثقافية هى من يلعـب دور الجهـاز العصبـى الذى تكون أعصابه الحسـية nerves sensory مسـؤولة عن تحليل المادة والمعلومات الخام التى تنقلها مختلف الأجهزة والأحاسيس إلى الجسم. أما الجهاز العصبى فهو الذى يرسـل الإشـارات وردود الفعـل عبر الأعصاب المحرّكة nerves motor.

هكـذا سـنكون أمام أنـواع متعددة مـن المعلومات والإشـارات، سـنختار من بينها مجموعتين فقط: الإشـارات الجزئية signals micro والإشـارات الكلية sig- macro. nals يقـوم الجهـاز العصبـى التلقائـى system nervous autonomous بالتعامل مع الإشارات الجزئية فيستجيب لها قبل أن يتوافر للجهاز العصبى المركزى الوقت لتحليل ما حدث. والمثال النموذجى على ذلك هو لسـعة الثلج البارد أو الدبّوس على الإصبع. ليـس مـن الـضرورى أن يكون الإحسـاس الذى يسـجله الجسـم «صحيحـا»، أى أن الإشـارة المنتقلة سـتتّخذ شكل حرارة تشـبه اللهب الذى يحرق اليد. لكن ردة فعل اليد «صحيحة» إذ تتمثّل فى سحبها التلقائى والفورى من مصدر الألم. تلك هى الاستجابة الجزئيـة المشـابهة لملايين الحسـابات والعمليات التى يقوم بها النـاس العاديون كل يوم. فليـس مـن الـضرورى أن تكـون لديهـم معرفة مضبوطـة بالإطـار العام الـذى يشرط حياتهم، ولا بآليات النظم الرأسـمالية أو الإقطاعية أو غيرها من النظم التى يصدف أن يعيشوا فى ظلها.

فـما الاسـتجابات الكلية؟ إنها تلـك المتعلقة بالجهاز العصبى المركـزى الذى يمتلك فيه عضو معين هو الدماغ قدرة التنسـيق (القيادة) فى اتخاذ القرارات. فالجهاز العصبى المركزى ككل هو منظِّم الحياة والنشـاط فى هذه الحال. إن الكائن العضوى لا يسـتجيب إلى القرارات الكلية فحسـب، بل إنه يتصرف بفاعلية بالاتجاه الذى يمكن أن يغيّر الجو المحيـط بـه. غير أنه حتى فى هـذه الحال ليس التفسـير «الصحيح» شرطا مسـبقا لاتخاذ القـرارات الصائبة. إذ سيسـتجيب الجسـم المصاب بفيروس بطريقة صحيحة بواسـطة

جهازه العصبى المركزى بمعنى أنه سيرد من خلال الإصابة بالحمّى التى تطلق كريات الدم البيضاء التى تهاجم الفيروس. أما الكائن البشرى المعقد التركيب فإنه سيقوم بالتصرف بشكل فعال لتغيير محيطه مثل تدفئة منزله أو تناول الأقراص العلاجية. وفى حالة النظم الاجتماعية يمكن للاستجابة الكلية أن تتخذ شكل الثورات أو الإضرابات أو المسيرات الاحتجاجية، أو صياغة سياسات إصلاحية وتبنيها.

ومثلما هو الحال فى التحليل البايولوجى، فإن الفلاحين الذين يثورون ضد الاستغلال المفرط من قبل سادة الأرض، والعمال المضربين فى معملهم، وحتى الموظفين الحكوميين الذين يصوغون ستراتيجيات جديدة، قد لايعون بالضرورة الطابع الطبقى للنظم التى يثورون ضدها فى الحالتين الأولتين أو يحاولون إصلاحها فى الحالة الثالثة. ففى الحالة الأولى قد يكون الفلاحون مدفوعين بقبول عام للقواعد الأساس للنظام الإقطاعى، لكنهم يرون أن سادة الأرض قد انحرفوا عن المعايير العادلة التى حكمت بها الكنيسة أو الدين الإسلامى، أو أن الملك تعرض للخداع من قبل مستشاريه السيئين. وفى الحالة الثالثة قد يرى المسؤولون والموظفون أن على حكومتهم التكيف مع أزمة «طبيعية» عمياء. ومع هذا فإن نشاطات كتلك يمكن أن تكون صحيحة لأن بوسعها التأثير وإحداث التغييرات المرغوبة والكفأة.

لاينبغى لهذا التصوير التعايشى SYMBIOTIC الذى اقترحه بديلا عن التصوير الميكانيكى للعلاقة بين مكونات النظام الاجتماعى أن يوحى بأن أولوية الإنتاج على اللحظات الأخرى غير قائمة، ولكن لابد من إعادة النظر بمفهوم الأولوية نفسه.

تتثبّت أولوية الإنتاج المادى من واقعة أن الميدان الإيديولوجى (الجهاز العصبى) لا يمكن أن يتبلور من دون وظائف مسبقة للكائنات البشرية التى تتكيّف سلبيا مع الطبيعة أولا لتنخرط فى تحويلها لاحقا. وهكذا فإن الميدان الإيديولوجى، مثله مثل الجهاز العصبى، ليس بالأمر المعطى بل هو تركيب تاريخى معقد يتطور بتطور تلك الأفعال الرامية إلى تغيير الطبيعة بهدف تعظيم إشباع حاجات معينة. فالنظم الاجتماعية

هي في نهاية المطاف نظم تاريخية مثلها مثل اللحظات الإيديولوجية. بتعبير أدق، يعكس تطـور النظـم الاجتماعية (ويسرّع) تطور المستوى العام للمعـارف، وبالتالى فإن البنى التى اعتاد الناس على اعتبارها شرعية من قبل، ستبدو غير عقلانية فى ظل نظم اجتماعية أكثـر تعقيدا. إذن فالنظام الاجتماعى الأكثـر تعقيدا ليس ذلك الذى تكون عملية إعادة الإنتـاج فيـه أكثر تعقيدا فحسـب، بل إن لحظاتـه الإيديولوجية أكثـر تركيبا وتخصصا. ولكن مثلما أن الجهاز العصبى ليس مجرد انعكاس سـلبى للتجارب التى يمر بها الكائن الحيوى، فإن اللحظة الإيديولوجية سـتتفاعل لاختراع وإبداع وتخيل تصورات ومثل لم تتحقـق بعد. وهنا يكمـن الاختلاف بين الفعل البشرى الغائى عـن غيره من الكائنات العضوية (Lange 1963: chapter 1).

وثمـة جانـب آخر لأولويـة الميدان المـادى على الميـدان الإيديولوجـى، وهو جانب زمني. ويمكن أن نصور ذلك بحقيقة أن بوسـع الكائنات العضوية الاسـتغناء عن أى شكل من أشكال الوعى بما يحيط بها سواء كان سلبيا أو إيجابيا، لكنها لن تكون كائنات حيـة من دون آليـة تغذية ولو كانت بدائيـة تتكيف بها مع الطبيعـة. فالأميبا المكونة من خليـة واحدة (أو حتـى كائنات عضوية أكثر تعقيدا) لاتمتلك بنية عضوية متمايزة، لكن لديهـا الخصائص الأسـاس للكائـن العضوى وهـى التفاعل الإيجابى مـع الطبيعة. من هنـا تـبرز أولوية الجانب المـادى الإنتاجى لأى تنظيم بشرى بمعنى أن الإنسـان العاقل Homo Sapiens قـد لايكون ذا وعى أكثـر تطورا بكثير عن القرد المتطور، إلا أنه يظل بحاجة إلى إشـباع حاجاتـه المادية من خلال الصيد والعيش ضمـن قطيع من الكائنات البشريـة البدائية. غـير أن علينا عدم الخلط بين أولوية حقـول الإنتاج المادى على الحقل الإيديولوجـى بتصويرها كعلاقة سـبب/ نتيجة، أى كعلاقة سـببية لأن ماحاولنا تبيانه أعـلاه هـو أن تلك العلاقة تفاعلية، حيـث يكون للحقل المادى أولوية وليسـت علاقة مسبّبة لما عداها. وليس ما أحاول طرحه هنا رؤية مختلفة عما جاء بها ماركس، بل صياغة مختلفة لأسلوب عمل نظام اجتماعي- اقتصادى معين، بمعنى أن «الأولوية» لايجب أن تعامل «كمسبّب»، و«الانعكاس» لايجب النظر إليه «كنتيجة سلبية».

إن صحّـت الصياغـة المعروضـة أعـلاه، فعلينا اعتبار السـؤال الذى أثـاره عدد من الكتـاب (Althusser 1971, Mouzelis 1978, Taylor 1978) عن اللحظة المحددة فى مختلف التشـكيلات الاجتماعيـة الاقتصادية، نتاجا لتصور تاريخـى معين للمجتمع، أى كنتـاج لعيش كاتب ما فى العصر الرأسـمالى حيث لاتكون ثمـة «حقيقة» أصيلة غير «الحسـاب الاقتصـادى». ووفقـا لهـذه التصـورات يكـون التاريخ مدفوعـا عبر منطق غائـي[1] كامـن به (كما هـو حال اليـد الخفية لدى آدم سـمث) يبدأ بالديـن فى العصور القديمة ويمر بالسياسـة فى العصر الإقطاعى الوسـيط وصولا إلى الاقتصاد الذى يقدم الفهم الحقيقى للعلاقات البشرية فى ظل الرأسمالية.

وعلى العكس من ذلك، تحاول هذه الدراسـة أن تبين أن للإيديولوجيا دورا حاسـما يتوسـط عمـل كل التشـكيلات الاجتماعيـة. ومثلـما يعتبر المعـاصرون الاقتصـاد المبدأ «الطبيعى» الذى يشرعن حياتهم، كان فلاحو العصر الوسـيط فى أوربا وفلاحو المشرق حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يرون فى الحماية والحاجة إلى أن يدفعوا مـن فوائضهـم لتوفيرها أمرا طبيعيـا. وعليه فإن ما نعتبره اليوم قـسرا «فوق اقتصادى» تتوسـطه السياسـة، أى الإجبار غـير المبرر، هو فى الواقـع نظام تتوسـطه الإيديولوجيا التى تحدد أولوية السياسـة، كما هـو حال النظم المعاصرة التى لايتوسـطها الاقتصاد بل بإيديولوجيـا تعطـى الاقتصـاد مركزا متفوقا. فمسـتوى التطـور التقنـى والاقتصادى والتنظيمى للبشر الذى يبلور عندهم الإحسـاس بأن ثمة عقدًا سياسـيًا، أو منطقًا إلهيًا، أو ما يسـمّى بالضرورة الاجتماعية فى كل عصر مـن العصور هو مايملى عليهم عقلانية تصرفاتهم. وفى ظل الرأسـمالية ليس الاقتصاد هو المسـيح المخلّص الذى يتكشّـف أمام أعـين البشر، بـل إنها اللحظة الإيديولوجية للاقتصاد التى تعطيهم الانطباع بأن كل فرد هو بالضرورة سلعة مساوية لـ«نظيره» الرأسمالى إذ يمتلك الأول العمل ويطالـب بسعره ويمتلك الثانى رأس المال ويطالب بالفائدة التى هى سعره. وتعتمد حصيلة هذه العملية

(١) المقصـود بالمنطق الغائـى teleological هو الفهم الذى تكـون فيه النتائج متضمنـة أو متحددة جبريا منذ البدء.

على حسن مساومة كل من الطرفين المتساويين. بدهى أن هذا تصور إيديولوجى لا يقل عـن النظـر إلى شـيخ القبيلة ككائن مقـدس أو إلى الملك كممثـل لله. ويكمن الفرق بين تلك الحالات فى أن الإيديولوجيا التى تشرعن الرأسـمالية هى إيديولوجيا اقتصادية مما يعنى أن الرأســمالية، مثلهـا مثل أى نظام اجتماعى آخر، بحاجـة إلى شرعنة إيديولوجية تتّخذ شـكلا اقتصاديا مستمدا من مفاهيم المســاواة بين الأفراد التى تنشأ فى فى ظل هذا النظام. وعليه فإن واقعة اقتراب البشر من الوصول إلى فهم أفضل لأولوية الحياة المادية لاتستدعى الاستنتاج بأن الإيديولوجيا كانت تحدد قراراتهم من قبل لكنها لم تعد مؤثرة على حســاباتهم أو تصوراتهم عن موقعهم فى المجتمع، أو عن وسـائل صياغة تحالفاتهم وتبنّى ستراتيجيات بقائهم. وسواء كان المرء يقوم بتحليل التشكيلات الرأسمالية أو قبل الرأسمالية، فيكاد أن يكون من المستحيل فهم العمليات الحاكمة لأداء تلك التشكيلات لوظائفها من دون تحليل أشـكال الإذعان الجارية فى ظلها، وتفسـير الوسـائل المختلفة التـى تتدخّـل عبرها اللحظـات الإيديولوجيـة فى وظائفهـا. بتعبير آخر، ليسـت القيم الرمزية والإشارات الأخلاقية مجرد وسائل تصممها زمرة حاكمة بهدف خداع رعاياه، ولاهى وسائل تهدف إلى إضفاء شكل متسام لنشاطات كان يمكن أن تكون مبتذلة من دونهـا بهدف تلبية حاجات البسـطاء. وفضلا عن ذلك، ليســت تلـك القيم مجرد أوهام أو خرافـات يجدر بعالم الاجتماع نبذها بوصفهـا «لاعقلانية» أو كفنطازيا أو حُلية مثيرة تفتقد لها مجتمعاتنا.

4.5 موضعة الطبقات الاجتماعية

«الوقائع أشياء مقدسة لاينبغى إلقاؤها على مذبح التعميم».

Darby Nock (quoted by de Ste. Croix 1981:31)

يتحـدد الإطـار المعـرفى لمجتمـع ما بنظامـه الاجتماعـي- الاقتصـادى السـائد عبر «التحديد المسـيطر» (مستعيرين هنا تعبير لوى ألثوسر) لمسـتوى التطور التقني-المادى

لذلـك المجتمع[1] (Althusser 1971). ولنعـد التأكيد على أن الكل لايمكن أن يختزل إلى أى مـن أجزائـه، وبالمثل لا يمكـن اختزال النظـام الاقتصادى-الاجتماعى إلى إطاره الاقتصـادى بل إلى تركيبة كاملـة من العلاقات الاجتماعية التـى تلعب علاقات الملكية فيهـا دورا رئيسـا. وهـذا يعنى إن الانقسـامات ضمـن كل جماعة (ومابـين الجماعات) تتشكل وتُصوّر وفقا لذلك. هكذا فإن الإطار المعرفى السائد يحدد الأشكال التى تتمظهر عبرها تلك الانقسامات، على الرغم من أنها لاتحدد تلك الانقسامات بالطبع. ثمة نتيجة منطقية لما سبق هى إن الانقسـامات بين الطبقات المالكة والطبقات العاملة وضمن كل مـن تلك الطبقات وإن كانت مسـتقلة عـن الإطار المعرفى، إلا أن الأخـير يحدد الكيفية التى يعيّن فيها مجتمع ما المواقع الطبقية وكيف يصورها ويصور العلاقات بين الطبقات وأجزاء الطبقات.

إذن ففـى حـين أن الطبقـات كانـت موجودة طـوال معظـم التاريخ البـشرى، وأن النشاطات الطبقية دفعت مجرى الأحداث، فإن أفراد تلك الطبقات نادرا ما كانوا واعين بالحصيلة النهائية لنشاطاتهم أو بعواقبها بعيدة المدى، بل إنهم صوّروا هوياتهم وأفعالهم الجماعيـة فى أغلـب الأحوال بتعابير غـير طبقية. ولو أننا اسـتخدمنا المقارنة البايولوجية من القسـم السـابق، فسنشـبّه تلك الأفعال بردود الفعل الجزئية. ولتلك الأسـباب فإن التحليل الطبقى ذو أهمية قصوى لفهم التشـكيلات الرأسـمالية وقبل الرأسـمالية بشرط أن يأخـذ بنظر الاعتبـار التمثيلات الإيديولوجية التى يضفيها مجتمع ما على انقسـاماته الداخلية من دون أن يتبناها بالضرورة كمقولات تحليلية صالحة:

---

(١) سـأؤكد هنـا من جديد بأن تعميما كهذا لاينبغى أن يسـاء فهمه إذ هو لايتعارض مـع إمكانية ظهور عباقرة أفـراد فى هذا العصر أو ذاك ممن يسـتشرفون مـا لايأخذه معاصروهم على محمل الجـد. لكن مجرد النظر إلى هؤلاء العباقرة كشـاذى الأطوار، مجانين، فاسـدين أو حتى كمجرمين يعنى إن مجتمعا ما ينطلق من إطاره المعـرفى المعطـى فى فترة زمنية معينة هو الذى يحدد تطلعاته ومشـاريعه الجماعية التى تتعارض مع ما توصّل لـه العباقـرة. والواقع أن كامل الفرق بين مـا نتعارف عليه ب«الثورى» من جهـة وال«طوباوى» من جهة أخـرى يبـدو معتمدا على المبدأ التالى: فالمفاهيم والاختراعات التـى تنطلق من أنماط التفكير أو التطبيقات القائمة وتحاول تطويرها من داخل بنية المجتمع بهدف التغيير، تعتبر ثورية لأن بوسعها كسـب جزء مهم من السـكان على الأقل، فى حين أن الأفكار والمفاهيم أو المخططات ذاتها سـتعتبر تخريبية وطوباوية إن طرحها على سبيل المثال عبقرى بعيد النظر فى زمن لاتكون أنماط التفكير السـائدة ناضجة لتقبلها.

«لابـد مـن أن يكتمـل التحليـل الموضوعـى لمفهوم الطبقـة بتحليـل العقلية والأفـكار والميـول الذاتية التى نجدها بين أفراد الطبقـة. ولا يقل أهمية عن ذلك إكـمال التحليل بتحليـل لظروف التنظيم والنشـاط الجماعى على أسـاس المواقع الطبقية. فـلا الوعى الطبقى ولا التنظيم الاجتماعى والنشـاطات الجماعية تنجم بأى ضرورة مبسّـطة عـن المواقع الطبقيـة. ولا التنظيم والأفعـال الجماعية ذات تطابـق متقابـل تلقائى مع الأفـكار والاتجاهـات التى نجدها بين أفـراد الطبقة. وهـذا يعنـى أن كل الطبقات ليسـت فاعلة جماعيـة تاريخيا، وليـس ثمة ضرورة تجعـل هـؤلاء فاعلـين فى نهاية المطاف بأى شـكل معمّـم. ويعنى ذلـك أيضا أن المصالـح التى تسـعى إليهـا المنظمات العاملـة فى مصلحة طبقة معينة ليسـت هى بالضرورة مصالح تلك الطبقة».

[Rueschemeyer et al. 1992: 53]

يكتسـب هـذا الاسـتنتاج أهمية خاصـة حتـى فى وقتنا الراهـن، إذ نعتـبر العلاقات الاجتماعية فى ظل الرأسمالية المتقدمة أكثر شفافية مما كانت عليه فى السابق، أى أن الناس يعون مواقعهم كفاعلين اقتصاديين وأعضاء ينتمون إلى طبقات اجتماعية تتحدد مواقعها وفقـا لمكانتهـا الاقتصادية. فى حين لابد من الإشـارة إلى أن معظم الحركات الاجتماعية المهمـة على امتداد العالم كانت ولاتزال تحدث فى ظل شـعارات مختلفة كالقومية والدين والعـرق وغير ذلك باسـتثناء حفنـة من الحالات التـى انطلقت عن وعـى صريح بأنها مدفوعة طبقيا.

والسؤال البدهى الذى تنبغى إثارته هنا هو: لَمَ نهتم إذن بدراسة المجتمعات والنظم من منظور طبقى؟ ليس هذا السـؤال جديدا وبوسـعنا أن نلاحظ أن النظرية الاجتماعية (حتـى فى صفـوف بعض الماركسـيين) ذات نـزوع للتخلى عن تلـك المقولـة «البالية». ويعود ذلك إلى أسباب عدة لعل أبرزها هو أن الرأسمالية المعاصرة أحدثت إعادة تنظيم جذريـة للعـالم وللاقتصادات المحلية، لدرجة أنه لم يعد بوسـعنا تمييز مجتمعات مقسـمة

أفقيا بشكل واضح، وبالتالى فلم لم نعد نشهد إلا القليل من الفعاليات الجماهيرية ذات الأشكال «الطبقية» الصريحة.

سأحاول أن أبيّن أن مفاهيم كهذه تخلط بين الطبقة والوعى الطبقى، وهى مشكلة ابتلت بها النقاشات الماركسية وساهمت فى جعل مفهوم الطبقة عقيما. فحقيقة أن الناس يخوضون صراعاتهم أو أنهم يساقون إليها فى ظل شعارات قومية أو دينية أو مذهبية أو عرقية لايجعل تلك الصراعات ذات طابع اجتماعى يقل عن الصراعات المدفوعة بدوافع طبقية صريحة، وعليه فمن الخطأ الحديث عن حركات «اجتماعية ودينية» أو "اجتماعية وقومية" كما لو كانت كل من هذه تعود إلى مقولات مختلفة. والمثال الأبرز على ما نقول هو القوة الاجتماعية التى شكلت العالم المعاصر والتى تعودنا على تسميتها بالبرجوازية. فما إن يشار إلى تلك الطبقة حتى تقفز إلى أذهاننا مفاهيم نراها ارتبطت بها كالتنوير والليبرالية والعداء للحكومات الإقطاعية وسادة الأرض والتصنيع. ولو راجعنا أى كتاب مدرسى سنجد مرويّة عن المرتبة الثالثة بين العوام والإقطاع التى تضامنت وتوحدت لإسقاط الأنظمة القديمة وإقامة نظام برجوازى علمانى أبرز أمثلته فرنسا.

لاشك أن حصيلة الثورة الفرنسية كانت قيام نظام برجوازى. وفى بلدان أوربية غربية أخرى أدت الاضطرابات والثورات والحروب والانتفاضات العديدة إلى إقامة أنظمة مشابهة فى فترات زمنية مختلفة. وبرغم أن النزوع غير المقيد تقريبا لسيطرة العلاقات وأشكال انتزاع الفائض الرأسمالية كان النتيجة الطبيعية لهذا «التحول الكبير»، على حد تعبير كارل بولانى (1944)، فإن من الصعب الحديث عن طبقة جماهيرية كانت واعية بمصالحها المتجانسة وتطلعاتها المسبقة للتقدم وعواقب أفعالها التى تحددت وتم حسابها مسبقا. فقد تمت الثورة الهولندية (1568-1609) فى ظل شعارات قومية وبروتستنتية، وجرت الانتفاضة الإنكليزية (1640-1688) فى ظل الكالفينية، وتحقق الإصلاح الألمانى خلال القرن السادس عشر فى ظل شعارات بروتستنتية (Gandy 1979: 39-42).

ومع أننا أكّدنا على أن مجمل التشـكيلة الاجتماعية فى فترة زمنية معينة تتشارك فى القيم والمعايير والمفاهيم الأساس، فإن خلفية كل مجموعة وظروفها المادية تلوّن وتؤثر على كل مـن أفرادهـا فيما يتعلق برؤيته لأفضل السـبل لخدمـة تلك القيم والمعايـير والدفاع عنها. ومن نافل القول أن تلك التأثيرات ليسـت نتـاج اختيار من جانب الفرد كما أن الخلفيات والمواقـع المشـتركة لا تدفع الأفراد بالضرورة إلى اتخاذ موقـف خطى وأحادى أو إلى تبنى إيديولوجيا وحيدة، كما يرى المدافعون عن أطروحة «الوعى الطبقى المحض» حتى اليوم.

مـن أكثر النصـوص قوة فى محاولـة إحياء المفاهيم اللوكاشـية الماركسـية عن الطبقة والصراع الطبقى يطرح روبرت و. كوكس:

> «يحاجـج العمـل (الكتـاب) الحالى بـأن التقاليـد القائمة على الطبقـة لاتزال صحيحة...غـير أن التعريفـات السـابقة للطبقة التى كان لها بعض الأسـاس فى مجتمعـات أوربـا فى منتصف القرن التاسـع عـشر لايمكن أخذها ببسـاطة ومن ثم تطبيقها بشـكل ميكانيكى وغير نقدى على عـالم أواخر القرن العشرين الذى يتبدى فى تنوع كبير فى مواقع الطبقات الاجتماعية».

Cox 1987: 3

لكن هذا الزعم بتقديم تعريف مراجع (ومنتظر منذ زمن بعيد) للطبقات الاجتماعية، والذى شغل كثيرا من المتمسكين بالماركسية ينتهى إلى الصياغة التالية:

> «ينبغـى فهم الطبقة بوصفها علاقة تاريخيـة لا بوصفها تحليلية تدور فى عقل المحلـل فقط... فالأسـاس الاجتماعى لوجود الطبقات ينجـم عن الطريقة التى يتموضع فيها البشر فى عملية الإنتاج، إن عملية الإنتاج تخلق إمكانية قيام الطبقة فحسـب، لا الطبقات نفسـها. فالممارسـات البشرية التى تشكّلها الأحداث تمنح البشر التجربة المشتركة وبالتالى الهوية الطبقية والعمل الجماعى».

المصدر السابق: 355

من التعريفات المقدمة أعلاه يتوصل كوكس إلى الاستنتاجات الرئيسة التالية:

1 - لاتشكل كل جماعة مسيطرة أو خاضعة فى ظل نمط إنتاج اجتماعى متميز طبقة بالضرورة، إذ إن بعضها قد لايصل إلى مستوى تكوين هوية مشتركة وقدرة على العمل المشترك التى تشكل الطبقة، فتبقى بالتالى طبقة كامنة أو محتملة.

2 - يمكن لجماعات مسيطرة أو خاضعة من نمطين أو أكثر لعلاقات الإنتاج الاجتماعى أن تتجمّع لتشكل طبقة كتطور التضامن بين العمال الثابتين وغير الثابتين، أو بين أرباب العمل الصغار وبين مدراء المؤسسات الكبرى.

(المصدر السابق: 356)

لايقدم كوكس فى الواقع أى عناصر جديدة، فجذوره كامنة فى تمييز ماركس بين «الطبقة فى ذاتها» والطبقة لذاتها، وهو تمييز اتّبع فيه هيغل. الطبقة فى ذاتها، وفقا لهذا المفهوم، هى الطبقة القائمة موضوعيا بغض النظر عن وعى أفرادها بوجودها، أما الطبقة لذاتها فهى تلك التى تتصرف وتمارس نشاطها وهى واعية بتركيبتها كطبقة. وقد حاولت أن أبين أعلاه أن هذا التمييز دفعه جورج لوكاش إلى أقصى الحدود تطرّفا ثم تعرض إلى نقد متزايد خلال الستينيات والسبعينيات بسبب نظرته الإرادوية والنخبوية للطبقات بوجه عام والطبقة العاملة بوجه خاص[١].

باختصار، بوسعنا نقد هذا المفهوم من حيث إنه لا يمنح الأفراد «امتياز» الانتماء إلى طبقة اجتماعية ما إلا إذا، ومتى وبقدر ما تخضع أفعالهم لما يعتبره محلل أو مفكر ما نشاطا طبقيا صريحا. وفى حالة كوكس فإنه ينص صراحة إلى أن هدفه هو العودة إلى التعريف القديم، بما فى ذلك الوصول إلى اختزال الطبقة إلى «الطبقة لذاتها» لأنه يسعى، كما يزعم، إلى التوفيق بين الماركسية وبين الواقع المعاصر للرأسمالية. غير أن المشكلة تكمن فى أن محاولته هذه لا تتوافق مع الهدف المرجو منها. فإذ يضع كوكس «الطبقة» كعلاقة حقيقية فى مقابل مفهومها كمقولة تحليلية، فإنه يشعر بأن الانتماء إلى طبقة ما سيكون وسيلة

(١) للاطلاع على بعض النقاشات المهمة حول موضوع الطبقة والوعى الطبقى انظر: Balilbar 1982. Bottomore 1983: 74-77, Fetcher 1983: 79-81.

فعالـة لخـوض صراعات على أسـس طبقية. لكنه بعمله هذا يذهـب فى الاتجاه المعاكس جذريـا، أى إنـه يوصـل دور الطبقـة والـصراع الطبقى إلى حدهمـا الأدنى عـلى امتداد التاريـخ. والسـبب الأول، هو أن وعـى البشر بوظائف جهازهـم العصبى (بما فى ذلك العضلات اللاإرادية المتحكمة بالقلب مثلا) وهو جهاز لايقل «حقيقية» عن الطبقات، لايزيد فعالية أدائه إلا قليلا، لكنه لن يغير أداءه قط. وبشـكل مشـابه فإن أفعال أعضاء الجماعات الاجتماعية مشروطة حقا بانتمائهم الطبقى سواء كانوا واعين بذلك أم لا. إلا أن «زراعـة» الوعـى، وفقـا للمفهوم اللينينى، قـد تزيد فعاليته وقـد لاتزيدها لكنها لن تدخل أى تغيير نوعى عليه. والاعتراض الثانى والأهم هو أننا لو تبنينا تعريف كوكس فلـن تكـون الطبقات قد وجدت إلا خلال فترة شـديدة القصر مـن تاريخ البشرية وأن الصراعات الطبقية لعبت دورا أقل من ذلك بكثير. سـأناقش هذه النقطة بتفصيل أكبر لأنها شديدة الارتباط بموضوعنا.

قـام جفرى دو سـانت كروا، وهو أحـد أكبر المراجع، إن لم يكـن أكبرهم، فى تاريخ العصور القديمة بدراسـة بنية طبقة العبيد فى أثينا القديمة، التى لاينازع غالبية الباحثين على أنها كانت طبقة اجتماعية (de Ste. Croix 1981). وسـأقتطف أدناه مقطعا مطولا مـن محاضرتـه التى ألقاها فى ذكرى إسـحق دويتشر لأنهـا تلقى ضوءا ثمينـا، كما أظن، حول طبيعة الطبقات ومايترتب على ربط الطبقة بالوعى الطبقى:

«اعتـبر ماركـس وأنجلـز العبيـد طبقة عـلى الـدوام، ومع هذا فمـن بين كل الجماعات فى التاريخ التى بدا أن لها الحق فى أن تمثل طبقة بالمعنى الماركسـى، كان العبيـد اليونانيين والرومان بالضبط هم الذيـن افتقروا بوضوح ما بعده وضوح إلى الصفـات التـى كنت أتخيل أنها مكونات أسـاس للطبقـة، أى الوعى الطبقى والنشـاط السياسى المشترك... فغالبا ماكانت عائلة العبيد اليونانيين أو الرومان تسـتجلب بوعى مـن أناس ينتمـون إلى أقوام مختلفـة ويتحدثون بلغـات مختلفة (وثمة سلسـلة طويلة من الكتاب اليونانيين والرومان الذين كانوا يحثّون مالكى العبيـد عـلى جلب مجموعـات من العبيـد ينتمون إلى أعـراق متنوعـة ويختلفون

لغويـا...). فالطابع المتنافـر لأى مجموعة من العبيد جعل من الصعب عليهم أن يتواصلـوا فيـما بينهم إلا من خلال لغة سـيدهـم وأدى ذلـك إلى احتمال أقل لأن يثـوروا أو حتـى أن يقاومـوا. فلا عجـب ـ والحالة هذه ـ إن وجدنـا أن الفروق الإثنيـة والثقافيـة لعبت دورا أساسًـا فى تعزيز التفكك فى الثـورات القليلة التى أشـعلها العبيـد... والتـى لم ينخـرط فيها قط إلا جزء شـديد الصغـر من إجمالى السكان العبيد».

De Ste. Croix 1985: 25 – 26

يتوصل الكاتب بعد تحليل طويل إلى أن الطبقة:

«هى التعبير الجماعى عن واقع الاسـتغلال، وعن الطريقة التى تجسّـد عبرها بنية اجتماعية هذا الاستغلال. (وأقصد بالاستغلال بالطبع، الاستحواذ على جزء من إنتاج عمل الآخرين). فالطبقة هى علاقة مثلها مثل رأس المال، وهو مفهوم أسـاس آخر من مفاهيم ماركس وصفه بشكل محدد كـ«علاقة»، و«كعلاقة إنتاج اجتماعيـة» وغير ذلك مـن أوصاف. والطبقة (أى طبقـة معينة) هى مجموعة من النـاس ضمن جماعة تتحـدد بمواقعها ضمـن مجمل الإنتـاج الاجتماعى تتعرف بالدرجة الأولى وفقا لعلاقتها بشروط الإنتاج (وبالدرجة الأولى بدرجة سيطرتها على تلك الشروط أو بوسـائل الإنتاج والعمـل) وبالطبقات الأخرى. وقد يعى الأفراد المكونون لطبقة ما بهويتهم المميزة ومصالحهم المشـتركة بشـكل جزئى أو كلى، وقد لايشـعرون، وقد يحسـون بالتناقض مع أعضاء من الطبقات الأخرى بوصفهم هذا وقد لايحسّون».

[المصدر السابق. 28، خطوط التأكيد من عندى]

ليسـت أهميـة التمييز بين مفهومـى الطبقة تمرينـا أكاديميا. فكثير مـن الكتاب ذوى النزوع النضالى، ومنهم كوكس ينطلقون من الأطروحة الحادية عشرة الشـهيرة لماركس فى عمله أطروحات عن فويرباخ التى تعلن أن «على الفلاسفة ألا يكتفوا بتفسير العالم» بـل «أن الهـدف الآن هـو تغيـيره» .(Marx 1989: 8-9) لكـن هؤلاء الكتـاب يغفلون

حقيقـة أن أى تغيـير جدى لايمكـن أن يحدث قبـل الوصول إلى فهم وتفسـير عميقين وشاملين للعالم.

يمكـن لتطبيـق الإطـار المفاهيمـى لكوكـس حـول تطـور المجتمعـات البشريـة وبنيتهاوتناقضاتهـا أن يقـود إلى نتائج مبتذلـة. فلنتأمل فى المجتمعـات التى تصور فيها طبقاتهـا الرئيسـة التناقضـات فيـما بينها على أسـس غير طبقيـة، وهذه الحالـة تمثل، كما لاحظنـا، القاعدة فى المجتمعات قبل الرأسـمالية. وفقا لتعريف كوكـس علينا أن نعالج تلك المجتمعات باعتبارها تخلو من الطبقات أو فى أحسن الأحوال «طبقات محتملة»!!! وهكذا فإن المشروع الذى ابتدأ بهدف التأكيد على دور الصراع الطبقى ينتهى إلى اختزال دور الطبقات إلى الحد الأدنى لدرجة أن بضعة أهداف فقط فى التاريخ البشرى كالثورة البلشفية فى روسيا بوسعها تلبية الشروط التى طرحها الكاتب[١].

واللازمـة المنطقيـة الناجمة عن تطبيق ما سـأطلق عليـه المنهجيات الذاتية فى دراسـة المجتمعـات البشريـة هى عـدم إمكانية إخضـاع أطوار التطـور المختلفـة للمجتمعات إلى أى مقارنـة ذات مغـزى أو إلى ماهـو أهـم وهـو التعميـم، مادامـت كل بنيـة ذات تعريـف لل«مكانـة» خـاص بها. فـإن كان الأمـر كذلك لن يعـود بوسـعنا التعامل مع «المكانة»كمجاميع من الصور والخطابات تحتاج نفسها إلى التحليل والفهم، بل بوصفها تعابـير عن «واقع» اسـمه النظام أو التشـكيلة الاجتماعية. وهنا بالضبـط يجد المرء ذلك التقارب الشـديد بين ماكس فيبر وروبرت كوكس برغم كثرة استشـهادات الأخير من ماركـس. فمـن المعروف أن تعريف فيبر للطبقة يسـتند إلى علاقة الأفراد بالسـوق وهو رأى مختلف كليا عن ماركس[٢].

---

(١) وحتـى هنـا يمكن القول بأن كثيرا من الناس دعموا البلاشـفة لا بسـبب سـتراتيجيتهم الاشـتراكية بقدر رغبتهم فى وضع حد لمساهمة روسيا فى الحرب العالمية الأولى.

(٢) «لكـن هـذه هى الدلالـة العامة على الدوام لمفهوم الطبقـة: إن نوع الفرص القائمة فى السـوق هى اللحظة الحاسـمة التـى توفر الشروط المشـتركة لتحديـد مصير الفرد. وعليـه فإن «الوضـع الطبقـى» هو فى المطاف الأخير «وضع السـوق» (Weber 1968: 928)

حين يتم اشتقاق تعريف الطبقات الاجتماعية من السوق فمن البداهة أننا سنصل إلى نقطة لانستبعد فيها كل الطبقات الاجتماعية فى التشكيلات قبل الرأسمالية من هذه المقولة فحسب، بل عدة طبقات وشرائح من المجتمع الرأسمالى كذلك لأن مواقعها لاتتحدد حصريا أو كليا بالسوق. ومع أن كوكس لايشارك فيبر فى تعريفه للطبقة، فإن منهجه الذاتى يقود رغم ذلك إلى نتائج مشابهة لأن معياره هو أخذ الخطاب المسيطر فى التشكيلة فى لحظة تاريخية محددة.

إن كانت الطبقة وفقا لفيبر ظاهرة اقتصادية مشتقة من السوق، فما هو وضع الجماعات المختلفة قبل نشوء هذا السوق؟ إن هذه هى جماعات المكانة التى لا يرتبط وجودها بالسوق، وفقا له:

> «على العكس من «الوضع الطبقى» الذى يتحدد كليا بالاقتصاد، بودنا أن نطلق تسمية وضع المكانة على كل فرص الحياة التقليدية للبشر، سواء كانت سلبية أو إيجابية، التى يحددها التقدير الاجتماعى للشرف».
>
> [Weber 1914: 932]

وفى حين أن نظام المفاهيم الفيبرى وأطروحة «الوعى المحض» ينتهيان إلى نفى وجود الطبقات فى النظم قبل الرأسمالية، فإن المفارقة تكمن فى أن كوكس يعود بنا خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع فيبر. فقد لاحظنا أنه يرفض منح أعضاء الطبقات "غير الواعين" حتى فى ظل النظام الرأسمالى بطاقة الدخول إلى مرتبة الطبقة، فى حين أن فيبر حل المشكلة بالتمييز بين الطبقة و «النشاط الطبقى» كما يتبين أدناه:

«فمهما اختلفت فرص الحياة، فإن هذه الواقعة بحد ذاتها ... لاتولد «النشاط الطبقى» (أى النشاط الطبقى لأعضاء الطبقة). ولهذا لابد من التعرف إلى هذا التمييز بوضوح. وعند ذاك فقط يمكن تحسس فرص الحياة لا بوصفها واقعة مطلقة ينبغى القبول بها، بل ناتجا لإحدى هاتين الحالتين (١) توزيع الثروة، أو (٢) البنية المجسّدة

للنظـام الاقتصادى. وعند ذاك فقط ينبغـى على الناس التحرك ضد البنية الطبقية لاعبر أفعال متقطعة أو احتجاجات لاعقلانية، بل بشكل تجمعات عقلانية».

Weber 1914: 929

يقدم تمييز فيبر بين الطبقة والنشـاط الطبقى مسـاهمة أصيلة يمكن أن تكون شـديدة الفائدة فى تفسـير الـشروط والدوافع التى يتخذ فى ظلها مختلـف الفاعلين الاقتصاديين مواقـف تجاه القضايا السياسـية والاجتماعية. وتتفـوق نظراته الثاقبة عـن الطريقة التى يحصـل فيهـا التغيـير الاجتماعى على أولئـك الذين يكدّسـون الطبقة والنشـاط الطبقى والـ«وعـى الصحيـح» فى مقولة واحـدة. لكننى بينت أن تفوق الجهـاز المفاهيمى لفيبر يكمـن جزئيـا فى واقعة أنه تخلص بضربة واحدة من الإشـكالية المعقدة المتمثلة بتعريف الطبقـات فى ظـل أوضـاع ما «قبل السـوق» مسـبقا. فما إن يتـم التعاطى مـع الطبقات بوصفهـا ظاهـرة حديثـة حتى يغدو من السـهولة بمـكان النظر إلى نشـاطات النقابات والأحـزاب السياسـية لكـى يسـتخلص منهـا ضرورة التعرف عـلى الأوضـاع الطبقية "الحقيقية" والتجمعات «العقلانية» التى تجعل من النشاطات الطبقية فعالة.

وقـد بيّنـت فى الصفحـات السـابقة أن الناس العاديـين، بمن فيهم سـكان المدن، لم يتعرفوا على أنفسـهم كأعضاء فى طبقات اجتماعية عشـية الثورة الفرنسية، أو أن وعيهم بهوياتهم لم يكن طبقيا بالدرجة الأولى، وفقا لدراسـات غوبير التى استشـهدنا بها. ومع هذا فإن الثورة الفرنسية وكذلك الثورات الفلاحية التى رفعت رايات النزاعات الدينية أدت إلى تحولات «برجوازية» حقيقية.

وقد حاولت أن أبين كذلك أن علاقات الإنتاج تتخذ بالضرورة أشكالا محددة سـلفا حتى تهيمن علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية الرأسـمالية[1]. بتعبير آخر، لم

(١) والواقـع أن هـذا التقرير يمكن أن يسرى فى بعض الحالات حتى فى المجتمعات الرأسـمالية. فحتى فترة قريبة كانـت القوميـة ترتبط حصرا بالعرق والدم وبالتالى فقد كان النفاذ إلى الموارد (وما يزال فى بعض الحالات) محصورا بذوى الانتماءات المسبقة فى مجتمع ما.

تكن القرابة والمكانة الدينية والانتماء إلى سلالة محاربين خصائص فردية فحسب، لأننا لاحظنا أن مفهوم الفرد لم يكن له وجود أولا، ولأن العلاقات الأولى لعبت دورا منظما ومشرعنا لعلاقات الإنتاج ثانيا. فالجماعات التى تشاركت فى معتقد دينى واحد أضفت بالضرورة مكانة اجتماعية - اقتصادية أرقى على من أعتُبروا الأقرب إلى الله. وحيثما ساد الاعتقاد بأن الجماعة تنتمى إلى جد مشترك يحافظ عليها، لعبت القرابة دور المنظّم والمشرعن لعلاقات الإنتاج[1].

ولكن إن كان البشر غير واعين بوضعهم الطبقى، فلابد من التأكيد بأن سلوكهم وأفعالهم وردود أفعالهم كانت ولاتزال مشروطة بوضعهم الطبقى فى نهاية المطاف، بمعنى أن المواقع الطبقية تحدد الطريقة التى يعرّف فيها الناس قديسيهم ومذاهبهم ومحتوى عقائدهم وكيف يتعاملون معها. ومن دون التأكيد على هذه الواقعة لن يكون بوسعنا أن نفهم النهاية المفاجئة لعزلة دامت قرونا طويلة للطوائف الحرفية التى كان كل منها تحت رعاية قديس خاص بها حين تضافرت الجماهير الحضرية خلال الثورة. ووفقا للمبدأ ذاته بوسعنا تعداد كثير من الأحداث فى المشرق حين تشارك أناس فى شروط حياة متشابهة لكنهم عاشوا فى عزلة عن بعضهم ومع هذا خاضوا نشاطات جماهيرية مشروطة طبقيا بامتياز، مع أنهم لم يكونوا واعين بالطابع الطبقى لتلك النشاطات بالطبع.

ففى عشرينيات القرن التاسع عشر ثار الموصليون مرتين ضد واليهم يحيى باشا الجليلى، وكان هو الآخر تاجرا موصليا احتكر إنتاج الحبوب متسببا بطفرات أسعار

(١) بدهى أن هذا التحليل لاينبغى التعامل معه بوصفه جوابًا عن السؤال الأكثر تعقيدا والذى أفنى كثير من الأنثروبولوجيين وفلاسفة الاجتماع حياتهم محاولين تفسيره، ومن باب أولى فإننى لا أزعم القدرة على ذلك، وهو: ما الذى يجعل حضارة ما تتبنى الدين أو السياسة أو القرابة كإيديولوجيا ترصّها. فالإقرار الذى سبق وطرحناه بأن العمل الحى ذو قيمة أكبر من العمل الميت (أدوات الإنتاج) وبالتالى فإن علاقات القرابة تلعب الدور الأساس، ليس إلا طرحا للعناصر الأولية للمشكلة. ذلك أنه حتى الثورة الصناعية أو بتعبير أدق حتى سيادة المكننة بعد قرن من تلك الثورة، ظل العمل الحى ذا قيمة أكبر بكثير من العمل الميت، ومع هذا فإن هذا الدور المهم للعمل الحى لايفسر لماذا لم تعد القرابة تلعب دورا حاسما فى أوربا القرن الثامن عشر أو فى هيكلة النظام السياسى العثمانى.

عاليـة. ووصلت الثـورة حدا أجبر الجليلي على اللجوء عند والى بغداد داود باشـا الذى دعمه وأعاده إلى مركزه لكن الجمهور طرده من جديد وعيّن قاسـم العمرى بديلا عنه. ولم يجد الباب العالى بدّا سوى الإذعان لهذا التطور (نوّار 82:1968).

أما دمشـق فقد شـهدت ثورة أكثر عنفا فى 1831 حين فرض الوالى محمد سليم باشا فرائـض جديدة على الحرفيين فقام الحرفيون يدعمهم سـكان المدينة بنصب متاريس فى شـوارع دمشـق معلنين الثورة وقتلوا الوالى وحل علّو باشـا محله (نعيسـة 1986: 302-303). يستشهد مصدرنا بمذكرات مدوّن كان شاهد عيان على الثورة:

«قـام أهـل البلد الصناعية مرادها تقـب وتثور على مادة غلا الخبـز فنزل التوفكجى بالدرة وقصد يكمش الناس المتظاهرين وتبين له أن الحرف ثائرة لأنها تريد تزويد أجرة الصنعة من أجل الغلاء».(١)

ثمـة حدث ثالث تمثـل فى الفرمان الذى أصدره السـلطان العثمانى عام 1831 بعزل داود باشـا والى بغـداد. ومـا إن وصل الخـبر إلى الناس حتى تقدم التجـار والأعيان من شتى الملل والمذاهب والأعراق بمذكرة يناشدون فيها السلطان بإبقاء الوالى المتمرد عليه فى مركزه بل ومد سلطته لتشمل كل العراق. وفى مقابل ذلك تعهد الأعيان بدفع كامل نفقات حملة إزاحة الباشا إلى الأستانة (Longrigg 1925: 173).

ليسـت تلك الحالـة الوحيدة التى تعبر عـن التضامن «الأفقى» بـين الجماعات ذات الأوضاع المتشـابهة. فثمة مثال سـاطع آخر للحركة الشـعبية ترك آثارا بعيدة المدى على منطقـة السـويداء فى سـوريا. هذه المنطقة (المحافظـة فيما بعد) التى تسـمّى كذلك جبل

(١) تحتـوى هـذه المذكرات/ اليوميـات التى لايعرف كاتبها وتسـمى لذلـك «مذكرات مجهـول» على تفاصيل شـديدة الأهمية تلقى الضوء على العلاقات بين مختلف قطاعات المجتمع الدمشـقى. وبرغم صحة ما ذكره كاتبهـا عـن انعدام أو ضعف التضامن بين الحضريين والفلاحين فيبدو أن الظروف القاسـية التى أدت إلى إطلاق شرارة ثورة 1831 مثلت حالة استثنائية، إذ انضم ريف دمشق إلى الثورة. فوفقا للكاتب المجهول أن أبناء دمشق «نبهوا على أهل الضيع بأن الذى ما عنده بارود يشترى، والذى ماعنده سلاح يشترى. وحينئذ جميع الناس صاروا يشترون بواريد والسـلاح صار عند جميع الناس» (نعيسـة 308 :1986).

الـدروز أو جبـل العرب هى واحدة من منطقتين سـوريتين فقط لايشـكل السـنة فيهما غالبيـة السـكان. ف 87,6 بالمئة من سـكانها هم من الـدروز، وإلى جانب تلك الأغلبية السـاحقة ثمـة تجمعـات كبيرة نسـبيا مـن الأورثوذوكس التابعـين للكنيسـة الإغريقية وغيرهـم من المسيحيين. أما المسلمون السنة فلا تزيد نسبتهم عن 2 بالمئة وهى أقل نسبة لهم فى أى من مناطق سوريا.

خضعـت المدينـة وريفها على الدوام لسـيطرة كبار ملاك الأرض الـدروز من عائلة الأطرش. ومع هذا فقد قام الفلاحون الدروز بشن تمرد عنيف ضد نظام الإقطاع الذى مارسـته تلـك العائلـة فى 1890 مما أجبر الأخـيرة على تقديم عدد مـن التنازلات المهمة لاسـيما الاعتراف للفلاحين بملكية جزء من الأراضى المزروعة من قبلهم. ومذّاك بات كثير من الفلاحين الدروز، ملاك أرض صغارًا أو متوسطين (Van Dam 1980: 24).

كل هـذه النشـاطات التى يمكـن للمؤرخـين إن يضيفوا إليهـا عددا أكـبر بالتأكيد كانت أفعالا جماعية تجاوزت التضامن «العمودى» وعبأت أناسا يتشابهون فى خلفياتهم الاجتماعية ضد من اسـتغلوهم، أو لصالح أولئك الذين خدموا مصالحهم. ومع قدوم القرن العشرين تضاعفت تلك النشاطات.

إذن، مـع أن الموقـع الطبقى لايعنى أن على الأفراد أن يتصرفوا فى كل لحظة متطلعين بوعـى إلى تلك المواقع، فإن الأخيرة تحـدد فى المطاف الأخير نظراتهم وتطلعاهم. بتعبير آخر بوسـعنا القول إنه فى الظروف العادية تشـكل الجماعات العمودية التى ينتمى إليها الحرفى أو الفلاح المصدر الأسـاس الذى يحيلون إليه حسـاباتهم وأحكامهم ووعيهم فى الحياة اليومية. ذلك أننا لاحظنا أن الفلاحين فى الضيعة الواحدة ليسوا الوحيدين الذين يعيشـون فى عزلة عـن فلاحى الضيع الأخـرى، بل كذلك كل طائفة مـن الحرفيين ممن كانـت تعيـش فى فضاء منعزل عـن الطوائف الأخـرى، إذ كان لكل منهـا حيه الخاص (ولايـزال بعضها يحمل اسـم الحرفـة حتى اليوم)، وتخضع لشـيخ الحرفـة الخاص بها، وتتمايـز عن الآخريـن إيديولوجيا عبر الـولاء لقديس خاص بها أو عبر ممارسـة طريقة

صوفيـة خاصة بها. مـن هنا فمن المنطقـى الاتفاق مع ملاحظة بيرغيبه التى استشـهدنا بها فى القسـم 4.2 أعلاه عن غياب التضامن بين أبناء الحرف المختلفة. ولايعنى هذا أن الفلاحين أو الحرفيين فى السـياق قبل الرأسـمالى غير واعين بوجود «آخرين» يعانون مما يعانـوه هم، كما لايعنى أن العلاقات الاجتماعية ضمن الوحدة العمودية كانت متناغمة بل أنها تعنى بأن الحرفيين أو الفلاحين فى الأوضاع غير المتأزمة كانوا يحاولون التفاوض داخـل وحدتهـم العموديـة للوصـول إلى حلـول للمشـاكل كـما رأوهـا، مادامت تلك الوحدة تمثل عالما شبه مستقل له آلياته "القضائية" وسبله لفرض الانضباط. ولكن حين تتخـذ الأفعال التى يراها الناس ظالمـة من جانب أكثر من تاجر أوملاك أرض منفردين أشـكالا جماعية أو حين تؤثر سـلبا عـلى غالبية السـكان العاملين والفقـراء، فيمكن أن تتحـول التمردات العفوية المنفردة بسـهولة إلى ثورات جماهيرية تتضامن فيها الجماعات التى كانت منعزلة بعضها عن البعض الآخر ضد مظالمها المشتركة. وينطبق هذا التفسير على كل الأمثلة التى وردت أعلاه عن الثورات الجماهيرية: احتكار إنتاج الحبوب الذى يلقى أعباء لاتحتمل على مستوى معيشة غالبية السكان، الأعباء وانتزاع إنتاج الفلاحين على امتداد منطقة بأكملها، أو الضرائب الباهظة المفروضة على كل الحرف.

أظـن أن بوسـعنا هنـا تثبيـت الفكرة القائلـة إن الطبقة ليسـت مجرد مقولـة تحليلية، لكنهـا وفى الوقـت ذاته ليسـت بالضرورة هوية يشـعر بها المـرء يوميا. ففـى مجتمع قبل رأسمالى يعـرف الفلاحون، ولاسيما الأقنان، بأنهـم يتعرضون للاسـتغلال. لكن هذا الشـعور لايـؤدى بالـضرورة، وهو لايـؤدى بالفعـل، إلى أن يصوروا هذا الاسـتغلال كظاهـرة اجتماعيـة - اقتصادية. فقد يرون أن مالك الأرض كافـر أو أنه لايتّبع التعاليم الصحيحة، أو أنه انحرف عن تعاليم الإسـلام أو المسيحية أو الهندوسية أو ما إلى ذلك. لكـن بوسـعهم أن يتصرفوا، وقد فعلوا ذلـك، بوصفهم طبقة حـين انتفضوا لتصحيح المظـالم لتطبيق مـا اعتبروه إرادة الله الحقة. وبطريقة مشـابهة، فإن الطبقات المضطهدة فى تشـكيلة تتسـم بتحالف التجار وملاك الأرض ممن تكمن مصالحهـم فى تعزيز الروابط التجارية مع رأس المال الغربى ستنزع إلى رؤية بؤسها عبر ثنائية السيطرة الوطنية مقابل

السيطرة الأجنبية على موارد البلاد. إن هذا المنظور والنشاطات الناتجة عنه لن يكون اجتماعيا/ طبقيا إلا حين يتبنى المرء إطار التحليل اللوكاشى الذى سأسميه «الماركسية المسيحية» حيث يتجابه الوعى «الصحيح» مع الوعى «الزائف»، ويكون كل وعى غير ماركسى ولا اشتراكى زائفا، أو حين نتبنى مفهوم ألثوسير الذى يرى أن الماركسية هى المنظور العلمى الوحيد للعالم وكل ما عداها إيديولوجى (Althusser 1975).

صحيح أن كثيرا من الناس قد يكونوا «مخدوعين» فى حياتهم اليومية. وأمامنا مثال تصويت كثير من العمال للفاشية، لا لأن النظام الدولى سيقدم لهم المنافع فحسب، بل لأن البابا بارك ذلك النظام كذلك. وقد لا يرى الإسلامى علاقة بين تطلعاته وبين اغتيال روائى كبير ومع ذلك فإنه سيحاول أن ينفّذ «إرادة الله» بحماس. ولكن فى اللحظات التحويلية التاريخية، أى اللحظات تتعرض فيها مصالح جماعة بأكملها للخطر برهن التحديد الطبقى لمواقف الناس على أنه الأكثر قوة. فأيا كانت تعاليم البابا أو المشايخ سيقاتل الرأسمالى المؤمن بضراوة ضد مصادرة أو تأميم مشروعاته. وينطبق هذا بالطبع على الطبقات العاملة كذلك. فثمة كثير من الدلائل التى تبين أن الأخيرين اتبعوا «غرائزهم الطبقية» فى لحظات التحول التاريخى بدل إطاعة قادتهم الإيديولوجيين التقليديين[1].

تنجم الملاحظات الواردة أعلاه عن الكيفية التى يصور البشر فيها معاناتهم ومحاولاتهم بالتالى للتصرف بهدف تغيير الوضع القائم من تحليلنا لدور الإيديولوجيات فى رصّ مختلف التشكيلات الاجتماعية. فالطرق التى يرون فيها مواقعهم فى الكون وعلاقتهم

---

(١) من أمثلة ذلك حين صودرت الأراضى من كبار ملاك الأرض لتوزيعها على الفلاحين المعدمين إثر الثورات الوطنية فى عقدى الخمسينيات والستينيات فى المشرق (انظر الفصل السادس). فقد أصدر عدة شيوخ فتاوى تحرم على الفلاحين امتلاك الأراضى «المنهوبة من ملاكها الشرعيين». ولكن باستثناء حالات قليلة، أبدى الفلاحون حماسا كاسحا لقوانين الإصلاح الزراعى.
والمثال الأكثر سطوعا يتمثل فى الفتوى التى أصدرها المرجع الشيعى الأعلى السيد محسن الحكيم عام ١٩٦٠، والتى تعلن أن الشيوعية كفر وإلحاد لمواجهة الشعبية المتصاعدة للشيوعيين فى العراق وإيران وأجزاء أخرى من العالم الإسلامى. وبرغم ذلك ليس ثمة أدلة تشير إلى أن تلك الفتوى كان لها تأثير كبير فى تراجع شعبية الشيوعيين آنذاك.

ببعضهم الآخر مشروطة بالمستوى العام للتطور التقنى والحضارى والاقتصادى. هذه الرؤى ذات دور حاسم فى تشكيل المعايير القانونية والأخلاقية والسياسية التى تربط الناس العاديين ببعضهم وتنظم علاقتهم بالحكّام وهى حاسمة كذلك فى تحديد نوع البنى السياسية الاقتصادية التى يعيشون فى ظلها. كما أن الإطار الفكرى الناجم عن المحددات المذكورة أعلاه يحدد الأمر الأهم المتعلق بنطاق التطور العلمي-التكنولوجى والتغير الفكرى والسياسى والاجتماعى الذى تسمح تشكيلة اجتماعية ما بحدوثه فى أى لحظة زمنية. لكن الإقرار بأن التصورات البشرية مشروطة بالمستوى العام للتطور التكنولوجي-الاقتصادى لاينبغى أن يُفسّر بأى من الشكلين التاليين:

أ - إن النشاط الإنسانى، سواء كان فى مجال العلم أو فى المجال الاجتماعى السياسى، الهادف إلى تحسين الظروف القائمة أمر مستحيل (المنظور القدرى)، أو

ب - أن النص المتعلق بنشاط البشر الجماعى فى المدى البعيد ينطبق على كل حالة فردية وداخل كل جماعة.

باختصار، يحدد المستوى المعرفى للجماعة حدود الإبداع والاختراعات، كما يحدد الإمكانات المتاحة للبشر لتحويل أحلامهم إلى وقائع. فغواصة ليوناردو دافنشى لم تكن إلا خيالا رائعا من جانب عبقرى فرد فى الزمن الذى عاشه. وكان ثمة عباقرة أقل حظا إذ ضحوا بحياتهم أو اعتبرهم المجتمع مجانين بسبب «أحلامهم» التى أثبت بعضها صحته فيما بعد، لأنهم كانوا شديدى التقدم عن المستوى العام الذى يتقبله العامة. ولكن لابد أن نلاحظ أن الأحلام أو التخيلات نفسها ليست إلا نتاج حدود خيال المرء الذى لايمكن أن يتقدم إلا ببضع خطوات على الواقع، فالحلم بمطّ أو تحسين أعضاء الجسم البشرى بهدف تقليد كائن قائم كالأسماك أو الطيور، أو محاولات خلق كائنات مشابهة لما هو قائم لم تكن إلا تعبيرا عن العبقرية فى العصر قبل الرأسمالى، ولكن الحلم بالكمبيوتر كان مستحيلا فى ذلك العصر لأن حدود التغير التقنى (بما فيها الأحلام بالتغيير) تتحدد بالمستوى القائم. ويصح الشىء نفسه، وإن كان بطريقة أكثر تعقيدا، على محاولات البشر

لتغيير معاييرهم الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية. فأشكال التنظيم الاجتماعي والبنى السياسية التي يسعى البشر لإنشائها في الفترات الثورية مشتقة من الوقائع القائمة على الأرض كأنماط التفكير وأشكال التنظيم الاجتماعي الموجودة أصلا، إلخ...

وكما لاحظنا سابقا، حصل التغيير من خلال الصراعات داخل وبين جماعات لم تتخيل أي منها قط العيش من دون تطبيق المسيحية «الحقة» أو الإسلام «الصحيح» لكن النتائج كانت في أغلب الحالات مختلفة جذريا عما حاول أي من الأطراف المتصارعة تحقيقه. ولاشك أن تغييرا ثوريا قد تحقق بفضل الثورة الفرنسية في عصر «العقل». لكن هذا التغيير كان أبعد ما يكون عن «الحرية، الإخاء، المساواة» الذي حلم به الثوريون.

باختصار، تملي الشروط الاجتماعية قواعد التغيير وحدوده حتى لو حاولت «الطليعة» إقامة شيء آخر. ويمكن لهذا أن يكون الدرس المستخلص من المصير المأساوي للثورة البلشفية التي لم يكن بوسعها المضي أبعد من حدودها الزمنية أو سياق تطور المجتمع برغم الأحلام الطموحة للحزب اللينيني.

ولم تكن التغيرات التحويلية لمجتمعات المشرق استثناء للشروط التي ذكرنا أعلاه. إن أحلام الثوريين وأوهامهم، والطرق التي تمفصلت فيها تلك الأوهام مع معاناة الناس العاديين، والانهيار التام لمخططات التحديث الكبرى والأزمات المتعددة التي نجمت عن كل ذلك، ستكون موضع تركيز الفصول القادمة. ولكن لكي نمضي بمشروعنا التحليلي بشكل سليم، لابد من معالجة موضوع السلطة وعلاقتها بالملكية أولاً.

الفصل الخامس

الجماعة، السلطة والهوية:

بعض الاعتبارات المنهجية

«ثمـة مقولـة أهـم وأكثـر مشروعية مـن «العقلانى»، هـى «ما له معنـى» لأنها أعلى أشكال الوجود للعقلانى».

[Lévi-Strauss 1978: 67]

حاول الفصل السـابق أن يبين أنه حتى سيادة الرأسمالية لاتبدو الطبقات الاجتماعية فى أعـين معظم النـاس كمراتب اجتماعية-اقتصادية، بل كجماعـات متميزة بعضها عن بعض لأسـباب «طبيعية» لكنهـا تقدم خدماتها للمجتمـع ككل، آخذين فى الاعتبار أن "المجتمـع" هنـا قد يعنى الحـى، أو المدينة أو البلد، حسـب الظرف الملمـوس. فالدفاع ضـد التهديـدات الفعليـة أو المتخيلة هو وظيفة تمارسـها عادة جماعة مـن البشر يتم فيها بعد الإنعام عليهم بالألقاب والامتيازات الخاصة مما يحيلهم إلى طبقة اجتماعية سـائدة. وقـد خلص بيير فيليب راى وجورج دوبرى من دراسـاتهما لعـدة مجتمعات أفريقية إلى

أن الوظائف الطبقية تنشأ قبل الطبقات التى ستتخصص فيها بعد بممارستها. وقد بينا كيف ينطبق هذا الاستنتاج لا على المجتمعات التى تعتمد بناها على العلاقات القرابية فحسب، بل:

«نعتقد أن مسألة الوظائف الطبقية التى تتخصص بها منذ البدء طبقة متشكلة يمكن أن نجدها فى تشكيلات اجتماعية-اقتصادية أخرى. فقبل صعود الإقطاع فعليا، على الشكل الذى يعرّفه مارك بلوخ، تولى النبلاء ووجهاء مختلفون بعض الوظائف الطبقية لسادة الإقطاع اللاحقين وذلك قبل أن يصبحوا طبقة حقيقية».

(التوكيد منى) Dupré and Rey 1978: 197

والواقع أن ما يسميه الكاتبان وظائف طبقية هو ما وصفته ب«تقديم الخدمات»، وهو وصف قد يبدو للوهلة الأولى مشينا فى حالة الإقطاعيين لأننا تعودنا، عن حق، أن نصور تلك الطبقة كطفيلية تعيش على القسر. ولكن كيف يبدو الحال من زاوية نظر تشكيلة تفتّت فيها السيادة، فلا خيار يبقى أمام الفلاحين الأحرار أو مستأجرى أراضى الإقطاعى غير البحث عن حماية أحد الوجهاء، الذين لن تعدو «خدماتهم» غير السماح لهم بزراعة الأرض بسلام نسبى فى مقابل أن يدفعوا ريعا؟ فى الحالات التاريخية التى تم تناولها هنا، يمكن القول باختصار إن «الخدمات» التى قدمتها الطبقات الحاكمة تمثلت بتوفير الحماية للجماعات الخاضعة، وبالتالى للمجتمع كله. ولأننى لا أزعم تقديم خارطة تصنيفية لكل أشكال «الحماية»، فاستخدام التعبير هنا يغطى طائفة واسعة من الحالات: الحماية من الكوارث الطبيعية عبر احتكار الاتصال بالله أو الآلهة، أو بالعالم الروحى بوجه عام، الحماية من الجماعات الغازية، الحماية من التجاوز المفرط من جانب سلطة مركزية بالتوسط لصالح الجماعات الخاضعة، الحماية من تعديات المجموعات المنافسة أو المعادية التى تعيش على التخوم أو التى تقوم بالأعمال نفسها مهددة احتكار الجماعة، إلخ... وفى مقابل خدمات الحماية، يقبل غالبية المشتغلين من الجماعة بسلطة القائد (أو القادة) ويذعنون أو يقبلون بدفع نفقات الحماية من عوائد عملهم.

إن المركز المهيب الذى يضفى على أولئك الذين قدّر لهم أن يلعبوا أدوار قادة الجماعة وما يصاحبه من امتيازات مادية هو مانطلق عليه اسم السلطة السياسية بتعابيرنا المعاصرة. من هنا استنتاجنا القول إن السلطة السياسية تمثل أول أجنّة الانقسام الطبقى وليست، كما رأى فريدرك أنجلز، وسيطا ينظّم صراعات طبقية قائمة أصلا. ولكى يتم أداء وظائف الحماية بكفاءة، على أفراد الجماعة المحمية أن يذعنوا لسلسلة من المحرّمات والممنوعات، ذلك أن مراقبة السلوك «الجيد» ومعاقبة «الشر» ستودع فى أيدى الحماة وإلا فلن يكون ممكنا ـ على سبيل المثال، حماية الجماعة من غضب الآلهة.

هكذا تتجمع كل العناصر الأساس للسلطة السياسية، بما فيها العنصر الشهير الذى نقرنه فى العادة بالدولة الحديثة وهو احتكار العنف، فى أيدى الطبقة الحاكمة/ المستغِلة. فالقسر، كما لاحظنا، يبدأ فى شكل تهديد يتطلّب من قادة جماعة معينة أن يقرروا أن المذنب قد خرق القواعد الأخلاقية المقبولة، لكنَّ أفراد الجماعة العاديين وليس جهاز قسر متخصص، هم من يقومون بتنفيذ العقاب. ذلك أن وسائل القسر ليست، من حيث المبدأ، ملك الزعماء القبليين أو سادة الإقطاع أو أعيان المدن المحليين، بل إن الأخيرين يتمتعون بامتياز شرعَنة وتخويل استخدامها ضد الآخرين بسبب الدور الذى لعبوه فى الدفاع عن «جماعاتهم» وحمايتها[1].

ولكن إلى أى حد يمكن لحاكم، أو طبقة حاكمة المضى فى فرض المطالب على رعيته؟ ما الذى يحدد مقدار إتاوات الحماية/ الاستغلال؟ وكيف يمكن للتفاوت فى إتاوات الحماية أن يفسر اختلاف مسارات تكون الدول عبر المكان؟

---

(١) حين كانت الجماعات المحلية تعيش ضمن إطار سياسى أوسع، لم يكن العنف محتكرا من قبل الزعماء المحليين بالطبع. لكن السلطة المركزية كان عليها أن تجد الوسائل لممارسة عنفها من خلال تخويل الزعماء المحليين أنفسهم باستخدامه، مذعنة بالتالى لشكل من تقاسم السلطة معهم وفقا لتوازن القوى القائم. لكن ثمة حالات غير نادرة حين كانت السلطة المركزية تقرر معاقبة جماعات بأكملها. تقدم عملية إخضاع القبائل البدوية فى المشرق ابتداء من القرن الثامن عشر، أمثلة معبرة كثيرة عن تلك العلاقة الإشكالية.

5.1 كلف الحماية

من الناحية التجريدية، لابد من أداء مجموعتين متراكبتين من الوظائف لتأمين إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الاجتماعية فى أى تشكيلة: تتضمن الأولى تأمين ظروف «داخلية» مؤاتية مثل تلك المتعلقة بهطول الأمطار، والحماية من الفيضانات والأوبئة، فيما تتضمن المجموعة الثانية من الوظائف الدفاع ضد الغزاة. هاتان المجموعتان تتقابلان تقريبا فيما يؤديه «أهل المعرفة» سواء كانوا حكماء أو سحرة أو رجال دين من جهة، والمحاربون من جهة أخرى. وفى مقابل تلك الوظائف، يقوم الرعايا (أو المواطنون فى حالة الدولة الحديثة) ب «مكافأة» هؤلاء بطرق تختلف باختلاف الظرف التاريخى: إتاوات، ريع أو ضرائب. ولكن لكى تنفصل هاتان الجماعتان كليا عن نشاطات الإنتاج التى يمارسها أفراد الجماعة ولكى تتخصصا فى نشاطات الحرب والمعرفة لابد من توافر كم كاف من الفائض اللازم لتأمين عيش أفرادها (الباذخ فى أحيان كثيرة). فإلى أى حد تستطيع السلطة المضى فى اعتصار رعاياها؟

بوسعنا إلقاء الضوء على هذا الأمر مستخدمين تعبير «كلف الحماية» الذى صاغه فريدرك لين، منطلقا من الدور المهم الذى لعبته الدولة فى تشجيع النمو فى القرن السابع عشر. يقترح لَين مقارنة الأخيرة بمشروع اقتصادى ينتج سلعة اسمها «الحماية» (Lane 1975: 8-18). تتم تغطية كلفة هذه السلعة عبر تسعيرها وبيعها إلى من تتم حمايتهم، أى المشاريع الاقتصادية. لكن لهذه السلعة ميزة تتفرد بها هى أنها محتكرة بيد الدولة منذ البدء. وهذا مايمكّن الدولة من المبالغة فى تسعير منتوجها من خلال فرض ضرائب تتجاوز متطلّبات إعادة إنتاج الحماية «لذا لابد من تحليل تأثير الدولة على تشكل رأس المال والتشكّل المحتمل له، وكلاهما يمثّل الفائض الاجتماعى» (المصدر السابق 10-11). يسمّى لين ذلك الجزء من الفائض الذى تنتزعه الدولة إتاوة. ويعتمد تحول تلك الإتاوة إلى إتاوة منتجة لرأس المال أو مبدِّدة له على الطريقة التى يتم إنفاقها بها. فلو تم إنفاقها على بناء الطرق وأنظمة الصرف، فإنها ستساهم فى زيادة رأس المال مستقبلا. أما

إذا استخدمت فى بناء الأهرامات أو الكاتدرائيات أو فى العيش الباذخ، فلن تساهم فى النمو الاقتصادى (12-13).

يمكن التوسع فى استخدام هذه المساهمة المهمة لتبيان أسباب اختلاف كلف الحماية وفقا لدرجة نضوج أو سيادة أسلوب إنتاج ما داخل التشكيلة الاجتماعية، كما أن بوسعنا استخدام هذه الأداة التحليلية لفهم الكيفية التى عينت بواسطتها مجتمعات المشرق والبلقان المنكشفة طبيعيا، على سبيل المثال، أسعارا أعلى لكلف الحماية. ولكن لكى نطبق مفهوم كون الحماية سلعة ينتجها محتكر، وهو مفهوم لاشك فى أصالته، على نطاق أوسع من الحالات، علينا مناقشته بقدر أكبر من التفصيل واقتراح بعض التعديلات على تعميمات لين.

يبدو أن لين يتعاطى مع احتكار الدولة المعاصرة للعنف كمعطى بدهى، بحيث إنه يعرض ما يتطلب تفسيرا بوصفه التفسير. فالسؤال الذى ينبغى لنا الإجابة عنه هنا هو: كيف استطاع هذا الكائن الذى هو الدولة الحديثة أن يتولى الوظائف التى ظلت طوال التاريخ بأيدى أجهزة وكائنات متعددة من قبائل وعصابات شوارع ونبلاء وسادة أرض وغير ذلك؟ للإجابة عن ذلك، لابد من تبيان:

1) كفاءة هذا الاحتكار بالمقارنة مع كل أشكال الحماية السابقة، أى بالمقارنة مع كل أشكال السلطة السياسية السابقة.

2) توافر وسائل فرض هذا الاحتكار.

3) وجود مصالح اجتماعية تجعل هذا النظام مرغوبا فيه من قبل جماعة، أو جماعات مؤثرة من السكان.

إذن فاحتكار الحماية لم يكن معطى على الدوام، بل هو حصيلة صراعات تاريخية طويلة توافرت خلالها الشروط أعلاه وغاب فيها الموفرون البدائل لتلك السلعة. أما قبل عصر تعزز وضع الدولة الحديثة، فقد كانت الصراعات الحادة بين الغزاة تمثل وسيلة

للمنافسة فيما بينهم للسيطرة على الجماعات المستقرة، إذ كان تخفيض الإتاوات وتأمين الأمن مدخلهم لتأمين إذعان من يتم إخضاعهم. وحتى فى الحالات التى نجحت فيها الدول فى فرض سلطانها على الرعايا بلا منازع كان الحكام يعرفون أنه مهما بلغ جشعهم كان ثمة حد أقصى من الرسوم والإتاوات ليس بالوسع تجاوزه خوفا من تمرد السكان[1]. من هنا كانت التمردات تمثل، بمعنى ما، شكلا من أشكال ال «تصويت» اللاحق على مدى عدالة نظام ضرائب ما. أما فى الديمقراطيات الحديثة فتدور المنافسة الانتخابية جزئيا حول الطرف الذى يعد بتقديم السلع العامة، وفى مقدمتها الحماية، بأرخص الأثمان.

إن تحليل لين مبنى على افتراض أن العقلانية الرأسمالية هى الآلية المنظّمة لعمل كل النظم الاجتماعية. ذلك أن الحماية لا تباع فقط إلى المشاريع الاقتصادية، سواء كانت تلك منشآت رأسمالية أو ضيعًا إقطاعية، أو أى شكل تاريخى آخر. فما يجعل الحماية «سلعة» فريدة هو أن الجميع يطلبها ويستهلكها مما يعنى أن الطلب عليها غير مرن سعريا[2] وهو شرط مسبق لاحتكارها. والأمان، بالمعنى الجسدى المجرد، هو ما يريده الجميع كحد أدنى من الحماية سواء كانوا يمارسون نشاطا اقتصاديا مربحا أو لا. من هنا تختلف حسابات السلطة السياسية عند تسعيرها للحماية وتقرير طرق عوائد إنفاقها عن حسابات المشروع الخاص. ففى حين أن الأخيرة معنية بتعظيم إيراداتها، فإن على السلطة السياسية (مهما كانت بدائية) أن تؤمّن الشروط الشاملة لإعادة الإنتاج الاجتماعى التى تعمل فى ظلها الوحدات الاقتصادية ويعتمد وجود أفراد الطبقة السياسية الحاكمة

---

(١) بدهى أنه لاينبغى لنا المساواة بين التمرد والمفهوم الحديث للثورة، لاسيما وأننا نغطى هنا حالات تاريخية تمتد على نطاق زمنى واسع. يمكن للتمرد أن يتخذ شكل عنف مباشر ضد ملتزمى الضرائب، أو صعود زعيم محلى يسعى للاستقلال عن الدولة مقابل فرض إتاوات أقل فى حال نجاحه بتشكيل الكيان السياسى الذى يعد به. وقد يتخذ التمرد شكل ثورات فلاحية، بل وعصيان حين يترك الفلاحون أو الحرفيون وسائل عيشهم.

(٢) مرونة الطلب السعرية هى التغير فى الطلب على سلعة ما بالتناسب العكسى مع سعرها. فالسلع الضرورية، كالخبز على سبيل المثال، ذات مرونة منخفضة بعكس سلع الرفاه.

عليهـا ورفاههم. فقـد يقودنا التحليـل الاقتصادي إلى اسـتنتاج أن بنـاء الكاتدرائيات والأهرام والجوامع الفخمة لايساهم فى النمو الاقتصادى. أما لو تناولنا الأمر فى سياقه التاريخي، فسـنلاحظ أن ليس بوسـع أى نظام الاستمرار من دون شكل ما يضفى عليه مشروعيـة إيديولوجيـة. وتكمـن هنا بالضبـط «الوظيفة» الرمزية لـكل تلك الصروح، بـما فيهـا النصب المعاصرة الرامية لترسـيخ الفكرة القومية/ الوطنيـة أو الإيديولوجيات الأخرى التى تتبناها الأنظمة القائمة فى أذهان السـكان. فمن غير الممكن تخيل أن يكدح المصريـون القدمـاء، أو الأقنان الأوربيـون أو الهنود لقرون تحت ضغط القسر الجسـدى وحده، ولابد أن الإيمان بأنهم كانوا يقدمون تلك التضحيات لقضية روحية أو متسـامية كان من بين أكبر محفّزاتهم. من هنا فإن افتراض أن الاستثمار «المنتج» بهدف تأمين إعادة إنتاج متسـعة ودائمة هو الوسـيلة الكفأة الوحيدة لإنفاق الدولة يحيل الدولة إلى جسـم زائـد عـن الحاجة لاتتعدى وظائفـه وظائف أى مشروع منفرد. وفضـلا عن ذلك، فإن الاسـتثمار المسـتمر، كما بينـت الفصول السـابقة، هو ظاهـرة يتميز بها نظـام اجتماعي- اقتصادى واحد هو الرأسمالية، أما قبل ذلك فقد كان ذلك مستحيلا أو غير ضرورى.

ليس بوسع المرء، إذن، تحليل عقلانية شكل محدد من الإنفاق، ولامساهمته فى تحقيق النمـو، بالاقتصار على مسـاهمته الاقتصادية المباشرة. ويصح هـذا على إنفاق عوائد بيع الحمايـة كـما يصح على السـعر المدفـوع مقابل الحمايـة. فقد يبـدو التجنيـد الاجبارى أو التضحيـة بالعرائـس للنيل هدرا لقوة العمـل من وجهة نظر المشروع الاقتصادى. أما مـن منظور النظام ككل، فإن الحرب وظيفة لاتقـل «ضرورة» لتأمين البقاء. وثمة أمثلة من هذا النوع تنطبق حتى على حالة المشروع الخاص المعاصر. فنفقات العلاقات العامة لاتسـاهم مبـاشرة فى عمليـة الإنتاج، ومـع هذا فهى ضرورية لاسـتمرار المؤسسـات. والمسـاجد والكنائس الفخمة هى، فى نهاية المطاف، أشـكال دعاية وشرعنة للنظم التى قامـت ببنائهـا إذ ليس بوسـع أى نظام اقتصـادى العيش من دون شرعنـة إيديولوجية، وليس بوسـع نظام يسـتمد شرعيتـه، وبالتالى يفـرض الإذعان على رعيتـه، من الطبيعة الإلهيـة للحاكـم أو من خلال تفويض إلهى له بالحكم أن يقتـصر على اعتصار الموارد أو شن الحروب أو إثراء الحاكم.

آخذين ما سبق بعين الاعتبار، يمكن القول بأن كلفة الحماية، أو كمية الفائض الذى تنتزعه طبقة حاكمة ما من المنتجين تتناسب طرديا مع المخاطر الداخلية والخارجية التى تواجهها جماعة ما، أو تعتقد أنها تواجهها. ولعل صد المخاطر الداخلية هو أكثر مجازاة للسلطة الحاكمة، لأن حماية الجماعة من خطر الطبيعة ستترك آثارا شبه فورية على حياة الرعايا، بل وتضفى صفات إلهية ما على الحاكم الذى ينجح فى إنقاذ رعاياه لمرات متعددة. والواقع أن النجاح فى هذا المجال قد يقدم الرافعة التى يستخدمها الحاكم وحاشيته ليطالبوا الجماعات الاقتصادية المتنفذة والرعايا العاديين بتقديم تنازلات صارخة عن حقوق اكتسبوها. فقد لاحظنا سابقا أن الجماعات المستوطنة والمستقرة ترى كل الأطراف المتحاربة التى تحاول غزو أراضيهم غريبة عنها، وما يهمهم والحالة هذه هو أى من أولئك الغزاة أقدر على تأمين ظروف استمرارهم فى الإنتاج بهذا القدر أو ذاك من الأمن، أو أى منهم سيلقى على أكتافهم أعباء أقل سواء من خلال انتزاع غلالهم أو دوابهم أو سوقهم إلى الحرب.

وليست مثل تلك القيود غائبة عن حسابات الحكام، أو من يسعون إلى أن يكونوا حكاما، أى وجود أو غياب قوى تنافسهم على التسلط وتهدد بقضم مناطق سيطرتهم، وحجم الفائض الذى يستطيعون اعتصاره من دون أن تنهار دورة إعادة إنتاج حياة الجماعة ككل، وغير ذلك. إذن، فمع أن الحماية باتت احتكارا للدولة فى نهاية المطاف، فإن هذا لايعنى بأن الأخيرة بوسعها تسعيرها بشكل اعتباطى. فحدّها الأدنى نظريا هو مايكفل عيش نخبة عاطلة وغير منتجة هى الحكام، وحدّها الأعلى هو أقصى مايستطيع السكان التخلى عنه من دون أن تتعرض أنماط عيشهم إلى التوقف أو من دون أن يعلنوا الثورة. والواقع أن بوسعنا تصوير صعود الدولة المركزية الحديثة واحتكارها للحماية كحصيلة لصراعات عنيفة لابين الدول المتنافسة فحسب، بل بين السلطات «المركزية» ومختلف الجماعات المحلية التى قاومت بشدة نزع سلاحها داخل إطار الرقعة التى تديرها تلك السلطات. إن هذا الصراع، الذى انتهى إلى اختراع فكرة الحكم المباشر للمواطنين، كان بمعنى من المعانى صراعا على معنى التمثيل والحماية من جهة، وعلى

معنـى الحماية الداخلية مـن ناحية أخـرى. وحقيقة أن الجيـوش الدائمة تشـكلت قبل تأسيس قوات الأمن الداخلى بفترات طويلة ذات مغزى مهم، إذ إن الناس لم تكن تنظر إلى الحـكام باعتبارهـم يمثلون الجماعات المحلية التى يسـيطرون عليها تلقائيا، ولم يثقوا بالتالى بإيكال وظائف حمايتهم إلى أولئك الحكام.

نخلص من ذلك إلى كل الحسابات المشار لها أعلاه ذات مغزى إن وضعناها فى سياق عمل النظام الاجتماعى محل البحث. بتعبير آخر، إن العقلانية الرأسمالية ليست عقلانية بالتأكيد عند تطبيقها على أشكال غير رأسمالية، وعلى أى نظرية عن عمل نظام اجتماعى مـا إن تبلـور أولا وقبل كل شـىء فهما لأشـكال الحسـاب الاقتصـادى- الاجتماعى- السياسـى فى ظل ذلك النظام، والمنطق الكامن وراء هذا الشـكل من الحساب والسياق التاريخـى لذلك النظام، لا أن تحكم عليه وفقا للحسـابات المعاصرة وتنبذ كل أسـلوب حساب قبل رأسمالى بحجة أن «الاقتصاد» لايلعب دورا فى ظل نظام كهذا.

2.5 موضعة الفوارق المكانية فى سياقها

بوسـعنا الآن الاسـتفادة مما سـبق فى محاولة تفسـير الاختلافات التاريخية بين الوحدات السياسـية فى أوربـا الغربيـة وبين تلك التى سـادت فى أماكن أخرى من بينهـا المشرق. فثمة خرافات كثيرة لاأساس علميا لها كـ «الاستبداد الشرقى» أو «نمط الإنتاج الآسيوى» ولّدتها واقعة أن متوسـط مسـاحة الوحدات السياسية الآسيوية والمشرقية أكبر بكثير من مثيلاتها فى أوربا الغربية وأن السلطة التى مارسها أباطرة الأولى وحكامها بدت شديدة القوة.

كيف نفسر، إذن، تلك الفوارق الحقيقية استنادا إلى التحليل الذى سـبق أن قدمناه والـذى يرفـض المقاربات الثقافوية أو المسـتندة إلى وجود فـوارق جوهرية مزعومة بين الشعوب؟

تؤكد نقطة انطلاقى على تشـابه الخصائص الأسـاس التى تتميز بها كل التشـكيلات قبل الرأسـمالية. وقد أوضحت أعلاه سمة رئيسة غالبـا ما أغفلها الاستشراقيون ومتبنو

خرافـات الاسـتبداد الآسـيوى، هى أن المسـتويين الاقتصـادى والسياسـى غير قابلين للفصـل فيهـا وأن هذا الفصل لايظهر تاريخيا إلا مع الرأسـمالية. لـذا فالقول بأن أثرياء المـشرق ماكان بوسـعهم الحفاظ عـلى ثرواتهم إن فقـدوا الحظوة لدى السـلطان ينطوى عـلى خطأ مـزدوج. الخطـأ الأول هو أن حصر القـول بمنطقة المشرق يوحـى بأن الأمر لم يكـن كذلـك فى أوربا الغربية. لكن أن تذكرنا أن النبلاء كانوا أولا وفى الأسـاس قادة سياسـيين، أى حـكام أمر واقـع للمناطق الخاضعة لسـيطرتهم قدموا حالهـم إلى الملوك والفلاحـين بوصفهـم القادرين على حمايتهم مـن العصابات أو من أسـياد آخرين، فإن التمييـز بـين المنطقتين سـيغدو عديم المعنى. وفى هذا السـياق يلاحـظ ماركس فى «نقد فلسفة هيغل للقانون»:

«فى العصـور الوسـطى، كان ثمة أقنان ومقاطعـات إقطاعية وتجار وطوائف حـرف وتنظيـمات للعلـماء، إلخ... بمعنـى آخـر إن الملكية والتجـارة والمجتمع والإنسـان كانت كلها سياسـية فى العصور الوسـطى. والمحتوى المـادى للدولة يتمظهـر فى شـكلها: إذ لـكل حقل خاص صفة سياسـية أو بالأحـرى إنه حقل سياسى....كانت حياة الأمة وحياة الدولة متطابقتين فى العصور الوسطى».

Marx 1843 cited by Wolfgang Müller and Christel Nesüss 1978: 37

أمـا الخطـأ الثانـى فيتمثل فيما بيّنـاه فى الفصول السـابقة من أن الحـكام المركزيين أو المحليـين فى «الـشرق» لم يكونوا فى الواقع مطلقى الأيدى تجاه الأثرياء أو متحكمين بهم كما تزعم أطروحات الاسـتبداد الشرقى. وفى هذا السـياق يكتسـب استنتاج هالة فتاح بخصوص عراق القرن التاسع عشر أهمية خاصة:

«كان الأعيـان والتجـار المحليون يزيّتون ماكينة الحكومـة بطرق عدة، وكان المماليـك ومن ثم المسـؤولون العثمانيون يلجأون إليهم لتقديم المسـاعدة والعون الضروريين. فإن أراد الوالى تعويض ما خسر جراء دفعه بدلا باهظا إلى إستانبول مقابل حصوله على منصب حاكمية بغداد أو البصرة (وتلك كانت من أولويات

كل مسؤولى العراق فى القرن التاسع عشر) فقد كان عليه أن ينسج تحالفات محلية، إذ ماكان بوسع أى مسؤول حكومى أن يأمل باستخلاص الحد الأدنى من الموارد من أقاليم العراق من دون تمتعه بدعم محلى.

... ومن حيث النفوذ الاقتصادى، كان الوالى أقل تأثيرا بكثير من التجار المحليين فى كل النشاطات الاقتصادية. فقد كان التحكم فى إنتاج الحبوب فى المقاطعات المجاورة لبغداد، على سبيل المثال، فى أيدى تجار الحبوب وشيوخ الريف. وإن أراد الوالى أن يحقق أى ربح من تجارة الحبوب، فقد كان عليه اختيار حلفائه المحليين بشكل جيد. وحتى لو حصل ذلك، فإنه لن يكون الرابح الأكبر أبدا. والأدلة المتعلقة بولاية نجيب باشا تبين أن الوالى كان واحدا من بين كثرة من جامعى الضرائب أو المحتكرين فى المقاطعة، ولم يكن بالضرورة أكثرهم غنى».

Fattah 1997: 209 (التأكيد منى)

لمَ انتهت أوربا الغربية، إذن، إلى تكوين وحدات سياسية أصغر وأقل مركزية بكثير من المشرق؟

بداية، علينا القول بأن طموحات حكام أوربا ونزوعهم إلى تكوين إمبراطوريات تسود العالم المعروف كله لم تقل عن طموحات غيرهم، ويكفى التذكير بأمثلة شارلمان ونابليون ناهيكم عن يوليوس قيصر والإسكندر من قبلهما. وفى الفترات القليلة التى بدا فيها هذا الطموح ممكنا، كان التنظيم الداخلى للإمبراطوريات الأوربية مشابها لذلك الذى ساد فى المشرق. ففى ظل التوحيد الكارولنغى للغرب حوالى عام 800 بعد الميلاد:

«تم إرساء شبكة إدارية ممركزة ومفصلة على كامل الأرض الممتدة من كاتالونيا إلى شليسفغ ومن نورماندى إلى ستيريا. وكانت الوحدة الإدارية الأساس هى الكونتية وقد تم نسخها عن الوحدة المدنية الرومانية القديمة. جرى تعيين النبلاء المؤتمنين بوظيفة كونت ومنحوا سلطات قضائية وعسكرية

تمكنهم من حكم تلك الأقاليم. كان التفويض ببسط السلطة العامة صريحا وقاطعا ولايمكن نقضه إلا من قبل الإمبراطور. وعلى هذا الأساس كان ثمة ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ من هؤلاء المسؤولين على الأرجح على امتداد الإمبراطورية. ولم يكن هؤلاء يتسلمون رواتب بل نسبا من الإيراد الملكى المنتزع محليا فضلا عن حقوق تصرف فى أراض فى الكونتيات التى يحكمونها....وكان يمكن نقل الكونت الكفء من منطقة إلى أخرى، وإن كان نزع سلطة الكونت أو نقله أمرين قليلى الحصول فى الواقع».

P. Anderson 1974 a: 138

إن كانت الرغبة فى تشكيل إمبراطوريات شاسعة قائمة فى جزئى العالم متماثلة، وإن كان التنظيم المركزى الداخلى واحدا حيثما تحققت تلك الرغبة، فلابد من تفسير التحلل السريع لإمبراطوريات أوربا الغربية واستمرارها فى آسيا والمشرق انطلاقا من اختلاف وظائف الحماية التى أدتها كل منهما.

غير أن البرهنة على أن إقامة نظام سياسى معين تؤدى وظيفة ما لا تفسر إلا جانبا واحدا من العملية التاريخية. إذ لابد، بالإضافة إلى ذلك، أن نبرهن على أن إقامة بنى كتلك كان ممكنا من الناحية التقنية والاجتماعية. وبوسع المرء أن يتكهن أن كلف الحماية المفروضة على مختلف قطاعات السكان، ولاسيما الفئات العاملة، تزداد كلما كبرت الوحدة السياسية قبل الرأسمالية. ويعود هذا إلى أن وحدة كهذه تتطلب وجود جيش دائم وبيروقراطية ومستويات إدارة وسيطة متعددة، تنزع كل منها حصتها من الفائض المنتج، بهدف فرض سلطة المركز على سكان يعيشون على رقعة واسعة نسبيا من الأرض. وبدهى أن الطريقة الوحيدة لاستخلاص كلف حماية أكبر فى ظل أنظمة كهذه تتم عبر اعتصار مقادير أكبر من المنتجين المباشرين. لأن الطريقة الأخرى القائمة على زيادة إنتاجية العاملين والتى قد تحقق زيادة فى دخل الحكام من دون انخفاض دخل المنتجين ليست ممكنة إلا فى ظل الرأسمالية.

السؤال الذى ينبغى طرحه هنا هو كيف أذعنت المجتمعات المشرقية (والآسيوية) لعملية استخلاص كلفة عالية نسبيا على عكس مجتمعات أوربا الغربية؟

فرضيتان أساسيتان يمكن أن تفسرا الحاجة إلى وجود وحدات سياسية ضخمة megapolity، الأولى هى اعتماد حياة تلك البلدان على أنهار كبيرة كالنيل والفرات ودجلة وأنهار أخرى أصغر تمتد على مساحات واسعة مما يجعل التخطيط المركزى ضروريا للإشراف على برامج الرى ومشاريع الصيانة واسعة النطاق للأحواض المائية الكبيرة (Wittfogel 1962)[1]. يضاف إلى ذلك أن شحة الأمطار فى المشرق جعلت حياة الناس معتمدة بشكل حاسم على تلك الأنهار. وفى ظل تلك الظروف ما كان بوسع معايير الكفاءة الجزئية criteria efficiency-micro، أى القدرة على إدارة ضيع منفصلة وزراعتها أن تكون بديلا عن الإدارة الشاملة للموارد المائية، ذلك أن إهمال أجزاء مهما كانت صغيرة من الأنهار، بوسعه أن يتسبب بأضرار كبرى لحضارات بأكملها.

والسبب الثانى وراء الحاجة للإبقاء على وحدات سياسية كبيرة فى المشرق يكمن فى طبيعته الطوبوغرافية التى جعلته عرضة للغزوات البدوية المتكررة من السهول المنغولية أولا، ومن شبه الجزيرة العربية (والصحراء الليبية كذلك فى حالة مصر) ثانيا. يمكن اعتبار الحاجة إلى الدفاع عن تلك المناطق ضد تلك الغزوات متفرعا من الحاجة إلى الحفاظ على أنظمة الرى المعقدة نسبيا. فالتهديد لم يكن ناجما عن الغزو بحد ذاته، إذ كان يمكن التعايش معه إن استطاع الغازى العناية بمنظومات الرى التى اعتمدت عليها حياة البشر بكل ما فى الكلمة من معنى. فبعد كل هذا وذاك، كان كل حكام المنطقة

---

(١) قد يبدو استخدامى للحجج التى يسوقها أنصار أطروحات «الاستبداد الشرقى» و«نمط الإنتاج الآسيوى» مفارقة. غير أن مايجعل تلك الأطروحات خاطئة وضعيا ومتحيزة إيديولوجيا لايكمن فى الوقائع الأساس، بل فى الاستنتاجات العشوائية المبنية عليها كالزعم بأن الأرض كلها كانت ملكا للحاكم المطلق فى «الشرق» على عكس الوضع فى الغرب، وأن هذا الأمر أدى إلى جمود الديناميات المجتمعية وإطلاق يد الحكام ذوى القدرة المطلقة المزعومة فى تشكيل مجتمعاتهم على الصورة التى يريدونها. انظر أدناه.

ومنذ عهد سحيق غزاة، بيد أن الفرق بينهم وبين المغول، على سبيل المثال، يكمن فى أن الأخيرين لم يكونوا من البدو الرحّل الذين لم تكن لديهم أدنى فكرة عما تتطلبه الزراعة فحسب، بل يبدو أنهم لم يكونوا يفكرون فى كيفية الحصول على الموارد من السكان فى المدى البعيد قدر ما كان همهم النهب السريع وتحطيم خصومهم مما جعلهم يلحقون أضرارا بليغة وطويلة الأمد بالمنطقة حين غزوها عام 1258 للميلاد.

دفع الجفاف والكوارث البيئية الأخرى المغول إلى التدفق من مواطنهم الأصلية فى موجات هائلة اتجهت إلى الغرب لتدمر مناطق شاسعة من المشرق وتصل إلى البلقان وشرق أوربا. والواقع أن الأخيرة كانت الحصن الذى حمى أوربا الغربية من المآل الذى أصاب المشرق (ولكن حتى لو وصل المغول إلى هناك فعلينا أن نتذكر أن الأمطار توفر لزراعة أوربا مصدرا إضافيا إلى جانب الأنهار). وفى هذا الصدد يلاحظ بيرى أندرسون:

> «كانت الموجات المتعاقبة من الغزوات البدوية من آسيا الوسطى تقطع وتحطم النمو البطيء للمجتمعات الزراعية السلافية فى الشرق من السير باتجاه تكوين نظم دولة مستقرة... إذ كانت تلك المنطقة محاذية جغرافيا للحدود الآسيوية للبداوة الرعوية وتحملت بالتالى عبء مجابهة الهجمات العسكرية البدوية المتكررة على أوربا التى احتمى الغرب منها. وفوق هذا كله تشابهت طوبوغرافيا جزء كبير من أوربا الشرقية مع السهول الآسيوية التى تدفق البدو دوريا منها».

P. Anderson 1974a: 217

بحوالى القرن الخامس عشر كانت أوربا الشرقية قد تحصنت نهائيا من مخاطر الغزوات البدوية القادمة من آسيا. والمفارقة أن من وفر لها هذا الحصن كانوا العثمانيين الذين كانوا أنفسهم غزاة بدو احتلوا مناطق شاسعة امتدت من آسيا الوسطى فى الشرق إلى شمال أفريقيا فى الغرب، ومن أوربا الشرقية فى الشمال إلى شبه الجزيرة العربية فى الجنوب. كان الشرق بحاجة إلى قوة الدولتين العثمانية والفارسية لمنع المغول من معاودة

الغـزو، لكن هاتين الدولتين لم تكونا فعالتين فى مجابهة تهديدات البداوة "الداخلية"، أى القطعان القادمة من المناطق الصحراوية الواقعة ضمن الوحدات السياسية لتلك الدول والتى كانت تقوم بغزوات دورية للسكان المستقرين فى الريف والمدن فتحطم ما تم بناؤه من قبلهم. وقد استمر تهديد البداوة الداخلية حتى أوائل القرن العشرين فى أكثر أجزاء المشرق، فظلت الحاجة الشديدة إلى وجود دولة قوية ذات جيش متمكن قائمة لدى رعايا الدولتين الفارسية والعثمانية من أبناء الريف والحضر.

من هنا بوسعنا الاستنتاج بأن البيئة والجغرافيا جعلتا الحجم الأدنى القابل للحياة للوحدة السياسية فى المشرق (وفى آسيا عموما) أكبر بكثير من مثيله فى أوربا الغربية. وانطوى ذلك على حقيقة أن كلفة الحماية، أو الصلاحيات المطلوب وجودها لدى السلطة المركزية فى المشرق أكبر مما كانت عليه فى أوربا الغربية، بما أن الحد الأدنى للمساحة القابلة للدفاع عنها فى الأخيرة كان أصغر.

ومع أن الوحدات السياسية الضخمة كانت أساسا لدوام حياة تلك الحضارات، فإنها نادرا ماكانت فاعلة كتنظيم كفء للتجمعات المحلية لرعايا الدول، من هنا تأكيدنا على الوحدة السياسية، لا الوحدة الاقتصادية-الاجتماعية القابلة للحياة. وهنا بالضبط تتجلى خرافة الدولة الشرقية كلية القدرة كبناء إيديولوجى محض، لا أساس له فى الواقع.

فقد حاولت أن أبين فى الفصول السابقة أن البنى الحضرية والريفية للمشرق لم تختلف كثيرا عن مثيلاتها فى أوربا الغربية قبل الرأسمالية من وجهة النظر الاجتماعية-الاقتصادية. بل إن السمات الرئيسة لتلك البنى كانت متطابقة فى حالات كثيرة. لقد تطلّب وجود جيش وبيروقراطية دائمين وإدامتهما اعتصار موارد إضافية من سكان الريف والحضر على حد سواء، ولكن لم يكن بوسع الدولة «الشرقية» القيام بإجراءات أخرى كثيرة تفوق مافعلته الوحدات السياسية فى أوربا الغربية لفرض تعسفها ونظمها.

أولا، كان يجب التوفيق بين رغبة الحكام فى مد نفوذهم إلى أكثر البقاع نأيا فى إمبراطورياتهم، أو فى احتلال مزيد من الأراضى خارجها، مع تقنيات المواصلات

المتوافرة آنذاك. فقد تمتعت كل جماعة، بما فيها تلك الجماعات التى كانت بحاجة للتكامل مع جماعات أخرى بعيدة داخل الإمبراطورية أو خارجها، بدرجات متفاوتة من الاستقلال فى إدارة شؤونها الخاصة. لكن مقدار الاستقلال الذى تمتعت به كل جماعة لم يعتمد على حسن نية السلطة المركزية أو سوئها ولا على رغبات الرعايا أنفسهم، بل كان يصاغ وتعاد صياغته عبر صراعات لاتنقطع وتتخذ أبعادا دموية فى الغالب مع كل تغير ملحوظ فى علاقات القوى بين الرعايا والحكام. واستخدم هنا تعبير «ملحوظ» للإشارة إلى أن التغير فى توازن القوى قد يكون فعليا، وقد لايكون كذلك كأن يستغل الفلاحون انشغال الدولة فى حرب حين تسحب جيوشها من مناطقهم فيعلنوا العصيان لكن الدولة تظل قادرة على قمعهم.

ثانيا، إن الإقرار العام بحاجة منطقة ما إلى الرى المركزى لايقود بالضرورة إلى أى من الاستنتاجين التاليين:

أ - أن كل أجزاء الإمبراطورية شعرت بتلك الحاجة بالدرجة ذاتها، فبلاد الشام أو شبه الجزيرة العربية، على سبيل المثال، لاتحتويان على أنهار كبيرة.

ب - أن بعض المناطق التى اعتمدت على الرى المركزى ما كان بوسعها تأسيس وحدات سياسية مستقلة بذاتها أو قابلة للحياة.

من هنا، فإن القرون الستة التى هى دورة حياة العثمانيين كانت صراعا مستمرا لقمع الحركات الانفصالية من جانب مختلف مناطق الإمبراطورية. وقد عززت التطورات الثورية فى التقنيات العسكرية وتكنولوجيا الاتصالات وانفتاح المشرق على التجارة الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نزعات الاستقلال والانفصال عن الإمبراطورية لكنها زادت من قدرة العثمانيين على الوصول إلى المناطق البعيدة فى محاولة لإعادتها إلى الحكم المركزى. وهنا علينا أن نحذّر مما درج عليه مؤرخو القرن العشرين من اعتبار كل محاولة للانفصال عن الدولة العثمانية حركة قومية، فالأخيرة لم تكن مطروحة بشكل صريح كإيديولوجيا لتبرير الاستقلال أو الانفصال عن الإمبراطورية.

أولا، أطلقت تحسينات التكنولوجيا العسكرية إشارة البدء لنهاية مخاطر البداوة الداخلية، لاسيما للمراكز الإدارية والحضرية الأساس. وهكذا بات بالإمكان بروز أنماط أكثر استقرارا للتجارة وملكية الأرض مع تمتع التجار وملاك الأرض بمزيد من الأمان.

ثانيا، ساهم التوسع الكبير فى فرص التجارة بشدة فى ترسّخ الطبقات المسيطرة فى الولايات والمراكز الأدنى المختلفة فى الإمبراطورية. وأخذت الطبقات الجديدة الصاعدة، وحتى الولاة الذين تم تعيينهم ممثلين للأستانة (إسطنبول) فى الولايات المختلفة، بمقاومة مطالب السلطات المركزية بضخ مقادير ضخمة إلى المركز.

ولعل الحالات التالية تبرز ما أشرنا له من نزعات:

- منذ عام 1735 وحتى مقتله عام 1775، سيطر ظاهر عمر الزيدانى المنحدر من عائلة بدوية التزمت جمع الضرائب للسلطان، على معظم أجزاء فلسطين وكان نفوذه يفوق نفوذ الولاة وسادة جبل لبنان.
- أقام المماليك حكما شبه مستقل فى العراق بين 1747 و1831.
- ومع أن الموصل كانت تعتمد على والى بغداد، فإن عائلة الجليلى حكمت المدينة بين 1726 و1834.
- وصل مماليك مصر ذروة قوتهم أواخر القرن الثامن عشر فى ظل حكم على باشا الكبير حتى قضت عليهم ثورة محمد على السلطان العثمانى.
- خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نجحت عائلة حمدان الدرزية فى السيطرة على معظم أجزاء جنوب سوريا.
- خلال الفترة ذاتها سيطر شيوخ الشهابيين من المسيحيين على جبل لبنان ومعظم أجزاء ساحله.
- مثلت عائلة بابان الكردية حكام أمر واقع للسليمانية فى منطقة كردستان.

● حكمت عائلة القرمنلى طرابلس الغرب بين 1711 و1836.

● حكمت عائلة العظم دمشق لمدة تزيد على الستين عاما.

● لكن الحركة الاستقلالية الأكثر أهمية بالطبع هى التى قادها محمد على باشا فى مصر منذ عام 1805 واستمرت حتى نهاية العثمانيين، حيث اعترفت السلطة المركزية بسلطته الوراثية على مصر، بل واعترفت له بحق إقامة جيش خاص به.

● وفى الوقت نفسه سيطرت الكثير من العوائل البدوية على مناطقها:

- فسيطرت عنِزه على الصحراء السورية منذ وصولها إليها فى نهاية القرن السابع عشر وطردها لاتحاد الموالى القبلى.

- وسيطر اتحاد المنتفك على البصرة.

- وسيطرت قبائل الهوارة على جنوب البصرة.

- وشهد الساحل الشرقى لشبه الجزيرة العربية صعود العوائل البدوية التى شكلت أجنّة الإمارات القائمة اليوم.

- وفى قلب شبه الجزيرة صعدت الحركة الوهابية التى هاجمت ضعف السلطان وعجزه عن حماية أراضى المسلمين.

وإلى ذلك كله ينبغى أن نذكر محاولات الانفصال الناجحة، لاسيما فى الجزء الأوربى من الإمبراطورية: هنغاريا 1699، القرم 1784، صربيا 1878، رومانيا 1878، اليونان 1882، بلغاريا 1908، البوسنة 1908، طرابلس (ليبيا الحالية) 1912، ألبانيا 1913.

(رافق 1985 المقدمة، نظمى 1984:91 هامش، نصر ودوبار 1976:25)

بوسعنا الآن تعيين محدِّدَين لدرجة الاستقلال الذى يمكن لمقاطعة ما إحرازه: أولهما بعدها عن مركز الحكم. والمثالان الجليان على ذلك هما انفصال اليمن المبكر عن الإمبراطورية والمحاولات الناجحة للوهابيين لانتزاع معظم أنحاء شبه الجزيرة

العربية من قبضة إستانبول. لكن المسافة وحدها لاتفسر حافز السعي للحصول على الاستقلال، بل إنها تفسر فقط الأسباب التي تعيق السلطة المركزية عن قمع استقلال إقليم ما أو سعيه للحصول على مزيد من الحرية. هنا يبرز دور المحدد الثاني الذي يجعل أجزاء إقليم ما تترابط فيما بينها وتتباعد عن مركز السلطة السياسية، وهو وسائل النقل الأساس المتاحة لذلك الإقليم. فمن جهة كان ثمة اختلاف كبير بين المناطق التي اعتمدت على الطرق البرية وتلك التي اعتمدت على النقل المائي. وفوق هذا وأكثر أهمية أن مسارات التطور للمناطق التي اعتمدت على النقل النهري اختلفت بشدة عن مسارات المناطق المعتمدة على النقل البحري. فقد ساهم عدم اعتماد بلاد الشام على نهر رئيس في نشوء مركزين متنازعين هما حلب ودمشق لكل منهما طرق تجارة مختلفة وشركاء تجاريين مختلفين، وبالتالي تطلعات وأجندات سياسية مختلفة. وفي المقابل حافظت مصر منذ القدم على هوية فريدة بفضل نهر النيل في المقام الأول، إذ شدّ أقاليمها.

3.5. السلطة قبل الرأسمالية وكلفة الحماية

برغم كلف الحماية الأكثر ضخامة والوحدات السياسية الأكبر وبالتالي الحاجة إلى الإبقاء على جيش وبيروقراطية دائمين، فإن عمل الوحدات الاجتماعية -الاقتصادية في آسيا (بما في ذلك المشرق) لم يختلف جذريا عن مثيلاتها في أوروبا الغربية. فالقضية التي لابد من تناولها هنا، إذن، تتعلق بتشكل الطبقات الحاكمة قبل الرأسمالية في كلتا المنطقتين. وهل قادت البنى السياسية المختلفة في الإمبراطورية العثمانية إلى تشكل متفرِّد لأرستقراطية ملاك الأرض في المشرق؟

حين بحثنا العملية العامة للتمايز الطبقي أعلاه، لاحظنا تقسيم الجماعة إلى مثلث يتكون من القادة السياسيين- العسكريين أولا، والقادة الروحيين-الإيديولوجيين ثانيا وهم قد يكونون رجال دين أو سحرة أو بيروقراطيين متفننين في الإدارة، والمنتجين ثالثا. ولابد من النظر إلى هذا التقسيم في سياق تصاعد إنتاجية الأخيرين التي تسمح باقتطاع أجزاء من إنتاجهم لتمويل الفئتين الأولتين. أما بالنسبة للمحاربين، فلابد من

النظر إلى هذا التقسيم فى سياق تطور وسائل الاتصال وإمكانية السيطرة على مناطق أكبر وبالتالى إخضاع المزيد من الرجال والنساء. وبما أن تزايد الإنتاجية الزراعية قبل الرأسمالية شديد المحدودية (لكنه ليس معدوما)، فإن الوسيلة الوحيدة لإبقاء الزيادة فى أعداد المجنّدين، فضلا عن رفع مستوى معيشة غير العاملين كانت تتم عبر إخضاع المزيد من الرجال والسيطرة على مزيد من الأراضى واستغلال أو زيادة استغلال الفلاحين الخاضعين أصلا. وفى هذا المجال، يرى ثيربورن:

«فى ظل الإقطاع، كانت ملكية الأرض (ومعها عدد من الفلاحين غير الأحرار) هى وسيلة الإنتاج الرئيسة، وكان الاستهلاك موجها لإشباع حاجات النبلاء. فالحركية الاجتماعية المميزة للنظام انطوت على الحصول والاستيلاء على المزيد من الأرض وانتزاع المزيد من الفائض من الأرض المسيطَر عليها أصلا. ولما كان بيع الأرض وشراؤها بحرية فى السوق مستحيلا، فإن المهارة الوحيدة التى ميزت الطبقة الحاكمة تمثلت فى القدرة العسكرية. وكانت وظيفة الدولة الأساس (وسواء كانت تلك دولة مطلقة أم لا) هى الإعداد للحرب».

[Therborn 1978: 71]

إن جماعة مزدهرة نسبيا لن تذعن لحكامها بشكل غير مشروط، فقد لاحظنا أعلاه أن الإذعان مشروط بإحساس المحكومين بأن الحاكمين يوفرون لهم خدمات. وفى مقابل تلك الخدمات يقدم المحكومون للحكام الهدايا، والأضاحى والخراج أو الريع أو الضرائب. لذا كانت الحرب والإعداد لها جوهرية للحكام لإبراز صورتهم كجبابرة لايقهرون مما يفرض على الآخرين طلب حمايتهم. ولكن، الحماية ممن؟

من المعلوم أن مساحات واسعة من الأرض كانت ملكا جماعيا وأن الفلاحين كانوا يتصرفون بها بحرية قبل مجيء الإقطاع فى أوربا ونظام المحاصصة فى المشرق. فلم يكن بوسع أمراء الحرب إجبار الجماعات الفلاحية على التنازل عن حقوقها فى الأرض إلا إذا شعرت الأخيرة بأنها تحت تهديد مستمر بالنهب والتدمير. وهكذا فإن أمراء الحرب

الذيـن مثلوا التهديد الرئيس للفلاحين أخـذوا فى عرض خدماتهم مقابل الحصول على ريع. ولم تكن تلك «الخدمات» فى الواقع غير الامتناع عن تهديد الفلاحين أو عن نهبهم وتدمير إنتاجهم. وفى هذا الإطار يلاحظ روبرت برينر إن بنية الإقطاع الأوربى الغربى التـى وزعـت التحكم بالقوة على سـادة أفراد لاحـصر لهم، نزعت فى الوقت نفسـه إلى جعل تملك الفلاحين الكامل للأرض شديد الصعوبة لأنها أجبرتهم على وضع أنفسهم تحت «حماية» سـيد ما لتأمين أنفسـهم من اعتداءات سـادة آخرين. وهكذا فمن الناحية الاقتصاديـة البحتة (لكن تفكيرا اقتصاديا بحتًا غير ممكن إلا فى ظل الرأسمالية) لم يكن هنـاك ما يجـبر الفلاحين على العمل فى ضيع السـادة، إذ كان معظمهـم يتصرفون بقطع أرض صغيرة وأدوات عمل خاصة بهم تمكنهم من العمل لحسابهم (Brenne 1985a: 229).

هكـذا نجـد أن الحقـوق «الاقتصاديـة» للطبقة الإقطاعيـة كانت مشـتقة من دورها السياسـى، أو من «الخدمات» التى أدّتها للفلاحين. ولعل القنّ فى ذروة صعود الإقطاع كان قـد سـمع من أسـلافه قصصا عن الأيـام الخوالى، حـين لم يكن ثمة سـادة يكبّلون الفـلاح، لكن قصصا كهذه لا تنزع مشروعية وظائف سـادة الإقطاع فى نظره. ذلك أنه لم يكن بوسعه تخيل إمكانية سير الحياة بشكل طبيعى من دون «خدمات» سيد الأرض. هكـذا يولـد الإذعان من خـلال التجربـة اليومية لا من المعرفـة المدققة للفـلاح لتاريخ الطبقة الحاكمة القائمة، حتى لو كانت قصص الأجداد تعطيه فكرة عن ذلك التاريخ.

ولإدامـة «مشروعية» الإقطاع كحماة سياسـيين، لاسـيما حين كان يتفسّـخ فى القرن الخامس عشر، كان الحكام منخرطين بشكل مباشر فى تكوين العصابات. ولم تكن تلك مصادفة عرضية، كما يوضح المقطع المطوّل التالى من موريس دوب عن إنكلترا:

«يبـدو أن شـبكة العصابـات، وإن ازدادت عـلى الأرجـح فى القـرن الخامس عشر، ميّزت الإقطاع فى القرون السـابقة وبشـكل أشـد شرا فى القارة كما فى حالة «البارونات اللصـوص» فى أراضى الرايـن وأماكن أخـرى. ويقدم جوسراند أمثلـة عن النهب على

الطرق الخارجية والابتزاز من قبل عصابات مسلحة فى القرن الرابع عشر. كانت تلك العصابات تعمل فى ظل نظام يسمى «الصيانة» وتتمتع بدعم أعلى الناس شأنا فى البلاد، بما فى ذلك أناس فى البلاط وفى العائلة المالكة، ولايستثنى من ذلك أمير ويلز وأقطاب الكنيسة و «أعز مرافق» للملك إدوارد الثالث، أى الملكة.

كان لكبير الأرض ولأناس أقل شأنا أتباع شخصيون، يقسمون على خدمتهم ومستعدون للقيام بأى شيء يأمرونهم به، وهو ما انطوى على القيام بأكثر الأمور بشاعة كوضع اليد على ملكيات أو سلع لم يكن لسادتهم أو لأى أحد آخر ممن يدفعون لهؤلاء السادة بهدف الحماية أى حق بها. كانوا يرهبون المالكين الفعليين والقضاة والمحلّفين. يختطفون الخصوم مقابل فدية ويضربوهم ويشوّهون أبدانهم».

(Dobb 1946: 49 fn)

هكذا يمكن أن نرى ببساطة أن التمثيل الإيديولوجى للسياسة كان القوة المحركة للإقطاع فى أوربا القرون الوسطى، مثلما كان التمثيل الإيديولوجى للدين القوة المشرعنة للحضارات السابقة فى أوربا وغربها، والتمثيل الإيديولوجى للاقتصاد فى ظل الرأسمالية[1]. ويكمن التمثيل الإيديولوجى فى حالة ماقبل الرأسمالية فى واقع أن القوة هى التى تحمى الآخرين وأن الشرعية من منظور الجماعات الزراعية يكتسبها أكثر الحماة بأسا، أى أقوى المحاربين.

وعليه فإن كلفة الحماية تتفاوت بالضرورة وفقا لحجم المخاطر (الفعلية أو المتصوَّرة) من جهة، وعلى توافر «حماة» آخرين من جهة أخرى. ولكن لابد أن نبقى فى ذهننا أمرا حاسما على الدوام فيما يتعلق بتلك التكاليف، هو ضرورة أن تسبغ عليها مشروعية ما.

(١) أبرز هنا تعبير «التمثيل الإيديولوجى» للاقتصاد أو الدين أو السياسة بهدف تمييز فهمى لعمل التشكيلات الاجتماعية عن فهم الدارسين الذين يرون أن الاقتصاد أو السياسة أو الدين هى المستويات المقررة فى ظل التشكيلات الاجتماعية المختلفة. ففى الصفحات السابقة حاولت أن أبين أن الإيديولوجيا، والإيديولوجيا وحدها، هى ما يضفى على مستوى ما موضعه المهيمن ضمن سياق تاريخى محدد.

بتعبير آخر: إن الرأى القائل بأن الإقطاع والنظم قبل الرأسمالية فى المشرق استندت إلى الإكراه المحض وأن الفلاحين أو تجار المدن كانوا واعين منذ البدء بمظالم نظام كهذا يجب أن يعامل كفنطازيا اخترعتها عقول تستمد مفاهيمها من قواعد العصر البرجوازى فيما عاد بوسعها بالتالى تخيل المنتجين يتخلون طوعا عن جزء من عائد عملهم لصالح آخرين. أما حين نعيش فى سياق اجتماعى تمثل الحرب فيه أسلوب العيش «الطبيعى»، فسيبدو بحث الجماعات الزراعية عن مجموعة تحميها مقابل دفع ثمن لتلك الحماية أمرا طبيعيا. وسينحصر هامش حرية تلك الجماعات، فى ظل وجود عدد من المحاربين المتنافسين، فى اختيار الحامى الأقل كلفة والأكثر قدرة من بين أولئك النهّابين[1]، وهو ما يفسر الأشكال اللامتناهية من استقبال الفاتحين من قبل المجتمعات المحلية عبر التاريخ: أشكال راوحت من الترحاب إلى القتال الشرس الذى امتد لعقود فى بعض الحالات.

تفسر الآلية المعروضة أعلاه المحددة للتشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية كثيرا من حركيات التشكل الطبقى فى المشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما تفسر تلك الحركيات فى أجزاء كثيرة أخرى من العالم فى فترات زمنية مختلفة. فمن الناحية النظرية، كانت الدولتان العثمانية والفارسية مسؤولتين عن حماية الجماعات الزراعية ومكافحة الخارجين على القانون. لكن سلطة الدولة، فى الواقع، نادرا ما امتدت خارج المدن الرئيسة. وحتى هنا، كان على السلطات المركزية الاعتماد على الأعيان المحليين من أجل حفظ النظام، كما لاحظنا. ولنضف إلى ذلك أن كثيرا من مدن المشرق تعرضت لحصار مختلف القبائل المتصارعة فى أحيان كثيرة.

---

(١) قد يبدى محلل فى المستقبل استغرابا مماثلا من حال مواطنى اليوم الذين «تعرضوا للإكراه» لدفع نفقات «غير عقلانية» يعيش منها القادة السياسيون والعوائل المالكة، بل إن مجمل نظام الضرائب المعاصر قد يتم تصويره فى الغد كما نصور اليوم الإتاوات التى انتزعتها الإمبراطوريات البائدة. لذا، فما لم يؤخذ مجمل عمل النظام الاجتماعى بعين الاعتبار، لن يكون بالوسع فهم الوظائف «الضرورية» للبنى السياسية القائمة فى الحفاظ على تماسك التشكيلة الاجتماعية.

بدهى أن القبائل المقاتلة تفاوتت فى أحجامها وبالتالى فى مدى نفوذها، مثلما تفاوتت الأهداف التى سعت إلى تحقيقها. كانت الغالبية تتصارع فيما بينها بهدف السيطرة على الأراضى الصالحة للرعى لتكوين «ديرة» خاصة بها. وكانت الديرة مجالا جغرافيا تمارس القبيلة عليه حقوق السيادة ويستخدمه الشيخ لانتزاع ال "خوّة" من كل من لم يرتبط بقبيلته أو كل من اجتاز ديرة القبيلة (Fattah 1997: 30-31). وإذا ما تزايدت قوة القبيلة، كان الشيخ يبعث بمندوبيه لجمع الخوّة من القبائل التى يُخضعها لحمايته وإلاّ هددها بالحرب، فضلا عن جمعه للخوّة من القرى الواقعة ضمن الديرة نفسها. وكان دفع الخوّة يعنى اعترافا بحدود سلطان القبيلة وشيخها من جانب كل الأطراف التى تجتاز ديرة القبيلة من تجار وحجاج ورعاة باحثين عن الماء والكلأ.

غير أنه، وفى حالات قليلة، نجحت اتحادات قبلية شديدة القوة كالمنتفق فى جنوب العراق، وبابان فى السليمانية فى شمال شرقيّه، وآل سعود فى نجد فى تكوين دويلات شبه مستقلة. وكانت الحالة الأخيرة أكثر خطرا على الدولة المركزية بكثير. ففى الحالتين الأولتين لم تكن السلطة العليا للعثمانيين موضة تحدّ. أما فى الحالة السعودية فقد تحالف اتحاد من القبائل المحاربة شديدة البأس مع مذهب طهرانى إسلامى حديث الولادة هو الوهابية وتحدّى صدقية تمثيل الدولة العثمانية للإسلام «الحقيقى»، منتزعا فى نهاية المطاف معظم الجزيرة العربية، باستثناء الحجاز، من السيطرة الفعلية لإسطنبول[1].

---

(١) تطلّب نجاح أى حركة انفصالية أكثر من البعد الجغرافى عن مركز الإمبراطورية. فقد قدم توافر هذا الشرط الإمكانية التقنية للنجاح. لكن الشرط الثانى والأهم كان ضرورة توافر مبرر إيديولوجى. وفى ظل إمبراطورية استندت مشروعيتها الإيديولوجية إلى تمثيل الإسلام، كانت الوصفة المثلى هى نشر عقائد مختلفة تدّعى كل منها تمثيل الإسلام الحقيقى. ولم تكن الجزيرة العربية الحالة الوحيدة لمثل تلك المحاولات، ففى حوالى ذلك الوقت، كانت هناك السنوسية فى طرابلس (ليبيا الحالية) والمهدية فى السودان، بل أن غزو محمد على باشا لسوريا رغم اعتراض الباب العالى تطلب التحريض عليه بإصدار فتاوى تقول بخروجه على الإسلام ورد محمد على بفتاوى مماثلة. أما المذهب الشيعى، فإن تبنى الفرس له فى القرن السادس عشر كان أساس شرعنة صراعهم مع العثمانيين منذ البدء.

إن الانقسامات داخل القبائل أو فيما بينها إلى محاربين ومزارعين وتبعات ذلك، أمر تمت ملاحظته حتى فى أوقات مبكرة. ولم يكن الهنود والأوربيون الغربيون وحدهم يعتبزون الفلاحين عنصرا أدنى، بل إن المشارقة والعرب كانوا ينظرون إليهم كذلك. ففى مقدمته الشهيرة، أكد ابن خلدون (1332- 1406) أن «الناس الذين يعيشون على الزراعة يتميزون بوضاعة وانحطاط ظروفهم». ويعزو ابن خلدون جذور هذا الوضع إلى الفرض القسرى للإتاوات على الفلاحين، وتحملهم العسف على ممتلكاتهم، وخضوعهم لسلطة ينوؤن تحتها. إن دفع الضرائب أو الإتاوات تحت التهديد بالخراب هو أمر لا تتحمله «القلوب ذات الكبرياء»، وفقا لابن خلدون، وهو دليل على ضعفهم الذى يعود إلى تآكل أو انعدام روح العصبية، أو الروح الجماعية، فى أوساطهم، وبالتالى إلى عجزهم عن الدفاع عن أنفسهم أو مصالحهم (نقلا عن Batatu 1999: 95).

بقيت القبائل المحاربة تتحاشى ممارسة الزراعة طوال القرن التاسع عشر، بل وحتى القرن العشرين فى أجزاء كثيرة من المشرق. فقد ظل الأغوات الأكراد يصرون على أن فلاحيهم ينتمون إلى عرق آخر غير عرقهم، كما لاحظنا. ولم تمارس قبيلة بنى لام القوية فى جنوب العراق الزراعة واعتبرتها مهنة تحط من شأنها. وبرغم شق قنوات كثيرة عبر أراضيها، فقد اعتمد شيوخها على إتاوات الحماية المنتزعة من عشائر فلاحية أخرى شغّلتها فى أراضيها الشاسعة، لاسيما عشائر اللوريين الكرد. وتلك كانت حال شمّر جربا التى حاول الوالى مدحت باشا توطينهم فى أراضيهم خلال ستينيات القرن التاسع عشر، فكان رد شيخهم عبد الكريم أن لدى شمّر الكثير من الأغنام والخيل والجمال «ولن نتحول إلى أصحاب دكاكين» (نوّار 1968: 156).

ظلّت قبائل البدو ترعب أرياف مصر فى فترات عدة حتى منتصف القرن التاسع عشر. كان كثير من تلك القبائل من بدو برقة فى ليبيا الحالية ممن جاءوا إلى مصر خلال القرن الثامن عشر وسكنوا سناجق الفيوم وبنى سويف والمنيا[1].

---

(١) كانت مصر مقسمة إلى ٢٤ سنجقا تحت حكم الوالى.

وتحـت وطأة الظـروف الاقتصادية القاسـية، هاجرت قبائل أخـرى من الحجاز موجهـة هجماتها فى البدء إلى دلتا النيل قبل أن يخضعوا الفلاحين فى معظم أنحاء الشرقية. يصف مؤرخ مصرى بارز التهديدات البدوية على النحو التالى:

«ظلـت هذه القبائـل [البدوية] تهـز البناء الاجتماعى والسياسـى لمصر لفترة طويلة. لقد كانت وباء مسـتديما أصاب المناطق الزراعية على تخوم الدلتا، لاسيما فى منطقتى الشرقية والبحيرة وعلى ضفاف وادى النيل فى صعيده، وبالأخص فى بنى سـويف والمنيا والفيوم...ففى القرن الثامن عشر، على سـبيل المثال، استغل شـيخ الهوّارة... تفكك سلطة القاهرة... لكى يكوّن كيانا شبه مستقل فى صعيد مصر[1]».

ولم تستقر معظم تلك القبائل إلا فى القرن التاسع عشر حين خوّل محمد على شيوخهم حقوق التزام الأرض ومنحهم أراضى شاسـعة، فيما لم تستقر قبائل أخرى إلا بعد عقود فى عهـد الخديوى سـعيد. وكثير مـن عوائل مصر البارزة اليوم تنحـدر مباشرة من تلك القبائل، مثل عوائل لملوم والسـعدى فى مغاغة فى محافظة المنيا، والباسـل فى واحة الفيوم وأباظة فى الشرقية (Davis 1983: 51,100)[2].

(١) Yunan Labib Rizq (1995) «Al-Ahram: A Diwan of Contemporary Life». Al Ahram Weekly. 21-27 December.

(٢) يقدم الدكتور يونان لبيب رزق فى المصـدر السـابق أمثلة عدة عن الكيفية التى تم فيها تطويع الشـيوخ عبر تخويـف البعـض، ومنح الأراضى لآخريـن، والإنعام بألقـاب شرف على مجاميع منهـم، وتعيين آخرين فى وظائف رسمية. هكذا تم تعيين سليمان باشا أباظة من قبائل الأبايظة فى الشرقية فى منصب «رئيـس الإدارة الإقليمية، وهو منصب لم يكن يمنح فى السـابق إلا لأعضاء من الأرستقراطية التركية القريبة من العرش».
كما تم الإنعام على الشيخ البدوى لملوم السعدى بلقب بيه وبراتب ١٥ جنيها فى الشهر.
بلغت عملية إخضاع القبائل الذروة فى أواخر القرن التاسـع عشر. فنشرت صحيفة الأهرام فى ٢ ديسـمبر ١٨٩٥، وفقـا لـرزق، خبرا عن «تشـكيل لجان فى كل المديريات تم فيها انتخاب عمـدة أو أكثر لكل قبيلة، على أن يسـاعده شـيوخ آخرون كرؤسـاء لأفخاذ القبيلة». وقد تم تطبيق هذا النظام من دون أى اعتراض فى كل المديريات باسـتثناء البحيرة، حيث اعترض شـيوخ قبيلة النازلة على تعيينهم رؤساء للأفخاذ بعد أن كانوا شيوخ قبائل.

كان نزوع سادة الحرب للسيطرة على الجماعات الزراعية أشد بروزا فى الجزء الآسيوى من المشرق. فقد أخضع المحاربون الدروز الفلاحين الموارنة فى جبل لبنان، وتحولوا من ثم ليستولوا على منطقة السويداء فى سوريا. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وضع الدروز يدهم على جبل حوران (المسمى حاليا بجبل العرب) ليصبح اسمه جبل الدروز. وعبر الغزو أيضا وضع الدروز أيديهم على السهول الممتدة إلى الجنوب، حيث كان بعض مدنها وقراها خاليًا من السكان أو يشغلها البدو موسميا، لكن كثيرا منها كان يعود تقليديا إلى فلاحى حوران وأبناء مدنها (Batatu 1999:13). أما شرق سوريا فقد كان تحت القبضة القوية لعشيرة الرولا المتفرعة عن عنزة بعد أن هاجرت من الجزيرة العربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فيما كان شمالها الشرقى تحت سيطرة شمّر .(Blunt 1880: 46-90).

فى العراق:

«كانت المرتبة البدوية المحاربة هى التى قدمت فى الأساس الفئة الحاكمة من الأغوات والأمراء الأكراد، وشيوخ المشايخ، أى زعماء الاتحادات القبلية وزعماء القبائل الفرعية. ولعل التمايز بين البدوى المحارب والفلاح الذى لايرتبط به فى الغالب هو ما يفسر جزئيا بدايات الانقسام الاجتماعى الملحوظ فى العهد الملكى داخل نطاق القبيلة».

Batatu 1978: 71

انقسمت القبائل العربية فى جنوب العراق إلى أهل الإبل وأهل الأغنام ومربى الجاموس من قاطنى الأهوار، وكان البدو المحاربون من أهل الإبل يتعاملون مع كل الجماعات الأخرى بلا استثناء بازدراء، فكانوا يرفضون تزويج بناتهم حتى لأبناء العوائل البارزة التى لاتنتمى لجماعاتهم. أما المزارعون فى المجتمع القبلى فقد كانوا يعيشون فى أكواخ مزرية، ويدفعون إتاوات لسادة الصحراء من أهل الإبل، وينتمون إلى القبائل الأضعف التى تم إخضاعها من قبل الأخيرين (المصدر السابق: 68-69).

وثمة ظاهرة مثيرة لاهتمامنا سبقت توجه العثمانيين لتسجيل الأراضى بأسماء أفراد بكثير، مفادها أن الاتحادات القبلية القوية، مثل بنى لام والخزاعل وشمّر وألبو محمد

ممن نجحت فى فرز شيوخها بوضوح عن القبائل «الأدنى» التى كانت تزرع لها الأرض، كانت آخذة بالتحول إلى إقطاعيات على الطراز الأوربى تماما، حيث تمركزت السلطة السياسية واحتكار العنف بيد الشيوخ، كما يوضح المقطع التالى عن ألبو محمد:

«كان الفلاحون (من القبائل الأخرى) يخضعون لمراقبة الحاشية المسلحة للشيخ الحاكم... ففى أوائل القرن الثامن عشر، كوّن زعماء ألبو محمد، وهم أهل الإبل الأقوياء فى مناطق دجلة الجنوبية، قوة مسلحة دائمية وجهّزوها بالاستعانة بحدادين اثنين من بغداد بواحد وعشرين مدفعا، ومنعوا الفلاحين والقبائل الأخرى الخاضعة لسيطرتهم من حمل السلاح».

Batatu 1978: 69-70

ولمزيد من الأمثلة على عدم فرادة الآليات الأوربية، لنلاحظ وجود مسارات مشابهة كانت جارية فى أجزاء مختلفة من أفريقيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لعل أبرزها حالة المحاربين الزولو فى جنوب القارة، وحالة أثيوبيا التى عرفت مسارا شديد الشبه بتحول أوربا إلى الإقطاع خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ففى عهد منليك، ملك شوا بين 1865 و1869، توسعت المملكة شرقا وجنوبا بضمها مناطق لم يكن الحبشيون يقطنونها، حيث أقام الحبشيون نظام تقسيم أفقى فى المناطق الخاضعة يميز بين النافتاغنا naftagna والغابار gabar. كانت الأولى تعنى حرفيا حملة البنادق، فقد بات السكان المغلوبون وأراضيهم تابعين للجنود المنتصرين أو المستوطنين من العائلة المالكة والنبلاء والكنيسة الأرثوذكسية والدولة. أما الفلاحون (الغابار)، فقد أجبروا على تقديم الخدمة المجانية للمستوطنين ودفع الإتاوات العينية للمستوطنين وللدولة على حد سواء. وفى بعض الحالات تم بيع سكان الأراضى الخاضعة كعبيد
Vanderlinden 1977: 70ff, Vail 1997: 52-68, Etienne 1997: 518-35).

بوسعنا الاستطراد مشيرين إلى قيام الموسى، المنحدرين من فرسان غانا، باحتلال حوض نهر الفولتا فى أواسط القرن الخامس عشر، حيث أخضعوا السكان الأصليين

مـن المزارعين، الذين تطلق عليهم اليوم تسـمية «أهل الأرض» أو «أبناء الأرض» (Iz-ard 1975: 234- 237). كـما سـيطرت جماعـات من البدو الطوارق عـلى المزارعين فى النايجـر فى القرن التاسـع عـشر. وكانت تلك المجتمعـات تنتظم فى هـرم اجتماعى تقبع على قمته أرسـتقراطية قبلية تقبض على السلطة السياسية، وتتحكم بقبائل بدوية أخرى تزودها بالأغنام، والعمل والمسـلحين. ويقبع الفلاحون الأفارقة فى حضيض الهرم، إذ يخضعون لمربى الأغنام ويدفعون الإتاوات (Bonte 1975: 51-3).

مما سبق، يتبين بشكل قاطع أن المقاتلين، سواء كانوا بدوا أم لا، استخدموا مهاراتهم القتالية على مدار التاريخ لكي يتحولوا إلى طبقات حاكمة فى كل مكان تقريبا. واستمدوا المشروعية الأيديولوجية لتسـلطهم من منظومة الإرهاب التى أنشـأوها بأنفسهم؛ لكى يتقدمـوا مـن ثم بتوفـير الحماية إلى الجماعـات الضعيفة من رعاة ومزارعـين. وقد ترافق تحولهم إلى طبقات حاكمة مع عملية غلبت فيها المصالح المشـتركة على علاقات القرابة. وقد تتبع ى.أ. ثومبسـون بالتفصيل تشـكل نظام حاشـية الملوك الذى مثل، وفقا لرأيه، خطوة تمهيدية حاسمة فى التحول التدريجى من النظام القبلى إلى النظام الإقطاعى *فى كل مـكان* (Thompson 1965: 48-60). ومن المؤكد أن علاقات القرابة لم تفقد أهميتها، لكنها لم تعد تمثل البنية الأساس للإقطاع[1].

وقد سـار محاربو المشرق وأفريقيا على الطريق ذاته، كما لاحظنا. فقد أخضعت قبيلة قريش التجارية المحاربة التى جاء منها نبى الإسلام محمد أمما بأكملها خلال الفتوحات الإسـلامية الأولى، كما هو معلوم[2] لتنشـأ بعد ذلك دولة اسـتمرت مئات السنين. ومع

(١) يصف موريس غودوليـيه التشـكل المبكر للإقطاع فى ألمانيا بطريقة مشـابهة «حيث فقد الفلاحون الأحرار استقلالهم الشخصى تدريجيا وباتوا خاضعين لسلطة النبلاء الجدد التى تشكلت من شيوخ القبائل الجرمان وحاشيتهم المسلحة ومن أبناء الغال الذين انضموا إلى الإدارة» (Godelier 1978d: 187 علامات التوكيد منى).

(٢) يقدم الباحث المصرى سـيد محمود القمنى أدلة وافرة على أن دافع الدعوة المحمدية كان المخاطر التى تهدد المركز الاجتماعى لقبيله، كما يبين كيف أوشـك فخذان من تلك العشـيرة على الدخول فى حرب فيما بينهما قبل أن يولد محمد، حتى توصـلا إلى تقسـيم عمل يقضى بأن يحتكر الفخذ الذى انحدر منه النبى بالوظائف الروحية، فيما يتخصص الفخذ الثانى بوظائف إدارة الحرب (القمنى 1993، 1989).

أن القبائل المغولية لم تستطع البقاء فى العراق الذى يتطلّب ريّا مركزيا لكى يعيش، فإنها أقامت واحدة من أكثر الحضارات رفاها فى الهند قبل الاستعمار البريطانى لها.

تقدم التطورات فى المشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أكثر القرائن سطوعا على هذه النزعات التاريخية؛ لذا فمن المثير للاستغراب أن ينساق كثير من الكتاب العرب والأجانب فى أشكال غير مدققة من التفكير التأملى عن العلاقة بين القبيلة والدولة. ولعل أهم محاولة لفهم الخصائص العامة للبداوة هى صياغة بيرى أندرسون لتعبير «نمط الإنتاج البدوى» الذى يرى أنه:

«ساد التخوم الآسيوية خارج أوربا طوال العصور المظلمة والوسطى... ولم تكن تلك البداوة مجرد شكل اقتصادى قرابى سابق على الزراعة المستوطنة وأكثر بدائية منها، بل إنها من ناحية التصنيف قد تكون تطورا لاحقا... والواقع أن ثمة مفارقة مميزة لنمط الرعى البدوى تكمن فى أنه مثل، فى جوانب معينة، استغلالا أكثر تخصصا ومهارة للعالم الطبيعى من الزراعة قبل الإقطاعية، فيما كانت إمكانات تطوره الداخلية أكثر محدودية. لقد كان مسار تطور تفرع عن الحضارات الزراعية البدائية، وحقق إنجازات كبيرة فى البدء، لكنه أثبت فى نهاية المطاف كونه خليطا. أما الزراعة المستوطنة فقد تكشّفت ببطء عن إمكانات تطور أكبر بكثير تمهد لتقدم اجتماعى وتقنى تراكمى».

P. Anderson 1974a: 219

غير أن تعميمات أندرسون لاتستند إلى أساس وضعى، كما أنها ضعيفة من الناحية النظرية. إذ ما إن يصور البداوة كـ«مرحلة» من مراحل التطور البشرى، وكنمط إنتاج متميز، فإن عليه أن يموضعها فى مكان ما فى سياق تلك المراحل. لكننا لاحظنا ازدياد أهمية البداوة وأفول نجمها اعتمادا على الظروف البيئية طوال تاريخ آسيا وأفريقيا. فمتى ما ازدهرت الحضارات المستوطنة المحيطة بالبدو وأخذت بالتوسع، انعزل البدو فى جيوب ثانوية كان عليها التعايش بطريقة أو أخرى مع الحكام المحليين. ومتى ما

تفسـخت الإمبراطوريـات، كـوّن البـدو أجنّة القـادة السياسـيين والطبقـات الحاكمة للسـكان الزراعيين. وعليه، لم يكن للبداوة أن تشكل نمط إنتاج متميزًا قادرًا على إعادة إنتاج نفسـه بأى حال من الأحوال من دون أن تتفاعل بشـدة مع أشـكال الإنتاج المادى الأخرى.

والواقع، إن مفهوم أندرسـون للقبيلة البدوية يتوافق تماما مع مفاهيم القرن التاسـع عشر التى ثبت بطلانها وضعيا، والتى ترى أن القبيلة «مجتمع منظم تماما»، أى إنها نظام قابل لإدامة نفسـه، إذ يمتلك فى داخله كل الموارد اللازمة للإدامة المسـتمرة لنمط محدد من العيش الجماعى (Beteille 1980: 826). فقد لاحظنا أن البدو لايسـتطيعون إعادة إنتاج دورة حياتهم من دون تبادل على نطاق واسع مع الجماعات الزراعية. وبهذا المعنى، قـد ينطوى تعبير «التبـادل» على النهب والإكراه وفرض إتـاوات الحماية، أو قد ينطوى على مبادلة المنتجات عبر المقايضة وفقا لتوازن القوى القائم تاريخيا.

برغـم محاولـة أندرسـون البرهنة على أن البـداوة نمط إنتـاج متميز، فإنـه عجز عن تبيان وجود تشـكيلة اجتماعية ذات تمايـز طبقى واضح ومتضاد المصالح، إذ كان الفرق بين مالكى وسـائل الإنتاج والمعدمين معدوما، *وعليه فـإن الحركات الداخلية التى كان بوسـعها دفـع هذا النمـط المزعوم إلى التطـور معدومة*. والواقع أنه يعـترف بأن أطوار توسـع التشـكيلة الاجتماعية البدوية «تبدأ تقليديا بغزوات على طرق أو مراكز التجارة المجـاورة... أمـا الطور اللاحـق فيتميز باندماج عشـائر وقبائل متنازعة على السـهوب لتشـكل اتحـادات هدفها العدوان الخارجـى. وفى حالة المغول، أنتج هـذا الطور ظاهرة شـديدة الشـبه بنـظام الحاشية الملـكية فى التشـكيلة الاجتماعيـة قبـل الإقطاعيـة» (P. Anderson 1974a: 223).

ولكـن مـا الذى يعنيـه كل هذا؟ إنه يعنى أن الانقسـامات الطبقيـة الواضحة داخل القبائـل البدوية لاتبدأ إلا حين تندمج تلك القبائل بمحيطها غير البدوى، وهو اندماج حتمـى لاعرضى؛ لأن الحـراك الداخلى للبداوة لايتيح إلا درجـة محدودة من التمايز بين

الأنساب المختلفة أو التمايز الذى لاحظناه سابقا بين كبار السن والشبان. فالعشائر المقاتلة تتحول إلى طبقات مسيطرة أو حاكمة فى حالة الاندماج مع تشكيلة غير بدوية. وفى هذا السياق يلاحظ أندرسون:

«اقتصرت الوظائف الإدارية للدول البدوية فى الأساس على جمع الضرائب وتجنيد الناس ونفى الحرفيين. لقد كانت، إذن، هياكل طفيلية لاجذور لها فى نظام الإنتاج الذى ألحقوا أضرارا بالغة به».

P.Anderson 1974a: 224

غير أن مؤرخا معاصرا فحسب يمكن أن يطلق أحكاما قيمية كهذه. إذ يكفى أن نتفحص طبيعة ووظائف الريع الإقطاعى لنتأكد أن تحصيل الضرائب وتجنيد المقاتلين مثّل جوهر كل الوحدات قبل الرأسمالية تقريبا. ولا يمكن الحكم على طفيلية تلك البنى من عدمها إلا بعد مضى فترات زمنية وفى ظل نظم لاحقة. أما فى ظل النظام قبل الرأسمالى محل البحث، فليس بوسع أحد معرفة إن كان فرض الضرائب على التجارة سيشجّع المنتجين على استخدام مواردهم بشكل أكثر كفاءة أم لا، أو إن كان اعتصار الفلاحين سيؤدى إلى زيادة الإنتاجية، وإن بشكل متقطّع، أو لا. إذ بوسعنا القول إن حماية الطرق التجارية، حتى وإن كان الخطر آتيا من أولئك «الحماة» أنفسهم، مثّلت وظيفة ضرورية لكل دولة وحاجة لاغنى عنها لكل المنتجين والتجار، فلا يمكن، والحالة هذه، ازدراء العملية برمّتها بوصفها طفيلية.

استند سيمون بروملى إلى ذات التعميمات التأملية عن القبيلة والبداوة وتشكّل الدولة، وهى كما أشرنا تعميمات لا أساس لها وضعيا، لكى يفسر أسباب عدم نشوء الرأسمالية فى المشرق. ففى المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكام العثمانيين، أى خارج تركيا المعاصرة، وفقا لبروملى:

«لم تسمح القبلية الرعوية بتبلور تطور ذى شأن فى القوى المنتجة، ولا بقيام تراتب اجتماعى أو سلطة سياسية دائمين ضمن الجماعة. فلم تكن ثمة إعادة

لإنتـاج النبـلاء القبليـين عبر التـزاوج المنتظـم، ولم تكـن لديها السـلطة لفرض الضرائـب أو السـيطرة أو التحكـم. وحتى حـين هيأت الحـرب القبلية الفرصة لنشوء اتحاد مؤقت، كانت ندرة الفائض المتاح تجعل من قيام الدولة أمرا لايمكن التفكـير بـه. إذ حـين حافظ الاتحاد القبلى على تماسـكه، فإنـه كان ذا آثار مدمرة. فحتـى فى الحالات القليلة التى راكم البـدو فيها فائضا، تم فيها ذلك عبر النهب الطفيلى للزراعة المستوطنة أو امتصاص الإتاوات من طرق التجارة».

Bromley 1993: 383-384.

إن جمـلا تقريريـة عامـة كهذه تفترض وجـود علاقـة لاتتغير عبر الزمـان والمكان بـين القبائل والدول. بيـد أن الأدلة توضح أن زعماء القبائـل تصرفوا، وفقا للظروف التاريخية وحسـب موازيـن القوى القائمة فى لحظـات معينة، كأجنّـة لطبقات حاكمة لدول آخذة بالتكـون، أو لدويلات ضمن حدود الإمبراطوريات، أو كوكلاء للدولة يـؤدون وظائـف موكلة إليهم مـن قبل المركز مقابـل مكافآت، أو حتـى كأعضاء من الطبقـات الحاكمـة يحتلون مواقع وزارية. وفى المقابل وبالشـكل نفسـه تفاوت تعامل الـدول مـع القبائـل وزعمائها مـن اعتبارهـم خارجين عـلى القانـون إلى إدماجهم فى المؤسسات القائمة.

إن علاقات القوى المتغيرة تجعل من أى تعميم تقريرى عن قدرة القبائل أو غيرها من الفاعلين الاجتماعيين على تشـكيل الدول قليل القيمة العلمية، إن لم يكن عديمها، *لأنه ينطلق من فهم راسـخ خاطئ مفاده أن القبيلة كيان مكتف بذاته، وهو ما سـعيت لتبيان خطئـه*. إذ ليـس لنا إلا أن نتسـاءل عن الكيفية التى شـكّل من خلالها البـدو المحاربون العثمانيـون (والبـدو المغول فى شـمال الهنـد فى القرن السـابع عشر) دولا هائلـة البأس، وكيـف كانـوا يفرضون الضرائـب على المزارعين المسـتوطنين والتجـار، ويتحولون إلى زعمائهم السياسـيين ومضطهديهم وحماتهم؟ بتعبير آخر، لماذا يفترض المرء عند الحديث عـن البـدو أن ليس بالوسـع قيـام أجنة لهياكل دولة عـبر امتزاج المنتجين مـع المحاربين

المضطهدين- الحماة، كما هو الحال فى العربية السعودية وجنوب العراق وأجزاء أخرى كثيرة فى إيران والمشرق العربى.

«من الناحية التاريخية، يعتمد النظر إلى القبيلة كمشيخة أو كدولة قبلية، إلى حد كبير، على تقلب حظوظ الكيانات السياسية الأوسع التى تشكل الأولى جزءا منها أو ترتبط بها، وليس على إمكانات تطورها الداخلى».

Beteille 1980: 827

لايحتاج المرء إلى استشارة مراجع غير التى يستشهد بها بروملى للتعرف على المحاولات العدة التى قام بها زعماء قبليون لإنشاء دول مستقلة طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما «النهب» فهو لم يختلف البتة عمّا يسمّى بالتراكم الابتدائى لرأس المال أو عن نظام التزام الضرائب العثمانى من وجهة نظر ضحاياهما. ولسوء الحظ، فإن التاريخ والتحليل الاجتماعيين ليسا معنيين بالأبعاد الأخلاقية لمصادر الثروة، قدر ماهما معنيان بالشروط الاجتماعية التى تتيح أو تعيق إعادة استثمار ما تم نهبه فى عملية إعادة إنتاج متّسعة.

يعترف عزيز العظمة من جانبه بإمكانية أن تقيم مرتبة قبلية بدوية دولة. غير أن دراسته للعربية السعودية توحى بأن تكوينا كهذا سيطبع الدولة الناشئة بخصائص استثنائية ناجمة عن تلك الحالة، كما يبين المقتطف التالى:

«إن هذا الحق السياسى الجديد (الممارس حصريا من جانب المركز) المقام فوق أنقاض الحقوق القبلية مشتق بالضبط من مفهوم قبلى راسخ هو مفهوم الحماية الذى مارسته السلطة المركزية بالطريقة ذاتها التى كانت القبائل البدوية حتى ذلك الحين توفر الحماية عبرها، محيّدة بالتالى الجماعات المستوطنة والتجارية فى مقابل الحصول على ضريبة... ووفقا للتعابير الدينية للأئمة الوهابيين ومبادئ الحكم التى قننوها للعائلة السعودية، كان اختزال البدو والمزارعين وأبناء المدن إلى رعايا للكيان السياسى السعودى، والربط بين تقديم الحماية والحصول على

الولاء يتم عبر الضريبة الدينية، أى الزكاة... فالزكاة تعيّن معايير الانتماء إلى تلك الجماعة الحصرية. إنها جماعة تتشكل من أطراف انضمت إلى كتلة غير متساوية القوة، يجمعها خارج مشترك لاوجود له إلا لأغراض التوسع».

al Azmeh 1993: 109-110

لو تأملنا الوصف المقدم من قبل العظمة، سنلاحظ أن الدولة القبلية السعودية قامت بالممارسات ذاتها التى أنشأت الدول الأوربية المركزة الأولى. فسواء كان الأساس دينيا أو غيره، فإن مبدأ الضريبة وإخضاع السكان إلى نظام لامساواة يقوم على إدماج جزء وتهميش آخر مثلا هو جزء لايتجزأ من عمليات تماسك الدولة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر التى قام بها سادة الحرب قبل الرأسماليين بالتحالف مع السلالات التجارية. وبرغم أن العائلة السعودية استخدمت الممارسات القبلية أساسا لشرعنة حكمها، فقد كانت النتيجة تكوين دولة ممركزة، سواء كان هذا الأمر مخططا له منذ البدء أم لم يكن. *غير أن ما يجب توكيده فى هذا السياق هو أن الدولة المركزية لا تعنى الحداثة. إنها خطوة ضرورية فى هذا الاتجاه، لكنها ليست خطوة كافية بحد ذاتها، ولم تكن الخطط الأولى للسلالات الحاكمة فى أوربا هى ما حولت الرعايا إلى مواطنين، بل هى الصراعات الاجتماعية اللاحقة التى مهدت الطريق إلى الحداثة*. وعلينا النظر إلى تلك الصراعات والبنى الاجتماعية لتفسير أسباب وكيفية تفسخ الروابط القبلية فى العراق وسوريا، حيثما ساد نظام المحاصصة الزراعى، فيما حافظت الدولة والنظام الاجتماعى على تلك الروابط فى السعودية العربية.

لنستنتج من هذا الجزء: إن العملية التى أدت إلى صعود الإقطاع وترسخه فى أوربا شهدتها أجزاء أخرى من العالم برغم أن نتيجتها وما أدت إليه لم تكن هى نفسها، بالطبع[1]. فالمحاربون يتحولون إلى سادة من خلال السيطرة على الفلاح، بما يجعل

---

(١) كما لايجب النظر إلى تلك العملية كـ «مرحلة» بالمعنى التطورى المستقيم للكلمة، ذلك أن عمليات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التى نحلل هنا، إنما هى الأخيرة فى سلسلة مشابهة ظل البدو يقومون بها لأكثر من ألف سنة، ولم تنته إلا مع ترسيخ الدولة لموقعها وترسخ مصالح تجارية-زراعية تدعم الدولة فى هذا التوجه.

هؤلاء السـادة طبقة حاكمة. لكن هذا لايجيب عن سـؤال شديد الأهمية: ما الطبقة التى سـيتحولون إليها؟ أو على أى نمط من الإنتاج الاجتماعى سيسـودون؟ إذ قد يتحولون إلى معتـصرى إتـاوات وخـراج من السـكان، وقد يصبحون سـادة إقطاعيـين. وعليه، ففى حين أن بوسـعنا تثبيت حقيقة شـاملة مفادها أن الطبقات السـائدة قبل الرأسـمالية تدين بوجودها إلى شـكل من أشـكال القوة المشرعنة، فإن الشـكل (أو الأشكال) التى سـتتخذها تلك الطبقات يعتمـد على عوامل عدة ليس أقلها شـأنا مقادير الفائض التى يمكن استخلاصها من الجماعات التى تسيطر عليها.

والآن، وبعد أن عالجنا التفاوتات الجغرافية فى أشكال الدول، علينا أن نعالج المسألة التوأم، وهى تحولات أشـكال الدول عبر الزمن. إن هذه المسـألة تكتسـب أهمية خاصة حين نرى الفارق النوعى بين أشكال السلطة المعاصرة وتلك العائدة لما قبل الحداثة.

5.4 الدول والطبقات فى حالات العبور إلى الحداثة

مـع صعود الدولة الحديثة، تغدو السياسـة ميدان نشـاط متميـزًا ومتخصصًا للمرة الأولى فى التاريخ البشري[1]. وبوسـعنا القول إن هذه هى السمة المميزة الرئيسة للدولة الحديثـة بالمقارنـة مـع ما قبلهـا. فقد ترتبت عـلى عملية انفصال السياسـة هذه سلسـلة مـن عمليات الفصل والتمايز، إن صح القول: انفصال الاقتصاد ونشـوء السـوق كآلية تنظـم العمليـة الاقتصاديـة عـلى عكـس دورها المحـدود قبل ذلـك، وانفصـال الدين والإيديولوجيـا عـن كل مـن الاقتصاد والسياسـة بتحولهما إلى حقل متميـز. وفى الحقل السياسـى نفسـه، أنشـأت سلسـلة من التخصصات أجهزة متزايدة ومتمايزة لدرجة أن كلمة الدولة باتت أوسـع من أن تحيط بكل الواقع الجديد. والأمثلة الواضحة على ذلك هـى فصـل الفروع التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة، وتمهين قوات الجيـش والشرطة

(١) أول مـن اسـتخدم كلمة الدولة، كما نفهمها اليوم، كان ماكيافيلـلى، وهى مأخوذة من الجذر اللاتينى لفعل الوقوف.

والدور المستقل نسبيا الذى اكتسبته البيروقراطية الإدارية، وهذه كلها حالات لم تعرفها العصور قبل الرأسمالية.

ومع أخذ الدولة المعاصرة بملء «كل الفضاء الاجتماعى» (Braudel 1979: 39) بات يتم النظر إليها كفاعل مستقل بشكل متصاعد وكمشكِّل لذلك الفضاء الاجتماعى (Badi and Birnbaum 1979). فالتحولات الاجتماعية صارت تبدو وكأنها نتاج سياسات وبرامج الدولة. وعليه فثمة سؤال مشروع هو ما إذا كانت معالجتنا للعلاقة بين الدولة والمجتمع خاطئة، أم أنها تنطبق على حالة الدول قبل الرأسمالية ولا تنطبق على حالة الدولة الحديثة؟

يكتسب هذا السؤال أهمية لأن عددا متزايدا من علماء السياسة والاجتماع أخذوا خلال ربع القرن الأخير يرفضون، عن حق، المفهوم الأداتى المبسّط للدولة بوصفها مجرد عاكسة أو خادمة لمصالح الفئة المسيطرة من المجتمع، ليتبنوا مفاهيم أكثر دينامية تبرز الاستقلال النسبى لتلك المؤسسة. ولكن، وكما هو حال النظريات الاجتماعية والسياسية، ثمة الآن نزوع للانزلاق إلى الطرف المعاكس للفهم الأول المرفوض بتصوير الدولة كما لو كانت مؤسسة مستقلة تواجه مؤسسة أخرى مستقلة هى المجتمع. فلابد إذن من أن تُعاد موضعة الدولة فى سياقها الاجتماعى.

المثالان الأكثر شهرة (وربما الأكثر تطرفا) للمفهوم الأخير هما عملا ثيدا سكوكبول وتشارلز تلى. تجد سكوكبول أن من اللازم التعريف بمنهجها من خلال معارضته بالتقليد الماركسى، فتختتم مقدمتها للعمل الجماعى (استعادة الدولة) بالإشارة القاطعة إلى أن «الفهم النظرى للدول فى علاقتها بالبنى الاجتماعية» التى سيبرزها الكتاب «لن يشبه بالتأكيد المنظومات النظرية الكبرى للبنيويين والوظيفيين ولا الماركسيين الجدد» (Skocpol 1985: 28). والسبب فى ذلك، حسب رأيها، هو أن الدولة «فاعل اجتماعى» و «تركيب مشكِّل للمجتمع» فى حين أن المادية التاريخية تتمحور حول المجتمع وتتجاهل الدولة.

غير أن مشكلة عمل سكوكبول تكمن فى مناقضته لنفسه. فحين تحلل مؤلفته الثورة الفرنسية تلجأ إلى الاستشهاد بكثرة بكتابات ماركس، وتعترف بأن الماركسيين الكلاسيكيين «لايدمجون الدولة بالمجتمع تحليليا» وفوق ذلك، فإنها تصف النظرة الماركسية الكلاسيكية بأنها لاترى «الدول مجرد صنيعة أو ألعوبة بيد الطبقات السائدة» (Skocpol 1979: 26-28). أما تأكيدها أن الاستقلال النسبى للدولة المطلقة يفنّد المفهوم المادى التاريخى، فقد ناقشه بول كاماك فيما يأتى:

«لايتناقض مع المنظور الماركسى الكلاسيكى تشخيص وجود مشاريع دولة مستقلة هادفة إلى التحديث بالتعارض مع مصالح الطبقات السائدة القائمة، فهذا هو بالضبط ما وصفه وتوقعه ماركس. والمشاريع التى تصفها سكوكبول وترى فيها أدلة ضد المنظور الماركسى تعود إلى أنها تفشل فى التمييز نظريا بين الدول الرأسمالية وقبل الرأسمالية، وتتجاهل السياق البنيوى الناشئ عند تعرض الدول إلى ضغوط أجنبية وتهديدات من الخارج. فرؤيتها للدولة بالتعريف تقوم على استقلالها عن القوى الطبقية، وإنها معنية حصرا بالدفاع الخارجى والحفاظ على الأمن فى الداخل، مما يجعلها تحجم عن معالجة إمكانية أن يكون للدولة محتوى طبقى».

Cammack 1990: 154

يقدم تشارلز تلى وجهة نظر دولتية بديلة وأكثر شمولا ترفض الربط بين أشكال الدول وأنماط الإنتاج السائدة. ولأن عمله يمس موضوع هذه الدراسة بشكل مباشر، أى السلطة والإنتاج أثناء العبور إلى الحداثة، فسأتعرض لمناقشته بقدر من التفصيل.

يصيغ تلى إشكالية بحثه على النحو التالى:

«ما الذى يفسر اختلاف أنواع الدول التى سادت فى أوربا منذ العام 900 بعد الميلاد عبر الزمان والمكان، ولماذا تقاربت الدول الأوربية فى نهاية المطاف لتنتج أنواعا مختلفة من الدولة القومية؟».

Tilly 1990: 5

ينتج هذا السؤال من ملاحظة تلى لوجود:

«ثلاثـة أشـكال من الدول انتـشرت فى أجزاء مختلفة من أوربـا طوال مقاطع زمنيـة طويلة: الإمبراطوريـات القائمة على انتزاع الخراج، ونظم السـيادة المفتتة كالدول-المـدن واتحـادات المدن، والدول القومية. بنت الأولى أجهزة عسـكرية وأجهزة انتزاع فائض كبيرة، لكنها تركت معظم شؤون الإدارة المحلية لممارسى السـلطة الإقليميين الذين حافظوا على قدر كبير من الاسـتقلال الذاتى. أما نظم السيادة المفتتة، فقد لعبت التحالفات المؤقتة والمؤسسات الاستشارية فيها أدوارا مهمة فى الحرب، وفى انتزاع الفائض، لكنها لم تنشئ إلا القليل من أجهزة الدولة المعمرة على مستوى وطنى. لكن الدول القومية جمعت بين التنظيمات العسكرية والاستخراجية والإدارية الواسعة فى بنية مركزية منسقة نسبيا، مضيفة لها أحيانا مؤسسـات إنتاجية وتوزيعية. إن الديمومة الطويلة لكل تلك الأشـكال الثلاث وتعايشـها تفند أى رؤية لتشكل الدول الأوربية كعملية خطية منفردة، أو النظر إلى الدولة القومية، التى سـادت بالفعل فى نهاية المطاف، كشـكل للحكم يمتلك بذرة التفوق من الأساس».

المصدر السابق: 21

يبدأ المؤلف كتابه بتعريف شـجاع لمنهجه: "كل قارئ لهذا الكتاب سيلاحظ هوسى بالتنظيـم والتبسـيط" (ix)، غـير أن الهـوس بتنظيم وتبسـيط عمليات معقدة كتشـكل الـدول والأمم نادرا مـا ينجح فى إنتاج نظرية مقنعة، ومن بـاب أولى متفوقة، يمكن أن تشكل إضافة إلى الكم الهائل من الكتابات حول هذه المواضيع.

سـأحاول أن أبين فيما يلى أن *تصوير تلى المغالى فى التبسـيط لتشـكل الدول والأمم فى أوربـا قد ضحى بالدقـة والصرامة العلمية لصالح إنتاج نص ممتع وشـامل كان التاريخ ضحيتـه الأولى*. ففـى صفحـات الكتـاب الأولى يهاجـم المؤلف ما يسـميه «منهج نمط الإنتاج»، ويختار هدفا لهجومه تفسـير بيرى أندرسـون للمسارات المختلفه التى قطعتها أوربا للوصول إلى الحداثة، مستشهدا بالكتاب الشهير للأخير:

«خلال الفترة المبكرة الحديثة كان التكوين (الأوربى) الغربى التقليدى قائما على أرستقراطية مطلقة تقف فوق قاعدة اجتماعية من الفلاحين غير المستعبدين والمدن الصاعدة. أما التكوين (الأوربى) الشرقى التقليدى فقد قام على أرستقراطية مطلقة تقف فوق قاعدة فلاحية مستعبدة ومدن خاضعة. وعلى العكس من هذين الشكلين، قامت السلطة السويدية المطلقة على قاعدة فريدة؛ لأنها... جمعت ما بين الفلاحين الأحرار والبلدات عديمة الأهمية، أى أنها وبتعبير آخر، مزجت مجموعتى متغيرات متناقضة تحتوى ما فى جزأى القارة».

Anderson 1974 b: 179-180

يعلق تلى قائلا:

«مع أن أدبيات أنماط الإنتاج ككل قدمت كثيرا من المساهمات اللامعة حول الصراع للسيطرة على الدولة، فإنها لاتقدم إلا أضعف الحلول لتفسير أسباب اختلاف أشكال ونشاطات الدول التى تمتلك نمط الإنتاج ذاته... ويعود فشل معظم التفسيرات المتوافرة إلى أنها تتجاهل حقيقة أن أنواعا مختلفة كثيرة من الدول كانت قابلة للحياة فى مراحل مختلفة من التاريخ الأوربى، وإلى أن تفسيراتها للتفاوت بين دولة وأخرى تتركز على السمات الفردية للدولة لاعلى العلاقات بين الدول، كما أنها تفترض ضمنيا وجود جهد متعمد لبناء تلك الأشكال من الدول المركزية الكبيرة التى أخذت تسود الحياة الأوربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين».

Tilly 1990: 10-11

إن افتقار المادية التاريخية لنظرية مقنعة فى الدولة والسياسة، فضلا عن نظرية عن العلاقات الدولية أمر يقر به كثير من أتباع هذا المنهج منذ زمن ليس بالقصير. غير أن نقد تلى ببساطة ليس فى موضعه؛ لأنه يعيدنا إلى صياغات أكثر بدائية عن العلاقات بين الدول، كما يبين المقطع التالى:

«دعونا نفكر برأس المال بشكل فضفاض، بوصفه كل مورد ملموس منقول وكل حق قابل للتحقيق فى الحصول على هذا المورد. سيكون الرأسماليون فى هذه الحالة هم الأشخاص الذين يتخصصون فى مراكمة وشراء وبيع رأس المال. إنهم يحتلون ميدان*الاستغلال*، حيث تدر علاقات الإنتاج والتبادل نفسها الفائض الذى يستولى عليه الرأسماليون. وغالبا ما وجد الرأسماليون فى غياب الرأسمالية، أى فى غياب النظام الذى ينتج فيه العمال الأجراء السلع بواسطة المواد التى يمتلكها الرأسماليون».

Ibid. 17

إذ يساوى تلى بين رأس المال والملكية غير العقارية، فإنه يتبنى الاستخدام اليومى لرجل الشارع، ويعيدنا إلى التقليد الذى تم نبذه منذ زمن الاقتصاديين الكلاسيكيين وفى مقدمتهم آدم سمث. فلو كان رأس المال أى ثروة غير عقارية، سينتمى مرابو أثينا القديمة وتجار العصر الإسلامى ومؤسسات اليوم عابرة القارات إلى فئة واحدة من حيث الجوهر. والأمر الذى يتغير مع الزمن، وفقا لتلى هو "نسبة" رأس المال إلى القسر الذى لايرى السلطة الاقتصادية إلا فى رأس المال. وعليه فإن كل أشكال الاستغلال الأخرى من انتزاع الإتاوات إلى عمل العبيد إلى أشكال انتزاع الفائض عينا أو نقدا ... إلخ ليست، وفقا لهذه النظرة البدائية، سوى تعابير للقسر الذى هو الجزء الآخر من ثنائيته.

هكذا، فإن الكاتب الذى يرفض، عن حق، كل التفسيرات الغائية لتثبيت الدولة القومية لسيطرتها على كل الأشكال الأخرى عبر الزمن، ينتهى بنا إلى غائية تبدأ بوجود رأس المال (والرأسماليين) منذ الأزل الذى يعزز مواقعه تجاه القسر عبر الزمن حتى يتم الوصول إلى خليط «أمثل» ما من رأس المال والقسر، هو مسار "القسر المرسمل" حسب تسميته الذى هو مسار الدولة القومية.

وعليه، فالفارق بين الرأسمالية وكل النظم الاجتماعية-الاقتصادية السابقة لها ليس غير فارق كمى، ذلك أن تلى يتجاهل حقيقة أننا حتى لو أسمينا مقرضى النقود وتجار

العصور قبل الرأسمالية رأسماليين، فإن وظائفهم ومراكزهم كملحق فى خدمة علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعى قبل الرأسمالية تختلف كليا وجذريا عن تلك الوظائف والمراكز عند سيادة علاقات إعادة الإنتاج الرأسمالى. فما هى عواقب تبنى تعريفات كهذه على صياغة نظرية للدولة؟

أولا، إن القول بأن «دولا لها أنماط الإنتاج ذاتها عرفت اختلافات فى الشكل والنشاط» هو قول خاطئ ببساطة، ما لم يكن فى ذهن الكاتب تعريف آخر لنمط الإنتاج غير ذلك الذى تقصده المادية التاريخية وينتقده هو، أو ما لم يكن يقصد اختلافات غير جوهرية. والأرجح أنه يقع فى الخطأ الأول بسبب تعريفه الفضفاض المتعمّد للرأسمالية. غير أن الاعتراض الثانى الرئيس هنا هو ملاحظة أن التفاوت بين الدول ليس غائبا عن التحليلات المادية التاريخية (وهو ما أبرزه بيرى أندرسون، كما لاحظنا). يكمن الفارق بين التحليلات المادية التاريخية وبين تحليل تلى فى أن الأولى لم تحصر الأشكال التى تتخذها الدولة بنمط الإنتاج السائد فيها أو بالعلاقات بين الدول.

فمع أن مجموعتى العوامل المذكورتين تلعبان دورا حاسما، علينا النظر كذلك إلى التراتب الطبقى المحدد والموقع الجيوستراتيجى لكل دولة لكى نعرف السبب الذى يجعل دولا ذات نمط إنتاج متشابه، مثل بولندا وفرنسا الإقطاعيتين، تختلفان عن بعضهما البعض، وتختلف كلتاهما عن إمبراطورية الهابسبرغ النمساوية- الهنغارية. فتوازن القوى بين الفلاحين وسادتهم، ووجود (أو غياب) النشاطات التجارية والمدن المستقلة نسبيا والتركيب الإثنى للتجار وعلاقتهم بالطبقات المحلية وموقع البلد المعنى، لاسيما مِنعته أو انكشافه النسبيين بوجه الهجمات الخارجية أو الداخلية (من البدو، مثلا)، كل تلك عوامل قد تساعد على تفسير اختلاف أشكال الدول التى تخضع لنمط الإنتاج ذاته.

فى المقابل، بوسعنا ملاحظة الدور الحاسم الذى تلعبه البنى الاجتماعية الداخلية فى الحالات الكثيرة عبر التاريخ التى كانت الطبقات الحاكمة فيها واعية بضرورة إنشاء

مؤسسـات وتبنّى ممارسـات جديدة بهدف منافسـة خصومها المتفوقين، لكنها عجزت عـن القيـام بذلـك أو أنها لم تنجـز إلا القليل، بل إنهـا حققت نتائج عكسـية من إدخال تلك المؤسسات التى أثبتت كفاءتها العالية فى ظل شروط أخرى. وثمة وفرة من الأمثلة السـاطعة عـلى حالات كهـذه من محـاولات العثمانيين تبنـى قوانين عصريـة للأراضى، أومحاولاتهـم إنشـاء جيش محـترف، إلى محـاولات الإمبراطوريـة النمسـاوية-الهنغارية فرض التجانس اللغوى على جنودها وضباطها الذين كانوا ينطقون بها لا يقل عن خمس عشرة لغة (Kennedy 1989: 164-5).

ومـع أن تـلى يعترف لفظيا بتلك العوامل مشـيرا إلى أنها تلعـب بالفعل دورا مهما فى تشـكيل الدول، فإنه يغفلهـا فى الواقع لأن الـ«حكاية» معقـدة أصلا، وهو لا يرغب فى إدخـال «تفاصيل» تزيد من تعقيدهـا، وفقا لما يقول. ولكن إن كانت تلك الـ«تفاصيل» هـى بالضبط مـا يفسر اختلاف أشـكال الـدول، أى أنها المتغـيرات التى تقـدم مفاتيح الإجابة على إشـكالية كتابـه، فإن إغفالها كفيل بتهديم مجمل بنائـه النظرى، حتى لو بدا منظّما وممتعا.

والواقع أن تشـارلز تلى يناقض نفسـه فى عدة مواضع حين يحـاول أن يحدد العوامل المقررة لتشـكيل بنى الدولة. فهو يعلن فى البدء: إن «مسـارات تشكّل الدولة الثلاث»، وهى المسار كثيف القسر، والمسار كثيف رأس المال، ومـسار القسر المُرَسمل:

> «لا تمثـل «اسـتراتيجيات» متفارقـة بقدر ما تمثـل شروط عيش متعاكسـة... فإعادة تشـكيل العلاقة بين الحاكم والمحكوم أنتجت أشكالا جديدة ومتعاكسة من الحكومات، تكَيَّف كل منها بهذا القدر أو ذاك مع سياقه الاجتماعى».
>
> Tilly 1990: 30

بعد صفحة واحدة فقط، يجابهنا نص يناقض النص السـابق بشكل صارخ:

> «تقاربت المسـارات الثـلاث فى نهاية المطاف... تحت ضغط المنافسـة الدولية لتنتـج تمركـزا فى رأس المال والقسر يتجاوز كليا ما كان عليه الحال فى العام 990

بعد الميلاد. وابتداء من القرن السابع عشر أثبت مسار القسر المرسمل أنه أكثر فعالية فى الحرب، مقدما بالتالى نموذجا مغريا للدول التى انطلقت من تراكيب مختلفة بين رأس المال والقسر».

Ibid. 31

أمامنا، إذن، حالة يعيد فيها تلى بالضبط الفرضيات التى انطلق ليدحضها، إذ نكتشف ألاّ قيمة للتراكيب الاجتماعية، وأن تشكل الدول والأشكال التى تتخذها إنما هى استراتيجيات يعرف الحكام محصلتها سلفا. ولا يملك المرء وهو يقرأ المقطع أعلاه إلا أن يتساءل: لمن أثبت مسار القسر المرسمل أنه أكثر كفاءة؟ وإن كان ثمة نموذج مغر، فلابد أن أحدا، أى الحكام هنا، حاول تنفيذه بوعى وبذلك تنهار كل «حكاية» المسارات المختلفة المستقلة عن اختيارات الحكام.

وفقا لتشارلز تلى والكثير من الكتاب الذين يتّبعون التقليد «الدولتي» ثمة على الدوام فرضية مضمرة أو صريحة مفادها أن المصالح المسيطرة فى أى اقتصاد لايمكن إلا أن تكون رأسمالية. يصح هذا بوجه خاص فى تعريف تلى لرأس المال واعتبار أن *المصدر الرئيس للإستغلال* خلال القرون الوسطى، أى استغلال سادة الأرض، مجرد شكل من أشكال القسر، حيث هناك طلاق بين الأخير وبين الاستغلال وفقا للكاتب، كما لاحظنا. من هنا، فإن اتخاذ الدول إجراءات ضد التجار، على سبيل المثال، أو تبنيها لسياسات ليست متوافقة تماما مع مصالح أصحاب الأموال يتم تصويرها فى الأدب الدولتى كتعبير عن «مصالح الدولة» على حساب مصالح الطبقات. والسؤال الذى لايثيره أصحاب هذا الاتجاه قط هو لم لاتكون تلك الإجراءات والسياسات تعبيرا عن مصالح *الطبقات السائدة حقا فى ظل تلك التشكيلات الاجتماعية*، أى سادة الأرض والنبلاء الذين يستفيدون من الحصول على سلع الترف المصنّعة أو المستوردة بأرخص ما يمكن من أثمان؟

والواقع أن الاقتصاد والسياسة، بالمعنى الدقيق للكلمة، ليسا عالمين متمايزين فحسب، وفقا لتلى، بل إنهما مستقلان تمام الاستقلال عن بعضهما، إذ لكل منهما منطقه

الداخلي وديناميته المتمثلة بالاستغلال في حالة الأول والسيطرة أو القسر في حالة الثاني، ثم يحدث نوع من «المساومة» بين الاثنين ليتم التوصل إلى تسوية وسط تتقاطع فيها «المصالح السياسية» مع «المصالح الاقتصادية» لتنتج حصيلة غير محسوبة سلفا. وبذا فإن الأشكال التي اتخذتها الدول في النهاية كانت نتاج الصراع بين هذين العالمين لا نتاج تطور البنى السياسية التي عكست وعبّرت عن توازن قوى محدد ناجم عن السياق الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع أو بلد ما.

قد يعترض مدافع عن نظرية تلي على النقد الوارد في المقطع السابق على أساس أن الكاتب أخذ بنظر الاعتبار بالفعل طبيعة الطبقات السائدة وعلاقتها بسلطة الدولة، وأنه أكّد بالفعل أن حصيلة تلك العلاقة على شكل الدولة لم تكن معتمدة على سياسات معدّة سلفا لإنتاج شكل معين للدولة، بل على التوازن الذي تم الوصول إليه بين المصالح المتنازعة. إن هذا الاعتراض يصح من الناحية الشكلية فقط، فما دام الاستغلال (اقرأ: الاقتصاد) يتطابق مع الرأسمالية فحسب، والإقطاع ليس غير آلية للقسر، فليس من الصعب أن نتوصل إلى أن مجمل النظرية مبني على تلاعب بالمصطلحات. فالمناطق كثيفة القسر، التي يعرفها الكاتب باعتبارها «مناطق ذات مدن قليلة وغلبة زراعية، يلعب فيها القسر المباشر دورا كبيرا في الإنتاج» (ص. 58) هي ليست غير أوربا الإقطاعية.

يترتب على ذلك أن إشكالية الكتاب كلها يمكن أن تُختزل إلى السؤال المألوف، بل والمبتذل، عن الأسباب التي جعلت الإقطاع والأشكال السياسية المرتبطة به تبرهن على عدم كفاءتها بالمقارنة مع الدولة الحديثة الصاعدة. فالقول بأنه في العام 1490 "تعايشت المدن-الدول واتحادات المدن والإمبراطوريات الوراثية والكيانات الدينية كالنظام التيوتوني... في القارة» وعليه «فلم يكن واضحا أن الدول القومية كما نعرفها اليوم ستغدو التنظيمات المسيطرة في أوربا» (ص. 46) يعادل القول بأن الإقطاع والبنى الإقطاعية المتفسخة وبراعم لنشوء الرأسمالية والإنتاج السلعي البسيط تعايشت جميعا في تلك الفترة، أو أنه لم يكن واضحا في عام 1490 بأن الرأسمالية كما نعرفها اليوم ستصبح النظام السائد في أوربا.

إن تـلى محـق تماما فى إشـارته إلى أن الإمبراطوريات بـدت التنظيـمات الأكثر كفاءة خلال الفترة الممتدة بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر، وأن الدول القومية لم تصبح كذلك بشكل حاسم إلا فى القرن التاسـع عشر، ولكن لماذا يفصل المرء بين الأشـكال السياسـية والنظم الاجتماعية-الاقتصاديـة التى تقابلها؟ أو ليس هذا معادلا للقول بأن الإمبراطوريـات برهنـت عـلى أنها أكثـر تنظيمات الدولة كفـاءة للنظـام الإقطاعى، فيما برهنت الدول المركزة على أنها الأشكال التى تلائم الرأسمالية تماما (حتى الآن)؟

يستحوذ على تـلى همّ تبيان الدور الحاسـم للعلاقات بين الدول فى تسـييد أشـكال معينة للدولة، مما دعاه إلى ترك أسئلة كثيرة بلا إجابة. إذ لاتكفى ملاحظة أن الدول التى عجزت عن تبنى الشكل القومى الحديث قد اندثرت، بل لابد من النظر إلى حالة الكثير من الدول التى تبنت ذلك الشكل بالفعل قبل الأوان، أى قبل أن تتطور فيها العلاقات والبنـى والآليـات المحفّزة لصعود الرأسـمالية؛ ممـا أدخلها فى أزمـات عميقة؛ لأن تلك البنى المركزة لم تعبر عن العلاقات والوقائع التى كانت قائمة ضمن الفضاء «القومى».

والواقـع أن المثال الذى يسـوقه لتبيـان مدى الجاذبيـة التى بات عليها نظـام الدولة القوميـة إثـر حروب نابليون شـديد الدلالة. فقـد أعلن معظم أجزاء أمريكا الإسـبانية اسـتقلاله إثر هزيمة إسبانيا على يد نابليون. لكن «الدول القومية» التى نشأت فى أوائل القرن التاسع عشر كانت بعيدة كل البعد عن البرهنة على «كفاءتها» كتنظيمات سياسية.

إذن مـا هى دلالات تعريفات تلى، التى يغلب عليهـا الطابع الجزافى؟ لدينا مقولتان متمايزتان، منفصلتان عن بعضهما بشـكل قاطع؛ لكنهما قد تتعايشـان معا هما القسر من جهة ورأس المال من جهة، أخرى. فيما يتعلق بالقسر، يقول تلى: «أنشأت أوربا مجموعتين رئيستين ومتداخلتين تخصصتا بالقسر هما الجنود وسادة الأرض الكبار»(ص. 19). أما الرأسـماليون، فهم كما لاحظنا «أشخاص يتخصصون بمراكمة وشراء وبيع رأس المال. إنهم يحتلون عالم الاستغلال، حيث تدر علاقات الإنتاج والتبادل الفائض» (ص. 17).

وفقـا لهـذا، لن يعود الإقطاع نظاما يسـتند إلى علاقات إنتاج وتبـادل لاتقل صلابة عن مثيلتها الرأسمالية، فالإقطاع ينتمى عنده إلى عالم القسر لا الاستغلال. لكن ما يغفله تلى هنـا هـو أن القسر لا معنى له إن لم يكن وسـيلة لاعتصار المزيد مـن الريع أو الإتاوات؛ لأن القـسر ليـس الآلية المنظمة لعمل النظـام الإقطاعى. فمثلـما أن العامل "حر" فى أن يعمـل لرب عمل رأسـمالى (مقابـل الموت جوعـا إن اختار الرفض)، فـإن القنّ، وإن لم تتهدده وسـائل القسر، لا يمتلك سـبيلا للعيش غير العمل لسـادة الأرض. وكان هذا هو حال الفلاحين الأحرار الذين كان عليهم أن يؤدوا خدمات لسيد الأرض من أجل أن «يتمتعـوا بحمايتـه» فى الدفاع عنهـم ضد نهّابين آخرين. وهنا فـإن *تمردات الفلاحين من جهة، أو القسر الذى مارسـه سـادة الأرض من الجهة الأخرى لم تكن غير وسـائل مارسـتها الأطراف المتصارعة لتحسـين شروط عيشها فى ظل التركيب السائد لعلاقات الإنتاج. فالقسر، مثله مثل مختلف أشكال العقوبات والقوانين فى ظل الرأسمالية، وسيلة ضرورية لتأمين عمل النظام ككل بأكبر قدر الممكن من السلاسة.*

ليسـت تعريفات تلى جزافية فحسـب. ذلك أن قليلا من التفحص سـيبين أنه خرج بوصف (لا بتفسـير) ممتاز، لكن حججه الأسـاس ليسـت غير حشو لفظى tautology قليل القيمة علميا. فإن كان القسر يطابق سلطة كبار ملاك الأرض، فإن هذا يعنى نظاما إقطاعيـا، وعليه فإن «المسـار كثيف القسر» (وهو ليس مسـارا أصـلا) ليس غير النظام الإقطاعى. والمسـار كثيف رأس المال يسـاوى الرأسـمالية. فماذا عن مسار إقطاعى ـ رأسـمالى؟ من الواضح أن أى خبير فى التاريخ الأوربى يعرف بأن سـادة الأرض لم يعد لهم وجود (أو أنهم فقدوا قدراتهم على القسر على الأقل) قبل أن تصعد الرأسمالية بوقت طويل. وعليه فلن يتبقى أمامنا غير الفرع الآخر من جهاز القسر وهو الجنود.

لكن تلى يذكرنا عن حق بأن المؤسسـة العسكرية (أو الجنود) لم تكن هى نفسها، ولا يمكن أن تبقى على حالها طوال السـنوات الألف التى يغطيها كتابه. لقد تحول بناء هذه

المؤسسة، وفقا له، من التركيب السلالى إلى المقاولة، ومن ثم إلى البناء على أساس قومى لينتهى أخيرا إلى التخصص. ولايمكن، والحالة هذه، أن تبقى المصالح التى دافعت تلك المؤسسة أو عبّرت عنها، ولا الأصول الاجتماعية لأفرادها على حالها عبر الزمن، كما لايمكن أن تبقى الوظائف القسرية التى مارستها ثابتة طوال ألف عام. وعليه فإن القسر ليس عاملا تفسيريا، بل هو ما يحتاج إلى تفسير، بمعنى أن القسر ليس هدفا بحد ذاته، بل هو مطلوب للحفاظ على مصالح جماعة ما. وليس هذا هو الحال عند تلى الذى يبقى القسر سمة لما قبل الرأسمالية. أما فى ظل الرأسمالية، فإنه عنصر خارجى؛ لأن المسار كثيف رأس المال هو ما ساد، وفقا له، فى المدن-الدول الهولندية والإيطالية، أى أننا أمام مسار «استغلالى» وغير قسرى خالص النقاء هنا. فلنعد إلى الصياغات المألوفة حيث سيطرة سادة الأرض = الإقطاع وسيطرة الرأسماليين = الرأسمالية.

ستعيدنا مسارات تلى الثلاث إلى ما يأتى:

1 - الدول الإقطاعية، حيث تسود علاقات إنتاج إقطاعية وطبقة إقطاعية مسيطرة وأدوات القسر الضرورية لإدامتها.

2 - مراكز تجارية منظّمة كوحدات ذات استقلال ذاتى قد تدخل أحيانا فى نزاعات مع العالم الإقطاعى المحيط بها لكنها خدمته، ولبّت حاجاته، ولم تكن نظما رأسمالية (كما يتخيل تلى). لقد حافظت تلك المحطات على استقلالها بالضبط عبر المناورة بين الخصوم المتعددين، ولأنها كانت تقدم خدمات لا غنى عنها للطبقات المسيطرة قبل الرأسمالية. ويقدم وضع فينيسيا (البندقية) وجنوا مثالا مهما هنا، حيث وضعت الأولى نفسها فى خدمة العثمانيين فيما كانت الثانية حليفة خصومهم.

3 - الدول الرأسمالية ذات علاقات الإنتاج الرأسمالية والطبقات الرأسمالية المسيطرة وأجهزة القسر الضرورية لها. وقد ساد شكل الدولة الأخير متفوقا على الشكلين السابقين؛ لأن النظام الرأسمالى هو الذى فرض سيادته.

خلاصة القول، إن ثمة مشروعية وضرورة لرفض النظرة الأداتية للدولة بوصفها مجرد انعكاس لمصالح طبقة حاكمة يتم تشييؤها، أو بوصفها «هيئة أركان» لتلك الطبقة، على حد تعبير لينين. ويعود ذلك أولا إلى أن كلاً من أقسام الطبقة المسيطرة التى تتشارك فى المصالح النهائية الأساس لاتتشارك فى واقع الحال فى نظرتها إلى العالم ولا فى معظم المصالح الأخرى. كما يعود ثانيا، وربما كان هذا السبب الأكثر أهمية، إلى أن الطبقة الحاكمة لاتعيش فى فراغ؛ لذا فإن تحقيق مصالحها يعتمد على وجود فاعلين آخرين كثر فى المجتمع.

يقودنا هذا إلى طرح فكرة ثانية مفادها أن على الدولة، أو النظام السياسى، أن تنظم النزاعات الاجتماعية بطريقة تعكس علاقات القوى السائدة بين الطبقات، وفى داخل الطبقات، وبين الأجنحة المختلفة للطبقات لكى تحافظ على قابليتها على الحياة. ثالثا، مع اكتساب الدولة، أى المستوى السياسى للنشاط الاجتماعى، استقلالا نسبيا عن الحقلين الأيديولوجى والاقتصادى، وهو أمر لم يغد ممكنا إلا مع صعود الرأسمالية، ينزع مسؤولو الدولة والبيروقراطيون فى الإدارة والقادة السياسيون إلى بلورة حس بالتضامن المصلحى فيما بينهم. لكن هذا لايعنى البتّة أن هؤلاء المسؤولين أو البيروقراطيين أو السياسيين يبلورون مصالح أو رؤى للعالم متميزة تماما عن مصالح ورؤى الفاعلين الآخرين فى المجتمع.

إن الصياغات المختلفة للنظريات الدولتية لا تغفل بالضرورة البنى الاجتماعية القائمة. فمثلما أن النظرة الأداتية تشتق طبيعة الدولة من مصالح الطبقة المسيطرة، ثمة النظرة الدولتية التى لاتقل أداتية باعتبارها تشتق طبيعة المجتمع من الدولة المسيطرة، حيث نجد القادة أو الدول «القوية» أو «المستبدة» أو «التطويرية» developmental يصهرون المجتمعات ويشكلونها وفقا لما يرتأون.

لن يفاجأ القارئ حين يعلم بأن هذا الرأى الأخير هو ماسيواجهنا عندما نناقش الأدبيات المكرسة لـ «العالم الثالث» عموما والمشرق بوجه خاص. وبين تلك النظريات

المتعاكسة ثمة طيف واسع من النظريات التى تنطلق مما تزعم أنه مسار التطور «الكلاسيكى» الذى اتّبعته أوربا والعالم الرأسمالى المتقدم، لتتوصل إلى أن أوضاع العالم الثالث اليوم لم تعد تسمح باتباعه. والحجج المساقة فى هذا الشأن قد تكون نظرية «نمط الإنتاج الآسيوى»، أو وجود خصائص حضارية كامنة تعيق التطور بشكل «عادى»، أو تأثير الإمبريالية أو الكولونيالية.

فى الفصول التالية سأناقش دلائل القراءة مزدوجة الخطأ للتاريخ التى أشرت إليها سابقا. وهنا سأبين كيف نجحت قراءة كهذه فى إنتاج رواية مؤثرة، لكنها شديدة التشويه، عن العلاقة بين الدولة والمجتمع فى المشرق.

الفصل السادس

جذور التغيير:

الاقتصاد السياسى لثورات المشرق

الآن حل وقت أغانى النهايات، لما كان ولما لن يكون ربما، لما كان صحيحـا فيه وما كان خاطئا. تنهيـدة أخيرة لعالم ضاع، دمعة على زواله.

سلمان رشدى[1]

6.1 الاستمرارية والتغيير فى مسارات الهجرة

عالجنـا موضوع الهجـرات الداخلية المتكررة من الريف إلى مدن المشرق الرئيسـة فى الفصـول السـابقة. فحتـى أوائل القرن التاسـع عشر فى مصر وأواسـط ذلـك القرن فى العراق وسـوريا كانـت النخبـة البيروقراطية-الإدارية والعسـكرية للمنطقة تتكون فى الأساس من «مهاجرين» متوطنين من غير أبناء الأرض التى استقروا عليها: أتراك، أبناء

(١) The Moor's Last Sigh, Jonathan Cape. London: 4

أقوام تركية وتركمانية، مماليك من أصول ألبانية وقوقازية، فضلا عن انكشاريين أكراد. لكن العدد الذى فاق ذلك بكثير من المهاجرين إنما جاء من بين الجماعات التى تركت أراضيها بسبب التهديدات البدوية والحروب الداخلية أو القحط والجفاف. كان قدر هؤلاء أن يعيشوا حياة هامشية مؤدين وظائف ثانوية فى خدمة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الحضرية. وكان بقاء الحياة الحضرية وديمومتها نفسه، بما فى ذلك بقاء وديمومة تلك القشرة الصغيرة العليا من التجار والأسر الدينية والبيروقراطية، معتمدا بشدة على الوصول إلى تسوية مقبولة مع القوى المسيطرة على الريف وطرق التجارة. فحتى حين كان الحكام المحليون يمتلكون ما يكفى من القوة العسكرية لقمع قبيلة قوية ما، فإن الاعتماد على القوة وحده كان سيهدد بتمزيق الحياة الاقتصادية لجماعات حضرية بأكملها؛ لأن الاعتماد المتبادل بين تجار الحضر والقبائل شبه البدوية جعل من توجيه ضربات عسكرية للأخيرة مخاطرة قد لا تحمد عواقبها.

حين كانت الحكومة تخطط لشن حملة ضد اتحاد شمر القبلى القوى عام 1862، أبدى الوكيل القنصلى البريطانى فى حلب قلقه من عواقبها الاقتصادية فى مذكرة بعث بها إلى حكومته:

«سيكون إرسال حملة منظمة فى هذا الموسم سببا فى إلحاق خسائر وأضرار جدية للتجار المحليين والأوربيين على حد سواء ولصغار التجار الذين قدموا طوال الأشهر الأربعة الفائتة دفعات نقدية للحصول على أصواف الخراف. وبصفتى وكيلا لشركة بريطانية فى حلب، فقد قمت أنا الآخر بتقديم مبلغ 60000 قرش إلى شمر وقبائل أخرى تابعة لها، وأرى أن واجب الحذر يقتضى أن أبلّغ السلطات المحلية بهذا الأمر فى حال ضياع هذا المبلغ».

Shields 1991: 28[1]

---

(١) فى المناطق الأكثر بعدا كالخليج العربى، حيث كانت سيطرة الإدارة العثمانية اسمية فحسب، أدّت محاولات إخضاع المحطات التجارية إلى أن تشكل القبائل المتمردة محطاتها التجارية الخاصة بها، وهو ماتبلور فيما=

لم يبدأ خطر القبائل البدوية في المناطق التابعة للدولة العثمانية بالتراجع إلا في الفترة الممتدة بين النصف الثاني للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكن هذا تم أيضا بعد أن اقتطعت بعض تلك القبائل حصتها من الدولة بإنشاء دول خاصة بها في السعودية، على سبيل المثال. أما في فارس، فقد ظلت البداوة متعايشة مع سادة الأرض شبه الإقطاعيين حتى منتصف القرن العشرين (Bromley 1994: 82, 148-149).

لم تغير الهجرات السابقة لـ 1850 إلى المدن عمل التشكيلات الاجتماعية المشرقية بشكل جدي؛ لأن تلك التشكيلات كانت شبه راكدة مما جعل قدرتها على استيعاب المهاجرين محدودة، إن لم تكن معدومة. غير أن التطورات الجذرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (والثلث الأول منه في مصر) قلبت العلاقات بين النشاطات الحضرية، لاسيما التجارة، والريفية رأسا على عقب. فحتى تشريع قوانين الأرض التي حولت معظم أراضي المشرق إلى ملكيات خاصة (التنظيمات)، كانت العلاقات بين الجماعات الفلاحية وتجار المدن شديدة المحدودية، وكانت تتم عبر رئيس الجماعة لا بواسطة الفلاحين أنفسهم. يصف حبيب شيحا آليات المتاجرة بين تجار الحضر والشيوخ في أوائل القرن العشرين في العراق على النحو التالي:

=بعد ليشكل إمارات الخليج القائمة حاليا. تبين دراسة فتاح الرائدة كيف «قنّنت الدولة السعودية» منذ تسعينيات القرن الثامن عشر «إسلوبا جديدا في التعاطي مع تجارة الترانزيت في المنطقة بإجبارها التجار والحجاج على اتباع الطريق المباشر إلى الدرعية، عاصمة الدولة، وتحفيزها القبائل الموالية لآل سعود على حراسة طرق المرور القادمة من صحاري العراق وسوريا والكويت وسط الجزيرة. وقد حاول الأمراء السعوديون تدمير الموانئ الحرة الأخرى في المنطقة أو وضعها تحت سيطرتهم على الأقل بهدف إعلاء شأن الدولة السعودية» (Fattah 1997: 51).

ويصف الحيدري، وهو مؤرخ بغدادي عاش في القرن التاسع عشر، كيف استفاد التجار الكويتيون من الرسوم العالية التي كانت البصرة الخاضعة للعثمانيين تفرضها على التجار، لكي يشجعوا التجارة عبر موانئهم التي لم تفرض أي رسوم حتى باتوا من أغنى مالكي السفن في المنطقة (الحيدري 1872).
وتختتم فتاح دراستها بالتأكيد على أن «تكرار وانتظام إنشاء مدن الأسواق هذه يؤيد الأطروحة القائلة بأن التعاون الإقليمي أنشأ أسواقا جديدة في مواجهة مباشرة مع الحكومة... لقد كانت تلك الموانئ الحرة في الغالب آليات بقاء تم إنشاؤها لتعزيز القطاع القبلي في مواجهة الاكتساح المؤطر للمركزة الحكومية التي كانت ظاهرة حضرية» (المصدر السابق: 197-194).
حول البعد السياسي لتشكل إمارات الخليج، انظر: Anscombe 1997 .

«معظم هؤلاء التجار، بل حتى الصاغة والحدادين هم من الإسرائيليين.

إضافة إلى هؤلاء التجار، يرسل بعض الوسطاء المقيمين فى المدن وكلاء لهم بهدف احتكار تجمع عشائرى أو أكثر، إن صح القول، فيبعثون بهدايا معينة يحملونها إلى الشيخ... وبفضل تلك الهدايا، يمنع الشيخ دخول منافسين آخرين إلى تجمّعه».

Chiha 1908: 326

مع تطبيق قوانين الأرض الجديدة وانفتاح فرص التجارة بدأ التجار وملاك الأرض يتنافسون على ملكية الأرض. وفى النهاية تشكل تحالف بين الطبقتين يسمح بالسير فى الاتجاهين، إذ يستثمر ملاك الأرض فى التجارة، ويستثمر التجار فى ملكية الأرض. لكن المكانة الاجتماعية لكل فئة من فئات التشكيلات القائمة كانت تتعرض لتغييرات جذرية بعد أن ظلت مستقرة طوال قرون.

فتغير مسارات تجارة المشرق إثر افتتاح قناة السويس والبدء باستخدام الزوارق البخارية للنقل التجارى النهرى جلب ثروات طائلة لبعض المناطق، كالولايات العراقية عموما، ومعاناة كبيرة لمناطق أخرى مثل المحطات التجارية السورية. فى عام 1879، كتب القنصل البريطانى فى حلب بأن قناة السويس حولت صادرات العراق عن حلب التى بات نقلها يتم الآن بواسطة النهر إلى البصرة ليتم تصديرها من هناك. كما أن واردات بغداد تحولت هى الأخرى، أما «القسط الأكبر من واردات كردستان وشمال العراق فما يزال يمر عبر حلب» (Issawi 1988: 139).

ولكن يبدو أن اعتماد الموصل وكردستان على حلب تراجع هو الآخر خلال العقدين التاليين، وفقا لتقرير قنصلى يعود للعام 1907:

«قبل افتتاح قناة السويس، كانت الموصل تستورد كل حاجات المنطقة الشمالية إما مباشرة أو عبر حلب. أما بعد 1869 فقد اكتشف التجار الموصليون

أن استيراد حاجاتهم القليلة نسبيا عبر بغداد فى المقام الأول، وحلب على نطاق أقل، أكثر ربحية. وخلال العقد الأول من القرن العشرين كان تجار الموصل الأكثر ثراء ونشاطا يزورون بغداد (ثمانية أيام ذهابا ومجيئا) أو حلب (خمسة عشر يوما) مرة كل عام، وربما أكثر من ذلك».

حسن 1965: 262 هامش نقلا عن تقرير قنصلى يعود للعام 1907.

أما دمشق التى اعتمدت تجارتها بشكل كثيف على دورها كمركز يتجمّع فيه الحجاج قبل الانطلاق إلى مكة، فقد بدأ مركزها بالتدهور خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر حين بات حجاج الأناضول والبلقان يستخدمون الطريق البحرى إلى الحجاز. فبعد أن كان المتوسط السنوى للحجاج المارين بدمشق 15-20 ألفا خلال الثلاثينيات، انخفض العدد إلى ستة آلاف عام 1845 (ألفين من فارس وألفين من تركيا والباقى من العرب). وما إن حل عام 1863 حتى لم يكن هناك غير 250 حاجا عائدا إلى دمشق من الحجاز، ذلك أن الفرس أيضا باتوا يستخدمون الطريق البحرى المار بالخليج العربى إلى جدة (رافق 1985: 250-252). وأدى تدهور تجارة دمشق إلى تدهور الأسواق الريفية التى كانت تتاجر معها، لاسيما قرى حوران التى كانت تؤجر آلاف الجمال لنقل الحجاج وبضائعهم والقوات العسكرية التى كانت ترافقهم. كما انهار السوق الأهم الذى كان الحجاج يتجمعون فيه فى طريقهم من وإلى الحج وهو مزيريب الواقع على مسافة يومين من دمشق.

ترافق مع تلك التحولات دخول حرف حديثة مثل الطباعة والتصوير وأشغال الحديد والحرف الميكانيكية وغيرها مما شكل نعمة لبعض الجماعات التى ظلت هامشية حتى ذلك الحين؛ لذا كانت متعطشة للتخصص بممارستها. وفى الوقت نفسه كانت منافسة السلع الغربية كارثة على الكثير من الحرفيين التقليديين فى طول المشرق وعرضه. وكانت المدن هى مواقع الصراع وإعادة تشكيل علاقات القوة والحدود القائمة بين وفى داخل مختلف الجماعات الصاعدة والمتدهورة.

غير أنه يجب ألا تغيب عن البال حقيقة بدهية مفادها أنه لم تكن هناك جماعة ازدهرت بأكملها، أو أخرى انحطت بأكملها ما لم نكن نتحدث عن طوائف شديدة الصغر. إذ علينا أن نتذكر أن التضامن العمودى لم يخفِ قط الانقسامات العميقة بين الأغنياء والفقراء داخل كل جماعة كبيرة، سواء كانت جماعة مذهبية أو أثنية، كما أن التضامن العمودى لم يطمس حالات الإحساس بالتضامن التى اخترقت التقسيمات الإثنية والمذهبية لاسيما حين تعرضت المصالح المشتركة إلى خطر. فثمة حالات كثيرة وقف فيها الأعيان المسلمون والمسيحيون جنبا إلى جنب فى الضغط لاستصدار قوانين تراعى مصالحهم، كما أن هناك حالات كثيرة من التمرد والاحتجاج التى نزل فيها فقراء العامة من المسلمين والمسيحيين واليهود معا إلى الشوارع.

أنتجت تحولات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الانعطاف الجذرى الأول فى العلاقة بين المدينة والريف من جهة، وبين المدن المختلفة من جهة ثانية، وبين المكونات المدينية من جهة ثالثة. فبرغم ازدياد أهمية ملكية الأرض وتحولها إلى مصدر الثروة والسلطة الرئيس للأفراد، فإن جماعات الفلاحين شهدت تدهورا مريعا فى أوضاعها حوّلها إلى ما يشبه أقنان أوربا فى ظل الإقطاع. أما المدن فقد أخذت بالاتساع بفضل النمو غير المسبوق فى التجارة الخارجية. لذا، فمن غير الصعب التفكير فى مصائر الأعداد الكبيرة من المهاجرين الأوائل إلى المراكز الحضرية، وهى أعداد تشهد عليها الأرقام التى استشهدنا بها سابقا. تمثل أحد مجالات امتصاص هؤلاء، كما أسلفنا، فى نشوء ضواح جديدة على حواف المدن، حيث استطاعوا أن يمارسوا حرفهم من هناك. غير أن التجارة والنشاطات المرتبطة بها كانت المصدر الرئيس لامتصاص القادمين الجدد.

يبيّن الجدول رقم (1) أن الموجات الكثيفة من الهجرات الداخلية هى ليست تلك المشار لها سابقا، بل تلك التى ستحدث بعد ثلاثة أو أربعة عقود. وابتداء من ثلاثينيات

القـرن العشريـن جـرت تلـك الهجـرات فى ظل ظـروف شـديدة الاختـلاف، وكانت حصيلتها مختلفة كليا كذلك، لأن الموجات الجديدة، على عكس سابقاتها، ستنتج حفارى قبـور النظـم القائمة. لماذا؟ لأن المدن لم يعد بوسـعها إيجاد فرص لهـؤلاء. ذلك أن قدرة المدن على الاسـتقبال والحفاظ على تقسـيم العمل القائم بين مختلف المهن والنشـاطات والجماعـات التى تمارسـها لا تعتمد على المواقف الفردية أو السـمات الحضارية لسـكان الحـضر أو أعيـان المدن، بل على نظام الملكية الذى تبلور وترسّـخ طـوال النصف الثانى من القرن التاسـع عشر لينتج كبار ملاك الأرض والتجار بوصفهما الطبقتين المسيطرتين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. هكذا نشأت معظم دول المشرق على إثر سقوط العثمانيين. تشـكلت الجمهوريـة التركيـة عام 1923 عـلى أنقاض مركـز الإمبراطوريـة العثمانية فى الأناضول وإسـطنبول، وحصلت مـصر التى كان كيان دولتها قائـما منذ محمد على على اسـتقلالها الاسمى عن بريطانيا، أما الأجزاء الآسيوية من المشرق العثمانى فقد تشكلت دولهـا الوطنية تحت الانتداب البريطانى أو الفرنسـى لتنال اسـتقلالها فى فترات مختلفة، وشـهدت فـارس انقلاب رضا بهلـوى عام 1925 معلنـا قيام دولة إيـران على أنقاض سلالة القجر الإمبراطورية التى حكمت لمدة قرنين.

جدول (٦)

تقديرات سكان أبرز مدن المشرق*

المدينة	١٩٣٠	خمسينيات القرن	١٩٧٥
الإسكندرية	600	1000	2400
أنقرة	80	-	1700
بيروت الكبرى	180	600	1500
البصرة	60	232	680
بغداد الكبرى	300	784	3800
حلب	230	460	770

القاهرة	1200	2500	6400
دمشق	210	455	1100
إسطنبول	700	-	3900
طهران	500	-	4300

*ألف نسمة

المصادر:

- أرقام 1930 و 1975: Issawi 1988, Table 6- 2

- الخمسينيات عن حليم بركات 1984: 93

- أرقام البصرة للخمسينيات، تم احتسابها من نجم الدين 1970: 32

وسواء امتلكت تلك النظم السياسية مشروعية فى أعين شعوبها أم لا، فإن هياكل الدولة الحديثة المتّسعة بواجهاتها البرلمانية وبيروقراطيتها أصبحت جزءا من واقع الحياة الذى لم يكن المهاجرون قادرين على مواجهته. ذلك أن تلك النظم أغلقت آفاق الحراك الاجتماعى بوجه من كانت العلاقات الزراعية السائدة تُلقيهم إلى المدن. وبرغم ترسّخ وتوسع طبقات التجار وملاك الأرض المترفين الذى لاحظناه فى الفصلين الأولين، كانت الأوضاع الاقتصادية فى المشرق راكدة تماما حتى قيام الحرب العالمية الثانية. فمنذ بداية القرن العشرين حتى منتصف خمسينياته لم يرتفع متوسط دخل الفرد السنوى فى مصر إلا بمتوسط 0.1 بالمئة (أيوبى 1984: 95). وإذا أخذنا بنظر الاعتبار النمو الفاحش فى ثروات ملاك الأرض والتجار خلال تلك الفترة، فلابد أن ذلك عنى انهيارا مريعا فى دخول غالبية السكان. وبرغم ذلك، كانت المدن المشرقية تنمو بسرعة لأسباب عرضناها فى الفصلين الأولين. فقد كان تتجير الزراعة يتزايد بسرعة، وولاءات الريف القديمة تتحلل، فما عاد ملاك الأرض بحاجة إلى قوة عمل أقربائهم أو أبناء عشائرهم. وفى الوقت نفسه تركزت معظم نشاطات الطبقات المدينية المسيطرة فى التجارة والبنوك

والعقـار، وكلها ذات طاقة اسـتيعابية منخفضة للعمل. أما النشـاط الصناعى فقد كان نموه أكثر بطئًا من أن يمتص ولو جزءا بسيطا من المهاجرين أو أبناء المدن العاطلين عن العمل أصلا.

إذن، أين ذهب المهاجرون؟ وأى أثر اجتماعى تركت موجات الهجرة الداخلية؟

علينا أن نتذكر أن الغالبية الساحقة من المهاجرين كانوا فلاحين لا يمتلكون أراضى وصلـوا إلى المـدن حاملين معهم أمّيتهـم وخبرات عمل معدومة امتـص معظمها قطاع بنـاء العقـارات الذى تطلبه توسـع المـدن. كما أنهم أشـغلوا «وظائف» خـدم المنازل فى القاهـرة والإسـكندرية، فى بغداد والبصرة، فى حلب ودمشـق، وفى بـيروت وطرابلس وعملوا فى مختلف المهن الهامشـية. وبرغم عدم توافر دراسـات تفصيلية عن مسـارات تشـغيل مهاجرى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى، فبوسـعنا استقراء بعض الأدلـة غـير المباشرة. إذ يثـير الاهتمام أن إحصاءات الحسـابات القوميـة لمصر التى كان يجريها البنك المركزى خلال الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كانت تفرد حقلا مستقلا لأجـور خدم المنـازل، التى شـملت الطباخـين المنزليين وسـائقى العربات الشـخصية (البنك المركزى 1963: 464-465). ومن تتبع هذا الحقل للفترة 1950-1952 نكتشف أن مجمـوع أجور هـؤلاء ارتفعت خلال ثلاثة أعوام مـن 25.5 مليون جنيه مصرى إلى 28.8 مليونا. بتعبير نسـبى، ازدادت مساهمة هذه الفقرة فى الدخل القومى المصرى من 2.8 بالمئة إلى 4 , 3 بالمئة- أى بأسرع من معدل نمو الدخل القومى نفسه. وعلى افتراض أن الأجر الشـهرى لخـادم المنزل فى القاهرة كان خمسـة جنيهات، فإن هـذا يعنى وجود حوالى 000 , 400 منهم عند اندلاع الثورة المصرية عام 1952[1].

ومن هؤلاء المهاجرين أيضا تشـكلت النويّـات الأولى للطبقات العاملة. لكن ركود

(١) والواقـع أن خمسـة جنيهـات هـى فرضيـة تفـوق المعدل السـائد آنذاك. إذ بنـاء على مقابـلات أجريناها مع مصريين عاشـوا تلك الفترة كان متوسـط أجر خادم المنزل المصرى ثلاثة جنيهات شـهريا فى حين كان أجر السائق ضعف ذلك تقريبا. ولسوء الحظ، لا تتوافر لدى المؤلف معطيات عن الفترة السـابقة لـ 1950، إذ إن توافرها كان يمكن أن يلقى الضوء على تطور هذا القطاع.

الصناعة الذى أشرنا إليه وجّه العمال إلى فروع أخرى. فقد انخفضت نسبة قوة العمل غير الزراعية العاملة فى الصناعة والبناء من 32 بالمئة عام 1914 إلى 22 بالمئة عام 1960 فى مصر، البلد المشرقى الأكثر تطورا (Amin 1976: 160). وقد لاحظنا أن فروع الصناعة الرئيسة كانت من النوع الذى لايحتاج إلا إلى القليل جدا من العمالة الماهرة، مثل النسيج، وتعبئة الأطعمة وصناعة الأحذية والجلود وما شابه. كانت الأزقة المقامة على تخوم المدن الكبيرة (وحتى فى داخلها) وبيوت الطين والعشش العشوائية، والأكواخ المصنوعة من القصب والقصدير كلها شواهد مادية على الكيفية التى نزعت بها المدينة (ولاتزال) إنسانية المهاجرين. وقد مثلت تلك المدن العشوائية المستودع الرئيس الذى حصلت منه المدن الكبيرة على ما تحتاج من قوة عمل. ولعبت البطالة دورا حاسما فى خفض معدلات الأجور وتبخيس سعر قوة العمل. فبرغم الارتفاع المذهل فى إيرادات النفط فى العراق منذ عام 1952، ازدادت نسبة البطالة من 19.5 بالمئة عام 1947 إلى 23.8 عام 1957 (حسن 1965: 78-79).

فى مواجهة الشعور بالضياع، نزع مهاجرو المنطقة الواحدة إلى التجمع فى مكان واحد، وغالبا ما نزعوا إلى ممارسة العمل ذاته لدعم بعضهم بعضا، أو لأن المعلومات عن فرص العمل القليلة المتوافرة كانت تنتقل شفاها. فالأحياء الجنوبية لبيروت باتت شبه مقصورة على الشيعة المهاجرين من وادى البقاع وبعلبك الذين نجحوا تدريجيا فى إزاحة المارونيين بعد أن كانوا الأغلبية هناك منذ أوائل القرن العشرين (جلّول 1984 : 327-333). أما حى برزة شمال دمشق فقد بات الموطن الجديد للمهاجرين من الجولان، فيما وجد مُهاجرو حوران البائسون ملجأ لهم فى حى القابون الأبعد شمالا، واستقر الدروز المهاجرون من السويداء فى الحجر الأسود وجرمانا[1].

جاء المهاجرون إلى القاهرة والإسكندرية أساسا من المحافظتين (المديريتين) الأكثر كثافة سكانيا فى مصر، وهما المنوفية فى الدلتا وجرجا فى الصعيد (الساعاتى 1980: 89).

---

(١) هذه المعلومات وغيرها مما لا إشارة تتبعها إلى المصدر مستمدة من معايشة الكاتب ومقابلات أجراها.

واتجه هؤلاء المهاجرون إلى الاستقرار فى أحياء غير كثيفة السكان على حافة المدن التى هاجروا إليها. وقد بين عمل الساعاتى الرائد عن مدينة الإسكندرية أنماط الاستيطان فى عام 1954، إذ عبّأ المهاجرون أحياء المدينة الشرقية والجنوبية الشرقية وإلى حد أقل الجنوبية الغربية، فيما حوصر الإسكندريون «الأصلاء» فى نصف دائرة تقع على البحر المتوسط وتحيطها تلك الأحياء من كل الجوانب الأخرى[1].

احتل المهاجرون إلى القاهرة أحياء فى أقصى جنوب الجيزة والقاهرة القديمة، أو أحياء فى الشرق، مثل الخليفة، وشبرا الخيمة فى الشمال، وبولاق فى المركز (الحسينى 1980: 302-333). والصورة التى نشاهدها فى السينما المصرية عن النوبيين الذين يعملون بوابى عمارات وخدم منازل وطهاة فى القاهرة ليست معزولة استثنائية فى تصويرها لـ«تخصص» المهاجرين فى مهن محددة، فمن قرية مشا فى أسيوط، مثلا، ينحدر الحمّالون، أما زملاؤهم فى العراق وسوريا فقد كانوا أكرادا ويهودا. وجاء سائقو السيارات المنزلية فى القاهرة من دير البقر فى محافظة الغربية، فى حين كان المتعهدون يجلبون الكثير من عمال البناء من قرية ترسا فى الجيزة (على بركات 1977: 365).

تقدم بغداد مثالا صارخا، وإن لم يكن استثنائيا، عن هذه الحال. فوفقا لإحصاء سكان 1957، لم يولد 25.2 بالمئة من سكان المدينة فيها. أما النسب المقابلة للبصرة وكركوك فقد كانت 12.5 و3 بالمئة على التوالى (حسن 1965: 75، باسل النجار 1976: 152). وقد توصل مسح أجرى عام 1956 فى بغداد إلى وجود 16413 «صريفة» (كوخ) مبنية من القصب يسكنها 92173 مهاجرا تكدّسوا أساسا فى تسعة أحياء فى قلب العاصمة أو خارج حدود بلديتها. فى الحالة الأولى، حيث الأحياء فى قلب العاصمة، كان ثمة «أسوار» عالية من القصب أو الطين تفصل أكواخ المهاجرين عن المناطق السكنية. ولكن، لما كان الجزء الأكبر من بغداد واقعا على الجانب الشرقى من

---

(١) حتى هذا الوصف الدراماتيكى لأنماط الهجرة إلى الإسكندرية لايحيط بكل جوانب العملية فى الواقع؛ لأن عدد سكان المدينة «الأصلية» لم يتجاوز الخمسة آلاف نسمة أوائل القرن التاسع عشر، أى أن الهجرات الداخلية الهائلة هنا حصلت خلال ذلك القرن Reimer 1997.

نهر دجلة حتى أربعينيات القرن الماضى، فإن كثيرا من المهاجرين، لاسيما الأفضل تعليما أو تأهيلا، انتقلوا إلى الجانب الغربى أى الكرخ فباتت الأحياء تسمّى وفقا لقبائلهم أو أصولهم الجغرافية، فكان حى التكارتة لمهاجرى تكريت والدوريين لمهاجرى الدور قرب سامراء والعكيلات نسبة للعشيرة التى تحمل هذا الاسم، وهكذا.

لم يقتصر العزل على انفصال المهاجرين عن الحضريين، بل تجاوزه إلى انفصال المهاجرين عن بعضهم البعض. فلأنهم كانوا يتنافسون على الوظائف ذاتها (وهى محدودة كما أسلفنا) ويحتلون مراكز اجتماعية متشابهة، فقد كانت كل جماعة منهم تنظر بشك عميق إلى من هاجر من مناطق أخرى أو من انحدر من قبائل أخرى. ولربما كان «التخصص» الذى مارسه كل من الجماعات المهاجرة إلى مدن المشرق ذا فائدة قصوى فى منعه الاحتراب فيما بينها، مع أن الصدامات بين الأحياء المتجاورة - كصدامات المهاجرين من عانه وراوه وكلاهما فى الشمال الغربى من بغداد- لم تكن أمرا نادر الحدوث. ويمكن القول عموما إن إعادة إنتاج الفضاء والعلاقات الاجتماعية للبلدات أو القبائل التى جاء منها المهاجرون فى المدن التى تلقّتهم لعب دور العامل المساعد فى تحويل عداء المهاجرين من مستغليهم إلى عداء شامل لأبناء المدن وللمدينة. فقد نزع المهاجرون القادمون من الريف إلى وضع أيديهم على قطع الأرض غير المسكونة شرقى بغداد. وفى هذه الحالة كان أبناء العشيرة يقيمون أكواخهم فى شبه دائرة تحيط كوخ الشيخ الذى أريد له إعادة إنتاج المضيف، ومن ثم يحيطون «مستوطنتهم» بسور من القصب أو الطين. هكذا تجمّع أبناء عشيرة السودان فى منطقة الكسرة شمال مركز بغداد حين هاجروا جماعيا أواخر الأربعينيات؛ ليعملوا بشكل جماعى فى مصنع عبّود للتبغ المقام حديثا.

كان من المحتم أن تؤدى موجات الهجرة هذه إلى إحداث تغيرات جذرية فى تركيب مدن المشرق. فالمدينة الأصلية، أى النواة التى ازدهر فى داخلها التجار وملاك الأرض الذين تركوا الريف واستقروا هنا والبيروقراطيون، كانت آخذة بالتصدع بمرور الزمن. لقد كان تنظيم تلك المدينة/ النواة التى ظل عدد نفوسها لايتجاوز مئات الألوف حتى

الثلاثينيات فى أقصى تقدير قائما على أن لكل من الأغنياء، وكذلك الفقراء الذين يخدمونهم، أحياءه السكنية، وعاداته وتقاليده المشتركة، ولهجته المميزة، وآليات تضامنه، وروابط تواصله غير الشخصية. فالمدينة القديمة كانت مركز تفاعل بين وضمن جماعات أدركت أنه برغم الحسد والغيرة والتنافس التى تنظر بها الواحدة إلى الأخرى، وبرغم نظام العزل لهذه الجماعة والاحتواء لتلك، أن كلا منها تحتاج إلى الأخرى وتعتمد عليها من أجل ديمومة نمط عيشها. ولعل هذا ما يفسر الأسباب التى جعلت الحضريين «الأصيلين»، فقيرهم وغنيهم، مسلمهم ومسيحيهم ويهوديهم، عربيّهم وغير عربيّهم، يتعاملون مع المهاجرين بلا أى تعاطف. كانوا جميعا بحاجة إليهم، لكنهم توحدوا فى النظر إليهم باحتقار والتعامل معهم كجنس أدنى محاولين عزلهم فى جيوب تبقى آثارهم على الحياة الاجتماعية والثقافية فى حدها الأدنى.

كيف نظر المهاجرون إلى المدينة وقد جاؤوا من بيئات متجانسة حدودها القرية أو البلدة أو القبيلة؟ لم يكن بوسعهم تفسير تعددية الحياة الحضرية التى ينعم فيها أفراد من قوميات أو مذاهب أو أديان غير ما هم عليه بمراكز يحسدونهم عليها، إلا بكون هؤلاء الأفراد عملاء لعدو أجنبى، أو بأنهم أنفسهم أجانب يتآمرون لحرمان أهل البلاد الأصليين من التمتع بثروات بلادهم. فكان مصدر الشر كله، فى أعينهم، هو سيطرة المصالح الأجنبية والغريبة على الحياة الحضرية. والمدينة الكبيرة التى هاجروا إليها للتو كانت فى أعينهم مركز تفاعل كل الأمراض: أناس رخوون بعيدون عن طبيعة «الرجال» الحقة، حياة تجارية يمارَس فيها الخداع والابتعاد عن القيم الأخلاقية للقبيلة والعائلة، ووظائف حيوية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية يؤديها غير عرب أو غير مسلمين، لايدور فى خلد المهاجرين أن هؤلاء إنما استقروا فى المدن لأنهم كانوا مبعدين عن مصدر تكوين الثروة الأساس وهو الأرض. فمن الطبيعى، والحالة هذه، أن تتمفصل المظالم التى شعر بها المهاجرون فى خطاب سياسى مفرط فى قوميته وفى تقديسه للدولة كمخلّص من تلك الشرور.

لم تكن كل تصورات المهاجرين بلا أساس. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حين

نشـأت الدول الوطنية، وحتى قيام النظم الثورية انحدر قطاع واسـع من الأرستقراطية السياسـية والإدارية المشرقية مباشرة من الجهاز العثماني الذى تربى على احتقار السكان «المحليـين». وحافظ كثير من أفراد هذا القطاع على أسـاليب حياتهم التركية أو العثمانية الموروثـة، بـل إن بعضهم تعمّـد أن يبالغ بها بعد سـقوط العثمانيين لإبـراز تميزه. كانت العائلـة المالكة المصريـة منحدرة من المماليك الألبان، لكن لغتها كانت تركية. أما العائلة المالكـة العراقيـة فقد جاء بها البريطانيون من الحجاز بعد الحـرب العالمية الأولى لتحكم بلدا لم يشاهده الملك من قبل. وحتى خمسينيات القرن الماضى ظلت عوائل تركية أو غير محلية خدم أسـلافها العثمانيين كجنود انكشـاريين مثل طوسون، وزيور، ويكن فى مصر وبوظو، وشـمدين، ومردم بى فى سـوريا، مسـيطرة عـلى الحياة السياسـية والاقتصادية للمشرق.

لم يـر المهاجـرون الجـدد فى المـدن إلا حيـاة الـترف الظاهريـة ولامبالاة أهـل المدن بمعاناتهـم وتمنّعهـم عـن إدخالهـم فى نسـيج حياتهـم الاجتماعى. وممـا يثـير الانتباه أن القاهريـين والشـاميين والبغداديـين، حتـى وإن كانوا عربـا، كانوا يسـتخدمون تعابير: عُربـى وعُربان (بضـم العين) وأعراب كوصـف يعبر عن ازدرائهـم للقرويين والبدو، وكأنهـم يؤكدون بذلك انتماء مزعوما للعنصر التركـى الذى كان يحكمهم. ليس غريبا، إذن، أن يكتب بدر شـاكر السـياب، المهاجر من قرية جيكـور فى البصرة، فى واحدة من أشـهر قصائده «بغداد مبغى كبير»، وليصف المهاجـران صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطى حجازى القاهرة فيما بعد بأوصاف مشابهة[1].

وبحلـول السـتينيات كانـت النواتـات «الكوزموبوليتية» فى القاهرة والإسـكندرية وحلـب ودمشـق وبغـداد والبصرة، فضـلا عن طهران وإسـطنبول قد تحللـت لصالح صعـود مـدن وعواصـم أعيـد تركيبهـا. وسـيتطلب الأمر عقـدا لاحقا لكـى تتعرض بـيروت المزدهرة للمصير نفسـه. وبرغـم أن موجات الهجرة اكتسـبت زخما إضافيا بعد

(١) تناولـت المظاهـر الثقافيـة لهـذا الانقـلاب الاجتماعـى بالتفصيـل فى al Khafaji 1997: 4-17، وترجم إلى العربية فى الخفاجى 1997.

ثـورات الخمسـينيات، فلابد من التأكيـد على أن تلك العمليات لم تكـن من نتاج النظم التـى صعدت، بل لابد من البحث عن جذورها فى أزمات البنى الزراعية التى سـادت فى الفترات السـابقة وفى الرخاء النسـبى الذى شـهدته المدن الكبرى أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

كانـت طبقـة صغـيرة موالية للغرب تـسيطر عـلى الحيـاة السياسـية والاقتصادية فى المجتمعـات قبـل الثوريـة وتتمسـك بالحفاظ عـلى احتكارها لهـا، فيما هى تسـتفيد من خدمـات المهاجريـن الذين عبـأوا المراتب الوسـطى والدنيا مـن أجهزة الدولـة المدنية والعسـكرية الآخذة بالتوسـع. ولم تكـن تلك الطبقـة موالية للغرب بالمعنى السياسـى فحسب، بل إنها تبنت أساليب الحياة الغربية ومعاييرها وعاداتها لدرجة بدت معها هى وأحياؤها السـكنية أجسـاما تم اسـتيرادها من لندن أو باريس، وتم زرعها وسـط أزقة المدن المشرقية.

6.2 هجرات مدمرة، توازنات متحولة

برغـم أن الغالبية السـاحقة من المهاجريـن كانت من بين الفلاحـين المعدمين الذين لايمتلكون أرضا، فإن المهاجرين الأكثر نشـاطا ممن سيشـكلون مستقبل المشرق جاؤوا مـن أصول مختلفة. كان هؤلاء أبنـاء ملاك أراض صغار أوحرفيين فى البلدات الصغيرة أو فلاحين ميسـورين نسـبيا ممن أرسـلوا إلى المدن، ولاسـيما العواصم، إما للبحث عن فرص عيش أفضل أو للحصول على قسط من التعليم والتأهيل الأعلى.

مـن المسـتحيل تقديم تقدير رقمـى لأعداد هذه الفئـات من المهاجريـن. أولا، لأن الأرقام المتوافرة عن الهجرة الداخلية تسـجل المنتقلين من محافظة إلى أخرى، فى حين أن كثـيرا مـن هؤلاء كانوا ينتقلـون فى الواقع من البلدات المحليـة أو الأرياف الداخلية إلى عاصمـة أو مركـز «محافظتهم» فلا تظهر حركتهم كهجرة فى الإحصاءات والمسـوحات المتوافـرة. وثمة سـبب ثان لهـذه الاسـتحالة يكمن فى أننـا لا نمتلك معطيـات تصنّف المهاجريـن حسـب خلفياتهـم الاجتماعيـة أو الإثنيـة أو المذهبيـة؛ ممـا كان سـيتيح لنـا

تخمين من هاجر ومن أين ولأية أسباب. ومع هذا فبوسعنا إطلاق بعض التعميمات اعتمادا على مؤشرات غير مباشرة. فواقعة أن هؤلاء المهاجرين غيّروا جذريا المشهد الاجتماعى-السياسى لبلدانهم، وأعادوا تشكيله من خلال وسيلة رئيسة (ولكن ليس عبرها فحسب) هى دخولهم فى أجهزة الدولة، ولاسيما العسكرية منها، يقدم مدخلا مهما لتحليل أثرهم.

هنا علينا أن نلاحظ أن المعطيات المتعلقة بمستخدمى دول المشرق قبل عام 1950 شحيحة ومضطربة، ومع هذا فالتوسع غير المسبوق فى عددهم وتغير دور الدولة أمران لاشك فيهما أبدا. ولابد من التمييز القاطع بين هاتين الظاهرتين، التوسع العددى للعاملين من جهة وتغير دور الدولة عما سبق من جهة أخرى. فقد كانت حالات التوسع فى الاستخدام تحصل فى الدولة العثمانية على سبيل المثال من دون أن تترك آثارا ملموسة على المجتمع، بل وقد تترك آثارا سلبية حين كانت الدولة تسحب الفلاحين والحرفيين من أراضيهم لكى يؤدوا أعمالا لها. أما فى حالة الدولة الوطنية، فلو لم يتم تبنى التعليم العام والتوسع به كنظام قائم على مناهج تدريس موحدة للبلد كله تشرف عليه الدولة وتديره وتموله، لما اختلف مصير هؤلاء المهاجرين كثيرا عن مصائر الموجات التى سبقتهم، أو عن مصير معاصريهم من الفلاحين المعدمين والأميين الذين انتهوا إلى العطالة أو إلى أداء مهن وضيعة.

وما كان لتوسع جهاز الدولة بحد ذاته أن ينتج بذور تغيير النظام السياسى من دون وجود أو صعود نزعات جديدة تكمن فى داخلها إمكانية تغيير دور الدولة واستقلالها النسبى عن الطبقات المسيطرة. لنتناول أولا الجانب الأول ببعض التفصيل قبل أن نحلل الجذور الاجتماعية-الاقتصادية للثورات والأشكال التى اتخذتها.

ثمة معطيات غير مباشرة، لكنها ذات دلالة، عن توسع أجهزة الدولة والقوات المسلحة المشرقية فى الفترات السابقة للثورات. فقد ازدادت حصة الأجور فى ميزانية الدولة المصرية من 17 بالمئة عام 1913 إلى 42 خلال الثلاثينيات، مما يعنى أن أعداد

العاملين تضاعفت على الأقل خلال عقدين (الدسوقى 1975: 141). ويذكر دليل المملكة العراقية إن عدد الأفراد الذين يتسلمون أجورا ورواتب تقاعدية من الحكومة فى منتصف الثلاثينيات كان 37,158، أى 1.2 بالمئة من سكان العراق البالغ عددهم ثلاثة ملايين آنذاك وخمسة بالمئة من سكان المدن البالغ عددهم قرابة ثلاثة أرباع المليون (دليل 1936: 251). ويبدو أن هذا الرقم يشمل قوات الجيش والشرطة. فقد ازداد عدد أفراد الجيش العراقى من 3,500 فى عام تأسيسه فى 1921 إلى 12,000 عام 1932 (Sluglett 1976: 260)، وحوالى 50,000 عام 1947 ومن ثم إلى 110,000 عام 1957 (حسن 1965: 78-79). ويقدم هايدمان تقديرا للتوسع فى ثلاثة أجهزة فقط فى الدولة السورية كان يتم تمويلها من الموازنة العامة مستبعدا فئات واسعة مثل العاملين فى مشاريع الأشغال العامة والجيش ومن يتسلمون أجورا من موازنات خاصة أو فرعية. وفقا لتقديراته ارتفع عدد الأجراء المعتمدين على الموازنة العامة من 4.772 فى عام 1939 إلى 10,144 فى 1945 ليتضاعف الرقم بعد سبع سنوات إلى 20,862 عام 1952 (Heydemann 1990: 63)[1].

عشية استيلاء البعث على السلطة فى عام 1963 كانت سوريا تمتلك جيشا قوامه 65,000 (Batatu 1999: 158). وبحلول سنوات إسقاط النظم القديمة كان عدد الموظفين المدنيين والعاملين فى القطاع العام المصرى 325 ألفا فى مصر (عام 1952) و34 ألفا فى سوريا (1958) و58 ألفا فى العراق (1958) (Batatu 1983: 13، هيلان <بدون تاريخ>: 315، مهدى 1977: 31).

فمن أين جاء هذا الحشد من المتطوعين فى الجيوش؟

لاحظ كثير من الباحثين أن الأقليات والفئات الأقل حظا فى مجتمعات العالم الثالث

(١) يقدم بطاطو رقما لأعداد العاملين فى جهاز الدولة المدنى والقطاع العام فى سوريا فى عام 1960 هو 33.979 (Batatu 1999) (ص. 160). لكن سوريا فى ذلك العام كانت قد مرت بسنتين من تجارب القومية الاقتصادية والتدخل الحكومى بعد اندماجها القصير مع مصر وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة عام 1958.

يكون لها تمثيل يتجاوز نسبتها فى القوات المسلحة أو الأجهزة الإدارية فى تلك البلدان. والتفسير الذى شاع لفترة لهذه الظاهرة ركّز على السياسات المتعمدة للقوى الاستعمارية فى الاعتماد على تلك الأقليات التى تفتقر إلى قاعدة دعم اجتماعية عريضة؛ مما يجعلها تنزع إلى التماهى مع السادة المستعمرين والدفاع عن مصالحهم. فيشير رينولدز فى هذا السياق:

«غالبا ما شجعت السلطات الاستعمارية الهجرة لكى يقوم المهاجرون بملء المراكز الوسيطة بين الوظائف العليا التى يحتلها الأوربيون والأعمال غير الماهرة التى كانت وحدها ملائمة لأولئك «المحليين»، حسب تلك السلطات. وأنتج هذا تقسيم عمل عرقى ثلاثى، كما كان عليه الحال فى شرق أفريقيا أو بورما تحت السيطرة الاستعمارية، حيث كان الحكام بريطانيين، والتجار والكتبة والعمال الماهرون هنودا فى الأساس، فيما كان السكان المحليون عمالا وفلاحين. وعلى امتداد جنوب شرقى آسيا، ملأ الصينيون تلك المراكز الوسيطة، فيما حيل بين أبناء تلك البلدان وبين التقدم المهنى إلى درجة كبيرة».

Reynolds 1983: 957

وقد مارس البريطانيون والفرنسيون بالفعل سياسة تنظيم الجيوش من أبناء الأقليات فى المشرق لفترة، لكن هذه السياسة لم تثمر؛ وبالتالى فإنها لم تعمّر طويلا. فقد شكّل البريطانيون قوات الليفى من بين الآشوريين العراقيين، وشكل الفرنسيون القوات الخاصة من بين العلويين السوريين[1]. غير أن أيا من هذين «الجيشين» لم يتجاوز

---

(١) فى عام ١٩٣٥ باتت قوات الليفى تتشكل كليا من الآشوريين بعد أن تم تشجيع العرب والأكراد على الانضمام إلى الجيش العراقى حديث التكوين. ولم يكن الآشوريون فى قوات الليفى هم أبناء القومية الآشورية التى عاشت لآلاف السنين فى منطقة كردستان حاليا، بل كانوا لاجئين هربوا من كردستان التركية خلال الحرب العالمية الأولى حين أعلنت الدولة العثمانية الجهاد المقدس؛ مما زاد التوترات بين المسلمين وغير المسلمين داخل الإمبراطورية، فهرب حوالى 25,000 منهم إلى فارس ليتعرضوا إلى سلسلة من المآسى بدءا من المجاعة التى حلت بفارس ومرورا باندلاع الثورة البلشفية التى حرمتهم من حليف هو القيصرية الروسية التى ردت على الجهاد العثمانى بشعارات الدفاع عن المسيحيين. ولما حاولوا العودة إلى ديارهم، جوبهوا بمقاومة الأغوات الأكراد، مما دفعهم إلى الالتجاء للقوات البريطانية التى كانت قد

بضعـة آلاف من حيث العـدد، وقد تم حل الليفى فى العراق عام 1955. أما فى سـوريا فقد كان عدد القوات الخاصة سـبعة آلاف حين استقلت سوريا عام 1946 انخفض إلى 2500 عـام 1948. ولكن لما كانت هذه القوات قائمة إلى جانب قوات مسـلحة وطنية، ولم تضم إلا عددا محدودا من الجنود ذوى الرتب المنخفضة، قد انحلت فى نهاية المطاف، فمـن الصعـب أن نفسّر غلبة جماعات غير الأغلبية فى المشرق فى قواتها المسـلحة بوصفه استمرارا للسياسات الفرنسية/ البريطانية لعقدى العشرينيات والثلاثينيات.

لاحـظ أكاديميون عدة أن العوائل الثرية وعموم السـكان ظلوا ينظرون بازدراء إلى القوات المسـلحة المنظمة بشكل مركزى منذ تشكيلها فى أواسط القرن التاسع عشر على يـد العثمانيين، وظلـت هــذه النـظـرة قائمـــة حتى منتصــف القـــرن العـــشرين) P. Khouri 1983: (46,92).[1] ونادرا ما غامرت الطبقات العليا بإرسـال أحد أبنائها للخدمـة فى الجيـش. ولهـذا فقـد اسـتحدثت السـلطات العثمانية، ومن ثـم حتى بعض بلدان المشرق بعد الاسـتقلال، البـدل وهو مبلغ مقطوع يتم دفعـه مقابل إعفاء الأفراد من الخدمة العسـكرية الإلزامية؛ مما كرّس مفهوم أن الخدمة العسـكرية عبء لا واجب ومكّن المرفّهين من إلقاء هذا العبء على أبناء الفقراء الذين لم يكن بوسعهم دفع البدل.

اسـتندت قوات المشرق المسـلحة إذن إلى الطبقـات الدنيا لجـذب متطوعيها، وكان جهاز الضباط يتشـكل فى الغالب من أبناء تلك الطبقات الذين اسـتطاعوا أن يدرسـوا لبضع سـنوات فى المدارس الإعدادية ويلتحقوا من ثم بالكليات العسـكرية التى كانت تدفع مخصصات شـهرية متواضعة لطلابها؛ لأن عوائلهم لم يكن بوسعها أن تعيلهم لمدة

استقرت فى العراق عام ١٩١٨. لمزيد من التفاصيل انظر: al Rasheed 1998: 45-49.

(١) يفسر فيليب خورى الاتجاه العروبى لضباط دمشق خلال السنوات الأخيرة للحكم العثمانى بانتماء هؤلاء أساسـا إلى الطبقات الوسـطى الدنيا وبعدم ثقتهم بالأعيان المحليين غير المهنيين. يضاف إلى ذلك أن طبقة ملاك الأرض البيروقراطية ظلت لأجيال عدة تمنع أبناءها من الخدمة العسكرية، فقد كان بوسعها استخدام نفوذها لدى الدولة لإعفاء أبنائها من الخدمة الإلزامية؛ لأن الأعيان كانوا يرون أن المهن العسـكرية تناسب الطبقات الدنيا. ويضيف خورى أن المعطيات الشحيحة المتوافرة عن سير حياة الضباط العروبيين تدل على انتمائهم إلى مراكز اجتماعية أدنى من مراكز الضباط الموالين للعثمانيين.

أربع أو ست سنوات إضافية حتى يكملوا تعليمهم فى مؤسسات تعليم عال تحظى بدرجة أكبر من الاحترام الاجتماعى (Ba'eri 1969: 317-321). والمعطيات الوافرة التى عرضها باثيرى تبين الخلفية الطبقية الوسطى- الدنيا للأجهزة العسكرية فى مصر والعراق، البلدين اللذين ظلا تحت سلطة طغم ملاك الأرض الكبار حتى خمسينيات القرن الماضى. كما يفسر بطاطو كيف كان العلويون، وقد كانوا من بين أكثر قطاعات الفلاحين بؤسا فى سوريا، عاجزين عن دفع البدل؛ مما أدى إلى تمثيلهم غير المتناسب مع نسبتهم فى القوات المسلحة السورية (Batatu 1999: 342).

تفسر تلك العوامل، بلا شك، النسبة الكبيرة للعلويين فى القوات المسلحة السورية، لكن هذا التفسير يظل جزئيا، ذلك أن الخدمة الإلزامية التى يمكن دفع البدل مقابل التخلّص منها، مؤقتة ولم تكن تؤدى إلى الارتقاء فى السلم العسكرى وتبوءِ مراكز الضباط التى كان الوصول إليها يتم عبر الدخول الطوعى إلى الكليات العسكرية العليا. إن البدل يفسر غلبة أبناء الطبقات والطوائف والقوميات والمذاهب والمناطق المحرومة فى المراتب الدنيا من الأجهزة العسكرية. فى حين أن الحاجة المادية هى التى تفسر دخول أعداد كبيرة من الفقراء من الأقليات وغير الأقليات إلى الكليات العسكرية. فعلى عكس الانطباع الشائع لم يتمتع الضباط العلويون بذات الأهمية العددية التى تمتع بها أقرانهم السنة قبل عام 1963 (Batatu 1999 156) فى حين كان وجودهم ملموسا فى صفوف الجنود العاديين، وتمتعوا بغلبة طاغية فى المراتب الوسيطة بين الجنود والضباط مشكلين ما لايقل عن 55 بالمئة منها عام 1955.

وفى العراق، حيث مورس تمييز منظم ضد انتماء الشيعة والأكراد فى صفوف الضباط، كان ثمة وجود بارز لأبناء المناطق الجنوبية البائسة كالناصرية فى المراتب الوسيطة (ضباط الصف) والعمارة فى أجهزة الشرطة. لنلاحظ هنا أنه حتى فى الحالات التى كان بوسع الأسر الفقيرة توفير المبالغ اللازمة للبدل الذى يعفى أبناءها من الخدمة العسكرية، فإنها لم تكن تقوم بذلك لأن العوائل المتمكنة التى كانت أمامها فرص أخرى للحراك الاجتماعى والاقتصادى إلى الأعلى هى وحدها من كان يتحاشى الخدمة فى

أجهزة الدولة العسكرية وشبه العسكرية، أما القطاعات الأكثر فقرا فى المشرق فقد مثلت تلك الوظائف لها، لاسيما فى فترات الركود خلال الثلاثينيات، فرصا ممتازة للتقدم بعد أن انسدّت كل الأبواب الأخرى بوجهها.

وبما أننا ميزنا فى الصفحات الماضية بين فقراء المدن «الأصيليين» وبين فقراء المهاجرين الذين باتوا يشكلون جماعات مهمّشة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فمن المنطقى أن نستنتج أن جاذبية الوظائف فى أجهزة الدولة القمعية المتسعة كانت أكبر للأخيرين؛ لأن الفقراء الحضريين كان لديهم الحد الأدنى من شبكات التضامن الاجتماعى وشبكات الاعتماد على أثرياء المدن. من هنا، فقد كان الانخراط فى الجيش وسيلة ساهمت، بشكل غير مخطط له، فى رسم الحدود المميزة لهوية بعض الجماعات التى ظلت مهمشة. تلاحظ الرشيد فى هذا الصدد:

«يبدو أن المنبوذين، كالجماعات المنعزلة جغرافيا واجتماعيا أكثر تقبلا للانضمام إلى الخدمة العسكرية التى تمنحهم الفرصة لترسيخ مركز ووظيفة اجتماعية جديدين لهم. الأمثلة على ذلك تشمل الأكراد والبربر والقوزاق، كما تشمل بالطبع الحالة الأكثر شهرة وهى الغوركا[1]. إن الانتماء العسكرى يوفر للجماعات الهامشية من المناطق النائية وسيلة لكسب الاحترام والمشروعية».

Al Rasheed 1998: 49

لنضف إلى تلك الملاحظة الثاقبة عن المشرق أن جاذبية الخدمة العسكرية للجماعات الهامشية تنبع أيضا من أن تلك الجماعات، كعلويى سوريا وآشوريى العراق ونوبيى مصر وشركس الأردن، افتقدت ذلك القدر من الاستقلال وآليات الدفاع الذاتى التى تمتعت بها الجماعات المدينية الراسخة. وانسداد سبل الصعود الأخرى، والحرمان القانونى أو العرفى من امتلاك الأرض يفسر انجذاب أبناء تلك الجماعات لا إلى الخدمة

(١) الغوركا هم مواطنون من النيبال جنّدهم البريطانيون للعمل فى المهمات القتالية.

فى القوات المسلحة وشبه المسلحة فحسب، بل إلى ممارسة المهن الجديدة التى لم يكن أبناء الجماعات الأخرى متحمسين لأدائها أو لم يجدوا الحافز لاكتساب مهاراتها. من هنا تفسر العوامل أعلاه، أكثر من السياسات الكولونيالية المتعمدة، أسباب انحدار أوائل عمال النفط والميكانيكيين وسائقى السيارات من تلك الجماعات والمناطق الهامشية المشرقية.

تقدم رجاء الخطاب أدلة وافية على كيفية اختيار البريطانيين أفرادا من ثلاث قبائل عربية سنية تقيم شمال بغداد ليشكلوا نواة جهاز ضباط الجيش العراقى الذى كان يجرى تكوينه عام 1921 بحيث شكل أبناء قبائل الجبور وعَزّة والَبيات 25 بالمئة من إجمالى الضباط خلال عشرينيات القرن الماضى (الخطاب 1979: 123). أما العقيد الزيدى فقد نشر قائمة شاملة بأسماء الضباط العراقيين والأتراك الذين انضموا إلى الجيش العراقى إثر هزيمة العثمانيين فى الحرب العالمية الأولى (ويبدو أنه يشير هنا إلى من انضموا إلى قوات الشريف حسين فى مكة، ومن ثم إلى جهاز ابنه فيصل الذى سيصبح ملكا على سوريا لفترة قصيرة وعلى العراق فيما بعد). ومن هذه القائمة يتضح أن عدد من جاؤوا من تركيا مباشرة كان 304، ومن جاؤوا عبر الطريق البرى من سوريا 91. ولم يكن من بين الضباط الكبار ممن يحملون رتبة عقيد فأعلى أى ضابط ينتمى إلى الغالبية الشيعية فى العراق (الزيدى 1990: 433-443).

وقد ظلت سياسة استبعاد أبناء مذهب الأغلبية، وأبناء القوميات غير العربية حتى من كان مذهبه سنيا كالأكراد متبعة لعقود طويلة بعد تشكيل الحكم الوطنى وزوال العثمانيين. ففى تحليل للدورتين الرابعة والأربعين والخامسة والأربعين فى الكلية العسكرية العراقية (السنتين الدراسيتين 1964 و1965) يتوصل الزيدى إلى أن عشرين بالمئة فقط من الطلبة الذين تم قبولهم كانوا من الشيعة، فيما انحدر 45 بالمئة من الموصل و 15 بالمئة من الرمادى، وهما مدينتان عربيتان سنيتان، وانحدر 10 بالمئة من الطلبة المقبولين من أحياء بغداد السنية. ولم تتجاوز نسبة الطلبة الأكراد والمسيحيين والأيزيديين والتركمان مجتمعين عشرة بالمئة. أما فى كليات الأركان فقد كان دخول غير

السنّة غير مسموح به ببساطة (الزيدى 1990: 158-159).

وعلى عكس العراق، شكل السنة الغالبية فى كل المحافظات باستثناء محافظتى السويداء ذات الغالبية الدرزية واللاذقية ذات الغالبية العلوية. وهنا يلاحظ فان دام أن:

«أبناء الأقليات الدينية أظهروا تمثيلا فى الجيش السورى يتجاوز بكثير نسبتهم إلى السكان، وكما أنهم شغلوا وظائف عسكرية ذات أهمية ستراتيجية وسياسية، غير أن **أبرز الكتل نفوذا قبل استيلاء البعث على الحكم عام 1963 كانت تحت قيادة ضباط سنّة**».

Van Dam 1981: 41 (التأكيد منى)

سنتابع فيما بعد دلالات وعواقب هذا التمثيل غير المتناسب، أما الآن فيكفى أن نشير إلى أن التمثيل الأكثر أو الأقل لهذه الجماعة أو تلك أو حتى غياب تمثيلها لا ينبغى النظر إليه فقط من زاوية الطائفة أو المذهب الدينى أو القومية. إنه يتعلق بالأحرى بأناس انحدروا من خلفيات مشتركة، ومروا بالمصاعب ذاتها، وتشاركوا فى حلم الهجرة إلى المدينة الكوزموبوليتية ليواجهوا الإقصاء والنبذ وسلخ الإنسانية من جانب نخب تلك المدن.

ومع أن المهاجرين الذين قدر لهم أن يلعبوا أدوارا بارزة، بل حاسمة، فى حياة المشرق السياسية والاقتصادية تشاركوا فى الكثير، فإن علينا التأكيد على الفوارق بينهم وبين الغالبية الساحقة من المهاجرين المعدمين والأميين ممن سيظلون على الهامش. فمع أن الممارسات والخيارات السياسية للأوائل تجاوبت بطرق عدة وبصور غير مباشرة مع آمال الأغلبية، فإنها لم تكن ممثلة لتلك الآمال بشكل تلقائى أو فى كل الفترات. فقد كان ثمة ما يشبه الإجماع على الأهداف المطلوب «تدميرها»، أى على تحديد الرموز والمؤسسات السياسية المكروهة من غالبية السكان، مثل سلطة كبار ملاك الأرض فى العراق ومصر وإيران وسوريا، والنظم الملكية فى البلدان الثلاثة الأولى.

تجلت هشاشة نظام ما بعد الاستقلال السورى فى تعرضه لثلاثة انقلابات عسكرية

فى فترة تقل عن العقد. وبوسعنا القول إن النظام الذى استند إلى سلطة الأرستقراطية العقارية وأثرياء التجار بدا غريبا كل الغرابة عن أحلام وتوقعات غالبية السكان[1]. لكن هذا وحده لايفسر واقعة حدوث الثورة. فبوسع التوترات الاجتماعية أن تتخذ مسارات أخرى، كما هو معروف. والمثال البارز هنا هو حالة طغمة كبار ملاك الأرض والتجار المترفة اللبنانية التى اغتربت عن غالبية السكان فلم يؤد اغترابها هذا إلى اندلاع ثورة، بل إلى الحرب الأهلية الأولى عام 1958. ينبغى لنا، إذن، تقديم مقاربة أكثر دقة للسياق الاجتماعى المعيّن.

لنقرر أولا أن المهاجرين وغير المهاجرين على السواء لم يكونوا متحمسين للحفاظ على الأوضاع التى كانت قائمة. ومع أن كثيرا من هؤلاء كانوا يطمحون إلى إسقاط تلك الأنظمة أو تغييرها جذريا، فإن القدرة على التغيير لم تكن متاحة للجميع. كان السخط يعبر عن نفسه فى عديد من الأحداث العامة التى شهدتها شوارع القاهرة وبغداد وطهران وغيرها. لكن التغيير السياسى تطلّب ما يتجاوز السخط بكثير. لقد تطلّب وجود نواة بوسعها إحداث التغيير. ومع أن من نجحوا فى القيام بتلك التغييرات عبروا بالفعل عن المرارات التى اعتملت فى أنفس المهاجرين وأبناء الحضر تجاه الطبقات العليا، فإنهم كانوا ذوى رؤى نابعة من أصولهم وميّزتهم عن الأخيرين.

من هنا فإن الانقسامات والصدامات العنيفة التى ميزت الفترات الثورية الأولى، وهى انقسامات وصراعات تعرفها فى الواقع كل التغيرات الثورية فى العالم، كانت مؤشرات واضحة على اتفاق معظم الأطراف على إسقاط الأوضاع التى كانت قائمة وعلى شبه غياب تام للاتفاق على ما عدا ذلك: البرامج الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المطلوب تنفيذها، وفوق ذلك كله نوع النظام السياسى المطلوب إقامته.

---

(١) هنا أيضا، دعونا نستشهد بالروايات التى تقدم لمحات نافذة عن تطلعات غالبية الناس، إذ يصف فواز حداد بعين ثاقبة كيف رحب الفقراء والمثقفون من ذوى الدخل المحدود بتلك الانقلابات من دون أن يعرفوا بالضرورة برامج الانقلابيين. فواز حداد «الضغينة والهوى» دار عيبال للنشر، دمشق، 2000.

ولكن قبل أن نتناول التركيب الاجتماعى والأيديولوجى للنخب السياسية الثورية، ربما كان مناسبا تقديم تفسير عام لأسباب حدوث الثورات فى بعض بلدان المشرق وعدم حدوثها فى بلدان أخرى.

6.3 صناعة الثورات

حاولت أن أقدم أعلاه تفاصيل ما أظنه تفسيرا متعدد الأسباب للتغيرات الجذرية التى اكتسحت المشرق منذ خمسينيات القرن الماضى حتى الثورة الإيرانية أواخر سبعينياته. وعلى الآن أن أقوم بربط العناصر المختلفة لتشكل جسما تحليليا متماسكا. وقد تُثار هنا ملاحظة مهمة حول توصيف تلك التغيرات (باستثناء الثورة الإيرانية). فثمة سؤال غالبا ما يُطرح فى الأوساط الأكاديمية أو فى النقاشات ذات الطابع السجالي- الأيديولوجى هو ما إذا كانت تلك التغيرات التى جرت فى الأساس بواسطة ضباط الجيش واتخذت شكل الانقلابات العسكرية تستحق أن توصف بالثورات، وإن كان الجواب بالإيجاب، فهل يجب تمييزها عن الثورات «الحقيقية» كالثورتين الفرنسية أو الروسية. أرى أن هذه الحركات، سواء كان موقف المرء منها هو التأييد أو الإدانة، قد اقتلعت بشكل جذرى نظام الملكية المستند إلى كبار ملاك الأرض ورأس المال التجارى، وقامت بعملية استبدال شاملة للطبقة السياسية الحاكمة، واستحدثت ممارسات ومعايير اجتماعية وثقافية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل.

إن التأكيد على جدة المعايير والمؤسسات والسياسة التى أدخلتها تلك النظم لا يعنى البتة أن براعمها لم تكن تنضج وتتبلور فى ظل النظم القديمة، بل العكس تماما. لقد جاءت تلك التغيرات لكى تكرس النزعات التى كانت آخذة بالصعود، ولكى تثبّت للفئات الصاعدة مواقع فى السلطة. وعليه، فإذا كانت الثورة تعنى التغيير الجذرى للنظام الاجتماعى، فإن تغييرات المشرق تتوافق مع هذا التعريف بامتياز. ولكن ماذا عن الشكل الذى اتخذته تلك التغييرات؟ علينا التذكير هنا أن كل تلك الثورات حدثت إثر فترات من تصاعد التوترات الاجتماعية، ومن الحركات الجماهيرية «من أسفل» فى

العراق ومصر وإيران. فحركة الضباط الأحرار المصرية عام 1952 جاءت إثر مظاهرات جماهيرية دامية عـام 1946 وصدامات بين القوات البريطانية والجيش المصرى فى عامى 1950 و 1951 وبداية حرب عصابات معادية للبريطانيين فى قناة السويس واضطرابات عام 1951 التى أدت إلى حريق القاهرة الشهير الذى وصفه المفكر المصرى حسين فوزى بـ«انتحـار مصر» (الشـافعى 1957، حمروش <بـدون تاريخ>). وجاء إسـقاط الملكية العراقيـة بعد انتفاضتـين جماهيريتين عامـى 1948 و1952 وتمردات فلاحيـة محلية عدة (Marr 1985: 106-113, F. Sluglett and P. Sluglett 1987: 38-47). يلاحـظ فريد هاليداى وماكسين مولينو فى هذا الصدد:

«ليست الثورة من أعلى بديلا عن الثورة من أسفل بقدر ما هى امتداد أو تنفيذ لحركة جماهيريـة عاجـزة عن المضى أبعد من مرحلة خلق مناخ الانشـقاق الوطنى <عن النظام الحاكم> لإسقاطه».

مقتطف من Bromley 1994: 162

لـو حكمنـا عـلى الثورة بحجـم وشـدة التغييرات التـى تحدثهـا فى الميادين الثقافية والسياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية، فـإن المقارنة بين الانقلابـات التى قادها الجيش وبين الثورة الإيرانية ذات دلالة مهمة. فمما لاشك فيه أن الأخيرة تُعَد من بين الثورات الشعبية الأكثر إثارة فى التاريخ المعاصر سواء من حيث مستوى النشاطات الجماهيرية أو ديمومة تلك النشـاطات التى أدت إلى إسقاط نظام الشاه عام 1979 . ولربما بدت هذه الثـورة للعالم الخارجى ذات طابع شـديد الخصوصية لايمكـن مقارنته بأى ثورة أخرى بسبب الأيديولوجيا الإسلامية التى جرت فى ظلها والعباءة الدينية لنظام ما بعد الشاه. غـير أننـا لو تفحصنا حصيلة الثورات التى جرت فى أماكن أخرى من المشرق بعيدا عن المظاهر السطحية، سنفاجأ بتماثلها الصارخ مع الثورة الإيرانية: إقامة نظام سياسى معاد للتعددية، سياسة خارجية وأيديولوجيا معادية للإمبريالية وللغرب، توسيع دور الدولة فى الحيـاة الثقافيـة والاقتصاديـة، اتباع سياسـة اقتصادية قومية. إذن *فمسـاهمة الجماهير*

الشعبية في الثورات تضيف عناصر نوعية وتفرض شروطا إضافية على القيادة الجديدة (كما هو الحال في الثورة الفرنسية، على سبيل المثال)، غير أن علينا ألا نبالغ في الفوارق بينها وبين «التغيرات من أعلى».

إن أخذنا ما سبق فى الحسبان، فبوسعنا المضى لتفسير ثورات المشرق. ولكى نقوم بذلك، فلعل من المفيد التساؤل عن أسباب قيام الثورات فى بعض البلدان وعدم قيامها فى أخرى. ذلك أن التغيرات الثورية لم تحدث فى المشرق ولا فى كل العالم العربى، بل إنها بدأت بالانقلاب العسكرى الذى أطاح بالنظام الملكى فى مصر عام 1952 وتلاها انقلاب مماثل فى العراق عام 1958. أما سوريا فإنها شهدت بين أعوام 1949 و1954 سلسلة من الانقلابات العسكرية المحافظة المشابهة لما عرفته بلدان عدة فى أمريكا اللاتينية، إذ لم تحاول تغيير أسس النظام الحاكم. وإثر فشل كل تلك الانقلابات بعد بقاء قادتها فى الحكم بضعة أشهر أو سنوات كانت سوريا تعود إلى الحكم البرلمانى الجمهورى حتى عام 1958 حين دخلت فى وحدة اندماجية مع مصر الثورية أقامت فيها نظاما سياسيا واقتصاديا شبيها بمثيله المصرى. ثم عادت لتنفصل عن مصر بعد ثلاث سنوات إثر انقلاب عسكرى أقام نظاما دام سنتين ولتدخل منذ عام 1963 فى مرحلة التغيرات الثورية الجذرية تحت سلطة حزب البعث منذ عام 1963 بأجنحته المختلفة التى تعاقبت على السلطة من خلال انقلابات عسكرية كذلك. وشهدت اليمن عام 1961 انقلابا عسكريا أطاح بسلطة الإمام التى أبقت البلاد فى ظروف القرون الوسطى طوال قرون حكمها. وأقامت الجزائر حكم الحزب الواحد إثر استقلالها عن الفرنسيين بعد 130 عاما من الاستعمار، وأسقطت ليبيا سلالة السنوسى الملكية لتقيم حكما ثوريا عام 1969. وظل السودان تتناوبه فترات الحكم البرلمانى الديمقراطى والانقلابات العسكرية حتى خضع أخيرا للحكم العسكرى عام 1989.

غير أن أجزاء كثيرة من المنطقة بقيت حصينة برغم تلك العقود الثلاثة من التغيرات الثورية، مع أن تلك التغيرات تركت بصماتها القوية على النظم «المحافظة» فارضة عليها أن تكيف عملها وخطابها مع الوقائع المتغيرة حولها. فقد نجت العربية السعودية والأردن

وإمارات الخليج العربى الخمس والمغرب من الوقوع فى هذا المصير. أما لبنان فيمثل حالة خاصة إذ ظل خاضعا لنظام برلمانى ديمقراطى منذ استقلاله، لكنى سأسعى لتبيان أن حربيه الأهليتين عام 1958، ولاسيما الحرب الثانية طوال الفترة 1975-1990 حققتا جزئيا بعض الوظائف التى أنجزتها انقلابات المشرق العسكرية. وأخيرا فقد شهدت تركيا انقلابين عسكريين عامى 1960 و1980 لم يدخلا تعديلات جذرية على النظام السياسى أو على تركيب النخبة الحاكمة، وما كانا يهدفان إلى ذلك، بل إنهما أعادا صياغة قواعد اللعبة البرلمانية بما يتوافق مع مطالب الجيش قبل تسليم السلطة ثانية للسياسيين المدنيين.

لدينا، كما يبدو، مجموعة من التطورات التى بوسعها تفسير أوجه الشبه والتفارق فى المسارات المشرقية. وأول تلك المجموعات هو أن كل مجتمعات المشرق التى شهدت تغيرات ثورية كانت تخضع لفترة طويلة لطبقة شديدة البأس من كبار ملاك الأرض، كما أبرزت فى الفصول السابقة. وقد انتزعت هذه الطبقة ثرواتها من بؤس كتلة كبيرة من الفلاحين التعساء الذين عاش كثير منهم فى شروط مقاربة لحياة الأقنان. وولّد هذا البؤس موجات عارمة من الهجرات الفلاحية إلى مراكز المدن، حيث لم تكن أحوالهم أفضل كثيرا. تلك كانت حالة العراق ومصر بالدرجة الأولى، وسوريا ولبنان إلى حد أقل نسبيا.

فى المقابل، لم يعرف الأردن وشبه الجزيرة العربية وتركيا سيطرة طبقة كهذه. ففى الحالتين الأوليين منعت البيئة الصحراوية الجرداء حدوث ذلك، أما فى تركيا، فقد ورث النظام الجمهورى عام 1923 نظاما للأرض يقوم أساسا على الملكيات الصغيرة والمتوسطة بنى كمال أتاتورك مشروعه التحديثى المنحاز بشدة للقطاعات المدينية عليه. غير أن بوسع المرء أن يحاجج بأن التغييرات الثورية القومية التركية المعادية للغرب قد حصلت بالفعل سابقة بلدان المشرق الأخرى بذلك بحوالى ثلاثة عقود. فقد تبنى انقلاب أتاتورك عام 1923 سلسلة من الإصلاحات التى شملت تأميم المؤسسات الأجنبية، وتبنى خطط التطور الاقتصادية الخمسية وسيطرة الدولة على كبرى الصناعات والمؤسسات المالية (Hershlag 1968: 90-92, Berberoglu 1980: 97-100).

برغم أن تركيب ملكية الأرض يصلح نقطة انطلاق لتفسير أسباب حدوث التغيرات الثورية فى المشرق، فإنه يترك أسئلة عدة من دون إجابة. لماذا تأخر التغيير الثورى فى إيران، التى خضعت لسلطة ملاكى أرض شديدة البشاعة، حوالى العقدين عن جيرانها؟ لماذا لم يحدث انقلاب ثورى فى لبنان برغم تشابه نظام ملكية الأرض فيها مع العراق وسوريا ومصر؟

بدأت الضغوط من أجل الإصلاح فى إيران قبل أى بلد آخر فى المشرق. ففى عام 1906 انطلقت ثورة شعبية ضد الحكم الاستبدادى لسلالة الحكام القَجَر مجبرة الشاه على إقرار شكل من الملكية الدستورية الذى لم يعمر طويلا. وفى عام 1952 جاء التصويت الشعبى بالدكتور محمد مصدق ذى الشعبية الأسطورية إلى رئاسة الوزراء، حيث اتخذت حكومته المنتخبة شرعيا قرارا غير مسبوق بتأميم صناعة النفط التى كانت مملوكة لاحتكارات متعددة الجنسية. وكان الثمن الذى دفعه مقابل خطوته هذه هى الوقوع ضحية انقلاب دموى خططت له وكالة المخابرات المركزية. إذن فقد كان النزوع للإصلاح قائما فى إيران، غير أن الشاه الواعى بهذا النزوع فى مجتمعه والقلق من التغيرات الجذرية العاصفة بالمنطقة أواخر خمسينيات القرن الماضى أطلق برنامج إصلاح زراعى «ملطّف» عامى 1961 و1963 هدف إلى استباق التغييرات الثورية. لمن ينظر إلى تلك البرامج بعد حين، سيبدو واضحا أنها لم تفعل غير تأجيل الثورة. ذلك أن تلك الإصلاحات عجزت عن إيجاد فرص عمل مجزية لقوة العمل المحررة من الريف، مما جعل المدن الإيرانية الرئيسة، لاسيما طهران، تعانى من عملية ترييف مماثلة لغيرها من مدن المشرق، حيث زحفت أحزمة البؤس على النظام الحضرى المستقر خانقة إياه فى نهاية المطاف (Abrahamian 1991: 11).

ولم يكن نظام الأرض فى لبنان، لاسيّما فى جنوبه وشرقه، أقل اضطهادا للفلاحين من سواه فى المشرق. وتجلت التوترات الاجتماعية بين ملاك الأرض والفلاحين فى التمردات المتعددة والنشاطات الاحتجاجية. غير أن غياب مجموعة قوية قادرة على تغيير النظام وساعية إليه يرتبط بعاملين آخرين على عرضهما الآن لإكمال تفسير

التغييرات فى المشرق. العامل الأول هو إمكانية أن تمتلك الدولة قدرا من الاستقلال تجاه كل من الفاعلين الرئيسين فى المجتمع. أما العامل الثانى فهو وجود مجموعة صاعدة اقتصاديا ترى أن إمكانية ترجمة هذا الصعود على المستويين السياسى والاجتماعى مغلقة بسبب احتكار النخبة القائمة لهذين المستويين. ولنضف إلى هذين العاملين شرطا ثالثا مفاده أن على الجماعة الصاعدة المؤهلة للقيام بالتغيير أن تكون قادرة على طرح آمالها بتعابير أيديولوجية تجذب غالبية السكان لا مجرد أعضاء الجماعة. وبدهى أن القدرة على طرح مصالح خاصة كما لو كانت مطالب وطنية عامة ليست مجرد عملية تلاعب أيديولوجى تقوم بها الجماعة الصاعدة، فلكى يكون التغيير الاجتماعى - السياسى ذا قدرة على الديمومة، لابد له من أن ينتج فوائد لفئات اجتماعية غير الفئة التى تسعى للسيطرة والتغيير.

كانت بلدان المشرق التى مرت بتغيرات ثورية قد بدأت بالتدخل فى الحياة الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وتحت مقتضياتها محققة درجات مختلفة من النجاح. غير أن الارتفاع المذهل فى حصص حكومات العراق وإيران والسعودية والخليج من إيرادات نفط شركات النفط الأجنبية العاملة على أراضيها مكّن تلك الدول من تحقيق استقلالها النسبى إثر عقود من الاعتماد على الإعانات الخارجية و/ أو فرض الضرائب على الأراضى والنشاطات التجارية. ومنحت موارد قناة السويس الدولة فى مصر مصدرا ماليا مستقلا. أما الدولة السورية، فقد كانت فرص امتلاكها الاستقلال المطلوب عن المجتمع أقل لولا موافقة الدولة المستعمرة فرنسا إثر الاستقلال على أن تعيد لها كميات كبيرة نسبيا من احتياطات الذهب السورى بعضه على شكل نقدى والبعض الآخر بالتنازل عن المشاريع الفرنسية فى سوريا إلى حكومتها، كما كانت تحصل على عوائد من مرور النفط العراقى المصدّر عبر أراضيها إلى البحر المتوسط، مثل العوائد التى كان لبنان يحصل عليها من لبنان والسعودية للأسباب نفسها.

مثلت الدولة اللبنانية حالة معاكسة لما سبق. فباتّباعها سياسة اقتصادية مفرطة فى ليبراليتها، تركت الدولة النشاطات التجارية والمصرفية المزدهرة من دون مساس وتزايد

اعتمادها على إيرادات الضرائب من تلك النشاطات ومن النشاطات الزراعية. وما كان للدولة أن تقوم بغير ذلك وهى تفتقد إلى المصادر التى توفر لها بعضا من الاستقلال عن الطبقات السائدة. ومع تحول لبنان إلى ما سمى بـ«سويسرا» العالم العربى خلال الستينيات كان من المحتم لأى تغيير ثورى عبر الاستيلاء على جهاز الدولة أن يقود إلى نتائج سلبية حتى بالنسبة لتلك الفئات التى قد تسعى لتحسين أوضاعها عبر الوصول إلى الحكم. وفى ظل البنية متعددة الطوائف للمجتمع اللبنانى كان من المستحيل على أى جماعة منفردة، بما فى ذلك القوات المسلحة، أن تفرض تغييرات جذرية على المجتمع وتتوقع ترحيب الأخير به، أو حتى الإذعان له. ولنؤكد هنا أن التعدد المذهبى ليس هو العنصر الحاسم فى غياب تماسك الجماعة الصاعدة؛ لأننا سنلاحظ أن التغييرات الأخرى فى المنطقة جرت على أيدى مجاميع لم تضم كافة أطياف المجتمع، لكنها استفادت من سيطرتها على دولة لديها قدر من الاستقلال افتقدت إليه الدولة اللبنانية[1].

لنضف إلى تلك الاستثنائية عاملا ثانيا أعاق حدوث تحول فى لبنان على غرار ما شهدت بلدان المشرق الأخرى. فمثل معظم اقتصادات المشرق إثر الحرب العالمية الثانية، كان اقتصاد لبنان يشهد نموا ملحوظا. وانطوى ذلك على صعود فئات جديدة كانت الطرق أمام صعودها الاجتماعى والسياسى مغلقة بفعل سيطرة الطغم المتحكمة بالسلطة، فيما ظلت قطاعات واسعة من السكان مهمشة وفقيرة. إن ظروفا كهذه تقدم فرصة ذهبية للثورة؛ لأن ما يُنضج أجواء الأخيرة ليس حالة الركود العام أو البؤس الشامل، بل الشعور العام بوجود توسع اقتصادى يصحبه استمرار ركود مستويات معيشة السكان. هنا أيضا، كان حال لبنان مختلفا عن معظم بلدان المشرق فى جانبين على الأقل. أولهما أن مستويات معيشة السكان عموما كانت أعلى مما هى عليه فى البلدان التى

---

(١) فبعد بضعة أشهر من اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، قام الجنرال عزيز الأحدب، قائد الجيش اللبنانى الضعيف بانقلاب عسكرى على أمل إيقاف الحرب. غير أن الانقلاب فشل فور وقوعه؛ مما أدى إلى تشرذم الجيش اللبنانى على أسس مذهبية.

عرفت الثورات. وبرغم التفاوت الشديد فى توزيع الدخول، فقد كانت مستويات معيشة الفقراء آخذة بالتحسّـن خلال الخمسـينيات والستينيات، وظلت مسـتويات البطالة أقل بكثـير ممـا كانت عليـه فى عموم المنطقة. أمـا جانب الاختلاف الثانى، وهـو مرتبط بعجز الدولة عن اكتسـاب اسـتقلالية تجاه الفاعلين فى المجتمع، فتمثل فى التسويات الدستورية للبنان بعد الاسـتقلال التى كرّست وأدامت آليات الحكم العثمانى غير المباشر، وعرقلت بالتـالى نهـوض المجتمع المدنـى، حيث يرتبط المواطـن الفرد بالدولة مـن دون المرور بأى وسيط.

فبرغـم الواجهات العصريـة للنظام البرلمانـى والنظام متعدد الأحـزاب والصحافة الحـرة، ظلت القواعد غير المكتوبة تقضى بأن يكون رئيس الجمهورية مسـيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسـلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسـلما شيعيا. من هنا، وحيث كان الحـراك الاجتماعـى فى المشرق منـذ نهاية الحـرب العالمية الثانيـة يمهد تدريجيـا لصعود الفرديـة والمواطنة، حافظ لبنان على صيغة يتمثل فيهـا أعضاء الطوائف المختلفة فى بنى الدولة من خلال «أعيانهم». وكانت تلك الصيغة وصفة للتعايش السـلمى بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع اللبنانى إن ظل المجتمع راكدا أو إن اسـتفادت جميع الكتل من التطور بدرجة متسـاوية، وهو أمر مسـتحيل فى أى مجتمع. مـن هنا كانت ترجمة أى تغيير فى توازن القوى بين تلك الجماعات تمر عبر الحرب. كانت صيغة الحكم غير المباشر تتطلّـب أن يكون لكل جماعة أعيانها. لكن الدور الاجتماعى والمشروعية الأيديولوجية للأعيـان التقليديين لبعض الطوائف تراجع بحدة بسـبب تغـيرات الوضع الاقتصادى والسياسـى الإقليمـى، وهو مـا حصل للنخب السـنية البيروتية والطرابلسـية، فى حين أنـه حافـظ على ثباتـه فى حالة الـدروز. أما الشـيعة حديثـو العهد بالحيـاة الحضرية فلم يكـن لديهـم أعيان حضريـون أصلا مما عرّض تمثيلهم السياسـى إلى أكـبر الهزّات. ففى حين كانت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية تحسّـن مواقعهم فى الحياة الحضرية بشـكل جذرى، ظل ممثلوهم من كبار ملاّك الأرض الذين تفسّخ دورهم الاجتماعى، وتحللت قدرتهم على لمّ أبناء الطائفة وراءهم.

6.4 قادة جدد باحثون عن قواعد

حدثت التغيرات الجذرية فى البلدان التى اتّسمت بـ:

1 - سيطرة طبقات أرستقراطية مكونة من كبار ملاّك الأرض والتجار؛

2 - دور متزايد الاستقلالية للدولة؛

3 - صعود فئات اجتماعية أوقفتها هيمنة كبار ملاك الأرض والتجار عن التقدم فى السلّم الاجتماعى - الاقتصادى، و استطاعت طرح قضيتها الثورية بشكل صوّرها كقضية كل الشعب؛

4 - تحقيق نسب نمو اقتصادى لم تستفد منها غالبية أبناء الشعب الذين ظلوا على حالهم من الفقر.

إن فهم خلفيات المهاجرين الذين كانوا على أهبة لعب الأدوار القائدة فى المشرق جوهرى للتعرف على الإطار الأيديولوجى، والممارسات السياسية والبرامج الاجتماعية-الاقتصادية التى أدخلوها إلى مجتمعاتهم، ولفهم كيفية فرضهم الإذعان على معظم السكان. ولعل المفارقة تكمن هنا فى أن التغيرات التى كانت النتاج المباشر لأزمة النظم التى سيطر عليها كبار ملاك الأرض لم تحدث على أيدى ضحاياها المباشرين.

برغم بعض التباينات فى خلفيات قادة الثورات الوطنية فى مصر وسوريا والعراق، فإنه لابد من الإشارة إلى عنصرى شَبَه صارخين بينهم. الأول هو عدم انحدار أى منهم من المدينتين أو الثلاث الرئيسة لبلدانهم. أما العنصر الثانى فهو عدم مرور أى منهم أو من آبائهم بتجربة الخضوع المباشر لآليات الإخضاع التى مارستها أرستقراطية كبار ملاك الأرض. فقد انحدروا جميعا إما من مناطق لم تسمح طوبوغرافيتها بقيام مقاطعات كبيرة أو أنهم كانوا ينتمون إلى صغار ملاك الأرض الذين لم يعانوا بشكل مباشر من الإذلال والاستغلال شبه الإقطاعيين[1].

---

(١) فى مقابلة شديدة الدلالة أجرتها كاتبة أمريكية مع صدام حسين ونشرتها فى كتاب تبريرى لسياسات نظامه، استعاد الأخير ذكريات شبابه فى تكريت قائلا:
«برغم صعوبة الحياة، فلم أشعر أبدًا بأن المصالح الطبقية الضيقة قد منعت شخصيتنا من التطور. فلم يكن لسادة الإقطاع نفوذ فى منطقتنا...كما أنهم كانوا ينتمون إلى قبيلتنا». (مقابلة مع كرستين موزس هيلمس، صحيفة الثورة، بغداد، 1985 .28.12).

فلـم ينحدر أى من الأعضاء التسـعة عشر للجنة العسـكرية التـى لعبت دور قيادة سـوريا منـذ عام 1966، من عوائـل المحاصصين (المغارسـين) أو المعدمين. بل انحدر عـشرة مـن هؤلاء مـن أسر فلاحية دنيا أو متوسـطة. وهكـذا كان حال القـادة الأربعة الأبـرز مـن الأعضـاء الخمسـة (145) :Batatu 1999. وانحدر قادة بلـدان أخرى من صغـار الموظفين والكتبة فى أجهزة الدولة، لكنهم عانوا من إذلال الاسـتعمار البريطانى أو الفرنسـى المتحكم بمقادير بلدانهم. فقد كان جمال عبد الناصر ابن ساعى بريد ونائبه عبد الحكيم عامر ابن عائلة فلاحية ثرية، لكنها لم تكن تملك إقطاعيات. أما والد الرئيس الذى خلفه، أنور السادات، فقد كان كاتبا فى الجيش، وتحدر زكريا محى الدين الذى ظل الساعد الأيمن لعبد الناصر لسنوات طوال من عائلة ملاك أرض متوسطين (حمروش، بـدون تاريـخ: 70-98). وعكـس تركيـب مجلس قيادة الثـورة الذى حكـم العراق بين 1968 و2003، النمـط ذاتـه. فمن بين أعضائه الخمسـة عشر خـلال العقد الأول من اسـتلام السـلطة، تحدّر ثمانية من خلفيات ريفية (فلاحون ومقاولون وزراعيون صغار ومالكـو قطـع أراض صغـيرة)، وكان آباء أربعـة منهم من الشرطـة والبائعين والتجار الصغار (Batatu 1978: 1090-1091).

لم ينحـدر بعـض هؤلاء الذين هاجـروا إلى المدن من عوائل فلاحيـة، بل من بلدات ريفيـة انحطّت مع دخول وسـائل النقل المتفوقة تكنولوجيـا و/ أو من مزاحمة المنتجات الأرخـص ثمنا والأفضل نوعيـة القادمة من الغرب أو من مراكـز إقليمية أخرى. ففى القـرن التاسـع عشر كانت عانه، وهى بلدة ريفية فى أعـالى غرب الفرات، مركزا لإنتاج العباءات النسائية، لكنها تعرّضت للانكسار حين نافستها المنتجات الفرنسية والسورية مع تحسـن تقنيات النقل. ومن جهة أخرى، تخصصت تكريت فى إنتاج الأكلاك، وهى قـوارب بدائية كانت تنقل البضائع من الموصل إلى بغـداد عبر نهر دجلة، ويتم تفكيكها واستخدام خشبها الذى كانت بغداد تفتقر إليه كوقود؛ لأن الملاحة المتجهة شمالا كانت شـديدة الصعوبـة. وبدأ انحطـاط تكريت مع دخـول الطاقة البخارية، لكن اسـتخدام

الكلك ظل قائما حتى الأربعينيات حين تم ربط الموصل ببغداد عن طريق السكك الحديد، وسهلت الطرق المعبدة النقل بالسيارات. ويمكن التثبت من حالة الانحطاط التى مرت بها تكريت من حقيقة أن سكانها لم يزدادوا عمليا خلال عقدين. فمن «حوالى 5000» نسمة فى عام 1929، بلغ تعداد سكانها 5770 عام 1947 (دليل المملكة 1936: 846 وما تلاها، العقيلى 1995: 60).

لعبت هذه الخلفية المشتركة لقادة الثورات الوطنية فى مصر وسوريا والعراق، فضلا عن عوامل أخرى، دورا حاسما فى تشكيل تطلعات قادة المشرق الراديكاليين وبرامجهم الاجتماعية. لكن تصويرنا لهؤلاء القادة على هذا النحو قد يولّد الانطباع بأن تحليلنا ليس إلا دليلا إضافيا على الفكرة الشائعة بأن قادة هذا الجزء من العالم لهم مطلق اليد فى صهر مجتمعات سلبية، وأن من يستطيع الاستيلاء على ماكنة الدولة بوسعه قيادة مجرى الأحداث وفقا لرغباته.

سيبين تحليلنا لمجرى تلك الثورات أن تلك الآراء لاتستند إلى أساس، وأن الشكل النهائى الذى اتّخذته الأنظمة الثورية كان مردّه بدرجة كبيرة الضغط الهائل الذى واجهته من الفاعلين الاجتماعيين الذين كان بوسعهم فرض تطلعاتهم وخيباتهم وإيصالها إلى الحكام بالرغم من افتقادهم للتنظيم وشحة وسائلهم لنقل تلك المطالب والطابع الدكتاتورى للنظم الجديدة.

6.5 فترة الانتقال: مقدمات القطع

فى كل البلدان التى مرت بتحولات جذرية، بما فى ذلك إيران عقب الثورة الإسلامية، كان ثمة تشابه صارخ فى مسارات العمليات الثورية وتركيب الجماعات الحاكمة الجديدة، ومن ثم فى طبيعة الانقسام الذى حصل داخلها. وبرغم الأهمية الهائلة لتلك التحولات المبكرة فإنها لم تحظ بانتباه المحللين. تكونت أولى قيادات

الأنظمة الجذرية إما من زعماء ذوى غلبة حضرية واضحة، أو من زعماء وضعوا قادة حضريين ذوى دور رمزى على رأس السلطة. وفى كل تلك الحالات كان ثمة شخصيات لعبت أدوارا بارزة فى المجتمع وفى السياسة المؤسسية أو احتلت مراكز مرموقة نسبيا فى ظل الأنظمة السابقة. وأخيرا، حاول القادة الجدد فى كل تلك الحالات ترك الانطباع بأنهم يحافظون على بعض مظاهر استمرارية القواعد الدستورية للأنظمة القديمة التى فصلت رسميا على الأقل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كان أول قائد للثورة المصرية اللواء محمد نجيب وهى رتبة تمنحه موقعا متميزا. وكان والده ضابطا كذلك. ولأن الثورة بدأت أولا بخلع الملك فاروق لا بإسقاط الملكية، فقد عمل الضباط تحت القيادة الشكلية لوصى على العرش وحكومة مدنية ترأسها أحد سياسيى العهد الملكى وضمت عددا من الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة. ولم يتم اتخاذ القرار بإنهاء الحكم الملكى، وإقامة نظام جمهورى إلا بعد سنتين تم على إثرهما وضع محمد نجيب رهن الإقامة الجبرية.

أما فى العراق، فقد تم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية فور قيام الثورة. ومع هذا فإن قادة النظام الجمهورى الأول بين 1958 و1963 ظلوا يؤكدون الطابع «المؤقت» لنظامهم الذى أعلنوا أن دوره يكمن فى إصلاح النظام السياسى «الفاسد» قبل تسليم السلطة إلى سياسيين منتخبين يتنافسون على المقاعد الانتخابية فى ظل نظام برلمانى يقوم على التعددية الحزبية. وعلى هذا الأساس تم إنشاء «مجلس سيادة» لا سلطات له، تشكل من وجوه بارزة ظاهره رئاسة البلاد، لكن دوره اقتصر على التوقيع على قرارات رئيس الوزراء، إذ كانت السلطة الفعلية بيد حكومة ترأسها الزعيم (العميد) عبد الكريم قاسم الذى كان بدوره واحدا من ستة عشر فردا فقط فى كل الجيش العراقى حملوا تلك الرتبة العسكرية وقت قيام الثورة. كان هذا مؤشرا على انتماء قاسم إلى النخبة العسكرية-البيروقراطية. أما الحكومة فقد كان تركيب أعضائها الحضرى شديد الوضوح، إذ ولد أربعة وستون بالمئة منهم فى بغداد أو البصرة أو

الموصل. فى حين أن النسب المقارنة للحضريين للفترة التالية الممتدة من 1963 و1968 كانت سبعة وثلاثين بالمئة و خمسة وعشرين بالمئة خلال العقد الأول من حكم حزب البعث الذى بدأ عام 1968 (Tikriti 1976: 276 al Khafaji 265 2000: 262--).

تمثل سوريا حالة طريفة لحزب واحد هو البعث الذى حكم البلاد منذ عام 1963، إذ إن ذلك سيدفع المرء إلى توقع عدم حصول تغييرات فى تركيب قيادتها طوال تلك السنين. لكن هذا أبعد ما يكون عن الصحة. ذلك أن انقلابين من داخل الحزب (عامى 1966 و1970) وكثرة من الانشقاقات والتغييرات تكفلت بوظيفة «تريف» الحزب وقادة السلطة. فمع أن أعضاء البعث السورى كانوا فى معظمهم من أبناء الأرياف أو البلدات الصغيرة منذ الخمسينيات، فإن زعماء الحزب ظلوا حريصين على الحفاظ على تقاليد تولية منصب رئاسة الوزارة ورئاسة الجمهورية لسنّة متحدّرين من المدن الرئيسة حتى عام 1970.

يركّز تحليل بطاطو لقيادة البعث السورى على الفترة التى ابتدأت بعد ست سنوات من تولّيه الحكم. لكن فان دام يعالج بالتفصيل تركيب القيادة القطرية للحزب خلال الفترة الأولى الممتدة بين آذار (مارس) 1963 و1966 حين أزاح الجناح «اليسارى» فى الحزب خصومه عن السلطة. فقد كان اثنان بالمئة منهم سنّة دمشقيين، وثمانية بالمئة سنّة حلبيين، وعشرة بالمئة سنة حمصيين، وعشرة بالمئة من سنة اللاذقية (Van Dam 1981: الملاحق، الجدول 3)[1]. وهكذا تولى أفراد من أسرة البيطار الدمشقية، وأسرة الأتاسى الحموية البارزة، وأمين الحافظ المولود فى حلب، قيادة الحزب والسلطة خلال

(١) كانت الأصول الحضرية/ الريفية/ والمتحدرون من البلدات الصغيرة مصدرا رئيسا للتوتر فى صفوف الأجنحة المتصارعة للعسكر، وكان الأخيرون واعين بها كل الوعى حتى قبل مجىء البعث إلى السلطة عام 1963. إذ يشير عبد الكريم زهر الدين، رئيس أركان الجيش السورى حتى مجىء البعث إلى السلطة عام 1963، فى عدة مواضع من مذكراته إلى انقسامات الجيش إلى «شوام» (دمشقيين) وريفيين. وعدا هذا فإنه يبرز التنافس بين الضباط الحلبيين والدمشقيين، إلى غير ذلك من الصراعات التى كان كل طرف من أطرافها متحيزا لبيئته (زهر الدين 216، 60: 1965 هامش، 506، 329).

السنوات الأولى من ثورة البعث فى سوريا. ولكن بحلول أيلول (سبتمبر) 1963، لم يعد المتحدّرون من المدن الخمس الرئيسة فى البلاد يشكلون أكثر من 17.3 بالمئة من مجمل الأفراد فى قيادة الحزب (و24.5 بالمئة من مجموع الأعضاء)(١). وتعرضت نسبة الحضريين إلى مزيد من التراجع مع استيلاء اليسار على السلطة فى شباط (فبراير) 1966، لتبلغ 8.4 بالمئة و12.4 بالمئة على التوالى طوال أكثر من أربع سنوات قضاها فى الحكم (انظر الجدول).

ولم تبعد الثورة الإسلامية الراديكالية فى إيران عن هذا المسار، إذ كان أول رئيس للجمهورية بعد الثورة هو السيد مهدى بازركان الذى لم يكن رجل دين، وكذلك رئيس الوزراء الأول الذى كان منتميا لحركة سياسية تبنت الخط السياسى العلمانى لرئيس الوزراء الوطنى محمد مصدق الذى أطاح به انقلاب نظمته المخابرات المركزية الأمريكية بمباركة الشاه فى عام 1952.

يمكن للتحليل المعروض أعلاه أن يقودنا إلى كثير من الاستنتاجات وأولها يتعلق بالحافز على القيام بالثورة وإسقاط النظم القديمة. فمن الواضح أن العداء لتلك الأنظمة لم يقتصر على أبناء الريف أو البلدات الريفية فحسب، بل إنه امتد ليشمل قطاعا واسعا من أبناء المدن بمن فيهم بعض ممن احتلوا مواقع مرموقة. فقد كان من الصعوبة بمكان تحقيق النصر فى عملية التغيير السياسى من دون دعم الأخيرين، إذ كان بوسع الحضريين (ولايزال) تحييد كثير من الفئات المؤثرة والمتذبذبة التى كان بوسعها إيصال آرائها إلى مواقع نافذة فى السلطة.

---

(١) يقصد بنسبة الأفراد تكرر وجود فرد معين فى القيادات المتعاقبة، أما نسبة الأعضاء فتشمل الجميع سواء تكرر الاسم أو لا، من هنا الفارق بين النسبتين.

جدول (2)

القيادات القطرية لحزب البعث السورى 1963-1970

حسب محل الولادة

	سبتمبر 1963 – فبراير 1963				مارس 1966 – نوفمبر 1970				نسبة مئوية إلى إجمالى السكان	
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد	٪	1960	1970
قرى	18	34,0	11	37,9	38	58,4	13	54,1	63,1	56,1
بلدات صغيرة	22	41,5	13	44,8	18	27,7	8	33,3	9,4	12,5
اللاذقية	5	9,5	2	6,9	4	6,2	1	4,2	1,5	2,0
المدن الرئيسة*	8	15	3	10,4	4	6,2	1	4,2	26,0	29,0
دمشق	-	-	–	-	-	-	-	-	11,6	13,3
حلب	4	7,5	2	6,9	-	-	-	-	11,6	13,3
حمص	4	7,5	1	3,5	4	6,2	1	4,2	3,0	3,4
حماة	-	-	–	-	-	-	-	-	2,1	2,2
لامعلومات عنهم	-	-	–	-	1	1,5	1	4,2	-	-
المجموع	53	100,0	29	100,0	65	100,0	24	100,0	100,0	100,0

* المدن التى يزيد عدد سكانها عن الخمسين ألفًا عام 1960 أو أكثر من مئة ألف عام 1970.

المصدر: Batatu :1999: 164

ثمة استنتاج ثان يمكن استخلاصه من تحليلنا للثورات، وهو المتعلق بسرعة التغيير السياسى والضغوط الشعبية التى جعلت تجذير الثورات ممكنا. إذ ليس مفاجئا أن واحدا من الإنجازات الرئيسة التى تميزت بها الثورات الرئيسة فى كل دول المشرق وهو صياغة قوانـين للإصـلاح الزراعى قد تم خـلال «المرحلة الأولى» من تلك الثـورات. وتكمن المفارقـة فى أن تلـك الإصلاحات أطلقت ضغوطا شـعبية قادت إلى تقويض الأسـاس

السياسى لأولئك الذين قاموا بها. فلم يكن قادة المرحلة الأولى راغبين بالمضى إلى أكثر من تقليص سلطة كبار ملاك الأرض ومعاقبة سياسيى الفترة السابقة. لكن الجماهير الراديكالية من المهاجرين العاطلين عن العمل الذين لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع يوما، ولم يأبهوا بالسياسة الحزبية، والفلاحون الذين لم تعن لهم حرية الصحافة شيئا لم يكن بوسعهم فهم تردد قادتهم باتخاذ قرارات تلغى كل تلك الممارسات. ولم يسمع كثير من هؤلاء المهاجرين أو الفلاحين قط بأسماء معظم السياسيين والشخصيات التى ألقى بها قادة الثورة فى السجون، بل وأعدموا بعضهم. فقد انحدر كثير من القادة الجدد من فئات ذات ملكيات صغيرة أو كانت لهم على الأقل بعض التجارب أو المعرفة الشخصية مع التجار والصناعيين الذين اعتبرهم القادمون الجدد إلى المدن أعداء رئيسين لهم. باختصار، رأى القادة الحضريون الجدد فى الثورة عملية تهدف إلى تصحيح مسار كان خاطئا، ومن ثم العودة إلى الحياة «العادية»، فى حين رأى فيها الآخرون بداية السير فى طريق غير مستكشف باتجاه الفردوس، أو على حد التعبير الثاقب لأهم محللى الثورة الفرنسية:

«تطرح معظم تواريخ الثورات أنفسها بشكل خطّى: كانتقال فى الزمن من القديم إلى الجديد. ولكن يصعب على تلك التواريخ تجنّب طابعها الدائرى. فقد كان الاستعمال المبكر لمصطلح الثورة revolution مستعارا من علم الفلك ويعنى الدوران الدورى للكرة الأرضية. كان ذلك يعنى القدرة على التنبؤ بمسار التصحيح ونقطة عودته إلى المسار الأول، لا عدم القدرة على ذلك. وتكمن المفارقة فى أن نشيد الثورة الأمريكية الشعبى الذى صار يعرف باسم «العالم يقلب رأسا على عقب» انطوى على معنى تصحيح العالم بإعادته ليقف على رأسه. وتوافق ذلك مع حقيقة أن قادة ثورة الاستقلال (وبشكل أخص مشرّعى الدستور) كانوا أكثر اهتماما بالحفاظ على الأمن من إدامة التغيير. وكان مثل هذا القلق ملحوظا فى الطريقة التى استخدم فيها قادة الثورة الفرنسية هذا

التعبير. لكن التلاسن الخطابى المؤكِّد على طابع الثورة التحويلى هنا طغى بشكل ساحق على الفكرة المتأنية الأخرى. ومن المثير للانتباه أن أولئك الذين كانوا يأملون بتحول محدود فى عام 1987 كانوا أكثر من استخدم المبالغة فى الحديث عن المسار غير القابل للنقض. *وباتت كلمة الثورة مذّاك تعنى افتتاح عصر جديد لاتكرارا لما سبق*».

Schama 1989: 6-7

(بهدف إيصال هذا النص المعقد إلى القارئ اضطررت إلى عدم الالتزام بترجمته حرفيا: المؤلف).

من الواضح إذن أن التوترات الاجتماعية فى مجتمعات المشرق تركت آثارا هائلة على شكل ومحتوى السلطة السياسية. فالجمهرة الواسعة من الساخطين كانت تريد نقضا كاملا للماضى، فيما كان القادة الأوائل يريدون الإصلاح واستعادة المسار، وهذا ما جعل الأنظمة الثورية الأولى تتخذ طابعا انتقاليا؛ لأن تلك الجمهرة اعتبرتها مفتقدة للحزم. ولابد من التأكيد على أن الهوة لم تكن بين الفقراء والأغنياء حرفيا. فقد نزعت الاتحادات النقابية وعمال المدن بشكل عام إلى الاصطفاف مع الأنظمة «الإصلاحية» عوض دعم الشعبوية الراديكالية للحركات القومية. وهنا تكمن المعضلة التى ساهمت فى انطفاء بعض الحركات السياسية وصعود أخرى لتحل محلها.

يمكن تصوير التشكّل المعقد للفاعلين الاجتماعيين (سلبا أو إيجابا) خلال الفترات الثورية على شكل مصفوفة من أربع كتل هى على التوالى: ملاك الأرض والتجار أولا، والفقراء ومتوسطو الحال من الحضريين ثانيا، والمهاجرون المعدمون ثالثا، والمهاجرون الأفضل حالا رابعا.

لكن هذه المصفوفة، مثلها مثل أى مخطط، تنزع إلى تبسيط واقع أكثر تعقيدا بكثير، إذ هي لاتصوّر الكثير من الظلال المتمازجة والأقسام الفرعية والنزاعات داخل كل كتلة وداخل كل فرع من الكتل، كما لاتصور التفاعلات فيما بين تلك العناصر. فالكتلة الأولى المتمثلة فى كبار ملاك الأرض والتجار كانت مستهدفة من الكتل الثلاث الأخرى التى رأت فيها مصدر الأمراض السياسية والاجتماعية فضلا عن الاقتصادية. ولكن برغم العداء الشامل الذى كنّته الغالبية للكتلة الأولى فإن الفقراء ومتوسطى الحال من الحضريين كانت تتشارك مع التجار فى المعايير والقيم الاجتماعية والذاكرة الجمعية. أما كتلتا المهاجرين فقد تشاركتا فى القيم، لكنهما لم تتشاركا فى المصالح باستثناء مصلحتهما فى إنهاء النظام القديم والتضامن العمودى بين أبناء البلدة الواحدة. ولعل هذا التركيب الاجتماعى المعقد هو ما سمح للمهاجرين الصاعدين بلعب دور الجسر الواصل بين الكتل، حيث وجدت الثلاث الأخيرة نقطة التقائها المشتركة، ولكن عبر النزاعات والصراعات الدموية بالطبع.

فى جو المنافسة هذا، تكيّفت الأحزاب السياسية الراديكالية بهذه الدرجة أو تلك من النجاح مع الوقائع المتغيرة لبلدان المشرق. وفى الوقت نفسه اختفت أحزاب المعارضة غير الراديكالية التى كانت مؤثرة فى الفترة قبل الثورية عن الوجود كليا أو تحولت إلى ظلال منسية. فحزب الوفد المصرى والحزبان الوطنى الديمقراطى والاستقلال فى العراق والحزب الوطنى وحزب الشعب السوريان وحزب أنصار الحرية الإيرانى رحبت جميعا بالتغيرات الثورية، لكن أولئك الذين سيلعبون الأدوار القيادية فى «المرحلة الثانية» من الثورات لم ينظروا لها بارتياح، بل إنهم عاملوها بشك وريبة إن لم يكن بالعداء الصريح. وليس من الصعب تحديد أسباب ذلك، فقد كانت معظم تلك الأحزاب ذات قاعدة حضرية، وكانت قياداتها حضرية بالكامل تقريبا؛ لذا فقد تمحورت ممارساتها السياسية حول السياسة البرلمانية والمظهر الشكلى للتعددية الحزبية. ومع اندفاع كتل هائلة من

الفاعلين السياسيين الجدد إلى المسرح السياسى بفضل الثورات بدت تلك الأحزاب فى أعين الأخيرين كمخلفات من الماضى لعبت فى أحسن الأحوال أدوارا إيجابية، ولكن لم يعد ثمة سبب لوجودها ما دامت المطالب التى طرحتها فى برامجها السياسية قد تمت تلبيتها من قبل الثورات التى حققت أكثر مما طالبت به تلك البرامج.

من التضليل الادعاء بأن النجاح أو الفشل النسبيين لتيار أو تنظيم سياسى معين فى التكيف مع الوقائع المتغيرة والتعبير عن تطلعات الجماهير المضطهدة مردّه مواهب قادته أو مهاراتهم أو الستراتيجيات المتبعة من قبلهم. فقد نزعت التغيرات الاجتماعية إلى عكس نفسها على تركيب وتطلعات وستراتيجيات المنظمات الراديكالية بطريقة غير مخطط لها إلى حد ما. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الطبيعة السرية أو شبه السرية لتلك التنظيمات، فسندرك أن هذه التغيرات لم تحصل عبر مؤتمرات أو مداولات بل عبر الانشقاقات والطرد والصراعات الحادة داخلها. إن المشاكل المحددة التى واجهها كل من بلدان المشرق والعباءة الإيديولوجية التى أطّرت نشاط كل من تلك المنظمات فرضت قيودها على الدرجة التى كان بوسع كل منها التكيف مع الحاجات والوقائع المتغيرة، وحددت إلى درجة كبيرة النزعة التى كانت أكثر قدرة على التعبير عنها بفعالية أكبر.

لم يراود الشك بفساد النظم السياسية الاجتماعية السابقة إلا القليل من الناس. لكن الطريقة التى صورت بها كل طبقة بعيدة عن مراكز الحظوة هذا الفساد اختلفت عن غيرها من الطبقات. بدهى أن أرضيات مشتركة كانت قائمة بين تلك الطبقات، غير أن الأمر اعتمد على أى مظهر من مظاهر الفساد احتل المواقع الأبرز وأيها احتل مواقع ثانوية من وجهة نظر كل فئة، كما أن الاختلاف تمثل فى تفسير أسباب الفساد. فعلى سبيل المثال كان الماركسيون يعزون كثرة تمثيل اليهود والمسيحيين فى المستويات العليا فى غرف التجارة والقطاع المصرفى والنشاطات العقارية إلى الانقسامات الطبقية وتغلغل عملاء

الإمبريالية فى صفوف المسلمين وغير المسلمين على حد سواء[1]. ولم يكن بوسعهم، ولا كانت مبادئهم تسمح، بغير ذلك. ذلك أن أى إشارة إلى أبناء الأقليات كمواطنين غير أصيليين كانت ستقوض الأساس الذى قامت عليه تلك التنظيمات، وهو أن معركة التحرر الوطنى هى فى جوهرها مسألة صراع طبقى لاتطهير عرقى. وفضلا عن ذلك فقد كانت الأحزاب الشيوعية فى إيران والعراق وسوريا، وهى من بين الأحزاب الأكثر شعبية فى بلدانها خلال الأربعينيات والخمسينيات، تضم أعدادا كبيرة من أبناء الأقليات ذوى المواقع الاجتماعية المتواضعة ممن جذبتهم أيديولوجية تؤكد المساواة بين المواطنين بغض النظر عن طوائفهم أو أديانهم أو أعراقهم. فعلى سبيل المثال كانت الكتلة الكبرى من أعضاء الحزب الشيوعى اللبنانى مكونة من المسيحيين الأورثوذوكس والشيعة، فضلا عن الأرمن وقلة من المسيحيين المارونيين والسنّة. أما الحزب الشيوعى العراقى فقد كان أعضاؤه موزعين على كامل الطيف الاجتماعى من الشيعة والأكراد والعرب السنّة فضلا عن المسيحيين (واليهود حتى خروجهم من العراق).

وفى الطرف المقابل كانت المشاعر القومية تستعر فى قلوب كثير من أبناء الطبقات المتواضعة (والمرفهّة)، وكان من السهل احتواء تلك المشاعر ضمن أيديولوجيات شوفينية شبه نازية، نزعت إلى التلاعب بغرائز الفقراء بتصويرها التجار المرفهين كمتآمرين غرباء ينهبون بلدانهم بالتعاون الوثيق مع البريطانيين أو الفرنسيين، لا بسبب المواقع الاجتماعية التى شغلوها، بل لأنهم كانوا ينتمون إلى مذاهب أو أعراق مشكوك فى ولائها للأمة.

---

(١) بدهى أننى أصف مواقف الشيوعيين فى أواخر الأربعينيات وعقد الخمسينات. ففى معظم الأحوال اعتمدت تلك الحركات المكونة من مناضلين متحمسين ذوى ثقافة متواضعة على كراسات شيوعية فرنسية أو إنكليزية شديدة الموالاة للتفسير الستالينى للماركسية مثل أعمال هنرى لوفيفر والشيوعيين البريطانيين. أما فى الفترات اللاحقة فقد تعرّض النضج الفكرى للأحزاب الشيوعية إلى المزيد من التدهور مع قدوم المطبوعات السوفيتية وتوسع مدارس تأهيل الكوادر الحزبية للشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الحليفة له.

فحتى اندماج حزب البعث مع الحزب الاشتراكى العربى بقيادة أكرم الحورانى عام 1952، كان الأول يبدى القليل من الاهتمام بالطبقات المضطَهدة، ولم يبدأ بالتعامل مع قضايا العدالة الاجتماعية بجدية إلا لكون الحزب العربى الاشتراكى كان يحظى بشعبية كبيرة فى أوساط الفلاحين، ويؤكد فساد ملاك الأرض وضرورة القيام بإصلاح زراعى. فقد كان كل أعضاء المكتب التنفيذى للبعث منذ تأسيسه عام 1945 حتى اندماجه مع الحزب العربى الاشتراكى يتحدرون من مدن وبلدات سوريا الرئيسة. من هنا الغياب التام لأى إشارة إلى ملاك الأرض أو الاستغلال فى الكتابات المتعددة لمؤسس الحزب ميشيل عفلق (Batatu 1999: 136). فالمواد الـ 48 من دستور الحزب الذى يضم مبادئه العامة توصّف السياسة الاقتصادية للاشتراكية العربية بصياغة قومية بحتة، وتنص المادة 26 على (إن حزب البعث اشتراكى يؤمن بأن الثروات الاقتصادية للأمة تعود لها) (Gottheil 1981: 247).

ولكن كيف استطاع حزب بدأ حضريا تعبئة المهاجرين والمنزوعين من طبقاتهم أو تأمين إذعانهم على الأقل فى حين فشلت الأحزاب الشيوعية فى القيام بذلك؟ يبدو أن الإطار الأيديولوجى القومى البحت لايقدم إلا تفسيرا جزئيا. بدهى أن نجاح التهييج القومى تفاوت حسب الحالة الملموسة لكل من مجتمعات المشرق. فمن الطبيعى أن سيطرة المصالح الغربية كانت محسوسة فى كل أنحاء المشرق. فقد كان امتلاك الاحتكارات الغربية لقناة السويس فى مصر، والصناعة النفطية فى إيران والعراق والخليج والسعودية واحتلال القوات البريطانية المهين لمصر عام 1882 واستمرار بقائهم فى العراق وتدخل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لإسقاط الحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطى عام 1953 تذكيرا يوميا للمواطن بهذا الوجود[1].

(١) يجدر التذكير بأن واحدا من أوائل الشعارات التى طرحتها الثورة المصرية بذكاء كان «ارفع رأسك يا أخى، فأنت سيد نفسك»، فمنذ نهاية عصر الفراعنة لم يحكم مصر أى مصرى بمن فيهم ملوك ما قبل الثورة المنحدرين من محمد على الذى كان مملوكا ألبانيا.

كان الشيوعيون قد سبقوا البعث والقوميين بوقت طويل فى طرحهم لقضية التحرر الوطنى، وكانوا من أوائل من أدان هيمنة رأس المال الأجنبى على الموارد الوطنية. لكن القومية، أو بالأحرى القومية الثورية، ليست اشتقاقا بسيطا من سيطرة الأجانب، وإلا لشهدنا مثل تلك الانفجارات القومية فى العربية السعودية وإمارات الخليج. إنها أيديولوجية تجد حاضنتها المثلى فى تفشّى الاضطهاد والبؤس من جهة وصعود جماعات ناشطة ترى أن مصالحها، التى ترى فيها مصالح الأمة كلها، لايمكن أن تحقق المزيد من التقدم من دون القضاء على التسلّط الأجنبى. وقد توافرت تلك الشروط بالكامل فى البلدان التي عرفت تحولات ثورية فى المشرق.

ثمة مفارقة فى حالة سوريا التى كانت الهيمنة الأجنبية بعد حصولها على استقلالها عام 1946 أقل حضورا مما كانت عليه فى مصر والعراق وإيران التى كانت قد استقلت قبلها، أما إيران فقد كانت مستقلة من الناحية الرسمية على الدوام. فقد استخدمت سوريا أرصدتها التى كانت محتجزة لدى الفرنسيين وأعيدت لها فى شراء المرافق العامة المملوكة للأجانب، مثل الكهرباء وشبكة الترام وغيرها محولة إياها إلى ملكية للدولة. أما النشاط التجارى فقد كان (ولايزال) فى أيدى تجار دمشق وحلب السنّة النافذين. وبرغم ذلك فقد ظل رأس المال الأجنبى محافظا على مواقع بارزة فى الاقتصاد، كما يبين الجدول الثالث.

إن نجاح البعث فى سوريا لم يكن مردّه سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدّراتها بعد الاستقلال، بقدر الشعور بأن سوريا الكبرى فى ظل الدولة العثمانية قد تم تقطيع أوصالها إلى أربعة دول هي سوريا الحالية ولبنان وفلسطين والأردن، فضلا عن اقتطاع لواء الإسكندرون من جانب تركيا. وفضلا عن ذلك فقد اكتسب البعث صورة اجتماعية جديدة بعد اندماجه مع الحزب العربى الاشتراكى كانت جاذبة للريفيين الذين شكلوا نسبة عالية من قيادته حتى أوائل الستينيات كما بينت الأرقام السابقة الذكر. والواقع أن البعث السورى، على عكس نظيره العراقى الذى حافظ على لامبالاته بالمشاكل

الاجتماعية حتى نهاية الستينيات، استطاع بنبرته «الاشتراكية» أن يجتذب الجماهير أكثر مما اجتذبها بالدعوات القومية البحتة[1].

وعلى العكس من ذلك كان بوسع الشعب الإيرانى ذى الغالبية الشيعية أن يوجه عداءه إلى طائفتين شديدتى الصغر كانتا تعيشان فى بحبوحة هما اليهود والبهائيون مصوّرا كلا الطائفتين (بل وحتى المذهبين) بمجملهما كمعاديتين للمصالح الوطنية. ويمكن قول الشىء ذاته فى حالة مصر، حيث لعب التجار المسيحيون الأقباط دورا يتجاوز نسبتهم السكانية بكثير فى النشاطات التجارية (انظر الجدول 4).

غير أن المفارقة تكمن فى العراق الذى يشكل الشيعة العرب غالبية سكانه (بين 55 و60 بالمئة) فى حين أن السلطة كانت على الدوام فى أيدى العرب السنة الذين يشكلون حوالى عشرين بالمئة من سكانه. وبسبب هذه السيطرة التقليدية للسنّة على مقاليد السلطة، توجه الشيعة الحضريون ممن كان بوسعهم تحصيل تعليم عالٍ أو كان لديهم ما يقرّبهم من بعض الموارد إلى ممارسة النشاطات التجارية والمهن الحرة. فحتى الخروج الجماعى لليهود من العراق على إثر إنشاء دولة إسرائيل، كان الأخيرون مسيطرين على قطاعى التجارة والنشاط المصرفى فيما حل التجار الشيعة فى المركز الثانى. غير أن غلبة الأخيرين بدت شديدة الجلاء بعد عام 1948، إذ قاربوا احتكار النشاطين المصرفى والتجارى. وفى الوقت نفسه كانت غالبية المهاجرين إلى المدن تتكون من الفلاحين الأكثر بؤسا القادمين من محافظات الجنوب فضلا عن الأكراد.

(1) لا يعنى ما سبق التقليل من الدوافع القومية بين السوريين الذين قد يكونون الأكثر عروبية من بين كل شعوب المنطقة. غير أن الحضريين الدمشقيين هم الذين تزعموا القضية القومية، وما يستحق الانتباه هنا هو غياب هؤلاء عن المراكز القيادية فى حزب قومى.
أبعد البعث نفسه بالتدريج عن مؤسسه، وهو نفسه قومى دمشقى لم يعن بالصراعات الاجتماعية، بل بما رآه عناصر تعوق الأمة من الوقوف بوجه الأمم الأخرى. وفى عام 1966، تم الانفصال التام بين طرفى الحزب: فالجناح اليسارى حكم سوريا وطرد المؤسس، أما الجناح اليمينى فقد حكم العراق بين 1968 و2003. من الجدير بالانتباه أن الجناح اليمينى الذى حكم العراق ارتكب مجازر دموية بحق الشيوعيين فى حين أن البعث السورى بتوجهاته الأكثر اجتماعية تبنى ستراتيجية تقوم على احتواء الشيوعيين وتجريدهم من شعبيتهم بتقديمه إنجازات تجاوزت ما طالبوا بتحقيقها. لمزيد من التفاصيل، انظر: Kienle 1990.

جدول (3)

الشركات الأجنبية العاملة في سوريا عام 1952

الجنسية	العدد	رأس المال	العملة
لبنانية	98	48,393,345	ليرة لبنانية
بريطانية	27	54,020,600	جنيه إسترليني
فرنسية	26	4,739,960,500	فرنك فرنسي
فلسطينية	7	2,269,000	جنيه فلسطيني
فلسطينية	1	300,000	ليرة لبنانية
مصرية	7	815,550	جنيه مصري
أمريكية	6	631,599,530	دولار أمريكي
سويسرية	3	77,000,000	فرنك سويسري
أردنية	4	145,000	دينار أردني
عراقية	3	1,010,100	دينار عراقي
بلجيكية	2	653,333,300	فرنك بلجيكي
هندية	2	105,000	جنيه إسترليني
إيطالية	2	5,062,825,504	لير إيطالي
هولندية	1	1,000,000	غلدر هولندي
بنامية	1	90,500	دولار أمريكي
دانماركية	1	؟	؟
سعودية	1	؟	؟

* تظهر الشركات الفلسطينية في حقلين؛ لأن رأسمال بعضه كان بالجنيه الفلسطيني والآخر بالليرة اللبنانية.

المصدر: السباعي، بدون تاريخ: 361

جدول (4)

التجار المسلمون والمسيحيون والأجانب فى القاهرة

1917-1891

السنة	نوع النشاط	مسلمون		مسيحيون		أجانب		المجموع
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1892/1891	تجار	171	47,4	57	15,8	133	36,8	361
	كومبرادور	11	14,1	13	16,7	54	69,2	78
1905	تجار	166	17	167	17,1	642	65,8	975
	كومبرادور	2	1	13	6,4	188	92,6	203
1917	تجار	976	35,1	510	19,4	1267	45,9	2762
	كومبرادور	6	2,1	47	16,2	237	81,7	290

ملاحظة: الرقم المتعلق بالتجار المسلمين يشمل بعض غير المصريين، مثل المغربيين.

أرقام المسيحيين المصريين تشمل عدا الأقباط المسيحيين، بعض المسيحيين من أصول سورية.

تتضمن أرقام الأجانب أوربيين غربيين إلى جانب اليونانيين واليهود والإيطاليين والأرمن المقيمين فى مصر.

الكومبرادور هم التجار المسجلون كوكلاء (قومسيونجى التركية).

المصدر Davis 1983: 90.

كانت الأقليات فى سوريا، مثل الإسماعيليين والعلويين، تكنّ قدرا كبيرا من مشاعر الريبة تجاه النخبة السنية فى الغالب، لابسبب سيطرتها على النشاط التجارى فى المدن فحسب، بل لأن الأخيرة مارست استغلالا مباشرا بحقها كذلك. ولم يكن مثل هذا الانقسام عبر الطوائف واضحا فى الريف العراقى بهذه الدرجة، لكنه كان كذلك فى المدن. فكبار ملاّك الأرض الشيعة، استغلوا الفلاحين الشيعة فى الجنوب خصوصا، وكان الأغوات الأكراد سادة الفلاحين الأكراد. واستغل شيوخ الأرض السنة أبناء

قبائلهم فى شمال العراق الغربى؛ لذا فقد نزعت جماهير الفلاحين المعدمين المهاجرين إلى المدن فضلا عن العمال الحضريين الثابتين إلى تصوير بؤسهم كاضطهاد طبقى صريح أكثر مما رأت فيه اضطهادا عرقيا أو طائفيا. أما المهاجرون من العرب السنة من بلدات الوسط وأعالى الفرات فلم يكونوا هاربين من اضطهاد ملاك أرض كبار؛ لأن طوبوغرافية تلك المناطق لم تسمح بقيام ملكيات أرض كبيرة أصلا. لقد أزاحتهم التطورات التكنولوجية "الأجنبية" التى أفقرت بلداتهم وجاؤوا إلى مدينة ينعم فيها الأجانب والتجار الذين استفادوا من إفقار بلداتهم بحياة رغدة. ولعل هذا الواقع هو ما يفسر النجاح المذهل للحزب الشيوعى العراقى فى جذب دعم جماهيرى هائل حتى أواسط الستينيات تقريبا، فى وقت تركّزت فيه شعبية التيار البعثى والقومى العروبى فى أوساط العرب السنّة برغم كون أغلب القيادات الأولى لحزب البعث من العرب الشيعة. وينطبق هذا الوضع على إيران كذلك. إذ برغم ما أشرنا له أعلاه من وجود قلة من البهائيين واليهود فى القمم العليا للتجارة، كان ملاك الأرض الفرس والأكراد وغيرهم يستغلون أبناء جلدتهم.

لنطرح الأمر بصيغة مختلفة. فى كل بلدان المشرق التى مرت بتحولات ثورية كانت التيارات السياسية الأكثر نجاحا هى تلك التى استطاعت خلق إحساس بالوحدة الوطنية فى مواجهة القوى الكولونيالية الغربية وحلفائها المحليين. كان إحساس السوريين بالضيم جرّاء ما اعتبروه تقسيما تآمريا لسوريا الطبيعية، فضلا عن اتخاذ الانقسامات الاجتماعية طابعا دينيا/ إثنيا فى الغالب عناصر أساس فى جعل الإيديولوجية العروبية التى تؤكد العروبة الفعلية أو المتخيلة للغالبية الساحقة من السكان بغض النظر عن أعراقهم أو أديانهم أو مذاهبهم قادرة على أداء تلك الوظيفة. وفى المقابل كانت انقسامات المجتمع العراقى إثنية فى الأساس مما جعل قطاعات واسعة من السكان تنفر من الأيديولوجيات العروبية، مقبلة على الأيديولوجية الشيوعية التى نجحت فى تجاوز الانقسامات القومية بتأكيدها على الوحدة الطبقية التى جذبت العرب والأكراد، والشيعة والسنة.

جدول (5)

تركيب غرفة تجارة بغداد

للسنة المالية 1938/ 1939

الدرجة	عراقيون						عرب غير عراقيين	غربيون	آخرون	المجموع*
	عرب شيعة	عرب سنة	أكراد سنة	مسيحيون	صابئة	يهود				
الأولى	-	1	-	-	-	7	-	17	-	25
الثانية	2	1	-	2	-	11	3	3	-	22
الثالثة	11	8	2	6	-	44	4	7	2	84
الرابعة	17	15	-	12	-	73	2	4	7	130
الخامسة	33	39	-	18	4	58	5	4	1	162
السادسة	24	17	4	5	5	19	1	-	-	75
المجموع	87	81	6	43	9	212	15	35	10	498

* تضم العضوية الشركات والتجار الأفراد والوسطاء.

يعكس تصنيف الدرجات اختلافات واسعة. فأعضاء الدرجة الأولى هم من تبلغ «حدود قدراتهم المالية» 75000 دينار (كان الدينار يساوى جنيها إسترلينيا)، فى حين أن أعضاء الدرجة السادسة هم من لا تتعدى قدراتهم المالية 100 دينار.

المصدر: Batatu 1978: 245.

اعتمد تقبّل التنويعات المختلفة من الأيديولوجيات الراديكالية، إلى حد كبير، على الوضع المحدد والتجربة المشتركة لكل من مجموعات المهاجرين، وعلى الظروف الخاصة لكل من مجتمعات المشرق. فكما لاحظنا لم تكن سوريا ولبنان أقل تنوعا من العراق على سبيل المثال، لكن تنوعها كان بالأساس مذهبيا ودينيا أكثر مما كان إثنيا. حقا إن سوريا ولبنان ضمت مواطنين غير عرب: أكراد وأرمن وسريان وآشوريون،

لكن هؤلاء لم يشكلوا إلا أقليات من السكان ذاب جزء كبير منها فى المدن، وأخذ كثير من أبنائها يتبنى اللغة العربية بوصفها لغته.

ظل الأكراد فى شمال شرقى سوريا والأرمن فى دمشق وحلب يستخدمون لغتيهم. لكن أكراد دمشق الذين احتل الكثير منهم مراكز عليا فى العصر العثمانى ذابوا فى الوسط العربى، وتوقفوا عن استخدام لغتهم منذ عقود. وحافظ الأرمن على تدريس أولادهم لغتهم الأم فى مدارس خاصة أسّسوها بهدف الحفاظ على هويتهم، لكن نسبتهم الضئيلة إلى إجمالى السكان وعيشهم فى مدن تتكلم العربية جعل أى محاولة من جانبهم للمطالبة بالاعتراف بحقوقهم الثقافية كهوية ثقافية متميزة ضربا من المستحيل.

ولم تكن تلك حال العراق وإيران، حيث تنتمى غالبية السكان الساحقة إلى الإسلام غير «المهرطق»[1]. كانت هناك جماعات غير مسلمة فى كلا البلدين بالطبع مثل المسيحيين واليهود والأيزيديين والصابئة، فضلا عن القليل من تلك الطوائف المهرطقة. لكن المظهر الأساس للتنوع كان إثنيا، ولاسيما بعد الخروج الجماعى الكبير للمواطنين اليهود من البلدين وبخاصة العراق. فبرغم أن غالبية الأكراد تنتمى إلى المذهب السنى فإنهم لم يشعروا بهوية مشتركة مع العرب السنة، لا لأنهم تعرضوا للإضطهاد على أيدى الأنظمة المتعاقبة التى سيطر عليها السنة العرب فحسب، بل لأن العنصر الذى رصّ الناس بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية كان القومية التى عوملت كمرادف للإثنية. وثمة فارق آخر بين سوريا والعراق تمثل فى أن الأولى ضمّت غالبية واضحة لجماعة إثنية/ دينية واحدة هى العرب السنة الذين شكلوا حوالى 72 بالمئة من السكان. أما فى العراق فقد كان معظم العرب من الشيعة، لكن العرب شكلوا حوالى ثمانين بالمئة من السكان. وشكل السنة أقل من 50 بالمئة من السكان، ولكن بشرط أن ندمج العرب

---

(١) أعنى بالإسلام غير «المهرطق» المذاهب المعترف بها إسلاميا: السنى والشيعى والحنبلى والمالكى والشافعى، والتى تشترك بتبنيها للفرائض الخمس الأساس للإسلام وبتفسير القرآن. إما المذاهب التى يراها المسلمون مهرطقة، بل ويعتبرها الكثيرون خارجة عن الدين كله، فتشمل طوائف مثل العلوية والإسماعيلية والدرزية والبهائية. حول الفروق بين المذاهب المهرطقة، انظر: هشّى 1985.

والأكـراد معـا، وهو ما لم يكن له مغزى اجتماعى أو سياسـى؛ لأن الأكراد حافظوا على هوية مسـتقلة ميزتهم عن العرب سـواء كانوا شـيعة أو سـنة. من هنـا ففى حين جذب الفكر البعثى والعروبى غير المسـلمين فى سـوريا لأنه تبنى، ولو نظريا، مفهوم المسـاواة بـين المواطنين جميعا بغض النظر عـن أديانهم أو مذاهبهم، فإنه مثل قنبلة موقوتة لأكراد وتركـمان وكلدانيـى وأرمن وآشـوريى العـراق الذين ظلـوا محافظين عـلى خصائصهم ولغاتهم الخاصة.

لعل هذه العوامل مجتمعة تفسر عناصر التشـابه والاختلاف فى مسار بلدان المشرق. تمثلت العناصر المشـتركة فى الأسـباب التى قادت إلى تلك التحولات الجذرية فى المنطقة منذ الخمسـينيات وهى تفجّر النظم الاجتماعية المتصلبـة الشرايين التى ظلت قائمة منذ الحـرب العالمية الأولى (بما فيها البلدان التى نالت اسـتقلالها لاحقا) لعجزها عن تقديم حلـول للمشـاكل الناجمة عن موجـات الهجرة والتحضّر ولأزمات البنـى الزراعية. إلا أن الأشـكال التى اتخذتها تلك التحولات لم تكن متماثلة كليا. ذلك أن تحسـن الظروف الاقتصادية إثر الحرب العالمية الثانية كشـفت، وألقت ضوءا سـاطعا على الانقسـامات الاجتماعية. فالفئات التى تصاعدت حظوظها بفضل الحرب وما بعدها وجدت طريقها اللاحق للصعود مغلقا، أو أنها اضطرت للإذعان ولعب أدوار اجتماعية وسياسية ثانوية فى نظم تحددت فيها الأدوار العليا مسبقا، وتم احتكارها من قبل أرستقراطية ضئيلة.

6.6 ثوريون انتقاليون

اكتسـحت التطورات الثورية منذ الخمسينيات الطبقات الحاكمة القديمة من المشهد السياسـى. ولم يمـض بضع سـنوات حتى لحقهـا الثوريون الانتقاليـون؛ لأن الضغوط الهائلة لتجذير المسار الثورى مكنّت مهاجرى البلدات الصغيرة والأرياف من الاسـتيلاء شـبه التام على أجهزة الدولة فى المـشرق. كان من المفترض نظريا أن يقود ذلك إلى إقامة نظم سياسية أكثر تمثيلا؛ وبالتالى أكثر ديمقراطية ما دام أولئك المهاجرون احتلوا غالبية الفضاء المدنى الجديد، وكان لديهم الكثير مما يشتركون به مع طموحات الفلاحين. غير

أن الأدلة المستمدة من كل تلك الحالات تبين أن حصيلة حكم تلك الزمر الصغيرة كانت إقامة طغيان وحشى. من هنا فإن محاولة تفسير تلك المفارقة تكتسب أهمية قصوى.

لعل تفاعل مجموعتين من الشروط يفسر حصيلة التحولات الثورية فى المشرق. أولهما هو التشكل الاجتماعى فى فترة الثورة والثانى هو العلاقة المتغيرة بين الدول والمجتمعات منذ أوائل الخمسينيات. فالهجرات الجماعية المتلازمة مع الغياب التام تقريبا لتوسع القطاعات المنظمة الحضرية التى توافر فرص العمل، وهى الظاهرة نفسها التى أشعلت الثورات، كان لها نتيجة ضرورية تمثّلت فى أن النظم الجديدة كانت تقف فوق *مجتمعات مفتتة (مذررة)*. فلم تكن الغالبية الساحقة من السكان منظمة سياسيا ولا اقتصاديا، مما أعاق انتقال آمالها ومظالمها وضغوطها إلى الحكام بصورة مباشرة. باختصار، لكنهم كان ثمة ما يشبه الشلل فى إمكانية طرح المطالب الجماعية بشكل للجماعات المهمّشة بشكل منهجى ضاغط على السلطات. وحيثما كانت الأحزاب الراديكالية والنقابات العمالية قادرة على تنظيم القليل من النشاطات الجماهيرية، فقد كان القمع والعداء لها من جانب النظم قبل الثورية والثورية على حد سواء قادرا على عزلها ومنعها من الانتشار[1]، فضلا عن أن تلك المنظمات نادرا ما خاضت نضالات باسم الفئات الاجتماعية غير المنظّمة التى شكّلت غالبية السكان.

بدهى أن القمع ما كان له أن يحقق النتائج المرجوة منه إلا لأن النشاطات والقطاعات المنظمة كانت آخذة بالتحول إلى نشاطات وقطاعات معزولة بسبب تذرير السكان. ففى حين كان الإضراب يتم فى الثلاثينيات والأربعينيات تأثير مزعزع للنخب الحاكمة وللبنى السياسية التى ارتبطت بشدة بتلك النخب، لم تعد مثل تلك النشاطات ذات تأثير شديد الضخامة فى الخمسينيات لاسيما بعد الثورات التى اعتبرها كثيرون المخلّص

---

(١) من اللافت للانتباه قيام قادة الثورة المصرية بإعدام قائدين نقابيين هما الخميسى والبقرى بسبب قيادتهما لإضراب فى مصانع كفر الدوّار بعد أشهر قليلة فقط من انتصارهم. وأرسل البعث بعد بضعة أشهر من استلامه للسلطة فى العراق الرسالة ذاتها حين شن حملات دموية ضد تجمع طلابى يسارى فى إحدى الحدائق العامة فى بغداد وضد إضراب عمال صناعة الزيوت النباتية.

وحامل الحلول لمشاكلهم. ولم يكن تغيّر التركيب الاجتماعى والعلاقة بين النظم الجديدة والنخب السائدة وحدهما السبب فى الوصول إلى هذا الحال، بل تغير العلاقة بين الدولة والطبقات السائدة والمجتمع كذلك.

حتى نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تنازعت قادة دول المشرق مواقف سياسية متذبذبة تجاه قاعدتهم الاجتماعية المكونة من كبار ملاك الأرض والتجار. ويمكن وصف تلك المواقف، المشابهة تماما لحالة الحكام الأوربيين أثناء فترة الحكم المطلق، كرغبة من جانب الملك أو حاشيته فى أن يكونوا أقوى من أى مركز قوة منفرد من جهة والرغبة فى إبقاء مراكز القوة المحلية متحكمة برعاياها من جهة أخرى. وليس من الصعب فهم النزوع الأول بالطبع. فقد كان تلك الوصفة التى ينبغى اتّباعها لوضع حد للمحاولات الانفصالية المهددة لبناء الدولة؛ وبالتالى لفرض القبول بحقيقة أن الدولة الحديثة وجدت لتبقى. وقد لعب الدخول المبكر للقوة الجوية، وهو ما لم تنعم به الحكومات الأوربية المطلقة لسوء حظها، دورا هائلا فى خنق التمردات المحلية ومطالب الحصول على مزيد من الاستقلال الذاتى لأصحاب مراكز القوة ورعاياهم[1].

من جهة أخرى، نبعت الرغبة فى إبقاء القابضين على السلطة محليا مسيطرين على رعاياهم من حقيقة أن شرعية الحكام وبنى دولتهم كانت مستمدة من *ولاء الزعماء الفعليين لمختلف الجماعات* لسلطتهم. فقد كان زعماء القبائل وأعيان القرى ورجال الدين والتجار الذين تمتعوا بولاء أبناء مناطقهم وأحيائهم وحاراتهم يمثلون وسائل السيطرة على السكان وتهدئتهم. أما القواعد البرلمانية، التى اعتمدت على التزييف بلا شك، فقد كانت وسائل تعزيز الحكم غير المباشر عوض أن تكون مهمتها بناء دول

---

(١) يذكر ونستون تشرشل بفخر الكيفية التى استخدم بها سلاح الجو الملكى البريطانى الأسلحة الكيمياوية لقمع ثورة أكراد السليمانية المطالبين بالاستقلال عن العراق عام 1921. كما أن أول استخدام للقوة الجوية «الوطنية» العراقية كان لإخماد تمرد الفلاحين وصغار ملاك الأرض فى الديوانية الذين حاولوا انتزاع مزيد من الحقوق من كبار ملاك الأرض (Sassoon 1987: 123).

مركزيـة حديثـة. ويكفى أن نلقى نظرة على جداول توزيـع المقاعد الانتخابية فى المشرق التى أوردنا أعلاه للتعرف على أن المؤسسـات «الحديثة» قد تم تكييفها لتلائم الظروف الاجتماعية «قبل الحديثة»، إذ ظل الزعماء المحليون يلعبون دور الوسيط بين بيروقراطية الدول المركزية وبين الرعايا[1].

غـير أن الأرقـام المتعلقة بالخلفيـات الاجتماعية لأعضاء البرلمانـات والحكومات فى السـنوات الأخيرة للأنظمة القديمـة تقدم كذلك مؤشرات جزئية عـن العلاقة المتغيرة بين الطبقات المسـيطرة وقواعدها. فبرغم المحاولات الممنهجـة للتلاعب بالانتخابات والإبقـاء على الأوضـاع القائمة، فإن قدرة المهنيين والشـخصيات المسـتقلة القريبة من الأحـزاب التقدمية على الدخول إلى برلمانـات المشرق تقدم مؤشرات جلية على انفصال أعـداد متزايدة من السـكان عـن القـادة المحليين التقليديـين. كما تشـهد الاضطرابات والتظاهـرات المتكـررة فى المدن والهجـرات الجماعية من الريف عـلى أن *الحافز للانتقال إلى الحكم المباشر جعله وشيكا*، وأن الزعماء التقليديين فقدوا مشروعيتهم حتى فى أعين رعاياهم الذين خرجوا عن سيطرتهم.

أخـذ نظام الحكم غير المبـاشر القائم على تحكّم الأعيان المحليـين بمصالح رعاياهم بالانهيار. وبرز عجز هؤلاء الأعيان عن تحدى السياسة المدنية بكفاءة واضحا. باختصار، باتت الثورات ممكنة بفضل فقدان الطبقات الحاكمة لوظائفها السياسية- الأيديولوجية وفقدان المؤسسـات السياسـية لأعمدة التحكم الاجتماعي[2]. *إذن فإن الوصف الشائع*

---

(١) قد توحى قراءة متسرعة للتاريخ الأوربى بأن ما ذكرنا أعلاه دليل على تفارق بين مسـارى المشرق وأوربا. ولكـن علينا أن نتذكر أن البرلمان نشـأ كمؤسسـة فى مجرى الصراع بين النبلاء والملوك حتـى فى أوربا. وفى تعليقـه عـلى تبنى الماغنا كارتا (وهـى الوثيقة الدسـتورية الأولى فى بريطانيا) عـام 1688 يلاحظ وود «من الناحيـة التاريخية، كانت دوافع المبادئ الدسـتورية فى أغلب الأحيان، أرسـتقراطية، بـل إقطاعية. ومع أن هذا لايقلل من قيمتها كمسـاهمة مهمة فى تطور الحكومات المسـؤولة ذات الصلاحيات المقيّدة، فإننا ينبغى أن نحذر من أى محاولة لمساواتها بالديمقراطية» (Wood 1990: 83 هامش).

(٢) يتضـح الانحطـاط السريع لقـدرة الطبقات القديمة عـلى التحكم والشرعنة من خـلال مقارنة مع قدرتها الاجتماعيـة طـوال العقود السـابقة حين فشـلت المحاولات الانقلابيـة أو عجزت عن إقامـة نظم حكم=

للانقلابات العسكرية كأحداث «حرفت» المجرى «العادي» للمجتمعات ينبغي النظر إليه بشكل معاكس. فحيثما استطاعت الطبقات الحاكمة القديمة الحفاظ على وظائفها الاجتماعية وبالتالى شرعيتها الأيديولوجية، سيؤدى أى انقلاب عسكرى إلى استعداء تلك الطبقات والجمهرة التى لاتزال موالية لها؛ وبالتالى إلى مواجهة تمردات قبلية واضطرابات فى المدن تقود فى النهاية إلى إفشال تلك الانقلابات، أو أن قادة تلك الانقلابات سيضطرون إلى التماشى مع مصالح تلك الطبقات معيدين بالتالى إنتاج النظام القديم.

تلجأ الطبقات الحاكمة التى تفقد الشرعية الأخلاقية/ الأيديولوجية والوظائف الاجتماعية التى عليها تأديتها إلى اللجوء عادة إلى الذراع الأخرى للسيطرة، أى القسر السافر من خلال قوى الأمن أو القوى النظامية المسلحة. لكن توسع القوات المسلحة فى ظل النظم قبل الثورية، والذى كان هدفه بالطبع تعزيز تلك النظم، قاد إلى آثار معاكسة. فالعلاقة بين المدافعين ومن يفترض الدفاع عنهم - إن صح التعبير - كانت ذات طابع ينطوى على بعض الغرابة. فحيثما كونت بعض الدول الأوربية (لا كلّها) جيوشا نظامية دائمة فى أوربا قبل الانتقال إلى الحداثة، فإنها كانت تجنّد القادة فى الغالب من أوساط صغار النبلاء والنبلاء المفلسين وأبناء الطبقات المتميزة. ولم تكن تلك حال دول المشرق كما لاحظنا. وعليه وبكل بساطة لم تكن للمدافعين عن الأمن العام والنظام السياسى فى منطقتنا مصلحة فى القيام بذلك. وباستثناء حفنة من القادة الكبار المنحدرين من عوائل الطبقات العليا أو ممن اندمجوا فى النخب الحاكمة، كانت غالبية الضباط ناهيك عن ضباط الصف والجنود مغتربين عن النخب الحاكمة بسبب انحداراتهم المحلية أو

=عسكرية. فقد أدّى انقلاب رضا شاه فى عام 1925 فى إيران إلى إنهاء حكم سلالة القجر، لكنه أعلن حاله ملكا مثل أسلافه، وظلت أعمدة سلطته قائمة على كبار ملاك الأرض النافذين. وهكذا انتهى إلى إقامة ملكية شبيهة بما كان قائما فى مصر والعراق. وانتهى انقلاب 1936 فى العراق الذى كان أول انقلاب عسكرى يحدث فى البلدان العربية بعد أشهر من دون أن يحقق أى تغيير. وانتهت سلسلة الانقلابات العسكرية فى سوريا منذ استقلالها فى 1945 حتى النصف الأول من الخمسينيات إلى العودة إلى حكم كبار ملاك الأرض والتجار.

مواقعهم الاجتماعية و/ أو مستويات وأنماط معيشتهم. وفى حين كان نبلاء أوربا ممن احترفوا الخدمة العسكرية قادرين على إجبار جنودهم، الذين كانوا فى الواقع فلاحيهم، على اتّباع أوامرهم لم يكن باستطاعة القادة الكبار فى جيوش المشرق فرض هذا النوع من القسر على مرؤوسيهم برغم وجود قدر من الانضباط المهنى.

ولعل الحالة الأوربية الأكثر شبها بالمشرق فى هذا الجانب هى فرنسا، حيث توسع الجيش الدائمى فى ظل الملكية من خلال التجنيد الهائل للعوام وإدخالهم فى صفوفه. وتشير الدراسة الكلاسيكية الثاقبة لأليكسيس دو توكفيل إلى أن هذا العامل كان مصدرا رئيسا لتقويض مواقع الأرستقراطية الحاكمة (القسم الثانى، الفصل الأول de Tocqeville 1865)[1].

على المستوى المجتمعى واجهت سلطة الدولة التى فقدت الوسائل المستقلة لشرعيتها الأيديولوجية السكان المذررين حتى قبل قيام الثورات. والواقع أن هذا التذرير كان من أعراض الأزمة المفترض أن تعالجها الثورات. ووفّر هذا الوضع الشرط المسبق لتوكيد الدور المتفوق للدولة كمنظّم للنشاط الاجتماعى من دون الحاجة إلى اللجوء إلى توسط الزعماء المحليين، مثلما وفرت الخلفيات الاجتماعية للقادة الثوريين الجدد وهم فى غالبيتهم مدينون بصعودهم إلى احتلالهم لوظائف فى أجهزة الدولة، وبخاصة فى القوات المسلحة سببا إضافيا لتصنيم fetishize الدولة وقدرتها على «إنتاج» التقدم[2]. لكن هذا التصنيم لم يتبلور إلا بشكل تدريجى بعدما اكتشف قادة الدولة ضعف المقاومة الفعالة والمنظمة لنشاطاتهم من جانب السكان المذررين.

باستثناء الإصلاح الزراعى، لم يدر فى أذهان القادة الانتقاليين إجراء أى تغييرات جذرية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى. كان هدف الإصلاحات الزراعية فرض

---

(١) يعلق غوران ثيربورن بأن هذا التطور لا يعود إلى دخول العوام إلى جهاز الدولة وزيادة نفوذهم بقدر ما أدى تجنيدهم إلى زيادة عزلة الأرستقراطية الحاكمة عن قاعدتها الاجتماعية، بحيث إنها تحولت فى النهاية إلى نبلاء بلاط طفيليين (Therborn 1978:51)

(٢) أقصد بالتصنيم تحويل الدولة إلى صنم مقدّس كلى القدرة وتصويرها على هذا الشكل.

سقف لمساحة الأرض التى يملكها الفرد أو الأسرة، ومن ثم توزيع الأرض المصادرة على الفلاحين المعدمين. أما دعواتهم الحماسية للتصنيع وتشجيع الصناعة المحلية فقد تمت ترجمتها بتشريع قوانين تمنح الصناعات المحلية الخاصة مزيدا من الإعفاءات والمكافآت وفرض الضرائب على السلع المستوردة. من هنا فلم يكن ثمة مخطط مسبق لدى الثوريين الانتقاليين الذين أشرنا إلى تركيبهم الحضرى تكوين نظام دولى étatist إذ تبنوا وهم إمكانية فصل طبقة من الصناعيين الوطنيين عن التجار وملاك الأرض بهدف إطلاق برامج التحديث. لكن التغييرات السياسية والإصلاحات الزراعية كانت أكثر من كافية لدق ناقوس الخطر فى أوساط كثير من أعضاء الطبقات الحاكمة الذين قرروا المغادرة أو نقل أصولهم السائلة إلى الغرب ولبنان ودول أخرى مجاورة.

وصبّت العواقب الاجتماعية لتلك التطورات بالطبع لصالح الطغم الجديدة التى لم تكن إجراءاتها مقيدة بمقاومة منظمة من جانب الطبقات الدنيا أو الطبقات المسيطرة القوية. لكن تلك العواقب ما كان لها أن تكفى لتأمين استقرار السلطة فى أيدى تلك الطغم لو لم تتوافر للدولة إمكانية تحقيق الاستقلال المالى تجاه الطبقات المتنفّذة. ففى حين تآكل النفوذ الاجتماعى والسياسى للطبقات القديمة المسيطرة، فقد كان من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، على النظم الثورية أن تقيد نفوذ تلك الطبقات الاقتصادى من دون الغرق فى فوضى عارمة لولا توافر الاستقلال المالى.

تمكنت دول المشرق من تحقيق هذا الاستقلال بفضل تطورين. تمثل الأول بالوصول إلى تسويات بين كونسورتيوم النفط العالمى الذى تحكّم فى إنتاج نفط تلك الدول وبين الحكومات «المضيّفة» تحصل الأخيرة بموجبه على خمسين بالمئة من عائدات تصدير النفط لتحقق قفزات هائلة فى مواردها المالية. أما التطور الثانى فتمثل فى الازدهار الاقتصادى العالمى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، وزاد من عوائد قناة السويس فضلا عن التنافس بين القوتين العظميين لكسب النفوذ فى الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة الذى كان من نتائجه سخاء كل منهما فى تقديم المنح والمساعدات والقروض الميسرة لحلفائهما المحتملين. وإلى كل ذلك لابد من الإشارة إلى تصاعد موجات التحرر

الوطنـي التي جعلت من تأميم المصالح الغربية فى المنطقة واحدا من الإمكانيات المغرية لتوفير الموارد للحكومات التى عانت من شح الموارد.

نتيجـة لكل تلـك العوامل مجتمعة ارتفعـت عوائد النفط فى إيران مـن 11 بالمئة من مجمـل إيـرادات الحكومة المركزية عـام 1954 إلى 42 بالمئة عـام 1960 (انظر الجدول). وازدادت مساهمة القطاع العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر من 94.8 مليون جنيه مصرى عام 1950 إلى 257.4 مليون عام 1958 بفضل تأميم قناة السـويس عام 1956 بالدرجة الأولى[1]. وقفزت عوائد النفط فى العراق من 6.7 ملايين جنيه إسـترلينى عام 1950 إلى 51.3 جنيهًـا عـام 1953 (Owen and Pamuk 1999: 260). وبرغـم أن سوريا افتقرت إلى الموارد والمرافق الطبيعية التى يمكن أن توفر لها عوائد ذات شأن فإن بعض المؤشرات تبين أن مواردها توسـعت خلال العقد المـؤدى إلى التغييرات الثورية. فحصـة الدولة مـن تكوين رأس المـال الإجمالى ارتفعت من متوسـط سـنوى قدره 43 مليون ليرة سورية خلال الفترة 1952- 1954 إلى 109 ملايين ليرة خلال الفترة 1955- 1958، ومـن ثـم إلى 171 مليونًا خلال 1961- 1964. وهذا يعنى أن حصة اسـتثمارات الدولة ارتفعت من 18 بالمئة من إجمالى الاسـتثمار فى الفترة 1950- 1955 إلى 41.3 بالمئة عام 1965 (هيلان بدون تاريخ: 155). وقد سـمح الموقع السـتراتيجى لسوريا فى جنى المكاسـب القوى العظمى خلال ذروة الحرب الباردة لتنتقل فيها بعد إلى جنى المكاسـب من الدول الإقليمية الثرية[2].

(١) الناتج المحلى الإجمالى وفقا لسـعر العوامل، وقيمة المنتجين بالأسـعار الجارية. المصدر: UN Yearbook of National Account Statistics 1958 and 1960.

(٢) طـوال الفـترة الممتـدة من أواخـر الأربعينيات والخمسـينيات كانت المنطقة تنجذب إلى السـباق لتشـكيل أحلاف موالية للغرب ومعادية للاتحاد السـوفييتى. انضمّت تركيا، الجار الشمالى القوى لسـوريا، إلى حلف شمال الأطلسـى فى فـترة مبكرة. وفى عام 1955 تم إنشـاء حلف بغـداد الذى ضم المملكـة المتحدة وتركيا وإيران والعراق وباكسـتان وأطلق عليه اسـم السـنتو بعد خـروج العراق منه إثر ثـورة 1958. واحتفظت الولايات المتحدة بدور مراقب فى هذا الحلف. وقد لعب النظام الملكى العراقى دورا كبيرا فى محاولة جذب سـوريا المحشـورة بين دول موالية للغرب للانتماء إلى الأخير؛ مما قادها إلى التطلع إلى مصر الثورية لمجابهة تلـك الضغـوط ودفعها إلى الدخـول فى وحدة مع الأخيرة لم تدم طويلا لتكونـا الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر. لمزيد من التفاصيل، انظر: Seale 1965.

وفى المقابل، ثمة الحالة اللبنانية التى سيطرت فيها أرستقراطية كبار ملاك الأرض والتجار ورجال المال على المشهد السياسى، كما كان الحال فى بلدان المشرق الأخرى. وشهد البلد الأعراض نفسها المتمثلة بالسخط والهجرات والعجز عن استيعاب العاطلين وإيجاد فرص عمل مجزية لهم؛ مما قاد إلى تفجّرات اجتماعية عدة. غير أن الدولة لم تستطع قط التبلور إلى جسم مستقل ولهذا برز الحكم غير المباشر فى أكثر صوره جلاء هنا. فقد كان توزيع المقاعد الانتخابية (ولا يزال) يتم حسب الطوائف التى ينتظر من نوابها أن يلعبوا دور الوسيط بين قواعدهم وبين جهاز الدولة.

جدول (6)

إيران: مصادر إيرادات الحكومة المركزية (٪)

مصدر الموارد	1954	1960	1964
عوائد النفط	11	42	61
الرسوم والجمارك	27	22	15
الضرائب المباشرة	5	8	7
موارد محلية أخرى	35	25	18
منح أجنبية	22	3	-
المجموع	100	100	100

المصدر: Mahadavy 1970: 455

جدول (7)

العراق: مصادر إيرادات الدولة

(سنوات مختارة، آلاف الدنانير)

السنة	ضريبة الأرض والحيوانات	٪	عوائد النفط	٪	رسوم الجمارك	٪	المجموع
1927	1256	28,3	8	0,1	2063	46,5	4432
1932	*607	14,4	524	12,4	1931	45,8	4215
1939	842	9,0	2014	21,8	3388	36,7	9208
1951	4569	10,1	13295	29,5	15642	34,7	45001
1952	3856	4,8	37405	47,0	15504	19,5	79542
1953	3491	3,8	58343	63,8	18784	20,5	91474
1958	2445	1,9	79888	61,7	27695	21,4	129393

* حتى عام 1931 كانت ضريبة الأرض والحيوانات تجبى بطريقة مباشرة، وبعد ذلك التاريخ تحولت إلى ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك.

هناك مصادر أخرى للإيرادات لم يرد ذكرها مثل المساعدات الأجنبية والقروض؛ لذا فإن مجموع الإيرادات أكبر من مجموع الموارد المدرجة في الأعمدة، وكذلك فإن مجموع النسب لا يصل إلى 100٪

المصدر: Batatu 1978: 106-7

طوال الستينيات وأوائل السبعينيات كانت عملية صعود القادمين من المناطق المهمّشة جارية على قدم وساق فى لبنان. فقد نجح أبناء الطائفة الشيعية، وهم الأكثر عددا، فى تحسين ظروفهم الاجتماعية- الاقتصادية مستفيدين من التحويلات المالية التى ضخها إليهم أقاربهم وأفراد عوائلهم ممن انخرطوا فى النشاطات التجارية الباذخة فى غرب أفريقيا. وإلى جانب الاستفادة من ازدهار النشاط التجارى والمصرفى الناجم بالأساس عن حاجة الدول العربية التى اغتنت إلى الدور اللبنانى الوسيط، فقد شهد أبناء السنّة من صيدا فى الجنوب والمارونيين من بلدات زغرتا وإهدن فى الشمال صعودا

مماثلا بفضل التحويلات المماثلة من دول النفط العربية فيما يخص الأوائل وأفريقيا بالنسبة للأخيرين. وبرغم أن الشقوق المجتمعية اتّخذت طابعا طائفيا بمطالبة كل منها بدور أكبر فى الحياة السياسية، فإن شقوقا أخرى لاتقل تفجّرا برزت مع هذا الصعود وتمثلت فى تحدى الفئات الصاعدة لـ«ممثليها» التقليديين. إذ لم يعد بوسع أعيان جبل لبنان احتكار تمثيل الطائفة المارونية، كما لم يعد بوسع أعيان بيروت وطرابلس احتكار ذلك التمثيل فيما يتعلق بالسنّة. ولعل المثال الأكثر جلاء هنا هو ظهور براعم تنظيمات شيعية جديدة منذ أواسط السبعينيات هى أمل أولا وحزب الله لاحقا[1].

جاءت الحرب الأهلية لتنجز «المهمات» التى أنجزتها انقلابات المشرق، إذ دفعت قادة جددًا من الطوائف المختلفة إلى الدخول إلى عالم السياسة الرسمى وفتحت الطريق أمام الحراك الاجتماعى للقادمين الجدد. وهكذا تعرّض احتكار دور رئيس البرلمان المحتكر من قبل عائلتين شيعيتين من كبار ملاك الأرض هما حمادة من بعلبك فى الشمال والأسعد من الجنوب إلى انهيار مفاجئ ليملأه قادة أمل، فيما بات لنواب حزب الله فيما بعد تمثيل منتظم فى البرلمان. وحدث الشيء ذاته لمنصب رئاسة الوزارة الذى تقلدته أسر تقليدية من أرستقراطية بيروت أو طرابلس أو ممن رسّخوا أنفسهم طويلا فى بيروت حتى فقدوا روابطهم مع المدن التى انحدروا منها وغدا الناس ينظرون لهم كبيروتيين كما هو حال عائلة الصلح التى يعود أصلها إلى صيدا. وهكذا كانت حصيلة الحرب الأهلية أفولا لتلك العوائل لصالح الأثرياء الجدد من صيدا وغيرها كما هو حال رفيق الحريرى.

إن اعتماد الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين على نشاطات الصيرفة والتجارة وتجارة الترانزيت يعنى أن الدولة لم يكن بوسعها قط إقامة جسم تنفيذى ضخم أو قوات

(١) غالبا ما لايرى محللو الوضع اللبنانى ومراقبوه غير العمليات المعادية لإسرائيل التى تقوم بها تلك الحركات. إلا أن اختيار تسمية الأمل الذى تقدمه تلك الحركة لفقراء الشيعة لم يأت من فراغ، وكذلك الحال بالنسبة للاسم الذى اختاره لها مؤسسها موسى الصدر وهو «حركة المحرومين». فحتى ذلك الحين كان كثير من أبناء الشيعة المسيّسين الثوريين متعاطفين بهذا القدر أو ذاك مع الحزب الشيوعى اللبنانى.

مسلحة كبيرة الحجم يمكن أن تستنزف موارد تلك القطاعات. وكما كان حدوث انقلاب عسكرى أمرا شبه مستحيل فى حالة لبنان، فإن اندلاع ثورة شعبية اجتماعية كان أمرا شديد الصعوبة بسبب عدم صعود طبقة مهيمنة تتجاوز الطوائف لتطرح مطالبها بوصفها مطالب لكل الأمة. وحيثما تم طرح مطالب كهذه وتصاعد التوتر الاجتماعى على أثرها تعرضت البلاد إلى الانزلاق بسرعة إلى صراع أهلى.

إن حالة لبنان شديدة الدلالة هنا؛ لأنها تبرز الاختلاف عن دول المشرق الأخرى، وتؤكد الفرضيات التى طرحنا حول شروط الثورة. فبرغم الحرب الأهلية التى دامت خمس عشرة سنة بين 1975 و 1990 حافظ البلد على مظاهر الحكم البرلمانى والتعددية الحزبية وفصل السلطات وحرية الصحافة وتحديد فترة ثابتة لتولى منصب رئاسة الجمهورية، لكنه حافظ فى الوقت ذاته على نظام الحكم غير المباشر. وكما لاحظنا فقد اقتصر التغيير على صعود قادة طوائف جدد من أبناء البلدات المحلية والخلفيات الاجتماعية المتواضعة حلّوا محل القادة الأرستقراطيين التقليديين جزئيا أو كليا. وكان ثمة استثناء بارز تمثّل فى أن هذه التغيرات فى قيادات الطوائف الرئيسة لم تمس الدروز الذين ظلوا خاضعين لقيادة أسرة جنبلاط وإن تعرّضوا إلى منافسة عائلة أرسلان. أما النظام التمثيلى المظهرى المبنى على تعريف المواطنين وفقا لطوائفهم فقد أدام مؤسسة الحكم غير المباشر.

وعلى العكس من ذلك، كان بوسع الدول ذات الاستقلالية الأكبر فى باقى دول المشرق أن تمحوا مفهوم التمثيل كليا لصالح إقامة نظام حكم مباشر. لكن شروطا عدة كان لابد من توافرها من أجل أن يستطيع مثل هذا المركز المتفرّد للنشاط السياسى ترسيخ أقدامه. وقد أشرنا إلى ثلاثة شروط جوهرية هى تصاعد القدرة المالية للدولة وانهيار مشروعية الطبقات القديمة وتذرير السكان. وكان بوسع القوات المسلحة ذات التركيب المذهبى والطائفى المتنوع أن تقدم نفسها، أو تتخيل وضعها، باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحيدة التى بوسعها التصرف باسم «الأمة». وبقطعهم لجذور أرستقراطية كبار ملاك الأرض صار بوسع القادة الثوريين الزعم بأنهم أزاحوا العقبة الأكثر ضخامة بوجه تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

غـير أن القادة «الانتقاليـين» ذوى الأصول الحضرية والمراكز الاقتصادية الجيدة قبل الثـورات لم تكن لديهم تصورات أو مزاعم تتجاوز تلك الإصلاحات كسـبيل لتحقيق الأهـداف المعلنة. فقد كانوا أنفسـهم ذوى صـلات متفاوتة الشـكل والدرجة مع أبناء الحـضر المرفهين من التجار والمصرفيـين والوكلاء العقاريـين والصناعيين. من هنا كان المـزاج الراديـكالى الذى أطلقتـه الثورات لدى السـكان يضعهم موضـع الإصلاحيين المترددين. ولم يكـن تقلص قاعدتهـم الاجتماعية إذ أنجزوا أهدافهم الأولى هو السـبب الوحيد لانهيارهم المحتّم، بل أضيف إلى ذلك انقساماتهم الداخلية غير القابلة للترقيع. فلم يكن بوسـع الأهداف المشتركة التى جمعتهم أن تخفى الاختلاف فى تطلعات ورؤى أناس قدموا من مدن مختلفة وتمايزوا فى مسـتويات معيشـتهم، وكوّنوا بالتالى تصورات مختلفة عن الحدود التى يجب أن تمضى إليها الثورات.

جدول (8)

تحول البنية الزراعية فى مصر

مساحة الحيازة	قبل ثورة 1952				1961			
	عدد الحيازات		إجمالى المساحة		عدد الحيازات		إجمالى المساحة	
	العدد	٪	ألف فدان	٪	العدد	٪	ألف فدان	٪
صغيرة: أقل من خمسة فدادين	2642	94,3	2122	35,4	2919	94,1	3172	52,1
متوسطة								
5 - أقل من 10 فدادين	79	2,8	526	8,8	80	2,6	526	8,6
10 - أقل من 20 فدانا	47	1,7	638	10,7	65	2,1	638	10,7
20 - أقل من 50 فدانا	22	0,8	654	10,9	26	0,8	818	13,1
كبيرة								
50 - أقل من 100 فدان	6	0,2	430	7,2	6	1,2	430	7,0
100 - أقل من 200 فدان	3	0,1	437	7,3	5	0,2	500	8,2
200 فدان فما فوق	2	0,1	1177	19,7	-	-	-	-
المجموع	28	100	5984	100	3101	100	6048	100

المصدر: عبد الفضيل 1988:87

جدول (9)

تحول البنية الزراعية فى سوريا

حجم الحيازة (هكتار)	قبل الإصلاح الزراعى		بعد الإصلاح الزراعى	
	المالكون ٪	الأرض المملوكة ٪	المالكون ٪	الأرض المملوكة ٪
كبيرة (أكبر من 100)	1,0	50,0	0,5	17,7
متوسطة (10 – 100)	9,0	37,0	15,3	58,7
صغيرة (أقل من 10)	30,0	13,0	48,0	23,6
معدمون	60,0	0,0	36,1	0,0

المصدر: **Hinnebusch 1989: 110**

جدول (10)

تحول البنية الزراعية فى العراق

حجم الحيازة (دونم)	قبل قانون الإصلاح الزراعى				١٩٧٢			
	الحائزون		المساحة		الحائزون		المساحة	
	العدد	٪	المساحة	٪	العدد	٪	المجموع	٪
أقل من ١٠	1135	44,85	345325	1,08	1570	29,1	6919	3,02
١٠ - أقل من ١٠٠	1009	39,85	3727340	11,6	3339	61,9	1146	49,9
١٠٠ - أقل من ٥٠٠	31508	12,44	5799012	18,03	45482	8,4	6622868	28,9
٥٠٠ - أقل من ١٠٠٠	2916	1,15	1992431	6,2	1391	0,26	9177	4,1
١٠٠٠ - أقل من ٢٠٠٠	1832	0,72	2560190	7,96	787	0,15	948305	4,13
٢٠٠٠ فأكثر	2480	0,983	17730515	55,3	453	0,08	2283442	10
المجموع	253254	100	32154813	100	539157	100	22929921	100

المصدر: **al Khafaji 1983: 77, AAS 1977: 71**

وهنا تكمن المفارقة: لقد راح الثوريون الأوائل ضحايا لنجاحاتهم! فما إن تحرر الفلاحون من تبعيتهم الأزلية لملاك الأرض حتى فقدت الطبقات الزراعية تأثيرها القليل أصلا على صنع السياسة بسبب التذرير المتزايد لصغار الفلاحين وتصاعد الوزن الاقتصادى للنشاطات المدينية. وبرغم فقدان الفلاحين لنفوذهم فإن أبناءهم وأقاربهم فى المدن عززوا مواقعهم بفضل غلبتهم العددية وقدرتهم على نسج مشاعر ورؤى سياسية مشتركة تدور حول إقامة دول قوية تستطيع قهر خصومها. ولم يكن هذا هو حال الثوريين الحضر الذين أدركوا أن مواقعهم الطبقية أملت عليهم رؤى شديدة الاختلاف. وفى حين رأى الكثير من أبناء الحضر أن هذه التباينات أمر طبيعى وعادى فإن الضباط والمتعلمين من أبناء الأرياف والبلدات المحلية رأوا فى ذلك عودة إلى نظام التعددية الحزبية «الفاسد» الذى يهدد وحدة الأمة. وهذا ما يفسر وعود الثوريين الانتقاليين بالعودة إلى نظام تعددى حزبى «صحيح» ما إن يتم اقتلاع الفساد، فيما أزاح لاحقوهم تلك الوعود كليا ولجأوا إلى خطاب يؤكد الحزب الواحد أو القائد. وهكذا شهدت كل ثورات المشرق لحظة القطع العنيف بين أولئك الذين رأوا أن الثورة أنجزت مهمة قهر الطبقات الفاسدة والمعادية، وأن الوقت قد حان للعودة إلى شكل من أشكال الحكم الدستورى، وبين من أعطوا الأولوية للإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية معللين ذلك بأن «الجياع لايعيرون بالا للديمقراطية».

6.7 خلاصة

حتى الآن ينزع كثير من الكتاب الذين يدرسون التحولات الثورية خلال الخمسينيات والستينيات فى المشرق إلى تصويرها كأحداث «عرضية» كان يمكن ألا تحدث لولا نزوات وطموحات بعض الضباط الذين حرّكوا القطاعات التابعة لهم ليستولوا على مقاليد السلطة فى بلدانهم. وتمضى هذه «الحكاية» التقليدية إلى القول بأن تلك المجتمعات كانت تسير «وفق المعتاد» قبل تلك التحولات: برجوازية تسيطر على مقاليد السلطة وطبقات عاملة يتجابهون وفق النصوص المدرسية المبتذلة عن الصراع الطبقى. فى حين حاولت أن

أبيّن فى الفصلين الأولين أن هذه البرجوازية المزعومة لم تكن غير كتلة تجار قبل رأسمالية، وأن الطبقات العاملة لم تكن غير جُزُر حضرية ضئيلة الحجم.

وثمة فى المقابل بالطبع الحكاية الرسمية التى يطرحها منظرو الأنظمة الثورية، ومفادها أن التاريخ كان راكدا ينتظر مجيء تلك الثورات لتفتتح عصرا جديدا. وقد حاولت أن أتجنّب الوقوع فى فخ الحتميات التاريخية لأبين أن الانقلابات العسكرية لاتفسر التغيير، بل إنها بحاجة إلى التفسير كمحصّلة للتشكلات والتناقضات الاجتماعية، وإلا لن يكون بوسعنا أن نتفهم كيفية وأسباب انتهاء انقلابات مشابهة إلى أحداث بسيطة لاتعدو كونها انقلابات قصر. ففى الحالة الأخيرة لم تكن مشروعية النظم الاجتماعية السياسية قد تقوضت بشكل عميق فى أعين الرعايا، أما فى الحالة الثورية، فقد مكنت تلك التناقضات والتشكلات الانقلابيين من الشروع فى إجراء تغييرات اجتماعية سياسية واقتصادية جذرية[1].

ولكى نفسر تلك المعضلة المتمثلة فى أن ثورات تحدث لتخليص شعوبها من تسلط نظم غير ديمقراطية لتنتهى إلى طغيان شديد الإحكام، لابد من تجاوز القوالب القائمة على إضفاء جوهر ثابت للمجتمعات، أى القوالب التى تضع الحضارات الديمقراطية فى مواجهة الحضارات الاستبدادية، كما لابد من تجاوز قوالب ذاتية لاتقل تشويها تفترض أن رغبات أو ميول القادة بوسعها تغيير اتجاه المجتمعات. فالسؤال الذى ينبغى طرحه لايدور عن وجود نزوع دكتاتورى لدى هؤلاء القادة، ذلك أن مثل هؤلاء القادة لابد وأن يكونوا من بين اللاعبين الرئيسيين فى أى تحول ثورى. وعليه يجدر بنا، بالأحرى، التساؤل عن الظروف التى مكنت دكتاتوريى المستقبل هؤلاء من تزعم الموجة التغييرية وعن أسباب إذعان الأغلبية للدكتاتورية. وهنا بالضبط يبرز النفور من حياة المدينة، بل وكراهيتها، كواحد من أهم أسباب ما سبق. ففى حين اعتبر الثوريون الحضر أن

(١) لو حاولنا أن نقارن الأمر مع طريقة عمل الاقتصاد الرأسمالى، فيمكن تشبيه الثورات بالأزمات الاقتصادية. فالأزمات هى إشارات لاحقة تؤشر لوجود اختلالات جدية غير قابلة للعلاج من دون إحداث تغييرات جدية. ولكى تحدث تلك التغييرات فإن على المجتمع أن يتحمل تدمير بعض من أرصدته. والمقارنة مع الثورات تكمن فى أنها تقوم بهذا الدور «التدميرى».

مهمتهم «التدميرية» قد تم إنجازها مع اقتلاع جذور أرستقراطية كبار ملاك الأرض الذين لم يتشاركوا معهم فى المصالح ولم يحملوا لهم أى عواطف، كانت القطاعات الأكثر فاعلية وحراكا من سكان المشرق تتطلع إلى تحسين شروط حياتها بعد أن باتت تعيش فى المدن وتشهد التفاوت والبذخ والثراء يتعايشان مع البؤس الذى ذاقت طعمه.

حاولت أن أبين فى هذا الفصل أن خلفية القادة الثوريين القادمين من مناطق أو المعتنقين لمذاهب مقهورة كانت فى صلب تشكيل نظرتهم إلى الانقسامات الطبقية فى مجتمعاتهم وإلى «الحلول» التى تبنوا لتحقيق انسجامها وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولعل أولئك القادة لم يكونوا يحملون أى تحيزات دينية مسبقة، وقد كان كثير منهم كذلك بالفعل، لكن ما دفعهم إلى ذلك هو تصويرهم للفئات المترفة من التجار والمصرفيين وغيرهم من المتحكمين بمقاليد الحياة الاقتصادية كأعداء ينتمون إلى مذاهب أو مناطق متميزة. من هنا فقد كان من المحتم أن تتلون رؤيتهم لمعالجة الفروق الاجتماعية بالعداء للحضريين العريقين، وبخاصة أولئك الذين يتشاركون بمذهب واحد أو ينحدرون من منطقة واحدة من الفئات المسيطرة.

وما إن أنجزت الثورات الأهداف التى رحب بها معظم السكان حتى ظهرت التشققات فى صفوف الثوريين بادية للعيان، وهو أمر مرت به معظم، إن لم يكن كل، الثورات حين يتم طرح السؤال الأبدى عن مآل الثورة. عند ذاك يتجلى ضعف القاسم المشترك بين القادة الجدد المنحدرين من بنى مختلفة والحاملين لهموم مختلفة. وهكذا انتهت الثورات بأن احتكرها قادة لم يعودوا يثقون إلا بأقربائهم أو أصدقائهم الشخصيين لكى يسندوا لهم المراكز العليا؛ لأن الروابط الأيديولوجية ليست كافية لصياغة وتطبيق سياسات عملية ملموسة تتسم بالتفصيل والتناغم.

ولم يكن صراع القوى فى المراكز العليا هو ما جعل هذا المآل ممكنا، بل إنه تشظى مجتمعات المشرق وتزايد قدرة الدولة على لعب الدور المسيطر على الاقتصاد، فضلا عن جملة من العوامل الأخرى التى أحالت اتجاهى القومية والدولتية إلى هدفين متطابقين وغير متنافسين. وهو مايجب أن نتناوله فى الفصل القادم.

الفصل السابع

التذرير، المركزة والقومية(١)

7.1 نهاية المحلية

يرصد جيمس غالفن بدقة الآثار الإقليمية والمحلية العميقة للتحولات الثورية فى المشرق فى المقطع التالى:

«لم ترس ثورة «الضباط الأحرار» فى مصر عام 1952 والانقلابات المتعاقبة فى سوريا بين 1963 و 1966 والعراق فى عامى 1963 و1968 أسس مزيد من تغلغل الحكومات فى داخل مجتمعات تلك الدول الثلاث فحسب، بل إنها أعادت تعريف معايير شرعنة حكومات المنطقة كلها بما فى ذلك حكومات البلدان التى لم تمر بتحولات ثورية مثل الأردن ولبنان. ومع أن كثيرا من البرامج التى تبنتها الأنظمة الثورية خلال الخمسينيات والستينيات، مثل التخطيط الاقتصادى المركزى والعمل القومى العربى وغيرها، باءت بفشل ذريع، وسرعان ماتخلى عنها الحكام اللاحقون... فإن تلك النظم عززت بشكل دائم قبضة السلطة

---

(١) أستخدم تعبير «التذرير» للإشارة إلى العملية التى يتم عبرها تحويل الأفراد الذين كانوا جزءا من جماعات ذات طابع محدد سلفا إلى ذرّات يمكن، ولايتحتّم، أن يتحولوا إلى مواطنين أفراد.

لاعبر سحق «مراكز القوة» البديلة الأخرى فحسب، بل بتعزيز سياسات الرفاه التى وضع سابقوها أسسها».

Gelvin 1999: 84

اتّخذ الاندفاع لمركزة الفضاء العام أبعادا لاسابق لها فى ظل نظم المشرق القومية. ويسهل تفسير الدوافع والعواقب الحاسمة لذلك التحول بأن نعزوها إلى سياسات الحكام الجدد. غير أن مركزة الحياة العامة (والخاصة) لم تتوافق مع مصالح الطبقات الثورية الحاكمة فحسب، ولم تبدأ مع صعودهم إلى السلطة. فقد تبلورت إمكانية الاستقلال الذاتى للدول التى مرت بتحولات ثورية فى ظل النظم القديمة، كما لاحظنا أعلاه. واتّخذ هذا الاستقلال شكل ضغوط هائلة على الدول لكى تتبنى سياسات مباشرة تنقذ المجتمع من الفقر والبطالة والتفاوت الهائل فى توزيع الدخل. ومع أن النظم قبل الثورية شرعت بالفعل فى إقامة بعض المشروعات العامة الساعية للتجاوب مع تلك الضغوط، فإنها لم تستطع المضى بعيدا فى تنفيذها؛ لأنها كانت مقيدة بشدة من قبل الفئات المتنفذة ذات المصلحة فى الحفاظ على الوضع القائم. وهنا بالضبط جاءت الأنظمة الثورية لتدفع المركزة إلى حدها الأقصى مستفيدة من تضعضع الوضع الاجتماعى والأيديولوجى للطبقات القديمة السائدة.

ولما كانت غالبية سكان المشرق الحضر وحديثي التحضّر تعانى من شتى أشكال التمييز بسبب أصولها الجغرافية أو انتماءاتها المذهبية/ الدينية، فقد كانت ذات مصلحة فى القضاء على كل أشكال الهرمية دون القومية. ***وهنا تلاقت مصالح الطبقات الحاكمة الجديدة فى فرض التجانس على السكان مع تعطّش تلك الغالبية من المضطهدين إلى الاعتراف بهم كمواطنين يتساوون مع الآخرين***، كما سنبين لاحقا. فقد تم تصوير عملية التجنيس (فرض التجانس) كشرط مسبق لاغنى عنه لنشوء المواطن الحق والانتقال إلى الحكم المباشر، حيث لاوسيط بين الأفراد والدولة، كالعشائر أو الطوائف الحرفية أو أعيان المدن أو رؤساء الملل الدينية. وبهذا الانتقال تكون الدولة، وفقا لهذا التصور، فى

خدمة كل المواطنين بغض النظر عن انحداراتهم المسبقة. ولعل وصف كارل ماركس للعمليات التى انطوت عليها الثورة الفرنسية فى هذا الجانب شديد الانطباق على حالة المشرق:

«تمثلت مهمة الثورة الفرنسية الأولى فى تدمير كل السلطات المحلية والإقليمية والحضرية والجهوية المنفصلة بهدف خلق الوحدة المدنية للأمة. وكان عليها أن تمضى بعملية المركزة التى بدأتها الملكية المطلقة، ولكن كان عليها فى الوقت نفسه أن تطور مدى السلطة الحكومية وسماتها وعددا من مكمّلاتها».

Marx 1977: 71

ولم تكن عملية التجنيس والمساواة أكثر جلاء مما كانت عليه فى مجالات التعليم والثقافة والمذهبة السياسية. كانت الدولة قبل الثورية تحتكر بالفعل وسائل الإعلام والاتصالات السمعية البصرية من شبكات الهاتف والبريد والبرق وحتى محطات الراديو والتلفزيون[1]. نجم هذا الاحتكار جزئيا عن البنية الاقتصادية للإنتاج الإعلامى ونشاطات الاتصال فى أجزاء عدة من العالم حتى الستينيات تقريبا. فباستثناء الولايات المتحدة، كانت تلك المجالات غير مربحة أو أن العوائد على رأس المال المستثمر فيها شديدة الانخفاض.

أما فى المشرق، والعالم الثالث على العموم، فقد كانت متطلبات رأس المال الثابت لإقامة شبكات إعلام أو اتصال خاصة غير متوافرة ببساطة. ولكن برغم أن الدولة احتكرت ملكية وإدارة وسائل الإعلام والمواصلات السمعية/ البصرية فى ظل النظم قبل الثورية فإن هذا الاحتكار لم يمارس تأثيرا أيديولوجيا واسع النطاق كما حدث بعد الثورات. ويعود أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى أن فقر الغالبية الساحقة من السكان

(١) كان التلفزيون اختراعا شبه مجهول فى الفترة السابقة لحدوث ثورات المشرق. ففى عام 1954 كان العراق الدولة الوحيدة التى تمتلك محطة تلفزيون حكومية، ولم يدخل التلفزيون إلى مصر وسوريا إلا فى عام 1960.

وارتفاع مستويات الأمية فى صفوفهم أبقتهم معزولين عن تلك الوسـائل. أما السـبب الثانـى فيكمـن فى أن الكتل الحضرية المثقفة كان بوسـعها الاعتهاد عـلى المعلومات التى تضخهـا وسـائل الإعـلام المكتوبة الخاصـة أو العائـدة للأحزاب والمنظـمات المعارضة ومحطات الراديو الأجنبية.

خـلال «المرحلـة الأولى» من الثـورات التي تناولنـا فى الفصل السـابق، أى المرحلة التـى كان الطابـع الحضرى للرموز القيادية بارزا فيها، تمـت المحافظة على بعض مظاهر الاسـتمرارية مع النظم القديمة. لكن التوجه الجدى لفرض التجانس الثقافى بدأ خلال المرحلـة الثانيـة حين طغى مفهـوم *الوحـدة الوطنية على مفاهيـم الديمقراطيـة والتنوع والتعدديـة*. فـلأول مرة أخـذت الدولة بإنتاج وفرض «سياسـة» خاصة بهـا، أى إنتاج فكر سياسـى باسـم الدولة كلهـا، أو بتعبير آخر إنتـاج أيديولوجية سياسـية صريحة تم إيصالها إلى أبعد مناطق البلد بهدف تبنيها من جانب كل المواطنين. وحيثما لم تكن القيادة الثورية مرتبطة بحزب سياسـى محدد، كما كان الحال فى مصر، تم إنشـاء حزب سياسـى وحيـد بعـد انتصار القـادة الجدد على حسـاب منـع كل الأحزاب الأخرى من ممارسـة النشاط السياسى. أما حين تولى حزب سياسى قائم أصلا السلطة، كما فى حالتى سوريا والعراق، فقد تم تنصيب ذلك الحزب رسميا بوصفه حزبا «قائدا» مما أدى إما إلى حظر نشـاط الأحزاب السياسـية الأخرى أو فرض قيود مشددة على تلك التى جرت الموافقة على استـمرار نشـاطها. ومع تسـليم قيادة الدولة والمجتمع رسـميا إلى «الحزب القائد» بات أى نقد للأخير عرضة للعقاب باعتباره هجوما على الدولة نفسـها.

غـير أن مد الدولة لمجسّـاتها إلى كل مناحى الحياة الاجتماعية مضى إلى أبعد من ذلك بكثير. فلأول مرة صار للدولة نقابات عمالية واتحادات فلاحية وطلابية وشـبابية ونوادٍ للأطفال، خاصة بها، وتم حظر الفعاليات المسـتقلة المشـابهة الأخرى. ومر القطع التام مع الممارسـات الثقافية/ الاجتماعية السـابقة عبر عملية مكّنـت جهاز الدولة من فرض علوّه على كل الفاعلين الآخرين فى المجتمع، إذ تم تأميم الصحافة والإعلام الجماهيرى وأنشئت وزارات للإعلام، وتم فرض تعتيم شامل يمنع التعرف على الماضى. وبهذا تم

تقسيم التاريخ بشكل حاد إلى مرحلتين: ما بعد الثورة من جهة وكل التاريخ السابق الذى تم تصويره فاسدا. أو بتعبير آخر كان التاريخ والزمن راكدين ينتظران الثورات التى ستفتتح عصرا جديدا.

خضعت المناهج الدراسية فى الوقت نفسه إلى إعادة نظر شاملة بهدف حقن أذهان الطلبة بالصيغة الجديدة التى تم تلقينهم إياها حول واقع وتأريخ بلدانهم. وحيثما أُبقى على المدارس الخاصة فقد تم فرض رقابة صارمة عليها لكى تتوافق مناهجها مع الرواية الرسمية. وهكذا فإن أجيالا عدة من الشباب ممن التحقوا بالمدارس منذ نهاية الخمسينيات تشبّعت بحقن عالية من غسيل الدماغ ضمنت إيمانها بالرواية الرسمية لتاريخ بلدانها المعاصر.

وفقا لتلك الروايات التى صاغتها وزارات التعليم والإعلام والثقافة فى مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن كانت الحقب الثورية التى تعيشها الشعوب نتاج صراع لاهوادة فيه من جانب طلائع القوميين الوحدويين فى الدول الأربع الأولى ضد النظم الفاسدة التى أقامتها القوى الاستعمارية فى فترة مابعد الحرب العالمية الأولى. وقد اعتمد المستعمرون على عملائهم لإضعاف الأمة وإدامة تخلفها وتبعيتها متّبعين سياسة «فرق تسد». أما وقد انتصرت الثورات فلابد أن تكون الأولوية الحاسمة للعودة إلى «المجرى الطبيعى» للأمور وهو الوحدة الوطنية التى تعادى السياسات التقسيمية المتلونة باسم التعددية، ولابد للبناء أن يتحقق بإخماد المعارضة والنقد والتدمير، ولابد للعمل أن يعلو على نقاشات المثقفين الأكاديمية وسجالاتهم السياسية. وبهذا أصبحت الدولة، التى باتت فى الواقع النظام السياسى القائم، مرادفة الأمة، أو حسب ملاحظة زبيدة:

«ما إن أقيمت الدول الحديثة حتى بات وجودها بحد ذاته يولّد «تخيلات» جديدة عن الأمة: نظم تعليم موحّدة تدغم رموز السلطة الدولتية بالأمة، ثقافة يتم ضخها فى أسواق عمل تسيطر الدولة على معظمها، شبكات اتصال ونقل وطنية، خدمة عسكرية

إلزامية تسهل تفاعل شباب ينحدرون فى الغالب من الطبقات الريفية الأكثر فقرا وتتباين خلفياتهم الإقليمية والثقافية بدرجة كبيرة».

Zubaida 1989: 148

وبالتناغم مع إتقان أدوات ترسيخ الإذعان، اندفعت أدوات القمع وفرض التوافق إلى مديات هائلة لاسابق لها على أيدى النظم الجديدة. فوظيفة البوليس السياسى المزدراة سابقا باتت مهنة مهيبة فى ظل النظم الجديدة. واتخذت الممارسات غير القانونية طابعا ممنهجا يقوم على المحاكم «الثورية» ذات الصلاحيات المتجاوزة للإجراءات «الروتينية» العادية وإعدام وتعذيب واختطاف واغتيال الخصوم؛ لذا فعلى العكس من الانطباع السائد عن الطابع العسكرى لنظم المشرق (باستثناء إيران)، لم تكن مهنة العسكرى المحترف هى الأكثر أهمية خلال العقود التالية لترسيخ تلك النظم لأقدامها، بل كان ضابط المخابرات هو صاحب اليد الطولى. ولم تكن هذه الحالة التى اشتركت بها كل نظم المشرق أكثر جلاء من العراق. فقد كمنت المفارقة هنا فى أن البلد الذى بنى أكثر الجيوش عددا خلال الثمانينيات كان خاضعا لحكم مدنيين، جاءت الغالبية الساحقة منهم من صفوف الناشطين فى الحزب الحاكم، وأتقنوا بناء أجهزة دولة بوليسية تدار من جانب أناس لايتمتعون بخلفية عسكرية. وكذلك كانت الأجهزة الأمنية الرهيبة فى إيران مكونة من ثوريين مدنيين متعصبين للنظام الحاكم. ومع أن أجهزة المخابرات المصرية والسورية اعتمدت فى الأساس على العسكريين، فإن «مجتمع» المخابرات سرعان ما ميّز نفسه عن المراكز الدنيا من العسكريين المحترفين ليكوّن جماعة مصالح مستقلة إلى حد كبير.

وتمثّلت المفارقة الكبرى الثانية فى أن هذه النظم المسماة خطأ «نظما عسكرية» هى من وضع حدا لظاهرة الانقلابات العسكرية التى شهدتها المنطقة حتى ذلك الحين. فقد لعبت عوامل متضافرة تجمع ما بين السياسات الشعبوية القومية المتطرفة وفرض الحكم المباشر وإخضاع القوات المسلحة لسيطرة سياسية مباشرة تساعدها فى ذلك يد

المخابـرات الطويلـة دورا مهما فى وضع حد لتماسـك المؤسسـة العسـكرية وقدرتها على ممارسة السياسة بشكل موحد. وعوض أن يؤدى التوسع الهائل للقوات المسلحة فى ظل النظم الثورية إلى زيادة سـطوتها، عمل جذب أفراد تلك المؤسسة من خلفيات اجتماعية شديدة التباين على تقويض دورها كأقلية من النخبة القادرة على لعب أدوار باسم الأمة وبالنيابـة عنها. لكن العنصر الحاسـم فى تمكين النظم الثورية من الاسـتقرار تمثل فى أنها أقامت بنى طبقية راسخة جديدة ارتبطت مصالحها بالدولة بشدة وأفادت جمهرة واسعة من المواطنين التفوا حولها طوال عقود.

جدول (1)

الانقلابات العسكرية فى العالم العربى

1987-1935

الفترة	الانقلابات الناجحة	الانقلابات الفاشلة	المجموع
1940-1935	2	-	2
1950-1941	4	2	6
1960-1951	12	6	18
1970-1961	20	18	38
1980-1971	5	4	9
1987-1981	4	1	5
المجموع	47	31	78

المصدر: النقيب 1991: 110

درس كثير من الكتاب الآثار السلبية للمَذهبَة السياسية المكثفة، أو التسييس المكثّف على كفاءة القوات المسلحة. لكن تلك المَذهَبة كانت من زاوية نظر سوسيولوجية وسيلة جبارة لإخضاع العسكريين من جانب القادة السياسيين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. فقد أوجدت مشهدا مظهريا يوحى بوجود قضية مشتركة توحد

العسكريين والقادة السياسيين الذين باتوا تجسيدا للأمة، وباتت أى محاولة لإسقاط النظام السياسى بالتالى فعلا خيانيا للأمة. ومن ناحية ثانية شرعنت تلك العملية تدخل المسؤولين السياسيين والحزبيين فى نشاط القوات المسلحة؛ مما أتاح الفرصة للإشراف الحازم عليها وتوجيه ضربات وقائية ضد أى جماعة أو عناصر مخربة. ومن ناحية ثالثة حطمت تلك العملية الهرم العسكرى التقليدى، إذ صار الولاء السياسى الذى يبديه الضابط «للثورة»، أى للنظام السياسى أكثر أهمية من الرتبة العسكرية فى تحديده لنفوذه فى الوسط العسكرى. وعليه لم يعد بوسع عميد أو عقيد الاستناد إلى رتبته المرموقة لكى يأمر قواته بالانقضاض على القصر الرئاسى من دون المخاطرة بمواجهة العواقب الوخيمة لعصيان مرؤوسيه المحقونين بسياسة النظام.

ولكن، كيف استطاعت الدولة فرض تفوقها وإقامة هذا العدد الكبير من المؤسسات والممارسات الجديدة خلال فترة زمنية لاتتجاوز العقد الواحد؟

لعبت العواطف المعادية للاستعمار التقليدى والحديث دورا هائلا فى رصّ الإحساس بالهوية المشتركة لدى الغالبية الساحقة من شعوب المشرق. ففى هذه المنطقة لم يكن الاستعمار إرثا ينتمى إلى الماضى كما هو الحال فى الهند على سبيل المثال. إذ كانت أجزاء عدة من العالم العربى: الجزائر وجنوب اليمن وإمارات الخليج تحت السيطرة الرسمية للإنكليز والفرنسيين فى نهاية الخمسينيات. وجاء إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 ليعزز الشعور العارم بأنه كان نتاج مؤامرة غربية لإضعاف وتقسيم العالم العربى. وحتى فى الدول المستقلة رسميا فى العالم العربى (وإيران) كان ثمة قوات وقواعد عسكرية غربية، بريطانية فى الغالب، مستقرة على أراضيها، كما كانت النظم الحاكمة تخضع لإملاءات الغرب. فبرغم إعلان إيران موقف الحياد فى الحرب العالمية الثانية، فإنها تعرّضت للاحتلال من جانب بريطانيا والاتحاد السوفييتى. وعقابا لها على موقفها المحايد هذا، قامت القوات البريطانية الغازية بخلع رضا شاه عن الحكم وتنصيب ابنه على العرش. ولم تمض ثمانى سنوات على انتهاء الحرب حتى قامت الولايات المتحدة بإسقاط الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء المنتخب؛ لأنه تجرّأ على تأميم شركات

النفط الغربية (Ghods 1989: 132). وكانت مصر والعراق دولتين ملكيتين مستقلتين رسميا كذلك، لكن القواعد والقوات البريطانية كانتا مستقرتين على أراضيهما. من هنا فقد كان من السهولة تعبئة سكان تلك البلدان حول هدف الكفاح ضد النفوذ والسيطرة الغربيين اللذين تم تصويرهما كسبب رئيس، إن لم يكن السبب الرئيس، لكل علل مجتمعات المشرق.

ومع أن المشاعر المعادية للاستعماريين القديم والجديد لعبت دورا حاسما فى رص وحدة سكان المشرق، فإنها لم تؤد دوما إلى سيادة الأيديولوجيات القومية على أبناء الشعب الواحد كما تبين حالتا إيران والعراق متعددتا القوميات. فلكى نتفهم كيفية سيادة الإيديولوجية والممارسة الدولية علينا التمييز بين القومية كأيديولوجية تستند إلى الإيمان بالانتماء إلى هوية جمعية مشتركة ولغة وثقافة وتاريخ مشترك من جهة وبين معاداة الاستعمار من جهة أخرى. فمعاداة الاستعمار يمكن أن تنبنى على تصور لوجود قومية تتصارع مع قومية أخرى، أو على نزعة عشائرية معادية للأجانب، أو على مشاعر إسلامية تعادى غير المؤمنين أو أتباع ديانات أخرى، كما يمكن أن تنبنى على جملة من الأيديولوجيات والممارسات الأخرى[1].

تكمن قوة معاداة الاستعمار بالضبط فى قدرتها على مفصلة كل أشكال العداء لعدو خارجى حقيقى أو متخيل بهدف التخلص من، أو تأجيل تفجر التناقضات التى تبرز

---

(١) تمثل معضلة القومية فى العالم العربى موضوعا هائلا تتطلب معالجته أعمالا مستقلة، ولكن لعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن مفهوم القومية غالبا ما ظل يستخدم كمرادف للقومية العربية مما سبب الكثير من التوترات طوال القرن العشرين وحتى اليوم؛ لأن أحد الأعمدة الرئيسة لفكرة القومية العربية تقوم على أن البلدان العربية كلها ليست سوى كيانات مصطنعة أقامتها القوى الاستعمارية التى خططت لتقسيم أمة موحدة طبيعيا بهدف إضعافها والسيطرة عليها. وكان هذا الفهم يعنى فى الممارسة العملية أن الكفاح من أجل استقلال سوريا أو العراق مثلا أمر غير مشروع، بل وغير وطنى، إن تم تحت شعار الوطنية السورية أو العراقية. فاستقلال بلد عربى ليس إلا مرحلة مؤقتة نحو تحقيق هدف الوحدة العربية.
وثمة معضلة ثانية لاتقل أهمية أثارها ويثيرها تبنى هذا الفهم، وهى أن تلك الطريقة فى التلاعب بالتاريخ تقصى سلفا الأقليات الكبيرة نسبيا من غير العرب عن مواقع القرار فى تشكيل مصائر بلدانها.

إثر انتصار ثورات التحرر الوطنى. وما إن تنجح تلك النضالات وتأتى بالنظم الوطنية إلى الحكم حتى تحكم الأيديولوجية الدولية قبضتها من خلال حقن فكرى يقوم على أن السيطرة الغربية نجمت بالأساس عن ضعف دول المنطقة وتدنّى قدراتها العسكرية بالمقارنة مع الغرب ووجود عملاء للغرب بين المواطنين. وعليه فكل ما يتطلبه القضاء على التخلف هو بناء دول وقوات مسلحة قوية وتوحيد السكان وراء قيادة وطنية وحظر النشاطات الموالية للإمبريالية ومطاردة عملائها.

وضمن هذا الإطار جرى تحويل مؤسسة الخدمة العسكرية الإلزامية التى كانت قائمة منذ ما قبل للفترة الثورية، إلى أداة إضافية لتجنيس السكان الذكور بإضفائها مظهرا مساواتيا بين الجميع بغض النظر عن انتهاءاتهم الطبقية. وألغيت سياسة الإعفاء من تلك الخدمة مقابل بدل نقدى أو تم تقييدها بشدة. ومع احتلال فكرة السيادة الكاملة والاستقلال موقعا محوريا فى تعبئة سكان المشرق، نجحت الأيديولوجيات الدولية فى تحويل عملية الانتقال إلى الحكم المباشر إلى عملية إقامة نظم دكتاتورية شرسة من خلال التثقيف بوجود تناقض بين الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال والسيادة من جهة وبين الديمقراطية والتعددية السياسية من جهة أخرى. إذ باتت الدولة مدعوة للعب دور حصرى خاص بها كحام لمصالح الأمة، فى حين أصبحت أى دعوة لتقاسم السلطة والتعددية مساوية لشق الأمة غير القابلة للانقسام ولإضعاف حماتها، مما لايخدم إلا أعداءها. يتشابه هذا الخطاب إلى حد مذهل مع وصف أليكسيس دو توكيفيل للاتجاهات الفكرية الرئيسة التى سبقت قيام الثورة الفرنسية:

كان من الضروري للأمة أن تتكون من أفراد متشابهين تمامًا ومتساوين كليًا. من الناحية النظرية كان لابد للسلطة السيدة أن تكون في أيدي تلك الجمهرة غير المتمايزة التي كان يجب أن تحرم من أي وسيلة للتحكم في نشاطات حكومتها أو حتى الإشراف على تلك النشاطات. فلابد أن تكون ثمة سلطة منفردة مفوضة من الشعب فى القمة

تحمل تخويلاً بالقيام بأى شىء وكل شىء باسمه ومن دون استشارته. وما كان بوسع الرأى العام التحكم بتلك السلطة ما دام الأول يفتقد وسائل إيصال صوته. كانت الدورلة قانونًا بحد ذاتها، ولم يكن ثمة سبيل للتغلب على طغيانها غير الثورة. *كانت الدولة قانونًا بحد ذاتها، ولم يكن ثمة سبيل للتغلب علي طغيانها غير الثورة. هكذا كانت السلطة عاملاً خاضعًا للشعب من الناحية القانونية، وسيدًا له من الناحية الفعلية»*.

detocqueville 1955:163

ولكن ما كان لادعاءات تلك الأنظمة بأنها تجسيد للوطنية ومعاداة الاستعمار والرأسمالية والفاعل الوحيد فى عملية التطور والوصول إلى تعزيز قوة بلدانها أن تكتسب مصداقية فى أعين غالبية أبناء شعوبها لو لم تحقق الأولى تحسنا ملموسا فى مستويات معيشة السكان. وفى هذا المجال كان ثمة تطورات مهمة خلال ما لايقل عن عقد بعد صعودها إلى سدّة الحكم[1]. فيما بين 1960 و 1992 ارتفع معدل سن الحياة المتوقع من 46,2 عاما إلى 60,9 عاما فى مصر، ومن 48,5 عاما إلى 65,7 عاما فى العراق، ومن 49,8 عاما إلى 66.4 عاما فى سوريا، فيما حقق مجمل الدول النامية متوسط ارتفاع من 46,2 عاما إلى 63,0 عاما. وخلال الفترة ذاتها ارتفع متوسط الناتج المحلى الإجمالى حسب القوة الشرائية للدولار الأمريكى من 557 دولارًا إلى 3600 دولار فى مصر، ومن 1787 دولارًا إلى 5220 دولارًا فى سوريا بالمقارنة مع ارتفاع هذا المتوسط فى مجمل

(١) لاينبغى النظر إلى هذا النص كتقييم للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية للنظم الثورية ولا لاعتبار أن تطبيق سياسات كهذه فى ظل نظم سياسية أخرى لم يكن ممكنا، أو أن نتائج تطبيقها هناك ستكون أقل إيجابية بالضرورة. فكما سنرى فيما بعد، وكما بيّن الكاتب فى مواضع أخرى، حقق المشرق بأكمله طفرات إيجابية كبيرة لاسيما بعد الارتفاع الدرامى لأسعار النفط أوائل السبعينيات. ولو أخذنا العوائد الهائلة التى جنتها معظم حكومات المنطقة (بما فيها غير المنتجة للنفط) بنظر الاعتبار، فسنلاحظ أن أداءها كان أبعد ما يكون عن المثالية. أضف إلى ذلك أن مجمل مؤشرات التنمية البشرية التى حققتها أغلبية النظم الثورية كانت أسوأ مما تحقق فى ظل النظم المحافظة. لكن أبناء بلد ما ينزعون إلى التركيز على ما تحقق لهم لا على ما حققته بلدان أخرى (al Khafaji 2000b)..

الـدول الناميـة مـن 950 دولارًا إلى 2730 دولارًا[1]. وفيما بـين 1970 و1992 ارتفعت نسـبة غـير الأميين مـن البالغين من 35 بالمئة إلى 50 بالمئة فى مـصر، ومن 34 بالمئة إلى 62 بالمئة فى العراق، ومن 40 بالمئة إلى 67 بالمئة فى سوريا، بالمقارنة مع ارتفاع هذا المعدل من 46 بالمئة إلى 69 بالمئة فى البلدان النامية ككل (UNDP 1994: 132-137).

وعليـه صـار بالإمـكان تأمين الإذعان عـبر إجـراءات «الدمقرطـة» الاجتماعية إثر الثورات. فمع توسـيع نطاق المنافع والفرص الاقتصادية والاجتماعية، بحيث شـملت قطاعات أوسـع من سـكان المشرق انفتحت آفاق عملية مزدوجـة فرضت قبول النظم القائمـة وإحكام قبضتها على السـكان من جهة، وتقديم منافـع إضافية لتلك الجماعات التـى تبـدى المزيد من الولاء والطاعة من جهة أخرى. ولاشـك أن بناء شـبكات طرق متشـعبة وكهربة الريف حققت تحسينا هائلا فى شروط معيشة الفلاحين، وهو ما يمكن التثبّـت منـه مـن خلال ملاحظـة مـؤشرات انخفاض وفيـات الأطفال أو ارتفاع سـن العيش المتوقع. لكن هذه التحسـينات أدت فى الوقت نفسـه إلى تمكين القوات المسـلحة وأجهزة المخابرات ومختلف المؤسسات السياسية الحكومية من جعل أكثر المناطق نأيا فى متناول يدها. وبفضل الكهربة بات جهاز دعاية شديد الفاعلية هو التلفزيون الحكومى منتشرا فى مقاهى البلدات والقرى وفى مقرّات «المؤسسـات الجماهيرية» للسلطة بعد أن كان معظم جمهوره من أبناء المدن الكبرى.

ولكن لعل الجانب الأكثر «دمقرطة» من الناحية الاجتماعية والاقتصادية هو التغيير الجـذرى الـذى أحدثته النظم الثورية فى أنماط اكتسـاب وتوزيع السـلطة والثروة. إذ لم يسـتطع الحراك الاجتماعى الذى تحقـق بعد الحرب العالمية الثانيـة تقويض نظام المواقع الطبقيـة المتوارثـة إلا بشـكل محدود، وظلت الطبقـات الثرية محافظة على سـيطرتها على سـلطة الدولة. وقد شـكل أعضـاء تلك الطبقات ما يشـبه الطوائـف المغلقة من خلال

---

(١) لم يكـن احتسـاب هذا المؤشر بالنسـبة للعراق ممكنا بسـبب الانهيـار المريع فى دخله وتقلـب العوائد نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية. غير أن الارتفاع الهائل فى متوسـط الناتج المحلى الإجمالى حتى عام 1980، وهو عام بدء الحرب، كان ملموسا ومثبتا.

المصالح والمشاريع المشتركة والتزاوج فيما بين أسرهم وانتمائهم إلى نوادٍ خاصة بهم والسكن فى أحياء مميزة. وجاءت ثورات المشرق لتذرّ كل هذا فى الهواء. تمكنت النخب الجديدة من استخدام قوة مبادئ معاداة الاستعمار لتبيان استحواذ المصالح الغربية العاملة فى المنطقة على ثروات بلدانها وحرمان المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحسين أوضاعهم. ولم تكن تلك الادعاءات بلا أساس؛ لأن المصالح النفطية وشركة قناة السويس، فضلا عن قطاعات أخرى عالية الربحية كانت بيد مؤسسات غربية. وكانت الدعوات لعدم تجديد امتياز القناة وتأميم المصالح النفطية ذات جاذبية كبيرة فى السنوات السابقة للثورات (علاّوى 1967، حسن 1968، Davis 1984).

وهكذا فإن تنويعات ستراتيجية القومية الاقتصادية التى أطلقها أثرياء المدن خلال العشرينيات والثلاثينيات بهدف الحفاظ على امتيازاتهم الاحتكارية وتوسيعها والحصول على المزيد من الثروة والسلطة عبر نشاط السوق والملكية الخاصة تحولت خلال الخمسينيات إلى سلاح فى أيدى الفئات الصاعدة لم يقتصر توجيهه إلى الاستغلال الأجنبى للثروات الوطنية، بل إلى الأعيان الراسخين ممن تم تصويرهم كمنتفعين من سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاد (Owen 1981b, Davis 1984: 127, Vitalis 1994: 229- 230).

مثّل تأميم المصالح الخاضعة للغرب جانبا واحدا فقط من ستراتيجية القومية الاقتصادية التى طبّقتها نظم المشرق الثورية. أما الجانب الآخر الذى سنتناوله بتفصيل أكبر لاحقا، فقد كان له تأثير مباشر على تشكيل فئات الأثرياء الجدد. فمع أن كثيرا من أثرياء الحضر حافظوا على ثرواتهم (ولعل بعضهم وسّعها) فى ظل النظم الثورية، فإنهم لم يعودوا يحتلون المواقع المسيطرة على الاقتصاد فى مجتمعات المشرق. لم يعد الوصول إلى الثروة والسلطة معتمدا على الأصول الاجتماعية للأفراد، بل بات مشتقا من الدولة نفسها. لكن مفهوم «القرب من الدولة» يبدو عائما. فقد اتخذ القرب أشكالا عدة وفقا للفترة الزمنية محل البحث. فى البداية كان من الممكن مكافأة الأفراد للعبهم أدوارا نشيطة فى الصراع من أجل تحقيق أهداف الثورات ومجيء النظم الجديدة إلى الحكم.

وتحـول مفهـوم القرب فيما بعـد إلى عضوية الحزب الحاكـم. وبدهـى أن المكافأة كانت تتناسـب طرديا مع المركز الذى احتله الفرد فى الهرم السياسـى. وفيما بعد باتت عضوية الأحزاب الحاكمة شديدة الضخامة وصارت الكعكة أصغر من أن تُطعم كل الأعضاء، فتحـول معيار القرب من الدولـة إلى الارتباط بأجهزة النظام الحساسـة مثل المخابرات والمراكز العسـكرية العليـا وكبار القادة الحزبيـين، وما إلى ذلك. وعـبر تلك التنويعات كلها لعبت العلاقات العائلية على الدوام دورا محوريا فى توزيع الثروة بين المحظيين.

مـع انقضـاء فترة مخاض كافيـة كان من السـهولة أن نلاحظ بدء عمليـة إعادة إنتاج سـلالية للمواقع الطبقية مشـابهة للعمليات التى كانت تجرى فى ظل النظم السـابقة، إذ بـات المنحدرون من سـلالة الحكام يرثـون مواقعهم من عوائلهـم «النبيلة». فبرغم كل الادعـاءات المسـاواتية والاشـتراكية، أنتجت النظم الثورية طبقة واسـعة مـن الأثرياء وفاحشـى الثـراء. ولم يمـض عقدان على تطبيـق السياسـات الاقتصاديـة الثورية حتى أخذت تعابير مثل «القطط السـمان» و«البرجوازية الطفيلية» شائعة فى وسائل الإعلام. أمـا خلال السـنوات الأولى للثـورات فقد بـدا أن الوصول إلى السـلطة والحصول على بعـض الثـروة عملية «ديمقراطية» يحققهـا الأفراد الأكفاء. ومن خـلال حياتهم اليومية أخذ المواطنون العاديون يرون أصدقاءهم أو جيرانهم متواضعى الدخل يقفزون سـلّم السـلطة والثروة بسرعة فائقة. ولعل كثيرا من فاحشـى الثراء الجدد فاقوا نظراءهم من أبنـاء الطبقـات القديمـة المخلوعة من حيث الرفـاه والترف الذى تمتعوا بـه. لكن تلك الواقعـة بالضبـط، أى أن أولئـك الأثرياء الجدد انحـدروا من أصول اجتماعية مشـابهة لـ«أوضاعنـا» هـى التى أدامت الوهـم بوجود نظام اجتماعى يمكّـن الجميع من الإثراء فى ظله.

7.2 التحول البرجوازى والتطور الرأسمالى

عند وصف مسـارات التحول التى اتّبعها المشرق، تعمدت الاستشـهاد بمقتطفات تصف التحولات المشابهة التى مر بها المجتمع الفرنسى تحت تأثير الثورة. وقد ارتبطت

تلك التحولات بالأساس بفرض الحكم المباشر ومركزة ماكنة الدولة من جهة، وإعادة تعريـف المواطنـة والهوية من جهة أخرى. والواقع أن التشـابه بـين عمليات التحول فى المشرق ونظيرتها فى فرنسـا (وأجزاء أخرى من أوربا الغربيـة) يبدو صارخا فى جوانب عدة. ولكن سـيبدو من التبسـيط بمكان أن نتخيل أن هذا المسـار تم «نسخه» بأسلوب متحـدد سـلفا؛ لأن كلا مـن الشـورات اتخذت مجـرى خاصًا بهـا. فقد حاولـت أن أبين أعـلاه بأن هذا المجـرى تحقق على أيدى قـادة لم تمكّنهم خلفياتهـم الفكرية والاجتماعية مـن تكويـن معرفة كافية بكيفية تبلور أو تفسّـخ الثورات الأخـرى. أضف إلى ذلك أن ثورات المشرق (مثل أى ثورة أخرى) مضت فى تحقيق عملياتها التحويلية عبر صراعات ونزاعات داخلية أبعدت كثيرا من مهندسيها الأوائل بفعل اضطرابات اجتماعية لم تكن محسـوبة فى البدء. وعليه، فحتى لو تبنى المرء فرضية أن للثورات رؤى مسـبقة لمحصلة ما كان القادة يسـعون إلى إقامته، وهى فرضية شـديدة الابتعاد عن الواقع، فإن الحصيلة الفعلية ما كان لها أن تتطابق مع تلك الرؤى.

السـؤال إذن: كيـف نفسر أوجه التشـابه هـذه؟ بتعبير آخـر، هل يرتبـط العبور إلى الحداثة، بهذا الشـكل أو ذاك، بالتجنيس؟ وهل يرتبط التجنيس، بهذا الشـكل أو ذاك، بالقومية؟ وهل ترتبط القومية، بهذا الشكل أو ذاك، بفرض الحكم المباشر؟

علينـا أن نميـز أولا بين عمليتين هما العبـور إلى الحداثة أو التحـول البرجوازى من جهة والتطور الرأسـمالى من جهة أخرى. إذ إن الترابط الشـديد بـين العمليتين منغرس فى أذهاننـا. ولـو صح أن العمليتين همـا عملية واحدة فى نهاية المطاف فسـيثار اعتراض فورى محق على محاولة المقارنة بين أوربا والمشرق، إذ سـيبدو التعاكس الجذرى لحصيلة التحولات الثورية فى كل من المنطقتين شاهدا على عقم أى مسعى للمقارنة.

تنطـوى عملية التحـول البرْجوازى، أو العبور إلى الحداثة، على تفكيك المؤسـسـات القائمـة على العلاقات «المحددة سـلفا»، أى البنى التى يتولى القيـادة المحلية أو الوطنية فيهـا أنـاس أو جماعـات يتحـددون «بالطبيعة». كما تنطـوى تلك العملية عـلى التثبيت

النظـرى لمبدأ المسـاواة بين الأفراد المكونين لمجتمع ما، وسـيادة النشـاطات الاقتصادية الحضرية على النشـاطات الريفية، وترسـيخ الدولة بوصفها الحكـم الرئيس بين الأفراد وبـين الجماعات المحليـة. التحول البرجـوازى، بموجب هذا التعريـف، عملية «هدم» أكثر مما هى عملية بناء. بل بوسـع المرء أن يسـتنتج *أن التحول البرجوازى هو التكريس القانونـى والسياسـى لعمليـات اجتماعيـة واقتصاديـة كانـت جارية أصلا قبـل انتصار الثورات، وليست إطلاقا لعمليات جديدة.*

عليـه، فـإن الإصلاحـات الزراعيـة وصعود فئـة مختلفـة جذريا إلى مصـاف القيادة وتوسـيع وإعـادة تعريـف الخدمـة العسـكرية الإلزامية وغيرهـا هى عواقب سياسـية لعمليـات اجتماعيـة جارية أصلا، فضلا عـن أن ذلك التحول يـشرع الباب أمام موجة جديـدة من العمليات الاجتماعيـة. بدهى أن هذا التعريف لايعنى بالضرورة اسـتبدال القادة المحددين «طبيعيا» بآخرين منتخبين بشكل ديمقراطى، أو تحول المساواة القانونية والنظرية إلى مسـاواة حقيقية. إذ تكفى الإشارة هنا إلى مثالين عن الصراع الدائب الذى تلا تبنى مبادئ المسـاواة، الأول هو الصراع من أجل المساواة بين المرأة والرجل والثانى هـو الصراع من أجل المسـاواة بين أعضـاء الأقليات الدينية أو المذهبيـة أوالقومية وبين الأغلبية القومية أو الدينية فى المجتمعات الديمقراطية لتبيان الفجوة الهائلة الفاصلة بين إعلان حقوق الإنسـان وبين وضع تلك الحقوق موضع التطبيق. والنقطة الأخيرة ذات أهميـة بالغة للتأكيد على أن إطـلاق عملية التحول البرجـوازى لاتضمن حصيلتها منذ البدء، وهى لاتضمن نجاحها بالتأكيد.

فـما هـى معايير النجـاح فى هـذا المجال؟ تتبـادر إلى الذهـن مجموعتان مـن المعايير: أولاهمـا هـى توصل غالبية سـكان مجتمـع ما إلى تبنى المعايير المشـار لها أعـلاه بوصفها معاييرهـا «الطبيعيـة» المقبولـة. إذن يتحقـق النجاح فقـط حينما وإذا لم تعد كتلة رئيسـة مـن المجتمع تشـكك بقواعد الحداثة بعد أن تنقضى فـترة الاضطراب الاجتماعى التالية للثورات ويتلاشى أسى الناس على «الزمن القديم الجيد» وعلى استبدال الأعراق النبيلة بالعوام من الرجال والنساء، أى الثوريين.

ترتبط المجموعة الثانية والأهم من معايير نجاح التحولات بشكل وثيق بالمجموعة الأولى وهى ذات علاقة بالتحول الرأسمالى للمجتمع. وتتوافر مجموعة المعايير هذه بعد أن يكون المجتمع قد مر بالمراحل الأولى من التحول البرجوازى، التى لاتنطوى إلا على التثبيت القانونى للحقوق والواجبات الأساس للرعايا الذين سيغدون مواطنين. عند ذاك لن يكون بوسع الضغوط المنظّمة المؤسسية من جانب قطاعات مؤثرة فى المجتمع، لاسيما القطاعات التى عانت من دورات التحديث، تعبئة الشعب لإعادة أيام الفروسية والتقاليد النبيلة الوهمية/ المتخيلة، أو للعودة إلى الزمن الذى كانت «المكاسب الروحية أهم من المادية» فيه. وهنا أيضا، لن تتم تلبية هذه المجموعة من المعايير حين يقضى رضا كل قطاعات المجتمع على كل أشكال المعارضة (وهو أمر مستحيل بالطبع)، بل إن نجاح التحول سيتمظهر فى انقسام المعارضة بين من يريدون تثبيت المكاسب التى حققتها الجماهير المعذّبة، وبين من يريدون توسيع تلك المكاسب ونشرها على نطاق أوسع وتعميقها. ويعود هذا إلى أن الشكل الجديد الذى تتخذه المعارضة ينطوى على اعتراف مسبق ممن تعرضوا للاضطهاد والمعاناة بتفوق النظام الاجتماعى الجديد وبإمكانيتهم على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية فى ظله، وبالفرص التى يتيحها هذا النظام لتوسيع مكاسبهم.

لكن هذا النص يحيلنا إلى القول بأن هذه المعايير لايمكن أن تتحقق إلا حين ***ترسّخ البنى التنظيمية الحديثة، أى البنى القائمة المتمحورة على الفرد، أو المؤسسات الجاذبة له انطلاقا من اختياره الذاتى فى المجتمع***. وقد اعتمد كل ذلك، ولايزال، على نشوء آليات بناء جديدة تهيء لأعضاء المجتمع وسائل الدخول فى اتحادات اجتماعية- اقتصادية يرون تفوقها على المؤسسات التى دمّرتها الثورات.

ليست تلك الآلية البنّاءة البديلة غير ***التصنيع***. يحق للقارئ أن يثير هنا سؤالا مشروعا: ما الفرق بين التحول البرجوازى والتطور الرأسمالى ما دام الأول يؤدى إلى الثانى؟ والجواب هو أنه كان من الصعب إطلاق صفة «الرأسمالى» على المجتمع الفرنسى حين حققت ثورته أولى قفزاتها المجيدة. فالقوة الثورية الرئيسة التى أطلقت

التغيير وتركت بصماتها العميقة عليه كانت العوام، أبناء المدن المذرّرين. ولماذا كان هؤلاء يسمون عواما، عراة[1] ومواطنين؟ لأن تصنيفهم ضمن مرتبة اجتماعية ما كان أمرا متعذرا. كانوا جمهرة تتجمع فى كتلة ضخمة، هلامية وعائمة فى أغلب الأحوال، لا انتماء طبقيا لها، ولم تنتظم بعد فى طبقات. كانت الثورة الفرنسية برجوازية؛ لأنها قننت وعبّرت عن العمليات التحويلية التى عرّفناها أعلاه كعمليات برجوازية. ولكن لم يكن فى هذه العمليات ما يحتّم الوصول إلى تطور المجتمع رأسماليا.

حقا إن القادة الثوريين وكثيرا من المثقفين والسياسيين والأناس العاديين امتلكوا أفكارهم الخاصة عن الحاجة إلى التغيير. وفوق هذا كله، كان التغيير مرتبطا فى الأذهان بمفاهيم التقدم والرخاء والعدالة. لكن هذا ينطبق على الغرب كما ينطبق على المشرق، حيث انتشرت أفكار النهضة منذ أواخر القرن التاسع عشر (Hourani 1960). ومع هذا كان من الصعب أن تقترن فكرة الثورة والتقدم فى أوربا القرن الثامن عشر بالتصنيع والرأسمالية، أو فى المشرق فى القرن التاسع عشر حين كان متعذرا التفكير بأن التصنيع مهمة الأفراد لا الدولة. يكفى أن نشير هنا إلى أن دعوة الفيزيوقراط إلى النهوض عبر تنشيط الزراعة التى اعتبروها القطاع المنتج الوحيد ظلت منتشرة حتى أواخر القرن الثامن عشر حين أصدر آدم سمث كتابه «ثروة الأمم» عام 1776. ويكفى أن نشير كذلك إلى فكرة التسليم بأن الصناعة، على عكس الحرف، هى مهمة الدولة فى المشرق فى القرن التاسع عشر حين كانت الدولة العثمانية ومحمد على وداود باشا فى العراق يقيمون المصانع العسكرية وغيرها.

تقوم حجتى إذن، على أن البرجوازية «الغربية» لم تحقق التصنيع والتقدم والحداثة انطلاقا من أى خطة معدة سلفا، إذ لم يحدث أن تصرفت أى طبقة عبر التاريخ بشكل جماعى و/ أو موحد. اشتبكت البرجوازية الأوربية الغربية فى صراعات اجتماعية ذات طابع خاص على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ضد التجار وملاك الأرض والملوك مما مكّنها من تعبئة برجوازيات البلدات المحلية الصغار والعمال الحضر وملاكى

(١) التعبير الفرنسى الدقيق هو sans culottes أى من لم يمتلكوا ملابس داخلية.

الأرض المتوسطين والمصالح الحضرية الصغيرة وبالدرجة الأولى كتل العاطلين والعوام المعادين للمصالح الراسخة. *ونجمت عن كل تلك الصراعات نتيجة غير محسوبة هى قيام أوربا مصنّعة ومهيمنة.*

ولو حدثت تلك الصراعات فى ظل ظروف أخرى لما كان ثمة ضمان لأن تؤدى إلى نتائج مماثلة. ولعل أفضل تذكير بأن نزوعنا إلى مماهاة البرجوازية مع كل الألقاب المفخّمة المرتبطة بالحداثة كالروح الخلاقة والتسامح والتفتّح العقلى والديمقراطية وما إلى ذلك ليست إلا أوهاما هو أن ننظر إليها من زاوية نظر فنانى ذلك العصر «الحداثيين». وكان أونوريه دو بلزاك هو النجم الأكثر سطوعا بين هؤلاء بالطبع. عايش بلزاك صعود البرجوازية واصفا إياها بالطبقة الفظة التى تفتقر إلى الروح الخلاقة والخيال الواسع وتتميز بالتعصّب والانغلاق الفكرى والاستبدادية وعدم التسامح.

نخلص من ذلك إذن إلى أن الصعود إلى الحداثة هو شرط ضرورى، لكنه غير كاف بالتأكيد لإحداث تحول رأسمالى ناجح فى مجتمع ما. ولنصغ تعبيرنا بطريقة أخرى فنقول إن التحولات البرجوازية لاتتجذر فى مجتمع ما من دون عبوره الناجح إلى الرأسمالية حين تحدد الآليات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية سلوك ونشاطات غالبية البشر. ومع هذا فبوسع المرء تمييز مجتمع أنجز عمليات التحول البرجوازى من دون إحداث تطور رأسمالى عن مجتمع لم يمر بأى من هاتين العمليتين.

لعل أفضل وسيلة تمكّننا من القيام بهذا التمييز تكمن فى معاينة أصول القومية الاقتصادية فى أوربا ونتائجها المتباينة. وسبب ذلك هو أن القومية كانت القوة الأيديولوجية الرابطة بين البشر فى تلك المراحل على الدوام تقريبا، وهى بالتالى ما أضفى شرعية على عمليات التحديث. لكن التجليات والمحتوى الملموس للأيديولوجيات القومية كانت (ولا تزال) شديدة التباين؛ لأنها ارتبطت إلى حد كبير بالسياق الاجتماعى المحدد للبلدان المنخرطة فى عملية العبور إلى الحداثة. كما أن تلون وتغير الأيديولوجيات القومية التى عرفها المجتمع الواحد ارتبط بشدة بنجاح أو فشل التحول من التذرير البرجوازى للأفراد إلى التراصف الاجتماعى المتولد عن الرأسمالية.

7.3 صناعة القومية الاقتصادية

سـواء قـاد عبور بلد مـا إلى الحداثة إلى تحقيـق تصنيع ناجح أم لا، فإن شـكلا ما من أشـكال القوميـة الاقتصاديـة فى معظم حـالات أوربا الغربيـة كما يبـدو تمَفصَل ضمن الأيديولوجية (أو الأيديولوجيات) التى تَحَقق ذلك العبور بواسطتها. بدهى أن القومية الاقتصاديـة تشـمل نطاقا واسـعا من السياسـات والمفاهيم، لكن كل تلك السياسـات تتشـارك فى السـعى لتحقيق هدف واحد هو وضع ثروة البلد تحت سـيطرة أبنائه. ولقد تعرّض هذا الجانب من جوانب القومية إلى الطمس فى العالم الثالث عموما، وفى المشرق خصوصـا، تحـت تأثير أجـواء الحرب البـاردة حين صار العـالم يرى فى تأميـم المصالح والموجودات الأجنبية خارج أوربا معادلا للاشتراكية.

يعـرّف يويجى إتاغاجى القومية كمصفوفة من السياسـات والمؤسسـات الهادفة إلى تشـكيل اقتصاد وطنى متكامل ومستقل ذاتيا (Itagachi 1973: 223). ويحدد الكاتب أنه يقصد بـ«تشـكيل اقتصاد وطنـى» تعبئة وتخصيص المـوارد الاجتماعية والاقتصادية لتحقيـق النمو والرفـاه. أما انتقال الموجودات الأجنبية إلى أيـدى الدولة أو الأفراد فإنه لايغير التوجه القومى نوعيا، وفق رأيه. يمثّل التأميم خطوة رئيسة نحو تشكيل اقتصاد وطنى يتيح اتخاذ القرارات بشـكل مسـتقل ويهيئ إمكانية تكامله. من هنا فهو يرى أن جوهر التأميم لايكمن فى تحويل الملكية إلى الدولة، بل إلى ملكية محلية (المصدر السابق: 231 -219).

ترافقـت أجنّـة القومية الاقتصادية تاريخيا مع سياسـات الاسـتبداد المتنور فى أوربا. وكانت الميركانتلية هى التجسيد المعروف لتلك الستراتيجية.

«توصـف المركانتليـة فى العادة كسياسـة متوجهة للخارج تحـاول الدولة من خلالها توفير تدفق السبائك إليها سواء اتخذت الأخيرة شكل مواد أو عملات معدنية».

Schwartz 1994: 11

ولكن حتى الثورة الصناعية، وبعدها بفترة لابأس بها فى العالم غير الأوربى، لم تنطو محاولات الدول لتعظيم إيراداتها عبر التجارة الخارجية على توجيه دفعة محفّزة للإنتاج الصناعى أو على خلق سوق وطنية. فحتى 1835 كانت فرنسا تنتج أو تستورد حوالى 173 مليون طن من البضائع تم نقل خمسة عشر طنا منها فقط عبر شكل من أشكال النقل المائى. فيما تم استهلك حوالى 173 مليون طن، أو ثلاثة أرباع المجموع فى موقع الإنتاج. وجرى استهلاك الأطنان الـ 46 المتبقية فى مواقع تبعد 37 ميلا فى المتوسط عن مواقع الإنتاج، مما يعنى أن ثلاثة عشر بالمئة من الإنتاج فقط تم استهلاكها فى مراكز تبعد أكثر من عشرين ميلاً عن موقع الإنتاج (المصدر السابق: 13).

كانت هذه الوضعية تعنى أن السعى إلى تعظيم المكاسب من الخارج تطلّب تقوية نفوذ التجار وقدرتهم على التحكم بالأسعار وممارسة مختلف أشكال احتكار إنتاج مواد محددة، وهو ما يتناقض تماما مع الشروط المحبّذة للانطلاق الرأسمالى. وتكمن المفارقة فى أن هذه التقوية لنفوذ التجار المنخرطين فى التجارة (والنهب) الخارجية هى التى أطلقت المشاعر القومية ضدهم فى معظم أنحاء أوربا؛ لأن الغالبية الساحقة من التجار الأوائل كانت من الأجانب. وعليه فقد كان الرابحون والخاسرون من السياسات القومية تجارا؛ لأن التجارة بعيدة المدى والتجارة الداخلية، كما سنلاحظ، كانتا نشاطين مختلفين كليا مارس كل منهما تجار ينتمون إلى فئتين مختلفتين بشكل جذرى.

هل كانت سيطرة التجار على التجارة بعيدة المدى أمرا عرضيا أم أنها كانت سمة متأصلة فى المجتمعات قبل الرأسمالية؟ علينا تناول هذه القضية لكى يكون بمقدورنا المضى فى تحليل كيفية انقلاب هذا الوضع عشية التحول البرجوازى، ولكى نتساءل إن كانت ممارسة التجارة من جانب أبناء القوميات أو الأديان غير السائدة فى منطقتنا أمرا عرضيا، أو خصوصية.

فى المجتمعات التى تكوّن الأرض، أى الثروة غير المنقولة، المصدر الأساس للثروة، لايمكن فصل السيطرة على الأرض عن الهوية. فأبناء جماعة ما هم من صادف وأن استقروا على أرض طوال فترة زمنية مديدة أو من استطاعوا الاستيلاء على أراض

بالقـوة من خلال طرد أبنائها العزّل. والمعيار الأسـاس لكون المرء «منتميا» إلى الأرض عـلى المـدى البعيد هو التمسـك بهـا والقدرة عـلى الدفاع عنهـا. أما البـدو الذين تكوّن الموجـودات المنقولـة المصدر الأسـاس لثروتهم، فـإن الهوية تتعرف بقرابـة الدم. بتعبير آخر، إن الأجانب من وجهة نظر امرئ ما هم من لاينتمون إلى قرابة دمه.

تفحص كلود مييسو (1978 أ، ب) آثار التجارة على مجتمع زراعى يقوم على أسس قبلية، ولم يتجاوز تمايزه الداخلى طور التفريق بين كبار السـن وصغاره. ولاحظ أن أول احتـكاك لجماعة كهـذه مع «الأجانب» يحصل حـين ترى الأولى أن هؤلاء لديهم شـىء قيّم يمكن أن يقدّموه. قد لايكون هؤلاء الأجانب سـوى قبيلة مجاورة تنتج الحديد على سبيل المثال. ولكن لأن الحديد مادة ثمينة جدا، يفرض كبار السن احتكارا على تبادلها، آخذيـن بمطالبـة الشـباب بتقديم المزيد مـن العطايا كما يبدأون بحصر عـدد متزايد من البضائع التى لم تكن لها قيمة فى الماضى ضمن فئة بضائع النخبة. وهذه البضائع الجديدة هـى التى يطلبهـا المتاجرون فى مقابل الحديـد. ولكن كيف تتعاطـى الجماعة المحلية مع التجار أو الجماعة التى تتبادل معهم.

> «يطلـق إدخـال الحديد إلى المجتمـع القائم على الاكتفـاء ردا معاديا تجاه أولئك الذيـن جـاؤوا به. وحين لاينتج المجتمع نفسـه الحديد الخام لايكـون التاجر الذى يقـدم الحديد محـل ثقة. ولكى يتم تحييد الآثار المفسّـخة التى يجلبهـا معه، *يتم منعه من الاندماج بالمجتمع ولاسيما من الدخول فى علاقة زواج على الأسس التقليدية*».
>
> المصدر السابق 1978أ: 152 إشارات التأكيد من عندي

وصف شيحا (1908) علاقة مشابهة بين التجار من جهة وشيوخ العشائر وأفرادها فى جنوب العراق أوائل القرن العشرين، كما ذكرنا فى الفصل السابق. وعليه فإن النزوع إلى السـيطرة على مصادر تبادل الثروة من قبـل أفراد جماعة ما ليس معطى «طبيعيا». بل إن العكس كان صحيحا فى المجتمعات قبل الرأسـمالية التى تعاملت مع التجارة والربا كنشـاطين مثيريـن للاحتقـار. وغالبا ما تم اسـتحضار التقاليد والعقائـد الدينية لإبعاد الناس الصالحين عنهما. ولكن لأن الجماعة، سواء كانت قبيلة أو تجمعا حضريا مغلقا أو

ضيعة فلاحية، كانت تدرك حاجتها إلى تلك النشاطات، فقد كان لابد لمجموعة أجنبية أو محلية «دنيا» من ممارستها.

قد يوحى تقسيم العمل هذا بأنه يوفر لأبناء الأعراق أو الأديان غير السائدة وسائل للمساهمة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. لكن علينا أن نتذكر بأن مصدر الثروة الأساس، أو الوحيد، كان الأرض و/ أو أو تربية الحيوانات. إذن فحين دخلت النشاطات التجارة، كان من المستحيل التنبؤ بالثروات التى سيجنيها التجار منها[1].

غالبا ما قادت تلك العملية إلى توليد عملية جديدة هى انبثاق الإقطاع أو أشكال جنينية منه، حين صار شيوخ العشائر يتعرفون على الفرص التى فتحها التبادل أمامهم. فما كان فى السابق نظامًا شبه جماعى يقوم على استحواذ الشيوخ على القليل من فائض إنتاج العشيرة بما يجعلهم لايتميزون إلا قليلا عن باقى الجماعة وجد نفسه الآن فى لجة صراع يتمحور حول السيطرة على ما تتم مبادلته مع الأجانب، وبالتالى على تملّك السلع الأجنبية الثمينة. وهكذا فإن الشيوخ الذين حظوا فى السابق بثقة الجماعة للقيام بعملية التبادل باتوا يبذلون أقصى جهدهم لكى يفرضوا على أفراد الجماعة إنتاج المزيد والمزيد من المواد القابلة للتبادل، ولكى يستولوا على المواد التى حققتها المبادلة متحججين فى البدء بأنهم يقومون بذلك باسم الجماعة ولصالحها، ومحولّينها فيما بعد إلى ملكية خاصة[2]. أخذ الشيوخ باستحداث فروض جديدة أو بزيادة فروض قائمة أصلا مثل مهر الزواج من أجل اعتصار أكثر ما يمكن من أفراد قبائلهم فيما أدت محاولات

---

(١) أكد كثير من المؤرخين دور التجارة بعيدة المدى فى ازدهار الإمبراطوريات الإسلامية القديمة (Gibb and Bowen 1971 ، الدورى ١٩٨٤ ، على سبيل المثال). غير أن هذا النوع من التجارة اختلف جذريا عن التجارة الداخلية؛ لأنها ندر إن مست حياة الجماعات التى عاشت خارج المدن الكبرى. فالأخيرة وحدها وفرت المهارات اللازمة لإنتاج السلع المطلوبة فى الأسواق الأجنبية.

(٢) يقدم لنا التاريخ الأوربى إلى جانب الأنثروبولوجيا كما هائلا من الأمثلة عن المواد التى احتكرها الشيوخ وسادة الأرض والحكام وفرضوا قيودا شديدة على تداولها بحرية من جانب الأفراد العاديين. ووفقا للزمان والمكان، تَصَدَّر الملح والريش الأحمر والكبريت والحديد، وأهم من ذلك بالطبع مساحيق المتفجرات، قائمة المواد الثمينة القابلة للمتاجرة (Godelier 1966, 1978).

الأخيرين للتحايل على تلك الضغوط إلى بداية صراع اجتماعى ضمن الجماعة الواحدة. وعبر هذه العملية التاريخية المعقدة بالضبط يكتسب العمل قيمة وتتحول الأرض بالتدريج إلى وسيلة للإثراء الخاص.

لكن استبعاد التجار وتصوير التجارة كمهنة أجنبية، بل مهنة محتقرة، ميّز حتى المجتمعات قبل الرأسمالية الأكثر تعقيدا غير المكتفية ذاتيا. ولعل أبرز مثال يدلّنا على هذه الحقيقة المعروفة هو مسرحية «تاجر البندقية» لشكسبير، حيث يكون التاجر يهوديا. ففى الغالبية الساحقة من البلدان الأوربية، كان التجار الأوائل «أجانب»[1]:

«يبدو أن أول من أقام من التجار فى إنكلترا كانت طائفة من القساوسة الجرمان ممن «انخرطوا طويلا فى التجارة والحرب بشكل متبادل» وجاؤوا إلى مدينة بللنغسغيت بالسفن مؤمّنين رعاية ملكية».

G. Walford 1881 quoted by Dobb, 1946: 79

«دانت مدينة نورويج بالكثير من مركزها إلى التأثير الدنماركى وإقامة التجار الإسكندنافيين فيها فى مرحلة مبكرة وإلى وقوعها على طريق التفاعل التجارى مع سكان أوربا. ويبدو أن تفسير بيرين ينطبق على تطور لندن «إذ يقال إن التجار الجرمان امتلكوا مستوطنات فى فترة حكم أيثيلريد».... ويصح ذلك بدرجة كبيرة أيضا على مدن أوربا القارية مثل باريس ... وجنيف، وعلى مدن واقعة على نهر الراين مثل كولون التى كانت فيها مستعمرة تجار أجانب فى وقت مبكر تماما».

Dobb, 1946: 76

يصف بالاز ونيدرهاوزر مسارا مشابها أوسع النطاق فى بلدان أوربا الوسطى والشرقية، حيث لم يكن التجار ينتمون إلى جماعة من الأجانب فحسب، بل كانت البرجوازية أجنبية كذلك:

«كانت البرجوازية جرمانية فى الأساس وشاركها إلى حد أقل التشيك

(١) وينطبق هذا الأمر على اليابان كذلك. فقد كان التجار فى الفترة اللاحقة لصعود سلالة الميجى (1868) ينتمون إلى طائفة متميزة من البوذيين، هى «الشنتو». انظر: Ehrlich 1984: 43-46.

والبولونيين والهنغاريين والإيطاليين... كانت هناك برجوازية حضرية شديدة التنافر لا من حيث لغاتها وأديانها فحسب، بل من حيث علاقاتها بالدولة كذلك. ولم يكن حال ذلك التنافر شبيها بما هو عليه اليوم بين الفرنسيين والبلجيكيين، على سبيل المثال[1].... اتسمت تلك البرجوازية على امتداد المنطقة كلها بعدم اندماجها فى المجتمع وبتنافرها اجتماعيا. فأى نشاط سياسى يتوقع المرء من أولئك المواطنين الذين غيروا مواطنهم للتو وجاؤوا ليحفروا جذورا جديدة لهم، كما كان حال الهوغونوت[2] فى بروسيا والتشيك والمورافيين فى فيينا والجرمان فى غاليسيا؟ ينطبق هذا الحال بدرجة أكبر على البرجوازية اليهودية التى كانت هناك لفترة زمنية طويلة... لكنها ظلت باقية كعنصر لايحتمله المجتمع ذى مكانة مذلة ومقيدة، مثل كل من اعتنقوا عقائد تختلف جذريا عن العقيدة الرسمية. ففى عام 1744 تم طردهم من الأراضى التشيكية، وفى عام 1772 من بولونيا التى تمزقت للتو».

Balázs and Niederhauser 1985: 59-61

هكذا بيّن ووثّق كتاب مختلفون بوضوح كيف عوملت التجارة فى التشكيلات قبل الرأسمالية كنشاط غير أخلاقى لايليق بالأناس «المحترمين» ممارسته، وبالتالى كيف تم إخضاع التجار إلى آليات الإقصاء الاجتماعى. ولكن، هل بوسعنا استخلاص أى استنتاج قاطع عن النزوع إلى توطين التجارة وتحويلها إلى نشاط داخلى؟

---

(١) من الواضح أن الكاتبين يقعان فى سوء الفهم الذى سبق وأشرنا إليه حين يصفان التجار والفئات الحضرية ذات المصالح الكبيرة كمحارب ضد النظم القديمة فى أوربا الغربية. يتضح هذا من الطريقة التى يضعان فيها تلك الخصائص النضالية المزعومة للبرجوازية الأوربية الغربية موضع التعارض مع سلبية برجوازية أوربا الوسطى والشرقية كما يتضح من المقتطف التالى «ذلك أنها لم تدخل فى سجالات مع الدولة ولم تكافحها أيديولوجيا أو اقتصاديا. فلم نر مرتبة ثالثة تهدف إلى استبدال الطبقة الإقطاعية الحاكمة والقضاء على النظام القديم (المصدر السابق: 59).
يشبه هذا التوصيف إلى حد كبير المفاهيم الشائعة عن برجوازية العالم الثالث التى انتقدنا أعلاه. انظر الفصل المعنون «منطق التشكيلات قبل الرأسمالية».

(٢) هم المسيحيون البروتستانت الذين هربوا من المطاردات فى البلدان الكاثوليكية التى عاشوا فيها.

مـع أن التوجه إلى توطين التجارة يبدو نزوعا شـمل كل البلـدان التى مرت فيما بعد بعمليـات التصنيـع، فـإن هـذا الاتجاه حـدث فى فترات زمنيـة مختلفة مـن تواريخ تلك البلدان. فالاكتفاء بواقعة أسـبقية التوطين على التصنيع لاتكفى للتوصل إلى اسـتنتاج. بتعبير آخر، إن كانت معظم الدول المصنّعة وطّنت التجارة فى فترات أبكر، فليست كل البلـدان التى وطّنـت التجارة نجحت فى الدخول فى عمليـة التصنيع فى مرحلة لاحقة. فقد حصلت عملية التوطين فى القرن الخامس عشر فى إنكلترا، أى قبل ثورتها الصناعية بكثـير وقبل ثورتها المجيدة بأكثـر من قرن[1]. ولم يحدث توطـين التجارة فى إمبراطورية الهابزبـورغ إلا فى القـرن الثامـن عشر قبل فـترة طويلة من ظهـور القوميـة الاقتصادية بالمعنـى الدقيق، بوسـعنا ملاحظة فعل قوميـة جنينية منذ القـرن الثانى عشر على الأقل حـين حاولـت المـدن التخلص من منافسـة تجار مدن أخـرى محققة النجـاح فى حالات كثيرة.

ربـما نواجـه اعتراضا هنـا يقوم على أن هذه حـالات غير قابلة للمقارنـة مع القومية الاقتصاديـة الصاعـدة فيما بعد فى الـدول المتكاملة. نوافق على هـذا الاعتراض فى أحد جوانبـه ونختلف معه فى الجانب الأهـم. الجانب الأول هو الذى دعانا إلى إطلاق صفة الجنينيـة على هذا التعصّب للمدينـة أو القبيلة أو الطائفة، وهو تعصّب مدفوع بالمصالح الماديـة إلى حد كبير، فضـلا عن كونه تعصبا لم يتعارض مع الاعتماد على القوى الأخرى طلبـا للحماية. فالمـدن التى اعتمدت حياتها عـلى التجارة لم تكن تلبى فى نشـاطاتها هذه حاجات سـكان محليـين بالدرجة الأسـاس، بل كانـت حظوظها مرتبطـة بحظوظ من كانـت تزودهم بحاجاتهم المسـتوردة. هكذا كان حال مكّة قبل الفتوحات الإسـلامية، وكذا حال مدن إيطالية كالبندقية وجنوا.

لكن ثمة جانبا آخر هو الذى دعانا إلى تحدى الاعتراض المشار له أعلاه. فلنتذكر أنه

---

(١) «الثـورة المجيـدة» هـى الوصف الـذى أطلقة المؤرخون على ثـورة 1688 ضد الملك جيمـس الثانى، وكان أهـم نتائجهـا تبنى وثيقة الحقوق ووضع حد نهائى لأى إمكانية لقيام سـلطة مطلقة فى إنكلترا. كما كان من نتائجها منع الملك من أن يكون كاثوليكيا، وهو منع لايزال قائما حتى يومنا وإن لم يكن بشكل مكتوب.

لم يكن من المتعذر على مدينة ما أن تحوّل مصدر رفاهها إلى السيطرة على الفضاء المحيط بها متحولة بذلك إلى أمة فى مرحلة لاحقة كما جرى فى حالة مكّة. ومع هذا فمن الممكن ألا تقود سيطرة المدينة على الفضاء المحيط إلى تشكيل أمة قابلة للحياة بسبب غياب الشروط اللازمة لخلق سوق محمية، ولأن التجارة بقيت النشاط الأكثر ربحية، وهذا ما جرى فى غالب المدن الإيطالية وهولندا وألمانيا (الأسماء التى سترد فى المقتطف التالى هى لمدن أوربية):

«فى أوربا القارية، كان نزوع جمهوريات المدن الغنية للسيطرة على الفضاء الريفى واستغلاله أكثر تطورا بكثير [مما هو عليه فى إنكلترا]. فعلى هذا النحو كبرت الكوميونات الإيطالية والإمبرياليات الجرمانية والمدن الهولندية والسويسرية وصارت إمارات. فعلى سبيل المثال نجد ألم وفلورنسا تفرضان جلب كل أغنام المقاطعات المجاورة إلى تلك المدينتين، ونجد كولون فى القرن الثانى عشر تمنع التجار الهولنديين من الوصول إلى أعالى نهر الراين، ونجد البندقية فى القرن الثالث عشر تمنع راغوسا من التعامل المباشر مع مدن شمال البحر الأدرياتيكى إلا إذا كان هدفها استيراد المواد الغذائية من البندقية مجبرة رافينا على التخلى عن أى استيراد مباشر من وراء البحار، بل من شمال إيطاليا وأنكونا، ومانعة أكويليجيا من تصدير السلع إلى المقاطعات الداخلية التى اعتبرتها البندقية خاصة بها. منعت جنوا التجار الفرنسيين... وكانت فيينا من القوة لدرجة أنها منعت تجار سوابيا وريغينسبرغ وباسو من عبور نهر الدانوب حاملين بضائعهم إلى هنغاريا مجبرة إياهم على عرض تلك البضائع للبيع لمواطنى فيينا.... وفى القرن الرابع عشر سعت كاراكوف إلى منع تجار تورون من التبادل مع هنغاريا... فيما حاولت لفوف فرض احتكارها على المتاجرة مع «أراضى التتار» فى الشرق... وتعاظمت قوة طوائف التجار الروس فى القرن السابع عشر بما مكّنهم من منع التجار الإنكليز عموما من التجارة مع المناطق الواقعة جنوب

أركانغيل، كما منعوا التجار الفرس من الصعود إلى شمال أستراخان... مبقين بذلك على احتكارهم للتجارة بين شمال أوربا وفارس، ولاسيما تجارة الحرير ذات القيمة الفائقة».

Dobb 1946: 96- 97

بيد أن تلك الاجراءات المبكرة لم تكن متطابقة بالكامل مع السياسات المركانتلية. إذ لم يكن هدفها الأساس منع تدفق الأرباح الناجمة عن التجارة إلى «الأراضي الأجنبية»، فالأراضي الأجنبية في سياق تلك الفترة المبكرة لم تكن تعني أكثر من مدينة منافسة. كما أن تجار تلك الفترات لم يسعوا إلى "تأميم" التجارة، بمعنى وضعها في أيدي التجار المحليين، فقد كانوا أنفسهم جزءا من شبكة "عابرة للبلدان" تربطها الصلات العائلية. وبفضل تلك الشبكات حظي التجار المهاجرون وغير المنتمين إلى السكان المحليين، مثلما حظي اليهود، بمواقع قوية في مواجهة دائنيهم المحتملين. وإن تحسسوا أنّ خطرا يتهددهم، فقد كان من السهل عليهم تحويل موجوداتهم المنقولة إلى الخارج مسببين شحّا هائلا في البلد المضيّف. وهكذا فإن سيطرة هذه الجماعات من التجار على مالية وتجارة بلد ما كانت معاكسة تماما للسياسات المركانتلية التي كان هدفها الأساس تعظيم الصادرات وتدنية الاستيراد إلى أقصى درجة ممكنة. في حين أن مصالح شبكات التجار الأوائل كانت تكمن في تعظيم قدراتهم على نقل سبائكهم وعملاتهم ومعادنهم الثمينة من مكان لآخر بحثا عن أعلى الأرباح.

يتضح مما سبق أن تبني السياسات المركانتلية من جانب الحكومات المطلقة لم يكن مجرد عملية اتخاذ قرار مرغوب به. فمهما كانت صعوبة العلاقات بين الملوك والأمراء والبارونات من جهة والتجار من الجهة الأخرى، فإن كلا الطرفين كانا متشابكين في اعتماد واحدهما على الآخر. ولم تصبح السياسات المركانتلية ممكنة إلا بعد أن راكمت فئة بديلة من التجار ورجال المال المحليين ما يكفي من موارد مكّنتهم من الدخول في منافسة شرسة مع التجار الراسخين «العابرين للبلدان» ومن توفير مصادر بديلة لتمويل الملوك. ولم يكن تطبيق تلك السياسات ممكنا بالمعنى المادي فقط، بل إنه وفر

غطاء أيديولوجيا يحيل مصالح التجار/ رجال المال الصاعدين الجدد إلى دعوة تطالب بتقييد امتيازات «الغرباء» لمصلحة الوطن.

كانت الحاجة إلى الأيديولوجيات القومية على أشدها فى هذا السياق إذ بدت الوسيلة الوحيدة لشرعنة المطالب المتناقضة للتجار الصاعدين. فمن ناحية أولى، كانت تلك المطالب «ديمقراطية»؛ لأنها انطوت على الحق «المتكافئ» للجميع فى ممارسة مختلف النشاطات التجارية ووضع حد للامتيازات السياسية التى أتاحت للتجار الراسخين فرض احتكارهم. ومن ناحية أخرى، لم يكن التجار الجدد أقل نزوعا احتكاريا حين طالبوا دولهم بالتدخل لصالح أبناء الوطن لدرجة جرّ الأساطيل الوطنية لخوض المعارك دفاعا عن المصالح التجارية لمواطنيها. ففى إنكلترا:

«تعززت مواقع تجار الأقمشة الإنكليز التنافسية بالتدريج فيما تم القضاء على الامتيازات الممنوحة للأجانب في إنكلترا مع تزايد دعم التاج لهم فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ارتباطا بقدرتهم المتنامية على منافسة خصومهم فى توفير القروض والرشوات».

Dobb 1963: 113

فى عام 1609، حصر الملك جيمس الأول كل مناطق صيد الأسماك بالسفن الإنكليزية فى مسعى منه لإزاحة أسطول الصيد اهولندى. وخلق قانون الملاحة الذى شرّعه أوليفر كرومويل عام 1651 طلبا على بناء سفن جديدة، إذ حصر كل التجارة الإنكليزية بيد سفن إنكليزية (Schwartz 1994: 39).

أما فى إمبراطورية الهابزبورغ:

«فقد أمرت ماري- تيريز التجار المنحدرين من البلقان، والذين كانوا رعايا للإمبراطورية العثمانية بأن يختاروا بين الإقامة فى مدن مملكتها بشكل دائم أو بمغادرة البلاد، وهى سياسة خدمت البرجوازية».

Balázs and Niederhauser: 66

ثمة ارتباط وثيق بين مسألة العلاقة بين القومية الاقتصادية وصعود الرأسمالية وبين مسألة أخرى لعل بوسعنا النظر إليها كنقيض للأولى. تتمثل الأخيرة فى أن مساعى توطين التجارة التى قامت بها كثرة من الدول الأوربية إنما تمت فى الفترة الممتدة ما بين أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث. ولكننا سنقع فى خطأ فادح إن بسّطنا الأمر وأغمضنا أعيننا عن ملاحظة أن الشروع فى عملية تصنيع ناجحة لم تواكب ذلك فى كل دولة قامت بذلك، بل ولا فى غالبيتها.

والمثال الأخير عن الإمبراطورية النمساوية- الهنغارية ذو دلالة شديدة فى هذا السياق، لا لأن الإمبراطورية كانت أبعد ما تكون عن الرأسمالية أو حتى عن الوصول إلى عتبة ذلك النظام فحسب، بل كذلك لأنها كانت دولة مطلقة نموذجية لم تمارس سياساتها لصالح البرجوازية قط، بل ولم تُعن بالدفاع عن مصالحهم. وهنا تبرز مسألة ثالثة ذات أهمية مباشرة لتناول موضوعة الرأسمالية فى المشرق، وهى أن الدول المطلقة، التى لم يكن بوسعها قط استشراف الأفق والتنبؤ بصعود الرأسمالية، أطلقت عمليات تهدف إلى تعظيم إيراداتها وتحسين مواقعها التنافسية فى مواجهة الدول الأوربية الأخرى.

أما كون تلك المحاولات والسياسات قد حفّزت صعود الرأسمالية أو لا، فقد اعتمد ذلك على جملة من الظروف التى لم يكن الحكام قادرين على التحكّم بها أو التنبؤ بما ستؤول إليه. ويعود أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى أن مفاهيم تجريدية مثل «التجارة» و«توطين التجارة» يمكن أن تكتسب مدلولات عدة، وتكون لها عواقب متفاوتة تبعا لمكونات تجارة بلد ما وللمنطقة أو الفترة الزمنية. فلتوطين التجارة واستبدال التجار الأجانب بتجار محليين حين تكون التجارة محصورة بسلع الترف دلالة مختلفة عن توطينها حين يكون التجار منخرطين فى توفير الحاجات المحلية للسكان. ذلك أن تغيير بنية الطبقة التجارية فى الحالة الأولى لن يعدّل التوجه الاقتصادي- الاجتماعى. أما فى الحالة الثانية فإن الأمر يتعلق بفاعلين فى عملية رصّ السوق المحلية. ولذا تتوافر فى الحالة الأخيرة الشروط المسبقة لسعى الصناعيين إلى تلبية طلب سوق محميّة بعد أن

تـم عزل التجار الأجانب عن قنوات تحويل الثروة إلى الخارج بفضل علاقاتهم القرابية وتحالفاتهم العابرة للبلدان مما يضع الثروة فى أيدى التجار المحليين.

يؤكـد كارل بولانـى التمييـز بين التجـارة المحلية وتجارات المسـافات البعيـدة بوصفهما نشـاطين مختلفـين كليا. فـالأولى، وفقا له، هـى التى جعلت الحيـاة الاقتصاديـة تدور حول القومية، فى حين قاتلت الأخيرة لإبقاء التجارة ذات طابع محلى لا يشمل البلد كله. وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسات المركانتلية هى التى لعبت دورا حاسما فى خلق سوق وطنية.

«كانـت التجارة الداخلية فى أوربـا الغربية وليدة تدخل الدولة فى الواقع. فما بـدا فى أعيننـا تجارة وطنيـة لم يكن وطنيا، بـل محليا، تقف حدوده عنـد البلدات حتى فترة الثورة التجارية. إذ لم يكن الهانس [المعتبرون ألمانا] تجارا جرمانيين، بل كانوا مؤسسة تجار أوليغارشية ينحدر أفرادها من عدد من بلدات بحرى الشمال والبلطيق. وكان الهانس أبعد ما يكونون عن «قومنة» الحياة الاقتصادية الألمانية، بـل إنهم تعمدوا عـزل الأرياف المحيطة عـن التجارة. كما أن تجـارة أنتويرب أو هامبورغ أو البندقية أو ليون لم تكن قط هولندية أو ألمانية أو إيطالية أو فرنسـية. ولم تكن لندن اسـتثناء لتلك القاعدة، إذ ما كان بوسعنا تسميتها «إنكليزية» مثلما كان بوسعنا تسمية لوبك «ألمانية».

Polanyi 1944: 63

تنطبـق الملاحظـة الأخـيرة بالتمام عـلى حالة تجار المـشرق الذين سـيطروا على تجارة المسـافات البعيـدة للمنطقة قبل التغيرات الثوريـة فيها. يلاحظ غبلر، فى معرض وصفه لطائفـة تجـار بغـداد خـلال القرنـين الثامن عشر والتاسـع عـشر، إنها كانـت تتكون فى الأسـاس من اليهود الذين أقاموا شـبكات واسـعة غطّت فى القرن التاسـع عشر شرق آسيا والهند والمملكة المتحدة:

«تطلبـت التجارة مع البلـدان الواقعة شرق العراق إقامة تجمعـات تجارية يهودية فى المراكز الحضرية المهمة فى جنوب شرق آسيا. واحتلت تجمعات التجار اليهود فى بومباى وكالكوتا وهونغ كونغ وشـانغهاى مكانة بارزة بشـكل خاص. فقد حازت عوائل مثل

ساسون وغاباى (بهار) ويهودا وبنجامين على شهرة نجمت عن حجم نشاطاتها فى ميدان الأعمال وباتت تحظى بمكانة مميزة فى تلك المدن. سيطرت تلك الجماعات على جزء كبير من تجارة النسيج وصبغة النيلة والأفيون بين العراق وإيران والهند والصين... فلم يكن مفاجئا إذن أن تنقل تلك العوائل التجارية مراكزها الإدارية والمالية وغيرها من مراكز النشاط الاقتصادى إلى أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الأولى... وفى الوقت نفسه طور بعض تلك العائلات، إلى جانب عوائل أخرى، نشاطاتهم لتشمل نطاقا واسعا من العمليات المصرفية.

وفى هذا المجال كانت عائلتا ساسون ... وخضّورى هما الأبرز».

Gilbar 1992: 61

وعليه فإن السوق التى يشيع اعتبارها ماكنة تنظّم نفسها بشكل تلقائى ليست فى الواقع غير نتاج عمل مقصود. لكن هذا لايعادل القول بأن الدولة تصرفت بشكل اعتباطى بهدف إنتاج هذ السوق. فالعمل السياسى جاء بعد تصاعد الضغوط الاجتماعية وتكوّن جماعات ذات مصالح فى قيامها. وكان حامل تلك المصالح الرأسمالية الصاعدة التى عارضت المدن الاحتكارية «مما أجبر الدولة على احتلال مكان الصدارة كأداة لـ«قومنة» السوق وخالق للتجارة الداخلية» (المصدر السابق: 65).

«جاء العمل المتعمّد للدولة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ليفرض النظام المركانتلى على المدن والبلدات التى مارست الحماية بشراسة. وحطمّت المركانتلية النزعات الخصوصية البالية للتجارة المحلية والتجارة بين البلدات بتدميرها الحواجز الفاصلة بين هذين النوعين من التجارة غير التنافسية ممهدة الطريق بالتالى لقيام سوق وطنية تجاوزت التمييز بين الريف والمدينة، فضلا عن تجاوزها التمييز بين المدن والأقاليم المختلفة».

Polanyi 1944: 65

يغيب مثل هذا التحليل المركّب لدور القومية الاقتصادية بشكل شبه تام عن نظريات التبعية والنظم العالمية. إذ يكتفي إيمانويل فالرشتاين فى تحديده للعمليات المحددة التى تكوّنت عبرها «مناطق اللب» (أى الدول المتقدمة) بالإشارة إلى وضع «التجارة العالمية والمحلية فى أيدى البرجوازية المحلية» (Wallerstein 1979: 34). ففى أواخر القرون الوسطى كانت إنكلترا «مستعمرة أوربية... وكان معظم تجارتها فى أيدى الإيطاليين وعصبة الهانس»، ولكن:

«قامت إنكلترا بتوطين شبكتها التجارية محققة نجاحا جزئيا فى القرن الخامس عشر، إذ تم تقييد الإيطاليين والهانسياتيين وإن لم تتم إزاحتهم بالكامل».

Wallerstein 1979: 45

لايوحى نص فالرشتاين بوجود طبقة تجارية محلية آخذة بالنضوج أجبرت الملك على التقليص الحاد للامتيازات الممنوحة للتجار غير المحليين، بل بأن بيروقراطية الدولة قررت أن مصالحها تكمن فى طرد التجار الأجانب. إنه يوحى بأن التجار والحكام كانوا يتبنون طرق تفكير قومية حتى فى ذلك الوقت المبكر. لكن نصّا كهذا بعيد كل البعد عن تحديد كيفية وأسباب تقوية هذه الإجراءات للدولة الإنكليزية. يتضح الخطاب الأيديولوجى بدرجة كبيرة حين يضع فالرشتاين تطور إنكلترا فى مقابل حالة بولندا التى تعد مثالا كلاسيكيا على دولة أوربية لم تستطع تطوير اقتصاد رأسمالى، أو تحولت إلى دولة «محيطية» وفق مفاهيم مدرستى التبعية والنظم العالمية. لكنه إذ يتناول حالة بولندا لايكتفى باستخدام تعابير مجردة مثل «إنكلترا» بل ينتقى طبقة اجتماعية محددة يعتبرها مسؤولة عن سيادة التجار الأجانب هى الأرستقراطية البولندية التى كانت بحاجة إلى مبادلة منتجاتها مما جعلها:

«بحاجة إلى جهاز فنى. ولأداء هذا الدور، استخدمت غير بولونيين: يهودا وألمانًا وأرمن... وبدهى أن برجوازية غير بولونية لم تمثل خطرا سياسيا يهددها».

Wallerstein 1979: 40

لنلخص الأمر: اللحظة القومية، إن صحت تسميتها كذلك، ليست «مرحلة» تتحقق مرة وإلى الأبد يمكن تحديد بداياتها ومنعطفاتها الدقيقة بشكل قاطع. فبوسع الفئات الاجتماعية المتنافسة اللجوء دوما إلى تشويه صورة خصومها بتصويرهم غرباء عن مجتمعهم. لكننا سنسخّف جاذبية الدعوة القومية إن حصرناها بهذا الجانب. عندما تحل اللحظة التاريخية المتّسمة بنزوع أكثر من فئة اجتماعية، ولاسيما الفئات غير المتنافسة بشكل مباشر مع الأجانب المفترضين، إلى وضع موارد الجماعة بأيدى أبنائها فبوسعنا الحديث عن القومية كمزاج مسيطر على مشاعر قطاعات واسعة من المجتمع.

بهذه الطريقة يمكننا التمييز بين القومية وبين نزعات أخرى مثل محاولات سادة المدن وتجارها فى القرن الثالث عشر لفرض احتكارهم للتجارة فى مدنهم وفى الأرياف المحيطة بها. لكن صعود القومية ليس خاضعا للمصالح والطموحات فقط. بصياغة أكثر دقة، لابد لهذه المصالح والطموحات، أن تتراكب مع شرط مسبق شديد الأهمية يتمثل فى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال. فمن دون القدرة على ربط الأقاليم المتناثرة، لايمكن نشوء وعى بالهوية المشتركة ولن يكون بوسع أى تهييج، مهما كان مؤثرا، أن يؤتى ثمارا.

إن كانت تكنولوجيا الاتصال توفر الأساس الحاسم لربط الأقاليم والجماعات وجعلها جزءا من دولة واحدة، فإن سياسات التجنيس التى اتبعتها مختلف الفئات الحاكمة بنشاط مثلت رافعة «تشكيل» الأمم وجعلتها ممكنة. فمن المعروف أن التجنيس أكّد قومنة الدين بتحويله إلى مؤسسة وطنية، كما أكّد فرض لغة أو لهجة واحدة على السكان. لكن البعد الاقتصادى للقومية انطوى على تبنى نظام مقاييس موحد. ووفر إتقان تكنولوجيا القمع فى شكل المدفعية فى أوربا أوائل العصر الحديث والقوة الجوية فى العالم الثالث للحكام أكثر الوسائل بأسا لإخضاع الأقاليم والجماعات التى حاولت الحفاظ على استقلالها الذاتى.

إذن، إن عدنا إلى التمييز بين عبور مجتمع ما إلى الحداثة وبين تطوره الرأسمالى فبوسعنا القول إن عمليات التجنيس وتبنى الفكرة القومية وفرض تفوق الدولة على أى من المكونات المنفردة للمجتمع تنتمى جميعا إلى *التحول إلى الحداثة لا إلى التطور الرأسمالى. بيد أن التحول البرجوازى غالبا ما نزع إلى الارتداد إلى ما سبقه إن لم يلحقه تطور رأسمالى بعد فترة زمنية مديدة نسبيا.*

وتعود أسباب توصلنا إلى هذا الاستنتاج إلى التعريف الأساس الذى تبنينا لعمليتى التحويل. فمع تحلل البنى قبل الرأسمالية وفقدانها لوظائفها الشرعية فى أعين الغالبية، أو فى أعين معظم القطاعات الفاعلة فى المجتمع، تصعد النظم الثورية وهى لاتواجه طبقات منظّمة بل *أفرادا مذرّرين* ألقوا من الأساس ولاءاتهم المحلية الضيقة وراء ظهورهم، ولم يعد يجمعهم بغيرهم إلا التشارك بالبؤس والآمال المتصاعدة بالثورات الجديدة. وهذا الوضع بالضبط هو ما يمكّن الدولة من فرض تفوقها على كل الفاعلين الاجتماعيين، إذ تطرح نفسها ممثلا لأفراد متساوين تنتظر منهم فى المقابل أن يضعوا ثقتهم فيها وخدماتهم تحت تصرفها.

ولكن إن لم تلحق الفترات الثورية عملية تصنيع ولم تتكون من خلال ذلك مؤسسات وتراكيب طبقية حديثة، فإن مؤسسات الدولة نفسها ستفسد وتتحول إلى حاضنة تولّد أنماطا مشوهة من الخصوصيات غير الوطنية. وفى غياب الصراعات المؤسسية وفرض القيود على الدولة التى أثارت الأمل فى أن تقف على مسافة متساوية من المواطنين جميعا، سيتحتم تحول مختلف مؤسسات الأخيرة وقادتها وأجهزتها إلى رعاة للأبوية والمحاباة والزبائنية التى تغدو وسائل كسب ولاء أبناء المناطق التى انحدر منها القادة أو أبناء قبائلهم أو من يشاركهم العقيدة الدينية/ المذهبية، أو من ينتمى إلى أعراقهم أو إلى رفاقهم الأيديولوجيين.

7.4 القومية والحداثة

إن صح تمييزنا بين العبور إلى الحداثة من جهة والتصنيع الرأسمالى من جهة أخرى، فبوسعنا المضى لتبيان أن أوجه التشابه بين عمليات التحول البرجوازى فى المشرق، وفى أوربا الغربية لم تكن عارضة ولا هى مجرد نماذج أو ستراتيجيات أو خيارات وجدها قادة لاحقون جذابة فقرروا تبنيها وتطبيقها فى مجتمعاتهم.

بات من المعترف به على نطاق واسع أن الدول لعبت دورا حاسما فى تسهيل الانتقال إلى الحداثة، فيما خضعت هى إلى تحولات فى مجرى هذا الانتقال. لكن هذا الاستنتاج العام يمكن تفسيره بطرق عدة؛ لأن ثمة أسئلة غير مجاب عنها بعد: كيف تسهّل الدولة الانتقال بالضبط؟ وإلام نشير بالدقة حين نتكلم عن الدولة؟ خذ المقتطف التالى مثالا نموذجيا للمقاربة الوظيفية التى تفترض ببساطة إن فعل الدولة آت لامحالة ما دام ثمة «حاجة» إليه، من دون محاولة تفحص توافر الشروط التى تجعل هذا الفعل ممكنا:

> «... كان فعل الدولة ضروريا بالطبع حين كانت المهمة الأولى الحاسمة إنشاء أمة جديدة (كما كان الحال فى ألمانيا وإيطاليا). تمثل هذا الفعل فى توحيد أدوات أساس كالعملة والأوزان والمقاييس (كما فى حالة فرنسا الثورية)، أو تحديث مؤسسات مجتمع تقليدى قائم (كما فى بروسيا فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر). ومع أن تلك النشاطات لم يُنظر إليها كوسائل للتصنيع بالضرورة، فإن آثارها على السوق وغيرها من المؤسسات الاقتصادية (من حيث توفير الأمن سياسيا وتحقيق تماسك قومى وتوحيد المؤسسات والقدرة على توقع آفاق النشاط الاقتصادى) كانت محبّذة للنمو فى واقع الأمر».
>
> Supple 1980: 309

المشكلة فى تعابير تجريدية مثل «كانت المهمة» أنها لاتحدد بالدقة لمن كانت تلك مهمة ينبغى أداؤها؟ ومن كان له مصلحة فى أداء تلك المهمة؟ كل ما فى الأمر أن تعابير كهذه تستند إلى النظر إلى ما حصل فى الماضى فتراه صحيحا وضروريا، بمعنى أن لا أحد ينكر

اليـوم أهميـة أن «نحقـق التقـدم». ولكن لو نظرنـا إلى الأمر عند بدء التصنيـع وما بعده بسـنوات أو عقـود، ولـو نظرنا إليه بعين العالم الثالث اليوم، سـنجد أن توحيد السـوق وإنشـاء مؤسسـات دولـة ممركـزة صلبة لم تكـن قط خطـوات تجاوبت مـع مصالح كل قطاعـات المجتمعـات الأوربية ولم تحظ بترحابهم. فالدعوات إلى الحفاظ على «نسـيجنا الاجتماعـى» أو قيمنـا الهنديـة أو الكونفوشـية أو الآسـيوية أو الإسـلامية الخالصة، أو لتمجيد «تفوقنا الأخلاقى» أو إلى إدانة «الحضارة المادية الفاسـدة»، إلخ... تجاوبت مع بعـض المصالح ضمن مختلف المجتمعات سـواء كانت دوافع تلـك الدعوات واعية أو غير واعية من جانب أنصارها.

ومـن المنظور ذاته، فـإن الدعوات إلى اللحـاق بالأمم المتقدمة وإدخال المؤسسـات والإجراءات الحديثة لم تكن مجرد انعكاسـات لآثار «مستوردة» أو لاتجاهات كونية. بل إن جماعـات محلية: طبقات وفئـات ومجتمعات محلية ضغطـت لتحقيق أجندات خاصة بهـا، وكان نجـاح تلك الأجندات معتمدا على البنى والتمفصـلات الاجتماعية المحلية. والنقطـة المهمـة التى نـود إبرازها هنا هـى أن الشرعنة الأيديولوجيـة لأجندة محددة قد تكون مستعارة وقد لاتكون، لكن العامل المسهّل أو المعيق لتنفيذها يكمن فى وجود (أو غيـاب) مصالح محلية تحاول البحث عن تلك الشرعنـة *الأيديولوجية لتنفيذ مصالحها. فإن كان ثمة تجربة «أجنبية» ناجحة يمكن الاستشهاد بها سيكون الأمر مساعدا لأنصار دعوة ما، لكن تلك التجربة ليست هى العامل الحاسم، فحصيلة الصراعات الاجتماعية هى التى تحدد المنتصر فى نهاية المطاف»*.

ثمة كتاب آخرون يكتفون بإضفاء قدرات وبعد نظر هائلين على حكام الدول الذين اكتشـفوا أن التجنيـس وسـيلة أكثر كفـاءة وأقل تكلفـة للتحكم فى شـعوبهم من البنى الاجتماعية الهرمية قبل الرأسمالية. تعود جذور هذا الضرب من التفسيرات للمركانتلية كمسـعى مـن حكومات ذات إرادة لتحفيـز النمو الاقتصادى وبناء الأمم إلى الدراسـة الكلاسيكية لغوستاف شمولر مؤسس المدرسة التاريخية الألمانية (Schmoller 1884). يقدم تشارلز تلى عرضا معاصرا يكاد يكون صدى لذلك التفسير:

«فى واحدة من أكثر سياساتهم وعيا لهندسة سلطة الدولة، اندفع الحكّام فى كثير من الحالات إلى تجنيس سكانهم فى مجرى إقامة الحكم المباشر. من زاوية نظر الحاكم، شكّل السكان المتجانسون لغويا ودينيا وأيديولوجيا خطر تكوين جبهة مشتركة بوجه مطالب الملوك. فالتجانس سيجعل سياسة «فرق تسد» أكثر كلفة. لكن التجانس وفر مزايا كثيرة تعوض تلك التكاليف. فالأناس العاديون فى حالة السكان المتجانسين أكثر نزوعا للتماهى مع حكامهم، والتواصل سيغدو أكثر كفاءة، ومن المرجح أن الابتكارات الإدارية التى نجح تطبيقها مع قطاع من السكان سينجح تطبيقها مع القطاعات الأخرى. وفضلا عن ذلك فإن الناس الذين يشعرون بانحدارهم من أصل مشترك هم أكثر نزوعا للتوحد فى مواجهة المخاطر الخارجية».

Tilly 1990: 106-107[1]

تتجاوز كلا المقاربتين الوظيفية والإرادوية ثلاث مجموعات من الشروط التى ينبغى توافرها لكى ينجح الانتقال إلى الحكم المباشر/ القومية/ التجنيس. المجموعة الأولى هى أن تجعل الشروط التقنية هذا الانتقال ممكنا. أقصد بالشرط التقنى أن الاقتصادات الصغيرة، وبالتالى الجماعات المحلية نادرا ما كانت تقيم صلات وتفاعلات منتظمة وممنهجة فيما بينها؛ لأن تقنيات النقل والاتصال المتاحة جعلت من المستحيل عليها نسج علاقات أكثر دينامية متشابكة حتى لو أرادت القيام بذلك. أما المجموعة الثانية من الشروط فهى اجتماعية- اقتصادية تجعل التجنيس والحكم المباشر أمرين مرغوبا بهما، أو أكثر تلبية لمصالح جماعة نافذة واحدة على الأقل ذات قدرة على فرض هيمنتها.

---

(١) مع أن تحليل هرمان شوارتز يأخذ بالاعتبار الشروط التقنية والاجتماعية- الاقتصادية، فإن بعضا من نصوصه المتعلقة بجذور المركانتلية لاتقل إرادوية عن نصوص تلى:

«بسبب صعوبات انتزاع الموارد من الزراعة، اتبعت معظم الدول سياسة تعرف بالمركانتلية... وكانت سياسة المركانتلية الخارجية فى الواقع وسيلة ذات هدف داخلى هو خلق فضاء قانونى متجانس فى الداخل تتحكم به سلطة مركزية» Schwartz 1994:11

« كانت جهود الملوك فى إزالة العقبات الداخلية بوجه الحركة الحرة للبضائع المفروضة من جانب النبلاء هى الحافز الداخلى للمركانتلية... فقد باتت ثروات النبلاء خاضعة للضرائب بفضل تجنيس الوضع القانونى لكل رعايا الملك» (المصدر السابق: ٢١).

والمجموعة الثالثة والأخيرة من الشروط سياسية وتتمثل فى توازن القوى الذى يجعل التجنيس قابلا للحياة وعلى تأدية وظائفه. وهذا يعنى أن صعود طبقة مسيطرة ذات مصلحة فى «قومنة» الفضاء الوطنى لايكفى لتحقيق هذه القومنة. فلابد أن ترى كتلة كبيرة أو نافذة من السكان تثويرا كهذا ذا مشروعية.

فحتى حين أدخلت نظم سكك الحديد الحديثة إلى مناطق عدة، قاوم كثير من المجتمعات القائمة على القبائل أو الطوائف المغلقة محاولات قادتها الحداثيين توحيد السوق وإقامة حكم مباشر مركزى؛ لأن النظم الاجتماعية التى شرعنت اللامساواة كانت فاعلة بعد. وبالمثل، لم تكن الطبقات الحاكمة قبل البرجوازية ذات مصلحة فى تجنيس رعاياها؛ لأن التجنيس انطوى على تثبيت مفاهيم المساواة والمواطنة، وهى مفاهيم ناقضت الأسس المشرعِنة للنظم الاجتماعية والمؤسسات السياسية قبل الرأسمالية التى قامت على اختراع فوارق طبيعية ما بين المكونات المختلفة لمجتمعاتها. فمن دون تلك الفوارق لن تكون ثمة أسس تشرعن بها السلالات الحاكمة وكبار ملاك الأرض والتجار الكبار مكانتها المميزة. وينبغى لهذا الاستنتاج الأخير أن يذكرنا من جديد بأن الأيديولوجيا وأنماط الوعى غير قابلين للاشتقاق آليا من القوى المصلحية والتقنية، ولا يمكن اختزالهما إلى تلك القوى.

من القرن السابع عشر وطوال القرن التاسع عشر كانت مجموعات الشروط المحفزة لصعود مفاهيم جديدة عن الدولة والمجتمع تتبلور تدريجيا فى كل مكان تقريبا فى غرب وشمال أوربا. وتأثرت مناطق كثيرة أخرى فى وسط وجنوب وشرق أوربا بشدة بتلك التطورات. وهكذا أخذت بروسيا/ ألمانيا فى وسط أوربا وإيطاليا واليونان فى جنوبها وبلغاريا وصربيا فى شرقها شكلها كدول حديثة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. كانت القومية كرابطة تشد أعضاء مجتمع ما يتشاركون فى الإحساس بهوية واحدة حجر الزاوية فى هذا التحول الكبير.

لكن القومية، كما هو معروف، مفهوم شديد الهلامية والمطاطية يمكن لعدد لاحصر له من المدارس الفكرية (المتصارعة أحيانا) أن تنتمي إليه. وقد أنتجت هبّة الاهتمام بهذا الموضوع مؤخرا عددا من المساهمات القيمة (على سبيل المثال: B. Anderson 1991, Gellner 1983, Hobsbawm 1990, Hrosch 1993, Meadwell 1999). استنادا إلى تلك المساهمات وغيرها سأحاول أدناه استكشاف جانب واحد من جوانب القومية هو ارتباطها بعملية تجنيس سكان مجتمعات مختلفة؛ وبالتالى بصعود ما نعتبره اليوم بنى الدولة الحديثة. ليس من الصعب التعرف على الترابط بين القومية والتجانس. غير أن العلاقة الدقيقة بين الأخير والانتقال إلى الحكم المباشر والدمقرطة تغدو مسألة أعقد بكثير ما إن نُدخل (بالضرورة) الممارسات الفعلية للنازية والفاشية فى أوربا والبعثية والناصرية فى المشرق إلى تحليلنا.

لننظر إلى تعريف التجنيس: *إنه العملية المنطوية على الانتقال من سياسة وهيكلة اجتماعية تتأسس على الإيمان بوجود فروق متأصلة مسبقة بين الحكام والمحكومين، وبين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع بسبب تلك الهويات والتشابهات المسبقة التى يشتركون بها*. بتعبير آخر، هو العملية التى لايعود مقدّرا للحاكم أو للحرفى أو لغيرهما أن يكونا هكذا لمجرد انتمائهما إلى دين أو عرق أو إقليم أو قبيلة ما. فى ظل التجنيس تصاغ/ تخترع سمات لغوية أو ثقافية و/ أو تاريخية مشتركة تتميز بها غالبية الجماعات التى تقطن فضاء جغرافيا واحدا. عند ذاك يتحقق الزعم/ الإعلان بأن كل أعضاء المجتمع يحظون بحقوق وامتيازات متساوية على العكس ممن لايمتلكون تلك السمات المشتركة. يكفى الاعتراف بأن العناصر اللغوية أو العرقية أو التراثية المشتركة تغدو رابط العلاقات بين البشر، أو العناصر التى تحدد العلاقة فيما بينهم لكى تنفتح إمكانية الحراك الاجتماعى أمام أبناء مجتمع ما. فالأفراد الذين اضطروا إلى التخصص فى وظائف محددة مرموقة أو متواضعة صار بوسعهم منذ الآن اختيار ما يريدون القيام به، من الناحية النظرية على الأقل. ولقد عرضنا أعلاه الشروط المسبقة التقنية والاجتماعية- الاقتصادية والسياسية

المطلوبة لإعادة تعريف معنى الوظائف تحت تأثير التجنيس. ولكن كيف تؤدى القومية هذا الدور بالضبط، ولماذا؟.

لعل السياسات المركانتلية ساهمت فى نشوء حس بالانتماء القومى بسبب هوسها بحماية السوق الداخلية. لكن بنية الدولة "التنويرية المطلقة" التى عملت فى ظلها وأيدتها لم تسمح بقيام هوس قومى فى المقابل، كما سنلاحظ أدناه. وعليه، فمع أن بوسع المرء أن يعيد تاريخ الدولة الحديثة إلى عصر المركانتلية والدولة المطلقة، فليس بالوسع قول الشىء نفسه فيما يتعلق بصعود القومية كمفهوم منظّم للتشريع والسلطة فى العصر الحديث.

لاشك أن معاهدة أوترخت عام 1714 التى رسّخت لأول مرة مبدأ امتلاك كل دولة «حدودا طبيعية» مثلت تحولا حاسما من الممارسات السابقة حين كانت حدود الدولة تتعين بوصولها إلى أبعد المناطق التى تستطيع وضع يدها عليها وتدافع عنها، وهى حدود قابلة للتوسع والانكماش كما هو واضح. غير أن فاصلا زمنيا طويلا كان ينتظر تحول تلك الحدود إلى حدود فاصلة بين الإثنيات. فى نهاية القرن الثامن عشر قامت أولى محاولات إقامة حد على شكل خط من الغابات يفصل ألمانيا عن فرنسا:

«أثناء الثورة الفرنسية وعهد نابليون حدث تطوران متزامنان هما إعادة تنظيم عقلانى داخلى للحدود الإدارية بين المقاطعات، وتخطيط الحدود الخارجية لفرنسا. وانتهى الأمر عام 1848 مع ظهور «الحدود الإثنية». وفى حين أن الإثنية لم تكن ذات أهمية قط فى صناعة الحدود قبل القرن التاسع عشر، إلا أن صعود الهوية اللغوية «أعاد تشكيل الحدود الأوربية بشكل لم يحدث من قبل قط. باتت *الهوية الإثنية واللغة المبادئ المنظّمة لظهور الدولة-الأمة فى أوربا نهاية القرن التاسع عشر*، ولهذا السبب تصاعدت العاطفة القومية الغامرة فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى».

Fattah 1997: 17

يمكـن أن نسـتنتج مما سبق ومن قرائـن تاريخية أخـرى أن فرض مبدأ المسـاواة بين المواطنـين المنتمـين إلى جماعة تتشـارك فى اللغـة والثقافة والعرق تطلـب خوض معارك شرسـة ضد رغبات السـلالات الحاكمة. ولو تبنينا تفسير تشـارلز تلى القائل أن الحكام اكتشـفوا أن مبـادئ التجنيـس أقـل كلفة وأكثـر كفاءة فى التحكم بالسـكان فـإن علينا إغـماض العين عن الخيار الذى واجهته السـلالات الملكية غير المحلية خلال السـنوات الأخيرة السابقة على نهاية النظم القديمة. فقد كان عليهم إما أن يتعرضوا لكراهية شعبية عميقة أو أن يحدثوا تغييرات عميقة فى تقاليدهم وطقوسـهم وعلاقاتهم برعاياهم. وفى مجـرى تلك الصراعـات الهادفة إلى إقامة الحكـم المباشر والتجنيس وتفـوق الدولة على كل أشـكال التمثيل الاجتماعى الأخرى، لم يتمكن إلا القليل من السلالات الملكية من الصمود فى حين تم اكتساح الغالبية واستبدالها بحكام جدد.

ولكـن بحلـول منتصـف القـرن التاسـع عـشر مـرّت القوميـة نفسـها، فضـلا عن أيديولوجيات أخرى، بتحولات عميقة مع اقتراب أوربا من عصر السياسـة الجماهيرية والاقـتراع شـبه التام. بـات على السياسـيين الطامحين إلى الحصول عـلى الأصوات تبنى خطابات وشـعارات تجذب قطاعات أكثر اتسـاعا. فالعلاقة بين صعود البنى السياسية القوميـة والتجنيـس من جهة وبـين الحكم المبـاشر والديمقراطية من جهـة أخرى أكثر إشكالية بكثير. والسؤال الذى ينبغى إثارته هنا هو: هل تنبع الديمقراطيـة من القوميـة ما دامت القومية ترسـى أسـاس المساواة الرسـمية والقانونية بين أعضاء جماعة محددة؟ وإن كان الأمـر كذلـك، فكيف اسـتطاعت أكثر النظـم وحشـية ودكتاتورية فى العصر الحديث شرعنة سلطتها مستندة إلى أساس قومى؟

طرح مايكل مان حجة مفادها أن التطهير العرقى، بل الإبادة الجماعية، ليسـت مجرد ندبـة عارضة أو ممارسـة «بدائية» تمثـل قطعا تاما مع الحداثة وبنـى الدولة الديمقراطية، بـل هى أبعـد من ذلك بكثير ويمكن اعتبارها «الجانب الأسـود للديمقراطية» (Mann 11 :1999). تقـوم حجته أولا على أن «الصراع الطبقى ومأسسـته» الذى يتجاوز كثيرا كونـه احتراما جوهريـا لحقوق الفرد قيّـد معظـم الديمقراطيات الليبراليـة ومنعها من

ممارسة البشاعات التطهيرية «داخل» جسم المواطنين الأصليين. *ومع هذا فقد نفّذت الديمقراطيات الليبرالية عمليات تطهير هائلة ترقى أحيانا إلى مستوى الإبادة الجماعية في المستعمرات، إذ تم وصف مجموعات اجتماعية واسعة بأنها تقع خارج تعريف «الإنسان»* (المصدر السابق: 23).

ويقدم مان حججا مقنعة بأن الديمقراطيات الليبرالية مارست أنواعا «مخففة» من التطهير حتى داخل «جسم المواطنين الأصيلين». فهو يميز بين نوعين من المجتمعات وبالتالى نوعين من القومية فى عصر الحداثة: القومية فى الدول الليبرالية التى لم تسد إلا فى شمال غرب أوروبا كانت قومية «متراصة». «رغم أن الرأسمالية لم تكن رحيمة فى «ذاتها» فى الدول الليبرالية، فإن المقاومة الطبقية التى تنتجها تلك الرأسمالية تنزع إلى إنتاج تسوية ليبرالية» (المصدر السابق: 24). «حتى القرن العشرين، كانت معظم الجماعات الإثنية بل الدينية السائدة... تتطلع إلى امتصاص «الآخر». يمكن لهذا الامتصاص أن ينطوى على القسر المؤسسى، لاسيما ذلك الرامى إلى القضاء على لغة الأقليات. لكن هذا الآخر لم يكن يتعرض للطرد، ومن باب أولى إلى الذبح. فقد كان مسموحا له أن يصبح بريطانيا أو فرنسيا أو ألمانيا» (المصدر السابق: 25).

فى تلك المجتمعات المستندة إلى مفهوم «الشعب المتراصف» لم يتعرض جسم المواطنين الأصلاء إلا إلى أشكال «ملطّفة» من التطهير. وفى المقابل تسبب وجود فروقات جوهرية عدة فى أوروبا الوسطى والشرقية والجنوب شرقية فى سيادة ما يسميه مان المفهوم العضوى للدولة- الأمة، وهو مفهوم مختلف عن ذاك الليبرالى. « سرعان ما قادت تلك المفاهيم إلى سيادة الجانب المظلم وقادت فى نهاية المطاف إلى الفاشية» (المصدر السابق: 27). غير أن مان يؤكد أن الأشكال الحديثة للتطهير العرقى فى كلتا الحالتين نتجت مباشرة عن صعود السياسة الجماهيرية المستندة إلى مبدأ الأمة والحكم القومى الذاتى. ويكمن الفرق الرئيس بين المفهومين العضوى والليبرالى فى تحديد من يعرّفه المجتمع كمكّون من مكونات الشعب ومن هم الغرباء الذين ليس لهم الحصول على نفس الحقوق والامتيازات الممنوحة للشعب.

أعتقد أن بوسـع مساهمة مان القيمة، لاسيما تمييزه بين القومية "المتراصفة" والقومية «العضوية»، أن توفر أساسـا يسـاعدنا على فهم الأسـباب التـى أدت إلى أن تكون نظم المشرق القومية استبدادية الطابع. فالأسباب النوعية لنشوء أشكال القومية «العضوية» فى شرق وجنوب شرق أوربا تتوافق مع الإطار الأوسع المعروض أعلاه عن الفارق بين التحول البرجوازى والتصنيع الرأسمالى.

حيثما جرى التجنيس فى سياق توسـع اقتصـادى وتصنيع رأسـمالى، كان للأطراف المتسـابقة للوصول إلى السـلطة، فضـلا عن الطبقات والفئات المناضلـة من أجل انتزاع أكثـر مـا يمكن انتزاعه من حقـوق، مصلحة فى الحفاظ على اسـتقرار النظام الاجتماعى وعلى اسـتمرار أدائه لوظائفه بهذا القدر أو ذاك من السلاسـة. وفى المقابل فحين يتحقق الانتقـال إلى الحكـم المباشر من دون تصنيع أو تطور رأسـمالى فإن التركيبات الاجتماعية قبل البرجوازية لاتتحلل بالكامل؛ مما يؤدى حتما إلى أن يتخذ الصراع من أجل السيطرة أشـكالا بـين الأعراق، أو بـين الأقاليم أو بين الأديان أو المذاهب. مـن هنا يرى مان أن التسـلطية الدوليـة ظهرت نتيجة المفهوم العضوى للدولة والشـعب. هذا المفهوم يؤكد أن الشـعب موحّد، غير قابل للقسـمة، ومتكامل عليه ألا يتسـامح مع المصالح الطبقية والفئوية التى يعلو عليها فاعل اسمه الدولة (Mann 1999: 27-28).

لنعـرض الأمر بشـكل آخر: حين تكون طبقـة اجتماعية (هـى البرجوازية الصناعية فى حالتنـا) قـد ثبتـت سـيادتها فى المجتمـع، يعـين إجمـاع أيديولوجى رابـط للجماعات الاجتماعية الرئيسـة حدود ونطاق صراعاتهم الداخليـة. وليس هذا الإجماع غير تصور (خـرافى) مشـترك لماهية المصلحة الوطنيـة. وفى هذه الحال فـإن التجنيس يكون عملية تؤكـد ضمنيا تفوّق ثقافة أو لغات/ لهجات الطبقة السـائدة أو عقيدتها الدينية من دون أن تحظر بالضرورة ثقافات أو لغات/ لهجات أو عقائد الخاضعين. وأمثلة ذلك المقولبة نجدهـا فى التعامل مع لهجة الاسـكتلنديين أو اللغة الويلزيـة فى المملكة المتحدة، أو مع ثقافات الإيطاليين والأمريكيين- الأفارقة فى الولايات المتحدة، إلخ.

أما القومية العضوية، فهى فى المقابل شكل من الصراع الاجتماعى لتعيين الطبقة التى ستصبح سائدة فى تشكيلة اجتماعية ما. ففى حين أن التلوين الإنكليزى أو الواسب[1]، على سبيل المثال، طبع ثقافة وممارسة الطبقات الحاكمة فى كل من البلدين وكان على القادمين الجدد تقليد تلك الثقافات والممارسات لكى يكونوا صالحين للانتماء إلى الطاقم الحاكم، فإن الثقافات والممارسات السائدة لم تتحدد بعد فى البلدان التى عرفت القومية العضوية. لقد ترسخت هيمنة الطبقة الصناعية المتّسعة بفضل قدرتها على تحقيق زيادات جزئية، لكنها منتظمة فى مستوى رفاه السكان وفى قدرتها، فى الوقت نفسه، على احتواء عدد متزايد من الأفراد غير المنتمين إلى الثقافات غير السائدة وضمهم إلى صفوفها.

تظهر القوميات العضوية حين تنضج الشروط المسبقة للتحول البرجوازى متمثلة بأزمة فى مشروعية النظام قبل الرأسمالى وتذرير أفراد كانوا مشدودين لبعضهم من قبل بروابط معينة مسبقا. لكن الرأسمالية والتصنيع الرأسمالى، كما بينا أعلاه، لاتليان تحلل البنى قبل الرأسمالية بشكل تلقائى. لذا يتلون الصراع من أجل السيطرة على التشكيلة الاجتماعية بأشكال الولاءات والتماسك القائمة أصلا: روابط القرابة و/ أو الروابط الأثنية/ المذهبية و/ أو المناطقية. ولكن ثمة سببًا ثانيًا أكثر أهمية لصعود القومية العضوية يتمثل فى أن الصراع هنا يدور بالضبط حول تركيب الجماعات المسيطرة أو التى ستسيطر.

فمع أن التحولات البرجوازية تفسح الطريق أمام فرص الحراك الاجتماعى، فإنها لاتعين بذاتها من سيستفيد من هذا الحراك أى من سيرتقى السلّم. فقد لاحظنا فيما سبق أن عددا لاحصر له من الجماعات المتنافرة الساخطة والمضطهدة تتعبّأ فى العادة فى معركة إنتاج تلك التحولات. وهذا بالضبط ما يجعل صيغة محددة من الخطاب التوحيدى تتبناها وتحاول فرضها إحدى الجماعات مشحونة بشدة ومثيرة للنزاع؛ لأن كلاً من هذه

(١) تتكون المملكة المتحدة من إنكلترا وويلز وسكتلندا وأيرلندا الشمالية. والمقصود هنا أن الثقافة الطاغية أو السائدة فى المملكة المتحدة هى الثقافة الإنكليزية. أما الواسب فهى الأحرف الأولى للمجموعة التى تعد ثقافتها متفوقة فى الولايات المتحدة: أبيض، أنغلوساكسوني/ بروتستانتى.

الخطابـات يحيل ضمنا إلى إمكانية سـيطرة مجموعة مختلفة بوسـعها فرض تصوراتها عن توحيد المجتمع باتّباع صيغتها ومفهومها المحددين للتجنيس.

مـن هنا، ففى حـين أن الثـورات البرجوازية تجرى تحت رايات الدعوة إلى المسـاواة بـين المواطنين، فـإن محتوى تلـك الدعوات وتعريف من سـيكون مواطنا أو لا ليسـت معيّنة بشـكل مسبق قط ولاهى أمر يتحدد بالبداهة. ولايتم حسم تلك القضية إلا عبر صراعـات اجتماعية قد تكون دموية ومسـتديمة. لكن حصيلة تلـك الصراعات هى ما سـيحدد المحتوى الدقيق لكلمة «فرنسى» أو «بريطاني»... إلخ، كما أنها ستعيّن شروط الإذعان فى مجتمع ما.

فى مجـرى هـذه العملية الرامية إلى تحديد السـمات الثقافية للجماعـة- النواة، برهنت سلطة الدولة على كونها الوسيلة الأكثر مضاء فى تثبيت وفرض تفوق تلك الجماعة. فقد أنتج الانتقال من الحكم غير المباشر إلى الحكم المباشر فى القرن التاسع عشر، مترافقا مع توسـع جهـاز الدولة فى كل دول أوربا الغربية عمليـا موجة من التغييرات لم تقتصر على بنـى العلاقات بين الدولة والمواطن، بل على الاقتصـاد وتصورات البشر الأيديولوجية فى تعريفهـم للمواطن وتمييزه عن الأجنبى، وعـلى التمييز بين حقوق المواطن والحقوق المحـدودة للأجنبـى، وعـلى مسـؤولية الدولـة تجـاه مواطنيهـا وعـدم مسـؤوليتها عن الأجانـب، وغير ذلك من تغييرات. باختصار «تجانسـت الحيـاة داخل الدول وتنافرت بين الدول» (Tilly 1990: 116). ولكن كيف حصلت تلك العملية بالضبط؟ ولماذا؟

> «مع توسع الحكم المباشر على امتداد أوربا، بات رفاه الأوربى العادى وثقافته وروتـين حياته اليومـى معتمدا أكثر من أى وقت مضى عـلى الدولة التى صدف أن أقـام فيهـا. تولت الدولة مهمة فرض الخدمة العسـكرية الوطنية فى الداخل، فضـلا عن مهمات أخـرى. أما فى الخارج فقد أخذت بالسـيطرة على الحركة عبر حدودهـا... وبمعاملـة الأجانـب كنـوع مختلف مـن البشر الذين لايسـتحقون الحصول إلا على حقوق محدودة فى حين ينبغى تشديد الرقابة عليهم».
>
> Tilly 1990: 106-7, 116–17

لا ينبغي النظر إلى سلطة الدولة كأداة اعتباطية فى يد من يصادف أن يحكمها. فالسيطرة على سلطة الدولة والقدرة على الحفاظ عليها طوال فترة زمنية معقولة هى نفسها مشتقة بالأحرى من توازن القوى القائم بين الجماعات الاجتماعية المتنافسة. كان الخطاب الواحد الرابط للبشر فى أوربا الغربية مستندا إلى خلطة متميزة تضم الإثنية والدين. فسواء كانت الكاثوليكية أو البروتستانتية هى السائدة فى تلك المجتمعات، تولت الدولة فى معظم الدول الأوربية الآخذة بالتحديث مهمة قطع الروابط العابرة للقوميات بين أبناء الدين الواحد وإقامة كنيسة دولة وطنية يرأسها الملك فى العادة، وهى العملية التى أدت إلى جعل ملوك أو أمراء إنكلترا وسكتلندا والسويد والنرويج والدانمارك وشمال ألمانيا وبوهيميا يرأسون كنائس بلدانهم قاطعين بذلك الروابط مع الفاتيكان. وجرى الأمر ذاته فى فرنسا الثورية، ولكن من دون أن يترأس قادة الدولة الكنيسة فيها[1].

ومع أن القضايا الإثنية لم تثر صراحة فى مجرى انتقال أوربا إلى الحداثة حتى الثورة الفرنسية على الأقل فإن فرض لغة «قومية» على المناهج المدرسية، وفى التعاملات الرسمية كانت من بين وسائل تهميش الإثنيات غير السائدة و إيلائها موقعا دونيا فى المجتمع على أحسن تقدير. أما فى حالات أخرى، وأبرزها استعمار بريطانيا لإيرلندا الشمالية، فقد كان من البساطة إخضاع أمة بواسطة مطاردة أتباع ديانة غير ديانة الدولة هى الكاثوليكية فى المثال الأخير.

---

(١) على عكس الرأى الشائع، لم تتبن فرنسا العلمانية إلا فى عهد الجمهورية الثالثة عام 1905. كان موقف الثورة الفرنسية أبعد ما يكون عن العداء للدين. فحين أعلنت الجمهورية الفرنسية عام 1792، اندلع صراع عنيف فى المعسكر الثورى حول تبنى «دين العقل»، وكان اليعاقبة تحت قيادة روبسبير يسمون أتباع دين العقل العلمانيين «عملاء» للأعداء الأجانب و«ساقطين خلقيا» وكان مصيرهم الوقوع ضحايا للمقاصل عام 1794. كان أحد أقوال روبسبير الشهيرة «الإلحاد مبدأ أرستقراطى» (انظر: Kiernan 1965: 35- 36, Strayer 1970: 15- 16. Lucas 1973: 84- 125. Badie and Birnbaum 1979: chapter 3).
وعليه فسيكون أكثر دقة وصف مساعى الثورة الفرنسية كاستمرارية لعملية توحيد الدين والقومية أو بتعبير أكثر دقة لتأميم الدين التى امتدت من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر.

أثبتت الخطابات التوحيدية والتجنسية فى المشرق أنها لاتقل تفجّرا عن سابقاتها فى أوربا. فبرغم الكثير من الاختلافات الظاهرية الكبيرة كانت الخطابات القومية العربية والإسلامية تقف على أرضية واحدة تتمثل فى بذل جهود حميمة «للبرهنة» على أن غالبية أبناء شعب ما يتشاركون فى خصائص «طبيعية»، لابد أن تكون بالتعريف المعايير والقواعد التى تحكم المجتمع وتحدد تركيب نواة المجموعة السياسية الحاكمة. انتصر التلوين القومى العربى للتجنيس فى مصر وسوريا والعراق (حتى حدوث الانقلابات الجذرية الأخيرة) فى حين انتصر التلوين الدينى فى إيران.

وإذ أبرز التلوين الإسلامى الجانب الدينى وحده كأساس للتجنيس، فإن نظيره القومى تبنى معيارا مركّبا تمتزج فيه العروبة والإسلام. فبعد نقاشات حادة عما إذا كان ينبغى لدساتير النظم القومية التعامل مع الإسلام كمصدر أساس للتشريع أو كمصدر التشريع اتجهت تلك النظم إلى تبنى الصيغة الأخيرة، وأضافت فقرات تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى . غير أن التلوين الإسلامى للتجنيس نفسه احتوى على عنصر قومى مراوغ. فالتطبيق الصارم للإسلام السنى فى أفغانستان كان يعنى فى الواقع العملى اضطهاد أو تهميش جماعات المغول الهزارة الناطقين بالفارسية والطاجيك الجبليين؛ لأنهم يعتنقون المذهب الشيعى. وفى الوقت نفسه لم يكن للأكراد فى إيران، وغالبيتهم من السنة، موقع متكافئ مع الفرس الشيعة (Yousaf 1992: 43-47).

بوسعنا استخلاص مجموعة استنتاجات من دراستنا المقارنة لمحاولات التجنيس فى المشرق وأوربا:

1 - ترافق الانتقال إلى الحداثة بشكل شبه دائمى مع فرض مظهر من مظاهر الوحدة الأيديولوجية على سكان المجتمعات. وكان الدين واللغة والإثنية من بين الأدوات المؤثرة فى فرض تلك الوحدة.

2 - كان توافر بعض الشروط التقنية والاجتماعية- الاقتصادية هو ما جعل الانتقال إلى الحكم المباشر ممكنا. غير أن الشروط والمعايير الرابطة لهذه «الوحدة الوطنية» الجديدة ليست معطاة بشكل مسبق. فمع أن الأيديولوجيا القومية الرابطة للمجتمع

تستمد قوتها على الدوام من عناصر فاعلة فى الذاكرة الجماعية لشعب ما، فإن الشكل الملموس الذى تتخذه يشكل حلبة صراع بين مختلف الفئات الاجتماعية الطامحة إلى تسيّد التشكيلة الجديدة.

3 - تقاتل الفئات الاجتماعية التى تنجح فى النهاية فى السيطرة على السلطةِ السياسية لعرض منظورها الخاص بها بوصفه منظور المجتمع كله أو غالبيته. وتلى ذلك عملية تجنيس أفراد المجتمع وفقا لتلك الخصائص التى تطرح عند ذاك بوصفها خصائص طبيعية. تاريخيا كان من المحتم أن تقود تلك العملية إلى إخضاع الأفراد والجماعات غير المتساوقة أو المقاومة إلى أشكال مختلفة من القسر.

4 - ولما كان التجنيس ينطوى على إبراز خصائص ثقافية مميزة كاللغة أو الدين أو الإثنية مصنّفا إياها كعناصر وحيدة أو رئيسة جامعة للتشكيلة الاجتماعية ومحيلا العناصر الرابطة دون القومية إلى مراكز ثانوية أو دنيا، فلابد أن تبرز جماعة أو جماعات لتكون نواة الأمة المتكونة حديثا. والمعايير الأيديوجية لهذه الجماعة النواة، وهى فى الغالب تصورات الجماعات التى ينحدر منها القادة الجدد، هى ما ستكوّن معظم عناصر توحيد المجتمع.

5 - تؤدى الأيديولوجية الموحّدة وتركيزها على عنصر ثقافى معين ضمن تشكيلة اجتماعية ما وظيفة المبدأ المشرعن لصعود وسيادة الطبقة الاجتماعية الجديدة. لهذه النقطة أهمية حاسمة فى فهمنا للتفاعل المتبادل بين التصورات الأيديولوجية وبين المصالح الاجتماعية- الاقتصادية، وهو التفاعل المؤدى إلى تشكيل الطبقات الاجتماعية الحديثة؛ لذا سنتناول الأمر بتفصيل أكبر فيما بعد. لكن من اللازم قول بضع كلمات هنا.

6 - يعنى صعود نظام اجتماعى - اقتصادى جديد بالتعريف إرساء أسس أنماط جديدة لتكوين الثروة والاستحواذ عليها وتوزيعها. فهو ينطوى إذن على تكوين أسس جديدة لتكوين طبقة اجتماعية ما. *غير أن الشروط التاريخية تحدد نطاق الآليات الممكنة للاستحواذ على الثروة وهى شروط غير شخصية، بمعنى أنها تحدد إمكانية*

صعود طبقة رأسمالية على سبيل المثال، لكنها لا تعيّن من سيكون عضوا فى تلك الطبقة، أو غيرها من الطبقات، ولا من سيكون ضمن الطبقة المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا فى تشكيلة اجتماعية ما. فالصراعات السياسية الدائرة حول المحتوى الأيديولوجى المحدد للقومية هى فى الوقت نفسه صراعات بين الأطراف المتنازعة تؤدى حصيلتها إلى بروز إحدى تلك الجماعات بوصفها متمتعة بشكل «طبيعى» بالميزات التى تؤهلها لتجسيد الوحدة الوطنية؛ وبالتالى للعبها دورا قائدا فى العهد الجديد.

7 - وعليه فإن تشكل أجنّة الطبقات الحديثة السائدة لايقل اعتمادا على علاقات محددة سلفا عن الطبقات القديمة، بمعنى أن حس التماسك بين أعضاء الأولى يستند إلى روابط الزمالة أو الانتماء المناطقى أو العلاقات العائلية أو الانتماء الدينى أو الثقافى أو المذهبى أو الإثنى. وبدهى أن جنين الطبقة التى ستصبح سائدة لايضم كل أعضاء تلك الجماعة النواة، لكن أبرز عناصر تلك الطبقة سينتمون إليه. وهذا يعنى أن الطبقة الحاكمة ستنزع إلى ضم أفراد من خارج صفوف الجماعة النواة إلى صفوفها.

8 - يتجسد التناقض الكامن فى الدولة القومية فى حقيقة أن هذه الدولة تنشأ معلنة وضع حد لكل الامتيازات الموروثة التى استندت إليها النظم القديمة، لكنها تحصر السلطة والثروة فى الوقت نفسه بالأفراد الذين سيتم تعريفهم كمواطنين فى تلك الدولة. ومع هذا فإن الدولة القومية تظل تمثل خطوة هائلة إلى الأمام حتى فى هذه الفترة المبكرة لقيامها. فمن الناحية النظرية على الأقل، ترسى مفاهيم المساواة بين المواطنين وتكريس المواطن كوحدة بناء الأمة الأساس لخوض مزيد من الصراعات التى ينتج عنها صعود أفراد إلى صفوف الطبقات الحاكمة وخروج آخرين منها واستبدال فئة بأخرى، وإطلاق عمليات الحراك الاجتماعى التى ينتقل فيها الأفراد بين الطبقات والفئات. ودلالة هذا كله أن الطبقات الحاكمة الحديثة فضلا عن المواقع الطبقية الأخرى ليست طوائف مغلقة كما كان عليه الحال فى العصر قبل البرجوازى. يعرض غرامشى هذه الفكرة بشكل بالغ الدقة:

«تنطوى الثورة التى تحدثها الطبقة البرجوازية فى مفهوم القانون، وبالتالى فى وظائف الدولة بشكل خاص على الرغبة فى فرض التوافق... كانت الطبقات الحاكمة القديمة محافظة من حيث الجوهر، بمعنى أنها لم تنزع إلى تسهيل العبور العضوى من الطبقات الأخرى إلى صفوفها، أى إلى توسيع دائرتها الطبقية «تقنيا» وأيديولوجيا. كانت تلك الطبقات تتبننى تصورا عن أنفسها كطائفة مغلقة. أما الطبقة البرجوازية فتطرح نفسها ككائن عضوى دائب الحركة قادر على امتصاص المجتمع بأسره رافعا إياه إلى مستواها الثقافى والاقتصادى. لقد تحولت وظائف الدولة كلها؛ فالدولة صارت «مثقِّفة للآخرين».

Gramsci 1971:260

9 - ينحلّ التناقض بين الدولة القومية بوصفها مقولة تاريخية قادرة على التحول إلى نظام مبنى على الولاءات الهرمية المسبقة مثل سابقاتها من جهة وبين الدولة القومية كنظام داع إلى حرية المواطن الفرد فى التنقل عبر السلّم الاجتماعى وفقا لقدراته من جهة أخرى من خلال آليات التوسع الرأسمالى ومن خلال الصراعات الاجتماعية التى يولدها هذا التوسع نفسه. ويمكننا تفسير هذه العمليات أيضا باللجوء إلى تمييز مايكل مان بين القومية العضوية والقومية المتراصفة.

10 - حيثما نجح التوسع الرأسمالى والتراصف الاجتماعى الملازم له، تكتسب الطبقة السائدة مشروعية إضافية فى أعين السكان بسبب اعتقاد الآخرين بقدرتها على تحقيق مزيد من الرفاه للمجتمع. يطرح ازدياد الرفاه إمكانية مزدوجة تتمثل فى انضمام أفراد من خارج الجماعة النواة إلى الطبقة السائدة من جهة، وإدماجهم فى الخطاب الثقافى للطبقة المهيمنة من جهة أخرى. لكن هاتين العمليتين ليستا سياستين مناورتين من جانب الطبقة المسيطرة على الإطلاق. فالتوسع الرأسمالى يزيد من قوة الطبقات الخاضعة، إذ تزداد الحاجة إلى إدائهم وظائف ضرورية تؤمّن العمل السلس للنظام. وستحاول تلك الطبقات الحصول على امتيازات وحقوق تتناسب

مـع أهميـة الوظائف التـى تؤديها. ومن بـين أهم تلك الحقـوق الاعـتراف بثقافاتها بوصفها مساوية لثقافة الجماعات المسيطرة.

11 -من هنا، ليسـت القومية العضوية والقومية المتراصفة خيارين تاريخيين متعاكسـين كليـا ولاهمـا خصيصتان مميزتـان لمجتمعات مختلفة. وفى الوقت نفسـه ليس شـكلا القوميـة «مرحلتين» متعاقبتين بالضرورة يتحتّـم أن تقود إحداهما إلى الأخرى. فهما ليسـتا صيغتين متعاكستين؛ لأنهما يعكسان اللحظات التاريخية التى تتأسس فيها بنى الدولـة القومية. فمن المحتم أن تظهر بعض الأعراض العضوية فى القومية السـابقة للتصنيع، إذ سيكون ثمة نزوع فى هذه الحالة لإبراز المصالح الجماعية عوض المصالح الفردية واتجاه لاضطهاد غير المتساوقين مع «المصلحة القومية». والأمثلة الكلاسيكية للقومية المتراصفة التى من المفترض أن تقود إلى آثار تجنيسية هاضمة أكثر من الآثار القسرية ذات دلالة بالغة فى هذا السـياق: المجتمعان الأوربيان الغربيان اللذان ينظر لهما فى العادة كنموذجين للقومية الليبرالية هما بريطانيا وهولندا.

حـين كانـت البلـدان البروتسـتانتية تضطهـد الكاثوليـك الرومـان (المواليـن لبابـا الفاتيكان) خلال القرنين السـادس عشر والسـابع عشر، سـمحت سـلطات أمستردام للأخيرين بممارسـة طقوسـهم بسـلام *بشرط إلا يسـتطيع المـارة فى الشـوارع التعرف عـلى أماكـن عبادتهم*. وعلى هذا الأسـاس بنيـت «الكنائس المخفية»، كـما كانت تعرف فى أنحـاء المدينـة (Kieman 1965, Strayer 1970). وكانـت القوميـة الإنكليزيـة «المخففـة» مشـابهة لهولندا. فقـد جرى إخضاع الجـزء الشرقى من أيرلنـدا عام 1175، لكنه لم يصبح مستعمرة إلا بعد موجة الغزو البروتستانتى التالية لتحولها البرجوازى فى القرن السـابع عشر (Overy 2001: 118). فى ظل كرومويل تم سـحق ثورة كاثوليكية بوحشـية. ووصل عدم التسـامح مع الإسـكتلنديين ذروته عام 1745 حين ثار اليعاقبة للمـرة الثانيـة، فرد البرلمان البريطانى بمنـع اللباس الوطنى، كالتنـورة، بوصفها رموزا

لتقاليد هذا الشعب (Roper-Trevor)[1]. أما وثيقة الحقوق التى تم إقرارها بعد خلع الملك جيمس الثانى عام 1689 فلم تضمن حرية الرأى إلا للبروتستانت. وتعرّض فيلسوف الليبرالية جون لوك (1632 - 1704) للحظر بسبب دعوته إلى التسامح تجاه الكاثوليك والملحدين. والواقع أن إنكلترا لم تقرّ التسامح الدينى تجاه الكاثوليك إلا فى عام 1829 وتجاه اليهود فى عام 1842، وتجاه الملحدين فى عام 1888[2].

لعل فرنسا الثورية تقدم أفضل مثال على التحول البرجوازى السلطوى. ومن المثير للانتباه أنها نادرا ما كانت موضعا لدراسة المحاولات المتطرفة للتجنيس على يد سلطة ثورية. حافظت فرنسا على بنى سياسية موحدة طوال قرون وقامت ثورتها رافعة شعارات تحررية. وقد لاحظنا فى الفصول السابقة تعاكُس حالتها مع حالة إنكلترا، إذ أدت صراعات الفلاحين ضد كبار ملاك الأرض هنا إلى تمكن صغار الفلاحين والفلاحين الأحرار من وضع أيديهم على كثير من الأراضى. وقد ساهم هذا الوضع فى إبقاء الزراعة الفرنسية متخلفة نسبيا كما ساهم فى تفتت غالبية السكان وتذريرهم. وهكذا كان حالهم عند اندلاع الثورة. وعليه، فبرغم وجود دولة مركزية فقد تطلب تشكّل السوق الوطنية عقودا عدة بعد قيام الثورة. ويمكن التثبّت من ذلك من خلال مؤشرين يدلان على التفاوت المناطقى فى أسعار الحبوب، وعلى مستوى التحضّر السكانى.

«طوال القرن التاسع عشر بنت فرنسا عددا مقاربا من القنوات لما بنته بريطانيا الأصغر منها. وتمكن ملاحظة ضعف نظام النقل وافتقاد السوق

---

(١) Eric Hobsbawm and Terence Renager (eds.) The Invention of Tadition (Cambridge University Press)

اقتطفت النص عن مجلة الإيكونومست 21. 12. 1996

(٢) كان الهم الشاغل لفولتير وروسو، وهما المفكران اللذان أثّرا بدرجة لا تضاهى على مجرى الثورة الفرنسية، تجنيس السكان لا التسامح تجاههم. اقترح روسو تبنى «الدين المدنى» الذى يمارس فيه رئيس الدولة دور البابا الذى يستطيع عند ذاك حظر العقائد الأخرى؛ لأن «الحرية الفردية يمكن أن يتم فرضها بالقوة». ومن جهة أخرى، لم يخف فولتير إعجابه بلويس الخامس عشر الذى أدت سياسته التجنيسية إلى اضطهاد البروتستانتيين (Furet 1981, Cranston 1984,1989).

الوطنية الموحدة من خلال الفروق المناطقية فى أسعار الحبوب التى وصلت عام 1800 إلى 400 بالمئة بين المناطق المختلفة، وإلى 200 بالمئة فى فى عام 1817، وظل هذا الاختلاف قائما حتى فى عام 1847 إذ بلغ 70 بالمئة. وبسبب هذا الافتقار إلى وسائل النقل الرخيصة الثمن اللازمة الأغذية إلى المدن، ظلّت فرنسا متخلفة عن بريطانيا من حيث نسبة التحضّر. ففى عام 1806 لم يعش أكثر من سبعة بالمئة من الفرنسيين فى مدن يزيد عدد سكانها عن الألفين، ولم تصل تلك النسبة إلى الربع إلا فى عام 1846. أما فى بريطانيا فقد كان أكثر من نصف السكان يعيشون فى المدن عام 1581».

Schwartz 1994: 96

عكس النظام السياسى الفرنسى خلال فترة الدولة المطلقة البنية الاجتماعية المفتتة والمذررة. كان بوسع سلطة تنفيذية شديدة القوة الوقوف فوق المجتمع بسبب غياب النزاع بين طبقات قوية ومنظمة. وقام الوزير ريشيليو بتدمير كل قلاع النبلاء المحصّنة قاضيا بذلك على أى محاولة لنيل الاستقلال الذاتى. وبنى فى الوقت نفسه جيشا دائما عام 1726، وهى عملية كانت قد بدأت أصلا منذ القرن السابع عشر حين أممت الدولة الجيش وتولت مسؤولية إعاشة أفراده، بحيث وصل عدد جيش لويس الرابع عشر 300 ألف رجل. وفى أوائل القرن السابع عشر استحصلت فرنسا أربعة أمثال ما استحصلته بريطانيا من ضرائب. ولأول مرة فى التاريخ أصدرت الدولة فى عام 1761 صحيفة رسمية باسم France de Gazette La لتكون ناطقة باسمها فيها فرضت الرقابة على الصحف الخاصة (Cole 1939, Gruder 1968, Downing 1992).

هكذا ثار المجتمع الذى خضع لسيطرة مشددة من جانب الدولة فى عام 1789. لكن الثورة كشفت عن تشظّيه وافتقاده إلى التماسك. وعوض أن نرى برجوازية موحّدة شاملة لفرنسا تواجه المرتبتين الأولى والثانية (الكنيسة وملاك الأرض)، كانت الثورة تدار من جوانب عدة على أسس مناطقية و/ أو مذهبية قائمة على الولاءات

"العمودية". ففى الصراع من أجل قضية الجمهورية كانت المدن تحارب الريف، وقاوم جنوب وغرب فرنسا الشمال والشرق الثوريين. ولم تكن ثورة منطقة الفوندى، التى مثلت واحدة من أكثر أحداث الثورة المضادة دراميا، حالة معزولة. فقد انتشرت حركة العصابات المقاومة للثورة (المسماة شوانيرى) على امتداد الأجزاء الغربية من فرنسا. وفى الوقت نفسه سيطرت الثورة الاتحادية على مناطق حضرية مهمة عدة مثل كاين ونانت فى الغرب وبوردو فى الجنوب الغربى وتولوز وتولون ونيمس ومارسيليا فى الجنوب وليون فى الوسط[1]. وإلى جانب هذا كله، أدّى الصراع بين الملكيين والجمهوريين إلى مواجهات بين البروتستانت والكاثوليك فى نيمز وغيرها (Furet and Ouzof 1988, Johnson 1989: 33- 40, Overy 2001: 202- 204).

وثمة قرائن أخرى على التباعد فى الموقف من الثورة حسب المناطق توفرها لنا المعطيات عن ضحاياها بين إقليم وآخر. يقدر دغلاس جونسن عدد ضحايا ثورة الفوندى المضادة بثمانين ألف والعدد الإجمالى للضحايا فى غرب فرنسا كلها بمئتى ألف (Johnson 1989: 37). كما أعدّ دونالد غرير جردة شاملة لعمليات الإعدام المنفَّذة فى فترة الإرهاب للثورة الفرنسية (أواخر 1793- منتصف 1794) حسب الدائرة الإدارية. وقد وجد أنه باستثناء دائرتين تم تنفيذ أحكام الإعدام فيهما (السين وبا دو كاليه) كانت كل دائرة شهدت أكثر من مئتى حالة إعدام تقع فى جنوب وجنوب غرب فرنسا. تجاوز العدد الإجمالى لمن تم إعدامهم فى تلك الفترة وحدها 15 ألف بكثير (Greer 1935: 147). هكذا كان عمق الانقسامات الجغرافية/ المذهبية التى وسمت الثورة الفرنسية لدرجة أن مؤرخا مرموقا هو سيشر وصف تاريخ الثورة الفرنسية بأنه تاريخ حروب أهلية.

إذن، مع أن الانتقال إلى الحكم المباشر ترافق عموما مع توسيع وتعميق وامتداد تدخل الدولة فى الحياة اليومية، فإن التدخل الأكثر نفاذا إلى مسامات المجتمع

---

(١) اندلعت الثورة الاتحادية فى النصف الثانى من عام 1793 إثر قيام الجناح الثورى المتطرف بإقصاء الوسطيين من صفوف الجمعية الوطنية.

(والأكثر دموية) حدث حين كانت القومية العضوية سائدة. ويلاحظ تشارلز تلى فى هذا السياق:

«مع تثبيت الحكم المباشر تم إنشاء نظم المراقبة ورفع التقارير التى جعلت مدراء المناطق مسؤولين عن التنبؤ بالحركات التى قد تهدد سلطة الدولة أو رفاه زبائنها الرئيسين ومنع حدوثها. وتغلغلت قوى الشرطة الوطنية فى صفوف المجتمعات المحلية. وصار للشرطة الجنائية والسياسية قضية مشتركة تتمثل فى إعداد الملفات وإقامة مراكز التنصّت ورفع التقارير المنتظمة وإعداد مسوح دورية عن أى شخص أو منظمة أو حدث يمكن أن يهدد «الأمن العام». ووصلت عملية نزع سلاح المدنيين ذروتها مع الاحتواء الصارم للميليشيات والساخطين».

Tilly 1990: 115, also 110

ومع أن مؤسسة البوليس السياسى فى فرنسا كانت ذات تاريخ طويل سابق للثورة، فإن دورها تغير بشكل ملحوظ عام 1794. يستشهد تشيرنياك بملاحظة فريدريك أنجلز «تحدث المواطن الفرنسى فى القرن الثامن عشر لاعن أمم متحضرة، بل عن أمم مراقَبة». ويعلق على ذلك:

«اعتبر معاصرو الفترة أن سلطات البوليس قبل 1789 كانت لاشىء بالمقارنة مع الوزن الذى حظيت به فى السنوات اللاحقة للثورة. فخلال الصراعات المريرة ازداد دوره أضعافا مضاعفة... فقد تُركت للبوليس السياسى مهمة الحصول أو بالأحرى اختراع «أدلة» إدانة المتهم. وكانت مهمته اعتقال الأفراد وإجراء التحقيقات الأولية إلى جانب المحاكم الثورية، واستدعاء الشهود (أو شهود الزور). وإلى جانب هذا كله كان البوليس السياسى يزرع عملاء له داخل خلايا السجون ويقوم بكثير من «الأعمال القذرة» المشابهة».

Chernyak 1990: 72-3

7.5 خلاصة: القومية المتراصفة والمجتمع المدنى

تتبع هذا الفصل التحولات الاجتماعية العميقة التى ينتجها العبور إلى الحداثة مبرزا توسع الوظائف القمعية والمتغلغلة للدولة خلال هذا العصر. وجاء تأكيدنا هذا بهدف التذكير بأن بنى دولة اليوم الليبرالية الديمقراطية التى ننزع إلى مماهاتها بالحداثة ليست بالضرورة نتاج هذا التحول. فالتأثيرات التى تركتها ثورات المشرق لم تكن استثناءلهذا النزوع الكونى، إذ إنها كرّست من الناحية القانونية والسياسية انهيار مختلف أنماط علاقات الملكية وعلاقات الأفراد والجماعات قبل البرجوازية. وإذا كان العنف الذى مارسته (ولاتزال تمارسه) الدولة يفوق فى مستواه ما عرفته مجتمعات أوربية غربية أخرى خلال فترات عبورها إلى الحداثة، فليس مرد ذلك اختلاف طبيعة التحولات الثورات بل إنه ناتج عن *فشل ثورات المشرق الذريع فى بلورة آليات توافقية بديلة بوُسعها ربط الأفراد فيما بينهم، أو بتعبير آخر بسبب فشل عمليات التحول تلك فى توليد مجتمع مدنى.*

قد يتوجه لنا نقد لتغييبنا الواضح لمفهوم «المجتمع المدنى» فى هذا الفصل برغم ارتباط عمليات صعود الفرد وقيام فضاء عام وتكوّن تشكيلات جديدة من القوى الاجتماعية خارج إطار الدولة به. فلماذا اخترنا تحليل الصراعات المرافقة لعمليات العبور إلى الحداثة مستخدمين مفاهيم القومية «المتراصفة» والقومية «العضوية» عوض تحليلها عبر مفاهيم المجتمع المدنى وقدرته على إحداث التغيرات الاجتماعية؟

يكمن سبب ذلك فى معاكستى للتعريف التقليدى الواسع الانتشار الذى يختزل المجتمع المدنى إلى أى اتحادات تقع خارج إطار الدولة، إذ أرى أن العنصر الحاسم فى تشكّل المجتمع المدنى هو تكريس مفهوم الفرد الحر رسميا[1]. ومع أن نشوء الفرد الحر

---

(١) وثمة سبب ثانوى آخر لتعمد هذا الإغفال يتعلق بموضة استخدامه الشعبية الشائعة فى كثير من الكتابات المعاصرة. ذلك أن انبعاث هذا المفهوم القسرى منذ الثمانينيات وضعه فى سياق أيديولوجى مشحون مما أفقده الكثير من قيمته التحليلية.

وتكريس المساواة الرسمية بين أعضاء أمة معينة ينتجان عن صراعات عنيفة تسبق التحول البرجوازى للمجتمع وتمهد الطريق أمامه، فإن تجسّد الفرد الحر فى الواقع العملى يتطلّب فترة زمنية أطول. يؤدى التحول البرجوازى حتما إلى كسب المجتمعات مزيدا من الاستقلال عن الدولة فى الوقت الذى تكتسب فيه الدولة قدرات جديدة على التغلغل فى مسامات المجتمع. لكن هذا الاستقلال النسبى لا يتحول تلقائيا إلى نشوء الفرد الحر وبالتالى المجتمع المدنى. فالاتحادات الجماعية «الخاصة» التى لابد أن ينضم إليها الرعايا لا الأفراد بحكم خصائصهم الموروثة منذ الولادة، كالدين أو القبيلة أو العرق، تنتمى إلى شكل مختلف جذريا من أشكال التنظيم الاجتماعى الذى لايمت بصلة إلى مفهوم المجتمع المدنى؛ لأن مفهوم الاختيار الفردى الحر غائب هنا[1].

ولاتنضج الشروط التاريخية لنهوض الاتحادات الاختيارية الحقة للأفراد إلا بعد أن يدخل الفرد المذرّر فى علاقات اجتماعية مستقلة وهى ليست غير العلاقات الرأسمالية. يتتبع هيغل أصول هذا الوضع الاجتماعى فى فقرة بليغة:

«فى مجرى السعى الفعلى لتحقيق الأهداف الأنانية... يتشكل نظام تفاعل مكتمل تكون فيه معيشة الفرد وسعادته ووضعه القانونى متشابكة مع معيشة وسعادة وحقوق الآخرين».

Hegel 1942: paragraph 183

للمرة الأولى فى التاريخ الإنسانى تسير عمليتا التحول إلى الفردية والجماعية يدا بيد، بمعنى أن الحاجة إلى التفاعل الأوسع نطاقا بين البشر وقيام الإمكانات التقنية لتلبية تلك الحاجة الأوسع لاتترافق مع تشكل الاتحادات غير المختارة بين الجماعات عبر نبلائهم أو سادتهم، بل عبر إرادة الأفراد.

(١) بدهى أن الناس فى مجتمع برجوازى مكتمل تذهب إلى دور العبادة أو تحتفل بطقوس مرتبطة بتراثها، لكنها تفعل ذلك بمحض اختيارها، ولايخضع الفرد للقسر إن قرر نبذ عقائده أو لم يعد متعلقا بتراثه القومى.

ولكـن كيف يتكـون هذا «السـعى الفعلى لتحقيق الأهـداف الأنانية»؟ إنه يتشـكل عبر تذرير السـكان المتحولـين إلى أفراد. وعند ذاك فقط بوسـعهم اختيار عضويتهم فى اتحادات. إن هذا العضو الفرد، وفقا لهيغل:

«لايحتاج إلى سمات خارجية غير عضويته كدليل على مهارته ودخله وسبل معيشته. وهو كذلك إقرار بانتمائه لكلّ هو المجتمع بأسره الذى هو نفسه عضو من أعضائه، وأنه معنى كثيرا بتطوير أهداف هذا الكل».

Hegel 1942: paragraph 253

اقتفـى ماركـس أثـر هيغل فى تتبـع التطور التاريخـى للمجتمع المدنى معيـدا إياه إلى الثـورات البرجوازية التى فجّـرت الروابط الاجتماعية السـابقة المفروضة على الأفراد، مسـتخدما باستمرار تشـبيه هذا التحول بـ«قطع الحبل السرى» الذى كان يربط الأفراد بالجماعـات المحددة سـلفا (Marx 1973: 83-84). غير أنـه أضاف إلى تحليله المعروف هذا لنشوء المجتمع المدنى شرط تغرّب الأفراد فى ظل الرأسمالية.

بهـذا المعنى، ليـس المجتمع المدنـى مقولة فـوق تاريخية يمكن اسـتخدامها لوصف أى تجمع مسـتقل نسـبيا عن الدولة. بل هو شـكل لايتبلور إلا إثر نشوء ميدان السياسة المتخصص الذى تمارسـه الدولة من جهة وميـدان متخصص جديد هو الاقتصاد الذى تتم ممارسـته عبر السـوق. ولاتتحقق هذه العملية على وجهها الأكمل إلا حين تسـيطر الرأسـمالية على التشـكيلة الاجتماعيـة وتنتج تمثيلاتهـا الأيديولوجية التـى تخفى جوهر العلاقات الجارية حقا[1].

---

(١) فى مقـال يحمـل صـبغة نضـالية فاقعة، تهاجم أيلين مايسـكين وود حق الدراسـات الليبرالية الأكاديمية عن المجتمع المدنى التى تصور التاريخ عملية تقدم ثابتة باتجاه تكوين الفرد ترتبط عموما بتطور الملكية الخاصة دافعـة الدولة إلى التجاوب معها بإنشـاء مؤسسـات سياسـية جديدة. غير أن حجتها تتحـول إلى قطعة من السـجال السياسـى عديم الأسـاس حين تزعم بأن ثورة 1688 الإنكليزية وقيام الحكم الدستورى أديًا إلى «تزايـد قـوة أرسـتقراطية مـلاك الأرض» (Wood 1990: 68) وأن «تحلل أوربـا الغربية والفوضى هى ما أنتج المجتمع المدنى».
إن مثـل هذه الآراء تصور الصراعـات والتنازلات الاجتماعية، كما لوكانت مسـارا أحادى الاتجاه تصممه طبقـة معينـة محققة على الدوام نجاح خططهـا، ولاتأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن الإجراءات الدسـتورية=

لأعـرض الأمـر بشـكل تخطيطى (أعترف أنه يبسّـط سلسـلة معقدة مـن العمليات الاجتماعية): تشبه الثورات الأزمات الاقتصادية فى ظل الرأسمالية. إنها *إشارات تدميرية* لاحقة تنزع إلى تصحيح توازنات اجتماعية شديدة الاختلال، مثلما تقوم الأزمات بعمل تدميرى ينزع إلى تصحيح اختلالات التوازن بين المؤشرات الاقتصادية. ولكن فى حين أن تدمير العوامل المسببة للاختلال أمر بسيط نسبيا، فإن ترسيخ الوظائف البنائية أكثر تعقيدا بكثير. ذلك أن الوظائف الأخيرة تعتمد على وجود تشكيلة محددة من العلاقات الطبقية تسـمح بنشـوء نظام اجتماعى - اقتصادى رأسـمالى. وهنا بالضبط يكتسب تمييز مايكل مان بين القومية العضوية والقومية المتراصفة قيمة خاصة.

تندلـع الثورات إثر أزمات عميقـة تقوّض مشروعية العلاقـات الاجتماعية القائمة: تأخذ الطبقات الخاضعة فضلا عن الطبقات غير الحاكمة الأخرى بالتساؤل عن أسباب استمرار تلك النظم وبطرح بدائل ملموسـة. بيد أن الأشـكال الملموسـة التى يتخذها تحلـل البنى قبل الرأسـمالية ليسـت مطروحة بشـكل مسبق قط. فهى نتـاج الصراعات الاجتماعيـة التـى أدت إلى ذلك التحلل. من هنا فإن الصراعـات التى أدت إلى الطغيان العـددى للملكيـات الفلاحية الصغيرة، على سـبيل المثال، تنتج تلوينا مـن الانتقال إلى الحداثـة يختلـف جذريا عـن الحالة التى يتصـدر فيها المزارعون الرأسـماليون التشـكيل الاجتماعـى الجديـد. ففى الحالة الأولى، وفرنسـا أكبر مثال عنها، تلعـب جماهير الأفراد غـير المتمايزين دور القـوة غير المرئية الكامنـة وراء محاولات القادة التحديثية. ويتشـابه المـشرق مـع هذا الحـال، إذ تلعب الجمهـرة غير المتمايزة من هامشـيى المـدن والمزارعين

=تنتـج قواعد تفتح حلبـات جديدة لصراعات الطبقات العاملة. وإلى جانـب ذلك، فإن تحلل المجتمعات والفوضى أديا فى معظم الحالات إلى إنتاج الفاشية وتكاثر العصابات لا المجتمع المدنى.

فى مسـاعيهم لإدانة الرأسـمالية، ينتقد كثير من الأكاديميين اليساريين، لسوء الحظ، ما اعتبره ماركس دورا ثوريا تقوم به، عوض أن يركّزوا على آلياتها الاسـتغلالية والقمعية المتأصلة.

فتحيل نيرا تشـاندهوك، على سـبيل المثال، مفهوم ماركس عن المجتمع المدنى إلى عملية مثيرة للاسـتنكار مقتطفـة رأيـه فى أن الثورة البرجوازية «حرمت الفرد من الوصول إلى وسـائل الإنتـاج؛ لقد جعلته معتمدا على من يسـتطيعون الوصول إليهـا» (Chandhoke 1995: 140). مثل هذه النصـوص وغيرها عن الثورة البرجوازيـة التـى فصلت الناس عـن «روابط الجماعـة الطبيعية» تغفل أن الإنسـان فى ظـل العلاقات قبل الرأسمالية وبفضل «روابط الجماعة الطبيعية» هذه كان إما عبدا أو قنّا.

الذيـن أقصتهم أزمات البنـى الزراعية خارج الأرياف هذا الدور. تكون هذه القوة غير مرئية، برغم تأثيرها الهائل؛ لأنها غير متمايزة وبالتالى فإن تأثيرها غير مباشر أوممأسس. أما فى الحالة الثانية التى تقدم إنكلترا أبرز مثال عنها فكان جيش كرومويل "النموذجى" مكوّنا فى الأسـاس من الفلاحين الرأسماليين، مما جعل تأثيرهم ملموسـا. وإلى جانب ذلك، وربما أهم من ذلك، فإن تاريخا من التوازن النسبى بين الطبقات العليا ثبّتته وثيقة الماغنا كارتا عام 1215 دفع الثورة البرجوازية باتجاه دستورى[1].

وبالإضافة إلى لعب تلك الاختلافات فى تشكيلة القوى الاجتماعية دورا حاسـما فى تلويـن عملية العبـور إلى الحداثة لاحقـا، فإنها تلعب دورا لايقل أهمية فى تحديد شـكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو العلاقة بين الدولة والطبقات السائدة على الأقل؛ لأنها تعيّن حدود ومديات الاسـتقلال الذاتى للدولة وقدرات الأخيرة على فرض الضرائب على المواطنين وإمكانات تدخلها فى الشـؤون الاجتماعيـة- الاقتصادية. تنزع الدولة فى حالـة صعودها فـوق مجتمع مذرّر إلى إنتاج أشـكال عضوية من القوميـة؛ لأنها الفاعل الوحيـد أو الرئيس المتصدر للعمل باسـم أمة غير متمايزة وغير منتظمـة وبالنيابة عنها. فبنـاء إجمـاع أو خطـاب تتوحـد من خلاله غالبيـة الفاعلـين أو الفاعلين الرئيسـين يمر عـبر قمع المعارضة أو السـخط. غير أن الخطاب العضوى لايسـتطيع أن يديم نظاما فى المـدى البعيد. وهنا بالضبـط تتدخل الآليات الاجتماعيـة- الاقتصادية لتمارس عملها. فإن أدى العبور إلى الحداثة إلى انفتاح سـبل التطور الرأسـمالى التى تنشر منافع التوسّـع على قطاعات متزايدة من السـكان، فإن التراصف سيتبع هذا التوسع، وستتبلور صيغة منقّحة لشرعنة القومية[2].

---

(١) الماغنا كارتا هى أول وثيقة فى التاريخ فرض فيها النبلاء قيودا على سلطة الملك. أقرت الوثيقة مبدأ الحريات للرعايا ومنعت معاقبة الأقنان من قبل ملاكي الأرض وإن بقى هذا النص نظريا.

(٢) علينـا ألا نخلط بين ما سبق وبين التمجيد الليبرالى للرأسـمالية كعملية غائيـة تتطور حتما إلى لحظة تاريخية نهائية من الحرية والمساواة عبر التبلور التدريجى لنشوء الفرد، وهى الأطروحة الذائعة لفرانسـيس فوكوياما (Fukuyama 1989, 1991). تتلخـص فكرتـى فى أن التصنيع الناجح ينطوى عـلى قيام دائرة من المصـالح الاجتماعيـة المتشـابكة التـى يمكـن أن تقـوّى الطبقـات العاملة وهـو ما يمكنّهـا بالتالى على فـرض تقديم تنازلات من جانب الطبقات المسيطرة. غير أن هذا قد لايصح على كل أطوار التوسـع الرأسـمالى. فحيثما

وفى المقابل، فإن العجز عن الوصول إلى هذه النتيجة (كما هو حال المشرق) يمكن أن ينزع مشروعية الحداثة كليا. وعند ذاك فإن دولة شديدة الاستقلالية عن المجتمع يمكن أن تستمر فى لعب دور أبوى لفترات زمنية أطول، وفى غياب آليات رأسمالية فاعلة سيرتد المجتمع فى النهاية إلى التذرر ما إن تؤدى الضغوط التى تستنزف موارد الدولة إلى إلقاء الناس خارج النشاط الاقتصادى، وهو ما سنتناوله فيما بعد[1].

كان العمل سلعة نادرة قياسا إلى الطلب عليها (وهى حالة ترتبط فى العادة بالأطوار التوسعية الأولى للتصنيع) يكتسب الأخير قوة اجتماعية هائلة. وما إن تنتقل الرأسمالية إلى تغليب النشاطات التى تتطلب رأسمالا أكثر كثافة وأقل عملا (كما هو حال المجتمعات الرأسمالية المتقدمة اليوم) فإن القوة الاجتماعية لنقابات العمال التقليدية والأحزاب العمالية لاتعود تلعب أدوارا حاسمة الأهمية.

والاعتراض الثانى الأكثر أهمية على الأطروحة الليبرالية، هو أنها تخلط بين قضيتين مختلفتين. الأولى هى أنه من زاوية تاريخية مقارنة محض، من الصحيح القول بأن الرأسمالية وفرت حقوقا اقتصادية واجتماعية وسياسية للفرد أكثر من أى نظام اجتماعى سابق، لكن علينا التأكيد مجددا بأن هذا ليس ناتجا عن منطق داخلى متأصل فى النظام الرأسمالى، بل هو نتاج الأشكال المحددة التى يتخذها الصراع الاجتماعى فى ظله.

أما القضية الثانية التى يثيرها المنطق الليبرالى فهى أن الرأسمالية تحقق الحل النهائى للحرية والمساواة بين الأفراد. والبرهان على هذا الادعاء يتطلب طرح حجج مختلفة جذريا تبين أن ليس بوسع البشرية الارتقاء إلى أشكال تنظيم اجتماعى وسياسى أكثر تفوقا. فلا يمكن البرهنة على هذا الزعم غير المنطقى إلا باعتبار الرأسمالية النظام المثالى وأن مالم يتحقق حتى اليوم لن، وليس بوسعه التحقق لاحقا.

(١) قد يوجه انتقاد إلى هذا التفسير لأسس الاستقلال الذى اكتسبته الدولة فى المشرق بالتذكير بسيطرتها على العوائد النفطية. ومع أن هذا الأمر صحيح من دون أدنى شك، فإن علينا أن نتذكر بأن موارد النفط لاتوفر للدولة استقلالها إلا لأن حجم الاقتصاد صغير نسبيا. فوجود نشاط خاص حيوى واسع النطاق فى اقتصاد عالى التعقيد إلى جانب تمتع الأفراد بمستويات معيشة مرتفعة كاف لتقليص استقلال دولة تبلغ إيراداتها النفطية السنوية خمسين مليار دولار على سبيل المثال.

لنلاحظ عرضا إن ملكية الدولة لحقول النفط نفسها ليست منفصلة عن البنية الطبقية للمجتمع. وقفت مصالح النبلاء وراء تبنى مبدأ مثبّت فى قانون العموم الإنكليزى res ferai naturae مفاده أن من حق مالك مقاطعة تملّك حيوان يمر بأرضه. وتحت تأثير مصالح كبار ملاك المقاطعات العقارية فى أمريكا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمت ترجمة هذا المبدأ إلى «قاعدة الاستيلاء» rule of capture فى القانون الأمريكى. وبموجب هذه القاعدة لايقتصر حق الفرد على ملكية المعادن «غير المنقولة» الكامنة تحت أرضه فحسب، بل إن له الحق فى امتلاك أى حيوان تابع لجاره إذا اجتاز أرضه. وينطبق هذا بالطبع على حقول النفط. انظر: O'Connor 1955: 45.

الفصل الثامن

الطبقات، الدول والحداثة

سنحاول فى هذا الفصل الانتقال من التحليل التجريدى الذى قمنا به فى الفصل السابق ـ إلى إمعان النظر فى ديناميات السلطة والثروة فى مشرق ما بعد الثورات من زاوية أكثر ملموسية، زاوية قد تساعدنا فى قراءة مشاهد التشابه والاختلاف المتوقعة فى منطقتنا بعد ثورات الربيع العربى وإن اختلفت ديناميات الحكم إن ساد حكم القانون، واستندت أنظمة الحكم إلى الديمقراطية، فمن خلال تحليلنا لآليات رأسمالية الدولة فى المشرق سنلاحظ أن النزوع لتحويل موارد متعاظمة من قطاع الدولة إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة ـ متأصل فى تلك النظم وليس عارضًا أو «انحرافًا» برغم تبنى شعارات الاشتراكية أو العدالة الإسلامية، وهو ما يتم تبريره بإبراز «خصوصية» الطريق الذى اتبعه قادة كثير من بلدان المشرق، فعلى عكس النظم ذات الطابع السوفيتى قامت اشتراكيات المشرق ونظام الجمهورية الإسلامية على التداخل بين ملكية الدولة والثراء الخاص.

8.1 الاقتصاد السياسى لرأسمالية الدولة المشرقية:

كانت مصر أولى دول العالم الثالث التى قام فيها نظام رأسمالية الدولة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمقصود بنظام رأسمالية الدولة هنا لا تدخل الأخيرة فى النشاط

الاقتصادى فحسب، بل تملّكها المباشر لقطاعات مالية وإنتاجية كذلك، وبسبب حداثة تلك التجربة وتوسع نشاط الدولة إلى مجالات تجاوزت ما عرفته تركيا فى أوائل القرن العشرين، ولأن التجربة النازية تم تطبيقها باسم الاشتراكية القومية، فقد أصيب كثير من المحللين والأكاديميين والسياسيين بالحيرة فى كيفية توصيف تلك التجربة، لاسيما وأن الموقف الرسمى المصرى كان واضحا فى ابتعاده عن التجربة السوفيتية وفى إطلاقه تسمية «الاشتراكية العربية» على النظام الوليد[1]، بدأ النظام المصرى الجديد بتشريع قانون للإصلاح الزراعى، وتلاه بتأسيس حزب حكومى واحد تغيرت تسمياته حتى انتهت إلى «الاتحاد الاشتراكى العربى»، وفى عام 1956 تم تأميم قناة السويس ثم شرعت الدولة بتنفيذ خطة اقتصادية خمسية عام 1960، وبعد فترة من اتّباع سياسة "تمصير" للمؤسسات الأجنبية تم تأميم كل المصارف وشركات التأمين الخاصة وأكثر من مئتى مؤسسة صناعية وتجارية خلال الفترة 1960 و1961 فى مصر وسوريا التى كانت مندمجة معها فى إطار «الجمهورية العربية المتحدة» (السباعى 1975: 326-336)، ولم يلبث العراق أن اتّبع مسار الأخيرتين ليؤمم فى عام 1964 كل المصارف وشركات التأمين وإعادة التأميم، فضلا عن ثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية (الحافظ 1971: 80)، لكنه لم يؤمم القطاع الأكثر تحكما فى الاقتصاد وهو النفط إلا بين عامى 1972 و 1975.

لم تتبلور نظم رأسمالية الدولة فى المشرق فقط بالطبع، فخلال فترة الخمسينيات والستينيات المتسمة بتصاعد نفوذ حركات التحرر الوطنى واستيلائها على الحكم فى كثير من بلدان العالم الثالث ـ تصاعد دور الدولة لا فى الحياة الاقتصادية فقط، بل فى الحياة السياسية كذلك، ومع هذا فلم تقم نظم دولية بالمعنى الدقيق للكلمة فى كل تلك البلدان، لكن قيام تلك النظم فى المشرق انطلق من أرضية مختلفة عن الغالبية الساحقة من رأسماليات الدولة فى العالم الثالث، فقد كانت الأخيرة تعانى من ضيق شديد لأسواقها

---

(١) لم تكن جدّة التجربة المصرية تكمن فى النظام الاقتصادى الذى أقامته الثورة فحسب، بل إن فكرة تغيير النظام القائم عبر انقلاب عسكرى كانت حتى ذلك الحين تعدّ طريقا رجعيا ويمينيا، من هنا فقد واجه السوفييت ثورة يوليو المصرية بحذر شديد، بل ببعض العداء، فى البدء وانقسمت الحركة الشيوعية بين مؤيد لها (جناح «حدتو»: الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ومعاد لها (الحزب الشيوعى المصرى).

المحليـة، أى إنهـا كانـت ذات عدد سـكان شـديد الضآلة لايكفـى لتحفيز قيـام قطاعات إنتاجيـة خاصـة، أو أن متوسـط دخل الفرد فيها كان شـديد التدنّى؛ ممـا يعنى عدم وجود قـوة شرائيـة كافية بيد الأفراد لتشـكّل طلبا عـلى منتجات القطاع الخـاص، وهنا كان دور الدولـة مطلوبـا لتكون ماكينة أو مسـتهلكًا يمكـن أن يوفر طلبا كبيرا من خـلال إنفاقها، ومـن خـلال خلقها للوظائف مما يوسّـع السـوق بدرجة كبـيرة، ولم تكن هـذه حال دول المشرق؛ لذا فلم يكـن مصادفة أن نجد أن من بين الدول الخمـس عشرة التى أقامت نظم رأسـمالية دولة حتى أواسط السـبعينيات كان العراق وحده ذا متوسط دخل سنوى للفرد يزيد عن 200 دولار، فيما كان هذا المتوسـط بين 100 و200 دولار فى سـت دول وأقل من 100 دولار فى البلدان الثمانية الأخرى، أما من حيث عدد السـكان، فقد كان سـكان مصر وبورمـا فقط يزيد عن العشريـن مليونا، وراوح العدد بين عشرة وعشرين مليونا فى بلدين وبين خمسـة ملايين وعشرة ملايين فى سـت دول أخرى وأقل من خمسـة ملايين فى الدول السـت الأخيرة، فبوجه عام إذن، دخلت مصر وسـوريا والعراق (والجزائر) فى هذا المسار وهى تتمتع بإمكانات كامنة أكبر لصعود رأسمالية حديثة وتحديثية بفضل تدخل الدولة[١].

والواقع أن كل دول العالم الثالث تقريبا عرفت زيادة فى نسـب الاسـتثمار الحكومى إلى إجمالى الاسـتثمارات خلال الخمسـينيات والسـتينيات، لكن مآل تلك الاسـتثمارات تفـاوت جذريا بـين حالة وأخرى، ولعب دورا حاسـما لا فى تحديد أشـكال النظم التى قامت هناك فحسب، بل فى تحديد طبيعة تطورها اللاحق كذلك[٢].

---

(١) كل المعطيات مسـتمدة من الكتب السـنوية للحسـابات القومية للأمـم المتحدة، والقرائن التـى تبين أن الإنفاق الحكومـى يمكـن أن يلعـب دورا أكثر تحفيزا للنمـو فى البلدان الصغـيرة توصّل إليهـا Chencry and Syrquin 1975: 200-207 مـن خـلال دراسـة إحصائية شـملت 104 بلدان، واسـتنتج الباحثان فى دراسـتهما أن الإنفاق الحكومى فى كل البلدان التى يقل سـكانها عن خمسـة عشر مليون نسـمة، وبغض النظر عن متوسـط دخل الفرد فيهـا، كان أعـلى مـن مثيلـه فى البلـدان الأكثر سـكانا، ففى المجموعـة الأولى من البلـدان كان متوسـط الإنفاق الحكومى للفرد الواحد من السـكان يبلغ 0,162 دولار فى البلدان التى يبلغ متوسـط دخل الفرد فيها حوالى 100 دولار، ويرتفـع هـذا الإنفـاق إلى 0,32 دولار فى البلدان ذات متوسـط الدخل الفردى الـذى يبلغ حوالى 1500 دولار، أما فى البلدان الأكثر سكانا فإن الإنفاق الحكومى لفئات الدخل المقابلة بلغ 0.133 و0.216 على التوالى.

(٢) بيّنـت دراسـة لمقطـع عرضى لأكثر مـن ثمانين دولة من العـالم الثالث خلال الخمسـينيات والسـتينيات أن مسـاهمة الدولة فى إجمالى تكوين رأس المال المحلى الثابت راوحت بين ٢٥ و٤٠ بالمئة ولم تشـذ سوى الهند

عنى استثمار الدولة فى الفروع الجديدة فى الصناعة والمواصلات والاتصالات والخدمات، فضلا عن التوسع الهائل فى حجم بيروقراطيتها خلق سوق مغرية خاصة تقدم المنتجات والخدمات المطلوبة، وبهذا المعنى يمكن اعتبار جزء من سياسات رأسمالية الدولة شكلا مكثّفا من الكنزية[1] التى أتاحت لرأس المال المشرقى الخاص التوسع باضطراد فى البناء والتجارة والزراعة والخدمات والنقل فيما كان عبء الاستثمار يقع على الدولة.

جدول (1)

الموظفون الحكوميون والعاملون فى قطاع الدولة فى ثلاث نظم دولية*

مصر		سوريا		العراق	
السنة	عدد المستخدمين	السنة	عدد المستخدمين	السنة	عدد المستخدمين
1952	325	1952	34	1958	58
1966	1035			1960	208
1976	2900	1976	231	1968	318
1979	3887	1979	300	1978	663

* أعداد المستخدمين بالألف لا تشمل هذه أعداد القوات العسكرية والبوليس والأمن

المصادر: Batatu: 1983: 13، هيلان (بدون تاريخ) ILO 1983: 104 ، 315، الخفاجى 1983: 31-35، مهدى 1977: 31، النقيب 1991: 201

=عن ذلك ، وقد كانت هذه النسبة أعلى من نظيرتها فى الدول الرأسمالية المتقدمة بكثير، ففى المجموعة الأخيرة من البلدان ظلت تلك النسبة تتزايد تدريجيا طوال قرن لتصل إلى مدى ٢٠-٤٠ بالمئة فى السبعينيات (Reynolds 1971: 537).

(١) حتى أواخر السبعينيات تبنت الغالبية الساحقة من بلدان أوربا الغربية التعاليم التى جاء بها جون مينارد كينز، وكانت تمثّل حين طرحها قلبا لكل المفاهيم السابقة، ففى مواجهة الكساد العالمى فى عام 1929، دعا كينز إلى تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات وشق الطرق وبناء السدود لخلق فرص عمل جديدة، فالأجور والرواتب التى يحصل عليها العاملون فى تلك الوظائف ستتحول إلى طلب مما يشجّع على زيادة الإنتاج وتنشيط الدورة الاقتصادية.

إن رأسمالية الدولة هى نظام غير مستقر فى جوهره، أو أنه نظام انتقالى بطبيعته بشرط ألا نحدد مآل انتقاله سلفا، والمقصود بالاستقرار هنا هو أن يكون النظام قادرا على إعادة إنتاج العناصر المكونة له على مدى زمنى طويل، وأن يتمكن من الحفاظ على العلاقة النوعية بين عناصره المكونة كما هى حتى وإن تعدّلت العلاقة بين تلك العناصر كمّيا، فالنظام الرأسمالى (أو غيره من التشكيلات الاجتماعية) لايمكن وصفه انتقاليا، على سبيل المثال؛ لأنه يعيد إنتاج الرأسماليين والطبقات العاملة والوسطى وهو قادر على ضبط الصراعات فيما بين تلك العناصر مُعيدا إنتاج العلاقات بين مكوناته حتى وإن نجحت هذه الكتلة الاجتماعية أو تلك فى زيادة حصتها من الثروة أو زيادة تمثيلها فى الجسم السياسى أو فى المؤسسات الثقافية، من هنا فإن استقرار نظام ما لايحتّم ثبات عناصره، وإلا كان نظاما راكدا، بل إنه يحتم حفاظه على العلاقة داخل وبين كل من البنى المكوّنة له.

لماذا لاينطبق هذا التحديد على رأسمالية الدولة؟ لأن العنصر الجوهرى المميّز له هو أنه لايستطيع الإبقاء على ثبات العلاقات بين مكوناته، ففى كل دورة من دورات إعادة إنتاجه يتحول المزيد من الموارد من الدولة إلى أيدى القطاع الخاص، ويستدعى ما سبق التأكيد على قضيتين، الأولى أن عدم الاستقرار هذا ليس أمرا سلبيا أو إيجابيا بحد ذاته كما سنلاحظ، والثانية أن تحويل الموارد إلى القطاع الخاص لايعنى بالضرورة المساهمة فى ضخّ رؤوس أموال له تساعده على إحداث النقلة إلى الحداثة، ولهذا السبب فإن الدور الانتقالى الذى تلعبه نظم رأسمالية الدولة وإن انتهى بالضرورة إلى لبرلة الاقتصاد، إلا أن الشكل الذى تتخذه تلك اللبرلة والدور اللاحق الذى سيؤديه رأس المال فى الحياة الاقتصادية وحدود الاستقلال الذاتى للدولة ودرجة تسلّطها السياسى والبنى الأيديولوجية والفكرية التى ستسود بعد انتهاء تلك المرحلة الانتقالية ليست معطاة سلفا.

نميّز نظم رأسمالية الدولة بوصفها تلك التى انتشرت فى بلدان عدة خارج العالم المصنّع والمنطقة الاشتراكية السابقة، فعلى عكس الأخيرة التى كرّست سياسة ملكية الدولة الكاملة لوسائل الإنتاج (متنازلة فيما بعد لمساحة قليلة من النشاط الخاص فى

الزراعة) كانت نظم رأسمالية الدولة تقوم على امتلاك الدولة وإدارتها لقطاعات إنتاجية و/ أو تمويلية أسمتها قياداتها السياسية بـ«القطاعات الإستراتيجية»، لكن الهدف المعلن والواقع العملى ظل الإبقاء على فسحة تضيق أو تتّسع للنشاط الخاص الخاضع للقيود الحكومية.

وقد أُرسى الأساس الأيديولوجى لتلك النظم على عناصر قومية قد تتلون بتلاوين اشتراكية فى البلدان القريبة من المعسكر السوفييتى سياسيا، وقد تكتفى بالتركيز على تحديث الأمة وبناء الاقتصاد القومى كما فى حالة تركيا وماليزيا وكوريا وتايوان والأرجنتين، وفى كل الحالات السابقة كان ثمة حزب وحيد (أو «قائد») يحتكر العملية السياسية، لكن قادة تلك النظم المشرقية جميعا، لاسيما تلك التى كان المعسكر الغربى ينظر إليها بريبة، كانوا يؤممون بعض النشاطات الاقتصادية الخاصة، مؤكدين فى الوقت نفسه بأن الاشتراكية العربية لاتعارض مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج «بشرط ألا تكون استغلالية»[1] (عبد الناصر 1955، عفلق 1958، Gotheil 1981).

لم يكن قادة النظم الدولية المشرقية وحدهم يعتقدون أنهم يقيمون اشتراكيات جديدة، بل إن كثيرا من الليبراليين والماركسيين فى تلك البلدان وخارجها كانوا مقتنعين بذلك أيضا، فقد اعتبر الليبراليون أن تأميم بعض المصالح الخاصة برهان قاطع على طبيعة تلك النظم المعادية للرأسمالية، أما الماركسيون من أتباع المدرسة السوفييتية فقد آمنوا بأن تلك النظم انتقالية إلى الاشتراكية أو قابلة للانتقال على أقل تقدير.

اعتمد التصنيف السوفييتى معيارا سياسيا لتوصيف بلدان رأسمالية الدولة يقوم على استبعاد الدول التى لم ترفع شعارات اشتراكية لتبرير إرسائها لقواعد تلك النظم،

---

(١) فى محاضرة تعود إلى عام 1951 ألقاها ميشيل عفلق، مؤسس وأمين عام حزب البعث العربى الاشتراكى حتى وفاته، أعلن بصراحة أنه تأثر بفلاسفة ألمان مثل نيتشه وفيشته أكثر مما تأثر باشتراكية ماركس[ ]وقد تم سحب هذا النص من كتبه فيما بعد؛ لأنه وفّر ذخيرة لخصوم البعث لتبيان الطبيعة الفاشية للحزب، وبعد ذلك بعقود، كتب مصطفى طلاس، وزير الدفاع السورى السابق: إن البعث لم يكن ليعادى النازية لولا هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفييتى، أما الناصرية، فقد كان عداؤها للماركسية أكثر براغماتية.

وكان الهدف من وراء ذلك واضحا؛ إذ لم يكن السوفييت راغبين بالإيحاء بأن تلك الاجراءات قد تقود إلى تعزيز نظم هى أبعد ما تكون عن نظامهم، وربما لم يكونوا واعين بذلك أصلا، وعلى هذا فقد استخدموا تعابير من نوع البلدان السائرة فى «طريق التطور اللارأسمالى» باتجاه الاشتراكية، أو البلدان ذات «التوجّه الاشتراكى» أو البلدان «الديمقراطية الثورية»، مع أن رأسمالية الدولة كانت تحقق نجاحات ظاهرية أو فعلية فى بلدان أخرى بعضها معاد للشيوعية مثل تركيا وكوريا وتايوان وماليزيا، ومع هذا فمن المفيد الإشارة إلى أن البلدان التى وقعت ضمن «النادى» السوفييتى بين الستينيات والثمانينيات كانت مصر، والعراق وسوريا واليمن الجنوبى فى المشرق، إضافة إلى الجزائر وليبيا وبورما وتانزانيا والكونغو الديمقراطى والصومال وغينيا وموزامبيق وإنغولا (Ulyanovsky and Pavlov 1973, Ulyanovsky et al. 1975).

اشتركت نظم رأسمالية الدولة كلها فى تبنى سياسة ابتدأت أولا بتوسيع قطاع الدولة من خلال تأميم كل المؤسسات الأجنبية تقريبا وكثير من المؤسسات الخاصة المحلية، وكان القطاعان الأكثر استهدافًا هما المصارف وشركات التأمين، أى كل ما يتعلق بالتمويل والتعامل بالعملات الأجنبية ومع الأسواق الأجنبية[1]، لكن قادة كل البلدان التى سارت فى ذلك الاتجاه أعلنوا بوضوح أن القطاع الخاص سيظل يلعب دورًا يزيد أو ينقص فى الحياة الاقتصادية، مؤكدين أن هذا الشكل من الاقتصاد المختلط الذى لاتكتفى الدولة فيه بتملك أو إدارة قطاعات خاسرة كما كان عليه الحال فى البلدان الأوربية الغربية، بل بإدارة مشاريع يفترض تحقيقها للربح هو الطريق الأمثل لتحقيق الكفاءة والتطور والعدالة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس كانت تلك التسوية بين القطاعين الحكومى والخاص نهائية من وجهة نظر الحكام، وعلى هذا الأساس أيضا

(١) غير أن الهبّة المعادية للاستعمار خلال الخمسينيات والستينيات لم تؤد إلى تأميم كامل المصالح الغربية فى العالم الثالث، فقد توصّل وليامس فى مسح أجراه عن تلك الإجراءات للفترة 1956-1972 إلى أن ثمانية بلدان من العالم الثالث فقط أممت أكثر من ثمانين بالمئة من الموجودات الأجنبية على أراضيها، هذه البلدان هى: الجزائر، بنغلادش، بورما، تشيلى، كوبا، العراق، مصر وسوريا (Williams 1975: 260-274).

أُفسح المجال للقطاع الأخير بممارسة النشاط فى فروع التعهدات والبناء والتشييد والنقل والزراعة وتجارة المفرّق (والجملة فى أحيان كثيرة) والسياحة، وسنلاحظ فيما يلى ما انطوى عليه ذلك التقسيم من تأثير على دورة حياة رأسمالية الدولة وانحلالها اللاحق.

بدهى أن القطاع الخاص سيوجّه نشاطاته إلى الفروع المدرّة للربح، أما الدولة، فبرغم سعيها إلى أن تكون مشاريعها رابحة فإنها لا تستطيع ذلك أغلب الأحيان، لكن نسبة كبيرة من أرباح القطاع الخاص مشتقة بالأساس من تطور واتّساع نشاط الدولة الاقتصادى والخدماتى، هذه العلاقة تكمن فى أساس الاختلاف بين النظم ذات الطراز السوفييتى ونظم قطاع الدولة المختلطة، فثمة علاقة طردية موجبة بين القطاعين فى الاقتصاد المختلط ينتعش فيها القطاع الخاص بالأساس مع توسع قطاع الدولة الذى يزيد طلبه على الإنشاءات ومواد البناء وخدمات النقل وتجهيزات المؤسسات الحكومية التى يوفرها الأول، فضلا عن استحواذه على التعهدات لبناء المدارس والمؤسسات الصغيرة، ولابد أن تتحول بعض الموارد إلى المشاريع الخاصة حتى حين تتولّى الدولة أو المؤسسات الأجنبية المتعاقدة معها إقامة مشاريع حكومية أو مشاريع خدمات عامة كبناء الجسور والسدود وما أشبه ذلك، ولكن إن كان القطاع الخاص يحقق القدر الأكبر من أرباحه بفضل الدولة، ويحقق فوق ذلك أرباحا من عمله فى السوق، أى من خلال إنتاجه الصناعى والزراعى والبناء الخاص والنقل وغير ذلك فإن الدولة لاتكسب شيئا من ذلك، فهى تسعى لتشجيعه عبر الإعفاء من الضرائب وتوفير المواد اللازمة للإنتاج الزراعى مجانا أو بأسعار مدعومة وتقديم القروض الميسّرة والحماية من المنافسة الأجنبية.

وبهذا المعنى فإن تلك النظم انطوت على نزوعين مكوّنين لها هما اللذان يجعلانها غير مستقرة وانتقالية وعاجزة عن تحقيق توازن داخلى بالتعريف، هذان النزوعان المتكاملان بالضرورة هما 1) التحلل الحتمى لقطاع الدولة؛ 2) تحويل موارد متصاعدة إلى القطاع الخاص ونشوء فئات قوية النفوذ تتحكم بالحياة الاقتصادية وتمارس نفوذا كبيرا فى الحياة السياسية؛ إذ تتكامل مصالحها مع مصالح رجال الحكم، يمكن أن تكون

الكتلة الكبرى من تلك الفئات مكوّنة من مضاربين ووسطاء ومتعهّدين، كما يمكن أن تكون من الصناعيين والمستثمرين فى قطاعات الإنتاج والخدمات الحديثة.

اعتمادا على المعطيات المتاحة عن القطاع الخاص فى سوريا والعراق يمكن تقديم صورة جيدة عن أدائه فى ظل النظامين الدوليين، مع أن علينا أن نتذكر أن مالكى المشاريع الخاصة ينزعون إلى إخفاء الكثير من نشاطاتهم خوفا من مضايقة السلطات ومن التعرض للتأميم أو الضرائب الباهظة فى الوقت الذى يضخّمون فيه تكاليفهم الاستثمارية؛ مما يعنى أن هذا القطاع حقق مكاسب أكثر مما يظهر فى العرض التالى.

حتى عام 1989 كانت مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمار أقل بكثير من استثمارات الدولة فى سوريا، وقد تدنّت فى بعض السنين إلى ثلاثين بالمئة فقط من مجموع الاستثمارات، وبرغم هذا فإن الحصة المعلنة من إجمالى الدخل القومى لهذا القطاع لم تنخفض قط عن الخمسين بالمئة، وقد بدأت تتجاوز حصة قطاع الدولة فى التسعينيات، ولابد من التأكيد هنا بأن هذه الحصة لايمكن تفسيرها بازدياد ما استثمره القطاع الخاص خلال ذلك العقد؛ نظرا إلى أن الاستثمارات تتطلب وقتا قبل أن تبدأ بتوليد أرباح، وهكذا فحتى حين كانت حصة القطاع الخاص من الاستثمار تقل عن حصة الدولة، فقد كان بوسعه الاستحواذ على نسب من الدخل تزيد عن نسبة التكاليف التى يتحملها، والواقع أن التزايد الكبير فى الاستثمار الخاص بدأ من التسعينيات حين شرعت سوريا بالانفتاح الاقتصادى جعلت حصة الأخير تطغى بشكل واضح على إجمالى الدخل القومى.

ولم تكن ثمة برجوازية أكثر اعتمادا على الدولة من العراق، فطوال السبعينيات والثمانينيات لم تزد مساهمة القطاع الخاص فى تكوين إجمالى رأس المال الثابت فى العراق عن العشرين بالمئة بعد أن كانت تراوح بين أربعين وخمسة وأربعة بالمئة عشية قرارات التأميم عام 1964، ومع هذا فقد ظلت حصة الأخير إلى إجمالى الدخل فى تصاعد

مستمر، وإذا استبعدنا قطاع النفط والإدارة العامة، فإن حصة القطاع الخاص من إجمالى الدخل تجاوزت الخمسين بالمئة منذ السبعينيات[1].

وسواء تمتعت الدولة التى تنتمى إلى العالم الثالث بموارد تمكّنها من تحقيق استقلال مالى تجاه المجتمع أم لا، فإن دورة حياة رأسمالية الدولة تصل إلى نهايتها حين تصل حدا يجعلها عاجزة عن أن تكون وسيلة لتعبئة ومركَزَة الموارد، متحوّلة عوض ذلك إلى أداة لتشتيتها؛ إذ تتصاعد ضغوط الرأسماليين الذين راكموا ثروات هائلة بفضل تلك الأنظمة من أجل أن يكون لهم دور أكبر فى اتّخاذ القرار السياسى والاقتصادى للبلاد وتعجز الدولة عن المضى فى خلق وظائف تؤدى مهمات فعلية أو وهمية، وبدهى أن الدول الأقل حظا، مثل مصر وسوريا، تصل إلى تلك النهاية قبل غيرها، فبالإضافة إلى ما سبق يتزايد العجز فى موازين مدفوعات تلك البلدان وميزانياتها ويتصاعد التضخّم بسبب الإنفاق الحكومى المنفلت مما يخفض الأجور والرواتب الحقيقية.

من اللافت للنظر أن هذه الظواهر تبدأ بالبروز على الدوام تقريبا بعد عقدين (أو ثلاثة على أبعد تقدير) من قيام نظم رأسمالية الدولة، عند ذاك تتوقف الدولة عن توسيع تدخلّها فى الحياة الاقتصادية وتلجأ إلى تبنى إجراءات مستميتة من أجل جذب القطاع الخاص إلى ملء الفراغ الذى لم تعد قادرة على ملئه، والواقع أن دور العامل الخارجى أو الدولى يكمن هنا، فهو لاينشئ أو يميت نظم رأسمالية الدولة، بل يساهم فى إطالة عمره من خلال مدّها بالمساعدات، ويقصّر منه حين تنضب مصادر التمويل الذاهبة مباشرة إلى الحكومات لا إلى الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية للبلد.

---

(١) المعطيات محتسبة من المجموعة الإحصائية السنوية السورية ١٩٩٦ :١٨٢-١٨٣ و ١٩٧٢ :٧٢، وبالنسبة للعراق فهى من قبيل: ١٩٦٤ :٦٠-٦١، وزارة التخطيط ١٩٦٤-١٩٧١ (عام 1972): 3، والمعطيات للسنوات التالية من المجموعات الإحصائية السنوية العراقية.
لايتناول هذا الكتاب التغيرات التى زلزلت البنية الاجتماعية والأداء الاقتصادى للعراق عقب غزو الكويت وإخضاعه لأقسى حصار تم فرضه على أى دولة فى العصر الحديث، ولكن لابد من الإشارة إلى أن الكيفية التى تأثرت بها الحياة الاقتصادية والسياسية بكل تلك التطورات ذات علاقة وثيقة ببنية البلد الاجتماعية والنظام الاقتصادى الاجتماعى الذى كان قائما قبل ذلك، تم تناول بعض جوانب هذا الموضوع فى al Khafaji 2000b.

وهـذا مايفسّر إعلان مـصر المفاجئ عن تخليها عن أفكار الاشـتراكية العربية وتبنى سياسـة الانفتاح الاقتصادى فى أواسـط السبعينيات التى صاحبها تخفيف قبضة الحزب الواحد على الحياة السياسـية نسـبيا، وقد جاءت تلك التحولات الجذرية فى مصر حين كانـت أيديولوجيا التدخـل الحكومى فى العالم الثالث والتنافس بـين القوتين العظميين فى ذروتها ومسـاعدات دول الخليج والسـعودية لها مستمرة؛ مما يؤكد أن العامل الدولى لايلعب الدور الحاسم فى عمليات نشوء نظم رأسمالية الدولة أو انهيارها، أما فى العراق فقد أطلقت الدولة برنامج خصخصة واسعًا أسمته «الثورة الإدارية» فى الفترة 1987-1988، فى حين أن سـوريا شرّعت أولى سلسـلة القوانين التى أفسـحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار فى فروع كانت حكرا على الدولة عام 1991.

باختصـار، يحل «غروب» شـمس رأسـمالية الدولـة، على حد تعبير جـون واتربرى (1991)، حـين يصـل نزف موارد الدولة حدًا تعجز عنده عن المضى فى تقديم الخدمات العامـة للسـكان وتملّـك وإدارة قطـاع اقتصادى كبـير فى آن واحد، وتكون الرأسـمالية المحلية، فى الوقت نفسـه، قد حققت قـدرا من التراكم يضعها فى موقع قوى؛ إذ تضغط لتقديم المزيد من التنازلات والحوافز وإجراءات اللبرلة.

ومـع هـذا، لابد أن نأخـذ بنظر الاعتبـار أننا حين نتحـدّث عن «ضغط الرأسـمالية المحلية» لانقصد وجود طبقة متجانسـة تعمل بانسجام وتتبنى موقفا سياسيا واقتصاديا موحّـدا يطالب بانسـحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وهذا ناجم بالضبط عمّا سـبق قولـه مـن أن العلاقة بـين الدولة ورأس المال الخـاص تكاملية أكثر منهـا عدائية فى ظل رأسمالية الدولة ولأن كثيرا من فروع النشاط الخاص تعتمد فى ازدهارها على التوسع فى نشـاط الدولة الاقتصادى، من هنا فإن كثيرا من فئات البرجوازية المحلية سـتضطر إلى تنويع نشاطاتها أو الانتقال إلى فروع جديدة لتلافى التعرّض لخسائر، إذن، لايتجلّى هذا الضغـط فى صـورة عمل طبقى منسّـق بل بطريقة أكثر تلوّنا، فحـين يأخذ توازن القوى بـين الدولة والقطاع الخاص بالاختلال لصالح الأخـير أى حين تبدو حاجة الدولة إلى رأس المـال الخـاص شـديدة الجلاء، سيتوافر لدى الأخير ما أسـماه مايكل كاليتسـكى

(1972) سلاح «إضراب رأس المال» المتمثل فى إحجامه عن الاستثمار حين لا يرى فى الاجراءات القائمة حافزا كافيا له للزج بموارده فى فروع جديدة؛ مما يفرض ضغوطا سياسية إضافية على الدولة ويدخل تعديلات مهمة على المحتوى الاجتماعى لمؤسساتها.

ومن الطبيعى أن استجابة كل دولة لمثل تلك الضغوط تتفاوت تبعا لجملة من العوامل، فالدول الأبوية المبنيّة على نظم عقائدية متصلّبة يمكن أن تواجه خطر الانهيار التام إذا قدمت أكثر مما ينبغى من التنازلات للقطاع الخاص، فى حين تستطيع نظم أخرى (فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا على سبيل المثال) القيام بتحولات (مؤلمة) نحو الليبرالية تحافظ على هياكلها الرئيسة، لفترة من الوقت على الأقل.

يمكن أن يتّخذ تحويل موارد الدولة وفتح طرق جديدة ومتوسّعة للنشاط الرأسمالى الخاص أشكالا متنوعة بالطبع، فالدولة ذات الاستقلال الذاتى نسبيا التى تدير مشاريع اقتصادية وتتبنى برامج رفه اجتماعى هى مشتر شديد البأس من سوق تتنافس المصالح الخاصة فيه على تلبية احتياجاتها، كما أن برامج استثمار الدولة فى الأشغال العامة تقود إلى طلب متّسع لمنتجى مواد البناء و مقاولى هذا القطاع، فضلا عن مقاولى قطاع النقل وغيرهم، وعدا تنشيط قطاعات إنتاج الأسلحة وما يرتبط بها، فإن توسع الآلة العسكرية وشبه العسكرية والجهاز البيروقراطى المدنى يعنى زيادة القدرة الشرائية لفئات وسطى ودنيا ناشئة ذات طلب متزايد للسلع الاستهلاكية المعمّرة (كأجهزة التكييف والثلاجات والسيارات ... إلخ) وللسكن الخاص ولخدمات أفضل، كما أن توسع خدمات الدولة يتطلب مزيدا من المكاتب والتجهيزات، وهنا يكمن اختلاف بارز بين نظم رأسمالية الدولة المشرقية (وفى العالم الثالث عموما) وبين النظم ذات الطابع السوفييتى؛ إذ تتولى الدولة فى الحالة الأخيرة إنتاج الغالبية الساحقة من السلع والخدمات التى يفرضها التوسع الاقتصادى، فلا تبقى مجالا للإثراء الخاص إلا عبر العمل فى أجهزة الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات حزبية واقتصادية، لكن تطبيق البرامج الانتقالية إلى اقتصادات تسيطر عليها الدولة يتطلّب فى كلتا الحالتين وبالضرورة تثبيت أسعار صرف العملة المحلية، وفرض قيود صارمة على التجارة الخارجية، لاسيما فى مجال الاستيراد، فضلا عن جملة من القيود البيروقراطية ـ أن هذا الوضع يتيح مجالا واسعا للتكسّب بالاستفادة

من سعر صرف مصطنع للعملة المحلية يتجاوز قيمتها فى السوق الحرة كما يفتح المجال لتمتع فئات معينة من منتجى السلع والخدمات الخاصين بوضع شبه احتكارى فى ظل شحة السلع والخدمات المستوردة وكذلك المنتجة محليا.

وبفضل هذه المسارب وغيرها كثير انتعشت فئات فاحشة الثراء معززة مراكزها فى ظل نظم المشرق الثورية، لم يجرؤ القادة الثوريون بالطبع على شرعنة تلك الظاهرة بوصفها منتجا ضروريا لا عرضيا لسياساتهم لكنهم شجعوا الإعلام والصحافة الرسميين، فضلا عن كثير من محلليهم على الإكثار من الحديث عن «القطط السمان»، وتعود أول إشارة إلى «البرجوازية الجديدة» فى مصر إلى وقت مبكر فى منتصف الستينيات أى بعد بضع أعوام فحسب من بدء تجربة عبد الناصر الاشتراكية (Mabro 1971: 143)، أما فى سوريا فإن الاتحاد العام للنقابات التابع للدولة لم ينس فى معرض مديحه ل «سياسة الدولة المتوازنة فى تشجيع كل القطاعات على المساهمة فى العملية التنموية» التعبير عن القلق من مراكمة القطاع الخاص للثروات عبر «النشاطات الطفيلية» (الاتحاد العام ١٩٨٨ :٥١-٥٢) مثلما عبّر كثير من المسؤولين الرسميين فى الصحف الحكومية (Batatu ١٩٨٩: ٢٠٩-٢١٦).

تستدعى التجربة العراقية مع القطاع الخاص اهتماما خاصا؛ لأن النظام البعثى شدّد منذ البدء على أن اشتراكيته لن تدفع الدولة قط إلى الاستثمار فى «القنوات الضحلة»، بل إن دور الدولة يكمن فى التحكم بالقمم العليا للاقتصاد والسيطرة عليها، وقد اعترف رئيس الدولة منذ أوائل الثمانينيات بوجود ثروات هائلة نسبيا بيد مقاولين وتجار وصناعيين عراقيين وإن تلك الثروات تمت مراكمتها «بفضل الثورة»[١].

---

(١) جاء هذا الاعتراف فى خطابين ألقاهما صدام حسين ونشرتها كل الصحف العراقية اليومية (8 تموز/ يوليه و١١ تموز/ يولية 1983) بمناسبة إطلاق حملة تدعو للتبرع بالذهب لتوفير العملة الصعبة الآخذة بالتناقص بفعل الحرب العراقية ـ الإيرانية، من يقرأ نص هذين الخطابين بتمعن يتوصل بوضوح إلى أن الرئيس العراقى كان شديد الغضب من إحجام الرأسماليين عن التبرع بما يكفى للمجهود الحربى:
«...تعرفون أنه لم يكن هناك غير حفنة من المقاولين قبل الثورة... أما الآن فإن هذا المقاول لايمتلك الآلاف (من الدنانير) بل الملايين... وقد بلغنى أن هذا المقاول لم يتبرع إلا بالفتات من دون أن يسأل نفسه «من أين حصلت على هذه الثروة؟ أليس بفضل الظروف الجديدة؟» (خطاب 8/7).

عـوض أن نكتفـى بسرد غير ذى مغـزى، دعونا نعرض بعض الاسـتنتاجات حول العلاقة بين الدولة والطبقات فى ظل نظم رأسمالية الدولة المشرقية، وسنبدأ أولا بالنظر إلى الميادين الرئيسة التى انطلقت منها الفئات لتكوين ثرواتها؛ لأن تعيين الفروع الأكثر ربحية للقطاع الخاص يكتسب أهمية خاصة لفهم الطريقة التى يعمل بها قانون القيمة فى ظل تلك النظم، وسـنتقل من ثمّ إلى تحليل تركيب النخب الاقتصادية الجديدة والسبل التى اعتمدتها للوصول إلى التحكم بالسلطة الاقتصادية، قد يجمل بعض المراقبين الأمر بتعبير فضفاض اسـمه «القرب» من السـلطة، لكن هذا لن يسـاعدنا على التنبؤ بتركيب فئـات الأثرياء الأكثر حداثة التى ستصعد حتما بعد الربيع العربـى (والإيرانى القادم). دعونـا نتأمـل بدقة صارمة السـبل التى تجعل أفـرادا أو جماعات محـددة مقرّبين إلى نظم كهـذه: علاقـات القرابة، الولاء السياسـى، الانتـماء الطائفى و/ أو الاثنى المشـترك، أو المصالح المشتركة فحسب؟

وسنتسـاءل ثالثـا: إن كانـت النخب التى صعـدت فى ظل الثـورات القومية مخلوقا جديـدا تمامـا أو أن ثمة تدرجات من الاسـتمرارية مـع الجماعات الصناعيـة/ التجارية السـابقة تم الحفاظ عليها، كل ما سـبق سـيكوّن أساسا للسـؤال الأكثر شمولا : هل أن عملية التشـكّل الطبقى هذه خاصة بالمشرق، أم أنها متشـابهة مع مسـارات الانتقال إلى الحداثة فى مناطق أخرى بما فيها المسارات الأوربية؟

8.2 من الدولية إلى الخصخصة:

بعـد عقـد من تسـلّم البعث للحكـم فى العـراق، كان القطـاع الخاص يحقـق تقدما راسـخا، وإن يكـن بطيئا فى النشـاط الاقتصـادى، وكان وجود فئة واسـعة من الأثرياء

فى المناسبة الثانية ذهب الرئيس صدام حسين إلى حد استثارة الوعى الطبقى للرأسماليين:
«إذن فـإن القطـاع الخاص ومالكى رؤوس المال الكبيرة نسـبيا يواجهون اختبـارا فى هذه المرحلة... يمكن للفكر المتطرف أن يتصدر الواجهة ليقول: ... لقد كنزوا أموالهم حين كان الوطن فى خطر... سيرى الناس المقاولـين الذين لم يمتلكوا شـيئا وهم يمتلكـون الآلاف، بل الملايين الآن، سـيرون كيف يتصرف هؤلاء، سيرون كيف تصرف التجار، سيرون الصناعيين وتصرفهم» (خطاب 11/7).

الجدد فاحشـى الثراء جليّا للعيان، وعلى العكس من فترة الحكم الملكى (1921-1958) لم يكن الاستهلاك المظهرى محصورا على فئة من الأرستقراطيين الذين يعيشون فى أحياء منعزلة، وتنحدر غالبيتهم من العوائل التقليدية الثرية، بل بات طقسـا اجتماعيا يمارسـه إناس كانوا حتى الأمس القريب من بين المراتب الأقل حظا فى المجتمع.

وكـما أشرنا سـابقا، فقد تجلى أول مظاهر الثـراء الخاص فى صيف عـام 1983 أثناء إطـلاق حملة التـبرع بالذهب دعما للمجهـود الحربى مع إيـران، وكان العدد المعلن من الأفـراد والعوائل والمؤسسـات الخاصـة التى تبرعت بمبالغ وذهب تجـاوزت قيمة كل منها مبلغ خمسين ألف دولار لايقل عن المئتين[1].

كان مصدر تلك الأرباح السريعة نسـبيا معروفا إلى حد كبير، فعدا الفسـاد وتحويل الأموال الضخمة إلى أقارب المسؤولين وأعوانهم (وهو مالن نتناوله هنا)، أدت قفزات أسعار النفط بعد عام 1973 إلى انتعاش القطاع الخاص حتى فى بلدان المشرق غير المنتجة للنفط بسبب التحويلات والإعانات المتدفقة عليها من بلدان النفط، كان المستفيد الأول من تصاعد استثمارات الدولة قطاع الإنشاءات الخاص، وهذا ما أدى بدوره إلى انتعاش قطاعات ونشاطات أخرى مرتبطة به من مكاتب العمارة والشركات الهندسية إلى صغار الصناعيين والحرفيين وصولا إلى وكالات التعهدات والنقل، ولكن يبقى السـؤال: هل كنا نشهد فى تلك التطورات صعود آلية رأسمالية تقوم على إعادة الإنتاج المتوسع أم لا؟

كان صعـود فئـة مـن مقـاولى البنـاء الأثريـاء واضحا منـذ النصـف الأول من عقد السـبعينيات، وبعد طفرة أسـعار النفط عام 1973 قفز إجمالى تكوين رأس المال (محسوبا

---

(١) تم نشر تلك الأسماء والمبالغ المتبرع بها بشكل متسلسل فى الصحف اليومية العراقية طوال أشهر تموز وآب وحتى بداية أيلول بهدف إثارة الحماس والمنافسة بين المتبرعين المحتملـين، وكذلك لتبيان أن من يتبرعون بمبالـغ كبـيرة يمكن أن يحظـوا بمعاملة متميزة من القيـادة، وقد قمت بتحويل التبرعـات بالذهب إلى قيم نقدية باعتبار سـعر كيلوغـرام الذهب (آنذاك) عشرة آلاف دولار، وتعاملت مـع التبرعات التى تجاوزت قيمتها خمـسين ألف دولار كقرينة، لا كبرهان قاطع، على انتماء المتبرع إلى الفئات الأكثر ثراء فى المجتمع.

على أساس أسعار 1975 الثابتة) من 269,2 دينار عراقي[1] إلى 689,5 عام 1975 وصولا إلى 1188,9 مليونا عـام 1976 (المجموعة الإحصائيـة 1976: 184، المجموعة 1978: 138-139)، مـن هذه الأرقام الضخمة كانت حصة الدولة من الاسـتثمارات فى تكوين رأس المال الثابت تتجاوز الثمانين بالمئة، ولكن من كان يقوم بتنفيذ تلك الاسـتثمارات؟ يتبين ذلك من أن حصة قطاع التشـييد الخاص شـكلت ما يقارب 89 بالمئة، مما يعنى أن المقاولين الخاصين كانوا يجنون ثمار استثمارات الدولة[2].

بفضـل تلـك التطـورات ارتفع عدد المقاولين المسـجّلين رسـميا مـن 828 فى عامى 1971/1970 إلى 1945 فى 1974 ومـن ثـم إلى 2788 عـام 1975، وأدّت هـذه القفزة فى نشـاط الدولة الاستثمارى إلى نشوء ظاهرة تستحق الانتباه مفادها أن المقاولين الخاصين أخـذوا بمـدّ نشـاطاتهم وتكويـن هرم عمـودى ينطوى على إقامـة مصانع كبيرة نسـبيا لإنتاج مواد البناء مثل الإسـفلت والكونكريت وشـبكات البنـاء المعدنية وحجر البناء وغير ذلك.

وكان لابـد أن يصاحب هذا التوسـع فى النشـاطات الكبيرة نسـبيا والطلب المتزايد على تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات نشوء وانتعاش شبكة عريضة من المشاريع والصناعـات والمشـاغل الصغيرة، فوفقـا للإحصاءات الرسـمية ارتفع عدد المشـاريع الصغيرة (وتشـمل هذه خدمات التصليح التى تشـغّل ما لايتجاوز عشرة عمال أجراء) ممـن 7300 عـام 1969 إلى 41719 عام 1977، وكانت الزيادة فى عدد المشـاريع الكبيرة الخاصـة (التـى تشـغّل أكثر من عـشرة عمال) أكثـر تواضعـا بكثير فبين هاتين السـنتين

---

(١) حتى أواسط الثمانينيات كان الدينار العراقى يعادل 3.2 أو 3.3 دولار أمريكى.

(٢) يتكون رأس المال الثابت من الأبنية والمكائن ووسائط النقل والأثاث، ولو استندنا هنا إلى الأسعار الجارية، لا الثابتة، فسـنتوصل إلى اسـتنتاجات أكثر أهميـة؛ لأن جزءا كبيرا من الزيادة فى إنفاق الدولة الاسـتثمارى كان وهميـا إن صـح التعبير؛ إذ إن القدرة الاسـتيعابية لأى اقتصاد، ناهيك عن اقتصـاد غير متقدم، تعجز عن احتمال ارتفاع الاسـتثمار ثلاثة أضعاف خلال عام واحد، من هنا فقد نشـأ جو تضخمى بسـبب قفزات الطلب على موارد شحيحة مما مكّن المقاولين من جنى أرباح هائلة.

ارتفعت أعدادها من 1069 إلى 1282 (المجموعة الإحصائية 1969: 91، المجموعة 1978: 132)، إن هذا الارتفاع شديد الضآلة فى عدد المؤسسات الكبيرة الخاصة برغم الازدهار الذى لاسابق له للأثرياء دليل مهم على عجز سياسة رأسمالية الدولة عن أن تكون ماكنة مساعدة لنهوض نظام رأسمالى حديث.

مثّل عام 1983 منعطفا مهما فى توجه الحكومة إلى مؤسسة الملكية الكبيرة الخاصة، فخلال شهرى نيسان وأيار (أبريل ومايو) من ذلك العام أقرّ مجلس قيادة الثورة، الذى كان أعلى سلطة فى البلاد، القانونين المرقّمين 35 و36، شكّل القانون الأول نقضا كاملا للسياسات المتّبعة منذ ثلاثة عقود التى شجّعت الملكية الفلاحية الصغيرة؛ إذ أجاز تأجير الأراضى التى صادرتها الدولة بموجب قوانين الإصلاح الزراعى إلى شركات خاصة ولآماد طويلة، فى حين أن السياسة المتّبعة حتى ذلك الحين قامت على مصادرة الأراضى بهدف إعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين[1]، أما القانون الثانى المتعلق بإقامة وتنظيم الشركات فقد قلب السياسة المتبعة منذ عام 1964 التى حددت سقفا لرأسمال الشركات الخاصة والتى اهتدت بالاتجاه الناصرى فى مصر متبنيا سياسة تقدم مزيدًا من الإعفاءات والمنح كلما تزايد رأسمالها[2].

وقدم التوجه نحو تشجيع البرجوازية العراقية على الانتظام فى شركات دفعة مضافة لتعزيزها حين تم تأسيس اتحاد للمقاولين عام 1984 تبنى قواعد جديدة فى تصنيف المقاولين؛ إذ لم يعد الانتماء إلى الدرجات الست العليا ممكنا إلا للشركات، أما الأفراد فإنهم يقبعون فى الدرجات الأربع الدنيا، وبما أن قيم العقود الممنوحة لابد وأن تتناسب

(١) قاد الانتعاش الاقتصادى خلال النصف الثانى من عقد السبعينيات وسياسات دول المشرق التى انحازت سياساتها لغير صالح الزراعة إلى هجرات هائلة من الريف وإفراغه من السكان فى حالة العراق ودول نفطية أخرى، ومع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 وتجنيد مئات الألوف للخدمة العسكرية لم يكن بوسع حتى قوة العمل المستوردة التى تجاوز عددها المليونين أن تعوض عن النقص الحاد فى الإنتاج الزراعى، وقد ساهمت تلك العوامل فى سنّ القانون المشار إليه أعلاه.

(٢) قانونا رقم 2934 الصادر فى 17 نيسان (أبريل) عام 1983 و 2935 الصادر فى 18 نيسان (أبريل) عام 1983 المنشوران فى الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية).

مع رؤوس الأموال المعلنة للمقاولين وأحجام شركاتهم، فقد دفعهم هذا التوجه إلى إخراج ثرواتهم إلى العلن[1].

وبلغت تلك التطورات ذروتها فى عام 1987 مع تبنى سياسة خصخصة حاولت تفادى إحراج الحزب الحاكم الذى تبنى الفكر الاشتراكى بإطلاق تسمية «الثورة الإدارية» عليها، وأدت تلك «الثورة» إلى عرض مئات مشاريع الدولة الصناعية، فضلا عن قطاعات التوزيع للبيع، بحلول عام 1989:

«كانت الملكية الخاصة تغطى 53 من الأراضى فيما استأجر المستثمرون الخاصون 46 بالمئة من الدولة، ولم يتبق مملوك للأخيرة غير واحد بالمئة... كما تم بيع تسعة عشر من مداجن الدولة الستة والعشرين وستة من مشاريع تغذية الدواجن الكبرى وأربعة من أحواض الأسماك الكبيرة، فضلا عن مشاريع الخدمات الثانوية كالمطاحن والمخابز إلى المستثمرين الخاصين».

Chaudry 1991: 15

إلى جانب ذلك تم بيع أربعة وثلاثين مصنعا لمواد البناء (الطابوق، والحجر الصناعى والكيميائى، وقوالب الكونكريت، والحصى، والأحجار والأسبستوس) وثمانية مصانع لإنتاج الأغذية والمشروبات، فضلا عن ستة مصانع لإنتاج الأقمشة والسجاد والخشب. ونتيجة لتلك التطورات ساد جو من التفاؤل فى أوساط رجال الأعمال شجعهم على الإعلان رسميا عن تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركاتهم، كما يستدل من الإعلانات المنشورة فى الصحف العراقية.

استنادًا إلى معطيات تم تجميعها من الإعلانات المنشورة فى الصحف اليومية خلال الفترة بين الأول من كانون الثانى (يناير) 1989، والأول من كانون الثانى (يناير) 1990، والموثقة لدى المسجل العام للشركات، قام الكاتب باختيار أكبر ثمانين شركة أعلنت عن فروع نشاطها ورؤوس أموالها كما يبين الجدول (2) أدناه.

---

(١) القانون رقم 59 المنشور فى صحيفة الثورة، حزيران (يونيه) 1984.

جدول (2)

العراق: الشركات الخاصة المسجّلة بين الأول من كانـون الثانى (يناير) 1989 والأول من كانون الثانى (يناير) 1990

حسب فروع النشاط وحجم رأس المال

(ألف دينار عراقى)

ميدان النشاط	15 - أقل من 50	50 - أقل من 100	100 - أقل من 250	250 - أقل من 500	500 - أقل من 1000	1000 - أقل من 1500	1500 - أقل من 5000	5000 - أقل من 10000	المجموع
الزراعة وتربية الحيوان والدواجن والأسماك	-	-	1	1	2	2	-	2	8
إنتاج الأعلاف	-	-	6	-	-	2	-	-	8
الصناعات الغذائية والمطاحن	1	2	1	1	-	1	4	1	11
صناعات الميكانيك والمعادن	1	4	1	2	-	-	1	-	9
الغزل والنسيج ومنتجات الجلود	-	1	2	2	-	-	-	-	5

الصناعات الإنشائية	-	1	3	-	2	1	4	-	11
الصناعات الكيميائية والمنظفات ومواد التجميل	-	-	1	-	-	-	-	1	2
إنتاج الورق	-	1	1	-	-	-	-	-	2
الخدمات الصناعية وأعمال الصيانة	-	3	-	-	-	-	1	-	4
التجارة والسياحة والترفيه	9	5	1	-	-	-	-	-	15
شركات المقاولات	1	1	2	1	-	-	-	-	5
المجموع	12	18	19	7	4	6	10	4	80

المصدر: مجمّعة ومصنّفة من قبل الكاتب من الصحف اليومية العراقية

يتضح من الجدول أعلاه أن عشرين شركة من بين الشركات الثمانين؛ أي الربع، ذات رأسمال يبلغ مليون دينار أو أكثر، من بينها أربع شركات ذات رأسمال يبلغ خمسة ملايين فما فوق، ومن جهة أخرى فإن رأسمال خمس عشرة بالمئة من الشركات؛ أي اثنتي عشرة شركة يقع ضمن المراتب الدنيا التي يقل رأسمالها عن الخمسين ألف دينار، أما المرتبة الدنيا التي تسبق الأخيرة (أي التي يقل رأسمال الواحدة منها عن المئة ألف دينار)، فتمثل 5 , 22 بالمئة من المجموع، ومن حيث فروع نشاط الشركات المسجلة ارتباطا

برؤوس أموالها فمما له مغزى ملاحظة أن عشرًا من الشركات الاثنتى عشرة ذات رأس المال الذى يقل عن خمسين ألف دينار تنشط فى مجالات التجارة أو المقاولات، والواقع أن كل الشركات غير الصناعية أو الزراعية العشرين تقع ضمن المراتب الأربع الدنيا من حيث رأس المال (أقل من نصف مليون دينار) ولاتشذ عن ذلك غير شركة واحدة[1].

وفى المقابل فإن متوسط رؤوس أموال الشركات الصناعية والزراعية يتجاوز رؤوس أموال الشركات الأخرى بأشواط، ولا يعود هذا إلى المتطلبات التقنية للصناعة والزراعة فحسب، بل إلى أن مقاولى البناء الأكثر ثراء ممن رسّخوا مواقعهم كانوا قد إنشأوا شركاتهم منذ 1985 تجاوبا مع القواعد التى تم تبنيها آنذاك، من هنا فإن رأس المال المصرّح به للشركات المسجلة حديثا لايعكس فى الواقع القدرة المالية الفعلية للمقاول.

لنلاحظ أن ستا من بين الشركات العشرين فى الجدول أعلاه تمارس نشاطاتها فى مجال الصناعات الغذائية (وفى المطاحن بالدرجة الأولى) وأربعًا فى مواد البناء ومثلها فى إنتاج اللحوم (تربية الدواجن والأسماك والمسالخ) واثنتين فى إنتاج الأعلاف، كما أن أكثر من ثلث الشركات الزراعية والصناعية (اثنتين وعشرين من مجموع ستين) تتوزع بشكل متساو بين الصناعات الغذائية وإنتاج مواد البناء واحتلت الشركات الزراعية وشركات إنتاج الأعلاف المرتبة الثانية إذ ثمة ثمان لكل منهما.

تدل المؤشرات أعلاه على أن نمط التراكم الرأسمالى فى العراق لم يشذ عن التركيز على الفروع غير الحديثة أو تلك المولّدة لقيم مضافة مرتفعة، والواقع أن من حق المرء التساؤل إن كانت نظم رأسمالية الدولة حققت أى قفزة حين نقارن فروع النشاط أعلاه بالفروع التى نشط فيها بنك مصر قبل نصف قرن، ولأننا نعتمد على

(١) ليس بوسع الكاتب التأكد إن كانت الإعلانات فى الصحف اليومية عن إقامة شركات أمرا إلزاميا فى العراق، ومن ثم فليس بوسعى التأكد من أن العيّنة التى تم جمعها تشمل كل الشركات المسجلة خلال عام واحد، وفضلا عن ذلك فإن الجدول المجمّع عن الشركات العراقية لم يتضمّن الشركات التى لم تحدد رأسمالها أو أسماء مالكيها أو المساهمين الرئيسين فى ملكيتها.

المصادر الموثقة والمعلنة فإن النشـاطات الاقتصادية القانونية وغير القانونية للمقربين من الحكم وهى المشّكلة للجسـم الأكبر من الحياة الاقتصادية لم يتم تناولها هنا؛ لأن معظمها يظل طى الكتمان، غير أن ثمة ظاهرة مثيرة للانتباه تتمثل فى التحول الملحوظ نحـو إنتاج اللحوم والدواجن، ومن ثم إنتاج الأعلاف المصاحبة لتلك النشـاطات، ولقـد لاحظ تيم ميتشـيل مثل هذا التحول فى الإنتـاج الزراعى من التركيز على المواد الأسـاس والحبوب إلى المنتجات التى تسـتهلكها الطبقات الحضرية متوسطة الدخل فى مصر كذلك بعد حوالى عقد من إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادى وتبنى سياسة السوق الحرة:

«باتـت الأولويـة فى اسـتخدامات الأرض الآن تُعطـى لإنتـاج اللحـوم والدواجن ومنتجات الألبان، أما القطن ... فلا تزيد المسـاحة المخصصة له عن مليـون فـدان من أرض مصر البالغة سـتة ملايين... ويحتل إنتاج قصب السـكر مايزيـد بقليـل عـن ربع مليون فـدان، ويسـتخدم اليوم أكثر من نصـف الأربعة وثلاثـة أرباع المليون المتبقية لإنتاج علـف الحيوانات... ونتيجة لذلك فإن مصر تنتج اليوم غذاء للحيوانات يزيد عما تنتج لتغذية البشر».

Mitchell 1991: 21

ويرى ميتشيل أن السبب الرئيس وراء هذا التحول يكمن فى:

«التفـاوت المتزايد فى توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء الذى مكّن الأوائل من تحويل موارد البلاد من إنتاج المواد الأساسية إلى إنتاج مواد الرفاهة».

المصدر السابق

لننتقل إلى سـوريا التى تبنت سياسـة التحول عن الدولية الصارمة عام 1991، أى بعد ثمانى عشر سـنة من التحول فى مصر وأربع سـنوات بعد العراق، ولنلاحظ هنـا أن نشـاط القطـاع الخـاص فى الزراعـة والصناعـة والتجـارة كان أكـبر مما هو

عليه فى مصر والعراق حتى فى ظل السياسات الاشتراكية المتبعة فى السبعينيات والثمانينيات[١].

برغم هذا الدور التقليدى للقطاع الخاص، فلم تمض إلا أربع سنوات على إقرار القانون رقم 10 لعام 1991 حتى جرى إقرار تسجيل 573 شركة برأسمال يقدر بـ 179 مليون دولار[٢]، ومن اللافت للانتباه أن 18 شركة فقط من بين تلك الشركات الـ 573 كانت شركات مساهمة وإن أعلى رؤوس الأموال (حوالى 57 مليون دولار) كانت مستثمرة فى شركات تمتلكها عوائل، وهكذا فإن طرق تسيير الشركات الصناعية الحديثة لم تشذ عن الطرق التقليدية ليس فى تكوين رؤوس أموالها فحسب، بل فى فروع نشاطها كذلك، فقد تخصصت مئة شركة فى إنتاج الغذاء وستون فى صناعات النسيج والملابس والأقمشة وسبع وأربعون فى المنتجات المعدنية وأربع وأربعون فى صناعات التجميل والمنظفات والكيماويات، ولا يقل إثارة للانتباه نشوء نشاط جديد احتل نسبة كبيرة من عدد الشركات المسجلة هو النقل وتأجير السيارات التى بلغ عددها 263 شركة[٣].

---

(١) تبنت سوريا سياسة دولية صارمة خلال الفترة القصيرة الممتدة بين 1970و 1966 حين سيطر الجناح اليسارى لحزب البعث على السلطة، غير أن عديدا من القيود الهيكلية جعلت من المستحيل عليها الاستمرار فى هذا النهج أهمها الوجود التقليدى للجماعات التجارية القوية الحيوية والهروب السريع لرؤوس الأموال والتهريب الواسع للسلع بفضل قرب سوريا من لبنان ذى الاقتصاد الحر الذى زادته الحرب الأهلية انفلاتا، غير أن أهم الأسباب فى رأينا يكمن فى افتقار الدولة السورية إلى القاعدة المالية المستقلة التى تمكنها من الاستغناء نسبيا عن القطاعات الخاصة على العكس من مصر والعراق.

(٢) ما لم تتم الإشارة إلى مصادر أخرى فإن المعطيات الواردة عن تنفيذ القانون رقم ١٩ تستند إلى قوائم تفصيلية غير منشورة أعدتها دائرة الاستشار التابعة لمكتب رئيس الوزراء وحصل عليها المؤلف، استندنا فى حساب القيم على أساس معادلة سعر الدولار لخمسين ليرة سورية.

(٣) حققت شركات النقل وتأجير السيارات أعلى نسبة من المكونات المستوردة إلى إجمالى استثماراتها (٧٢٫٥ بالمئة)؛ لذا فالاعتقاد السائد هو أن كثيرا من الرأسماليين السوريين أبدوا اهتماما بهذا النشاط؛ لأنه يمكنهم من نقل رؤوس أموالهم إلى الخارج بحرية (حوارات أجراها المؤلف مع عدة أفراد من رجال الأعمال السوريين، دمشق صيف 1994 وصيف 1996).

جدول (3)

سوريا: الشركات الخاصة التى تمت الموافقة على تأسيسها

بموجب القانون رقم 10 حسب فرع النشاط

مليون ليرة سورية

فرع النشاط	العدد	الكلفة الاستثمارية
الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات	5	2560,9
الري، حفر الآبار والخدمات الزراعية	8	513,9
الصناعات الغذائية	100	18639,1
صناعات النسيج والأقمشة والملابس	61	7745,9
منتجات الخشب وصناعات الأثاث	5	383,1
صناعة الورق والطباعة والنشر	10	1068,8
الصناعات الكيماوية والأصباغ والبلاستك	44	5022,2
صناعات مواد البناء غير المعدنية	9	661,1
منتجات الصناعات المعدنية الأساس	15	2842,1
الأجهزة والمنتجات المعدنية	47	6663,2
صناعات متفرقة ومجوهرات	1	65,9
النقل وتأجير السيارات	249	405080,1
السياحة والترفيه	3	87,2
إنتاج المواد الصحية والطبية والأدوية	16	2687,4
المجموع	573	*89433,6

* قد لاتتطابق الأرقام مع المجموع بسبب التدوير

المصدر: انظر الهامش رقم 10

إن مسح الفروع التى يفضل القطاع الخاص المصرى الاستثمار فيها أكثر سهولة نسبيا، فقد كانت مصر أول بلد فى العالم الثالث يتبنى نظام رأسمالية الدولة، ومن ثم فإن هذا النظام وصل إلى استنفاد طاقاته فى مرحلة مبكرة، وهذا ما يؤكد من جديد أن جدلية العلاقة بين الدولية واتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق فيها بعد ـ ذات علاقة

بتناقضـات هذا النظـام أكثر مما لها علاقة بالضغوط الدولية كما يعتقد كثير من المحللين؛ إذ إن انتقال مصر إلى السوق الحر تم قبل عقد من بروز الاتجاه الدولى لفرض الخصخصة على البلدان النامية.

أخذت السلطات المصرية بالانتقال من الإستراتيجية الدولية فى وقت مبكر يعود إلى عام 1971، وقد تم هذا الانتقال بالطبع من خلال صراع عنيف ضمن الكتلة الحاكمة، وفى هـذا السـياق لابد مـن ملاحظـة أن الاختلاف الرئيـس بين اللبرلـة الاقتصادية فى سـوريا والعراق عنـه فى مصر يكمن فى الشرعنة السياسـية لهذا الانتقـال، ففى حين أن الخصخصة فى مصر بدأت بعد حملة رسـمية لإدانة الإسـتراتيجيات الاشتراكية السابقة والتبنى الرسمى لنظام الاقتصاد الحر، فإن القادة السوريين والعراقيين كانوا أكثر حذرا بكثير فى الإعلان عن هذا الانتقال؛ إذ لم يلقوا باللوم على التوجهات السياسـية الكبرى بل اكتفوا بالإشارة إلى الحاجة «للتقدم نحو توجهات جديدة» أو أنهم عادوا إلى التأكيد بـأن خياراتهم الإسـتراتيجية والأيديولوجيـة قامت على الدوام على تشـجيع القطاعين الخاص والعام على السواء.

وفى حـين أن سـوريا والعـراق لم يتراجعـا عـن اعتبـار حـزب البعث قائـدا للدولة والمجتمع، فإن مصر اتجهت إلى شرعنة تأسيس ثلاثة منابر هى اليسار والوسط واليمين داخل حزب الدولة الحاكم أى الاتحاد الاشتراكى؛ لتتحول تلك المنابر فيما بعد إلى ثلاثة أحزاب سياسية شرعية أضفت مظهرا تعدديا على الحياة السياسية.

فى عـام 1974 شرّعـت مـصر القانـون 74 الـذى يجيز ويشـجع رأس المـال العربى والأجنبـى الخاص على الاسـتثمار فيها، وتـم تعديل هذا القانون فى عـام 1977 لصالح منح المستثمرين الخاصين مزيدا من الإعفاءات، ومع أن دراستنا معنية بالأساس بتشكل وتبلـور النخب المحلية فإن هذا القانون يعتبر حجـر الزاوية فى برنامج اللبرلة المصرى؛ لأن أثـرى رجال الأعمال المصريـين زجّوا برؤوس أموالهم بالدرجة الأولى فى مشـاريع تخضع لشروط هذا القانون الذى منح حماية قانونية وامتيازات واسعة للمستثمرين.

واستنادا إلى مسح قامت به الباحثة سامية سعيد إمام (1986) يبدو أن توجهات الاستثمار الخاص فى مصر تختلف بدرجة ما عن مثيلتها فى العراق وسوريا؛ إذ تبين دراستها ل 534 شركة مساهمة تم تسجيلها خلال الفترة 1975-1982 إن 38,5 بالمئة من الشركات مثّل إجمالى رؤوس أموالها 50,5 بالمئة من المجموع كانت فى قطاع الخدمات الذى ضم من بين فروعه المصارف والوكالات التجارية وشركات التأمين والفنادق ودور السينما، أما الصناعة فكان نصيبها 25 بالمئة من عدد الشركات المسجلة و20,7 بالمئة من إجمالى رأس المال، وكانت حصة الزراعة والمداجن وتربية الحيوانات واستصلاح الأراضى 9,5 بالمئة من عدد الشركات و7,4 من رأس المال (إمام 1986: 194-195).

جدول(4)

مصر: الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بين 1975 ونهاية 1982

(مليون جنيه مصرى)

حقل النشاط	عدد الشركات	٪	إجمالى رأس المال	٪
قطاع المال والتجارة والخدمات*	206	38,5	985,5	50,5
التشييد والمقاولات	105	19,5	331,6	17
الصناعات التحويلية	132	25	403,7	20,7
الزراعة واستصلاح الأراضى	51	9,5	147,7	7,4
غير محدد	40	7,5	84,1	4
المجموع	534	100	1952,6	100

* يشمل قطاعات المال والمصارف والسياحة والفنادق والمستشفيات والنقل والاتصالات والتخزين والصيانة والوكالات التجارية والتأمين والاستشارات.

المصدر: إمام 1986: 194-195

ليست المعطيات أعلاه قابلة للمقارنة مع تلك العائدة لسوريا والعراق، فالجدول المتعلق بمصر يقدم قائمة شاملة بكل الشركات المسجلة فى حين أن الجدولين عن سوريا

وبخاصة عن العراق اعتمدت على ما يتوافر من معطيات فى دول يغيب عنها كل شكل من أشكال الشفافية.

ففى حين أجازت مصر تأسيس المصارف الخاصة وفق القانون رقم 43، فإن العراق لم يتّخذ هـذه الخطوة إلا فى منتصف عام 1990 وتلتهما سوريا فى ذلك بعد ما يقل عن العقد، وتفسر هذه الأسباب بلا شك التحول المبكر لمقادير هائلة من رؤوس الأموال إلى قطاع المصارف ذى الربحية العالية فى مصر.

8.3 مسارات التشكّل الطبقي

ما إن تـم رفع القيود عن الاستثمار والنشاط الخاص فى بلدان المشرق، حتى ظهر وجود مقادير هائلة نسبيا من رؤوس الأموال فى أيدى الأفراد إلى العلن، والأمر الأكثر إثارة للانتباه هـو أن بعض هؤلاء الأثرياء كانـوا من بين أكثر الفئات فقرا قبل صعود نظـم رأسمالية الدولة، وبدهى أن الثروات المعلنة للمستثمرين الجدد لاتمثل إلا جزءا صغيرا من الملكية المتراكمة فى أيد خاصة بعد عقديـن أو أكثر من إطلاق الشعارات المطالبة بالمساواة والاشتراكية، وجاءت مظاهر الاستهلاك المظهرى والتقارير الإعلامية عـن الإنفاق الفاحش لأبناء تلك البلدان فى أسـواق الغرب، فضلا عن الفروع البدائية للاستثمار الصناعى والزراعى الخاص وقلـة رؤوس الأموال المستثمرة فيهما؛ لتؤكد للمواطـن العادى أن حديثى النعمة لم يعيدوا إلى بلدانهم إلا جـزءا صغيرا من ثرواتهم للاستثمار فى دورة الإنتاج والاستفادة من القوانين الليبرالية الجديدة.

يثير ما سبق أسئلة معقدة عن طبيعة عملية تراكم رأس المال فى ظل نظم ما بعد الدوليـة والتركيب الاجتماعى لما سمى بالـ «برجوازية الجديدة»، إن الارتباط بسلطة الدولة كمصدر أساس للحصول على الثروة فى المشرق أمر يعرفه القاصى والدانى،ولكن ما الذى تدل عليه عبارة «الارتباط» بالضبط؟

تميز دراسة إمام بين ثلاثـة مكونات (أو روافد حسب تعبيرها) للطبقة الرأسمالية بعد تراجع النظام الدولى: تقليدى وبيروقراطى وطفيلى، الرافد "التقليدي" هو الأسهل

تمييـزا؛ لأنـه يتكون من الأفـراد والعائـلات المالكة لـلأراضى أو العائـلات التجارية/ المصرفيـة الحضريـة قبـل ثـورة 1952، ولكـن يبقى السـؤال: مـن ينتمـى إلى الرافدَين الآخرين؟

لعلنـا لانجـد فى الكتابات العربية توصيفات أكثر انتشـارا لتلـك الفئات الثرية التى برزت إثر، أو أثناء، تطبيق السياسـات الاشـتراكية من «البرجوازية البيروقراطية» والـ «برجوازية الطفيلية»، انتشر اسـتخدام المصطلح الأول منذ أوسـاط السـبعينيات ليشير إلى "تلـك العناصر التى احتلت مواقع ومراكز فى جهاز الدولة أو القطاع العام وتمكنت من الاسـتفادة من التحـولات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمـع عبر مراكمة ثروات هائلة" (إمام 1986: 82)[1].

أمـا التعبـير الثانـى فقد اكتسـب شـعبية واسـعة خـلال الثمانينيات وأسـبغت عليه تعريفات عدة أكثرها تقرّبا من العلمية هو أنها "تلك الفئة من البرجوازية التى لاتساهم فى تكوين أو إعادة إنتاج رأس المال، والتى تسـاهم فى نشـاطات غير منتجة" (العيسوى 1983: 55، عبد الفضيل 1984: 52)[2].

مـن الناحية الوصفية، لايشـك أحد فى وجود هذه المكونـات الثلاثة مجتمعة فى كل الحـالات بعد الدولية عمليا، لكن المشـكلة تكمن فى ضعف القيمة التحليلية لمثل تلك المقـولات الوصفيـة، وهو ما سـنبينه الآن، فقـد تراكمت الثروات الخاصـة بيد رجال الحكـم أو المقربين منهم، كما أسـلفنا، فى ظـل نظم تؤكد على وحدانيـة القطاع العام أو دوره القيادى فى الاقتصاد، وبرغم إجراءات التأميم فقد ظلت فئات من القطاع الخاص ناشطة بهذا القدر أو ذاك، وعلى عكس ما يوحى به هذا التوصيف من وجود برجوازية

---

(١) يبدو أن هذا التعبير دخل إلى الكتابات العربية إثر نشر الترجمة العربية لعمل سـوفييتى عن البلدان النامية، ذلـك أن تعريف إمـام «للبرجوازية البيروقراطية» يكرر حرفيا ما ورد فى ذلـك الكتاب (تولبانوف 1974: 297-298).

(٢) اتخذت النقاشـات حول طابع البرجوازية الطفيلية شـكلا شـديد الحدة فى أوسـاط الماركسـيين المصريين خـلال الثمانينيات مؤدية فى نهاية المطاف إلى انشـقاق الحزب الشـيوعى المصرى بسـبب الاختلاف حولها؛ انظر من بين كثرة من الكتابات: العمروسى 1985، المنياوى 1985، عبد الفضيـل 1985، سعد الدين 1985، النصراوى 1983.

بيروقراطيـة وأخرى طفيلية فإن تحليلا لكيفية اسـتخدام رجال الحكم ثرواتهم، سـواء فى فـترة المركــزة أم فى فتـــرات «الانفتاح» يبين صعوبة، إن لم يكن اسـتحالة، التمييز بينهما.

ذلـك أن طابـع النظم السياسـية المنادية بالاشـتراكية جعل من المتعـذّر على المقرّبين إقامة مشـاريع خاصة بأسـمائهم، أضف إلى ذلك أن غالبية هؤلاء انحدروا من خلفيات اجتماعية متواضعة أو كانوا محترفين سياسيين تنعدم خبرتهم بعالم الأعمال، كل هذا جعل مـن مصلحتهم إقامة علاقـات اقتصادية حذرة مع رجال الأعـمال المنتمين إلى الفترات السـابقة بما فى ذلك من تعرضت مشـاريعهم للتأميم، ويفسر هذا حاجة الأثرياء الجدد إلى تكويـن شركات مـع رجـال الأعمال «التقليديـين»، غير أن الجانب الآخـر للمعادلة التـى من دونها تختل تلـك الشركة يتمثل فى أن النظم البوليسـية جعلت من المتعذر على رأس المال الخاص الناشئ أو القديم أن ينشط ويبحث عن تعظيم أرباحه من دون حماية ومشاركة من جانب رجال الحكم برغم كل القوانين المعتمدة رسميا لتشجيع الاستثمار الخاص، من هنا فقد نشـأت شبكة اقتصادية قوية ومتشعبة تجمع الطرفين، وبهذا المعنى علينـا ألا ننظـر إلى تلك الـشركات بوصفهـا انتقالا من النظـم الدوليـة إلى أخرى أكثر انفتاحـا واعتـمادا عـلى آليات السـوق، بـل إنها تعمـل وتزدهر فى ظل مؤسسـات الظل القائمـة أصـلا، ولهذا ينزع الطرفان إلى إعادة إنتاج الوضـع القائم فى المدى القصير، أى حتى يكون بإمكانهم الاسـتغناء عن شبكات الحماية، فمن البداهة أن تكون الدولة هى الطـرف الأقوى فى تلك الشركة القلقة فى المدى القصير، من هنا ظل رأس المال الخاص يحـاول الخروج إلى المجال العربى أو الدولى تحسـبا لأى اختـلال فى العلاقة يؤدى به إلى خـسران ما راكمه من ثروات، وباسـتثناء البلدان التى تتدفق عـلى دولها موارد خارجية ضخمـة كإيران والعراق فـإن رأس المال الخاص يخرج منتـصرا فى نهاية المطاف بعد أن تستنفد الدولة قدراتها على إدامة قطاعها الاقتصادى وتغرق فى الديون الخارجية وتجاهر بحاجتها إلى الاستعانة برأس المال الخاص.

لتوضيح الحجج المعروضة أعلاه يتطلب الأمر هنا أن نعرض تحليلا لعينة من النخب الاقتصادية الجديدة في سوريا والعراق لتعيين أنماط ومسارات الرأسمالية بعد الدولية.

يقدم الجدولان 5 و 6 عينة من الأفراد والأسر التى أمكن التوثق من انتمائها إلى الفئة الأعلى من النخب الاقتصادية فى هذين البلدين (حول طريقة اختيار العينات انظر ملحق الفصل)، لانزعم أن هذين الجدولين يقدمان مسحا شاملا لكل الفاعلين الاقتصاديين فى الحياة الاقتصادية المعاصرة لكلا البلدين، بل أولئك الذين نمتلك معطيات مدققة عنهم، ذلك أن عرض قوائم شاملة عن أى من بلدان المشرق يبدو مستحيلا حتى فى هذا الوقت المبكر التالى للثورات، فمن جهة ثمة وجوه سياسية بارزة (أو أقاربهم) فى مصر والعراق وسوريا يعرف الجميع أنها راكمت ثروات طائلة ولكن ليس بوسعنا تقديم برهان رسمى يسمح بأن ندخلهم فى الجداول المشار إليها، ومن جهة أخرى لاتختار كل العوائل أو الأفراد ذوى السطوة الاقتصادية استثمار ثرواتهم فى نشاطات محلية شفافة أو شبه شفافة، بل إنها تفضل إدارة مشاريع فى الأسواق ذات الربحية العالية للخليج العربى أو السعودية أو الغرب، وثمة وجه أخير يتمثل فى أن عديدا من الرموز المتنفّذة لاتفضل الانخراط المباشر فى النشاطات الاقتصادية بل تكتفى بلعب دور الوسيط لتجنى ريوعا وعمولات وخوّة غير شرعية هائلة من خلال رعايتها أو حمايتها لنشاطات آخرين[1]،[2].

(١) لابد أن القارئ سيلاحظ أن هذا البحث تم قبل سقوط نظامى حسنى مبارك فى مصر والبعث فى العراق، ولكن بما أن هذا البحث ليس تقريرا صحفيا، بل تحليلا للعلاقة بين السلطة والتشكل الطبقى إثر انحلال الدولية فإننا نظن أنه يكتسب أهمية مضاعفة؛ إذ يلقى الضوء على الفئات التى تحكمت فى الحياة الاقتصادية والعلاقة المتبادلة بينها وبين السلطات الحاكمة، ولهذا السبب فإننا لم ندرج فى الجدول المتعلق بالعراق الفئات التى صعدت إلى الحياة الاقتصادية إثر سقوط نظام البعث.

(٢) ثمة عامل آخر ذو أهمية خاصة فى حالة العراق يتمثل فى المناخ السياسى المضطرب الذى ساد بعد حرب الخليج الأولى وخضوع البلد لعقوبات اقتصادية خانقة طوال ثلاث عشرة سنة، فضلا عن جو الإرهاب الذى فرضه نظام صدام حسين، كل هذا أدى إلى أن عديدا من الأسماء المتنفذة الواردة فى هذا الجدول فقدت حظوتها عند النظام الحاكم فانتقلت إلى المنفى أو خضعت لمطاردات طوال فترة العقوبات لتحل محلها فئة جديدة من حديثى الثراء بفضل ظروف الحصار، أما فى سوريا فقد حصلت تحولات فى تركيبة الفئات الثرية إثر موت الرئيس حافظ الأسد وصعود ابنه لكنها لم تكن شديدة الكبر.

آخذيـن كل تلك التحفظات بعين الاعتبار، بوسـعنا الوصـول إلى تعميمات ذات مغـزى عـن تركيـب نخـب المشرق التـى قامت على إثـر انتهـاء التجارب الدولية.

من بين الأسماء الثلاثة والعشرين الواردة فى لائحة أثرياء سوريا ثمة سبعة أفراد/ أسر مدينـون بصعودهـم الصاروخـى إلى روابط عائلية مباشرة مـع رموز متنفذة فى النظام السـورى، بل إن بعضهم كانوا أنفسـهم وجوها تحتل مواقع نافذة فى السلطة السياسية مثل رفعت الأسد شقيق الرئيس السابق وعم الرئيس الحالى؛ بحيث يمكن تصنيـف تشـكل ثروته ضمن دوره السياسـى المباشر من جهة وعلاقتـه العائلية من جهة أخرى؛ إذ احتل موقعه السياسى بفضل قرابته للرئيس، والمثال الآخر هو عائلة مخلوف أخوال بشـار الأسـد الذين أشرفوا، إلى جانب ماهر الأسـد شقيق بشار على قيادة الحرس الجمهورى، أما الأسماء الأخرى التى تندرج تحت هذا الوصف، فتعود إلى أبناء وزير الدفاع السـابق مصطفى طلاس وأبناء رئيس الأركان السابق حكمت الشـهابى وأبنـاء رئيس الوزراء السـابق محمود الزعبى (الذى سـجن فيما بعد بتهمة الفسـاد) وأبنـاء نائب رئيس الجمهورية السـابق عبـد الحليم خـدّام وأقارب زوجة الرئيـس، مـن جهة أخـرى هناك أربعـة أفراد صعدوا مـن أصـول متواضعة بحكم مواقع حزبية أو سياسية ومن خلال شركات مع رجال السلطة، فى حين نجد عشرة أفراد أو عوائل كانوا فى مواقع وسـطى أو ثرية قبل مجىء نظام البعث وحافظوا على مواقعها أو ارتقوا بسرعة بعد مجيئه، وثمة اسمان لم نستطع التثبّت من طبيعة تكوينها لثرواتها[1].

لاتقدم القائمة المتعلقة بالعراق معطيات مشابهة، فحتى بعد مضى تسع سنوات على سـقوط نظام صدام حسـين الذى كان محاطا بسرية تامة وتميّـز باختراق وفض للقوانين

(١) بالإضافة إلى الأسماء الواردة فى الجدول ثمة عشرات الأسماء البارزة فى الحياة الاقتصادية السورية والمنتمية إلى القشرة العليا من الأثرياء، لكننا لانمتلك معطيات مدققة عن مجالات نشاطهم.

مكّن أقاربه من تكوين ثروات طائلة، لاتزال المعطيات المعروفة بين الناس عن الثروات التـى راكمتها عائلة الرئيس السـابق صدام حسـين وأقرباؤه المباشرون غـير مدققة، مما جعلنا نكتفى بإيراد اسـم ابنه الأكبر عدى؛ لأن ثمة أدلة، وإن كانت لاتمثل إلا نتفة من ثرواته، قابلة للتدقيق.

تتوافـق المعطيات التى توصلنا إليها فى الحالتين السـابقتين مع أنماط تشـكل النخب الاقتصاديـة فى مصر التى أشـارت لهـا إمام وآخـرون، إذ يذكر عادل غنيم اسـم رئيس وزراء سـابق كمالـك لشركـة تعهدات كبرى (غنيـم 1986: 359)، لكننـا نجد فى مصر حالة معاكسـة، إن صح التعبير، تتمثل فى فاعلين اقتصاديين كبار، مثل أحمد عز، تمكنوا بفضل ثرواتهم من احتلال مراكز سياسـية مرموقة كما نجد ظاهرة مشـتركة مع سـوريا وهى اندماج النخب الاقتصادية مع الرموز السياسـية عـبر علاقات المصاهرة (المصدر السـابق: 358)، وتشـير مصادر عـدة إلى أبناء رئيسـى وزراء مصريين سـابقين آخرين وأبناء وزراء وأبناء منظّر النظام الناصرى محمد حسـنين هيكل كمالكين لأكبر الشركات الماليـة القابضـة فى مـصر[1]، إذن فـكل القرائن تدعم مـا توصلت إليه إمـام، إذ تصنّف شـقيق الرئيس الأسـبق أنور السـادات على سـبيل المثال ضمن «البرجوازية الطفيلية»، حينـما تصنّف عضوا سـابقا فى مجموعة الضباط الأحرار التى قـادت ثورة 1952 ضمن «البرجوازية البيروقراطية».

اسـتنادا إلى ما سبق، دعونا نطرح أول استنتاجاتنا فيما يتعلق بأنماط تشكل الطبقات فى ظـل رأسـمالية الدولة، وهـو أن المراكز الطبقية غـير قابلة لإعـادة إنتاجها عبر عملية

(١) الأمثلـة عـن الثـروات المتراكمة فى أيدى رجال النظـام الناصرى وما بعده أكثر مـن أن تحصى، ثمة مقالان شـديدا الأهمية نشرا فى أسـبوعية روز اليوسـف كلاهما بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٩٨ : جمال طايع «صغار يلعبون بالملايـين» و «أولاد المليونـيرات يحكمـون السـوق»، ولكـن كـما فى حالة العـراق التى أشرنـا إليها، كانت المعلومات المتداولة على نطاق واسع عن ثروات نجلى الرئيس السـابق حسنى مبارك ورجال سلطة النظام مثل يوسـف غالى ويوسـف والى ورجال أعمال مثل حسين سـالم غير قابلة للتحليل أكاديميا؛ لأنها أصعب من أن توثّق بالرجوع إلى أسماء ورؤوس أموال شركات أو مشاريع .

توريث مسلسلة؛ لأن تلك النظم انتقالية بالتعريف[1]، فقد يتولى الأبناء أو الإخوة مراكز آبائهم أو إخوتهم، لكن تلك ليست قاعدة ضرورية فى مسار تلك النظم، كما أن شعور كبار البيروقراطيين أو التكنوقراط الإداريين بأن سلطتهم مهددة من دون استمرار نظام دولتى قوى ليس حتميا؛ ذلك أن نفوذهم سرعان ما يتجلى فى صورة مزايا مادية كبيرة خاصة، وفى القدرة على التلاعب بالقوانين، فالمكاسب التى يتم جنيها لا يعاد استثمارها فى قطاع الدولة بل فى النشاطات الاقتصادية الخاصة، بغض النظر عما إذا كان أولئك المتنفذون معنيين باستمرار النظام الدولى أو لا، من هنا لا أتفق مع استنتاج جون واتيربورى القائل بـ«أن ليس ثمة تفسير طبقي- بنيوى للبرلة الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق فى الشرق الأوسط، وربما فى العالم النامى على وجه العموم» (Waterbury 1991: 14).

يكمن الاختلاف مع استنتاج واتربورى فى اعتقادنا بخطأ نقطة انطلاقه التحليلية التى تعرّف مصالح «البيروقراطية الإدارية- والتكنوقراطية- ومديرى المشاريع» بكونها مستندة إلى « قناعة تلك الجماعات التامة بالدولة بحد ذاتها، وبقدرتها على إدارة الاقتصاد خيرا من القطاع الخاص وبواجبها فى تعبئة الموارد بطريقة مخططة، عقلانية ومسؤولة» (المصدر السابق: 13)، قد يكون هذا صحيحا؛ أى قد يعتقد بعض البيروقراطيين والإداريين بتفوق الدولة على القطاع الخاص كمنظّم ومعبّئ للموارد، لكن هذا أبعد ما يكون عن تفسير واقعة أن هؤلاء المؤمنين بالدولة وتفوقها أنفسهم كانوا ينقلون ما راكموا من ثروات إلى أبنائهم وشركائهم وأقاربهم لتشغيلها فى مجالات خاصة، إن هذه الآلية، لا قناعة القادة أو البيروقراطيين هى ما يحطم نظام رأسمالية الدولة حتما، والحتمية هنا تعنى أن طريقة وقوانين النظام نفسه، لا سلوك أفراد منحرفين هى التى تولّد تلك النتائج.

---

(١) لابد من التأكيد على أن استخدام تعبير «انتقالى» لايقود على الإطلاق إلى أى استنتاج غائى، بمعنى أن ثمة مرحلة يتحتم الوصول إليها ما أن يتم تجاوز ذلك الانتقال، بل إن تلك المرحلة انتقالية لأن آلياتها لاتسمح بإعادة إنتاجها بعد فترة زمنية معينة، كما حاولت أن أبين فيما سبق.

بدهى أن الانتفاع عبر الصلة مع مواقع النفوذ السياسى لاينحصر بعلاقات القرابة العائلية فحسب، كما تبين القوائم التى نراها عن المشرق؛ إذ إن ما لايقل عن اسمين فى سوريا وسبعة أسماء فى العراق مدينة كليا بصعودها إلى «صلات» ربطتها من المواقع السياسية النافذة، وهنا تتخذ «الصلات» أشكالا عدة: أن تكون كادرا فى موقع متوسط فى حزب السلطة، شركة اقتصادية مع نافذين فى الحكم، أو أداء «خدمات» للنظام السياسى، وتنطبق الحالة الأخيرة بوجه خاص على أفراد/ عائلات سورية ذات أصول مرفهة فى الأساس، لكنها لم تجد بدًا من التعاون مع النظام الحاكم لكى تحافظ على ثرواتها وقد تعظّمها، فالجدول رقم 5 يشير إلى كثير من الأسر التجارية و/ أو الصناعية العريقة التى لم يكن لها أن تحافظ على مواقعها من دون الإذعان لشروط الحماية المفروضة على من يمارس النشاط الاقتصادى، أما فى العراق فثمة حالات ليست معدومة فى بلدان المشرق الأخرى، لكنها أوسع نطاقا تتمثل فى إغداق المكاسب على من يؤدون مهمات سياسية فائقة الأهمية بالنسبة للنظام الحاكم حتى لو كانت العلاقة بين الطرفين، الدولة والمنتفعين ـ قائمة على حذر متبادل، وأبرز تلك الحالات هى نظمى أوجى الذى تشير بعض المصادر الدولية إلى أنه من بين أثرى عشرة رجال فى العالم، والذى بنى جزءا كبيرا ـ إن لم يكن كل ـ ثروته من تسويق السلاح إلى نظام صدام حسين، ومن ثم تهريب النفط فى فترة الحصار على العراق طوال التسعينيات، لكن ثمة حالات مهمة ترد فى الجدول عن أسماء كردية كوفئت على اصطفافها إلى جانب النظام الحاكم بتجنيد أبناء عشائرها لمقاتلة إخوانهم الأكراد الذين كانوا يحاربون من أجل الحصول على حقوقهم القومية.

وثمة ظاهرة تلفت الانتباه بالنسبة لصلات المرتبة الأخيرة من النخب الاقتصادية بالسلطة السياسية فى كل بلدان المشرق تتمثل فى أن أفرادها يتشابهون مع الأقرباء المباشرين للقادة السياسيين من حيث انحدار معظمهم من أصول اجتماعية رثّة أو متواضعة قبل مجىء النظم الثورية إلى الحكم، بوسعنا أن نعزو الأمر إلى الانتهازية

السياسية لأفراد يحاولون تسلّق الهرم الاجتماعى بنسج علاقات سياسية و/ أو مصلحية مع الرموز السياسية المؤثرة فى البلد، ومع أن الانتهازية عامل شديد الفاعلية فى النظم عالية التسييس، فإنها لا تفسر أسباب اندماج هؤلاء وليس غيرهم إذ يتطلب الأمر تفسيرا بنيويا لآلاف الحالات المشابهة التى لا يمكن أن تظهر للقارئ بمجرد النظر إلى الجداول؛ ذلك أن علينا أن نذكّر من جديد بأن تلك الأخيرة لا تعرض غير القشرة العليا من الأثرياء الجدد لا آلاف الحالات المشابهة الداخلة إلى عالم الأعمال فى ظل رأسمالية الدولة.

تقدّم طبيعة ومحتوى الثورات القومية عنصرا مهما لتفسير ما نسعى إلى تفهمه، فقد فتحت تلك الثورات السبيل للحراك الصاعد لمن كانت مواقعهم الاجتماعية مقيدة فى ظل النظم السابقة للثورات، وهذا بالضبط ما جعل التجار المتوسطين وصغار الموظفين والأجراء ومن شابههم متجاوبين مع مبادئ سيطرة الدولة التى عبرت عن طموحاتهم بتقييدها لكبار التجار وترقيتها لصغار الموظفين، بتعبير آخر، لابد من الجمع بين الانتهازية والمصلحة الذاتية من جهة، والإحساس بالتماهى مع النظم الجديدة من جهة أخرى لتفسير الأسباب التى جعلت كثيرا من الفئات التى كانت مهمّشة ترى طريق الصعود مفتوحا أمامها فى ظل نظم رأسمالية الدولة وجعلها من ثم تتجاوب مع الشعارات السياسية والأهداف التى طرحتها تلك الثورات، وفى ظل تلك الظروف الثورية التى شهدها المشرق (وربما مناطق أخرى من العالم) كان اتخاذ أى موقف سياسى معاد للثورات والنظم الجديدة كفيلا بتدمير أى فرد أو أسرة، بما فى ذلك أقارب الرموز البارزة.

جدول (5)

أهم الفاعلين الاقتصاديين فى سوريا فى ظل حكم البعث

اسم الفرد/ العائلة	الملكية	الخلفية	نوع العلاقات
رامى مخلوف	مالك لشركة سيرياتل المستحوذة على حوالى 55٪ من سوق الهواتف النقالة السورية مالك عقارات مؤسس رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة شركة "شام" القابضة برأس مال 360 مليون دولار مالك أكثر من نصف أسهم شركة "العالمية" (5 , 5 مليار دولار)	علوى ، قرداحة، اللاذقية صغار مزارعين قبل مجيء البعث إلى السلطة	ابن خالة الرئيس
عماد غريواتى	مؤسس لشركة شام القابضة		
فراس مصطفى طلاس	رئيس مجلس إدارة ماس المالكة لثمانية معامل وثلاث عشرة شركة للإنتاج الزراعى والصناعات والبناء والهندسة والتسويق شركة السارية للمنتجات الزراعية الصقر للمنتجات الغذائية الأكرم للمنتجات المعدنية (مشاركة مع شركة سويسرية) شركة الفجر لطحن البن شركة الجبل الأخضر للتعليب شركة ماس للهندسة شركة أوراس للتعهدات الصناعية شركة ماس للتصاميم الداخلية ماس للتغليف المعدني الشركة السورية لإنتاج اللحوم الشركة السورية- الفنلندية لمنتجات الألبان (رأسمال 4 مليون دولار تمتلك ماس 60٪ منه) شركة الجولان للمنتجات الحيوانية شركة ماس للتسويق	حمص، مسلم سني	ابن وزير الدفاع السابق

طريف الأخرس	من مؤسسي شركة «سورية القابضة» برأسمال 80 مليون دولار	دمشق، مسلم سنّي	ابن عم زوجة رئيس الجمهورية
صائب نحاس	أغنى رجال الأعمال فى سوريا حسب مسح مؤسسة رجال الأعمال العرب رئيس مجلس إدارة مجموعة نحاس إنتاج حامض الكلور 5,4 مليون ليرة إنتاج الخيوط الجراحية 10 مليون ليرة منتجات طبية 166 مليون ليرة تصنيع وتعليب مواد غذائية 106 مليون ليرة صناعة علب الكارتون 209 مليون ليرة إنتاج أغذية الأطفال 99 ليرة إنتاج الزيوت النباتية 138,7 مليون ليرة صناعة البطاريات الجافة 99,5 ليرة إنتاج خيوط الأكريليك 71 مليون ليرة نحاس لنقل الأجهزة الميكانيكية 15 مليون ليرة نحاس وشركاؤه لنقل البضائع 90 مليون ليرة نحاس للسياحة عضو مجلس إدارة مصرف لبنان-باريس مالك منتجع مشتى الحلو	شيعى، دمشق موظف صغير فى الستينيات ابن تاجر بسيط	شركات مع رجال السلطة لم ينتم إلى أى من أجهزتها
جهاد، جمال وباسم خدّام	جهاد: صناعات غذائية 120,7 مليون ليرة إنتاج تلفزيونى فى العربية السعودية جمال: إنتاج وتسويق القطن والنسيج 29,5 مليون ليرة باسم وشركاؤه: إنتاج فنى 4 , 2 مليون ليرة	سنة، بانياس	أبناء نائب رئيس الجمهورية السابق

الطبّاع	واثل الطباع: مساهم فى شركة «شام» القابضة غياث الطباع وشركاؤه لإنتاج الملابس والنايلون 16,2 مليون ليرة خيوط الأكريليك 31 مليون ليرة غياث وشركاؤه لإنتاج الفواكه المجففة 60 مليون ليرة شركاء مع العائدى ونحاس فى نشاطات النقل والسياحة مازن الطباع: صيرفة وتحويل أموال مساهم فى شركة "شام"	سنّة، دمشق	صناعيون كبار منذ الأربعينيات
العقّاد	سمير العقاد وشركاؤه لإنتاج المشروبات 307 مليون ليرة رندة العقاد: شركة الفاهم القابضة 61 مليون ليرة		عائلة متخصصة فى إنتاج النسيج والتجارة منذ 200 سنة على الأقل
هيثم حكمت الشهابى وإخوته فارس وأيمن وحسام أحمد الشهابى	هيثم: ملابس قطنية 4 , 48 مليون ليرة وكيل سيارات نيسان صناعة الأدوية	سنى، حلب	ابن رئيس أركان الجيش سابقا، وأقاربه
رفعت الأسد وأبناؤه	1 - أغنى رجل سورى حسب مجلة لوبوان الفرنسية (قارن مع وصف نحاس أعلاه) 2 - المسؤول الأساس عن شبكة تهريب السكائر عبر لبنان أثناء الحرب الأهلية 3 - مساهم رئيس فى مشروع نفق القطار بين فرنسا وبريطانيا 4 - إنتاج إعلامى ومالك قناة فضائية 6 - مالك مستشفيات وعقارات	علوى، قرداحة ابن فلاح صغير	شقيق الرئيس السابق وعم الرئيس الحالى قائد سرايا الدفاع الأمنية حتى إبعاده

نزار الكزبري نبيل رفيق الكزبري	نزار: ثروة صافية قدرتها مجلة رجال الأعمال ب 900 مليون دولار المساهم الرئيس فى شركة فيمبكس للأوراق التجارية نبيل: رئيس مجلس إدارة شركة شام القابضة	سنّى، دمشق	أصول ثرية
موفق القضاة	ثروة تقدر ب 700 مليون دولار مساهم رئيس فى شركة إعمار الإماراتية لتطوير ضواحى دمشق	سنّى (لامعلومات عن المدينة التى ينتمى إليها)	لامعلومات عن أصوله
عائلة سكّر	شركة حسن ورياض وغسّان سكر 8,3 مليونات ليرة رياض وغسان سكر لإنتاج سيليكات الصوديوم 35,6 مليون ليرة	سنّة، دمشق	أبناء تاجر متوسط
عائلة الزعبي	محمد ومحمود الزعبى وشركاؤهم لإنتاج المواد الطبية 32 مليون ليرة قاسم الزعبى لإنتاج السباغيتى 16,4 مليون ليرة	سنة، حوران (درعا)	أولاد رئيس وزراء سابق (اعتقل بتهمة الفساد ثم مات فى «ظروف غامضة»)
عائلة الأشقر	سعاد الأشقر، شركة نقل الركاب 184 مليون ليرة سعيد الأشقر وشركاؤه لإنتاج خيوط الأكريليك 26.6 مليون ليرة مصدّرون إلى روسيا نبيل الأشقر وكيل تجارة مواد تجميل مالكو معمل لإنتاج مواد التجميل مالكو معمل لإنتاج المواد الصيدلانية مساهمون رئيسون فى شركة الأشقر وبيضون	شيعة، دمشق	أولاد أديب الأشقر، تاجر صغير

عثمان العائدي	مالك مجمعات فنادق دولية تجارة النفط شريك صائب نحاس وعبد الرحمن العطار فى مجالات النقل والسياحة	سنى، دمشق	ابن أحمد منيف العائدى من إعيان دمشق وطبيب معروف
راتب الشلاّح	«عضو فى مركز خاص» فى غرفة تجارة دمشق مالك أراض واسعة فى الغوطة بريف دمشق	سنى، دمشق	ابن بدر الدين الشلاح، أهم تجار سوريا من أبرز العوائل التجارية السورية منذ الثلاثينيات
الحكيم	كمال نورى الحكيم لنقل الركاب 203 مليون ليرة أحمد نورى الحكيم: إنتاج الكتل الكونكريتية 5 مليون ليرة	سنّة، دمشق	أبناء نورى الحكيم، تاجر وصناعى كبير فى الثلاثينات
عبد الرحمن العطار	عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مالك شركة "أوراسور" مساهم فى شركة "شام" تعهدات إنشائية وكيل تجارة الشامبو ومواد التجميل والأجهزة الإلكترونية مالك شركة العطار وإخوته التجارية مساهم رئيس فى مستشفى الشامى الخاص		موظف حكومى صغير
زهير الوتّار	إنتاج أجهزة كهربائية منزلية 42 مليون ليرة منتجات معدنية 62 مليون ليرة	دمشق	

بهاء الدين حسن	عضو مجلس إدارة غرفة دمشق التجارية مالك مصنع سيراميك وكيل تجارى لمواد البناء والمواد الصحية	سنّى، الزبدانى (ريف دمشق)	بدأ حياته عاملا فى السوق التجارى، أصبح فيما بعد عضوا فى مجلس الشعب
المقيلاتي	مالكو مناجم الماس فى إفريقيا	سنة، حلب	
ملّوحي	ميسون ملوحى: شركة نقل ركاب 33,5 مليون ليرة أحمد على ملوحى: نقل 34 مليون ليرة علاء ملوحى: نقل 42 مليون ليرة	حماة، سنة	

تم تدقيق القائمة بالرجوع إلى مجلة الاقتصادى (أغنى 100 شخص فى سوريا) و مجلة Arabian Business

جدول (6)
أهم الفاعلين الاقتصاديين فى العراق
حتى منتصف التسعينيات

اسم العائلة/ الفرد	مجال النشاط	الخلفية والأصول الاجتماعية	العلاقة بالسلطة
نظمى شاكر أوجي	مؤسس ورئيس المنظمة الإنكليزية -العربية مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة البحر المتوسط العامة القابضة: تدير 120 شركة فى أنحاء العالم تقدر مجلة فوربس ثروته الصافية فى عام 2011 بـ 1,2 مليار دولار (المرتبة 692 من بين أغنى الرجال فى العالم) أدار برنامج النفط مقابل الغذاء لصالح نظام صدام حسين فى ظل الحصار الوسيط الرئيس فى تجاوز العقوبات وتزويد العراق بالسلاح أدين فى فرنسا بتهمة بتسلم عمولات قدرها 100 مليون دولار من شركة أيلف إيراب النفطية أكبر مساهم فرد فى بنك BNP الفرنسي	مسلم تركماني أصول فقيرة	عضو فى فرق الإغتيال التى شكّلها صدام حسين أصول كادحة

عائلة بُنيّة	مالكو مصرف الوركاء شركات الحاج محمود جاسم بنية وأولاده للمقاولات (مقاولو الدرجة الأولى) مساهمون رئيسون وأعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري مالكو الشركة الشرقية لإنتاج المثلجات والمنتجات المجمّدة مالكو معمل تعليب مالكو مطاحن للحبوب مالكو معمل لإنتاج العلف الحيواني مالكو شركة المنتجات الزراعية مالكو عقارات	سنّة، بغداد عائلة صناعية منذ الخمسينيات	علاقة قوية بالسلطة/ شركات مصالح
عائلة الخربيط	شركة عبد الرزاق محمد الخربيط للمقاولات العامة (درجة أولى) شركة عبد الكريم ذياب الخربيط للمقاولات العامة (درجة أولى) شركة عجيل ذياب الخربيط للمقاولات العامة (درجة أولى) مالكو مصانع لإنتاج الطابوق والمواد الإنشائية ومالكو عقارات	سنّة، الأنبار تجار صغار فى الستينيات	علاقات بالمخابرات العراقية، أشقاء كادر متقدم فى حزب البعث وعميد فى الجيش قتل فى الحرب العراقية- الإيرانية

عبد الكريم ندا الحسين ومحمود ندا الحسين	مالكو معمل طابوق مخصخص مالكو معامل طابوق وكونكريت مقاولون ووسطاء	تكريت، عرب سنة أصول معدمة	أقارب الرئيس السابق صدام حسين والرئيس الأسبق أحمد حسن البكر
يوسف رشيد اللامي عبد الرحمن هيّم اللامي وخيرى هيّم اللامي	شركة الفرات للمقاولات العامة (درجة أولى) شركة الخير للمقاولات العامة (درجة أولى) شركة رشيد الهميم للمقاولات العامة (درجة أولى) مالكو معمل القوالب الكونكريت المخصخص/ البصرة مساهمون فى المصرف التجاري مالكو عقارات فى بغداد	عرب سنّة/ الأنبار مقاولون متوسطون قبل مجىء البعث إلى الحكم	علاقات وثيقة بحزب البعث
أولاد خوّام عبد العباس	لأعبو دور رئيس فى تهريب النفط أثناء فترة الحصار مالكو شركة الهدف للتجارة مساهمون فى المصرف التجاري مالكو معمل السنام المخصخص لإنتاج الحصى	شيعة عرب، أبناء شيخ عشيرة كبير أثناء الحكم الملكي مُلاك أراض كبار قبل مجىء البعث	مواقع كبيرة فى جهاز المخابرات

متى يوسف عبد الأحد بلّوله وموريس بشارة أباكيان	مالكو شركة الخالد للمقاولات (درجة أولى)، تنفيذ مشاريع إنشائية عسكرية كبرى مالكو أراضٍ زراعية كبيرة فى الراشدية (ضواحى بغداد) مالكو طائرة بوينغ خاصة	الأول: آشورى مسيحى من بلدة صغيرة فى الموصل الثانى: مسيحى أرمني أصول متواضعة	شركاء عدى صدام حسين
جمشيد ياسين الأسعدى وسردار داود الجاف وشركاؤهم	الجاف: شركة القادسية للمقاولات (درجة أولى) الجاف وإخوته: مساهمون وأعضاء مجلس إدارة المصرف التجارى مالكو معمل سنجار لإنتاج الحجر مالكو معمل الحقلانية لإنتاج الصخور المخصخص شركاء فى ملكية معمل سرجنار المخصخص لإنتاج الصخور	أكراد سنّة/ السليمانية ملاك أراضٍ كبار قبل مجىء البعث	انتماء إلى عشائر معادية للثورة الكردية
لطيف أحمد محمد الزيباري	مالك شركة الشمال للمقاولات (درجة أولى) مالك عقارات كبير فى الموصل	كردى، سنّي/ أربيل شيوخ عشائر، أثرياء	شقيق وزير الدولة أرشد الزيباري لعب دورا بارزا فى تجنيد الأكراد لمحاربة الثورة الكردية

حسيب صالح	شركة حسيب صالح للهندسة والمقاولات (درجة أولى)	كردي، سنّي/ السليمانية أول رئيس لاتحاد المقاولين مقاول ثرى منذ الستينيات	
يونس وحيدر محمد علي السماوي	مساهمان في المصرف التجاري مساهمان في شركة الزبير لإنتاج لحوم البقر مالكا معمل مثلجات مخصخص	عرب شيعة/ السماوة بقالون صغار	شركاء عدي صدام حسين
مهدي صالح الراوي وأبناؤه	مساهمون في المصرف التجاري مالكو مصنع زهير لإنتاج الأغذية مالكو مجموعة صناعات المرشد مالكو مصنع إنتاج الخيوط مالكو مصانع الشرق الأوسط للمنتجات البلاستيكية مالكو شركة صناعات فينوس مالكو مطابع الراوي	سنّة عرب/ الأنبار صناعيون كبار منذ الستينيات	

شوقي صالح عبد الوهاب الكبيسي	مساهم رئيس ورئيس مجلس إدارة المصرف التجاري مالك معمل منتجات ألبان ومركز تجميع حليب المقدادية المخصخص مشارك في ملكية معمل مثلجات بغداد المخصخص	عربي سنّي/ الأنبار رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي تجار متوسطون في الستينيات	
حكمت هادي جواد كبّة، قيس كاظم محمد جواد كبة وشركاؤهم	مالكو مصنع طابوق العمارة المخصخص مالكو معمل ألبان ومركز تجميع الحليب المخصخص في البصرة مساهمون رئيسون وأعضاء مجلس إدارة في المصرف التجاري العراقي	شيعة عرب/ بغداد تجار متوسطون في الستينيات	شركات مع ابن الرئيس
أولاد عجيل الياور	مالكو عقارات كبيرة في الموصل ملاك أرض كبار مساهمون في المصرف التجاري	عرب سنّة من كبار الأثرياء شيوخ عشائر شمّر	علاقات تحالف ودعم لنظام صدام حسين

هيثم محمد حديد	مساهم رئيس والمدير العام للشركة العصرية المتحدة الصناعية مساهم رئيس فى شركة تكنوكونسلت الهندسية	سنة عرب/ الموصل صناعيون وتجار كبار منذ أوائل القرن الماضي	-
أحمد وعدنان عبد المنعم رشيد	مالكو شركة الإسكندرية الزراعية (مساحة 2850 دونم): أحواض تربية أسماك مختبرات ومصنع إنتاج الأغذية السمكية	شيعة عرب/ الحلة أبناء شيوخ صغار	أشقاء خالد عبد المنعم رشيد سكرتير مجلس قيادة الثورة (أعدم فيما بعد) كوادر فى حزب البعث
جوهر حسين خضر السورجي	عمولات عن تجنيد مقاتلين أكراد مالك شركة مقاولات السورجي	كردى سني/ السليمانية ابن شيخ عشيرة	مساهم رئيس فى تجنيد أبناء عشيرته وآخرين فى الحرب ضد الأكراد
خليل البحراني وأولاده	مالكو فندق الأمباسادور مالكو مصنع ألبان ومركز تجميع حليب مخصخص فى كربلاء مساهمون فى المصرف التجاري	شيعة عرب/ بغداد تجار أثرياء منذ الأربعينيات	

حازم حميد داود	مالك مصنع ألبان ومركز تجميع حليب مخصخص مالك مكائن إنتاج الألبان فى مصانع بغداد والموصل والقادسية المخصخصة مشارك فى ملكية مصنع مثلجات بغداد المخصخص		
شاكر وادى نصيف الخفاجي	دور رئيس فى تهريب النفط	شيعى عربي	علاقات مع جهاز المخابرات

8.4 برجوازية قديمة، برجوازية جديدة

يكشف تحليلنا لتركيب النخب الاقتصادية الجديدة ظاهرة لافتة للانتباه، وهى الدرجة العالية غير المتوقعة لقدرة النخب السابقة لثورات المشرق على الصمود والتكيف مع الأوضاع اللاحقة للثورات، فقد غطّى تركيز كثير من الكتاب (المحق) على تدفق الرأسماليين الجدد القادمين من أصول رثة أو فقيرة والمستفيدين من أشكال مختلفة من القرب للسلطات الجديدة على واقعة استمرارية كثير من الرأسماليين «القدماء» فى ظل النظم الثورية؛ إذ نجد أن ستة من الأسماء (أفراد أو عوائل) الواردة فى الجدول المتعلق بسوريا كانت تنتمى إلى الطبقات العليا قبل صعود النظام الثورى، أما فى العراق الذى مارس نظامه أشكالا أقسى من التجاوزات بحق أثرياء العهود السابقة، فالمفارقة تكمن فى أن هناك تسعة أسماء لأفراد أو أسر كانت فى وضع مرفّه، لكننا لانجد هنا إلا واحدا من المنحدرين من أغنى العوائل التجارية القديمة وواحدا من أغنى عوائل ملاك الأرض، بعكس حالة سوريا؛ حيث نجد أسماء كانت شديدة الثراء من قبل مثل الشلاح والكزبرى والعائدى، حافظت على مكانتها بعد الثورات.

ربما كانت هذه الواقعة قابلة للتفسير بعوامل عدة أولها أن ثروات الصاعدين الجدد المرتبطين بالنظام كانت تحاط بدرجة عالية من السرية؛ إذ لانجد أسماء الأولاد أو إخوة المسؤولين الكبار فى الجدول المتعلق بالعراق على عكس سوريا التى تظهر فيها أسماء شقيق حافظ الأسد وأبناء نائب رئيس جمهورية ووزير دفاع... إلخ كمالكى شركات ومساهمين فى نشاطات يمكن توثيقها، أما السبب الثانى فيعود إلى الاضطراب الداخلى المزمن للنظام العراقى الذى دفعه إلى التعاون مع أبناء العشائر الكبيرة و/ المناطق الموالية وإغداق الأموال عليهم، من هنا نجد الغالبية الساحقة من أبناء الطبقات العليا القديمة ذات طابع فلاحى وعشائرى لامدينى، وثمة سبب ثالث آخر أشرنا له يفسر استمرارية الأثرياء القدامى، وهو سبب يشترك فيه كلا البلدين ويتمثّل بحاجة الأثرياء الجدد القادمين من أصول مغمورة إلى من يدلهم على أساليب النشاط الاقتصادى، كل هذا يدفع إلى التحذير من التعامل مع الأغنياء القدامى الذين حافظوا على مواقفهم كحالات شاذة.

تبين حالات مصر وسوريا والعراق أن القادمين الجدد لم يتمكنوا من إزاحة البرجوازية القديمة كليا، فالتحليل الدقيق يشير إلى أن التدخل الحكومى السافر وتوسع النشاط الاقتصادى وانفتاح فرص نشاط جديدة (لاسيما بعد طفرات عوائد النفط) فكّكت قبضة الأخيرة على الاقتصاد بدرجة كبيرة وغيرت مواقعها كليا ضمن هرم الفئات الرأسمالية، وبدهى أن هذه التحولات الجذرية فى علاقات القوى بين مختلف فئات الطبقة البرجوازية لصالح القادمين الجدد عكست بالدرجة الأولى انحياز القابضين على السلطة لأنصارهم وأقاربهم وأبناء المناطق التى انحدروا منها.

بوسعنا أن نتبين الكثير من أوجه الشبه فى تكيف البرجوازيات المصرية والسورية والعراقية "القديمة" واستجابتها لسياسات الانفتاح، إلا أن ثمة اختلاف مهم يميز حالة العراق، فمن المعروف أن كثيرا من قدامى رأسماليى البلدان الثلاثة (وكذلك إيران) اختاروا الهجرة إثر الخضّات الثورية، إلا أن العراق شهد بالإضافة إلى ذلك اقتلاعا جذريا لفئات من الشيعة الأكراد كانت من بين أكثر تجار المرحلة القديمة ثراء، فعشية

اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وخوفا من أن يلعب هؤلاء الدور الذى لعبه البازار الإيرانى فى دعم الثورة ضد الشاه، جرت حملة تهجير قسرية لمئات ألوف الشيعة مما ترك بصماته على إعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد فيما بعد[١]، ومع أن رجال الأعمال الشيعة لايزالوا يحتلون مواقع مهمة بين نخبة رجال الأعمال فى العراق، فإن تهجير حوالى ربع مليون شيعى كردى فى عام 1980 وما يقارب ستين ألفا قبل ذلك بعقد من الزمن وجه ضربة مدمرة لمواقع أثرياء الشيعة بوجه عام[٢]، وليس عبثا أن أوائل ضحايا تلك المأساة كانوا مئات من رجال الأعمال الشيعة الذين اعتبرتهم السلطات ذوى مواقف معادية لحزب البعث الحاكم.

يستحيل على أى باحث تقدير قيم الثروات والملكيات التى تمت مصادرتها من هؤلاء المهجّرين، كما يستحيل التعرّف على من استحوذ على تلك الممتلكات وطرق استحواذها، غير أن كتابا دعائيا أصدره مدير الأمن العام فى تلك الفترة يحاول البرهنة فيه على أن أولئك المهجّرين كانوا «إيرانيين متخفّين» يتمتعون بمواقع متنفذة فى الاقتصاد ويهددون من هنا أمن العراق ـ يعطى أمثلة صارخة عن مدى إعادة تركيب النخب الاقتصادية، فالمعطيات الواردة أدناه، وهى منقولة من ذلك الكتاب ـ قد تقدم مؤشرات عن كمية الثروات التى تم نهبها من العراقيين الشيعة الذين يسميهم الكاتب «إيرانيين» لأسباب جلية:

- عدد التجار الإيرانيين فى بغداد وحدها كان 3245، منهم 177 تاجر جملة.
- امتلك الصناعيون الإيرانيون 258 معملا و 35 مشغلا لصياغة الذهب.
- حصة الصناعيين الإيرانيين فى صناعة تعليب الأغذية 11,2 بالمئة.
- سيطر الإيرانيون على مئة وكالة تجارية ومكتب عمولات.

---

(١) عالجنا آثار الحرب العراقية – الإيرانية بتفصيل أكبر فى .al Khafaji 2000 a

(٢) فى كتابه «العراق الاشتراكى» ينقل مجيد خدورى عن مسؤولين عراقيين أن عدد المهجرين فى عام 1970 كان 70 ألفا.

- شكل الإيرانيون ما يقارب ثلث أعضاء غرفة تجارة النجف.
- فى كربلاء كان ثمة 19 صناعيًا إيرانيًا مقابل 12 عراقيًا.
- كان عشرون بالمئة من إجمالى الصناعيين والتجار فى البصرة إيرانيين.

البزّاك 1985: 150-152

عـزز نهـب البرجوازيـة الشـيعية بشـكل جـذرى الانعطـاف الجهـوى فى تركيـب البرجوازيـة العراقية لصالح أولئك المنحدرين من غرب وشـمال غرب بغداد وأمّن لهم السيادة فى الهرم الاجتماعى مع حلول الثمانينيات، لكن علينا ألا ننسى بأن انعطافا مماثلا أقل حدة بكثير حصل فى سوريا حصل لغير الغالبية السنية الدمشقية والحلبية المتحكمة تقليديا فى الاقتصاد وحصل الشـىء نفسه فى مصر لصالح المنحدرين من بلدات الوجه البحرى على حساب أبناء القاهرة والإسكندرية.

إذن قـد يوحى ما سـبق بـأن برجوازيتى النظـم القديمة فى مصر وسـوريا كانتا أكثر حفاظا على اسـتمراريتهما لا لأنهما لم يتعرضا لما تعرضت له البرجوازية العراقية القديمة من اضطرابات درامية فحسـب، بل لأنهما ذاتا جذور أكثر صلابة فى المجالات التجارية والصناعيـة، غير أن المعطيات المتوافرة لاتؤيد هذه الفرضية فى حالة مصر على الأقل؛إذ **إن الأمـر لايتعلـق باقتـلاع طائفة دون أخـرى، بل بإحـلال منحدرين قـد يكونون من الطائفـة ذاتهـا (وقد لايكونـون) لصالح آخرين أكثـر توافقا مع رؤى النظم التسـلطية،** ولكن إن كانت تجربة العراق الدرامية انتهت إلى تكرار التشابه مع حالتى مصر وسوريا، فإن ذلك يعود إلى أن مراسـيم التأميم التى تبنتها الأخيرتان خلال الفترة 1960- 1963 فى مـصر و1960- 1965 فى سـوريا كانتا أكثر جذرية مما اتخـذ العراق عام 1964، ففى حين أن 293 مؤسسـة تعرضت للتأميم فى مصر فإن عدد المؤسسـات المؤممة فى العراق لم يتجـاوز الأربعين، أما إجراءات سـوريا التى شـملت تأميـم كل المصارف وشركات التأمـين الخاصة، فقـد تبعها تأميم 96 شركة صناعية عام 1965، ولعل هذا يفسر جزئيا

أن عائلتين فحسب ممن ضمّهما جدولنا عن العراق انتمتا إلى أثرى العوائل التجارية أو ملاك الأرض فى العهد الملكى، حسب تقديرات بطاطو، وبقيتا هكذا فيما بعد ، لكنهما لم تعودا فى مواقع مسيطرة (Batatu 1978: 58- 61, 276- 281).

ولكن إن لم نحصر تحليلنا بالقشرة العليا للطبقة الرأسمالية وتوسّعنا فى متابعة مسار العناصر البرجوازية الأقل بروزا ممن بدأوا بالصعود خلال النصف الثانى من الأربعينيات، وهى الفترة التى شهدت انتعاشا اقتصاديا تلا الحرب العالمية الثانية، فسيكون بوسعنا تلمّس قدر أكبر من الاستمرارية على امتداد المشرق وهو ما يتضح من الأعمدة الأخيرة من الجدولين التى تشير إلى أن خلفية كثير من نخب اليوم كانت من التجار أو المقاولين أو الصناعيين المتوسطين، ولو قارنا معطيات سوريا والعراق بتلك العائدة لمصر سنجد أن من بين أكثر من مئة عائلة صنفها عاصم الدسوقى تحت بند «النخبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» خلال الفترة السابقة لثورة 1952، لم يحافظ أكثر من ثلاث منها وهى الباسل والمنزلاوى والمصرى على مواقعه ضمن برجوازية الانفتاح وفقا لإمام (الدسوقى 1975: 112-114، إمام 1986: 61-72). من هنا يبدو أن كثيرا من عناصر الانفتاح الذين صنّفتهم إمام كـ«رأسماليين تقليديين» ينتمون فى الواقع إلى تلك المرتبة التى بدأت صعودها بفضل الظروف التى ارتبطت بالحرب العالمية الثانية، وقرائن ذلك تتبين من أن ستة من بين سبعة وثلاثين «رأسمالى تقليدى» امتلك كل منهم أسهما تقل قيمتها عن خمسة آلاف جنيه مصرى قبل الثورة، وستة آخرين امتلك كل منهم أسهما تراوح بين خمسة آلاف و عشرين ألف جنيه فيما كانت مقادير أسهم ثلاثة آخرين تراوح بين عشرين ألف وخمسين ألف (المصدر السابق: 61 -72)، ومن الواضح أن هذا الحجم المتواضع من الموجودات لا يسمح بإطلاق تسمية «الرأسمالية التقليدية» على هؤلاء، أما حين يتعلق الأمر بـ«البرجوازية الجديدة»؛ أى أولئك الرأسماليون القدامى الذين انضموا إلى صفوف الرأسمالية الجديدة فى ظل الانفتاح فثمة شكوك إضافية تبرز هنا، فالأدلة المقدمة عن نشاطات اثنين من تلك العوائل على سبيل المثال لا تتعدى امتلاك كل منهما أسهما قيمتها عشرة ألف جنيه مصرى.

ذكرنا فى الفصول السابقة أن كثيرا من المصريين والسوريين والعراقيين استفادوا من ظروف الشحة المرافقة للحرب العالمية الثانية ومن وجود قوات بريطانية وفرنسية على أراضيهم مراكمين كميات بسيطة من الثروة الخاصة، وهؤلاء هم من شكل الفئة الصاعدة من التجار والصناعيين والمقاولين الذين وجدوا أن طريق المزيد من الصعود أمامهم كان مغلقا بسبب الاحتكار الذى فرضه أعيان المدن ذوو المواقع الراسخة وكبار ملاك الأرض، والواقع أن كثيرا من الأثرياء الحاليين فى العراق (ممن يحملون ألقاب العانى والكبيسى والراوى، وكل تلك البلدات جزء من محافظة الأنبار)، وكثير من أبناء منطقة حوران والعلويين فى سوريا وكثير من المنحدرين البلدات الصغيرة فى وادى النيل هم نتاج تلك الظروف.

بدهى أن هؤلاء استفادوا كثيرا من صعود أقاربهم أو أبناء مناطقهم إلى سدّة الحكم بعد عقد أو أكثر من شروعهم بالصعود الاقتصادى، لكن علينا أن نتذكر ونؤكد على أن صعود الأخيرين بدأ قبل التغيرات السياسية، إذن لا بد من اعتبار صعود كل من السياسيين والبرجوازيين من المناطق التى ظلت مهمّشة فى المشرق بوصفها نتاج عملية واحدة عوض تصويرها كصعود عرضى لبعض الأفراد الذين أغدقوا الثروات على أقاربهم، مع أن هذه الحالة الأخيرة قدّمت دفعا إضافيا لتركّز الثروة فى أيدى أنصار تلك النظم، سواء كانوا موالين سياسيا أم أقارب أو أبناء مناطق انحدر منها القادة الجدد، من هنا فإن تشريح الرأسماليين الجدد وتصنيفهم إلى مراتب «قديمة» وأخرى «بيروقراطية» وثالثة «طفيلية» يبدو عقيما إن لم يكن خاطئا من الأساس.

نستنتج من تحليل بلدان المشرق الثلاثة أعلاه إن ثمة مسارات متعددة للصعود إلى مصاف «الطبقات العليا» فى ظل ظروف ثورية، (وهو ما يمكن توقعه إثر ثورات الربيع العربى)، فلو تناولنا الأمر من منظور الخلفيات الاجتماعية للنخب الصاعدة سنجد أولا «الناجين» من أبناء النظم القديمة اللذين استطاعوا الاستمرار فى ممارسة نشاطهم بعد الثورات وهم أكثر عددًا مما تصوره المخيلة العامة وما يمكن أن يتوقعه المرء من انقلابات اجتماعية صاحبت الثورات، لكن بقاء تلك العناصر لايعنى بالضرورة أنهم

استطاعوا الحفاظ على مراكزهم الاحتكارية فى الأسواق المحلية لبلدانهم، والنموذج الأكثر جلاء هنا هو سوريا؛ حيث لم تحافظ العوائل ذائعة الصيت مثل الشلاح فى دمشق والأتاسى فى حماه على مواقعها فحسب، بل إنها نجحت فى نسج تحالفات جديدة مع الصاعدين الجدد، وأوجدت طرقا جديدة لمراكمة ثرواتها، وهذا يدل على أن الأثرياء وإن حافظوا على ثرواتهم، بل وزادوها فى كثير من الحالات، إلا أن قطاعات وعوائل وأفراد جدد انضمّوا إليهم، وربما فاقوهم ثروة بحيث لم يعد القدماء محتفظين بمواقع احتكارية.

ويقدم تأسيس أول مصرف خاص فى العراق منذ تأميم المصارف عام 1964 مثالا جليا على التشكّل الطبقى الجديد الذى مزج العوائل حديثة الثراء بتلك القديمة؛ إذ يضم إعلان تأسيس المصرف أسماء 244 مساهما يستجلب 95 منها اهتماما خاصا[1]، وإلى جانب ذلك يقدم المصرف التجارى العراقى، كما تمت تسميته، صورة واضحة عن مدى توسع عدد أفراد الطبقات المحظوظة بفضل الثورات القومية التى قامت منذ الخمسينيات؛ إذ نلاحظ فى هذا الجدول عوائل وأفرادا بدأوا بالصعود فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهؤلاء يقاربون من وصفهم بمتوسطى الحال فى الستينيات، وقد اندمجوا بالعوائل التى كانت راسخة قبل الثورات، وفى الوقت نفسه نلاحظ اندماج هذين العنصرين معا بالضباط ذوى الأصول المتواضعة والبيروقراطيين متوسطى الحال ممن لعبوا أدوارا سياسية بارزة فى خلال الستينيات، وارتقوا إلى مصاف الأثرياء فضلا عمن كانوا معدمين بالمعنى الحرفى للكلمة، واستفادوا من علاقات مختلفة مع القادة السياسيين، ولا يمكن أن نتبين تعقيد صورة التبلور والتشكل الطبقى هذه من دون التذكير بأن كتلة كبيرة من مؤسسى هذا المصرف (وحالات متعددة أخرى برزت فى مصر فى فترة الانفتاح وسوريا منذ السبعينيات)، كانت تصنف ضمن فئة الأعداء السياسيين للثورات وقياداتها قبل فترة قصيرة لا تتعدى العقد أو العقدين، من بين هؤلاء

---

(١) تم نشر الإعلان على صفحة كاملة من جريدة الثورة فى 28 نوفمبر 1991.

فى حالـة المـصرف التجـارى العراقى مـلاك أرض كبار صـودرت مسـاحات كبيرة من أراضيهـم عنـد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى وأبناء رئيـس الوزراء الذى أشرف على تطبيـق قوانين تأميم الصناعات والمصارف الخاصة عام 1964، وأحفاد مالكى المصارف المؤممة ومسؤولين فى النظام الذى أسقط حكم البعث الأول عام 1963 أو أولادهم.

ولكن إلى جانب القطاع الرسـمى المنظّم الذى يمكـن الحصول على معلومات عنه، نشأت أسواق جديدة موازية - بالمعنى المجازى للكلمة وكذلك بالمعنى الجغرافى حرفيا - ونقصـد بهـا تلك الأسـواق التى تـكاد أن تكون متحـررة بالكامل من تحكـم النخبة التجاريـة التقليديـة، إن نشـوء تلك الأسـواق ذو مغـزى مهم هنا؛ إذ هـو دليل على أن الثـورات نجحـت فى «دمقرطة» القدرة على تحصيل الثروة عبر توسـيع حجم الطبقات المهيمنة بتطعيمها بعناصر جديدة وفتح سبل جديدة لتكوين الثروات، وكما ذكرنا سابقا، فإن هذا لايعنى البتّة أن هؤلاء الداخلين الجدد بنوا ثرواتهم بطرق مشروعة بالضرورة، فقد لاحظنا فى الجداول السـابقة عدد المنتسـبين إلى أو المقربين من أجهزة المخابرات أو الأجهـزة القمعيـة الذين دخلوا عالم الأثريـاء، وعليه لدينا إلى جانـب الأثرياء القدامى ممـن ظلـوا فى قوائم النخـب العليا الواردة أعـلاه مئات غيرهم ممن لايزالون يمارسـون نشـاطاتهم، لكنهم لم يعودوا مسـيطرين عـلى المراكز العليا فى الاقتصـاد والمجتمع، وفى الوقت نفسه ثمة أولئك الذين كانوا أثرياء وما زالوا كذلك، لكنهم لم يكونوا بين الأكثر ثراء لا فى السابق ولا فيما بعد.

ولابـد هنـا من إعادة التذكير بالمسـار الثانـى للارتقاء إلى مصاف القـشرة العليا من النخبـة الاقتصادية الذى يتـم عبر قفزة مفاجئة من الفقر المدقـع وقد لاحظناها بصورة خاصـة فى حالـة العـراق وبدرجة أقل فى سـوريا، كما أن هذا المسـار لم يكـن معدوما فى حالة مصر، وإذا لم يتمسـك المرء بأساطير الصاعدين عبر الكدح والتوفير اليومى، فمن الواضـح أن الغالبيـة السـاحقة من هـؤلاء الصاعدين هم أقارب مباشريـن للحكام أو كبـار المسـؤولين، أو أناس قدموا خدمـات (مخابراتية فى الغالب) للقـادة ونظم الحكم، لكن هذا المسـار يتّسـع طرديا بالتناسـب مع درجة عدم الاسـتقرار السياسى أو وجود

مخاطـر حقيقيـة أو مزعومة تواجه السياسـيين الكبـار، ففى ظل أوضاع كهذه يسـتطيع القادة شرعنة صعود أقربائهم أو أزلامهم بضرورة الحفاظ على الأمن، من هنا فإن أبرز الأمثلة على تلك الحالات ليسـت فى مصر أو العراق أو سوريا، بل فى لبنان أثناء الحرب الأهلية على الخصوص، وبين أوسـاط القادة الفلسـطينيين قبل وبعد عودتهم إلى الضفة الغربية وغزة.

جدول (7) العراق: المساهمون الرئيسون فى المصرف التجارى

عدد أفراد العائلة المساهمين	اسم العائلة	المنطقة/ الانتماء المذهبي	الخلفية الاجتماعية
3	شوقى صالح الكبيسي	كبيسة/ الأنبار/ سنّة	صناعيون صغار قبل 1968
9	بنيّة	بغداد/ سنّة	صناعيون وتجار كبار منذ الخمسينيات
7	كبّة	بغداد/ شيعة	تجار كبار
2	هميّم اللامي	الأنبار/ سنّة	مقاولون صغار فى الستينيات
7	قنبر آغا	بغداد/ شيعة	تجار كبار
5	صالح مهدى الراوى وأولاده	راوه/ الأنبار/ سنّة	صناعيون كبار فى الستينيات
1	حيدر السماوي	السماوة/ شيعي	بقال صغير
4	حمرة	بغداد/ شيعة	مقاولون كبار فى الستينيات
2	دوهان الحسن	الأنبار/ سنة	وزير خلال الفترة 1964-1968
6	كافل حسين	بغداد/ شيعة	صناعى تعرض للتأميم عام 1964
1	توفيق الجميلي	فلوجة/ الأنبار/ سني	صناعى كبير ومالك عقارات تعرض للتأميم عام 1964
3	طاهر يحيى	الأنبار/ سنّة	رئيس وزراء خلال فترات بين 1964 و1968

9	الجاف	أربيل/ أكراد سنة	ملاك أراضى كبار وشيوخ عشائر
7	عريم	الأنبار/ سنة	بيروقراطيون كبار فى الستينيات
6	الياور	الموصل/ سنّة	شيوخ عشائر شمّر
5	خوّام العبد العباس	ميسان/ شيعة	ملاك أراض كبار
5	البحرانى	بغداد/ شيعة	تجار كبار
1	ج. عبد الأمير الصرّاف	بغداد/ شيعي	صرّاف ومرابى خلال الخمسينيات
4	شنشل	الموصل/ سنة	تجار ومالكو أراض كبار فى الخمسينيات
6	شبّر	النجف/ شيعة	تجار كبار منذ الخمسينيات
1	عصام الجلبى	الموصل/ سنّي	وزير نفط عام 1990/ من عائلة تجارية
1	محمد إياد الراوى	راوة/ الأنبار/ سنى	ابن قائد الحرس الجمهورى

لكن المسار الثالث والأهم فى رأينا هو الذى مر به أناس كانوا قد حققوا قدرا من التحسن فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية قبل الثورات، لكنهم وجدوا أن إمكانية الانضمام إلى النخب الراسخة القديمة مستحيلة ومن ثم فقد كانوا يرون ـ عن حق ـ أن فرصهم فى الارتقاء فى ظل النظم القديمة ضئيلة، إن هؤلاء هم الذين وجدوا من يمثلهم فى العسكريين والموظفين المدنيين الذين شاركوهم ذلك الإحساس تجاه النظم القديمة، لا لأن الأخيرين كانوا يفكرون فى تكوين ثروات بالضرورة، بل لأنهم كانوا يشعرون بقلة فرص ارتقائهم إلى مصاف كبار القادة العسكريين أو كبار المسؤولين المدنيين، بتعبير آخر؛ إذ وجد المقاول والتاجر والصناعى المتوسط والصغير فرصه الاقتصادية مقيدة فى ظل النظم القديمة، فإن الضابط والموظف المدنى المتوسط أو الصغبر وخريج الجامعة المنحدر من بيئة متواضعة وجد أن تحسين وضعه المهنى مقيد بسبب سيطرة العوائل التقليدية على مقاليد الحكم، وليس مهما هنا التساؤل عما إذا كانت ثمة روابط

مباشرة تجمع بين هاتين الفئتين أو لم تكن، وإن كانت تلك الروابط قائمة فى العادة بفضل انتماء الطرفين إلى الاثنيات والمذاهب الدينية المشتركة التى تعنى الالتقاء فى مناسبات تجمعهما، أو بفضل الانحدار من المناطق والبلدات ذاتها والعيش المشترك فى أحياء متقاربة فى العواصم التى هاجروا إليها، إن النظر إلى صورة التماهى بين الطرفين بهذا الشكل يزيح أى تفسير تآمرى أو أداتى، بمعنى وجود فئة تخدم الأخرى وتنفذ لها مطالبها بشكل مباشر، ويجعلنا نقول بأن النظم الجديدة سعت إلى تقديم حلول تجاوبت بهذا القدر أو ذاك مع تطلعات رجال الأعمال الواقفين فى منتصف الطريق وأزالت المظالم التى رزحوا تحتها.

وبرغم استخدامنا المجازى لتعابير يألفها القارئ، فلابد من الإشارة وقد وصل بحثنا إلى هذه النقطة إلى أن المشكلة فى استخدام تعابير من نوع البرجوازية "التقليدية" أو القديمة" تقابل البرجوازية "الجديدة" فى سياق تحليلى تكمن فى حشدها لمراتب مختلفة ومتباينة تحت تسمية واحدة هى "البرجوازية"، والفرضية المؤطرة التى يعتمدها الباحثون؛ إذ يستخدمون تعابير كهذه كمقولات تحليلية (لا وصفية، كما فعلنا) هى أن نظاما رأسماليا كان قائما قبل الثورات، ووفقا لهذه الرواية، فإن المسار العادى الذى كان الرأسماليون سيتخذوه هو التصنيع والدخول فى صراع مع ملاك الأرض، لكن الكولونيالية والإمبريالية قامتا بتهميشهم، لكن الثورات القومية، ووفقا للرواية نفسها، قضت على ذلك النظام (بشكل مبرر أو غير مبرر وفقا لمتبنيها)، وحاولت بناء نظام يتجاوز الرأسمالية وعجزت عن ذلك فى نهاية المطاف، وعليه فإن هذا الفشل، لا الانهيار الحتمى لتلك النظم بفعل آلياتها الداخلية، هو ما ولّد البرجوازيتين "البيروقراطية" و«الطفيلية»[1].

---

(١) ليس العرض أعلاه لرؤية كثير من الكتاب العرب وغير العرب للثورات القومية مبنيا على تأملات ذاتية من قبلنا؛ إذ تخصص إمام الصفحات الخمسين الأولى من كتابها لتحليل من هذا النوع، كما أن محمود عبد الفضيل يفتتح فصلا من كتابه «الاقتصاد السياسى للناصرية» باستشهاد من سان جوست، المنتمى الى الجناح المتطرف للثورة الفرنسية، يقول: إن الثورة التى تتوقف فى منتصف الطريق تحفر قبرها بيديها، بمعنى وجود سببية حتمية لاتجاه النظام الناصرى نحو بناء نظام اشتراكى لولا تعثره.

ينزع الكتاب المتبنون لهذا الضرب من التحليل إلى الخلط بين مراتب كانت بالأساس جزءا من الطبقات الحاكمة فى ظل النظام السابق للثورات وبين أخرى طامحة لأن تكون جزءا من الطبقة المسيطرة لنظام مختلف، والعلاقة بين هاتين المرتبتين (كجماعات لا كأفراد بالطبع) تناحرية؛ لأن الأولى فقدت مواقعها الاحتكارية فى ظل الأوضاع الجديدة فى حين أن الأخيرة وجدت الطريق مسدودا أمامها بسبب تلك المواقع الاجتماعية والاقتصادية التى احتكرتها مراتب النظام القديم، بتعبير آخر، يخلط هؤلاء الكتاب بين مراتب قامت الثورات لصالحها وأخرى تعاملت معها النظم الجديدة كعدو رئيس[1].

كأن كثيرا من الكتاب يعترفون بالتناقض الكامن فى تحليلهم حين يرون أن النظم القديمة كانت رأسمالية (وإن كانت «فاسدة» أو «تابعة» أو «محيطية» وفقا لمنظور كل منهم) أو إن الطبقات القديمة كانت رأسمالية لكن الثورات انتهت إلى سيادة الرأسماليين، والتفسير الشائع الذى قد لايتناقض بالضرورة مع التفسير القائل بأن الثورات ظلت طريقها يقوم على أن طابع تلك الثورات كان برجوازيا صغيرا أو معبرا عن الطبقات الوسطى، ولا يعدم هذا التفسير أدلة تدعمه كما أنه ليس خاطئا كليا، فالأدلة التى يستند إليها متبنو هذا التفسير قد تكون الخلفيات الاجتماعية لقادة الثورات أو تحسّن مستويات معيشة السكان متوسطى الدخل وهى مؤشرات كافية، حسب هؤلاء، على أن السياسات الاجتماعية لتلك النظم كانت منحازة للبرجوازية الصغيرة (من بين من تبنوا هذا التفسير: الشافعى 1958: 42- 44، Batatu 1978: 143 ، عبد الفضيل 1988: 112).

لكن المشكلة الكامنة فى التسلسل المنطقى لتحليل كهذا تكمن فى أنه لايأخذ بنظر الاعتبار كامل ما تنطوى عليه تلك الثورات من مضامين، فثمة اعتراض بات مألوفا على تعريف «الطبقة الوسطى»؛ لأنه يدل على مستويات دخل ولا ينبئ بشىء عن

(١) حين تقول: إن تلك الثورات قامت لصالح تلك الفئات، فإننا لانعنى أن قادة تلك النظم كانوا يتصرفون بوعى كوكلاء أو ممثلين لمصالحها، بل إن القادة الثوريين صاغوا سياساتهم وتصوراتهم عن مستقبل بلدانهم بطرق أدت فى نهاية المطاف إلى استفادة الأخيرين منها.

المحتوى الاجتماعي لأعضائها؛ ذلك أن مستويات الدخل المتقاربة، وحتى المتماثلة، لاتحدد بالضرورة انتماء طبقيا مشتركا، غير أنه حتى لو تجاوز المرء هذا الاعتراض فإن تعبير الطبقة الوسطى ليس ذا معنى إلا فى ظل نظام اجتماعى مُهيكل واضح المعالم، وهو وصف لاينطبق بالأساس على مجتمعات تمر بتحولات ثورية، إن نظرة على مجتمعاتنا المشرقية عشية وغداة الثورات مباشرة تكفى لرسم المخطط التالى لمكوناتها الاجتماعية، فثمة حفنة من كبار ملاك الأرض الذين تأثروا سلبا بالثورات، وتأثرت حفنة مماثلة كذلك من أعيان المدن وكلاهما يعد بالآلاف، وعلى الطرف الأقصى الآخر نجد الطبقة العاملة التى يكثر الحديث عنها لكن عددها ـ إن استخدمنا التعريف الدقيق لها ـ لايتجاوز عشرات الألوف، إذن أين الغالبية الساحقة الممثلة لغالبية المجتمع؟ بقّالون، تجّار مفرد، بائعون متجولون، خدم منازل، كتبة وموظفون صغار، أجراء حكوميون، أفراد شرطة، ضباط شرطة وجنود، ممارسو مهن حرة، كل هؤلاء وغيرهم كثيرون يتم تجميعهم تحت اسم الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة، وقد يتم تدريجهم من حيث مستويات الدخل كدنيا وسطى أو عليا وسطى وإلى غير ذلك من أوصاف.

وليس مردّ الاعتراض على إطلاق تسمية البرجوازية الصغيرة على النظم أو الثورات عائدا إلى الجانب العددى الضخم لها فحسب، بل إلى أن الثورات تقوم بالضبط على خلفية مجتمع تذرّر فيه الأفراد، بسبب انهيار البنى القديمة الرابطة بين الفئات المختلفة، وتكمن المهمة المطروحة على تلك الثورات فى إرساء أسس تعيد التراصف إلى المجتمع، الذى بدونه لايمكن الحديث أصلا عن وجود مجتمع، وعبر هذه العملية بالضبط، لاعبر انحرافات مزعومة عن مسارات متخيلة، ستظهر الطبقات العليا «الحديثة»، فضلا عن الطبقات الدنيا «الحديثة». بتعبير آخر: إن البنية الاجتماعية الجديدة ستبرز من خلال تلك الفئات المسماة «طبقة وسطى» وهى ليست فى واقع الحال غير الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع المذرّرين، والحال أن متبنى وصف تلك النظم بالبرجوازية الصغيرة يفترضون أن مسارها الطبيعى هو تجاوز الرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكى، من

هنـا كانت تعابير فضفاضة مثـل «البرجوازية الصغيرة» أو الـ «طبقة الوسـطى» عديمة القيمـة التحليليـة فى ظـل ظروف التغـير الاجتماعى، بل فى ظـروف مجتمعاتنا على وجه العموم.

لقـد حـاول التحليـل المعروض فى هـذا الكتاب دحـض المفهوم التبسـيطى القائل: إن التحـول البرجـوازى يتناقض مع سـيطرة الدولة المُحكمة على الاقتصاد والسياسـة والمجتمع، أو المفهوم القائل: إن التحولات البرجوازية لايقوم بها إلا الأثرياء من أعيان المـدن، لكـن ما أردت تبيانه، من جهـة أخرى، هو أن التحـول البرجوازى ليس وصفة سياسية يعيها صانعو السياسة ويعلمون مقدّما النتائج النهائية لما يقومون به، ولايقتصر هذا القول على قادة ثورات المشرق، فقادة الثورة الفرنسـية ومثلهم قادة الثورة البلشفية تصـوروا أنهم يبنون مجتمع العدالة المطلقة، أضف إلى ذلك أن السـير على الطريق الذى اختـاره القـادة الثوريـون لم يضمن نجاحهـم فى إقامة مجتمع برجـوازى بالتمام، كما تدل الحالـة المشرقية بوضوح (وسـنتناول بعض أسـباب ذلـك فى الفصل الأخـير)، ولنعد التذكـير هنـا بـأن كبـار العاملـين فى القطاعات الماليـة والتجـار وصناعى فـترة ما قبل الحداثة لم يكونوا، ولم يكن بمقدورهم ولاكان من مصلحتهم أن يكونوا حاملى مشروع التحول الرأسمالى لافى المشرق ولافى أوربا، فقد كانوا فى كلتا الحالتين جزءا لايتجزأ من النظم قبل الرأسـمالية وكانت الثورات مهددة لمصالحهم، لكن هذا لايتناقض مع القول بـأن الفـترات اللاحقة التى تصل فيها الثورات إلى إحلال درجة من الاسـتقرار تشـهد تسويات ما يعاد فيها إدماج عناصر من النخب القديمة ضمن صفوف النخب الحديثة، ومـن المثير للاهتـمام أن غالبيـة (لا كل) عناصر النخـب القديمة التى تعـاود الإندماج جاءت من صفوف أعيان المدن لامن كبار ملاك الأرض.

8.5 السلطة مقابل الثروة

لنأخـذ التحليل السـابق إلى مسـتوى أعـلى يقرّبنا مـن جديد من سـؤال لعله الأكثر أهمية فيما يتعلق بموضوع هذا العمل: العلاقة بين السـلطة والطبقة، هل ثمة خصوصية

للمشرق هنا؟ فى الفقرة السـابقة تناولنا بتفصيل متأن ومدقّق مسـارات انضمام الأفراد إلى النخب المتكونة وعلاقات هؤلاء بالهياكل السياسية الصاعدة، لكن الهدف من ذلك التحليل لم يكن الوصول إلى ما نعرفه جميعا وهو أن السـلطة السياسـية تلعب دورا فائق الأهميـة فى تكوين أطـر ومحتوى النخب الجديـدة، بل التعرف على العلاقـة الدقيقة بين الطبقة الناشـئة وبين السـلطة السياسـية، بتعبير آخر، هل يقود التحليل السابق إلى دعم الفكرة (الفظّة) القائلة بأن الدولة «تصنع» الطبقة؟

كانت الخطوة الأولى فى تحليلنا هى تبيان أن أنماط العلاقة بالسـلطة متعددة الأشكال، فعلاقات القرابة تلعب دورا بارزا فى تسـهيل الصعود إلى مراكز النخبة، إلا أنها ليسـت بأى حال السـبيل الوحيد الذى تمارسه السلطة السياسية فى التأثير على تكوين الطبقات المهيمنة الحديثة، وهذا سـبب إضافى لاعتبار تعابير مـن نوع «البرجوازية البيروقراطية» محدودة القيمة التحليلية.

لـن أدخل فى مباراة ابتكار مصطلح جديد يحل محل الأخير؛ لأن الإشـكالية النظرية محـل البحـث لاتكمـن فى الحاجـة إلى إضافـة تعبـير جديد يضـاف إلى التعابـير الكثيرة المتراكمـة لوصـف البرجوازيـة المتكونـة حديثا، بل إنهـا تكمن بالأحـرى فى الاعتراف بوجـود أنماط متعددة من الصلات بالمتحكمين بالسـلطة السياسـية، والواقع أن جوهر التغـير السياسـى الـذى تحدثـه الثورات، بـما فيها الثـورات القومية فى المـشرق - يكمن بالضبـط فى توسـيع الإطار الذى يسـمح بالدخول إلى عالم الأثرياء الجـدد، ولقد كانت تلـك حالة تكون البرجوازية الأوربية؛ أى إن التغيير السياسـى لم يحصل بهدف «خلق» طبقات جديدة، بل إلى خلق الظروف التى تمكّن جماعات معينة من احتلال موقع معين فى الهـرم الاجتماعى، إذن فالعلاقة مع القابضين على السـلطة السياسـية شرط جوهرى لصعود فئات تحاول منافسـة الطبقات العليا القائمة أصلا أو احتلال مواقع إلى جانبها، إذن فـإن كـون المرء بيروقراطيـا أو قريبا لبيروقراطى لايقدم تفسـيرا وافيـا لوجود هذا

العدد الكبير من الأناس المستفيدين، بهذا الشكل أو ذاك، من نظم رأسمالية الدولة، أو من أى نظام سياسى جديد[1].

وهنا أيضا يكون تعبير «البرجوازية البيروقراطية» مضللا؛ إذ ينطوى على خطأ أو خطأين تاريخيين فى الوقت نفسه، فهو يقيم تعارضا بين حالة استثنائية مزعومة ارتقت فيها برجوازية حديثة بفضل الدولة وبرجوازية «طبيعية» قديمة رسّخت مواقعها عبر السوق أو القوى الاقتصادية فى المشرق و/ أو أوربا.

فى حالة المشرق، حيث تتم مقارنة أثرياء المشرق القدامى بمحدثى الثراء، يتم الخلط بين دورتى حياة نظم اجتماعية اقتصادية وطبقات اجتماعية مختلفتين جذريا؛ مما يقود إلى تعميمات مضللة، فقد لاحظنا فى الفصول السابقة أن بداية أثرياء الشرق «القدامى»، مثلها مثل بداية أثرياء أوربا، لم تكن قط عملية عفوية تخضع لمنطق اقتصادى محض وتنفصل عن تدخل العوامل السياسية أو العوامل فوق الاقتصادية، ففى مصر حصل شيوخ القبائل التى استقرت، مثل عوائل الشريعى والباسل والشواربى، على ملكياتهم فى صورة منح من محمد على باشا الذى زاد فعيّن كثيرا من أفراد عوائلهم عمدا للقرى، وصعدت عوائل أخرى، مثل عائلة يكن، إلى مواقع الثراء عبر علاقات التزاوج مع عائلة الخديوى، وثمة آخرون تم ضمهم إلى طبقة ملاك الأرض بفضل مهاراتهم المهنية (بركات 1977: 361-369)، ويصح الوضع نفسه على حالة كبار ملاك الأرض فى العراق الذين منحهم الولاة المتعاقبون امتيازات بهدف إخضاعهم للسلطة وإنهاء حالة البداوة التى كانت تهدد الأمن وتعرّض الزراعة للتهلكة، وكذا كان الحال فى سوريا حيث استفاد القادة الإنكشاريون من أوضاعهم ليتحولوا فيما بعد إلى تجار وأعيان.

---

(١) المفارقة أن تعبير البرجوازية البيروقراطية قد يكون أكثر ملاءمة لوصف البلدان التى يوجد فيها فصل واضح بين الدولة والمجتمع المدنى، فضلا عن الفصل بين مستويات السلطة السياسية؛ أى البلدان الرأسمالية المتقدمة؛ إذ بوسع المرء فى ظل أوضاع كهذه تحديد الحالات التى يلج فيها سياسيون أو بيروقراطيون كبار عالم الأعمال بعد انسحابهم من نشاطهم السابق الذى مكنهم من إقامة صلات كونوها أثناء عملهم.

ولإبراز هذه النقطة نستشهد بالتحليل الذى قام به أريك ديفيس؛ إذ يوضح تحليله كيفية ارتقاء الأعيان على حساب المماليك طوال العهد الملكى من خلال دراسة التركيب الاجتماعى لأعضاء البرلمان المصرى على امتداد عدة عقود، فمن بين 79 نائبا تكون منهم البرلمان عام 1866 كان تسعة وخمسون يحملون لقب عمدة إلى جانب ستة أفندية وخمسة أغوات وثلاثة يحملون لقب بيه وباشا واحد فقط؛ إذن فالطور الذى كانت تمر به مصر خلال خمسينيات القرن التاسع عشر تمثل فى تعزيز بنية تشكيلة اجتماعية جديدة، هى تشكيلة قبل رأسمالية بالتأكيد، فقد كان أناس من خلفيات متواضعة مثل العمد والأفندية يرتقون بفضل « العامل السياسى» لا بفضل قوانين السوق، بعد نصف قرن من تكوين البرلمان الأول تشكل برلمان 1914 من 69 عضوًا ليس من بينهم أى عمدة أو أغا، فى حين كان هناك 37 بيهًا و 11 باشا و7 أفندية (ديفيس 1983: 49)، هنا يمكن القول بأن النظام قد ترسخ وأخذت العوامل «الاقتصادية» تفعل فعلها كما يبدو.

بتعبير آخر، لو نظرنا إلى الوضع خلال ستينيات القرن التاسع عشر فستبدو السلطة مصدرا رئيسا لتحفيز تكون الثروات فى مصر، حين احتل أناس ذوو مواقع اجتماعية متواضعة حوالى ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان، وبعد نصف قرن كان الباشوات والبيهات هم المسيطرين على مؤسسة التشريع ومن ثم فقد كانوا هم الجهة التى منحت السلطة التنفيذية محتوى اجتماعيا يتناسب مع مصالحهم، وقد كان كثير من هؤلاء الباشوات والبيهات أنفسهم مدينين فى ارتقائهم إلى «روابطهم» بسلطة الدولة، أما لو نظرنا إلى الأمر فى خمسينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، فسيبدون كقوة اجتماعية متميزة نسبيا عن السلطة السياسية وصاحبة النفوذ الأكبر عليها.

ويمكن تلمّس المسار ذاته فى العراق من حيث صعود الأعيان مع فارق زمنى كانت مصر تسبقه فيه بحوالى نصف قرن، ففى خمسينيات القرن العشرين هيمن كبار ملاك الأرض وكبار التجار، فضلا عن كبار البيروقراطيين على صياغة القرار السياسى فى كلا البلدين، لكننا لو نظرنا إلى واقع الحال قبل أربعة عقود من ذلك، فسنجد أن كثيرا من ملاك الأرض هؤلاء لم يكونوا كذلك لو لم تخصص لهم السلطات البريطانية أراضى

الميرى لتعاونهم معها، كما أن صعود التجار الحضر كان مرتبطا إلى حد كبير بعلاقاتهم الودية مع البريطانيين ومع الدولة حديثة التكوين، فمن بين 300 ضابط شريفى (حاربوا تحت لواء الملك فيصل ووالده الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى) لم ينحدر إلا ثلاثة من عوائل ثرية، وبعد عقدين فحسب كان متوسط ملكية أرض هؤلاء البيروقراطيين الكبار الذين شكلوا العمود الفقرى للدولة 10-15 ألف دونم (الدونم = 2500 متر مربع) (Batatu 1978: 273).

ولكن إن لم نتناول الإشكالية العامة حول العلاقة بين السلطة والثروة سيبدو تحليلنا داعما لمفهوم «استثنائية» المشرق حيث تولّد السلطة الثروة عكس ما حصل فى أوربا، حسب هذا الزعم.

8.6 السلطة السياسية من جديد: استثنائية المشرق؟

حاولت أن أبين أن السلطة السياسية ترسّخ جذورها بين أعضاء الجماعة/ المجتمع إن اقتنعت غالبية أعضائها الفاعلين بضرورة وجودها لإعادة إنتاج علاقاتهم الاجتماعية، ولا يعنى هذا الاقتناع بالضرورة دعما متحمسا أو قناعة بأن النظام السياسى القائم هو الأمثل؛ إذ ينطوى الأمر على تركيبة من الحسابات المعقدة يزن الناس عبرها كلفة التغيير التى تنطوى عليها إقامة نظام بديل والفوائد التى سيجنونها منه، وتتفاوت كلفة الحماية وضمان إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للبشر؛ أى مقادير الفائض التى تنتزعها السلطة السياسية من رعاياها، حسب المخاطر التى يعتقد الناس أنهم يواجهونها والحدود القصوى للانتزاع التى تدفع الناس - إن تم تجاوزها - إلى البحث عن بدائل للحماية أقل كلفة، والرفاهة التى تحققها الجماعة/ المجتمع فى ظل السلطة الحامية.

حين أكدنا على استناد السلطة السياسية فى أى مجتمع على عمودين هما العنف الجسدى والإذعان، لاحظنا أن الإذعان هو من يلعب الدور الحاسم على الدوام، ولايعنى هذا قط أن العنف الجسدى لعب ويلعب أدوارا ثانوية فى فرض وإدامة مختلف

البنى السياسية عبر التاريخ، ولكن باستثناء حالات تاريخية عابرة، فإن العنف الجسدى والتهديد باللجوء إليه ضد من يخرقون معايير معينة لابد من شرعنته بها يجعل نسبة كبيرة من أعضاء المجتمع (أو الأعضاء الفاعلين فيه على الأقل) يتبنون تلك المعايير، ويعتبرونها معاييرهم الخاصة بهذا القدر أو ذاك، أى إنها المعايير التى وجدت للحفاظ عليهم والارتقاء بحياتهم سواء كانوا يرونها منزّلة من الله أو مصاغة من قبل البشر، ولنضف إلى ذلك من جديد أن الإذعان لايتطابق بالضرورة مع القبول أو التحمّس أو الدعم النشيط، يكفى هنا أن يرى السكان أن تلك المعايير تؤدى وظيفة إيجابية حتى ولو اعترضوا على الأشكال الملموسة لمارستها أو تطبيقها، أو كانت لديهم مقترحات لتحسينها أو إضفاء الكمال عليها أو اعتبروا أن القابضين على السلطة السياسية والمخوّلين على السهر على التطبيق الأمين لمتطلباتها أو فرضها ليسوا محل ثقتهم التامة، وفى ظل ظروف كهذه فقط سيتقبّل الناس استخدام العنف الجسدى (بل حتى القمع الوحشى والجماعى فى بعض الأحيان) باعتباره وسيلة لامفر منها لردع من يحاولون خرق «مبادئنا»، لكن درجة التسامح مع ممارسة العنف من جانب السلطة ستتفاوت بالطبع وفق الفترة التاريخية وحسب الظروف القائمة، فلاشك أن بؤساء باريس sans-culottes كانوا يعبرون عن فرحهم الحقيقى وهم يتجمعون يوميا لكى يهللوا لتهاوى رؤوس "أعداء الثورة" من المقاصل، ولاشك أن كثيرا من العراقيين استثارتهم مشاهد قتل المتنفذين من العهد الملكى بعد ثورة 1958، وسواء كان الأمر فى فرنسا أو العراق أو عشرات البلدان الأخرى، فإن أفعالا تبدو غير متحضرة ولا مقبولة اليوم لم تكن كذلك قبل بضعة عقود فحسب.

إذ يتماهى الناس مع نظام سياسي- اجتماعى ما، فإنهم ينزعون إلى القبول بممارسة المزيد من العنف تجاه أعداء السلطة الذين باتوا الآن أعداءهم ولمواجهة ما يعتقدون من مخاطر قد تهدد النظام، وفى الوقت نفسه فإنهم سيبدون مزيدا من الإذعان حين يستولى القادة السياسيون على المزيد والمزيد من السلطة كوسيلة ضرورية لمواجهة ما يعتقدون من مخاطر محدقة تهدد بقاءهم، لكن الشروط المحددة للإذعان تتفاوت وفقا

للفترة التاريخية محل البحث؛ إذ سيتقبل الناس إلحاق أذى ماحق من جانب حاكم يرونه ممثلا لإله مقدس أو رمزا لكينونة دنيوية تقارب التقديس وسيتقبلون التضحية بأنفسهم بوصفهم رعايا مؤمنين، وكل هذه سلطات لايمكن لحكام آخرين أن يحلموا بامتلاكها.

يمكننا صياغة الاستنتاج أعلاه بطريقة أخرى مفادها أن المعادلة بين الجسدى والمعنوى لا يمكن اعتبارها ثابتة عبر الزمن أو المكان والحضارة محل البحث، ومن خلال هذا المنظور بوسعنا معاينة التضحية بعذراء كل ربيع لنهر النيل تفاديا لغضبه ومحاكم التفتيش فى إسبانيا للحفاظ على مسيحيتها ووحشية النازيين لمواجهة «المؤامرات المهددة للعرق الآرى» ودموية الميليشيات المتصارعة فى الحرب الأهلية اللبنانية لـ«حماية طائفة من خطر طائفة أخرى» بوصفها شروطا «ضرورية» لمسيرة تضمن سلاسة الإذعان لسلطات نجحت فى امتحان التصدى للمخاطر، وعليه ليس الإذعان والعنف الجسدى مكونين لمعادلة صفرية، أى أن زيادة متغير واحد منها تتم على حساب نقصان المتغير الآخر، والأمثلة الأكثر جلاء على تلك العلاقة غير الصفرية تتمثل فى الفترات الثورية حين يتزايد الإذعان (المتخذ شكل الحماس) والعنف معا، فى حين تتميز حالات الاستقرار بانخفاض لكليهما حيث ثمة إذعان سلبى وحالات دنيا من خرق القوانين التى تستدعى ممارسة العنف (والسجن هنا أحد أشكاله)، بتعبير آخر فإن العنف أو التهديد به يبدو فى أعين الخاضعين للسلطة وسيلة لضمان استمرار الحكام فى تقديم الخدمات لهم أو لتحقيق الأداء السلس لـ«مجتمعنا»، وفى هذه الحالة تكتسب السلطة أعلى درجات الشرعية.

إن واقعة اللجوء إلى استخدام العنف لاتحدد بذاتها شرعية نظام ما؛ لأن المجتمع نفسه هو من ينبغى أن يكون مستعدا للموافقة على استخدام السلطة لجرعات إضافية من العنف متى ما شعر الأول، أو تم تدجين أفكاره، بأنه يواجه مخاطر هائلة أو أعداء ذوى بأس.

يقودنا التحليل أعلاه إلى رفض التعاكس المزعوم بين آليات تطورت أوربا من خلالها وأخرى تخلف عبرها العالم الثالث (والمشرق فى حالتنا)، تصاغ هذه الإشكالية فى الغالب من خلال طرح مقولتين متعاكستين: السلطة مقابل الثروة، وبموجب هذه الأطروحة الفجة التى لاقت وتلاقى قبولا واسعا لسوء الحظ ولدت الطبقات الاجتماعية فى أوربا عبر «الاقتصاد» ثم فرضت الطبقات الأقوى مصالحها على المجتمع بالتحكم فى السلطة، فى حين يتم الزعم بأن العكس هو ما حصل فى المشرق؛ أى إن السلطة هى من يخلق الثروة، ولقد حاولت أن أبين أعلاه بأن من الخطأ معارضة مقولتى السلطة والسياسة أو المقارنة بينهما لسبب بسيط هو أن الثروة هى إحدى تجليات السلطة بالمفهوم الواسع، وسأبين أدناه أن كثيرا من الكتاب المعاصرين بذلوا جهدهم لمعالجة إشكالية زائفة؛ لأن نقطة انطلاقهم كانت فرضية لاتستند إلى أساس مشتقة مباشرة من الطريقة الخاطئة فى وضع السياسة فى مقابل الاقتصاد.

يتمثل الخطأ الأول فى أن مساواة السلطة بالقمع الجسدى يلغى بضربة واحدة الحاجة إلى القيام بمهمة شاقة هى تحليل السبل التى تتمفصل فيها السلطة مع المخاوف ومصادر القلق الحقيقية أو المزعومة التى يشعر الناس بها؛ مما يولد سبلا مختلفة من الإذعان لها.

أما الخطأ الثانى فيتجاهل (إن لم نقل يجهل) أن الوظائف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاتبدأ بالتمايز إلا بعد سيادة الرأسمالية، أما قبل ذلك فإن الثراء فى أعين عامة الناس يمثل دالّة على الخدمات السياسية التى تؤديها جماعة ما للمجتمع؛ مما يؤهلها للحصول على موارد عالية، غير أن دعاة استثنائية المشرق يفترضون أن أى نظام لاتكون فيه علاقات الإنتاج قائمة على السوق حصريا هو نظام إما أن يكون غير عقلانى أو قائم على القسر.

يقدم تحليل روجر أوين لـ «خلق» مقاطعات الأرض الفردية فى مصر خلال القرن التاسع عشر مثالا نموذجيا على الخلط بين أشكال نشوء علاقات الملكية فى ظل نظم مختلفة؛ إذ تجد أصولها فى نظره:

«لا فى تطور قوى السـوق المحلية، بل فى ممارسـات سـلطة الدولـة، فقد كان حكام مـصر هم الذين سـلّموا أجزاء كبـيرة من دلتا النيل للمسـؤولين الحكوميـين، كما مكّن النظـام الإدارى المـصرى آخرين من وضع اليد على أراض أخرى وتحويلها إلى ملكيات لهم... لقد كانت أولى المحاولات التمهيدية لإقامة ملكية خاصة للأرض من أداء حكام البلاد بالكامل، ولأسباب تعود لهم».

Owen 1981a: 535- 536

حين يتم تفسـير نشوء علاقات الملكية ولاسـيما علاقات ماقبل الرأسمالية عبر ثنائية «إمـا الدولـة أو السـوق»، فلابـد أن يعجز الكاتب عـن تناول القضية الكـبرى المتعلقة بالإطـار التاريخـى الأوسـع: أيـن ومتـى نشـأت الملكيـة الإقطاعيـة أو أى شـكل آخر للملكية قبل الرأسـمالية عبر قوى السـوق؟ فقـد لاحظنا فى الفصلـين الرابع والخامس أن «الإعطاءات» الأوربية بدأت كمنح من جانب الملك إلى أتباعه الذين تم استـيعابهم بشـكل متزايـد فيما بعد فى مراتب «الـشرف» (أى تولى المناصب العامـة والقضاء)، وفى فترة لاحقة لم تعد الأرض تمنح كهبة، بل باتت حيازات يشترط فى من يتمتع بها أن يقسم اليمين على تقديم خدمة ما بالمقابل (P. Anderson 1974a: 139).

يعتبر أوين وكثير غيره أن السوق هى المعيار الأعلى للعقلانية بغض النظر عن طبيعة النظام محل الدراسة، ولكن عملية الارتقاء إلى علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعى المستندة إلى السـوق نفسـها تميـزت بالتداخل بـين القوى السياسـية والاقتصادية، ولا تكتسـب الوظائف الاقتصادية استقلالها النسبى وتبدو وظائف الطبقة الرأسمالية اقتصادية محض إلا حين يسود النظام الرأسمالى فى المجتمع، من هنا يشيع المفهوم الذى يرى أن الرأسمالية هى النظام العقلانى الوحيد أو أنها النظام الوحيد المبنى على «حسابات اقتصادية».

فى الفـترات السـابقة للرأسـمالية أذعنت الجماعـات الزراعية فى أوربـا والمشرق على السـواء لسيطرة الفرسـان أو أهل الإبل على الدوام تقريبا، فقد كان هؤلاء يجبرونها على دفـع أتـاوات فى مقابـل حمايتها، لكـن حصيلة هذا التركيـب بين المزارعـين والمحاربين

لم تكـن متماثلـة فى مختلـف الأزمان أو بـين كل الجماعـات؛ إذ اعتمد ذلك على مسـتوى التطـور التقنـى وعلاقـات الملكية التى سـبقته وأهـم مـن ذلك كله على حـدة النزاعات الاجتماعية والمساومات بين الحُماة والمَحميين وكفاءة المقاومة التى أبداها المزارعون تجاه مضطهديهـم الجدد، إن علاقـات الإنتاج والملكيـة الاجتماعية إذن ليسـت نتاجًا مخططًا مقصـودًا من جانب الطبقة المسـيطرة اقتصاديا ولا هى نتاج إرادة من سـيتولون مقاليد السلطة السياسية.

هـل يتناقـض هـذا الاسـتنتاج مـع حقيقـة أن أعضـاء الطبقـة الحاكمـة يتمتعـون بالامتيـازات المادية التى تتحقق لهم بفضل مراكزهم السياسـية التى تحوّلهم إلى جزء من الطبقات المالكة؟ وكيف نفسر أن السـيطرة على السلطة السياسية كانت ولاتزال عاملا مهما فى تسـهيل تحول المنتمين القائمين عليهـا إلى أن يكونوا جزءا من الطبقات الثرية فى مجتمـع مـا؟ أم لعل تلك الظواهر ليسـت ذات طابـع كونى بل هى لاتعـدو كونها نتاج سياق مختلف جذريا تميز به العالم الثالث أو العالم العربي/ الإسلامى؛ مما يستدعى تحليل التطور الاجتماعى - الاقتصادى والسياسى لهذا الجزء من العالم بشكل مختلف؟

يبدو أن معظم الكتابات عن البنى الاجتماعية وعلاقات السلطة فى الشرق الأوسط تتبنى منهجيتين خاطئتين تكمّلان إحداهما الأخرى، والأمر المؤسـف أن بعضا من أهم العقـول التـى أنتجت أفكارا مبدعة فى نقد التفكير الاسـتشراقى التقليدى لم تتمكن من التخلى كليا عن المنطلقات الأساس لذلك الضرب من التفكير.

المنهجيـة الخاطئـة الأولى ذات طابـع وضعى، يحـصر تفكيره فى النطـاق الذاتى؛ أى إنه لايسـتخدم أدوات التحليل المعاصرة لتفسـير أسباب ممارسـة البشر لطقوس ما؛ بل يتعامـل مـع الرؤى اليوميـة كمعطى يقود إلى اسـتنتاج تخلف هؤلاء، أو أنـه بتعبير آخر يكتفى بوصف الكيفية التى يتصور مجتمع ما تقسـيماته ويشرعنها من دون محاولة تفسير الظروف التاريخية التى أنتجت تلك التقسيمات وأسـس شرعنتهـا، أو إلى العملية التى يؤدلـج عبرهـا ذلك المجتمـع تقسـيماته، وعلينا أن نؤكد مـن جديـد أن أدلجة وشرعنة

الانقسامات الاجتماعية والعلاقات بين البشر ليست بالضرورة أفعالا «زائفة» أو واعية للتلاعب بمقدرات البشر، إنما تمليها شروط الوعى الضرورية لكل عصر.

لقد أنتج الفكر الاستشراقى/ الوضعى التقليدى نموذج الموزاييك لوصف مجتمعاتنا، وهو وصف شديد التشويش والتحيّز الأيديولوجى لبنى وأداء تشكيلات المشرق الاجتماعية؛ إذ «يتم تصوير بنى العالم الإسلامى كموزاييك أو كحشد من القبائل والأقليات الدينية والفئات والاتحادات الاجتماعية» (Turner 1978: 39).

وإذا استثنينا بضعة كُتَّاب من ذوى الدوافع الدعائية الواضحة، فإن علينا القول بأن الكتاب الاستشراقيين/ الوضعيين لم يكونوا مخطئين بالضرورة فى وصفهم للتقسيمات القائمة ضمن الفئات الاجتماعية أو المجتمعات بوجه عام، فقد أثرى الكثير منهم معارفنا لعمل بعض جوانب المجتمعات محل البحث، لكن المنهجية الخاطئة تكمن فى أنهم لم يروا أن مجتمعات كل تشكيلة قبل رأسمالية هى «موزاييك» فى الواقع، إن نظرنا إليها من خلال عدسة الحاضر[1]. إن الاكتفاء بواقعة كون تلك البنى متمفصلة بصورة تبدو غير مألوفة لنا اليوم لاينبغى أن يمثل أساسا للاستنتاج بأن نظاما سياسيا ما متسامح أو استبدادى، ولا للقول بأن المجتمع ساكن يفتقر إلى ديناميات تطور اجتماعية داخلية، فلابد من تحريكه بواسطة هزات خارجية؛ لذا فإن الموضوعة الأساس الدائمة فى أعمال مشاهير المستشرقين مثل غِب وبوون وبرنارد لويس وإيلى كيدورى و ب.ج. فاتيكوتس هى السلبية التامة للبنى الاجتماعية فى الشرق الأوسط التى يلخصها روجر أون فى نقده لعمل غب وبوون المجتمع الإسلامى والغرب بأن:

«المجتمع كان مقسما إلى حكام ومحكومين، ينعزل فيها الأوائل بحكم انتظامهم فى «طوائف مغلقة»، تمتع الحكام بسلطة شبه مطلقة مارسوها بشكل مباشر على

---

(١) ومن جهة أخرى نجد أولئك الكتاب الذيم حاولوا «دحض» المقاربة الاستشراقية بأن استعاروا من الكتب المدرسية مقولات ليطبقوها على مجتمعات المشرق؛فعوض القيام بدراسات جدية عن آليات عمل التشكيلات قبل الرأسمالية، قاموا ببساطة بمط مفاهيم معاصرة وطبقوها على الماضى (مثال أحمد عباس صالح فى كتابه/ اليمين واليسار فى الإسلام)، فليس من المستغرب والحالة هذه أن تكون الحصيلة كاريكاتيرا «يكتشف» وجود الطبقة العاملة والبرجوازية حتى فى القرن السادس بعد الميلاد!

المحكومين من دون المرور بأى جماعة أو مؤسسة وسيطة (مع احتمال استثناء علماء الدين)».

Owen 1975: 103-104

مثل كثيرين من المستشرقين، لايستطيع غب وبوون تخيل وجود صراعات وتراكيب اجتماعية غير تلك المتجلية فى الغرب منذ القرن التاسع عشر؛ أى الصراعات التى تخوضها طبقات متحددة بشكل واضح من خلال تنظيمات محددة بوضوح وتمارس كل منها صراعاتها دفاعا عن تلك القضية أو تلك، فإن غابت تلك التجلّيات ستوضع علامة مساواة بين كل أشكال التراكيب والصراعات الاجتماعية من جهة وبين غياب الطبقات أو الصراعات، أما فى حالة المشرق المعاصر فثمة استمرارية متخيلة عبر الزمان بين الدولة العثمانية «المتسمة باستبداد استثنائى مترسخ» والدول التى انحدرت منها، وقد بينت دراسات وضعية كثيرة (استشهدنا بالعديد منها فى هذا الكتاب) الزيف الواضح فى تصوير الدولة العثمانية بهذا الشكل، إن لم يكن لشىء فلأنها لم تستطع، وما كان بوسعها أن تكون مركزية بالقدر الذى تريد لنا القولبة الاستشراقية الاقتناع به فلو تناولنا الأمر فى منظوره التاريخى لتبين لنا أن العثمانيين مثل أى من البنى الإمبراطورية التى عاصرتهم اضطروا إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الاستقلالية النسبية للمكونات المختلفة للمجتمعات الخاضعة لحكمهم من جهة، وبين متطلبات انتزاع أكثر ما يمكن من أتاوات وضخها إلى المركز من جهة أخرى. ولعل العثمانيين كانوا أقل تسامحا تجاه الممارسات الاستقلالية فى نواح معينة وأكثر تسامحا من الإمبراطوريات التى عاصرتهم تجاه اليهود والمسيحيين على سبيل المثال.

وهنا يكمن الخطأ المنهجى الثانى الذى أسميناه فى الفصول السابقة قراءة (أو تفسيرا) مزدوج الخطأ للتاريخ: خطأ فى قراءة التاريخ الأوربى من جهة وخطأ فى تفسير تشكيلات المشرق، وما يتعلق بالعلاقة بين السلطة والطبقة فيها بشكل خاص.

حاولت أن أبين أن الزعم بوجود تفارق فى علاقة السياسة والسلطة فى أوربا والمشرق فى الفترات السابقة للرأسمالية ـ لا يستند إلى أى أساس علمى؛ لأن السياسة والاقتصاد غير قابلين للفصل فى كلتا الحالتين، غير أن ثمة فارقا يكمن فى كلف الحماية التى تطلبتها كل من التشكيلتين، سواء كانت تلك حماية من الفيضانات أو من أخطار البدو (النورمان والتيوتون كما هو حال بدو المشرق)، ولكن كيف نفسر دور الدولة أثناء الانتقال إلى الرأسمالية فى كلتا الحالتين؟

فى محاولة لـ "تنظير" العلاقة "المقلوبة" بين السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، يرى ريتشارد وواتيربورى:

«لم يحدث فى تاريخ مصر المعاصرة قط أن استولت الطبقة الرأسمالية على الدولة، بل بالأحرى كانت الدولة شبه المستقلة (عن الرأسمالية) والمتلاعبون بها من سلالة محمد على، مرورا بالبريطانيين وانتهاء بالجيش، هى من جمّعت وأنشأت كل نسيج المصالح الطبقية القائمة والجديدة، فتشكيل الطبقات وسياسة الدولة تلاحما بعمق بحيث بات المسار التقليدى المؤدى إلى الموقع الاقتصادى يمر عبر النفاذ إلى السلطة السياسية، فعلى العكس من تجربة الغرب الرأسمالية لم تتمكن أى جماعة من تأمين سيطرة مستديمة على السلطة السياسية أو الموارد الاقتصادية فى مصر أو فى كل أنحاء الشرق الأوسط الأخرى».

Richards and Waterbury 1990: 232-3

ويعرض إسماعيل صبرى عبدالله تلك العلاقة «المقلوبة» بشكل أكثر وضوحا:

«بنت الرأسمالية فى المركز (أو اللب) سطوتها الاقتصادية ثم استندت إليها للاستيلاء على سلطة الدولة، فى حين أن رأسمالية المحيط تستلم سلطة الدولة أولا ثم تستخدمها لبناء سطوتها الاقتصادية».

صبرى عبدالله 1986: 42

ويذهب غسان سلامة أخيرا إلى إيصال هذه الأطروحة إلى مدياتها القصوى بقوله:

«إن الموارد الاقتصادية والمالية لم تلعب دورا مركزيا فى تكوين السلطة السياسية فى العالم العربى، وعليه فإن الناس لايزالون يحجمون عن تصور كونها عناصر ضرورية للسلطة، فالثروة هى مكافأة يحصل عليها الأقوياء وليست هى مصدر تلك السلطة، وبوسعنا القول بأن ثقافة سياسية غير اقتصادية هى المكون المحلى الأكثر ملاءمة للسيطرة الاقتصادية الأجنبية».

سلامة 1987ب: 232

ويشير فى سياق آخر إلى أن:

«القدرة المالية والاقتصادية لاتلعب دورا جوهريا فى صناعة السلطة العربية، من هنا لايميل الناس على العموم إلى اعتبارها عاملا للوصول إلى السلطة، بل كإضافة لسلطة قامت أصلا بحد السيف، فالثروة هى مكافأة القوى لامصدر قوته».

سلامة 1987أ: 116

تمثّل هذه الصياغات وغيرها مزيجا مثاليا يجمع المنهجيتين الخاطئتين: الوضعية واللاتاريخية؛ إذ إن نقطة انطلاقهما هى الوعى اليومى، أى ما يراه الناس مزية فعلية «الثروة هى مكافأة القوى لامصدر سلطته»، ولكن ما الشكل الذى ستتخذه الثروة فى أيدى «القوى»؟ هل ستكون ضيعة إقطاعية، أو مصنعا أو مصرفا؟ وما الشكل المحدد الذى تتخذه السلطة فى أطوار مختلفة؟ هل ستكون سلطة قيصر عسكرية، أو سلطة مسؤول منتخب من الشعب؟ تتحدد الاجابات على تلك الأسئلة من خلال عمليات تاريخية لايقرر حصيلتها الوعى اليومى ولا أكثر الإرادات السياسية عزما.

أوصلتنا التحليلات أعلاه إلى الاستنتاج بأن الإرادة السياسية والسلطة مشروطتان بالفعل بالبنى الاجتماعية فى «الأماكن الأخرى» لا فى الشرق الأوسط «الاستثنائى، وهو زعم جدى يتطلب تفحصا دقيقا؛ لأنه يمثل جوهر أطروحات الشرق الأوسط الاستثنائى الشائعة التى يتبناها كثير من الكتاب المرموقين جزئيا أو كليا.

تنطوى هذه الصياغات على مزيج من ثلاث منهجيات خاطئة على الأقل (بالإضافة إلى ما اشرنا إليه أعلاه)، سأحاول تبيانها هنا:

1 - ينتج الخطأ المنهجى الأول عن فهم خاطئ لدورة حياة التشكيلات الاجتماعية بوجه عام.

فالأساس النظرى الذى تقوم عليه تلك الأطروحات هو أن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية وغير الرأسمالية تتميز بالسمات والخصائص ذاتها طوال فترة ديمومتها، فإن لوحظ أن الرأسمالية اليوم تدار من قبل الرأسماليين وإن السياسة تجسيد لصراعات اجتماعية شفافة نسبيا، فإن تلك المنهجية الخاطئة تشتق مجموعة كاملة من السمات الثابتة وغير القابلة للتغيير من تلك اللحظة المحددة من دورة حياة التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية.

ولكن كيف سيبدو الأمر إن تفحصنا المصالح «المادية» التى حفّزت قيام «سلطة الإرهاب» فى فرنسا عام 1794؟ وكيف نحلل منظور الباريسيين للعلاقة بين السلطة والثروة، وهم يرون أن الثروة والنفوذ الاقتصادى لم ينجيا المتمتعين بها من مواجهة مصيرهم البائس على المقاصل؟ هل سيؤكد لنا سلامة وواتربرى عند ذاك بأن "الموارد الاقتصادية والمالية لم تلعب دورا مركزيا فى تكوين السلطة السياسية" فى فرنسا؟ وفيما بعد نجاح الثورات؟ هل سيستنتج الباحث المعاصر وهو يراقب الفلاحين الذين شكلوا جيش كرومويل «النموذجى» الذى قام بالثورة فى إنكلترا وكرومويل نفسه الذى كان فلاحا ميسورا (جنتلمان، كما كان يطلق على هؤلاء)، والأفراد المذرّرين من عوام باريس الذين اغتنوا بفضل الثروات بأن هؤلاء جميعا استولوا على سلطة الدولة أولا ثم بنوا سطوتهم الاقتصادية فيما بعد وليس العكس؟

ما أردت إبرازه هنا هو أن تبادل الأدوار بين المستويات المختلفة: الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لأى تشكيلة اجتماعية ليس معطى بشكل ثابت ودائم فى الزمان والمكان، من هنا علينا التمييز بشكل صارم بين فترة نضوج تلك التشكيلة وفترة تفتحها؛

إذ تبـدو الآليـة المنظّمـة فى الحالـة الأولى كما لو كانت تعمل بشـكل تلقائـى، فقد فرض النظـام شرعيتـه على غالبية السـكان، وباتت المعايير التى يسـير عليها تبـدو هى المعايير «الطبيعيـة» والأبدية، أما فى مراحل تشـكل النظـام فإن تلك الآليـات والمعايير أبعد ما تكون عن الرسـوخ، من هنا تقوم الثورات التى هى بالتعريف أفعال عنف جماعى ضد مجموعات كبيرة من السكان ممن يرفضون الانصياع إلى تلك المعايير الجديدة، وهنا أيضا علينا التأكيد بأن الفترات الثورية تتسم بتسييس معظم جوانب الحياة.

ولكى نتقبّل الاستنتاج القائل بأن درجة التسييس العالية فى الشرق الأوسط المعاصر ليسـت إلا نتاجا وسمة للسـياق التاريخى الانتقالى الذى تمر به مجتمعاته، علينا أن نتقبل المقولة الملازمة وهى أن رأسـمالية الدولة (أو أى تسـمية أخرى يتبنى المرء لوصف حقبة النظم شـديدة المركزية) هى تشـكيلة انتقالية فى جوهرها وليسـت تشكيلة مستقلة ذات آليـات تنظمها ذاتيا بغض النظر عـن نوايا القادة[1]، ولكى نتقبل هذه المقولة أيضا علينا أن نرفـض بشـكل قاطع توصيف التشـكيلة التـى قامت فى ظل محمد عـلى فى مصر، أو حتـى تشـكيلات المـشرق خـلال الأربعينيـات بالرأسـمالية، فمـن دون ذلك لـن يعود بوسـعنا سوى التسـليم بحتمية التفسير الاستشراقى عن الاسـتبداد الأبدى القائم على العنـف المحـض فى المـشرق، وهو ما يمكن دحضه ببسـاطة حين نتذكـر أن فترة نضوج نظام المحاصصة الزراعية (لا الرأسمالية) خلال الثلاثينيات والأربعينيات عرفت سيادة البرلمانات والأحزاب السياسـية وكبار ملاك الأرض وأعيان المدن فى المشرق مع كل ما صاحبها من مظاهر «لعب الثروة والقدرة المالية دورا أساسا فى تكوين السلطة العربية».

2 - تنتـج المنهجية الخاطئة الثانية مباشرة عـن الأولى، ويمكن تلخيصها بالفهم الأداتى الفج للعلاقة بين الطبقات والسلطة السياسية.

---

(١) علينـا أن نؤكـد من جديد أن توصيف رأسـمالية الدولة كطور «ولادة» لتشـكيلة مـا لاينطوى قط على أى افتراض غائى عن «المولود الجديد» الذى قد يعيش وقد لايعيش وقد ينمو مكونا تشـكيلة ذاتية التطور أو يظل مشوها.

فمعاكسة واتربوري لحالة الرأسماليين الذين «يستولون على السلطة» في الغرب و«الدول التي تستولي على الطبقات» في الشرق تثير كثيرا من الأسئلة (وعلامات الاستفهام) لاسيما أنها تأتي بعد عقود عدة من النقاشات الحيوية المعمّقة عن الدولة الرأسمالية: دورها، استقلاليتها النسبية، والعلاقة القائمة بينها وبين التشكيلة الرأسمالية والطبقات المهيمنة[1].

ولو قال كاتب معاصر: إن المصالح الرأسمالية تسيطر على آلة الدولة في فرنسا أو الولايات المتحدة، فإن هذا لن يثير استغراب الكثيرين إن لم يكن لشيء فلأن قولا كهذا شديد التعميم لدرجة لاتتيح إجراء نقاش مثمر حوله، لكن قلة قليلة، إن وجدت، كانت ستقبل بوصف كهذا للولايات المتحدة عام نيلها الاستقلال في 1776 أو فرنسا عام ثورة 1789، ذلك أن لحظات التحول التاريخية تلك مثلت في أعين أنصارها تحقيقا للاستقلال وإقامة لمجتمعات الحرية والإخاء والمساواة، لا تسييدا لرأس المال، أما خصوم التحول الثوري فلم يروا الأمر «سيطرة للرأسماليين على سلطة الدولة» بل سيطرة رعاع هائجين يفتقدون الحس العقلاني، وتصح هذه المقارنة/ المفارقة على النظرة إلى الدولة كذلك، فأنصار الثورة رأوا فيها ماكنة عقلانية مستقلة تعمل لمصلحة الأمة، حين اعتبرها الخصوم طاغية تعمل بشكل عشوائي (Schama 1989).

في كلتا الحالتين ما كان بالوسع اشتقاق محتوى طبقي للدولة الناشئة بشكل سابق، لسبب بسيط هو أن الطبقة الرأسمالية لم تتماسك كطبقة اجتماعية بعد؛ وحين تماسكت بعد حين، لم ينظر المحللون إلى الأمر كـ«انحراف مزعوم ولّد برجوازيات بيروقراطية

(١) أشرنا إلى بعض تلك الأعمال في مواضع سابقة من هذا العمل، لكنها تمثل جزءا صغيرا فحسب من الأدب الثري حول هذا الموضوع، فثمة على سبيل المثال النقاشات الكلاسيكية بين بولانتزاس وميليباند في الستينيات والألمانية خلال السبعينيات وغيرها كثير مما قاد إلى التخلي نهائيا عن الصياغات الفجة عن طبقات تستولي على الدولة وتسيرها وفق أهوائها (انظر على سبيل المثال: Miliband 1968, Poulantzas 1978, Holloway and Picciotto ed. 1978).

وطفيليـة»، أنشـأتها الدولة كـما تقول التحليلات الـسـائدة عن المشرق، فمـع أن الدولة الفرنسـية الثورية والدول التى أقامتها النظم الثورية المشرقية كانت ذات مظهر مستقل، فإنها عبّرت عن تطلعات البعض وأثارت عداء آخرين، وبهذا المعنى، لابالمعنى الأداتى التبسـيطى يمكن للمرء تفهّم المحتوى الطبقى للثورات، دعونا نقدم استشـهادا مطوّلا من سَبل:

«تفاوت نشاط الدولة السياسى والاقتصادى من بلد إلى آخر بالطبع، ولكن، حتـى حين كان هذا التدخل على أشـّده، ليس بوسـعنا اعتبـار الدولة عنصرا تام الاستقلال عن العملية الاجتماعية الاقتصادية؛ أى أن ننظر إليها كمؤسسة تفرض إرادتهـا على كل المؤسسـات الأخرى أيـا تكن درجة تقبل تلك المؤسسـات لهذا الفـرض، وبرغـم أن سـلطتها كانت مطلقة من الناحيـة العملية، فلابد من النظر إلى الدولة كجزء من المجتمع تمثل قوى اجتماعية محددة وتعبّر عن مصالح جماعة أو طبقة اجتماعية معينة (وإن كان بشكل مشوّش وضيق) .... تدخل الدولة إلى الحلبة ... لا كقوة اعتباطية لايمكن التنبؤ بأفعالها، بل كمدافع عن قوى «قديمة» أو «جديـدة» فى المجتمع، وهى تتصرّف على هذا الشـكل إمـا لدوافع ذاتية أو لما تعتقـد أنـه غايـة وطنية تمكنها عنـد ذاك من أن تعرض دورها بصـورة عقلانية، فالدولة، إذن، ظاهرة اجتماعية، مثلها مثل أرباب العمل أو الحركات العمالية».

Supple 1980: 306- 307

وعلينـا أن نشـير من جديـد إلى أن القبـول بهذا الاسـتنتاج يتطلب رفـض الصياغة الفجة التى تتخيل أن الطبقة الرأسـمالية تتمثل فى أولئك التجار والمصرفين الذين كانوا جزءا لايتجزأ من التشـكيلات قبل الرأسـمالية، فلو سـاوينا بين الطبقة الرأسـمالية وبين تلك الفئات فسـتوصل إلى استـنتاج مضحك يعتـبر أن الثورة الفرنسـية كانت معادية للرأسمالية مثـل الادعاء بـأن ثورات المشرق كانـت كذلك، لقد قامـت ثورات المشرق بتأميم ممتلكات بعض تلك الفئات، أما الثورة الفرنسية فقد أعدمتهم.

3 - ونأتـى أخيرا إلى الخطـأ المنهجى الثالث فى أطروحة اسـتثنائية الدولة المشرقية، وهو الخلط بين أنماط الإنتاج من جهة وبين مواقع الأفراد ضمن نمط الإنتاج.

لا يتم تصنيع الطبقات ولا أنماط الإنتاج، فلو وافقنا على أن البريطانيين أو الفرنسيين «خلقـوا» الطبقـات، فإن علينا القبول بـأن الإمبريالية هى ذات تمتلـك إرادة، لا علاقة تعتمـد حصيلتها على علاقات القوة بين طرفين، ولو قبلنـا بأطروحة الإمبريالية ككيان ذى إرادة، فلـن يكـون بوسـعنا فهـم الأسـباب التى جعلت اسـتعمار المقاطعـات التى توحدت تحت اسـم الولايات المتحدة الأمريكية أو أسـتراليا ـ يقود إلى نشوء الرأسمالية فى حين أدى اسـتعمار بينين فى إفريقيا إلى تعزيز العبودية واسـتعمار مصر إلى ترسيخ نظام قبل رأسـمالى، فمصالح الاسـتعمار فى إخضـاع أقاليم أجنبية وراءها هـدف واحد بكل بسـاطة هو تعظيم المكاسـب السياسـية والاقتصادية، لكن حصيلة السعى الاستعمارى قد تكون ازدهار المزارعين المستقلين أو الرأسماليين الصناعيين أو الشيوخ المتَعَيِّشين على نظام المحاصصة؛ لأن تلك الحصيلة لا تعتمد على ما «يريد» الاسـتعمار، بل على مستوى تطور التشـكيلة الاجتماعية التى تعرضت للغزو، ويصح هذا كذلك على من سـيتحكم بالسلطة السياسية فقد ينتهى الأمر إلى سلطة طغم عسكرية أو إصلاحيين ثوريين وغير ذلك من أشكال الحكم.

غـير أن قولنا بأن السـلطة السياسـية لا تخلق أنـماط إنتاج أو أشـكال تنظيم اجتماعى لا يقلل قط من دورها الفاعل فى تشـكيل العلاقـات الاجتماعية الاقتصادية، فقد كانت **السـلطة السياسـية فى أوربـا كما فى المـشرق ذات دور حاسـم فى تعيين مواقـع الأفراد فى التنظيم الاجتماعى القائم أو الصاعد، لكنها لم «تخلق» الطبقات أو أنماط الإنتاج.**

تـم توطين ومفصلة الأنـماط الجديدة للنقل والتجارة وأسـاليب الحـروب وأدواتها والتحكـم بالتكنولوجيـا فى مجتمعـات مختلفـة ومـن قبـل قطاعـات مختلفـة فى تلـك المجتمعات، وجرى ذلك بطرق مختلفة كذلك وكانت النتيجة الغالبة فى المشرق ترسيخ نظـام المحاصصـة (المزارعة) قبل الرأسـمالى الذى لم يقـرر العثمانيـون أو البريطانيون أو

القـادة المحليـون آليـات عملـه ولا أشـكالها، لكـن السـلطة السياسـية مـن عثمانيين أو بريطانيـين أو قـادة محليين لعبوا دورا حاسـما فى تقرير من سـيكون مـلاكا للأرض ومن سيحرم من ملكيتها.

وسـيقود الخلـط بـين هاتـين العمليتين اللتـين تبدوان متشـابهتين، أى بين نشـوء علاقات اجتماعية جديدة من جهة، والمواقع المهيمنة والخاضعة التى سيحتلها الأفراد ضمن بنية العلاقات الاجتماعية الناشـئة من جهة أخرى إلى عدم تفهم آليات السلطة فى اللحظات الانتقالية؛ إذ ستتوصل إلى الاستنتاج الخاطئ بأن التدخل السياسى حالة شـاذة يتميز بها الشرق الأوسـط، وما علينا هنا سوى الاستشـهاد بمثال من إنجلترا، النموذج الكلاسـيكى لليبرالية والدولة غير التدخلية تقليديا، فقد بدأت ممارسـة بيع احتـكار إنشـاء صناعات جديدة «عـلى يد أليزابيـث التى أغدقت عـلى المقربين منها والمتقاعديـن وخـدم الملكة وعـلى الكتبة بـراءات قيمة لتكـون بديلا عـن الرواتب» (Dobb 1963: 165)، ولم تتـم الاسـتعاضة عـن نظـام المِنَح الملكيـة للاحتكار بآخر يتم التوزيع المباشر للمتنفذين فى البلاط الملكى عبره إلا مع حكم سلالة الستيورات، وهـذا مـا دعانا إلى عرض جـداول هذا الفصـل للتأكيد على أن التقرب من السـلطة السياسـية يلعب دورا حاسـما فى تعيـين أدوار الأفراد والعوائل، لكنه لاينشـئ تنظيما اقتصاديا اجتماعيا جديدا.

لنختتم بالتأكيد على استحالة تفهم عمليات معقدة مثل ترسّخ الطبقات والتشكيلات خلال فترات العبور إلى الحداثة باستخدام ثنائيات تفتقر إلى القيمة التحليلية تضع الدولة مقابل الطبقات، أو تطبق معايير ومقولات لاتصح إلا فى حالة بنى تشـكيلات ناضجة ومنتظمة.

فقد حاولت أن أبين فى هذا الفصل أن الدولة والطبقة ليستا مقولتين متوازيتين وهما أدوات مشـيّئة؛ إذ إن كليهما يمر بتغيرات فى فترات التحوّل، ولايمكن التكهن بنتائجها باستخدام تأكيدات تبسيطية تتناول أحلام ونوايا القادة السياسيين.

إن كانت آليات وعمليات ترسّـخ الطبقات وتبادل الأدوار بين السياسـة والاقتصاد والغلاف الأيديولوجى تبدو متشـابهة فى المشرق وبعـض الحالات الأوربية (إن لم يكن كلها)، فلعل من اللازم علينا أن نختتم هذا العمل بطرح بضع أفكار نحاول من خلالها تفهم أسباب تباين نتائج تلك التحولات فى الحالتين.

الفصل التاسع

عوضا عن الخاتمة

من التحديث إلى الريعية

قادت عمليات متشابهة مر بها المشرق وأجزاء مختلفة من أوربا عبر لحظات تاريخية محددة من تطور المنطقتين إلى قيام بنى اقتصادية-اجتماعية وسياسية متشابهة، فضلا عن أشكال تمثيل متشابهة للهويات، وقادت أزمات وصراعات متشابهة إلى إنتاج تجلّيات اجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة، كما أنتجت قوى كبيرة متشابهة ضغطت باتجاه دفع مجتمعاتها إلى طريق البرجَزَة.

ينبغى لهذا الاستنتاج أن يلقى شكوكا عميقة على البناء النظرى المهيمن على فهمنا لتاريخ وتطور منطقتنا والمزاعم بأن أووربا الاستعمارية غيّرت مجرى تطور العالم الثالث جذريا؛ مما جعل العبور الأوربى إلى الرأسمالية حالة فريدة من نوعها وتشجيع قيام الرأسمالية فى العالم الثالث ومنه المشرق إما مشروع محكوم عليه بالفشل سابقًا أو أنه غير ممكن الحدوث من دون توافر عوامل «خارجية» هى بالتحديد السياسات الغربية المتعمّدة لتحقيقه.

تجاوبت نظم المشرق الاجتماعية- الاقتصادية مع التغيرات التكنولوجية والتجارية منذ أواخر القرن الثامن عشر بطرق شديدة الشبه مع طرق تجاوب أوربا الشرقية وبعض دول أوربا الغربية مع الثورة التجارية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، واتبع صعود وتعزّز البنى قبل الرأسمالية بين الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين فى المشرق، ومن ثم دخوله فى أزمات قاتلة مسارا شديد الشبه مع مسارات البنى قبل الرأسمالية الأخرى، وكانت براعم التحولات البرجوازية الناتجة عن تلك التغيرات وتجلياتها شديدة الشبه بما شهدته أوربا الغربية فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وحوالى منتصف القرن التاسع عشر فى البلقان وبعض دول أوربا الشرقية، وسابقة لما شهدته دول أوربية شرقية أخرى.

وكخلاصة لدراستنا لابد من الاجابة على أكثر الأسئلة بداهة، لكنه الأكثر تعقيدا: إن كان التشابه مع «الغرب» فى عمليات العبور إلى الحداثة صارخا إلى هذا الحد، فما الذى حدث لعقود من محاولات التحديث فى المشرق؟ ولِمَ لم تستطع القوى الاجتماعية التى مهّدت لقيام الثورات الوطنية/ القومية وأطلقتها ترسيخ الآليات اللازمة لقيام شكل أرقى لهيكلة المجتمع وتطوره باتجاه رأسمالى؟

ليس هذا السؤال جديدا بالطبع، وقد لامسناه بشكل عابر فى معرض مناقشتنا لتشكّل بنى ملكية الأرض قبل الرأسمالية فى القرن التاسع عشر مشيرين إلى الخطأ الذى وقع فيه كثير من الباحثين حين اعتبروه مُرسيا الأساس لقيام الرأسمالية فى منطقتنا، تصدّت مدارس تفكير عدّة لتقديم إجابات عن هذا السؤال بشكل صريح أو من خلال محاولة تفسير أصول وأسباب التخلف، ولايثير الاستغراب أن خلائط متعددة من الصياغات القومية/ الإسلامية/ الماركسية لنظريات التبعية عن التطور والتخلف لا تزال مسيطرة على تصورات الرأى العام، فضلا عن الأدب الأكاديمى فى المشرق.

يجابه المرء فى العادة حشدا من النصوص السهلة التى يحاول كتّابها عرضها كأجوبة قاطعة لهذه الأسئلة المعقدة، طوال العقود الماضية، كانت الحجة الأكثر شيوعا وتأثيرا

(ولاتزال) قائمة على إلقاء أسباب انغلاق سبل التطور على الدور المتعمّد أو غير المتعمّد للقوى الكولونيالية والإمبريالية فى إدامة التخلف وإضعاف ضحايا تلك القوى، ومع أن للقوى الأجنبية المهيمنة مصلحة فى إعاقة تطور الخاضعين لها، فإن أجوبة كهذه تعجز عن تفسير الآليات التى مكّنتها من تحقيق أهدافها، ولا أقصد بالآليات هنا نهب الثروات أو «خلق» الطبقات الحليفة؛ إذ سأحاول أن أبين عدم علميتها.

فى كل لحظة من لحظات التاريخ العالمى عمليا، كانت ثمة قوى متنازعة، بل ومتحاربة، ولكن حتى ألمانيا واليابان المهزومتين تمكنتا من معاودة المسير بعد الحرب الساحقة برغم القيود الخانقة التى فرضها المنتصرون عليهما، من هنا أحاول فى هذه الدراسة تحذير القارئ من الخلط بين عمليتين قد تبدوان مترابطتين مرّ بهما العالم الثالث منذ افتتاح العصر الكولونيالى: الأولى هى الاستغلال الوحشى للسكان ونهب الثروات الذى قامت به القوى الاستعمارية بالتأكيد، والثانية هى نشوء الظاهرة التى بتنا نتعارف على تسميتها بـ«التخلف»، وأدرك سابقًا أن الصرح النظرى الذى زعمت هذه الدراسة تحدّيه جعل التلازم بين العمليتين، بل وتطابقهما، يبدو أمرا مفروغا منه للغالبية الساحقة من المهتمين بالأمر وللجمهور العام.

إن التخلف هو بمعنى ما: الطريقة التى تحيل عبرها (تستبطنها) البنى الاجتماعية قبل الرأسمالية، أو التى لم تبلغ حد نضوج الانطلاق الرأسمالى بعد، الآثار الخارجية للاستغلال/ النهب إلى عوامل داخلية، الاستغلال هو علاقة تبادل غير متكافئ بين طرف متطور وآخر متخلف (Emmanuel 1972)، لكن القول بأن الاستغلال تسبّب فى نشوء ظاهرة التخلف ليس تفسيرا لتلك الظاهرة، بل هو نفسه يحتاج إلى تفسير، ما الذى جعل الاستغلال ممكنا؟ أى ما الذى تسبب فى أن يكون التبادل غير متكافئ بالدرجة الأولى؟

لايفسر النهب والاستغلال بحد ذاتهما (وليس بوسعهما أن يفسرا) لا التطور اللاحق فى البلدان الاستعمارية ولا تخلف العالم الثالث، فالتبادل غير المتكافئ المنتظم طويل المدى لصالح البلدان المتقدمة لم يغدُ ممكنا إلا لأن الرأسمالية هى أول نظام

اجتماعـي- اقتصادى فى التاريخ (والوحيد حتى الآن) يعتمد تطوره فى الأسـاس (وإن لم يكـن بشـكل حصرى) على الزيـادة المنتظمة والمسـتمرة فى إنتاجية العمـل[1]، من هنا كان اسـتعمار القرون السابقة يقوم على النقل المباشر لكنوز البلدان والمناطق المستعمَرة، لكـى يتم إهدارها فى قنوات البذخ للطبقات الحاكمة ومن دون أن تحقق تطورا يذكر فى البلدان الناهبة (إسـبانيا فى القرنين الخامس عشر والسـادس عشر على سبيل المثال)، كما أن المناطـق التـى نُهبت ثرواتها لم تكن تسـتخدم الأخيرة لتحقيق التطـور هى الأخرى، بفضـل التغيـيرات المسـتمرة فى تقنيات الإنتاج بـات إطلاق ديناميات الرأسـمالية ممكنا مـن الناحية الفنية، لكن القوة المشـوّرة لم تكن تغيرات تقنيات الإنتاج بحد ذاتها، فتطبيق التكنولوجيـا وإدخالها حيّز الإنتـاج اعتمد على توافر شروط اجتماعيـة اقتصادية محددة هى وجود التنافس بين الرأسماليين من جهة، ومحاولات الأخيرين تخفيض كلفة العمل الحى المنظّم؛ لكى يسـتطيعوا الصمود فى تلك المنافسـة من جهة أخرى، وهذه الشروط الاجتماعيـة الاقتصاديـة تجعـل من إدخـال تطبيقـات الابتـكارات التكنولوجية وتغيير الأساليب التنظيمية الرامية إلى رفع كفاءة الإنتاج؛ أى زيادة العائد على رأس المال ـ أمرا إلزاميا، وليس مجرد خيار لبقاء المشروع الرأسـمالى على قيد الحياة، وعليه فإن الاستغلال من خلال التبادل غير المتكافئ يتحقق؛ لأن التشـكيلة الرأسـمالية تزيد إنتاجيتها بصورة منتظمة فى حين أن رفع الإنتاجية فى ظل التشكيلات قبل الرأسمالية التى لايكون التبادل غير المتكافئ لصالحها ليس ممكنا أو ليس ضروريا أو الاثنين معا (Brenner 1977)[2].

---

(١) لايسـتبعد هذا اعتماد الرأسـمالية على عوامل «غير اقتصادية» مثل اللجوء إلى العنف الوحشى، سواء داخل البلدان المتطورة نفسـها (تسـييج الحقول وطرد الفلاحين منها) أو فى المسـتعمرات وأشباه المسـتعمرات، كما أنه لايسـتبعد اعتماد الرأسـماليين عـلى إطالة وقت العمـل، لازيادة إنتاجيـة العمال، لتحقيـق مزيد من الأرباح،ومع أن هذه، وغيرها، من الوسـائل تشـكل الأعمدة الرئيسة التى تعتمد عليها النظم الاستعمارية قبل الرأسمالية، إلا أنها ليسـت من السـمات المحددة أو الرئيسة للرأسمالية المتقدمة.

(٢) انظـر الفصل الأول، لابـد من إعادة التذكير بأن طفرات الإنتاجية بين حين وآخر يمكن أن تتحقق، (وقد تحققت بالفعل) قبل الرأسمالية، وهذا يعنى أن شروط التجارة بين صادرات البلدان «المتخلفة» وصادرات تلـك المتقدمـة إليها يمكـن أن تكون لصالـح الأولى فى المدى القصـير، كانت تلك هى الحـال على العموم خـلال المراحـل الأولى من إدماج العالم الثالث فى السـوق الرأسـمالية العالمية. أما حالـة الصادرات النفطية التى تتصاعد أسعارها منذ السبعينيات وحتى اليوم فتتطلب بحثا مستقلا.

إن نظرنا إلى الاستعمارين القديم والجديد كعمليات أو علاقات لا كذاتين لهما إرادة، كما يفعل كثير من الأدب الأكاديمى والإعلامى الرومانسى، فعلينا ألا نفسر حصيلة عمليات الاستغلال بـ «محاولات» الإمبريالية، بل بالطريقة التى يتعامل معها الطرف المتعرض للاستغلال مع تلك العمليات، فثمة عنصر ثابت واحد هنا يتمثّل فى أن الطرف الأقوى يحاول تعظيم أرباحه الناجمة عن التبادل مع البلدان الأخرى (أو حتى مع فروع أخرى فى داخل البلد الواحد)، فمن البدهى أن الرأسمالى يحاول تعظيم أرباحه من التجارة مع الصين ومع مصر والعراق ومن داخل سوقه المحلية على حد سواء، لكن التبادل بين بلدين متقدمين يعظّم أرباحهما معا بسبب تكافؤ الإنتاجية بينهما، فلا يعود تبادلا غير متكافىء، ولنضف إلى ذلك أن محاولة تعظيم الأرباح هى عملية متعددة الوجوه؛ لذا لا يمكن اختزال مختلف المصالح الفردية والجماعية للرأسماليين إلى إستراتيجية موحّدة من جانبهم إلا إذا تبنينا مفهوما يحيل الاستعمار إلى شىء لا علاقة أو عملية.

فى الوقت الذى كوّنت القوى الاستعمارية تصوّرا معيّنا عن أهدافها، كان للمؤسسات الرأسمالية المنفردة مصالحها وحساباتها المستقلة حول سبل تعظيمها للأرباح من المستعمرات وأشباه المستعمرات، بل إن الدول الاستعمارية المختلفة اتّبعت وسائل مختلفة فى سبيل تحقيق أهدافها، واتّبعت الدولة الواحدة أساليب مختلفة مع المستعمرة ذاتها حسب الفترة الزمنية، من هنا نشعر بأن الكثير من النقاشات حول «ما أرادت الإمبريالية أو الكولونيالية من العالم الثالث»، وإن كانت تريد بناء الرأسمالية أو إعاقتها فى البلدان التابعة لا يستند إلى أسس علمية، فقد أدى فرض الإملاءات الاستعمارية على اليابان والعثمانيين فى القرن التاسع عشر واستغلال مزارع القطن والتبغ فى منطقة فرجينيا (فى الولايات المتحدة حاليا)، وربط إنتاج القطن المصرى والحرير اللبنانى بالسوق الرأسمالية العالمية واستغلال النفط فى العراق وإيران والجزيرة العربية إلى نتائج مختلفة جذريا برغم أن المصالح الأوربية من وراء ذلك كانت هى ذاتها.

إن التراكيب الاجتماعية المحدّدة فى المناطق المتعرضة للاستغلال هى التى تعيّن وتقرر أشكال علاقات الملكية والتنظيم الاجتماعى التى يمكن أن تتبلور تحت تأثير

الإدماج المكثّف فى السـوق العالمية، بل إن تلك التراكيب هى التى تعيّن بالدرجة الأولى إن كان تصديـر البلـد لمنتجاته من المواد الخـام أو المواد الزراعية سـيكون أكثر مواتاة له أم للبلـد المسـتورد وإن كانت ثمـة إمكانية لتصنيع تلك المواد؛ لـذا فمن غير الممكن أن نفـترض أن البلد سـيكون متخلفـا؛ لأن صادراته تتكـوّن من المواد الخـام أو المواد غير المصنّعة، تعرض ساندرا هالبرن هذه النقطة بوضوح:

«كانت بلدان المركز (مثل الدانمارك والسـويد والولايات المتحدة وكندا وأسـتراليا) هى الأخرى مندمجة فى النظام بوصفها منتجة للمواد الخام، يضاف إلى ذلك أن التشـابه بين تطور المركز والأطراف قبل الحربين العالميتين كان أكثر من الاختلافات بينهما بوجه عام».

Halperin 1997: 196

وتخلص من تحليلها إلى الملاحظة المهمة التالية:

«الواقع أن كل البنى التى ترتبط اليوم فى أذهاننا بالتبعية كانت من الشـيوع فى أوربا قبل الحربين العالميتين قدر شيوعها فى العالم الثالث اليوم، بما فى ذلك ازدواجية الاقتصاد [قطـاع حديث وآخـر تقليدي] والاعتماد على عدد محدود من السـلع المعـدة للتصدير، وعلى عدد محدود من الشركاء التجاريين وعلى رأس المال والتكنولوجيا والتخصص فى إنتاج المواد الخام والمحاصيل الأولية».

Halperin 1997: 189

إن إنتاجية العمل، وهى دالّة على طبيعة النظام القائم أو على علاقات الإنتاج السـائدة - تعيّن الطرق التى يتم عبرها إعادة استثمار العائد المتحقق من تصدير المنتجات الأولية، ولهذا استنتجنا أن النظم القائمة فى العالم الثالث اليوم هى التى تعيّن الحدود التى يمكن لتطـور الإنتاجيـة الوصول إليها وإمكانات التخلّص من علاقـات التبادل غير المتكافئ والاستغلال أو بتعبير آخر إمكانات إطلاق عملية تطور رأسمالى.

وفقـا لما سـبق، فإن ما تسـميه الأدبيـات الفكرية التقليديـة بالمجتمعـات «النامية»، «المتخلفة»، «العالم الثالث»، أو ببساطة «التابعة» هى فى الواقع المجتمعات التى لم تتجذر فيها سيادة علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالى، والتعريف الحديث نسبيا لمفهومى التطـور/ التخلف التوأمـين يختلف جذريا عن الطرق المختلفة التى توصّف فيها معظم أبحـاث التطـور معنى «التخلـف»، ولكن قبل المـضى فى تحديد المقصود بسـيادة علاقة الإنتاج الرأسـمالية دعونا نبيّن كيف يعجز كثـير من التعريفات الدارجة عن التعامل مع عملية سيادة الرأسمالية كمؤشر للخروج من حالة التخلّف.

9.1 النمو الأفقى، النمو المكثّف والرأسمالية:

حاولـت مـدارس تفكـير وكتّـاب كُثُـر تحديـد الجوانـب والخصائـص الجوهريـة للتشـكيلات «المتخلفـة»، فأثـرت من ثم معارفنا حـول الآليات التى قسـمت العالم إلى جزئـين متنافريـن أحدهما متطـور والآخر متخلـف، وفى رأيى أن توصيف تشـكيلات العالم الثالث بالمشـوهة أو الطرفية، مثله مثل الاسـتناد إلى مـؤشرات كميّة تبرز الفروق بين العالمين أو التأكيد على وجود أو غياب مؤسسات أو سياسات بعينها لايقدم تفسيرا لاسـتمرار الفجوة النوعيـة والصعود الدورى لبضعة بلدان عـالم ثالثية (كوريا وتايوان وتركيا والهند والصين إلخ...) إلى مصاف الدول المتقدمة، سأتناول أدناه المساهمة المهمة التى قدمها لويد رينولدز لأوضّح الفكرة المراد إيصالها للقارئ.

يحـاول رينولـدز تعريـف النمو من خلال دراسـة عيّنة من واحـد وأربعين دولة من العالم الثالث يتجاوز عدد سكان الواحدة منها المليون نسمة (Reynolds 1983: 941-980)، وتشـمل العيّنة سـبعة بلدان تنتمى إلى المشرق وشـمال إفريقيا هى الجزائر ومصر وإيران والعراق والمغرب وتركيا، فضلا عن السودان.

تختلـف منهجيتـه إلى حـد كبـير عن تلـك التـى تبنّاهـا أكاديميـون بـارزون آخرون مثـل سـيمون كوزنيتـس و و. أرثر لويس والماركسـيون والبنيويون بوجه عـام؛ إذ يعتبر

كوزنيتس ـ على سبيل المثال ـ أن من الصحّة القول بوجود نمو حقيقى إذا ازداد السكان والإنتاج بنفس الوتيرة؛ أى من دون أن تتحقق زيادة فى متوسط دخل الفرد (Kuznets 1966, 1971)؛ لأن نموا كهذا، وفقا للأخير، يدل على وجود طاقة إنتاجية تمتصّها زيادة السكان، أو أنها دليل على قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه، أما رينولدز فيقيّد هذا التعريف قائلا: «إن وضعا تمتص فيه الزيادة السكانية للمجتمع كل طاقته الإنتاجية المتصاعدة من دون وجود نزوع لارتفاع متوسط دخل الفرد»، هو نمو أفقى يضعه الكاتب فى موضع مقابل للنمو المكثّف الذى هو «حالة تزداد فيها طاقة الإنتاج أكثر من زيادة السكان بشكل ملموس بحيث يكون ثمة ارتفاع مستمر فى متوسط دخل الفرد» (Reynolds 1983: 943)، ولأن رينولدز يرى أن هاتين الحالتين تمثّلان طورين تاريخيين (ليس محتّما أن تقطعهما كل المجتمعات) يعقب فيهما النمو المكثّف مرحلة مديدة من النمو الأفقى، فإنه يعيّن نقطة تحول، هى الفترة التى ينتقل فيها النمو الأفقى إلى نمو مكثّف.

تثير منهجية رينولدز مجموعتين من التساؤلات:

1 - إلى أى درجة من الدقة يستطيع مفهوما «النمو الأفقى» و «النمو العمودى» وصف الأداء الفعلى لإقتصاد ما ولتغيّر مستويات الإنتاجية والكفاءة فى ذلك المجتمع؟

2 - إلى أى حد يفيدنا استخدام هذين المصطلحين فى التنبؤ بإمكانية حدوث تغيّرات نوعية فى أداء المجتمع أو الاقتصاد؟

يجيب رينولدز على التساؤل الثانى فورا، بما أن التصاعد فى متوسط دخول الأفراد يجب أن يستمر طوال فترة زمنية مديدة نسبيا، سيمر خلالها هذا التصاعد بلاشك بتقلّبات «فلا يمكن تحديد نقطة التحول بصورة مؤكدة إلا بعد انقضاء جيل كامل أو نحوه على حدوثها» (المصدر السابق: 943)، ومع هذا فلو تم التثبّت من صحة مفاهيم رينولدز فلن يشكّل النقص فى قدرتها التنبؤية مشكلة جدية؛ إذ يمكن اعتمادها أداة للتحليل التاريخى، وعند ذاك علينا التعامل بمزيد من الدقة مع المجموعة الأولى من الأسئلة؛ أى مع التساؤل عن دقة المفاهيم.

يؤكـد رينولدز على صحـة مفاهيمه انطلاقا من فرضية أن زيادة متوسـط الإنتاج أو الدخل للفرد هى مؤشر على توسّع السوق المحلية للصناعيين.

«وفقـا لمخطّطى، تتّسـم نقطة التحول فى العادة بتسـارع الإنتـاج الزراعى (أو إنتاج المعادن أحيانا)، وتتزايد نسبة التجارة، فزيادة الدخل الناجمة عن التصدير توسِّع بالفعل السـوق المحلية للمصنّعين، لكن الاستجابة الأولى [لإشباع الحاجات المتزايدة] تأتى فى الأسـاس من المشـاغل الحرفية اليدوية ومن الصناعات الريفية الصغيرة، فثمة فى العادة فجوة تستمر بضعة عقود قبل أن تغدو المصانع هى السـائدة».

Reynolds 1983: 943

مـن الواضـح أن مـن يتبنون أفـكار التبعية/ النظام العالمى سـيعترضون بشـدة على تحليـل رينولـدز من منطلـق أن زيادة الصـادرات الزراعية أو المعـادن إلى إجمالى الإنتاج تعنى تعميق التبعية وزيادة «طَرَفية» البلد؛ لأن السـوق المحلية المتوسّـعة سـتكون وعاء يمتص الاستيرادات عالية القيمة المضافة من بلدان "المركز"، ولكن حتى لو رفضنا هذا الضرب من الأفكار فسـيكون من الصعب التمسّـك بتوصيف رينولـدز لعملية النمو، وأحد أسباب هذه الصعوبة يكمن فى عدم تحديده للآلية أو الآليات التى تقود من طور إلى آخـر عـلى الإطـلاق برغم أنه يؤكد على عـدم وجود حتمية لوصول بلد يتوسـع فيه النمـو أفقيا إلى نقطة التحول (لم تصل سـبع دول فى عيّنتـه إلى تلك النقطة)، والواقع أن الكاتب نفسه يعترف بهذا القصور: "لايبدو أن ثمة سببا يحتّم بدء ارتفاع متوسط الدخل أو يعوق استمرار النمو الأفقى إلى ما لانهاية" (المصدر السـابق: 955).

عنـد ذاك يحق لنا التسـاؤل: مـا القيمة التفسـيرية لهذا المخطط؟ فى معرض تفسـيره لتحـول أوربا من النمو الأفقى إلى النمـو المكثّف، يكتفى رينولدز بتعداد بعض الوقائع المعروفـة مثـل تعزيز الدول القومية والاسـتقلال الذاتى للسـوق، لكنـه لايحاول تبيان أسـباب وكيفية تأثير تلك العمليات على الانتقال إلى النمو المكثّف، فمن دون موضعة عمليات حاسـمة مثل اسـتقلال السـوق فى سـياق اجتماعي/ تاريخى أوسـع هو ترسّخ

الرأسمالية التى تفصل للمرة الأولى فى التاريخ بين عوالم الاقتصاد والسياسة والقانون والمجتمع المدنى لن يكون بوسعنا البرهنة على وجود علاقة بين النمو المكثف والسوق، وينطبق الأمر ذاته على تشكيل وتعزز الدول القومية التى لن يكون لها معنى إلا بقدر ما تكون حاملا للبرجَزَة اللاحقة لمجتمعات تلك الدول.

ماذا عن تلك البلدان التى عبرت نقطة التحول منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر؟ ليس رينولدز واثقا من تفسيره هنا، لكن تحليله يوحى بأن العوامل التى تفسّر الانعطاف إلى النمو المكثف ذات طبيعة خارجية بالأساس، ولا ترتبط بالضرورة بأى آلية أو بنية داخلية، وقد تظهر من ثم فى طور النمو الأفقى وقد لاتظهر، بتعبير آخر: إن عملية النمو الأفقى لاترتبط قطعًا بعملية النمو المكثّف.

واحدة من مجموعات العوامل التى تفسر الانعطاف، وفقا لرينولدز، هى توافر الموارد ووجود طلب خارجى عليها، من هنا سيكون من السهل التنبؤ بأن الانتقال إلى النمو المكثف مرتبط بانفتاح السوق الداخلية ووجود توسّع اقتصادى عالمى، لكن ثمة حالات كثيرة فى إفريقيا لم تشهد ارتفاعا فى متوسط دخول الأفراد مع تزايد الطلب على منتجاتها من المعادن أو المحاصيل الزراعية.

وثمة مجموعة عوامل أخرى سياسية: «ترتبط نقطة التحول على الدوام تقريبا بحدث سياسى مهم، ولم يغب هذا الارتباط إلا فى أربع من البلدان الواحد والأربعين [فى العيّنة]» (المصدر السابق: 963)، تشمل تلك «الأحداث المهمة» انتقال السلطة من نظم أقل تقدمية إلى أخرى أكثر تقدمية أو قيام حكومة مستقرة أو تغير السلطة الاستعمارية، غير أن من السهل ملاحظة اعتباطية وتبريرية توصيفات رينولدز وهو يحاول أن يقسر الوقائع على التلاؤم مع تفسيره، فهو يعتبر سلالة بهلوى التى حكمت إيران والجنرال سوهارتو قائد الثورة الرجعية المضادة فى إندونيسيا أمثلة على النظم التقدمية المستقرة، والأسوأ من ذلك كله، فإنه يفسّر انتقال العراق إلى النمو المكثّف فى الخمسينيات بتحرر البلد من العثمانيين وهو ماحدث قبل ثلاثة عقود من نقطة التحول هذه.

يفترض رينولدز أن مجموعتي العوامل هاتين تفسّران اندفاعات التصنيع الأولى التي يراها مؤشرا على نقطة تحول البلد إلى مرحلة النمو المكثّف، صحيح أن قدرا من التصنيع يحدث بالفعل إثر تزايد حصة التجارة من الناتج الاجمالي للبلد، لكن مستوى التصنيع وقدرته على الديمومة وتزايد حصته من إنتاج البلد الاجمالي لاتتبع الاندفاع الأولي بالضرورة،والواقع أن بوسعنا الاستناد إلى معطيات وضعية لتبيان أن زيادة متوسط دخل الفرد على مدى فترة طويلة يمكن أن تتوافق تماما مع ركود حصة الصناعة إلى إجمالي الناتج، وهو ما اتّضح بشكل ساطع من فشل محاولات التصنيع في المشرق برغم ارتفاع متوسط الدخل فيها، يضاف إلى ذلك أن تسارع الإنتاج الزراعي أو المعدني لا يعني زيادة في إنتاجية الفرد بالضرورة وهو ماتبينه كذلك حالات كثيرة من العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. ففي أغلب الأحوال، إن لم يكن كلها، ترابطت زيادة الإنتاج الزراعي/ المعدني في العالم الثالث مع تدهور متوسط إنتاجية الفرد؛ لأن سادة الأرض ومالكي شركات استخراج المعادن كانوا يجدون أن من الأرخص لهم أن يزجّوا بالمزيد من العمال المتوافرين بكثرة عوض أن يستثمروا رؤوس أموال في المعدات والمكائن (باستثناء الحالات التي لم يكن استبدال العمل بالمكائن فيها ممكنا مثل إنتاج النفط). من هنا فإن ما يفسّر عملية النمو المكثّف هو بالضبط الزيادة المستمرة والمنتظمة لمتوسط إنتاجية الفرد وليس زيادة الإنتاج بأي شكل كان.

لعل بالإمكان إنقاذ مخطط رينولدز من خلال استبدال نسبة الصادرات عموما إلى إجمالي الإنتاج كمؤشر على نقطة التحول بنسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج؛ إذ بما أن المؤشر الأهم لدرجة التطور هو مستوى وكفاءة التصنيع؛ فإن نسبة الصادرات كلها لايمكن أن تكون مؤشّرا ولايمكن القول بأن زيادتها ستقود إلى التحديث في نهاية المطاف، وهنا أيضا يمكن للمرء أن يسوق عدة أمثلة عن حالة بلدان ظلت تزيد صادراتها الزراعية أو المعدنية من دون أن تقترب من مستوى التطور، بما فيها بلدان ضمن عيّنة رينولدز مثل السودان، إن الزيادة المستمرة في نسبة الصادرات الصناعية ليست مؤشرا على درجة انخراط السكان في ذلك النشاط فحسب، بل هي مؤشر على القدرة التنافسية لذلك القطاع أيضا وهي ومن ثم مؤشر على كفاءته.

غير أن اعتماد نسبة الصادرات الصناعية بديلا عن نسبة الصادرات ككل كمؤشر على التطور، كما اقترحنا يتطلّب إجراء تعديل جذرى على مفهوم رينولدز للتطور؛ ذلك أن الأخير لايعتبر قدرة البلد على التصدير مؤشرا على إنتاجيته، بل يعتبره مصدرا للحصول على العملة الصعبة التى يرى إلى جانب كثير من الكتّاب الآخرين أن شحتها هى العقبة الرئيسة بوجه تصنيع العالم الثالث، وهو المفهوم الذى انتقدناه سابقا؛ استنادا إلى أدلة نظرية ووضعية، فالقضية التى يغفل عنها رينولدز فيما يتعلق بالعالم الثالث هى بالضبط الإشكالية الكامنة فى صلب التخلف، وهى أن توافر العملة الأجنبية بفضل تزايد صادرات السلع الزراعية أو المواد الخام أو بفضل ارتفاع أسعارها عالميا لايضع حدّا للآثار الخانقة لضيق الأسواق المحلية، من هنا فهو يعتقد أن زيادة الإنتاجية الزراعية لم تعد شرطا إلزاميا للتصنيع:

«تفترض نماذج الاقتصاد المغلق عموما أن شروط التبادل التجارى الداخلية [العلاقة بين أسعار السلع الزراعية والصناعية] ستكون لصالح الزراعة ما لم يرتفع الإنتاج الزراعى بنسبة الحد الأدنى المطلوبة، فمن دون هذا [وفقا لتلك النماذج] سيفرض ارتفاع أسعار الغذاء ضغوطا لرفع معدلات الأجور النقدية وسيخنق هذا الارتفاع النمو الصناعى... غير أن الأمر مختلف فى الاقتصادات المفتوحة الواقعية، فالبلد الذى ينعم بصادرات مزدهرة من النفط أو المعادن أو الأخشاب أو القطن أو المطّاط أو أى شىء آخر يستطيع مبادلة الأخيرة بالغذاء مخففا بذلك القيود على عرض الغذاء المحلى».

Reynolds 1983: 966

سنلاحظ فيما بعد أن هذا العامل بالضبط، أى توافر العملات الصعبة غير المرتبطة بزيادة الإنتاجية هو ما وضع، ويضع، كوابح جدية بوجه الانطلاقة الرأسمالية والتحديثية فى المشرق[1]، كان تدفق العملات الصعبة على المشرق هو السبب الرئيس

(١) قد يكون من المغرى أن نعود إلى المقارنة من جديد بين تدفّق البترودولارات على المشرق منذ أوائل السبعينيات من جهة وتدفق الفضة على إسبانيا والبرتغال خلال القرن السادس عشر من جهة أخرى=.

لإدامة تخلفها، فمع سهولة مبادلة النفط بالغذاء المستورد انعدم الحافز لزيادة الإنتاجية الزراعية، وأدى هذا بدوره إلى انتقال بنى الأسعار العالمية إلى الاقتصادات المحلية، فقد أصبح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليوم أكثر المناطق استيرادا للحبوب فى العالم، بمعنى أن الغذاء المستورد صار يباع بالأسعار العالمية وكان من المستحيل على من يفكر بالاستثمار فى الصناعة دفع أجور كافية لأن يشترى العامل ما يحتاج من غذاء (ناهيك عن شراء الملابس المستوردة وغير ذلك)، وقاد هذا الاعتماد على الاستيراد إلى تفاقم الاختلال فى موازين المدفوعات مضيفا عقبة جديدة أمام التصنيع ومجبرا الحكومات على دعم أسعار السلع الغذائية على حساب تحقيق الكفاءة فى المدى البعيد، وباختصار فإن أعراض «المرض الهولندى» لم تصبح من مخلّفات الماضى لمجرد صيرورة التجارة العالمية أكثر كفاءة ومرونة، كما يعتقد رينولدز، بل قد يكون العكس هو الصحيح[1].

ولكن لعل الخطأ المنهجى الأكثر جدية فى مخطط رينولدز يكمن فى أن كل بلدان العالم المعاصر، عدا حالات قليلة شديدة الاستثنائية، تمر بمرحلة نمو مكثّف لو اتّبعنا تعريفه للأخير، لقد بات النمو الأفقى من مخلّفات الماضى ولم تعد ثمة حاجة لتصنيف المجتمعات المعاصرة على أساس نموها الأفقى أو العمودى، وليس فيما نقول مبالغة، ففى عيّنته المكوّنة من واحد وأربعين بلدا التى تم جمعها فى أوائل الثمانينيات كانت هناك سبعة بلدان فقط لم تصل إلى نقطة «تحوله»، وهذان البلدان هما موزمبيق وبنغلادش اللذان لم يحصلا على استقلالهما إلا قبل عقد أو أقل من صدور دراسته، وأفغانستان

=فبرغم أن البلدين كانا أثرى بلدان أوربا الغربية فى ذلك العصر، إلا أنهما كانتا من بين آخر الملتحقين بركب التطور الرأسمالى، وقد لاحظ المؤرخ الفرنسى الشهير كانتيّون أن تدفق المعادن الثمينة رفع كلف المعيشة وشجّع الاعتماد على الاستيراد، وأحبط تطور الصناعات المحلية (الاستشهاد مأخوذ من Villar 1975: 105).

(١) برغم أن مناقشة إستراتيجيات التطور تتجاوز نطاق هذه الدراسة، فلعل من المناسب الإشارة إلى عامل حاسم فى الثورة الصناعية التى شهدتها كوريا الجنوبية وتايوان قبل أربعين عاما لم يغب عن أى دارس جدى لتطورهما، هذا العامل هو التطور المذهل فى إنتاجيتهما الزراعية، من بين المصادر العديدة، انظر: Hamilton 1987, Amsden 1990.

والسودان وأثيوبيا، وكانت جميعها تعيش حروبا أهلية طاحنة، وزائير التى كانت تتعافى للتو من حرب مماثلة، والبلد الوحيد الذى كان يتمتع بوضع عادى هو النيبال [(١)]، بتعبير آخر، ليست البلدان التى لاتزال فى مرحلة النمو الأفقى إلا تلك التى واجهت ظروفا استثنائية، إذن، فإن استبعدنا الحالات السياسية أو البيئية الكارثية، فبوسعنا القول أن كل البلدان، بما فيها الأكثر فقرا اليوم، تحقق بعض النمو فى متوسطات دخل الفرد فيها، لكن إشكالية التطور لاتكمن هنا، فتحليل رينولدز وآخرين يسيرون على هذا المنوال يسخف فكرة التخلف، ويتجنب الاجابة عن السؤال المهم: لماذا هذه الفجوة النوعية بين العالمين المتطور والنامى برغم مرور معظم دول العالم الثالث اليوم فى مرحلة النمو المكثّف هذه؟

تقوم حجتى على أن مفهومى النمو الأفقى والنمو المكثّف شديدا الأهمية بالفعل فى تحديد العمليات الاقتصادية - الاجتماعية التى يمر بها بلد أو منطقة ما عند نقطة زمنية محددة بشرط إعادة صياغتهما بشكل مختلف، والواقع أن الأعمال الأولى حول التطور الاقتصادى استخدمت مثل تلك المفاهيم أو ما هو قريب منها، ولكن بشكل أقل لجوءا إلى التبسيطات الثنائية، فـ«نقطة تحول» رينولدز شديدة القرب من فكرة «الانطلاق» إلى الرأسمالية التى تبناها والت روستو (1956)، لكن الفكرة الأخيرة كانت أكثر تأكيدا على حدوث تطور ملموس فى الصناعة الحديثة، أى الإنتاج الصناعى غير الحرفى، وهى لذلك ذات مغزى يتجاوز «نقطة التحول»، ولهذا أيضا كان تحديد الفترة الزمنية لـ«انطلاق» البلدان المختلفة أكثر قربا بكثير إلى الفترة التى انخرطت فيها الأخيرة فى مسار التصنيع والتطور المكثّف، ففى حين أن روستو يعتبر أن كوريا «انطلقت» فى الفترة 1961-1968، يحدد رينولدز نقطة تحولها فى عام 1910، والتواريخ المناظرة لتايوان هى 1953-1958، مقابل 1895، وللأرجنتين 1933-1950 مقابل 1860 (المصدرين السابقين).

---

(١) ويمكن أن نضيف اعتراضا آخر هنا، فهو أكّد فى البدء أن التحرر من الاستعمار يمهّد للانتقال إلى مرحلة النمو المكثّف فى حين أن البلدين الأولّين اللذين استقلاّ كانا من بين البلدان السبعة التى لم تصل إلى «نقطة التحول».

قدمت دراسة و. أرثر لويس تعريفا لـ "نقطة التحول" أرقى من التعريفين أعلاه، قد يكون قريبا من فكرة الاقتراب من مرحلة الرأسمالية الناضجة، إن عملية النمو المكثّف المستمر لفترة طويلة من الزمن، وفقا للويس، تؤدى إلى استنفاد كل فائض العمالة الذى كان موجودا فى الاقتصاد فى نهاية المطاف، وعليه فإن الانتقال الجغرافى والقطاعى بين الزراعة والقطاعات الحديثة سيرفع الأجور الحقيقية للعمال فى الأخيرة مما يلزم الزراعة والصناعة على زيادة إنتاجيتها فى آن واحد، من هنا لابد من إعادة تعريف مفهومى النمو الأفقى والنمو المكثّف من أجل أن نتمكن من تطبيق نموذج أرثر لويس، فوفقا للأخير، لايكفى ارتفاع متوسط دخل الفرد لكى يصف عملية النمو بالمكثّفة، وهذا ما يجعل تصوّره أكثر رقيًا من تصور رينولدز، فمن الواضح أن إدخال موارد جديدة لم تكن مُستغَلة سابقا كالأراضى والعمل العاطل إلى الإنتاج سيؤدى فى العادة إلى زيادة متوسط دخل الفرد، لكن هذا سيظل نموا أفقيا لأن الزيادة الإضافية فى الإنتاج ستظل ثابتة عبر الزمن، أى إن استثمار دولار إضافى واحد سيظل ينتج ما قيمته ثلاثة دولارات من دون تغيير على سبيل المثال، وهو ما يعنى أن إنتاجية العمل تظل على حالها، لكن النمو المكثّف بالمعنى الدقيق للكلمة لايبدأ إلا حين تكون زيادة الإنتاجية هى المصدر الرئيس للنمو[1].

غير أن نموذج لويس ينطلق من فرضيات أساس بعضها شديد التجريد والآخر شديد التبسيط، فالقطاعات «التقليدية» و«الحديثة» تتساوى عنده مع الزراعة والصناعة وهو افتراض مثير للجدل؛ لأن القطاعات الحضرية قبل الرأسمالية لايمكن اعتبارها «حديثة» لمجرد أنها حضرية؛ وقد لاحظنا هذا الأمر حين درسنا مدن أوربا قبل الرأسمالية ومدن المشرق المعاصرة؛ حيث تمارس نسب كبيرة من سكانها نشاطات غير

(١) وعلينا أن نعيد التذكير هنا بأن الرأسمالية هى النظام الاجتماعي- الاقتصادى الوحيد حتى الآن الذى تعتمد ديناميته على الزيادة المستمرة فى الإنتاجية، ومع هذا لابد من التذكير كذلك بأن هذا النظام لم يتخلّ كليًا عن اللجوء إلى أساليب النمو الأفقى وإن لم تكن الأخيرة ضرورية لبقائه على قيد الحياة ولا لإعادة إنتاجه.

منظّمة تبنى إستراتيجيات عيشها وحساباتها على أسس غير رأسمالية، ومن جهة أخرى فإن الضعف الأكبر فى نموذج لويس، وهو ما انتبه له كثير من النقّاد، يكمن فى افتراضه وجود حراك كامل السلاسة بين القطاعين «التقليدى» و«الحديث» استجابة لحوافز السوق، تمثّل هذه نقطة ضعف رئيسة لأن مشكلة التطور كلها تكمن فى البحث عن الوسيلة التى تمكّن القطاع الحديث (الذى يُفترض أنه رأسمالى) من السيادة فى الاقتصاد والمجتمع، لكن الحراك كامل السلاسة للعمل ورأس المال استجابة لحوافز السوق ليس ممكنا إلا حين تكون بنى وآليات وأشكال عقلانية الرأسمالية قائمة فى الأساس، وهكذا يتم اختزال قضية التحول الاجتماعى إلى مسألة تقنية لاتاريخية يعتمد حلها على وجود صانعى قرار أكفاء ذوى نوايا طيبة.

علينا أن نؤكد من جديد على أن الصياغات التقنية للعبور من النمو الأفقى إلى النمو المكثّف، وهى فى عملنا هذا تساوى العبور إلى الحداثة، ليست بالقضية الثانوية، أو بالقضية التى لاتنطوى على أبعاد عملية أو نظرية، من هنا فإن بلورة صياغة لاتأخذ الشروط التاريخية والاجتماعية بعين الاعتبار يعنى تسخيف قضية العبور إلى الحداثة كلها، ومن بين كل الأكاديميين الذين انصبّ اهتمامهم على اقتصاديات التطور، كان و. أرثر لويس الأقرب إلى تبنّى فرضيات مُستمدّة من السياق الأوسع لبلد ينتقل اقتصاده ومجتمعه إلى الرأسمالية، لكنه مثل الكثير من الأكاديميين المعاصرين افترض عدم وجود فوارق نوعية بين الرأسمالية وما قبلها من نظم من حيث طريقة عملها والحوافز التى تستجيب لها، ومن ثم تم اختزال المسألة برمّتها إلى وجود تركيب خارجى (مثل التجارة أو الدولة) قادر على إطلاق عملية التحديث[1].

---

(١) يشترك فى أساليب التفسير هذه عدد من الأكاديميين البارزين الذين تركوا بصماتهم على نظرية التطور، أشرنا سابقا إلى راغنر نرسكه (1954) الذى صاغ نظرية «الحلقة المفرغة للتخلف»؛ حيث يؤدى نقص رأس المال إلى الفقر، ويؤدى الفقر إلى عدم إمكانية توفير رأس المال، وعليه فلابد من جهة خارجية تكسر هذه الحلقة عند نقطة ما، وطرح هارفى ليبنشتاين (1957) فكرة «الدفعة القوية» التى تقوم بها الدولة، ولحقهما ألبرت و. هيرشمان (1958) وفرانسوا بيرو (1971) اللذان اقترحا قيام الدولة بخلق «أقطاب للنمو»، ولعل الفترة التى صيغت فيها تلك النظريات المبكرة لعبت دورا عائقًا فى تطويرها ففى ذلك الحين كان أكثر صنّاع القرار والأكاديميين تأثيرا فى العالم الثالث يعتبرون أن لا أفق لنشوء نظم رأسمالية هناك.

صاغ روبرت برينر أكثر المحاولات صرامة لتحليل مسألة التطور فى إطار المنهج المادى التاريخى، ففى نقد شديد القوة لمعالجة مدارس التبعية/ النظام العالمى لقضايا التطور/ التخلف، يثبت برينر أن إشكالية الانتقال إلى النمو المستدام ذاتيا ليست مسألة تقنية كما تبدو ظاهريا، بل هى قدرة نظام اجتماعى ما على الانتقال إلى الرأسمالية، ولاينطوى هذا النص على أى خطاب أيديولوجى؛ لأنه يشرح بالتفصيل كيف أن الرأسمالية هى أول نظام فى التاريخ محكوم عليه بالتوسّع عبر تحقيق ارتفاع مستمر ومنتظم فى إنتاجية العمل من أجل البقاء فى حين أن إعادة الإنتاج الموسّعة فى ظل الأنظمة السابقة كانت مستحيلة أو غير ضرورية أو الاثنين معا:

«فما يفسر التطور الاقتصادى الرأسمالى إذن هو أن البنية الطبقية (أى بنية الملكية/ استخلاص الفائض) للاقتصاد ككل تحتّم اعتماد كل الوحدات المكوّنة له فى زيادة الإنتاج اللازم لإعادة إنتاج النظام على رفع إنتاجية العمل لجعل سلعها أرخص قيمة، وفى المقابل فإن الاقتصادات قبل الرأسمالية، حتى تلك التى تمارس التجارة على نطاق واسع، لاتستطيع التطور إلا ضمن نطاق ضيق؛ لأن البنية الطبقية للاقتصاد ككل تجعل الوحدات المكونة له، لاسيما الوحدات المنتجة لوسائل المعيشة ووسائل الإنتاج لاسلع الترف، أى وسائل بقاء تلك البنية وإعادة إنتاجها إما عاجزة عن الزيادة المنتظمة فى قوى الإنتاج؛ أى فى إنتاجية العمل، أو غير مضطرة إلى إجراء مثل تلك الزيادة من أجل إعادة إنتاج نفسها».

Brenner 1977: 32-33

لاينفى ماسبق إمكانية حدوث هبّات فى زيادة الإنتاجية فى ظل نظام قبل رأسمالى، ولهذه الملاحظة أهمية مباشرة فيما يتعلق بديناميات إدماج المشرق فى السوق الرأسمالية العالمية.

«حتى لو تم إدخال تحسينات فى قوى إنتاج أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية، وقد كان لتلك التحسينات أهمية كبيرة تاريخية بالطبع، فإن هذه تشكل عمليات

تتحقق مرة وإلى الأبد، بتعبير آخر، لا يفرض السوق ضغوطا من أجل التثوير المستمر فى وسائل الإنتاج؛ إذ إن ارتباط المستغِلين والمنتجين المباشرين بوسائل معيشتهم ووسائل إنتاجهم بهذه الطريقة أو تلك يكمن فى صلب العلاقات الاجتماعية قبل الرأسمالية، وينجم عن ذلك أن بقاءهم وإعادة إنتاجهم ليسا معتمدين على بيع منتجاتهم فى السوق، ومن ثم فإنهم ليسوا مضطرين للتنافس لتحسين طاقاتهم الإنتاجية».

المصدر السابق: 36-37

بوسعنا العودة الآن إلى تعريف رينولدز وتصنيفه لأنماط النمو من أجل أن نبيّن أن التطور ليس مفهوما تجريديا، وبوسعنا الحديث عن مجتمعات تتفاوت من حيث درجة ثرائها فى ظل النظم قبل الرأسمالي، قد يعود هذا التفاوت إلى توافر موارد طبيعية أو ظروف بيئية ملائمة فى بعضها وغيابها النسبى فى مجتمعات أخرى، وقد يعود ذلك إلى اختلاف شدة الاستغلال التى يتعرض لها المنتجون المباشرون فى المجتمعات المختلفة، ولكن بما أن الفوارق فى القدرات الجسدية بين البشر (لا بين الأفراد) ليست مختلفة وبما أن أدوات الإنتاج التى يستخدمون فى عصر معين هى ذاتها، فلن يكون ثمة أساس لافتراض كون الاختلافات الكبيرة فى مستويات الرفاهة بين المجتمعات ناجمة عن التفاوت فى مستويات الإنتاجية[1].

(١) بسبب الأهمية الحاسمة للعوامل الطبيعية فى تحديد الرفاهة النسبية لمجتمعات قبل رأسمالية معينة وفقر غيرها، اعتقد مؤسس علم الاجتماع ابن خلدون أن بعض المناطق التى تتمتع بمناخ ملائم كانت أكثر جهوزية لنشوء الحضارات فيها وتلك هى المناطق الدافئة جنوب البحر الأبيض المتوسط لا أوربا قارسة البرد، وسيستعير الأوربيون تلك الملاحظات نفسها بعد خمسة قرون لتقرير أن المناطق الباردة ذات نزوع «طبيعى» للتطور، ولم يتبنّ هذا الرأى العنصريون و/ أو أكاديميو القرن التاسع عشر التقليديون فقط، فقد وصف ماركس المناطق معتدلة المناخ بـ «الوطن الطبيعى لرأس المال»، ولاحظ يان تنبرغن، وهو واحد من ألمع منظرى التطور فى الخمسينيات والستينيات أن «كل البلدان الحديثة النامية تقريبا تقع فى المناطق الاستوائية»؛ لأن أجواءها تنتج - حسب رأيه - آثارا نفسية «لا تشجّع على العمل الشاق وتجعل طرق الحياة البدائية محتَمَلة من جوانب عدّة» (Tinbergen 1963: 85). حول أصول الاختلافات الجغرافية، انظر الفصل الرابع من Schwartz 1994.

حتى الفوارق فى مستويات الاستغلال لايمكن أن تؤخذ كمؤشر على الاختلاف فى قدرة البشر على التحمّل، بل لابد من ربطها بالاستنتاجات التى خلصنا إليها عند تناولنا لأصول السلطة، فدرجة إذعان المنتجين فى مجتمع ما تعتمد ـ جزئيا على الأقل ـ على الوظائف والخدمات التى يعتقدون أن الفئة الحاكمة تؤديها لهم وبالنيابة عنهم. وليست تلك الخدمات والوظائف بدورها نتاج مهارة الأخيرة (وإن كان علينا ألا نقلل من قدرات تلك الفئات على المناورة والتضليل) بل هى نتاج المخاطر التى تتصور الجماعة أنها تتهددها، ومن ثم بالتضحيات التى تقدمها للحكام من أجل الدفاع عن المجتمع.

إذن ليس النمو الأفقى الذى جاء به رينولدز غير آلية البقاء فى مجتمع قبل رأسمالى؛ حيث تتعادل زيادة الثروة مع زيادة السكان من دون حدوث زيادة فى الإنتاجية، ولهذا فإن التخلف ظاهرة معاصرة؛ ذلك أن الدور الحاسم الذى يلعبه الفارق فى مستويات الإنتاجية فى تحديد الاختلاف فى مستويات تطور المجتمعات المختلفة لاينشأ إلا مع الرأسمالية، وعليه فبالإضافة إلى فروق المعيشة بين سكان البلد الواحد، لدينا نوعان من التباينات الجغرافية فى عالم اليوم أولها هو التفاوت بين الدول الرأسمالية نفسها بسبب اختلاف مستويات الإنتاجية فيما بينها، وهذا الشكل من التباينات يختلف نوعيا عن الثانى المتمثّل بالتباينات بين الدول الرأسمالية من جهة والبلدان التى لم تسد الرأسمالية فيها بعد والتى لم تصبح الزيادة المستمرة فى الإنتاجية سمة مكوّنة وضرورية لديمومة اقتصاداتها من جهة أخرى، ولو طرحنا الأمر بشكل تجريدى فيمكن القول أن النوع الثانى من التباينات يقوم بين الاقتصادات ذات النمو المكثّف من جهة وتلك التى لاتزال تمر بأطوار النمو الأفقى من جهة أخرى[1].

(١) يصح هذا القول على مستوى تجريدى فقط، فهو ليس صياغة دقيقة من الناحية الوضعية؛ إذ ليس ثمة مجتمع يمر بمرحلة نمو أفقى فقط اليوم، لكن النقطة المراد إبرازها هنا هى أن الزيادة المستمرة فى إنتاجية الاقتصادات المتخلّفة لاتلعب دورا حاسما فى النمو، ولهذا فإن نماذج النمو التى تستند إلى فرضيات مستعارة من طرائق عمل الاقتصادات الرأسمالية الناضجة، مثل العوائد المستمرة التزايد من الاستثمار والتزايد المستمر فى الإنتاج مع بقاء حجم الموجودات الرأسمالية على حاله تنتهى إلى الفشل حين يتم تطبيقها على بلدان العالم الثالث.

9.2 معضلة المشرق غير الرأسمالي:

توصّلنا إلى أن القضاء على التخلف والعبور إلى الحداثة ليس إلا قدرة مجتمع ما على إحداث انتقال إلى سيادة علاقات إعادة إنتاج اجتماعية رأسمالية، وأكّدنا على ما هو معروف من أن سيادة الرأسمالية تتطلب أولا وقبل كل شيء التسليع العام، أي تحويل كل عوامل الإنتاج، لاسيما قوة العمل، إلى سلع، وهذا الشرط هو الصياغة الاقتصادية لعملية البرجَزَة التي وصفنا في الفصل السابع وهي العملية التي صارت ممكنة بفعل طرد ونزوح السكان الريفيين إلى المدن من جهة وانهيار أشكال التنظيم والتضامن قبل الرأسمالي في المدن متمثلة في انهيار التنظيمات الحرفية وتلاشي سلطة الأعيان على سكان الحضر.

جاءت ثورات المشرق؛ لكي تكرس تلك العمليات، وتعطيها دفعات إضافية عبر القيام بإصلاحات زراعية وصعود فئات مختلفة جذرية من القادة السياسيين ذوي الخلفيات الاجتماعية الأكثر قربا إلى غالبية أبناء المجتمع وتوسيع وإعادة تعريف فكرة الخدمة العسكرية الإلزامية، وفرض نظم تعليم تشرف عليها الدولة ومد وتوسيع الحكم المباشر ومحاولة تجنيس السكان وغير ذلك، وقد أطلقت كل تلك الاجراءات عمليات تحويل برجوازية حملت في طيّاتها إمكانية انتقال الأفراد المذرّرين إلى مرتبة المواطنين المتساوين، غير أننا أكّدنا بالدرجة ذاتها من القوة على أن التحولات البرجوازية لايمكن أن تحقق أهدافها بنجاح من دون نجاح عمليات التحويل الرأسمالي للمجتمعات؛ لأن العمليات الأخيرة هي القادرة على إعادة تنظيم الأفراد المذرّرين في طبقات حديثة.

وعليه فإن كان التسليع الشامل لقوة العمل شرطا ضروريا لسيادة رأس المال، فإنه ليس شرطا كافيا بالتأكيد، فثمة شرط ثان يتمثل في ضرورة وجود رأسمال جاهز لشراء قوة العمل تلك، وسنبين في الصفحات التالية كيف أدت نظم رأسمالية الدولة في المشرق إلى تدمير ذلك الشرط، إن حالة مصر شديدة الدلالة هنا، فهي الدولة الأكثر ثقلا سكانيا في المنطقة وفيها قامت أولى الثورات الوطنية، في عام 1993، أي بعد أكثر

من أربعة عقود على قيام الثورة كان 31,5 بالمئة من قوة عملها لاتزال تشتغل فى الزراعة و 49,9 بالمئـة فى القطاعـات الخدمية و18,6 بالمئة فقط تعمـل فى الصناعة (تقرير التنمية البشريـة 1995: 110)، وشـكّل العاملـون مقابـل رواتـب وأجور فى ذلـك العام 49,7 بالمئة من إجمالى قوة العمل، لكن تفكيكا للرقم الأخير سـيبيّن أن 15,2 بالمئة فقط كانت تعمل فى القطاع الخاص فى حين أن أكثر من ضعف تلك النسبة (34،5 بالمئة) كانت من الموظفـين الحكوميين وعمال القطاع العام، ووفقا لدراسـة أعدتها منظمة العمل الدولية فى أواسـط السـبعينيات كان 80,4 بالمئة من إجمالى قوة العمل فى القطاع الخاص فى مصر يشتغلون فى مؤسسات ضئيلة تشغّل ما لايزيد عن تسعة أفراد (ILO 1983: 106).

لم يـؤد تطبيـق قوانين الإصلاح الزراعى إلى تحقيـق رؤى منظّرى التطور الخطّى من أسـاليب الإنتاج «التقليدية» حسـب تعبير لويس، إلى الأسـاليب الحديثة؛ حيث تنهار نظم المحاصصة وتقسيم المحصول لتصعد على أنقاضها الزراعة الرأسمالية تلقائيا، فقد توصّل فانس وغلافانس فى الدراسة التى قاما بها عن الزراعة المصرية بعد حوالى ثلاثة عقـود مـن تطبيق قوانين الإصـلاح الزراعى إلى أن عـدد الحيـازات الزراعية الصغيرة التـى تقل مسـاحة الواحدة منها عن الخمسـة الفداديـن قد ازدادت بدرجـة كبيرة منذ عام 1952، وشكلّت تلك الحيازات عام 1975 (وعددها 3598 ألفا) نسبة 92,5 بالمئة مـن إجمالى عـدد الحيـازات الزراعية و 67,1 بالمئـة من إجمـالى الأرض المزروعة (Gla-vanis and Glavanis 1983: 5-12)، وتوصّلت كريّم إلى أن نسبة الحائزين على قطع تقـل مسـاحة الواحدة منها عن الفـدان الواحد كانت 48,7 بالمئـة، وامتلك 37,6 بالمئة حيـازات تراوح بين فدان واحـد وثلاثة فدادين، و8،8 بالمئة عـلى حيازات تراوح بين ثلاثة وخمسـة فداديـن (كريّم 1991: 34)، وعليه لاحـظ غلافانس وغلافانس أن هذا التحـول فى توزيع الملكية قاد إلى الانصراف عن العمل الأجير والمزيد من الاعتماد على العمـل العائـلى، يُضاف إلى ذلـك أن العوائل الفلاحين كانت تبنـى خطط إنتاجها على أسـاس إشباع حاجاتها المعيشية تاركة جزءا هامشيا من أراضيها فقط للإنتاج من أجل السوق (المصدر السابق).

وسـواء كنـا نتناول شروط الحيـاة فى الريف أو المدن، فإن أنماط التشـغيل فى كل من بلدان المشرق تقريبا هى ذاتها، ففى دراسـة أجريت عام 1996، قُدّرت مسـاهمة القطاع غير المنظّم فى النشاطات غير الزراعية لبعض بلدان المشرق وشمال إفريقيا كالتالى: مصر (1986) 65,3 بالمئـة، إيـران (1986) 43,5 بالمئـة، وتركيا الأكثر تقدمـا بكثير (1990) 17,4 بالمئة[1].

والاسـتنتاج الطبيعـى الـذى نخلص إليه هـو أن المشرق، باسـتثناء تركيا، عجز عن تحقيق الانتقال الصعب من إخضاع رأس المال للعمل بصورة شكلية إلى طور إخضاعه الفعـلى، وفقا لصياغة كارل ماركس، ويعنى هذا أن غالبية السـكان النشـطين اقتصاديا لم يُجـرّدوا مـن وسـائل إنتاجهـم (شـديدة البسـاطة فى القطاع غـير المنظّـم وفى الزراعة العائليـة)، ومن تجرّدَ من تلك الوسـائل تحول فى الغالـب إلى موظف حكومى أو عامل وقتى (لاسـيّما فى قطاع البناء)، وهذه الحال هى أبعد ما تكون عن الآليات الاجتماعية- الاقتصاديـة التى يسـيطر فيهـا رأس المال ويعتمد مـن ثم على كتلة كبيرة من المشـتغلين الدائمـين لتحقيـق أرباحه، وهى حالة لا تتحقق إلا حين يحدد متوسـط الربح الصناعى المتوسط العام للأرباح فى مجتمع ما.

وهنا يتوجّب علينا تناول أسـباب عدم سـيادة الرأسمالية فى المشرق بعد فترة امتدت بين خمسة وستة عقود بعد تحطيم النظم القديمة، لماذا لم يتم ضخ الجزء الأكبر من الثروات

---

(١) «القطاع غير المنظّم فى منطقة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا: ماكنة للنمو؟»، Forum (نشرة منبر البحث الاقتصادى للعالم العربى وتركيا وإيران)، المجلد الثالث، العدد الأول، آذار (مارس) 1996.
تـم تعريـف خصائص القطاع غير المنظم وفقا للقرار بشـأن «إحصاءات الاسـتخدام فى القطاع غير المنظم الصـادر فى كانـون الثانى (ينايـر) 1996 عن المؤتمر الخامـس عشر لإحصائيى العمل الـذى انعقد بإشراف منظمـة العمـل الدولية، تشـكل تلـك الخصائص: سـهولة الالتحاق بالعمـل فيه، النشـاط صغير الحجم، التشـغيل الذاتى إلى جانب نسـبة عاليـة من أفراد الأسرة والمتدربـين، قلة المعدات ورأس المال، اسـتخدام تقنيات كثيفة العمل، المهارات المتدنية للعاملين، مستوى تنظيم متدن لا روابط تربطه مع السـوق المنظّم ولا مجال أمامه للاقتراض الرسـمى من المصارف أو غيرها من المؤسـسـات، تدنّى المسـتوى التعليمى والتدريبى لممارسـيه، انعدام الخدمات والتسـهيلات المقدّمة له، توجّه إنتاجه وخدماته نحو توفير حاجيات الجماعات متدنّية الدخل، انخفاض إنتاجيته، وانخفاض دخول ممارسى مهنه، وثمة تقديرات أخرى لإيران في-Ghaf fari 1995: 104، ولسـوريا فى الخيمى وآخرون ٢٠٠١: ٧١.

المالية الهائلة فى أيدى الأفراد والحكومات إلى الاستثمار الصناعى؟ فبعد كل هذا وذاك، استغرقت عملية الانتقال إلى الحداثة فى معظم بلدان أوربا الغربية فترة لم تتجاوز نصف القرن إلا قليلا بعد تحولاتها السياسية لكى تتكرس فيها العلاقات الحديثة، فى أربعينيات القرن التاسع عشر؛ أى بعد نصف قرن على انتصار الثورة الفرنسية، وفى أوائل القرن العشرين، أى بعد أربعة عقود على توحيد بسمارك لألمانيا وفى اليابان بعد أربعة عقود من ثورة الميجى عام 1870، وكذلك الحال فى إيطاليا وبنجيكا وغيرها كانت تلك البلدان تمر بعمليات تصنيع وتحديث ودَمَقرَطة واسعة لبناها الاجتماعية الشاملة، وصارت مجتمعاتها المدنية ترتكز بمتانة إلى مبادئ الفردية وأخذت المنظومات الفكرية والثقافية السائدة تستمد مرجعياتها من أفكار الحداثة، أما فى البلدان حديثة التصنيع فقد استغرق هذا الانتقال فترة تقل عن ذلك بكثير؛ مما يقدم دحضا إضافيا للفكرة القائلة بأن اللحاق بالبلدان المتقدمة صار أكثر صعوبة فى عصرنا.

من الواضح أن الرأى الكلاسيكى (وقد تجاوزه الزمن) الذى يفسّر غياب التصنيع فى العالم الثالث بنقص الموارد المالية (مثل فكرة نركسه عن الحلقة المفرغة للتخلف) لاينطبق على حال المشرق، فقد أوضحنا أن الثروات الهائلة قد تدفّقت إلى أيدى التجار ومتعهدى البناء والوسطاء والمصرفيين ومضاربى العقارات فى المنطقة (وخارجها بالطبع) على امتداد العقود الماضية، بين عامى 1973 و1980 بلغ إجمالى عوائد العربية السعودية من تصدير النفط 358 مليار دولار، وكانت الأرقام المقابلة للعراق 96 مليار دولار ولإيران 147 مليار دولار (OPEC 1993)، وتدفقت كميات كبيرة من عوائد تصدير النفط هذه إلى البلدان غير المنتجة للنفط كذلك، من هنا فلم تكن مشكلة النقص فى الموارد اللازمة لتراكم ابتدائى مزعوم يُفترض تكوينه كضرورة للانتقال إلى الرأسمالية الصناعية هى السبب لا فى غياب التصنيع فى المشرق، ولا لغيابه فى أوربا فى القرن السابع عشر.

وثمة تشكيلة أخرى من التفسيرات لتعثّر قيام الرأسمالية فى المشرق يتمسّك بها البنك الدولى والمدرسة النيوليبرالية وإن كانت تيارات أخرى تشاركها فيه، يقول هذا التفسير

بأن قيام النظم الدولية قتل حس المبادرة الفردية، وأشاع الفساد وانعدام الكفاءة وعرض الرأسمالية الخاصة إلى كل أنواع المضايقات، ينطوى هذا النقد على جوانب صحيحة عدّة، لكنه لا يقدّم جوابا بل هو يستدعى طرح تساؤل: ما الذى جعل قيام تلك النظم ممكنا، بل مرغوبا من جانب قطاعات غير قليلة من السكان حتى يومنا هذا؟[1]

لقد بيّنت الفصول السابقة أن تدخّل الدولة و/ أو تسييس معظم جوانب الحياة العامة (بما فيها الجانب الاقتصادى) يتوافق تماما مع صعود علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعية للرأسمالية، من هنا فإن تلك الظواهر ليست سمة خاصة بنظام بعينه هو الاشتراكية، يضاف إلى ذلك أن تدخل الدولة المكثّف فى عصرنا هذا قد بات أكثر ضرورة لإطلاق عملية التحديث للقادمين الجدد (Gerschenkron 1962).

أن دولا عدة فى شرق ووسط أوربا جرّبت تلك السياسات قبل أن يلتحق بعضها بالمعسكر السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية (Berend and Ranki 1974)[2].

(١) حين نتناول جاذبية نماذج التحديث الدولية حتى نهاية الستينيات، علينا أن نتذكر أن الاقتناع شبه التام بأن «مسار التصنيع السوفيتى المقاد من جانب الدولة» قادر على إنتاج معدلات نمو أعلى وضمان إمكانية اللحاق بالعالم المتقدم بسرعة أكبر لم يتعرض إلى التحدى حتى من جانب المدارس الليبرالية التى ركّزت نقدها على الثمن السياسى لتبنى ذلك النموذج الذى يتطلّب التضحية بالحريات العامة وتضحية الجيل الحالى بالتمتع بالاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوفير المزيد من الادخار والاستثمار التى ستجنى الأجيال القادمة ثمارها.

(٢) من اللافت للانتباه أن علم اجتماع واقتصاد التطور نادرا ما وجّه اهتمامه إلى محاولات التحديث فى البلدان غير المصنّعة قبل الحرب العالمية الثانية مثل أوربا الشرقية الوسطى والشرقية، فى حين أن تطور تلك المناطق كان شديد الشبه بمسار المشرق وكثير من مناطق العالم الثالث، ويبدو أن السبب وراء ذلك يكمن فى أن نظرية التطور نفسها لم تر النور إلا مع نهاية تلك الحرب فانصرف اهتمامها إلى صياغة سياسات لانتشال البلدان «المتأخرة» كما كانت تسمى من حالة الفقر، وبدا التاريخ السابق لنشوء علم التطور أشبه بما قبل التاريخ، ومع انقسام العالم سياسيا انجرفت النظرية نفسها وراء التقسيم السياسى الاعتباطى القائم على وجود ثلاثة «عوالم»: أول هو البلدان الرأسمالية المتطورة، وثان هو البلدان الاشتراكية وتم حشو كل ما عداهما فى سلّة اسمها العالم الثالث، فى الوقت الذى كانت فيه بلدان من العالم «الأول» مثل اليونان والبرتغال ومن العالم «الثانى» مثل بلغاريا ورومانيا أكثر شبها بكثير مع بلدان المشرق من حيث تاريخها ومسارات تطورها الحديث وتراكيب بناها الاجتماعية والاقتصادية والطبقية، وتكمن المفارقة فى أن واحدا من أولى النصوص المنبوءة بولادة نظرية التطور كتبه بول روزنشتاين رودان عام 1944 كمحاولة لرسم سياسات ملائمة للبلدان «المتأخرة» التى لم تكن آنذاك غير أوربا الشرقية، هذه النصوص المبكرة وغيرها منشورة فى عمل ماير القيم (Meier 1975).

ولقد كُتب الكثير عن الأسـباب التاريخية التى تجعل من تدخل الدولة ضروريا لإعطاء دفعـة قوية لتحديث وتطوير مجتمعات دول العالم الثالـث والداخلين المتأخرين إلى عالم التصنيـع، وثمة طيف واسـع مـن المدارس الفكرية التى تسـلّم بضرورة هـذا التدّخل، وحتى تملّك الدولة لبعض قطاعات الاقتصاد، كضرورة لتعويق وكبح الآثار المخلخلة لعمل السـوق العفوى الحر (Gerschenkron 1962, Myrdal 1968, Kemp 1973, Wallerstein 1973).

فقد تعرضت حتى الفكرة القائلة بنجاح عملية التصنيع «الاسـتثنائية» فى الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال العمل الحر للسوق إلى التفنيد من قبل مؤرخين لهم ثقلهم؛ إذ بيّنـت فيليـس ديـن بأن الصناعيـين الإنكليز تلقـوا دعما وحوافز خـلال القرن الذى سـبق الثورة الصناعية من الحكومات القومية المتطرفة المتعاقبة بهدف اكتشـاف وتطوير المهارات واختراع تقنيات جديدة وتوسـيع الأسـواق، وساعدت رسوم التعرفة العالية الصناعات الناشـئة فيما وفّرت الأسـاطيل البحرية الأساس للتوسع التجارى (Deane 1965: 144-145, 209-210. Mason 1961: 28, also Wallerstein 1973: 12)، أما عن التجربة الأمريكية فقد أكّد بول بايروخ أن «مدرسة الحماية الاقتصادية المعاصرة ... قـد وُلـدت فى الولايـات المتحدة فى الواقـع» وأن الولايات المتحـدة «كانت أبعد ما تكـون عن الاقتصاد الليبرالى كما يعتقد كثيرون، بل يمكن اعتبارها «البلد الأم» ومعقل السياسة الحمائية المعاصرة» (Bairoch 1993: 23,30).

وذهبـت بلـدان غربية عـدة إلى حد التملك الموقـت لبعض الفـروع الإنتاجية، ففى عام 1700 اشـترت السلطات السويسرية أربع ماكنات نسيج وقامت بإدارتها مباشرة، وحين باتت ربحيتها مضمونة تم بيعها إلى صناعيين من الخواص (Kemp 1973: 50-55)، أمـا الدولة البروسـية، فلـم تكتف بتقديم الحمايـة والقروض بعيـدة المدى لرأس المـال الخـاص، بل إنها ذهبـت إلى حد إدارة صناعـات الحديد والصلـب وأممت مناجم الفحـم؛ لكـى توفر مصادر طاقة زهيـدة الثمن للصناعيـين (Cole and Dean 1965: 17)، وفى اليابـان كانت الدولة تمتلك كل فروع الصناعة الحديثة عمليا حتى عام 1880

(Lockwood 1955: 18-39, Emi 1963: 25, Rosovsky 1961: 58)، ولم تتخل الدولة الفرنسية عن سيطرتها على الشركات المساهمة حتى عام 1863، ولم تقرّ تشكيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة كحق عام إلا فى عام (Kemp 1973: 69 1867).

ولم تنحرف محاولات التحديث والتصنيع الرأسمالى الحديثة فى شرق وجنوب شرق آسيا وفى البرازيل والهند وتركيا عن هذا المسار، فقد أكّدت عدة دراسات لتجربتى التصنيع والتحديث الرأسمالى الأكثر نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية، أى كوريا وتايوان، على ممارسة الدولة لسياسات قومية متطرفة فى حماية سوقيهما المحليتين وفى «تشويه» آلية الأسعار بهدف تخفيض كلفة العمل ورفع كلفة المواد الاستهلاكية المستوردة، فضلا عن اتّباعها سياسة لعلها الأكثر أهمية تتمثل فى فرض ملكية الدولة لقطاعات برمّتها ولاسيما القطاع المصرفى، وكان النظامان السياسيان اللذان طبّقا تلك الاجراءات والسياسات شديدى الوحشية، خاضعين لحكم الحزب الواحد وغارقين فى ممارسات المحسوبية (Hamilton 1987, Amsden 1990)[1].

وإذا كان تدخل الدولة ضروريا لتحقيق التطور والتحديث، فإن العكس ليس صحيحا؛ أى إن كل تدخّل للدولة سيقود إلى التطور أو إن التطور هو نتاج هذا التدخل، ففى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية تدخلت الدول الرأسمالية المتقدمة بشدة هى الأخرى بهدف إعادة هيكلة اقتصاداتها ونجحت فى ذلك إلى حد كبير، مع

---

(١) المقصود بـ«تشويه» بنية الأسعار التلاعب بأسعار السوق الحرة بحيث لايتحدد السعر بعوامل العرض والطلب، فلكى يتم تخفيض الأجور ومن ثم لكى يتم تحفيز الرأسماليين على إقامة مشاريع تشغّل عددا كبيرا من العمال، كانت الدولتان تفرضان على القطاع الزراعى بيع منتجاته بأسعار واطئة تقل عن السعر الذى كانت ستحققه لو بيعت بشكل حر، وهكذا فإن عمال المدن يستطيعون تأمين حاجاتهم الغذائية بكلفة أقل، ويشمل «تشويه» بنية الأسعار وفقا للمفهوم الليبرالى فرض ضرائب على المستوردات بما يدفع المستهلكين إلى شراء الإنتاج المحلى.
ومن جانب آخر، قد يستغرب القارئ الإشارة إلى تفشّى المحسوبية فى المراحل الأولى لانطلاق التحديث فى هذين البلدين، لكن الاجراء الذى اتّبعته الدكتاتورية المتسلطة فى هذين البلدين قام على تقديم امتيازات هائلة للأقارب والمقرّبين مقابل أن يحققوا أداءا كُفئًا وإلا تم حرمانهم منها.

أنـه لم يـؤد التدّخل الأكبر لكثير من دول العالم الثالـث إلى التخفيف من حالة التخلف، برغم أن التدخل بوجه عام أثبت فائدته[1]، وعليه فليس تدخّل الدولة بحد ذاته تفسيرا لعدم صعود الرأسـمالية الصناعية فى المشرق (أو فى أى مكان آخر)، بل إن هذا التدخّل والأشـكال المحدَّدة التى يتّخذها فى سياقات زمنية وجغرافية مختلفة ونجاح أو فشل هذا الشكل أو ذاك منه هو ما يتطلّب تفسيرا.

9.3 مسارات الدولة الريعية

لأعـرض ملاحظة منهجيـة تقرّبنى من خاتمـة هذا البحث: إن وجود سـمات كونية تميّـز صعود وانهيار النظم قبل الرأسـمالية، ووجود سـمات كونية تميّـز العبور إلى الحداثة لايسمح بتبنّى رؤية غائية تضمن لكل التشكيلات الاجتماعية سابقًا أفقا يوصلها بمرور الزمـن إلى ردم الفجـوة القائمـة بينها وبين أى منطقـة أخرى فى العالم؛ ذلـك أن الكونية ليســت نتاج نسـخ إرادى لنماذج معيّنة أو تقليد لسياسـات تبنّاها آخرون، بل هى ناجمة عـن حقيقـة أن الجماعات والبنـى الاجتماعية التى تواجـه التحديات ذاتهـا والتناقضات ذاتها والأزمات ذاتها تنزع إلى الاسـتجابة لها والتفاعل معها بطرق متشـابهة، ولعلنا نعثر هنـا عـلى البوصلة التـى تؤشّر لنا معضلـة المشرق، فبرغم التشـابه الصارخ بين مسـاره التاريخى حتى الخمسينيات والستينيات وبين المسار الأوربى بوجه عام، فإن التحديات والأزمـات التـى ينطـوى عليها عبـوره إلى الحداثة اليـوم تختلف عن تلـك التى عرفتها التجارب التحديثية الناجحة.

توافـر تراكـب اجتماعى محـدد للبنى الاجتماعيـة الأوربيـة الغربية جعـل العبور إلى الحداثـة والتصنيـع ممكنـا ومرغوبـا فى آن واحد: حاجة الـدول اليائسـة للحصول على

---

(١) على المستوى الوضعى أجرى د. هورويتز (1965: 49-73) دراسة موسّعة حلل فيها نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الاجمالى فى عدد من البلدان الرأسـمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث توصّل من خلالها إلى وجـود علاقة موجبة بين تسـارع النمو الاقتصادى فى عدد من بلدان كلتـا مجموعتى البلدان من جهة وبين تلك النسـبة (لاسيما نسبة بعض أوجه الإنفاق) من جهة أخرى.

الذهـب و/ أو العملات الأجنبية، وأعداد متضخمـة من الحضريين المشرّدين العاطلين عـن العمل، توتّـر متصاعد بين نخبة تجاريـة احتكارية وبين برجوازيـة جديدة صاعدة أغلقت الأخيرة آفاق الازدهار بوجهها، وجاءت التحولات السياسـية لتقلب علاقات القوى لصالح الجماعات الصناعية الجديدة التى حققت مكاسب ملموسة لقادة الدول، وأوجدت فرص عمل للعاطلين، وإن كانت شروط العمل مرعبة فى قسوتها.

خـلال الفـترة الثورية فى الخمسـينيات والسـتينيات، وجدت دول المشرق الرئيسـة نفسـها فى أوضاع مشـابهة لما شـهدته أوربا عشـية ثورتها (أو ثوراتها) الصناعية: تفشى البـؤس والعطالـة فى المدن، فلاحون فى أوضاع يائسـة، وفئات وسـطى حديثة الصعود أغلق كبار الملاّك والتجار المسـيطرون سـبل ارتقائهم فى السـلّم السياسى والاقتصادى لمجتمعاتهم، غير أن الفارق بين الحالتين تمثّل فى أن معاناة دول المشرق من شـحة الموارد المالية كانت أقل حدة ـ برغم أن بعضها، كالأردن، ظل معتمدا على المساعدات الأجنبية، ثمة مجموعتان من العوامل تفسران هذا الوضع المميَّز.

أولهـما هـو المناخ السياسـى والاقتصـادى الدولى العام السـائد بعـد انتهاء الحرب العالميـة الثانية الذى تميز بانتعاش نسـبى منذ أواخر الأربعينيات وطوال الخمسـينيات، وقد أمّن هذا المناخ موارد مرموقة لدول المشرق نتجت عن ازدهار الطلب على صادراتها مـن المواد الزراعية والمواد الخـام، كما أمّن مناخ الحرب الباردة منذ أواخر الخمسـينيات واحتـلال منطقتنا موقعا إسـتراتيجيا فى الـصراع بين الغرب والشرق دفقا مسـتمرا من المسـاعدات والقروض الميسّرة من كلتـا القوّتين العظميين (فضلا عن فرنسـا والمملكة المتحدة وغيرهما) إلى حلفائهما.

وكان العامل الثانى والأهم فى تأمين الموارد المالية هو الاعتماد المتعاظم لأغلب دول المنطقة على الريع المستخلص من صادرات النفط وتأثيرات هذا العائد حتى على الدول غـير النفطية، إن هذا المصدر الفريد فى إنتـاج وتوزيع الثروة هو ما ترك بصماته العميقة عـلى عمليـات إعادة إنتـاج بنى المنطقـة الاجتماعية، وأسـبغ على دولها تسـمية «الدول الريعية» لإبراز الطابع الاستثنائى لأدائها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

استُخدِم مفهوم الريع بأوسع معانيه للمرة الأولى فى سياق وصف الدول التى تتسلّم كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية الخارجية بشكل منتظم (Mahdavy 1970: 428)[1]، يعترف مهدَفى بأن تحديد المرحلة التى يمكن أن نسمى دولة عندها بالريعية ـ أمر اعتباطى إلى حد ما، لكنه معنى بالدرجة الأولى بالحالات «التى يلعب فيها القطاع النفطى دورا مهما مع أن باقى الاقتصاد ليس ثانوى الأهمية» (المصدر السابق: 431).

تلقّى هذا المفهوم دفعة جديدة بعد مضى أكثر من عقد على نشر دراسة مهدَفى مع صدور عمل جماعى تناول الموضوع ذاته بتفصيل أكبر، ففى مقدمة هذا الكتاب، اقترح المحررون ألا يقتصر استخدام المفهوم على وصف الدولة فقط، ذلك أن التركيز على الدولة وحدها وعزلها عن الاقتصاد وتعريف الدولة الريعية باعتبارها تتسلم كميات كبيرة من إيراداتها من مصادر خارجية بشكل ريع «هو تعريف مقيد ـ لاينبئنا إلا القليل عن الاقتصاد» (Beblawi and Luciani 1987: 11). عوض ذلك، يفضّل كلا الكاتبين تعريف الاقتصاد الريعى باعتباره ذلك الذى يلعب الريع فيه دورا رئيسا، ويكون الريع فيه خارجيا بالنسبة للاقتصاد، وبهذا فإن الدولة الريعية، وفقا لببلاوى ولوتشيانى ـ جزء من أجزاء الاقتصاد الريعى ينبغى تفحّص طبيعتها فى الأساس من خلال معاينة حجمها النسبى فى الاقتصاد ومصادر وبنية دخلها.

يشترط ببلاوى توافر أربع سمات لكى تُسمّى الدولة ريعية (ببلاوى فى المصدر السابق: 51-52). الأولى هى أن يكون الاقتصاد، الذى تشكل الدولة جزءا فرعيا منه، معتمدا فى تحصيل موارده على النفط والمصادر الخارجية الأخرى بالدرجة الأولى (أكثر

---

(١) ليس المقصود بالمورد الخارجى هنا ما يأتى من خارج البلد، بل إنه ما يأتى من خارج العملية الإنتاجية بالمعنى الدقيق للكلمة، فكمية النفط المنتج وأسعاره لا يرتبطان بعدد المشتغلين فى القطاع النفطى بالدرجة الأولى، بل يتوافر هذا المورد الطبيعى وبسهولة أو صعوبة استخراجه وبحجم الطلب الخارجى عليه، وهو يختلف بهذا المعنى حتى عن عملية إنتاج المعادن الأخرى من المناجم التى يعتمد جزء منها على كمية ونوعية العمل المستخدم، وأهم من ذلك أو بسببه يصبّ عائد تصدير النفط فى خزينة الدولة المنتجة؛ بحيث لاتعود الأخيرة تعتمد على ما تنتجه القطاعات الأخرى وأرباحها والدخول التى توزّعها لكى تستحصل منها الضرائب.

من 40 بالمئة)، وأن يمثّل إنفاق هذا القطاع جزءا كبيرا من الناتج المحلى الاجمالى، والسمة الثانية هى أن يكون مصدر الريع خارجيا بالنسبة للاقتصاد، والسمة الثالثة، وهى حالة خاصة من حالات الاقتصاد الريعى ـ هى انخراط عدد قليل من المشتغلين فى توليد الريع (أو ثروة البلد) فى حين أن باقى السكان يتولّون توزيعه واستهلاكه، فالاقتصاد الريعى إذن هو الذى تقوم شريحة صغيرة من السكان بإنتاج ثروته، أما السمة الرابعة فهى أن الحكومة تكون المتسلّم الرئيس للريع الخارجى، وترتبط تلك السمة الأخيرة بشكل وثيق مع تركّز الريع فى أيد قليلة.

يتمثّل المظهر الجوهرى للدولة الريعية فى تحرّرها من الحاجة إلى استخلاص دخلها من الاقتصاد المحلى، ويكون الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية إذن هو الإنفاق فى «دولة تخصيص الموارد» هذه، يتّخذ لوتشيانى من استقلال الدولة الذاتى نقطة للانطلاق مقترحا تصنيف الدول وفقا لوظائفها فى تخصيص الموارد وفى الإنتاج، على هذا الأساس تَتَبَنى سياسة «دولة الإنتاج» على زيادة النمو الاقتصادى فيما تعجز «دولة التخصيص» عن صياغة ما يستحق أن يُسمّى سياسة اقتصادية (لوتشيانى فى المصدر السابق: 73).

غير أن توافر تلك الشروط والسمات ينطوى على بعد شديد الأهمية لايوليه المؤلفون، وكثير ممن صاروا يتبنون تفسير الظاهرة الريعية فيما بعد ما يستحقه من الانتباه، فحين توفّر عوائد تصدير النفط النسبة الكبرى من موارد بلد من عملته الصعبة، فإن هذا يعنى أن اقتصاده المحلى لايستهلك كميات كبيرة من النفط أولا (أى إنه اقتصاد غير صناعى)، وإنه لاينتج ما يستحق التصدير ثانيا، ويصح هذا بشكل أكبر على صفة انخراط عدد قليل من السكان فى توليد ثروة البلد، كما أن حرية الدولة النسبية فى التصرف بعوائد النفط تعنى عدم وجود طبقات منتجة متبلورة ومنظّمة تستطيع أن تفرض ضغوطا على الدولة لكى توجّه الإنفاق لصالح تلك الطبقات، وكل هذه سمات اقتصاد متخلف أو قبل رأسمالى، فثمة دول رأسمالية عدة تنتج كميات كبيرة من النفط والغاز وموارد طبيعية أخرى مثل النرويج وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لكنها ليست ريعية بالتأكيد.

واستنادا إلى ما سبق، سأعود إلى التأكيد على أن مناخ الازدهار الاقتصادى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية كان مواتيا لكى تبقى دول المشرق «دول إنتاج»، كما كانت عليه منذ الاستقلال تنتفع من زيادة الطلب على صادراتها بزيادة عائداتها من الضرائب المستحصلة من المصدّرين، لكننا أشرنا إلى أن المناخ الدولى انطوى كذلك على بروز الحرب الباردة التى مكّنت دول العالم الثالث، لاسيما تلك التى تحتل مواقع إستراتيجية، من جنى «ريع إستراتيجى» من القوى العظمى ساهم فى اكتسابها استقلالا نسبيا فى مواجهة مجتمعاتها، وجاء الريع النفطى لكى ينقل المنطقة إلى موقع متميز نوعيا، والنقطة التى لابد من إعادة التأكيد عليها هنا هى أن ما مكّن حكومات المشرق من التحول إلى المسار الريعى - لم يكن مقدار الموارد المالية التى تدفقت عليها، بل طبيعة تكوين تلك الموارد، من هنا لاينبغى الخلط بين الريعية وبين احتكار الدولة لمصادر توليد العملة الصعبة، مثل تأميم التجارة الخارجية، فبرغم أوجه التشابه الكثيرة بين البنى الدولية لبلدان الريع المشرقية وبين نظيرتها فى البلدان الاشتراكية السابقة، حاولت أن أبيّن بأن عمليات تكوين رأس المال فى مجموعتى البلدان هاتين كانتا متعاكستين بشكل تام تقريبا؛ لأن السمة المميزة للاقتصاد والدولة الريعيتين هى انفصام المصدر الرئيس للعملة الصعبة عن النشاطات الإنتاجية للغالبية الساحقة من السكان.

وبهذا المعنى، فإن الاعتماد على الريع لايقتصر على إنتاج النفط، بل إنه يشمل موارد أخرى مثل عوائد قناة السويس فى مصر، إضافة إلى الكميات الكبيرة من «الريع الإستراتيجى» الذى تدفق على دول غير منتجة للنفط مثل سوريا ومصر والأردن إثر حرب حزيران (يونيه) عام 1967، و من المنح التى قدّمتها العربية السعودية وليبيا والعراق وإمارات الخليج لتلك الدول وغيرها مقابل أداء خدمات سياسية، بين عامى 1973 و1979 ارتفعت نسبة ما مثّلته المساعدات الرسمية العربية إلى سوريا إلى ناتجها القومى الاجمالى من 8,9 بالمئة إلى 16,1 بالمئة، وبين عامى 1973 و1978 كانت النسبة

المناظرة فى مصر 7,4 و9,9 على التوالي[1] (Handousa 1991: 42)، وثمة بالطبع المساعدات غير المعلنة من تلك الدول، فضلا عن المساعدات الضخمة التى قدمها الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه وهى غير معلنة كذلك، وبوسع المرء الإشارة إلى أمثلة لاتحصى عن الطرق التى استطاعت دول غير نفطية عدة أبرزها سوريا تحويل بعض ثروات الازدهار النفطى إلى خزائنها مثل: امتصاص الغضب الشعبى وتحاشى الاتهام بالتقاعس عن دعم «الأشقاء العرب» فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، والتوسط بين الأطراف اللبنانية المتصارعة لاسيما أثناء الحرب الأهلية (1975-1990)، والتوسط بين إيران والعراق أثناء حربهما (1980-1988)، والتحريض على مهاجمة أنابيب النفط فى لبنان ومن ثم التظاهر بإيقاف الهجمات وغير ذلك كثير[2].

ابتدأ الانعطاف إلى المسار الريعى فى أوائل الخمسينيات حين انتقل الكونسورتيوم الذى كان يتحكّم بإنتاج المنطقة النفطى من دفع مبالغ صغيرة مقطوعة إلى الحكومات عن كل برميل يتم استخراجه، إلى دفع ما يقرب من نصف أرباحه الصافية فى صورة ضرائب دخل، منذ ذلك الحين أخذ نمط التطور الاجتماعي-الاقتصادى وأسلوب اتّخاذ القرار فى بلدان الريع بالتباعد عن مسارات دول العالم الثالث الأخرى، كانت المشكلة الأكثر حدّة التى واجهتها المجموعة الأخيرة من البلدان تتوافق بشكل ما مع النظرية

---

(١) توقف الدعم العربى الرسمى إلى مصر عام 1979 بسبب قرار الأخيرة توقيع معاهدة السلام بينها وبين إسرائيل، غير أن الولايات المتحدة صعّدت من مساعداتها للتعويض عن هذا التوقّف، وهكذا باتت مصر ثانى أكبر متلق للمساعدات الأمريكية بعد إسرائيل.

(٢) كان عمل كثير من مواطنى الدول غير المنتجة للنفط فى دول الريع، ولايزال، مصدرا رئيسا لتحقيق الدخل، والثروات فى كثير من الحالات، فقد تدفّق مصريون وسوريون ويمنيون وفلسطينيون ولبنانيون، فضلا عن أعداد كبيرة من مواطنى دول غير عربية لغرف ما أمكن من المكاسب، إلا أن تلك الدخول التى حققها المهاجرون لايمكن اعتبارها ريعا لارتباطها بنشاط إنتاجى أو خدمى يقومون به، وقد بيّنت دراسة نادر فرجانى الممتازة «الهجرة إلى النفط» (١٩٨٤) كيف أن المهاجرين المصريين إلى الدول النفطية الغنية أنفقوا معظم دخولهم على موجودات غير إنتاجية مثل شراء المنازل أو سيارات الأجرة أو مخزن فى القرية، إن نمط الإنفاق هذا مشروط بالطبع بالظروف الاقتصادية السائدة فى البلد الأم وبمستوى الدخل الأصلى للمهاجر، فقد كوّنت مجموعات أخرى من الأخيرين، ليست عالية الكفاءة بالضرورة- ثروات طائلة استخدمتها بطرق أخرى، وفى كلتا هاتين الحالتين لايمكن اعتبار تلك الدخول ريوعا.

التقليدية للتطور، فقد كان عليها القيام بالادخار ومحاولة تحصيل أكثر ما يمكن من العملات الصعبة لمواجهة النقص الحاد فى الاستثمارات[1]، تجسّدت تلك المحاولات فى تبنّى تلك الدول برامج تصنيع تقوم على التعويض عن الاستيراد عبر تصنيع المنتجات الاستهلاكية محليا لتخفيف استيراداتها منها، ولجأت دول أخرى إلى اتّباع إستراتيجيات التوجه نحو التصدير الأكثر نجاحا لتحصيل العملات الصعبة اللازمة لسداد حاجاتها من الاستيرادات[2]، ولم يكن الحال هكذا فى البلدان الرئيسة المصدّرة للنفط، كان لدى تلك الدول وفرة من العملات الصعبة التى ازدادت بنسب فلكية منذ أوائل السبعينيات، وبدا للحكومات أن القضاء على الفقر مهمة سهلة لاتتطلب إلا توفير الوظائف لمن يريد، وزاد فى سهولة الأمر أن تأمين الوظائف الحكومية لايتطلب استخدام مواد خام أو معدات إضافية كما هو الحال فى الزراعة والصناعة والخدمات، فلم تتكلف تلك الدول عناء توجيه العاطلين إلى تلك المجالات (Penrose 1971: 285)، أما القطاع الخاص المتعش فقد تمثّل، كما لاحظنا فى الفصل السابق، فى الوسطاء والمتعهدين ووكلاء شركات الاستيراد الذين لم يعتمدوا على مبادراتهم الذاتية، بل على طلبات المشترى الأكبر فى السوق وهو الدولة التى انغمست فى بناء صروحها العملاقة.

ومثّل هذا الوضع أساس معضلة (أو كارثة) إستراتيجية التعويض عن الاستيراد التى قامت عليها نظم رأسمالية الدولة فى منطقتنا، كانت شروط التحول الحداثى قائمة

---

(١) إن الإشارة إلى نظريات التطور التقليدية لاتعنى خطأ نقدنا لها؛ إذ إن الطرق التى استخدمت بها حكومات ورأسماليو معظم تلك الدول تلك الموارد لم تنتج تطورا اجتماعيا يُذكر مما يقدم دليلا إضافيا على أن البنية الاجتماعية هى التى تحدد كيفية استخدام رأس المال وليس العكس، وهذا ما يفسر الفرق بين هدر الموارد فى بلدان معينة واستخدامها لإحداث نقلات نوعية فى أخرى.

(٢) انتهت إستراتيجيات التعويض عن الاستيراد (وقد تبنتها مصر الناصرية) إلى فشل ذريع، ففى مقابل تلبية حاجات السوق المحلية (من السلع الرديئة فى معظم الأحوال؛ لأن استيراد السلع المنافسة كان محظورا) كان على الصناعات استيراد المكائن والمواد الوسيطة اللازمة للإنتاج، وهكذا، فبدل توفير العملات الصعبة أدت تلك الإستراتيجيات إلى أن ينزف البلد كميات أكبر منها، أما إستراتيجيات التوجه إلى التصدير فقد أعطت دفعة هائلة لنشوء رأسمالية قوية قادرة على المنافسة فى السوق العالمية، تبنت النظم القومية مجموعة السياسات الأولى، وكان أنصار مدرسة التبعيّة متحمسين لها؛ لأنها «تقلل الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمية» و«تمنع التبادل غير المتكافئ».

حين انتصرت الثورات الوطنية فيها، فثمة قوة عمل عاطلة ورخيصة الثمن من جهة، ورأس مال تحرر (أو أُجبر على التحرر) من الاستثمار فى الزراعة بفضل الإصلاحات الزراعية، لكننا نعثر هنا على السبب الأول لإعاقة التطور الرأسمالى، ففى حين كانت الإصلاحات الزراعية خطوة مهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن تفتيت الأرض على الأسر الفلاحية جعل تثوير الزراعة مستحيلا، وقد لاحظنا أعلاه كيف تحولت خارطة الإنتاج الزراعى باتجاه إشباع حاجات الأسر المنتجة بالدرجة الأولى، وهكذا ظلت مساهمة الزراعة فى توفير الغذاء للمدن متدنية، بل إنها استمرت فى التراجع بسبب تزايد الهجرة إلى المدن بعد أن أدت نشاطات الدولة الاقتصادية المنحازة إلى المدينة إلى توسيع الفجوة بين الريف والحضر، وهكذا باتت كميات المواد الزراعية والغذائية المستوردة تلتهم نسبا متصاعدة من موارد الدولة.

وتمثّل السبب الثانى فى إعاقة التثوير الرأسمالى فى تلاقى المصالح الخاصة للفئات المتطلعة إلى الصعود مع مصالح قادة الثورات، الذين أخذوا يتمتعون باستقلال نسبى عن مجتمعات لاتزال هلامية بعد، فقد زجت الدولة بطاقاتها فى بناء وإدارة القطاعات المنتجة من دون تخطيط لتسليمها إلى القطاع الخاص فيما بعد، أو جعل مشاريع الدولة نماذج يحاكيها القطاع الخاص مستفيدًا من التقنيات الحديثة التى طورتها، فقد كان دخول القطاع الخاص إلى الصناعات الإستراتيجية محظورا، لكن الفئات الصاعدة التى أشرنا إليها لم تكن ذات مصلحة فى مقاومة هذا النمط من التوجّه، بل إنها رحبت به؛ لأنه وفر لها مجالا أكثر سهولة وأقل كلفة لمراكمة الثروة.

قامت إستراتيجية التعويض عن الاستيرادات على فكرة إنتاج سلع محلية تشبع حاجة السوق، يتّسع نشاط الدولة الاستثمارى فيتّسع الطلب على خدمات متعهدى البناء والوسطاء وغيرهم ويرتفع هامش أرباحهم بسبب قلة عددهم قياسا بحجم النشاط المتّسع للدولة، ولكى يتم إنتاج السلع «المعوّضة عن الاستيراد» يتزايد استيراد المكائن والمعدات والمواد الوسيطة مما يعنى ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة محليا وانهيارا فى كفاءة المشاريع من جهة، وانعدام فرص تصدير تلك السلع بسبب ارتفاع

تكاليفها، ولأن السوق الوطنية محميّة من المنافسة فلا ضرورة لتحسين نوعية البضائع التى ستجد من يشتريها على كل حال، وهكذا يتم استنزاف موارد الدولة بسبب تزايد فاتورة استيراداتها.

وأدّت سياسة إغلاق السوق من دون تشجيع القطاعات الإنتاجية على زيادة الكفاءة (والطريقة الوحيدة لذلك هى زجّها فى عملية التصدير لاختبار قدرتها على المنافسة) ـ إلى تردّى نوعية الإنتاج المحلى فى الوقت الذى استمر فيه ضخ الدخول بسبب توسع البيروقراطية والأجهزة العسكرية والأمنية وخلق الوظائف الوهمية، ولن تكون محصّلة ذلك إلا الشحّة فى الأسواق وتفشّى ظاهرة تهريب السلع الأجنبية التى تطلبها الفئات التى وفرّت لها الدولة دخولا عالية، من هنا فإن ظاهرة الطوابير والسوق السوداء ليست انحرافات عن أسس سليمة يتحمل مسؤوليتها أفراد فاسدون، ففى ظل نظام كهذا تتوافر فيه النقود؛ ولا تتوافر السلع التى يمكن شراؤها يغدو من يستطيع الوصول إلى السلعة مالكا لسلطة اقتصادية بوسعه بيعها فى السوق السوداء أو استغلال ملكيتها للحصول على امتياز معين مقابل إهدائها؛ مما يعنى أن الفساد وصعود فئات متربّحة من نشاط الدولة وتضخمها جزء مكون لهذا الشكل من رأسمالية الدولة.

إذن، ليس ظهور وترسّخ وإثراء الرأسماليين فى ظل الآليات الاقتصادية للتجارب الدولية فى المشرق ـ انحرافا، إنه جزء مكوّن للنظام، بل ليس من المغالاة القول أن الوظيفة التاريخية لرأسمالية الدولة تتمثل فى توليد تلك الفئات ليقودوا عملية التحول الحداثى، ولكن إذا كانت كل رأسمالية دولة تولّد تلك الفئات، فليس من المحتّم أن تستطيع كل تلك الفئات قيادة عملية التحول بالضرورة، وحالة المشرق مثال واضح على ذلك. وما نسمّيهم اليوم بـ «حديثى النعمة» الصاعدين إلى مراكز النفوذ فى ظل نظم الدولة هم المقابل الطبيعى تماما للرأسمالية التى صعدت فى أوربا؛ لأننا لاحظنا فى الفصول السابقة أن الرأسماليين الروّاد لم تربطهم أى رابطة بتجار وصيارفة وصناعى العهود السابقة للتحول السياسى البرجوازى، وهذا تأكيد جديد ينطبق على حالة بلداننا من أن استهداف النظم الثورية للفئات المرفّهة من التجار والصيارفة وحتى الصناعيين

القدامى ـ لايمكن اعتباره عملا معاديا للرأسمالية، من هنا فإن صعود مجاميع واسعة من الأفراد ذوى الأصول المتواضعة إلى مراكز النفوذ هو سمة مميزة للثورات الحداثية، وليس شذوذا عن مسارها.

ولكن كيف استطاعت تلك النظم المفتقدة إلى الكفاءة البقاء طوال فترات زمنية مديدة؟ فى المدى القصير، تحققت إنجازات ملموسة فى مستويات معيشة سكّان المشرق فى ظل النظم الدولية، ويمكن معاينة ذلك بمقارنة ما تحقق فى هذا المجال مع بلدان العالم الثالث الأخرى، لكن الناس ينزعون إلى قياس أداء النظم الاجتماعية-الاقتصادية التى يعيشون فى ظلها من خلال مقارنة أوضاعهم الحالية بما كانت عليه فى السابق ولايلجؤون إلى المقارنة عبر الدول إلا حين ينعدم التحسن فى مستوياتهم المعيشية، ويرون دولا مشابهة لهم من حيث مواردها تتفوق كثيرا عليهم، ولهذا فقد كان ثمة شعور بأن تلك النظم تحقق نجاحات ستجلب المزيد من التحسّن فى أوضاعهم بمرور الزمن، وفى الوقت نفسه فإن التحسّن فى مستويات معيشة الدول التى استفادت من المعونات الخارجية أو من تصدير النفط هو الذى وفّر شروط صعود النظم الدولية، كما بيّنا فى الفصول السابقة، أكثر مما وفّرت تلك النظم التحسن فى معيشة السكان. بتعبير أدق، بوسعنا إثارة سؤال افتراضى عن التحسّن الذى كان يمكن أن يتحقق لو لم تهدر النظم الريعية والدولية موارد هائلة لغير صالح سكّانها.

لم يرتفع متوسط دخل الفرد فى مصر إلا بنسبة سنوية ضئيلة لاتتعدى 0,1 بالمئة منذ بداية القرن العشرين حتى منتصف الخمسينيات، فى ظل النظام الناصرى ارتفعت تلك النسبة إلى اثنين بالمئة خلال الفترة الممتدة بين 1957/1956 و1971/1970، ووصل هذا الارتفاع ذروته مع تطبيق مصر خطتها الخمسية الأولى (والأخيرة) بين 1960 و1965، حين حقق معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى نسبا مثيرة بلغت 6,9 بالمئة (بالأسعار الثابتة) (حسين 1985: 162)، وبفضل تلك الزيادة فى متوسط دخل الفرد تمكنت مصر من التعاطى مع مشكلة البطالة المزمنة للمرة الأولى فى القرن العشرين بتوليدها عددا من الوظائف يزيد عن معدل الزيادة السكانية مخفّفة من ثم من نسبة

البطالـة، ففى حين كان متوسـط الزيادة السـكانية 2,2 بالمئة بـين 1960 و1976، بلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان العاملين مقابل دخل 3,34 بالمئة (ILO 1983: 69)[1].

وشـهدت سـوريا خلال العقد السـابق عـلى صعود النظـام الدولى فيهـا تدهورا فى المتوسط الحقيقى لدخل الفرد (أى باستبعاد التضخم فى الأسعار)؛ إذ كان هذا المتوسط فى عام 1965 يقل بنسبة 1,8 بالمئة عما كان عليه عام 1956 (زكريا 1990: 84)، واستمر التدهور حتى عام 1970، غير أن هذا المتوسط حقق صعودا مستمرا خلال السبعينيات مـن 4131 ليرة عـام 1970 إلى 6871 ليرة عـام 1975 ليصـل إلى 8548 ليرة عام 1980 (المجموعة الإحصائية 1996: 526).

ومثل سـوريا، لم يستجمع ارتفاع مستوى معيشـة العراقيين زخمه إلا بعد ستة أعوام مـن صعـود نظامـه الدولتـى وبعد عقد من الركود شـبه التام، شـهدت فترة السـنوات الخمس الأخيرة من الحكم الملكى (1953-1958) تزايدا سـنويا فى متوسـط دخل الفرد بنسبة 3,7 بالمئة، وتبع ذلك ارتفاع أكبر خلال السنوات الثلاث الأولى من الثورة (الفترة التى أطلقنا عليها تسـمية الانتقالية وغير الراديكالية) بلغ 5,7 بالمئة بين 1958 و1961، لكن تلك النسـبة تدهورت لتبلـغ 1,5 بالمئة خلال الفـترة 1961-1964 و0,02 بالمئة فى الفـترة 1965-1969 (مهـدى 1977: 16)، ولم يسـتعد متوسـط دخل الفـرد قفزاته إلا بفضل التصاعد فى كمية صادرات النفط وأسـعاره وسـيطرة الدولـة على كامل العوائد المتولّدة منه، وهكذا ارتفع متوسـط دخل الفردى الحقيقى من 1745 دولارا عام 1970 إلى 2703 دولارات عـام 1975؛ ليصل إلى ذروة 4219 دولارًا عام 1979 قبل أن يعاود الانهيار ابتداء من اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980 (UN 1985: 136).

وكانت طبيعة عملية توليد الريع فى المنطقة، وليس توافر الموارد المالية الأجنبية الهائلة فقط ـ عنصرا إضافيا فى تحويل المشرق إلى حالة نموذجية من حالات الاقتصاد الريعى،

(١) لايتم هنا احتساب عدد المشتغلين «من دون دخل» مثل ربّات البيوت ومن يساعدون رب العائلة فى العمل الحرفى أو الزراعى.

فلأن الحقول النفطية شديدة القرب من سطح الأرض، ولأن الأجور قليلة نسبيا بات إنتاج نفط المنطقة الأقل كلفة فى العالم[1]، ويعنى هذا أن إنتاج برميل إضافى من النفط فى الشرق الأوسط لايتطلب تكاليف استثمارية وتشغيلية إضافية عالية بعكس ما هو عليه الحال فى أوربا والولايات المتحدة على سبيل المثال، من هنا فإن طبيعة الريع المستخلص تكون أشبه بالريع التفضيلى الذى يحصل عليه ملاّك الأرض؛ بسبب خصوبة أرضه منها بالربح الرأسمالى الناجم عن الاستثمار، وغنى عن القول أن هذه العوامل مجتمعة تركت بصماتها العميقة على أداء باقى قطاعات الاقتصادية وعلى تبلور وتطور كل الفئات والطبقات الاجتماعية.

فبرغم كل الشعارات القومية التى طرحتها نظم المشرق، وبرغم كل الإستراتيجيات التى تبنتها لحماية السوق المحلى وتشجيع الإنتاج الوطنى، فإن اقتصادها كان معتمدا إلى حد كبير على موارد من خارج عملية الإنتاج، سواء كانت تلك موارد قطاعاتها المنتجة للريع أو الموارد التى تتسلمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الدول الريعية أو على الاثنتين معا، اندفعت الدولة للاستحواذ على الكفاءات التنظيمية والعمل الماهر والمؤهل، وكلها عناصر شحيحة فاندفع القطاع الخاص مكرّسا طاقاته لتلبية احتياجات الدولة، وكانت الأخيرة توفر أرباحًا أسطورية للمتعهدين وقروضا ميسّرة (بل ومن دون فائدة فى كثير من الأحيان) من المصارف الحكومية، وغالبا ما كانت تشغّل فى أجهزتها موظفين وعمالا فى وظائف لا وجود لها، وهكذا بات متوسط الربح العام فى تلك الاقتصادات يتحدد بما يحققه هؤلاء الوسطاء والمتعهدون، ولم يبق إلا القليل من النشاطات الإنتاجية أو الصناعية جاذبا لمن يريد الشروع فى تأسيسها، وليس مصادفة أن قطاعات إنتاج المواد التى يصعب أو يستحيل استيرادها، مثل أحجار البناء الثقيلة والاسمنت الذى يكلّف نقله أكثر من كلفة إنتاجه والمنتجات الزراعية والحيوانية

---

(١) فى عقد السبعينيات كان إنتاج برميل من النفط فى العراق يكلّف ١,٧٥ دولارا، وفى السعودية 3,25 دولارا مقابل كلفة 12 دولارا فى الولايات المتحدة، حوار مع د. فاضل الجلبى السكرتير العام السابق لمنظمة أوبك، أيار (مايو) 1998.

الملبّية لحاجات الطبقات الوسطى والعليا كانت هى المزدهر الوحيد تقريبا فى ظل تلك النظم،وعادت بلداننا إلى اكتشاف الأرباح من تصدير المواد الزراعية الأولية مثل قصب السكّر فى مصر بعد أن كان المشروع الحداثى يوحى بنهضة جديدة شاملة.

وهكذا وصلنا إلى أوضاع تراجعت فيها القدرات الإنتاجية لمجتمعاتنا، وعوض أن تنطلق من العمليات «التدميرية» لبنى النظم القديمة عمليات بناء نظم جديدة تعيد رصّ الأفراد المذرّرين فى طبقات حديثة منظّمة ـ ازداد تذرير الأفراد إذ ارتبط كل واحد منهم عموديا بالدولة على حساب التضامن الأفقى الذى حاربته النظم الدولية بشراسة، لقد تحررت الدولة من الحاجة إلى فرض الضرائب من السكان، وتحررت من ثم من الحاجة إلى تقديم الحساب عن أدائها إلى دافع الضرائب، وهكذا صارت أبا وقاضيا ورب عمل يمنح العطايا لرعيّته لا منفّذا لواجباته تجاههم ولا ملبّيا لحقوقهم.

هل تؤشر التحولات الثورية الأخيرة فى منطقتنا على غروب شمس العصر الريعى؟ نعم ولا!

لا يفسر العنصر الريعى بالطبع كل أسباب الثورات أو نتائجها، لكن من الصعب ألا نلاحظ غياب أو خفوت مزاج التغيير فى البلدان التى لاتعانى من تراجع حصة الريع للفرد ومن عجز الدولة عن الاستمرار فى دورها الأبوى، ولعل تراجع حاجات دول الفائض الريعى إلى استقدام عمالة خارجية جديدة والاستغناء عن عمل فئات من الوافدين ساهم فى تغذية عوامل الثورة فى بلدانهم، فكان الريع مفترا، هنا أيضا لبعض عناصر السخط الاجتماعى، أما الدول التى اعتمدت على مساعدات الريع فقد باتت عاجزة عن توفير الوظائف السهلة، كما كان الأمر فى السابق، ولم يكن القطاع الخاص الذى ولد من داخل تلك النظم مهيّئا ولا راغبا فى الدخول فى مشاريع إنتاجية وخدمية توفر فرص عمل للسكان بعد أن انفتح الاقتصاد على مصراعيه ولم يعد الإنتاج المحلى قادرا على منافسة السلع المستوردة، فكان إن اتّجه الأخير فى الأساس إلى النشاطات الأكثر ربحية وهى فى ظروف كهذه قليلة العمالة مثل المصارف والتجارة، أما الكتل

الهائلة ممن انغلقت السبل بوجههم، فقد شكلوا اقتصادا ظل هامشيا يحمل حقدا على الدولة والمؤسسات الحديثة.

فتزايد السكّان يخفض متوسط الريع للفرد ومن ثم فإنه يهدّد بتمزق العقد الاجتماعى الريعى؛ حيث يقايض المواطنون حرياتهم بالامتيازات المادية،وتستطيع الدولة المضى فى تنفيذ مشاريع عملاقة تؤمّن استمرار خضوع أصحاب المصالح الخاصة لها، تجلّى هذا الوضع فى مصر بشكل مبكّر منذ أوائل السبعينيات، وصار واقعا فى سوريا منذ التسعينيات، وحل محل نظم رأسمالية الدولة تزاوج بين الدولة وبين المصالح الخاصة أخذت قرارات وسياسات الأخيرة فيه تخضع لمصالح رأس المال الخاص، وفى المقابل، أعاد النظام الريعى إنتاج نفسه فى حالة العراق، ولعله على أبواب ذلك فى ليبيا كذلك.

فالثورات فى نهاية المطاف لا تبنى طبقات أو فئات جديدة، وقادتها لا يأتون من السماء، إنها تكرّس وتقنّن تحولات مجتمعية كانت تشق طريقها فى ظل النظم السابقة، وتعيد صياغة العلاقات بين فئات استنفدت وظائفها التاريخية وأخرى كانت الأخيرة قد أغلقت باب الصعود بوجهها.

تواريخ بعض أحداث القرن العشرين المهمة فى المشرق

ذات العلاقة بموضوع الكتاب

- 1914-1918: تحرر المشرق العربى الآسيوى من الحكم العثمانى.
- 1919: الثورة المصرية ضد الاحتلال البريطانى بقيادة سعد زغلول باشا.
- 1921: إعلان المملكة العراقية وتنصيب الملك فيصل بن الحسين على العرش تحت الانتداب البريطانى.
- 1920-1946: وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى.
- 1923: إلغاء الخلافة فى تركيا وإعلان الجمهورية بقيادة كمال أتاتورك.
- 1925: رضا شاه يُسقط حكم سلالة القجر، ويؤسس حكم سلالة بهلوى فى إيران.
- 1930: إعلان استقلال العراق رسميا ودخوله عصبة الأمم.
- 1933: عبد العزيز آل سعود يبسط سيطرته على خمس إمارات، ويؤسس المملكة العربية السعودية.
- 1941: البريطانيون يخلعون رضا شاه عن الحكم بعد شكوكهم بموالاته للنازية وينصبون ابنه محمد رضا على العرش.

- 1946: نيل سوريا ولبنان استقلالهما وتأسيس جمهوريتين برلمانيتين فيهما.

- 1948: إعلان قيام دولة باسم إسرائيل على الجزء الأكبر من أراضي فلسطين.

- 1949: تحول إمارة شرق الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية بزعامة الملك عبدالله بن الحسين.

- 1949: انقلاب عسكرى بقيادة حسنى الزعيم يلغى الحكم البرلمانى فى سوريا.

- 1950: إنقلاب عسكرى مضاد يعيد الحكم البرلماني إلى سوريا.

- يوليو (تموز) 1952: انقلاب عسكرى بقيادة الضباط الأحرار فى مصر يزيح الملك فاروق ويعيّن وصيّا على العرش محلّه.

- سبتمبر (أيلول) 1952: القيادة العسكرية المصرية تشرع أول قانون للإصلاح الزراعى فى العالم العربى.

- 1952: انتخاب الزعيم الوطنى الدكتور محمد مصدّق رئيسا لوزراء إيران وتأميم المصالح النفطية الغربية.

- 1953: وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تنظّم انقلابا عسكريا بالتعاون مع شاه إيران الذى يلغى قرارات تأميم النفط.

- 1953: مجلس قيادة الثورة فى مصر ينهى الملكية ويعلن إقامة نظام جمهورى.

- 1954: «أزمة الديمقراطية» فى مصر: الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ينتهى بإزاحة اللواء محمد نجيب عن الرئاسة وتولّى جمال عبد الناصر منصب رئيس الجمهورية.

- 1954: انقلاب عسكرى ثالث بقيادة العقيد أديب الشيشكلى يلغى الحكم البرلمانى فى سوريا.

- 1955: عودة الحكم البرلمانى إلى سوريا.

- 1955: التوقيـع على «ميثاق بغـداد» من قبل المملكة المتحـدة وتركيا والعراق وإيران والباكسـتان، وتشـكيل حلف معـاد للاتحاد السـوفيتى، الولايات المتحـدة تنضم إلى الحلف بصفة عضو مراقب.

- 1956: جمال عبد الناصر يعلن تأميم قناة السويس.

- 1956: إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة تشن عدوانا ثلاثيا على مصر، لكنها تضطر إلى الانسحاب.

- فبراير (شـباط) 1958: مصر وسـوريا تندمجان فى دولة واحدة تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة».

- يوليـو (تمـوز) 1958: انقلاب عسـكرى فى العـراق بقيادة العميد عبد الكريم قاسـم يسقط الملكية ويشرّع قانونا للإصلاح الزراعى ويخرج العراق من حلف بغداد.

- 1960: إعـلان القانـون رقم 80 الذى انتزع 99,5 بالمئـة من أراضى العراق من أيدى الـشركات النفطيـة الغربية ؛ لأنها لم تقم بالتنقيب عن النفط فيها، تأسـيس شركة نفط وطنية مهمتها استكشاف النفط فى تلك المناطق.

- 1961: تشريـع القوانين «الاشـتراكية» فى الجمهورية العربيـة المتحدة، تأميم عشرات المنشآت الاقتصادية الأجنبية والمحلية الخاصة وإنشاء حزب واحد يقود الدولة باسم «الاتحاد الاشتراكى العربى».

- الحزب الشـيوعى فى الإتحاد السـوفيتى بقيادة نيكيتا خروشيف يصوغ نظرية «التطور اللارأسمالى إلى الاشتراكية» الذى لايشترط قيادة الحزب الشيوعى لعملية التحول إلى الاشـتراكية، وفقـا لهذه النظرية تمر مـصر بمرحلة تحول إلى الاشـتراكية تتطلب تعزيز التحالف معها.

- سـبتمبر (أيلول) 1961: انقلاب عسـكرى فى سـوريا يطيح بالوحدة بينها وبين مصر ويقيم حكما برلمانيا.

- سبتمبر (أيلول) 1961: انقلاب عسكرى فى اليمن بقيادة العقيد عبد الله السلّال يسقط نظام الإمامة ويتحالف مع مصر.

- 1961-1963: محمد رضا بهلوي يعلن «الثورة البيضاء»: إصلاح زراعى مخفّف كإجراء وقائى فى مواجهة التحولات الجذرية فى المنطقة.

- فبراير (شباط) 1963: انقلاب عسكرى بقيادة حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق يسقط حكم عبد الكريم قاسم ويقتل آلاف الشيوعيين واليساريين.

- مارس (آذار) 1963: انقلاب عسكرى بقيادة حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا يطيح بالنظام البرلمانى.

- نوفمبر (تشرين الثانى) 1963: انقلاب عسكرى ناصرى فى العراق يطيح بحكم حزب البعث.

- يوليو (تموز) 1964: تشريع قرارات تأميم «اشتراكية» فى العراق وتأسيس «اتحاد اشتراكى عربى» وفقا للنموذج الناصرى فى مصر.

- 1966: انشقاق حزب البعث إلى جناحين متصارعين، والجناح اليسارى يسيطر على الحكم فى سوريا متبنيا إجراءات سياسية واقتصادية راديكالية.

- يونيه (حزيران) 1967: الحرب العربية- الإسرائيلية تنتهى بهزيمة مدوّية للنظامين القوميين فى مصر وسوريا إضافة إلى الأردن. احتلال إسرائيل لكامل أراضى فلسطين ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية.

- أكتوبر (تشرين الأول) 1967: تحرر جنوب اليمن من الاستعمار البريطانى وقيام نظام رأسمالية دولة تحت اسم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

- يوليه (تموز) 1968: انقلاب عسكرى بقيادة حزب البعث فى العراق يطيح بالنظام الناصرى.

- نوفمبر (تشرين الثانى) 1970: اللواء حافظ الأسد يطيح بحكم الجناح اليسارى لحزب البعث ويخفف القيود على القطاع الخاص.

- سبتمبر (أيلول) 1970: وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولى أنور السادات رئاسة الجمهورية، مصر تنهى اتفاقية الدفاع المشترك مع الاتحاد السوفيتى وتتخلى عن النظام الاشتراكى وتطلق سياسة الانفتاح الاقتصادى.

- 1970-1972: تشريع قوانين إصلاح زراعى جذرية والبدء بتأميم المصالح النفطية الغربية فى العراق.

- 1971: انسحاب المملكة المتحدة نهائيا من منطقة الخليج العربى وحصول جميع إمارات المنطقة على استقلالها السياسى (حققت الكويت استقلالها عام 1961).

- نجاح البلدان المصدّرة للنفط فى رفع أسعار النفط بشكل دراماتيكى، والنظام الريعى يستشرى فى كل المشرق.

- أبريل (نيسان) 1975: إندلاع الحرب الأهلية فى لبنان.

- 1975: العراق يخضع للضغوط الإيرانية ويطرد آية الله الخمينى من منفاه فى النجف.

- فبراير (شباط) 1979: انتصار الثورة الشعبية فى إيران، وإسقاط نظام الشاه الملكى وإقامة أول جمهورية إسلامية فى التاريخ بقيادة آية الله الخمينى.

- يوليه (تموز) 1979: تولّى صدّام حسين منصب رئيس الجمهورية فى العراق.

- 1980-1988: حرب مدمّرة بين العراق وإيران تخلّف حوالى مليون قتيل.

- 1987: حملة خصخصة واسعة فى العراق تحت تسمية «الثورة الإدارية»، وإلغاء الاتحاد العام لنقابات العمال، وإلغاء الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل، والسماح بتأسيس مصارف خاصة.

- أغسطس (آب) 1990: الغزو العراقى للكويت، وإخضاع العراق لأقسى نظام عقوبات فى التاريخ امتد ثلاث عشرة سنة، وحرب الخليج الأولى فى فبراير (شباط) 1991 وتحرير الكويت.

- 1991: سوريا تشرّع القانون رقم 10 الذى يزيل القيود عن نشاط القطاع الخاص.

المصادر العربية

بالإضافة إلى المصادر المذكورة هنا، استشــهدت بمواد أخرى فى هذا الكتاب، تشمل هـذه اقتطافات من أعـمال روائية، واستشـهادات من مقالات نُـشرت فى صحف يومية ومجلات أسـبوعية، فضلا عن مقالات مغفلة اسم الكاتب فى نشرات صادرة عن معاهد ومؤسسات، وقد أشرت إلى تلك المواد فى هوامش البحث ولم أوردها هنا.

١ - مصادر رسمية وشبه رسمية ومواد غير منشورة

- الاتحـاد العام لنقابات العمال (سـوريا) (1988) وثائـق وأعمال مؤتمر الإبداع الوطنى والاعتماد على الذات، منشورات الاتحاد العام لنقابات العمال، دمشق.

- فاضل البراك (رئيس جهاز المخابرات العراقية) (1985) المدارس اليهودية والإيرانية فى العراق، بغداد.

- البنك المركزى (مصر) المجلة الاقتصادية، تقرير فصلى ينشر منذ 1959.

- جامعة الـدول العربية، الصندوق العربى للتنميـة الاجتماعية والاقتصادية، صندوق النقـد العربـى، منظمة الـدول العربيـة المصدّرة للنفـط التقرير العربـى الاقتصادى الموحد (سنوات متعددة)، الكويت.

- الجهاز المركزى للإحصاء (العراق) المجموعة الإحصائية السـنوية، سنوات متعددة، بغداد.

- الجهاز المركزى للإحصاء، دائرة مستويات المعيشة (العراق) (1977) نتائج بحث ميزانية الأسرة العراقية 1976، بغداد.
- الحزب الشيوعى السورى (1969) وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعى السورى، دمشق.
- حنا، عبد الله وآخرون (بدون تاريخ: 1995) تاريخ الفلاحين فى الوطن العربى، الجزء الرابع: المرحلة المعاصرة: المسألة الزراعية والحركة الفلاحية فى مرحلة الحكم البرجوازى الإقطاعى، الاتحاد العام للفلاحين (سوريا) عمل ممنوع من التداول.
- الخيمى، سامى وآخرون (2001) النمو السكانى وتنمية الموارد البشرية والقدرات التقنية ومستقبل التنمية فى سوريا، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطنى للسكان، دمشق.
- دنكور، إلياهو (1936) دليل المملكة العراقية (مشار إليه فى النص «دليل»)، بغداد.
- الصندوق العربى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (1984) المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية 1972-1982، الكويت.
- العلى، أحمد بريهى (1977) البناء والتشييد: مبحث فى العرض والطلب والمظاهر الاقتصادية لسوق المقاولات، وزارة التخطيط، بغداد.
- العلى، أحمد بريهى (1978) توزيع الدخل القومى فى العراق: قياس بعض مظاهر التفاوت ومحاولة فى التحليل الاقتصادى، وزارة التخطيط، بغداد.
- غرفة تجارة دمشق (1990) تجار دمشق وتجارتها: مرور قرن على إحداث غرفة تجارة دمشق، دمشق.
- غرفة تجارة دمشق (1991) قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، دمشق.
- غرفة تجارة دمشق (1992) دليل الاستثمار فى القطر العربى السورى، دمشق.
- المكتب المركزى للإحصاء (سوريا) المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، دمشق.

- المعهد القومى للتخطيط (مصر) (1995) تقرير التنمية البشرية، القاهرة.
- المكتب المركزى للإحصاء (سوريا) (1970) نتائج التعداد العام للسكان فى الجمهورية العربية السورية 1970 (مجلدان)، دمشق.
- المكتب المركزى للإحصاء (سوريا) (1994) نتائج التعداد العام للسكان وتقديراتهم حتى عام 2005، دمشق.
- المكتب المركزى للإحصاء (سوريا) (1994) نتائج التعداد الحصرى للمنشآت 1994، دمشق.
- منظمة العمل الدولية (1983) العمل والعدل الاجتماعى: مصر فى الثمانينيات، دراسة فى سوق العمل، تقرير أعده بينت هانسن وسمير رضوان، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- هاشم، جواد، حسين عمرو وعلى المنوفى (1970؟) تقييم النمو الاقتصادى فى العراق 1950-1970 (ثلاثة مجلدات)، وزارة التخطيط، بغداد.
- وزارة الثقافة والإعلام (العراق) (1995) موسوعة مدينة تكريت (مجلدان)، بغداد.

٢ - الكتب

- إبراهيم، سعد الدين (1982) النظام الاجتماعى العربى الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أحمد، كمال مظهر (1981) الطبقة العاملة العراقية: التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد، بغداد.
- أرسلان، شكيب (1939) لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟ مطبعة عيسى الحلبى، القاهرة.

- الأسطوانى، شيخ محمد سعيد (1994) مشاهد وأحداث دمشقية فى منتصف القرن التاسع عشر 1840-1861، تحرير أسعد الأسطوانى، دار الجمهورية، دمشق.
- اسماعيل، طارق يوسف (1980) اليسار العربى، دار النبراس، دمشق.
- إمام، سامية سعيد (1986) من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- أمين، سمير (1985) أزمة المجتمع العربى، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- أمين، سمير (محرر 1998) المجتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المشرق العربى، مركز البحوث العربية، القاهرة.
- الأنصارى، فاضل (1980) مشكلة السكان: نموذج القطر العراقى، وزارة الثقافة، دمشق.
- أيفانوف، نيكولاى (1988) الفتح العثمانى للأقطار العربية 1516-1574، (مترجم عن الروسية)، دار الفارابى، بيروت.
- باير، غابرييل، باير (1976) دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة (مترجم عن العبرية)، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة.
- البراوى، راشد وآخرون (1954) التطور الاقتصادى فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- بركات، حليم (1984) المجتمع العربى المعاصر: بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بغداد.
- بركات، على (1977) تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثرها على الحركة السياسية 1813-1914، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- بركات، على (1982) رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

- البـزاز، عبـد الرحمن (1954) محاضرات عن العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- البشرى، طارق (1972) تاريخ الحركة الوطنية فى مصر، هيئة الكتاب، مصر.
- بعلبكـى، أحمـد (1994) محاولات فى التنمية الريفية والمجتمـع المحلى فى لبنان، دار الفارابى، بيروت.
- تولبانـوف، س. أ. (1974) الاقتصـاد السياسـى للبلـدان الناميـة، (مترجـم عـن الروسية)، دار التقدم العربى، دمشق.
- جليـلى، جليل (1987) من تاريـخ الإمارات فى الإمبراطوريـة العثمانية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار الأهالى، دمشق.
- جميـل، حسـين (1983) الحيـاة النيابيـة فى العـراق 1925-1946، مكتبـة المثنى، بغداد.
- الجواهرى، عماد أحمد (1978) تاريخ مشكلة الأراضى فى العراق 1914-1932، وزارة الثقافة والفنون، بغداد.
- الحافظ، ياسـين (1963) دراسـة تحليلية لنظـام عبد الناصر (كتـاب جماعى، بدون محرر)، فى الفكر السياسى: العدد الثانى، دار دمشق، دمشق.
- الحافـظ، صفـاء (1971) القطاع العـام وآفاق التطـور الاشـتراكى فى العراق، دار الفارابى، بيروت.
- الحبيب، محسـن حسـين (1981) حقائق عن ثورة 14 تموز فى العراق، دار الطليعة، بيروت.
- الحتّـة، أحمد محمـد (1967) تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسـع عشر، مطبعة المصرى، الإسكندرية.

- حسن، محمد سلمان (1965) التطور الاقتصادى فى العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى 1864-1958، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا.

- حسن، محمد سلمان (1968) نحو تأميم النفط العراقى، دار الطليعة، بيروت.

- حسيب، خير الدين (1964) تقدير الدخل القومى فى العراق 1953-1961، دار الطليعة، بيروت.

- حسين، عادل (1982) الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية 1874 - 1980 (فى جزئين)، دار المستقبل العربى، القاهرة.

- حسين، عادل (1985) نحو فكر عربى جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية، دار المستقبل العربى، القاهرة.

- الحسينى، السيد (1980) المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، بدون ناشر، القاهرة.

- الحلاق، حسين (محرر) (1987) التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى بيروت والولايات العثمانية فى القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت.

- حمادة، سعيد (1936أ) النظام الاقتصادى فى العراق، الجامعة الأمريكية، بيروت.

- حمادة، سعيد (1936ب) النظام السياسى فى سوريا ولبنان، الجامعة الأمريكية، بيروت.

- حمدان، جمال (1996) مختارات من شخصية مصر (أربعة مجلدات)، مكتبة مدبولى، القاهرة.

- حمروش، أحمد (1980) الانقلابات العسكرية، دار ابن خلدون، بيروت.

- حمروش، أحمد (بدون تاريخ) قصة ثورة 23 يولية (خمسة مجلدات)، دار المستقبل العربى، القاهرة.

- حنّا، عبد الله (1973) الحركة العمالية فى سوريا ولبنان 1900 - 1945، دار دمشق، دمشق.
- حنا، عبد الله (1975، 1978) القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان، المجلد الأول: 1820-1920، المجلد الثانى: 1920-1945، دار الفارابى، بيروت.
- حنا، عبد الله (1987) من الاتجاهات الفكرية فى سوريا ولبنان: النصف الأول من القرن العشرين، دار الأهالى، دمشق.
- الحمش، منير (1983) تطور الاقتصاد السورى الحديث، دار الجليل، دمشق.
- الحيدرى، إبراهيم فصيح (1998، نشر أصلا عام 1872) عنوان المجد فى بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، دار الحكمة، لندن.
- خالد، محمد خالد (1951) مواطنون لارعايا، دار النيل، القاهرة.
- الخطّاب، رجاء أحمد (1979) تأسيس الجيش العراقى، دار الحرية، بغداد.
- الخفاجى، عصام (1979) رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت.
- الخفاجى، عصام (1983) الدولة والتطور الرأسمالى فى العراق 1968-1978، جامعة الأمم المتحدة/ طوكيو، منتدى العالم الثالث/ القاهرة، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- الخفاجى، عصام (محرر 1991) البرجوازية العربية المعاصرة، جدل: الكتاب الأول، دار عيبال، دمشق ونيقوسيا.
- الخفاجى، عصام (محرر 1992أ) العرب فى عالم أحادى القطب؟ جدل: الكتاب الثانى، دار عيبال، دمشق ونيقوسيا.
- الخفاجى، عصام (محرر 1992ب) التبعية فى عالم متغير، جدل: الكتاب الثالث، دار عيبال، دمشق ونيقوسيا.

- الخفاجي، عصام (محرر 1993) هامشيون فى المدن العربية، جدل: الكتاب الرابع، دار عيبال، دمشق ونيقوسيا.
- خورشيد، فؤاد حمه (محرر ومترجم عن الروسية 1979) العشائر الكردية، مطبعة الحوادث، بغداد.
- خيرى، زكى (1960) تقرير عن مسائل الإصلاح الزراعى، دار بغداد، بغداد.
- الدورى، عبد العزيز (1984) التكوين التاريخى للأمة العربية: دراسة فى الهوية والوعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الدرّة، صباح (1977) القطاع العام فى العراق، دار الرواد، بغداد.
- الدسوقي، عاصم (1975) كبار ملّاك الأرض الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى 1914-1952، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- دويدار، محمد (1980) الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، دار الجامعات المصرية، القاهرة.
- دويدار، محمد (1982) الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى 1950-1980، دار المعارف، الإسكندرية.
- دياب، حسن (1988) تاريخ صور الاجتماعى 1920-1943، دار الفارابى، بيروت.
- رافق، عبد الكريم (1974) العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة أطلس، دمشق.
- رافق، عبد الكريم (1985) بحوث فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لبلاد الشام فى العصر الحديث، (بدون ناشر)، دمشق.
- رتشنيكوف، م. و إ. سميليانسكايا (1993) سوريا ولبنان وفلسطين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (مترجم عن الروسية)، دار النهار، بيروت.

- رستم، أسد (1930-1933) الأصول العربية لتاريخ سوريا فى عهد محمد على باشا، (أربعة أجزاء)، الجامعة الأمريكية، بيروت.
- رجوان، نسيم (1998) موجز تاريخ يهود العراق من سبى بابل إلى نزوحهم عام 1951، اتحاد الأكاديميين اليهود من العراق، القدس.
- رضوان، فتحى (1970) طلعت حرب: بحث فى العظمة، دار الكتاب، القاهرة.
- رمضان، عبد العظيم (1968) تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936، دار الكتاب العربى، القاهرة.
- رمضان، عبد العظيم (1977) الجيش المصرى فى السياسة 1882-1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- زكّار، سهيل (محرر 1982) بلاد الشام فى القرن التاسع عشر، دار حسن، دمشق.
- زكريا، أحمد وصفى (1983، نشر اصلا فى عامى 1945 و 1947) عشائر الشام، دار الفكر، بيروت.
- زكريا، خضر (1990أ) خصائص التركيب الاجتماعى فى سوريا، دار الكتاب، دمشق.
- زكريا، خضر (1990 ب) خصائص التركيب الاجتماعى فى البلدان النامية، مطبعة الداوودى، دمشق.
- زهر الدين، عبد الكريم (1968) مذكراتى عن فترة الانفصال فى سوريا مابين 28 أيلول 1961 و8 آذار 1963، دار الاتحاد، دمشق.
- الساعاتى، حسن (1980) التصنيع والعمران: بحث ميدانى للإسكندرية وعمالها، دار النهضة العربية، بيروت.
- السباعى، بدر الدين (بدون تاريخ 1967) أضواء على الرأسمال الأجنبى فى سوريا 1850-1958، دار الجماهير، دمشق.

- السباعى، بدر الدين (1975) المرحلة الانتقالية: عهد الوحدة 1958-1961، دار ابن خلدون، بيروت.
- سعد الدين، إبراهيم (محرر 1981) مصر فى ربع قرن 1952-1977: دراسات فى التنمية والتغيير الاجتماعى، معهد الإنماء العربى، بيروت.
- سلامة، غسان (1987) المجتمع والدولة فى المشرق العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سمليانسكايا، إيرينا (1989) البنى الاقتصادية والاجتماعية فى المشرق العربى على مشارف العصر الحديث، (مترجم عن الروسية)، دار الفارابى، بيروت.
- السيد، جلال (1973) حزب البعث العربى، دار النهار، بيروت.
- السيد، عفاف لطفى (1981) تجربة مصر الليبرالية 1922-1936، المعهد العربى للبحوث والدراسات، القاهرة.
- الشافعى، شهدى عطية (1957) تطور الحركة الوطنية المصرية 1882-1956، الدار المصرية للنشر، القاهرة.
- شاكر، ط. ث. (بدون تاريخ 1973) قضايا التطور الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر، دار الفارابى، بيروت.
- الشامى، على (1981) تطور الطبقة العاملة فى الرأسمالية اللبنانية المعاصرة، دار الفارابى، بيروت.
- شاميلوف، أ. (1977) حول مسألة الإقطاع بين الكرد (مترجم عن الروسية) مطبعة الزمان، بغداد.
- شرارة، وضاح (1985) المدينة الموقوفة: بيروت بين القرابة والإقامة، دار المطبوعات الشرقية، بيروت.

- الشرقى، على (1929) ذكرى السعدون، مطبعة الشعب، بغداد.
- الشلاّح، بدر الدين (1992) المسيرة التجارية: رجال، أحداث، آراء، (بدون ناشر)، دمشق.
- شهدى، محمد فريد (1973) تأملات فى الناصرية، دار الطليعة، بيروت.
- صالح، محمد صالح (1978) الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على إلى عهد عبد الناصر، دار ابن خلدون، بيروت.
- صبيح، عبد السلام عبد الحليم (1992) الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة الرأسمالية الحرة 1916-1957، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ضاهر، مسعود (1983) الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية 1900-1950 ، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- ضاهر، مسعود (1984) تاريخ لبنان الاجتماعى 1914-1926، الدار الشرقية، بيروت
- ضاهر، مسعود (1986) المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الإنماء العربى، بيروت.
- الطالبانى، جلال (1969) كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت.
- الطالبانى، مكرم (1969) فى سبيل إصلاح زراعى جذرى، دار المطبعة الأهلية، بغداد.
- الطالبانى، نورى (1999) منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومى، (بدون ناشر أو مكان للنشر).
- الطاهر، عبد الجليل (1972) العشائر العراقية، مكتبة المثنى، بغداد.

- عازر، عادل وثروت إسحق (1987) المهمّشون بين الفئات الدنيا فى القوى العاملة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- العالم، محمود أمين (محرر 1986أ) قضايا فكرية، المجلد الثانى: مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- الأيوبى، نزيه ناصيف (1989) الدولة المركزية فى مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العالم، محمود أمين (محرر 1986ب) قضايا فكرية، المجلدان الثالث والرابع: أزمة النظام الرأسمالى فى مصر: لماذا وإلى أين؟ دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- العالم، محمود أمين (محرر 1987) قضايا فكرية، المجلد الخامس: الطبقة العاملة المصرية: التراث، الواقع، آفاق المستقبل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- عامر، إبراهيم (1958) الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، الدار المصرية للطباعة، القاهرة.
- العامرى، ثامر عبد الحسين (1992) موسوعة العشائر العراقية (عشرة مجلدات)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- عامر، عبد السلام عبد الحليم (1993) طوائف الحرف فى مصر 1805-1914، الهيئة المصرية للكتاب، الدار المصرية، القاهرة.
- عباس، رؤوف (1968) الحركة العمالية فى مصر (1899-1952)، دار الكاتب العربى للنشر، القاهرة.
- عباس، عبد الهادى (1962) الأرض والإصلاح الزراعى فى سوريا، ، دار اليقظة العربية، دمشق.
- عبد الرضا، ماجد (1970) المسألة الكردية فى العراق إلى 1961، مطبعة مكتبة بغداد، بغداد.

- عبد الفتاح، فتحى (1973) القرية المصرية: دراسة فى الملكية وعلاقات الإنتاج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- عبد الفتاح، نبيل (محرر 1995) تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- عبد الفضيل، محمود (1982) الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الفضيل، محمود (1988) التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى، جامعة الأمم المتحدة/ طوكيو ومنتدى العالم الثالث/ القاهرة، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- عبد الله، أحمد (محرر 1990) الجيش والديمقراطية فى مصر، دار سيناء للنشر، القاهرة.
- عبد الله، اسماعيل صبرى وآخرون (محرر 1978) الاقتصاد المصرى فى ربع قرن، أوراق ومناقشات المؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، مؤسسة الكتاب، القاهرة.
- عبد الله، اسماعيل صبرى وآخرون (1981) مصر من الثورة إلى الردّة، دار الطليعة، بيروت.
- عبد الله، اسماعيل صبرى (1996) تنظيم القطاع العام/ الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية، دار المعارف للنشر، القاهرة.
- عبد المعطى، عبد الباسط (1977) الصراع الطبقى فى القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- عبد الملك، أنور (1980) نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- عبد الناصر، جمال (1955) فلسفة الثورة، (بدون ناشر)، القاهرة.
- العجمي، أحمد عبدو (1992) تاريخ مجدل عنجر 1920-1975، دار الغربة، بيروت.
- عرودكي، يحيى (1974) الاقتصاد السوري الحديث (مجلدان) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- العطّار، محمد سعيد (1965) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: أبعاد الثورة اليمنية، دار الطليعة، بيروت.
- عفلق، ميشيل (1958) في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت.
- العلّاف، أحمد حلمي (1976) دمشق في مطلع القرن العشرين، (تحرير علي جميل نعيسه)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- علّاوي، إبراهيم (1967) البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت.
- علي، محمد كرد (1984، نشر أصلا عام 1949) غوطة دمشق، دار الفكر، دمشق.
- العمروسي، صلاح (1985) حول الرأسمالية الطفيلية: دراسة نقدية، دار الفكر المعاصر، القاهرة.
- عودة، محمد (1982) الفلاحون والدولة: دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي التقليدي، دار النهضة العربية، بيروت.
- عوض، عبد العزيز محمد (1969) الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914، دار المعارف، القاهرة.
- عوض، لويس (1980) تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر اسماعيل إلى ثورة 1919، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- عيسى، حامد محمود (1992) المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- العيسوى، إبراهيم (1983) مستقبل مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
- العيسوى، إبراهيم (1989أ) قياس التبعية فى الوطن العربى، جامعة الأمم المتحدة/ طوكيو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العيسوى، إبراهيم (1989ب) نحو خارطة طبقية لمصر: الأشكال النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- غرايبه، عبد الكريم (1961) سوريا فى القرن التاسع عشر، دار الجيل، القاهرة.
- غنّام، رياض (1988) المقاطعات اللبنانية فى ظل الحكم المصرى 1832-1840، الدار التقدمية، المختارة (لبنان).
- غنيم، عادل (1986) النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة، جامعة الأمم المتحدة/ طوكيو، منتدى العالم الثالث/ القاهرة، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- غنيمة، يوسف رزق الله (1997، نشر فى الأصل عام 1924) نزهة المشتاق فى تاريخ يهود العراق، دار الورّاق، لندن.
- فرجانى، نادر (1983) الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وآثارها على التنمية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القاسمى، محمد سعيد، جمال الدين القاسمى وخليل العظم (1960) قاموس الصناعات الدمشقية، جزآن، Mouton & Co., Paris.
- قاسملو، عبد الرحمن (1968) كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية، بدون ناشر، بدون محل طباعة.
- قرقوط، ذوقان (1975) تطور الحركة الوطنية فى سوريا 1920-1939، دار الطليعة، بيروت.

- قسـاطلى، نعمان (1982، نشر أصلا عام 1879) الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء، دار الرائد العربى، دمشق.
- قنديـل، أمانـى (1989) صناعـة السياسـة الاقتصاديـة فى مـصر 1974-1981، منشورات الأهرام، القاهرة.
- الكاظمى، نصير سـعيد (1986) الحزب الشـيوعى والمسـألة الزراعيـة فى العراق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، دمشق.
- كشـك، حسـنين (1996) عـمال الزراعـة فى مـصر 1952-1995: الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة للعـمال الزراعيـين الأجـراء، مركـز أبحاث المحروسـة، القاهرة.
- كوتلوف، ل. ن. (1975) ثورة العشرين الوطنية والتحررية فى العراق (مترجم عن الروسية)، مكتبة النهضة، بغداد ودار الفارابى، بيروت.
- كوثرانى، وجيه (1976) الاتجاهات الاجتماعية والسياسـية فى جبل لبنان والمشرق العربى 1860-1920: مسـاهمة فى دراسـة أصول تكوينها التاريخى، معهد الإنماء العربى، بيروت.
- كوثرانى، وجيه (1984) بلاد الشـام: السـكان، الاقتصاد والسياسـة الفرنسـية فى مطلع القرن العشرين، معهد الإنماء العربى، بيروت.
- مبـارك، على (1980) الخطـط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الجـزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- متـولى، محمـود (1974) الأصـول التاريخيـة للرأسـمالية المصريـة وتطورهـا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- متولى، هشـام (بدون تاريخ 1964؟) اقتصاديات القطر العراقى، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق.

- مرسى، فؤاد (1987) مصير القطاع العام فى مصر: دراسة فى إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى، معهد الأبحاث العربية، القاهرة.
- مرقس، وداد (1988) سكان مصر: قراءة تحليلية فى تعداد 1986، مركز البحوث العربية، القاهرة.
- مسعود، مجيد (1978) أنماط توزيع الدخل: حالة العراق، المعهد العربى للتخطيط، الكويت.
- مشاقّه، خليل (1908) مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان (بدون ناشر)، القاهرة.
- الملاح، عبد الغنى (1980) تاريخ الحركة الديمقراطية فى العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- مهدى، فاضل عباس (1977) التنمية الاقتصادية والتخطيط فى العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت.
- ميقاتى، محمد نور الدين (1978) طرابلس فى النصف الأول من القرن العشرين، دار الإنشاء، طرابلس.
- النجار، جميل موسى (1991) الإدارة العثمانية فى ولاية بغداد، مكتبة مدبولى، القاهرة.
- النجار، عبد الوهاب حمدى (1968) سياسة التجارة الخارجية فى العراق فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مطبعة الأزهر، بغداد.
- نجم الدين، أحمد (1970) أحوال السكان فى العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- نحاس، يوسف (1926) الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطّم، القاهرة.

- نظمى، وميض جمال عمر (1984) الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) فى العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نعيسه، يوسف جميل (1986) مجتمع مدينة دمشق 1772-1840، (جزآن)، منشورات طلاس، دمشق.
- النقيب، خلدون حسن (1987) المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- النقيب، خلدون حسن (1991) الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر: دراسة بينية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نوار، عبد العزيز سليمان (1968) تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربى، القاهرة.
- نوار، عبد العزيز سليمان (1973) تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق، دار النهضة العربية، القاهرة.
- نوار، عبد العزيز سليمان (1985) تاريخ مصر الاجتماعى، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.
- نيكيفوروف، ف. ن. (1977) الشرق والتاريخ العالمى (مترجم عن الروسية)، دار الفارابى، بيروت.
- هاشم، جواد (1975) تكوين رأس المال فى العراق 1957-1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الهشّى، سليم حسن (محرر 1983) يوميات لبنانى فى أيام المتصرفية، دار لحد خاطر، بيروت.
- الهشّى، سليم حسن (1985) فى الاسماعيليين والدروز، دار لحد خاطر، بيروت.

- هـلال، عـلى الديـن وآخـرون (1983) الديمقراطيـة وحقوق الإنسـان فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الهـلالى، عبد الرزاق مجيـد (1951) تاريخ التعليم العراقى فى العهد العثمانى، بدون ناشر، بغداد.
- هويدى، أمين (1983) كنت سفيرا فى العراق، دار المستقبل العربى، القاهرة.
- هيـلان، رزق الله (بـدون تاريـخ) الثقافـة والتنميـة الاقتصادية فى سـوريا والبلدان المخلفة، دار ميسلون، دمشق.
- ياسـين، بوعـلى (1979) حكاية الأرض والفـلاح السـورى 1858-1979، دار الحقيقة، بيروت.
- ياسـين، عبـد القـادر (1980) تاريخ الطبقـة العاملة الفلسـطينية 1918-1948، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت.
- ياغـى، اسـماعيل أحمد (1979) تطـور الحركة الوطنية فى العـراق 1941-1952، مركز دراسات الخليج العربى، جامعة البصرة، البصرة.

٣. مقالات وأوراق

* تـم إيـراد الفصول المنشـورة فى كتب جماعية باسـم الكاتب واسـم محـرر الكتاب (أو نـاشر العمـل الجماعى) متبوعا بعبارة "المصدر السـابق" الذى يجده القارئ فى قائمة الكتب.

- الأتربـى، محمـد صبحـى (1972) التضخـم البيروقراطـى خـلال العـشر سـنوات الأخيرة: بعض المؤشرات العامة، الطليعة، العدد 8، السنة العاشرة.
- إسحق، ثروت (1993) أبعاد الهامشية: حالة مصر، جدل، الكتاب الرابع.

- روبرت ألبرت (1990) الإسكندرية 1900: دروس أزمة حضارية، لوموند دبلوماتك (الطبعة العربية)، أبريل/ مايو.
- الإمام، محمد محمود (1990) محددات الأداء لكل من القطاعين العام والخاص فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد 137، يولية.
- أمين، سمير (1985) تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر، الطليعة، العدد 2، أبريل/ يونية.
- أمين، سمير (1990) التحالف الوطنى الشعبى: ملاحظات أولية، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل نظمتها مجلة الطريق، بيروت، نوفمبر.
- أمين، سمير (1992) التحالف الوطنى الشعبى: ملاحظات توضيحية: رد على عصام الخفاجى، جدل، الكتاب الثالث.
- بازيلى، قنسطنين (1993أ، نشر أصلا فى 1841) تقرير عن تجارة سوريا الخارجية، فى ريتشنيكوف وسميليانسكايا (محررتان)، مصدر سابق: 347-367.
- بازيلى، قنسطنين (1993ب، نشر أصلا فى 1841) تقرير عن صناعة النسيج فى سوريا، فى ريتشنيكوف وسميليانسكايا (محررتان) مصدر سابق: 375-379.
- بركات، أمين (1886) صبغ الحرير، المقتطف، العدد 10.
- البشرى، طارق (1971) الضباط الأحرار فى مصر، دراسات عربية، ديسمبر.
- البشرى، طارق (1984) الديمقراطية وثورة يولية 1952-1970، المستقبل العربى، العدد 64، يونية.
- بعلبكى، أحمد (1993) مورفولوجيا التآلف والتنافر داخل ضاحية حاشدة، جدل، الكتاب الرابع.
- بهلوان، سمر (1985) الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى سوريا ولبنان 1943-1948، المعرفة، العدد 279، نوفمبر.

- التل، سهير سلطى (1993) قاع المدينة، جدل، الكتاب الرابع.
- الجابر، ناصر (1990) نحو فهم لظاهرة التخلف: مناقشة لفكر عصام الخفاجى، الطريق، يونيه.
- جلّول، فيصل (1984) الضاحية الجنوبية لبيروت: مقاربة اجتماعية وسياسية للعلاقة فى «العقد الطائفى» اللبنانى، الطريق، فبراير.
- الحافظ، صفاء (1970) آفاق تطور صناعة النفط فى العراق، الثقافة الجديدة، نوفمبر.
- الحافظ، مهدى (1972) الصناعة النفطية فى العراق وأثرها فى الاقتصاد الوطنى، الطليعة، مايو.
- حبيب، كاظم (1978) واقع واتجاهات تطور رأس المال الوطنى الخاص فى العراق، الثقافة الجديدة، فبراير.
- حبيب، كاظم (1991) حول بعض الخصائص المميزة للبرجوازية العربية، جدل، الكتاب الأول.
- حسن، صالح ياسر (1993) بعض الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الفئات الهامشية فى البلدان النامية، جدل، الكتاب الرابع.
- حسن، محمد سلمان (1977) خصائص القطاع فى العراق، دراسات عربية، أكتوبر.
- حسنين، جمال مجدى (1974) ثورة 23 يوليه: موقفها الاجتماعى ودورها التاريخى، الثقافة، يونية، يولية، أغسطس، سبتمبر.
- حسيب، خير الدين (1965) نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية فى العراق، تقرير بمناسبة مرور عام على التأميم، دراسات عربية، العدد 12، أكتوبر.
- الحلوانى، جاسم (1978) دور الدولة فى الإنتاج الزراعى بعد ثورة تموز 1968، الثقافة الجديدة، يولية.

- حنا، عبدالله (1991) فصل من تاريخ البرجوازية السورية: الاستقلال، الصناعة الوطنية وملكية الأرض 1943-1959، جدل، الكتاب الأول.

- حنا، عبد الله (1993) جوانب من عملية التهميش فى سوريا، جدل، الكتاب الرابع.

- الخفاجى، ع. (1974) ملاحظات أولية حول رأسمالية الدولة فى البلدان العربية، دراسات عربية، أبريل.

- الخفاجى، عصام (1988) مساهمة فى البحث عن هويتنا: حول نمط الإنتاج الكولونيالى، الطريق، أيلول (سبتمبر) 1988، أعيد نشره فى: النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل (ندوة فكرية، مركز البحوث العربية، القاهرة) وفى خضر زكريا، 1990.

- الخفاجى، عصام (1990أ) الاقتصاد العراقى بعد الحرب مع إيران، الفكر الاستراتيجى العربى، العدد 32.

- الخفاجى، عصام (1990ب) أسئلة عن الثقافة، الطبقة والتشكيلات الاجتماعية، قضايا وشهادات، الكتاب الثانى.

- الخفاجى، عصام (1991) البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية: دراسة مقارنة للعراق ومصر، جدل، الكتاب الأول.

- الخفاجى، عصام (1992أ) 1870-1990 مستقبلنا فى منظار التاريخ، جدل، الكتاب الثانى.

- الخفاجى، عصام (1992ب) التطور، التبعية والرأسمالية: دراسة فى تجربة شرق آسيا، جدل، الكتاب الثالث.

- الخفاجى، عصام (1993) موت الماركسية، أم موت ماركسية؟ الطريق، يولية.

- الخفاجى، عصام (1995) التاريخ الغائب فى نظرية التخلف، النهج، شتاء.
- الخفاجـى، عصام (1997) المنفى داخلنا: الثقافة العربية وسـلطة الماضى، الطريق، فبراير.
- الخولى، لطفى (1974) البرجوازية العربية المعاصرة: إلى أين؟ الطليعة، مارس.
- دبـس، سـونيا (1981) التركيبـة الاجتماعيـة للبرلمـان اللبنانـى فى عهـد الانتداب 1920-1943، الفكر العربى، العدد 23، نوفمبر.
- الـدرة، صبـاح (1977) القطاع العام فى العراق: طبيعتـه وتطوره، الثقافة الجديدة، أغسطس.
- درويـش، محمد أفندى (1892) بغداد، حالتها الحاضرة (مقال فى جزأين)، الهلال، العدد 11، يولية والعدد 12، أغسطس.
- الدسـوقى، عاصـم (1997) الخديـوى اسـماعيل ومحـاولات الإفلات مـن القيود الدولية، الهلال، نوفمبر.
- دويـدار، محمـد (1986أ) الاتجـاه الريعى للدولة فى مصر، قضايـا فكرية، العدد 2، يناير.
- دويـدار، محمـد (1986ب) المشـكلة الزراعية والتطور الرأسـمالى فى مـصر، قضايا فكرية، العددان 3 و4، أغسطس/ أكتوبر.
- رافق، عبد الكريم (1981) قافلة الحج الشامية وأهميتها فى العهد العثمانى، دراسات تاريخية، العدد 6.
- رافق، عبد الكريم (1984أ) مظاهر سكانية من دمشق فى العهد العثمانى، دراسات تاريخية، العددان 15/ 16.
- رافق، عبد الكريم (1984ب) الاقتصاد الدمشقى فى مواجهة الاقتصاد الأوربى فى القرن التاسع عشر، دراسات تاريخية، العددان 17/ 18.

- زايـد، أحمـد (1990) الدولة ونمط التنميـة فى العالم الثالث: تحليل سوسـيولوجى للدور الاقتصادى للدولة، المستقبل العربى، العدد 113، مارس.
- زبـون، عبـاس جاسـم (1988) تخطيـط التجـارة الخارجيـة فى العراق للسـنوات 1970-1980 فى التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، المعهـد العربى للتخطيـط، الكويت.
- زعلوك، ملك (1986) تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية، قضايا فكرية، العددان 3 و4، أغسطس/ أكتوبر.
- الزعيم، عصام (1992) دمج الاقتصاد العربي كولونياليا وتأخر دمجه نيوكولونياليا: الخصوصية العربية، جدل، الكتاب الثالث.
- سـعد الدين، إبراهيـم (1981) المشروع الاجتماعى لثورة يولية، المسـتقبل العربى، العدد 31، سبتمبر.
- سـعد الدين، إبراهيم (1985) الرأسمالية الطفيلية: هل هى السمة الجوهرية للنظام الاقتصادى فى تحليلات اليسار المصرى؟ الطليعة، يناير/ مارس.
- سـعد الديـن، إبراهيـم (1986) التغيرات الأساسـية فى هيكل الرأسـمالية فى مصر 1952-1970، قضايا فكرية، العددان 3 و4، أغسطس/ أكتوبر.
- سـعد الدين، إبراهيم عبـد الله وإبراهيم العيسـوى (1990) تجربة مصر مع القطاع العام والخاص، المستقبل العربى، العدد 139، سبتمبر.
- السعيد، رفعت (1972) كتابات عن الطبقة الوسطى المصرية، الطريق، العدد 4.
- السعيد، رفعت (1974) يولية 1952 والطبقة الوسطى، الطريق، العددان 6 و7.
- السـعيد، محمد أحمد (1986) مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية فى مصر، قضايا فكرية، العددان 3 و4، أغسطس/ أكتوبر.

- سلامة، غسان (1987) قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، المستقبل العربي، العدد 99، مايو.
- سليمان، وليم وفؤاد الدهان (1965) قضية الأرض والفلاح في مصر، الطليعة، العدد 1، يناير.
- الشاعر، جمال (1984) تجربة الديمقراطية في الأردن، المستقبل العربي، العدد 64، يونية.
- شريف، عصام عزيز (1993) التدخل الأمثل كأداة للخروج من التبعية، جدل، الكتاب الثالث.
- صايغ، يوسف (1990) مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها، المستقبل العربي، العدد 142، ديسمبر.
- طه، عبد العليم طه (1987) بنية الطبقة العاملة الصناعية، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو.
- عامر، إبراهيم (1972) مستقبل الأرض الجديدة في مصر، دراسات اشتراكية، مارس.
- عباس، رؤوف (1997) التطور الاجتماعي في عصر اسماعيل، مجلة الهلال، نوفمبر.
- عبد الفضيل، محمود (1984) مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي، الطليعة، مايو.
- عبد الفضيل، محمود (1985) ملاحظات نقدية حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في الواقع المصري الراهن، الطليعة، يناير/ مارس.
- عبدالله، اسماعيل صبري (1986أ) ثورة يولية والتنمية المستقلة، المستقبل العربي، العدد 89، يولية.

- عبدالله، اسماعيل صبرى (1986ب) التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول، المستقبل العربى، العدد 90، أغسطس.
- عبدالله، اسماعيل صبرى (1990) الدعوة المعاصرة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، المستقبل العربى، العدد 142: ديسمبر.
- عبد المعطى، عبد الباسط (1982) الثروة والسلطة فى مصر، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد العاشر، العدد 3، سبتمبر.
- عبد الملك، أنور (1966) الإصلاح الزراعى فى مصر: مشكلات وأبعاد المستقبل، دراسات عربية، أبريل.
- عطية، ناصر (1993) منظومة السلوك الاجتماعى لدى الفئات الهامشية، جدل، الكتاب الرابع.
- العقيلى، نعمان دهش صالح (1995) البيئة الطبيعية فى تكريت: المواقع الجغرافية والمناخ، فى وزارة الثقافة والإعلام، مصدر سابق.
- علوان، عبد الصاحب (1988) أزمة الزراعة العربية ومأزق الأمن الغذائى، المستقبل العربى، العدد 117.
- عودة، محمد (1997) اسماعيل المفترى عليه، الهلال، نوفمبر.
- عيسى، صلاح (1974) مستقبل الديمقراطية فى مصر، الكاتب، سبتمبر.
- الفارس، عبد الرزاق فارس (1990) الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض الملاحظات المنهجية، المستقبل العربى، العدد 133، مارس.
- فرّاج، عفيف (1970) 23 يولية: البنية الفكرية والحجم التاريخى، دراسات عربية، سبتمبر.
- قاسمية، خيرية (1981) النشاط السياسى والأحزاب السياسية فى سوريا 1918-1920، الفكر العربى، العدد 22، سبتمبر.

- قيرة، اسماعيل (1993) نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن، جدل، الكتاب الرابع.
- كريّم، كريمة (1991) تعريف محدودي الدخل فى مصر، مصر المعاصرة، العدد 426، أكتوبر.
- كيلة، سلامة (1992) ممكنات الخيار الرأسمالى وأزمة الماركسية الرائجة، جدل، الكتاب الثاني.
- لفوف، بيوتر (1993، نشر أصلا عام 1834) وصف سوريا، فى ريتشنيكوف وسميلنسكايا (محررتان)، مصدر سابق.
- لونغنيس، أليزابيث (1980) مصادر التصنيع وأصول الطبقة العاملة السورية: مرحلة ماقبل الحرب العالمية الثانية، الطريق، العدد 3-4، أغسطس.
- مرزوق، نبيل (1992) مستقبل التصنيع فى ظل سياسات التصحيح الهيكلى، جدل، الكتاب الثانى.
- منذور، هشام (1986) ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية، قضايا فكرية، العددان 3 و4، أغسطس/ أكتوبر.
- المنياوى، نبيل (1985) حول مفهوم الطفيلية، اليسار العربى، العدد 74، أبريل.
- مهدى، فاضل عباس (1980) تقديرات للتغير فى كلفة التكوين الرأسمالى فى العراق، دراسات عربية، نوفمبر.
- نعيسه، يوسف (1989) ملكية الأرض والعلاقات الزراعية فى بلاد الشام فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الطريق، أكتوبر.
- الناصرى، أحمد (1983) حول الطفيلية ونموها فى العراق، النهج، العدد 2، نوفمبر.

- النصراوى، عباس (1990) نشوء القطاع العام وتطوره فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد 137، يولية.
- النقيب، خلدون حسن (1983) الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية فى المشرق العربى، الفكر العربى المعاصر، العددان 27/ 28، خريف.
- النقيب، خلدون حسن (1985) بناء المجتمع العربي/ بعض الفروض البحثية، المستقبل العربى، العدد 79، سبتمبر.
- الهيتى، صالح حسن فياض (1995) الجغرافية التاريخية لمدينة تكريت، وزارة الثقافة والإعلام، مصدر سابق.
- هيلان، رزق الله (1991) البرجوازية، قطاع الدولة، القطاع العام، جدل، الكتاب الأول.
- هيلان، رزق الله (1998) التنمية الاقتصادية الذاتية فى إطار ديمقراطى، فى سمير أمين (محرر)، مصدر سابق.
- ياسين، بوعلى (1991) تطور سلطة البرجوازية الصغيرة فى بلدان حركة التحرر العربية، جدل، الكتاب الأول.

المصادر الإنكليزية والفرنسية:

١ - مواد رسمية وشبه رسمية وغير منشورة

- Ahmad Baalbaki (1973) Situation de l'agriculture libanaise et limites de l'intervention de l'état sur son développement, Thése, Paris-Sorbonne.
- Great Britain, Admiralty War Staff, (1916-1918) A Handbook of Mesopotamia, 4 volumes, London, The Intelligence Division.
- Civil Commissioner's Office (1919) Notes on the Tribes of Southern Kurdistan (Between the Great Zab and the Dialah), Baghdad (June).
- ENI (Ente Nazionale Idrocarburi) (1981) The Interdependence Model (3 volumes), Seminar on Development through Cooperation between OAPEC, Italy and South European Countries, Rome.
- Salih Haider (1941) Land Problems in Iraq, Doctoral Dissertation, The London School of Economics, London.
- Stephen Heydemann (1990) Successful Authoritarianism: The Social and Structural Origins of Populist Authoritarian Rule in Syria 1946 - 1963, Ph.D. Dissertation, Department of Political Science, The University of Chicago. Chicago, Illinois.
- International Monetary Fund (several years) International Financial Statistics, Washington, DC.

- Adnan Koucher (no date 1999) State and Society: The Question of Agrarian Change in Iraq 1921-1991, Ph.D. Dissertation, Nimeegs Instituut voor Comparatieve Cultuur-en Onteikkelingsstudies (NICCOS), Nijmegen Studies in Development and Cultural Change.
- Basil Naim Najjar (1976) Dynamics of Rural-Urban Migration and Assimilation in Iraq, Ph.D. Dissertation, Wayne State University.
- OPEC (1993) Statistical Bulletin, Vienna.
- James Anthony Reilly (1987) Origins of Peripheral Capitalism in the Damascus Region, 1830 - 1914, Ph.D. Dissertation, Faculty of the Graduate School, Georgetown University, Washington, D. C.
- Setenny Shami (1982) Ethnicity and Leadership: The Circassians in Jordan, Ph.D. Dissertation, The University of California at Berkeley.
- E. B. Soane (1918) Report on the Sulaimania District of Kurdistan, Calcutta.
- Stationary Office (Great Britain) (1931) Special Report: Progress in Iraq 1920-1931, London.
- Mwafaq Haded Tikriti (1976) Elites, Administration and Public Policy: A Comparative Study of Republican Regimes in Iraq 1958-1976, Ph.D. Dissertation, The University of Texas at Austin.
- Fawaz N. Traboulsi (1993) Identités et Soldarités Croisées dans les Conflits du Liban Contemporain, Thése pour le Doctorat en Histoire, Université de Paris VIII.
- United Nations (1972 & 1973) Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East, New York.
- United Nations Yearbook of National Accounts Statistics (Several years), New York.

- Michael H. Van Dusen (1971) Intra- and Inter-Generational Conflict in the Syrian Army, Ph.D. Dissertation, Johns Hopkins University, Washington DC.

٢ - الكتب

- Umar F. Abdallah (1987) The Islamic Struggle in Syria, Mizan Press, Berkeley.
- Mahmoud Abdel-Fadil (1975) Development, Income Distribution and Social Rural Change in Egypt, (1952-1970), Department of Applied Economics, Occasional Paper no. 45, Cambridge University Press, Cambridge.
- Mahmoud Abdel-Fadil (1980) The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-1972, Cambridge University Press, Cambridge.
- Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor (eds. 1981) The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, New York.
- Anouar Abdel Malek (1968) Egypt: Military Society, The Army Regime, the Left and Social Change Under Nasser, Random House, New York.
- Anouar Abdel Malek (1969) Idéologie et Renaissance Nationale: L'Egypte Moderne, Anthropos, Paris.
- Antoine Abdel Nour (1982) Introduction À L'Histoire Urbaine de la Syrie Ottomane (XVIe- XVIIIe siècle), Publication de L'Université Libanaise, Beyrouth.
- N. Abercombie, S. Hill and B.S. Turner (1994) Dictionary of Sociology, Harmondsworth, Penguin Books

- Kamal Abu Jabber (1966) The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization, Syracuse University Press, Syracuse, New York.
- Irma Adelman and Cynthia Taft Morris (1971) Society, Politics and Economic Development: A Quantitative Approach, The Johns Hopkins Press, Baltimore and London.
- Irma Adelman and Cynthia Taft Morris (1973) Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Stanford University Press, Stanford, California.
- Roger Adelson (1995) London and the Invention of the Middle East, Yale University Press, New Haven, CT.
- A. N. Agrawala and S. P. Singh (eds. 1963) The Economics of Underdevelopment, Oxford University Press, New York.
- H.G.J. Aitken (1959) The State and Economic Growth, The Social Science Research Council, New York.

Fouad Ajami (1981) The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967, Cambridge University Press, New York.

Louis Althusser (1970) For Marx, Vintage Books, New York.

- Louis Althusser (1971) Lenin and Philosophy and Other Essays, Monthly Review Press, New York.
- Louis Althusser et al. (1975) Lire Le Capital, Ed. Maspero.
- Galal Amin (1974) The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Nine Arab Countries 1945-1970, Brill, Leiden.
- Samir Amin (1974) Accumulation on a World Scale (2 volumes), Monthly Review Press, New York.

- Samir Amin (1976) Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, Harvester Press, Hassocks, and Monthly Review Press, New York.
- Samir Amin (1982) Irak et Syrie 1960-1980, éditions de minuit, Paris.
- Fredrick F. Amscombe (1997) The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar, University of Columbia Press, New York.
- Alice Amsden (1989) Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press, New York.
- Benedict Anderson (1991) Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. Verso. London & New York.
- Eugene Anderson and Pauline Anderson (1967) Political Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century, University of California Press, Berkeley.
- Perry Anderson (1974 a) Passages from Antiquity to Feudalism, New Left Books. London.
- Perry Anderson (1974 b) Lineages of the Absolutist State, New Left Books, London.
- Roy Anderson, Robert Seibert, and Jon Wagner (1982) Politics and Change in the Middle East: Sources of Conflict and Accommodation. Prentice-Hall. Englewood Cliffs, NJ.
- Richard Antoun and Ilya Harik (eds. 1972) Rural Politics and Social Change in the Middle East, Indiana University Press, Bloomington.
- Richard P. Appelbaum and Jeffrey Henderson (eds.1992) States and Development in the Asian Pacific Rim, Sage Publications, Newbury Park. California.

- Anthony Arblaster (1984) The Rise and Decline of Western Liberalism, Blackwell, New York.
- Hannah Arendt (1958) The Origins of Totalitarianism, Meridian Books, New York.
- Giovanni Arrighi and John Saul (eds. 1973) Studies on the Political Economy of Africa, Monthly Review Press, New York.
- Giovani Arrighi (1978) The Geometry of Imperialism: The Limits of Hobson's Paradigm, New Left Books, London.
- Kenneth Arrow (1974) The Limits of Organization, Norton, New York.
- T.H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.1985) The Brenner Debate: Agrarian Class Structures and Economic Development in Pre - Industrial Europe, Cambridge University Press, Cambridge.
- Jacques Austruy (1972) Le Prince et Le Patron, ou L'Economie du Pouvoir, Editions Cujas, Paris.
- Shlomo Avineri (1968) The Social and Political Thought of Karl Marx, Cambridge University Press, Cambridge.
- Shlomo Avineri (1969) Karl Marx on Colonialism and Modernization, Anchor Books, New York.
- Nazih Ayubi (1980) Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt, Ithaca Press, London.
- Nazih Ayubi (1995) Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East, I. B. Tauris, London.
- M.S. El Azhary (1984) The Iran-Iraq War: An Historical, Economic and Political Analysis, Croom Helm, London.

- Aziz al Azmeh (1993) Islam and Modernities, Verso, London & New York.

- J. L. Bacqué-Grammont et Paul Dumont (eds. 1983) Economie et Sociétés dans l'Empire Ottoman, CNRS, Paris.

- Bertrand Badie et Pierre Birnbaum (1979) Sociologie de l'Etat, éd. Grasset, Paris.

- Gabriel Baer (1962) A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford University Press, London.

- Gabriel Baer (1964) Population and Society in the Arab East, Routledge and Kegan Paul, London.

- Gabriel Baer (1982) Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History, Frank Cass, London.

- Eliezer Ba'eri (1970) Army Officers in Arab Politics and Society, Praeger, New York.

- Rudolf Bahro (1981) The Alternative in Eastern Europe, Verso Edition, London.

- Paul Bairoch (1971) Le Tiers Monde dans l'Impasse: Le Démarrage économique du XVIIIe au XXe siècle, Gallimard, Paris.

- Paul Bairoch (1975) The Economic Development of the Third World since 1900, University of California Press, Berkeley. ul Bairoch (1988) Cities and Economic Development, from the Dawn of History to the Present, The University of Chicago Press, Chicago., Pe

- Paul Bairoch (1993) Economics and World History: Myths and Paradoxes, The University of Chicago Press, Chicago.

- Paul Bairoch and Richard Kozul-Wright (1996) Globalization Myths: Some Historical Reflections on Integration, Industrialization

and Growth in the World Economy. UNCTAD discussion papers, no. 113, Geneva.

- George B. Baldwin (1967) Planning and Development in Iran, The Johns Hopkins Press, Baltimore.
- Etienne Balibar (1974) Cinques Ètudes du Materialisme Historique, Èd. Maspero, Paris.
- Enrique Baloyra (ed. 1987) Comparing New Democracies: Transition and Consolidation in Mediterranean Europe and the Southern Cone, Westview Press, Boulder, Colo.
- Paul Baran (1957) The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New York.
- Paul Baran and Paul Sweezy (1968) Monopoly Capital, Penguin Books, Harmondsworth.
- Geoffrey Barraclough (1963) The Origins of Modern Germany, Capricorn Books, New York.
- Yacov Bar-Siman Tov (1983) Linkage Politics in the Middle East: Syria Between Domestic and External Conflict, 1961-1970, Westview Press, Boulder, Co.
- Robin Bartlett (1993) The Making of Europe: Conquest, Colonisation and Cultural Change, Penguin Books, Harmondsworth.
- Nancy Baster (ed.1972) Measuring Development: The Role and Adequacy of Development Indicators, Frank Cass, London.
- Hanna Batatu (1978) The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.

- Hnna Batatu (1983) The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: some Observations on Their Underlying Causes and Social Character, Georgetown University, Washington DC.
- Hanna Batatu (1999) Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.

William Baumol (1965) Welfare Economics and the Theory of the State, Bell and Sons, London.

J. F. Bayart (1993) The State in Africa: The Politics of the Belly, Longmans, London and New York.

- Abraham Becker et al (1975) The Economics and Politics of the Middle East. American Elsevier Publishing Co., New York.
- Hazem Beblawi and Giacommo Luciani (eds. 1987) The Rentier State, Croom Helm, London.
- Eliezer Be'eri (1969) Army Officers in Arab Politics and Society, Israel University Press, Jerusalem.
- Joel Beinin and Zachary Lockman (1987) Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class 1882-1954, Princeton University Press, Princeton.
- Reinhard Bendix (1977) Nation-Building and Citizenship. University of California Press, Berkeley.
- Gabriel Ben-Dor (1983) State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Post-Colonial State, Praeger, New York.
- Berch Berberoglu (1979) Turkey in Crisis. Zed press, London.
- Ivan Berend and Gyorgi Ranki (1974) Economic Development in East-Central Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Columbia University Press. New York and London.

- Ivan Berend and Gyorgi Ranki (1982) The European Periphery and Industrialization, Cambridge University Press, London.
- Morroe Berger (1957) Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Morroe Berger (1964) The Arab World Today, Doubleday, New York.
- Volker Rolf Berghahn (1979) Militarism: The History of an International Debate 1861-1979, Cambridge University Press, Cambridge Mass.
- Fred Bergsten and William G. Tyler (1973) Leading Issues in International Economic Policy, Lexington Books, Toronto and London.
- Marshall Berman (1983) All That Is Solid Melts Into Air: The Experience of Modernity, Verso, London, 1983.
- Henry Bernstein (ed. 1973) Underdevelopment and Development, Penguin Books, Harmondsworth.
- Ludwig Von Bertalanffy (1972) General Systems Theory, Penguin Books, Harmondsworth.
- Charles Bettelheim (1971) Planification et Croissance Accélérée, Ed. Maspero, Paris.
- Charles Bettelheim (1968) La Transition vers L'Economie Socialiste, Ed. Maspero, Paris.
- Charles Bettelheim (1976) Economic Calculation and Forms of Property: An Essay on the Transition between Capitalism and Socialism, Monthly Review Press, New York.

- Charles Bettelheim (1979) L'économie allemand sous le nazisme, éd. Maspero, Paris.
- P. Bezbakh et al. (1981) Approches de la Transition, Presses Universitaires de Lyon, Lyon.
- Julian Bharier (1971) Economic Development in Iran 1900-1970, Oxford University Press, London.
- Leonard Binder (1976 ed.) The Study of the Middle East, John Wiley & Sons, New York.
- Leonard Binder (1978) In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt, Chicago University Press, Chicago.
- Pierre Bimbaum (1975) La Fin du Politique, Ed. De Seuil, Paris.
- Thomas B. Bimberg and Stephen A. Resnick (1975) Colonial Development: An Econometric Study, Yale University Press, New Haven and London.
- David Blackburn and Geoff Eley (1984) The Peculiarities of German History: Bourgeois Society and Politics in Nineteenth Century Germany, Oxford University Press, Oxford.
- Robin Blackburn (ed. 1977) Ideology in Social Science: Readings in Critical Social Theory, Fontana/Collins, Glasgow.
- T. C. W. Blanning (1986) The Origins of the French Revolutionary Wars, Longmans, London.
- I.V. Blauberg, V.N. Sadovsky, E.G. Yudin (1977) Systems Theory: Philosophical and Methodological Problems, Progress Publishers, Moscow.
- M.F. Bleaney (1976) Underconsumption Theories: A History and Critical Analysis, Lawrence and Wishart, London.

- Lady Anne Blunt (1879) Bedouin Tribes of the Euphrates, edited with a preface and some account of the Arabs and their Horses by W.S. Blunt, 2 vols. In 1, London, Murray.
- Alfred Bonné (1948) State and Economics in the Middle East: A Society in Transition, Routledge, London.
- Volker Bornschier and Christopher Chase-Dunn (1985) Transnational Corporations and Underdevelopment, Praeger, Westport, Conn.
- Morris Bornstein (ed.1966) Comparative Economic Systems: Models and Cases, Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois.
- Bruce Maynard Borthwick (1980) Comparative Politics of the Middle East: An Introduction, Prentice-Hall, Englewood Cliff, NJ.
- Arun Bose (1975) Marxian and Post-Marxian Political Economy, Penguin Books, Harmondsworth.
- Tom Bottomore (ed.1979) Karl Marx, Basil Blackwell, Oxford.
- Tom Bottomore et al. (ed.1983) A Dictionary of Marxist Thought, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Hervé Bourges et Claude Wauther (1979) Les 50 Afriques (2 tomes), Le Seuil, Paris.
- Ralph Bowen (1947) German Theories of the Corporative State, with Special Reference to the Period 1870-1919, McGraw-Hill, New York.
- Fernand Braudel (1979) Civilisation materielle, economie et capitalisme, XVe - XVIIIe siecle, Vol. 3: Le Temps du Monde, Armand Colin, Paris.

- Fernand Braudel (1992) The Structure of Everyday Life (Vol. 1 of Civilization & Capitalism: 15th - 18th Century), University of California Press, Berkeley & Los Angeles.
- Gerald Breese (ed.1969) The City in Newly Developing Countries: Readings in Urbanism and Urbanization, Prentice-Hall, New Jersey.
- Richard Breitman (1981) German Socialism and Weimar Democracy, University of North Carolina Press, Chapel Hill.
- John Breuilly (1982) Nationalism and the State, Chicago University Press, Chicago.
- Anthony Brewer (1980) Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, Routledge and Kegan, London.
- Simon Bromley (1994) Rethinking Middle East Politics: State Formation and Development, Polity Press, Cambridge.
- Michael Baratt Brown (1974) The Economics of Imperialism, Penguin Books, Harmondsworth.
- Edward G. Browne (1953-1956) A Literary History of Persia (4vols.), Cambridge University Press, Cambridge.
- Martin Van Bruinessen (1992) Agha, Shaikh and State: The Social and Political Structures of Kurdistan, Zed Books, London.
- Nikolai Bukharin (1972, originally 1917) Imperialism and World Economy, Merlin Press, London.
- Nikolai Bukharin (1927) The Economic Theory of the Leisure Class, Martin Lawrence, London.
- Nikolai Bukharin (1979, originally 1919) The Politics and Economics of the Transition Period, Routledge and Kegan Paul, London.

- Guy Caire (sous la direction, 1974) Pouvoir, Mythes et Idéologies, Revue tiers-Monde (tome XV, no. 57), Presses Universitaires de France, Paris.
- John Calabrese (ed.1997) The Future of Iraq, The Middle East Institute, Washington DC.
- Rondoe Cameron (1961) France and the Economic Development of Europe 1800-1914, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto (1979) Dependency and Development in Latin America, University of California Press, Berkeley.
- CARDRI (Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq) (ed.1986), Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?, Zed press, London.
- François Caron (1979) An Economic History of Modern France, Columbia University Press, New York.
- E.H. Carr (1947) The Soviet Impact on the Western World, Macmillan, New York.
- E.H. Carr (1966a) The Bolshevik Revolution: vol.2 (The Economic Order), Penguin Books, Harmondsworth.
- E. H. Carr (1966b) The Bolshevik Revolution: vol. 4 (Foundations of a Planned Economy), Penguin Books, Harmondsworth.
- E.H. Carr (1968) The Twenty Years Crisis 1919- 1939: An Introduction to the Study of International Relations, Macmillan, London.
- Manuel Castells (1998) The Information Age: Economy, Society and Culture, vol. 3: End of Millennium, Blackwell, London.

- Francis-Ludwig Castern (1954) The Origins of Prussia, Clarendon Press, Oxford.
- Gerard Chaliand (1977) Revolutions in the Third World, From 1945 to the Present, Harvester press, Hassocks.
- Neera Chandhoke (1995) State and Civil Society: Explorations in Political Theory, Sage Publications, New Delhi and London.
- A.V. Chayanov (1966, originally 1925) The Theory of Peasant Economy (Translated and edited by Daniel Thorner, R.E.F. Smith and Basil Kerblay), Irwin press, London.
- Seah Chee-Meow (ed. 1977) Asian Values and Modernization, Singapore University Press, Singapore.
- Hollis Chenery et al. (1974) Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth, Oxford University Press, London.
- Hollis Chenery and Moises Syrquin (1975) Patterns of Development: 1950 - 1970, Published for the World Bank by the Oxford University Press, Oxford.
- Dominique Chevallier (1971) La société du mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Paul Guethner, Paris.
- Habib K. Chiha (1908) La Province de Bagdad: Son passé , son present, son avenir, Impremerie al Ma'arif, Cairo.
- Szymon Chodak (1973) Societal Development: five Approaches with Conclusions from Comparative Analysis, Oxford University Press, London.
- Ivan Christin (1973) Théorie des Structures et des Systèmes Économiques, Librairie Dalloz, Paris.

- Carlo M. Cipolla (ed.1976) The Fontana Economic History of Europe: Contemporary Economies - 1, Collins/Fontana Books, Glasgow.
- Carlo M. Cipolla (ed.1980) The Fontana Economic History of Europe: The Industrial Revolution, Collins/ Fontana Books, Glasgow.
- Colin Clark (1940) The Conditions of Economic Progress, Macmillan, London.
- Roger Clarke (1972) Soviet Economic Facts 1917-1970, Macmillan, London.
- Henri Claudine (1973) The Communist Movement. From the Comintern to the Cominform, Pelican Books, Harmondsworth.
- Alfred Cobban (1971) The Social Interpretation of the French Revolution, Cambridge University Press, Cambridge.
- Benjamin Cohen (1973) The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence, Basic Books, New York.

Woolsey Cole (1939) Colbert and a Century of French Mercantilism. Frank Cass, London.
- David Collier (ed. 1979) The New Authoritarianism in Latin America, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Ludovic de Contenson (1913) Les Réformes en Turquie D'Asie, Librairie Plon, Paris:
- M. A. Cook (ed.1970) Studies in the Economic History of the Middle East: From the rise of Islam to the Present Day. Oxford University Press, Oxford.

- Charles Cooper and Sidney S. Alexander (eds.1972) Economic Development and Population Growth in the Middle East, American Elsevier Publishing Co., New York.
- John Cooper and Julie Till (1994) The Road to Democracy in Jordan 1952-1993, Gulf Centre for Strategic Studies, London.
- Robert W. Cox (1987) Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History, Columbia University Press, New York.
- Maurice Cranston (1984) Philosophers and Pamphleteers: Political Theorists of the French Enlightenment. Oxford University Press, Oxford.
- R. Cresswell (1975 ed.) Éléments d'ethnologie (2 vols.), A. Collin, Paris.
- Gyorgy Cukor (1974) Strategies of Industrialisation in Developing Countries. Hurst and Co.. London.
- Anthony Cutler, Barry Hindess. Paul Hirst and Athar Hussain (1977) Marx and Capitalism Today, 2 vols., Routledge and Kegan Paul, London.
- Mohammad D. Dakroub (1981) Pouvoir et Parenté chez La Communauté Maronite, Enterprise Universitaire D'Etude et de Publication, Beyrouth.
- Nikolaos Van Dam (1981) The Struggle for Power in Syria: Sectarianism. Regionalism and Tribalism in Politics. 1961 - 1980, Croom Helm. London, (2nd edition).
- Uriel Dann (1969) Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963. Praeger, New York.

- Ajit K. Das Gupta (1974) Economic Theory and the Developing Countries, Macmillan, London.
- Amlan Datta (1973) Perspectives of Economic Development, Macmillan, London.
- Paul David and Melvin Redder (eds.1974) Nations and Households in Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz, Academic Press, New York and London.
- Roderic Hollet Davidson (1964) Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, Princeton University Press, Princeton, N.J.
- Horace Davies (1967) Nationalism and Socialism: Marxist and Labor Theories of Nationalism to 1917, Monthly Review Press, New York.
- Eric Davis (1983) Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920 - 1941, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Eric Davis and Nicolas Gavrielides (eds. 1991) Statecraft in the Middle East: Oil, Historical Memory, and Popular Culture, Florida International University Press, Miami.
- Adeed Dawisha and William Zartman (eds. 1988) Beyond Coercion: The Durability of the Arab State, Croom Helm, London.
- Phyllis Deane (1965) The First Industrial Revolution, Cambridge at the University Press, Cambridge.
- Jane Degras (ed.1956) The Communist International 1919-1943 : Documents, (vol. 1), London.
- Guilain Denoeux (1993) Urban Unrest in the Middle East: A comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon, State University of New York Press, New York.

- John Devlin (1976) The Ba'th Party: A History From Its Origins to 1966, Hoover Institution Press, Stanford.
- Larry Diamond, Juan Linz, and Seymour Lipset (eds. 1988) Democracy in Developing Nations, Lynne Rienner, Boulder, Colo.
- Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds.1993) Capitalism, Socialism, and Democracy Revisited, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London.
- Maurice Dobb (1940) Political Economy and Capitalism, Routledge and Kegan Paul, London.
- Maurice Dobb (1946) Studies in the Development of Capitalism, Routledge and Kegan Paul, London.
- Maurice Dobb (1960a) Soviet Economic Development since 1917, Routledge and Kegan, London.
- Maurice Dobb (1960b) An Essay on Economic Growth and Planning, Routledge and Kegan, London.
- Maurice Dobb (1968) Papers on Capitalism, Development and Planning, Routledeg and Kegan, London.
- Evsey Domar (1957) Esaays in the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, London.
- Martin Doornboos (1978) Not All the King's Men: Inequality as a Political Instrument, The Hague, Mouton Publishers.
- Brian Downing (1992) The Military Revolution and Political Change in Early Modern Europe, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- William Doyle (1980) Origins of the French Revolution, Oxford University Press, Oxford.
- Claude Dubar et Salim Nasr (1976) Les Classes Sociales au Liban,

Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, Paris.

- George Duby (1980) The Three Orders: Feudal Society Imagined, University of Chicago Press, Chicago.
- René Dumont (1966) False Start in Africa, Praeger, New York.
- Peter Earle (ed.1974) Essays in European Economic History 1500-1800, Clarendon Press, Oxford.
- John Eatwell et al. (eds.1990), The New Palgrave Marxian Economics, W. W. Norton & Company, New York and London.
- Alexander Eckstein (ed.1971) Comparison of Economic Systems, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London.
- Eva Ehrlich (1984) Japan: A Case of Catching-Up, Akadémiai Kiado, Budapest.
- Dale Eickelman (1981) The Middle East: An Anthropological Approach, Prentice-Hall Inc., Englewood, Cliffs, New Jersey.
- Samuel Eisenstadt and Stein Rokkan (eds. 1973) Building States and Nations, vol. I, Sage Publications, Beverly Hills.
- Geoff Eley and Ronald Grigor Suny (eds. 1996) Becoming National: A Reader, Oxford University Press, New York.
- Rupert Emerson (1960) From Empire to Nation: The Rise of Self-Assertion of Asian and African Peoples, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Koichi Emi (1963) Government Fiscal Activity and Economic Growth in Japan 1868-1960, The Institute of Economic Research, Hitutsubashi University, Tokyo.
- Arghiri Emmanuel (1972) Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade, New Left Books, London.

- Fredrich Engels (1939, originally 1875) Anti-Dühring: Herr Eugene Dühring's Revolution in Science, International Publishers, New York.
- Fredrich Engels (1884 [several editions later]), Origin of the Family, Private Property and the State, Progress Publishers, Moscow.
- Alexander Erlich (1960) The Soviet Industrialization Debate 1924-1928, Harvard University Press, Harvard, Mass.
- Peter Evans (1979) Dependent Development, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Peter B. Evans. Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.1985) Bringing the State back In, Cambridge University Press, Cambridge.
- Nabih Amin Faris and Mohammed Tawfiq Husayn (1955) The Crescent in Crisis: An Interpretive Study of the Modern Arab World, University of Kansas Press, Lawrence.
- Marion Farouk- Sluglett and Peter Sluglett (1987) Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship, KPI, London & New York.
- Schirin Fathi (1994) Tribe-State Dynamics and the Formation of National Identity, Deutches Orient Institute, Hamburg.
- Hala Fattah (1997) The Politics of Regional Trade in Iraq, Arabia, and the Gulf 1745-1900, New York, State University of New York Press.
- Leila Tarazi Fawaz (1983) Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut, Harvard University Press. Cambridge & London.
- C. H. Feinstein (ed.1969) Socialism, Capitalism and Economic Growth: Essays Presented to Maurice Dobb, Cambridge at the University Press, Cambridge.

- Robert Fernea (1970) Shaykh and Effendi: Changing patterns of Authority among the El-Shabana of Southern Iraq, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Kenneth Fidel (ed. 1973) Militarism in Developing Countries, Dutton, New York.
- Jason L. Finkle and Richard W. Gable (1966 eds.) Political Development and Social Change, Wiley and Sons, New York.
- Sydney Nettleton Fisher (1955) Social Forces in the Middle East, Cornell University Press, Ithaca, NY.
- Sydney Nettleton Fisher (ed. 1963) The Military in the Middle East: Problems in Society and Government, Ohio State University Press, Columbus.
- Michel Foucault (1975) Surveiller et Punir: Naissance de la Prison, Éditions Gallimard, Paris.
- Andre Gunder Frank (1969) Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil, Modern Reader Paperback, London & New York.
- Andre Gunder Frank (1972) Lumpenbourgeoisie: Lumpendevelopment: Dependence, Class, and Politics in Latin America, Monthly Review Press, New York.
- Boris Frankel (1983) Beyond the State? Dominant Theories and Socialist Strategies, Macmillan, London.
- Benjamin M. Friedman (1975) Economic Stabilization Policy: Methods in Optimization, North Holland Publishing Co., Amsterdam - Oxford and American Elsevier Publishing Co., New York.
- Milton Friedman (1962) Capitalism and Freedom, University of Chicago Press, Chicago.

- Francois Furet (1981) Interpreting the French Revolution, Cambridge University Press, Cambridge.
- Francois Furet and Mona Ozouf (1988) Dictionnaire Critique de la Revolution Francaise, Flammarion, Paris.
- Celso Furtado (1964) Development and Underdevelopment, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.
- Celso Furtado (1981) Créativité et Dépendance, Pressess Universitaires de France, Paris.

Rony Gabbay (1978) Communism and Agrarian Reform in Iraq, Croom Helm, London.
- John Kenneth Galbraith (1967) The New Industrial State, Houghton Mifflin, Boston, Mass.
- D. Ross Gandy (1979) Marx and History, University of Texas Press, Austin and London.
- Claude Geffre and Jean-Pierre Jossua (eds. 1989) 1789: The French Revolution and the Church, T. & T. Clark, Edinburgh.
- Ernest Gellner and John Waterbury (eds. 1977) Patrons and Clients in Mediterranean Societies, Duckworth, London.
- Ernest Gellner (1983) Nations and Nationalism, Cornell University press, Ithaca, New York.

Ernest Gellner (1994) Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals, Allen Lane, The Penguin Press, New York.
- Haim Gerber (1987) The Social Origins of the Modern Middle East, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado.
- Tomas Gerholm (1977) Market, Mosque and Mafrag: Social Inequality in a Yemeni Town, University of Stockholm, Stockholm.

- Alexander Gerschenkron (1962) Economic Backwardness in Historical Perspective, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts.
- Zouhair Ghazzal (1993) L'Économie Politique de Damas Durant Le XIX Siècle: Structures Traditionnelles et Capitalism, Institut Français de Damas, Damas.
- M. Reza Ghods (1989) Iran in the Twentieth Century, Lynne Reinner Publishers, Boulder, CO.
- H. A. R. Gibb and H. Bowen (1951) Islamic Society and the West, Oxford University Press, London.
- Ralph Gibson and Martin Blinkhorn (eds. 1991) Landownership and Power in Modern Europe, Harper Collins, London.
- Anthony Giddens (1971) Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim and Max Weber, Cambridge University Press, Cambridge, Mass.
- Anthony Giddens (1981) A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 1: Power, Property and the State. Macmillan, London.
- Anthony Giddens (1985) A Contemporary Critique of Historical Materialism. Vol. 2: The Nation- State and Violence, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.
- Anthony Giddens and David Held (eds. 1982) Classes, Power, and Conflict: Classical and Contemporary Debates, University of California Press, Berkeley.
- Paul Gilbert (1998) The Philosophy of Nationalism, Westview Press, Oxford.

- John Gillis (1977) The Development of European Society 1770-1870, Houghton Mifflin, Boston.
- Katherine Glavanis and Pandali Glavanis (eds. 1990) The Rural Middle East: Peasant Lives and Modes of Production, Zed Books, London.
- Ellis Goldberg et al. (eds.1993) Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society, University of Washington Press, Seattle and London.
- Joseff Goldman and Karl Kouba (1969) Economic Growth in Czechoslovakia: An Introduction to the Theory of Economic Growth under Socialism, Akademia Publishing House of the Czechoslovak Academy of Sciences, Prague.
- Robert Goldstein (1983) Political Repression in Nineteenth-Century Europe, Croom Helm, London.
- Pierre Goubert (1969) L'ancien régime: la société. Armand Colin, Paris.
- J. D. Gould (1972) Economic Growth in History: Survey and Analysis, Methuen & Co., London.
- Antonio Gramsci (1971) Selections from the Prison Notebooks, Lawrence & Wishart, London.
- Liah Greenfeld (1992) Nationalism: Five Roads to Modernity, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Donald Greer (1935) The Incidence of Terror during the French Revolution, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- James Gregor (1979) Italian Fascism and Developmental Dictatorship, Princeton University Press, Princeton, NJ.

- Keith Griffin (1989) Alternative Strategies for Economic Development, Macmillan, London.
- Roy Richard Grinker & Christopher B. Steiner (eds.1997) Perspectives on Africa: A Reader in Culture, History, and Representation, Blackwell Publishers, Cambridge, Mass.
- Vivian R. Gruder (1968) «The Royal Provincial Intendants», Cornell University Press, New York.
- Kurt Grunwald and Joachim Ronall (1960) Industrialization in the Middle East, Council for Middle Eastern Affairs Press, New York.
- A. et A. Guerreau (1978) L'Irak: Développement et Contradictions, Le Sycomore, Paris.
- J.L. Guigo (1982), La Rente Fonciere: Les Theories at leur Evolution depuis 1650, Economica, Paris.
- H.J. Habbakuk and M. Postan (eds.1965) The Cambridge History of Europe ,Vol. VI, Cambridge University Press, Cambridge.
- Everett E. Hagen (ed.1963) Planning Economic Development. Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology, Irwin, Homewood, Illinois.
- Sylvia Haim (ed. 1962) Arab Nationalism: A Reader, University of California Press, Berkeley.
- Fred Halliday (1996) Islam and the Myth of Confrontation, I.B. Tauris, London
- Sandra Halperin (1997) In the Mirror of the Third World: Capitalist Development in Modern Europe, Cornell University Press, Ithaca and London.

- Manfred Halpern (1963) The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, Princeton University Press, Princeton, NJ.

Sai'd Hamada (1938) The Economic System of Iraq, American Press, Beirut

- Sami Hanna and George Gardner (eds. 1969) Arab Socialism: A Documentary Survey, University of Utah Press, Salt Lake City.
- Bent Hansen and Girgis A. Marzouk (1965) Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North-Holland Publishing Co., Amsterdam.
- A. H. Hanson (1965) Public Enterprise and Economic Development, Routledge and Kegan, London.
- Ilya Harik and Susan Randolph (1979) Distribution of Land, Employment and Income in Rural Egypt, Cornell University, Center for International Studies, Ithaca, NY.
- Friedrich Hayek (1948) Individualism and Economic Order, University of Chicago Press, Chicago.
- Fran Hazelton (ed.1994) Iraqi since the Gulf War: Prospects for Democracy, Zed Press, London.
- G.W. Hegel (1900, originally published in 1840) Lectures on the Philosophy of History, George Bell and Sons, London.
- G.W. Hegel (1942) Philosophy of Right, Oxford University Press, Oxford.
- David Held (ed.1993) Prospects for Democracy: North, South, East, West. Polity Press, Cambridge, 1993.
- F. W. J. Hemmings (1987) Culture and Society in France 1789-1848, Leicester University press, Leicester and London.

- William Otto Henderson (1958) The State and the Industrial Revolution in Prussia 1740-1870, Liverpool University Press, Liverpool.
- Zvi Yehuda Hershlag (1975) The Economic Structure of the Middle East, E.J. Brill, Leiden.
- Zvi Yehuda Hershlag (1980) Introduction to the Modern Economic History of the Middle East, (2nd. Edition), E.J. Brill, Leiden.
- John Hicks (1969) Capital and Growth, Clarendon Press, London.
- Rizkallah Hilan (1969) Culture et Développement en Syrie et dans lea Pays Arabes, Anthropos, Paris.
- Rodney H. Hilton (ed.1976) The Transition from Feudalism to Capitalism, New Left Books, London.
- Barry Hindess and Paul Hirst (1977) Precapitalist Modes of Production, Routledge and Kegan, London.
- Raymond A. Hinnebusch (1989) Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Economy of Rural Development, Westview Press, Boulder.
- Raymond A. Hinnebusch (1990) Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant, Westview Press, Oxford.
- Albert O. Hirschman (1958) The Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Haven, Connecticut.
- Albert O. Hirschman (1981) Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond, Cambridge University press, Cambridge.
- Eric J. Hobsbawm (1962) The Age of Revolution 1789-1848, Widenfield and Nicolson, London.

- Eric J. Hobsbawm (ed.1965) Karl Marx: Pre-Capitalist Economic Formations, International Publishers, New York.
- Eric J. Hobsbawm (1969) Industry and Empire, Penguin Books, Harmondsworth.
- Eric J. Hobsbawm (1991) Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality, Cambridge University Press, Cambridge.
- Geoffrey Hodgson (1993) Economics and Evolution: Bringing Life Back into Economics, Polity Press, Cambridge.
- John Holloway and Sol Picciotto (eds.1978) State and Capital: A Marxist Debate, Edward Arnold, London.
- P.M. Holt (1970) Introduction to the Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London.
- P. M. Holt, Ann Lambton, Bernard Lewis (1970) The Cambridge History of Islam, vol. 2B, Cambridge University Press, Cambridge.
- Ankie Hoogvelt (1978) The Sociology of Developing Societies, Macmillan, London.
- Nicholas Hopkins and Saad Eddin Ibrahim (eds. 1985), Arab Society: Social Science Perspectives, American University in Cairo, Cairo.
- Derek Hopwood, Habib Ishow and Thomas Koszinowski (eds. 1993) Iraq: Power and Society, Ithaca Press, Reading.
- David Horowitz (ed.1968) Marx and Modern Economics, Monthly Review Press, New York.
- Irving Louis Horowitz (1972) Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification, Oxford University Press, New York.

- Branco Horvat (1964) Towards a Theory of Planned Economy, Yugoslav Institute of Economic Research, Beograd.
- M.C. Howard and J.E. King (1976) The Economics of Marx, Penguin Books, Harmondsworth.
- Bert F. Hoselitz et al. (eds. 1960) Theory of Economic Growth, Free Press of Glencoe, Illinois.
- Albert H. Hourani (1947) Minorities in the Arab World, Oxford University Press, London.
- Albert H. Hourani (1961) A Vision of History, Library Khayyats, Beirut.
- Harry Nicholas Howard (1963) The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East, Khayat Library, Beirut.
- Michael Howard (1976) War in European History, Oxford University Press, New York.
- M.C. Howard and J.E. King (eds.1976) The Economics of Marx, Penguin Books, Harmondsworth.
- Miroslav Hroch (1985) Social Conditions of National Revival in Europe; A Comparative Analysis of the Social Composition of Patriotic Groups among the Smaller European Nations, Cambridge University Press, London.
- Henry Stuart Hughes (1958) Consciousness and Society: The Reorientation of European Social Thought, 1890-1930, Vintage Books, New York.
- Alan Hunt (ed. 1977) Class and Class Structure, Lawrence and Wishart, London.

- Lynn Hunt (1984) Politics, Culture, and Class in the French Revolution, University of California Press, Berkeley.
- Samuel Huntington (1957) The Theory and Politics of Civil-Military Relations, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Samuel Huntington and Clement Henry Moore (eds. 1970) Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One-Party Systems, Basic Books, New York.
- Jacob Hurewitz (1969) Middle East Politics: The Military Dimension, Praeger, New York.
- Mahmoud Hussein [Pseudonym] (1975) Class Struggle in Egypt 1945-1970, Monthly Review Press, New York.
- IBRD (International Bank for Reconstruction and Development) (1955) The Economic Development of Syria, Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Arnauld Imatz (1978) Jose Antonio et la Phalange Espagnole, éd. Albatroz, Paris.

Philip Willard Ireland (1947) Iraq: A Study in Political Development, Jonathan Cape, London.

- Charles Issawi and Muhammed Yeganeh (1962) The Economics of Middle Eastern Oil, Faber and Faber, London.
- Charles Issawi (ed.1966) The Economic History of the Middle East 1800-1914, Chicago University Press, Chicago and London.
- Charles Issawi (1980) The Economic History of Turkey 1914 - 1980, University of Chicago Press, Chicago.

- Charles Issawi (1988) The Fertile Crescent 1800 - 1914: A Documentary Economic History, Oxford University Press, New York and Oxford.
- Farhang Jalal (1972) The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965, Frank Cass, London.
- Kenneth Jameson and Charles Wilber (eds. 1979) Directions in Economic Development, University of Notre Dame Press, Notre Dame.
- James Jankowski and Israel Gershoni (eds.1997) Rethinking Nationalism in the Middle East, Columbia University Press, New York.
- Morris Janowitz (1977) Military Institutions and Coercion in Developing nations, Chicago University Press, Chicago.
- Bob Jessop (1982) The Capitalist State: Marxist Theories and Methods, Martin Robertson, Oxford.
- Bob Jessop (1990) State Theory: Putting Capitalist States in their Place, Polity Press, London.
- Harry Johnson (ed.1967) Economic Nationalism in Old and New States, The University of Chicago Press, Chicago.
- John Johnson (ed. 1967) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton University press, Princeton, NJ.
- James Joll (1976) Europe Since 1870: An International History, Pelican Books, Harmondsworth.
- Paul Jureidin and R. D. McLaurin (1984) Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes, Georgetown University, Washington DC.
- J.A. Kahl (1976) Modernization, Exploitation and Dependency in Latin America, Transaction Books, New Jersey.

- Michal Kalecki (1972) Selected Essays on the Economic Growth of the Socialist and Mixed Economy, Cambridge University Press, London.
- Michal Kalecki (1975) Essays on Developing Economies, Harvester Press, Hassocks.
- Eliyahu Kanovski (1985) What's Behind Syria's Current Economic Problems, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv.
- Kemal Karpat (1959) Turkey's Politics: The Transition to a Multi-Party System, Princeton University Press, Princeton.
- Karl Kautsky (1946) Social Democracy versus Communism, Rand School Press, New York.
- Karl Kautsky (1975) Socialism and Colonial Policy, Anthol Books, Belfast.
- Geoffrey Kay (1975) Development and Underdevelopment: A Marxist Analysis, St. Martin Press, New York.
- John Keane (1988) Democracy and Civil Society, Verso, London and New York.
- Elie Kedourie (1984) The Chatham House Version and Other Middle Eastern Studies, University Press of New England, Hanover.
- Elie Kedourie (1992) Politics in the Middle East, Oxford University Press, Oxford.
- Abbas Kelidar (ed.1979) The Integration of Modern Iraq, Croom Helm, London.
- Tom Kemp (1973) Industrialization in Nineteenth Century Europe, Longmans, London.

- Paul Kennedy (1989) The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, Vintage Books, New York.
- Malcolm Kerr (1965) The Arab Cold War (1958-1964), The Royal Institute of International Affairs, London.
- John Maynard Keynes (1988 originally published 1919) The Economic Consequences of the Peace, Penguin Books, Harmondsworth.
- Majid Khadduri (1960) Independent Iraq: A Study of Iraqi Politics, 1932-1958, Oxford university Press, Oxford.
- Majid Khadduri (1969) Republican Iraq: A Study of iraqi Politics since the Revolution, Oxford University Press, Oxford.
- Majid Khadduri (1978) Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics Since 1968, The Middle East Institute, Washington DC.
- Tarif Khalidi (ed. 1984) Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, American University of Beirut, Beirut.
- Samir al-Khalil (1989) Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq, Hutchinson Radius, London.
- Dina Rizk Khoury (1997) State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834, Cambridge University Press, Cambridge.
- Enver Khoury (1970) The Patterns of Mass Movements in Arab Revolutionary Progressive States, Mouton, The Hague.
- Philip S. Khoury (1983) Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920, Cambridge University Press, Cambridge.

- Philip S. Khoury (1988) Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Philip S. Khoury and Joseph Kostiner (eds.1990), Tribes and State Formation in the Middle East, University of California Press, Berkeley and Los Angeles.
- Eberhart Kienle (1990) Ba'th vs. Ba'th; The Conflict between Syria and Iraq 1968-1989, I.B. Tauris & Co, London & New York.
- V.G. Kiernan (1974) Marxism and Imperialism, Edward Arnold, London.
- Charles Kindleberger (1964) Economic Growth in France and Britain 1851-1950, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- L.C.A. Knowles (1921) The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain During the Nineteenth Century, London.
- Hans Kohn (1955) Nationalism: Its Meaning and History, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Leszek Kolakowski (1978a) Main Currents of Marxism: Its Origins, Growth and Dissolution, Volume 2: The Golden Age, Oxford University Press, New York.
- Leszek Kolakowski (1978b) Main Currents of Marxism: Its Origins, Growth and Dissolution, Volume 3: The Breakdown, Oxford University Press, New York.
- Roman Kolkowicz and Adrezes Korbonski (eds. 1982) Soldiers, Peasants and Bureaucrats: civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies. Allen and Unwin, London.

- B.Köpeczi, A. Souboul, E.H. Balázs, D. Kosáry (eds.1985) L' Absolutisme Éclairé, Akadémiai Kiadó, Budapest et Éditions du CNRS, Paris.
- Karima Korayem (1990) Adjustment and Equitable Growth: The Case of Egypt, OECD, Paris.
- Karima Korayem (1994) Poverty and Income Distribution in Egypt, Third World Forum, Cairo.
- Karl Korsch (1970, originally 1923) Marxism and Philosophy, New Left Books, London.
- Witold Kula (1976) An Economic Theory of the Feudal System: Towards a Model of the Polish Economy 1500 - 1800, NLB, London.
- Simon Kuznets (1967) Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread, Yale University Press, New Haven, Connecticut.
- Simon Kuznets (1971) Economic Growth of Nations: Total Output and Production Structure, The Belknap Press at Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Simon Kuznets, William E. Moore and Joseph Spingler (eds.1955) Economic Growth: Brazil, India and Japan, Duke University Press.
- Boutros Labaki (1984) Introduction à L'Histoire Economique du Liban: Soie et Commerce Extérieur en Fin de Période Ottomane (1840-1914), Publication de L'Université Libanaise, Beyrouth.
- George Labica (Directeur de la Publication, 1982) Dictionnaire Critique du Marxisme, PUF, Paris.
- Ernesto Laclau (1979) Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism, Fascism, Populism, Verso Edition, London.

- Deepak Lal (1983) The Poverty of Development Economics, Institute of Economic Affairs, London.
- Sanjaya Lall (1981) Developing countries in the International Economy, Macmillan, London.
- Jacob Landau (ed. 1972) Man, State and Society in the Contemporary Middle East, Praeger, New York.
- David S. Landes (1969) The Unbound Prometheus: Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present, Cambridge University Press, Cambridge.
- David S. Landes (1979) Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt, Harvard University press, Cambridge, Mass.
- Oscar Lange (1963) Political Economy, vol. 1, PWN, Warsaw.
- Oscar Lange (1970) Papers in Economics and Sociology, Pergamon Press, London and PWN, Warszawa.
- Ira Lapidus (1967) Muslim Cities in the Later Middle Ages, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Ira Lapidus (ed.1969) Middle Eastern Cities: A Symposium on Ancient Islamic and Contemporary Middle Eastern Urbanism, Berkeley and Los Angeles.
- Walter Laqueur (1956) Communism and Nationalism in the Middle East, Routledge and Kegan Paul, London.
- Walter Laqueur (1972) The Struggle for the Middle East, Penguin Books, Harmondsworth.
- Walter Laqueur (ed.) (1982) Fascism: A Reader's Guide, Penguin Books, Harmondsworth.

- Abdallah Laroui (1976) The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?, University of California Press, Berkeley.
- André Latron (1936) La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale, Institut Francais de Damas, Damas.
- Fred H. Lawson (1996) Why Syria Goes to War: Thirty Years of Confrontation, Cornell University Press, Ithaca.
- Marnia Lazreg (1976) The Emergence of Classes in Algeria, Westview Press, Boulder, Colorado.
- George Lefebvre (1947) The Coming of the French Revolution, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Henri Lefebvre (1977) De l'État: Le Mode de Production Étatique, éd. 10/18, Paris.
- Harvey Leibenstein (1957) Economic Backwardness and Economic Growth, John Wiley and Sons, New York.
- George Lenczowski (1962) The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, Ithaca, NY.
- George Lenczowski (ed. 1975) Political Elites in the Middle East, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, DC.
- Vladimir I. Lenin (1974, originally 1899) The Development of Capitalism in Russia, Progress Publishers, Moscow.
- Vladimir I. Lenin (1948, originally 1918) Imperialism: The Highest stage of Capitalism, Lawrence and Wishart, London.
- Vladimir I. Lenin (1983) Le Capitalisme d'Etat dans la Période de la Transition vers le Socialisme (recueil de textes), éd. De Progrés, Moscou.

- Wassily Leonteif (ed.1976) Structure, System and Economic Policy, British Association for the Advancement of Science, London.
- Daniel Lerner (1964) The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East, The Free Press, Glencoe, Ill.
- Claude Lévi-Strauss (1978) Tristes Tropiques, Penguin Books, Harmondsworth.
- Claude Lévi-Strauss (1987) Anthropology & Myth: Lectures 1951-1982, Basil Blackwell, London.
- Marion Levy Jr. (1966) Modernization and the Structure of Societies: A Setting for International Affairs, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- W. Arthur Lewis (1965) Theory of Economic Growth, Unwin University Books, London.
- Fredrick (Friedrich) List (1856, originally 1841) The National System of Political Economy, JP Lippincott & Co., Philadelphia.
- Ian M. D. Little, Tibor Scitovsky and M. Scott (1970) Industry and Trade in Some Developing Countries, Oxford University Press, Oxford.
- I. Livingston (ed.1971) Economic Policy for Development, Penguin Books, Harmondsworth.
- John Locke (1991; originally published 1691) Two Treatises on Government, Cambridge University Press, Cambridge.
- William Lockwood (ed.) (1955) The Economic Development of Japan: Growth and Structural Change 1869-1938, Oxford University Press, London.

- Willaim Lockwood (ed.) (1965) The State and Economic Enterprises in Japan, Princeton University Press, New Jersey.
- Stephen H. Longrigg (1925) Four Centuries of Modern Iraq, Clarendon Press, Oxford (Beirut Reprint 1968).
- Stephen Longrigg (1968) Oil in The Middle East: Its Discovery and Development, Oxford University Press, London.
- Elisabeth Longuenesse, Guilbert Beaugé et Michel Nancy (1986) Communauté Villageoises et Migrations de Main-D'Œuvre au Moyen-Orient, Centre D'études et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain, Paris.
- Gregory Luebbert (1991) Liberalism, Fascism, and Social Democracy: Social Classes and the Political Origins of Regimes in Interwar Europe, Oxford University Press, New York.
- George Lukacs (1971; originally published in 1923) History and Class Consciousness, Merlin Press, Cambridge, Mass.
- Rosa Luxemburg (1963, originally 1913) The Accumulation of Capital, Routledge and Kegan Paul, London.
- Thomas Lyell (1923) The Ins and Outs of Mesopotamia, A.M. Philpot Ltd., London.
- Robert Mabro (1974) The Egyptian Economy (1952-1972), Clarendon Press, Oxford.
- Robert Mabro and Samir Radwan (1976) The Industrialization of Egypt 1938-1973: A Study of Growth and Performance, Oxford University Press, Oxford.
- Maria A. Macciocchi (ed.) (1976) Eléments Pour une Analyse du Fascisme, (2 tommes), éd.10/18, Paris.

- Angus Maddison (1964) Economic Growth in the West: Comparative Experience in Europe and North America, Allen and Unwin, London.
- Angus Maddison (1990) The World Economy in the Twentieth Century, Development Centre of Studies, Paris.
- Zedeněk Mador et Hélène Rostello (1969) Le Rôle de l'Etat dans la Reglementation de l'Economie Capitaliste et Socialiste, Institut Universitaired'Etudes Européenes de Turin.
- Harry Magdoff (1968) The Age of Imperialism, Monthly Review Press, New York.
- John Maguire (1978) Marx's Theory of Politics, Cambridge University Press, Cambridge.
- Kanan Makiya (1993) Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World, W.W. Norton & Company, New York and London.
- Ragaei el Mallakh et al. (1980) Capital Investment in the Middle East: The Use of Surplus Funds for Regional Development, Praeger Publishing House, New York.
- Ernest Mandel (1968) Marxist Economic Theory, (2 volumes), Monthly Review Press, New York.
- Ernest Mandel (1975) Late Capitalism, New Left Books, London.
- Michael Mann (ed. 1990) The Rise and Decline of the Nation State, Basil Blackwell, Cambridge, Mass.
- John M. Mantias (1976) The Structure of Economic Systems, Yale University Press, New Haven and London.

- Moshe Ma'oz (1968) Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Clarendon Press, Oxford.
- Moshe Ma'oz and Avner Yaniv (1986 eds.) Syria under Assad, Croom Helm, London.
- Ibrahim Maroun (1986) L'économie pétroliere pour L'économie de guerre permanente: Etude socio-économique des problèmes du développement en Irak, Publication de L'Université Libanaise, Beyrouth.
- Phebe Marr (1985) The Modern History of Iraq, Westview Press, Boulder.
- Karl Marx (1971, originally 1859) A Contribution to the Critique of Political Economy, Lawrence & Wishart.
- Karl Marx (1977, originally 1867) Capital: A Critique of Political Economy, Vol. I, Vintage, New York.
- Karl Marx (1973) Grundrisse, Penguin, Harmondsworth.
- Karl Marx (1977) «The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte», in Karl Marx Surveys from Exile, The Pelican Library, London.
- Karl Marx and Fredrich Engels (1989, originally appeared in 1845) The German Ideology, Progress Publishers and Lawrence & Wishart, Moscow and London.
- Edward S. Mason (1961) Economic Planning in Underdeveloped Areas: government and Business, (2nd. Edition), Fordham University Press, New York.
- Gilberto Mathias et Pierre Salama (1983) L'Etat Surdévelopé: Des Métropoles au Tiers Monde, La Découverte / Maspero, Paris.

- Peter Mathias (1969) The First Industrial Nation: An Economic History of Britain, 1700-1914, Methuen, London.
- David McDowall (1996) A Modern History of the Kurds, I. B. Tauris, London & New York.
- David McLellan (1984) Marx: The First Hundred Years, Fontana, Glasgow.
- Donald McQuarie (ed.1978) Marx: Sociology, Social Change, Capitalism, Quartet Books, London.
- Gerald Meier (ed.1978) Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, London.
- Meir Merhav (1969) Technological Dependence, Monopoly and Growth, Pergman Press, Oxford
- Manus Midlarsky (ed. 1992) The Internationalization of Communal Strife, Routledge, London and New York.

  Joel Migdal (1988) Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World, Princeton University Press, Princeton.
- Ralph Miliband (1969) The State in Capitalist Society, Basic Books Inc., New York.
- Ralph Miliband (1983) Class Power and State Power: Political Essays, Verso, London.
- Ralph Miliband (1991) Divided Societies: Class Struggle in Contemporary Capitalism, Oxford University Press, Oxford.
- Ralph Miliband and John Saville (eds.1977) The Socialist Register 1977, The Merlin Press, London.

- Ralph Miliband and Leo Panitch (eds.1990) Socialist Register 1990: The Retreat of the Intellectuals, Merlin Press, London.
- C. Wright Mills (1956) The Power Elite, Oxford university Press, London, New York.
- James Mirrless and N.H. Stern (eds.1973) Models of Economic Growth, The International Economic Association, Macmillan, London.
- Timothy Mitchell (1988) Colonizing Egypt, Cambridge University press, Cambridge, Mass.
- Barrington Moore Jr. (1966) The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Beacon Press, Boston.
- Cynthia Taft Morris and Irma Adelman (1988) Comparative Patterns of Economic Development, 1850-1914, Johns Hopkins university Press, Baltimore.
- William Morris (ed.1980) The American Heritage Dictionary of the English Language, American Heritage Publishing Co. and Houghton Mifflin Company, Boston.
- Chantal Mouffe (ed. 1979) Gramsci and Marxist Theory, Routledge and Kegan Paul Ltd., London.
- Lewis Mumford (1973) City Development: Studies in disintegration and Renewal, Greenwood Press, Westport, Conn.
- William Murdoch (1980) The Poverty of Nations: The Political Economy of Hunger and Population, Johns Hopkins University Press, Baltimore.

- Laurie Mylroie (1991) The Future of Iraq, The Washington Institute for Near Eastern Policy, Washington DC.
- Gunnar Myrdal (1957) Economic Theory and Under-Developed Regions, Duckworth, London.
- Gunnar Myrdal (1968) Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, (3 volumes), Pelican Books, Harmondsworth.
- Gunnar Myrdal (1971) The Challenge of World Poverty, Pelican Books, Harmondsworth.
- Said El Naggar (ed. 1989) Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Yitzhak Nakash (1994) The Shi'is of Iraq, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.
- Manning Nash (1984) Unfinished Agenda: The Dynamics of Modernization in Developing Nations, Westview press, Boulder, Colo.
- Abbas al Nasrawi (1968) Financing Economic Development in Iraq: The Role of Oil in a Middle Eastern Economy, Praeger Publishers, New York.
- John U. Nef (1964) «Les fondements culturels de la civilisation moderne», Payot, Paris.
- Cary Nelson & Lawrence Grossberg (eds.1988) Marxism and the Interpretation of Culture, University of Illinois Press, Urbana & Chicago.
- Tim Niblock (ed.1982a) Iraq: The Contemporary State, Croom Helm and Centre for Arab Gulf Studies, London & Exeter.

- Tim Niblock (ed. 1982b) State, Society and Economy in Saudi Arabia, Croom Helm, London.
- Tom Nieuwenhuis (1982) Politics and Society in Early Modern Iraq: Mamluk pashas, Tribal Shaykhs and Local Rule Between 1802 and 1831, Matinus Nijhoff Publishers, The Hague.
- C.A.O. Nieuwenhuijze (1965) Social Stratification in the Middle East: An Interpretation, Brill, Leiden.
- C.A.O. Van Nieuwenhuijze (ed. 1977) Commoners, Climbers and Notables: A Sampler of Studies on Social Ranking in the Middle East, E.J. Brill, Leiden.
- Peter Nore and Terisa Turner (eds. 1980) Oil and Class Struggle, Zed Press, London.
- Douglas C. North and Robert Paul Thomas (1973) The Rise of the Western World: A New Economic History, Cambridge University Press, New York.
- Augustus R. Norton (ed.) (1995) Civil Society in the Middle East, (2 volumes), New York.
- Alec Nove (1969) An Economic History of the USSR, Penguin Books, Harmondsworth.
- Alec Nove (1983) The Economics of Feasible Socialsim, George Allen & Unwin, London.
- Patrick O'Brien (1966) The Revolution in Egypt's Economic System, Oxford University Press, London.
- Harvey O'Connor (1955) The Empire of Oil, Monthly Review Press, New York.

- James O'Connor (1974) The Corporation and the State: Essays in the Theory of Capitalism and Imperialism, Harper and Row, New York.
- Guillermo O'Donnell and Phillippe Schmitter (1986) Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Richard Overy (ed. 2001) The Times History of the World. Times Books. London.
- David and Marina Ottaway (1978) Ethiopia, Empire in Revolution, Africana Publishing House, New York.
- Roger Owen (1992) State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, Routeldge, London and New York.
- Roger Owen (1993) The Middle East in the World Economy 1800 - 1914, I.B. Tauris & Co., London, New York.
- Roger Owen and Şevket Pamuk (1999) A History of the Middle East Economies in the Twentieth Century, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Roger Owen and Bob Sutcliffe (eds.1972) Studies in the Theory of Imperialism, Longman, London.
- Ivan Oxaal, Tony Barnet and David Booth (eds.1975) Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa, Routledge & Kegan Paul, London.
- Robert Packenham (1992) The Dependency Movement: Scholarship and Politics in Development Studies, Harvard University Press, Cambridge, Mass.

- R. R. Palmer and Joel Colton (1978) A History of the Modern World, Alfred Knopf, New York.
- Alan Peacock and Gerald Hauser (eds. 1965) Government Finance and Economic Development, OECD, Paris.
- Nubar Pasha (1983) Memoires de Nubar Pasha (Introduction et Notes de Mirrit Boutros Ghali), Librairie du Liban, Beyrouth.
- D. H. Pennington (1970) Seventeenth-Century Europe, Longmans, London.
- Edith Penrose (1971) The Growth of Firms, Middle East Oil and Other Essays, Frank Cass, London.
- Edith and E. F. Penrose (1978) Iraq: International Relations and National Development, Westview Press, Boulder.
- Amos Perlmutter (1981) Modern Authoritarianism: A Comparative Institutional Analysis, Yale University Press, New Haven.
- Charles Petit-Dutoillis (1971, originally 1931) La Monarchie Féodale en France et en Angleterre, Albin Michel, Paris.
- Tabitha Petran (1972) Syria: A Modern History, Praeger, New York.
- James Petras (1978) Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World, Monthly Review Press, New York.
- Thomas Philipp (ed.1992) The Syrian Land in the 18th and 19th Century: The Common and the Specific in the Historical Experience, Franz Steiner Verlag, Stuttgart.
- Kees van der Pijl (1998) Transnational Classes and International Relations, Routledge, London.
- Gianfranco Poggi (1978) The Development of the Modern State: A sociological Introduction, Hutchinson, London.

- Karl Polanyi (1944) The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time, Beacon Press, Boston.
- Karl Polanyi, Conrad M. Arsenberg and Harry W. Pearson (eds.1957) Trade and Market in the Early Empire, Glencoe, Free Press.
- Sidney Polard (1981) Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760-1970, Oxford University Press, Oxford.
- William Polk (1963) The Opening of South Lebanon, 1788-1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- William .R. Polk and Richard L. Chambers (eds.1968) Beginning of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century, University of Chicago Press, Chicago.
- B. Porchnev (1979) Essai D'Économie Politique du Féodalisme, éditions du Progrès, Moscou.
- Nicos Poulantzas (1968) Pouvoir Politique et Classes Sociales (2 tommes), éd. Maspero, Paris.
- Nicos Poulantzas (1970) Le Fascisme et les Dictatures, éd. Maspéro, Paris.
- Nicos Poulantzas (sous la direction de, 1976) La Crise de L'État, PUF Politiques, Paris.
- Evgeny Preobrazhensky (1965, originally published in 1926) The New Economics. The Clarendon Press, London.

Itmar Rabinovitch (1972) Syria under the Ba'th 1963-1966: The Army-Party Symbiosis, Israel Universities Press, Jerusalem.
- Samir Radwan (1974) Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1962-1967, Ithaca Press, London.

- Samir Radwan (1977) Agrarian Reform and Rural Poverty in Egypt 1925-1975, International Labor Organization, Geneva.
- Marc Raffinet et Pierre Jacquemot (1977) Le Capitalism d'Etat Algérien», éd. Maspero, Paris.
- Gustav Ranis (ed.1971) Government and Economic Growth, Yale University Press, New Haven and London.
- Gustav Ranis and T. P. Schultz (eds. 1988) The State of Development Economics: Progress and Perspectives, Basil Blackwell, Oxford.
- Madawi al- Rasheed (1998) Iraqi Assyrian Christians in London: The Construction of Ethnicity, The Edwin Mellen Press, Lewiston, NY.
- Andrew Rathmell (1995) Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria, 1949-1961, I. B. Tauris, London.
- André Raymond (1985) Grandes villes arabes a l'époque ottomane, éditions Sindbad, Paris.
- Pierre-Phillip Rey (1971) Colonilaisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme: exemple de la «Comilog» au Congo-Brazaville, éd. Maspero, Paris.
- Pierre - Philippe Rey (1973), Les Alliances de Classes, éd. Maspero, Paris.
- Lloyd Reynolds (1985) Economic Growth in the Third World, 1850-1980, Yale University Press, New Haven.
- Robert Rhodes (ed.1970) Imperialism and Underdevelopment: A Reader, Monthly Review Press, New York.

- David Ricardo (1971, originally 1817) Principles of Political Economy and Taxation, Penguin Books, Harmondsworth.
- Claudius James Rich (1836) Narrative of a Residence in Koordistan and of the Site of Ancient Nineveh; with Journal of a Voyage Down the Tigris to Bagdad and an Account of a Visit to Shirauz and Persepolis, 2 vols., James Duncan, London.
- Alan Richards (1982) Egypt's Agricultural Development, 1800-1980: Technical and Social Change, Westview Press, Boulder, Colo.
- Alan Richards and John Waterbury (1990) A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development, Westview Press, Boulder, Colorado.
- John Richmond (1977) Egypt, 1798-1952: Her Advance towards a Modern Identity, Columbia University Press, New York.
- Hugh Roberts (1979) An Urban Profile of the Middle East, Croom Helm, London.
- E.A.G. Robinson (ed.1966) Problems in Economic Development, The International Economic Association, Macmillan, London.
- Joan Robinson (1979) Aspects of Development and Underdevelopment, Cambridge University Press, Cambridge.
- P. Robson and D.A. Lury (eds.1969) The Economics of Africa, George Allen and Unwin, London.
- Maxime Rodinson (1974) Islam and Capitalism, Penguin Books, Harmondsworth.
- Hans Rosenberg (1958) Bureaucracy, Aristocracy and Autocracy: The Prussian Experience 1660-1815, Harvard University Press, Cambridge, Mass.

- Henry Rosovsky (1961) Capital Formation in Japan 1868- 1940, The Free press of Glencoe, New York.
- Walt W. Rostow (1960) The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Cambridge University Press, Cambridge, Mass.
- Walt W. Rostow (1978) The World Economy: History and Prospect, University of Texas Press, Austin.
- Jean Jacques Rousseau (1968) The Social Contract, Penguin Books, Harmondsworth.
- Ian Roxborough (1979) Theories of Underdevelopment, Humanities press, Atlantic Highlands, NJ.
- Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Stephens and John Stephens (1992), Capitalist Development and Democracy, Polity Press, Cambridge.
- Helmut Ruppert (1999) Beyrouth: Une Ville D'Orient Marquée par L'Occident, Centre d'Études et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain (CERMOC), Beyrouth.
- Edward W. Said (1978) Orientalism: Knowledge, Power, Discourse, Pantheon Books, New York.
- Edward W. Said (1994) Culture and Imperialism, Vintage Books, New York.
- Edward W. Said (1997) Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World, Vintage Books, New York.
- Ghassan Salame (ed.1987) The Foundations of the Arab State, Croom Helm, London.

- A.G. Samarbaksh (1980) Socialisme en Irak et en Syrie, éditions Anthropos, Paris.
- Anthony Sampson (1975) The Seven Sisters, Viking Press, New York.
- Joseph Sassoon (1987) Economic Policy in Iraq, 1932-1950, Frank Cass, London.
- Yusif Sayegh (1962) Entrepreneurs in Lebanon: The Role of Business Leaders in a Developing Economy, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- Yusif Sayigh (1978) The Determinants of Arab Economic Development, Croom Helm, London.
- Simon Schama (1989) Citizens: A Chronicle of the French Revolution, Penguin Books, London.
- Linda Schatkowski Schilcher (1985) Families in Politics: Damascus Factions and Estate in the Eighteenth and Nineteenth Centuries, Franz Steiner Verlag, Stuttgart.
- Gustave Schmoller (1902, originally 1884) The Mercantile System and Its Historical Significance Illustrated Chiefly from the Prussian History, Macmillan, New York.
- Stuart Schram and Helen Carrère d'Encausse (1969) Marxism and Asia, Allen Lane, London.
- Joseph A. Schumpeter (1954) History of Economic Analysis, George Allen & Unwin, London.
- Joseph A. Schumpeter (1965, originally 1941) Socialism, Capitalism and Democracy, Unwin University Books, London.

- Herman M. Schwartz (1994) States versus Markets: History, Geography and the Development of the International Political Economy, St. Martin's Press, New York.
- Patrick Seale (1965) The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958, Oxford University Press, London.
- Patrick Seale (1989) Asad: The Struggle for the Middle East, University of California Press, Berkeley.
- David Seddon (ed.1978) Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology, Frank Cass, London.
- Dudley Seers (1983) The Political Economy of Nationalism, Oxford University Press, Oxford.
- Amartya K. Sen (1968) Choice of Techniques: An Aspect of the Theory of Planned Economic Development, Oxford University Press, New York.
- Dieter Senghaas (1985) The European Experience: A Historical Critique of Development Theory, Berg, Dover, NH.
- Michel Seurat (1989) L'Etat de Barbarie, Editions de Seuil, Paris.
- Hisham Sharabi (ed. 1990) Theory, Politics and the Arab World: Critical Responses, Routledge, New York and London.
- Yaacov Shimoni (ed. 1991) Biographical Dictionary of the Middle East, Facts on File, New York, Oxford and Sydney.
- Andrew Shoenfield (1965) Modern Capitalism: The Changing Balance of Public and Private Power, Oxford University Press, London.
- N. A. Simonia (1985) Destiny of Capitalism in the Orient, Progress Publishers, Moscow.

- Theda Skocpol (1979) States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China, Cambridge University Press, Cambridge & New York.
- Peter Sluglett (1976) Britain in Iraq, Ithaca Press. London.
- Adam Smith (1965, originally 1776) An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. E. Cannan, Random House, New York.
- Anthony David Smith (1973) The Concept of Social Change, Routledge and Kegan Paul, London.
- Anthony Douglas Smith (1971) Theories of Nationalism, Gerald Duckworth and Co., London.
- Thomas C. Smith (1965) Political Change and Industrial Development in Japan: Government Enterprise 1868-1880, Stanford University Press, Stanford.
- Albert Soboul (1962) Précis de l'histoire de la Révolution française, 1789-1799, Editions Sociales, Paris.
- Vasilii Solodovnikov and V. Bogoslavsky (1975), Non-Capitalist Development: An Historical Outline, Progress Publishers, Moscow.
- Nicolas Spulber (1957) The Economics of Communist Eastern Europe, The Technology Press of MIT and John Wiley and Sons, New York.
- Ron Stanfield (1973) Th Economic Surplus and Neo-Marxism, Lexington Books, Toronto.
- George Stauch and Sami Zubaida (eds. 1978) Mass Culture, Popular Culture and social Life in the Middle East, Westview Press, Boulder, Colo.

- Rodolfo Stavenhagen (1969) Les Classes Sociales dans les Sociétés Agraires, éd. Anthropos, Paris.
- Rodolfo Stavenhagen (1990), The Ethnic Question, The United Nations University, Tokyo
- Peter N. Stearns (1975) European Society in Upheaval: Social History since 1750, Macmillan, New York.
- Geoffrey de Ste. Croix (1981) The Class Struggle in Ancient Greek World: From the Archaic Age to the Arab Conquests, Cornell University Press, New York.
- Joseph Strayer (1970) On the Medieval Origins of the Modern State, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Michael Suleiman (1967) Political Parties in Lebanon: The Challenge of a Fragmented Political Culture, Cornell University Press, Ithaca, NY.
- Bob Sutcliffe (1971) Industry and Underdevelopment, Addison Wesley Publishing Co., London.
- Paul Sweezy (1942) The Theory of Capitalist Development, Oxford University Press, New York.
- Paul Sweezy and Charles Bettelheim (1971) On the Transition to Socialism, Monthly Review Press, New York.
- John G. Taylor (1979) From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment, The Macmillan Press, London.
- Muhammed Tarbush (1982) The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941, Routledge and Kegan Paul, London.

- Göran Therborn (1978) What Does the Ruling Class Do When it Rules?: State Apparatus And State Power under Feudalism, Capitalism and Socialism, New Left Books, London.
- Clive Thomas (1984) The Rise of the Authoritarian State in Peripheral Societies, Monthly Review Press, New York.
- E.P. Thompson (1978) The Poverty of Theory and Other Essays, Merlin Press, London.
- Kenneth Thompson and Jeremy Tunstall (eds.) (1979) Sociological Perspectives: Selected Readings, Penguin Books, Harmondsworth.
- Abdul-Latif Tibawi (1969) A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine, St. Martin's Press, New York.
- Charles Tilly (ed. 1975) The Formation of National States in Western Europe, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Charles Tilly (1990) Coercion, Capital and European States AD 990 - 1990, Basil Blackwell, Cambridge, Mass.
- Jan Tinbergen (1952) On the Theory of Economic Policy, North-Holland Publishing Company, Amsterdam.
- Jan Tinbergen (1963) Lessons from the Past, Elsevier Publishing Co., The Hague.
- Frank Tipton and Robert Aldrich (1987) An Economic and Social History of Europe, 1890-1939, Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Alexis de Tocqueville (1955, originally 1856) The Old Regime and the French Revolution, Doubleday Anchor Books, Garden City, N.Y.

- Michael Todaro (1977) Economic Development in the Third World, Longmans, London.
- F. Tókei (1966) Sur le Mode de Production Asiatique, Akedémiai Kiadó, Budapest.
- Clive Trebilcock (1981) Industrialization of the Continental Powers, 1780-1914, Longmans, London.
- Leon Trotsky (1937) The History of the Russian Revolution (3 vols.), Simon & Schuster, New York.
- Shigetu Tsuru (1968) Essays on Economic Development, The Institute of Economic Research, Hitutsubashi University, Tokyo.
- Bryan Turner (1978) Marx and the End of Orientalism, George Allen & Unwin, London.
- R. Ulyanovsky and V. Pavlov (1973) Asian Dilemma: A Soviet View and Myrdal's Concepts, Progress Publishers, Moscow.
- R. Ulyanovsky (1974) Socialism and the Newly Independent Countries, Progress Publishers, Moscow.
- John Urry (1981) The Anatomy of Capitalist societies: The Economy, Civil Society and the State, The Macmillan Press, London.
- Mihály Vajda (1979) Fascisme et mouvement de masse, Le Sycomore, Paris.
- Mihály Vajda (1981) The State and Socialism: Political Essays, St. Martin's Press, New York.
- Jean Vanderlinden (1977) L'Ethiopie et ses populations, éd. Complexes, Bruxelles.
- Panayiotis Vatikiotis (1961) The Egyptian Army in Politics, Indiana University Press, Bloomington.

Robert Vitalis (1995) When Capitalists Collide: Business Conflict and the end of Empire in Egypt, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London.

- Michelle Vovelle (1988) La Revolution contre L'Eglise, Editions Complexe, Paris.
- Robert Wade (1990) Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton University Press, Princeton.
- H.J. Wagener and J.W. Drukker (eds.1986) The Economic Law of Motion of Modern Society: A Marx-Keynes-Schumpeter Centennial, Cambridge University Press, New York.
- Immanuel Wallerstein (1974) The Modern World System: Capitalist Agriculture and the Origins of European World Economy in the Sixteenth Century, Academic Press, New York.
- Immmanuel Wallerstein (1979) The Capitalist World-Economy, Cambridge University Press and Maison des Sciénces de l'Homme, Cambridge and Paris.
- Bill Warren (1980) Imperialism: Pioneer of Capitalism, NLB and Verso Editions, London.
- Doreen Warriner (1948), Land and Poverty in the Middle East, Royal Institute of International Affairs, London.
- Doreen Warriner (1962) Land Reform in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq, Oxford University Press, London and New York.
- Doreen Warriner (1969) Land Reform in Principle and Practice, Clarendon Press, London.

- John Waterbury (1983) The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Eugen Weber (1976) Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914, Stanford University Press, Stanford.
- Max Weber (1968) Economy and Society: An Outline of Interpretive Society (edited by Gunther Roth and Claus Wittich), Bedminister Press, New York.
- Herman van der Wee and Erik Aerts (eds.1990), Debates and Controversies in Economic History, Leuven University Press, Leuven.
- Unni Wikan (1980) Life among the Poor in Cairo, Tavistock Publications, London.
- Charles Wilber (ed.1973) The Political Economy of Development and Underdevelopment, The American University, New York.
- Charles Wilson (1965) England's Apprenticeship, Longmans, London
- Karl A. Wittfogel (1962) Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power, Yale University Press, New Haven and London.
- Eric Robert Wolf (1982) Europe and the People without History, University of California press, Berkeley.
- The World Bank (1993) The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, London, Oxford University Press.
- World Bank (1996), Disparities in Global Integration and in Growth, World Bank Publication, April-June, Vol. 7, no.2
- The World Bank (several years) World Development Report (annual report), Washington, Dc.

- Peter Worsley (1984) The Three Worlds: Culture and World Development, Widenfeld and Nicolson, London.
- A D. Van Der Woude, Jan de Vries and Akira Hayami (eds.1990) Urbanization in History: A Process of Dynamic Interaction, Clarendon Press, Oxford.
- Erik Olin Wright (1979) Class, Crisis and the State, Verso Editions, London.
- Dennis Wrong (1979) Power: Its Forms, Bases and Uses, Blackwell, Oxford.
- Mohammed Yousaf (1992) The Bear Trap: Afghanistan's Untold Story, L. Cooper, London.
- Eugene Zaleski (1971) Planning for Economic Growth in the Soviet Union 1918-1932, The University of North Carolina Press, Chapel Hill.
- Willaim Zartman (ed. 1980) Elites in the Middle East, Praeger, New York.
- Zeine N. Zeine (1958) The Emergence of Arab Nationalism, with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East, Caravan Books, Delmar, NY.
- Zeine N. Zeine (1960) The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria, Library Khayat, Beirut.
- Eyal Zisser (2000) Asad's Legacy: Syria in Transition, New York University Press, New York.
- Sami Zubaida (1988) Islam, The People and The State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East, Routledge, London & New York.

٣ - مقالات، أوراق وفصول فى كتب محرَّرة -

- Mahmoud Abdel-Fadil (1987) «The Macro-behavior of Oil-Rentier States in the Arab Region», in Beblawi and Luciani (eds.) Op. Cit.: 83-107.
- Mahmoud Abdel–Fadil (1994) «Economic Reform, Justice and Democracy in the Arab Region», Paper presented to the conference on «American-Arab Relations: A New Beginning», Foundation on Democratization and Political Change in the Middle East, Washington D.C., May.
- Antoine Abdel Nour (1983) «Le Réseau Routier de la Syrie Ottomane (XVIe-XVIIIe Siècles)», Arabica, vol. 30: 169-89.
- Ervand Abrahamian (1991) «Khomeini: Fundamentalist or Populist?», New Left Review, no. 186.
- Janet Abu-Lughod (1969) «Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 376-388.
- Hamza Alavi (1972) «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh», New left Review, no. 74, July- Aug.: 59-81.
- Aziz Allouni (1959) «Labor Movement in Syria», Middle East Journal, vol. 13, no. 1: 64-76.
- Louis Althusser (1970) «Idéologie et appareils idéologiques d'état», La Pensée, Juin.
- E. Altvater (1978) «Some Problems of State Interventionism» in John Holloway and S. Picciotto Op. Cit.
- Alice H. Amsden (1985) «The State and Taiwan's Economic Development», in Peter Evans et al. (eds.) Op. Cit.: 78-106.

- Alice H. Amsden (1990), «Third World Industrialization: 'Global Fordism' or A New Model?, New Left Review , no. 182: 5 - 31.
- Jack L. Amariglio, Stephen A. Resnick, and Richard D. Wolff (1988), «Class, Power, and Culture», in Cary Nelson & Lawrence Grossberg (eds.), Op. Cit.: 487 - 503.
- Perry Anderson (1988) «Modernity and Revolution», in Cary Nelson & Lawrence Grossberg (eds.), Op. Cit.: 317 - 334.
- Stanley Aronowitz (1988), «The Production of Scientific Knowledge: Science, Ideology, and Marxism», in Nelson & Grossberg (eds.), Op. Cit.: 519 – 37.
- Giovanni Arrighi (1970) «Labour Supplies in Historical Perspective: A Study of the Proletarianization of the African Peasantry in Rhodesia», Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 3: 197-234.
- Giovanni Arrighi (1991) «World Income Inequality and the Future of Socialism», New Left Review, no. 189, Sep.- Oct.: 39-65.
- Ahmad Ashraf (1970) «Historical Obstacles to the Development of a Bourgeoisie in Iran», in M. A. Cook (ed.) Op. Cit.: 308-332.
- Ahmad Ashraf (1996) «The Appeal of Conspiracy Theories to Persians», Princeton Papers: Interdisciplinary Journal of Middle Eastern Studies, Vol. V, Fall: 57-89.
- Henry Aubrey (1949) « Deliberate Industrialization», Social Research, June: 158-183.
- Henry Aubrey (1951) «The Role of the State in economic Development», The American Economic Review. May: 266-274.
- Rachik Avakov et al. (1975) «Possibilities and Limits of Capitalism in the Third World», Social Sciences, no. 4.

- Shlomo Avineri (1976) «Karl Marx on colonialism and Modernization», in M.C. Howard and J.E. King (eds.) Op. Cit.: 235-59.

- Nazih Ayubi (1988) «Arab Bureaucracies: Expanding Size, Changing Roles». In Adeed Dawisha and William Zartman (eds.) Op. cit.: 14-34.

- Nazih Ayubi (1992) «Withered Socialism or Whether Socialism? The Radical Arab States as Populist-Corporatist Regimes», Third World Quarterly, vol. 13, no.1.

- Aziz al Azmeh (1979) «What Is The Islamic City?», Review of Middle East Studies, no. 2: 1-12.

- George Badia (1982) «Fascisme» in George Labica (ed.) Op. Cit.

- Gabriel Baer (1966) «The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent», in Issawi (ed.) Op. Cit.: 79-90.

- Gabriel Baer (1968). «Urbanization in Egypt, 1820 – 1907», in William Polk and Chambers (eds.), Op. Cit.: 155-69.

- Gabriel Baer (1970) «Gilds in Middle Eastern History», in P.M. Holt (ed.) Op. Cit.

- Paul Bairoch (1976) «Europe's Gross National Product, 1800-1975» Journal of European Economic History, vol. 5, no.2: 273-340.

- Paul Bairoch (1982) «International Industrialization Levels from 1750 to 1980», Journal of European Economic History, vol. 11: 286-304.

- Paul Bairoch and Richard Kozul-Wright (1996) «Globalization Myths; Some Historical Reflections on Integration, Industrialization

and Growth in the World Economy», UNCTAD Discussion Paper, no. 113.

- É. H. Balázs et E. Niederhauser (1985) «Fondements Sociaux: La Bourgeoisie», in B. Köpeczi et al. (eds.) (1985), Op. Cit.: 59 - 69.
- Étienne Balibar (1982) «Classes», in George Labica (ed.), Op. Cit.
- Étienne Balibar (1996) «The Nation Form: History and Ideology», in Geoff Eley and Ronald Suny (eds.) Op. Cit.
- Jairus Banaji (1972) «For a Theory of Colonial Modes of Production», Economics and Politics Weekly, Vol. VII, no. 52, December.
- Jairus Banaji (1973) «Backward Capitalism, Primitive Accumulation and Modes of Production», Journal of Contemporary Asia, vol. 3.
- Jairus Banaji (1977) «Modes of Production in a Materialist Conception of History», Capital and Class, no. 3, Autumn.
- Halim Barakat (1990) «Beyond the Always and the Never: A Critique of Social Pychological Interpretations of Arab Society», in H. Sherabi (ed.), Op. Cit.132-159.
- Amazia Baram (1980) «Saddam Hussein: A Political Profile», The Jerusalem Quarterly, no. 17, Fall: 115-144.
- Amatzia Baram (1996) «Re-Inventing Nationalism in Ba'thi Iraq 1968-1994: Supra- Territorial and Territorial Identities and What Lies Below», Princeton Papers, Vol. V, Fall: 29-56.
- Amatzia Baram (1997) «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Policies 1991-1996», International Journal of Middle Eastern Studies, vol. 29, no. 1:1-31.

- Max Barkhausen (1974) «Government control and Free Enterprise in Western Germany and the Low Countries in the Eighteenth Century», in Peter Earle (ed.) Op. Cit.: 248-79.

- Hanna Batatu (1981) «Some observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Groups and the Causes for its Dominance», Middle East Journal, vol. 35.

- Hazem Beblawi (1987) «The Rentier State in the Arab World», Arab Studies Quarterly, vol. 9, no. 4: 383- 399.

- Berch Berberoglu (1978) «The Origins of the Kemalist Movement in Turkey», International Review of History and Political Science, vol. 15, no.2: 71-88.

- Berch Berberoglu (1980) «State Capitalism and National Industrialization in Turkey», Development and Change, vol. 11, no.1, Jan: 95-116.

- Robert Berdahl (1972) «Conservative Politics and Aristocratic Landholders in Bismarckian Germany» Journal of Modern History, vol. 44, no. 1: 1-20.

- Albert Bergesen (1984) «The Critique of World System Theory: Class Relations or Division of Labor?» Sociological Theory, no. 2: 365-72.

- J- F. Bergier (1980), «The Industrial Bourgeoisie and the Rise of the Working Class 1700 –1914», in Carlo M. Cipolla (ed.), Op. Cit.: 358 - 397.

- Andre Beteille (1980) «On the Concept of Tribe», International Social Science Journal, vol. XXXII, no.4.

- A. Bhaduri (1973) «Agricultural Backwardness under Semi-feudalism», Economic Journal, vol. 83, March: 120-123.

- Jagdish Bhagwati (1993) «Democracy and Development», in Larry diamond and Marc Plattner (eds.) Op. Cit.: 31-39.
- Rattan Bhatta and Deena Khatkhate (1975) «financial Intermediaries, Saving Mobilization and Entrepreneurial Development: The African Experience», IMF Staff Papers, March.
- Robert Bianchi (1986) «The Corporatization of the Egyptian Labor Movement», Middle East Journal, vol. 40, no. 3: 429-44.
- Rudolf Bicanic (1968), «Social Preconditions and Effects of Moving over the Threshold of Economic Development», International Social Science Journal, vol. XVI, no. 2: 275-283.
- Henry Bienen (1984), «Urbanization and Third World Stability», World Development, Vol. 12, no. 7: 661-691.
- Leonard Binder (1959) «Radical-Reform nationalism in Syria and Egypt», Muslim World, vol. 49, no. 2, April: 98-110, and no.3, July: 213-31.
- Fred Bloch (1977) «The Ruling Class Does Not Rule», Socialist Revolution, no. 7: 6-28.
- Jerome Blum (1957) «Rise of Serfdom in Eastern Europe», American Historical Review, vol. 62, no. 4: 807-836.
- Guy Bois (1985) «Against the Neo-Malthusian Orthodoxy», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 107-18.
- Pierre Bonte (1975) «Le Problème de l'État chez les Touareg Kel Gress», Cahiers du CERM, no. 121: 42-62.
- David Booth (1985) «Marxism and Development Sociology: Interpreting the Impasse», World Development, vol. 13, no. 7: 761-87.

- Tom Bottomore (1983), «Class», in Tom Bottomore et al. (ed.) A Dictionary of Marxist Thought, Harvard University Press, Cambridge, Mass.
- N. E. Bou-Nacklie (1993) «Les Troupes Specials: Religious and Ethnic Recruitment, 1916-46», International Journal of Middle Eastern Studies, vol. 25:645-660.
- Robert Brenner (1977) «The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism», New Left Review, no. 104, July - August: 25 - 94.
- Robert Brenner (1985 a) «Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre - Industrial Europe», in Aston and Philpin (eds.), OP. Cit.: 10 - 64.
- Robert Brenner (1985 b) «The Agrarian Roots of European Capitalism», in Aston and Philpin (eds.), Op. Cit.: 213 - 327.
- Albert Breton (1964) «The Economics of Nationalism, The Journal of Political Economy, vol. LXXII: 376-386.
- R. Britto (1973) «Some Recent Developments in the Theory of Economic Growth», Journal of Economic Literature, Dec.
- Simon Bromley (1993) «The Prospects for Democracy in the Middle East» in D. Held (ed.), OP. Cit.: 380 - 406.
- Wlodzimierz Brus (1982) «The Economic Role of the State: West and East», Survey: Journal of East and West Studies, no. 1.
- H. Ray Buchanan (1976) «Lenin and Bukharin on the Transition from Capitalism to Socialism: The Meschersky Controversy», Soviet Studies, vol. 28, no. 1, Jan: 66-83.
- Christine Buci-Glucksmann (1979) «State, Transition and Passive Revolution». In Cahntal Mouffe (ed.) Op. Cit.: 207-236.

- Basil al Bustany (1984) «Development Strategy in Iraq and the War Effort: The Dynamics of Challenge», in M.S. El Azhary (ed.), Op. Cit.:66-81.
- Claude Cahen (1970) «Economy, Society and Institution» in P.M. Holt et al. Op. Cit.
- Rondoe Cameron (1985) «A New view of European Industrialization», Economic History Review, vol. 38, no. 1: 1-23.
- Paul Cammack (1990) «Statism, New Institutionalism, and Marxism», in Ralph Miliband and Leo Panitch (eds.), Op. Cit.: 147 - 71.
- John M. Cammett (1967) «Communist Theories of Fascism 1920-1935», Science and Society, Spring.
- James Caporaso (1978) «Dependence, Dependency, and Power in the Global System», International Organization, vol. 32, no. 1: 13-50.
- James Caporaso (1980) «Dependency Theory: Continuities and Discontinuities in Development Studies», International Organization, vol. 34, no. 4: 605-28.
- Fernando Henrique Cardoso (1972) «Dependency and Development in Latin America». New Left Review, no. 74: 3-95.
- Fernando Henrique Cardoso (1973) «The Consumption of Dependency Theory in the United States», Latin American Research Review, vol. 12, no. 3: 7-24.
- Christpher Chase-Dunn (19750 «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality». American Sociological Review, vol. 40: 720-39.

- François Chatelet (1976) «Hypothèses Concernant les Relations de l'Etat dit Libèral et de l'Etat Fasciste», in M.A. Macciocchi (ed.) Op. Cit.: 108-14.
- Kiren Aziz Chaudhry (1991) «On the Way to Market: Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait», Middle East Report, No. 170, May - June, pp. 14 - 21.
- Hollis Chenery (1973) «Alternative Strategies for Development», IBRD Staff Working Papers, no. 165.
- Hollis Chenery (1975) «The Structuralist Approach to Development Policy», The American Economic Review, vol. 65, no. 2: 310-316.
- Effim Chernyak (1990) «The French Revolution: 1794», Social Science, no. 2: 65-83.
- Dominique Chevallier (1968) «Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy», in Polk and Chambers (eds.) Op. Cit.: 205-22.
- Dominique Chevallier (1992) «Consciences Syriennes et Représentations Cartographiques à la Fin du XIXe Siècle et au Début du XXe Siècle», in Thomas Philipp (ed.), Op. Cit.
- Jacques Chevallier (1989) «Le Mirage de la Société Civile», Actuel Marx, no. 5, Premier Semestre: 41-52.
- Soohyun Chon (1992) «The Developmental State and Capital Accumulation in South Korea», in Richard P. Appelbaum and Jeffrey Henderson (eds.), Op. Cit.
- James Christian and Emilio Pagoulatos (1973) «Financial Markets in Developing Economies: An Econometric Analysis», Kyklos, vol. 26, Fasc. 1: 75-91.

- Yang Sung Chul (1994) «South Korea's Top Bureaucratic Elites, 1948 - 1993: Their Recruitment Patterns and Modal Characteristics», Korean Journal, autumn: 5 - 19.
- Patrick Clawson (1980) «Capital Accumulation in Iran», in Peter Nore and Terisa Turner, Op. Cit.: 143-171.
- Benjamin Cohen and Gustav Ranis (1971) «The Second Postwar Restructuring», in Gustav Ranis (ed.), Op. Cit.: 431-469.
- W. A. Cole and Phyllis Deane (1965) «The Growth of National Incomes», in H. J. Habbakuk (ed.) Op. Cit.: 1-60.
- J. P. Cooper (1985) «In Search of Agrarian Capitalism», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 138-91.
- Catherine Coquery-Vidrovitch (1969) «Recherche sur un mode de production africain», La Pensée, no. 144, Avril.
- S. Corbridge (1990) «Post-Marxism and Development Studies: Beyond the Impasse», World Development, vol. 18, no. 5: 623-39.
- Robert W. Cox (1999) «Civil Society at the Turn of the Millenium: Prospects for an Alternative World Order», Review of International Studies, Vol. 25, no. 1: 3-29.
- Patricia Croot and David Parker (1985) «Agrarian Class Structure and the Development of Capitalism», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 79-90.
- Bruce Cuming (1989) «The Abortive Abertura: South Korea in the Light of Latin American Experience», New Left Review, no. 174: 5 - 32.

- K. Cuno (1980) «The Origins of Private Ownership of Land in Ottoman Egypt: A Reappraisal», International Journal of Middle East Studies, no. 12: 245-275.
- N.F.R. Crafts (1984) «Patterns of Development in Nineteenth-Century Europe», Oxford Economic Papers, vol. 36: 438-58.
- Benedetto Croce (1979) «Concerning the Limitation of the Materialistic Theory of History», in Tom Bottomore (ed.), Op. Cit.: 69-79.
- Roderic Davidson (1968) «The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire», in William Polk and Chambers (eds.) Op. Cit.: 93-108.
- Eric Davis (1991) «Theorizing Statecraft and Social Change in Arab Oil-Producing Countries», in Eric Davis and Nicolas Gavrielides (eds.), Op. Cit.: 1-35.
- Eric Davis (1992) «State-Building in Iraq during the Iran-Iraq War and the Gulf Crisis», in Manus Midlarski (ed.), Op. Cit.: 69-92.
- Eric Davis and Nicolas Gavrielides (1991) «Statecraft, Historical Memory, and Popular Culture in Iraq and Kuwait», in Eric Davis and Nicolas Gavrielides (eds.), Op. Cit.: 116-148.
- Kingsley Davis (1969) «The Urbanization of the Human Population», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 5-20.
- Adeed Dawisha (1997) «Iraqi Politics: The Past and Present as Context for the Future», in John Calbrese (ed.), Op. Cit.: 7 - 16.

  Ernest Dawn (1962) «The Rise of Arabism in Syria», Middle East Journal, vol. 16, no. 2: 145-168.
- Richard B. Day (1975) «Preobrazhensky and the Theory of the Transition Period», Soviet Studies, vol. XXVII, no. 2, April: 196-220.

- Danièle Dehouve (1971) «La destructuration du secteur précapitaliste: un exemple», Critique de l'Économie Politique, no. 3, avril-juin: 83-88.
- Robert Denemark and Kenneth Thomas (1988) «The Brenner-Wallerstein Debate», International Studies Quarterly, vol. 32: 47-65.
- Meghnad Desai (1990) «Birth and Death of Nation States: Speculations about Germany and India», in Michael Mann (ed.) Op. Cit.: 188-209.
- John Devlin (1984) «The Political Structure in Syria», Middle East Review, vol. 17, no. 1: 14-21.
- Larry Diamond (1994) «Rethinking Civil Society: Towards Democratic Consolidation», Journal of Democracy, vol. 5, no.3: 4-17.
- James Dickinson (1975) «State and Economy in the Middle East: Some Theoretical and Empirical Observations», Arab Studies Quarterly, vol. 5, no. 1: 22-50.
- Avinash Dixit (1970) «Growth Patterns in a Dual Economy», Oxford Economic Papers, vol. 22: 229-234.
- Theotonio Dos Santos (1970) «The Structure of Dependence», The American Economic Review, Vol. 60, no. 2: 235-46.
- George Dupré and Pierre Phillip Rey (1978) «Reflections on the Relevance of a Theory of the History of Exchange», in David Seddon (ed.), Op. Cit.
- John Dunn (1996) «How Democracies Succeed», Economy and Society, vol. 25, no. 4: 511-529.
- Michael H. Van Dusen (1972) «Political Integration and Regionalism in Syria», The Middle East Journal, Vol. 26, No.2, Spring: 123-136.

- Alexander Eckstein (1966) «Individualism and the Role of the State in Economic Development», in, Morris Bornsterin (ed.), Op. Cit.: 419-427.
- Alexander Ehrlich (1967) «Notes on Marxian Model of Capital Accumulation», American Economic Review, vol. 57, Papers and Proceedings: 599-616.
- Charles Elliot (1972) «Income Distribution and Social Stratification», The Journal of Development Studies, April.
- Geoffrey Ellis 91978) «Review Article: The marxist Interpretation of the French Revolution», English Historical Review, vol. 93: 353-76.
- Michael J. Ellman (1975) «Agricultural Surplus and Increase in Investment: USSR 1928-1932», The Economic Journal, Dec.: 855-864.
- Mona Etienne (1997) «Women and men, Cloth and colonization: The Transformation of Production-Distribution Relations among the Baule (Ivory Coast), in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.518-35.
- Peter Evans (1985) «Transnational Linkages and the Economic Role of the State: An Analysis of Developing and Industrialized Nations in the Post-World War II Period», in Peter Evans et al. (eds.) Op. Cit.: 192-226.
- Alfred Evenitsky (1966) «Preobrazhensky and the Political Economy of Backwardness», Science and Society, Winter: 50-63.
- Nadia Ramsis Farah (1988) «The Social Formations Approach and Arab Social Systems», Arab Studies Quarterly,, vol. 10, no.3: 261-283.

- Marion Farouk-Sluglett (1982) «<<Socialist>> Iraq 1963-1978 – Towards a Reappraisal», Orient, vol. 23, no.2: 206-219.
- Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett (1991) «The Historiography of Modern Iraq», The American Historical Review, vol. 96, no.5: 1408-1421.
- Hala Fattah (1999) «Culture and Identity in the Work of an Historian of Ottoman Basra», ISIM (International Institute for the Study of Islam in the Modern World) Newsletter, no.3 (July).
- Ernest Feder (1975) «The Peasants' Perspectives in the Underdeveloped Countries», Monthly Review, May: 14-29.
- Irving Fetscher (1983) «Class Consciousness», in Tom Bottomore et al. (ed.) Op. Cit.: 79 - 81.
- Ben Fine (1983) «Primitive Accumulation», in Tom Bottomore et al. (ed.) Op. Cit.: 393 - 94.
- Samuel Finer (1975) «State and Nation-Building in Europe: The Role of the Military», in Charles Tilly (ed.) Op. Cit.: 84-163.
- Ruth First (1980) «Libya: Class and State in an Oil Economy», in Peter Nore and Terisa Turner (eds.) Op. Cit.
- Albert Fishlow (1990) «Foreign Loans, Debt and Economic Development in the 19th and 20th Centuries», in Herman van der Wee and Erik Aerts (eds.), Op. Cit.: 117-161.
- Michael Fores (1981) «The Myth of a British Industrial Revolution», History, vol. 66, no. 217: 181-98.
- Meyer Fortes (1997) «The Structure of Unilineal Descent Groups», in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.: 11-23.

- Aidan Foster-Carter (1978) «The Modes of Production Controversy», New Left Review, no. 107, Jan.-Feb.
- Harriet Friedmann (1978) «World Market, State, and Family Farm: Social Bases of Household Production in an Era of Wage Labor», Comparative Studies in Society and History, Vol. 20, no. 4: 545-586.
- Harriet Friedmann (1980) «Household Production and the National Economy: Concepts for the Analysis of Agrarian Formations», The Journal of Peasant Studies, Vol.7, no. 2:158-184.
- Nelida Fuccaro (1997) «Ethnicity, State formation, and Conscription in Postcolonial Iraq: The Case of the Yazidi Kurds of Jabal Sinjar», International Journal of Middle East Studies, vol. 29: 559-80.
- Francis Fukuyama (1989) «The End of History?», National Interest, Summer.
- Francis Fukuyama (1991) «Le Début de l'Histoire», Magazine Litéraire, Octobre: 31-40.
- W. Galenson and Harvey Leibenstein (1955) «Investment Criteria and Economic Development», Quarterly Journal of Economics, vol. 69: 343-70.
- Andrew Gantt and Guissepe Dutto (1968) «Financial Performance of Government Owned Corporations in Less Developed Countries», IMF Staff Papers, March: 102-143.
- James Gelvin (1999) «Modernity and Its Discontents: On the Durability of nationalism in the Middle East», Nations and Nationalism, vol. 5, no. 1, Jan.: 71-89.
- Andreas S. Gerakis (1967) «United Arab Republic: A Survey of Developments During the Five-Year Plan 1960/61-1964/65» International Monetary Fund Staff Papers, Nov. 1967: 456-478.

- Peter Geschiere (1997) «Kinship, Witchcraft and the Market», in Roy Richard Grinker and Christopher B. Steiner (eds.) OP. Cit.: 340-59.
- Reza Ghaffari (1995) «The Economic Consequences of Islamic Fundamentalism in Iran», Capital and Class, no. 56, Summer: 91-115.
- G. Gilbar (1992) «Changing Patterns of Economic Ties: The Syrian and Iraqi Provinces in the 18th and 19th Centuries», in Thomas Philipp (ed.) Op. Cit.
- Norton Ginsburg (1969) «Urban Geography and Non-Western Areas», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 409 435.
- Jean-Jacques Gislain (1987) «On the Relation of State and Market». Telos, no. 73: 147-153.
- Kathleen and Pandeli Glavanis (1983) «The Sociology of Agrarian Relations in the Middle East: The Persistence of Household Production», Current Sociology, vol. 31, no. 2.
- Maurice Godelier (1978a) «Infrastructure, Societies and History», New Left Review, no. 112, November - December.
- Maurice Godelier (1978b) «L'Appropriation de la Nature», La Pensèe, Mars-Avril.
- Maurice Godelier (1978c) «Postscript to the Object and Method of Economic Anthropology» (avant-propos of Horizons, trajet marxistes et anthropologie», in David Seddon (ed.), Op. Cit.
- Maurice Godelier (1978d) «The Concept of the Asiatic Mode of Production» and Marxist Models of Social Evolution», in David Seddon (ed.) Op. cit.

- Maurice Godelier (1980) «Processes of the Formation, Diversity and Bases of the State», International Social Science Journal, Vol. XXXII, No.4: 609 - 24.
- Maurice Godelier (1981) «D'Un Mode de Production a L'Autre: Théorie de Transition», Recherches Sociologique, vol. XII, no. 2: 161-93.
- Maurice Godelier (1998) «Deconstructions, Changing Perspectives and Progress in Understanding Social Phenomena: An Anthropologist's Point of View», Folk, vol. 40, no. 1: 5-22.
- Pablo Gonzàles-Casanova (1965) «Internal colonialism and national Development», Studies in Comparative International Development, vol. 1, no. 4: 27-37.
- Fred Gottheil (1981) «Iraqi and Syrian Socialism: An Economic Appraisal», World Development, Vol. 9, no. 9/10: 825 - 837.
- Ali el Gretly (1947) «The Structure of Modern Industry in Egypt», L'Egypte Contemporaine, no.241/242, (Nov.-Dec.).
- Tom Gretton (1989) «Representing Revolution», History Today, Vol. 39, May.
- Keith Griffin and John Gurley (1985) «Radical Analyses of Imperialism, the Third World, and the Transition to Socialism: A Survey Article», The Journal of Economic Literature, vol. XXIII, no.3: 1089- 1144.
- Bernard Guénée (1967) «Etat et Nation en France au Moyen Age», Revue Historique, Jan.- mars: 17-30.
- John G. Gurley (1979) «Economic Development: A Marxist View», in Kenneth Jameson and Charles Wilber (eds.) Op. Cit.: 183-251.

- Joseph Gusfield (1967) «Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change», American Journal of Sociology, vol. 72: 351-62.

- F.H. Hahn and R.C.O. Matthews (1964) «The Theory of Economic Growth: A Survey», The Economic Journal, Dec.

- Kamal Hamdan (1996) «A General Overview of the Informal Sector in Lebanon», Forum (Newsletter of the Economic Research Forum in the Arab Countries, Iran & Turkey). vol. 3, no.1: March: 10-11.

- Clive Hamilton (1987) «Can the Rest of Asia Emulate the NICs?», Third World Quarterly, October: 1225-1256.

- Heba Handousa (no date) «The Role of the State: The Case of Egypt», The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Working Papers Series 9404, Cairo.

- Heba Handoussa and Nemat Shafik (1991) « The Economics of peace: The Egyptian Case», Paper delivered at the conference on «The Economics of Middle East Peace», Institute for Social and Economic Policy in the Middle East, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

- Donald J. Harris (1976) «On Marx's Scheme of Reproduction and Accumulation», in M.c. Howard and J.E. King (eds.) Op. Cit.: 185-203.

  Willaim Harris (1996) «The Crisis of Democracy in Twentieth-Century Syria and Lebanon», Princeton Papers, vol. V, Fall: 1-28.

- Peter S. Heller (1975) «A Model of Public Fiscal Behavior in Developing Countries: Aid, Investment and Taxation», The American Economic Review, June, 429-446.

- Reginald Herbold Green (1974) «The Role of the State as an Agent of Economic and Social Development in the Least Developed Countries», Journal of Development Planning, no. 4.
- R. H. Hilton (1985) «A Crisis of Feudalism», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 119-37.
- Alois Holub (1965) «The Role of the State Sector in the Economic Development of Developing Countries», Czechoslovak Economic Papers, no.5.
- Derek Hopwood (1993) «Social Structures and the New State 1921-1958», in Hopwood et al. (eds.) Op. Cit.: 1-18.
- D. Horowitz (1965) «Government Expenditure in Countries of Accelerated Growth», in Alan Peacock and Gerald Hauser (eds.) Op. Cit.: 59-61.
- Bert Hoselitz (1960) «Theories of Stages of Economic Growth», in Bert Hoselitz et al. (eds.) Op. Cit.
- Bert Hoselitz (1969) «The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 235-245.
- Arnold Hottinger (1968) «How the Arab Bourgeoisie Lost Power», Journal of Contemporary History, vol. 3, no. 3, July: 111-28.
- Albert H. Hourani (1957) «The Fertile Crescent in the Eighteenth Century», Studia Islamica, no. 8.
- Albert .H. Hourani (1968) «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in W.R. Polk and R.L. Richards (eds.), Op. Cit.: 41-68.
- Michael Howard (1979) «War and the Nation-State», Daedalus, vol. 108, no. 4: 101-10.

- Gary Nigel Howe (1981) «Dependency Theory, Imperialism and the Production of Surplus Value on a World Scale», Latin American Perspectives, vol. 8, Summer & Fall: 82-108.

- Homer Hoyt (1969) «Growth and Structure of Twenty-One Great World Cities», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 205-218.

- Homer Hoyt and Jerome Pickard (1969) «The World's Million-Population Metropolises», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 198-204.

- Mahmoud Hreitani et Jean-Claude David (1984) «Souk Traditionelles et Centre Moderne: Espaces et Pratiques A Alep 1930-1980», Bulletin d'Etudes Orientales (Institut Français de Damas), Tome XXXVI: 1-74.

- Mirsolav Hroch (1993), «From National Movement to the Fully-formed Nation: The Nation-Building Process in Europe», New Left Review, no. 198, March-April: 3-20.

- Goran Hyden (1996) «The Challenges of Analysing and Building Civil Society», Africa Insight, no. 2: 93-105.

- Stephen Hymer (1970) «Economics of Imperialism: Discussion», The American Economic Review, vol. 60, no. 2: 243-244.

- Yusif Ibish (1967) «Elias Qudsi's Sketch of the Guilds of Damascus in the Nineteenth Century», Middle East Economic Papers: 41-62.

- Robert Ilbert (1982) «La Ville Islamique: Réalité et Abstraction», Les Cahiers de la Recherche Architecturale', no. 10/11: 6-13.

- Charles Issawi (1964) «Economic Development and Liberalism in Lebanon», Middle East Journal, vol. XVIII: 275-289.

- Charles Issawi (1969) «Economic Change and Urbanization in the Middle East», in Ira Lapidus (ed.), Op. Cit.: 102-21.

- Charles Issawi (1992) «Iraq, 1800-1991: A Study in Aborted Development», Princeton Papers in Near Eastern Studies, no.1: 73-85.
- Yoichi Itagachi (1973) «Economic Nationalism and the Problem of Natural Resources», The Developing Economies, September: 219-231.
- Michael Izard (1975) «Le Royaume de Yatenga», in R. Cresswell (ed.) Op. Cit.: 228-51.
- Steven Jackson, Bruce Russett, Duncan Snidel, and David Sylvan (1978) «conflict and Coercion in Dependent States», Journal of Conflict Resolution, vol. 22: 627-57.
- Bob Jessop (1977) «Recent Theories of the Capitalist State», Cambridge Journal of Economics, Vol. 1, no. 4: 553-573.
- Douglas Johnson (1989) «French Historians and the Revolution», History Today, Vol. 39, May.
- Harry A. Johnson (1967a) «A Theoretical Model of Economic Nationalism in New and Developing States», in Harry Johnson (ed.), Op. Cit.: 1-17.
- Harry Johnson (1967b) «The Ideology of Economic Policy in New States», in Harry Johnson (ed.), Op. Cit.: 124-143.
- B.F. Johnston and J.W. Mellor (1961) «The Role of Agriculture in Economic Development», The American Economic Review, Sep.: 566-593.
- Atheel al Jomard (1979) «Internal Migration in Iraq», in Abbas Kelidar (ed.) Op. Cit.: 111-122.
- Albertine Jwaideh (1984) «Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during the Late Ottoman Times», in Khalidi (ed.) Op. Cit.: 33-51.

- Michael Kalecki (1972) «Social and Economic Aspects of (Intermediate Regimes)» in, Michael Kalecki, Op. Cit.
- Raphael Kaplinsky (1980) «Capitalist Accumulation in the Periphery: The Kenyan Case Re-examined», Review of African Political Economy, no. 17 (Jan.-Apr.): 83-105.
- Kemal Karpat (1968) «The Land Regime, Social Structure, and Modernization in the Ottoman Empire», in William Polk and Chambers (eds.) Op. Cit.: 69-90.
- Kemal Karpat (1970) «The mIlitary and Politics in Turkey, 1960-1964», American Historical Review, vol. 75, no. 6: 1954-83.
- Kemal Karpat (1972) «The Transformation of the Ottoman State, 1789-1908», International Journal of Middle East Studies, Vol. 3, no. 3: 243-81.
- Kemal Karpat (1978) «Ottoman Population Records and the Census of 1881/82–1893», International Journal of Middle Eastern Studies, Vol.9, no.2: 258 - 274.

K. Kautsky (1976) «Summary of selected parts of Kautsky's The Agrarian Question», translated and compiled by Jarius Banaji, Economy and Society, vol. 5, no. 1: 1-49.

- Nabil Kaylani (1972) «The Rise of the Syrian Ba'th, 1940-1958: Political Success, Party Failure», International Journal of Middle East Studies, vol. 3, no. 1, January: 3-23.
- Aziz al Kazaz (1993) «The Distribution of National Income in Iraq with particular Reference to the Development Policies Applied by the State», in Hopwwod et al. (eds.) Op. Cit.: 193-257.
- Elie Kedourie (1964) «The Capture of Damascus, 1 October 1918», Middle Eastern Studies, no. 1: 66-83.

- Malcolm Kerr (1981) «Rich and Poor in the New Arab Order», Journal of Arab Affairs, vol. 1, no. 1: 1-26.
- Isam al Khafaji (1986a) «The Parasitic Base of the Ba'thist Regime», in CARDRI, Op. Cit.: 73-89.
- Isam al Khafaji (1986b) «State Incubation of Iraqi Capitalism», Middle East Report, no.142, Sep.-Oct.: 3-9.
- Isam al Khafaji (1991) «The State and Infitah Bourgeoisie in the Arab Mashrek: The Case of Egypt and Iraq», Paper presented to the conference on Entrepreneurs and Middle Class Elites in the Middle East , University of California at Berkeley, May.
- Isam al Khafaji (1994) «State Terror and the Degradation of Politics», in Fran Hazelton (ed.), Op. Cit.: 20-30.
- Isam al Khafaji (1997a) «Repression, Conformity and Legitimacy: Prospects for an Iraqi Social Contract», in John Calabrese (ed.) Op.Cit: 17-30.
- Isam al Khafaji (1997b) «The Exile Within: Arab Culture in a Dismal Age», Arab Studies Journal, vol. V, no.1: 4-18.
- Isam al Khafaji (2000a) «War as a Vehicle for the Rise and Demise of a State-Controlled Society: The Case of Ba'thist Iraq», in Steven Heydemann (ed.), Op. Cit.: 258-92.
- Isam al Khafaji (2000b) «The Myth of Iraqi Exceptionalism», Middle East Policy, Vol. VII, no. 4, October: 62-91.
- Victor Kiernan (1965) «State and Nation in Western Europe», Past and Present, no. 31, July.
- Victor Kiernan (1984) «History», in David McLellan (ed.) Op. Cit.

- Georgy Kim (1975) «Development Trends in the East Today», Social Sciences, no. 3: 150-159.

- Leszek Kolakowski (1979) « Ideology and Theory», in Tom Bottomore (ed.), Op. Cit.: 119-123.

- Jon Kregel and Egon Matzner (1992) «Agenda for the Reconstruction of Central and Eastern Europe», Challenge Magazine, no. 35, Sep. - Oct. 1992.

- Atif A. Kubursi (1988) «Oil and the Iraqi Economy», Arab Studies Quarterly, vol. 10, no.3: 283-299.

- Stanislav Kuzmin (1975) «Methodology of Forecasting the Development in the Third World», Social Sciences, no. 1: 155-168.

- Simon Kuznets (1963) «Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations: Distribution of Income in Size», Economic Development and Cultural Change, vol. 22, no. 2: 1-80.

- Simon Kuznets (1971) «Notes on Stage of Economic Growth as a System Determinant», in Alexander Eckstein (ed.), Op. Cit.

- Ernesto Laclau (1971) «Feudalism and Capitalism in Latin America», New Left Review, no. 67: 19-38.

- Emmanuel Le Roy Ladurie (1985) «A Reply to Robert Brenner», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 101-6.

- Sanjaya Lall (1975) « Is 'Dependence' A Useful Concept in Analysing Underdevelopment», World Development, vol. 3, nos. 11& 12: 799-810.

- David S. Landes (1965) «Japan and Europe: Contrasts in Industrialization», in William Lockwood (ed.), Op. Cit.: 93-183.

- Fredric C. Lane (1975) «The Role of Governments in Economic Growth in Early Modern Times», The Journal of Economic History, vol. XXXV, March: 8-18.

- Oscar Lange (1970) «Some Problems Concerning Economic Planning in Underdeveloped Countries» in, Oscar Lange, Op. Cit.

- Fred H. Lawson (1988) «Political-economic Trends in Ba'thi Syria: A Reinterpretation», Orient, vol.29, no.4: 579-594.

- Fred H. Lawson (1990) «From Neo-Ba'th to Ba'th Nouveau: Hafiz al-Asad's Second Decade», Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, vol. XIV, no.2: 1-22.

- Nathaniel Leff (1975) «Rates of Return to Capital, domestic Savings and Investment in Developing Countries», Kyklos, vol. 28, Fasc. 4: 827-852.

- Daniel Levine (1988) «Paradigm Lost: dependence to Democracy» World Politics, vol. 40, no. 3: 377-94.

- Alexei Levkovsky(1974) «The State Sector: Its Social Content and Development», Social Sciences. No. 2.

- W. Arthur Lewis (1954) «Economic Development with Unlimited Supplies of Labor», Manchester School, vol. 22, May: 139-191.

- W. Arthur Lewis (1984) «Thhe State of development Theory», American Economic Review, vol. 74, no. 1: 1-10.

- Bernard Lewis (1979) «Ottoman land Tenure and Taxation in Syria», Studia Islamica, vol. 50: 109-24.

- Norman Lewis (1955) «The Frontier Settlement in Syria, 1800-1950», International Affairs, vol. 31: 48-60.

- Colin Leys (1976) «The Overdeveloped Postcolonial State: A Re-evaluation», Review of African Political Economy, no.5, Jan.-Apr.
- Colin Leys (1979) «Capital Accumulation, Class Formation and Dependency: The Significance of the Kenyan Case», in Ralph Miliband and John Saville (eds.) The Socialist Register 1978: 241-66.
- Colin Leys (1996) «The Crisis in 'Development Theory'», New Political Economy, vol. 1, no. 1: 41-58.
- George Lichtheim (1979) «Marx and the Asiatic Mode of Production», in Tom Bottomore (ed.) Op. Cit.
- Marc Lindenberg and Shantayanan Devarajan (1993) «Prescribing Strong Economic Medicine: Revisiting the Myth about Structural Adjustment, Democracy and Economic Performance in Developing Countries», Comparative Politics, vol. 25, no. 2, Jan.: 169-182.
- Arnold Linsky (1969) « Some Generalizations Concerning Primate Cities», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 288-294.
- Seymour Martin Lipset (1959) «Social Requisites of Democracy», American Political Science Review, vol. 53: 69-105.
- I.M.D. Little (1975) «Economic Relations with the Third World: Old Myths and new Prospects», Scottish Journal of Political Economy, Nov.
- Elisabeth Longuenesse (1979) «The Class Nature of the State in Syria: Contribution to an Analysis», MERIP Reports, no. 77, May: 3-11.
- Joseph Love (1980) «Raūl Prebisch and the Origins of Unequal Exchange», Latin America research Review, vol. 15: 45-72.

- Michael Löwy (1976) «Marxists and the National Question», New Left Review, no. 96: 81-100.
- Michael Löwy (1989) 'The Poetry of the Past: Marx and the French Revolution', New Left Review, no.177, September-October.
- Colin Lucas (1973) «Nobles, Bourgeois and the Origins of the French Revolution», Past and Present, no. 60, Aug.: 84-125.
- Giacommo Lucianni (1987) «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework», in Beblawi and Luciani (eds.) Op. Cit.: 63-82.
- Pierre-Jean Luizard (1994) «Baghdad: une métropole moderne et tribale, siège de gouvernements assiégés», Monde Arabe , Maghreb - Machrek, 143, Janvier - Mars, 225 - 242.
- Maria Maccicchi (1976) «Gramsci et la Question du Fascisme», in Maccicchi (ed.) Op. Cit.: 21-61.
- Arthur Macewan (1970) «Economics of Imperialism: Discussion», The American Economic Review, vol. 60, no. 2: 245-246.
- Angus Maddison (1983) «A Comparison of Levels of GDP Per Capita in Developed and Developing Countries, 1700-1980», Journal of Economic History, vol. 43, no. 1: 27-41.
- Angus Maddison (1986) «Marx and Bismarck: Capitalism and Government 1883-1983», in H.J. Wagener and J.W. Drukker (eds.) OP. Cit.: 197-213.
- H. Mahdavy (1970) «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran», in M. A. Cook (ed.) Op. Cit.: 428-467.

- Samir Makdisi (1971) «Syria: Rate of Growth and Fixed Capital Formation, 1936-1968», Middle East Journal, vol. 25, no. 2: 157-179.
- Habib El Malki (1981), «Capitalisme d'Etat, Developpement de la Bourgeoisie et Problematique de la Transition: Le Cas du Maroc», in P. Bezbakh et al. (eds.) Op. Cit.: 179-202.
- Kurt Mandelbaum (1979) «Introduction to the Correspondence of Marx & Engels and Danielson (Nikolai-on)», Development and Change, vol. 10. No. 4: 515-545.
- Michael Mann (1984) «The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms, and Results», Archives européenes de sociologie, vol. 25: 185-213.
- Michael Mann (1990) «Empires with Ends», in Michael Mann (ed.) Op. Cit.: 1-11.
- Michael Mann (1999) «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing», New Left Review, no. 235 (May/June): 18-45.
- Kate Manzo (1991) «Modernist Discourse and the Crisis of Development Theory», Studies in Comparative International Development, vol. 26, no. 2: 3-36.
- Ze'ev Ma`oz (1986) «The Evolution of Syrian Power, 1948-1984» in Moshe Ma`oz and Avner Yaniv (eds.), Op. Cit.: 69-82.
- Phebe Marr (1975) «The Political Elite in Iraq», in G. Lenczowski (ed.) Op. Cit.: 109-149.
- Edward S. Mason (1960) «The Role of Government in Economic Development», The American Economic Review, vol. L, no.2, May: 636-642.

- Hudson Meadwell (1999) «Republics, Nations and Transitions to Modernity», Nations and Nationalism, vol. 5, no. 1: 19-51.
- Surinder Mehita (1969) «Some Demographic and Economic Correlates of Primate Cities: A Case for Revaluation», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 295- 308.
- Claude Meillassoux (1972) «From Reproduction to Production», Economy and Society, vol. 1, no.1, Feb.
- Claude Meillassoux (1978a) «The Economy in Agricultural Self-Sustaining Societies: A Preliminary Analysis», in David Seddon (ed.), Op. Cit
- Claude Meillassoux (1978b) «The Social Organization of the Peasantry: The Economic Basis of Kinship», in David Seddon (ed.), Op. Cit.
- Wing Meng Ho (1977), «Asian Values and Modernization» in Seah Chee-Meow (ed.) Op. Cit.
- Marco Merrigi (1995) «Notables, Bourgeoisie, Popular Classes, and Politics: The Case of Milan at the End of the Nineteenth Century», Social Science History, vol. 19, no. 2: 275-289.
- Ralph Miliband (1978) « The State», in Donald McQuarie (ed.) Op. Cit.: 253-275.
- Ralph Miliband (1983) «Marx and the State» in Tom Bottomore et al. (ed.) Op. Cit.: 128-50.
- Alan S. Milward (1982) «Fascism and the Economy», in Walter Laqueur (ed.) Op. Cit.: 409-56.

Yehudah Mirsky (1993), «Democratic Politics, Democratic Culture», Orbis, vol. 37, no. 4: 567-580.

- Tim Mitchell (1991), «America's Egypt: Discourse of the Development Industry» Middle East Report, no. 169, March - April.
- Wolfgang Mommsen (1990) «The Varieties of the Nation State in Modern History: Liberal, Imperialist, Fascist and Contemporary Notions of Nation and Nationality», in Michael Mann (ed.) Op. Cit.: 210-26.
- Giorgio Mori (1979) «The Process of Industrialization in General and the Process of Industrialization in Italy», Journal of European Economic History, vol. 8, no. 1: 61-82.
- M. Morishima (1974) «Marx in the Light of Modern Economic Theory», Econometrica, vol. XLII, July.
- Cynthia Taft Morris and Irma Adelman (1989) «Nineteenth-Century Development Experience and Lessons for Today», World Development, vol. 17, no. 9: 1417-32.
- Nicos Mouzelis (1978) «Ideology and Class Politics: A Critique of Ernesto Laclau», New Left Review, no. 112, Nov.-Dec.: 45-62.
- Nicos Mouzels (1988) «Sociology of Development: Reflections on the Present Crisis», Sociology, vol. 22, no. 1: 23-44.

Wolfgang Müller and Christel Nesüss (1978) «The 'Welfare-State Illusion' and the Contradiction between Wage Labour and Capital», in John Holloway and Sol Picciotto (eds.) (1978) Op. Cit.: 32-39.

- Said El Naggar (1989) «Privatization and Structural Adjustment: The Basic Issues», in El Naggar (ed.) Op. Cit.: 1-17.
- Abbas al Nasrawi (1986) «Economic Consequences of the Iraq-Iran War», Third World Quarterly, vol. 8, no.3, July: 869-896.
- Abbas al Nasrawi (1987) «The Arab Economies: Twenty years of Change and Dependency», Arab Studies Quarterly, Vol. 9, no.4: 357-383.

- Abbas al Nasrawi (1992) «Iraq: Economic Consequences of the 1991 Gulf War and Future Outlook», Third World Quarterly, vol. 13, no.2
- Daniel Nordman (1989) «Le nomadisme», ou le nomadisme: d'un mot et d'un concept», dans Le Nomade, L'Oasis et la Ville, Fasicule de Recherche no. 20, Centre D'Etudes et de Recherches URBAMA, Université de Tours: 11-21.
- Peter Nore (1980) «Oil and the State: A Study of nationalization in the Oil Industry», in Peter Nore and Terisa Turner (eds.) Op. Cit.
- Douglass North and Robert Paul Thomas (1973) «An Economic Theory of the Growth of the Western World», Economic History Review, 2nd series, vol. 23: 1-17.
- Patrick O'Brien (1990) «The Imperial Component in the Decline of the British Economy before 1914», in Michael Mann (ed.) Op. Cit.: 12-46.
- Phillip K. O'Brian (1975) «A Critique of Latin American Theories of Dependency», in Ivan Oxaal et al. (eds.) Op. Cit.: 7-27.
- Claus Offe and Volker ronge (1975) «Theses on the Theory of the State», New German Critique, no. 6: 137-47.
- O. Okyar (1953) «Industrialization in Turkey», Middle Eastern Affairs, vol. IV, No. 6-7(June-July): 209-17
- O. Okyar (1965) «The Concept of Etatism», Economic Journal, March: 98-112.
- P. Bjorn Olsen and P. Norregaard Rasmussen (1963), «An Attempt at Planning in a Traditional State: Iran», in Everett E. Hagen (ed.) Op. Cit.: 223-252.
- Mancur Olson (1993) «Dictatorship, Democracy, and Development», American Political Science Review, vol. 87, no. 3: 567-76.

- Richard Opitz (1971/1972) «Les Théories du Fascisme et Leurs Consequences», Rechereches Internationales à la Lumière du Marxisme (Le Fascisme Hitlerien: Etudes Actuelles), no. 69-70.
- Roger Owen (1975), «The Middle East in the Eighteenth Century: An Islamic Society in Decline? A Critique of Gibb and Bowen's Islamic Society and the West», Review of Middle East Studies, No. 1: 101-112.
- Christian Palloix et Philippe Zarifian (1987) «Economique, Salariat et Soceite de Classes dans le Tiers-Monde», Economie et Socialisme, no. 5, Premier Trimestre: 49-65.
- Robert Palmer (1944) «The National Idea in France before the Revolution», Journal of the History of Ideas, vol. 1, no. 1: 95-111.
- Charles Parain (1961) «Seigneurie et féodalité», La Pensée, no. 96: 46-75.
- Bikhu Parekh (1993), «The Cultural Particularity of Liberal Democracy», in David Held (ed.) Op. Cit.
- Talcott Parsons (1948) «Social Classes and Class Conflict in the Light of Recent Sociological Theory», in Thompson and Tunstall (eds. 1979), Op. Cit.: 288-99.
- Mustapha Kamal Pasha and David L. Blaney (1998) «The Promise and Peril of Global Civil Society», Social Transformation and Humane Governance, vol.23, No. 4, Oct. - Dec.
- Prabhat Patnaik (1973) «Imperialism and the Growth of Indian Capitalism», in Roger Owen and Bob Sutcliffe (eds.) Op. Cit.

Alan Patten (1999) «The Autonomy Argument for Liberal Nationalism», Nations and Nationalism, vol. 5, no. 1, Jan.: 1-18.

- James Petras (1976) «State Capitalism and the Third World», Journal of Contemporary Asia, vol. 6: 432-443.
- James Petras (1989) «State, Regimes and the Democratization Muddle», Journal of Contemporary Asia, vol. 19, no. 1: 26-32.
- Karen Pfeifer (1979) «State Capitalism and Development», MERIP (Middle East Report), no. 78: 3-11.
- Thomas Phillip (1984) «Class, Community, and Arab Historiography in the Early Nineteenth Century: The Dawn of a New Era», International Journal of Middle East Studies, vol. 16: 161-175.
- Jan Nederveen Pieterse (1991) «Dilemmas of Development Discourse: The Crisis of Developmentalism and the Comparative Method», Development and Change, vol. 22, no. 1: 5-29.
- Karl Polanyi (1957) «The Economy as Instituted Process», in Karl Polanyi, Conrad M. Arsenberg and Harry W. Pearson (eds.) Op. Cit.: 243-70.
- William Polk (ed.1962) «Document: Rural Syria in 1845», The Middle East Journal, vol. 16: 508-514.
- Sidney Pollard (1973) «Industrialization and the European Economy», Economic History Review, vol. 26, no. 4: 636-48.
- M. M. Postan and John Hatcher (1985) «Population and Class Relations in Feudal Society», in T. H. Aston and C.H.E. Philpin (eds.) Op. Cit.: 64-78.
- Nicos Poulantzas (1976) «A Propos de l'Impact Populaire du Fascisme», in M.A. Maccicchi (ed.) Op. Cit.: 88-107.
- Nicos Poulantzas (1977) «The Problem of the Capitalist State», in Robin Blackburn (ed.) Op. Cit.: 238-64.

- Nicos Poulantzas (1979) «The Capitalist State: A Reply to Miliband and Laclau», New Left Review, no. 95, Jan.-Feb.
- Raúl Prebisch (1962, originally 1950) «The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems», Economic Bulletin of Latin America, vol. 7.
- Itmar Rabinovich (1992) «Syria and the Syrian Land: The 19th Century Roots of 20th Century Developments», in Thomas Philipp (ed.) Op. Cit.: 43-54.
- Abdul Karim Rafeq (1983) «The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840-1870», in Bacqué-Grammont et Dumont (éd.) Op. Cit.: 419-32.

  Abdul Karim Rafeq (1984) «Land Tenure Problems and Their Social Impact in Syria Around the Middle of The Nineteenth Century», in Khalidi (ed.) Op. Cit.: 371-95.
- K. N. Raj (1973) «The Politics and Economics of 'Intermediate Regimes'», Indian Left Review, vol. II, no. 9: 35-51.
- Maxine Reitzes (1994) «Civil Society, The Public Sphere and the State: Reflections on Classical and Contemporary Discourses». Theoria, vol. 83, no. 84: 95-121.
- Stephen Resnick (1975) «State of Development Economics», The American Economic Review, May: 317-322.
- Lev Reusner (1973) «The Developing Economies in Terms of Growth and Reproduction». Social Sciences, vol. 4: 136-149.
- Pierre P. Rey (1975) «The Lineage Mode of Production», Critique of Anthropology, no. 3, Spring.
- Lloyd G. Reynolds (1971) «Public Sector Saving and Capital Formation», in Gustav Ranis (ed.) Op. Cit.: 517-552.

- Lloyd G. Reynolds (1983) «The Spread of Economic Growth to the Third World 1850-1980», The Journal of Economic Literature, vol. XXI, no.3 Sep.: 941-980.
- Gary Rodan (1997) «Civil Society and Other Political Possibilities in Southeast Asia», Journal of Contemporary Asia, Vol. 27, no.2: 156 - 178.
- Stein Rokkan (1973) «States and Nations; A Dimensional Model for the Study of Contrasts in Development», in Samuel Eisenstadt and Stein Rokkan (eds.) Op. Cit.: 73-96.
- Paul Rosenstein-Rodan (1963) «Problems of Industrialization of Eastern and South-Eastern Europe», in A. N. Agrawala and S.P. Singh (eds.) Op. Cit.: 245-255.
- Walt W. Rostow (1956) «The Take-Off into Self-Sustained Growth», The Economic Journal, vol. 66, March: 25-48.
- Gilbert Rozman (1990a) «East Asian Urbanization in the Nineteenth Century: Comparisons with Europe», in A.D. Van Der Woude, Jan de Vries and Akira Hayami (eds.) Op. Cit.: 61 - 73
- Gilbert Rozman (1990b) «The Rise of the State in China and Japan», in Michael Mann (ed.) Op. Cit.: 172-87.
- Dietrrich Rueschemeyer and peter Evans (1985) «The State and Economic Transformation: Towards an Analysis of the conditions Underlying Effective Intervention», in Peter Evans et al. (eds.) Op. Cit.: 44-77.

Edward W. Said (1995) «The Impending Age of Orientalism», Times Literary Supplement, Feb. 3: 3 - 5.

- Dominique Saby (1981) «Le Concept de Capitalisme d'Etat chez Boukharine et Lenine», in P. Bezbakh et al. (eds.) Op. Cit.: 205-246

- Yahia Sadowski (1987) Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria", Arab Studies Quarterly, vol. 9, no. 4:442-482.
- Ghassan Salame (1987 b) « 'Strong' and 'Weak' States: A Qualified Return to the Muqaddimah», in Ghassan Salame (ed.) Op. Cit.: 205 - 241.
- K. S. Salibi (1968) «The 1860 Upheaval in Damascus as Seen by al-Sayyid Muhammad Abul Su'ud al-Hasibi, Notable and Later Naqib al- Ashraf of the City, in W.R. Polk and R.L. Chambers (eds.) Op. Cit.
- John S. Saul (1974) «The State in Post-Colonial Societies: Tanzania», in Ralph Miliband and John Saville (eds.) Socialist Register.
- Jean Sauvaget (1934) «Esquisse d'une Histoire de la Ville de Damas», Revue d'Etudes Islamiques, no. 8: 421-480.
- Mustapha Kemal al Sayyid (1991) «Privatization: The Egyptian Debate», Cairo Papers in Social Science, vol. 13, no.4. The American University of Cairo.
- Mustapha K. al Sayyid (1994) «War, State Formation and Social Structure: The Case of Egypt 1798-1973», Unpublished Paper presented to a Seminar on War, State Formation and Social Structure, The Social Science Research Council, November 1994.
- Gert Schäfer (1971/1972) «Les Conditions Economique du Fascisme», Rechereches Internationales à la Lumière du Marxisme (Le Fascisme Hitlerien: Etudes Actuelles), no. 69-70.
- Sarah D. Shields (1991) «Regional Trade and 19th - Century Mosul: Revising the Role of Europe in the Middle East Economy» International Journal of Middle East Studies, vol. 23, no. 1, Feb.:19 - 37.

- Anne Showstack Sassoon (1983) «Civil Society», in Tom Bottomore et al. (eds.) Op. Cit.: 72- 74.
- Joseph A. Schumpeter (1954) «The Crisis of the Tax State», International Economic Papers, no.4: 5-39.
- Benjamin Schwartz (1975) «The Limits of Tradition versus Modernity as Categories of Explanation», Daedalus, no. 101: 77-88.
- Dudley Seers (1964) «The Mechanism of an Open Petroleum Economy», Social and Economic Studies, no. 13, March: 233-242.
- Dudley Seers (1979) «The Birth, Life, and Death of Development Economics», Development and Change, vol. 10, no. 4: 707-19.
- Amartya Sen (1983) «Development: Which Way Now?», Economic Journal, vol. 93: 745-62.
- Michel Seurat (1979) «Etat et Paysans en Syrie», Revue de Geographie de Lyon, vol. 54: 257-270.

Edward Shils (1960) «Political Development in the New States», Comparative Studies in Society and History, no. 2: 265-92.

- Parker Shipton (1997) «Bitter Money: Forbidden Exchange in East Africa», in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.: 163-89.
- Reeva S. Simon (1997) «The Imposition of Nationalism on a Non-Nation State: The Case of Iraq During the Interwar Period 1921 – 1941», in Jankowski and Gershoni (eds.), Op. Cit.: 87 - 105.
- Theda Skocpol (1985) «Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research», in Peter Evans et al. (eds.), Op. Cit.: 3-43.

- David Slater (1992) «Theories of Development and Politics of the Post-Modern: Exploring a Border Zone», Development and Change, vol. 23, no. 3: 283-319.

- Irina Smilianskaya (1966) «The Disintegration of Feudal Relations in Syria and Lebanon in the Middle of the Nineteenth Century», in Issawi (ed.) Op. Cit.: 227-47.

- A. Soboul (1985a) «Fonctions historique de l'absolutisme éclairé», in B. Köpeczi et al. (eds.) Op. Cit.: 15-26.

- A. Soboul (1985b) «Historique de la notion d'absolutisme éclairé», in B. Köpeczi et al. (eds.) Op. Cit.: 27-32.

- A. Soboul (1985c) «Fondements économique: la féodalité tardive», in B. Köpeczi et al. (eds.) Op. Cit.: 35-50.

- A. Soboul (1985d) «Le cas français», in B. Köpeczi et al. (eds.) Op. Cit.: 161-70.

- Aidan W. Southall (1997) «The Illusion of Tribe», in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.: 38-51.

- N.V. Sovani (1969) «The Analysis of 'Over-Urbanization'», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 322-331.

- Robert Springborg (1979) «Patrimonialism and Policymaking in Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands», Middle Eastern Studies, vol. 15, January: 49-69.

- Robert Springborg (1981) «Ba'thism in Practice: Agricultural Politics and Political Culture in Syria and Iraq», Middle Eastern Studies, vol. 17, no. 2: April: 191-209.

- Robert Springborg (1986) «Infitah, Agrarian Transformation, and Elite Consolidation in Contemporary Iraq», The Middle East Journal, vol. 40, no.1, Winter: 33- 52.
- Robert Springborg (1990) «Rolling Back Egypt's Agrarian Reform», Middle East Report, Sep.-Oct.: 27-32.
- Robert Springborg (1993) «The Arab Bourgeoisie: A Revisionist Interpretation», Arab Studies Quarterly, vol. 15, no. 1, winter: 13-39.
- Geoffrey de Ste. Croix (1985) «Class in Marx's Conception of History, Ancient and Modern». Monthly Review. vol. 36, no. 10.
- Alfred Stepan (1985), «State Power and the Strength of Civil Society in the Southern Cone of Latin America». in Peter B. Evans et al. (eds.), Op. Cit.: 317-46.
- Steve Stern (1988) «Feudalism, Capitalism, and the World-System in the Perspective of Latin America and the Caribbean», American Historical Review, vol. 93, no. 4: 829-72.
- George J. Stigler (1965) «The Economist and the State», The American Economic Review, vol. LV, no. 1: 1-19.
- Joe Stork (1976) «Oil Revenues and Industrialization», Race and Class, vol. XVII, no. 3: 281-303.
- Joe Stork (1982) «State Power and Economic Structure: Class Determination and State Formation in Contemporary Iraq», in Tim Niblock (ed.), Op. Cit.: 27-46.
- Paul Streeten (1983) « Development Dichotomies», World Development, vol. 11, no. 10: 875-89.
- Barry Supple (1980) «The State and the Industrial Revolution 1700 – 1914», in Carlo M. Cipolla (ed.), Op. Cit.: 301 - 358.

- Bob Sutcliffe (1972) «Imperialism and Industrialization in the Third World», in Owen and Sutcliffe (eds.), Op. Cit.
- Nicola Swamson (1977) «The Rise of a National Bourgeoisie in Kenya», Review of African Political Economy, no. 8-10: 39-55.
- Paul Sweezy (1969) «Obstacles to Economic Development», in C.H. Feinstein (ed.), Op. Cit.: 191-198.
- Henryk Szlajfer (1983) «Economic Surplus and Surplus Value: an Attempt at Comparison», Review of Radical Political Economics, Spring.
- Eleizer Tauber (1991) «The Struggle for Dayr al - Zur: The Determination of Borders between Syria and Iraq» , International Journal of Middle East Studies , vol. 23 , no. 3 , Aug.
- Véniamine Tchikrine (1982) «Les Regimes Autoritaires dans les Pays en Voie de Developpement: Indicateurs Sociaux de «Force» et de Faiblesse», in Association Sovietique des Sciences Politiques. La Demcratie et la Politique. Moscou.
- Göran Therborn (1977) «The Rule of Capital and the Rise of Democracy», New Left Review, no. 103: 3-41.
- Ross Thomson (1990) «Primitive Capitalist Accumulation», in John Eatwell et al. (eds.), Op. Cit.: 313 - 320.
- Richard S. Thorn (1967) «The Evolution of Public Finances during Economic Development». The Manchester School of Economic and Social Studies, Jan.: 19-55.
- Charles Tilly (1985) «War Making and State Making as Organized Crime», in Peter Evans et al. (eds.) Op. Cit.: 169-91.

- Dean Tipps (1973) «Modernization Theory and the Comparative Study of Societies», Comparative Studies in Society and History, no. 15: 199-240.
- James Tobin (1964) «Economic Growth as an Objective of Government Policy», The American Economic Review, May: 1-21.
- Robert Tignor (1977) «Bank Misr and Foreign Capitalism», International Journal of Middle East Studies, vol. 8: 166-181.
- Marc Tool (1994) «Institutional Adjustment and Instrumental Value», Review of International Political Economy, vol. 1, no.3: 405-445.
- Shigeto Tsuru (1952) «Business Cycle and Capitalism: Schumpeter vs. Marx», Annals of the Hitutsubashi Academy, vol. 2: 139-44.
- John Turner (1969) « Uncontrolled Urban Settlement», in Gerald Breese (ed.) Op. Cit.: 407-534.
- UN (1971) «Targets Indicated in Recent Development Plans: A Statistical Compendium», Journal of Development Planning, no. 3: 140-156.

Leroy Vail (1997) «Ethnicity in South African History», in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.: 52-68.

- Paul Vieille (1984) «Le Pétrole Comme Rapport Social», Peuples Méditerranéens, no. 26, Janv. - Mars: 3-31.
- Pierre Vilar (1974) «The Age of Don Quixote», in Peter Earle (ed.), Op. Cit.: 100-113.
- Robert Vitalis and Steven Heydemann (2000) «War, Keynsianism, and Colonialism: Explaining Stat-Market Relations in the Postwar Middle East», in Steven Heydemann (ed.) Op. Cit.: 100-49.

- G. Walford (1881) «Outline History of the Hanseatic League», Royal History Society Transactions, vol. IX.
- Immanuel Wallerstein (1973), «The State and Social Transformation: Will and Possibility», in Henry Bernstein (ed.) Op. Cit. : 277-284.
- Immanuel Wallerstein (1974) «The Rise and future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis», Comparative Studies in Society and History, no. 16: 387-415.
- Immanuel Wallerstein (1979) «The Ottoman Empire and the Capitalist World Economy», Review, Vol. II, no. 3 (Winter): 389-98.
- Bill Warren (1973) "Imperialism and Capitalist Industrialization», New Left Review. no. 81, Sep.-Oct.: 3-44.
- John Waterbury (1983) «Régime Foncier et Classe Rurale en Egypte», Maghreb-Mashrek, Oct.- Dec.
- John Waterbury (1985) «The 'Soft State' and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984», Comparative Politics, October: 65-83.
- John Waterbury (1991) «Twilight of the State Bourgeoisie?», International Journal of Middle East Studies, vol. 23, no. 1: 1- 17.
- Max Weber (1922) «Power and Bureaucracy», in Thompson and Tunstall (eds. 1979), Op. Cit.: 67-79.
- Max Weber (1922) «The Definitions of Sociology, Social Action and Social Relationships», in Thompson and Tunstall (eds. 1979), Op. Cit.: 128-44.
- Max Weber (1922) «Class, Status, Party», in Thompson and Tunstall (eds. 1979), Op. Cit.: 250-64.

- Robert Le Roy West (1973) "Economic Dependence and Policy in Developing Countries», in Fred Bergsten and William G. Tyler (eds.), Op. Cit.: 157-185.
- M. L. Williams (1975) «The Extent and Significance of the Nationalization of Foreign Owned Assets in Developing Countries: 1956 - 1972», Oxford Economic Papers, Vol. 27, no.2, July: 260 - 274.
- Jeffrey Williamson (1965) «Regional Inequality and the Process of National Development: A Description of the Patterns», Economic Development and Cultural Change, vol. 13, no. 4: 3-44.
- Peter Winch (1997) «Understanding a Primitive Society», in Roy Richard Grinker and Christopher Steiner (eds.) Op. Cit.: 312-26.
- Richard Bayly Winder (1962 and 1963) «Syrian Deputies and Cabinet Ministers, 1919-1959», Middle East Journal, Part 1: vol. 16, no. 4: 407-29, Part 2: vol. 17, nos.1& 2: 35-54.
- Ellen Meiskins Wood (1990) «The Uses and Abuses of 'Civil Society'», in Ralph Miliband and Leo Panitch (eds.) Op. Cit.: 60-84.
- Erik Olin Wright (1976) «Class Boundaries in Advanced Capitalist Societies», New Left Review, July –Aug.
- Khuder Zakarya (1977) «Syria», in C.A.O. Van Nieuwenhuijze (ed.), Op. Cit.: 248-67.
- W. Zeimann and M. Lanzendörfer (1977) 'The State in Peripheral Societies', in Ralph Miliband and John Saville (eds.) Socialist Register: 143-77.

المؤلف / المترجم فى سطور

د. عصام الخفاجى

مفكّر وأستاذ جامعى يحمل شهادتى دكتوراه فى الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية، درّس لسنوات عدة قضايا العولمة، والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم الثالث، ونظريات الدولة والقومية، فضلا عن قضايا الشرق الأوسط فى جامعات ييل ونيويورك وأمستردام، كما حاضر فى جامعات ومؤسسات بحث أخرى من بينها جورج تاون وطوكيو وتشاتهام هاوس فى لندن، كما استضيف بوصفه باحثًا متميّزًا فى جامعة براون فى الولايات المتحدة.

- عمل الخفاجى إلى جانب التدريس والبحث فى مجالات عدة منها مستشارًا للبنك الدولى فى واشنطن، وكبير خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى سوريا، ومستشار ممثل أمين عام الأمم المتحدة فى العراق، وهو عضو مشارك فى هيئة تحرير مجلة مدل إيست ريبورت الأمريكية (ميرب)، وزميل مشارك فى معهد الشرق الأوسط فى واشنطن، كما يشارك بكثافة فى المؤتمرات العلمية المختصة بالشرق الأوسط.
- صدرت له أربعة مؤلفات بالعربية وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنكليزية والفرنسية، كما تُرجم الكثير من أعماله إلى الفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية، وقام بترجمة ثمانية كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية.
- يعكف الآن على إكمال كتاب بعنوان «المدينة والدولة القومية فى المشرق العربى».

التصحيح اللغوى: رجب عبد الهادى
الإشـــراف الفــنى: حســـــن كامل



يندر أن يكون هناك مفهوم جوهري من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يلقي عليه هذا العمل ضوءاً جديداً.. .إنه واحد من الأعمال النادرة التي ينجح فيها الكاتب في إدماج منظور العلوم السياسية واقتصاد التطور والتاريخ وعلم الاجتماع، مقترباً من الصورة الشاملة للواقع التي غالباً ما تسعى النظرية النقدية إليها ونادراً ما تنجح في الوصول إليها.

يأخذ "ولادات متعسّرة" القارئ إلى سلسلة مذهلة وطازجة من التفسيرات العميقة تقوم على تحقيب جديد مغر لتاريخ المشرق؛ فرغم الانتقادات المتنوعة لنظرية التبعية، لم يحاول إلا القليلون طرح رواية ملموسة بديلة عن عبور الشرق الأوسط إلى الحداثة... وأقل منهم من حاول أن يقدم تحليلا جدّيا للديناميات غير الرأسمالية. لهذه الأسباب، على أقل تقدير، يستحق هذا الكتاب المستفز أن يُقرأ على أوسع نطاق، وأن يثير الكثير من النقاش.

تصميم الغلاف: عبد الحكيم صالح